

حاشية دسوقي

الجلد الأول

مختصر لعاني

تصنيف: الشيخ محمد بن محمد عرفة الدسوقي

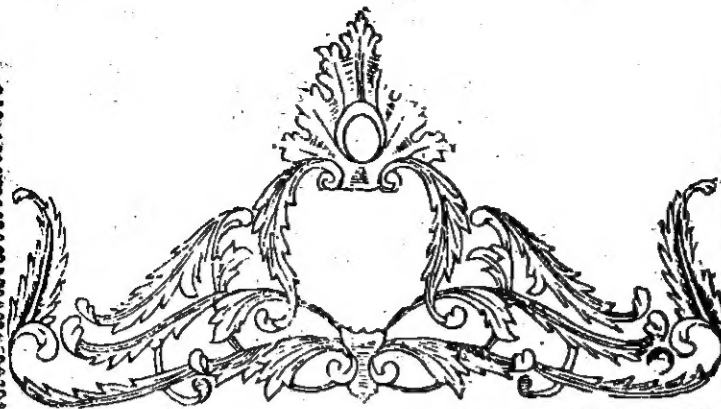
على

شرح الصلاة بعد الدين تفتازاني على المتن المختصر مع الشرح

الذكور بها مشها على القام

مكتبة حقاينة

محله جنكي بشاور



الجلد الاول من الحاشية على مختصر المعاني للعلامة  
الحق محمد بن محمد عرفة الدسوقي رحمه الله تعالى

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله العلي الاعلى • موجد الاشياء بعد فناؤها فله الحمد الاسنى • احده على  
ما ألهمنا من معاني البيان • وعلمنا من لوازم التبيان • واشهد ان لا اله الا الله  
وحده لا شريك له الملك المنان • واشهد ان محمد عبده ورسوله سيد ولد عدنان •  
صلى الله تعالى عليه وعلى آله واصحابه الذين اعجزوا بلا غتهم فرسان البلغاء في كل  
ميدان • وبعد • فيقول العبد الفقير • المضطر لاحسان ربه القدير • محمد بن  
محمد عرفة الدسوقي نظر الله بعين لطفه اليه • وغفر له ولوالديه • هذه فوائد  
شريفة • وتقييدات لطيفة • على شرح العلامة الثاني • سعد الملة والدين  
التفازاني • تلخيص المفتاح • اقتطفها من تقارير مشايخنا المحققين • ومن زبد  
ارباب الحواشي والشارحين • وان لم اكن من فرسان هذا الميدان • لكن رجوت  
العفو بدعوة صالح من الاخوان • وبالله استعين وعليه التكلان • في سلوك سيل  
الرشاد في كل شان • قال نعمنا الله به (بسم الله الرحمن الرحيم) ينبغي التكم  
على هذه الجملة بما يتعلق بها من القنون الثلاثة التي ضنف فيها هذا الكتاب  
كما هو اللائق بالشارع في كل فن لما قيل ان ترك التكم عليها اما تقصير او قصور •  
• فنقول يتعلق بها من فن المعاني وهو الباحث عن مقتضيات الاحوال بمكان •

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الاول ان مقتضى الحال تقدير المتعلق مؤخرا لافادة الاهتمام باسمه تعالى لان المقام  
 مقام استعانة بالله ولا فائدة للقصر والقصر اما قصر افراد وهو يخاطب به من يعتقد  
 الشراكة وقصر قلب ويخاطب به من يعتقد العكس وقصر تعيين ويخاطب به الشاك  
 فالقصر هنا ينظر فيه لاحوال المخاطبين فهو قصر قلب ان كانوا يعتقدون ان البركة  
 تحصل بالابتداء بغير اسم الله سبحانه وتعالى وقصر افراد ان اعتقدوا انها تحصل  
 بالابتداء باسم الله واسم غيره وقصر تعيين ان شكوا في حصول البركة باى لكن  
 هذا الثالث بعيد \* المبحث الثانى ان مقتضى الحال قطع الصفات اعنى الرحمن الرحيم  
 لان للمقام مقام ثناء وقد نصوا على ان النعوت اذا كان المقصود منها المدح فالاولى  
 قطعها لان في قطعها دلالة على ان النعوت متعين بدونها وانما اتى بها المجرد المدح  
 لكن لا يخفى عليك ان الوارد في القرآن والسنة الاتباع وحيث فكون مخالفة مقتضى  
 الحال لما في الاتباع من الجرى على الاصل اذا لاصل عدم القطع ثم اذا قطعت تلك  
 الصفات على تقدير هو او اعنى كانت الجملة مفصلة فيقال ما سبب الفصل دون الوصل  
 فيقال سببه انه لم يقصد التشريك بين الجملتين في حكم من الاحكام المقتضى ذلك  
 للوصل او يقال سببه ان بين الجملتين كمال الانقطاع وذلك لان جملة اولف بسم الله  
 خبرية بالنظر لصدورها وجملة هو الرحمن مثلا لانشاء المدح ومتى كان بين الجملتين  
 كمال انقطاع تعين الفصل كما يأتى ان شاء الله تعالى \* واما ما يتعلق بها من علم البيان  
 الباحث عن حال اللفظ من حيث الحقيقة والمجاز والكنائية فمقدمة مباحث \* الاول  
 الباء حقيقتها الالتصاق وهو حقيقى كما مسكت بزيد اذا قبضت على شئ من جسمه  
 او على ما يحبسه من يد او نحوه ومجازى نحو مررت بزيد اى الصقت مرورى بمكان  
 يقرب من زيد وهى هنا للاستعانة وحيث كانت هنا كذلك فتكون استعانة تبعية  
 وتقريرها ان يقال شبه الارتباط على وجه الاستعانة بالارتباط على وجه الالتصاق  
 بجامع مطلق الارتباط في كل فبرى التشبيه للجزئيات فاستعيرت الباء الموضوعة  
 للالتصاق الجزئى للاستعانة الجزئية على طريق الاستعانة التبعية ولك ان تجعلها من قبل  
 المجاز المرسل علاقته الاطلاق والتقييد وذلك ان الباء موضوعة للارتباط المقيد  
 بالالتصاق فاطلقت عن ذلك واستعملت في الارتباط على وجه الاستعانة فهو مجاز مرسل  
 بمرتين علاقته ما ذكر هذا اذا كان استعمال الباء في الاستعانة من حيث خصوصها واما  
 ان كان الاستعمال فيها من حيث انها جزئى من جزئيات مطلق ارتباط كان المجاز بمرية  
 وهى الاطلاق على ما فيه من الخلاف ثم حيث نقلت الباء من معناها الاصلى وهو  
 الالتصاق للاستعانة فحق الاستعانة ان تكون بالذات لا بالاسم وهنا قد جعلها بالاسم فيكون  
 ذلك مجازا على مجاز اما المجاز البنى عليه قد علمته واما البنى فتقريره ان يقال شبه

الارتباط الواقع بين مطلق مستعان فيه واسم المستعان به بالارتباط الواقع بين مطلق مستعان فيه وذات المستعان به فسرى التشبيه للجزئيات فاستعيرت الباء الموضوعة للارتباط بين المستعان فيه ونفس المستعان به الخاصين للارتباط بين المستعان فيه واسم المستعان به الخاصين على طريق الاستعارة التبعية هذا وقد وقع خلاف في بناء المجاز على المجاز فقال بعضهم بمنعه لان فيه اخذ الشيء من غير مالكة لان الحق في اللفظ انما هو للشيء الحقيقي والمجازي اخذه تطفلا وقال بعضهم بالجواز لان اللفظ لما نقل للشيء المجازي بالعلاقة صار كما انه موضوع له خصوصا وقد قالوا ان المجاز موضوع بالوضع النوعي وجعل من ذلك قوله تعالى \* ولكن لاتواعدوهن سرا فان السر ضد الجهر ثم اطلق على الوطء مجازا لانه لا يكون غالبا الاسرا ثم استعمل اللفظ في سببه وهو العقد وحيث فاستعمال السر في العقد مجاز مبنى على مجاز ثم اعلم انه على القول بالجواز تعتبر علاقة المجاز الثاني بينه وبين المجاز الاول لا بينه وبين المعنى الحقيقي \* المبحث الثاني الجار والمجرور في البسطة متعلق بمحذوف وحيث ففيها مجاز بالحذف بناء على قول من يقول ان الحذف مجاز مطلقا واما على قول من يقول ليس بمجاز مطلقا وكذا على قول من يقول انه مجاز اذا تغير بسببه اعراب الباقي كما في قوله تعالى واسأل القرية فليس فيها مجاز فسيأتي ان المجاز بالحذف ليس من قسم المجاز المعروف بانه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له الخ بل قسم آخر \* المبحث الثالث اضافة اسم الى الله حقيقة ان اراد من لفظ الجلالة الذات وعليه يأتي ما مر من بناء المجاز على المجاز واما ان اراد منه اللفظ فهي بيانية والاضافة البيانية مجاز بالاستعارة عندهم لان الاضافة البيانية مقابلة للحقيقة والاضافة نسبة جزئية بمنزلة معنى الحرف والاستعارة في معنى الحرف تبعية فكذا ما كان بمنزلة وتقريرها ان نقول ان هيئة الاضافة موضوعة لتخصيص الاول بالثاني او تعريفه به فاستعملت هنا في تبين الثاني للاول بان شبه مطلق نسبة شيء لشيء على ان الثاني مبين للاول بمطلق نسبة شيء لشيء على ان الثاني مخصص او معرف للاول بمجامع مطلق التعلق في كل فسرى التشبيه للجزئيات فاستعير صورة الاضافة الموضوعة للنسبة الجزئية المفيدة للتعريف والتخصيص للنسبة الجزئية المفيدة للبيان على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية \* المبحث الرابع لفظ الجلالة علم على الذات العلية علم شخصي لاجنسي وقد اختلف في الاعلام الشخصية فقبل انها حقيقة لانها استعملت فيما وضعت له وقبل انها واسطة بين الحقيقة والمجاز لانها من خواص الامور الكلية والاعلام الشخصية موضوعة لمعان جزئية فعلى القول الاول لفظ الجلالة حقيقة وعلى الثاني لاحقيقة ولا مجاز بل واسطة بينهما . بحث الخامس حقيقة الرحمة رقة في القلب وانعطاف تغتضي التفضل والاحسان وهي مستحيلة عليه سبحانه وتعالى فيراد منها لازمها وهو التفضل والاحسان واشتق منها بهذا المعنى



رحن ورحيم بمعنى متفضل ومحسن فهو مجاز غرسل تبعي لان التجوز فيهما تابع للتجوز في اصلهما وذكر بعضهم انه يضح ان يكون في الكلام استعارة تمثيلية بان يقال شبه حال الله مع عباده في اصاله لهم جلال النعم ودقائقها بحال ملك رق قلبه على رعيته فاوصلهم انعامه بجامع ان كلا حالة عظيم مستول على ضيق ممدلهم باحسانه واستعير اللفظ الدال على المشبه به للمشبه \* واورد عليه ان اللفظ المستعار في التمثيلية لابد ان يكون مركبا كما في اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى وما هنا مفرد واجيب بانه يجوز ان يقتصر على بعض المفردات ويرمز به الى المركب على ان المشتراط في اللفظ منها انما هو مطلق تركيب وهو حاصل بالرحن الرحيم وليس بلازم ان يكون تركيب جلة واعترض بان المشبه به شانه ان يكون اقوى من المشبه وجعل حال الملك اقوى من حال الله لا يتم واجيب بانه ليس المراد القوة بحسب الحقيقة ونفس الامر فقط بل القوة ولو بالاعتبار كما هنا فقال الملك باعتبار مشاهدتها للقاصرين اقوى واعترض ايضا بان استعارة اللفظ من شئ لشيء تقتضى استعمال اللفظ في المستعار منه وقد نصوا على ان الرحن الرحيم مخصص بالله ولم يستعمل في غيره واجيب بان الاستعمال في المستعار منه ليس بلازم بل يكفي الوضع للمستعار منه الذي هو المعنى الحقيقي ولذا قال الشارح بجواز وجود مجازات لاحقائق لها \* واما ما يتعلق بها من البدع فاعلم ان فيها التورية وهى ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية فقد اطلقت الرحمة واريد بها التفضل والاحسان الذي هو معنى بعيد لها لانه مجازى اعتمادا على قرينة خفية وهو استحالة المعنى القريب الذي هو الرفة وفيها ايضا القول بالموجب ويقال له المذهب الكلامي وهوان يساق المعنى بدليله كما في قوله

\* لولم تكن نية الجوزاء خدمته \* لما رأيت عليها عقد منتطق \*

وكافي قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وبيانه هنا ان قوله بسم الله الرحن الرحيم في قوة قولنا لا ابتداء بالاسم الله لانه الرحن الرحيم وفيها ايضا الاستخدام بناء على ان المراد من اسم الجلالة اللفظ وفي الرحن ضمير يعود على الله باعتبار الذات وفيها التفات على مذهب السكاكي لان مقتضى الظاهر في التوجه له تعالى الخطاب بان يقال باسمك اللهم فصل عن مقتضى الظاهر وقيل بسم الله الرحن الرحيم \* وفيها ايضا الادماج وهوان يضمن الكلام السوق لغرض غرضا آخر كما في قوله

\* اقلب فيه اجفائي كما في \* اعدبها على الدهر الذنوب \*

وبيان ذلك هنا ان الغرض الاصلى من التسمية التبرك والاستعانة باسمه تعالى فيعدان ذكر هذا الغرض منها ادجج فيها التناء على الله بكونه رحاما رحيا (قوله محمدك) اى نصفك بالجميل الذى انت اهله لان الحمد التناء بالجميل ومن المعلوم ان كل اوصافه

جيلة فكانه قال نصفك بكل صفة لك جيلة ثم ان ذكر نعمتي شرح الصدور وتويز  
القلوب وان احتمل ان يكون لجرد تعيين المحمود او لجرد براعة الاستهلال المتأد منه  
انه لاجل كونها المحمود عليه والمعنى تحميدك يا من الخ لاجل هذين الوصفين لان الوصول  
مع صلته في معنى المشتق وتعليق الحكم بالمشتق يؤذن بعلة المشتق منه وحينئذ  
فيرد ما يقال ان هذا الحمد جحد وشكر فلم يختار التعبير بالحمد على التعبير بالشكر واجيب  
بانه انما اختار مادة الحمد على مادة الشكر لأمور ثلاثة الاول الاقتداء بالقرآن الاعظم  
الثاني العمل بمحدث كل امر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو اجزم على رواية ضم الدال  
الثالث ان الحمد الغوى اظهر من الشكر بغير اللسان في اداء المقصود لخفاء الاعتقاد  
واحتمال عمل الجوارح لغير الحمد فهو اظهر انواعه ولذلك روى ما شكر الله عبد  
لم يحمده اى ما اظهر نعمته كل الاظهار وكشف عنها عبد لم يش عليه باللفظ وان  
اعتقد وعمل فالمراد بالشكر في الحديث اظهار النعمة ولا يردان زيادة النعم مرتبة على  
الشكر لقوله تعالى \* لئن شكرتم لازيدنكم لانه ليس المراد بالشكر مقتضى زيادة النعم  
في الآية خصوص الشكر اللفظي اعنى الشكر بخصوص لفظه بل الشكر العرفي الشامل  
للتأثير بغير لفظه وخدمة الاركان واعتقاد الجنان في مقابلة النعمة واختارها على مادة  
المدح للامرين الاولين وتبينها على انه تعالى فاعل مختار واختار الجملة الفعلية  
المضارعية على الاسمية والماضوية لافادتها لتجدد مضمونها على سبيل الدوام والاستمرار  
ليناسب الحمد المحمود عليه هنا وهو نعمة شرح الصدور للتخفيف المذكور وتويز القلوب  
التجدد ذلك وقتا بعد وقت بخلاف الماضوية فانها انما تدل على الحدوث فقط  
والاسمية تدل على الدوام فقط فلا يناسب الحمد عليه هنا وايضا المضارعية تدل  
على الامرين معا اعنى الحدوث الذى تدل عليه الماضوية وعلى الاستمرار الدالة عليه  
الاسمية وحينئذ فهم اشرف منهما كذا قيل ولكن اعترض بان الاستمرار وظائف  
الاسمية فقط كما يأتى الا ان يقال ان الذى تدل عليه الاسمية الاستمرار مجردا عن التجدد  
والذى تدل عليه الجملة المضارعية الاستمرار مع التجدد ولما رأى بعض الاشياخ هذا الاشكال  
قرران الجملة الفعلية المضارعية تدل على الاستمرار من حيث القرائن وفيه ان الماضى  
كذلك يدل عليه بواسطة القرينة اللهم الا ان يقال قوة دلالة الماضى على الانقطاع  
تعارض القرينة فلم يعتبر فيه ذلك بقى شئ آخر وهو ان الاستمرار التجددى لمضمون الجملة  
هنا محال لان الحمد ثناء وهو عرض يزول بمجرد حصوله واجيب بان هذا دوام واستمرار  
تحصيلي لا محققى واما جواب بعضهم بان الدوام باعتبار الثواب فیه نظر لان الدوام  
المدلول للجملة متعلق بمضمونها لا بالثواب فهو غير منظوره والثون في قوله تحميدك يحتمل  
ان تكون للعظم نفسه واتى بها مع انها تدل على العظمة المناسفة لمقام التأليف  
وهو الذل والانكسار اظهارا للزومها وهو تعظيم الله له فهو من باب التمجيد بالنعمة

الذي هو اولى من سلوك التواضع عند الفقهاء والمحدثين ويحتمل انها للتكلم ومعه غيره  
والمراد بالغير اخوانه الحامدون او العلماء وادخلهم معه في الحمد اما لكون امر الحمد عظيما  
لا يقوم به الشخص الواحد فاستعان بهم عليه ومع ذلك لم يقوموا بحقه واما التعود بركة  
الحمد عليهم شفقة منه عليهم كاتقرا شينا وتهدي ثوابه الى والديك فانه يحصل لك ولهم  
الثواب غاية الامر انه نزل الشركة في الحمد منزلة الشربة في الثواب اقامة للسبب مقام  
المسبب ويحتمل ان المراد بالغير اجزاء ذاته فكأنه جعل كل جارية بمنزلة شخص مستقل  
ادعاء لكن لا يخفى ان من جملة كل جزء موارد الحمد الثلاثة اللسان والجان والاركان  
ومن المعلوم ان اسناد الفعل لآلته مجاز ولفاعله حقيقة فيكون اسناد الحمد للتكلم حقيقة  
والى الموارد الثلاثة المذكورة مجاز فيلزم على ذلك الجمع بين الحقيقة والمجاز كما يقال باعتبار  
ذلك نقطع باعتبار اسناد القطع الى القاطع والى آله ولا يعده على مذهب من جوز  
الجمع بين الحقيقة والمجاز وهذا ظاهر على جعل الجملة خبرية فان جعلت انشائية في المعنى  
تعين ان تكون النون للفظ لان انشاء الحمد بهذه الجملة لم يقع الا من المصنف فلا يأتى  
ان تكون لانشاء الحمد منه ومن غيره الاعلى سبيل التزليل واعلم انه اذا جعلت الجملة  
خبرية لفظا ومعنى حصل بها الحمد ضمنا في ابتداء التأليف لان الاخبار عن جد يقع منه  
يستلزم ان ذلك الحمود اهل لان يحمد وهذا يستلزم اتصافه بالجميل الذي هو حقيقة  
الحمد ويقال هو اخبار عن جد واقع بذلك الاخبار كما قيل في نحو اتكلم انه اخبار عن  
تكلم حصل به \* واتماعدل عن اسم الجلالة الذي ورد التعبير به في الكتاب والسنة  
في مقام الحمد الى ضمير الخطاب لان اللائق بحال الحامد ان يلاحظ الحمود في حال حده  
حاضرا مشاهدا ليكون حده على وجه الاحسان المفسر في حديث الاحسان ان تعبد الله  
كأنك تراه ففي التعبير بالضمير المذكور اشارة الى ان الحامد بلغ مقام المشاهدة للمحمود بحيث  
حده على وجه الخطابة والمشافهة \* وانما أثر تأخير المفعول مع ان تقديمه يفيد الاختصاص  
لان تأخير هو الاصل وللإشارة الى استغناء هذا الاختصاص عن البيان لوضوحه  
(قوله يامن) اتى بها الموضوع لتداء البعيد مع انه تعالى اقرب الينا من جبل الوريد اشارة  
الى علو مرتبة الحضرة العلية عن الحامد الملوث بالكدورات البشرية من الذنوب  
والآثام ولذا قال بعض الافاضل \* العبد عبد وان تسامى \* والمولى مولى وان نزل \* ولا  
يناقض هذا مامر في نكتة التعبير بكاف الخطاب لان البعد الرتبى بين الحق والخلق  
يصاحبه قوة الاقبال والتوجه اليه تعالى \* واستعمل من في الذات العلية مع انها من المسميات  
لورود الاذن في اطلاقها عليه كتابا وسنة ونحو \* سبحان الذى اسرى \* افن يخلق كن لا يخلق  
وفي الحديث يامن احسانه فوق كل احسان يامن لا يعجزه شئ \* فنع اطلاقها عليه تعالى فيه  
نظر (قوله شرح) الشرح في الاصل القمع والمراد به هنا التهمة وقوله صدورنا جمع  
صدر بمعنى القلب من اطلاق المحل وارادة الحال وفي الحقيقة المهيأ للعلوم انما هو النفس

يامن شرح صدورنا  
تلخيص البيان في ايضاح  
المعاني \*

بمعنى الروح لا القلب بمعنى المضغة الحالة في الصدر فيراد بالقلب النفس والمعنى يامن هياً  
ارواحنا القائمة بقلوبنا التي محلها منا الصدور ففيه مجاز بمرتبين من اطلاق المحل على  
الحال فيها وتلخيص الكلام تنقيح اي الاتيان به خالصا من الحشو والتطويل \* والبيان  
هو الكلام الفصيح العرب عما في الضمير ثم انه لا بد من حذف في الكلام والمعنى يامن  
هياً ارواحنا لعلم كيفية تلخيص الكلام الفصيح وتنقيحه وتحليصه من الحشو والتطويل  
والقصور عن افهام المراد وانما احتجنا لذلك لان الذي نهى النفس لقبوله العلوم  
والمعارف \* وقوله في ايضاح المعاني يحتمل ان تكون في معنى مع على حد قوله تعالى  
ادخلوا في ايم اي نحمدك يامن هياً قلوبنا للعلم بكيفية الاتيان بالكلام الفصيح منقها  
مصاحبا لايضاح المعاني اي معاني ذلك البيان وعلى هذا فالآتيان بلفظ في التي بمعنى  
مع اشارة الى ان المقصود بالذات ايضاح المعاني واما الاتيان بالكلام الفصيح منقها  
فهو بالتبع لان مع تدخل على التبوع ويحتمل ان تكون بمعنى لام التعليل متعلقة  
بتلخيص على حد قوله تعالى \* لسكم فيما افضتم فيه اوابقية على حالها متعلقة بمحذوف  
صفة لتلخيص اول البيان وفي الكلام حذف والمعنى التلخيص الكائن اوالبيان الكائن  
في وقت ايضاح المعاني وحالته اوانها بمعنى عند والمعنى يامن علما كيفية تلخيص  
البيان عند قصدنا ايضاح المعاني بذلك البيان ولا يخفى ما في كلام الشارح من الاحتراز  
اذ ربما يتوهم من تلخيص البيان عدم ايضاح معانيه فدفع ذلك التوهم بقوله  
في ايضاح المعاني على حد قوله

\* فسق ديارك غير مفسدها \* صوب الربيع وديعة نهى \*

ويحتمل ان يراد بالبيان والمعاني خصوص العليين وحيتن في معنى مع \* ولا يخفى  
ما في كلام الشارح من المحسنات البديعية في التعبير بشرح الصدور حسن الافتتاح  
لان شرح الصدور اصل لكل خير في افتتاح الكلام به ادخال السرور على السامع \*  
وفيه ايضا براعة استهلال لانه يشير الى ان الكلام الآتي شرح وقوى البراعة بما  
ذكره بعد بقوله لتلخيص البيان وايضاح المعاني وفي ذكر التلخيص والايضاح  
والبيان ودلائل الاجاز واسرار البلاغة التي هي اسماء كتب في هذا الفن الاولان  
للصنف والثالث للطبي والاخيران للشيخ عبدالقاهر التوجيه وهوان بوجه الكلام  
الى اسماء متلائمة ولو اصطلاحا كما في قول علام الدين الكندي

\* من ام يابك لم تبرح جوارحه \* تروى احاديث ما اوليت من من \*

\* فالعين عن قرّة والكف عن صلة \* والقلب عن جابر والسمع عن حسن \*

(قوله ونور قلوبنا) التنوير ادخال النور في القلب والمراد بالقلوب النفوس والواعم  
جمع لامعة وهي الذات المضيئة كالشمس والقمر والنجوم \* والبيان هو الكلام  
الفصيح المقترن بدليل او برهان فهو اخص من البيان \* وازافة الواعم للبيان

اما من قبل اضافة المشبه به للشبه اى بالتيان الذى هو كالانجم اللوامع فى الاهتداء  
بكل وعلى هذا قال فى التبيان للاستغراق فيكون جمعا فى المعنى فاللامعة بين المشبه  
والمشبه به فى الجمعية حاصلة وحيث فلا يقال ان فيه تشبيه المفرد بالجمع وهو ممنوع او يقال  
انه قصد المبالغة فى تشبيهه بجميع اللوامع حيث جعله مقاوما لجمعها وقولهم بالنع محله  
ما لم تقصد المبالغة فهما جوابان الاول بالنع والثانى بالتسليم ويحتمل ان تكون  
الاضافة على حقيقتها والمراد باللوامع المعانى المفهومة بالتيان على طريق الاستعارة  
التصريحية وعلى هذا فهو من اضافة المدلول للدال او من اضافة الموصوف لصفته  
اى اللوامع المينة من اطلاق المصدر على اسم المفعول لان التبيان فى الاصل مصدرين  
وهو بكسر التاء على غير قياس ونظيره فى الكسر شذوذا تلقاء وغيرهما بالفتح  
على القياس كالتذكاء والتكرار وانما عبر الشارح بالبيان فى جانب شرح الصدور  
وبالتيان فى جانب توير القلوب لان التبيان ابلغ من البيان لان زيادة البناء تدل  
على زيادة المعنى غالبا فهو بيان مع برهان وقيل مع كد خاطر واعمال قلب وتوير القلب  
اقوى من شرح الصدر لان توير القلب ادخل النور فيه وشرحه فتحه والابلاغ  
اولى بالا قوى \* وانما قدم شرح الصدور على تويرها لانه وسيلة له والوسيلة مقدمة  
على المقصد وهذا كله بحسب الاصل والا فالمراد بشرح الصدور وتوير القلوب واحد  
ويدل له ما قاله فى قوله تعالى \* افن شرح الله صدره للاسلام \* اى قذف فى قلبه نورا  
ينتفع به فان هذا يدل لما قلنا من ان شرح الصدر عبارة عن تويره وحيث فى العبارة  
تفنن اى ارتكاب فنين ونوعين من التعبير كذا قال بعضهم (قوله من مطالع الثانى)  
حال من التبيان اوصفة له لان الجار والمجرور الواقع بعد العرف بالجنسية يجوز فيه  
الامر ان ومن للسببية وهذا ترشح للتشبيه على الاحتمال الاول والمعنى ونور قلوبنا بالتيان  
الشبيه باللوامع كاشا ذلك التبيان او الكائن بسبب تدبر مطالع الثانى وعلى الاحتمال  
الثانى يكون الجار والمجرور حالا اوصفة للوامع ترشحا للاستعارة والمعنى ونور قلوبنا  
بمعانى التبيان حال كونها ناشئة من مطالع الثانى فن للابتداء وعلى هذا فمعانى التبيان  
معان اخر غير معانى القرآن استفيدت من مما رسته والثانى بالباء المثلثة كما فى النسخة التى  
صححها الشارح القرآن لان الاحكام والقصص فيه ثبتت اى كررت وتكرر نزوله وهو  
جمع مثنى كفعل اسم مكان او مثنى بالتشديد من التثنية على غير قياس \* والمطالع جمع  
مطلع وهو فى الاصل اسم محل طلوع الكواكب والمراد به هنا الفاظ القرآن فشبّهت  
الفاظ القرآن بمحل طلوع الكواكب بجمع ان كلا محل لطلوع ما يهتدى به واستعير  
اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية واطافة مطالع الثانى على هذا  
من اضافة الاجزاء لكل اوبانية ويحتمل ان اضافة مطالع الثانى من اضافة المشبه به  
للمشبه كلبين الماء وليس فى الكلام استعارة \* وبين الثانى والمعانى من المحسنات البديعية

ونور قلوبنا بلوا مع  
التيان من مطالع  
الثانى ونصلى على  
نبيك محمد المؤيد

الجناس اللاحق لاختلافهما بحرفين متباعين في المخرج ( قوله ونضلى الخ ) لعله لم يأت بالسلام خطأ كتفاء بآياته له لفظا فلا يقال ان افراد الصلاة عن السلام مكروه او انه ترجح عنده القول بعدم كراهة الافراد ( قوله على نبيك ) بالهمزة مأخوذ من النبأ وهو الخبر لانه خبر عن الله بما بلغه الملك من الاحكام او لاخباره الناس بأنه نبي فيحترم وبدون همزة من النبوة وهى الرفع لا ارتفاع رتبته وانما لم يقل على رسولك مع ان الرسالة اشرف لان الوصف بالنبوة اشهر استعمالا ( قوله محمد ) بدل او عطف بيان من نبيك ( قوله المؤيد ) من التأيد وهو التقوية وهونعت لمحمد لاني للتأيد تقديم غير النعت من التوابع عليه ( قوله ودلائل ) جمع دليل على غير قياس كوصيدو وصائد لان شرط جمع فصيل على فعائل ان يكون مؤنثا كسعيد اسم امرأة والاولى ان تكون جمع دلالة بمعنى دليل ولاشذوذ ولاشيء قال في الخلاصة « وفعائل اجعن فعاله \* وشبهه ذاتا او مزاله \* ثم ان دليل الشيء ما يؤدى الى معرفته وحيث قد دلائل اعجازه عليه الصلوة والسلام المعجزات التي يعرف بها اعجازه عليه السلام لمعارضيه عن المعارضة بالاثبات مثل ما تقي به \* واعترض بان المعجزات انما يعرف بها صدقه عليه الصلاة والسلام لانه المقصود من الاثبات بها الا اعجاز الذي هو اثبات عجز الغير وحيث قد لاولى للشارح ان يقول المؤيد دلائل صدقه الخ واجيب بان الاعجاز في الاصل اثبات العجز في الغير ثم نقل لاطهار العجز فيه ثم نقل لاطهار صدق النبي عليه الصلاة والسلام في دعواه الرسالة فهو مجاز مبنى على مجاز وحيث قد المعنى المؤيد دلائل صدقه وبان الاضافة لادنى ملاسبة وبيان ذلك ان الدلائل لما كانت ملاسبة لاعجاز الخلق اى اثبات عجزهم عن الاثبات بثبوتها ودلت على الصدق بواسطة اضيفت اليه \* وفي كلامه من المحسنات البديعية جناس الطباق حيث جمع بين المؤيد والاعجاز وهما معنيان متقابلان ( قوله باسرار البلاغة ) اى الاسرار المعبرة في البلاغة وهى مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته واسرارها الامور التي يقتضيها الحال كالتاكيد عند التاكيد وتركه عند عدمه وغير ذلك مما سياتى وسيت اسرار لانها لا يعرفها الا رايها فشبهت بالسر الذي بين اثنين لا يعرفه الا هما واستعمل اللفظ الدال على التشبيه ليشبه على طريق الاستعارة المصروفة \* فان قلت من جملة دلائل اعجازه انشقاق القمر وسعى الحجر وغيرهما واسرار البلاغة ليست موجودة فيهما فبما معنى كونهما مؤيدين بتلك الاسرار واجيب بان المعجزات يؤيد بعضها بعضا فالتأيد ثابت لهما بالاسرار بهذا الاعتبار وتوضيح ذلك ان القرآن مؤيد باسرار البلاغة وهو مؤيد ببقية المعجزات لثبوته بالتواتر وبقائه على الدوام فتكون الاسرار مؤيدة لبقية المعجزات لان مؤيد المؤيد لشيء مؤيد لذلك الشيء هذا ان جعلنا اضافة دلائل الى اعجازه للاستغراق فان جعلناها للجنس لم يرد السؤال وكذا ان جعلناها للعهد وارادنا بدلائل اعجازه السور القرآنية وكل جملة من القرآن قدر سورة ومعنى تأيد القرآن باسرار البلاغة ان امارات الاعجاز فيه

دلائل اعجازه باسرار  
البلاغة وعلى آله  
واصحابه المحرزين  
قصب السبق في مضمار  
الفصاحة والبراعة



وان كانت كثيرة من الاخبار الغيوب والاساليب العجيبة وغيرهما لكن اقوى تلك الامارات كمال البلاغة الحاصل بتلك الاسرار ( قوله المحررين ) صفة للآل والاصحاب مأخوذ من الاحراز وهو الحوز والضم اي الذين حازوا وضوا وقوله قصب السبق القصب جمع قصبة وهي سهم صغير تفرسه الفرسان في آخر الميدان يأخذه من سبق اليه أولا واطافة قصب للسبق من اضافة الدال للدلول اي للقصب الدال على السبق اي الدال جوزه عليه وقوله في مضمار صفة لقصب اي الغروز في مضمار الفصاحة والمضمار محل تسابق الفرسان بالخيول ويقال له ايضا ميدان وانما يسمى مضمارا لتسابق الفرسان فيه بالخيول المضمرة \* ثم ان الفصاحة سيأتي تعريفها واما البراعة فصدر برع الرجل اذا فاق اقرانه فالبراعة فوقان الاقران والمراد بها هنا ما به الفوقان من الكمال والشرف \* ثم لا يخفى ان كلا من الفصاحة والبراعة بالمعنى المراد هنا لا مضمار لهما وحيث في الكلام استعارة تمثيلية حيث شبه هيئة الآل والاصحاب في حوزهم اعلى مراتب الفصاحة والبراعة عند المحاورة والتخاطب بهيئة الفرسان في حوزهم قصب السبق عند التسابق بالخيول في الميدان واستعير اللفظ الموضوع للهيئة المشبه بها للهيئة المشبهة على طريق الاستعارة التمثيلية واستعارة مفردة مصرحة في قصب السبق بان شبه ما اختصوا به من بديع العبارات الدالة على علو مرتبتهم في الفصاحة والبراعة بقصب السبق واستعير اسم المشبه به للشبه والمضمار ترشيح او مكنية في الآل والاصحاب بان شبههم بفرسان اوفى الفصاحة والبراعة بان شبههما بالخيول الجيدة الموصلة للراد واثبات المضمار على كل من الوجهين تخييل واحراز قصب السبق ترشيح والفصاحة والبراعة على الاول من الوجهين تجريد واقرب من ذلك ان تقول الاحراز في الاصل هو الضم والمراد به هنا التحصيل والقصب في الاصل هي السهام الصغيرة التي تفرز في آخر الميدان بحيث يعد من اخذها أولا سابقا والمراد بها هنا النكات الدقيقة اي المحصلين للعاني الدقيقة الدالة على سبقهم على غيرهم وقوله في مضمار حال من الآل والاصحاب اي حال كون الآل والاصحاب تسابق اذهانهم في مضمار والمراد به هنا الكلام البليغ من كلام الله تعالى ورسوله فكما ان المضمار الاصلى تركض وتسابق فيه الفرسان كذلك الكلام البليغ تركض فيه اذهان الآل والاصحاب واطافة المضمار بمعنى الكلام البليغ للفصاحة والبراعة من حيث انه يفيدان الراكض فيه ذو فصاحة وبراعة كذا قرر شيخنا العلامة العدوي ولا يخفى ما في كلام الشارح من التلميح وهو الاشارة لشيء من كلام الله او كلام رسوله او قصة او مثل فذكر السبق اشارة لقوله تعالى والسابقون السابقون الآية وذكر البراعة اشارة لقوله عليه الصلاة والسلام لو اتفق احدكم مثل احد ذهب ما سواى مداحدهم ولا نصيفه ( قوله وبعد الخ ) هو ظرف زمان مبيى على الضم لقطعه

من الاضافة لفظا لامعنى اى بعد التسمية والحمدلة والصلاة ودخول الفاء على توهم  
 اما فى الكلام والواو عاطفة قصة على قصة اوللاستئناف اما الفعوى وهو ظاهر  
 او الباقى فتكون الجملة واقعة فى جواب سؤال مقدر اى ماذا تقول بعد التسمية والحمدلة  
 والصلاة فاجاب بقوله وبعدهما فيقول الخ وعلى هذا الاحتمال اعني كون اما متوهمه  
 والواو عاطفة واستثافية فالظرف معمول ليقول ويحتمل ان تكون اما مقدرة فى نظم  
 الكلام والواو عوض عنها وعلى هذا الاحتمال فعامل بعد اما المحذوفة لنيابتها عن  
 فعل الشرط او فعل الشرط المقدر بمهما يكن من شئ او جوابه وهو يقول ( قوله فيقول )  
 مقتضى الظاهر ان يعبر باقول لكنه التفت من التكلم فى تحميدك الى الغيبة توصلا  
 للوصف بالعبودية الذى هو اشرف الاوصاف ولو عبر بما يقتضيه الظاهر واتى بذلك  
 الوصف لكانت جلته فضلا واللائق بذلك الوصف ان تكون جلته عدة ( قوله  
 الفقير ) فعيل بمعنى مفتقر وصيغة فعيل تأتى للبالغة وصفة مشبهة وهى هنا للغبين  
 بناء على جواز استعمال المشترك فى معنيه وحيث ان معنى كثير الفقر ودائه وهذا  
 الوصف لازم لكل احد لا ينفك عنه قال تعالى يا ايها الناس انتم الفقراء الى الله \* وهذا  
 معنى البطلان فى قول لبيد \* الاكل شئ ما خلا الله باطل ( قوله الغنى ) بالجر صفة لله  
 اى المستغنى عن كل شئ فهو سبحانه منزّه عن الاحتياج وبين الفقير والغنى من المحسنات  
 البديعة جناس الطباق وفى كلامه اشارة الى ان ما عليه الحادث نقبض ما عليه القديم  
 ويصح قراءته بالرفع صفة ثانية للعبد اى المستغنى به تعالى عن كل ما سواه تعالى وعلى  
 هذا فقيه ايهام التضاد ( قوله مسعود بن عمر ) بدون تنوين لان العلم الموصوف بان  
 يحذف تنوينه سوله كان العلم اسما او كنية او لقبا وهو بدل من العبد الفقير او عطف  
 بيان لان نعت المعرفة اذا قدم عليها اعرب بحسب العوامل واعربت بدلا منه  
 او عطف بيان وانعكس الامر فصار التابع متبوعا بخلاف نعت النكرة اذا قدم عليها  
 فانه ينصب على الحال غالبا وتبقى النكرة على ما هى عليه من الاعراب كما فى قوله  
 \* لية موحشا طلل \* ومن غير الغالب قد يعامل نعت النكرة معاملة نعت المعرفة كما فى  
 قولك ما مررت بمثلك احد ( قوله المدعو بسعد ) اى السمي بسعد وكما ان التسمية تعدى  
 للفعول الثانى بالباء كما تعدى بنفسها كذلك الدعاء الذى بمعناها تارة يعدى للفعول الثانى  
 بالياء قال تعالى \* والله الاسماء الحسنى فادعوه بها \* اى سموه وتارة يعدى له نفسه قال  
 تعالى \* اياها تدعوا لله الاسماء الحسنى وعلى فرض عدم تعديته بالياء يكون ضمن الدعاء  
 معنى الاشتهار تضييما نحو يا اوبيا يا فدهاء بالياء او ضمنه معنى التسمية تضييما يا يا  
 لا نحو يا لان الدعاء بمعناها وضعها فلامعنى لاشرا به معناها وعلى فرض عدم التضيي  
 تجعل الباء زائدة لتأكيد لا لتقوية لان الباء تراد فى مواضع منها للفعول كما فى قوله  
 تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة فاندفع مانقل عن الشارح من ان الاولى المدعول بسعد

( وبعد ) فيقول الفقير  
 الى الله الغنى \* مسعود  
 بن عمر المدعو بسعد

باللام لان الدعاء بمعنى التسمية انما يتعدى لمفعوله بنفسه والشائع زيادته لتقوية اللام  
 لاالباء آه وقد يقال في رده زيادة على ما مر ان زيادة اللام لتقوية اتمام ثابت في المفعول  
 الاول لا الثاني فلا يقال زيد معطعرا الدرهم تأمل ان قوله المدعو يسعد اصله  
 يسعد الدين فحذف جزء العلم اختصارا للعلم به بواسطة الشهرة وتأديا في كون الدين  
 سعيه والتصرف في العلم شائع على التحقيق (قوله التفنازاني) بالجر صفة لسعد  
 وبالرفع صفة لسعود نسبة لتفنازان قرية من اعمال خراسان ولد رجه الله  
 تعالى سنة اثنتي عشرة وسبعمائة وتوفي سنة احدى وتسعين وسبعمائة اخذ  
 عن القطب الرازي وعن العنبري قند (قوله هداة الله سواء الطريق) عدى الهداية  
 للمفعول الثاني بنفسها دون الى او اللام ملاحظة لما قيل ان الهداية اذا تعدت للمفعول  
 الثاني بنفسها يراد بها معنى الايصال وان تعدت باللام او الى اريد بها معنى الدلالة قال  
 تعالى \* ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم \* وانك لتهدى الى صراط مستقيم كذا في الخطابي  
 ويعكر عليه ما في المصباح من ان لغة الجحازين تعديتها الى المفعول الثاني بنفسها ولغة غيرهم  
 تعديتها اليه بالي او اللام ودعوى انها عند الجحازين دائما بمعنى الايصال وعند غيرهم  
 دائما بمعنى الدلالة بعيدة وازافة سواء الى الطريق من اضافة الصفة الى الموصوف  
 اى الى الطريق سواء اى السوى بمعنى المستقيم او الاضافة على معنى من اى السواء  
 بمعنى السوى من الطريق والطريق يحتمل ان يراد بها هنا الموصلة المقصود دنيو باكان  
 او اخرويا ويحتمل ان يراد بها الدليل القطعي على طريق الاستعارة المصروفة  
 ومن العلوم ان من هدي للدلائل القطعية صارعا لما محققا (قوله واذاقه حلاوة  
 التحقيق) التحقيق ذكر الشيء على الوجه الحق او اثبات المسألة بالدليل وحيث  
 فازافة الخلاوة اليه من اضافة المشبه به للشبه والاذافة ترشح للتشبيه او انه شبه  
 التحقيق بشئ حلوا كسمل النحل استعارة بالكناية واثبات الخلاوة تخيل باق على معناه  
 او مستعار للذاتى واذاقه لذة التحقيق وهي لذة معنوية واما لذة الجماع والشيء الحلوا كالمسل  
 فهي حسية والمعتبر اللذة المعنوية واما الحسية فهي دفع آلام ولذا حصر بعضهم اللذة  
 في المعارف والعلوم واثبات الاذافة ترشح اما باق على معناه او انها مستعارة للاعطاء  
 وفي التعبير بالاذافة اشارة الى ان التحقيق امر صعب المرام لا ينال جميعه وانما يصل  
 الانسان الى طرف منه كما يصل الذائق الى طرف مما يذوقه ثم ان هذا الجملة وما قبلها  
 معترضان بين القول ومقوله اعنى قد كنت الخ قصد بهما الدعاء لانها خبرتان  
 لفظا انشائيتان معنى (قوله فيما مضى) اتى به وان كان المضى مستفادا من شرحتنا ذهو  
 فعل ماضى تأكيد للدفع توهم الجهوز في شرحت وانه بمعنى اشرح او ان شرح وان كان  
 للمضى محتمل لقرب والبعد بخلاف لفظة فيما مضى فانها تشعر بالبعد فأتى بها لفهام  
 بعد زمن تأليف المطول ويؤيد هذا التوجيه التعبير بشئ في قوله ثم رأيت الخ المفيدة

التفنازاني \* هداة الله  
 سواء الطريق \* واذاقه  
 حلاوة التحقيق \* قد  
 كنت شرحت فيما  
 مضى تلخيص المفتاح \*  
 واغنيته بالاصباح عن  
 المصباح \* واودعته

لترأى بين الفعلين ( قوله تلخيص المفتاح ) للعلامة محمد بن عبد الرحمن الفزويني  
خطيب جامع دمشق ( قوله واغنيته ) أي صيرته غنيا والضمير في اغنيته وفي معانيه  
واستاره تلخيص المفتاح وباقي الضمائر الآتية راجعة للشرح وهذا وإن كان فيه  
تشبث في مرجع الضمير لكن اتكل الشارح في ذلك على ظهور المعنى ( قوله بالاصباح )  
هو الدخول في وقت الصباح أريد به لازمه وهو الصبح ثم استعير للشرح الشرح  
بجامع اظهار ما كان خفيا في كل والمصباح هو المراج أي القليلة استعارة  
لشرح هذا المتن التي لغير الشارح بجامع اظهار ما كان خفيا في كل والمعنى حيثئذ  
وصيرت ذلك المتن غنيا بالمطول الشبيه بالاصباح عن غيره من الشروح الشبيه  
بالمصباح وإنما أثر لفظ الاصباح على لفظ الصبح لمزاوجة لفظ المصباح وفي ذلك  
إيماء إلى أنه ينبغي أن يسمى شرحه بالاصباح لكن لم يشتهر بذلك وإنما غلبت عليه  
التسمية بالمطول ( قوله واودعته ) أي وضعت فيه فشبه شرحه بأمين تودع  
عنده النفائس على طريق الاستعارة المكنية واختار التعبير بأودعته دون وضعت  
فيه للإشارة إلى عزة تلك النكات لأنه يفهم منه أنه ملئت إليها وملاحظ لها كما هو  
شان من يودع وللإشارة إلى أن تلك النكات من مستنبطاته لأن الشخص إنما يودع  
ما كان ملكا له ( قوله غرائب نكت ) من إضافة الصفة للموصوف أي نكتا غريبة  
متدعة مستظرفة الشأن أي تلتفت إليها النفوس لأن شأن النفس التفاتها للشيء  
الغريب بخلاف غير الغريب فإنه مبتذل عند النفس والنكت جمع نكتة وهي في الأصل  
البحث في الأرض يعود ونحوه ومن لازم ذلك ظهور لون في ذلك المكان المبحوث  
فيه مخالف لونه ما لحاطبه ثم استعملت النكتة في كل لون مخالف لما لحاطبه على طريق  
المجاز المرسل والعلاقة اللزومية ثم استعيرت للطائف المعاني لمخافتها لغيرها عند  
الذهن في الحسن فأطلقها على لطائف المعاني مجاز مبنى على مجاز ولك أن تقول  
أن إطلاق النكتة على المعنى الدقيق مجاز مرسل علاقته المجاورة لأن الإنسان إذا  
استعمل فكره في المعنى الفاضل نكت في الأرض يعود أو باصبعه بحسب العادة ( قوله  
سمعت ) بفتح السين المهملة والميم مأخوذ من السحاحة وهي الجود أي جادت بها  
الانظار وفي تعبيره سمعت إشارة لعزة تلك النكات لأن الجود إنما يقال في مقابلة  
الجهل والشأن أن الإنسان إنما يجهل بالعزيز وحيثئذ فالمعنى جادت بها الانظار مع أنها  
لعزتها مما يجهل بها واسناد السحاحة للانظار مجاز عقلي إذا لحقت أسناد السحاحة  
لأصحاب الانظار وإن في الكلام استعارة بالكناية حيث شبه الانظار بغير جادوا  
بمفعول به بجامع أن كلا ملتبس بإيجاد ما يستحسن على طريق الاستعارة بالكناية  
وثابت السحاحة تحييل وال في الانظار عوض عن الضاف إليه أي انظاري والنظر  
هو الفكر المؤدى لعلم أو ظن والفكر حركة النفس في المقولات ( قوله ووشحنه ) مأخوذ

غرائب نكت سمعت  
بها الانظار ووشحنه  
بلطائف فقرسبكتها  
يد الأفكار ثم رأيت  
الكثير من الفضلاء

من التوشيح وهو الباس الوشاح والوشاح شيء يتخذ من الجلد يرصع بالجواهر تلبسه المرأة ما بين عاتقها وكشحتها ويلزم من ذلك التوشيح التزين فاطلق التوشيح هنا وأريد لازمه أي وزينه ويحتمل أنه شبه الشرح بروس على طريق الاستعارة بالكناية والتوشيح تخيل (قوله بلطائف قمر) أما بالاضافة من اضافة الصفة للوصف فلطائف مجرور بالكسرة وإما ترك الاضافة فلطائف مجرور بالفتحة وقمر بدل او عطف بيان والفقر جمع قمره بكسر الفاء وهي في الاصل احد قمار الظهر أي عظمه المتصل السمي بسلسلته ثم استعير لحي يصاغ على هيئة يسمى بالحياسة ثم استعير هنا للكلام السجع المقتضى على سبيل الاستعارة المصروفة فهو مجاز مبنى على مجاز وبصح ان يراد بالفقر هنا الحلي المسمى بذلك فعلى الاضافة يكون من اضافة الشبه الى الشبه وان كانت قليلة بخلاف عكسها والمعنى لطائف كالفقر وعلى ترك الاضافة تكون فقر صفة للطائف على تقدير حرف التشبيه أي لطائف كالفقر وعلى هذين الوجهين فالمراد بالطائف الكلام السجع المقتضى فظهر لك بما قلناه ان هذه السجعة تضمنت مدح الشرح باعتبار ما اشتمل عليه من العبارات الرائعة والجل الفاتحة والسجعة التي قبل هذه تضمنت مدحه باشتماله على المعاني الطيفة الحسنة ففاد كل منهما غير مفاد الاخرى (قوله سبكتها يد الافكار) أي ضاعتها وصفتها واطرافها يد الافكار من اضافة المشبه الى شبه أي الافكار الشبيهة بالأيدي يجامع ترتب النفع على كل وقوله سبكتها ترشح لتشيدها ما باق على معناه او مستعار لآخر جتها ويصح ان تكون في الكلام استعارة بالكناية بان شبه الفكر في النفس بصانع على طريق الاستعارة المكنية وإثبات اليد تخيل وذكر السبك ترشح لان اليد من لوازم المشبهه والسبك من ملائمه وال في الافكار عوض عن المضاف اليه أي افكاري (قوله ثم رأيت) عطف على قوله شرحت وعبر ثم التي لترتيب لتراخي بين الفعلين ورأى يحتمل انها على فكون جملة سألوني في محل نصب مفعولا تابيا ويحتمل ان تكون بصرية فكون الجملة المذكورة في محل نصب على الحال (قوله من الفضلاء) جمع فضيل بمعنى فاضل ككرمه وكرماه والفاضل من اتصف بفضلة ذكاء كانت او صلاحا او علما والمراد به هنا من كثر عمله والجار والمجرور حال من الكثير او صفته (قوله والجم الغفير من الاذكياء) مأخوذ من الجموم وهو الكثرة والغفير من الغفر وهو السراي والجمع العظيم السائر لكثرة وجه الارض او ماوراء والاذكياء جمع ذكي قيل كامل العقل وقيل سريع الفهم والقولان متقاربان لان كمال العقل يستلزم سرعة الفهم وغيره ولا يقال ان هذه النجعة عين ما قبلها لان الجم الغفير ابلغ في الكثرة من لفظ الكثير والاذكياء اعم من الفضلاء بناء على ان المراد بالفضلاء من اتصف بكثرة العلم (قوله سألوني) أي طلبوا مني وفي هذا اشارة لقوله عليه الصلاة والسلام ليس منا من لم يتعظم بالعلم أي يعتقد ان الله عظمه باعطائه فمه

والجم الغفير من  
الاذكياء. سألوني  
صرف الهمزة نحو  
اختصاره والاقتصار  
على بيان معانيه وكشف  
استاره. لما شاهدوا  
من ان المحصلين  
قد تقاصرت مهم

العلم والسؤال ان كان بمعنى الطلب كما هنا تعدى للمفعولين بنفسه وان كان بمعنى الاستفهام تعدى للثاني بمن او ما بمعناها نحو فاسئل به خبيراً ونحو

\* فان سألتوني بالنساء فأنني \* خير بادواء النساء طيب \*

ولا يعكر على هذا قوله تعالى ويسألك ماذا يقولون لان المراد ويسألك عن جواب هذا الاستفهام (قوله بصرف الهمزة) هي لغة الارادة وعرفا حالة للنفس تتبعها غلبة انبعاث الى نيل مقصود ما فان كان عليا فهي عليه والافهى ذنبية والمراد هنا المعنى اللغوي اى سألتوني ان اصرف ارادتي وفي الكلام استعارة بالكناية حيث شبه الهمزة بآفة بيد صاحبها زمامها بصرفها به الى اى جهة يريد والصرف تخيل اما باق على حقيقته او مستعار للتوجيه (قوله نحو اختصاره) اى الى جهة اختصاره فشبّه الاختصار بمكان ذى جهة يجامع ارتياح النفس في كل واثبات النحو تخيل اما باق على حقيقته او مستعار للاشتغال بالاختصار ويصح ان تكون اضافة النحو للاختصار بيانية ولا استعارة ولا شئ (قوله والاقصار على بيان معانيه) هذا الضمير والذى بعده يرجعان للتخييص بخلاف الضمائر الآتية بعد فانها راجعة للشرح والاقصار عطف على اختصاره او على مفعول سألتوني الثاني وعلى كل حال فهو تفسير للاختصار المسؤل فالمراد اخذ بعض الشرح على وجه بليغ يفهم به المتن وليس المراد به ان يأتي بمعنى المطول كلها في الفاظ قليلة اذ هذا محال عادة وقوله على بيان معانيه اى تبين مدلولات الفاظه المطابقة والتضمنية والالتزامية (قوله وكشف استاره) اى توضيح معانيه الصعبة وازالة الخفاء عنها فشبّه تلك المعاني بعروس على سبيل المكنية واثبات الستر تخيل والكشف ترشيع او شبه الفموص والخفاء بالاستار واستعار اسم المشبه به للمشبّه على طريق الاستعارة المصروفة وعطف كشف الاستار على ما قبله من عطف الخاص على العام لان كشف الاستار قاصر على تبين المعاني الصعبة الخفية ثم لا يخفى ما في ذكر الرؤية ووصف السائلين بالكثرة والفضل والذكاء من تأكيد موجب الاستئثار حيث كان السؤال بمن هو بهذا الوصف ووصولهم للسؤل ولم يكن بالمراسلة (قوله لما شاهدوا) متعلق بسألتوني اى لما علموا علما قاشيا كالشاهدة ثم يحتمل ان يقرأ بالتخفيف تعليلا لسألتوني وما موصول اسمي او نكرة موصوفة فالعائد محذوف ومن بيانية او مصدرية فلاحذف ومن زائدة على مذهب من يجوز زيادتها في الاثبات ويحتمل ان يقرأ بالتشديد فتكون ظرعا لسألتوني ومن وان زائدتان وانما كان التقاصر والتقاعد عما ذكر والتقليب والمد المذكوران علة لطلب الاختصار لان في اختصاره نفع المتقصرين باعطائهم مقدورهم وقع التحليل باستغناء الناس بذلك المختصر عن مصنوعهم فيزكون الانتهاب والسخر لبطلان مرجوهم من ملاحظة الناس لهم واعتنائهم بما ينهونه (قوله المحصلين) اى المريدن التحصيل او الذين شأنهم تحصيل هذا



الكتاب او المحصلين بالفعل لغير هذا الكتاب من فن المعاني وليس المراد المحصلين لهذا الكتاب فاندفع ما يقال ان وصفهم بالتحصيل وتقاصر الهمم فيه تناف (قوله قد تقاصرت الخ) ما يفيد صيغة التفاعل من المعنى والتكلف غير مرادى فليس المراد ان همهم توجهت ثم اخذت في الرجوع والكسل وانما المراد قصرت من اول الامر ومثله يقال في قوله الآتى وتقاعدت وقرر شيخنا العدوى ان تفاعل يأتى للبالغة كما هنا وحينئذ فالمعنى قصرت قصورا تاما لان زيادة البناء تبدل على زيادة المعنى والهمم جمع همم وهى والعزيمة شئ واحد وهى الارادة على وجه التصميم وحينئذ في كلامه فنحن حيث عبروا ولا بالهمم وثانيا بالعزيزا ثم واسناد القصور الذى هو العجز الى الهمم والتعود الى العزائم مجاز على اذ المتصف بهما حقيقة الاشخاص (قوله عن استطلاع طوالع انواره) السين والنساء اما للطلب اى عن طلب طلوع اوزائدتان لتحسين اللفظ والمعنى عن طلوع اى ادراك وفهم على طريق الاستعارة المصروفة وجعلهما للطلب ابلغ من جعلهما زائدتين لافادته انهم عجزوا عن طلب الطلوع اى الادراك فضلا عن طلوعهم وادراكهم بالفعل والاضافة فى طوالع انواره من اضافة الصفة للوصف اى انواره الطالعة بمعنى الظاهرة والمراد بانوار الشرح معانيه استعار لها لفظ الانوار استعارة مصروفة والطوالع ترشيح ويصح ان تكون الطوالع استعارة لمعاني الشرح والانوار استعارة لالفاظه اى عن ادراك معاني الفاظه وحينئذ فالاضافة من اضافة المدلول للدال ثم ان كون معانيه طالعة وظاهرة بالنسبة لما عند الشارح او بالنسبة لها فى الواقع فلا ينافى بانها بالنسبة لهم فى غاية الدقة فحتاج استطلاع (قوله وتقاعدت) يقال فيه ما قبل فى تقاصرت ويقال فى السين والنساء استكشاف ما مر فيهما فى استطلاع والكشف هو الاظهار (قوله خيئات اسراره) الاضافة فيه من اضافة الصفة للوصف اى اسراره المخبات اى التى شأنها ان تحبأ لعاقبة الدهر لعظمها ولشرفها والاسرار جمع سر وهو ضد الجهر والمراد بها هنا النكات فشبّه نكات الطول ومعانيه الشديدة الصعوبة بالاسرار والجامع الاحتياج لزيادة الاهتمام فى كل واستعبرت الاسرار للنكات المذكورة استعارة مصروفة ويحتمل ان تكون الاضافة حقيقية بان اريد بالاسرار مطلق الاسرار واراد بالخيئات اشرف الاسرار اى ادقها والمعنى عن اظهار ادق الاسرار اى ادق الدقائق ثم ان هذه السجعة متعلقة بالمعاني الشديدة الصعوبة الدقة وما قبلها بالدقيقة الصعبة فقط فلا يقال ان هذه عين ما قبلها لكن قد يقال ان الاولى الاختصار على السجعة الاولى وحذف الثانية لانه اذا تقاصرت همهم وعجزت عن المعاني الصعبة فقصورها عن الشديدة الصعوبة بالطريق الاولى الا ان يقال اى بهذه الثانية دفعا لما يتوهم ان همهم وان تقاصرت عن ادراك المعاني الصعبة لم تقاصر عن ادراك شديدة الصعوبة لكون همهم عالية ثم لا يخفى حسن التعبير هنا بتقاعدت وفيما مر بتقاصرت وذلك لان طوالع الانوار شأنها العلو فبنا سبها التعبير بالتقاصر

عن استطلاع طوالع  
انواره \* وتقاعدت  
عزاهم عن استكشاف  
خيئات اسراره \* وان  
التحليل قد قلبوا احداق  
الاخذ والانتهاج \*  
ومدوا اعناقى المسخ

وشان خيئات الاسرار الانخفاض فيناسبها التعبير بالتقاعد ( قوله وان المتخلين ) جمع متحل وهو الآخذ بكلام الغير وينسبه لنفسه تصريحا وتلويحا اي وان الآخذين لكلام غيرهم مظهرين انه لهم ( قوله قلبوا احداق الآخذ ) الاضافة لادنى ملاسة اي قلبوا احداقهم الملابس تطلبها للاخذ والانتهاج لان الشان ان الانسان وقت اخذ كلام غيره يقلب احداقه اوشبه الآخذ والانتهاج بشخص ظالم يجامع القبح في كل على طريق الاستعارة المكنية واثبات الاحداق تخيل والتقليب ترشيح وهذا كناية عن شدة عنايتهم باختصار المطول ونسبته لانفسهم والانتهاج هو الآخذ قهرافهم ومن عطف الخاص على العام لكن الشارح قصد به التفسير فهو تفسير مراد ( قوله ومدوا اعناق المسخ ) مدالعنق تطويله اي وطولوا اعناقهم الملابس مدها للمسح فالاضافة لادنى ملاسة وهذا كناية عن كمال الميل لاختصارهم له اوفى الكلام استعارة وتقريرها ان يقال شبه اخذ معاني المطول مع التعبير عنها بعبارة اخرى بالمسخ الذي هو تبديل صورة بصورة ادنى من الاولى ثم استعمل اسم الشبه به وهو لفظ المسخ في المشبه على طريق الاستعارة المصروفة ثم بعد ذلك شبه الآخذ المذكور ايضا بانسان مفسدتشبيها مضرا في النفس على طريق الاستعارة بالكناية واثبات الاعتاق تخيل والمد ترشيح فقد اجتمعت المصروفة والمكنية والتخييلية على حد ما قيل في قوله تعالى فاذا قم الله لباس الجوع والخوف ولا يخفى ما في التعبير بالمسخ من الاشارة الى انهم لو عبروا عن معاني المطول بعبارات اخرى لكان تعبيرهم بعبارة متسفة جدا لما علمت ان المسخ تبديل صورة بصورة ادنى من الاولى ( قوله على ذلك الكتاب ) متعلق بمدوا وعلى معنى الى واتى باشارة البعيد اشارة لبعده مرتبة ذلك الكتاب عنهم وانما عبر بعلى دون الى لطيفة وهي ان على تستعمل فعلا ماضيا بمعنى ارتفع في التعبير بها اشارة الى انهم حين مدوا الاعناق ارتفع عنهم فلم يصلوا اليه ويصح الوقف على قوله مدوا اعناق المسخ والابتداء بقوله علا ذلك الكتاب اي ارتفع ذلك الكتاب عن مداعناهم لاجل مسخهم فهو تحصيل لكتابه ( قوله وكنت اضرب ) الواو المحال والضرب يطلق بمعنى الصرف والامساك اي كنت امسك نفسي واصرفها عن هذا الخطب العظيم وهو اختصار الشرح وبمعنى الاعراض اي اعرض عن هذا الامر العظيم فانفعل على الاول متعد محذوف مفعوله وعلى الثاني لازم وعلى كل فصحا مفعول مطلق وقيل مفعول لاجله فان قلت ان الصفع بمعنى الاعراض وهو عين الضرب بمعنى الصرف فيلزم تعليل الشيء بنفسه وهو لا يصح والجواب ان العلة اثر الصفع ولازمه وهو جلب الراحة من القيل والقال الذين لا يخلو منهما مؤلف ولو ابدع في المقال فيكون من باب اطلاق اللزوم واردة اللازم ( قوله والطوى دون مرأهم كسحا ) الطوى ضد النشر ودون مرأهم بمعنى قدام مطلوبهم اي قبل وصولهم اليه والكسح ما بين اسفل الحاصرة الى آخر عظم الجنب فالكسح هو الوسط وطوى الكسح

على ذلك الكتاب •  
وكنت اضرب عن  
هذا الخطب صفحا •  
والطوى دون مرأهم  
كسحا • علما منى بان  
متحسن الطباع بأسرها  
• ومقبول الاسماع عن  
آخرها • امر لا تسعه  
مقدرة البشر •

عبارة عن الجنب ومن لوازمه عدم تبليغ السائل مقصوده فاطلق هنا واريد لازمه  
والعنى ولا يبلغهم مقصودهم من اختصار ذلك الشرح ويحتمل ان يكون الكلام تمثيلا  
حيث شبه حاله من الامتناع من الشيء المطلوب بحال من طوى كشيحه معرضا عن  
شخص مثلا واستعار اللفظ الدال على المشبه به للمثبه (قوله علامنى) عليه لقوله اضرب  
واطوى على التنازع واعترض هذا التعليل بانهم لم يسأ لوه ان يكون ما يأتى به  
من اختصار المطول يستحسنه كل الطباع فكيف يجعل عدم القدرة على ذلك علة  
للامتناع ويحاج بان فى الكلام حذف والاصل علامنى بان الاختصار الذى طلبوه  
اذا فعلته لا يسلم من طعن الناس فيه ولا يخلص من اعتراضهم عليه لان الاتيان بالامر  
الذى يستحسنه كل الطباع امر لائمه قدرقى فلذا آثرت اراحة (قوله بان مستحسن)  
اى بان الاتيان بالامر الذى تستحسنه ذووا الطباع (قوله باسرها) اى بجميعها  
والاسر فى الاصل القيد الذى يشده الاسير يقال ذهب الاسير باسره اى بقيده ومن  
لوازم ذلك ذهابه بجميعه وذلك اللازم مراد هنا فقد اطلق اسم المزموم وهو الاسر  
واريد اللازم وهو الجميع وهذا كما استفيد من الالاستغرافية (قوله ومقبول الاسماع)  
اى ولعلمى بان الاتيان بالامر الذى تقبله الاسماع او ذووا الاسماع (قوله عن آخرها)  
اى الى آخرها اى من اولها الى آخرها فمن معنى الى الغاية وفى الكلام حذف المبدأ  
وهو تأكيد لان الالاستغرافية فى الاسماع تقيد ذلك الشمول ويصح جعله عن باقية  
على حالها وهى متعلقة بمحذوف اى قبولا ناشئا عن آخرها واذا نشأ ذلك القبول  
عن الآخر كان ناشئا عن غيره بالاولى فاندفع ما يقال ان نشأة القبول عن آخر الاسماع  
لا تشمل جميع الاسماع اذ قد بقى الاول وما بين الاول والآخر وهو الوسط فلا يصح  
قوله بعد ذلك امر لائمه الخ واجاب عنه بعضهم بجوابين غير مامر الاول منهما  
ان ذلك التعبير يستلزم عرفا نشأة القبول عن الجميع باعتبار انه اسند القبول او لالى الاسماع  
المحلى بالالاستغرافية ثم قيده بالصدور عن الآخر على سبيل التوكيد دفعا لثبوتهم عدم  
الوصول اليه والثانى منهما ان فى العبارة حذف المعنى عن آخرها الى اولها وفى هذا الجواب  
الثانى نظر من وجهين الاول ان الى للانتهاء فللناسب دخوله على الآخر لاعلى الاول  
الثانى ان الى انما تقابل بمن لا يعنى واجيب عن الاول بان فى الكلام قلبا والاصل عن اولها  
الى آخرها وعن الثانى بان عن تأتى بمعنى من قال تعالى وهو الذى يقبل التوبة عن عباده  
اى منهم (قوله بمقدرة البشر) بضم الدال وقهها مصدر ميمى بمعنى قدرتهم واما المقدرة  
بمعنى اليسار فبالضم لا غير (قوله القوى والقدر) جمع قوة والقدر جمع قدرة وعطف القدر  
على القوى عطف خاص على عام لصديق القوى بقوة السمع والبصر وتعلو من ان خالق  
ما ذكر من القوى والقدر هو الله تعالى (قوله وان هذا الفن) عطف على قوله ان مستحسن  
اى ولعلمى بان هذا الفن الخ اى وحيث فالتعب فيه والاختصار ليس له كبير فائدة

وانما هو شان خالق القوى  
والقدر • وان هذا الفن قد  
نصّب اليوم ماؤه فصار  
جدا لا بلائز • وذهب  
رواؤه فعاد خلافا بلائز  
• حتى طارت بقية آثار  
السلف ادراج الرياح  
• وسالت باعناق مطايا  
تلك الاحاديث البطاح

لاضمحلاله وقلة المشتغلين به (قوله قدنضب اليوم ماؤه) يقال نضب الماء ينضب  
 كقعد يقعد اذا غار شبه ذهاب هذا الفن بنضوب الماء وغوره يجامع عدم الانتفاع  
 واستعر النضوب للذهاب واشتق من النضوب نضب بمعنى ذهب والماء ترشح اماباق  
 على حقيقته او مستعار لمسائل هذا الفن اوشبه مسائل الفن النفيسة بالماء يجامع ان  
 كلا سبب في الحياة واستعار اسم المشبه للمشبه على طريق الاستعارة المصروفة ونضب  
 ترشح اماباق على حقيقته او مستعار للذهب على طريق التبعية اوشبه الفن بنهر تشبيهها  
 مضمر في النفس على طريق المكنية والماء تخيل والنضوب ترشح وهما اماباقان على  
 حقيقتهما لم يقصد بهما الاتقوية الاستعارة او الماء مستعار للمسائل والنضوب للذهاب  
 ومعنى التركيب وان هذا العلم قد ذهب مسأله الحسان وذهابها بذهاب اهل هذا  
 الفن ومراده باليوم زمان الشرح وما قرب منه بمقوله (قوله فصار) اى ذلك الفن  
 جدالا اى خصومة اى صار التكلم فيه جدالا اوصار الفن محل جدال فلا بد من  
 تقدير في الكلام والافان ليس جدالا اللهم الا ان يكون جعله جدا لا قصد البالفة  
 وقوله بلا اثر اى بلا فائدة وذلك لعدم وقوف متعاطيه على حقائق اسرارهم فيتكلمون  
 بظواهره (قوله وذهب رواءه) بضم الراء والمدى منظره الحسن استعارة للطائفة  
 على طريق المصروفة اوشبه الفن بانسان ذى منظر حسن يجامع الرغبة في كل على  
 طريق المكنية واثبات الرواء تخيل اماباق على حقيقته لم يقصد به الاتقوية الاستعارة  
 او استعارة لمسأله اللطيفة واسرارهم وذهابها بذهاب من يعرفها لانسيانها (قوله  
 فعاد) اى فصار ذلك الفن اى صار التكلم فيه خلافا اوصار ذلك الفن محل خلاف  
 او في الكلام مانعة وقوله بلائمر اى فائدة ويحتمل ان الكلام فيه تشبيه بليغ بخلاف  
 الكاف اى فصار ذلك الفن كخلاف اى كشجر الخلاف وهو المسمى بالصفصاف وهو  
 لا يثمره وعلى هذا فقوله بلائمر بيان للواقع ثم ان هذه السجعة بمعنى ما قبلها لكن الخطب  
 محل الختاب (قوله حتى طارت الخ) اى واستمر هذا الفن في الاضمحلال شيئا فشيئا الى  
 ان طارت حتى للانتهاء ويصح ان تكون تعليلية والسلف في الاصل من تقدمك  
 من آباءك والمراد هنا علماء هذا الفن لانهم آباء في التعليم والمراد ببقية آثارهم ما بقى من  
 فوائدهم وعلومهم او ما بقى من تلامذتهم المقررين لقواعد هذا الفن الناشئين لها  
 بالافادة وفي الكلام استعارة بالكناية حيث شبه ببقية آثار اهل هذا الفن بطار واثبات  
 الطيران تخيل اماباق على حقيقته او مستعار للذهاب (قوله ادراج الرياح) الادراج  
 جمع درج بفتح الدال وسكون الراء ودرج الكتاب طيه يقال درج الكتاب درجاً اى  
 طواه طياً والمراد بها الطرق اى ذهبت بقية آثار السلف في طرق الرياح ويلزم من ذلك  
 عدم وجودها بالمرّة لان عادة الريح ان تزيل ما مرت به في طريقها فغير بالمزوم واراد  
 اللازم وعلى هذا فالادراج منصوبة على الظرفية ويصح ان يزداد بالادراج الاحوال

وحال الرياح طيرانها وذهابها بسرعة وعلى هذا فادراج نصب على الحال على حذف  
مضاف اى طارت بقية آثار السلف في حال كونها مثل طيران الرياح او على المفعولية  
المطلقة على حذف الموصوف والصفة اى طارت طيرانا مثل طيران الرياح فالحاصل  
ان ادراج الرياح يحوز فيه الالوجه الثلاثة النصب على الظرفية والحالية والمفعولية  
المطلقة لكن في الاول شئ وهو ان اسم المكان لا ينصب على الظرفية باطراد الا اذا كان  
مبهما والاجز بى واما قوله • كما غسل الطريق الثعلب • اى اطرب في الطريق الثعلب  
فضرورة (قوله وسالت) اى سارت شبه السير بالسيلان واستعير له اسمه واشتق  
من السيلا ن سالت بمعنى سارت وانما عبر بسالت دون سارت اشارة ان السير لقوته بمثابة  
سيل الماء والبطاح جمع ابطح على غير قياس والقياس اباطح والابطح هو الحل التسع  
فيه دقاق الحصى وهو فاعل لسالت واسناد السيل لها مجاز عقلى واصل التركيب  
وسارت المطايا تلك الاحاديث في البطاح لان السير حقه ان يسند للمطايا فعدل عن التغير  
بالسير الى التعبير بالسل لما قلنا من الاشارة وعدل عن اسناد السير الى المطايا الى اسناده للابطح  
بمجازا عقليا للبالغة كانه من قوة السير وسرعته سارت امكته التى هى الابطح وقوله  
باعناق اى ملتبسا ذلك السير بالاعناق وانما جعل سيلا ن ملتبسا بالاعناق لان السرعة  
والبطء في سير المطايا يظهران غالبا فيها وسائر الاجزاء تستند اليها في الحركة وتبعضها  
في الثقل والخفة والمطايا في الاصل الابل استعير لعلماء هذا الفن بجامع الحل في كل  
فكما ان المطايا تحمل الاثقال كذلك العلماء تحمل العلم والاعناق ترشح والمراد  
بالاحاديث اسرار هذا الفن والبطاح هنا متميزة عن امكنة العلماء كالمدراس وذلك  
لانه في الاصل اسم للمكان التسع فيه دقاق الحصى اريد به مطلق موضع ثم اريد به  
موضع العلماء على طريق المجاز المرسل وحينئذ فعنى التركيب وسارت المدراس ملتبسة  
باعناق العلماء الشبهين بالمطايا الحاملين لاسرار هذا الفن والمقصد من هذا التركيب  
الاخبار بان اسرار هذا الفن وعلماء قد ذهبوا بل ذهب مواضعهم كذلك (قوله  
واما الاخذ الخ) اما تفصيلية مقابلها محذوف دل عليه مضمون الكلام السابق اعنى  
قوله علما الخ والواو عاطفة على ذلك المحذوف والاصل اما ما ذكرتم من تقاصر  
الهمم فذلك بما يرغب في الاختصار ويحمل عليه لولا انى اعلم ان مستحسن الخ واما الاخذ  
والانتهاى فليس بما يحمل على الاختصار لانه امر يرتاح الخ والحاصل انهم علاوا  
طلب الاختصار منه بامر من تقاصر هم المحصلين والاخذ والانتهاى فاجابهم بان  
ما ذكرتموه من مجموع الامر من لا يقتضى الاختصار فوقع في ذهن السامع السؤال  
عن ذلك النقي فاجاب بقوله اما التقاصر الخ وكثيرا ما يحذف الجمل المفصل باما  
ومعادلها ويصح جعل اما المجرد التأكيد والواو للاستيناف حينئذ وسكت عن المسح  
الصادر منهم لانه غير واقع في شرحه بل في عباراتهم فلذا لم يحجج للاعتذار عنه

واما الاخذ والانتهاى  
فامر يرتاح له الليب \*  
فللارض من كاش الكرام  
نصيب \* وكيف ينهر هن  
الانهار السائلون \*

(قوله يرتاح) أي يفرح وينسط له اليبس أي كامل العقل الذي وقع الأخذ من كلامه لا الأخذ وذلك لأن العاقل لا يرضى بالأخذ من كلام الغير ويرضى بكون الغير يأخذ من كلامه لما فيه من الرفعة والثواب وإذا كان أمرا يرتاح له اليبس فلا يطلب قطعه بالاختصار لاني لو وضعت مختصرا لالتفت الناس إليه واعرضوا عن تأليف المتحليين وإذا فات المتحليين مرجوهم من اقبال الناس على تأليفهم تركوا الانتحال (قوله قللارض الخ) هذا شرط يثبت مأخوذ من قول بعضهم

\* شربنا شرابا طيبا عند طبيب \* كذلك شراب الطيبين بطيب \*

\* شربنا واهرقنا على الارض جرعة \* وللارض من كأس الكرام نصيب \*

لكن الشارح ابدل الواو بالفاء لكونه جعله علة لما قبله وفي الكلام تشبيه الشارح نفسه بالكرام ونفس المطول بالكأس والمتحليين بالارض ففر دات التركيب باقية على حقيقتها والكلام على التشبيه بحذف المشبه او ان الكرام والكأس والارض مستعارات فالكرام مستعار للشارح والكأس للمطول والارض للمتحليين ويصح ان يكون المركب استعارة تمثيلية حيث شبه الهيئة الحاصلة من رفته عليهم وهم دوتة واخذهم من كلامه بالهيئة الحاصلة من الارض والشاربين من كأس ينزل شيء مما فيه عليها واستعمل اللفظ الدال على الهيئة المشبهة بالهيئة المشبهة (قوله وكيف ينهر) أي يطرد عن الانهار السائلون أي فكذلك انا كيف انهر هؤلاء المتحليين الذين هم كالسائلين عن المطول الذي هو الانهار في الكلام تشبيه ضمني اوانه استعار الانهار للمطول واستعار السائلين للمتحليين استعارة مصرحة ولما كان المطول محتويا على علوم كثيرة بحيث يقوم مقام كتب عديدة شبهه بالانهار لانهر واحد ثم ان هذا الاستفهام انكارى بمعنى النفي في قوة تعليل ثان اوانه تجبى فيكون ترقيا فيما افاده من كونه لا ينبغي الالتفات لما طلبوه من الاختصار واختار التعبير بالانهار عن البحر لعدويتها واختار ينهر على يطرد لمجانسة الاشتقاق بين ينهر والانهار (قوله ولئلا هذا فليعمل العاملون) هذا اقتباس من الآية لكن الاشارة في الآية للفوز العظيم من النعمة والامن من العذاب وامانا فلاخذ والانتهاج وافرد اسم الاشارة لانها بمعنى واحد اولتا ويلهما بالذكر أي ويعمل العاملون لئلا هذا الأخذ أي لنيل ثواب مثل هذا الأخذ لما فيه من الرفعة الدنيوية والثواب الاخرى لا المحظوظ النفسانية وحينئذ فلا ينبغي قطعه بوضع مختصر والفاء في قوله فليعمل زائدة لاتمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها اوانها سببية واقعة في جواب شرط مقدر والتقدير مهما يكن من شيء فليعمل العاملون لئلا هذا حذف الشرط مع ادائه اختصارا اعتمادا على الفاء وقدم المفعول لافادة الحصر واستشكل بان فاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لانها الصدارة والجواب انه لا يثبت لها هذا الحكم اعني الصدارة الا اذا وقعت في موضعها من توسطها بين جلتين

ولئلا هذا فليعمل العاملون  
ثم ما زادتهم مدافعتي الا  
شغفا وغراما وطمأ في  
هواجر الطلب واواما  
فانصبت لشرح الكتاب  
على وفق مقترحهم ثانيا  
ولعان العناية نحو  
اختصار الاول ثانيا



لفظا فان لم توسط بين الجملتين لم تمنع من العمل المذكور كما هنا على حد ما ذكرنا في قوله تعالى وربك فكبر من ان الفاء واقعة في غير محلها لعدم التوسط والمعمول مقدم لا فائدة الاختصاص ولم تمنع الفاء من العمل في ذلك المعمول (قوله ثم مازادتهم مدافعتي الخ) عبر بـثم لا فائدة تراخي زيادة الشغف والغرام عن ابتداء المدافعة الذي تضمنه قوله وكنت اضرب الخ وفي التعبير بالفاعل اشارة لتكرار السؤال وتكرر الاعراض عنهم اى مازادتهم مدافعتي لهم المرة بعد المرة بتركى اجابتهم الاشغفا اى حبا شديدا في مطلوبهم الذي سألوه يدخل ذلك الحب في شغاف القلب اى جلده التي هو في داخلها والغرام الولوع (قوله وطمأ) هو العطش استعير للرغبة استعارة مصرحة والهواجر جمع حاجرة وهى نصف النهار عند اشتداد الحر و اضافتها للطلب من اضافة المشبهه للمشبه اى ورغبة في الطلب الشبيه بالهواجر بجامع الصعوبة على النفس في كل والمراد بالطلب طلب اختصار المطول اوانه شبه الطلب باليوم الطويل الذي فيه هو اجر بجامع الاشتمال في كل على ما يطلب دفعه على طريق المكنية والهواجر تخيل والاوام بضم الهمزة حرارة العطش فعطفه على الظمأ من عطف اللازم على الملزوم والمراد بالاوام هنا لازمه وهو الميل والحب (قوله فانتصبت الخ) اى فلما زادت رغبتهم ولم تمكن مدافعتهم تسبب عن ذلك انى انتصبت اى تصديت ونعرضت وتفرغت (قوله على وفق مقترحهم) الجار والمجرور صفة لمخدوف اى انتصابا او شرحا كأننا على وفق اى موافقة مقترحهم اى مطلوبهم من كون ذلك الشرح مقتصرا فيه على بيان معاني المتن وكشف استتاره وفي التعبير بمقترحهم دون مطلوبهم اومستولهم اشارة الى انهم سألوا ذلك من غير روية وفكر لان الاقتراح طلب الشيء من غير روية وفكر وقوله ثانيا صفة للمصدر المقدر بعد نفعه بالجار والمجرور اى انتصابا ثانيا او شرحا ثانيا ويحتمل ان يكون ظرفا اى انتصبت لشرح ذلك الكتاب في زمن ثان (قوله ولعنان الغاية) كان الاولى حذف الواو فيكون ثانيا الثاني حالا من فاعل انتصبت لعدم ظهور ما يصلح لعطفه عليه لان ثانيا الاول اما صفة لمصدر مخدوف او ظرف وعلى كل لا يصلح لعطف ثانيا الثاني عليه لان عطفه عليه يقتضى مشاركته له في اعرابه ولا يصح جعلها واو الحال لان الواو الحالية لا تدخل الاعلى الجملة ولا تدخل على المفرد وقد يجاب بانه يمكن عطف ثانيا الثاني على الاول وجعل ثانيا الثاني صفة للمصدر المخدوف كالاول لكن على سبيل الاسناد المجازى لان ثانيا الثاني بمعنى صارفا ومرجعا وحق الصرف والرجوع ان يسند للشخص فاسند لصفته وهو الانتصاب على حد جدده ولك ان تجعل ثانيا الاول ايضا حالا من فاعل انتصبت اى انتصبت في حال كونى جاعلا ومصيرا لشرح ثانيا وقوله ثانيا الثاني حال اخرى معطوفة على الاولى مبنية لجيشها حالا واورد على هذا ان الحال وصف مشتق وتوان

الذى من اسماء العدد ليس بمشتق واجيب بان ثانيا المذكور اذا كان بمعنى التصير كان اسم فاعل حقيقة له فعل ومصدر تقول ثنيته ثنيا اى صيرته اثنين بانضمامى اليه لكن فى تعدية ثان الاول الى الشرح على وجه المفعولية مجاز مرسل لعلاقة الاطلاق والتقييد لانه انما يقال ثناه بمعنى جعله بنفسه ثانيا لاجل له شيئا غيره ثانيا ويقال ثنيته بمعنى صرت اناله ثانيا فهو موضوع لتصير مقيد يجعل ذات الفاعل ثانية ثم اطلق عن ذلك التقييد ثم نقل الى تصير مقيد يجعل ذات المفعول ثانية واستعارة تبعية بان شبه تصير الشارح غيره ثانيا بتصيره نفسه ثانيا بجامع ترتب الزوجية على كل واستعير اللفظ الموضوع للثاني وهو التنى بنفسه الاول واشتق منه ثانيا على طريق التبع او تقدر فى ثانيا الاول حالا يعطف عليها ثانيا الثانى اى فانصبت ثانيا مجتهدا ولغزان الخ وتجعل فى الكلام فعلا محذوفا معطوفا على انصبت فيكون ثانيا الثانى حالا من فاعله اى واجتهدت او شرعت ثانيا لغزان العناية والعناية هى المهمة اى الارادة المصاحبة للتصميم او المراد بها الاعتناء والاهتمام شبهها بدابة تشبيها مضمر فى النفس على سبيل المكينة واثبات العنان بمعنى المقود تخيل وقوله نحو ظرف لثانيا بعده معناه الجهة (قوله مع جود القرية) حال من فاعل انصبت او من شرح والجود بالجيم عدم السيلان استعير هنا لضعف القرية اى عدم انبساطها وعدم توعلها فى المدارك بجامع قلة الانفعالات البعد تكلف اوانه شبه القرية بماء على طريق المكينة واثبات الجود تخيل اما باق على حقيقته او مستعار لضعف الفطنة والقرية فى الاصل اسم لاول مستنبط من ماء البر استعير لاول ما يستنبط من العلم او لما يستنبط منه مطلقا بجامع ان كلا منهما سبب للحياة فالماء سبب حياة الجسم والعلم سبب حياة الروح ثم اطلق على العقل لانه محل العلم او بعضه اى بعض ضروريه على مذهب امام الحرمين مجاز امرسلا علاقته الحالية او الكلية واستعارة ثم صار اطلاقه عليه حقيقة عرفية (قوله بصرا البليات) اى بسبب البليات التى كالصر وهو برد شديد يضر بالنبات ويجمد الماء (قوله وجود الفطنة) الجود بانحاء المعجمة سكون لهب النار والفطنة فى الاصل الفهم والمراد بها هنا الذهن بمعنى العقل اما مجازا امرسلا علاقته الحالية او حقيقة عرفية ولا يخفى ما فى الكلام من الاستعارة بالكناية حيث شبه فطنته بالنار بجامع الانتشار فى كل لان الفطنة تنتشر فى المدارك كما ان النار تنتشر فى الحرق والجود تخيل (قوله بصرصر النكبات) الصرصر الريح الشديدة العاصفة واصله النكبات بمعنى المصائب وحوادث الدهر من اضافة المشبه به للشبه اى بالنكبات الشبيهة بالريح العاصفة المزيلة للهب النار كما ان النكبات مزيلة لانتشار الفطنة فى المدارك ولا يخفى ما فى جمع هذه الفاظ اى الجود والصر والجود والصرصر من اللطافة لما فيه من مراعاة الظير وهو الجمع بين الشئ وما يناسبه لا بالتضاد لان البرد يناسب الجود لان به يحصل جود الماء

مع جود القرية بصر  
البليات وجود الفطنة  
بصرصر النكبات \*  
وتراعى البلد ان ي  
والاقطار ونحو الاوطان  
عنى والاوطار حتى  
طققت اجوب

والريح العاصفة تناسب الجود لانها لشدتها تذهب النار وفي اضافة الجود الى  
الفرجة والجود الى النطفة المقضية الى تشبيه طبيعته العقلية بالماء اشارة الى جودتها  
واعتدالها باخذها طرق الحرارة والبرودة ولا يرد ان المقام للتشكي وهو لا يكون  
بما يحمد لان الجودة باعتبار الاصل والتشكي باعتبار ما عرض من الجود والجود  
(قوله وتراعى البلدان) اى ومع تراعى اى رعى كل بلدى الآخر ورعى البلد له طرده  
ايه وهو كناية عن تكدر خاطره في ضيق المعاش وعدم استقرار في مجل لتلبسه  
بالاسفار فهو لعدم وجود راحته في تلك البلاد الخارج منها صار كان كل بلدة تطرده  
للأخرى وفي الكلام استعارة بالكناية حيث شبه البلدان والاقطار بعتلاء على طريق  
الاستعارة بالكناية واثبات التراعى تخيل اوفى الكلام حذف مضاف اى تراعى اهل  
البلدان والاقطار جمع قطر وهو مجموع بلاد كثيرة ولما كان لا يلزم من تراعى البلاد له تراعى  
الاقطار عطف الاقطار على البلدان (قوله ونبو) اى ومع نبواى بعد الاوطان عنى  
والاوطار اى ومع نبواى اوطار جمع وطر بمعنى الحاجة ومن اوازم ذلك القلق وعدم  
الفهم وانما بعدت اوطانه واوطاره بسبب سفره المانع من نيلهما عادة (قوله حتى  
طققت) غاية لنبو الاوطان وطققت بمعنى جعلت اياته لما بعدت عنى الاوطان  
اتمنى في الحال الى ان جعلت اجوب اى اقطع ويحتمل ان حتى تقريبية على وتراعى الخ  
(قوله كل اغبر) اى كل مكان اغبر اى ذى غبرة (قوله قائم الارحاء) جمع رجاء بالقصر  
بمعنى الناحية اى مقلم التواحي تلك الغبرة (قوله واحرب) اى اهذب واخلص  
(قوله كل سطر منه) اى من هذا الشرح المختصر (قوله في شطر من الغبراء) اى  
في قطعة من الارض فالحرير ليس متواليا حتى يكون مستقيما وبين سطر وشرط الجناس  
المضارع لاختلافهما بحرفين متقاربى المخرج (قوله يوما بحزوى) اى وصار حالى  
في هذه الاسفار من جهة عدم الانتظام بجماع التثقل كحال القائل يوما اكون بحزوى  
واكون يوما آخر بالعقيق \* واكون بالعذيب يوما \* واكون يوما بالخليصاء \* وهذه  
الاربعة اسماء مواضع بالبحار والقصد من تشبيه حاله بحال هذا الشاعر الاعتذار بانه الف  
كتابه هذا في حالة متعبة فان حصل منه هفوة فلا لوم عليه (قوله بعون الله) العون  
اسم مصدر بمعنى الاعانة والباء للتصوير لا للسببية لئلا يلزم سببية الشئ لنفسه  
اذا اعانة جعل الله فيه قوة وهو عين التوفيق الان تكون متعلقة بالانتماء ولا يضر  
تقدم معمول المصدر عليه اذا كان ظرفا على ما اختاره الشارح وقوله للانتماء اى انتماء  
هذا المختصر وفيه اشارة الى ان الخطبة متأخرة عن تأليف هذا الشرح المختصر  
(قوله وقوضت) بالقاف والواو المشددة من التقويض وهو نقض البناء من غير هدم  
استعير للازالة في قوضت استعارة تبعية او مجاز مرسل تبعية لان تقويض البناء  
يلزمه ازالته (قوله خيام الاختتام) من اضافة السبب الى السبب اى الخيام المضروبة

كل اغبر قائم الارحاء \*  
واحرر كل سطر منه في  
شطر من الغبراء \* يوما  
بحزوى ويوما بالعقيق \*  
وبالعذيب يوما ويوما  
بالخليصاء \* ولما وفقت  
بعون الله للانتماء \*  
وقوضت عنه خيام  
الاختتام

عليه بسبب اختتامه اى انتظار اتمامه ولا يخفى ما فى الكلام من تشبيه الشرح قبل ختمه بشئ نفيس كمروس مستتر فى الخيام على طريق المكنية واثبات الخيام تخيل والمراد من هذا الكلام ولما وقت لاتمامه واظهرته للناس بعد ان كان مخفيا قبل ذلك الاتمام كما هو عادة المؤلفين \* واعلم ان هذه النسخة هى الصحيحة يتصحح الشارح ولو قال خيام الختام لكان اولى لان فيه جناس التحيف وفى بعض النسخ وقوضت منه خيامه بالاختتام اى بسبب حصول الاختتام بالفعل لان تقويض الخيام وازالة الخفاء مسببة عن الاختتام لان الشرح قبل الاختتام كان مستورا فلما حصل الاختتام ظهر للطالين وفى بعضها وفضضت عنه ختامه بالاختتام على تشبيهه قبل الاختتام بـ مكتوب ختم بخوشع فازيل بسبب الاختتام ختامه ليطلع عليه الطالبون (قوله بعدما كسفت الخ) متعلق بقوله قوضت والخراة جمع خريدة وهى الحساء من النساء استعارها للدقائق من المسائل بجامع الحسن والاحتجاب فى كل على طريق الاستعارة المصروفة والثام وهو ما يحمل على الفم من النقاب وكذلك الوجوه ترشيحان للاستعارة ثم ان الثام يجوز ان يكون باقيا على حقيقته لم يقصده الاتقوية الاستعارة وكذلك الوجوه ويجوز ان يكون استعار الثام للخفاء واستعماله فى لازمه وهو الخفاء واستعار الوجوه لاعظم تلك الدقائق استعارة مصروفة وجبئذ فالمعنى وازلت عن ادق واشرف مسائله الدقيقة الخفاء والبستهاتوب الايضاح (قوله ووضعت) اى وبعدا وضعت كنوز فرائده الكنوز جمع كنز بمعنى مكتوز واضافته للفرائد من اضافة الصفة للموصوف اى فرائده المكنوزة اى التى شانها ان تكسر وتخبأ لعزتها كما هو الشأن فى الاموال العزيرة والفرائد جمع فريدة وهى فى الاصل الدرة الثمينة اى ذات الثمن الكثير التى تحفظ فى ظرف على حدة ولا تخطل بغيرها من الآلى لشرفها والمراد بها هنا المسائل الدقيقة شبه المسائل الحسان الدقيقة بالفرائد واستعار الفرائد لها استعارة مصروفة (قوله على طرف الثام) متعلق بوضعت والمراد بطرفه حده الاعلى والتمام بضم التاء وقمها نبت لطيف سهل التناول وما كان على طرفه يكون سهل التناول والمراد من هذا الكلام انه اتى بالفاظ سهلة يفهم منها المعنى بلا اشتقة فشبه الهيئة المنزعة من بيان المراد بالالفاظ السهلة بالهيئة المنزعة من حال فرائد موضوعة على طرف الثام بجامع سهولة التناول واستعير المركب الدال على الهيئة المشبه بها الهيئة المشبهة على طريق الاستعارة التمثيلية او الكلام كناية عن سهولة اخذها وتحصيلها وتيسر طريق الوصول اليها لانه يلزم من وضعها على طرف الثام ما ذكر من سهولة الاخذ والتحصيل ويجوز ان يكون المراد بطرف الثام حاله وجبئذ فيكون الطرف متعلقا بمحذوف حالا اى وضعت والفت فرائده المكنوزة وضعا وتأليفا آتيا على حالة الثام من سهولة التناول على هذا الاحتمال

بعدما كسفت عن وجوه  
خراة الثام ووضعت  
كنوز فرائده على طرف  
التمام \*

فليس في الكلام تجوز ولا استعارة ( قوله سعد الزمان ) اي يظهر الخير فيه واسناد  
السعد الزمان مجاز عقلي اي سعد في زمانه وهو جواب لما ( قوله وساعد الاقبال )  
اي وساعدني اقبال الناس على علي تحصيل اغراض لان من اعرض الناس عنه  
تعرض عليه تحصيل مطلوبه ومن اقبل الناس عليه يسهل عليه تحصيل مطلوبه  
واسناد المساعدة للاقبال مجاز عقلي لان حق المساعدة ان تسند للناس لالاقبالهم  
( قوله ودنا المتى ) اي قرب ما تمناه بظهور امارته بعد ان كان بعيدا ( قوله واجابت  
الآمال ) جمع امل وهو ما يؤمله الشخص ويترجاه اي ان آماله اجابته وحصلت بعد  
ان كانت متمنعة واسناد الاجابة للآمال مجاز عقلي اذا حقيقة اجابني الله في آمال  
بان حصل لي ماؤمله اوانه شبه الآمال بشخص يحجب بعد الطلب بجامع النفع في كل  
واجاب تخيل ( قوله وتبسم ) عطف على سعدو الطالب فاعله وشبه الطالب بانسان  
مرغوب فيه العطاء لا يقابل سألته الا بالبشر والتبسم وشبه الرجاء بانسان طالب استعارة  
بالكنية فيهما وازدادة الوجوه الى الرجاء والتبسم الى الطالب تخيل وتبسم الطالب  
في وجه الرجاء كناية عن اقبال الطالب بعد اليأس منها ( قوله بان توجهت ) سبب  
للافعال الخمسة قبله والمسبب مع سببه مرتبان على الشرط وهو التوفيق اي اتي  
لما وقعت للاتمام سعد الزمان وساعد الاقبال ودنا المتى الخ بسبب توجهي فاندفع  
ما يقال انه قد جعل السبب في الافعال الخمسة التوفيق المتقدم لتعليقها به حيث  
قال ولما وقعت الخ سعد الزمان الخ وهنا قد جعل السبب فيها التوجه المذكور  
او يحجب بان لما هنالست للتعلق بل بغير الزمان بمعنى حين لدخولها على الماضي  
او يقال انها للتعلق وجوابها سعد وما بعده واما قوله بان توجهت فهو سبب  
لقوله وتبسم الخ وحده ولا يخفى ما في كلام الشارح من حسن التلخيص ( قوله تلقاء  
مدين المأرب ) اي جهة مدين التي هي موضع لاجتماع المأرب اي المقاصد ثم ان مدين  
في الاصل اسم لقرية شعيب على نينا وعليه افضل الصلاة والسلام استعيرت هنا  
للملك الموصوف بالاوصاف الآتية بجامع ان كلا منهما مكان لحصول المأرب فالمعنى  
تلقاء ملك شبيه بمدين بجامع ان كلا منهما مكان لحصول المقاصد واعترض بان مدين علم  
والاعلام لانصح استعارتها قلنا استعارتها للملك بعد تأويلها بكلي وهو موضع  
اجتماع الطالب كما قالوه في حاتم ولا يخفى ما في قوله بان توجهت الخ من التلميح لقصة موسى  
مع شعيب حيث توجه له موسى ناحية مدين وحصل له المقصود فيها ( قوله حضرة ) بدل  
من مدين والحضرة في الاصل مكان الحضور اطلقت على الملك نفسه مجازا من باب المطلق  
اخل على الحال ولا شك ان ذات الملك مكان لحصول المأرب وصورها ( قوله من اقام  
الانام ) اي الخلق اي جعلهم ناعمين ( قوله في ظل الامان ) اي في الامان الشيعي بالظل  
في الارتياح بكل اوانه شبه الامان بستان ذي ظل على طريق الكنية واثبات الظل

سعد الزمان وساعد الاقبال  
\* ودنا المتى واجابت الآمال  
وتبسم في وجه رجائي  
المطالب \* بان توجهت  
تلقاء مدين المأرب \*  
حضرة من اقام الانام  
في ظل الامان \*

تخييل وانام ترشح او انه اطلق الظل واراد به لازمه وهو الراحة لانه يقتضيها مادة اى من صير الخلق نائمين في راحة الامان (قوله واقاض) اى انزل بكثرة من اقاض الماء في الخوض انزله فيه حتى قاض ونزل من جوانبه استعارة لانه السجل جمع سجل اسم للدلو الممتلئ ماء فان كان الدلو خاليا عن الماء قبل له غرب واضافة السجل لما بعده من اضافة المشبه به للمشبه اى واظهر فيهم العدل والاحسان الشبيهين بالدلاء الممتلئة بالماء يجمع ان كلامهما به حياة النفس لان الدلو المذكور به حياة النفس من حيث الماء الذى فيه وكذا العدل والاحسان بهما حياة النفس الكاملة لان الناس عند كثرة الظلم يكونون في حكم الاموات وان كانوا احياء واقاض ترشح للتشبيه مستعار لانه كما علمت او انه شبه العدل والاحسان بماء يجمع الاحياء تشبيها مضرا في النفس على طريق الاستعارة بالكناية والسجل تخييل او انه شبه حال الملك مع رعيته في كثرة عدله واحسانه اليهم بحال السجل المفاض ماء ليرتوى به واستعمل الركب الدال على الثانى في الاول على طريق الاستعارة التمثيلية (قوله بسياسة آه) السياسة التدبير وحسن التصرف في امور الرعية والفرار بكسر العين المجعة وبالراء المهملة بمعنى النوم والاجفان جمع جفن وهو ما يحيط بالعين من اعلى واسفل وهذا كناية عن كثرة الامن والرفاهية في زمنه التى يكون معها النوم وعدم المقاتلة بين الرعية الذى كان مفقودا قبل زمانه والحاصل ان الاجفان قبل وجوده كانت خالية عن النوم ومن لوازم ذلك حصول المشقة ولما وجد هذا السلطان رد النوم للعين ومن لوازم ذلك حصول الراحة ويطلق الفرار ايضا على حد السيف والجفن على غمده ويصح ارادة ذلك هنا اى انه ارجع السيوف الى اغمارها بعد ما كانت مسلولة زمن الفتنة باطفائه نارها بحسن سياسته في الفرار والجفن على هذا ايهام وما احسن قول بعضهم

\* بين السيوف وعينه مشاكة \* من اجلها قيل للاغمار اجفان \*

(قوله وسد بهيته) اى بسبب هيته والهيبة حال يقوم بالشخص يوجب خوف الناس منه والمراد به هنا لازمه وهو الخوف منه وقوله دون ظرف بمعنى امام (قوله يا جوج الفتنة) من اضافة المشبه به للمشبه اى الفتنة التى هى في فسادها وكثرتها شبيهة يا جوج وقوله طرق العدوان مفعول سد والعدوان التعدى والظلم وطرقه اسبابه والمراد بالعدوان الفتنة فهو اظهر في محل الاضرار اى وسد بهيته امام الفتنة الشبيهة يا جوج طرقها وحاصله ان الفتنة كانت قادمة ومتوجهة دلى الرعية فسد هذا السلطان طرق التعدى قدامها فلم تصل للرعية (قوله واعاد رميم الفضائل) الرميم هو العظم البالى والفضائل جمع فضيلة وهى ما يمدح به الانسان من الاخلاق والكلمات جمع كمال فهو اعم من ذلك فهو ما يمدح به الانسان من الاخلاق

واقاض عليهم سجل العدل والاحسان وورد بسياسة الفرار الى الاجفان وسد بهيته دون يا جوج الفتنة طرق العدوان \* واعاد رميم الفضائل والكلمات منشورا \* ووقع باقلام الحظيات على صحائف الصفائح لنصرة الاسلام منشورا \* وهو السلطان



او غيرها كالعالم فشبّه الفضائل والكلمات بالموثق في ذهابها واضمحلالها منذ ازمان  
على طريق الاستعارة بالكناية و اضاف اليها العظام الرمية اى البوالى تخيلا ونسب  
الى الممدوح انه اعادها منشورة اى مبعوثه بعد موتها ترشحا ويصح ان تكون  
الاضافة بمعنى من اى الرمي من الفضائل والكلمات وعلى هذا فيكون الرمي استعارة  
للمضمحل من الفضائل والكلمات من الميت التجوز اليه بالرمي اعنى العظم البالى  
فهو مجاز على مجاز وهذا اوفق بقوله منشورا فان النشر لبيت جميعه لالعظمه فقط  
ويصح ان يكون من اضافة الصفة للوصف فالرمي استعارة كالمراوم من اضافة المشبه  
للمشبه وعلى هذا فالرمي حقيقة (قوله ووقع) التوقيع فى الاصل الكتابة اريد بها  
لازمها وهو التأثير و اضافة اقلام الى الخطيات من اضافة المشبه للمشبه اى الخطيات  
التي كالاقلام فى التأثير بها والخطيات بضم الحاء بعدها ظاء مثالة ثم ياء مشددة جمع  
حظية بالتصغير سهم صغير قدر ذراع ايس فيه نصل فان كان فيه نصل قيل له حظوة  
بفتح الحاء وقد تضم والصفائح جمع صفيحة بتقديم الفاء سيوف اعدائه العراض  
واضافة الصفائح جمع صحيفة بتقديم الحاء بمعنى الورقة الى الصفائح من اضافة المشبه  
للمشبه اى الصفائح التي كالصفائح بجمع ان كلا يؤثر فيه غيره وقوله لنصرة الاسلام  
متعلق بوقع والنشور فى الاصل الكلام المكتوب اريد به لازمه وهو التأثير والمعنى ان  
هذا الممدوح اثر بالسهم الصغيرة الشبيهة بالاقلام فى سيوف اعدائه العريضة  
الشبيهة بالاوراق تأثيرات وتكسيرات ككتابة كلام منشور واختار الشارح التعبير  
بالخطيات دون الخطوات ودون السهام اشارة لقوة ذلك الملك حيث يقع الاعداء  
بالسهم الصغيرة التي لا تصل لها وتخصيص النشور بالذكر لانه اغلب من النظم وهذا  
الكلام كناية عن ابطال آلات اعدائه واضعاف قواهم وعزمهم وفيه من المبالغة  
فى مدحه وذم اعدائه ما لا يخفى حيث جعل لا ضعف آتاه التأثير فى اقوى آلات اعدائه  
فما بالك باقوى آتاه واضعف آتاهم وبين الصفائح والجلس المقلوب (قوله

السلطان) من السلاطة وهى القصر (قوله الاعظم) اى لا وزيره (قوله مالك رقاب  
الامم) اى ذواتهم وانما عبر بالرقاب لان اثر الملك يظهر غالبا فيها لان العبد غالبا يخضع  
لسيده بغنقه والمراد بكونه مالكهم انه امالهم اليه بالاحسان اليهم والقهر لهم والافهم  
احرار والامم جمع امة تطلق على الجماعة وعلى المفرد (قوله ملاذ) اى مقزع سلاطين  
العرب والعجم فى دفع ما لا يطيقون وبين العرب والعجم التضاد فالجمع بينهما جناس الطباق  
(قوله ملجأ صناديد الخ) اى مهرب الشجعان من الملوك الكاثين فى العالم فهو زيادة شجاعته  
على شجاعته يهربون اليه عند اشتداد الامر عليهم (قوله ظل الله) تسميته ظللا لانه  
يلجأ اليه كالملاجأ الى الظل من الحرقه استعارة مصرحة حيث شبه السلطان بظل لان  
كلا منهما يلجأ اليه لدفع الضرر فالسلطان يلجأ اليه فى دفع حوادث الدهر والظل

الاعظم • مالك رقاب  
الامم • ملاذ سلاطين •  
العرب والعجم • ملجأ  
صناديد ملوك العالم •  
ظل الله على بريته • وخليفته  
فى خليفته • حافظ البلاد •  
واناصر العباد • ماحى ظلم  
الظلم والظناد • رافع منار  
الشريعة النبوية • ناصب  
رايات العلوم الدينية •  
خافض جناح الرحمة  
لاهل الحق واليقين • ماد  
سرادق الامن

يلجأ إليه لدفع حر الشمس واستعير اسم المشبه للمشبه على طريق الاستعارة المصروفة  
 و اضافة الظل الى الله لانه البارئ له واعلم ان الظل ظلة تنشأ بمخلق الله عند جبرم  
 الكشف للنور عن الارض والظلة كالنور عرضان قائمان بكرة الهواء ( قوله و خليفته  
 في خليفته ) الخليفة في الاصل كل من خلف غيره في امر من الامور ثم جعل اسما لمن خلف  
 غيره في الملك اى انه اعطاء الله قوة وعد لا يحكم به في العباد فقد خلفه المولى بحسب الظاهر  
 ( قوله حافظ البلاد ) اى اهل البلاد من الشرور ويحتمل انه حامي نفس البلاد وانه لولا هو  
 لحربت ( قوله و ناصر العباد ) ممن يتعدى عليهم بالظلم والمراد العباد المؤمنين والداخلين  
 تحت ذمته من الكفار ( قول ما حى ظلم الظلم ) الكلمة الاولى جمع ظلة والثانية مفرد  
 بمعنى التصرف في ملك الغير بغير حق والاضافة من قبل اضافة المشبه للمشبه اى  
 ما حى الظلم الذى كالظلم في القبح وعدم الاهتداء وفى تشبيه الظلم بالظلم اشارة الى  
 ان ذلك الظلم الذى يحاه وازاله كان كثيرا ويحتمل انه شبه الظلم بالليل تشبيها مضرا  
 في النفس والظلم تخيل وبين الظلم والظلم الجناس المحصف شكلا واما بين خليفته  
 وخليفته فالجناس المحصف لفظا او المضارع ( قوله والعناد ) قيل هو الميل عن الحق  
 وعدم الانقياد اليه وقيل هو المكابرة اى انكار الحق بعد العلم به ( قوله رافع منار الشريعة )  
 الخ الشريعة هي الاحكام الشرعية شبهت بمسجد على طريق المكنية والمنار تخيل  
 او ان رفع منار الشيء يستلزم اظهار الشيء فاطلق اسم المزموم واريد اللزوم والمعنى  
 ان الشريعة بعد ان كانت مهملة تقريرا وعملا رفع شأنها واظهرها بكثرة تقريرها  
 وحل الناس على العمل بها او انه شبه ادلة الشريعة بمنار واستعار اسم المشبه  
 للمشبه على طريق المصروفة وحيث قد فالمراد ان ادلة الشريعة انخفضت وهذا الملك  
 رفعها بالنفات الناس اليها ( قوله ناصب رايات الخ ) المراد نصبها زفصها والرايات  
 جمع راية بمعنى العلم و اضافة رايات للعلوم من اضافة المشبه للمشبه اى انه رافع للعلوم  
 الدينية التى هي كالرايات بجامع ان كلا بهجة لاهله او شبه العلوم الدينية ببحش عظيم  
 بجامع حصول المقصود بكل استعارة مكنية والرايات تخيل ( قوله حافظ جناح الخ )  
 فى ضمير حافظ استعارة بالكتابة شبه الملك بطائر يخفف جناحه على افراده بجامع  
 الشفقة والحنو تشبيها مضرا فى النفس والجناح تخيل وانخفض ترشيح والاول مستعار  
 للجانب والثاني للين و اضافة جناح الى الرحة لجرد الملابس اذ الرحة التى هى سبب  
 تخفيض الجناح ملابسة للجناح والمعنى حافظ جناحه الملابس للرحة لاهل الحق اى  
 لاجلهم او عليهم والحق على انه مصدر مطابقة الواقع للكلام وعلى انه صفة مشبهة  
 الكلام الذى مطابق الواقع واليقين هو الاعتقاد الجازم من دليل والمعنى انه حافظ  
 جناحه الملابس للرحة لاجل العلماء الذين كلامهم مطابق للواقع ومتقين ما يقولون  
 اعتقادا جازما عن دليل واما اهل الكبر والمعاصى فيكبر عليهم معنى انه يعرض عنهم وينكر

عليهم حالهم وليس المراد انه يعظم نفسه عليهم (قوله سرادقات) جمع سرادق وهو الخيمة التي تمد فوق صحن الدار الاجل دفع حرا الشمس مثلا واضافة السرادق للامن من اضافة المشبه به للمشبه والجامع انتفاع الضرر مع كل والمد ترشيع او شبه الامن بدار يجمع الحفظ وانتفاع الضرر في كل تشبيها مضرا في النفس على طريق المكنية والسرادق تخيل وماد ترشيع مستعار لمجدد (قوله بالنصر) اي الحاصل ذلك الامن بالنصر على الاعداء (قوله العزيز) الذي لم يحصل نظيره لاحد من السلاطين (قوله المين) اي البين الواضح لكل احد وهو من ابان بمعنى ظهر وانضح والمراد بالقمع قمع بلاد العدو (قوله كهف الانام) اي ملجأهم والكهف في الاصل هو غار الوحش في الجبل شبه السلطان بكهف يجمع الالقاء الى كل السلطان يلجأ اليه اهل مملكته والكهف يلجأ اليه الوحش واستعير اسم المشبه به للمشبه (قوله ملاذ) اي ملجأ وقوله قاطبة بمعنى جميعا (قوله جلال الحق) اي عظمة الحق وقدم معناه وقوله والدين اي وجلال الدين اي وعظمة الاحكام الشرعية مبالغة على حد زيد عدل والمراد ان الحق والدين يعظمان بسببه في صدور الخلق وهما بدون ذلك الملك حقيران (قوله ابو المظفر) كنيته وقوله محمود اسمه واعاد لفظ السلطان مع تقدمه في قوله وهو السلطان الاعظم تأديا لانه يستقبح عادة ان يؤتى باسم السلطان من غير ان يلقى بجانيه وصفه بالسلطنة (قوله جاني بك خان) لقبه ومعناه بالفارسية روح كبراء السلاطين لان جاني معناه روح وبك بفتح الباء وسكون الكاف معناه كبير وخان معناه السلطان وبرد من بك وخان الجمع كقولنا (قوله سرادق عظيمة) اي خيمة عظيمة فشبه العظمة بملك تشبيها مضرا في النفس على طريق المكنية واثبات السرادق بمعنى الخيمة تخيل او ان اضافة السرادق للعظمة من اضافة المشبه به للمشبه اي ادام الله عظمتهم وجلاله الذين هما كالسرادق في الارتياح والالقاء لكل والجلال مرادف للعظمة (قوله وادام روا الخ) الروا بالكسر والقصر بمعنى الارتواء وقوله نعيم بمعنى نعيم وفيه استعارة بالكناية حيث شبهه بزرع او انسان يرتوي واثبات الروا تخيل وسجالات ترشيع وقوله الآمال على حذف مضاف اي نعيم اهل الآمال وان اسناد النعيم للآمال مجاز خفي اذ انتم اهلها وقوله من سجال متعلق بروا وفي افضاله استعارة بالكناية حيث شبهه بماء يجمع الاحياء وسجالات تخيل ويصح ان تكون اضافة الروا للنعيم من اضافة المشبه به للمشبه وكذلك اضافة السجال للافضال اي ادام الله نعيم اهل الآمال الشبه بالارتواء من افضاله الشبه بالسجال اي دلو الماء يجمع الفيضان في كل ويصح ان تكون اضافة نعيم لاهل الآمال من اضافة الصفة للموصوف اي ادام الله ارتواء اهل الآمال النعمة من سجال الافضال هذا كله على كسر الراء من روا وقصره وبصح قمع الراء مع المد ومعناه الماء العذب وضم الراء مع المد ايضا

قوله سرادقات الخ الذي في نسخ الشارع سرادق بالافراد ويدل عليه بقية كلامه اه

بالنصر العزيز والقمع المين كهف الانام ملاذ الخلق قاطبة ظل الاله جلال الحق والدين ابو المظفر السلطان محمود جاني بك خان \* خلدا لله سرادق عظمتهم وجلاله \* وادام روا نعيم الآمال من سجال افضاله \* فها ولت بهذا الكتاب التثبيت بأذيال الاقبال \* والاستقلال بظلال الرأفة والافضال \* بفعلته خدنة لئله التي هي ملتئم شفاه الاقبال

ومعناه المنظر الحسن وعليهما تكون اضافة رواء لنعيم بمعنى النعيم من اضافة المشبه به  
 للمشبه اى ادام الله نعيم اهل الآمال الشبيه بالماء العذب او بالمنظر الحسن يجمع  
 الاشتياق لكل من افضاله الشبه بالجمال والوجه الاول اعني كسر الراء مع القصر  
 اقرب للتعبير بالجمال ( قوله فحاولت ) هذا مفرع على محذوف اى توجهت تلقاء مدين  
 فلما وجدته بتلك الصفات المذكورة حاولت اى رمت وقصدت بسبب هذا الكتاب  
 التثبت اى التعلق باذيال اقباله شبه اقبال السلطان عليه بثوب انسان من استمسك باذياله  
 بلغ المراد على طريق المكنية والاذيال تخييل والتثبت ترشيح ( قوله والاستظلال ) اى  
 وحاولت الاستظلال بظلال الرأفة وهى شدة الرحمة والافضال الاحسان واطافة  
 الظلال للرأفة من اضافة المشبه به للمشبه اى الاستظلال برأفته ورجته الشبهين  
 بالظلال يجمع الاتجاء والاستظلال للتشبيه او انه شبه الرأفة والافضال  
 ببسنان على طريق الاستعارة بالكناية واثبات الظلال تخييل ( قوله فجعلته )  
 الفاء للسببية اى فبسبب هذا القصد جعلته اى هذا الشرح المختصر وقوله خدمة  
 اى اذا خدمة او خادما اذا الخدمة السعاية فى مراد الخدم ( قوله لخدمته ) هى العتبة  
 فى الاصل والمراد بها هنا الذات فلا حاجة لتقدير صاحب فيما يأتى واما ان بقيت على  
 معناها الاصلى فتحتاج الى تقدير صاحبها فيما يأتى وقوله ملثم اى محل التام والشفاء  
 جمع شفة والاقبال جمع قيل بفتح القاف وسكون الباء وهو فى الاصل ملك حير قبيلة  
 بالين والمراد به هنا مطلق ملك واذا كانت تلك السدة اى العتبة ملثما للملوك فهى  
 ملثم لقبهم بالاولى اى ان هذه العتبة شانها ان يقبلها الملوك وغيرهم لعظم صاحبها  
 ( قوله ومعول ) اى والى هى معول اى معتد رجاء الآمال شبه الآمال باشخاص  
 طالين استعارة بالكناية والرجاء تخييل اى ان ما ترجوه الآمال وتطلبه لا يعول  
 فى تحصيله على احد الاعلى هذه السدة او الكلام على حذف مضاف اى معول رجاء  
 اهل الآمال وحينئذ فلا استعارة ( قوله ومبوء العظمة ) اى والى هى منزل العظمة  
 والجلال ومحلهما والعظمة والجلال اما بمعنى التعظيم والاحلال او باقنان على حالهما  
 والمعنى ان تلك السدة محل اقام فيه العظمة والجلال ( قوله لازالت ) اى تلك السدة  
 بمعنى ذات الملك او المراد لازال صاحبها بناء على ان المراد بالسدة معناها الاصل  
 وهو العتبة ( قوله محط رحال الافاضل ) اى محلا لا انحطاط رحال الافاضل عند انتهاء  
 اسفارهم لكونها مقصودهم فى ارتحالهم لطلب افضالها ( قوله وملاذ ) اى ولازالت  
 ملاذا وملجأ لاصحاب الفضائل اى الاخلاق الحميدة التى يتجد بها ( قوله وعون الاسلام )  
 اى ولازالت معينة لاهل الاسلام بان تجلب لهم كل نفع ( قوله وغوث الانام ) اى ولازالت  
 مغيثة للانام من حوادث الدهر وفى دفع الضرر ( قوله بالنبي ) متعلق بمحذوف  
 اى واطلب ما ذكر حال كونه متوسلا بالنبي ومن توسل به لم يخب ( قوله فجاء بحمد الله )

ومعول رجاء الامال \*  
 ومبوء العظمة والجلال \*  
 لازالت محط رحال الافاضل \*  
 وملاذ ارباب الفضائل \*  
 وعون الاسلام \* وغوث  
 الانام \* بالنبي وآله عليه  
 وعليهم الصلاة والسلام  
 \* فجاء بحمد الله كما يروق  
 النواظر \* ويحلو صداء  
 الاذهان \* ويرهف  
 البصائر \* ويضيء الباب  
 ارباب البيان \* ومن الله  
 التوفيق والهداية \*  
 وعليه التوكل فى البداية  
 والنهاية \* وهو حبيبى  
 ونم الوكيل ( بسم الله  
 الرحمن الرحيم )

عطف على قوله سابقا فانصبت لشرح هذا الكتاب اى فجاء هذا الشرح جال  
 كونه ملتبسا بحمد الله تعالى (قوله كايروق) بضم الياء وسكون الزا وكسر الواو اى  
 يجب اى جاء حال كونه مشابها لشيء يروق وانما كان مثل الشيء الموصوف  
 بهذه الصفات كان متصفا بها فكأنه قال فجاء على حالة تعجب التواخر (قوله صداه  
 الاذهان) شبه الاذهان بشيء تقيس كذهب عليه صداه تشبيها مضرا في النفس  
 على طريق المكينة واثبات الصداء تحييل (قوله ويرهف) اى يحد البصائر وهو  
 جمع بصيرة وهى عين في القلب وشبه البصائر بسيف غير حاد لا يقطع شيئا على طريق  
 المكينة واثبات يرهف بمعنى يحد تحييل (قوله ويضئ) اى ينور عقول ارباب البيان  
 بمعنى انه يذهب ما فيها من الاسوداد والبيان هنا يحتمل ان يراد به العلم الاكبر ويحتمل  
 ان المراد به المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير (قوله ومن الله التوفيق) اى والتوفيق  
 والهداية اطلبهما من الله لا من غيره (قوله في البداية) اى في ابتداء هذا التأليف  
 وفي انتهائه (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) هذه الجملة تصح ان تكون خبرية باعتبار  
 صدرها وهو اؤلف لان التأليف لا يتوقف تحققه في الخارج على النطق بها بل يجوز  
 حصوله خارجا ويكون ذلك اللفظ حكاية عما تحقق في الخارج كما هو شأن الخبر الصادق  
 فان قلت ان كلا من مصاحبة الاسم والاستعانة به من تمة الخبر لانه قيد ملاحظ فيه والقيد  
 محط القصد نفيا واثباتا وحيث لا يقتضى الظاهر ان يلتفت للقيد وهو مستعينا ولا شك  
 ان الاستعانة يتوقف حصولها على النطق به وحيث تكون الجملة انشائية واجيب  
 بانهما وان كانا من تمة الخبر لكنهما ليسا بحزمين منه بل من متعلقاته الخارجة عن  
 حقيقته وقيد فيه وان توقف مضمون الخبر المطلوب شرعا عليهما الا ان ذلك التوقف  
 لا يقتضى الجزئية كتوقفه على الحال في نحو قاموا كسالى وما خلقنا السموات والارض  
 وما بينهما لاعين والحاصل ان القيود وان كانت محلا للقصد لكنها لا تخرج عن كونها  
 فضلات والذي يوصف بالخبر والانشاء انما هو الغمد لانها ركن الاسناد والمقصود  
 بالذات انما هو المسند والمستند اليه لكن يرد على هذا متى ضربت فانها جملة انشائية مع ان  
 اداة الاستفهام فضلة وحيث فلا يصح ان يقال ان الذى يوصف بالخبر والانشاء هو  
 الغمد واجيب بان محل كون الفضلات لا ينظر اليها مالم يكن لهما تأثير ومتى اثر  
 في الجملة الانشاء لكونها عريضة في الاستفهام المتاخر بخلاف الاستعانة مثلا فانها  
 لاتا في الاخبار بالتأليف واجيب عن اصل الاشكال بجواب ثان وهو ان المأخوذ  
 من كلام المحققين ان الاعتبار في انشائية الكلام وخبريته انما هو صدره لا بحزبه وان كان  
 عمدة كما في زيد اضربه فقالوا ان هذه جملة خبرية نظرا الى الصدر مع ان اضربه  
 انشاء وعمدة فكيف بالهجز هنا مع كونه غير عمدة ويحتمل ان تكون جملة البسمة انشائية  
 نظر الهجز وهو الاستعانة لانه يتوقف حصولها على النطق بها ان قلت ان هذا الهجز

(الحمد لله) هو الشاء

فضلة والمنظوره في الانشائية والخبرية انما هو العمدة قلت قد نظرت واهنا الى ان القيود  
محط القصد ثم اعلم ان جعلها انشائية باعتبار العجز متوقف على جعل اضافة اسم الى الله  
تعالى بيانية ويقال ان كل حكم ورد على اسم فهو وارد على مدلوله واما ان جعلها حقيقية  
وان المراد بالاسم المسمى ومن الجلالة اللفظ فلا يصح ان تكون انشائية لان الاستعانة  
بالذات لا تتوقف على النطق بل تحصل بمجرد توجه القلب. وحينئذ فتكون خبرية  
باعتبار العجز ايضا وقد يقال يمكن ان يتوجه الانسان بقلبه لاسماء الله تعالى ويستعين  
بها فتكون خبرية حتى على جعل الاضافة بيانية والظاهر ان يقال انه ان اريد  
الاستعانة القلبية كانت خبرية باعتبار العجز كانت الاضافة بيانية او حقيقية وان  
اريد الاستعانة اللفظية كانت انشائية لافرق بين ان تكون حقيقة او بيانية هذا  
ويمكن جعلها خبرية باعتبار العجز على ان الاضافة بيانية بناء على انه مخبر عن استعانة  
حاصلة بهذا اللفظ كما في قولك انكلم فانه اخبار عن كلام حاصل بهذا اللفظ ولا يقال  
ان الخبر ما تحقق مدلوله بدون اللفظ به واجيب بانه ليس المراد من ذلك ان الخبر دائما  
مدلوله متحقق بدون اللفظ به بل المراد ان مدلوله لا يتوقف على النطق به دائما وهذا  
لا ينافي انه قد يتحقق مدلوله به (قوله الحمد لله) ترك العطف على كون جملة البسملة  
انشائية وجملة الحمد خبرية او العكس ظاهر لان بينهما حينئذ كمال الانقطاع واما على  
انهما متفقتان في الخبرية او الانشائية فترك العطف اشارة الى ان كلاما من الجملتين مقصود  
بالذات وليست احدهما تابعة للآخرى ثم ان كون هذه الجملة صيغة جدها ظاهرا  
قلنا انها انشائية اى لانشاء الشاء على الله بانه مالك لجميع المحامد الكائنة من الخلق  
واذا قلنا انها خبرية اى انها للاخبار بان الله مالك لذلك فجعلها صيغة جدها مشكل  
لان الاخبار بثبوت شئ للغير لا يستلزم حصول ذلك الشئ من الخبر فقولك القيام يزيد  
لا يلزم من ذلك ان يكون قائما وحينئذ فلا يلزم من الاخبار بثبوت الحمد ان يكون  
المضنف حامدا مع ان المطلوب منه ان يحمده الله في الابتداء واجيب باجوبة منها  
ان هذه الجملة خبرية في الاصل ثم نقلت شرعا للانشاء بمضمونها كما في صيغ العقود  
نحو بيعت وآجرت فانها اخبار في الاصل ثم نقلت شرعا للانشاء بمضمونها فهو جده  
شرعى يترتب عليه ما يترتب على الحمد القوي من الثواب والخروج عن عهدة الطلب  
ولا يقال هذا ظاهر اذ لم يجعل ال للاستفراق اذ لا ينافي انشاء جمع المحامد لاننا نقول  
المستحيل انما هو انشاء جميع المحامد لغة بصيغ متعددة بعدد المحمود عليه واما انشاء  
الجميع بصيغة واحدة شرعا فلا استحالة فيه لانها لانشاء التناء بمضمونها لانشاء  
مضمونها ومنها ان ذلك الاخبار مفيد للحمد لان الاخبار بان الله مالك لجميع المحامد  
وصف له بحمده فيكون جدا وعلى هذا فالحل كون الخبر بالشئ ليس آتيا بذلك الشئ  
ما لم يكن الاخبار فردا من افراد الخبر عنه كما هنا وهذا ظاهر ان قلنا انها للاخبار

بان الله مالك لجميع الحماد واما ان قلنا انها موضوعة للاخبار بوقوع الحمد لله من الغير  
 فنقول ذلك الاخبار يستلزم اتصافه تعالى بالكمال فيكون اخبارا باتصافه تعالى  
 بالكمال بواسطة فيكون جدا بهذا الاعتبار ( قوله هو الثناء ) اى الحمد في اللغة  
 واقتصر الشارح على تفسير الحمد بالغوى اشارة الى ان الحمد الذى طلبت البداهة به  
 الحمد الغوى لا الاصطلاحي ووجه ذلك كما قال بعض العلماء ان الحمد العرفى طارئ  
 بعد النبي صلى الله عليه وسلم واذا كان كذلك فيحمل الحمد الذى طلب البداهة به على  
 ما كان موجودا في زمنه وهو الحمد الغوى وقد يقال ان هذا التوجيه لا يصح الا  
 لو كان افراد اصطلاح طائفة مخصوصة مع ان المراد العرف العام فهو امر قديم  
 فالأولى ان يقال انما جل على المعنى الغوى لان خير ما فسرته بالوارد والوارد  
 في الحديث بالحمد لله بالرفع على الحكاية وهو يقتضى ان المراد هذا اللفظ ولو كان المراد  
 العرفى لم يكن للاقتصار على هذا اللفظ وجه ( قوله الثناء الخ ) اى الذى كثر بغير مأخوذ  
 من انثيت اذا ذكرت بغير ولومرة لامن ثلثت اذا كررت والاثم ان الثناء مرة  
 واحدة لا يقال له حد وليس كذلك وضده الثناء بتقديم النون وهو الذكر بشر هذا  
 ما عليه الجمهور وقال العز بن عبد السلام الثناء حقيقة في الذكر بالخير والشر وتمسك  
 بحديث مر بن خنزة قاتلوا عليها خير او امر باخرى قاتلوا عليها شرا واجيب بان هذا  
 من قبل المشاكلة واعترض بان الثناء بالمعنى المذكور لا يكون الا باللسان وحيث ذكره  
 مستدرك واجيب بان اللسان وان كان معلوما من الثناء لكنه ضريح به للتخصيص على  
 اختصاص الحمد باللسان المفيد لمقابلته للشكر نصا مقتضية لظهور التفرغ لبيان النسبة  
 بينهما او يحاجب بانه لما كان يحتمل التجوز في الثناء باطلاقة على ما ليس باللسان كالجنان  
 والاركان ذكره لاجراءج الثناء بغير اللسان وعلى هذا الجواب فقيده اللسان محتاجا لذكره  
 ولا بد واما على الجواب الاول فهو غير محتاج لذكره لفهمه من الثناء وانما ذكر الامر  
 ثم ان تفسير الثناء بما ذكره مبنى على انه مختص باللسان وهو خلاف الراجح والراجح انه  
 يشمل اعتقاد القلب وعمل الجوارح وحيث يفهم بانه الاتيان بما يدل على اتصاف  
 المحمود بالصفة الجميلة وعلى هذا قوله باللسان فيلاد منه لاجراءج الثناء بغيره كالجنان  
 والاركان واعترض هذا التعريف بانه غير جامع لعدم شموله لثناء الله القديم على نفسه  
 او على خواص خلقه اذ المولى منزّه عن الجارحة واجيب بان هذا تعريف لنوع  
 من الحمد وهو الحمد الحادث او يقال المراد باللسان الكلام مجازا ام رسلا من اطلاق السبب  
 وارادة السبب والعلاقة يكفي تحقيقها في بعض الافراد فلا يقال ان كون اللسان سببا في الكلام  
 ظاهرا في الحد الحادث دون القديم واورد على الجواب الثانى ان المجاز لا يدخل التعريف  
 قلنا ما لم يكن مشهورا وهذا قد اشتهر ان قلت ان حقيقة القديم مبينة لحقيقة الحادث وحيث  
 فلا يجوز جمعها في تعريف واحد قلنا محل ذلك اذا اريد بيان حقيقة كل على التفصيل

واما اذا كان المراد بانهما اجالا فلما منع من ذلك (قوله على قصد التعظيم) على بمعنى مع اى التناء بالسان حال كونه مصاحبا لقصد التعظيم واعلم انك اذا تلفظت بقولك زيد عالم مثلا تارة تكون قاصدا بذلك التعظيم وتارة تكون مكذبا لذلك وقاصدا به الهز والسخرية وتارة لاتقصد شيئا فلو لم تقصد شيئا او قصدت الاستهزاء فظاهره انه لا يكون جدا لغة مع انه اذا لم تقصد شيئا يكون جدا لغة والجواب ان الشارح اراد ان بين الحمد اللغوى الاكل المعتد به ولا يعتد بالحمد الا اذا وجد قصد التعظيم والا كان غيرا كل (قوله سواء تعلق بالنعمة) اى سواء وقع في مقابلة نعمة او في مقابلة غيرها وهذا تعميم في الحمود عليه واعلم ان الحمد اركان خمسة حامد ومحمود ومحمود عليه ومحمود به وصيغة فالحامد من صدر منه التناء والحمود هو من اثنى عليه والحمود عليه هو ما وقع الحمد في مقابلته اى ما كان باعنا على الحمد والحمود به هو مدلول الصيغة وهى اللفظ ثم ان الحمود عليه وبه تارة يختلفان ذاتا واعتبارا كما اذا قلت زيد عالم في مقابلة اكرامه لك وتارة يتحدان ذاتا ويختلفان اعتبارا كقولك زيد كريم في مقابلة اكرامه لك فالكرم من حيث انه باعث على الحمد محمود عليه ومن حيث انه مدلول للصيغة محمود به ثم ان الحمود عليه يشترط ان يكون اختياريا وان لم يكن نعمة بخلاف الحمود به فلا يشترط ان يكون اختياريا اذا علمت هذا فيعترض على التعريف بان فيه قصورا من حيث انه لم يعتبر فيه ان يكون الحمود عليه جبلا لان غير النعمة صادق بما اذا كان غير جليل مع انه لا بد منه واجيب بجوابين الاول ان هذا تعريف بالاعم وهو جائز عند الادباء بل جوزوه قدمه المناطقة في التعريف الناقص الثانى ان اعتبار قصد التعظيم يستلزم ان يكون الحمود عليه جبلا لان المراد بالجميل في زعم الحامد اوفى نظر المحمود بزعم الحامد لا بالجميل في الواقع اذ هو ليس بشرط وفي هذا الجواب نظر اذ دلالة الالتزام مهبورة في التعاريف واعتراض بان فيه قصورا من وجه آخر وهو ان الجليل المحمود عليه يجب ان يكون اختياريا ولم يذكر ذلك في التعريف ولم يكن فيه ما يستلزمه والجواب ما مر من انه تعريف بالاعم وهو جائز فان قلت ان التناء على ذاته وعلى صفاته تعالى حمد ولا مجال لاعتبار الاختيارى فيها قلت المراد بالاختيارى ما يشمل الاختيارى حقيقة او حكما فذاته تعالى لما كانت منشأ للافعال الاختيارية عدت اختيارية حكما بلا واسطة واما صفاته لما كانت لا تنفك عن الذات وليست غيرا عذب اختيارية حكما بواسطة ملازمتها للذات او يقال المراد بالاختيارى ما ليس باضطرارى فدخل ذات الله وصفاته او المراد بالاختيارى ما كان منسوبيا للفاعل المختار سواء كان مختارا فيه اى مؤثرا فيه بالاختيار ام لا كذا ذكر عبد الحكيم (قوله سواء تعلق) اى التناء وليس الضمير للحمد وتعلق التناء بالنعمة من تعلق التنى بسببه الباعث عليه وقوله بالنعمة

بالسان على قصد التعظيم

سواء تعلق بالنعمة او بغيرها والشكر فعل



اى الانعام كالوقلت زيد عالم في مقابلة اكرامه لك وهذا هو المعبر عنه بالفواضل في قول بعضهم سواء تعلق بالفواضل وقوله او غيرها كالوقلت انه فاضل في مقابلة حسن الخط او حسن الصلاة وهذا هو المعبر عنه بالفضائل وكالمجد على مجرد الذات العلية ثم ان قوله سواء الخ جملة مستأنفة مصرحة بتعلق المجدلا من جملة التعريف وذلك لان التعريف تصوير لماهية الحدود لا بيان لمعومه لان التعميم انما هو للافراد وتعلق في تأويل المصدر وان لم يكن هناك سابق لان السبك بدون حرف مصدى مطرد في باب التسوية شاذ في غيرها والفعل المقدر في المعطوف في تأويل المصدر ايضا وسواء بمعنى مستو خبر مقدم والمصدر المأخوذ من الفعل مبتدأ مؤخر اى تعلقه بالنعمة او تعلقه بغيرها مستو واعترض هذا الاعراب بان اول احد المتعدد والتسوية انما تكون بين المتعدد لا بين احده واجيب بان او بمعنى الواو لاجل ما يقتضيه معنى الاستواء من التعدد وفي هذا الجواب نظر لانه يتأني جعل سواء بمعنى مستو لان مستو انما يجزبه عن الواحد تقول زيد مستو مع عمرو ولا يجزبه عن متعدد فلا تقول زيد وعمرو مستو بل مستويان واجيب بان الاخبار بحسب الظاهر لان سواء في الاصل مصدر بمعنى الاستواء فيصح الاخبار به عن الاثنين لان المصدر يقع على القليل والكثير وان اريد به هنا اسم الفاعل ويصح بقاء او على بابها وصح الاخبار نظر المعنى المراد اى احد التعلقين مستو مع الآخر وانما جعلنا سواء خبرا او المصدر بعده مبتدأ دون العكس لان سواء انكره من غير مسوغ والمقصود الاخبار عن التعلقين بالاستواء لا العكس ويجوز جعل سواء خبرا لمبتدأ محذوف اى الامر ان سواء والجملة دليل الجواب والجملة بعدها شرطية على جعل همزة الاستفهام المحذوفة مضمنة بمعنى ان الشرطية لاشتراكهما في الدلالة على عدم الجزم والتقدير ان تعلق بالنعمة او غيرها فالامر ان سواء ويجوز ان يكون سواء بمعنى مستو مبتدأ والمصدر المأخوذ من الفعل فاعل سد مسد الخبر على مذهب من لم يشترط الاعتماد والسوغ للابتداء العمل فالوجه في هذا التركيب ثلاثة ويجوز وجده رابع وهو جعل سواء بمعنى مستو خبرا مقدما والفعل بعده مبتدأ مؤخر لانه مجرد عن النسبة والزمان فحكمه حكم المصدر والهمزة مقدرة بعد سواء وهى مجردة عن الاستفهام لمجرد التسوية وكأنه قيل تعلقه بالنعمة او غيرها مستو ويقال على هذا سؤالا وجوابا مثل ما قيل على الاول (قوله والشكر) اى لغة واما اصطلاحا فهو صرف العبد جميع ما انعم الله عليه به من سمع وبصر وغيرهما الى ما خلق لاجله اى صرفها بحسب الطاقة البشرية لا مطلق صرف ولذا قال تعالى وقيل من عبادى الشكور وانما عرف الشكر مع انه لم يذكر في المتن لانه اخو الحمد ولم يعرف المدح كانه مراعاة لما قال الزمخشري ان المدح والحمد شئ واحد (قوله فعل) اعترض بان الفعل ما قابل القول والاعتقاد كما هو المتعارف وحيث ان يكون الفعل في كلامه غير شامل لشكر الانسان

ينبغي عن تعظيم النعم لكونه  
منعما سواء كان باللسان  
أو بالجنان أو بالأركان فورد  
الحمد لا يكون إلا باللسان

(قوله بسبب كونه الخ)  
الذي في نسخ الشارح  
التي يابى لكونه الخ وهو  
بمعناه آه

والجنان، لأن الذي باللسان قول والذي بالجنان كيفية نفسانية وحينئذ فلا يصح  
تعميمه في الفعل بعد ذلك بقوله سواء الخ فكان الأولى أن يعبر بامر يشمل الموارد  
الثلاثة، ويحجب بانه أراد بالفعل الأمر والشأن على اصطلاح أهل اللغة لا مقابل القول  
والاعتقاد كما هو المتعارف والمراد بالفعل ما قابل الانفعال ولا شك أن كلا من القول  
والاعتقاد ليس انفعالا (قوله ينبغي) فيه أن الشكر الجناني وهو الاعتقاد لا يصح  
أبناؤه عن التعظيم إذ لا معنى لأبناؤه بالنسبة للشاكر لما فيه من تحصيل الحاصل ولأن النسبة  
لغيره لعدم اطلاعه عليه لكونه خفيا وعلى فرض أن يطلع عليه الشاكر بقول  
أو فعل قلنبي حقيقة هو ذلك القول أو الفعل المطلع لا الاعتقاد وحينئذ فيكون تعريف  
الشكر غير جامع لخروج اعتقاد الجنان لعدم الأبناء فيه مع أنه من أفرادها ويكون قوله  
الآتي أو الجنان قاسدا لعدم أنبائه قلت المراد بالأبناء الدلالة لا الأخبار ولا شك أن  
الشكر الجناني وهو اعتقاد الشاكر أن النعم متصف بصفات الكمال دال على تعظيم  
النعم بالنسبة للشاكر وغيره ولا يقدح في كون الاعتقاد دالا على تعظيم النعم بالنسبة  
لغير الشاكر جهله به وعدم اطلاعه عليه لأنه لو زال المانع وعلم به لعلم مدلوله وهو  
تعظيم النعم لأن الدليل ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر لا ما يلزم من وجوده العلم بشيء  
آخر ألا ترى أن الدخان دال على النار بالنسبة للأعمى لأنه لو علم به لعلم بالنار بغير واسطة  
فحصل من هذا أن اعتقاد الشاكر انصاف النعم بصفات الكمال يدل الشاكر  
وغير الشاكر بمنزلة اطلاع عليه بالهام أو بزوال المانع وإطلاع على السرائر أو بقول  
أو بفعل من الشاكر على تعظيم النعم ولا يقال إن الإطلاع على ذلك الاعتقاد إذا كان  
بقول أو بفعل من الشاكر قلنبي عن التعظيم حينئذ إنما هو ذلك القول أو الفعل  
لا الاعتقاد لأننا نقول الموجود من الشاكر حينئذ شكر أن أحدهما بالجنان والآخر باللسان  
أو بالأركان والذي بالأركان أو باللسان دال على الجناني وكل من الجناني وغيره دال على  
تعظيم النعم الأول بواسطة والثاني بدونها فظهر لك أن حصر المعارض الأنبياء  
في القول الذي هو الشكر الساني والفعل الذي هو الشكر الأركاني ممنوع ببقائه شيء  
آخر وهو أن الشكر الجناني هو اعتقاد عظمة النعم وهو لا يصح أبناؤه عن تعظيم النعم  
لأن المراد بالتعظيم المذكور التعظيم عند الشاكر لا بحسب نفس الأمر وهو اعتقاد  
العظمة أيضا والثاني لا ينبغي عن نفسه واجيب بأن الشكر الجناني اعتقاد انصاف  
النعم بصفات الكمال وهو مغاير لاعتقاد العظمة لأنه أعم منه والعام ينبغي عن الخاص  
أي يدل عليه (قوله بسبب كونه متعما) متعلق بتعظيم وفيه أن هذا معلوم من قوله  
قبل عن تعظيم النعم لأن تعليق الحكم بمشتق يؤذن بعلمية مأمته الاشتقاق واجيب  
بأن هذا تصريح بما علم التزاما لكون دلالة الالتزام معجورة في التعاريف وقوله  
بسبب كونه منعما أي على الشاكر أو غيره (قوله سواء كان) أي الفعل وقوله باللسان

اى صاراً من اللسان ( قوله اوالجنان ) اى او كان ذلك الفعل صادراً من الجنان  
اى القلب والفعل الصادر منه هو اعتقاد انصاف النعم بصفات الكمال كما علمت واعلم  
ان المعتقد لا يقال له شاكر الا اذا انقاد واذ عن والا فلا يعد اعتقاده شكراً كما فى الايمان  
افاده شيخنا العلامة العدوى ( قوله اوبالاركان ) اى الجوارح وال للجنس فيصدق  
بجارحة واحدة كالوا كرمتى قبلت يدك او وضعت يدى على صدرى لك الوقت لك  
اجلا لا واعلم ان عمل الجوارح لا يقال له شكراً الا اذا كان خدمة لان كان بطريق  
الامانة والترحم والاجرة ( قوله فورد الخ ) الفاء واقعة فى جواب شرط مقدر اى اذا  
علمت تعريف كل من الحمد والشكر وارتد معرفة مورد كل منهما ومتعلقه فورد الخ  
واعترض التعبير بالمورد لاقتضائه صدور الحمد من شئ قبل ثم ورد على اللسان بعد ان مورد  
الشئ ما يرد عليه الا ترى ان الحيوان اذا اخرجته من بيتك للبحوض مثلاً فالحوض يقال له  
مورد البيت مصدر مع ان الحمد انما مصدر من اللسان فالاولى ان يقول قصداً الحمد واجيب  
بان مراده بالمورد المصدر اى ما ورد منه الحمد لا ما ورد عليه واختار التعبير عن انصدر  
بالمورد لان الشاء لما كان لا يعتد به فى كونه جذا الا اذا كان مصاحباً لقصداً التعظيم صار كما  
صادر من القلب ووارد على اللسان فى التعبير بالمورد اشارة الى انه لا يعتد بالحمد الا اذا كان  
صادراً من القلب بان يكون قصده التعظيم ووارد اعلى اللسان لا ان قصده الهزؤ  
والسخرية او لم يقصده شئ ( قوله ومتعلقه ) وهو ما يكون فى مقابله ويجعل بازائه  
وهو المحمود عليه ( قوله وغيرها ) لكن لابد ان يكون ذلك الغير فعلاً جليلاً اختيارياً  
تحسن الخط والا كان مدحاً كالثناء فى مقابلة اعتدال القامة وجمال الذات ومن قول  
الشاعر يكون النعمة وغيرها يعلم جواب سؤال وهو ان الحمد ينقسم الى مطلق  
ومقيد فاعترض بانه كيف يكون مطلقاً ليس فى مقابلة شئ مع ان المحمود عليه ركن  
من اركان الحمد والماهية تنعدم بانعدام جزئها وحاصل الجواب ان المراد بالحمد المطلق  
ما ليس فى مقابلة نعمة وكونه ليس فى مقابلة نعمة لا ينافى وقوعه فى مقابلة فعل جليل  
اختيارى فى غير نعمة فالخاصل ان الحمد ان وقع فى مقابلة نعمة فهو المقيد وان وقع  
فى مقابلة فعل جليل اختياري غير نعمة فالمطلق فالمحمود عليه متحقق فى كل منهما  
( قوله ومتعلق الشكر الخ ) لم يقدم المورد كما قدمه فى الحمد بل قدم التعلق لاجل  
ان يكون بين التعلق قريب ولاجل المناسبة بين متعلق الشكر ومورد الحمد من حيث  
الخصوص فى كل منهما فلا يبدأ بمورد الحمد ناسب ان يبدأ بمتعلق الشكر لانه نظيره  
فى الخصوص ( قوله فالحمد الخ ) اعترض بانه لا حاجة لذكر ذلك بعدما تقدم من قوله  
فورد الخ واجيب بان الكلام السابق منسوق لبيان مورد هما ومتعلقهما وهذا  
الكلام مفرع على السابق لبيان النسبة بين مفهوميهما وهى العموم والخصوص  
الوجهى ( قوله فالحمد اعم ) اى مطلقاً ( قوله ) باعتبار الباء سنية ثم ان افضل ما على

ومتعلقه يكون النعمة  
وغیرها ومتعلق الشکر  
لا يكون الا النعمة ومورده  
يكون اللسان وغيره فالحمد  
اعم من الشکر باعتبار  
التعلق واخص باعتبار  
المورد والشکر بالعکس  
( لله ) هو اسم للذات  
الواجب الوجود المستحق  
لجميع الصامد

غير بابه او على بابه نظر الى ان متعلق الشكر فيه عموم ومثل هذا يقال في قوله اخص  
قرره شيخنا العدوى ( قوله واخص ) اى مطلقا ( قوله بالعكس ) اى مخالف للحمد  
باعتبار انه اعم منه نظرا للمورد واخص منه نظرا للتعليق فالمراد بالعكس العكس العرفي  
وهو المخالفة ولا يصح ان يراد به المعنى النطقى ولا اللغوى لان الاول قلب جزئى القضية  
مع بقاء الصدق والكيفية والكم في غير الموجبة الكلية والثاني قلب الجزئين مع بقاء  
ما ذكر مطلقا فعكس كل انسان حيوان على الاول بعض الحيوان انسان وعلى الثاني  
كل حيوان انسان لان التعريفين لا قلب فيهما على ان التعريف من قبيل التصور فلا  
قضية اصلا حتى تقلب جزئيا ( قوله هو ) اى لفظ الله من الله اسم الخ والاسم  
يطلق على ما قابل الفعل والحرف وعلى ما قابل الكنية واللقب وعلى ما قابل الصفة  
وبصح ارادة ماعدا الاول اذ لا توهم فيه ارادة الثالث انبى لان جعله مقابلا  
للصفة فيه رد على من قال كاليضاوى انه صفة في الاصل لاعلم لان العلم ما وضع  
لعين وذاته تعالى لا طريق للعلم بحقيقتها فكيف يوضع لها العلم وانما كان صفة  
مع انه جامد لانه مؤول بمشتق اى معبود بحق ثم صار علما بالعلبة التقديرية وما ذكره  
الشارح لا يصح ان يكون تعريفا حقيقيا لفظ الجلالة لانه يجب ان يكون مانعا  
من دخول الغير فيه وهذا ليس كذلك لانه يدخل فيه غير لفظ الجلالة من الالفاظ  
المرادفة له من اللغات الفارسية وغيرها بل هو تعريف رسمى المقصود منه بيان المعنى  
الموضوع له فلا يختص ذلك المعنى بلفظ ولا بلغة بل كل مرادفه صح ان يعبر به  
عن ذلك المعنى لحصول الغرض منه وذات الشيء يقال على حقيقته الكلية وعلى  
هويته الخارجية والمراد هنا الثاني وتشمعل الذات استعمال النفس واستعمال الشيء  
فلذا يجوز فيها التذكير والتأنيث ( قوله للذات ) اورد المرف باللام اشارة الى انه اسم  
للذات المعينة بالشخص فيكون علما شخيصيا ( قوله الواجب الوجود الخ ) اعترض  
ذكر هذين الوصفين بانه ان كان لكونهما من جملة الموضوع له لزم عليه ان لفظ  
الجلالة كلى انحصر في جزئى وهو باطل لانه يلزم عليه عدم افادة لاله الا الله للتوحيد  
والعقلاء مجمعون على افادتها لذلك واذا بطل اللازم بطل الملزوم وان كان ذكرهما  
لتمييز الموضوع له عن غيره فلا وجه لتخصيصهما بالذكر من بين الاوصاف المميزة  
واجب باختصار التالى وانما خصا بالذكر لاشتهاره بهما واختصاصه بهما لفظا  
ومعنى فلا يستعمل واحد منهما في غيره وليس احد في الواقع متصفا بواحد منهما  
غيره تعالى وقدم الاول على الثانى لان الاول اصل لغيره من صفات الكمال  
لان كل كمال يتفرع على وجوب الوجود بالذات لانه المفهوم عند الاطلاق  
فواجب الوجود من حيث هو كذلك اكل الموجودات واشرفها فيجب اتصافه  
باشرف طرفي التقيضين من اى وصف اعتبروا اخر الوصف الثانى عن الاول لان

استحقاقه لجميع المحامد فرع وجوب وجوده والمحامد جمع محمدة بمعنى الحمد اى المستحق لكل فرد من افراد الحمد (قوله والعدول الى الجملة الاسمية الخ) هذا يفيد ان اصل هذه الجملة الاسمية الجملة الفعلية المعدول عنها وهو كذلك لامرين اولهما ان الحمد من المصادر الدالة على الاحداث المتعلقة بمحالها من الذوات والشايع الكثير في بيان الاحداث المنسوبة لمحالها المتعلقة بها هو الافعال لدلالاتها على وقوع تلك الاحداث في ازمة مخصوصة ثانيهما ان ذلك المصدر وهو الحمد في اكثر استعماله منصوب على المفعولية المطلقة بافعال محذوفة بان يقال جد الله والاصل حدث جد الله فحذف الفعل مع الفاعل واقيم المصدر مقامه (قوله للدلالة على الدوام والثبات)

اى لمضمونها والثبات هو الحصول المستمر وحيث فاعطفه على الدوام للتفسير بخلاف الثبوت فانه اعم من الدوام لانه مطلق الحصول فيوجد مع التجدد ومع الدوام ثم ان ما ذكره الشارح من دلالة الجملة الاسمية على دوام مضمونها وثباته بخلاف الفعلية فانها تدل على تجدد مضمونها وحدوثه اى حصوله بعد ان لم يكن هو ما ذكره صاحب الكشف وصاحب المفتاح وكلام الشيخ عبد القاهر في دلائل الانجاز يقتضى ان الجملة الاسمية انما تدل على مجرد الثبوت ولا دلالة لها على الدوام حيث قال لادلالة لقولنا زيد منطلق على اكثر من ثبوت الانطلاق زيد وجمع شارحنا بين الكلامين في شرح المفتاح بان كلام الشيخ عبد القاهر بالنظر لاصل الوضع وكلام صاحب الكشف وصاحب المفتاح بالنظر للقرائن كراية المقام والعدول عن الفعلية (قوله وتقديم الحمد) اى على لفظ الجلالة وقوله باعتبار اى بسبب اعتبار وملاحظة انه اى الحمد هنا اهم اى من اسم الله فحذف المفضل عليه للعلم به واعترض على الشارح بان الاصل تقديم مبتدأ تقديم الحمد اعلى لفظ الجلالة آت على الاصل وما كان كذلك لا يحتاج لنكتة التقديم واجيب بانه لما كان اصل الحمد لله حدث الله جدا فحذف الفعل اكفاء بدلالة مصدره عليه فصار الله جدا ثم ادخلت لام الجر على المفعول فصار الله جدا ثم ادخلت ال على الحمد الافادة الاستغراق او لتعريف الجنس او العهد ثم رفع لما ذكره الشارح من الدلالة على الدوام والثبات صار اصل الحمد للتأخير عن لفظ الجلالة فلا بد من نكتة لتقديمه سلنا ان اصله التقديم لكن قد عارض هذا الاصل عارض وهو اهمية اسم الله فقد تعارضت اصالة التقديم وأهمية الله فلا بد من نكتة مرجحة لذلك التقديم (قوله نظرا الى كون المقام الخ) هذا غلة ليكون الحمداهم من اسم الله اى وانما كان الحمد هنا اهم من اسمه تعالى نظرا الى كون المقام وهو مفتتح التأليف مقام الحمد لامقام ذكر لاسمه تعالى فان قلت الحمد الذى يقتضيه المقام عبارة عن الثناء على الله والثناء على الله لا يحصل الا بمجموع المبتدأ والخبر وحيث فاقام انما يقتضى تقديم مجموع الجملة على ما سواه لا تقديم لفظ الحمد على لفظ الجلالة وحيث فقبل اهمية

والعدول الى الجملة الاسمية  
للدلالة على الدوام والثبات  
وتقديم الحمد باعتبار انه  
اهم نظرا الى كون المقام  
مقام الحمد كما ذهب اليه  
صاحب الكشف في تقديم  
الفعل في قوله تعالى اقرا  
باسم ربك على ما سمي  
وان كان ذكر الله اهم نظرا  
الى ذاته

الحمد على اسمه تعالى مقتضية لتقديم الحمد بكون المقام مقام جد لا يصح وحاصل  
الجواب اننا نسلم ان الحمد الذي يقتضيه المقام هو التثنية وان التثنية لا يحصل الا بمجموع  
الجملة الا ان لفظ الحمد لما كان موضوعا للتثنية كان تقديمه على لفظ الآخر اهم لا شعاره  
بما يقتضيه المقام وعلم من كلامه ان الاهم العرضي اذا اقتضاه الجمال يكون  
اولى بالرعاية من الاهم الذاتي ( قوله في تقديم الفعل في قوله تعالى اقرأ الخ )  
حيث قال قدم الفعل لانه اهم من اسم الله لان المقام مقام قرأة وهذا مبني  
على ان قوله باسم ربك متعلق باقرأ الاول واما ان علق بالساني وتزل الاول  
مترلة للالزام فلا يرد البحث من اصله ( قوله وان كان ذكر الله ) الواو للحال  
وان زائدة اي وال حال ان ذكر الله اي ذكر هذا اللفظ اهم من كل شيء نظرا الى  
ذاته لكونه دالا على الذات العلية المقدمة على غيرها وجود اورتبة فان قلت الاهتمام  
باسم الله ذاتي لما علمت والاهتمام بالحمد عرضي اي عارض بالنظر لخصوص المقام  
والاول مقدم في الاعتبار على الثاني وعلى تقدير عدم تقديمه عليه في الاعتبار وانهما  
متساويان فيه فهما متعارضان فاما ان ينساقطا ويعدل الى امر آخر او يرجح اعتبار  
احدهما بمرجح قلت المرجح لاعتبار الاهتمام العرضي الحاصل بتقديم الحمد قصد  
التكلم لان الحاكم بالترجيح في التقديم في باب البلاغة القصد البليغ او كون تقديم الحمد  
هو الاصل لانه مبتدأ وساد مسد العامل بحسب الاصل او ان اهمية الله الذاتية كفت  
شهرتها مؤنة ما يدل عليها بخلاف الاهتمام بالحمد فانه عارض فاللائق الاتيان بما يدل  
عليه كالقديم خلفائه ( قوله على ما انتم ) ليس متعلقا بالحمد على ان الله خير لثانيه  
الاخبار عن المصدر قبل تمام عمله بل هو اما متعلق بمحذوف خبر بعد خبر اي كاش  
على انفساهم فيكون مشيرا الى استحقاقه تعالى الحمد على صفاته كما يستحقه لذاته  
او متعلق بمحذوف خبر والله صلة الحمد او متعلق بمحذوف مستأنف اي احده على ما انتم  
وعلى معنى لام التعليل علة لانشاء الحمد او انهما صلتان للحمد والخبر محذوف اي  
واجب ( قوله اي على انعامه ) اشار بذلك الى ان ما موصول حرفي لا اسمي واختار ذلك  
لامر من الاول ان الحمد على الانعام امكن واغوى من الحمد على النعمة لان الحمد على الانعام  
جد بلا واسطة وعلى النعمة جد بواسطة انها اثر الانعام لانه لا يصح الحمد على النعم به  
الا باعتبار الانعام الامر الثاني ان جعلها موصولا اسميا يحوج الى تقدير عائذو العالم بالمجرور  
لا يحذف المراد الا اذا جرب مثل ما جربه الموصول وهنا الموصول مجرور بعلى والعائد مجرور  
بالباء فالخذف حبتن قليل على انه لا يظهر بالنسبة للعطوف لان علم اخذ مفعوله فلا  
يمكن ان يقدر العائد فيه ولا يجوز عطف الجملة على الصلة اذا خلت عن العائد الا اذا  
كان العطف بالقاء واما قول بعضهم انه يمكن تقدير عائذ في العطوف بان يقال وعمله  
ويجعل قوله مالم فعل بدلا من الضمير او خبرا مبتدأ محذوف او مفعولا لفعل محذوف

(على ما انتم) اي على انعامه  
ولم يتعرض للنعم به ايها ما  
لتصور العبارة عن  
الاحاطة به ولثلاثتهم  
اختصاصه بشئ دون شئ

تقديره اعني قعصف وخروج عن الطريق المستقيم اما الاول فلا ستر امه الا بدال  
من المحذوف وحذف المبدل منه غير جائز عند الجمهور في غير انشاء وعند ابن الحاجب  
مطلقا واما في الاخيرين فلا ستر امهما الحذف بلا دليل يعتد به ولان الرفع والنصب  
على المدح وان كانا لطيفين في انفسهما لكنه لالطف في بيان ما علم بما لم يعلم ( قوله  
ولم يتعرض للنعم به ) اي كلا او بعضها تفصيلا او اجمالا لان اقسام التعرض للنعم به  
اربعة الاول ان يكون بذكر جميع الجزئيات تفصيلا بان يقال الحمد لله على النعم  
والبصر الى آخر النعم الثاني ان يكون بذكرها اجمالا بان يقال الحمد لله على جميع النعم  
الثالث ان يكون بذكر بعضها تفصيلا بان يقال الحمد لله على العلم الرابع ان يكون بذكر  
بعضها اجمالا بان يقال الحمد لله على بعض النعم ( قوله ايها ما لقصور العبارة الخ )  
اي لاجل ان يتوهم السامع قصور العبارة عن الاحاطة بالنعم به على جميع الاحتمالات  
وان كانت العبارة في الواقع لا تقصر الا عن القسم الاول ولذلك عبر بالايهام وبصح  
ان يراد بالايهام الايقاع في الوهم اي الذهن ولو على سبيل الجزم وليس المراد بالايهام التوهم  
وهو الطرف المرجوح والمعنى حينئذ لاجل ان يوقع في وهم السامع وفي ذهنه ان العبارة  
قاصرة لا تحيط بالنعم به اعم من ان يكون الايقاع على سبيل الجزم كافي انقسم الاول اولا  
كافي بقية الاقسام فاندفع ما يقال ان التعرض للنعم به كلا على سبيل التفصيل تقصر عنه العبارة  
قطعا فلا وجه للتعبير بالايهام وحينئذ فالاولى اسقاطه ( قوله ولثلاث توهم اختصاصه )  
اي النعم به اي انه لو اقتصر في حده على بعض النعم اجمالا او تفصيلا لتوهم ان النعم به مختص  
بهذا البعض ويصح رجوع ضمير اختصاصه الحمد لله وعلى كل حال فقله ولثلاث توهم الخ  
علة لعدم التعرض لبعضه اجمالا او تفصيلا ويصح ايضا ان يكون علة لعدم التعرض للنعم به  
كلا اجمالا كما قال الخطابي من حيث انه يمكن ان يراد بالعموم الخصوص اذ قد كثر استعمال  
العام في الخاص ولا يقال ان هذا يعكر علينا في العموم المأخوذ من الحذف اذ لافرق  
فلاتم النكتة التي ابدوها لترجيح الحذف على الذكر لاننا نقول الحذف لما كانت دلالاته  
على العموم عقلية كانت قوية فتدفع توهم الحصول بخلاف الذكر فان التعويل  
في دلالاته على الانفاط ودلالاته ضعيفة فلا تدفع توهم الخصوص ثم بعد هذا كله يقال  
للشارح ان المصنف قد تعرض للنعم به اجمالا لان عموم الانعام استفاد من اضافة المصدر الى  
الفاعل مستلزم للعموم النعم به استزاما عقليا وحينئذ فلا يصح قوله ولم يتعرض للنعم به  
الا ان يقال المراد انه لم يتعرض له تصريحيا ان قلت انه قد تعرض لبعض النعم به صراحة  
حيث قال وعلم من البيان ما لم نعلم فلا يصح في التعرض بالنظر لهذا القسم واجيب بان المراد  
لم يتعرض لذكر النعم به في ابتداء الكلام عند ذكر الانعام ( قوله من عطف الخاص على  
العام ) اي لان تعليقه سبحانه وتعالى ايانا البيان الذي لم تكن نعلمه من جملة انعامه ( قوله رعاية  
الخ ) علة لمحذوف اي وعطف هذا الخاص على العام لاجل رعاية اي ملاحظة رعاية

(وعلم) من عطف الخاص  
على العام رعاية لبراعة  
الاستهلال وتنبها على  
فضيلة نعمة البيان  
(من البيان)

الاستهلال والبراعة مصدر برع الرجل اذافاق اقرانه واستهلال اول صباح المولود  
ثم استعمل في اول كل شئ ومنه الهلال اول المطر ومستهل الشهر اوله وحينئذ فغنى  
براعة الاستهلال بحسب الاصل اى المعنى القوى تفوق الابتداء اى كون الابتداء  
فائقا حسنا ثم سمي به في الاصطلاح ما هو سبب في تفوق الابتداء وهو كون الابتداء  
مناسبا للقصود وذلك بان يشتمل الابتداء على ما يشير الى مقصود المتكلم نائرا او ناظما  
بإشارة ما ولا شك ان الابتداء هنا قد اشتمل على البيان الذى هو المنطق الفصيح العربى  
عمائى الضمير وهذا الكتاب فى علم المعانى والبيان والبديع المتعلقة بالبيان المذكور فى  
التعبير به إشارة الى ان مراد المصنف التكلم على علمه تعلق بالبيان اى المنطق الفصيح  
او ان براعة الاستهلال من حيث ان التعبير بالبيان يشير الى ان مراد المصنف التكلم  
فى هذا الكتاب على فن البيان الآتى تعريفه لان البيانين وان اختلفا معنى فقد اشتركا  
فى الاسم فالإشارة الى مقصوده حاصلة على كل حال • بقى شئ آخر وهو ان رعاية  
البراعة وملاحظتها تحصل بمجرد ذكر البيان سواء كان معطوفا او لا كان عطفه  
من قبيل عطف الخاص على العام او لا وحينئذ فلا يصح تعليله العطف المذكور  
بالبراعة المذكورة فكان الاولى ان يقول وعلم تخصيص بعد تعميم وذكر ذلك الخاص  
رعاية الخ واجيب بانه يلزم من عطف الخاص على العام ذكر ذلك الخاص فالتعليل  
بالمعطوف والمعطوف عليه بالنظر لذلك اللازم ورد هذا الجواب بانه انما يتم بالنسبة  
للعلة الاولى المعطوف عليها ولا يتم بالنسبة للعلة الثانية المعطوفة وذلك لان التنبيه  
على فضيلة نعمة البيان انما يحصل بملاحظة العطف لا بمجرد ذكر الخاص واجيب  
بان ملاحظة العطف انما هى سبب للتنبيه على زيادة الفضيلة لا للتنبيه على اصل الفضيلة  
اذ التنبيه على اصلها يحصل بمجرد ذكر ذلك الخاص مجحودا عليه سلمنا ان التنبيه على  
فضيلة نعمة البيان انما يحصل بملاحظة العطف فنقول لا يبعد ان يقال معنى قوله  
عطف الخاص على العام ذكره بعد العام بطريق العطف فهنا شيان الاول ذكر  
الخاص والثانى ذكره بعد العام بطريق العطف فقوله رعاية علة للامر الاول وقوله  
وتنبهها علة للامر الثانى والاحسن ما اجاب به العلامة عبد الحكيم عن اصل الاشكال  
وهو ان المفعول له قد يكون علة غاية مرتبة وقد يكون علة باعثة فالاول اعنى قوله  
رعاية الخ من الاول والثانى وهو قوله وتنبهها من الثانى فان الرعاية مرتبة على عطف  
الخاص على العام باشتمال ذلك الخاص على لفظ البيان والتنبيه باعث على العطف  
المذكور (قوله وتنبهها على فضيلة نعمة البيان) اى على مرتبتها وشرفها لان البيان  
هو المنطق الفصيح كما قال الشارح والانسان لا يتوصل الى اعظم ما ربه الا به ووجه  
التنبه ان ذكر الخاص بعد العام يرمى الى ان الخاص بلغ فى الشرف والكمال مبلغا  
بحيث صار كما انه ليس من افراد العام لان العطف يقتضى مقابلة المعطوف



للعطوف عليه والمغايرة تحصل ولو بالعظم على طريقة قوله  
 \* فان تقى الانام وانت منهم \* فان المسك بعض دم الغزال \*

والحاصل ان العطف يشير الى ان ذلك العطوف لعظمه امر آخر مغاير لما عطف عليه  
 وانه انما افرد بالذكر ولم يكتف بدخوله تحت العام لعظمه فكأنه امر آخر غيره  
 (قوله بيان لقوله ما لم نعلم) اي بيان لما من قوله ما لم نعلم لكن لما كانت الصلة والموصول  
 كالشيء الواحد صح ما قاله (قوله ما لم نعلم) اي في الزمان السابق على التعليم وتعليم  
 ذلك البيان الذي كان غير معلوم بخلق علم ضروري في اينما آدم بجميع الاسماء  
 والسميات من كل لغة واعترض بانه لا حاجة لذكر قوله ما لم نعلم للاستغناء عنه بقوله  
 علم لان التعليم لا يتعلق الا بغير المعلوم فغير معلوم لازم للتعليم وبذكر المعلوم يعلم اللازم  
 واجيب بان غير المعلوم منه ما هو صعب المأخذ لا ينال بقوتنا واجتهادنا ومنه ما هو سهل  
 المأخذ بحيث ينال بقوتنا واجتهادنا بحسب العرف واللازم للتعليم الثاني دون الاول  
 والمراد هنا في كلام المصنف الاول بقوله ما لم نعلم اي بقوى انفسنا واجتهادنا ولو حذف  
 قوله ما لم نعلم لتوهم ان ذلك العلم امر سهل المأخذ ينال بالاجتهاد والقوى البشرية  
 وحينئذ فالتصريح بقوله ما لم نعلم لدفع ذلك التوهم وهذا الذي ذكره الشارح  
 مأخوذ من قوله تعالى وعلمك ما لم تكن تعلم وقد يقال ان هذا التوهم يدفعه قوله من  
 البيان لانه لا ينال بالقوة والاجتهاد عرفا فلو قال وعلمنا البيان لكن في دفع ذلك  
 التوهم فلعل الاحسن ان يقال انما اتى بقوله ما لم نعلم لرعاية السمع او لدفع توهم  
 التجوز بان يراد بالتعليم احضار المذهول عنه وتذكير المنسى وما قيل ان فائدته التصريح  
 بانه تعالى نقلنا من ظلمة الجهل الى نور العلم ففيه بحث لان هذه الفائدة مستفادة من  
 التسليم بلا شبهة ثم ان قوله ما لم نعلم مفعول ثانٍ للعلم والاول محذوف اي علمنا اذ ليس علم  
 من افعال القلوب حتى لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليهِ وكيف وقد وقع الاقتصار  
 عليه في قوله تعالى لا علم لنا الا ما علمنا (قوله قدم رعاية السمع) ظاهره ان رعاية  
 السمع لا تأتي الا بتقديم ذلك البيان مع انه يمكن مراعاة السمع بدون تقديم له بان  
 يقال وما لم نعلم من البيان علم واجيب بان مراد الشارح قدم ذلك على المين فقط بعد  
 ذكر العامل في مرتبته ولاشك ان الرعاية المذكورة لا تحصل مع ذكر العامل في مرتبته  
 الا بذلك التقديم واما ما اجاب به العلامة القاسمي من انه يلزم من تأخير علم تقديم  
 معمول الصلة عليها لان علم معطوف على انتم الذي هو صلة لما وما لم نعلم مفعوله  
 وذلك لا يجوز مردود لان المنوع تقديم معمول الصلة على الموصول نحو جاء زيد الذي  
 ضرب واما تقديمه على الصلة وحدها نحو جاء الذي زيدا ضرب فلم يمتعه احد  
 (قوله المنطق) اي المنطوق به والقصيح بمعنى الظاهر الذي لا يلبس ببعضه بعض  
 كما في الحان الطيور وليس المراد بالقصيح الخالص من الكسبة لان المراد بالبيان هنا

بيان لقوله (ما لم نعلم) قدم  
 رعاية السمع والبيان  
 المنطق القصيح المعرب  
 عما في الضمير (والصلة  
 والسلام

ما يميز به نوع الانسان وربما لا يكون فصيحاً بالعنى المذكور (قوله المعرب عما في الضمير)  
 اى المظهر له بدلالات وضعية اما من الله او من اهل اللغة على ما بين في موضعه قوله  
 (والصلاة والسلام الخ) الظاهر ان هذه الجملة انشائية لان المقصود منها الدعاء له  
 صلى الله عليه وسلم ويدل لذلك ما ورد كيف نصلى عليك فقال قولوا اللهم صل الخ  
 فهذا دليل على ان المراد منها الدعاء فهو من قبيل عطف الانشاء على الانشاء اعنى جملة  
 الحمدلة اما على ان جملة الحمد خبرية قالوا للاستئناف وقول المغنى واو الاستئناف  
 هى الداخلة على مضارع مرفوع يظهر جزمه ونصبه اغلى او للعطف ويقدر القول اى  
 واقول الصلاة الخ وانما احتجنا لذلك لتلازم عطف الانشاء على الخبر نعم على ما قاله  
 بعضهم وان كان بعيدا ان جملة الصلاة يصح ان تكون خبرية لان المقصود بها تعظيمه  
 صلى الله تعالى عليه وسلم لان الاخبار بان الله تعالى صلى عليه تعظيم له يكون العطف  
 من قبيل عطف الخبرية على مثلها وانما كان جعل جملة الصلاة خبرية بعيدا لانه  
 يقتضى انه ليس المقصد منها الدعاء بل التعظيم وليس كذلك كما يدل له الحديث السابق  
 ثم ان المقصود بالصلاة عليه طلب رحمة لم تكن حاصلة فانه مامن وقت الا ويحصل له  
 فيه نوع من الرحمة لم يحصل له قبل فلا يقال الرحمة حاصلة فطلبها طلب لما هو حاصل  
 (قوله على سيدنا محمد) يمتاز به كل من الصلاة والسلام بناء على جواز التنازع بين  
 العوامل الجوامد وانما ان قلنا انه لا يكون الا في المشتقات كان متعلقا بواحد وحذفه  
 من احدهما لدلالة الآخر او يقدر الخبر مثنى ولا حذف والسيد هو من ساد في قومه  
 وكان كاملا فيهم او الذي يلجأ اليه في المهمات (قوله حير من نطق) انما اختار خير  
 من نطق على سائر الصفات المادحة له عليه السلام ليناسب ما ذكر في جانب الحمد من  
 التعرض لثمة البيان واختار التعبير بالنطق على التعبير بالتكلم لانه ليس افضل من تكلم  
 بالصواب على الإطلاق لصدقه بالمولى سبحانه وتعالى فيحتاج الى ان يقال انه عام خص  
 منه البعض وهو الله فعبر بعبارة قاصرة على الحوادث من اول الامر وهو النطق وفي  
 كلامه تلميح الى قوله تعالى وما ينطق عن الهوى والصواب ضد الخطأ (قوله هى)  
 اى الحكمة علم الشرائع لم يأت باى التفسيرية بدل هى قبل ليفيد ان ما ذكر معنى للحكمة  
 لا يفيد كونها الواقعة في المتن وفيه ان الاتيان باى لا يقتضى كون ما ذكر معنى الواقعة  
 في المتن بخصوصها فلعل الاحسن ان يقال حكمة الاتيان هى دون اى افادة ان الحكمة  
 مقصورة على ما ذكره لا على غيره من المعاني التى ذكروها للحكمة من الادراكات  
 او العلم بالشئ على ما ينبغي مع العمل به فيكون في كلامه اشارة الى ان هذا المعنى هو الرضى  
 من بين معانيها وانما كان الاتيان به مفيدا لذلك لان الجملة حيث تدل معرفة الطرفين وهى تفيد  
 الحصر (قوله وكل كلام وافق الحق) المراد بالحق النسبة الواقعية اى كل كلام  
 وافقت نسبته الواقعية الواقع ونفس الامر واصله حاقق وعطف قوله وكل كلام

على سيدنا محمد خير من  
 نطق بالصواب وافضل  
 من اولى الحكمة) هى علم  
 الشرائع وكل كلام وافق  
 الحق وترك فاعل الاتيان  
 لان هذا الفعل لا يصلح  
 الله تعالى (وفصل  
 الخطاب) اى الخطاب

على ما قبله من عطف العام على الخاص لان قولك الواحد نصف الاثنين كلام وافق الحق وليس بشريعة (قوله لان هذا الفعل الخ) هذا في الحقيقة علة لمخوف وتقدير الكلام ولم يذكر فاعل الايتا هو الله. لتبينه وظهوره لان هذا الفعل لا يصلح الا لله تعالى واذا كان كذلك فلا يحتاج للنص عليه قيل ان الانسب ان يكون المراد بمن نطق بالصواب الانبياء عليهم الصلاة والسلام ومن اوتي الحكمة وفصل الخطاب الرسل عليهم الصلاة والسلام فان النبي هو الانسان المبعوث الى الخلق عموما وخصوصا بملاحظة معنى الانبياء عن الله واحكامه والرسول هو الانسان المبعوث بملاحظة ارساله اليهم مؤيد بالمجزة ومعه كتاب مشتمل على الحكمة وهذا مبني على اتحاد النبي والرسول ذاتا وان اختلفا اعتبارا وعلى اشتراط الكتاب مع الرسول ونوقش فيه بان عدد الرسل يزيد على عدد الكتب فتأمل (قوله وفصل الخطاب) يحتمل انه عطف على اوتي الحكمة بناء على ان فصل فعل ماض على وزن ضرب والخطاب مفعوله فيكون جملة فعلية ويحتمل العطف على الحكمة عطف مفرد على مفرد بناء على ان فصل مصدر وهو الذي مشى عليه الشارح وحاصل ما اشار اليه الشارح بقوله اي الخطاب المفصول او الفاصل ان اضافة فصل للخطاب من اضافة الضميمة للموصوف وان المصدر بمعنى اسم الفاعل او اسم المفعول على طريق المجاز المرسل وعلاقته الجزئية او التعلق الخاص ولك ان تجعل الفصل باقيا على مصدرية وتعتبر التجوز في اضافته الى الخطاب على حد مجرد قطيفة واخلاق ثياب فاصله خطاب فصل نحو رجل عدل ونحوه وانما هي اقبال وادبار وهذا اوفق بما عليه ائمة المعاني حيث رجحوا التجوز العقلي على التجوز الاعرابي بحذف المضاف وعلى المجاز الغوي وذلك لتضمن المجاز العقلي من المسالفة البليغة ما لا يتضمنه المجاز الغوي ولا المجاز الاعرابي (قوله اي الخطاب المفصول) المراد بالخطاب الكلام المخاطب به وقوله الين تفسير للفصول وقوله الذي يتبينه تفسير ليين اي يحده بينا ظاهرا ويعلم كذلك من مخاطب به وقوله ولا يلتبس عليه تفسير لقوله يتبينه فظهر لك ان الين هنا بمعنى العلم والفهم ولهذا عدى بنفسه واما الذي بمعنى الظهور فهو لازم واعلم ان المراد بفصل الخطاب هنا اما الكتب المنزلة على الرسل او ما بينهما ويم سنهم القولية واحترض بان فصل الخطاب بهذا المعنى كيف يتناول القرآن وفيه من التشابهات ما لا يتبينها من مخاطب بها وتلتبس عليه قلت المراد بكون المخاطب يحده بينا ولا يلتبس عليه انه لا صعوبة في فهمه من حيث ما ينحل بالبلاغة بحيث يعرف المخاطب مواضع الخدوف والاضمار والفصل والوصل وغير ذلك من الاوصاف الموجبة للبلاغة او يحجب بان كلام الشارح مبني على مذهب المتأخرين من ان الراسمين في العلم يعلمون تأويل التشابهات وهم المخاطبون بها لان الخطاب توجيه الكلام نحو الغير للافهام فمخاطب الباري يجب

المفصول الين الذي يتبينه  
من مخاطب به ولا يلتبس  
عليه او الخطاب الفاصل  
بين الحق والباطل (وعلى  
آله) اصله اهل بدليل  
اهل خص استعماله

ان يفهم ماخطوب به وهم يتبينونها ولا تلتبس عليهم او يحجب بان الخطاب بها هو  
 الرسول عليه الصلوة والسلام وهو يتبينها او يقال ان اتياء عليه الصلوة والسلام  
 الكلام اليه لا يقتضى ان يكون كل كلام اوتيه كذلك وحيث قد فلا ترد التشابهات  
 على رأى السلف (قوله او الخطاب الفاصل) اى الكلام المميز بين الحق والباطل  
 وشاع استعمال الحق والباطل في الاعتقادات والخطأ والصواب في الاعمال (قوله  
 وعلى آله) فيه اضافة الآل للضمير وهو جائز على التحقيق خلافاً لما قال انه من الحن العامة  
 لان آل انما يضاف لذى شرف والظاهر اشرف من الضمير ورد بان الضمير يعطى حكم  
 مرجعه في الشرف وعنده ويدل للجواز قول عبدالمطلب وانصر على آل الصليب  
 وعابده اليوم آله (قوله اصله اهل) اى من قولهم فلان اهل لكذا اى مستحق له  
 ولا شك ان الرجل مستحق لآله وآله مستحقون له فابدلت الهاء همزة فتوالت همزتان  
 ابدلت الثانية الفا فان قلت ابدال الهاء همزة مشكل اذ فائدة التصريف النقل  
 لما هو اخف والنقل هنا لما هو اثقل اذ الهمزة اثقل من الهاء واجيب بان هذا التثقل  
 لم يقصد لذاته وانما هو وسيلة للتوصل للتحقيق المطلق وهو الالف ولم تقلب الهاء  
 الفان اول الامر لانه غير معهود في محل آخر حتى يقاس هذا عليه بخلاف قلبها  
 همزة فانه قد عهد كما في اراق اصله هراق (قوله بدليل اهيل) اى بدليل تصغيره  
 على اهيل والتصغير يرد الاشياء الى اصولها واعترض بان الاستدلال بالتصغير دورا  
 وذلك لان المصغر فرع المكبر وحيث فاهيل متوقف على آل فاذا استدلك باهيل  
 على ان اصله اهل كان آل متوقفا على اهيل وهذا دور لتوقف كل واحد على الآخر  
 واجيب بان الجهة منفكة لان توقف المكبر على المصغر من حيث العلم باصالة الحروف  
 وتوقف المصغر على المكبر من حيث الوجود واعترض ايضا بان اهلا يمكن ان يكون  
 تصغير الاهل لالاك وحيث فلا يصح الاستدلال واجاب بعضهم بان آل هذا مكبر  
 ولا بدله من مصغر ولم يسمع الا اهيل دون اويل حتى يكون اصله اول ولا ايل حتى يكون  
 اصله آل ولا ايل حتى يكون اصله ايل فدل على ان اهيل تصغير له وهذا لا يمنع من كونه  
 تصغير الاهل ايضا لكن ما ذكره ذلك البعض من انه لم يسمع اويل فدل نظر في المطول  
 من الكسائي سمعت اعرابيا فصيحاً يقول اهل واهيل وآل واويل فالاولى في الجواب  
 ان يقال ان اهيل وان كان محتمل انه تصغير لاهل لكن اهل اللغة ثقات وقد قام الدليل  
 عندهم على انه تصغير لآل ايضا فان قلت ان الاك مختص باولى الخطر والشرف  
 والتصغير على اهيل ينافي ذلك لدلالة التصغير على التحقير قلت معنى قول الشارح خص  
 استعماله الخ انه لا يدخل الاعلى من له شرف والتصغير انما اعتبر في المضاف الذى  
 هو الآل وليس معتبرا في المضاف اليه كالشرف فلاننا في الاعتبار كل منهما في غير  
 ما اعتبر فيه الآخر سلمنا ان كلا من التصغير والشرف معتبر في المضاف لكون

الشرف سرى من المضاف اليه الى المضاف فلا نسلم التناقي لان التحقير باعتبار لا يتنافى  
 الشرف باعتبار آخر فاختصاصه باولى الشرف ولو من بعض الوجوه والتحقير من  
 بعض الوجوه واما الجواب بان تصغيره يجوز ان يكون للتعظيم فلا يمنع من اختصاصه  
 بالاشراف فقد يناقش فيه بان تصغير التعظيم فرع عن تصغير التحقير كما صرح جوابه (قوله  
 خص استعماله في الاشراف الخ) يريد الشارح ان آل وقع فيه بحسب الاستعمال  
 تخصيصا وان كان عاما باعتبار اصله وهو اهل \* الاول انه لا يضاف لغير العقلاء  
 فلا يقال آل الاسلام ولا آل مصر وامثالهما ويقال اهل الاسلام واهل مصر \* الثاني  
 انه لا يضاف للعاقل الا اذا كان له شرف وخطر فلا يقال آل الجزائر ويقال اهل  
 قبل والسبب في ذلك انهم لما ارتكبوا في الآل التغيير اللفظي بتغيير الحاء ارتكبوا  
 تخصيص الاول قصدا للملامة بين اللفظ والمعنى ولما كانت الهاء حرفا ثقيلا بكونه  
 من اقصى الخلق تطرق الى الكلمة بسبب قلبها الى الالف الذي هو حرف خفيف  
 نقص قوى فارتكبوا التخصيص الثاني جبرا لهذا النقص (قوله في الاشراف)  
 في القاموس الشرف محركا العلو والمكان العالي والمجد ولا يكون الابالاء او علو  
 الحسب آه اذا علمت هذا فقول الشارح واولى الخطا في به لدفع توهم تخصيص  
 الاشراف بشرف الآباء او بعلو الحسب افاده عبدا الحكيم وقوله الخطر بفتح الخاء  
 المعجمة والطاء المهملة معناه العظم اى سواه كان في امر الدين والدنيا كال النبي  
 او الدنيا فقط كال فرعون (قوله جمع طاهر) في القاموس الطهر بالضم نقيض  
 الفجاسة كالطهارة وطهر كنصر وكرم فهو طاهر وطهر وطمهور والجمع اطهار  
 وطمهاري وطمهر اذا علمت هذا تعلم ان ما ذكره الشارح هنا من ان اطهار جمع لطاهر  
 لا يخالف ما قاله في شرح الكشف من انه جمع لطهر يكسر الهاء كثر وانما لما علمت ان  
 المفرد من هذه المادة ثلاثة الفاظ كل واحد منها يجمع على هذه الجموع الثلاثة فكون  
 اطهار جمعا لطاهر لا يتنافى انه جمع لطهر نعم ما نقله في شرح الكشف عن الجوهرى  
 من ان جمع فاعل على افعال لم يثبت لا بضم كاعلمت من كلام القاموس وما قاله العلامة  
 الفناى من الجواب عن الخالف بين كلامى الشارح هنا وفي شرح الكشف من انه  
 قد يقال مراد الشارح هنا ان الاطهار جمع لطاهر بحسب المعنى فلا يخالف بين  
 كلاميه لاحاجة اليه ويخالفه القياس بصاحب واصحاب هذا محصل ما قاله العلامة  
 عبدالحكيم (قوله وصحابته الاخيار) اى المختارين والصحابه في الاصل مصدر يقال  
 صحبه صحبة وصحابه اطلق على اصحاب خيرا لانهم ولكنها اخص من الاصحاب لانها  
 لغلبة استعمالها في اصحاب الرسول صارت كالعلم لهم ولهذا نسب الصحابي اليها  
 بخلاف الاصحاب فيصدق باى اصحاب كانوا ثم المختار عند جمهور اهل الحديث  
 ان الصحابي كل مسلم رأى الرسول عليه الصلوة والسلام وقيل وطالت صحبته

في الاشراف واولى  
 الخطر (الاطهار) جمع  
 طاهر كصاحب واصحاب  
 (وصحابته الاخيار) جمع  
 خير بالتشديد (اما بعد)

وقيل وروى عنه والظاهر ان مراد المصنف هنا كل مسلم غير صاحب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولوساعة وكان اصحابه عليه الصلاة والسلام عند وفاته مائة الف واربعة عشر الفا كلهم اهل رواية عنه وفي قول المصنف الاظهار التلميح لقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويظهركم تطهيرا كما ان في قوله الاختيار التلميح لقوله تعالى كنتم خیرامة اخرجت للناس بناء على ان الخطاب خطاب مشافهة ولقوله عليه الصلاة والسلام خيركم قرني وقد تبين بما قلناه من التلميح للآيتين والحديث وجه تخصيص الآل بالوصف بالطهر وتخصيص الاصحاب بالوصف بالاختيار (قوله جمع خير بالتشديد) اراد بهذا ان الاختيار صفة مشبهة واحدها هنا خير بالتشديد لابل التخييف لما في القاموس من ان الخففة في الجمل والمبسم والمشددة في الدين والصلاح كذا قال عبد الحكيم ومحصله ان خير اذا كان صفة مشبهة سواء كان مشددا او مخففا يجمع على اختيار لكن الشارح انما قيد بالتشديد لانه المناسب للقيام وقال الفارسي قيد بالتشديد احترازا عن خير المقصور عن اخيرا فاعل تفضل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لكونه في التقدير افعل من افعول من لا يتصرف فيه لكونه مشابها لفظا ومعنى لافعل التعجب غير المتصرف فيه كما تقرر في النحو وهذا لا ينافي ان خير الواقع صفة مشبهة اذا كان مخففا يجمع على اختيار كالتشديد وعلى هذا فيقال قول الشارح جمع خير بالتشديد اى في الحال اوفى الاصل فاندفع ما يقال ان ظاهر كلام الشارح يقتضي ان خير المخفف الواقع صفة مشبهة لا يجمع على اختيار وليس كذلك (قوله اما بعد) اما هنا للفصل اى لفصل ما بعدها عما قبلها مع التأكيد ووجه افاذتها للتوكيد انك اذا اردت الاختيار بقيام زيد قلت زيد قائم واذا اردت تأكيد ذلك وانه قائم لاحالة قلت اما زيد فقامم اى مما يمكن من شئ فزيد قائم فقد حلفت قيام زيد على وجود شئ في الدنيا وذلك محقق والمعلق على المحقق محقق فان قلت ان مضمون الجزاء وهو كون علم البلاغة وتوابعها موصوفا بالاوصاف الآتية محقق لا انكار له ولا شك فيه والتأكيد يكون لدفع الانكار او الشك قلت يكفي في صحة التأكيد الانكار التنزيلى الادعائى على ان التأكيد قد يكون لمجرد الاعناء بالحكم وتقريره في النفوس كما سيأتى ان شاء الله تعالى (قوله هو) اى لفظ بعدها وانما قيد تابينا لاجل قوله البنية والافلفظ بعد في حد ذاته قد يكون مبريا (قوله من الظروف) اى الزمانية نظرا للنطق او المكاتبة باعتبار الرقم لكن في الثاني بعد وقوله البنية اى على الضم (قوله النقطعة الخ) هذا اشارة لعلة البناء والمراد لا تقطعها لفظا لا معنى والا فطلق الانقطاع لا يتبع البناء لان الانقطاع قد يجمع الاعراب وحاصله انه لما حذف المضاف اليه ونوى معناه وهو النسبة الجزئية وادى ذلك المعنى بالمضاف وهو الظرف صار مشابها للمرفق في المعنى فلذلك بنى (قوله

وهو من الظروف البنية  
النقطعة عن الاضافة اى  
بعد الحمد والصلاة والعامل  
فيه اما لنيابتها عن الفعل  
والاصل مهما يكن من  
شئ بعد الحمد والصلاة  
ومهما هنا مبتدأ والاسمية  
لازمة للمبتدأ ويكن شرط

اي بعد الحمد الخ) اراد بالحمد هنا وفيما يأتي التناء فتدخل البسملة فانها من جملة التناء وقد اتى بها المصنف ( قوله لتيابها عن الفعل ) علة لكونها عاملة في الظرف اي عملها ليس من ذاتها بل لتيابها عن الفعل وهو يكن الذي هو فعل الشرط وفي هذا اشارة الى ان العامل في الظرف حقيقة الفعل واما اما فطريق العروض وذلك لان الظرف من متعلقات الشرط الذي ثابت عنه اما فكون اما ناسبة عنه معنى وعلا ( قوله والاصل الخ ) هذا في قوة العلة لما قبله اي لان اصل التركيب الذي ثابت فيه اما ثاب الفعل مهما الخ او انه مستأنف جواب عن سؤال مقدر تقديره اين الفعل الذي ثابت عنه اما ثم ان المراد بالاصل ما حق الكلام ان يكون عليه وليس المراد ان الكلام كان مطولا ثم اختصر واعترض بانه لا دلالة على هذا الاصل لان الفاء غاية ما تقتضي شرطاما لا خصوص مهما ويحجب بان غيرهما لما كان خاصا بشئ لان من لمن يعقل والغيره ومتى للزمان واين للمكان والمقصود هنا التعميم واذما ومهما عام الا ان المناسب لمقام التوكيد مهما فلذا اختيرت لا يقال ان ان ايضا عامة قلت نعم الا انها اشك فلاتناسب المقام ثم ان مقتضى هذا الاصل الذي ذكره ان الظرف المتوسط بين اما والفاء من متعلقات الشرط المحذوف وما بعد الفاء جملة مستقلة ويرشح ذلك قوله سابقا والعامل فيه اما لتيابها عن الفعل وهو قول بعضهم وقيل ان الواسطة بين اما والفاء من متعلقات الجزاء مطلقا اي ظرفا كان او غيره وقدمت تلك الواسطة عليه لتكون كالعوض عن فعل الشرط الملزم حذفه بعد اما لجره على طريقة واحدة وعليه مثنى الشارح في المطول في متعلقات الفعل وقيل ان كانت الواسطة بما يصح عمل ما بعد الفاء فيها بان كانت ظرفا فهي من متعلقات الجزاء وان لم يصح عمل ما بعد الفاء فيها فهي من متعلقات الشرط المحذوف والذي عليه المحققون القول الثاني لافادته تعليق الجواب على محقق وهو وجود شئ مافي الدنيا بخلافه على القول الاول فانه يكون معلقا على وجود شئ مفيد بكونه بعد الحمد وتعليق الشئ على المطلق اقرب لتحقيقه في الخارج من التعليق على المقيد وان كان الامر ان بالنظر لما في المقام سيان لتحقيق ما علق عليه فيهما ( قوله ومهما هنا ) اي في هذا التقدير الذي قدره الذي هو اصل اما وانما قيد ابتدائية مهما بهنا لانها قد تكون في غير هذا المكان مفعولا كقولك مهما تعطيني من شئ اقبل ( قوله والاسمية لازمة للبند ) اعلم يقله مع ان المقام مقام اضمار لثلاثتهم رجوع الضمير الى خصوص هذا المبتدأ الذي هو مهما فاشابه الى ان الاسمية لازمة للبند اي مبتدأ كان ( قوله ويكن شرط ) اي فعل شرط وكان هنا تامة بمعنى يوجد فاعلها ضمير يعود على مهما وهو الدال على اسميتها ومن شئ بيان للمها في موضع الحال فان قلت لافائدة لهذا البيان لان مهما عامة فهي نفس الشئ فبه بيان للشئ بنفسه ولا فائدة لهذا البيان قلت

قوله سيان هكذا في نسخ  
الاصل ولعل الصواب  
سين اللهم الا ان تجعل كان  
شانية آه (لصححه)

فائدة التخصيص على عمومها وانها غير خاصة بزمان ولا مكان ولا بغير ذلك فهي ليست واحداً بخصوصه فهذا البيان مفيد تأكيد العموم ويجوز جعل مهمما للزمان والشرط وفاعل يكن من شئ على جعل من زائدة لان الشرط في حكم غير الموجب والمعنى اى زمان يوجد فيه شئ (قوله والفاء لازمة له) اى لجوابه وقوله غالباً اى فى اغلب احوال الجواب وذلك فيما اذا كان الجواب لا يصلح لمباشرة الاداة بان يجعل شرطاً كالمكان جلة اسمية او طلبية او فعلها جامداً ومنفى بما اولن او مقرون بقدر او السين او سوف واما اذا صلح لمباشرة الاداة بان كان ماضياً غير مقرون بقدر او مضارعاً مثبتاً او منفياً بلا فلا يلزمه الفاء بل اقترانه بها جائز واما حذفها فى حديث والا استمع بها فنادر وفى قوله \* من يفعل الحسنات الله يشكرها فضرورة (قوله فحين تضمنت اما الخ) المراد بالتضمن القيام والحلول محل البدأ وفعل الشرط يجعل الابتداء بمعنى البدأ وازافة معنى الى بيانية ويجعل الشرط بمعنى فعل الشرط او فى الكلام حذف مضاف اى معنى ملزوم الابتداء وملزوم الشرط وملزومهما هو مهمما ويمكن اعنى البدأ وفعل الشرط اى فحين قامت اما مقام البدأ وهو مهمما لوصق الاسم وحين قامت مقام فعل الشرط وهو يكن لزمها الفاء فى كلام الشارح لف ونشر مشوش وبما ذكرنا من ان المراد بالتضمن القيام والحلول والمراد بالابتداء البدأ وبالشرط الفعل اندفع ما يقال انها لو تضمنت ذلك المعنى حقيقة لكانت اسما وفعل وهو باطل (قوله لزمها الفاء) اى لزوما عريفيا اى غالبا لاعقليا فلا ينافى فى انها قد تحذف قليلا فى غير ضرورة كحديث اما بعد ما بال اقوام الخ وكثيراً عند تقدير القول فى الجزاء كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اى يقال لهم اكفرتم وعند الضرورة كقول الشاعر

والفاء لازمة له غالباً فحين  
تضمنت اما معنى الابتداء  
والشرط لزمها الفاء  
ولصوق الاسم اقامة لل لازم  
مقام الملزوم وإبقاء لآثره  
فى الجملة

\* فاما القتال لاقبال لديكم \* ولكن سيرا فى عراض المواكب \*

(قوله ولصوق الاسم) اعترض بان اللازم للبدأ انما هو الاسمية لالصوق الاسم فكان الواجب ان يكون اللازم لاما الاسمية اللازمة لهما لقيامها مقامها لالصوق الاسم وبحسب ان لصوق الاسم وان لم يكن لازماً للبدأ الا انه اعطى هنا حكم اللازم واقم مقامه لمتقضى وذلك انه يلزم على جعل الاسمية لازماً له خروجها عن الحرفية التعتية لها لجعل لصوق الاسم اى وقوعه بعدها بالافصل بدلا عنها. انما لا يدرك كله لا يترك كله والحاصل ان لصوق الاسم قائم مقام لازم البدأ وفى حكمه فهو اسمية حكماً واجاب العلامة عبد الحكيم بان لصوق شئ لشيء اعم من ان يكون باعتبار مفهومه وذلك كلصوق الاسم للبدأ او باعتبار تحققه كلصوقه لاما فان الملاصق لها فرد من افراد الاسم وحيث فلا اعتراض واعتراض على لزوم لصوق الاسم بقوله تعالى فاما ان كان من المقربين واجاب فى الكشف بان التقدير



فاما الثبوت ان كان الخ فالاسم ملاصق تقدير ( قوله اقامة للآزم ) اى الذى هو الفاء  
والاسمية الحكمية اعنى لصوق الاسم وقوله مقام بضم الميم اى فى موضع المزوم  
وهو المبتدأ والشرط وقوله اقامة الخ الظاهر ان كلا من الاقامة والابقاء تعليل  
لكل من لزوم الفاء ولصوق الاسم وان قوله فى الجملة راجع لكل من الاقامة والابقاء  
اى لزم الفاء اقامة للآزم مقام المزوم فى الجملة وابقاء لآثره فى الجملة ولزوم اما  
لصوق الاسم اقامة للآزم مقام المزوم فى الجملة وابقاء لآثره فى الجملة وبيان ذلك  
ان الفاء وان قامت مقام الشرط وهو ما قبل الجزاء الا انها ليست فى مقامه حقيقة  
لان مقامه حقيقة ما قبل الظرف وهو المحل الذى فيه اما فلما كانت الفاء قريبة من  
اما فكانها حلت محل مزومها فهى حالة محله فى الجملة لافى التحقيق وكذا لصوق  
الاسم لم يقم فى مقام المبتدأ لان مقامه حقيقة هو موضع اما لانها ثابت عنه ووقفت  
فى موضعه لكن لما كان الاسم ملاصقا لها فكان الاسمية حلت محل مزومها فهى  
حالة محله فى الجملة لافى التحقيق وقوله وابقاء لآثره الخ اثر مفرد مضاف بيم فكانه  
قال وابقاء لآثره اى علاماته ولوازمه فى الجملة فآثار المبتدأ الاسمية والخبر والمحل  
بينهما فآثاره ثلاثة والاسمية اى الحكمية بعض تلك الآثار فقد بقيت آثار المبتدأ  
فى الجملة من حيث بقاء بعضها وآثار فعل الشرط الفاء والجزاء والشرط والفاء بعض  
تلك الآثار فبقيت آثاره فى الجملة من حيث بقاء بعضها بقى شئ آخر وهو ان قوله اقامة  
لا يصح جعله علة للزمتها لاختلافهما فى الفاعل لان فاعل لزم الفاء و فاعل اقامة  
الواضع واجيب باننا قول لزم بالزمت وبهذا اتحدا فى الفاعل وهو الواضع اى الزم  
الواضع اما الفاء لأجل اقامته فهو على حد قوله تعالى هو الذى يريكم البرق خوفا  
وطمعا اى يجعلكم خاشعين (قوله هو ظرف) اى اذا وقع بعده جملتان والا كانت حرف  
نقى كلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم او بمعنى الانحو ان كل نفس لما عليها حافظ وما  
ادعاه الشارح من ظرفيتها اى فيما اذا ولها جملتان هو احد قولين للتصوين وقال  
ابن هشام وابن خروف انها حرف شرط لما وقع لوقوع غيره عكس لو فاتها شرط  
لما يقع لانفاء غيره واستدل ابن هشام على حرفيتها بقوله تعالى فلما قضينا عليه  
الموت الآية فقال لو كانت ظرفا لاحتاجت لعامل ولا جائز ان يكون قضينا لانها  
مضافة اليه على جعلها ظرفا والمضاف اليه لا يعمل فى المضاف ولا جائز ان يكون دل  
لان ما النافية لها الصدارة وماله الصدر لا يعمل ما بعده فيما قبله وليس فى الكلام  
ما يعمل فيها غيرهما واذا اتنى العامل اتفت الاسمية وثبتت الحرفية اذ لا تآكل بغيرهما  
واجيب باختيار كون العامل قضينا ونمى كونها مضافة كذا قال شيخ يس لكنه يخالف  
لكلامهم اذ كل من قال بطرفيتها قال انها تضاف لجملة فعلية ماضوية وجوبا  
فلا حسن فى الجواب ان يقال ان العامل فيها جوابها وهو دل والظروف يتوسع فيها

ملا يتوسع في غيرها واستدل ابن حروف على حرقيتها بأنه لو كان ظرفاً ما جاز لما  
اكرمتني أمس اكرمتك اليوم لانه اذا كان ظرفاً كان عامله الجواب والواقع في اليوم  
لا يكون واقعا في أمس واجيب بان هذا المثال مؤول والمعنى لما ثبت اليوم اكرامك لي  
في أمس اكرمتك اليوم فهو مثل قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فان الشرط  
لا يكون المستقبلا والمعنى ان ثبت اني كنت قلته (قوله فلما هو ظرف بمعنى اذ) هذا احسن  
من قول الشارح في المطول انها بمعنى اذ لان لما ظرف لما مضى من الزمان واذ كذلك  
يخلاف اذا فانها للمستقبل فاللام بينها وبين اذ اقوى واحسن من قول ابى على  
الفارسي وابن جني انها بمعنى حين ولذا سميت حينية لانه يلزم عليه ان تكون لما ظرفا  
محضا ولا تكون لازمة الاضافة للجملة كحين وليس كذلك اذ كل من قال بظرفية لما قال  
بوجوب اضافتها للجملة بعدها (قوله يستعمل استعمال الشرط) اى من حيث

افادتها التعليق في الماضي (قوله يليه فعل) اى ولو تقدير اياك في قوله

\* اقول لعبدالله لسقاؤنا \* ونحن بوادى عبد شمس وهاشم \*

فان سقاؤنا فعل محذوف يقصره وها بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت  
بدليل اقول وقوله ثم من شئت البرق اذ انظرت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت  
لعبدالله شئت (قوله ماض لفظا) اى في اللفظ كالواقع في المتن وقوله او معنى اى او ماض  
في المعنى نحو المالم يكن زيد قائما اكرمتك (قوله وعلم توابعها) اى والعلم الذي له تعلق  
بتوابعها وهى الوجوه المحسنة للكلام البليغ كالجناس والتلميح وغير ذلك وتعلق العلم  
بتلك الوجوه من حيث البحث فيه عنها ثم ان الشارح لم يرد بتقدير علم ان المضاف  
هنا مقدر عطفا على المضاف السابق اعنى علم البلاغة وان لفظ توابعها مرفوع  
باقامته مقام المضاف في الاعراب كما هو المشهور او مجرور على تجويز سيويه ابقائه على  
اعرابه لان افراد الضمير في قوله اذ به يعرف لابلائه بل اراد ان توابعها عطف  
على المضاف اليه السابق اعنى البلاغة والعلم المضاف في الاول مسلط عليه ثم انه  
يرد اشكال بان علم البلاغة ان كان المراد به المعنى العلمى كان تفسير الشارح له بقوله هو  
علم المعاني والبيان ظاهرا الا انه يشكل عليه العطف على جزء العلم وعود الضمير عليه  
وهو لا يجوز لانه ليس له معنى مستقل وان كان المراد به المعنى الاضافى اى العلم الذي له  
تعلق بالبلاغة فلا يصح تفسير الشارح لان العلم الذي له تعلق بالبلاغة يشمل النحو  
والصرف واللمعة وان صح العطف ويحجب باختيار الثاني ويراد بعلم البلاغة علمه زيادة  
تعلق بالبلاغة بان دون لاجلها وحيث فلا يشمل غير العليين المذكورين او يختار  
الاول ويقال الاعلام الاضافية قد يعامل مجزها حكم كلها كما ان صدرها كذلك ولذا  
منعوا مجزها من الصرف في ابى هريرة العلمية او التائيد هذا وقال العلامة الخطابي  
يمكن ان يدعى ان العلم هو لفظ البلاغة فقط ثم اتى بعلم واضيف اليه من اضافة العام

(فلما) هو ظرف بمعنى اذ  
يستعمل استعمال الشرط  
يليه فعل ماض لفظا او معنى  
(كان علم البلاغة) هو  
علم المعاني والبيان (و) علم  
(توابعها) هو البديع

للخاص كعلم النحو وحيث أن العطف على العلم لاعلى جزئه واعترض عليه بان توابع  
البلاغة عبارة عن المحسنات البديعية كأمروهي ليست تابعة للبلاغة بمعنى العلم بل توابع  
لها بالمعنى المصدري وهي مطابقة للكلام لمقتضى الحال وقد يجاب بأنه لا مانع من أن  
يحمل في العبارة استخدام بحيث يقال أنه ذكر البلاغة أولا بمعنى العلم واعاد عليها  
الضمير بمعنى آخر وهو المطابقة قال العلامة عبد الحكيم وهذا القول مع ما فيه من التكلف  
لا يتم اذ لم يثبت ان البلاغة علم لهذين العليين وقول المصنف فيما يأتي وسموها بالبلاغة  
المراد بالسمية فيه الاطلاق لا الوضع بقى شئ آخر وهو ان السيد في شرح المفتاح نقل  
عن صاحب الكشف ان البديع ليس علما مستقلا بل هو ذيل لعلى البلاغة وكذا  
السكاكي فلم عدده المصنف فنا برأسه وجعله مع فنى البلاغة من اجل العلوم معللا ذلك  
بان كشف الاستار عن وجوه الاعجاز بها مع انه لا مدخل له في الكشف المذكور  
ولا في معرفة دقائق اللغة العربية واجيب بان الحق مع المصنف في عدله علما اذ البديع له  
موضوع يتميز به عن موضوع علم البلاغة بالحيثية المعتبرة في موضوعات العلوم وله غاية  
ايضا فجعله علما مستقلا من العلوم الادبية اوجه ولما كان البديع تابعا للبيان والبيان  
غلبا عليه في الحكم بالاجلية والادقية واجرى التعليين بناء على ذلك (قوله من  
اجل العلوم) اتى بمن للاشارة الى انه ليس اجل العلوم على الاطلاق بل من الطائفة  
التي هي اجل العلوم وهذا لا ينافي ان من تلك الطائفة ما هو اجل منه كعلم التوحيد وعلم  
الشرائع (قوله قدرا) اى منزلة ومرتبة وهو تمييز محمول عن الفاعل وهو اسم كان  
اى لمبا كان قدر علم البلاغة وسره من اجل اقدار العلوم ومن ادق اسرارها وقال  
عبد الحكيم انه تميز من نسبة الاجل الى العلوم محمول عن الفاعل اى فلما كان علم البلاغة  
من طائفة علوم اجل قدرها من العلوم وكذا قوله سرا اى من علوم ادق سرها  
من العلوم ولا يلزم حمل اسم التفضيل في الظاهر فان التقدير مجرد اعتبار لا استعمال  
(قوله سرا) اى نكاتها اسرارها ونكاته من جملة الدقيق من اسرارها وفي الاجل والادق  
صنعة الطباقي وفي قدرا وسرا من صوب القافية المطلقة الاختلاف بالتخفيف والتشديد  
(قوله اذبه تعرف الخ) هذا الدليل على غير ترتيب الف وانما لم يسلك ترتيب الف ليكون  
الكشف عن وجوه الاعجاز متوقفا على معرفة دقائق العربية المذكور في هذا الدليل  
قوله لا بغيره) اشارة الى الحصر المستفاد من تقديم المعمول وقوله من العلوم اشارة الى  
ان الحصر اضافي والافقد تعرف دقائق اللغة العربية بغير علم كالهام او سليقة كالعرب  
(قوله دقائق العربية) اى دقائق اللغة العربية ونكاتها (قوله واسرارها) عطف  
تفسير ان كان الضمير فيه راجعا الى العربية اى دقائق العربية واسرار العربية والمراد بهما  
المعاني المدلول عليها بخواص التراكيب من التقديم والتأخير والتأكيد وعدمه وهي  
مقتضيات الاحوال وعطف معاير ان كان الضمير راجعا لدقائق اى دقائق العربية

(من اجل العلوم قدرا  
وادقها سر اذبه) اى بعلم  
البلاغة وتوابعها لا بغيره  
من العلوم كـ اللغة  
والصرف والنحو (تعرف  
دقائق العربية واسرارها)  
فيكون من ادق العلوم سرا

واسرار تلك الدقائق وعلى هذا فيراد بالدقائق الاحوال وبالاسرار النكات التي تقتضيها تلك الاحوال والاول كالشك وخلو الذهن والثاني كالتأكيد وعدمه ( قوله فيكون من ادق العلوم سرا ) اي فيكون من طائفة ادق العلوم سرا وفيه ان هذا التفرع مشكل لان دقة العلوم تستلزم دقة العلم لا ادقته فالمناسب ان يبدل ادق في التفرع بدقائق واجيب بان قوله فيكون مفرع على محذوف في كلام المصنف والاصيل ودقائق العربية من ادق الدقائق فيكون الخ وذلك لان ما يعرف به ادق الدقائق لا يكون الا ادق لان ادقته العلوم تستلزم ادقته الطريق الموصل اليه واجاب القرني بان اختصاص معرفة دقائق العربية واسرارها مع كثرتها على ما يشعر بها صيغة الجمع بهذا الفن يوجب عدم معرفتها بما سواه وان ما سواه وان كان لا يخلو عن افادتها الا انه ادنى مرتبة في افادة معرفة تلك الدقائق وحينئذ فيكون هذا العلم من ادق العلوم سرا كما لا يخفى فتأمل ثم اعلم ان هذا الاشكال انما يرد على جعل قوله واسرارها عطف تفسير على الدقائق وان ضمير اسرارها للعربية واما على جعل الضمير للدقائق وان المعنى اسرار الدقائق اي دقائق الدقائق فلا يرد وذلك لان دقائق الدقائق عبارة عما هو ادق واخفى فيكون تقدير الكلام اذ به تعرف المعلومات الدقيقة والمعلومات التي هي ادق ومن العلوم ان ادقته العلوم تستلزم ادقته الطريق الموصل اليه وحينئذ فيكون علم البلاغة وقواصها من ادق العلوم سرا واستقام امر التفرع من غير احتياج لشيء مطوى في كلام المصنف ( قوله ويكشف عن وجوه الاعجاز ) اي عن انواع البلاغة وطرقها المشتمل عليها القرآن التي هي سبب في إعجازه اي كونه معجزا بحيث لا يمكن معارضته والايان بمثله والمراد بتلك الطرق خواص التراكيب ( قوله في نظم القرآن ) حال من وجوه الاعجاز او من الاعجاز لصحة اقامة المضاف اليه مقام المضاف بان يقال وبه يكشف عن الاعجاز في نظم القرآن فهو مثل قوله تعالى ان اتبع ملة ابراهيم خيفا وقوله يكشف على صيغة المجهول عطف على يعرف مشارك له في الظرف المتقدم وفي الصيغة والى هذا يشير قول الشارح اي به يعرف الخ وليس على صيغة المعلوم مسندا لضمير علم البلاغة لان نصب الاستار ياباه الجمع ( قوله اي به يعرف ان القرآن معجز ) المراد المعرفة التصديقية و اشار الشارح بذلك الى ان مراد المصنف بكون هذا العلم يكشف به الاستار عن وجوه الاعجاز التي في القرآن معرفة انه معجز على طريق الكناية لانه يلزم من كشف الاستار عن وجوه الاعجاز وطرقه التي في القرآن معرفتها ويلزم من معرفتها معرفة انه معجز واعترض بانه لا وجه لذلك الحصر لان معرفة ان القرآن معجز كما تستفاد من هذا العلم تستفاد من علم الكلام وكذا معرفة ان اعجازه لكمال بلاغته فهو ان اراد بقوله اي به يعرف الخ معرفة نفس اعجاز القرآن الحصر لا يسلم وان اراد به معرفة ان اعجازه لكمال بلاغته فكذلك لما علمت ان كلا منهما

( ويكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استارها ) اي به يعرف ان القرآن معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار الخارجة عن طوق البشر

مستفاد من علم الكلام واجب بان يقال يصح ان يراد الاول لكن المراد معرفة ان القرآن  
معجز على سبيل التحقيق والاثبات بالدليل ولا شك ان هذا انما يحصل بعلم البلاغة لان  
ذكر اعجاز القرآن في علم الكلام انما هو على سبيل التقليد والتسليم ويصح ان يراد  
الثاني لكن المراد معرفة اعجازه لكمال البلاغة على سبيل التفصيل والتعيين وذلك انما  
يحصل بعلم البلاغة اذ به يعرف ان القرآن مشتمل على الخواص والمقتضيات الخارجة  
عن قدرة البشر فيلزم من ذلك ان يكون في غاية درجات البلاغة فيكون معجزا وذكر  
ان القرآن معجز لكمال بلاغته في علم الكلام انما هو على سبيل الاجمال اذ لا يعلم منه  
ما وجه بلاغته فضلا عن وجه كمالها على ان معرفة الاعجاز في علم الكلام لانه اذ علم  
الكلام انما يعرف به الالهيات والنبوات والسمعيات واعجاز القرآن ليس منها فذكره  
فيها انما هو على سبيل الاستطراد وسيلة لثبوت النبوة عليه الصلوة والسلام بخلاف  
علم البلاغة فان معرفة الاعجاز به لا يفيده فلا ورود للاشكال من اصله ( قوله لكونه

في اعلى مراتب البلاغة ) علة لكونه معجزا وفيه ان القرآن كله ليس في اعلى مراتب  
البلاغة لان بعضه المبلغ من بعض فيكون بعضه في اعلى مراتب البلاغة وبعضه دونه  
لكن كله في مرتبة الاعجاز وظاهر الترخيص خلافه وان كله في اعلى مراتب البلاغة  
ويجب ان اعلى بمعنى عالى وهو يصدق على الاعلى ومادون الاعلى لان عالى  
مقول بالتشكيك على سائر مراتب العلويات وان اعلى باق على حاله ولكن المراد انه في اعلى  
مراتب البلاغة بالنسبة لغيره من سائر كلام البلغاء وهذا لا ينافي ان يكون بعضه اعلى  
من بعض في البلاغة ( قوله لاشتماله على الدقائق والاسرار ) هذا علة لكون القرآن  
في اعلى مراتب البلاغة وعطف الاسرار على الدقائق عطف مرادف والمراد بهما خواص  
التركيب التي تقتضيها الاحوال ثم ان ما ذكره الشارح من ان اعجاز القرآن لاشتماله  
على الدقائق والاسرار التي ليست في طوق البشر وقدرتهم هو التحقيق عندهم وقيل  
ان اعجازه من جهة صرف ومنع قدرة البشر عن الاتيان بمثله وقيل لاشتماله على  
الاخبار عن الغيبات وقيل لسلامته عن الاختلاف والتناقض وقيل لمخالفته للكلام  
العرب من الرسائل والخطب والاشعار في الاسلوب سيما في الطالع والمقاطع ( قوله

وهذا ) اي معرفة اعجاز القرآن وسيلة ( قوله وهو ) اي تصديق النبي وسيلة الى الفوز  
بجميع السعادات اي الدنيوية والاخرية ( قوله لكون معلومه ) اي ما يعلم من هذا  
العلم وهو كون القرآن معجزا وقوله وغايته اي وهي الفوز بالسعادات وفي الكلام  
حذف اي وجلالة العلم بجلالة معلومه وغايته وبهذا تم التعليل وبما ذكرناه من ان المراد  
بمعلوم العلم ما يعلم منه ان دفع ما يقال ان معلوم العلم عبارة عن قواعد الكلية ككل  
حكم منكر يجب توكيده وكل فاعل مرفوع وحيث لا يلزم تلميل الشيء بنفسه  
لان العلم نفس القواعد الكلية التي هي معلومات الفن وحاصل الجواب ان مراده

وهذا وسيلة الى تصديق  
النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم وهو وسيلة الى الفوز  
بجميع السعادات فيكون  
من اجل العلوم لكون  
معلومه وغايته من اجل  
المعلومات والغايات  
وتشبيه وجوه الاعجاز  
بالاشياء الخفية تحت  
الاستعارات بالكنية  
واثبات الاستار لها  
استعارة تخيلية وذكر  
الوجوه ابهام او تشبيه  
الاعجاز بالصور الحسنة  
استعارة بالكنية واثبات  
الوجوه استعارة تخيلية  
وذكر الاستار ترشيع  
ونظم القرآن تأليف كلماته  
مرتبة المعاني مناسبة  
الدلالات

بمعلوم هذا العلم ما علم منه ولا شك ان اعجاز القرآن يعلم منه بواسطة انه يعرف منه اسرار القرآن ونكاته التي ليس في طوق احد من البشر الايمان بها وليس المراد بالمعلومات المعلومات الاصطلاحية اعني قواعد الفن ويدل لذلك قول الشارح معلومه بالافراد ولم يقل معلوماته بالجمع كما هو العادة (قوله وتشبيه وجوه الاعجاز) اي انواع البلاغة وطرقها التي حصل بها الاعجاز وهي خواص التراكييب وقوله بالاشياء المحببة اي يجمع الخفاء في كل الاعن القليل من يصلح للاطلاع على جلالها بكشف استنارها (قوله استعارة بالكناية) خبر عن تشبيه وجعل التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية بناء على مذهب المصنف وقوله واثبات الاستار تخيل اي على مذهب المصنف والجمهور (قوله وذكر الوجوه) اي والتعبير عن هذه الطرق بالوجوه ابهام اي تورية وهي ان يطلق لفظه معنيان قريب وبعيد ويراد منه المعنى البعيدا القليل في الاستعمال اعتمادا على قرينة خفية وذلك كما هنا فان اطلاق الوجوه على الجارحة اقرب واكثر استعمالا بخلاف اطلاقه على الطرق والانواع فانه بعيدا القرينة على ارادة هذا المعنى البعيد هنا استحالة ان يكون الاعجاز له وجوه بمعنى الجارحة (قوله او تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة) اي يجمع ميل النفوس وتشوقها الى كل (قوله وذكر الاستار ترشيع) اي لانه من ملائمت الشبه به وانما لم يجعل اثبات الاستار تخيلية على هذا التقرير كالاول لان الصورة المستحسنة من حيث هي ليست الاستار من لوازمها الخاصة بخلاف الاشياء المحببة تحت الستراك في التقرير الاول ولا يقال ان الترشيح يجب ان يقارن لفظ التشبيه وليس في الكناية والتخيل ذكر التشبه به وحينئذ فلا ترشيح لانا نقول هذا غير لازم فقد صرح العلامة السيد بان الترشيح يكون للكناية كما يكون للتشبيه والتمييز المرسل وتعريفه بما يقترن بلفظ التشبه به من لوازم تعريف لترشيح المصراحة فقط (قوله تأليف كلماته) اي جمعها على الصفة التي ذكرها وحيث كان المراد من نظمها ما ذكر فيكون التعبير عنه بالنظم الذي هو ادخال الآلى في السلك استعارة مصراحة او بالكناية بان شبه القرآن بفقد الدرر على طريق الكناية واثبات النظم تخيل او شبه تأليف كلمات القرآن بادخال الآلى في السلك ثم استعير لفظ النظم له (قوله مرتبة المعاني) اي حال كون الكلمات مرتبة المعاني بحيث يكون كل معنى في مرتبه التي تليق به فاذا كان احد المعنيين ملازما او مسويا عن المعنى الآخر اتى اولا بالمعنى المزوم او السبب ثم بالمعنى اللازم او السبب وكذا اذا اريد الحصر قدم المعمول على عامله لاجل اعادة ذلك فالمرتبة التي تليق بالمعمول حينئذ التقديم وبالعامل التأخير واذا اريد عدم الحصر عكس الامر (قوله متناسقة الدلالات) المراد بالدلالات الدلالات الاصطلاحية وهي المطابقة والتضمية والالتزامية والمراد بتناسقها تشابها وتماثلها

في المطابقة لمتن الحال اى حال كون تلك الكلمات دلالتها مماثلة في المطابقة  
لمقتضى الحال فاذا كان الحال تقتضى دلالة المطابقة اتيها وهكذا ولا يردان هذا المعنى  
هو الذى فسر به ترتيب المعاني فيما حرفيلزم عليه التكرار لان الاول في المعاني والثاني  
في الدلالات وبينهما فرق ( قوله على حسب ما يقتضيه العقل ) اى على قدره ( قوله  
لاتواليها في النطق ) اى فلا يقال لذلك نظم القرآن والحاصل ان نظم القرآن  
لا يطلق على جمع كلماته كيفما اتفق اى من غير رعاية المناسبة في المعنى الذى وجوده  
في القرآن محال ( قوله وضم بعضها الى بعض ) مرداف لما قبله ( قوله كيفما  
اتفق ) اى على اى وجه واى حال اتفق سواء كان بين المعاني ترتيب ام لا كان بين  
الدلالات تناسق ام لا ( قوله وكان القسم الثالث ) الواو عاطفة لما بعدها على  
قوله كان علم البلاغة لالحال لامرين اولهما ان الاصل في الواو العطف الثاني  
ان الحال تقتضى ان الحامل له على التأليف كون علم البلاغة من اجل العلوم المقيد  
ذلك بكون القسم الثالث غير مصون عن الحشو مع ان الحامل له امر ان كون علم  
البلاغة من اجل العلوم الثاني كون القسم الثالث غير مصون عن الحشو ( قوله  
من مفتاح العلوم ) من بانية مشوية بتبعض لا بانية محضة اذ ليس القسم الثالث  
هو المفتاح بل بعضه ثم ان الجار والمجرور اما خال من القسم الثالث بناء على مذهب  
يس من جواز مجيئها من المبدأ او صفة له فان قلت ان جعله صفة له مشكل لان الجار  
والمجرور اذا وقع صفة فاما ان يكون متعلقه نكرة هي الوصف في الحقيقة فيلزم نعت  
المعرفة بالنكرة واما ان يكون ذلك المتعلق معرفة اى الكائن فيلزم حذف الموصول  
وبعض الصلة لان ال الداخلة على اسم الفاعل موصول وذلك لا يجوز قلت فنختار  
الاول لكن نقول ان تعريف القسم الثالث لفظى بناء على ان ال الداخلة عليه  
جنسية والمعرف بال جنسية معرفة لفظا نكرة معنى فيجوز في الجار والمجرور بعده  
ان يكون صفة نظر المعنى وان يكون حالا نظرا للفظ ولك ان تختار الثاني وهو جعل  
الجار والمجرور متعلقا بمعرفة ولا يرد ما سبق لان الوصف المحذوف صفة مشبهة لانه  
لم يرد به التحدد والحدوث بل الدوام وال الداخلة على الصفة المشبهة معرفة  
على الصحيح ( قوله السكاكى ) نسبة لسكاكة قرية بالعراق اوابالين اوابالجم تقريرات  
والذى ذكره السيوطى انه نسبة لجدده كان سكاكا للذهب والفضة ( قوله اعظم )  
خبر كان وقوله ما صنف فيه لا يصح ان تكون ماموصولا حرفيا لان القسم الثالث  
اعظم المصنفات لا اعظم التصنيف ففى امانكرة موصوفة واسم موصول واقعة  
على الكتب بدليل تدوين المصنف لها يجمع لاعلى كتاب لعدم التطابق بين البيان  
والبين ( قوله بيان لما صنف ) اى اعظم الكتب المشهورة التى صنفت فيه وفيه ان  
هذا يستلزم ان يكون القسم الثالث كتابا لان افضل التفصيل بعض ما يضاف اليه

على حسب ما يقتضيه  
العقل لاتواليها في النطق  
وضم بعضها الى بعض  
كيفما اتفق ( وكان القسم  
الثالث من مفتاح العلوم  
الذى صنفه الفاضل  
العلامة ابو يعقوب يوسف  
السكاكى اعظم ما صنف  
فيه ) اى في علم البلاغة  
وتوايها ( من الكتب  
المشهورة ) بيان لما صنف  
( نفعا ) تمييز من اعظم  
( لكونه ) اى القسم الثالث  
( احسنها ) اى احسن  
الكتب المشهورة  
( ترتيبا ) هو

مع انه كتاب واجيب بأجوبة الاول ان جعله كتابا باعتبار المعنى اللغوي اذا لكتب لغة الضم والجمع الثاني انه افرد بالتدوين فان بعضهم كالعلامة السيد نقل القسم الثالث بحروفه وسلخه عن القسمين وشرحه فقد خرج بالافراد المذكور عن كونه جزء كتاب الى كونه كتابا بالمعنى العرفي ايضا الثالث ان القسم الثالث لما كان هو العمدة من المفتاح صار كانه الكتاب كله (قوله تمييز من اعظم) اي لا اعظم اي تمييز لنسبة اعظم الى ما صنف محول عن الفاعل اي اعظم نفعها صنف فيه ولا يقال ان فيه رفع افعول للظاهر لانا نقول هذا مجرد تقدير لاستعمال فان قلت لاي شيء جعله تمييزا من اعظم دون المشهورة مع انه اظهر لدلالته على ان نفع القسم الثالث مما اشتهر بين الاقوام وتقرر لدى الخالص والعام قلت لانه لا يكون نصافي المقصود حينئذ وهو ان الاعظمية باعتبار النفع لجواز ان يكون باعتبار آخر وانما اعتبر المصنف الوصف بالمشهورة لانه اذا كان اعظم المشهورة نفعها فغيرها اولى (قوله احسنها ترتيبا) اي فترتيب الكتب المشهورة حسن وترتيب القسم الثالث احسن لوضع مسائله في المراتب العليا وذلك لان كل مسألة بل كل كلمة يجوز ان يكون لها مراتب تناسب ان توضع فيها وبعض تلك المراتب احسن من بعض ولهذا جاز ان يكون تأليف احسن من آخر في ترتيب كلماته وفصوله ومسائله فاندفع ما يقال ان الترتيب شيء واحد وهو جعل كل شيء في مرتبته واذا كانت الكتب المشهورة مشتملة عليه كما يقتضيه افعول التفضيل اعني احسن لم يتصور ان يكون القسم الثالث احسن ترتيبا ثم ان اشتمال القسم الثالث على الحشو والتطويل كما يصرح به لا يحل بحسن الترتيب لجواز ان تقع المسألة موقعها اللائق بها جدا وتكون مع ذلك مشتملة على زيادة لاسيما اذا كان ذلك الحسن بالقياس الى كتب اخر (قوله وضع كل شيء في مرتبته) هذا التعريف مشكل لان الضمير في مرتبته ان عاد على كل شيء ان يكون كل شيء في مرتبة كل شيء فيكون الشيء موضوعا في مرتبته ومرتبة ماسوا وهو لا يصح وان كان عائدا على شيء لزم ان تكون جميع الافراد موضوعة في مرتبة شيء واحد وهو لا يصح ايضا واجيب باننا نختار ان الضمير راجع لكل واضافة المرتبة للعموم لانه مفرد مضاف والمراد المراتب الثلاثة بها فالمعنى وضع الاشياء في مراتبها الثلاثة بها وهو من مقابلة الجمع بالجمع فيقتضي القسمة على الاحاد فكانه قيل وضع هذا الفرد في مرتبته الثلاثة به وهكذا وهو ظاهر واجاب العلامة عبد الحكيم بما حاصله ان الضمير راجع لشيء والعموم المستفاد من كل يعتبر بعد ارجاع ضمير مرتبته الى شيء فالمعنى وضع شيء في مرتبته اي شيء كان (قوله انما تحريرا) هذا يفيد ان غيره من الكتب موصوف بنظام التحرير وان القسم الثالث موصوف بزيادة التمام ويرد عليه ان تمام التحرير يتأني وقوع الحشو والتطويل والتعقيد فيه وان التمام لا يقبل الزيادة لانه نهاية الشيء وحينئذ فلا يصح التفضيل

وضع كل شيء في مرتبته (و) لكونه انما تحريرا) هو تهذيب الكلام (واكثرها) اي اكثر الكتب (للاصول) هو متعلق بمحذوف يفسره قوله (جمعا) لان معمول المصدر لا يتقدم عليه والحق جواز ذلك في الظروف لانها مما يكفيه راحة من الفعل (ولكن كان) اي القسم الثالث (غير مصون) اي غير محفوظ (عن الحشو) وهو الزائد المستغنى عنه



على ان اسم التفضيل انما يصاغ بما يقبل الفضل والزيادة والجواب عن الامر ان  
 المراد بالتام الثابت لتلك الكتب القرب اليه مجازا والقريب الى التام يقبل  
 الزيادة فلا ينافي وقوع الامور الثلاثة ولا صوغ اسم التفضيل (قوله هو تهذيب  
 الكلام) اي تخليصه من الزوائد وكونه اتم بالنسبة اليها لا ينافي اشتماله على الحشو  
 والتطويل في نفسه كما سيذكر وما ذكره من ان التحرير هو تهذيب الكلام فهو معنى  
 اصطلاحى وامامى اللغة فهو تخليص العبد من الرقية (قوله متعلق بمحذوف يفسره  
 قوله جمعا) اي والاصل واكثرها جمعا للاصول جمعا واعترض هذا بانه يلزم عليه  
 عمل المصدر محذوفا مع انه لا يعمل محذوفا كالا يعمل في متقدم وايضا ما لا يعمل لا يفسر  
 عاملا ويحجب بانه من باب حذف العامل لامن باب عمل المحذوف وقولهم ما لا يعمل  
 لا يفسر عاملا قاصر على باب الاشتغال وما نحن فيه ليس منه (قوله لان معمول الخ)  
 علة لمحذوف اي وليس متعلقا بجمعا المذكور لان معمول الخ (قوله لا يتقدم عليه)  
 اي لانه يؤول بالموصول الحرفي وصلته ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لانه  
 كتقديم جزء الشيء عليه فكذلك ما اول بهما لا يتقدم معموله عليه وهذا مذهب  
 الجمهور (قوله والحق جواز ذلك) اي جواز تقديم معمول المصدر عليه في الظروف  
 كاهنا وهذا مذهب الرضى قال لان المأول بالشيء لا يعطى حكمه من كل وجه  
 ولان تقدير عامل للظرف فيه تكلف وما يدل للجواز قوله تعالى فلا بلغ معه السعي  
 وقوله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة واعترض المصنم بانه ليس هنا ظرف وانما هو  
 مفعول به زيدت فيه اللام لتقوية العمل قال شيخ يس وهو من الجبب الجباب لانه اشتهر  
 كنار على علم ان الظرف والجار والمجرور اخوان يطلق كل منهما على الآخر وانهما  
 اذا اجتماعا افترازا واذا اقتصرا اجتماعا كالفقير والمسكين عند الفقهاء (قوله يكفيه راحة  
 الفعل) اي ماله ادنى ملابسة بالفعل كالمصدر فانه يدل على الحدث وهو احد جزئي  
 مدلول الفعل هذا هو المراد براحة الفعل فاندفع اعتراض ابن جاعة بان قولهم راحة  
 الفعل غير صحيح لان الراحة عرض والفعل عرض فيلزم قيام العرض بالعرض  
 وانما كان الظرف يكفيه راحة الفعل لان للظرف شأن ليس لغيره لتنزله من الشيء  
 منزلة نفسه لوقوع الشيء فيه وعدم انفكاكه عنه (قوله ولكن كان الخ) هذا  
 استدراك على وصف القسم الثالث بالاوصاف السابقة وذلك انه لما وصفه بالاوصاف  
 السابقة توهم انه مصون عن الحشو والتطويل والتعقيد فرفع هذا التوهم بقوله  
 ولكن كان الخ (قوله وهو الزوائد المستغنى عنه) اي اللفظ الزائد في الكلام  
 المستغنى عنه في اداء المراد سواء كان لقائده ام لا كان متعينا ام لا كما في قوله  
 كذا ومينا (قوله والتطويل) هو مصدر بمعنى اسم المفعول لان المراد به الكلام الزائد  
 على اصل المراد المستغنى عنه بلاقائده وقول الشارح وهو الزيادة المراد بها الزائد

(قوله راحة الفعل)  
 الذي في نسخ الشارح  
 راحة من الفعل

او في الكلام حذف مضاف اي ذو الزيادة ثم ان في كلام الشارح احتسابا حيث حذف من كل قيدا اثبت في الآخر فحذف من الحشو قوله على اصل المراد لذكره في التطويل وحذف من التطويل المستغنى عنه لذكره في الحشو (قوله واستعرف الفرق بينهما) اي الفرق المعتد به والا فال تفسير الذي ذكره يؤخذ منه فرق ايضا لانه يقتضي ان يكون بينهما العموم والخصوص المطلق وذلك لانه قيد التطويل بكونه لغير فائدة واطلاق في الحشو فيجتمعان في زائد لا لفائدة ويفرد الحشو في زائد لفائدة وحاصل الفرق الآتي ان الحشو هو اللفظ الزائد التعيين زيادته كقوله

❖ واعلم علم اليوم والاسم قبله • ولكنني عن علم ما في غد عني ❖

فلفظ قبله زائد قطعاه وحشو والتطويل هو الزائد على اصل المراد مع عدم تعيينه كما في قوله

❖ وقد دت الاديم لراهشيه \* والفي قولها كذبا ومينا ❖

فال كذب والمين بمعنى واحد فاحدهما زائد لا بعينه وهذا الفرق الآتي يقتضي ان يكون بينهما التباين وما ذكره الشارح هنا فرق بينهما بحسب اللغة وما يأتي فرق بحسب ما وقع عليه اصطلاح اهل هذا الفن (قوله وهو كون الكلام مطلقا الخ) اشار بذلك الى ان التعقيد هنا مصدر المبني للمفعول اي عقد الكلام لاجل ان يكون وصفا للكتاب واما التعقيد بمعنى جعل الكلام مقعدا الذي هو مصدر المبني للفاعل فهو وصف للفاعل ولا تحسن ارادته هنا واورد على الشارح ان التطويل وكذلك الحشو ليسا وصفين للكتاب اذا جعلنا مصدرى المبني للفاعل بل اذا جعلنا مصدرى المبني للمفعول فكان ينبغي التأويل فيهما ايضا ليكونا وصفين للكتاب الا ان يقال انه ترك التأويل فيهما اتكالا على المقايسة او ترك ذلك استغناء لتفسيرهما السابق لانه قد فسر كلاهما باللفظ الزائد وهذا يفيد جعلهما على الحشو والمطول به وان المصدر بمعنى اسم المفعول لانه باق على مصدرية حتى يحتاج الى ان يأولهما بما اول به التعقيد ثم ان كون الكلام مطلقا اما بسبب خلل في اللفظ وهو التعقيد اللفظي او خلل في الانتقال وهو التعقيد المعنوي او بسبب ضعف التأليف لان مخالفة النحو في الكلام توجب صعوبة فهم المراد بالنسبة لمن تتبع قواعد الاعراب فالتعقيد هنا في كلام المصنف شامل لضعف التأليف بخلافه فيما يأتي فانه خاص بالامر من الاولين بدليل عطف ضعف التأليف عليه كما افاده الحفيد (قوله خبر بعد خبر) اي بناء على جواز تعدد خبر الناسخ واما سكت عن جعله حالا من ضمير غير مصون لان الخبرية اظهر واقرب لانه يوهم ان مغايرته للمصون مشروطة بملاحظة قبوله للاختصار مع انه ليس كذلك فانه في نفسه مغاير للمصون وان لم يلاحظ ذلك فيكون ادعى للقوم على اختصاره وما قيل في قابلا من الاعراب يقال في مقتر او اختار في جانب الاختصار التعبير بقابلا وفي جانب الايضاح والتجريد التعبير بمقتر اشارة الى ان الاهتمام بالاختصار دون الاهتمام بالايضاح والتجريد

(والتطويل) وهو الزيادة على اصل المراد بلا فائدة واستعرف الفرق بينهما في بحث الاطناب (والتعقيد) وهو كون الكلام مطلقا لا يظهر معناه بسهولة (قابلا) خبر بعد خبر اي كان قابلا (للاختصار) لما فيه من التطويل (مقتر) اي محتاجا (الى الايضاح) لما فيه من التعقيد (و) الى (التجريد) عما فيه من الحشو (الفت) جواب لما (مختصرا) يتضمن ما فيه اي في القسم الثالث (من القواعد) جمع قاعدة

فالتحرز عنهما اهم من التحرز عند ( قوله عما فيه ) لم يقل لمسا فيه على طريقة ما قبله  
اذ لا يعلم حينئذ ان المجرد عنه ماذا بخلاف ما قبله فلا يلزم فيه مثل ذلك ولم يرتب النشر  
على نمط اللف لاجل الجمع ( قوله الفت مختصرا ) لم يقل اختصرته مع انه اختصر  
اشارة الى انه ليس مطمح نظره اختصار القسم الثالث لامردما اليه بل تأليف مختصر  
يتضمن ما فيه مما يحتاج اليه ويخلو عما يستغنى عنه وايضا تعبيره باختصرته يقتضى ان  
ما في هذا المختصر في القسم الثالث وليس للصنف الاجمرد الاختصار مع ان له غير  
الاختصار التبريد والايضاح وبعض اجتهادات له مخالفة لمذهب السكاكي ( قوله  
يتضمن ما فيه الخ ) اشارة الى انه مختصر جامع ثم ان المراد بتضمن ما في القسم الثالث من  
القواعد تضمنه معظم ما فيه منها فلا يرد عدم تضمنه المباحث المذكورة في علم الجدل  
والاستدلال وعلى العروض والقوافي ودفع المطاعن عن القرآن لان هذه المباحث  
لواحق لعلم المعاني والبيان ( قوله وهي حكم ) كان الاولى وهو حكم لان الضمير اذا وقع  
بين مرجع وخبر مختلفين بالتذكير والتأنيث فالاولى مراعاة الخبر لانه محط الفائدة وقوله  
حكم يطلق الحكم على المحكوم به وعلى النسبة الحكمية وعلى الايقاع والانتزاع اعني  
ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة المسمى ذلك عند الناطقة بالتصديق والمراد هنا  
القضية الدالة على النسبة الحكمية من اطلاق اسم المدلول وارادة الدال فساوى قول  
غيره قضية كلية ان قلت هذا مجاز وهو لا يدخل التعاريف قلت هذا مجاز مشهور وان  
هذا ضابط لتعريف على ان بعضهم ذكر ان الحكم يطلق على القضية نفسها اطلاقا  
حقيقيا عرفيا كاطلاقه على مامر وقولهم كلية اى محكوم فيها على كل فرد من افراد  
موضوعها او المراد موضوعها كلى وقوله ينطبق الخ هذا القيد على الثاني ليس لبيان  
الواقع بل للاحتراز عن القضية الطبيعية نحو الانسان نوع والحيوان جنس فان المحكوم  
عليه بالنوعية او الجنسية الماهية الكلية يقطع النظر عن الانطباق على الجزئيات بخلافه  
على الاول فانه لبيان الواقع والاحتراز عن الطبيعية بقوله كلية والمراد بالانطباق  
الاشتمال واعترض بان الجزئيات انما تضاف للكلى الفرد لا للقضية الكلية والذي  
يضاف اليها انما هو الفروع وهي القضايا التي نحت القضية الكلية بان يحكم بمحمولها  
على جزئيات موضوعها واجيب بانه استعار الجزئيات للفروع بجامع الاندراج في الجملة  
او ان في العبارة حذف مضاف اى على جميع جزئيات موضوعه او ان في العبارة استخداما  
فاطلق الحكم او لا بمعنى القضية واعاد عليه الضمير بمعنى المحكوم عليه ولا شك ان  
المحكوم عليه وهو الموضوع امر كلى تحت جزئيات وعلى هذا فلا حذف اصلا كذا  
قالوا قال العلامة عبد الحكيم وهذه تكلفات لا تليق بمقام التعريفات وان ذهب اليه الجم  
الفقير فالاولى ان يقال قوله يحكم كلى اى على كلى فان كلية الحكم يكون المحكوم  
عليه كليا والضمير في ينطبق وجزئياته واجع الى الكلى ومعنى انطباقه صدق عليه  
وهو احتراز عن القضية الطبيعية ( قوله ليصرف الخ ) اللام لغاية والعاقبة اى ان

وهي حكم كلى ينطبق  
على جميع جزئياته ليصرف  
احكامها منه كقولنا كل حكم مع  
منكر يجب توكيده ( ويشمل  
على ما يحتاج اليه من الامثلة )  
وعلى الجزئيات المذكورة  
لايضاح القواعد  
( والشواهد ) وهي  
الجزئيات المذكورة  
لايات القواعد فهي  
اخص من الامثلة

غاية ذلك الانطباق وثمرته تلك المعرفة وليست لتعليل لان الانطباق لا يعمل بالمعرفة بل الامر بالعكس اى ان الانطباق يكون علة للمعرفة وذلك لان الانطباق امر ذاتي للقضية فلا يعمل بشئ والمعرفة لاحكام الجزئيات من القضية امر عارض لها وبكيفية معرفة احكام جزئيات الموضوع منها ان تأتى بقضية سهلة الحصول لكون موضوعها جزئيا من جزئيات موضوع القاعدة ومحولها نفس موضوع القاعدة وتجعل هذه القضية سهلة الحصول صغرى وتجعل القاعدة كبرى لهذه الصغرى فينتظم قياس من الشكل الاول منتج للطلوب كأن يقال ثبوت القيام يزيد حكم منكر وكل حكم منكر يجب توكيده ثبوت القيام يزيد يجب توكيده ولما كانت معرفة احكام الجزئيات من القاعدة فيها كلفة للاحتياج الى شئ آخر اليها عبر بقوله ليتعرف ولم يعبر يعرف بقى شئ آخر وهو ان القاعدة يتعرف منها احكام الجزئيات والشاهد جزئى من جزئيات القاعدة فيكون متوقفا عليها والشاهد مثبت لها فتكون متوقفة عليه فيلزم الدور واجاب بعضهم بمنع توقف الشاهد على القاعدة واتماه متوقف على الموثوق به فيقال التوكيد في جواب المنكر في قوله تعالى انا ارسلنا نوحا سمع من الموثوق به وكل ماسمع من الموثوق به فهو مستحسن في البلاغة فالتوكيد في جواب المنكر في هذه الآية مستحسن في البلاغة ورد هذا الجواب بانه مبطل للعموم في قولهم في تعريف القاعدة على جميع جزئياته فالاولى في الجواب ان يقال ان توقف القواعد على الشواهد بالنسبة للمجهدين المستنبطين للقواعد وتوقف الشاهد على القاعدة بالنسبة لغيرهم لانهم هم الذين يريدون تعريف احكام الجزئيات وحينئذ فالعموم باق على حاله ( قوله على ما يحتاج اليه من الامثلة والشواهد ) اى لا على ما يستغنى عنه منها والا كان حشوا وتطويلا وفي هذا اشارة الى ان القسم الثالث فيه امثلة وشواهد مستغنى عنها ( قوله فهم اخص ) اى باعتبار الصلاحية اى ان كل ماصح ان يكون شاهدا صالح ان يكون مثالا من غير عكس وسر ذلك ان الشاهد لابد ان يكون من كلام من يعتد بعريته بخلاف المثال فينهما العموم والخصوص المطلق لا باعتبار الاثبات والايضاح لان هذا خارج عن حقيقة الامثلة والشواهد لان الجزئى لا يلزم ان يكون مذكورا بعد القاعدة فضلا عن كونه مثالا او شاهدا فكونه مذكورا للايضاح والاثبات عارض مفارق لا يمكن اعتباره في حقيقتهم وحينئذ فلا ينبغي عليه اخذ النسبة بينهما ولئن سلمنا دخول ذلك في مفهوميهما لانه الجزئى من حيث انه جزئى لا يكون الاثبات ولا الايضاح داخلا في مفهومه ومن حيث انه مثال او شاهد يكون الاثبات والايضاح داخلا فيه فلا يتبع العموم والخصوص المطلق بل يكون بينهما اما التباين الكلى لانه قد اعتبر في كل غير ما اعتبر في الآخر او التباين الجزئى وهو العموم والخصوص الوجهى بان يقال المثال ما قصد به الايضاح اريد معه الاثبات ام لا والشاهد

مأقصد به الاثبات اريد معد الايضاح ام لا أن قلت يفهم في الاول دون الثاني بان يقال  
 الشاهد جزئى يذكر للاثبات ليس الاقلنا قال العلامة يس التميم في الاول دون الثاني  
 تحكم لانه لا دليل عليه ( قوله ولم آل ) عطف على الفت ويجوز ان يكون حال من فاعله  
 واصل آل ألو بهزتين الاولى للمتكلم والثانية فاء الكلمة قلبت الهزة الثانية  
 الفاو فاء بقاعدة انه اذا اجتمع همزتان في اول كلمة والثانية منهما ساكنة فانها  
 تغلب مدة من جنس الحركة التى قبلها وحذفت الواو للجازم لانه معتل وماضيه  
 الأيألو واصل الالو كنصر اذا تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا ( قوله من الالو )  
 بفتح الهزة وسكون اللام كالنصر او بضم الهزة واللام كالعتو على ما فى القاموس  
 ( قوله وهو التقصير ) اى التوائى فالتقصير من قصر عن الشئ توائى عنه لامن قصر  
 عن الشئ بمعنى انتهى او عجز عنه ثم ان تفسير الشارح الالو بالتقصير بيان لغناه في اصل  
 اللغة واما كونه بمعنى المنع فجاز وانما حل الشارح كلام المصنف على المعنى المجازى  
 حيث قال واستعمل الالو الخ لان آل بمعنى اقصر فعل لازم لجهدا الواقع بعده  
 اما نصب على التمييز اى من جهة الاجتهاد او على الحال اى حال كوني مجتهدا  
 او على ترع الخافض اى فى اجتهادى والاول باطل اذ لا ايهام فى نسبة التقصير الى  
 الفاعل ولا يصح جعله محولا عن الفاعل لان الاصل فى المحول ان يكون الاسناد اليه  
 حقيقيا وهنا مجازى واما الثانى والثالث فبعدان لان بجى المصدر حال اسماعى وكذلك  
 النصب على ترع الخافض وحينئذ فجعل آل فى كلام المصنف بمعنى اقصر بعيد فلذا  
 عدل عنه الشارح الى المعنى المجازى ( قوله وقد استعمل الخ ) اى على طريق  
 التضمن فقد ضمن آل معنى ائمع المتعدى لاثنين واستعمل الالو بمعنى التقصير للمنع بعد  
 تشبيهه واشتق من الالوآل بمعنى ائمع على طريق الاستعارة التبعية فقوله وقد استعمل  
 الخ اضراب عما تقدم الذى هو المعنى الحقيقى اشارة الى ان المراد من الالو هنا معناه  
 المجازى وهو المنع لما قلناه ولاشتماره فيه والمجاز المشهور مقدم على الحقيقة الغير  
 المشهورة عند بعض الاصوليين ( قوله وحذف الخ ) عطف على محذوف اى واستعمله  
 المصنف هنا كذلك وحذف الخ والمراد بالحذف هنا لازمه وهو الترك فلا يقال  
 ان الحذف يقتضى ذكر الشئ اولا فيقتضى ان المصنف قد ذكر المفعول الاول ثم حذفه  
 بعد ذلك وايس كذلك وانما حذف المصنف المفعول الاول وهو الكاف لكونه  
 غير مقصود بخصوصه فحذف للعموم لان المعنى لم ائمع احدا فان قلت لم لا يجوز  
 ان يكون آل فى كلام المصنف متعديا لمفعول واحد تضمينه معنى اترك او التجوز بالالو عنه  
 والمعنى ولم اترك اجتهادى فى تحقيقه ولا يكون فى الكلام حذف على ما هو الاصل قلت المانع  
 من ذلك امران الاول اشتهاى استعمال الالو بمعنى المنع وعدم اشتهاى استعماله بمعنى الترك  
 الثانى انه لو كان الالو هنا بمعنى الترك لكان المعنى لم اترك اجتهادى فى تحقيقه بل اجتهدت

( ولم آل ) من الالو  
 وهو التقصير ( جهدا )  
 اى اجتهادا وقد استعمل  
 الالو فى قولهم لا آلوك  
 جهدا متعديا الى مفعولين  
 وحذف المفعول الاول  
 هنا

فيه وهذا لا يفيد انه بذل كل الاجتهاد في ذلك وهذا خلاف المقصود اذ المقصود  
 انه بذل كل الجهد في تحقيقه وهذا انما يفيد جعل آل بمعنى ائتمن تأمل (قوله لم ائتمنك)  
 الخطاب لغير معين اى لم ائتمن احدا اجتهدى في تحقيقه بل بذلت وسعى وطاقى في ذلك  
 (قوله في تحقيقه) متعلق بآل باعتبار ان معناه بذلت وسعى لا يجهدا لعدم جزالة  
 المعنى كذا قال بعضهم فتأمل (قوله في تحقيقه) اى المختصر وفيه ان التحقيق هو اثبات  
 المسئلة بالدليل والمختصر الفاظ لا تثبت بدليل اذ الذى يثبت به انما هو المعانى واجيب  
 بان في الكلام حذف مضاف اى في تحقيق مدلوله فالتحقيق من اوصاف المعانى  
 كما ان التهذيب من اوصاف اللفظ لانه تخلص اللفظ من الحشو (قوله اى اخذا) اى تناول  
 في الاصل مدايدلا خذ الشيء اريد به هنا لازمه وهو الاخذ فهو من اطلاق اسم المزموم  
 وارادة اللازم والمراد بالاخذ هنا اختيار النفس للمسائل اى ان اخيا الشخص  
 للمسائل المرتبة من هذا المختصر اقرب من اختياره لها من القسم الثالث بمعنى انه يميل  
 الى اخذها منه اكثر لكونه جعل مسائله وفصوله في رتب هي منها اسهل اخذا  
 من مسائل القسم الثالث لكونها يستعان ببعضها على فهم بعض ويبنى ادراك  
 بعضها على ادراك بعض او المراد بالتناول الاخذ للمعاني من الالفاظ المرتبة اى  
 ان اخذ الشخص للمعاني من الالفاظ المرتبة من هذا المختصر اقرب من اخذها  
 من الالفاظ المرتبة من القسم الثالث (قوله اضافة المصدر) اى اضيف اضافة  
 المصدر او وهذه الاضافة اضافة المصدر فهو اما منصوب على المفعولية المطلقة  
 او مرفوع خبر لمخدوف وقدم اضافته الى الفاعل على اضافته للمفعول لما تقرر  
 في كتب النحو من ان الاول اكثر واولى (قوله لما تضمنه) اى معمول لما تضمنه الخ  
 اى فهو علة لذلك التضمن بالفتح اى وليس علة للنفي لان المفعول له هو ما قبل لاجله  
 الفعل وعدم المبالغة ليس بفعل ولا للنفي وهو المبالغة لانه ينحل المعنى ان المبالغة في اختصار  
 لفظه لاجل التقريب متقية فيقتضى ان المبالغة في اختصار لفظه لغير التقريب  
 كسهولة الحفظ حاصلة وليس هذا المعنى بمراد لان المراد نفي المبالغة في الاختصار مطلقا  
 وانما كان المعنى ما ذكر على جعله متعلقا بالمبالغة لان النفي اذا دخل على كلام فيه  
 قيدشانه ان يكون النفي فيه موجها الى القيد مع بقاء اصل الفعل ثم ان ظاهره ان العمل  
 لما تضمنه المعنى وهو الترك وليس كذلك وانما العمل للفعل الدال عليه وهو تركت  
 فالكلام على حذف مضاف اى معمول لدال ما تضمنه معنى لم ابلغ ثم ان هذا الكلام  
 يحتمل ان يكون اشارة الى ان العمل انما هو لذلك الفعل وانه اذا جعل العمل لمعنى حرف النفي  
 وجب تأويل النفي بفعل مثبت يصلح للتعليل وهو الظاهر ويحتمل ان يكون اشارة الى  
 ان العمل لحرف النفي باعتبار ما يستفاد منه وما ذكره بيان لعمل حرف النفي وان القيد له  
 وتوضيح لحاصل المعنى وانما ادرج الشارح المعنى للاشارة الى ان ترك المبالغة ليس عين

والمعنى لم ائتمنك مجهدا  
 (في تحقيقه) اى المختصر  
 (وتهذيبه) اى تحقيقه  
 (ورتبته) اى المختصر  
 (ترتبا اقرب تناولا)  
 اى اخذا (من ترتيب)  
 اى من ترتيب السكاكى  
 او القسم الثالث اضافة  
 المصدر الى الفاعل  
 او المفعول (ولم ابلغ  
 في اختصار لفظه تقريبا)  
 مفعول له لما تضمنه معنى  
 لم ابلغ اى تركت المبالغة  
 في الاختصار تقريبا  
 (لتعاطيه) اى تناوله  
 (وطلبا لتسهيل فهمه  
 على طالبه) والضمائر  
 للمختصر وفي وصف  
 مؤلفه بانه مختصر متبحر  
 سهل المأخذ تعريض

معنى لم ابالغ لوجوب تغاير التضمن والتضمن ولولم يذكر المعنى لصح ايضا لان اللفظ  
يتضمن معناه فيتضمن ما يتضمنه معناه لان متضمن التضمن للشيء متضمن لذلك الشيء  
لكن يصير الكلام خالفا عن افادة ان ترك المبالغة ليس عين معنى لم ابالغ وانما كان  
معنى لم ابالغ متضمنا ومستلزما للترك لان معنى قوله لم ابالغ في المبالغة ويلزم تركها (قوله  
وطلبا الخ) ان قلت هذا عين ما قبله فلا حاجة له قلت اما ولا فقد يمنع ذلك اذ لا يلزم  
من قرب تناوله فهمه اذ قد يقرب ما هو في غاية الصعوبة ولا يصل الى حد السهولة  
فان في مجرد تقليل الصعوبة تقريبا لا يقال فكان ينبغي ان يستغنى بهذا عما قبله  
لاننا نقول اغناء المتأخر المتقدم لا يضر لان الاول قد وقع في مركزه على ان المقام  
مقام خطابة وايضا فقد يكون قصد من الاول تسهيله في نفسه وانه مستحسن  
مع قطع النظر عن تحقق الطلاب له ومن الثاني الاشارة الى ان له طلبا وانه راى  
حالهم (قوله بانه مختصر) اخذه من قوله الفت مختصرا ومن قوله ولم ابالغ في اختصاره  
وقوله منقح اخذه من قوله في تحقيقه وتهذيبه وقوله سهل المأخذ اخذه من قوله وطلبنا  
الخ (قوله تعريض) هو كناية مسوقة لموصوف غير مذكور ويسمى تلويحا كقول  
المتنجد للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكأنه امال الكلام الى عرض يدل على المقصود  
وانما يسمى تلويحا لان التكلم بلوح به لما يريد وقوله تعريض يعنى ثانيا والافوه  
قد عرض بالقسم الثالث اولا بقوله قابلا للاختصار مفتقرا للايضاح والتجريد كانه  
صرح بذلك اولا في قوله ولكن كان غير مصون الخ قال في المطول ولعمري لقد افراط  
المصنف في وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا وتصريحا اولا  
وتلويحا ثانيا وتعريضا ثالثا (قوله بانه لا تطويل فيه) اى لانه مختصر وقوله ولا حشو  
اى لانه مذهب وقوله ولا تعقيد اى لانه سهل المأخذ فهو نشر على ترتيب الف  
(قوله المذكور من القواعد وغيرها) اى الامثلة والشواهد واثار الشارح بذلك  
الى ان اسم الاشارة ليس راجعا للمختصر والاقتضى ان هذه الفوائد زائدة على  
المختصر ومضمومة اليه وليس كذلك واول الفوائد والشواهد والامثلة بالمذكور لاجل  
صححة الاشارة اليها بذلك مع افراده وتذكيره (قوله عثرت) من العثور وهو الاطلاع  
على الشيء من غير قصد وفي تعبير المصنف ببعض اشارة الى عزة تلك الفوائد لانها  
لم تكن ثابتة في كل كتب المتقدمين (قوله وزوائد الخ) قال في المطول ولقد اعجب  
المصنف في جعل ملقطات كتب الائمة فوائده وفي جعل مخترعات خواطره زوائد  
ووجه الاعجاب ان كلامه موجه محتمل للمدح ولذم فيحتمل ان مخترعات خواطره  
زوائد الشأن فيها ان تطرح ولا تقبل قسميتها زوائد تواضع منه ويحتمل ان يكون  
المراد ان مخترعات خواطره زوائد في الفضل على الفوائد التي التقطها من كتب الائمة  
وبين فوائده وزوائد الجناس اللاحق لاختلافهما بحرفين متباعدي المخرج لتباعد

مخرج الفاء من مخرج الزاي وبين اليها وعليها جناس مضارع لاختلافهما بحرفين متقاربي المخرج لان مخرج الهمزة قريب من مخرج العين ثم ان تلك الزوائد مثل اعتراضاته على السكاي ومثل مذهبه في الاستعارة بالكناية فانه لم يسبق به واعتراض بان هذه الزوائد ان كانت غير موجودة في كلام احد لا بطريق التصريح ولا بطريق التلويح كانت باطلة اذلا مستند اليها على انها اذا كانت خارجة عن كلامهم فلامعنى لادخالها فيه مع كونها اجنبية بمقالوه فكيف تدخل في فهم وتضاف الى مقالوه ويجرى عليها حكمه واجيب بان المراد انها لا توجد في كلام احد بالنظر للقواعد وهذا لا ينافي انها تؤخذ بالتأمل في القواعد والمأخوذ من القواعد لا يضاف الاستنبطه وحينئذ يصح ادراجها في الفن واجاب العلامة يس بان المراد بقوله في كلام احداى من اهل هذا الفن المتصددين لتدوينه وتقريره وهذا لا ينافي انها تؤخذ من كلام نحو مفسر وادراجها في كلامهم من حيث مناسبة له والكونها على طريقته ومشابهة له في الفائدة (قوله بان يكون الخ) هذا تصوير للفني وهو الاشارة (قوله وسميته الخ) لانه تلخيص لاعظم اجزائه هذا وقد اشتهر ان اسماء الكتب من قبيل الاعلام الشخصية واسماء العلوم من قبيل الاعلام الجنسية واعتراض بان هذا تحكم فالاولى ان يقال ان قلنا ان الشيء يتعدد بتعدد محله كان كل من قبيل علم الجنس وان قلنا ان الشيء لا يتعدد بتعدد محله كان كل من قبيل علم الشخص وبما يؤيد ذلك ان الكتاب جزء من العلم فاجرى على الكل يجرى على الجزء (قوله ليطابق اسمه) اى ليكون معنى اسمه العلمى وهو الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة مطابقا ومناسبا لعناه الاصلى وهو التنقيح والتهذيب ووجه المناسبة ان هذه الالفاظ المخصوصة مشتملة على التنقيح والتهذيب فسميت هذه الالفاظ بالتحخيص لاشتغالها عليه فالحامل للمصنف على هذه التسمية تلك المناسبة نظير ما قبل في الصلاة من انها لغة الدعاء ثم جعلت في التمرع اسما لا قوال والافعال المخصوصة لتلك المناسبة لان الصلاة بالمعنى التمرعى مشتملة على الدعاء وليس المراد بقوله ليطابق اسمه معناه ان ذات الاسم مطابقة لعناه اذلا مناسبة بين حروف التحخيص وبين الالفاظ المخصوصة او التنقيح (قوله قدم المسند اليه) اى ولم يكتف بالضمير المستتر المؤخر (قوله قصدا الخ) وذلك لانه لا يناسب جعل الواو للعطف عند عدم تقدمه لان من محسنات الوصل تناسب المعطوفين في الماضوية والمضارعية ولا يصح جعلها للحال بدون التقديم لان المضارع المثبت انما يربط اذا كان حالا بالضمير لا بالواو فتعين ان يكون التقديم لاجل ان تكون الجملة اسمية مرتبطة بو او الحال والقصد من جعل هذه الجملة حاوية تقييد جميع الافعال من التأليف وما عطف عليه فان قات يصح جعلها للعطف ونحل مراعاة المناسبة في العطف اذا لم توجد نكتة وتدعدل هنا الى المضارعية لقصد الاستمرار المتجددى لان الماضوية تفيد الانقطاع قات هذه النكتة

بانه لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث (واضفت الى ذلك) المذكور من القواعد وغيرها (فوائد عثرت) اى اطلعت (في بعض كتب القوم عليها) اى على تلك الفوائد (وزائد لم انظر) اى لم افز (في كلام احد بالتصريح بها) اى بتلك الزوائد (ولا الاشارة اليها) بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها (وسميتها تلخيص المفتاح) ليطابق اسمه معناه (وانا اسئل الله تعالى) قدم المسند اليه قصدا الى جعل الواو للحال



حاضلة مع التقديم وجعل الواو للحال فالاولى ما ذكره فرارا من عدم تلك المناسبة  
 فان قلت لاحاجة في جعل الجملة حالة لزيادة واو اذ الجملة الاسمية يصح ان تكون حالا  
 بالضمير وحده قلت يلزم على حذفها توهم الاستيناف فرادها دفعا لذلك التوهم  
 فظهر من هذا ان التقديم انما هو من اجل ما ذكر من التكنة اذ لا يعرف للتقديم هنا  
 تكنة غير ذلك وذلك لان تقديم المسند اليه على المسند الفعلي الذي لم يل حرف النفي  
 قد يأتي للتخصيص وقد يأتي لتقوى الحكم لتكرر الاستناد كما يأتي ولا يعرف لشيء منهما  
 حسن هنا اذ لا حسن في قصر السؤال عليه بل الحسن في الشركة في السؤال ليكون  
 اقرب للإجابة لاجتماع القلوب وابتعد عن التعجير في الدعاء ولا حسن في تأكيد اسناد  
 السؤال اليه اذ لا انكار ولا تردد فيه من السامع قال بعضهم يمكن ان يكون التقديم  
 هنا لافادة الحصر او التقوى وبوجه الاول بان المصنف من تواضعه رأى ان كتابه  
 لا يلتفت اليه غيره فضلا عن كونه يسأل النفع به واذا كان كذلك فلا يسأل النفع به  
 الا هو فكأنه قال وانا اسئل النفع به دون غيري فاقصر حقيق او انه اضافي باعتبار  
 الحاسدين له من اهل عصره اي وانا اسئل الله لا غيري من الحاسدين ورد الوجه الاول  
 بان جملة قصرنا حقيقا ينافي ما سلفه من مدح مختصره وترجيحه على القسم الثالث  
 فان ذلك المدح ينافي انه يرى ان غيره لا يعتد به ورد الوجه الثاني بان القصر المذكور  
 انما يكون للرد على معتقد الشركة وليس هنا من يعتقد ان اهل عصره الحساد  
 يشاركونه في السؤال حتى يرد عليه وكونه يدعي ان هنا معتقدا للشركة امر بعيد  
 وبوجه الثاني بان تقوى الحكم وتأكيد تكرار الاستناد ليس بلازم ان يكون للرد  
 على منكر بل قد يكون لجرد الاعتناء بالحكم ولظهور الرغبة فيه والاستبعاد بالحكم  
 فالتقديم هنا للاعتناء بالسؤال والاهتمام به او لظهور الرغبة فيه فتوجه الى الله  
 يتضرع في الاجابة مجتهدا باقصى وسعه مشيرا الى انه لا يعتمد على ما بالغه في وصف  
 مؤلفه بل يسأل الله النفع به او لاستبعاده السؤال ولذا عطله بقوله انه ولي النفع فتأمل  
 ذلك (قوله حال من ان ينفع به) اي حال من المصدر المأول الواقع مفعولا لاي اسئل  
 الله النفع به حال كونه كاشفا من فضله فهو من تقديم الحال على صاحبها وليس من  
 فضله من معمولات ان ينفع به حتى يلزم تقديم معمول الصلة على الموصول او تقديم  
 معمول المصدر عليه وكلاهما ممنوع (قوله وهو المفتاح او القسم الثالث) جعل  
 القسم الثالث اصلا له ظاهر واما جعل جملة المفتاح اصلا فقيه نظر لان القسمين الاولين  
 منه لا تعلق للمختصر بهما حتى يجعل اصلا له ويحاج بان ما كان جزؤه اصلا لغيره  
 فلكل اصل لذلك الغير بهذا الاعتبار (قوله انه ولي) يقع الهزة على حذف لام  
 الجر علة لقوله اسئل وبكسرهما على الاستيناف الباقى جوابا عما يقال لاي شيء سألته دون  
 غيره وقوله ولي ذلك ولي فعل بمعنى فاعل اي متولى ذلك النفع ومعطيه فله ان يتصرف

(من فضله) حال من (ان)  
 (ينفع به) اي به المختصر  
 (كانفع باصله) وهو المفتاح  
 او القسم الثالث منه (انه)  
 اي الله تعالى (ولي ذلك)  
 النفع (هو حسبي) اي  
 حسبي

فيه كيف يشاء (قوله اي محسبي) يشير الى ان حسب بمعنى محسب فهو اسم فاعل لا اسم فعل كما هو الصحيح وحاصل ما في المقام ان حسب في الاصل اسم مصدر بمعنى الكفاية ولذا يخبر به عن الواحد وعن التعدد فيقال زيد وعمرو حسبك ثم استعمل اسم فاعل بمعنى محسب وكاف وله حيثنذ استعمالا ان فثارة تستعمل استعمال الصفات فتكون نفعا لنكرة كررت بـ رجل حسبك من رجل وتارة تستعمل استعمال الاسماء الجامدة غير تابعة لوصف نحو حسبهم جهنم فان حسبك الله بحسبك درهم وهذا يرد على من زعم انها اسم فعل فان العوامل اللفظية لا تدخل على اسماء الافعال باتفاق واما قول صاحب الصحاح حسبك درهم اي كفاك فهو بيان للعنى بالمال لان ما آل الغنيين واحد لا بيان لانه اسم فعل (قوله وكافي) عطفه على ما قبله عطف تفسير ثم يحتمل ان المراد كافي في جميع المهمات حتى في اجابة هذا السؤال ويحتمل الكفاية في ذلك وعليه فتكون الجمل منتظمة (قوله عطف الخ) انما جعل الواو عاطفة لان الاصل فيها العطف ولعدم صحة جعلها للمحال لان الجملة الحالية لا تكون انشائية ولا يصح جعلها اعتراضية لان الاعتراض لا يكون في آخر الكلام ولعدم تضمنه نكتة جزيلة (قوله اما على جلة وهو حسبي واما على حسبي) انما انحصر العطف في هذين لان التقدم ثلاث جمل لا يصح العطف على الاولى منها لعدم الجامع ولكونها حالا والانشائية لا تكون حالا ولا على الثانية لانها معللة وهذه لا تصلح للتعليل فعين الثالثة فاما ان يكون العطف عليها بتامها او على جزئها (قوله والمخصوص) اي بالمدح محذوف والاصل ونعم الوكيل الله وعلى هذا فيجعل المخصوص اما مبتدا والجملة قبله خبرا وخبره محذوف او يجعل خبر المحذوف (قوله واما على حسبي) اي وان لم عليه عطف الجملة على المفرد لانه يجوز اذا تضمن المفرد معنى الفعل كما هنا لان حسبي في معنى يحسبني (قوله فالمخصوص هو الضمير) اي الواقع مبتدا لان ونعم الوكيل عطف على الخبر (قوله على ما صرح الخ) انما صرح بهذا العزو لان تقدم المخصوص خلاف الشائع اذ الشائع ان المخصوص يذكر بعد والجملة قبله خبرا وخبره محذوف او يجعل خبر المحذوف وهنا قد وقع مبتدا مقدما فلما كان هذا الوجه خلاف الشائع قال الشارح على سبيل التبري منه على ما صرح به صاحب الفتاح (قوله وعلى كل تقدير) اي من التقديرين اعني عطف جلة ونعم الوكيل على جلة وهو حسبي او عطفها على حسبي وحده (قوله قد عطف الانشاء على الاخبار) هذا ظاهر على التقدير الاول لاعلى الثاني لان حسبي بالمعنى الذي ذكره الشارح وهو محسبي مفرد وفيه اخبارا الا ان يقال انه في تأويل يحسبني ويكفييني ثم ان قول الشارح وعلى كل تقدير قد عطف الانشاء على الاخبار يحتمل ان المراد وهو جائز كما صرح به الشارح في غير هذا المحل واما الصغار فالتقصيد يذكر هذا الكلام تحقيق المقام ويحتمل ان المراد هو غير جائز كاذب اليه البيايون وجهور النخاة وحيثنذ فالتقصيد

وكا في (ونعم الوكيل)  
عطف اما على جلة وهو  
حسبي والمخصوص  
محذوف واما على حسبي  
اي وهو نعم الوكيل  
فالمخصوص هو الضمير  
التقدم على ما صرح به  
صاحب الفتاح وغيره في  
نحو زيد نعم الرجل وعلى  
كل تقدير قد عطف الانشاء  
على الاخبار والله اعلم

الاعتراض على المتن وهل هذا الاحتمال فيجاب باختيار التقدير الاول اعني عطف الجملة على الجملة لكن يمنع كونه من عطف الانشاء على الاخبار بل من عطف الانشاء على الانشاء لان الجملة الاولى لانشاء المدح بالكفاية والثانية لانشاء المدح العام او ان قوله ونعم الوكيل ليس عطفا بل معمول لخبر مبتدأ محذوفين والاصل وهو مقول في حقه نعم الوكيل فالمعطوف جملة خبرية اسمية متعلق خبرها جملة انشائية فعلية فيكون من عطف الاخبار على الاخبار او تختار التقدير الثاني وهو عطف الجملة على الخبر لكن لانسم ان فيه عطف الانشاء على الاخبار لان الجملة عطف على حسي بدون اعتبار تأويله يحسبني فهو من عطف الانشاء على المفرد لا على الاخبار سلنا انها عطف على حسي وانه مأول بمأمر لكن عطف الانشاء على الاخبار لا يمنع هنا لان عطف الانشاء على الاخبار جائز اذا كان المعطوف عليه محل من الاعراب كما هنا فان قوله حسي خبر عن الضمير ورد الجواب الاول بان جعل الجملة الاسمية للانشاء اقل من القليل فلا ينبغي حل الكلام عليه ورد الجواب الثاني بان فيه تقدير امور ثلاثة لادليل عليها وهي مقول في حقه والمبتدأ الذي وقع الاخبار عنه بمقول فالانصاف انه لا يفهم من قولنا وهو نعم الوكيل معنى القول ولا الاخبار بل مجرد انشاء المدح ورد الجواب الثالث بان شرط عطف الفعل على الاسم ان يكون الاسم في معنى الفعل كما في قوله تعالى فآلق الاصباح وجعل الليل سكنا اي فلق الاصباح فلا يجوز مررت برجل طويل وبضرب اذليس الاسم في معنى الفعل وحسي بدون اعتبار يحسبني اسم ليس في معنى الفعل ورد الجواب الرابع بان القول بجواز ما قبله محل من الاعراب بدون تأويل اي الاولى بالانشاء والثانية بالخبر عند الجمهور ممنوع لابطاله من شاهد ولا يقال الشاهد للجواز قوله تعالى وقالوا حسبن الله ونعم الوكيل فان هذه الواو من الحكاية لا من المحكي اي من كلام الله لا من كلام الصحابة الذي حكى الله كلامهم اي وقالوا حسبن الله وقالوا نعم الوكيل لاننا نقول هذا قابل للبحث بجواز ان يقدر في المعطوف فعل بقرينة ذكره في المعطوف عليه اي قالوا حسبن الله وقالوا نعم الوكيل او مبتدأ اي قالوا حسبن الله وهو نعم الوكيل فع وجود هذين الاحتمالين الظاهرين اللذين يكون عليهما العطف في الآية من عطف الخبر على الخبر كيف تكون الآية شاهدا للجواز اللهم الا ان يقال ان التقدير خلاف الظاهر (قوله مقدمة) الاظهر انه خبر محذوف اي هذه مقدمة ويحتمل انها مبتدأ والخبر محذوف اي مقدمة اذكرها وفي كون ايها اولى خلاف ويصح قراءته بالنصب على انها مفعول لفعل محذوف اذكر لك مقدمة او على ثرع الخافض لكنه مما عي ويصح الجر بحرف محذوف الا انه شاذ ويحتمل ان تكون مبتدأ وما بعدها خبرا او خبر وما بعدها مبتدأ لتأويله بالشروع فيه ويحتمل ان تكون موقوفة لعدم تركبها مع عامل كاسماء العدد ثم هي اما اسم للالفاظ او المعاني او التقوش او الثلاثة او الاثنين

وقوله فان هذه الواو الخ  
في هذا التعليل شيء فانه  
لا يصح جعله تعليلا  
لنفي قبله في قوله ولا يقال  
الخ هو ظاهر وان جعل  
تعليل للنفي اعني عنه  
قوله فيما بعد لانا نقول  
الخ مع ما فيه حيثئذ من  
سقامة التركيب فتدبر آم  
مصححة

منها احتمالات والاقرب انها اسم للالفاظ مخصوصة الدالة على المعاني الخاصة  
 (قوله رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون) اعترض بان هذا لا يتم وذلك لان الخطبة  
 من الجملة المختصر فكان على الشارح ان يزيدها واجيب بان المراد رتب ماهو المقصود  
 من المختصر في الجملة اى سواء كان مقصودا بالذات كالفنون الثلاثة وما يتعلق بها من  
 الامثلة والشواهد واعتراضات المصنف على السكاكي او مقصودا بالتبع كالمقدمة فانها  
 مقصودة تبعا للعلم الذي الف فيه المختصر للانتفاع بها فيه وحينئذ فخرجت الخطبة  
 لانها ليست واحدا منهما (قوله على مقدمة) اعترض بان الترتيب وضع كل شيء في مرتبه  
 وهو لا يتعدى بعلى واجيب بانه ضمن الترتيب معنى الاشتمال تضييما نحويا اى جعل  
 المختصر مشتملا على مقدمة فالظرف على هذا لغو متعلق برتب اوانه ضمن الترتيب معنى  
 الاشتمال تضييما بيانيا وهو جعل اسم فاعل الفعل المتروك حالا من معمول الفعل المذكور  
 فعلى هذا يكون الظرف مستقرا متعلقا بمحذوف حال اى رتب المصنف اجزاء المختصر  
 اى جعلها مرتبة بحيث يطلق عليها اسم الواحد حال كونه مشتملا على مقدمة ثم ان  
 ترتيب المختصر واشتماله على هذه الامور الاربعة من ترتيب واشتمال الكل على اجزائه  
 لان المختصر الفاظ وكذلك المقدمة والفنون الثلاثة لان كلا منها اسم للقضايا الكلية  
 التي هي القواعد والضوابط ومعلوم انها الفاظ لامر ان القاعدة قضية كلية (قوله  
 لان المذكور فيه) من ظرفية الاجزاء في الكل لان المذكور فيه قضايا وقواعد وهي  
 الفاظ (قوله اما ان يكون الخ) خبر ان محذوف مضاف اما مع اسم اى لان حال  
 المذكور او مع الخبر اى لان المذكور فيه اما ذوان يكون او يقال فرق بين المصدر  
 الصريح والمأول كما ذكره في نحو هذا (قوله من قبيل المقاصد) اى بالذات والا  
 فالمقدمة مقصودة في الفن لكن تبعا واخم لفظ قبيل لادراج الامثلة والشواهد  
 في الفنون الثلاثة ولو قال اما ان يكون من المقاصد لخرج ما ذكر لان المقاصد عبارة  
 عن القواعد فقط والحاصل ان الامثلة والشواهد والاعتراضات ليست من المقاصد  
 وانما هي مكملات لها وحينئذ فهي من قبيلها ومن ناحيتها فاقسم لفظ قبيل لادخالها  
 في المقاصد ولعل في الكلام حذفا والاصل اما ان يكون من المقاصد او من قبيلها تأمل  
 ثم ان قوله لان المذكور فيه اما ان يكون الخ هذا دليل عقلي على ما ادعاه من المختصر  
 لان التردد بين التفي والاثبات عقلي وهذا الدليل العقلي مؤيد بالاستقراء (قوله  
 في هذا الفن) اى المعهود وهو فن البلاغة وتوابعها (قوله الثاني المقدمة) قدم  
 الثاني لقصر الكلام عليه ولان مفهومه عديم وهو مقدم على الوجود ثم ان جل الثاني  
 على خصوص المقدمة جاء من الاستقراء فاندفع ما يقال لم لا يجوز ان يكون شيئا آخر  
 وحاصل الدفع اتنا تبينا مقصود الكتاب فلم نجد غير المقدمة والفنون الثلاثة وما قبل  
 هنا يقال في الثالث (قوله في تأدية المعنى المراد) اى البلاغة والمراد بالمعنى المراد البلاغة ما زاد  
 على اصل المعنى من الاحوال التي يفسدها البلغ كالانكار وخلق الذهن فلو كان

(مقدمة) رتب المختصر  
 على مقدمة وثلاثة فنون  
 لان المذكور فيه اما  
 ان يكون من قبيل المقاصد  
 في الفن او الثاني المقدمة  
 والا ولان كان  
 الغرض منه الاحتراز  
 عن الخطاء في تأدية المعنى  
 المراد فهو الفن الاول  
 والافان كان الغرض منه  
 الاحتراز عن التعقيد  
 المعنوي

المخاطب ينكر قيام زيد واورد التكلم له الكلام غير مؤكد بان قال زيد قائم  
 فقد اخطأ في نفس تأدية المعنى المراد لتركه الواجب وهو التأكد الدال على حال المخاطب  
 وهو الانكار الذي هو معنى مراد للبغاء وهذا الخطاء يحترز عنه بالفن الاول وقوله  
 عن التعقيد المعنوي اى بان تكون العبارة التى عبر بها بعصر الانتقال منها الى المعنى  
 المراد فاذا اقتضى الحال المجاز واورده التكلم لكن مع التعقيد المعنوي بان اتى بعبارة  
 صعبة خفية اللوازم كما لو قلت رأيت انجر في الحمام مريدا به رجلا شجاعا يجمع مشابهته  
 للاسد في ذلك فقد اصبحت في اصل تأدية المعنى المراد لكونه مطابقا لمقتضى الحال  
 ولكن اخطأت في كيفية التأدية لكونك اتيت بالعبارة الخفية اللوازم وهذا الخطاء يحترز  
 عنه بالفن الثاني فلو عبرت عن المقصود برأيت اسدا في الحمام يجمع الجراءة لم يكن  
 هناك خطاء في كيفية التأدية لسهولة الانتقال ( قوله والافهوه الفن الثالث ) اى  
 والابان كان الغرض ليس الاحتراز اصلا بل انما هو مجرد تحسين اللفظ وتزيينه فهو الثالث  
 ( قوله وجعل الخاتمة الخ ) هذا جواب عما يقال حصر ترتيب المختصر في الفنون  
 الثلاثة والمقدمة غير حاصر اذ من جملة اجزاء الكتاب الخاتمة فكان على الشارح  
 ذكرها ( قوله وهم ) بفتح الهاء اى غلط والمراد به الخطاء لان الغلط انما يستعمل  
 في خطأ اللسان وخطأ الذهن كما هنا لا يقال فيه غلط بل خطأ ( قوله كاسنين ) اى  
 في اول الخاتمة نقلا عن المصنف في الايضاح ان الخاتمة من الفن الثالث قال الشارح  
 هناك وما يدل على ذلك ان المصنف حصر في آخر المقدمة اجزاء الكتاب في الفنون  
 الثلاثة ولم يلتفت لذكر الخاتمة ( قوله الى انحصار المقصود ) اى بالذات ( قوله بطريق  
 التعريف المهدى ) اى الذكري ان قلت ان الى التى لتعريف العهد الذكري ضابطها  
 ان يتقدم ذكر لدخولها وما هنا ليس كذلك اذ لم يسبق على العنوان في التراجم تفسير  
 بعنوان فن اول وفن ثان وفن ثالث وانما الذى ذكره في آخر المقدمة ما يحترز به  
 عن الخطاء في تأدية المعنى المراد فهو علم المعاني وما يحترز به عن التعقيد المعنوي  
 فهو علم البيان وما يعرف به وجوه تحسين الكلام فهو علم البديع ولا شك ان هذا  
 العنوان غير عنوان الفن الاول والفن الثاني والفن الثالث وحيث فلا يصح جعلها  
 للعهد الذكري واجيب بان الى التى للعهد الذكري يكتفى بتقديم ذكر مدخولها تقديرا كما هنا  
 وتوضيح ذلك ان المصنف لما اخبر في آخر المقدمة ان علم البلاغة منحصر في علم المعاني  
 والبيان والبديع وذكر ان واحدا يحترز به عن الخطاء في تأدية المعنى المراد وواحدا  
 يحترز به عن التعقيد المعنوي وواحدا يعرف به وجوه تحسينات الكلام علم انها  
 فنون اى ضروب مختلفة ومعلم بما تقدم من قوله لما كان علم البلاغة وتوابعها  
 الى قوله الفتن مختصرا ان مقصود الكتاب منحصر في علم البلاغة وتوابعها فحصل  
 لنا مقدمتان مقصود الكتاب منحصر في علم البلاغة وعلم البلاغة منحصر

فهو الفن الثاني والافهوه  
 الفن الثالث وجعل الخاتمة  
 خارجة عن الفن الثالث  
 وهم كاسنين ان شاء الله  
 تعالى ولما انجر كلامه  
 في آخر هذه المقدمة الى  
 انحصار المقصود  
 في الفنون الثلاثة ناسب  
 ذكرها بطريق التعريف  
 المهدى بخلاف المقدمة

في فنون ثلاثة يتبع مقصود الكتاب منحصر في فنون ثلاثة ومعلوم ان الفنون الثلاثة المذكورة في الكتاب يكون واحد منها اول وواحد ثانيا وواحد ثالثا فلم ان مقصود الكتاب فنون ثلاثة موصوفة بالاولية والثانية والثالثة وانها علم المعاني والبيان والبديع الا ان النسبة بينها مجهولة اذ لا يعلم ان الفن الاول هو علم المعاني او البيان او البديع فيقال لافادة النسبة الفن الاول اي من الفنون التي علم انحصار مقصود الكتاب فيها علم المعاني والفن الثاني علم البيان والفن الثالث علم البديع فهذه التراكيب الثلاثة من قبيل قولنا المنطلق زيد من جهة ان كلا من طرفي الجملة معلوم والمجهول الانتساب فتدبر ذلك افاد ذلك العلامة عبد الحكيم والقناري واجاب الحفيد وغيره بما حاصله ان ال التي للعهد الذكري هي التي تقدم مصحوبها صريحا او كناية كايأتي وما هنا من قبيل الثاني لان الفن الاول والثاني والثالث قد ذكرت سابقا بعنوان ما يحترز به عن الخطأ في تأدية المعنى المراد وما يحترز به عن الخطأ في التعقيد المعنوي وما يعرف به وجوه التحسين فان هذه الامور مشهورة الانصاف بالعنوان المذكور اي الفن الاول والفن الثاني والفن الثالث اذ مدلول الفن الاول القواعد المخصوصة وكذا مدلول الفن الثاني والثالث فيكون من التقديم الكنائى على حد قوله تعالى وليس الذكر كالانثى فانه اشارة الى ماسبق ذكره كناية في قوله رب اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظ ما وان كان يم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وكذلك الفن الاول اشارة الى ماسبق ذكره كناية في قوله وما يحترز به عن الخطأ الخ فان ما وان كانت تم الفن الاول وغيره لكن الاحتراز عن الخطأ المذكور انما هو بالفن الاول وكذا يقال في الفن الثاني والثالث (قوله فانه لا يقتضي الخ) اي فكرها لان الاصل في الاسماء التنكير ولا يقتضي للعدول عنه الى التعريف (قوله للتعظيم) اي كما قال الازوزاني نظرا لكون ما فيها من المعاني عظيما وقوله او التقليل اي كما قال غيره نظرا لقلة الفاظها وهذا الخلاف لا طائل تحته على انه يصح اعتبارهما معا بالاعتبارين المذكورين بقى شيء آخر وهو ان المقابلة في كلامه لا تحسن لان الذي يقابل التعظيم انما هو التحقير لا التقليل كما ان الذي يقابل التقليل التحقير لا التعظيم فكان الاولى ان يقول للتعظيم او التحقير او للتكثير او التقليل واجيب بان في العبارة احتسا كما حذف من الاول التكثير بدليل ما اثبت في الثاني ومن الثاني التحقير بدليل ما اثبت في الاول او يقال انه اراد بالتقليل التحقير تسميا (قوله فما لا ينبغي) اي لانه لا يتعلق به غرض لان نسبة مقدمة كل فن وكل كتاب اليه لا تنافوت بحيث يكون مقامها بالنسبة اليه تارة عظيما وتارة حقيرة فلا يتشوق الا لوجودها لالكونها عظيمة او حقيرة وكتب بعضهم قوله فما لا ينبغي ان يقع بين المحصلين اي المهمات العلوم لعلومهم عن الاشتغال بمحقراتها وكلامه صالح لتعريض تدبر

فانه لا يقتضي لا يرادها  
يلفظ المعرفة في هذا المقام  
والخلاف في ان ثبوتهما  
للتعظيم او التقليل فما  
لا ينبغي ان يقع بين  
المحصلين والمقدمة  
ماخوذة من مقدمة الجليش  
للجماعة المتقدمة منها  
من قدم

(قوله والمقدمة الخ) اعلم ان قدم تارة يستعمل لازما وتارة متعديا واسم الفاعل من الاول مقدمة بمعنى ذات مقدمة اى ثبت لها التقدم ثم نقل ذلك اللفظ من الوصفية وجعل اسما للجماعة المتقدمة من الجيش وحيث قلنا فيها للدلالة على النقل من الوصفية للاسمية ووجه ذلك ان التامد على التأنيث والمؤنث فرع المذكر وكذلك الاسمية منها فرع الوصفية فاقى بالتاء لتدل على ذلك فان قلت ان التاء موجودة حال الوصفية قلت يقدر زوالها والايان يغيرها ثم انها نقلت منها على سبيل الحقيقة العرفية ان هجر المعنى الاصلى او على سبيل الاستعارة المصرحة ان لم يهجر وجعلت اسما لكل مقدم ويتعين بالاضافة فيقال مقدمة علم ومقدمة كتاب ومقدمة الدليل ومقدمة القياس فهذا وضع ثالث اذا علمت هذا فقول الشارح والمقدمة اى ولفظ المقدمة من حيث هى لا بقيد كونها مقدمة هذا المختصر ولذلك اظهر مع ان المقام للضمير وقوله مأخوذة اى منقولة من مقدمة الجيش اى من لفظ مقدمة الذى مدلوله الجماعة المتقدمة من الجيش او مستعارة منها وقوله للجماعة اى الموضوع للجماعة المتقدمة منها اى من الجيش والناسب منه ولكنه انت باعتبار ان الجيش طائفة وقوله من قدم اللازم اما خبر لمبتدأ محذوف اى وهى اى مقدمة الجيش مأخوذة اى منقولة من قدم اللازم اى من اسم فاعل قدم اللازم لما علمت ان مقدمة الجيش منقولة من مقدمة الوصف المأخوذة من قدم اللازم وانها حال اى حال كون مقدمة الجيش مأخوذة من قدم اللازم اى منقولة من اسم فاعل قدم اللازم فى كلام الشارح اشارة لمراتب النقل على هذين الاحتمالين اوانه خبر ثان للمقدمة اى والمقدمة مأخوذة اى منقولة من مقدمة الجيش ومشتقة من قدم اللازم اى من مصدره وهذا باعتبار الاصل الاصيل وهو الوصف لان الاشتقاق انما هو معتبر فيه كذا قرر شيخنا العلامة العذوى وذكر العلامة عبد الحكيم ان قوله والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش لم يرد به انها منقولة او مستعارة من مقدمة الجيش لانه لا معنى لنقل اللفظ المفرد عن المضاف واستعارته منه اذ لابد من اتحاد اللفظ فيهما اى فى المنقول عنه واليد ولانه لم يبين معنى لفظ المقدمة حتى يقال انها بذلك المعنى منقولة او مستعارة بل مراده ان لفظ المقدمة مأخوذ من مقدمة الجيش بقطع النظر عن الاضافة وحيث قلنا فيها المقدمة وانما لم يقل من اول الامر والمقدمة مأخوذ من قدم بمعنى تقدم لان التحقيق ان استعمال المشتق منه لا يكتفى فى اخذ المشتق ما لم يرد الاستعمال به والاطلاق للمقدمة على الجماعة المتقدمة من الجيش باعتبار معناها الوضعى ويدل عليه ارادها فى الاساس فى الحقيقة حيث قال قدمته تقدم بمعنى تقدم ومنه مقدمة الجيش انتهى كلامه (قوله بمعنى تقدم) اى فى قدم اللازم لان قدم لازم واما قولهم زيد تقدمه عمر فهو من الحذف والايصال اى تقدم عليه وهذا اى اخذها من قدم بمعنى تقدم بناء على قراءتها بالكسر واما على قراءتها بالفتح فيتعين انها من قدم المتعدى لان اسم المفعول انما يؤخذ من المتعدى

بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم  
لما يتوقف عليه الشروع  
فى مسأله ومقدمة الكتاب  
لطائفة من كلامه قدمت  
امام المقصود لارتباطه  
بهما وانتفاع بهما فيهما

فان قلت على قراءتها بالكسر لم يجعل مأخوذة من قدم المتعدي قلنا لان الباحث المذكورة مقدمة لامقدمة شيئا آخر ولانه لو كان كذلك لاضيفت الى مفعولها بان يقال مقدمة الطالب الذي عرفها على من لم يعرفها من الشارحين لان الصفة المتعدي للمفعول الظاهر اضافتها اليه لالماله بها نوع تعلق فلما لم تضاف اليه واضيفت للكتاب مع انه غير المفعول علم انها من اللازم وانما كان الكتاب غير المفعول لان المقدم في الحقيقة الطالب الذي عرفها لا الكتاب نفسه (قوله يقال مقدمة العلم) اي يقال هذا اللفظ او يقال هذه الكلمة اذن العلوم ان الكلمة اذا اريد لفظها فانها تحكى بالقول نحو يقال له ابراهيم وبصح ان يجعل القول بمعنى الاطلاق اي ان المقدمة اذا اضيفت للعلم تطلق على ما يتوقف عليه الشروع في مسأله فاللام في قوله لما بمعنى على والمظرف لغو متعلق يقال على التقديرين وما في قوله لما نكرة موصوفة واقعة على معان اي معان يتوقف الخ وهي المبادئ العشرة وظاهره كانت مقدمة اولابان كانت في الاشياء ان قلت اصل الشروع في مسائل العلم انما يتوقف على تصور العلم بوجه وذلك يحصل بالرسم فيقتضى ان مقدمة العلم اسم للرسم خاصة وهذا ينافي ما ذكره العلامة السيد في شرح المفتاح من ان مقدمة العلم اسم لما يتوقف عليه تصور العلم بوجه وذلك كالرسم او تصوره بالذات والحقيقة وذلك كالحل او الشروع فيه على بصيرة وذلك كالموضوع والقائمة والغاية وغيرهما من بقية المبادئ العشرة المشهورة قلت المراد بالشروع الشروع من حيث هو فيشمل اصل الشروع والشروع على بصيرة فتشمل المقدمة جميع المبادئ وحاصل ما في المقام ان العلم لغة الادراك ثم نقل في العرف الى معلومات تصورية او تصديقية هي مسائل كثيرة مضبوطة بجهة واحدة ولا شك ان الشروع في تحصيل تلك المعلومات موقوف على تصورها بوجه وهو التصور الاجالي لامتناع توجه النفس نحو المجهول المطلق فيمنع الشروع فيها بدونها والشروع فيها على بصيرة يتوقف على تصورها بتلك الجهة ويتوقف ايضا على معان اخر خارجة عن تلك المعلومات كعرفة الغاية والموضوع والقائمة وغير ذلك من بقية المبادئ العشرة فسموا هذه مقدمة العلم لتوقف اصل الشروع والشروع على وجه البصيرة عليها (قوله ومقدمة الكتاب) عطف على مقدمة العلم وقوله لطائفة اي لجماعة عطف على قوله لما يتوقف من عطف المفردات اي ان لفظ مقدمة اذا اضيفت للكتاب تطلق الخ وقوله من كلامه اي من كلام الكتاب واطافه كلام الضمير من اضافة العام للخاص فهي لبيان والمعنى لطائفة منه واتمام يقل هكذا لان ذكر العام اولاً ثم ياتي بالخاص بعد ذلك اوقع في النفس (قوله قدمت امام المقصود) اي جعلت امامه فلا بد من التجريد في قدمت عن بعض معناه اولاً كان فيه ركاكة لتكرر قوله امام المقصود معه (قوله لا ارتباط له بها) اي لا ارتباط للمقصود بها اي تلك الطائفة اي بما فيها او يقال ان طريق الافادة والاستفادة



لما كانت هي الالفاظ لم يتحج تقدير كما افاد القارى واتما اعتبر الارتباط في جانب المقصود دون المقدمة نظرا الى انه موقوف عليها والموقوف هو المرتبط وقوله لارتباطه بها اى سواء توقف الشروع في مسائل الفن على معناها بان كان مدلولها مقدمة علم ام لا (قوله وانفاج الخ) عطف سبب على مسبب وعلم بما ذكر ان مقدمة العلم معان ومقدمة الكتاب الفاظ ولا يقال ان هذه التفرقة تحكم لامر جمع لها لانا نقول ان مقدمة العلم لما كانت منضبطة غير مختلفة التفت في جانبها للمعاني ولما كانت معاني مقدمة الكتب مختلفة التفت في جانبها للالفاظ التي هي غير مضبطة واعترض السيد على الشارح بان المتبادر من قوله يقال مقدمة الكتاب لكذا ان اطلاق مقدمة الكتاب في مقابلة مقدمة العلم اصطلاح بين القوم لامن الشارح وليس كذلك اذ الوجود في كلام القوم مقدمة العلم وقد يطلقون مقدمة الكتاب على الالفاظ الدالة على مقدمة العلم مجازا مرسل لعلاقة الدالية والمدلولية ولا يطلقونها على الالفاظ مطلقا اعم من ان يكون مدلولها مقدمة علم ام لا على ما زعمه الشارح واجيب بان علة التسمية بمقدمة هو التقدم وحينئذ فلا وجه لجعل اطلاقها على الالفاظ مجازا عن اطلاقها على المعاني مع وجود العلة فقوله ولا يطلقونها على الالفاظ مطلقا ممنوع لما علمت من وجود العلة والحاصل ان السبب في اطلاق لفظ مقدمة على الالفاظ المقدمة على المقصود لارتباطه بها هو التقدم والاولية لا الارتباط الواقع بين اللفظ والمعنى كالدالية وحينئذ فلا وجه لاختصاصها في كلامهم بمقدمة العلم ولا يختص اطلاقها على اللفظ الدال على مقدمة العلم فقوله ولم يطلقوا المقدمة على الالفاظ مطلقا ممنوع واعلم ان النسبة بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب التباين لان الاولى اسم للمعاني والثانية اسم للالفاظ واما بين مقدمة العلم ومدلول مقدمة الكتاب فالعموم والخصوص الوجهى كما ان دال مقدمة العلم ونفس مقدمة الكتاب كذلك اى بينهما العموم والخصوص الوجهى يجمعان فيما يتوقف عليه الشروع اذا ذكر امام المقصود وتنفرد مقدمة الكتاب فيما لا يتوقف عليه الشروع في المسائل اذ ذكر امام المقصود وتنفرد مقدمة العلم فيما يتوقف عليه الشروع اذا ذكر في الانشاء خلافا لمن قال ان النسبة للعموم والخصوص المطلق بين الامرين بناء على اعتبار التقدم في مفهوم مقدمة العلم وقد علمت من تعريف الشارح لها عدم اعتبارها فيها واما النسبة بين دال مقدمة العلم ومدلول مقدمة الكتاب فالتباين كالاولى (قوله وهي) اى المقدمة ههنا اى في ذلك الكتاب (قوله لبيان) اى مذكورة لبيان (قوله وانحصار) عطف على معنى الفصاحة وقوله علم البلاغة اى العلم المتعلق بها (قوله وما يلائم ذلك) عطف على معنى الفصاحة اى وليبيان ما يلائم ذلك اى معنى الفصاحة والبلاغة والمراد بذلك الملائم النسبة بين الفصاحة والبلاغة ومرجع البلاغة (قوله ارتباط المقاصد بذلك) اى بما ذكر مما احتوت عليه المقدمة او بالبيان المذكور وأشار بهذا

وهي ههنا لبيان معنى  
الفصاحة والبلاغة  
وانحصار علم البلاغة  
في علمي البيان والمعاني وما  
يلائم ذلك ولا يخفى وجه  
ارتباط المقاصد بذلك  
والفرق بين مقدمة العلم  
ومقدمة الكتاب بما خفى  
على كثير من الناس  
(الفصاحة) وهي  
في الاصل تنبي عن الظهور

الى ان المقدمة المذكورة هنا مقدمة كتاب لا مقدمة علم لان مقدمة العلم ما يتوقف عليه  
 الشروع في مسأله كالحذ والموضوع والغاية الخ والمصنف لم يذكرها كلها فيها  
 وان كان قد ذكر فيها غايات العلوم الثلاثة حيث قال في آخرها وما يحترز به الخ ويصح  
 جعلها مقدمة علم ايضا بهذا الاعتبار (قوله والفرق الخ) قد علمت محضه وهوان  
 مقدمة الكتاب اسم لمجموع الطائفة من الكلام اللفظي التي يقدمها المصنف امام  
 القصود لارتباط له بها فإلم يقدمه وان حصل به الارتباط والانتفاع لا يصندق عليه  
 التعريف ومقدمة العلم معان مخصوصة يتوقف عليها الشروع فيه (قوله في الاصل)  
 اى في اللغة الخ لما كان الواقع في كتب اللغة ذكر معان متعددة للفصاحة وكلها تدل  
 على الظهور ولم يتحقق الشارح من تلك المعاني الحقيقي من المجازى لما وقع في ذلك  
 من الاختلاف والاشتباه اى في بيانها اى الفصاحة بما يجمع معانيها الحقيقية والمجازية  
 وهو الانباء عن الظهور والابانة فهذا تكتة قول الشارح تنبى عن الظهور والابانة  
 دون ان يقول هي الظهور والابانة وتوضيح ذلك ان الفصاحة تطلق في اللغة على  
 معان كثيرة فتطلق على تزع الرغوة وذهب الباء من اللبن يقال سقاها لبنا فصيحاً  
 اى اخذت رغوته وترعت منه او ذهب لباء وخلص منه قال في الاساس ان هذين  
 المعنيين حقيقيان ثم قال ومن المجاز شربنا حتى افصح الصبح اى بداضوه وحتى بدا  
 الصباح الفصح اى الذى لا ظلمة فيه وهذا يوم مفصح وفصح لا غيم فيه ولا حروجا  
 فصيح النصارى اى عيدهم وهذا مفصحهم اى مكان بروزهم وافصحوا عيدهم وافصح  
 الجمى بكلم بالعربية وفصح انطلق لسانه وخلصت لفته عن الكنة وافصح الصبي  
 في منطقهم فهم ما يقول في اول مايتكلم وافصح ان كنت صادقا اى بين اه فقد جعل  
 ماسوى ذهاب الرغوة والباء معاني مجازية ولا شك ان تلك المعاني كلها تؤول للظهور  
 بالاستئزام لانها هو فلذلك عبرتني اى تدل ولم يقل معناها الظهور لانه لم يوجد لها  
 معنى هو الظهور كما يفيد كلام المصباح فقوله تنبى يشير الى ان معناها ليس  
 هو الظهور بل شئ ينبى عنه ويدل عليه ومن هذا علم ان مراد الشارح بالاصل اللغة  
 سواء كان المعنى حقيقيا او مجازيا لا الحقيقي فقط وعلى هذا فالمراد بكون اللغة اصلا  
 باعتبار المعنى الاصطلاحي لا باعتبار انه حقيقة وعلم ان المراد بالانباء الدلالة الالتزامية  
 لا المطابقة لان لفظ الفصاحة لم يوضع للظهور حتى تكون دلالة عليه مطابقة  
 ولا تضمنية لان لفظ فصاحة لم يوجد في كتب اللغة انه موضوع للظهور وغيره حتى  
 تكون دلالة عليه تضمنية ثم ان الفصاحة نقلت عرفا الى وصف في الكلمة والكلام  
 والتكلم ويخلو ذلك الوصف من ملابسة وضوح وظهور وانما لم يقتصر  
 الشارح على المعنى الاصطلاحي الآتى في المتن للاشارة الى ان بين المعنى الغوي  
 والاصطلاحي مناسبة والناسبة تحصل ولو بحسب المآل (قوله والابانة) عطف

مرادف ان جعلت الابانة مصدرا بان بمعنى بان اى ظهر وحيثذ فالابانة بمعنى البيان وعطف لازم ان جعلت مصدر ابان بمعنى اظهر وحيثذ فتكون الابانة بمعنى الاظهار (قوله مثل كلمة فصيحة) اى مخبرا بذلك عن جزئ معين من جزئيات الفرد كقيام فيقال هذه كلمة فصيحة ويصح ان يراد بالكلمة لفظ كلمة اذهو يوصف بالفصاحة وكذا يقال في قوله كلام فصيح وربما يقال ان قوله بعد والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح دون ان يقول مثل متكلم فصيح مع انه قياس سابقه يعين الاول و اشار بالمثالين في قوله مثل كلام الخ الى انه لافرق في الوصف بالفصاحة بين المنظوم وغيره والقصيدة مأخوذة من اقتصدت الكلام بمعنى اقتطعته قيل لاسمى الايات قصيدة حتى تكون عشرة فافوقها وقيل حتى تجاوز سبعة وما دون ذلك يسمى قطعة (قوله قيل المراد الخ) حاصل ابضاح ما في القيام ان المصنف اعترض عليه بانه قديمى شئ ليس بكلمة ولا كلام مثل المركبات الناقصة فانها ليست بمفردة لان المفرد ما قابل المركب ولا كلاما لانه المركب التام والمركب المذكور ناقص فسكوته عنها يقتضى ان لا تكون فصيحة ولا بلغة مع انها توصف بالفصاحة قطعاً فيقال مركب فصيح وحيثذ ففي كلام المصنف قصور واجاب الخليلي والزوزني بانها داخله في الكلام في كلام المصنف اذ المراد بالكلام فيه المركب مطلقاً على طريق المجاز المرسل من باب اطلاق الخاص وارادة العام فتشمل المركب التام والناقص وحيثذ فلا قصور في كلامه ورد شارحنا هذا الجواب بانه لا يتم الا لو كان العرب اطلقوا على المركب المذكور كلاماً فصيحاً مع انهم لم يقولوا فيه ذلك ووصفهم له بالفصاحة في قولهم مركب فصيح يجوز ان يكون من حيث مفرداته لامن حيث ذاته سلنا انه يوصف بالفصاحة من حيث ذاته وان الاعتراض بالقصور واراد على المصنف فالاولى ادخال المركب المذكور في المفرد لافى الكلام بان يراد بالمفرد ما قابل الكلام وذلك لانه لم يعمد اطلاق الكلام على ما قابل المفرد بل المعهود اطلاقه على المركب التام كما هو المعنى العرفي عند النحاة او على اللفظ مطلقاً الشامل للمفرد وهو المعنى اللغوي واما اطلاقه على ما قابل المفرد اعنى المركب مطلقاً الشامل للتام والناقص فهذا مجاز مرسل كما علمت علاقته بخلاف اطلاق المفرد على ما ليس بكلام فانه حقيقة عريفية (قوله ما ليس بكلمة) الانسب ما ليس بمفرد اى وهو المركب مطلقاً (قوله وغيره) اى وهو المركب الناقص (قوله فانه قديمى) القاء لتعليل والضمير للمال والشان وهذا محلة للطلل مع علته وقوله وقديمى يكون بيت الخاى كافي قوله

❁ اذا ما لغايات برزن يوما ❁ وزججن الحواجب والعيونا ❁

فان هذا البيت غير مفيد لعدم ذكر جواب الشرط مع انه فصيح بل جاع ضرورة

والابانة (يوصف بها المفرد)  
مثل كلمة فصيحة (والكلام)  
مثل كلام فصيح وقصيدة  
فصيحة قيل المراد بالكلام  
ما ليس بكلمة ليعم المركب  
الاسنادى وغيره فانه  
قد يكون بيت من القصيدة  
غير مشتمل على اسناد يصح  
السكوت عليه مع انه  
يتصف بالفصاحة

فصاحة كلماته (قوله وفيه نظر) أي في ادخال المركب الناقص في الكلام نظر (قوله) لأنه إنما يصح ذلك (أي دخول المركب الناقص في الكلام) (قوله لو اطلقوا) أي العرب (قوله ولم يقل ذلك عنهم) أي والفقول عنهم إنما هو وصفه بالفصاحة دون وصفه بأنه كلام حيث قالوا مركب فصيح ووصفه بالفصاحة لا يستلزم تسميته كلاماً حتى يدخل في معناه لأن الوصف بالفصاحة أهم من التسمية بالكلام والأعم لا يستلزم الآخر فيجوز أن يكون وصفه بالفصاحة لكون كلماته فصحة لا لكونه كلاماً مركباً فبطل هذا التأويل وهو ادخال المركب الناقص في الكلام (قوله واتصافه الخ) لما بطل جواب الخلفاء وبقي الاعتراض بالقصور وادعاء المصنف إشار الشارح لدفعه بأنه غير وارد بالكلية بقوله واتصافه بالفصاحة أي في قولهم مركب فصيح الخ (قوله باعتبار فصاحة المفردات) أي باعتبار أن مفرداته متصفة بالفصاحة لا باعتبار أنه مركب وإذا كان كذلك فهو داخل في المفرد من غير تأويل في المفرد سلنا أن اتصافه بالفصاحة لذاته أي باعتبار أنه مركب فيحتاج للتأويل لكن الحق في التأويل خلاف ما قلت يا خلفائي (قوله باعتبار الخ) أي فيكون وصفه بالفصاحة من باب وصف الشيء بوصف أجزائه فوصفه بها عرضي لا ذاتي (قوله على أن الحق الخ) على الاستدراك بمعنى لكن فلا تعلق بشيء فكانه قال لكن الحق أنه داخل الخ فبعد أن أجاب بأن وصف المركب الناقص بالفصاحة على طريق العرضية ظهر له بعد ذلك أنه يوصف بها بالنظر لذاته وأنه لا بد من التأويل في كلام المصنف ليشمله والآن قاصراً لكن لا يؤول بما أول به الخلفائي بحيث يدخل هذا المركب في الكلام بل يدخله في المفرد بقرينة مقابلته بالكلام وفي هذا الجواب بحث اذ لو كان داخل فيه لم يتم قوله أو لا يقال كلمة فصحة إلا أن تحمل الكلمة على مايم المركب الناقص (قوله لأنه) أي المفرد يقال أي يحمل على مايقابل المركب وذلك القول في باب الكلام (قوله وعلى مايقابل الثاني) أي ويقال على مايقابل الثاني والمجموع أي والمحقق بهما وهو الأسماء الستة الشاملة للمضاف وذلك القول في باب الأعراب أي ويقال على مايقابل المضاف والشبيه به الشامل للثني والمجموع وذلك في باب النادى واسم لا يقال على ما ليس بجملة ولا شبيهها وذلك في باب البدأ والخبر (قوله وعلى مايقابل الكلام) أي الشامل للمركب الناقص وهو المراد هنا واعلم أن إطلاق الفرد على هذه الأمور كلها إطلاقاً حقيقية وإذا كان كذلك فدخول المركب الناقص فيه لا يلزم عليه تجوز بخلاف دخول المركب الناقص في الكلام بحيث يراد بالكلام المركب مطلقاً فإنه يلزم عليه التجوز (قوله ومقابلته الخ) جواب عما يقال أن المشترك لا يفهم منه معنى معين بدون قرينة فالقرينة هنا على أن المراد بالفرد هنا ما يقابل الكلام فأجاب بقوله ومقابلته الخ لا يقال عديكس فيقال مقابلة

وفيه نظر لأنه إنما يصح ذلك لو اطلقوا على مثل هذا المركب أنه كلام فصيح ولم يقل ذلك عنهم واتصافه بالفصاحة يجوز أن يكون باعتبار فصاحة المفردات على أن الحق أنه داخل في المفرد لأنه يقال على ما يقابل المركب وعلى ما يقابل الثاني والمجموع وعلى ما يقابل الكلام ومقابلته بالكلام ههنا قرينة دالة على أنه أريد به المعنى الأخير أعني ما ليس بكلام

الكلام بالفرد تدل على ان المراد بالكلام ما ليس بمفرد لانا نقول اطلاق الكلام على ما ليس بمفرد مجاز مخالف لاصطلاح النحاة والفقهاء بخلاف اطلاق المفرد على ما ليس بكلام فانه اصطلاح والتبادر من الالفاظ جعلها على معانيها بحسب الاصطلاح هذا واعلم انه يلزم على ما قاله الشارح من ان المراد بالمفرد هنا ما قابل الكلام امور ثلاثة \* الاول ان يكون المركب الناقص الخالي عما يخل بفصاحة المفرد من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس فصيحاً مع اشتماله على ما يخل بفصاحة الكلام من تنافر الكلمات وضعف التأليف والتعقيد نحو ان كان قرب قبر حرب قبر \* وان ضرب غلامها هذا وان تسكب عيناى الدموع لتجمدا لانه صدق عليه انه خالص من الغرابة وتنافر الحروف ومخالفة القياس والتزام فصاحة ما ذكر لا يلبق بحال عاقل واذا لم يكن فصيحاً لزم ان يكون تعريف فصاحة المفرد غير مانع فيجب ان يزداد فيه الخلو عن هذه الامور ليكون مانعاً \* الامر الثانى انه يلزمه صيرورة ما هو فصيح غير فصيح بضم كلة فصحة اليه وبيانه انه على تقدير تسليم فصاحة ما ذكر من المركبات الثلاثة يلزمه خروجها عن الفصاحة بضم كلة فصحة الى كل واحد منها كقولك فى المثال الاول رجم وفى المثال الثانى اساء وفى المثال الثالث بلغت المنى لانه قبل الضم من قبيل المفرد ولم يشترط فى فصاحته الخلو مما ذكر وبعد الضم من قبيل الكلام وهو قد اشترط فى فصاحته الخلو مما ذكر والحال انه لم يخلص ولا شك ان صيرورة ما هو فصيح غير فصيح بضم كلة فصحة اليه بعد جدا . الامر الثالث انه يلزمه ان يخرج عن الفصاحة باعتبار مجرد الاسناد فيه من غير ضم الكلمة ولا نقصها نحو زيد الذى ضرب غلامه عمرا فى داره فان جعل الذى وصفاً زيد كان مركباً ناقصاً فيكون فصيحاً لدخوله فى المفرد وان جعل الذى خبراً عن زيد كان كلاماً فيكون غير فصيح لعدم خلوصه من ضعف التأليف وهذا اشنع مما قبله . واعترض ما اختاره الخليل ايضا من التأويل فى الكلام وادخل المركب الناقص فيه بانه يقتضى انضاف المركب الناقص بالبلاغة حقيقة لقول المصنف بعد والبلاغة يوصف بها الاخيران فقط وهو باطل اذ لم يدونوا عوارضه التى يطابق بها مقتضى الحال كتدوينهم عوارض المركب التام وله ان يجيب عن هذا بان فى الكلام شبه استخدام حيث ذكر اول الكلام بمعنى المركب وذكره ثانياً بمعنى المركب التام وفيه بعد وبان المفرد يتناول الاعلام المشتقة على تنافر الكلمات وضعف التأليف والتعقيد نحو امدحه وزان نورة الشجر وتسكب عيناى الدموع لتجمدا اذا جعلت اعلاماً لان المفرد لا يدل جزؤه على جزء معناه وهذه كذلك ولا يردان ضعف التأليف لا يتأتى فى العلم لانه يكون بمخالفة الاعراب والعلم مجرد اعراب له لان الاعراب ثابتة باعتبار المنقول عنه فيلزم ان تكون هذه

الاعلام فصيحة خللوا عما يحل بفصاحة المفرد مع اشتغالها على ما يحل بفصاحة الكلام والتزامه لا يليق بحال ناقل وحيتث تعريف فصاحة المفرد غير مانع فالواجب ان يزداد فيه الخلو عن هذه الامور ليكون مانعا وهذا الازام كما يرد على الخللالي يرد ايضا على الشارح بالنظر للجواب الثاني اعني قوله على ان الحق الخللان المفرد عنده اعم منه عند الخللالي وقد يجاب عن الخللالي بالنظر لهذا اليراد فقط بما حاصله ان هذه الاعلام من قبيل المركب عند النحاة اذ المفرد عندهم مالفظة بلفظ واحد في العرف او ما اعراب باعراب واحد والعلم المذكور مشتمل على لفظين فكثر ومعرب باعرابين فكثر بحسب الاصل لان نظرهم في اللفظ من حيث الاعراب والبناء وان كانت تلك الاعلام من قبيل المفرد عند المناطقة لان نظرهم في المعاني اصالة وهذا التعريف لفصاحة المفرد عند النحاة لا عند المناطقة وانت خير بان هذا الجواب انما يقع للخللالي دون الشارح وبما علمت من بطلان ما قاله الشارح والخللالي لبطان الوازم لهما ظهر لك ان المفرد والكلام في كلام المصنف محمولان على معانيهما الحقيقيين المتبادرين منهما وهو ان المراد بالمفرد ما ليس بمركب وبالكلام المركب التام والمركب الناقص خارج عنهما لعدم اتصافه بالفصاحة والبلاغة بالنظر لذاته واتصافه بالفصاحة في قولهم مركب فصيح انما هو باعتبار اتصاف مفرداته بها كما افاده العلامة عبدالحكيم (قوله والتكلم ايضا) انما زاد هنا ايضا دون ما تقدم لان الكلام والمفرد من واد واحد فهما كالشيء الواحد وايضا لا يوثق بهما الا بين شيئين (قوله يقال كاتب فصيح الخ) المناسب لما مر ان يقول مثل كاتب فصيح والمراد بالكاتب النثر اى المتكلم بكلام منشور وليس المراد به المتصف بالكتابة بدليل مقابله بشاعر والحاصل ان الشخص متى كانت فيه الملكة اتصف بالفصاحة تكلم بنظم او مجع او غيرهما كالنثر بل ولو لم تكلم اصلا لان الملكة لا يعرف قيامها به الا بالكلام (قوله تنبي عن الوصول الخ) قال في القاموس بلغ الرجل بلاغة اذا كان يبلغ ببارته كنه مراده مع ايجاز بلا اخلال او اطالة بلا امال وحيتث فهي في اللغة تنبي عن الوصول والانتها لكونها وضولا مخصوصا وهي الوصول بالعبارة الى المراد من غير اخلال ولا اطالة ملة واما في الاصطلاح فهي مطابقة الكلام لمقتضى الحال والمناسبة بين الغنيين ظاهرة لان الكلام اذا طابق مقتضى الحال وصل للطلب عند البلغاء ولم يقل وهي في الاصل اكتفاء بما ذكره سابقا وقيل لم يقل في الاصل لان معناه لغة واصطلاحا واحد وفيه انه مع كونه خلاف الواقع يلزم ان يكون قوله تنبي عن الوصول والانتها مستدركا لان القصد منه ابداء المناسبة بين المعنى الغوى والاصطلاحى وعند اتحاد المعنى لاحاجة اليه (قوله والانتها) عطف تفسير (قوله فقط) الفاء واقعة في جواب شرط مقدر وقط اسم فعل بمعنى اتى واذا وصفت بها

(و) يوصف بها (المتكلم)  
ايضا يقال كاتب فصيح  
وشاعر فصيح (والبلاغة)  
وهي تنبي عن الوصول

الاخيرين فقط اى فائده عن وصف المفرد بها ( قوله اذ لم يسمع كلمة بليغة ) فيه انه ادخل المركب الناقص في المفرد وحيث فلا ينتهض الدليل على الدعوى لان منقى الدليل اخص من منقى المدعى اى ان الذى نقيت عنه البلاغة في الدليل وهو الكلمة اخص من الذى نقيت عنه في المدعى وهو المفرد الشامل للكلمة والمركب الناقص ويلزم من هذا ان يكون الدليل اخص من المدعى وحيث فلا يتجه لان نقي الاخص لا يستلزم نقي الاعم فلا يلزم من عدم سماع اتصاف الكلمة بهاعدم سماع اتصاف المركب المذكور بها فالدليل المساوى للدعوى ان يقال اذ لم يسمع كلمة بليغة ولا مركب بليغ الا ان يراد بالكلمة ما ليس بكلام فقتل المركب الناقص لكن في اطلاق الكلمة على هذا المعنى من البعد ما ليس في اطلاق المفرد عليه بلا خفاء وان ادخل المركب الناقص في الكلام كما هو رأى الخليلي فلا اشكال في التعليل اصلا ( قوله والتعليل ) اى لعدم وصف المفرد بالبلاغة ( قوله وهى ) اى المطابقة المذكورة ( قوله لا يتحقق في المفرد ) اى لان المطابقة المذكورة انما تحصل بمراعاة الاعتبارات الزائدة على اصل المعنى المراد وهذا لا يتحقق الا في ذى الاسناد الفيد ( قوله لان ذلك ) اى اعتبار المطابقة المذكورة ( قوله في بلاغة الكلام والتكلم ) اى فيحوز ان تكون هناك بلاغة اخرى يصح وجودها في الكلمة غير المطابقة وان لم نطلع عليها كما وجد ذلك في الفصاحة فان قال ذلك المطلق انه لا معنى للبلاغة في كلام العرب الا هذا المعنى وهو محال في الكلمة عاد الى انتفاء السماع وهو الذى علمناه ( قوله وانما قسم الخ ) هذا توجيه لمبادرة المصنف بالتقسيم اولا وتعريف كل على حدة بعد ذلك مع ان الاصل ان يذكر التعريف اولا ثم التقسيم ثانيا فقول الشارح وانما قسم كلاما من الفصاحة والبلاغة اولا اى ولم يأت من اول الامر بتعريف واحد شامل لاقسام الفصاحة وكذلك البلاغة ثم يقسمها بعد ذلك كما هو الشأن وقوله قسم اى ضمنا لا صراحة حيث قال الفصاحة بوصف بها المفرد والكلام والتكلم والبلاغة بوصف بها الاخيران فقط فان هذا يستلزم انقسام الفصاحة الى فصاحة مفرد وفصاحة كلام وفصاحة متكلم وانقسام البلاغة الى بلاغة كلام وبلاغة متكلم ( قوله لتعذر جمع المعاني المختلفة ) كفصاحة المفرد وفصاحة التكلم وفصاحة الكلام وبلاغة التكلم وبلاغة الكلام وقوله الغير المشتركة الخ تفسير للمختلفة وادخل ال على غيرنا وله بالمغايرة فلا يقال انه ادخل ال على المضاف الذى لم يشابه بفعل وهو لا يجوز ( قوله في امر يعيها ) متعلق بالمشاركة اى في حقيقة نوعية تصدق عليها وتصلح لتعريفها فلا يأتى ان يؤتى للفصاحة بتعريف يع اقسامها الثلاثة ويخرج غيرها وكذا البلاغة لا يأتى ان يؤتى لها بتعريف يع قسميها ويخرج غيرهما وهذا بخلاف الكلمة فانها لما اشتركت اقسامها في امر يعيها صالح لتعريف الكلمة بحيث تميز عن الكلم والكلام

والانتهاء ( بوصف بها  
الاخيران فقط ) اى الكلام  
والتكلم دون المفرد اذ لم  
يسمع كلمة بليغة والتعليل بان  
البلاغة انما هى باعتبار  
المطابقة لمقتضى الحال  
وهى لا يتحقق في المفرد  
وهم لان ذلك انما هو في  
بلاغة الكلام والتكلم  
وانما قسم كلاما من الفصاحة  
والبلاغة اولا لتعذر جمع  
المعاني المختلفة الغير المشتركة  
في امر يعيها

عرفت أولا بانها قول مفرد ثم قسمت بعد ذلك الى اسم وفعل وحرف وكذلك  
الانسان لما اشتركت اقسامه من زنج وروم وغيرها في امر يعمها صالح لتعريف  
الانسان بحيث يتميز عن الفرس والحمار وغيرها من الانواع عرف اولاً بأنه حيوان  
ناطق ثم قسم بعد ذلك لتلك الاصناف والحاصل انه لما تعذر هنا اشتراك اقسام  
الفصاحة في امر يعمها صالح لتعريف الفصاحة بحيث يميزها عما عداها وكذلك  
البلاغة قسم كلا منهما ثم عرف تلك الاقسام واما الاشتراك في الامر العام مطلقا  
فحاصل اذلاشك في وجود المفهومات العامة الكلية كشيء وموجود ومستحسن واقسام  
الفصاحة وكذلك قسما البلاغة مشتركة في هذه المفهومات ولكن لا يصلح شيء منها  
لتعريف كل من الفصاحة والبلاغة لعدم حصول التبين المذكور وبهذا اندفع ما يقال  
على الشارح منطوقا لانهم عدم اشتراكها في امر يعمها اذلاشك في وجود المفهومات  
العامة الكلية التي تشارك فيها ونعمها كشيء وموجود ومستحسن وما يقال عليه من حيث  
المفهوم ان كلامه يفيدان مطلق الاشتراك في الامر العام يكفي في جميع الامور المتغيرة  
في تعريف وليس كذلك ( قوله في تعريف واحد ) اي يبين حقيقة كل تفصيلا والا  
فلا تعذر كأن تعرف الانسان والفرس بالجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة او بالحيوان  
فانه يميز لها في الجملة ولكن لا يبين حقيقة كل واحد تفصيلا ( قوله وهذا اي الصنيع  
من التقسيم اولاً ثم التعريف ثانياً كما قسم اي كتقسيم ابن الحاجب الخ فان تقسيمه قبل  
التعريف لعدم الاشتراك المذكور واورد على ذلك ان القسمين اشتراك في امر يعمها  
صالح لتعريف المستثنى وهو المذكور بعد الا واخوانها وفيه نظر بان هذا لا يصلح  
تعريفا للمستثنى لانه يدخل فيه ما بعد الا الواقعة صفة نحو لو كان فيها آلهة الا الله  
لقسدا مع انه ليس مستثنى ( قوله فالفصاحة ) اي اذا اردت بيان كل من اقسام  
الفصاحة والبلاغة فاقول لك الفصاحة الخ فالفاء فاء الفصيحة ويقال لها فاء الفصيحة  
بالصاد والصاد والاضافة في ذلك من اضافة الموصوف لصفته اي الفاء الفصيحة  
او المفصحة سميت بذلك لانها افصح عن شرط مقدر اول كونها افصحته واظهرته  
وقيل فاء الفصيحة هي ما افصح عن مقدر مطلقا اي سواء كان شرطاً او غيره كما  
في قوله تعالى قتلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت اي فاضرب فانفجرت ( قوله في المفرد )  
يصح ان يكون صفة للفصاحة كان التعلق نكرة او معرفة ولا يلزم على تقديره نكرة  
وصف المعرفة بالنكرة وهو لا يجوز لان ال والفصاحة جنسية ومدخولها في حكم  
النكرة ولا يلزم على تقديره معرفة حذف الموصول وبعض الصلة وهو لا يجوز لان  
الكائن المقدر يراد منه الثبوت والدوام فهو صفة مشبهة وال الداخلة عليها معرفة  
لاموصولة على التحقيق ولا يصح ان يكون ذلك الظرف حالا منها على مذهب  
سيبويه القائل يجوز مجيء الحال من المبتدأ لان الحال مقيدة للعامل مطلقا لفظيا

قوله او المفصحة صوابه  
او الفاضحة لان فعله ثلاثي  
من باب نفع ولم يسمع  
افصح كما يؤخذ من المصباح  
والقاسوس اللهم الا ان  
يكون لمشاكة قوله  
المفصحة تأمل ( رحمه الله )



او معنويا ولا معنى للتقيدها لان التقيد انما هو لشيء يختلف حاله كالجمعي في قولنا جازيد راكبا والابتداء واحد لا يختلف احواله وايضا المقصود تفسير الفصاحة بوصف كونها في المفرد لا بقيد تحققها في المفرد اذ ليس المعنى على التقيد وان كان المآل واحدا لكن فرق بين التقديرين كما لا يخفى وذلك لان التقيد يقتضى ان الفصاحة مشتركة اشتراكا معنويا لانه يقيدان الفصاحة امر كلّى يختلف احواله تارة يكون في المفرد وتارة يكون في غيره والذي حققه الشارح انها من قبيل المشترك اللفظي وجعل المجرور صفة لا يخالف ذلك تأمل ويصح ان يكون الظرف لغوا متعلقا بالنسبة التي اشتملت عليها الجملة والمعنى انساب الخلوص المذكور للفصاحة في المفرد او الفصاحة التي هي الخلوص منسوبة للمفرد وقضية هذا ان الظرف معمول للنسبة المذكورة وهو معنى قابل للتقييد وهذا يراد على حصر النحاة العامل المعنوي في الابتداء والتجرد (قوله قدم الفصاحة) اي قدم تعريف اقسامها على تعريف اقسام البلاغة مع ان الالف والنشر المشوش اولى (قوله لتوقف معرفة البلاغة) اي ادراكها وتصورها من حيث المفهوم سواء كانت بلاغة متكلم او كلام وقوله على معرفة الفصاحة اي على تصورها في الجملة وانما قلنا في الجملة لان بلاغة الكلام لا تتوقف على فصاحة التكلم بل على فصاحة الكلام والمفرد وكذلك بلاغة التكلم لا تتوقف على فصاحته من حيث المفهوم بل على فصاحة الكلام والمفرد اذ لم تؤخذ الملكة التي يقتدر بها على تأليف فصيح لافي بلاغة الكلام ولا في بلاغة التكلم نعم تتوقف عليها بلاغة التكلم بحسب التحقق اذ لا يقتدر على تأليف كلام بليغ الا من يقدر على تأليف كلام فصيح (قوله لتوقفها عليها) اما توقف فصاحة الكلام على فصاحة المفرد فلا واسطة لكونها مأخوذة في تعريفه واما توقف فصاحة التكلم على فصاحة المفرد فواسطة اخذ فصاحة الكلام التوقف عليها في فصاحة التكلم والتوقف على التوقف على الشيء متوقف على ذلك الشيء كذا قال يس وقد يقال المصنف لم يأخذ فصاحة الكلام في تعريف فصاحة التكلم بل اللفظ الشامل للمفرد كاتبه عليه الشارح فيكون توقف فصاحة التكلم على فصاحة المفرد بلا واسطة ايضا (قوله خلوصه من تنافر الحروف) قيل وجه حصر محلات فصاحة المفرد في الثلاثة ان المفرد له مادة وهي حروفه وصورة وهي صيغته ودلالة على معناه وحيث فقيه اما في مادته وهو التنافر او في صورته وهي مخالفة القياس الصرفي او في دلالاته على معناه وهو الغرابة ويمكن اجراء ذلك ايضا في الكلام ففيه في مادته تنافر الكلمات وفي صورته اي التأليف العارض على الكلمات ضعف التأليف وفي دلالاته على معناه التقيد (قوله خلوصه من تنافر الحروف) المراد من الخلوص لازمه وهو عدم الاتصاف وليس المراد انه كان متصفا بها اولا ثم خلى ثم ان كلام المصنف من باب السلب الكلي وهو المسمى بعموم السلب

في تعريف واحد وهذا كما قسم ابن الحاجب المستثنى الى متصل ومنقطع ثم عرف كلا منهما على حدة (الفصاحة في المفرد) قدم الفصاحة على البلاغة اتوقف معرفة البلاغة على معرفة الفصاحة لكونها مأخوذة في تعريفها ثم قدم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والتكلم لتوقفهما عليها (خلوصه) اي خلوص المفرد (من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس) الغوى اي المستنبط من استقرار اللفظ وتفسير الفصاحة بالخلوص لا يخلو عن تسامح

لا من قيل رفع الایجاب الکلی وهو المسمى بسلب العموم فالمعنى حيثئذ عدم اتصافه  
 بكل واحد من الثلاثة فحسما وجد واحد من الثلاثة في الكلمة كانت غير فصیحة ولاجل  
 كون المراد من كلام المصنف السلب الکلی كان الاول له الاتيان بمن في الغرابة ومخالفة  
 القياس لاجل ان يكون كلامه ظاهرا في ذلك المعنى المراد اذ كلامه بدون ذلك يوهم  
 ان المراد الخلو من المجموع وعليه فلا يضر في فصاحة الكلمة وجود واحد او اثنين  
 من الثلاثة وهو باطل (قوله القياس) اي الطباطب المقرر من استقراء استعمال  
 العرب كقولنا كلما تحركت الباء او الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا (قوله اي المستنبط  
 الخ) اشار بذلك الى انه ليس المراد حقيقة القياس في اللغة الذي هو الحاق شئ بشئ بجامع  
 بينهما كالحاق النبيذ بالخمير في التحريم بجامع الاسكار بل المراد القياس الذي منشاؤه  
 استقراء اللفظ اي تتبع الكلمات الغوية وهو القياس الصرفي كقولنا كلما تحركت  
 الباء او الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا وانما لم يقل الشارح الصرفي بدل الغوي  
 مع انه المراد للاشارة الى ان منشأ هذا القياس الصرفي استقراء اللفظ (قوله لا يخلو  
 عن تسامح) اي لامر من الاول ان الفصاحة هي كون الكلمة جارية على القوانين  
 المستنبطة من استقراء كلام العرب متناسبة الحروف كثيرة الاستعمال على الهنة العرب  
 الموثوق بعريتهم ويلزم من الكون المذكور الخلو من عما ذكر فليس الخلو نفس  
 الكون المذكور ولا صادقا عليه وحيثئذ فلا يصح حله على الفصاحة بحيث يقال  
 الفصاحة الخلو لان ادنى درجات التعريف ان يكون صادقا على المعرف وان صح  
 ان يقال الفصح الخالف لان صدق المشتق على المشتق لا يستلزم صدق المأخذ  
 على المأخذ كالمأخذ والكاتب والنطق والكتابة الامر الثاني ان الفصاحة وجودية  
 لان معناها الكون المذكور والخلو عدمي لان معناه عدم الامور المذكورة والعدمي  
 غير الوجودي فلا يصح حله عليه وانما قال لا يخلو عن تسامح ولم يقل باطل لان كان  
 الجواب عن كل من الامرين اما الجواب عن الاول فصاحله ان الادباء يجوزون  
 الاخبار عن الشئ بما ينه اذا كان بينهما تلازم قصدا للبالغة وادعاء انه هو لا يقال  
 ان التعريف بالبيان ممنوع ودعوى الادعاء وقصد البالغة لاتنفع لانا نقول هذا عند  
 علماء المنطق واما الادباء فيكتفون بمجرد كون المعرف يستلزم تصويره تصور المعرف  
 ويعتبرون قصدا للبالغة والادعاء واما الجواب الثاني فيؤول الخلو بالكون  
 خالصا وهو امر وجودي او يقال قولهم لا يخبر بالعدمي عن الوجودي اذا اريد  
 بالوجودي الامر الموجود او وجود امر بالعدمي الامر المعدوم او عدم ذلك  
 الامر كعلم والجهل والموت والحياة فلم انه لا يصح حل احدهما على الآخر  
 لكن الفصاحة والخلو ليسا كذلك بل كل منهما ثابت والخلو ليس عدم  
 الفصاحة بل عدم ضدها الذي هو التناقض والغرابة ومخالفة القياس واما ان اريد

بالوجودى ما لا يدخل العدم فى مفهومه وبالعدمى ما يدخل العدم فى مفهومه فلا شك  
فى صحة حل العدمى على الوجودى بهذا المعنى بدليل حل القضايا المدولة المحمول  
على الامر الوجودى نحو زيد هو لا كاتب والبياض هو لا سواد فالمحمول عدمى اى  
دخل العدم فى مفهومه اى زيد شئ ثبت له عدم الكتابة والبياض شئ ثبت له عدم  
السواد ومن المعلوم ان قوله الفصاحة خلوصه الخ من باب القضية المدولة لانه فى قوة  
قولنا الفصاحة عدم الامور المذكورة اى الفصاحة شئ ثبت له عدم الامور المذكورة  
( قوله يوجب ثقلها على اللسان ) الثقل بكسر التاء وقح القاف بوزن صغر مصدر  
ثقل الشئ بالضم خلاف الخفة واما بكسر التاء وسكون القاف بوزن علم فهو الشئ  
الثقل والاول انبى من جهة اللفظ للتشاكل بين المتعاطفين لان العسر مصدر ايضا  
والثانى انبى من جهة المعنى بحسب المقام لانه يشير الى ان التناثر لا يخل بالفصاحة  
الا اذا كان شديدا بحيث يصير على اللسان كالحل الثقيل واما اصل التناثر فلا يخل  
بالفصاحة ولا شك ان مر اى التناثر المعنوى اولى وعلى هذا فالعنى يوجب شيئا عظيما  
كالثقل اى الحمل ( قوله وعسر النطق بها ) يحتمل انه عطف تفسير ويحتمل انه عطف  
مسبب على سبب نظر الى ان الثقل فى الكلمة سبب لعسر النطق بها فبلا حظ الثقل  
وصفا فيها اوجب عسر النطق بها ( قوله نحو مستشزرات ) اى نحو وصف هذه الكلمة  
( قوله غداؤه الخ ) هذا البيت من معلقة امرئ القيس المشهورة التى مطلعها  
\* قفانك من ذكرى حبيب ومنزل \* بسقط اللوى بين الدخول فحومل \*  
وقيل هذا البيت \* تصد وتبدى عن اسيل وتنى \* بناظرة من وحش وجرة \* مطفل  
\* وجيهه بكبد الريم ليس بضاحش \* اذا هى فضته ولا بمعطل \*  
\* وفرع زين المت اسود فاحم \* اثبت كفتو الخلة التمشكل \* غداؤه الخ  
( قوله اى ذوابه ) جمع ذؤابة بالهمزة ابدلت الهمزة الاولى واوا فى الجمع لاستقالتهم الف  
الجمع بين همزتين وفى الاساس الذؤابة الشعر المنسدل من الرأس الى الظهر اى الذى  
شانه الانسدال فلا ينافى انه قد يكون فوق وسط الرأس كما هنا وانماسمى ذلك الشعر  
غديرة لانه غودر وترك حتى طال ( قوله فى البيت السابق ) وهو قوله وفرع زين المت  
اسود فاحم الخ وفرع بالجر عطف على اسيل او على جيد فى الايات السابقة والفرع  
هو الشعر مطلقا اى كلا او بعضا كما فى المذهب فيصدق على الغدائر وعلى المتنى  
وعلى المرسل فقال الغدائر فرع اى شعر المتنى فرع الخ وعلى هذا فاضافة الغدائر لضميره  
من اضافة الجزئ للكل وفى الصحاح ان الفرع هو الشعر التام اى الشعر تمامه وعلى هذا  
فاضافة الغدائر لضميره من اضافة الجزء لكل والمتن الظهر والفاحم الذى كالفحم  
فى السواد والاثبت الكثير والقول بالكسر سبابة النخل والتعكل بكسر الكاف وقحمها  
كثير العناكيل اى الثمار يخ اى العيد ان التى عليها البسر فى البيت مبالغة من حيث

(فالتناثر) وصف فى الكلمة  
يوجب ثقلها على اللسان  
وعسر النطق بها (نحو)  
مستشزرات فى قول امرئ  
القيس (غداؤه) اى  
ذوابه جمع غديرة والضمير  
عائد الى الفرع فى البيت  
السابق (مستشزرات)  
اى مرتفعات او مرتفعات  
يقال استشزره اى ارفعه  
واستشزراى اى ارتفع

نشبه الشعر بالقنو المذكور في الكثرة ولا تفسر التشكل بذى الشاكيل لثلاث تقوت  
 البالغة وما ذكره الشارح من ان الضمير راجع للفرع وكذا ما قلناه في الاضافة فهو بناء  
 على ان الغدائر بمعنى الذوائب المقصرة بما مر عن الاساس وهو الذي يناسب ما يأتي  
 للشارح في معنى البيت واما على ان المراد بالغدائر الشعر مطلقا على ما في المذهب فيجب  
 ان يكون الضمير راجعا للحبيبة وذكره باعتبار الشخص او الممدوح ولا يصح ان يكون  
 عائدا على الفرع لثلاث يلزم اضافة الشيء الى نفسه لان كلا من الغدائر والفرع مطلق  
 الشعر اللهم الا ان يقال ان الاضافة بانيه والحق انها تجري في الضمير خلافا لما صر  
 اللقاني او يقال ان الفرع اسم للشعر مطلقا سواء كان للرجال او النساء والغدائر الشعر  
 مطلقا بقيد كونه للنساء وعلى هذا يصح كون الضمير راجعا للفرع ويكون من اضافة  
 الجزئي الكلي (قوله يقال استنصره الخ) اشار الشارح بهذا الى ان هذا الوصف  
 مأخوذ اما من فعل متعد او من فعل لازم ويبنى على ذلك كونه اسم فاعل او اسم  
 مفعول فان كان مأخوذا من المتعدي صح كونه اسم مفعول فتقرأ بفتح الزاي المجرمة  
 وان كان مأخوذا من الفعل اللازم فهو اسم فاعل فيقرأ بكسر الزاي (قوله الى العلا) اي  
 الى جهة السماء والعلا جمع العليا بضم العين تأنيث الاعلى اي مرتفعات للجهات العليا  
 (قوله اي تغيب) اشارة الى ان تغزل من الضلال بمعنى الغياب وتغزل فعل مضارع  
 والعقاص فاعله وانما جمع العقاص دون المثني والمرسل اشارة الى ان العقاص مع  
 كثرتها تغيب في مثني واحد وفي مرسل واحد لكثرة شعرهما (قوله وهي الخصلة  
 المجموعة) اي التي تجمعها المرأة وتلوها وتربطها بخيوط وتجعلها في وسط رأسها  
 كالرمانة ليصير مجمدا وهي المسماة بالغديرة والعقصة والذؤابة ثمان عادة نساء العرب  
 بعد ان تقص جانبا من الشعر على الكيفية التي قلناها ترسل فوقه المثني والمرسل  
 خلف الظهر فيصير المثني والمرسل مرمين على ظهرها وتحتهما العقاص المجموع  
 كالرمانة غائبا ومغبا لا يظهر فظهر لك من هذا ان الغدائر والعقاص بمعنى واحد  
 وحينئذ فقوله تغزل العقاص اظهار في محل الاضمار وان الاصل تغزل هي اي الغدائر  
 وانما اظهر في محل الاضمار للاشارة الى ان تلك الغدائر تسمى عقاصا ومن هذا تعلم  
 ان جملة تغزل العقاص خبر ثان عن عدائه والربط للبتداء بالجملة الواقعة خبرا اعادة  
 المبتدأ بمعناه وانت خير بان جعل العقصة والغديرة شيئا واحدا بناء على ما مر من  
 ان الغديرة هي الذؤابة المقصرة بما مر عن الاساس واما على ما ذكره عن المذهب من  
 ان الغدائر الشعر مطلقا فلا تكون العقصة هي الغديرة فتأمل افاده شيخنا العلامة  
 الصديقي (قوله والمثني المقتول) لاخذه من المثني واما المرسل فعناه المرسل عن العقص  
 والمثني اي الخالي عنهما وليس المراد بالمرسل المسبل لان المثني مسبل ايضا على العقصة  
 مثله وقد يقال كونه مسبلا لاني في كون المثني مسبلا ايضا وانما وصف هذا القسم

(الى العلا) تغزل العقاص  
 في مثني او مرسل تغزل اي  
 تغيب العقاص جمع عقصة  
 وهي الخصلة المجموعة  
 من الشعر والمثني المقتول  
 يعني ان ذوائبه مشدودة  
 على الرأس بخيوط وان  
 شعره ينقسم الى عقاص  
 ومثني ومرسل والاول  
 يغيب في الاخيرين  
 والعرض بيان كثرة الشعر  
 والضابط ههنا ان كل  
 ما بعده الذوق الصحيح ثقيل  
 متعسر النطق به فهو  
 متنافر سواء كان من قرب  
 لخارج او بعدها

بهذا الوصف لانه لم يتصف بغيره بخلاف المتن فقد تعلق به المتن والارسال تأمل (قوله  
يعنى ان ذوائبه) اى الفرع والمراد بها العقائص قوله يعنى ان ذوائبه الخ اشارة الى  
تفسير الغدائر بالذوائب وان الضمير فى غداؤه الفرع كما سلفه وقوله وان شعره عطف  
على ذوائبه فالضمير للفرع ايضا والقول بانه للرأس فيه تشبث للضمائر ويؤول الرجوع  
للفرع اذ المقصود تقسيم مطلق الشعر فلا وهم فى رجوعه للفرع كما لا يخفى وفى كلامه  
اشعار بان العقاص هى الغدائر بعد ان شددت لغيرها (قوله مشدودة على الرأس)  
اى فى وسطها بنحيط ومجموعة كالرمانة واخذ الشد بنحيط من قوله فى البيت  
مستشز رات خصوصا اذا قرئ على صيغة اسم المفعول ومن العقاص لان العقبة  
شعر ذو عقاص وهو الخيط الذى يربط به اطراف الذوائب كما فى الجمل (قوله الى  
عقاص) اى وهى الغدائر وحينئذ فالشعر منقسم الى اقسام ثلاثة لاربعة خلافا  
لما يوهمه ظاهر البيت من ان القسمة رباعية غدائر وعقائص ومتنى ومرسل لكن  
قد علمت ان الغدائر والعقاص والذوائب بمعنى واحد كما افاده شيخنا العلامة العدوى  
وفى حواشى المطول كلام آخر غير هذا (قوله والغرض الخ) اى فليس المراد بهذا  
الكلام مجرد الاخبار فهو اما تعريض ان استعمل فى حقيقته وهو الاخبار ملوحا به  
لهذا الغرض اعنى بيان كثرة الشعر او كناية ان اريد الالتزام (قوله والضابط ههنا)  
اى لتنافر الحروف وحاصله ان الضابط المعول عليه فى ضبط تنافر الحروف الذوق  
وهو قوة يدرك بها لطائف الكلام ووجوه تحسينه فكل ماعده الذوق ثقيل متعسر  
النطق به كان ثقيلًا ومالا فلا خلافا لمن قال الضابط المعول عليه فى ضبط التنافر بعد  
الخارج ولمن قال قربها لان كلاهما لا يطرد لانما نجد عدم التنافر مع قرب الخرج  
كالحيش والشجى ومع بعده كعلم بخلاف ملغ اى اسرع تقرب الخارج وبعدها كل منهما  
غير مطرد فلا يكون واحد منهما ضابطا معولا عليه ولا يقال ان عدم الثقل فى علم وان  
كانت الخارج فيه متباعدة بخلاف ملغ ان الخارج من الخلق الى الشفة اسرع من الادخال  
من الشفة الى الخلق لاننا نقول هذا لا يتم لانما نجد من حسن حلم وملغ وغلب وبلغ (قوله  
ان كل ما بعده الذوق الصحيح) اى من الحروف وقوله متعسر النطق به لازم لما قبله وقوله  
سواء كان اى ثقله (قوله او غير ذلك) اى كوقوع حرف بين حرفين مضاد لكل  
واحد منهما بصفة كوقوع الشين بين التاء والزاى كما يأتى بيانه (قوله فى المثل السائر)  
هو اسم كتاب فى اللغة (قوله وزعم بعضهم) هو الخلق كقوله الفارنى (قوله ان منشأ  
الثقل فى مستشز رات الخ) اى واما على الاول فنشأ الثقل فيها اجتماع هذه الحروف  
المخصوصة والحاكم بقلها الذوق (قوله التى هى من المهموسة الخ) اعلم ان الحروف  
بالنسبة للجهر والهمس تنقسم الى قسمين مهموسة ومجهورة وبالنسبة الى الشدة والرخاوة  
تنقسم الى ثلاثة اقسام شديدة ورخوة ومتوسطة بينهما الحروف المهموسة عشرة يجمعها

قولك ( فخته شخص سكت ) سميت بذلك لان النفس لغة الخفاء والنفس يخفى مع هذه الحروف لجريانه معها لضعف الاعتماد عليها في مخارجها والحروف المجهورة ماعدا هذه الحروف سميت بمجهورة لان الجهر لغة الاظهار والنفس يتبع ان يجري معها لقوة الاعتماد عليها في مخارجها والشديدة حروف ثمانية يجمعها قولك ( اجد قط بكت ) سميت بذلك لمنعها النفس ان يجري معها لقوتها في مخارجها والرخوة ثلاثة عشر حرفا وهي ماعدا هذه الحروف وماعدا حروف ( لن عزم ) وهي المتوسطة بين الرخوة والشدة وانما سميت الاولى رخوة لان الرخوة لغة اللين والنفس يجري معها حتى لانت عند النطق وانما سميت الثانية متوسطة لان النفس لا ينجس معها انحباس الشديدة ولم يجر معها جريانه مع الرخوة اذا علمت هذا فاعلم ان الشين اتصفت بالهمس والرخوة والتاء قبلها اتصفت بالهمس والشدة فقد اشتركا في الهمس واختلفا في الشدة والرخوة والضرر جاء من اختلافهما وكذلك شاركت الشين الزاي في الرخوة واختلفا في الهمس والجهر والضرر جاء من اختلافهما فالخااصل ان الشين اتصفت بصفتين ضاربت باحدهما ما قبلها وضاربت بالآخرى مابعدا وبهذا ظهر انه لا حاجة لوصف الشارح التاء بالهمس فكان الاولى الاقتصار على الشدة لان الضرر بها كما اقتصر في الزاي على الوصف الذي به الضرر وهو الجهر وترك الرخوة ( قوله ولو قال مستشرف ) الاولى مستشرفات لان البيت لا يترن الا به على تقدير ابدال مستشرفات به الا ان يقال ان ذلك القائل انما التفت لاصل المادة ( قوله وفيه نظر ) اى في هذا الزعم نظر فهو رد للكلام من اصله لاقوله ولو قال الخ وحاصله ان علة الثقل التي ذكرتها وهي مضاربة الحرف المتوسط بين جرفين لما قبله ولما بعده في الصفة موحودة في مستشرف ايضا فيجب ان يكون متافرا ايضا وانت لاتقول انه ثقیل لانك قلت ولو قال مستشرف زال ذلك الثقل ( قوله لان الراء المهملة ايضا من المجهورة ) اى فهي كالزاي وان كانت الزاي رخوة والراء المهملة متوسطة بين الرخوة والشديدة فالشين كما ضاربت الزاي المهمة بالجهرية تضارب الراء المهمة بذلك الوصف ايضا لان كلامهما مجهور والشين مهموسة واجاب بعضهم عن هذا النظر بان مراد هذا القائل ان الثقل ناشئ من اجتماع الشين مع التاء والزاي بمعنى ان منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة والحاكم بذلك الثقل هو الذوق ويرشدك لهذا قوله ولو قال مستشرف زال ذلك الثقل لانتفاء هذه الحروف المخصوصة فهو قائل بما قاله ابن الاثير وفي هذا الجواب نظر اذ لو كان مراد هذا الزاعم ما ذكر لكان توصيفه للحروف ببيان انواعها لقوا صرعا لا فائدة فيه كما لا يخفى على الذوق السليم وانما الاستفادة من كلام هذا الزاعم هو ما ذكره الشارح المحقق نعم يمكن الجواب عن هذا القائل بان يقال ان الراء المهملة في مستشرف وان كانت من المجهورة الا ان مجاورة الفاء التي هي من حروف الذلاقة ازال الثقل الحاصل من توسط الشين بين ما ذكر فتأمل

او غير ذلك على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر وزعم بعضهم ان منشأ الثقل في مستشرفات هو توسط الشين المهمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والزاي المهمة التي هي من المجهورة ولو قال مستشرف زال ذلك الثقل وفيه نظر لان الراء المهملة ايضا من المجهورة وقيل ان قرب الخارج سبب للثقل المحل بالفصاحة وان قوله تعالى الم اعهد اليكم

( قوله وقيل إن قرب المخارج الخ ) قاله العلامة الزوزني ( قوله أن قرب المخارج سبب للنقل ) أي ولا شك أن حروف مستشزرات متقاربة المخارج فلذا كانت ثقيلة ( قوله وإن في قوله تعالى الخ ) بالكسر عطفا على أن قرب المخارج فهو من جملة مقول القول ( قوله ثلثا ) أي لما فيها من قرب المخارج وقوله قريبا من التناهي أي من النقل التناهي أي وأما التناهي فتعني الهمع بكسر الهاء وسكون العين المهملة وكسر الخاء المعجمة وقصها في قول أعرابي سئل عن ناقته تركتها ترحي الهمع أي نبتا أسود وإنما كان أعهد ثقله قريبا من التناهي ونقل الهمع متناهيان الأول جمع فيه بين ما يخرج من أقصى الحلق وهو الهزة والهاء وما يخرج من وسطه وهو العين والثاني جمع فيه بين ما يخرج من أقصى الحلق وهو الهاء وما يخرج من وسطه وهو العين وما يخرج من أدناه وهو الخاء ثم إن هذا الذي قاله الزوزني لا يخالف ما قلناه سابقا من أن التنافر لا يخل بالفصاحة إلا إذا كان شديدا بحيث تصير الكلمة على اللسان كالحل وأما أصل التنافر فلا يخل وذلك لأن كلام الزوزني يقتضي أنه لا بد أن يكون التنافر متناهيًا أو قريبا منه كما في الم أعهد فعمل منه أنه لا بد أن يكون شديدا بحيث تصير الكلمة كالحل على اللسان وأما أصل التنافر فلا يخل بالفصاحة وهذا هو عين ما قلناه ( قوله لكن الكلام الخ ) هذا جواب منه عما يقال يلزم على هذا أعني كون الم أعهد غير فصحة أن سورة من القرآن وهي سورة يس غير فصحة وهذا باطل وقوله الكلام الطويل أي كالسورة والقرآن ( قوله لا يخرج عن الفصاحة ) أي بل هو متصف بها ( قوله كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية عن أن يكون عربيا ) وذلك كالقرآن فإنه عربي قال تعالى أنا أنزلناه قرآنا عربيا وقد اشتمل على كلمات غير عربية كالقسطاس فإنها كلمة رومية اسم للميزان وكالسجل فإنها كلمة فارسية اسم للصحيفة وكالمشكاة فإنها كلمة هندية اسم للطافة التي لاتنفذ كسيلة القنديل ومع اشتماله على تلك الكلمات الغير العربية لم يخرج عن كونه عربيا كما تشهد له الآية ( قوله وفيه نظر ) أي في ذلك القيل نظر من حيث ما اشتمل عليه من الدعوى المشار إليها بقوله لكن الكلام الطويل الخ والقياس المشار إليه بقوله كما لا يخرج الخ وحاصل ما ذكره من رد الدعوى التي أجاب بها عن السؤال القدر أن ما بدعيته من أن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصحة لا يخرج عن كونه فصحا لا يسلم بل هو خارج عن كونه فصحا لأن فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير فيلزم من انتفاء الأولى انتفاء الثانية وحيث قد بطلت الدعوى القائلة لكن الكلام الطويل الخ ( قوله على أن هذا القائل ) أي بأن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصحة لا يخرج عن الفصاحة وهو الزوزني قد فسر الكلام أي في قول المصنف سابقا بوصف بها المفرد والكلام بما ليس بكلمة أي وحيث قد بطلت بوجود كلمة غير فصحة في كلام

ثقل قريبا من التناهي فيخل  
بفصاحة الكلمة لكن  
الكلام الطويل المشتمل  
على كلمة غير فصحة لا يخرج  
عن الفصاحة كما لا يخرج  
الكلام الطويل المشتمل  
على كلمة غير عربية عن أن  
يكون عربيا وفيه نظر لأن  
فصاحة الكلمات مأخوذة  
في تعريف فصاحة الكلام  
من غير تفرقة بين طويل  
وقصير على أن هذا القائل  
فسر الكلام بما ليس بكلمة  
والقياس على الكلام  
العربي ظاهر الفساد

فصيح على تفسيره أكثر فسادا من ذلك القول على تفسير الشارح فالفساد لازم له في شيتين المركب التام والمركب الناقص اذا اشتمل كل منهما على كلمة غير فصيحة لان فصاحة الكلمات شرط في فصاحة الكلام اتفاقا وهو قد ادخل المركب الناقص في الكلام بخلاف القول المذكور على تفسير الشارح الكلام بالمركب التام فان الفساد انما يوجد في المركب التام المشتمل على كلمة غير فصيحة واما المركب الناقص فلا يوجد فيه هذا الفساد لانه لم يشترط في فصاحته فصاحة كلماته فاذا اشتمل على كلمة غير فصيحة صح ان يقال عليه انه فصيح فقد وجد على هذا التفسير كلام في الجملة فصيح بدون فصاحة الكلمات بخلافه على الاول فانه لا يوجد ذلك اصلا ( قوله والقياس على الكلام الخ ) حاصله ان هذا القائل قاس وقوع كلمة غير فصيحة في كلام فصيح على وقوع كلمة غير عربية في القرآن العربي لقوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا ورد عليه بان هذا القياس فاسد لان القرآن لم يشتمل على كلمات غير عربية والكلمات القرآنية التي قيل فيها انها رومية او فارسية او هندية توافق فيها اللغات كالصابون والتنور ولو سلم انها غير عربية فلا نسلم ان القرآن كله عربي والضمير في قوله انا انزلناه عائد على القرآن بمعنى السورة واطلاق القرآن على البعض شائع كقول الفقهاء يحرم على الجنب قراءة القرآن سلمنا ان الضمير راجع للقرآن بتمامه فلا نسلم انه عربي باعتبار غالب الاجزاء كما زعم هذا القائل بل عربيته باعتبار الاسلوب والتركيب من تقديم المضاف على المضاف اليه وتقديم الموصوف على الصفة سلمنا ان عربيته باعتبار غالب الاجزاء كما قال هذا القائل فلا نسلم صحة القياس لانه قياس مع الفارق لانه اشترط في فصاحة الكلام فصاحة الكلمات ولم يشترط في عربية الكلام عربية الكلمات بل يكفي في نسبة المصنوع الى العرب كون اكثره على لغتهم ( قوله ولو سلم الخ ) هذا تسليم للدعوى اى سلمنا ما ادعيت من ان السورة لا تخرج عن الفصاحة مع اشتمالها على كلمة غير فصيحة لكن يلزمك شيء آخر وهو وقوع شيء غير فصيح في القرآن وهو باطل اذ اشتمال القرآن على شيء غير فصيح مما يقود الى نسبة الجهل او العجز الى الله لكن نسبتها الى الله تعالى باطل فبطل اشتماله على ما ذكر فبطل ما قاله ذلك القائل من قوله لكن اشتمال الخ ( قوله فمجرد اشتمال القرآن على كلام غير فصيح ) اى وان لم يخرج من ذلك الاشتمال عن الفصاحة على هذا التقدير وقد يقال ان الخصم لا يقول ان القرآن مشتمل على كلام غير فصيح وقد يجاب بان مراده بالكلام الكلمات او مجرد اللفظ على ما عليه اهل اللغة وقوله بعد ذلك بل على كلمة هذا ترقى من العام الى الخاص لا يقال الخصم لم يقل ايضا باشتماله على كلمات متعددة لانا نقول تجوز اشتمال الكلام الطويل على كلمة غير فصيحة يستلزم تجوز اشتمال القرآن على كلمات عديدة في مواضع مختلفة فكلم كلام طويل في القرآن واعلم ان القرآن انما يكون مجردا عن الكلام الغير القصص اذا لم يعتبرنا لضمير في اعهد

ولو سلم عدم خروج  
السورة عن الفصاحة  
فمجرد اشتمال القرآن على  
كلام غير فصيح مما يقود  
الى نسبة الجهل او العجز  
الى الله تعالى الله عن ذلك  
علوا كبيرا (والغرابه) كون  
الكلمة وحشية غير ظاهرة  
المعنى ولا مأنوسة الاستعمال



واما على اعتباره فيكون قد وقع فيه كلام غير فصيح على قول هذا القائل ويكون قول الشارح مجرد اشتغال القرآن على كلام غير فصيح الخ ظاهرا لا غبار عليه (قوله مما يقود) أي يجر إلى نسبة الجهل بان المذكور غير فصيح أو بان الاولى أراد الفصيح أو إلى نسبة العجز عن إيراد الفصيح بذل هذا اللفظ غير الفصيح وبيان ذلك ان اشتغال القرآن على غير الفصيح امالعدم عليه تعالى بانه غير فصيح اولعدم عليه بان الفصيح اولى من غير الفصيح فيلزم الجهل وامالعدم قدرته على ابدال غير الفصيح بالفصيح فيلزم العجز فان قلت يمكن انه اورد غير الفصيح مع علمه بذلك وقدرته على الاتيان بالفصيح بدله وانما اورد غير الفصيح لكونه اوضح دلالة على المعنى المراد من الفصيح أو الحكمة لاتصل اليها عقولنا وحيث فلا محذور في اشتغال القرآن على غير فصيح قلت المقصود من القرآن انما هو الإعجاز بكمال بلاغته وفصاحته لاجل تصديق النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ووجود كلمة غير فصيحة فيه موجب لعدم فصاحة ما اشتغل عليه من المقدار المعجز بالاتفاق وعدم فصاحة ذلك المقدار موجب لعدم بلاغته فلا يكون معجزا ومخالفة ذلك المقصود لامر عارض تعديتها وخروجها عن الحكمة وهو لا يليق بحال الحكيم وحيث فيكون الاتيان بغير الفصيح مع العلم به والقدرة على تبديله مستلزما للجهل بانه سفه اذا الحكم انما يوضع الاشياء في محلها فظهر لك من هذا ان الاتيان بالسفه نتيجة للجهل بانه سفه فتكون نسبة السفه داخله تحت نسبة الجهل فاندفع ما يقال ان الاحتمالات ثلاثة فكان الاولى للشارح ان يقول مما يقود إلى نسبة الجهل أو السفه أو العجز إلى الله تعالى هذا وانما يعبر بقود دون يسوق لانه ابلغ في التشنيع على ذلك القائل لان القود هو الاخذ من امام والسوق من خلف فاذا حصل المحذور من امام الذي هو اقوى في ادراك الشيء عادة كان ابلغ في التشنيع فتأمل (قوله غير ظاهرة المعنى) أي الموضوع له فلا يرد التشابه والمجمل فانهما في القرآن فيلزم ان فيه الغريب لانها غير ظاهري الدلالة على المراد لله واما بالنسبة لمعانيها الموضوع لها فهي ظاهرة المعنى لسهولة انتقال الذهن منها اليها ثم ان قوله غير ظاهرة المعنى تفسير لكونها وحشية والمراد بعدم ظهور معناها ان لا ينقل الذهن منها لمعناها الموضوعية بسهولة (قوله ولا مأنوسة الاستعمال) أي ولا مألوفة الاستعمال فيعرف الاعراب الخلق وذلك لان العبرة بعدم ظهور المعنى وعدم مأنوسية الاستعمال بالنسبة للعرب العرباء سكان البادية لا بالنسبة للولدين والآخرين كثير من قصائد العرب بل جلها عن الفصاحة فانها الآن لغوية الجهل باللغة على اكثر علماء هذه الازمان فضلا عن عداهم لا يعرفون مفرداتها فضلا عن مركباتها وقوله ولا مأنوسة الاستعمال عطف سبب على مسبب ولفظة غير في قوله غير ظاهرة المعنى مستعملة في النفي بمعنى لا بقرينة عطف ولا مأنوسة الاستعمال عليه لانها مستعملة

قوله لمعانيها الخ كان الانسب  
بالسياق تشبيه الضمائر  
لكنه انتهيا باعتبار الكلمات  
المتشابهة والجملة تأمل  
(مصححه)

في معناها الاصلى وهو كونها اسما بمعنى مغاير وانما اعاد النفي المستفاد من غير كقوله تعالى غير المفضوب عليهم ولا الضالين تنبيها على ان النفي يتعلق بكل من المعطوفين لا بالجموع من حيث هو ثم اعلم ان الغريب قسمان احدهما ما توقف معرفة معناه على البحث والتفتيش في كتب اللغة المبسطة لعدم تداوله في لغة خالص العرب كالكاء كائهم وافتنعوا فان مثل هذه لعدم تداولها في لغة العرب الخالص لا يذكرها من اللغويين في كتابه الامن قل ومنه ما لا يرجع في معرفة معناه الى كتب اللغة لكونه غير مستعمل عند العرب فيحتاج الى ان يخرج على وجه بعيد وذلك كسرج سياتي بيانه والمصنف انما مثل الثاني وقول الشارح غير ظاهرة المعنى الخ صادق بالقسمين ثم اعلم ان القسم الاول من الغريب يكون في الجوامد والصادر والمشتقات باعتبار مباديها اى اصلها المشتقة منه كالكاء كؤ والقسم الثاني يكون في المشتقات باعتبار هيئاتها ووجه انحصار الغريب في القسمين ان اللفظ بجوهره وهيئته يدل على المعنى لعدم ظهور دلالاته اما باعتبار جوهره فيحتاج الى التفتيش والتفتيش اما باعتبار هيئته فيحتاج الى التخريج (قوله نحو سرج) اى نحو غرابية سرج (قوله في قول العجاج) هو رؤية عبدالله البصرى ابو محمد بن العجاج التميمى السعدى هو وابوه راجزان مشهوران لكل واحد منهما ديوان رجز ليس فيه سوى الاراجيز سمع عن ابيه العجاج وابوه سمع ابا هريرة رضى الله تعالى عنه وهذا البيت من قصيدة طويلة مطلعها

\* ما هاج اشجانا وشجعوا قد شجنا \* من طلل كائنهم العجبا \*

\* امسى لها في الراساء مدرجا \* واتخذته النائحات مدرجا \*

\* منازل هجين من نهيجا \* من آل لبني قد عفون حججا \*

\* والسخط قطاع رجاء من رجاء \* ازمان ابدت واضحا مفلجا \*

\* اخر براقا وطرفا ابرجا \* ومقلة وحاجبا مزججا \*

وقاجا الخ . ازمان اسم امرأة وابدت اظهرت وواضحا اى سنا واضحا والفج تباعد ما بين الاسنان والاغرا ابيض والعرب تمدح بياض السن والهود يمدحون بسواده والبريق اللمعان والطرف العين والابرج بين البرج بالتحريك وهو عظم العين وحسنا من باطن اى وطرفا عظيما حسنا والمقلة بياض العين مع سوادها وقد تستعمل في الحدة وقوله ومقلة عطف على واضحا في البيت السابق (قوله مدقما مطولا) اشارة الى تفسير مزججا وهذا التفسير موافق لما في الصحاح والذي في الاساس ان الارجح التدقيق مع الاستقواس وربما يؤيد ذلك قول حسان رضى الله تعالى عنه في مدح

الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم

\* بعينين دجماوين من تحت حاجب \* ازج كشق النون من خط كائهم \*

فان التشبيه بالنون المشوقة انما يحسن باعتبار الاستقواس وانت خير بان هذا التأييد

(نحو) سرج في قول  
العجاج ومقلة وحاجبا  
مزججا اى مدقما مطولا  
(وقاجا) اى شعرا اسود  
كالقهم (ومرسنا) اى انفا  
مسرجا اى كالسيف المريجى  
في الدقة والاستواء

انما يتم اذا جعل قوله كمشق النون صفة كاشفة لامقيدة لازج ولا صفة للمحاجب (قوله  
 اى شعرا اسود كالقحم) اى قفاحا للنسبة كلابن وتامر والنسبة فيه تشبيهة من نسبة  
 المشبه للمشبه به وهو وجه بعيد فيكون فيه غرابة واعلم ان النسبة قيمان تارة تكون  
 تشبيهة وتارة لا فاذا قيل زيد سلطاني اى منسوب للسلطان من حيث انه من جنده فهذه  
 غير تشبيهة وان اردت بقولك زيد سلطاني انه منسوب للسلطان بمعنى انه يشبهه كانت  
 النسبة تشبيهة وهو وجه بعيد (قوله اى آتفا) هو مجاز مرسل لان المرسل  
 اسم لحمل الرسن وهو انف البعير فاطلق عن قيده واريد به الانف (قوله اى  
 كالسيف السريحي او كالسراج) التفسير الاول لابن دريد والثاني لابن سيدة  
 وهذا بيان لحاصل المعنى وحاصل ما قيل في بيان وجه الغرابة في هذه الكلمة اعنى  
 مسرج انه اسم مفعول مشتق وكل مشتق لا بد له من اصل يرجع اليه باشتقاقه منه ففتش  
 في كتب اللغة فلم يوجد فيها تسريج وانما وجد من هذه المادة سريحي وسراج  
 وحل هذه الكلمة على الخطأ لا يصح لوقوعها من عربي عارف باللغة فاحتج الى  
 تخريج هذه الكلمة على وجه تسلم به من الخطأ وان كان بعيدا فاختلفوا في تخريجها  
 وحاصل ما اشار اليه المصنف ان فعل في كلام الشاعر للنسبة مثل كرمته نسبته  
 للكرم وفسقته نسبته للفسق الا ان فعل تأتى لنسبة الشيء لاصله ولما لم يوجد التسريج  
 الذى حق النسبة ان تكون اليه جعلنا مسرج منسوباً للسراج او السريحي نسبة  
 تشبيهة فالمعنى حينئذ ومرسنا منسوباً للسراج من حيث انه شبيه به في البريق واللحان  
 او منسوباً للسريحي من حيث انه شبيه به في الدقة والاستواء فاسم المفعول في الاصل  
 معناه ذات وقع عليها الفعل وكونه بمعنى ذات شبيهة بذات اخرى كما هنا مخالف  
 لقاعدتهم هذا وجه التخريج ووجه البعد ان مجرد النسبة لا يدل على التشبيه فجعلها  
 للتشبيه بعيد كذا قرره شيخنا العدوى وقال بعضهم يمكن ان تخرج هذه الكلمة  
 على وجه موافق للقياس حاصله ان فعل يحمى بمعنى صبرورة فاعله كاصله نحو قوس  
 الرجل اى صار كالقوس وحينئذ فمرج معناه الصائر كالسراج او كالسيف السريحي  
 وفيه نظر لان سرج بهذا المعنى لازم لا يضاغ منه اسم المفعول فلا يظهر ذلك  
 الا اذا كان مسرج بكسر الراء اسم فاعل مع ان الرواية قبحها اسم مفعول وقد يحاجب  
 بان مسرجا ليس اسم مفعول بل مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل اى المسرج بكسر  
 الراء اى الصائر كالسراج او السريحي وفي هذا الجواب نظر لان مجئ المصدر على  
 صيغة اسم المفعول فرع صحة بناء اسم المفعول والفعل هنا لا يضاغ منه اسم المفعول  
 فلا يضاغ منه مصدر على صيغته وخرجه بعضهم على ان فعل صبرورة فاعله اصله  
 او بمعنى صبرورة فاعله ذا اصله فالاول نحو عجزت المرأة اى صارت عجوزا والثاني  
 نحو ورق الشجر اى صار ذا ورق فخرج على الاول بمعنى صائراً سراجاً او سريحيّاً

على معنى التشبيه أى مثل أحدهما وعلى الثانى الصائر ذاسراج ويرد على هذا الجيب  
 بأن سرج بهذا المعنى لازم لا يتأتى منه اسم المفعول فلا يتم هذا الجواب الا لو كانت  
 الرواية مسرجا بكسر الراء مع انها بالقح (قوله وسرج) أى الذى نسب اليه السيف  
 السريجي وقوله اسم قين أى حداد تنسب اليه السيوف أى السريجية وهذا مقابل  
 لما أتى فى كلام المرزوقى (قوله فان قلت الخ) حاصله انا جعل مسرجا اسم مفعول  
 من سرج الله وجهه أى نوره فمعنى مسرجا منورا وحيث قدس فيه نسبة تشبيهية  
 فيكون مسرجا خاليا عن القرابة فيكون فصيحاً (قوله وحسنه) عطف تفسير (قوله  
 قلت هو) أى سرج بمعنى حسن من هذا القبيل أى غريب لكونه لم يوجد فى الكتب  
 المشهورة فهو من الغريب الذى يحتاج للتفتيش عليه وإذا كان سرج غريباً فليكن  
 مسرجاً غريباً والحاصل ان مسرجاً اذا جعل اسم مفعول من سرج الله وجهه بمعنى  
 حسنه وان لم يكن غريباً بالمعنى التقدم وهو ما يحتاج لتخريج بعيد الا انه غريب  
 بالمعنى الثانى وهو ما يحتاج الى تفتيش عليه فى كتب اللغة المبسطة لعدم وجوده  
 فى الكتب المشهورة واعتراض بأن سرج الله وجهه بهذا المعنى ورد فى الديوان  
 والتاج وغيرهما من كتب اللغة فيكون مشهوراً فلا يكون غريباً واجباً بان اشتهاره  
 فى كتب اللغة من التأخرين بعد الحكم من قدماء اهل المعاني بغرابة سرج وحيث قدس  
 فذلك الاشتهار لا يخرج مسرجاً عن القرابة بالنسبة للمتقدمين لاحتياجهم الى التفتيش  
 عليه فى الكتب المبسطة لعدم غورهم واطلاعهم عليه فى غير المبسطة والحاصل  
 ان قدماء اهل المعاني الجاهلين مسرجاً غريباً لم يعثروا ولم يطلعوا على استعمال  
 سرج بمعنى حسن وان كان متحقفاً فى كلام العرب العرباء فالحكم بالقرابة انما هو  
 لعدم وجدانه فى الاستعمال اذ لا طريق للحكم بعدم وجوده الا عدم وجدانه  
 فيكون غريباً عند من لم يجد ولم يكن غريباً عند الواجد (قوله او مأخوذ من السراج)  
 أى او هو مأخوذ من السراج فهو عطف على قوله من هذا القبيل أى انه يحتمل  
 ان يكون سرج مولداً مستحدداً من السراج أى انه لفظ احده المولدون واخذوه  
 من السراج واستعملوه بمعنى حسن ولم يكن ذلك اللفظ واحداً فى لغة العرب اصلاً  
 وحيث قدس فلا يمكن جعل مسرجاً فى كلام العجاج الذى هو من شعراء العرب اسم مفعول  
 مأخوذاً منه لاستحالة اخذ السابق من اللاحق فظهر لك بمقارنته انهما جوابان  
 وحاصل الاول ان سرج لفظ متأصل لكنه يحتاج لتفتيش عليه فى الكتب المبسطة  
 وحيث قدس فهو غريب وحاصل الثانى انه لفظ مسحدث مأخوذ من السراج وحيث قدس  
 فلا ينصف بالقرابة الا انه لا يصح اخذ مسرجاً فى البيت منه فبطل السؤال (قوله  
 او مأخوذ من السراج) أى لا على وجه النسبة التشبيهية حتى يكون معنى حسن الله  
 وجهك نسبة للسراج بالمشابهة لان سرج الله وجهه لا يقصده هذا المعنى لان الصادر

وسرج اسم قين تنسب  
 اليه السيوف (او كالسراج  
 فى البريق) والهمان فان  
 قلت لم لم يجعلوه اسم  
 مفعول من سرج الله وجهه  
 أى بهجه وحسنه قلت هو  
 ايضا من هذا القبيل او  
 مأخوذ من السراج

منه تعالى ليس النسبة بل ايجاد وجهه على تلك الصفة بل على معنى ان سرج الله وجهه جملة ذا سراج بالمشابهة آه وبهذا علم الفرق بين هذا الوجه والذي اشار له المصنف بقوله او كالسراج الخ فان المعنى فيه على النسبة بخلاف هذا (قوله على ما صرح به الخ) راجع لقوله مأخوذ من السراج والشاهد من نقل كلام المرزوقي في قوله ومنه ما قيل الخ اي ومن السراج ما قيل الخ فان هذا يدل على ان سرج بمعنى حسن مأخوذ من السراج لكن لادلالة على كونه هذا الاخذ على وجه التولد والاستحداث فلعل الشارح فهمه من قول المرزوقي ما قيل او من غيره (قوله السريجي)

اي السيف السريجي منسوب الى السراج وفي نسخة منسوب الى سريج وعليها يكون قوله ويجوز الخ بيانا لوجه آخر في النسبة والوجه الاول موافق لقول الشارح سابقا وسريج اي الذي ينسب اليه السيف السريجي اسم قين وفي نسخة السريجي منسوب الى السراج وعلى تلك النسخة يكون قوله ويجوز الخ بيانا لوجه النسبة لكن كان الاولى على هذه النسخة حذف قوله ويجوز اذ لا حاجة له فكان الاولى ان يقول منسوب للسراج ووصفه بذلك اي ونسبه لذلك اي السراج الخ ثم انه على هذه النسخة الاخيرة نسبة السريجي للسراج غير قياسية اذ حق النسبة للسراج ان يقال سراجي (قوله ويجوز ان يكون وصفه) اي السريجي بمعنى الذات وقوله بذلك اي بلفظ سريجي هذا على نسخة السريجي منسوب الى سريج (قوله لكثرة مائه) اي صفاته (قوله على خلاف قانون) اي على خلاف الضابط المستنبط من تتبع المفردات الموضوعة ولما كان هذا الكلام يقتضي ان مخالفة الكلمة للقانون التصريفي يخل بفصاحتها ولو كانت موافقة لما ثبت عن الواضع مع انها اذا وافقت ما ثبت عن الواضع كانت فصيحة ولو خالفت القانون المذكور بين الشارح المراد من مخالفة القياس بقوله اعني على خلاف الخ فعلى هذا المراد بالقانون هنا ما ثبت عن الواضع سواء اقتضاه القانون التصريفي او لا لخصوص القانون التصريفي فالخاصل ان الموافقة للقياس ان تكون الكلمة على وفق ما ثبت عن الواضع سواء كانت موافقة للقانون التصريفي المستنبط من تتبع لغة العرب كقيام بالاعلال ومبدالادغام او مخالفة له ولكن ثبتت عن الواضع كذلك كما فان الهاء لا تقلب همزة في القانون التصريفي ولكن ثبتت عن الواضع كذلك فصارت في تقرير حكمها عن الواضع بالاستعمال الكثير كالاستثناء من القانون المذكور والمخالفة للقياس مخالفة ما ثبتت عن الواضع ولا يلزم منه مخالفة القانون التصريفي الا ترى ان ابي يابي بكسر الباء مخالف لما ثبتت عن الواضع وموافق للقانون التصريفي كما ياتي بيانه (قوله نحو الاجل) اي نحو مخالفة الاجل واعتراض وصف الاجل بعدم الفصاحة بانه ليس كلمة اذهو غير موضوع والموضوع الاجل بالادغام

على ما صرح به الامام  
المرزوقي حيث قال  
السريجي منسوب الى  
السراج ويجوز ان يكون  
وصفه بذلك لكثرة مائه  
وروقفه حتى كان فيه  
سراجا ومنه ما قيل سرج  
الله امرئ اي حسنه ونوره  
(والمخالفة) ان تكون  
الكلمة على خلاف قانون  
مفردات الالفاظ الموضوعة  
اعني على خلاف ما ثبت  
عن الواضع (نحو) الاجل  
بفك الادغام في قوله  
(الحمد لله على الاجل)

واجب بان تصريحهم بان اصل الاجل الاجل يقتضى انه موضوع غاية الامر  
انه انسخ استعماله فيكون وضعاً غير مستقر (قوله الحمد لله العلى الاجل)  
قائه الفضل بن قدامة بن عبيد الله العجلي المكنى بابي النجم وقبل هذا الشطر  
انت ملك الناس ربا فاقبل \* الحمد لله الخ وبعده  
\* الواهب الفضل الوهوب المجزل \* اعطى فلم يجزل ولم يجزل \*

وربما نادى مضاف لياه المتكلم المتقلبة الفا حذف منه حرف النداء والاصل ياربى على  
حديا حسرتا ويجلة الحمد لله مفعول اقبل من القبول فهو بفتح الباء كذا فى الاطول  
وفى كلام غيره ان رباً منون حال من الضمير فى ملك (قوله والقياس الاجل) اورده عليه  
ان عدم الادغام لم لا يجوز ان يكون لضرورة الشعر وحيث فلا تكون مخالفة القياس  
مخرجه عن الفصاحة قلت ان غاية ما اقتضته الضرورة الشعرية الجواز والجواز  
لا ينافى انتفاء الفصاحة لان انتفاء الفصاحة لازم لكون الكلمة غير كثيرة الدور  
على السنة العرب العرباء لالعدم جواز ما ارتكبه الشاعر الا ترى ان الجرشي جائز قطعاً  
الا انه محلى بالفصاحة فكذلك الاجل جائز فى الشعر كما ذكره سيويه الا ان العرب  
الخلص يتحاشون من استعماله كما يتحاشون من استعمال تكا كما تم وافر نقبوا (قوله  
فحوال) هذا تفرع على قوله اعنى على خلاف ما ثبت عن الواضع وذلك لان اصل ال اهل  
واصل ماموا بدلت الهاء فيهما همزة وابدل الهمزة من الهاء وان كان على خلاف القياس  
الا انه ثبت عن الواضع (قوله وابى يابى) اى بفتح الباء فى المضارع والقياس كسرهما  
فيه لان فعل بفتح العين لا يأتى مضارعه على يفعل بفتح الا اذا كانت عين ماضيه  
اولامه حرف حلق كسأل ونفع فبحى المضارع بالفتح على خلاف القياس الا ان الفتح  
ثبت عن الواضع (قوله وعور يعور) اى فالقياس فيهما عار يعار بقلب الواو الفا  
لتحركها وانتفاع ما قبلها بزال يزال فتصحح الواو خلاف القياس الا انه ثبت  
عن الواضع قول الشارح لانه ثبت عن الواضع كذلك راجع للجميع اى وان كان  
مخالفاً للقياس (قوله قيل الخ) قائله بعض معاصري المصنف مدعيان وجوب زيادة قيد  
على التعريف الذى استخرجه المصنف من اعتباراتهم واطلاقتهم (قوله فى السمع)  
المراد به هنا القوة السامعة لا المعنى المصدرى (قوله بان تكون اللفظة بحيث) اى ملتبسة  
بحالة هي سمعها (قوله ويتبرأ من سماعها) عطف تفسير على ما قبله (قوله فى قول  
ابى الطيب) اى فى مدح الامير على سيف الدولة بن جردان صاحب حلب لما ارسل له كتاباً  
يطلبه من الكوفة بامان وسأله السير الىه فاجابه بهذه القصيدة التى منها البيت المذكور

وهى من التقارب وعروضها وضربها محذوفان ومطلعها  
\* فهمت الكتاب ابرالكتب \* فمما لامر امير العرب \*  
\* وطوعاله وانها جابه \* وان قصر الفعل عما وجب \*

والقياس الاجل فحوال  
وماه وابى يابى وعور يعور  
فصحيح لانه ثبت عن الواضع  
كذلك (قيل) فصاحة  
المفرد خلوصه مما ذكر  
(ومن الكراهة فى السمع)  
بان تكون اللفظة بحيث  
يجبها السمع ويتبرأ من  
سماعها (نحو) الجرشي  
فى قول ابى الطيب

- \* وما عاقني غير خوف الوشاة \* وان الوشاة طريق الكذب \*
- \* وتكثر قوم وتقليلهم \* وتقريبهم بيننا والحب \*
- \* وقد كان ينصرهم سمعه \* وينصرفي سمعه والحب \*
- \* وما قلت لبدر انت اليمين \* ولا قلت للشمس انت الذهب \*
- \* تغلق منه البعد الاثني \* ويفض منه البطي الفضب \*
- \* وما لاقني بلسد بعدكم \* ولا اعتضت من رب نعماء رب \*
- \* ومن ركب الثور بعد الجوا \* دانكر اغلا فقه والغيب \*
- \* وان قست كل ملوك البلاد \* فدع ذكر بعض من في حلب \*
- \* ولو كنت سميتهم باسمه \* لكان الحديد وكانوا الخشب \*
- \* افي الرأي يشبه ام في السخا \* ام في الشجاعة ام في الادب \*
- \* مبارك الاسم اغر القعب \* كريم الجرشي شريف النسب \*
- \* اذا حاز ما لا فقد حازه \* فني لايسر بما لا يهب \*

مبارك الاسم اغر القعب  
(كريم الجرشي) اي النفس  
(شريف النسب) والاغر  
من الخيل الابيض الجبهة  
ثم استعير لكل واضح  
معروف (وفيه نظر) لان  
الكراهة في السمع انما هي  
من جهة الغرابة المفسرة  
بالوحشية مثل تكا كما ثم  
وافر نقعوا

وابوالطيب المذكور اسمه احد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكندي الكوفي المتني وانما قيل له المتني لانه ادعى النبوة في بادية سماوة وتبعه خلق كثير من بني كلب وغيرهم فخرج اليهم لؤلؤ امير حص نائب كافور الاخشيدي فامرهم وتفرق اصحابه وحبه طويلا ثم استنابه واطلقه (قوله مبارك الاسم) اي ان اسم هذا الممدوح وهو علي مبارك لموافقته لاسم امير المؤمنين سيدنا علي ابن ابي طالب ولاشعاره بالعلو ولا بعد ان تجعل البركة لموافقته اسم الله تعالى وقوله اغر القعب اي مشهوره لاشتهاره بسيف الدولة فان قلت الاسم ايضا اغر قلت لوسم فالقعب اكثر شهرة لان الملوك يشار اليها بالقابها دون اسمائها تعظيما لها واجلالا وقوله شريف النسب لانه من بني العباس (قوله والاغر من الخيل الابيض الجبهة) اعلم ان الاغر يطلق لغة على معنيين على الابيض مطلقا من غير تقييد بالجبهة ولا بكونه من الخيل وعلى ايض الجبهة من الخيل وهذا هو المشهور اذا علمت هذا فقول الشارح الاغر من الخيل الخ يقتضي ان الاغر لا يختص بالخيل لان الجار والمجور ورجال من الاغر اوصفه فليكون الشارح جار ياعلى خلاف المشهور لما علمت ان المشهور ان الاغر حقيقة لا يكون الا من الخيل وقد يحجب بان قوله من الخيل حال من ضمير الابيض لامن الاغر ومن تبعية وجعلها يائية لا يصح لامر من الاول ان البانية يكون مابعدا مساويا لما قبلها كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوتان وما بعدها هنا اعم مما قبلها اعم ايض الجبهة اذا الخيل منها ما هو ايض الجبهة ومنها ما ليس كذلك الثاني ان البيان لا يتقدم للضرورة شعر اورعاية مجمع كما تقدم في قول المتن وعلم من البيان ما لم نعلم (قوله استعير) يعني نقل على طريق الاستعارة او على طريق الجواز المرسل لعلاقة الاطلاق لانه نقل من واضح تقييد بكونه ايض الجبهة

الى مطلق واضح واللقب فرد من افراد ذلك المطلق (قوله وفيه نظر) اى فى اشتراط  
الخلوص من الكراهة فى السمع فى الفصاحة نظر وحاصل ما فى المقام ان شارحنائين  
وجد النظر فى كلام المصنف بشئ وغيره بينه بشئ وحاصل ما قاله شارحنا ان الكراهة  
فى السمع لاسبب لها الا الغرابة وقد اشترطنا الخلوص من الغرابة فاشتراط ذلك يعنى  
عن اشتراط الخلوص من الكراهة لانه اذا اتفق السبب المساوى اتفق المسبب وحاصل  
ما وجه به غيره النظر ان الكراهة فى السمع وعدمها ليست الا من قبج الصوت وعدم  
قبجها لا من ذات اللفظ وحيث فلو احترز عنها خرج كثير من الكلمات المتفق على  
فصاحتها بسبب نطق قبج الصوت بها ورد شارحنا هذا التوجيه بما حاصله ان لا نسلم  
ان الكراهة فى السمع وعدمها انما يرجعان لقبج الصوت وحسنه لا لنفس اللفظ اذ لو كان  
كذلك لزم ان يكون الجرشى غير مكروه فى السمع الا اذا سمع من قبج الصوت وليس  
كذلك للقطع بكراهته دون مرادفه وان نطق به حين الصوت وحيث فخصر  
الكراهة فى السمع على قبج النغم باطل فتعين ما قاله الشارح من ان الكراهة انما هى  
من جهة الغرابة (قوله لان الكراهة فى السمع انما هى من جهة الغرابة) اى لان الغرابة  
سبب فيها فالخلوص من الغرابة يستلزم الخلوص من الكراهة فان قلت ان الخلوص  
من الغرابة كما يستلزم الخلوص من الكراهة فى السمع يستلزم الخلوص من التنافر  
ومخالفة القياس فلا حاجة الى ذكرهما ايضا قلت الاستلزام ممنوع لان مستشزرا  
واجل ليسا بفرعيين لعدم احتياجهما الى التقدير والتفريق على وجه بعيد مع تنافرهما  
على ان هذا الاعتراض غير متوجه لان الاصل ذكر جميع اسباب الاختلال  
صريحا ولو كان بعضها مستلزما لبعض وترك التصريح ببعضها يحتاج الى توجيه  
(قوله المفسرة بالوحشية) اى يكون الكلمة وحشية (قوله مثل تكا كاتم) هو وما  
بعده من كلام عيسى بن عمر النحوى حين سقط من حماره فاجتمع الناس عليه فقال  
لهم \* مالكم تكا كاتم على تكا كاتم على ذى جنة افر تقموا \* كما قال الجوهرى  
وقال الزمخشري فى الفائق انه من كلام ابي علقمة حين مر ببعض طرق البصرة  
وهاجت به مرة فاقبل الناس عليه يعصرون ابهامه ويؤذنون فى اذنه فافلت  
نفسه منهم وقال ذلك فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية ومعنى تكا كاتم  
اجتمعتم ومعنى افر تقموا تخموا (قوله ونحو ذلك) اى مثل قولهم اطعمم البيل بمعنى  
اظلم ولا حاجة له لاغناء مثل عنه (قوله وقيل) اى فى بيان وجه النظر وقائل ذلك  
غير الخليلي فقصود الشارح الرد على من قال ان الكراهة بسبب قبج النغم فقط  
وان لم يطلع غير الشارح عليه لان من حفظ حجة على من لم يحفظ فلا يقال على  
الشارح اثبات ذلك القول وانما كان المقصود ارد على غير الخليلي لان الخليلي لم يحصر  
سبب الكراهة فى قبج النغم مثل هذا القائل بل قال فى بيان النظر المذكور فى المتن



لان الكراهة اماراجعة للنم او الى نفس اللفظ لغرابته او الى نفس اللفظ لاشتغاله على تركيب ينفر الطبع منه فعلى الاولين من رجوع الكراهة الى النم او الى الغرابة ذكر الخلوص من الكراهة مستغنى عنه اما على الاول فلان الكلام في اوصاف اللفظ والكراهة في السمع من اوصاف الصوت على ان ذكره لا يصح لانه يخرج الفصح اذا التقي بصوت قبيح ويدخل غير الفصح اذا التقي بصوت حسن واما على الثاني فلان الغرابة تغنى عنها كما سبق واما على الاخير من انها ترجع لنفس اللفظ لاشتغاله على تركيب ينفر الطبع منه فلا بد من ذكر الكراهة في تعريف الفصاحة لاختلالها بالفصاحة جزما فلو كان مراد الشارح الرد على ذلك القول لم يتم ما قاله من النظر لانه ان اراد بالنظر ان الكراهة تكون بالنم وغيره فالخطأى معترف به ايضا فكيف يعترض عليه بشيء هو يعترف به وان اراد انه لا يدخل للنم في الكراهة اصلا فهو مشكل لان النم اذا كان خبيثا كان اللفظ مكروها في السمع لاحالة نم ما ذكره الخطأى في وجه النظر باطل اذ لصاحب القيل ان يلتزم ذكر الكراهة في تعريف الفصاحة لاجراج المكروه في بعض الصور وهو ما كراهته للاشتغال على تركيب مخن منفر للطبع ولا ينفع الخطأى اعترافه بوجود الكراهة في الجملة بالغرابة كما هو ظاهر (قوله يرجعان الى طيب النم) النم بفهمين جمع نعمة وهى الصوت يقال فلان حسن النعمة اذا كان حسن الصوت في القراءة كذا في الصحاح هذا ما في الفسارى وكتب بعضهم ان النم بفهمين مصدر نم الرجل من باب فرح وبكسر ثم فتح جمع نعمة وهو حسن الصوت في نحو القراءة وهذا انسب بالمقام لان النعمة التى هى المرة من النم وصف للكلمة واما النم بالفتح فهو وصف للشخص لا للكلمة آه كلامه فان كان ما قاله منقولا قبل والاعتين المصير لما نقله الفسارى عن الصحاح (قوله وفيه نظر) اى في هذا التعليل الحكى بقيل نظر (قوله وفي الكلام) اشار الشارح بتقدير الفصاحة الى ان العطف في كلام المصنف من باب عطف الجمل لا المفردات والازم عليه العطف على معمولي عاملين مختلفين لان في الكلام عطف على في المفرد والعامل فيه الكائنة المحذوفة او النسبة على مامر وقوله خلوصه عطف على خلوصه الاول والعامل فيه المبتدأ وهو الفصاحة وفيه خلاف اصحه الجواز ان كان احدا عاملين جارا متقدما نحو في الدار زيد والجرة عمرو وما هنا ليس من ذلك القيل (قوله وتنافر الكلمات الخ) كان الاولى ان يأتى عن هنا وفي قوله والتعقيد للاشارة الى انه لا بد في فصاحة الكلام من الخلوص من كل واحد وانه من السلب الكلى وعدم الاتيان بها يوهم انه من سلب العموم اعنى رفع الايجاب الكلى فيقتضى ان المدار في فصاحة الكلام على الخلوص من المجموع وهو يصدق بالخلوص من واحد او من اثنين مع اتفه في هذه الحالة لا يكون فصيحاً \* واعلم ان الخلوص من ضعف التأليف يحصل بكون الكلام جاريا على القانون النحوى المشهورين النحاة

ونحو ذلك وقيل لان الكراهة في السمع وعدمها يرجعان الى طيب النم وعدم الطيب لا الى نفس اللفظ وفيه نظر للقطع باستكراه الجرشي دون النفس مع قطع النظر عن النم (و) الفصاحة (في الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر

الكلمات والتعقيد

ويحصل الخلو من التعقيد بظهور الدلالة على المعنى المراد لانتهاء الخلل الواقع في اللفظ او في الانتقال ويحصل الخلو من تنافر الكلمات بعدم ثقل اجتماعها على اللسان فاذا لم ثقل الكلمات ولكن كانت معانيها غير متناسبة كسطل وقفل وسيف اذا عطفت كان ذلك محلا بالبلاغة لا بالفصاحة كما يعلم ذلك ان شاء الله من مجتث الفصل والوصل (قوله مع فصاحتها) اعلم ان مع تأتي عند اضافتها لثلاث معان لكان الاجتماع نحو جلست مع زيد وزماته نحو جئت مع زيد ومعنى عند نحو جلست مع الدار وتصح الثلاثة هنا ويراد بالموضع التركيب (قوله حال من الضمير الخ) اي فيكون مينا لهية صاحبه وقيدا لنفس الخلو بمعنى عدم الكون فهو هنا تقييد للنفي لانفي التقييد وحيث قلنا والمعنى والفصاحة في الكلام انتهاء ضعف تأليفه وتنافر كلماته وتعليقه حالة كون فصاحة كلماته تقارن ذلك الانتهاء فالنفي معتبر اولاً ثم قيد بالظرف فان قلت اذا كان الظرف حالاً من الضمير في خلوصه كان العامل فيه الخلو لان العامل في الحال وصاحبها واحد فيكون ظرفاً لغواً مع انهم صرحوا بان الظرف اللغو لا يقع حالاً ولا خبراً ولا صفة واجيب بان اطلاق الحال على نفس الظرف مسامحة من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لان الحال في الحقيقة متعلقة معه والعامل في متعلقه هو العامل في صاحب الحال فصدق انه ظرف مستقر وان العامل في الحال وصاحبها واحد فان قلت انه يلزم على جعل الظرف حالاً من الضمير ان يكون زيد اجلل فصيحاً فانه يصدق على هذا التركيب في هذه الحالة اي حالة الفك انه خالص من هذه الامور في حالة فصاحة الكلمات اي حالة الادغام فهو كلام واحد له حالتان الفك والادغام وصدق عليه في حالة الفك انه خالص من الامور الثلاثة في حالة الادغام والقول بفصاحة زيد اجلل مخالف للاجتماع واجيب بان هذا لا يرد الا لو كان زيد اجلل وزيد اجل كلاماً واحداً حالاً ولا يصدق كذلك بل هما كلامان لحدتهما حال مخالف حال الآخر فلا يصدق على احدهما انه كذا في حال يكون للكلام الآخر لانها ليست جالاله بل حال لذلك الآخر مثلاً لا يصدق على زيد اجلل انه خالص من تلك الامور في حال فصاحة الكلمات لان تلك الحالة ليست جالاله بل زيد اجلل ويصح جعل الظرف صفة لمصدر محذوف اي خلوصاً كأننا مع فصاحتها وان يكون ظرفاً للخلوص ومع معنى بعد كما في قوله تعالى ان مع العسر يسراً ولا يصح ان يكون ظرفاً لغواً للخلوص ومع للصاحبة لانه يقتضي تعلق معنى الخلو بفصاحة الكلمات ومعيتها امام الفاعل او مع الجبرور بمن فيصير المعنى الاول خلوص الكلام مع فصاحة الكلمات مما ذكر وبصير المعنى على الثاني خلوص الكلام مما ذكر ومن فصاحة الكلمات وكلا المعنيين باطل اما الاول فلان فصاحة الكلمات لا تأتي خلوصها مما ذكر واما الثاني فلان فصاحة الكلمات امر لا بد منه في فصاحة الكلام فلا يشترط الخلو منها

مع فصاحتها) هو حال من الضمير في خلوصه واحترز به عن مثل زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه المخرج وقيل هو حال من الكلمات ولو ذكره بجنبها السلم من الفصل بين الحال وذيها بالاجنبي وفيه نظر لانه حيث يكون قيدا للتنافر لا للخلوص

ثم اعلم ان مدخول مع مفعول معه في المعنى وفي اشتراط صحة استناد الفعل للفعل معه كما في جاء الامير والجيش فانه يصح ان يقال جاء الجيش وعدم اشتراط ذلك قولان الاول للاخفش والثاني للجمهور النحويين فقولنا اذا جعل ظرفا لغوا يقتضي تعلق الخلوص بفصاحة الكلمات ومعيتها مع الفاعل مبني على مذهب الجمهور وقولنا يقتضي معيتها مع المجرور بمن مبني على قول الاخفش تأمل ( وقوله واحترزه عن مثل زيد اجلل وشعره مستنزر وانفه مسرج ) اي فان كل واحد من هذه الثلاثة وان كان كلاما خاليا عن ضعف التأليف ومن تنافر الكلمات ومن التعقيد الا ان كلماته غير فصيحة لان الكلام الاول فيه كلمة غير فصيحة وهي اجلل لمخالفتها لقياس الصرفي والكلام الثاني فيه كلمة غير فصيحة وهي مستنزر لان حروفها متنافرة والكلام الثالث فيه كلمة غير فصيحة وهي مسرج لكونها غريبة ( قوله ولو ذكره ) اي الحال وقوله يجنبها اي الكلمات وهذه من جملة التقييد ( قوله وذبحا ) اي صاحبها وازافة ذي الضمير شاذة لانها انما تضاف لاسم جنس ظاهر واما قولهم لا يعرف الفضل الاذووه فشاذ وقوله بالاجنبى اي وهو التعقيد لانه ليس معمولا لعامل الحال وهو التنافر بل معمول للخلوص ( قوله لانه حيثئذ ) اي لان الظرف حين اذ جعل حالا من الكلمات يكون قيما للتنافر الداخل تحت النفي وهو الخلوص فيكون النفي داخلا على المقيد بالمقيد المذكور والقاعدة ان النفي اذا دخل على مقيد بقيد توجه للقيد فقط فيكون المعبر في فصاحة الكلام انتفاء فصاحة الكلمات مع وجود التنافر وهذا عكس المقصود اذا المقصود انتفاء التنافر مع وجود فصاحة الكلمات وحيثئذ فيلزم ذلك القائل ان يدخل في الفصحى ما ليس بفصحى فيكون التعريف غير مانع بل يلزم عدم صدق التعريف على شيء من افراد المرف فقول الشارح ويلزم الخ الاول التفريع بالفاء ثم اعلم ان هذه القاعدة المذكورة كلية عند الشارح والذي يفهم من الكشف انها اغلبيه وانه لا يجب في النفي اذا دخل على مقيد بقيد ان توجه للقيد فقط بل تارة يتوجه للقيد فقط وهو الغالب وتارة يتوجه للقيد فقط وتارة يتوجه للقيد والمقيد معا فعلى هذا الفهم من الكشف اذا جعلنا الظرف حالا من الكلمات لا يصح ان يكون النفي متوجها للقيد والا لزم فساد التعريف على ما قاله الشارح ولا يصح ايضا ان يكون منصبا على القيد والمقيد معا لاقتضائه ان المعبر في فصاحة الكلام انتفاء كل من التنافر وفصاحة الكلمات وحيثئذ فيكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة الغير المتنافرة فصيحيا ويلزم هذا ما لزم الاحتمال الذي قبله من فساد التعريف منعا وجما ويصح ان يكون النفي منصبا على المقيد فقط لاقتضائه ان المعبر في فصاحة الكلام انتفاء التنافر ووجود فصاحة الكلمات وهذا هو المطلوب الا ان المعنى وان كان صحيحا على هذا الاحتمال لكنه يعترض على التعريف

من حيث انه أتى فيه بعبارة محتملة لوجود ثلاثة يلزم الفساد على اثنين منها والحاصل ان انتفاء التنافر المقيد بفصاحة الكلمات اما بانتفاء التنافر مع وجود قيده بان تكون الكلمات فصيحة غير متنافرة او بانتفاء قيده مع وجوده بان تكون متنافرة غير فصيحة او بانتفاء كليهما بان لا تكون متنافرة ولا فصيحة فاذا جعل الظرف حالا من الكلمات لصديق الحد على الامور الثلاثة مع ان المحدود لا يصدق الاعلى اولها وذكر ما هو محتمل لخلاف المقصود الموجب للابهام والالباس لا يجوز في التعريف فهذا القائل ان الظرف حال من الكلمات يقال له اما ان تلزم ان القاعدة المتقدمة كلية او اغلبيه فان قال بكليتها لزمه فساد التعريف بانه غير مانع بل لا يصدق على شيء من افراد المعرف وان قال بانها اغلبيه فان قال ان النفي متوجه للقيده فقط اوله وللقيد معا لزمه الفساد المتقدم وان قال انه متوجه للقيد فقط لزمه فساد التعريف من جهة ما فيه من الالباس والابهام لاحتمال العبارة المراد وغيره و اشار الشارح بقوله فافهم لما قلناه من انه يجوز ان يكون هذا القائل راعى ان القاعدة اغلبيه وان النفي منصب على المقيد فقط وحينئذ فلا يتوجه عليه ما ذكر من النظر لصحة المعنى لكن قد علمت انه وان لم يرد عليه النظر السابق يرد عليه اعتراض آخر وهو الفساد من حيث الابهام والالباس ( قوله الغير الفصيحة ) اى كلا او بعضا ( قوله المشهورين اجمهور ) فلا يدفع الضعف بتجوز التأليف على مقابل المشهور وذلك كالا ضمار قبل الذكر في نحو ضرب غلامه زيد فهو ضعف التأليف كما قال المصنف وان كان بعضهم كالا خفش وابن جنى جوزه لان قولهم مقابل للمشهور فان قلت ضعف التأليف كما يكون بمخالفة القانون المشهور بين الجمهور يكون بمخالفة القانون المجمع عليه كتقديم المسند المحصور فيه بانما في قولك انما قائم زيد فان تأخيرها واجب بالاجماع وكنصب الفاعل او جره وحينئذ فلا وجه للتقيد بالمشهور واجب بان الكلام المخالف للقانون المجمع عليه غير معتبر اذ هو قاسد لاضعيف والكلام في تركيبه صحة واعتبار عند بعض اولى النظر او يقال الكلام المخالف للقانون المجمع عليه ضعفه معلوم بالطريق الاولى او يقال ان المشهور بين الجمهور يتناول المجمع عليه لانه اشهر واجلى من المختلف فيه فشهرته عند كل الناس ومن جعلهم الجمهور قوله المشهورين الجمهور اى سواء كان متفقا عليه اولا ( قوله كالا ضمار قبل الذكر ) اى قبل ذكر مرجعه وقوله لفظا ومعنى وحكما هذه اقسام للقبليه اى كتقديم الضمير على مرجعه لفظا ومعنى وحكما وهذا مثال لمخالفة القانون المشهور ومفهوم كلامه انه لو تقدم المرجع على الضمير لفظا او معنى او حكما فلا يكون الكلام ضعيف التأليف فالتقديم اللفظى ان تقدم المرجع على الضمير لفظا ورتة او لفظا فقط فالاول نحو ضرب زيد غلامه والثاني نحو ضرب زيد غلامه والتقديم المعنوى ان لا يتقدم المرجع على الضمير لفظا لكن هناك

ويلزم ان يكون الكلام المشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة فصيحاً لانه يصدق عليه انه خالص عن تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم ( فالضعف ) ان يكون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوى المشهور بين الجمهور كالا ضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما

ما يدل على تقدمه معنى كالفعل المتقدم الدال على الرجوع تضمتا نحو اعدلوا هو اقرب  
للتقوى وكسباق الكلام المستلزم له استلزاما قريبا كقوله تعالى ولا يؤبه اى المورث  
لان الكلام السابق لبيان الارث اوبعيد اكقوله تعالى حتى توارث بالجاب فضمير  
توارث للشمس المدلول عليها بذكر العشى اولا وكون الرجوع فاعلا المقتضى لتقدمه  
على المفعول او مبتداً المقتضى لتقدمه على الخبر او مفعولا اول في باب اعطى فانه فاعل  
في المعنى فالاول نحو خاف ربه عمرو الثاني نحو في داره زيد والثالث نحو اعطيت درهمه  
زيدا والتقديم الحكمى هو ان تأخر الرجوع عن الضمير لفظا وليس هناك ما يقتضى ذكره  
قبله الاحكام الواضع بان الرجوع يجب تقدمه لكن خولف حكم الواضع لاغراض تأتي  
ان شاء الله في وضع الضمير موضع المظهر فالرجوع المتأخر لفرض متقدم حكما كما ان  
المحذوف لعله كالثابت والمنتهى انما هو تأخيره لا لفرض ومثال التقدم الحكمى فم  
رجلا زيد وربه رجلا وضمير الشأن نحو قل هو الله احد فالرجوع وهو الشأن مذكور  
قبل حكما من حيث ان الاصل تقدم الرجوع لكن خولف هذا لتكنة الاجال والتفصيل  
وكذا توجيه فم رجلا زيد وربه رجلا فظهر لك من هذا ان الفرق بين الاضمار قبل  
الذكر الموجب للضعف والاضمار قبل الذكر الذى جعل من قبيل تقدم الرجوع حكما  
وجود التكنة وعدمها وقد وجدت هذه التكنة في المواضع الستة التى يعود فيها  
الضمير على متأخر لفظا ورتبة المجموعة في قول بعضهم

- \* و مرجع الضمير قد تأخرا \* لفظا ورتبة وهذا خصر \*
- \* في باب فم وتناسع العمل \* وضمير الشأن ورب والبدل \*
- \* و مبتداً مفسر بالخبر \* وباب فاعل بخلف فاخبر \*

قال الفنى ويؤخذ بما ذكرناه من الفرق ان تلك التكنة اذا لم تقصد في المواضع الستة  
المتقدمة كانت غير فصيحة وانها ان قصدت في مثال المصنف ونحوه كان فصيحاً ولا  
مانع منه انتهى لكن الشأن قصدها في المواضع المذكورة دون مثال المصنف (قوله  
نحو ضرب غلامه زيدا) هذا مثال للضعف بالنظر للثن وللاضمار قبل الذكر لفظا  
ومعنى وحكما فالضمير هنا قد تقدم على مرجعه لفظا وهو ظاهر ومتقدم عليه ايضا  
معنى لانه لم يتقدم في الكلام ما يدل عليه ومتقدم عليه ايضا حكما لان الرجوع لم يتأخر  
لفرض حتى يكون متقدما حكما فهو متأخر بالنظر للحكم واذا كان الرجوع هنا متأخرا  
حكما كان الضمير العائد عليه متقدما حكما فان قلت ان الفاعل والمفعول به متساويان  
في اقتضاء الفعل لهما لدخول النسبة اليهما في مفهومه فكما جاز الاضمار قبل الذكر  
في صورة تقدم المفعول المتصل به ضمير الفاعل المتأخر نحو خاف ربه عمرو ويجوز في صورة  
تقدم الفاعل المتصل به ضمير المفعول المتأخر نحو ضرب غلامه زيدا والجواب انهما  
وان تساويا في اقتضاء الفعل اياهما الا ان اقتضاء الفاعل مقدم في الملاحظة العقلية

(نحو ضرب غلامه زيدا)  
(والناسف) ان تكون  
الكلمات ثقيلة على اللسان  
وان كان كل منها فصيحاً  
كقوله وليس قرب قبر  
حرب هو اسم رجل (قبر)

على اقتضاء المفعول لان نسبة الوقوع تلاحظ بعدنية الصدور فكان الفاعل مقدما في الرتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بخلاف صورة المفعول واما ما قيل من ان اقتضاء الفعل المتعدى للفاعل اشد من اقتضائه للمفعول فلم يظهر وجهه افاده العلامة عبد الحكيم (قوله وليس قرب الخ) يحتمل ان تكون الواو للحال ويحتمل ان تكون عاطفة ثم ان القرب بمعنى المقارب والاضافة لفظية وكون اضافة المصدر معنوية فيما اذا كان باقيا على معناه الحقيقي او تقول قرب ظرف خبر ليس اى ليس قبرا كائنا قرب قبر حرب وخيتند فلا يلزم ما اتفق على عدم وقوعه في كلام العرب من كون المسند اعنى خبر ليس معرفة لضافته الى المضاف للفعل وهو حرب والمسند اليه اعنى اسمها نكرة ثم ان ظاهر البيت الاخبار والمراد منه التأسف والتحزن على كون قبره كذلك ووضع المظهر موضع المضمحل في قوله وليس قرب قبر حرب مع ان الاظهر ان يقول وليس قرب قبره لزيادة التمكن حيث اعنى بذكره (قوله قفر) قيل نعت مقطوع وفيه ان محل صحة قطع النعت اذا تعين النعوت بدون ذلك النعت وهاليس كذلك واجاب الشيخ بس بان هذا ضرورة ويمكن ان يقال ان قفر خبر قبر وقوله يمكن اى مع مكانه ومحلّه فانه ايضا قفر لا القبر فقط (قوله ذكر) اى المصنف في كتابه عجائب المخلوقات (قوله صاح واحد الخ) سبب صياحه عليه انه داس بنعله على واحد منهم في صورة حبة فقتله وذكر ابو عبيدة وابو عمر والشيباني ان حرب بن امية لما انصرف من حرب عكاظ هو واخوته مروا بغنيضة واشجار ملتفة فقال له مرداس السلمي وكان صاحبه اما ترى يا حرب هذا الموضع قال بلى نعم المزدرع فقال له فهل لك ان تكون شريكين فيه ونحرق هذه الغنيضة ثم تزرعها بعد ذلك فقال نعم فأضرم النار في تلك الغنيضة فلما استطارت وعلالها سمع من الغنيضة أنين وضجيج كثير ثم ظهر منها حبات بيض تطير حتى قطعنها وخرجت منها فلما احترقت الغنيضة سمعوا ها تها يقول

وبل لحرب فارسا مطاعنا محالسا ويل لعمر وفارسا اذا لبس القوانسا

فلم يلبث حرب ومرداس ان ماتا (قوله وقوله كريم الخ) اى قول ابى تمام حبيب بن اوس الطائي من قصيدة يعتذر فيها للمد وحده ابى الفيث موسى بن ابراهيم الرافعي لما بلغه انه هجاء فساتيه في ذلك فقال ابو تمام القصيدة معتذرا ومبترنا مما نسب اليه وقبل البيت المذكور

- \* اتانى مع الركبان ظن ظننته \* نكست له رأسى حيا من المجد \*
- \* وهتك ذا القول الخناحمة العلا \* واسلكت حرا الشر فى مسلك العبد \*
- \* نسيت اذا كم من يد لك شا كلت \* يد القرب اعدت مستها ما على البعد \*
- \* وانك احكمت الذى بين فكرتى \* وبين القوا فى من ذمام ومن عهد \*

- واصلت شعري فاعتلى رونق الضمى • ولولاك لم يظهر زمانا من التمدد •
- اعيذك بالرحن ان تطرد الضمى • بعثك عن عين امرى صادق الود •
- ألبس هجو القول من لو هجوته • اذا العجاني عنه معروفه عندي •

ومعنى البيت هو كريم اذا مدحه واقضى الناس على مدحه ويمدحونه معى لاسداء احسانه اليهم كاسدائه الى واذالته لا يوافقني احد على لومه لعدم وجود مقتضى لوم فيه (قوله والواو في والورى واوالحال) اختار جعل الواو للحال على جعلها عاطفة مع ان العطف هو الاصل في الواو لانه التسابق للفهم ولوقوعه في مقابلة وحدى فانه حال والمخلوص مما يلزم على العطف من توقف مدح الورى على مدحه وفيه قصور في مقام المدح ومن اتحاد الشرط والجزاء وبيان لزوم هذين الامرين للعطف ان المعطوف عليه اما جلة امدحه والمعطوف جلة والورى معى فيكون من عطف الجمل او المعطوف عليه الضمير المستتر في امدحه والمعطوف الورى لوجود شرط العطف وهو هنا الفصل بالفعل على حديد خلونها ومن صلح ومعى حال من الورى فيكون من عطف المفردات ولا يزدان المضارع المبدوء بالهمزة لا يرفع الظاهر لانه تابع وبفتقر في التابع ما لا يفتقر في غيره فان كان من عطف الجمل كان قوله والورى معى جلة مستقلة لان المعطوف على الجزاء جزء وجلة امدحه جزء الشرط وجزاء الشرط يتوقف على الشرط وهو هنا بمعنى الشرط فيلزم الامران السابقان وان كان من عطف المفرد كان الورى غير مستقل بل متعلق بالجملة الاولى فلم يتحد الجزاء والشرط اذا الشرط امدحه فقط والجزاء مدحه مع مدح غيره من الورى ولكن يلزم توقف مدح غيره من الورى على مدحه لان مدح الورى من جلة الجزاء المعلق على الشرط والحاصل انه يلزم على الاحتمال الاول اعنى جعله من عطف الجمل توقف مدح الورى على مدحه واتحاد الشرط والجزاء ويلزم على الاحتمال الثانى اعنى جعله من عطف المفردات توقف مدح الورى على مدحه ولا يلزم عليه اتحاد الشرط والجزاء بخلاف جعل الواو للحال فانه لا يلزمه شئ اذ التقدير متى امدحه امدحه في حال مشاركة الورى لى في المدح فالجزاء مدحه في هذه الحالة وهذا لا ينافى مدحهم له قبل ذلك كذا قيل وقديقال لانسلم انه يلزم على جعله من عطف الجمل اتحاد الشرط والجزاء بل اللازم اتمامه والتوقف فقط اللازم على جعل العطف من قبيل عطف المفردات وذلك لانه يمكن ان يراد بالجزاء المدح الكامل على حد شعري شعري او يعتبر العطف قبل الجزائية ويجعل المجموع جزء فالجزاء مجموع مدح الورى ومدح الشاعر والشرط مدح الشاعر فقط فان قلت يرد على هذا الاخير وهو اعتبار العطف قبل الجزائية ان مشاركة مدحه لمدح الورى مأخوذة من العطف فلا حاجة لقوله معى ويحاج بان المراد بمشاركة مدحه لمدح

وصدر اليب وقبر حرب  
بمكان قفراى خال عن الماء  
والكلاء ذكر في عجائب  
المخلوقات ان من الجن نوعا  
يقال له الهاقن صاح  
واحد منهم على حرب بن  
امية قال فقال ذلك الجنى  
هذا البيت (وقوله كريم  
متى امدحه امدحه  
والورى معى واذا مالته  
لته وحدى) والواو في  
والورى واوالحال وهو  
مبتدا خبره قوله معى

الورى المشاركة فى الزمان بحيث لا يتراخى مدحهم عن مدحه ويكون قوله معى  
تأكيدا للاستفاد من معنى المشاركة والحاصل ان اللازم على العطف امور متعددة  
كلها خلاف الظاهر الاول انه خلاف المناسق للفهم والثانى توقف مدح الورى  
على مدحه وذلك قصور فى مقام المدح سواء جعلته من عطف الجمل او المفردات  
والثالث اعتبار تقدم العطف على اعتبار الجزائية لثلا يتحد الشرط والجزاء اذا جعل  
من عطف الجمل والرابع حل معى على الاجتماع زمانا لان المشاركة فى المدح مستفادة  
من العطف كما قلنا (قوله وفى الثانى) اى ومنشأ الثقل فى المثال الثانى حروف اى  
اجتماع حروف من الكلمات والمراد كلمتين فاطلع الجمع على ما فوق الواحد ومجموع  
الحروف التى فى الكلمتين التى حصل الثقل باجتماعها اربعة الحاءين والهاءين وجعل  
الحاءين حروفا ظاهرا دون الهاءين لانهما ضمير ان فهما اسمان الا ان يقال جعلهما  
حروفاً تجاوز الكونيهما على صورة الحرف (قوله وهو) اى اذ كر من مجموع الحروف التى  
حصل الثقل باجتماعها حاصل ومتحقق مع تكرير مدحه فى معنى مع او والثقل  
فى الثانى المحل بفصاحته حاصل بتكرير مدحه فى معنى الباء ولو قال الشارح وفى الثانى  
تكرير حروف منها كان اخصر وواضح (قوله دون مجرد الجمع) اى دون ثقل مجرد الجمع  
بين الحاء والهاء والحاصل ان مجرد الجمع بين الحاء والهاء وان كان فيه ثقل الا انه لا يؤدى  
للاخلال بالفصاحة كيف وقد وقع فى القرآن نحو فصحه والقول باشتمال القرآن على كلام  
غير فصيح مما لا يتجرأ عليه مؤمن بل اذا تكررت الكلمة التى اجتمعتا فيها زاد الثقل فيخرج  
الكلام بذلك عن الفصاحة فقول المصنف فى الايضاح موجهما لما فى البيت من تنافر  
الكلمات فان فى امده ثقلا لما بين الحاء والهاء من القرب مراده ان فيه شياً من الثقل  
والتنافر فاذا انضم اليه امده الثانى يضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر المحل  
بالفصاحة وليس مراده ان مجرد الجمع بين الحاء والهاء موجب للتنافر المحل بالفصاحة  
لوروده فى القرآن (قوله لوقوعه) اى مجرد الجمع (قوله فلا يصح القول الخ) اى لانه يلزم  
عليه اشتمال القرآن على غير فصيح (قوله بان مثل هذا الثقل) اى بان هذا الثقل  
الحاصل بمجرد الجمع بين الحاء والهاء ومما تله نحو اعهود لا ترغ قلوبنا فهذا وان كان  
فيه ثقل لكن لا يخل بالفصاحة (وقوله ذكر صاحب) ساقى الشارح هذه الحكاية  
تأييدا لكون هذا التكرير ثقيلًا يخرجنا عن الفصاحة والصاحب اسماعيل صاحب  
ابن العميد فى مدة وزارته وتولى بعده الوزارة لقهر الدولة ابن بويه ولقب بالصاحب  
لان صاحب غلب على كل من صاحب السلطان (قوله بمحضرة الاستاذ ابن العميد)  
هو شيخ اسماعيل بن عباد الذى هو شيخ الشيخ عبد القاهر الجرجاني مدون هذا الفن  
(قوله من المهجنة) بضم الهاء وسكون الجيم اى العيب (قوله غير هذا اريد) اى لان هذه  
المهجنة يمكن الجواب عن الشاهر بالنسبة اليها بان يقال اثار الشاهر تلك المقابلة

وانما مثل بمثالين لان الاول  
متناه فى الثقل والثانى دونه  
ولان منشأ الثقل فى الاول  
نفس اجتماع الكلمات وفى  
الثانى حروف منها وهو  
فى تكرير امده دون مجرد  
الجمع بين الحاء والهاء  
لوقوعه فى التزليل مثل  
فسجده فلا يصح القول بان  
مثل هذا الثقل محل بالفصاحة  
ذكر صاحب اسماعيل  
بن عباد انه انشد هذه  
القصيدة بمحضرة الاستاذ  
ابن العميد فلما بلغ هذا البيت  
قال له الاستاذ هل تعرف  
فيه شيئاً من المهجنة قال نعم  
مقابلة المدح بالوم وانما  
يقابل بالذم والهجاء  
فقال الاستاذ غير هذا اريد



الى ان ذمه الذي هو المقابل الحقيقي لا ينبغي ان يخطر بالبال لعلو مقامه ولو على سبيل  
التعليق فلو دعا داع قائما يفرض لومه دون ذمه ويؤيد ذلك انه اورد في جانب  
الوم اذا التي للاهمال والمهمة في قوة الجزئية فتصدق بحصول اللوم مرة واحدة  
واورد في جانب المدح متى التي هي سور الكلية الدالة على صدور المدح منه في جميع  
الازمان وكان الاولى للشاعر ان يأتى بان والمضارع الدالين على عدم تحقق الحصول  
لان ان للشك دون اذا والماضي الدالين على تحقق الوقوع وفيه شائبه تقصير في مقام  
المدح وما قيل في الجواب انه انما عبر اذا والفعل الماضي لتكنة تشعر بالأدب في حق  
الممدوح وهي كون وجود اللوم مع عدم المساعد محققاً لان اذا تستعمل في التحقيق  
دون ان فانها تستعمل في الشك فقيه نظر لانه لا يتم الا لو كان قوله وحدي قيداً  
في الشرط لان اذا انما تبدل على تحقق مدخولها مع انه قيد في الجواب (قوله هذا التكرير)  
مبتدأ وقوله خارج الخ خبر والمراد بكونه نافر كل التنافر انه نافر تنافراً قوياً كاملاً  
وفيه ان هذا يناق ماسبق للشارح من ان المثال الاول متناه في الثقل وهذا الثاني دونه  
وقد يجاب بان التنافر الكامل مقول بالتشبيك فلا يناق ان هناك ما هو اكمل من هذا  
(قوله اي كون الكلام معقداً) اشار به الى ان التعقيد مصدر المبني للفعول لا مصدر  
المبني للفاعل وهذا جواب عما يقال التعقيد فعل المتكلم فهو من صفاته يقال عقد زيد  
كلامه فهو معقد وكلامه معقد وحيث قد فلا يصح حل قوله ان لا يكون الخ عليه لان  
عدم ظهور الدلالة على المعنى المراد من صفات الكلام فتنسب التعقيد بذلك ليصير صفة  
للكلام محلاً بفصاحته معتبراً خلوصه عنه كما ان كونه غير ظاهر الدلالة صفة له واما  
الاعتراض بان ما ذكره المصنف تفسير للتعقيد لا التعقيد فغير مندفع لانه على تقدير كونه  
مصدر المبني للفعول يكون معناه المعقدة وهي عبارة عن مجعولية الكلام غير ظاهر  
الدلالة لا كونه غير ظاهر الدلالة فاما ان يقال ان المراد بالمصدر المبني للفعول الحاصل  
بالمصدر اعنى الهيئة المترتبة عليه او يقال هذا مبني على التسامح بناء على ظهور ان المراد  
جعله غير ظاهر الدلالة والاولى والاحسن ان يقال قول المصنف ان لا يكون الخ هذا  
تفسير للتعقيد الاصطلاحي لا لغوي فلا يحتاج الى جعله مصدر المبني للفعول ولا الى  
تكلف في صحة الجمل (قوله ان لا يكون الخ) ان قلت يلزم على هذا التفسير ان يكون  
اللفز والمعنى غير فصيحين مع انهما من الحسنات وهي لا تعتبر الا بعد البلاغة التي  
لا توجد الا بعد الفصاحة وهذا الاعتراض خطيب الدين ولما بلغ المصنف ذلك اجاب  
عنه بان اللفز والمعنى غير فصيحين مطلقاً وعدهما من الحسنات ممنوع بدليل ان  
صاحب الفتاح لم يذكرهما من الحسنات وفي هذا الجواب نظر لان صاحب الفتاح  
لم يذكر جميع الحسنات فيلزم ان كل ما لم يذكره ليس فصيحاً ولا قاتله والاحسن  
في الجواب ان يقال ان الدلالة في اللفز والمعنى ان كانت واضحة عند الفطن بعد العلم

فقال لا ادري غير ذلك  
فقال الاستاد هذا التكرير  
في امده امده مع الجمع  
بين الحاء والهاء وهما من  
حروف الحلق خارج عن  
حد الاعتدال نافر كل  
التنافر فاني عليه الصاحب  
(والتعقيد) اي كون الكلام  
معقداً (ان لا يكون) الكلام

بالاصطلاح فهما فصيحان والا فلا ويجرى هذا التفصيل في كونهما من المحسنات واللفز والمعنى عند اهل البديع بمعنى وهو قول يدل ظاهره على خلاف المراد الا ان اللفز يكون على طريق السؤال كقول الحريري في النيل

\* وما نأكل اختين سرا وجهرة \* وليس عليه في النكاح سبيل

وكقول بعضهم في كون \* يا ايها الغطار عبرتنا \* عن اسم شيء قل في سبوك \*  
\* تنظره بالعين في نقطة \* كما يرى بالقلب في نومك

واعترض على المصنف بان التعقيد امر وجودي وان لا يكون عدمي وحل العدمي على الوجودي لا يصح واجيب بانه قد تقرر ان النفي في باب كان يتوجه الى الخبر فعنى ما كان زيد منطلقا كان زيد غير منطلق فالتقدير هنا كون الكلام على وجه لا تظهر دلالة فهي قضية معدولة المحمول وانظر ما حكته العدول الى هذا التعبير دون ان يقول ان يكون الكلام خفي الدلالة اذ لا وسطا بين الظهور والخفاء هذا وانما عرف المصنف التعقيد دون نظائره لانه سبين الخلل في النظم والخلل في الانتقال ولو اقتصر على مجرد التمثيل لم يعلم المراد (قوله المراد) اى للتكلم وبهذا القيد يمتاز التعقيد عن القرابة لانهما كون اللفظ غير ظاهر الدلالة على المعنى الموضوع له (قوله لخلل الخ) هذا من جملة التعريف لاخراج التشابه والجمل والمشكل فان عدم ظهور دلالتها على المعنى المراد ليس لخلل النظم ولا لخلل الانتقال بل لارادة التكلم اخفاء المراد منها لحكم ومصالح على ما تقرر في محله (قوله اما في النظم) اى التركيب سواء كان نظما او نثرا وهذا هو التعقيد اللفظي واما التعقيد لخلل في الانتقال فهو التعقيد المعنوي وكلمة اما لئلا يخلو فيجوز الجمع كذا في عبد الحكيم والظاهر انها المنع الخلو والجمع معا وما يدل له ما ذكره هو في وجه انحصار التعقيد في الخللين وهو ان اللفظ ان اراد معناه المطابق وكان غير ظاهر الدلالة عليه فلا يكون التعقيد الا بخلل في النظم لان فهم المعنى المطابق بعدم العلم بوضع المفردات وبهيئة التركيب يكون ظاهرا وان اراد غيرهما ان لا يكون بين المعنى المطابق وذلك المعنى المراد لزوم بحيث لا يفهم ذلك المعنى المراد من اللفظ أصلا فيكون فاسدا لا معقدا لانه عبارة عن عدم ظهور الدلالة لاجل عدم الدلالة واما ان يكون بين المعنى المطابق والمعنى المراد لزوم ظاهر بان كانت القرينة على عدم ارادة المعنى المطابق ظاهرة فلا تعقيد أصلا وان كانت خفية او يكون اللزوم خفيا في نفسه محتاجا لو اسطة حصل التعقيد للخلل في الانتقال (قوله تقديم او تأخير) يحتمل ان المراد تقديم اللفظ عن محله الاصلى وقوله او تأخير اى تأخير لغير ذلك اللفظ في محل الاول فعلى هذا ينهما تلازم اذ يلزم من تقديم الشيء عن محله الاصلى تأخير غيره في ذلك المحل وبالعكس واما تقديم الشيء على محله وتأخيره عن ذلك المحل فلا يجتمعان فضلا عن تلازمهما والا كان الشيء الواحد مقدما مؤخرا في تركيب واحد وهو لا يعقل وانما لم يقتصر على احدهما مع

(ظاهر الدلالة على المراد لخلل) واقع (اما في النظم) بسبب تقديم او تأخير او حذف او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد (كقول الفرزدق في خال هشام بن عبد الملك بن مروان وهو ابراهيم بن هشام بن اسماعيل الجعفي)

استلزام كل منهما الآخر اشعارا بكفاية. ملاحظة احدهما في الخلل وان لم يلاحظ  
 الآخر ويحتمل ان المراد بسبب تقديم اللفظ عن محله الاصل الذي يقتضيه ترتيب  
 المعاني او تأخيرها عن ذلك المحل وهما لا يجتمعان قطعا فلي هذا ليس احدهما مقنيا  
 عن الآخر فالجمع بينهما ظاهر ( قوله او حذف ) اي بلا قرينة واضحة فان وجدت  
 القرينة على المحذوف لم يحصل التعقيد لان المحذوف مع القرينة كالتأنيب نحو حذف  
 في جواب كيف زيد ( قوله او غير ذلك ) اي كالفصل بين الشيئين المتلازمين باجتنبي  
 كالفصل به بين المبدأ والخبر وبين الصفة والموصوف وبين البدل والمبدل منه وقد  
 اجتمعت هذه الفصول الثلاثة مع التقديم والتأخير في بيت الفرزدق الآتي ثم اعلم ان  
 الخلل في التركيب لابد فيه ان يكون ترتيب الالفاظ على غير ترتيب المعاني كما ذكره  
 في المطول حيث قال خلل اما في النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب  
 المعاني بسبب تقديم او تأخير او حذف او اضممار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد  
 اذ اعلمت ذلك تعلم ان التعقيد اللفظي لا يحصل بالعطف على المحل بلا قرينة ولا بالجزر  
 على الجوار او التوهم وذلك لان ترتيب الالفاظ فيها على وفق ترتيب المعاني فالاول  
 نحو مررت بغلامك وزيد بعطف زيد على محل الكاف والثاني نحو هذا حجر ضب  
 خرب والثالث نحو ليس زيد قائما ولا قاعدا ( قوله مما يوجب صعوبة فهم المراد ) اي  
 المعنى المراد للتكلم ( قوله الفرزدق ) هو في الاصل جمع فرزدقة وهي القطعة من العجين  
 لقب به همام بن غالب بن صعصعة التميمي صاحب جرير لتقطيع وجهه بالحدري  
 قطعاً كقطع العجين وكان ابوه غالب من اجلة قومه ومن سرانهم وكنيته ابو الاخطل  
 لولد كان له اسم الاخطل وهو شاعر ايضا وهو غير الاخطل التغلبي النصراني الشاعر  
 المشهور وجده صعصعة صحابي وام الفرزدق ليلى بنت حابس اخت الاقرع بن حابس  
 روى الفرزدق عن علي بن ابي طالب وعن ابي هريرة وعن الحسين وعن ابن عمر وعن ابي  
 سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه وعن الجميع ( قوله ابن مروان ) بسكون الراء و ابراهيم  
 الممدوح كان عاملا على المدينة من طرف ابن اخيه هشام بن عبد الملك ( قوله ابن اسماعيل  
 الخزومي ) نسبة لابي مخزوم قبيلة من قبائل العرب و يلقب اسماعيل المذكور بالغيرة  
 وحيث فلان في قول السارح هشام بن اسماعيل وقول المفتاح هشام بن الغيرة  
 كذا ذكر بعض الخواشي والذي ذكره ابن حزم في الجمهرة ان هشام بن اسماعيل  
 بن هشام بن الوليد بن الغيرة القرشي الخزومي كان عاملا على المدينة من طرف عبد  
 الملك بن مروان وان جد هشام المذكور وهو هشام بن الوليد اسلم يوم فتح مكة وهو  
 اخو خالد بن الوليد وكان لهشام العامل المذكور بنت تزوجها عبد الملك فولدت له  
 هشام بن عبد الملك المشهور وهو الذي مدحه الفرزدق ومدح معه خالة ابراهيم  
 بن هشام بقصيدة منها قوله وامثله في الناس البيت ( قوله الابن اخته ) اي فمائلة

المملك للمدوح اما جاءت من قبله بحكم الحلال تتبع الحال ( قوله وتقديم المستثنى  
 الخ ) اى ويلزمه تأخير المستثنى منه عن المستثنى لكن الشارح لاحظ التقديم وجعل  
 التأخير حاصلًا غير مقصود ولو عكس الامر لصح ( قوله والمبدل منه وهو مثله ) اما  
 اورد ذلك البذل توطئة لافادة نفي المقاربة الذى هو اعم بعد نفي المماثلة ( قوله مثله  
 اسم ما وفى الناس خبر ) اى خبرها وهذا الاعراب مبنى على القول بجواز نطق الشاعر  
 بغير لفته والا فالفرزدق غمى وهم يملكون ما وجعل بعضهم وهو الشيرازى فى شرح  
 المفتاح مثله مبتدأ وحى خبره وما غير عاملة على اللغة التيمية او ان مثله خبر وحى مبتدأ  
 وبطل عمل ما تقدم الخبر وكلا الوجهين فيه قلق واضطراب فى المعنى يظهر ذلك  
 بالتأمل فى قولنا ليس بمائله فى الناس حيا يقاربه اوليس حى يقاربه بمائله فى الناس  
 ووجه الاضطراب ان المقصود نفي ان يماثله ويقاربه احد والتوجيه الاول يفيد  
 نفي المقاربة عن المماثلة والتوجيه الثانى يفيد نفي المماثلة عن المقارب وهذا المفاد  
 يقتضى وجود المماثل والمقارب مع عدمه وهذا تدافع وتناقض كذا فى عبد  
 الحكيم هذا ويمكن ان يخرج البيت على وجه لا تعقيد فيه بان يجعل الاملكا مستثنى  
 من الضمير المستتر فى الجار والمجرور الواقع خبر ما وقوله ابوامه مبتدأ خبره حى وابوه  
 خبر بعد خبر والجملة صفة للملكا وكذلك جملة يقاربه اى الاملكا موصوفا بالصفة  
 المذكورة وموصوفا بأنه يقاربه اى يشبهه فى الفضائل وعلى هذا فالمراد بالحياة  
 فى قوله حى الشبوية لان نسبة الشبوية لهم كنسبة الحياة الى الموت ومناسبة ذكر  
 الشاب هنا افادة ان هذا الملك حصلت له السيادة والحال ان جده شاب وحينئذ  
 فتكون السيادة ثبتت له فى صغره لانها حصلت له فى آخر عمره كما هو الغالب وغاية  
 ما يلزم على هذا الوجه ان فيه نصب ملكا مع ان المختار رفعه لتأخر المستثنى عن المستثنى  
 منه بعد النفي ( قوله لتقدمه على المستثنى منه ) اى ولو كان مؤخرًا عنه لكان  
 المختار فيه الرفع على البدلية من المستثنى منه ولهذا اتى به المصنف مرفوعا فى تفسير  
 المعنى المراد ( قوله بفنى عن ذكر التعقيد اللفظى ) اى لان التعقيد اللفظى لا يكون  
 ناشئا الا عن ضعف التأليف فالخلوص عن الضعف يوجب الخلوص منه ( قوله وفيه  
 نظر ) اى فى هذا القيل نظر وحاصله منع ان التعقيد اللفظى لا يكون الا عن ضعف  
 التأليف بل يجوز ان يكون عن غيره مع اغناء ضعف التأليف ثم اعلم ان مراد الشارح  
 الاشارة الى رد قول آخر غير ما ذكره الخلتالى وهو اغناء ضعف التأليف عن التعقيد  
 وان لم يكن ذلك القول مشهورا بين ارباب الفن لان الشارح مطلع ومن حفظ حجة  
 على من لم يحفظ وليس مراد الشارح الرد على الخلتالى وذلك لانه قال ان ذكر احد  
 الامرين من الضعف والتعقيد اللفظى يغنى عن الآخر اما اغناء الضعف فلما سبق  
 واما اغناء التعقيد فلانه لازم للضعف لان التأليف اذا لم يوافق القانون اوجب

( وما مثله فى الناس الا  
 مملكا ابوامه حى ابوه يقاربه  
 اى ليس مثله ) فى الناس  
 ( حى يقاربه ) اى احد يشبهه  
 فى الفضائل ( الاملك ) اى  
 رجل اعطى الملك والمال  
 يعنى هشاما ( ابوامه ) اى  
 ام ذلك الملك ( ابوه ) اى  
 ابو ابراهيم المدوح اى  
 لا يماثله احدا لابن اخته  
 وهو هشام فقيه فصل بين  
 المبتدأ والخبر اى ابوامه  
 ابوه بالاجنبى الذى هو حى  
 وبين الموصوف والصفة  
 اعنى حى يقاربه بالاجنبى  
 الذى هو ابوه وتقديم  
 المستثنى اعنى مملكا على  
 المستثنى منه اعنى حى  
 وفصل كثيرين البذل  
 وهو حى والمبدل منه هو  
 مثله فقوله مثله اسم ما  
 وفى الناس خبر والا مملكا  
 منصوب لتقدمه على  
 المستثنى منه قيل ذكر ضعف  
 التأليف يغنى عن ذكر  
 التعقيد اللفظى وفيه نظر

صعوبة في الفهم لاحتمال الخلوص عن اللازم بوجوب الخلوص عن المزموم فلو كان مراد الشارح بما ذكره دفع اعتراض الخالي المذكور والرد عليه لم يحسن منه الاقتصار على بعض السؤال ولا يحسن ما ذكره في الجواب لان ما ذكره فيه لا يدفع السؤال بتمامه وانما يدفع اغناء ذكر الضعف عن ذكر التعقيد ولا يدفع العكس ودفعه ان يقال لانسلم ان كل ضعف يوجب تعقيدا فان مثل جاء في احدى التنوين مشتمل على الضعف دون التعقيد (قوله لجواز ان يحصل التعقيد باجتماع عدة امور موجبة لصعوبة فهم المراد وان كان كل منهما جاريا على قانون النحو) وذلك كتقديم المفعول والمستثنى وتأخير المبتدأ وذلك نحو الاعرا الناس ضارب زيد فهذا ليس فيه ضعف تأليف وانما فيه تعقيد وينفرد الضعف في جاء احدى التنوين فانه لا تعقيد فيه وتأليفه ضعيف ويحتج بالضعف والتعقيد في يثبت الفرزدق المذكور واذا علمت ان بينهما باعتبار التحقق عموما وخصوصا وجهيا تعلم ان قول القائل ان ضعف التأليف يغني عن التعقيد لان التعقيد لازم للضعف لا يتم (قوله وهذا الخ) اي بما ذكر من قوله لجواز ان يحصل الخ مع قوله وان كان منها الخ وقوله لان ذلك الخ علة لقوله لاحاجة الخ وقوله اذ لا يخفى علة للعلية اي وانما ظهر فساد ما قيل بسبب هذا لانه لا يخفى ان تقديم المستثنى على المستثنى منه يوجب زيادة التعقيد اي وزيادة التعقيد تعقيد (قوله وهو مما يقبل الخ) علة لمحدوف تقديره وجعلنا التعقيد مما يزيد صحيح لانه مما يقبل الخ والحاصل ان تقديم المستثنى على المستثنى منه وان كان جائزا شائعا لكنه يوجب التعقيد فان حصل التعقيد بغيره كان موجبا لزيادته لان التعقيد مما يقبل الشدة والضعف (قوله اي لا يكون ظاهر الدلالة) الضمير في يكون للكلام وقوله خلل واقع في انتقال ذهن اعترض بانه اما ان يراد الخلل الواقع للتكلم في انتقال ذهنه او للسامع فان كان المراد الاول فلا يصح تعليل الخلل بايراد اللوازم البعيدة بل الامر بالعكس اي ان ايراد اللوازم البعيدة يعطل بالخلل في انتقال ذهن لان التكلم اذا اخلل انتقال ذهنه اورد اللوازم البعيدة المنفردة الى الوسائط الكثيرة وان كان المراد الثاني فلا يصح تعليل عدم ظهور الدلالة بالخلل بل الامر بالعكس اي انما يعطل خلل انتقال ذهن بعدم ظهور الدلالة لان الخلل الذي يحصل للسامع في انتقال ذهنه انما هو لعدم ظهور دلالة اللفظ على المعنى المراد للتكلم واجيب باننا نختار الشق الثاني وهو ان المراد بالذهن ذهن السامع ولا يرد ما ذكر لان المراد بالذهن النفس والمراد بانتقالها من المعنى الاصل الى المعنى المراد توجهها من الاول الى الثاني لعلاقة بينهما والمراد بالخلل في ذلك الانتقال ببطء الانتقال من المعنى الاصل الى المعنى المراد والمراد بعدم ظهور دلالة اللفظ ببطء اتفهام المراد منه عند الاطلاق بالنسبة للعالم بوضعه لاصل المعنى لا خفاء المراد السابق ولا شك ان خلل الانتقال الذي هو ببطؤه سبب لعدم ظهور

لجواز ان يحصل التعقيد باجتماع عدة امور موجبة لصعوبة فهم المراد وان كان كل منها جاريا على قانون النحو وبهذا يظهر فساد ما قيل من انه لاحاجة في بيان التعقيد في البيت الى ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه بل لا وجه له لان ذلك جائز باتفاق النحاة اذ لا يخفى انه يوجب زيادة التعقيد وهو مما يقبل الشدة والضعف (واما في الانتقال) عطف على قوله اما في النظم اي لا يكون ظاهر الدلالة على المراد خلل واقع في انتقال ذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى المعنى الثاني المقصود

وذلك بسبب إيراد  
اللوازم البعيدة المفتقرة إلى  
الوسائط الكثيرة مع خفاء  
القرائن الدالة على  
المقصود

الدلالة بالمعنى المذكور ويان ذلك أن سرعة انتقال الذهن من المعنى الأصلي إلى المعنى  
المراد سبب في سرعة اتقها المراء من اللفظ مساولة اذلا سببها سواها ولاشك انه  
يلزم من انتفاء السبب المساوى انتفاء السبب فبا لضرورة تنفي سرعة اتقها المراء  
بانتفاء سرعة الانتقال فيكون بقاء الانتقها الذي هو عدم ظهور الدلالة بقاء الانتقال  
الذي هو الخلل ولاشك ان ذلك الخلل بسبب إيراد التكلم اللازم البعيد مع خفاء  
القرينة الدالة على المراء فصيح تعليل عدم ظهور الدلالة بالخلل وتعليل الخلل بإيراد  
اللوازم البعيدة اذ اعلمت هذه فقول الشارح خلل واقع في انتقال الذهن اى لاجل بقاء  
نفس السامع في انتقالها من المعنى الاول اى المعنى الأصلي الحقيقى وقوله الى المعنى الثانى  
اى الذى له نوع ملاسبة بالمعنى الاول وهو المعنى الكنائى او المجازى فالمعنى الاول  
كالاخبار بكثرة الرماء في قولك في مقام المدح زيد كثير الرماء والمعنى الثانى الاخبار  
بكرمه وحاصل ما في المقام ان شرط فصاحة الكلام الكنائى او المجازى ان يكون  
المعنى الثانى وهو الكنائى او المجازى قريبا فهمه من الأصلي فان لم يكن كذلك بان  
كان المعنى الملاسب بعيدا فهمه من الأصلي عرفا بحيث يفتقر في فهمه الى وسائط مع  
خفا القرينة لم يكن الكلام الكنائى او المجازى فصحا لحصول التعقيد واعلم ان  
ان المدار في صعوبة الفهم على خفا القرائن كثرت الوسائط اولا لاعلى كثرة الوسائط  
فقط فانها قد تكثر ولم يكن هنالك صعوبة في فهم المعنى الثانى من الاول كما في قولهم  
فلان كثير الرماء كناية عن كرمه فان الوسائط فيه كثيرة مع انه لاتعقيد فيه  
وخفاء القرائن وعدم خفائها بواسطة جريان الكلام على اسلوب البلقاء واستعمالهم  
وعدم جريانه على اسلوبهم واستعمالهم (قوله وذلك) اى الخلل والبطء (قوله  
بسبب إيراد اللوازم) اى المعانى اللوازم اى إيرادها بلفظ المزمومات وانما قلنا ذلك  
لان مذهب المصنف في الكناية والمجاز ان الانتقال فيهما من المزموم الى اللازم والفرق  
باشراط القرينة الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقى في المجاز دون الكناية فليس مراد  
الشارح إيراد المعانى اللوازم بلفظها والا كان غير آت على طريقة المصنف في  
الكناية والمجاز ولو قال بسبب إيراد المزمومات البعيدة لكان اوضح هذا وقال  
العلامة عبدالحكيم انما لم يقل إيراد المزمومات ويكون المراد اللازم في الذهن كما ذهب  
اليه المصنف ليشمل جميع صور الانتقال من المزموم الى اللازم ومن اللازم الى المزموم  
لان اللازم ما لم يكن مزموما في الذهن لا يمكن الانتقال منه واعلم ان المراد باللوازم  
ما اصطلح عليه علماء البيان وهو كل شئ وجوده على سبيل التبعية لآخر وان  
كان اخص منه كما في شرح الفتاح للعلامة السيد (قوله البعيدة) اى من المزمومات  
وقوله المفتقرة يان لكونها بعيدة فهو وصف كاشف لها ثم ان ظاهر كلام الشارح  
يقضى ان الخلل المذكور يتوقف على ثلاثة لوازم وثلاث وسائط فاكثر وليس كذلك

المزموم

بل يتحقق ذلك بلازم واحد وواسطة واحدة واجيب عنه باجوبة ثلاثة \* الجواب  
الاول ان ال في اللوازم والوسائط للجنس وال الجنسية اذا دخلت على جمع ابطلت  
منه معنى الجمعية وفي ذلك الجواب نظر لان ذلك يتأني وصف الوسائط بالكثرة  
\* الجواب الثاني ان الجمع باعتبار المواد لان مواد الخلل متعددة وفي كل مادة لازم  
واحد وواسطة واحدة وفي هذا الجواب نظر من وجهين الاول انه يتأني الوصف  
بالكثرة لانه يقتضي ان في كل مادة اكثر من واسطة واحدة الثاني انه يفيد  
انه لا توجد اللوازم المتعددة والوسائط كذلك في مادة واحدة وليس كذلك وقد يجاب  
عن الاول بان الوصف بالكثرة باعتبار بعض المواد وعن الثاني بان قولنا الجمع باعتبار  
المواد بالنظر للاقل ولا شك ان اقل ما يحصل به الخلل لازم واحد وواسطة واحدة \*  
الجواب الثالث ان المراد بالجمع ما فوق الواحد وانما اعتبر ذلك مع ان الخلل يتحقق بلازم  
واحد وواسطة واحدة لانه الغالب اذ الغالب ان الخلل يتحقق بتعدد اللوازم والوسائط  
كذا ذكره العلامة الغنبي وفي القساري يجوز ان يكون الجمع باقيا على معناه ويراد  
بمقابلة الجمع بالجمع انقسام الآحاد على الآحاد فان جوز ان لا يكون ذلك الانقسام  
على السواء بل يكون على الاختلاف والتفاوت مثلا اذا قيل باع القوم دوابهم  
يكون المراد منه ان كل واحد منهم باع ماله من الدواب سواء كانت واحدة او متعددة  
وهو الظاهر فكلام الشارح سالم عن المحذور بلا شبهة اذ لا يلزم توحد اللازم  
والواسطة في كل مادة وان لم يحز كون ذلك الانقسام ليس على السواء فكذلك لا محذور  
ولاشبهة لانه حينئذ يكون اخذا بالاقل لانه اذا علم من البيان المذكور وجود الخلل  
بايراد لازم واحد مقتضى الى واسطة واحدة مع خفاء القرينة فلان يوجد في ايراد  
اكثر من ذلك مع خفائها بالطريق الاولى (قوله الى الوسائط) اي بينها وبين المزمومات  
(قوله مع خفاء القرائن) اي بعدم الجريان على اسلوب البلاء فلو كانت القرينة ظاهرة  
فلا خلل سواء تعددت الوسائط كما في قولك فلان كثير الرماة مريدا الاخبار بكرمه  
اولم تعدد كقولك فلان طويل النجاد مريدا الاخبار بطول قامته فلو كان اللازم  
قريبا لواسطة بينه وبين المزموم لكن القرينة خفية كان مضرا ويحصل به الخلل  
والتعقيد خلافا لما يفيد كلام الشارح حيث قيد اللوازم بالبعيدة وانما لم يتعرض الشارح  
لذلك لندرة وقوعه لان اللازم القريب قلما يخفى لزومه ولهذا ذهب الامام الرازي  
الى ان كل لازم قريب فهو بين وان كان لم يسلم له في ذلك ولكون المثال الذي  
ذكره المصنف اللازم فيه بعيد مقتضى لوسائط عدة كما يأتي بيانه يظهر لك ان  
الاقسام اربعة يحصل الخلل في صورتين اعني ما اذا كانت القرينة خفية سواء تعددت  
الوسائط كما يأتي في قوله \* وتكسب عيناى الدموع لجمدا \* اولم تعدد ولا خلل في  
صورتين وهما ما اذا كانت القرينة غير خفية تعددت الوسائط كما في قولك فلان كثير

(كقول الآخر) وهو  
عباس بن الاحنف ولم  
يقبل كقوله لثلايتوهم  
عود الضمير الى الفرزدق  
(سأطلب بعد الدار عنكم  
لتقربوا ونسكب) بارفع  
وهو الصحيح وبالنصب  
وهم (عيناى الدموع  
لجمدا) جعل سكب  
الدموع كناية عما يلزم  
فراق الاحبة من الكتابة  
والحزن واصاف

المراد اولم تعدد كافي قولك فلان طويل النجاد (قوله عباس بن الاحنف) هو  
 من بني حنيفة كان رقيق الحاشية لطيف الطباع من ندماء هارون الرشيد (قوله  
 سأطلب الخ) عبر بالسين الموضوعة للاستقبال للإشارة الى ان بعد الديار وان كان  
 لفرض صحيح وهو قرب الاحباب حقيق بان يسوف به ولا يطلبه في الحال لكون البعد  
 في ذاته اردى من الردى والحاصل ان البعد وان كان وسيلة للقرب الذي هو المقصد  
 الاقصى للعاشق الا انه من حيث انه بعد في نفسه حقيق بان يسوف عليه ولكون البعد  
 ردئا اضاف الشاعر لداره لالذاته لان العاشق لا يطلب بعد ذاته وازاد القرب  
 لذات المحبوبين فان قلت هذا الكلام يقتضى ان السين اصلية وقول الشارح  
 ومعنى البيت اني اليوم اطيب الخ يقتضى زيادتها لجرد التوكيد قلت ان ما قلناه  
 بالنظر لاصل وضعها وما ذكره الشارح بالنظر للمعنى المراد من البيت والحاصل  
 ان اثاره التعبير بالعبارة الدالة على التسويف في الجملة يشير لذلك المعنى وان كانت  
 للتأكيد افاده القرى (قوله عنكم) متعلق ببعدا بالدار والاقبال لكم والمعنى  
 بعد دارى عنكم وفيه اشارة الى انه لا يرضى بنسبة طلب البعد الى دار المحبوب فضلا  
 عن نفسه (قوله بالرفع) اي عطفا على مجموع سأطلب وقرر بعضهم انه بالرفع عطف  
 على اطلب فالمعنى وستسكب الخ وفي هذا الثاني نظر فان البكاء شعار الحزين لانه ينبىء  
 عن شدة الشوق فلا ينبغي التسويف به الا ان يقال ان التسويف به لا بهذا الاعتبار  
 بل باعتبار ما فيه من المشاق وتكدير عيش العاشق (قوله وهو الصحيح) اي ثبوته  
 عنده بالنقل الصحيح ولان ما ذكره من معنى البيت هو الصحيح عنده وهو مبنى على الرفع  
 (قوله وهم) اي غلط وذلك لانه اما عطف على بعد من قبل عطف الفعل على اسم  
 خالص من التأويل بالفعل وهو لا يحسن لان سكب الدموع حينئذ يدخل تحت الطلب  
 ولا ينبغي ان البكاء والحزن شعار العاشق المهجور غير منفكين عنه في حال من الاحوال  
 وحينئذ فلامعنى لطلبهما للزوم طلب الحاصل الا ان يقال المطلوب استمرار السكب  
 لا اصله واما عطف على قوله لتقربوا وهو لا يصح وذلك لان تعليل طلب بعد الديار  
 بالقرب يدل على ان المقصود من طلب البعد قرب الاحبة المقضى للفرح والسرور  
 فكيف يعمله بعد ذلك بالحزن الذي هو المراد من سكب الدموع اذ تعليله به يقتضى  
 ان المقصود من طلب بعد الديار حصول الحزن والكآبة له لا قرب الاحبة فالتعليل  
 الثاني يفيد تقيض ما افاده الاول والتناقض الذي هو باطل ما جاء الامن جعله  
 عطفا على لتقربوا فبطل عطفه على بعد وعلى لتقربوا وحينئذ فعين الرفع (قوله)  
 جعل سكب الدموع كناية الخ) اي فليس الرد للشاعر الاخبار بسكب عينه  
 للدموع بل القصد الاخبار بلازمه وهو الكآبة والحزن فكأنه قال واوطن نفسي على  
 مقاساة الاحزان والكآبة وقوله عما يلزم اي عن لازم يلزم فراق الاحبة اي كما يلزم



سكب العين للدموع فالخزن لازم لفراق الاحبة وسكب العين للدموع ولو قال عما يلزمه من الكآبة والحزن لكان احسن لان الكناية اطلاق المزموم وارادة اللازم لا التعيير عن اللازم لشيء بشئ آخر (قوله من الكآبة) بفتح الهمزة يكونها يقال كتب الرجل يكاتب يعلم كآبة وكآبة مثل رآفة ورأفة وهي سوء الحال والانعكاس من اجل الحزن فعطفه عليها من عطف السبب على السبب (قوله واصاب) اى في ذلك الجعل لسرعة فهم الحزن من سكب الدموع عرفا ولهذا يقال ابتكاه الدهر كناية عن كونه احزنه واضمحكه كناية عن كونه اسره قال الشاعر

\* انزلني الدهر على حكمه \* من شاخ عال الى خفض \*

\* ابتكاني الدهر ويا ربما \* اضحكني الدهر بما يرضى \*

اى ابتكاني الدهر بما يسخطني وقلا سرفي بما يرضى (قوله لكته اخطأ في جعل الخ) اى لعدم فهم ذلك اللازم بسرعة من جود العين وقوله اخطأ اى في نظر البلغاء لانه مخالف لموارد استعمالهم وذلك لان الجارى على استعمالهم انما هو الانتقال من جود العين اعنى يسبها الى بخلها بالدموع وقت طلبه منها وهو وقت الحزن على مفارقة الاحباب فهو الذى يفهم من جودها بسرعة لادوام الفرح والسرور كما قصد الشاعر في قوله

\* الا ان عينا لم تجد يوم واسط \* عليك يحارى دمعها لجود \*

اى لبخيلة بالدموع ولهذا لا يصح عندهم في الدعاء للمخاطب ان يقال لازالت عينك جامدة لانه دعاء عليه بالخزن فالعنى الذى اراده الشاعر يفهم من العبارة بسرعة وحينئذ فيكون الكلام مقيدا ومن العلوم ان الكلام المقيد يعد صاحبه مخطئا فان قلت انه لا ملازمة بين جود العين ودوام الفرح والسرور فكيف ينتقل الشاعر منه اليهما قلت استعمال جود العين الذى هو يسبها في خلوها من الدموع وقت الحزن مجازا مرسلا والعلاقة الملزومية ثم استعماله في خلوها مطلقا من الدموع مجازا مرسلا من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كنى به عن دوام الفرح والسرور لكونه لازما لذلك عادة وهذا وان كان يكتفى في صحة الكلام واستقامته لكن لا يخرج من التعقيد المعنوى لظهور ان ذهن السامع العارف بصناعة الكلام لا ينتقل اليه بسهولة بعد ذلك اللازم مع خفاء القرينة بسبب عدم جريان هذا الاستعمال على موارد البلغاء ومن المعلوم ان ما يوجب صعوبة فهم المعنى المراد بمراحل من البلاغة بحيث يعد صاحبه عند البلغاء من المخطئين فالخاطا في استعمال الجود فيما قصده الشاعر من دوام الفرح والسرور ليس لاشتراط النقل في آحاد المجاز بل لكون تعارف البلغاء على خلافه والاستعمال الجارى على خلاف استعمال البلغاء يمنع التفات الاذهان لما تقتوا اليه في استعمالهم اما اذا لم يعلم تعارف البلغاء فيحوز انتقال عن المزموم مع وجود العلاقة

قوله وقت طلبه كان  
الاولى تأنيث الضمير  
لعوده الى الدموع الا  
ان يقال ذكره باعتبار  
البكاء المفهوم من القيام  
تأمل آه (صححه)

المطبعة الى اى لازم كان (قوله من الفرح والسرور) الفرح مصدر الفعل اللازم والسرور مصدر المتعدي يقال سررتني رؤيتك وحينئذ فلا مشاكلة بينهما وقد يجاب بان السرور اما مصدر المبني للفعل فيكون لازما ايضا او مصدر المبني للفاعل وهو قد يكون لازما يقال سر زيداى حصل له سرور فالمشاكلة حاصلة على كل حال (قوله فان الانتقال الخ) علة لجعل البيت مثالا للخلل في الانتقال اى وانما كان في البيت تعقيد للخلل في الانتقال لان الانتقال اى لان الصواب في الانتقال من جود العين وهو ينسها انما هو الى بخلها بالدموع عند طلبه منها ومعلوم انه لا يطلب ذلك منها الا عند شدة الحزن ويصح ان يكون علة لمحدوف اى وقد اخطأ الشاعر في جعله جود العين كناية عن الفرح والسرور لان الانتقال الخ ويمكن ان الشارح اشار الى ذلك بقوله لكنه اخطأ الخ (قوله وهى) اى حالة ارادة البكاء حالة الحزن (قوله لالى ماقصده) اى الشاعر من السرور الخ لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة لانه يحتاج في الانتقال لماقصده الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرينة وهذا بخلاف الابهام الذى عد من المحسنات للكلام البليغ لانه انما بعد محسنا عند وضوح القرينة على المراد وهو مفقود في البيت لان المصراع الاول وان دل على ان المراد بالجود السرور لكن شهرة استعماله في الحزن تعارضها كما سبق تحقيقه والاعتراض بان سهولة الانتقال ليست بشرط في قبول الكنايات والازم خروج كثير من الكنايات المعبرة عند القوم عن حيز الاعتبار مردود لان صعوبة الانتقال في تلك الكنايات المعبرة ان ادت الى التعقيد فلان سلم اعتبارها عندهم (قوله انى اليوم اطيب نفسا الخ) هذا يشير الى ان السين في قوله سأطلب زائدة للتوكيد لانها للاستقبال لان اليوم دال صريحا على ان طلب البعد انما هو في الحال فهو على حد قوله سنكتب ما قالوا وهى وان كانت في الاصل للاستقبال والتوكيد لانها جردت عن بعض معناها وتجريد الكلمة عن بعض معناها شائع عندهم ولا يقال ان الظاهر من كلام الشارح جعل طلب البعد مجازا عن طيب النفس به اللازم له وجعل سكب الدموع مجازا عن سيبه وهو الحزن لانا نقول بل مراده تقرير معنى البيت وبيان سبب السكب ولا حاجة الى ارتكاب التجوز واطيب بصرح ان يكون بالتخفيف من طاب بدليل تنكير نفسا على التميز اذ لو كان بالتشديد لقال نفسى بالتصب على الفعلية ويصح ان يكون بالتشديد من طيب بدليل عطف واوطنها عليه لكن الاول احسن لان الثاني يوهم ان المراد تطيب النفس ولو غير نفس المتكلم كما يؤخذ من التنكير ومراعاة جانب المعنى اولى (قوله واوطنها) اى اصبرها على مقاساة الخ هذا راجع الى قوله وتبكب عيناى الدموع بيان لماضى معناه وقوله الى وصل يدوم راجع لقوله لتقربوا وقوله ومرة الخ راجع لقوله لجمدا بيان للمعنى المراد منه (قوله والاشواق) اخذ الاشواق بطريق

لكنه اخطأ في جعل جود العين كناية عما يوجه دوام التلاقي من الفرح والسرور (فان الانتقال من جود العين الى بخلها بالدموع) حال ارادة البكاء وهى حالة الحزن الحزن (لا الى ماقصده من السرور) الحاصل بالملافة ومعنى البيت انى اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الا حزان و الاشواق واتجرع غصصها او تحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني لانسب بذلك الى وصل يدوم ومرة لاتزول فان الصبر مفتاح الفرج ولكل بداية نهاية ومع كل صبر سر و الى هذا اشار الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز والقوم ههنا كلام فاسد اوردناه في الشرح

اللازم لانه يلزم من الحزن على بعد الحبيب الاشتياق اليه ( قوله واتجرع غصصها )  
 اى الاشواق وفيه استعارة بالكناية وتخيل حيث شبه الاشواق بمشروب مروا تجرع  
 تخيل ( قوله لاجلها ) علة لتحمل اى واتحمل لاجل تلك الاشواق حزنا فالضمير  
 للاشواق اوراجع للنفس على حذف مضاف اى لا تحمل حزنا لاجل راحة نفسى  
 ولا يصح رجوعه للاحزان لما فيه من الركاكة ( قوله بفيض ) اى ذلك الحزن الدموع وفيه  
 انه قد جعل الحزن سببا في سكب الدموع وهذا بنا في ما تقدم له من ان سكب الدموع  
 كناية عن الحزن فان مقتضى ذلك ان سكب الدموع ملزوم والحزن لازم واللازم  
 مسبب لاسبب الا ان يقال انهما متلازمان لزوما مساويا فكل منهما لازم للآخر فيصح  
 في كل ان يعتبر لازما او ملزوما وسببا او مسببا ( قوله فان الصبر الخ ) الفت الشارح  
 لذلك لالكون الزمان والاخوان من عادتهم معاملة الانسان بقبض مطلوبه ( قوله  
 ومع كل عسر ) عطف على خبر ان ويسر اعطف على اسمها ( قوله وللقوم ههنا  
 كلام فاسد الخ ) اى في معنى البيت وحاصله ان بعضهم ذكر ان السين للاستقبال وان المعنى  
 اتى من سالف الزمان الى اليوم كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن  
 والفراق فانا بعد هذا الآن اطلب البعد عنكم والفراق لاجل ان يحصل القرب  
 والوصال واطلب حصول الاحزان والبكاء لاجل ان يحصل لى الفرح والسرور  
 لان عادة الزمان والاخوان المعاملة بقبض المقصود فالشاعر طلب خلاف مراده  
 ليغالط الزمان والاخوان فيأتونه بالمراد ووجه الفساد امور \* الاول ان الاحبة والزمان  
 انما يأتون بخلاف المراد فى الواقع لا فى الظاهر والذى طلبه الشاعر مراد فى الظاهر  
 لا فى الواقع وقد يقال ان من تصرفات الشعراء انهم يظهرون طلب امر ويكون  
 مرادهم خلافه قصدا الى حصول قبض ما طلبوا الذى هو مرادهم بناء على ذلك  
 الامر التخيلي وهو اتيان الزمان بخلاف المطلوب فلامعنى لذلك الاعتراض  
 بالفساد قال ابو الحسن الباخري

\* ولكم تمنيت الفراق مفالطا \* واحتلت في استثمار غرس ودادى \*

\* وطمعت منها بالوصال لانها \* تبني الامور على خلاف مرادى \*

وقد يجاب بان الاطلاع على مراد الشاعر يتوقف على انكشاف حاله فان كان  
 الشاعر متعلقا بالارتحال بقرينه حال او مقال فالعنى على ما قاله البعض ويكون  
 قصده الاعتذار لاجته في التثمر للسفر وان كان الشاعر من الحكماء المتكلمين  
 بالحكم والحاتق فالاناسب حله على المعنى الذى ذكره في دلائل الإعجاز وان كان  
 من الظرفاء المستظرفين للنوادير والغرائب فالعنى على ما قاله البعض . وحيث قد يقول  
 بان مراد الشاعر هو ما ذكره ذلك البعض على الاجمال بدون اطلاع على حاله لا يتحقق  
 نعتفه اقاده القرى \* الامر الثاني ان طلبه للبعد والفراق اما في حال الفراق او في حال

قوله امور الاولى امران  
 كما يعلم من بقية كلامه الا  
 ان يقال الجع لما فوق  
 الواحد اوجع باعتبار  
 شق الامر الثاني مع الاول  
 تأمل آه محمده

الوصال فالاول تحصيل الحاصل والثاني طلب قطع الوصال لتحصيل الوصال ولا يخفى انه شنيع جدا وقد يجاب باختيار الاول وهوانه طلب في حالة البعد دوام البعد لاجل حصول دوام القرب او يختار الثاني وهوانه اختار البعد حالة القرب لكونه قريبا محققا زواله فيطلب البعد لاجل ان يحصل قرب غيره دائم وفي ذلك تعسف (قوله فصاحة الكلام الخ) اشار الشارح بذلك الى ان قول المصنف ومن كثرة الخ عطف على مقدر في كلام هذا القائل والمجموع مقول القول (قوله بما ذكر) اي من الامور الثلاثة السابقة في كلام المصنف (قوله التكرار) بالفتح لانه ليس من بناء تفعال بالكسر الانتقال وتيان (قوله ومن كثرة التكرار) اي اللفظ الواحد اسما كان او فعلا او حرفا كان الاسم ظاهرا او ضميرا وانما شرط هذا القائل الكثرة لان التكرار بلا كثرة لا يخل بالفصاحة والالقيج التوكيد اللفظي (قوله وتتابع الاضافات) اي ومن تابع الاضافات فهو عطف على كثرة لاعلى التكرار وحينئذ فيكون صاحب هذا القيل مشترطا في فصاحة الكلام خلوصه من تابع الاضافات وان لم تنكث وبما رشح ذلك قول الشارح فيما يأتي وتتابع الاضافات مثل قوله ولم يقل وكثرة تابع الاضافات مثل قوله (قوله الاضافات) المراد بالجمع مافوق الواحد نحو يا علي بن حزة بن عماره (قوله كقوله) اي قول ابى الطيب احمد النخعي من قصيدة يمدح بها سيف الدولة ابن حذان واولها

(قيل) فصاحة الكلام  
خلوصه بما ذكر (ومن  
كثرة التكرار وتتابع  
الاضافات كقوله  
ونسعدني في غمرة بعد غمرة  
(سبح) اي فرس حسن  
الجرى لاتعب راكبها  
كأنها تجري في الماء

\* عواذل ذات الخال في حواسد \* وان ضجيع الخود مني لما جد \*  
\* يرديدا عن ثوبها وهو قادر \* ويعصى الهوى في طيفها وهوراقد \*  
\* متى نشقني من لاعم الشوق في الهوى \* محب لها في قربه متباعد \*  
\* الخ على السقم حتى الفته \* ومل طيب جاءني والعوائد \*  
\* اهم بشئ واليبالي كأنها \* تطاردني عن كونه وامسارد \*  
\* وحيد من الخلان في كل بلدة \* ومن عظم ما القاه فل المساعد \* وتسعدني الخ  
(قوله وتسعدني) من الاسعاد وهو الاعانة والتخليص قيل ان المعنى هنا على المضى اي اسعدتني لانه اراد لاخبار عاصد منها في بعض الحروب لكنه عدل الى المضارع استحضارا للصورة الغريبة اي صورة الاسعاد ولكن الاقرب ان يراد الاستمرار التجددي بقرينة المقام (قوله في غمرة) اي من غمرة والغمرة ما يغمرك من الماء والمراد هنا الشدة فهو من ذكر اللزوم واردة اللازم (قوله اي فرس) اشار الشارح الى ان سبوحا صفة تخدمون وانما لم يقل سبوحه مع ان الموصوف مؤنث ولذا انت الفعل له لان سبوح قول بمعنى فاعل وهو يستوى في الوصف به المذكر والمؤنث (قوله حسن الجرى) فيه ان الفرس مؤنث سمعا اذ ليس فيها علامة تانيث ظاهرة ولكن سماع هود الضمير عليها مؤنثا والعت هنا حقيقى يجب ان يقع معونه في اربعة من عشرة

من جللتها التأنيث فكان الواجب ان يقول حسنة الجرى واجيب بانه ذكر الوصف  
لتأويل الفرس بالركوب اولئاً وويلها بالخليل وهو اسم جنس افرادى يقع على المذكر  
والمؤنث وعلى القليل والكثير سميت بذلك لاختيالها في مشيها ولا يرد ان اسم الجنس  
يفرق بينه وبين واحده بالياء لاننا نقول هذا في اسم الجنس الجمعى وما ذكرناه من ان  
الخليل اسم جنس افرادى هو الحق خلافاً لمن قال انه اسم جمع واعترض بانه يقع على  
ثلاثة فاكثروا المقصود هنا فرس واحد وحيث قد فلا يناسب تأويل الفرس بالخليل  
ونوقش في قوله حسن الجرى بان المناسب لقوله وتسعدنى الخ ان يقول شديدة الجرى  
لان شدته هو الذى يترتب عليه الاتقاذ من العدو واجيب بان المراد حسن الجرى لقوة  
جريها وسهولته لسهولة فقط (قوله كأنها تجرى الخ) فيه اشارة الى ان  
استعمال سبوح في الفرس مجاز لان السبوح في الاصل كثير السبح اى العوم في الماء  
واستعمله الشاعر في كثير الجرى على سبيل الاستعارة المصروفة التبعية حيث شبه  
الجرى الكثير بالسبح اى العوم في الماء واستعير اسم الشبه للشبه واشتق من السبح  
سبوح بمعنى جارية جرياً شديداً (قوله صفة سبوح) اى مع فاعله لان لها هو الصفة  
وحده (قوله حال من شواهد) اى لانه كان في الاصل نعتا لها ونعت النكرة اذا قدم  
عليها اعرب حالا (قوله متعلق بشواهد) اى الذى هو بمعنى الدلائل كما اشار له  
الشارح بالعناية فانها تشير الى ان المراد بالشواهد العلامات الدالة وان في الكلام  
حذف مضاف وهو النجاة ويجعل الشواهد بمعنى العلامات الدالة يدفع ما يقال  
ان الشهادة المعداة بعلى لم ترد الالمضرة والقصد هنا النفعة وهو الشهادة بنجاة  
الفرس او يقال ان الشهادة على حالها وعلى معنى اللام او ان هذه الشهادة لما كان  
يترتب عليها الدخول في الحروب والوقوع في الهلكات عبر بعلى اذ ليس على الفرس  
اضر من الشاهد الذى يشهد لها بالنجاة (قوله فاعل الظرف) اى لاعتماده على  
الموصوف وهو سبوح وانما لم يجعل الظرف خبراً مقدماً وشواهد مبتدأ مؤخر مع  
جواز ذلك لاحتياجه لتكنة لتقدم الخبر وليس هنا نكتة لتقدمه (قوله من نفسها)  
من هذه ابتدائية (قوله قبل الخ) قاله الشيخ الزوزنى وحاصله ان التكرار ذكر الشئ  
مرتين فهو عبارة عن مجموع الذكرين ولا يتحقق تعدده الا بالترجيع ولا يكثر التكرار  
الا بالتسديس وحيث قد فلا يصح التثليل بهذا اليت لكثرة التكرار اذ لم يحصل فيه تعدد  
للتكرار فضلاً عن الكثرة اذ الضمائر فيه ثلاثة فقط (قوله بذكره ثالثاً) اى بل  
الكثرة لا تحصل الا بسة لان اصل التكرار يحصل باثنين وتعدده باربعة والكثرة باثنين  
آخر (قوله وفيه نظر) حاصله اننا لنسلم ان التكرار اسم لمجموع الذكرين بل هو الذكر  
الثانى المسبوق بآخر والمراد بالكثرة ما زاد على الواحد وحيث قد فالكثرة تحصل بالذكر  
ثلاثاً كما في البيت او يقال ان الاضافة في كثرة التكرار من قبيل اضافت السبب

قوله هو الذى الخ المناسب  
هى التى الخ كما لا يخفى  
(مصححه)

(لها) صفة سبوح  
(منها) حال من شواهد  
(عليها) متعلق بشواهد  
(شواهد) فاعل الظرف  
اعنى لها يعنى ان لها من  
نفسها علامات دالة على  
نجاتها قبل التكرار ذكر  
الشيء مرة بعد اخرى  
ولا يخفى انه يحصل كثرته  
بذكره ثالثاً وفيه نظر لان  
المراد بالكثرة ههنا  
ما يقابل الوحدة ولا يخفى  
حصولها بذكره ثالثاً (و)  
تتابع الاضافات مثل

الى السبب اى كثرة الذكر الحاصلة من التكرار ولاشك في حصول كثرة الذكر بتثليثه  
 كذا في الفنارى ( قوله ما يقابل الوحدة ) اى والمراد بالتكرار الذكر الثانى المسبوق  
 بآخر فالتكرار اسم للذكر الاخير والكثرة تحصل بما زاد عليه وحينئذ فيحصل التكرار  
 وكثرته بتثليث الذكر فقوله ما يقابل الوحدة اى التى اوجبت التكرار وهو الذكر الثانى  
 ولاشك ان الثالث مقابل للثانى قال الامر الى ان الكثرة هى تعدد التكرار المقابل  
 لوحدة التكرار لان الكثرة هى المقابلة للتعدد فصح التمثيل بالبيت ( قوله مثل  
 قوله ) اى قول عبد الصمد ابن منصور بن الحسن بن بابك ( قوله حامة جرعى ) حامة  
 منادى منصوب لاضافته لما بعده والمعنى يا حامة الارض المستوية ذات الرمل  
 التى لا تبت شيئا التى هى معظم الارض التى فيها الحجارة اسمع ( قوله ارض ذات  
 حجارة الخ ) كذا فى الاساس والذى فى الصحاح ان الجندل بسكون النون الحجارة  
 واما الارض ذات الحجارة فيقال لها جندل بفتح الجيم والنون وكسر الدال فعلى هذا  
 يكون تفسير الشارح ليس تفسير لغوي بل تفسير امرا داوى فى الكلام تجوز من اطلاق اسم  
 الحال وارادة المحل او يقال انه ثبت عند الشارح قراءته بكسر الدال وتكون النون  
 حينئذ ممكنة للضرورة والداعى لما ذكر من احد الامر من اضافة الجرعا الى الحومة  
 والحومة للجندل لان الاضافة الاولى بيانية والثانية على معنى فى اى يا حامة  
 الارض المستوية ذات الرمل التى لا تبت شيئا التى هى معظم الارض التى فيها الحجارة  
 لا معظم الحجارة كما لا يخفى ( قوله والجمع هدير الحمام ونحوه ) اعلم ان الجمع تصويت  
 الحمام والناقة على ما فى الاساس فهو حقيقة فهما يقال سمعت الحمامة اذا طربت فى صوتها  
 وسمعت الناقة اذا مدت حينها على جهة واحدة واما الهدير فهو حقيقة فى صوت الحمام  
 مجاز فى صوت الناقة والحمام ما كان ذا طوق من القواخت والقمارى ونحوهما اذا علمت  
 هذا فقول الشارح ونحوه ان كان مرفوعا عطفا على الهدير اى الجمع هدير الحمام  
 ونحو هديره وهو حين الناقة فالامر ظاهر وان كان مجرورا عطفا على الحمام اى الجمع  
 هدير الحمام وهدير نحوه من الناقة فبى نظر لما علمت ان اطلاق الهدير على صوت الناقة  
 مجاز الا ان يقال ان الهدير من باب عموم المجاز وهو استعمال الخاص فى العام فيراد بالهدير  
 الذى هو تصويت الحمام خاصة مطلق التصويت الشامل لتصويت الحمام والناقة او من  
 استعمال الكلمة فى حقيقتها ومجازها او يقال يراد بالحمام نوع مخصوص منه وهو  
 ما يطرب بصوته او ما يألّف البيوت ويقيدها ويراد بنحوه غير ذلك النوع من الحمام  
 ( قوله اى بحيث تراك ) اى فى مكان تراك فيه سعاد وتسمعك منه بحيث ظرف مكان  
 والباء بمعنى فى ( قوله كذا فى الصحاح ) اى فكلام الصحاح يفيد ان الجرور بمن بعد مرأى  
 ومسمع هو فاعل الرؤية والسماع ( قوله فساد ما قيل ) اى ما قاله الشارح الزوزنى  
 ( قوله يشهده العقل والنقل ) اما النقل فذكره عن الصحاح فانه يفيد ان فاعل الرؤية

( قوله حامة جرعا حومة  
 الجندل اسمع ) فانت  
 بمرأى من سعاد ومسمع  
 فيه اضافة حامة الى جرعا  
 وجرعا الى حومة وحومة  
 الى الجندل والجرعا  
 تأنيث الاجرع قصرها  
 للضرورة وهى ارض  
 ذات رمل لا تبت شيئا  
 والحومة معظم الشيء  
 والجندل ارض ذات  
 حجارة والجمع هدير  
 الحمام ونحوه

المجرور بمن وكلام الإوزنى يقتضى ان المجرور بمن هو المفعول واما العقل فلان الحماسة اذا كانت تسمع صوت المحبوبة فلا يحسن في نظر العقل طلب تصويتها لانه يفوت سماعها بل اللائق طلب الاصغاء فكان الواجب على الشاعر ان يقول اسمعى او اسكتى او انصتى فقبلت الشهاتان فان قلت شهادة العقل لانتقال الالوكان الغرض بجمعها سماع تصويتها ويمكن ان يكون الغرض بجمعها اظهار نشاطها وطربها برؤية المحبوبة وسماع كلامها كما يحصل للبلا بل عند رؤية الازهار وسماع الاوتار فهى شهادة مجروحة وقد وجد في البيت ما يدل على ان الغرض من التصويت ما ذكر وهو ضم الرؤية الى السماع وجعلها من اسباب الامر بالتصويت ايضا ولا شك ان الرؤية لسعاد لاتصلح سببا لجمع الحماسة وانما يصلح سببا لظهور النشاط فالعقل شاهد عليه لاله والمعنى اسمعى ايها الحماسة فان الدواعى للنشاط والطرب موجودة وهى مشاهدة تلك المحبوبة التى تفوق الازهار في النضارة وسماع صوتها الذى يعلو على صوت الاوتار واجيب بان معنى شهادة العقل بفساده انه يحكم بفساد توجيه مخالف للنقل وعنه مندوحة على ان ضم الرؤية الى السماع يصلح لان يكون سببا في الامر بجمع الحماسة لاجل سماع صوتها لان السماع مع الرؤية الذواتم من السماع بدون الرؤية فقول المعترض وقد وجد في البيت الخ ممنوع تأمل ( قوله وفيه نظر الخ ) حاصله ان ذلك القائل يدعى ان كثرة التكرار وتتابع الاضافات محل بالفصاحة مطلقا فلا بد من الخلوص منهما وحاصل الرد عليه انا لانسلم ذلك الاطلاق بل الحق التفصيل وهو ان حصل للفظ ثقل بسبب ما ذكر من الامرين كانا تخيلن بالفصاحة لكن الاحتراز عنهما حصل بالاحتراز عن التنافر لما تقدم ان تنافر الكلمات عبارة عن كونها ثقيلة على اللسان عند اجتماعها وان كانت فصيحة وان لم يحصل للفظ ثقل بسببهما فلا يخلان بالفصاحة وذلك لان اخلاهما اتما هو من جهة ما يحصل بهما من الثقل فاذا انتفى ذلك انتفى الاخلا لانه يلزم من نفي السبب المساوى نفي السبب وحيث كانا لا يخلان فلا يصح الاحتراز عنهما ( قوله كيف الخ ) هذا استفهام تعجبى اى كيف يصح القول بانهما يخلان بالفصاحة مطلقا وقد وقع اى كل منهما في التزليل ( قوله مثل دأب ) خبر لمحدوف اى وذلك مثل الخ او بدل من الضمير المستتر في وقع العائد على كل من كثرة التكرار وتتابع الاضافات بدل بعض من كل او فاعل لوقع اى وقع هذا اللفظ وحيث قد فالتحفة للحكاية وهذا وما بعده مثال لتتابع الاضافات واما قوله ونفس وما سواها فهو مثال لكثرة التكرار وكان الاولى ان يمثل بالسورة بتمامها كما مثل ابن يعقوب لما فيه من زيادة الرد الا ان يقال انه اقتصر على هذه الآية لما فيها من التسليم بان هذا القائل الهم الفجور اى خلاف الصواب وقد اشتهل على كثرة التكرار وتتابع الاضافات قوله عليه الصلاة والسلام في وصف يوسف الصديق

وقوله فانت بمرأى اى بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى منى وسمعى اى بحيث اراه وسمع قوله كذا في الصحاح فظهر فساد ما قيل ان معناه انت بموضع ترين منه سعاد وتسمعين كلامها وفساد ذلك بما يشهد به العقل والنقل ( وفيه نظر ) لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة كيف وقد وقع في التزليل مثل دأب قوم نوح وذكر رجة ربك عبده ونفس وما سواها فالحق فجورها وتقواها

الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم فهذا الحديث اشتمل على التكرار وعلى تنابع الاضافات لان الاضافات تشمل المتداخلة بان يكون الاول مضافا للثاني والثاني مضافا للثالث كمثال المصنف وغير المتداخلة كافي الحديث وكثرة التكرار تحصل بذكر الشيء ثالثا سواء كان المذكور ضميرا كمثال المصنف او غير ضمير كافي الحديث (قوله وهي كيفية الخ) اعلم ان المتكلمين حصروا الموجودات الحادثة في الجوهر والعرض وقسم الحكماء العرض الى اقسام تسعة وهي الكم والكيف والاضافة والمشي والايان والوضع والمالك والفعل والانفعال وسعوا هذه التسعة مع الجوهر المقولات العشرة الى المحمولات العشرة بمقولات جمع مقول بمعنى محمول فكل شيء محل على شيء لا بد ان يكون واحدا من هذه العشرة لانهم جعلوا هذه المقولات الاجناس العالية للموجودات الممكنة ثم قسموها الى قسمين نسبية وغير نسبية فغير النسبية الجوهر والكم والكيف وماعدا هذه الثلاثة فهو نسبية يتوقف تعلقها على تصورهما على تعقل الغير وتصوره فالجواهر ما قام بنفسه او تقول ما شغل قدرا من الفراغ والكم عرض يقبل القسمة لذاته وهو امان فصل كالقادر من الخط والسطح والجسم التعليمية العارضة للطبيعة وكالزمان واما منفصل كالكم القائم بالعدد والزمان والكيف عرفه الشارح بقوله عرض الخ والاضافة هي النسبة العارضة للشيء بالقياس الى نسبة اخرى كالابوة والبنوة ومالكية زيد لكذا وملوكية كذا لزيد ولما كان التوقف عليه في الاضافة نسبة دون بقية الاعراض النسبية خصت باسم الاضافة وان كانت كلها اضافات والمشي هو حصول الشيء في الزمان اي كونه حاصل في الزمان والايان حصوله في المكان اي كونه حاصل فيه ككون الصوم حاصل في شهر رمضان وكون زيد في الدار والوضع هيئة تعرض للشيء باعتبار نسبة اجزائه بعضها لبعض كالانكسار والاضطجاع او باعتبار نسبتها الى امر آخر كالقيام والانتكاس فانه يتوقف على كون رجله الى اعلى ورأسه الى اسفل في الانتكاس وبالعكس في القيام والمالك هيئة تعرض للجسم باعتبار ما يحيط به وينتقل بانتقاله كالقميص والعمم اي كون الانسان لابسا للقميص او العمامة والفعل كون الشيء مؤثرا في غيره مادام مؤثرا ككون المسخن يسخن غيره مادام يسخن وكون القاطع يقطع غيره مادام قاطعا وكون الضارب يضرب مادام ضاربا والانفعال هو تأثير الشيء عن غيره مادام يتأثر مثل كون الماء متسخنا مادام متسخنا وكون زيد مضروبا مادام الضرب نازل عليه وكون الثوب مقطوعا مادام يتقطع فالاضافات والنسب عندهم امور وجودية وامامذهب المتكلمين فيقولون انها امور اعتبارية لاجودتها فلذلك يقولون الموجودات الحادثة اما جواهر او اعراض والعرض هو الكيف فقط واما الكم والامور الاضافية فليست عندهم من العرض لان الارض

(و) الفصاحة (في المتكلم ملكة) وهي كيفية



موجود في الخارج وهذه ليست كذلك وقد جمع بعضهم أسماء المقولات بقوله  
 \* عد المقولات في عشر سماً نظمها \* في بيت شعر علافي رتبة تقلا \*  
 \* الجوهر الكم كيف والمضاف متى \* اين ووضع له ان يفعل فعلا \*  
 وقد اشار بعضهم الى امثلتها فقال

\* زيد الطويل الازراق ابن مالك \* في يته بالاس كان متكى \*  
 \* سده غصن لواء فالتوى \* فهذه عشر مقولات سوا \*

ثم اعلم ان البصفة الحاصلة للنفس في اول حصولها تسمى حالا لان المتصف بها يقدر  
 على ازالتها في الزمن الحال او انها من التحول والانتقال لقدرته على التحول والانتقال  
 عنها فان ثبتت في محلها وتقررت بحيث لا يمكن للتصف بها ازالتها سميت ملكة اما  
 ملك صاحبها لها يصرفها في المدارك كيف شاء اولانها هي تملك من قامت به لكونها  
 تمكنت منه وتسمى ايضا كيفية لانها تقع في جواب كيف وذلك كالكتابة فانها في  
 ابتدائها تسمى حالا فاذا تقررت ورسخت صارت ملكة (قوله وهي كيفية) اي صفة  
 وجودية و اشار الشارح بذلك حيث لم يقل صفة الى ان الملكة من مقولة الكيف  
 وانها من احد اقسام الكيف الاربعة وهي الكيفيات المحسوسة وهي ما يتعلق بها  
 الادراك وهي اماراسخة كحلاوة العسل وحزارة النار و صفة الذهب او غير راسخة  
 كحمة الحجل وكيفيات الكميات كالزوجية والفردية والاستقامة والانحناء والكيفيات  
 النفسانية اي المختصة بذوات الانفس وهي الحيوانات دون الجماد والنبات كالحياة  
 والادراكات والجهالات والعلوم والذات والآلام والكيفيات الاستعدادية اي  
 المتضمنة استعدادا وتتميا لقبول اثرها اما بسهولة كاللين واما بصعوبة كالصلابة هذا  
 وكان الانسب للشارح في هذا المقام الالتفات للمعنى العرفي للملكة والكيفية لانه اقرب  
 للفهم فالكيفية عرفا صفة وجودية والملكة عرفا صفة وجودية راسخة في النفس  
 لان ما ذكره من التعريف لا يتعلق له بعلم البلاغة وانما هو من دقائق الحكماء ولعل  
 الشارح ارتكب ذلك تشبيها للذهن (قوله راسخة) اي فان لم ترسخ كالفرح  
 واللذة والام لم كانت حالا واعترض بان الرسوخ معناه الدوام والبقاء والكيف  
 عرض وهو لا يبقى زمانين واجيب بان القول بانه لا يبقى زمانين قول ضعيف والحق  
 بقاءه او يقال المراد رسوخها برسوخ امثالها اي تواليها فردا بعد فرد (قوله  
 في النفس) اي لافي الجسم كالبياض والافلا تسمى ملكة والحاصل ان الكيفية اذا  
 استقرت وثبتت في النفس قيل لها ملكة وان اخصت بالجسم عبر عنها بالكيفية  
 وبالعرض (قوله والكيفية عرض الخ) اتى بالاسم الظاهر مع ان المحل للضمير اشارة الى  
 ان التعريف لمطلق كيفية سواء كانت راسخة او لا ولواني بالضمير لثبوتهم عوده

راسخة في النفس والكيفية  
 عرض

على الكيفية الموصوفة بالرسوخ التي هي الملكة (قوله عرض) هو عند المتكلمين  
 ما لا يقوم بنفسه بل يكون تابعا لغيره في التحيز اى الحصول في الحيز والمكان ومعنى  
 تبعيته لغيره في التحيز هو ان يكون وجوده في نفسه هو وجوده في الموضوع بحيث  
 تكون الاشارة لاحدهما اشارة الى الآخر وعند الفلاسفة ما لا يقوم بذاته بل بغيره  
 بان يكون مختصا بالغير اختصاص الناعمة بالمنعوت ومعنى اختصاص الناعمة بالتحيز ان  
 يكون بحيث يصير الاول نعتا والثاني منعوتا واعلم ان هذا التعريف الذي ذكره  
 الشارح مشتمل على جنس وعلى اربعة فصول فقوله عرض شامل لانواع العرض  
 التسعة المذكورة سابقا عند الحكماء والفصل الاول وهو قوله لا يتوقف تعقله على  
 الغير مخرج للاعراض النسيية التي يتوقف تعقلها على تعقل الغير وهي سبعة كما مر  
 الاضافة والتي والابن والوضع والملك والفعل والافتعال واخراجها بهذا القيد  
 اتما يظهر على مذهب الحكماء من انها وجودية وانها من جزئيات العرض واما على  
 ما قاله المتكلمون من انها امور اعتبارية لا وجود لها في الخارج وانها ليست من جزئيات  
 العرض بل مبانة له فلا يظهر اخراجها بهذا القيد لانها لم تدخل في الجنس الذي هو  
 العرض حتى تخرج بالفصل لكن هذا التعريف للحكماء القائلين ان النسب اعراض  
 واورده الشارح تحجيذا للاذهان والفصل الثاني وهو قوله ولا يقتضى القسمة مخرج  
 للعرض الذي يقبل القسمة لذاته وهو الكمية كالمعدد وهو الكمية القائم بالمعدود وكالمقدار  
 من الخط والسطح والجسم فان الاول يقتضى القسمة طولاً والثاني يقتضى القسمة طولاً وعرضا  
 والثالث يقتضى القسمة طولاً وعرضا وعمقا والحاصل ان الخط مقدار ينقسم في جهة  
 الطول والسطح مقدار ينقسم طولاً وعرضا والجسم مقدار ينقسم طولاً وعرضا وعمقا  
 ويسمى الجسم التعليمي والثلاثة اعراض من قبيل الكمية واما الجسم الطبيعي فهو الجوهر  
 المعروض للامتدادات الثلاثة الطول والعرض والعمق التي جعلتها الجسم التعليمي  
 فالطبيعي جوهر والتعليمي عرض عارض له وكون الخط والجسم والسطح اعراضا هو  
 مذهب الحكماء واما عند اهل السنة فهي من الجواهر فان نقطة عندهم جوهر فرد والخط  
 جوهر ينقسم طولاً والسطح جوهر ينقسم طولاً وعرضا والجسم جوهر ينقسم طولاً  
 وعرضا وعمقا والفصل الثالث وهو قوله والاقسمة اى عدم القسمة مخرج للنقطة  
 والوحدة والنقطة هي نهاية الخط اى انتهاؤه والوحدة كون الشيء لا ينقسم وكل منهما  
 عرض يقتضى عدم القسمة لكن اخراج النقطة والوحدة بهذا القيد مبنى على انهما  
 امران وجوديان وانهما ليسا من المقولات العشرية كما هو مذهب الحكماء فانهم  
 يقولون ان النقطة والوحدة امران وجوديان وليسا جنسين لشيء وحصرهم الموجودات  
 في العشرة مرادهم الموجودات من الاجناس واما عند المتكلمين فان نقطة امر اعتباري

لا وجود له والوحدة امر عدمي وخيئذ فلا يظهر اخراجهما بهذا القيد لعدم دخولهما تحت الجنس والفصل الرابع وهو قوله اقتضاء اوليا قيد لعدم الاقتضاء مطلقا وهو بمعنى قول غيره من المتقدمين لذاته اى لا يقتضى قسمة ولا عدها لذاته واما بالنظر لتعلقه فقد يقتضى القسمة وقد يقتضى عدها ولذا كان هذا القيد مدخلا للعلم المتعلق بالمعلومات فانه عرض لا يتوقف تعقله على الغير ولا يقتضى القسمة ولا عدم القسمة اقتضاء اوليا اى بالنظر لذاته واما بالنظر للعلوم فتارة يقتضى القسمة وتارة يقتضى عدها فالعلم المتعلق بشئ واحد بسيط يقتضى عدم القسمة لكن لالذاته بل باعتبار المتعلق والعلم المتعلق بشئين يستلزم القسمة لكن لالذاته بل باعتبار المتعلق والحاصل ان العلم لا يصدق عليه التعريف بدون ذلك القيد لانه ان تعلق بمعلوم واحد فانه لعروض الوحدة له يقتضى عدم القسمة وان تعلق بمتعدد اقتضى القسمة لعروض التعددله وقد قال في التعريف ان الكيف لا يقتضى القسمة ولا عدها فلما زيد ذلك القيد في التعريف دخل فيه العلم لانه في حد ذاته لا يستلزم القسمة ولا عدها وانما الانقسام وعدهم بالنظر للعلوم فان كان المعلوم متعددا او مركبا كان العلم مقتضيا للقسمة اقتضاء ثانويا اى عرضيا وان كان المعلوم واحدا بسيطا كان العلم مقتضيا لعدم القسمة اقتضاء عرضيا فالقيد الرابع للدخال لا للاخراج وادخال العلم بالمعلومات بهذا القيد بناء على ان العلم من قبيل الكيفيات وانه عبارة عن الصورة الحاصلة في النفس واما ان قلنا انه انفعال اى انتقاش الصورة في النفس او انه فعل اى نقش صورة الشئ في النفس وارتسامها فيها فلا وجه لادخاله في التعريف (قوله لا يتوقف تعقله على تعقل الغير) اعترض بانه غير جامع لعدم شموله للكيفية المركبة كطعم الرمان فانه مركب من الخلاوة والجووضة ولا شك ان المركب يتوقف تعقله على تعقل اجزائه وحاصل الجواب ان المراد بالغير ما كان منفكا عن الشئ واجزاء الشئ غير منفكة عنه واعترض ايضا بانه غير جامع لعدم شموله للكيفية النظرية فان تعقلها يتوقف على الغير وهو النظرا عن القول الشارح واللمحة وذلك كعنى الانسان وحدوث العالم واجيب بان المراد بالتوقف التوقف الذى لا يمكن الانفكاك عنه كلابوة والبوة واما الكيفيات النظرية فتعقلها قد يحصل بدون نظر كالهام او كشف واعترض بان العرض هو ما قام بغيره فهو متوقف في تعقله على الغير وقد اخذ في تعريف الكيف فيكون الكيف متوقفا على الغير اذا لم يتوقف على المتوقف على شئ متوقف على ذلك الشئ وحيئذ فلا يصح قولهم لا يتوقف تصويره الخ واجيب بان المتوقف على تصور الغير مفهوم العرض والمأخوذ في تعريف الكيف هو ما صدق العرض لان قولنا الكيف عرض اى فرد من افراد العرض ولا يلزم من توقف المفهوم توقف ما صدق عليه وانما يلزم ذلك لو كان ذاتيا لما صدق ومن الجائز ان يكون ذلك المفهوم عارضا لما صدق وخارجا عن ذاته فلا يلزم من توقفه توقفه (قوله ولا يقتضى القسمة) المراد بالاقتضاء هنا الاستلزام اى لا يستلزم القسمة ولا يستلزم عدها

لا يتوقف تعقله على تعقل  
الغير ولا يقتضى القسمة  
واللاقسمة في محله اقتضاء  
اوليا فخرج بالقيد الاول  
الاعراض النسبية مثل  
الاضافة والفعل والانفعال  
ونحو ذلك وبقولنا ولا  
يقتضى القسمة الكميات  
وبقولنا واللاقسمة النقطة  
والوحدة

بل تارة يكون مقسما كحكمة الجمل وتارة يكون غير منقسم كالعلم بالبسيط وليس المراد  
 بالاقضاء القبول والالزام خلو الشيء عن التقيضين مع انهما لا يجتمعان ولا يرتفعان (قوله  
 في محله) حال من الضمير في يقتضي ويكون هذا البيان الواقع لان العرض لا يقبل القسمة  
 ولا عدها الا وهو في محله اذ لا وجود له الا في محله والمراد بمحله الذات التي قام بها  
 العرض وما قيل انه متعلق بالقسمة من قوله يقتضي القسمة واللاقمة على سبيل التنازع  
 او من باب الحذف من احدهما لدلالة الآخر اى انه لا يقتضي القسمة ولا عدها لمحله  
 اى لتعلقه فردود لانه يلزم عليه ان يكون قوله اقضاء اوليا اى ذاتيا لافائدة فيه لدخول  
 العلم في التعريف بما قبله وتكون النقطة والوحدة غير خارجين من التعريف (قوله ليدخل  
 فيه ما العلم بالعلوم) اى التعلق بجنس المعلومات فبشمل العلوم الواحد والاكثر  
 فاعلم ان مقتضى معلوم واحد يقتضي عدم القسمة باعتبار متعلقه والمتعلق باكثر يقتضي  
 القسمة بالاعتبار المذكور (قوله المقتضية للقسمة) اى ان كان المعلوم مركبا او متعددا  
 وقوله واللاقمة اى اذا كان المعلوم واحدا بسيطا وكان الاولى للشارح ان يقول  
 المقتضى اى العلم لانه المحدث عنه اى فهو لا يستلزم بالنظر لذاته قسمة ولا عدها  
 واما بالنظر لذاته للعلوم فتارة يستلزم القسمة في ذلك العلوم وتارة لا يستلزمها (قوله  
 فقوله ملكة) اى دون ان يقول بصفة وهذا تفريع على قوله اولا في تعريف الملكة  
 وهى كيفية راسخة في النفس (قوله مالم يكن ذلك) اى ما ذكر من الملكة بمعنى الصفة  
 (قوله اشعار) اى مشعر او ذو اشعار اى بخلاف التعبير بصفة فانه لا يشعر بذلك  
 ان قلت ان في التعريف لفظا آخر صريحا يخرج التكلم عن كونه فصيحاً وهو كون  
 اللام في المقصود للاستغراق قلت لانسلم انه صريح في ذلك لان اللام في حد ذاتها  
 تحتل الجنس بل هو الاصل وانما جلت هنا على الاستغراق لقريئة المقام وقد  
 تخفى هذه القرينة فيكون لفظ الملكة اقوى اشعارا (قوله عن المقصود) اى عن  
 جنس مقصوده لانه اذا تحقق التعبير عن الكل بدون الرسوخ (قوله يقتدر بها)  
 عبر يقتدر دون يقدر اشارة الى انه لابد من القدرة التامة لان زيادة البناء تدل  
 على زيادة المعنى ويحتمل انه اشارة الى انه يكتفى بوجود ملكة القدرة ولو كانت  
 القدرة بتكلف فتأمل وقوله يقتدر بها يعنى اقتدارا قريبا فخرج العلم والحياة فانه  
 يقتدر بهما على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح لكن الاقتدار ليس بالمباشرة بل  
 بواسطة سليقة عربية او تعلم او ممارسة (قوله على التعبير عن المقصود) اخرج الملكة  
 التي يقتدر بها على استحضار المعاني كالعلم بفن وال في المقصود للاستغراق اى  
 كل ما وقع عليه قصد التكلم وارادته فان قلت اى حاجة لمحل اللام على الاستغراق  
 مع ان لفظ الملكة يغنى عنه لاستلزام تلك الملكة الاقتدار على التعبير عن جميع  
 مقاصده بلفظ فصيح قلت الاستلزام ممنوع لجواز ان يحصل لشخص ملكة بالنظر

وقولنا اوليا ليدخل فيه  
 مثل العلم بالمعلومات  
 المقتضية للقسمة واللاقمة  
 فقوله ملكة اشعار بانه  
 لو عبر عن المقصود بلفظ  
 فصيح لاسمى فصيحاً  
 في الاصطلاح مالم يكن  
 ذلك راسخاً فيه وقوله  
 (يقتدر بها على التعبير  
 عن المقصود) دون ان  
 يقول يعبر اشعار بانه  
 يسمى فصيحاً اذا وجد  
 فيه تلك الملكة سواء  
 وجد التعبير او لم يوجد  
 وقوله (بلفظ فصيح)  
 ليعلم المفرد والمركب اما  
 المركب فظاهر واما المفرد  
 فكما تقول عند التعداد  
 دار غلام جارية ثوب  
 بساط الى غير ذلك  
 (والبلاغة في الكلام  
 مطابقته لمقتضى الحال)

الى نوع من المعاني كالدح او الذم او غيرهما ولو سلم في الجملة على الاستغراق اشعار صريح بان الاقتدار على التعبير عن بعض المقاصد بلفظ فصيح غير كاف في كون التكلم فصيحاً (قوله اشعار الخ) بيان ذلك ان يقال لو قال يعبردون يقتدر لزم ان لا يسمى من له ملكة التعبير عن مقاصده فصيحاً حال السكوت لفقد التعبير في تلك الحالة ادلاً دلالة لقوله يعبر بها الا على انه يوجد من صاحبها التعبير ومعنى التعريف حين ذكر يقتدر ملكة توجد من صاحبها القدرة على التعبير وهو صادق على الملكة التي يعبر بها صاحبها عن مقاصده في حال سكوتة فلو قال يعبردون يقتدر لكان ظاهره مشعراً بانه لا بد في ان يسمى الشخص فصيحاً من التعبير بالفعل عن كل مقصود قصده فهذا التوجيه ظاهر ووجه بعضهم الاشعار بان المضارع حقيقة في الحال فتقيد الملكة به ربما يشعر بان الفصاحة الملكة في حال التعبير دون السكوت بخلاف الاقتدار (قوله سواء وجد التعبير) اى عن المقصود اى جيعه اولى يوجد ذلك التعبير عن جميع المقصود بان لم يوجد التعبير عنه بالكلية او وجد التعبير عن بعضه (قوله ليم المفرد الخ) اى وقوله بلفظ دون كلام ليم الخ وهذا جواب عما يقال لم لم يقل بكلام فصيح وحاصل الجواب انه انما لم يقل بكلام بل قال بلفظ لئلا يتوهم انه يجب في فصاحة التكلم القدرة على التعبير عن كل مقصوده بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقى على الخاسب اجناساً مختلفة ليرفع حسابها اى ليدكر عددها فتقول دار الخ فعب بلفظ ليم المفرد والمركب (قوله فظاهر) اى لكثرة افراده بخلاف المفرد فانه ليس له الا صورة واحدة فلذا مثل لها بقوله فكما تقول الخ (قوله مطابقته لمقتضى الحال) اى في الجملة اى مطابقته لاي مقتضى من المتقتضيات التي يقتضيها الحال لا المطابقة التامة وهى مطابقته لتأثير المتقتضيات ادلاً يشترط ذلك فاذا اقتضى الحال شيئاً كالتأكيد والتعريف مثلاً فروعى احدهما دون الآخر كان الكلام بليغاً من هذا الوجه وان لم يكن بليغاً مطلقاً وحينئذ فتحقق البلاغة بمراعاة احدهما فقط لكن مراعاتهما ازيد بلاغة لانها ازيد مطابقة لمقتضى الحال كذا في الفسارى وفي عبد الحكيم اى مطابقته لجميع ما يقتضيه الحال بقدر الطاقة كما صرح به في التلويح وفيه انه يخرج عن التعريف بلاغة كلام البسارى تعالى لان قدرته لا تنفد عند حد فهمي صالحة لازيد مما وجد في كلامه من المتقتضيات الا ان يراد بقدر طاقة التكلم او الخطاب اه كلامه ان قلت ان هذا التعريف غير مانع لصدقه على الكلام المشتمل على التأكيد الذي يقتضيه الحال مثلاً ولا قصد لقائه مع انه ليس بليغ لتصريحهم بوجوب قصد الى الخصوصية في الكلام البليغ قلت الاضافة في قوله مطابقة الكلام للكمال اى المطابقة الكاملة وهى المقصودة فقوله لمقتضى الحال اى لناسب الحال لا موجه الذي يتمتع بخلفه عنه

واتما اطلق عليه مقتضى لان المستحسن كالمقتضى في نظر البلغاء والمراد بمناسبات  
الحال الخصوصيات التي يبحث عنها في علم المعاني كما يدل عليه كلام الشارح دون  
كيفية دلالة اللفظ التي يتكفل بها علم البيان اذ قد تحقق البلاغة في الكلام بدون  
رعاية كيفية الدلالة بان يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال مؤديا للمعنى بدلالات  
وضعية اى مطابقة غير مختلفة بالوضوح والخفاء نعم اذا ادى المعنى بدلالات عقلية  
مختلفة في الوضوح والخفاء لا بد في بلاغة الكلام من رعاية كيفية الدلالة ايضا كما ستعرفه  
فاقيل ليس مقتضى الحال مخصوصا بما يبحث عنه في علم المعاني بل اعم من الخصوصيات  
التي يطلع عليها في علم المعاني وكيفية دلالة اللفظ التي يتكفل بها علم البيان فانه لا بد  
في البلاغة من رعايتها ليس بشئ كيف وانهم لا يطلقون مقتضى الحال على كيفية  
دلالة اللفظ كذا في عبد الحكيم ( قوله مع فصاحته ) حال من الضمير المجرور في مطابقتها  
الذي هو فاعل المصدر واتما اشترط المصنف هذا الشرط الاخير مع انه لم يذكره غيره  
كصاحب المفتاح لان البلاغة عنده لا تحقق الا بتحقيق الامرين وظاهره ان الفصاحة  
لا بد منها مطلقا سواء كانت معنوية وهي الخلوص عن التعقيد المعنوي او لفظية وهي  
خلوص اللفظ من التناثر والغرابة وضمف التأليف ومخالفة القياس وهو كذلك  
على التحقيق ( قوله والحال هو الامر الخ ) هذا شروع في بيان معنى المضاف اليه  
ثم بعد ذلك بين معنى المضاف وهو المقتضى واعلم ان المركب الاضافي يحتاج فيه الى  
معرفة الاضافة لانها بمنزلة الجزء الصوري والى معرفة المضاف والمضاف اليه لانهما  
بمنزلة الجزء المادى لكن جرت عادتهم بانهم لا تعرضون لتعريف الاضافة للعلم بان  
معنى اضافة المشتق وما في معناه اختصاص المضاف بالمضاف اليه مثلا مقتضى الحال  
معناه ما يختص بالحال باعتبار كونه مقتضى لها ويقدمون تعريف المضاف اليه لان  
معرفة المضاف من حيث انه كذلك تنوقف على معرفة المضاف اليه فان قلت معرفة  
المضاف اليه من حيث انه كذلك تنوقف على معرفة المضاف فلم لم تعتبر هذه الحيثية  
قلت لان الاضافة لتقييد المضاف لا المضاف اليه ( قوله هو الامر الداعي للمتكلم  
الخ ) اى سواء كان ذلك الامر داعيا له في نفس الامر او غير داع له في نفس الامر  
فالاول كالوكان المخاطب منكر القيام زيد حقيقة فان الانتكار امر داع في نفس الامر الى  
اعتبار المتكلم في الكلام الذي يؤدي به اصل المراد خصوصية والثاني كالوتزل المخاطب  
غير المنكر منزلة النكر فان ذلك الانتكار التنزيلي امر داع الى اعتبار المتكلم بالخصوصية  
في الكلام الذي يؤدي به اصل المعنى المراد لانه داع بالنسبة للمتكلم الذي حصل منه التنزيل  
لانه داع بالنسبة لما في نفس الامر اذ لا انتكار في نفس الامر فظهر لك ان الحال هو الامر  
الداعي للمتكلم مطلقا وهذا بخلاف ظاهر الحال فانه الامر الداعي في نفس الامر لا اعتبار  
المتكلم بالخصوصية فهو اخص من الحال ( قوله الى ان يعتبر ) اى يلاحظ ويقصدوا اشار الشارح

مع فصاحته) اى فصاحة  
الكلام والحال هو الامر  
الداعي للمتكلم الى ان يعتبر

بهذا الى انه لابد في بلاغة الكلام من كون النكات والخصوصيات مقصودة للمتكلم ولا يكفي في البلاغة حصولها من غير قصد فان وجدت من غير قصد لم تكن مقتضى حال ولا يقال للكلام حينئذ انه مطابق لمقتضى الحال ( قوله مع الكلام ) ان قلت ان الخصوصية في الكلام ومثمل عليها فالاولى ان يقول في الكلام لان مع مقتضى ان الخصوصية خارجة عن الكلام ومصاحبة فقط قلت انما عبر مع لانه قيد الكلام بالقيد لاصل المعنى ولا شك ان الخصوصية خارجة عن الكلام بهذا المعنى منضمة معه وانما قيد الكلام بهذا القيد المحوج الى اثار مع على في اشارة الى ان مقتضى الحال يجب ان يكون زائدا على اصل المعنى المراد ان قلت ان الحال قد يقتضى ايراد الكلام مقتصرافه على اصل المعنى كما اذا كان المخاطب بليدا او خالي الذهن فان الزيادة على اصل المعنى قلت الاقتصار على اصل المعنى والتجريد هنا خصوصية زائدة على اصل المعنى لان اصل المعنى يؤدي مع التجريد والاقتصار ويؤدي مع عدمه بالتجريد حينئذ خصوصية زائدة تفهم السامع بلاغة المخاطب او عدم انكاره والحاصل ان الخصوصية لا يجب ان تكون من قبيل اللفظ لعدم التأكيد وكالاتلاق ولهذا اورد الشارح كلمة مع دون في الموهمة للجزئية ( قوله خصوصية ) مفعول يعتبران قرئ بالبناء للفاعل ونائب فاعله ان قرئ بالبناء للمفعول وماتاً كيد العموم والخصوصية بضم الخاء لان المراد بها التكتة والمزية المختصة بالمقام والخصوص بالضم مصدر خص كالعموم مصدر عم فالجئت به ياء النسب والمصدر اذا الحق به ياء النسب صار وصفا واما الخصوص بالفتح فهو صفة كضروب والصفة اذا لحقتها ياء النسب صارت مصدرا كالضاربة والمضروبة قال الامر الى ان الخصوصية بالضم صفة وبالفتح مصدر والمناسب هنا الصفة ( قوله وهو مقتضى الحال ) ليس هذا جزءا من تعريف الحال حتى يلزم الدور من حيث اخذ المرف جزءا في التعريف بل هو تفسير للمضاف بعد تفسير المضاف اليه ثم ان الضمير راجع للخصوصية وتذكيره باعتبار الخبر لان الضمير اذا وقع بين مذكر ومؤنث جاز تذكيره وتأنيثه والاولى مراعاة الخبر ويؤيده قوله بعد والتأكيد مقتضى الحال اذ لو كان عائدا على الاعتبار لقال واعتبار التأكيد مقتضى الحال او راجع للاعتبار المأخوذ من يعتبر وعلى هذا فجعل الاعتبار مقتضى الحال مبالغة على حد زيد عدل وذلك لان مقتضى الحال هو الخصوصية المعبرة لانفس اعتبارها لكن لما كان اعتبارها امرا لا بد منه في البلاغة بولغ فيه حتى انه جعل مقتضى الحال ( قوله مثلا ) مفعول مطلق ان اريد به التمثيل وعامله محذوف اي امثل لك مثلا اي تمثيلا ومفعول به ان اريد المثال اي امثل لك مثلا اي مثالا ( قوله كون المخاطب الخ ) الاولى انكار المخاطب للحكم ( قوله يقتضى تأكيد الحكم ) انما اظهر في محل الاخبار ولم يقل يقتضى تأكيد خوفا من عود الضمير

مع الكلام الذي يؤدي به اصل المراد خصوصية ما وهبو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضى تأكيد الحكم والتأكيد مقتضى الحال وقولك له ان زيدا في الدار مؤكدا بان كلام مطابق لمقتضى الحال وتحقيق ذلك

على الحال وقوله والتأكيد مقتضى الحال لم يقل وهو مقتضى الحال مع ان الحمل للضمير لتقدم التأكيد خوفا من عود الضمير على الحكم ( قوله والتأكيد ) المناسب التفرع بالفاء اى فالتأكيد الذى يقتضيه الانكار مقتضى الحال لانه فرد من افراد الخصوصية المذكورة فى قوله خصوصية ما ( قوله وقولته ) اى المخاطب المنكر ( قوله مؤكدا بان ) حال من قولك ( قوله مطابق لمقتضى الحال ) بمعنى انه مشتمل عليه اذ لا شك ان قولك ان زيدا فى الدار يشتمل على التأكيد وليس المراد بكونه مطابقا لمقتضى الحال انه من جزئياته اذ لا يصدق عليه اى لا يحمل عليه ضرورة ان مقتضى الحال هو التأكيد وهو لا يحمل على قولك ان زيدا فى الدار فلا يقال ان زيدا فى الدار تأكيد فقد علمت ان المراد بالمطابقة على ما ذكره هنا الاشتمال لمصطلح الناطقة الذى هو الصدق بخلافها على التحقيق الآتى فان معناها الصدق كما سيصرح به ( قوله وتحقيق ذلك ) اى المطابقة ومقتضى الحال اى بيانه على الوجه الحق وفى هذا اشارة الى ان ما ذكره اولا كلام ظاهرى وحاصل الفرق بين هذا وما تقدم ان مقتضى الحال على ما تقدم الخصوصية وان معنى مطابقة الكلام لذلك المتضمنى اشتماله على تلك الخصوصية ومعنى مطابقة الكلام لذلك المتضمنى كون الكلام الجزئى الصادر من المتكلم الذى يلقى للمخاطب المشتمل على الخصوصية من افراد ذلك الكلام الكلى الذى يقتضيه الحال فان ذلك المتضمنى صادق عليه فعنى المطابقة والمقتضى على هذا التحقيق مغاير لغيرها على ما قبله واما معنى الحال فلم يختلف فيه بل هو على كليهما الامر الداعى للمتكلم الى ان يعتبر الخ ( قوله انه ) اى المثال المذكور اعنى قولك ان زيدا فى الدار ( قوله الذى يقتضيه الحال ) اى لان الحال المذكور اعنى الانكار يقتضى كلاما مؤكدا بطلاق تأكيد لا تأكيد مخصوص كانه من جزئيات ذلك ان زيدا فى الدار وزيدا فى الدار ( قوله وهذا ) اى المثال المذكور اعنى الكلام الجزئى وهو قولك ان زيدا فى الدار ( قوله مطابق له ) اى للكلام المؤكد باى مؤكد كان وهو الذى يقتضيه الحال اعنى الانكار ( قوله بمعنى انه ) اى الكلام الكلى المؤكد الذى هو مقتضى الحال وقوله صادق عليه اى على هذا الجزئى اى محمول عليه اى يصح حله عليه لكونه جزئيا من جزئياته والحاصل ان مطابقة هذا الجزئى لذلك الكلى بمعنى كونه جزئيا من جزئياته هى البلاغة فعلى هذا قول المصنف مطابقة الكلام الخ اى كون الكلام جزئيا من جزئيات مقتضى الحال بحيث يصح حمل مقتضى الحال عليه ( قوله على عكس الخ ) متعلق بمحذوف اى وقولنا هذا اى الجزئى مطابق له جار على عكس ما يقال اى على عكس ما يقوله اهل العقول ان الكلى مطابق للجزئيات وذلك لانه هنا اسند المطابقة الى الجزئى وجعل المطابق بالفتح

انه جزئى من جزئيات ذلك الكلام الذى يقتضيه الحال فان الانكار مثلا يقتضى كلاما مؤكدا وهذا مطابق له بمعنى انه صادق عليه على عكس ما يقال ان الكلى مطابق للجزئيات وان اردت تحقيق هذا الكلام فارجع الى ما ذكرنا فى الشرح فى تعريف علم المعانى ( وهو ) اى مقتضى الحال ( مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة )



هو الكلى واما اهل العقول حيث قالوا الكلى مطابق للجزئى فقد اسندوا المطابقة  
للكلى وجعلوا المطابق بالفتح هو الجزئى ثم ان هذا العكس انما هو بالنظر للفظ واما  
بالنظر للمعنى فلا عكس لاستواء التعبيرين في ان المراد بالمطابقة صدق الكلى على الجزئى  
وحمله عليه بان تقول ان زيدا في الدار كلام مؤكد وزيد انسان وكأن الحامل للشارح  
على تلك المخالفة اللفظية ظاهر قول المصنف مطابقتها لمقتضى الحال فجعل الكلام الجزئى  
مطابقا اسم فاعل ومقتضى الحال مطابقا اسم مفعول (قوله في الشرح في تعريف الخ)  
لا يقال ان فيه تعلق حرفي جر متمدى اللفظ والمعنى بعامل واحد لان احدهما متعلق  
بأرجع والآخر متعلق بما ذكرنا وان احدهما متعلق بما ذكرنا مطلقا والآخر متعلق به  
وهو مقيد وحيث لم يتعلقا بعامل واحد لان الشيء الواحد يختلف بالاطلاق والتقييد  
او يقال ان قوله في تعريف الخ بدل من قوله في الشرح بدل بعض من كل وحيث  
فهو متعلق بما ذكرنا آخر غير المذكور لان البديل على نية تكرار العامل وبعدها كله  
فالذى حققه الشارح في كبره ان مقتضى الحال هو الخصوصية وان المراد بالمطابقة  
الاشتمال لمصطلح المناطقة الذي هو الصدق فالذى حققه هنا خلاف ما حققه هناك  
(قوله وهو مختلف) هذا تهديد لضبط مقتضيات الاحوال وتحقيقها على وجه  
الاجال الموجب للتشوق الى الوقوف عليها تفصيلا كما يأتي بعد وحاصل ما ذكره  
ان مقتضيات الاحوال بالفتح مختلفة لان مقتضياتها بالكسر التي هي الاحوال  
المعبر عنها بالمقامات مختلفة فالحال والمقام متحدان ذاتا وانما يختلفان اعتبارا كما  
سيذكره الشارح وانما عبر في العلة بالمقامات اشارة الى انهما متحدان ذاتا وبهذا  
ظهر اتاج العلة للعول (قوله فان مقامات الكلام) اى الامور المقتضية لاعتبار  
خصوصية ما في الكلام (قوله متساوية) اى مختلفة واذا اختلفت المقامات لزم  
اختلاف مقتضيات الاحوال لان اختلاف الاسباب في الاقتضاء يوجب اختلاف  
السيئات فان قلت ان تحليل المصنف المذكور يقتضى انه يلزم من اختلاف المقامات  
اختلاف المقتضى مع انه قد يختلف المقام ويتحد المقتضى وذلك كالتعظيم والتحقير  
فان كلا منهما مقام يباير الآخر بالذات ومقتضاهما واحد وهو الحذف فان  
حذف السند اليه يكون لابهام صوته عن لسانك تعظياله او لابهام صون لسانك  
عنه تحقيراله كما يأتي قلت ليس المراد باختلاف المقامات اختلافها لهما من حيث  
ذاتها وتعددتها وانما المراد باختلاف المقامات باختلاف الاقتضاء بان يقتضى  
احدهما خلاف ما يقتضيه الآخر ولا شك ان اختلاف الاقتضاء يوجب اختلاف  
المقتضى والتعظيم والتحقير لم يختلفا بحسب الاقتضاء بل بحسب ذاتهما وحيث فلا  
يتوجه النقص (قوله لان الاعتبار) المراد به الشيء المعبر وهو الخصوصية وهو علة  
للعلة اى وانما اوجب اختلاف المقامات اختلاف مقتضيات الاحوال لان الاعتبار الخ

قوله لهما هكذا بخط  
المؤلف ولعل الصواب  
اسقاطه لان المعنى على  
حذفه تأمل (مصححه)

اي لان الامر المعبر اى لان الخصوصية المتغيرة اللائقة بهذا المقام في نفس الامر تغاير  
 الخ فالتأكيـد المعبر اللائق بمقام الانكار يغاير عذم التأكيـد المعبر اللائق بمقام خلو  
 الذهن فالتأكيـد وعدمه وهما مقتضى الحال متغايران والمقام وهو الانكار وخلو  
 الذهن متغايران ايضا وليس علة لعلـة التي هي اختلاف المقامات لثلايـزم الدور (قوله  
 وهذا) اى مغايرة هذا الاعتبار اللائق بهذا المقام لذلك الاعتبار اللائق بمقام آخر  
 (قوله عين تفاوت الخ) لوقال عين اختلاف الخ لكان انـسب بعبارة المصنف (قوله لان  
 التغاير الخ) علة لقوله وهذا عين تفاوت مقتضيات الاحوال وفي هذه العلة اشارة الى  
 دفع ما يرد على ظاهر المصنف من ان الدليل لم يطابق المدعى ولم تحصل المطابقة الا  
 لوقال لان الاحوال متفاوتة وحاصل الجواب انهما متحدان بالذات لان كلامهما عبارة  
 عن الامر الداعي الى ايراد الكلام مكيفا بكيفية مخصوصة ويختلفان بالاعتبار والتوهم  
 فبانحادهما ذاتا حصل التطابق بين الدليل والمدعى (قوله انما هو بحسب الاعتبار)  
 اى التوهم اى بحسب اعتبار المعبر وتوهمه واما بحسب الذات فمما هو احد فاذا كانت  
 مقتضيات المقامات مختلفة كانت مقتضيات الاحوال كذلك لان مقتضيات الاحوال  
 عين مقتضيات المقامات لكون المقامات والاحوال واحدا بالذات (قوله وهو) اى  
 الاعتبار وقوله انه اى الحال والشأن يتوهم الخ وحاصله ان الامر الداعي لا يراد الكلام  
 ملتبسا بخصوصية ما اذا توهم فيه كونه زمانا لذلك الكلام يسمى حالا واذا توهم فيه  
 كونه محلا يسمى مقاما وانما عبر الشارح بالتوهم لان المقام والحال اعنى الامر الداعي  
 لورود الكلام ملتبسا بخصوصية ما كالانكار الذى هو سبب لورود الكلام مؤكدا  
 ليس فى الحقيقة زمانا ولا مكانا وانما ذلك امر توهمى تخيلى ووجه توهم كون ذلك الامر  
 الداعي بخصوصية زمانا او مكانا انه لا بد لذلك الامر من زمان ومكان يقع فيهما وهو  
 مطابق للزمان الذى يقع فيه وللمكان الذى يقع فيه اى انه بقدر هما لا يزيد عليهما  
 ولا ينقص عنهما فباختبار مطابقته للزمان يتوهم انه زمان فيسمى حالا وباختبار مطابقته  
 للمكان يتوهم انه مكان فيسمى مقاما وانما اختير لفظ المقام دون غيره من اسماء الامكنة  
 كالمجلس والضجع ولفظ الحال دون غيره من اسماء الزمان كالسـفيل والماضى لان البلغاء  
 كانوا يتكلمون بالكلام البليغ من خطب واشعار وهم قائمون فاطلق المقام على الامر  
 الداعي لانهم يلاحظونه فى محل قيامهم ولان هذا الكلام انما يؤدى فى حال الانكار  
 مثلا لاقبله ولا بعده او انهم خصوا الحال من بين الازمنة الثلاثة لانها اوسطها وخير  
 الامور الوسط فناسب ان يعبر عن ذلك الامر الذى توقف عليه البلاغة به كذا قرر  
 بعض الافاضل فى وجه اختيار هذين اللفظين وهو يفيد ان المراد بالحال الزمان وان المقام  
 اسم مكان وقال غيره الحال فى الاصل ما عليه الانسان من الصفات والمقام بمعنى الرتبة  
 وليس الحال احدا لازمنة الثلاثة وليس المراد بالمقام اسم مكان وانما سمي الامر الداعي

لان الاعتبار اللائق بهذا  
 المقام يغاير الاعتبار  
 اللائق بذلك وهذا عين  
 تفاوت مقتضيات  
 الاحوال لان التغاير بين  
 الحال والمقام انما هو  
 بحسب الاعتبار وهو  
 انه يتوهم فى الحال كونه  
 زمانا لورود الكلام فيه  
 وفى المقام كونه محلا  
 وفى هذا الكلام

كالانكار بالحال لانه مما يتغير ويتبدل كالحال الذي عليه الانسان من غضب او رضى  
اولا لانه صفة وحال من احوال الانسان وسمى بالمقام لان مراتب الكلام تتفاوت  
بالاحوال كما ان مراتب الرجال ودرجاتهم تتفاوت بالمقامات (قوله وفي هذا الكلام)  
اعني قول المصنف الآتي فقام الخ فاسم الاشارة راجع لما يأتي كما يدل له كلام الشارح  
في المطول حيث قال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية لضبط  
مقتضيات الاحوال آه او يقال ان الاشارة لما سبق باعتبار انه وسيلة وتمهيد لما يأتي  
تأمل (قوله اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال) المراد بضبطها حصرها  
وعدها وذلك لان المصنف حصر مقتضيات الاحوال في اقسام ثلاثة ما يتعلق باجزاء  
الجملة وما يتعلق بالجمتين فصاعدا وما لا يختص بشئ من ذلك بل يتعلق بهما معا  
مرتبا لهذه الاقسام على هذا الترتيب فاشار الى القسم الاول بقوله فقام كل اه والى  
الثاني بقوله ومقام الفضل بيان مقام الوصل والى الثالث بقوله ومقام اليجاز الى  
قوله ولكل كلمة مع صاحبها مقام وانما كان كلام المصنف مشيرا لضبط مقتضيات  
وليس صريحا في ذلك لان مدلوله المطابق لضبط المقامات المضافة الى مقتضيات  
الاحوال التي هي التنكير والاطلاق وماعده وضبط المضافات الى امور يستتبع ضبط  
تلك الامور المضاف اليها وانما كانت تلك الاشارة اجمالية لانه لم يبين محال تلك مقتضيات  
مثلا التنكير من مقتضيات ولم يبين المصنف هل محله المسند اليه او المسند وكذلك  
الاطلاق لم يبين محله هل هو الحكم او المسند اليه او المسند او متعلقه وكذا يقال في الباقي  
فانها كلام اجمالي يفصله ما يأتي في علم المعاني (قوله وتحقيق مقتضى الحال) عطف  
على اشارة اى وفيه تحقيق اى تبين وتعيين له حيث قال فيما يأتي فقتضى الحال هو  
الاعتبار المناسب للحال وقول الشارح لقتضى الحال اظهار في محل الاضمار خوفا  
من توهم رجوع الضمير للاحوال لو قال لها (قوله فقام كل من التنكير الخ) صرح  
بالتنكير وما بعده لانه الاصل والفاء في قوله فقام للتفصيل او للتعليل (قوله بيان مقام  
خلافه) اى فلا يكون مقام يناسبه التنكير ومقابله ولا مقام يناسبه الاطلاق ومقابله  
وهكذا (قوله اى خلاف كل منها) فيه اشارة الى ان ضمير خلافه عائد الى كل لكن  
اعترض بان هذا التفسير يقتضى ان مقام كل واحد من التنكير وماعده بيان مقام  
خلاف كل واحد من المذكورات فيكون مبيانا لمقام خلاف نفسه وخلاف غيره مما عده  
وهذا باطل لانه انما يبين مقام خلاف نفسه فقط ولا يبين مقام خلاف غيره لان  
من جملة خلاف غيره نفسه فيلزم مباينة الشئ لنفسه وهو باطل فكان الاولى في التفسير  
ان يقول اى خلاف نفسه ويكون الضمير عائدا على الواحد مما ذكره في ضمن كل  
اذا التنوين عوض عن المضاف اليه او يقول اى ما خالفه واجيب بان المراد بخلاف كل  
منها الخلاف الموصوف بوصف التقابل والتضاد وحينئذ فيصح الكلام لان كلا من التنكير

اشارة اجمالية الى  
ضبط مقتضيات الاحوال  
وتحقيق مقتضى الحال  
(فقام كل من التنكير  
والاطلاق والتقديم  
والذكر بيان مقام  
خلافه) اى خلاف كل  
منها يعني ان المقام  
الذى يناسبه تنكير  
المسند اليه او المسند  
بيان المقام الذى يناسبه  
التعريف

ومامعه مقامه بيان خلاف مقام كل واحد مما يقابل نفسه واما خلاف كل مما يقابل نفسه فلا يباينه. واجيب بجواب آخر وحاصله ان الضمير في قول الشارح اى خلاف كل منهاراجع للاربعة المذكورة وهو من مقابلة الجمع بالجمع وفيه توزيع فكانه قال اى مقامات هذه المذكورات بيان مقامات خلافتها ومقابلة الجمع بالجمع تقتضى الصيغة على الآحاد على حد ركب القوم دوابهم اى كل واحد ركب دابته فيؤول الامر الى قولنا مقام التنكير بيان مقام خلافة من تعريف وهكذا والى هذا اشار الشارح بالعناية كذا اجاب بعضهم ورد عبد الحكيم بان التوزيع لا يصح في الكل الافرادى واتما يصح ذلك في الكل الجموعى الا ان يقدر مضافه اليه اللفظ كل جمعا معرفا اى مقام كل الامور المذكورة بيان مقام خلاف كلهما فيصح التوزيع ويكون التعيين موكولا الى السامع والاحسن الجواب عن ذلك الاشكال بان يقال ان كلمة كل دخلت على شيئين بعد ثبوت التخالف بينهما فالاصل مقام التنكير والاطلاق والذكر والحذف كل واحد بيان خلافة (قوله الذى يناسبه تنكير الخ) هذا تفسير لوجه اضافة المقام الى التنكير وانه باى معنى هو اذ الاضافة لا بد فيها من مناسبة بين المتضايفين ولم يفسر المقام ولا التنكير مثالا لعدم احتياجه ماله وقوله تنكير المسند اليه او المسند نحو رجل في الدار قائم وزيد قائم ونحو جاء رجل وجاء زيد (قوله الذى يناسبه التعريف) اى تعريف المسند اليه او المسند فهو زيد قائم وزيد القائم (قوله ومقام اطلاق الحكم) اى النسبة الحاصلة بين السندين والمراد باطلاقه خلوه من المقيدات نحو زيد قائم اى بيان مقام تقييده بمؤكد نحو ان زيدا قائم او بآداة قصر نحو ما زيد الا قائم او انما زيد قائم (قوله او المتعلق) اى والمقام الذى يناسبه اطلاق المتعلق اى تعلق المسند بمعموله كمتعلق الفعل بالفعل نحو ضربت زيدا اى بيان مقام تقييده بمؤكد او بآداة قصر نحو لا ضربت زيدا ووالله ضرب زيد عمرا تريد بالقسم تأكيد تعلق الضرب بعمر ولا تأكيد وقوع الضرب من زيد والا كان تأكيد المحكم ونحو ما ضرب زيدا لعمرا بقصر الضرب الصادر من زيد على عمرو وظهر لك ان المتعلق غير الحكم لان المراد بالحكم الاسناد اعنى تعلق المحكوم به بالمحكوم عليه والمراد بالمتعلق تعلق المحكوم به بمعموله غير المحكوم عليه كمتعلق الفعل بمفعوله ولاجل كونه غيره صح عطفه عليه باو (قوله او المسند اليه او المسند) اى والمقام الذى يناسبه اطلاق المسند اليه او اطلاق المسند اى خلوه عن التقييد بتابع مثلا نحو زيد قائم بيان مقام خلافة وهو مقام تقييد المسند اليه بتابع نحو زيد الطويل قائم مقام تقييد المسند بتابع نحو زيد رجل طويل (قوله او متعلقه) اى والمقام الذى يناسبه اطلاق متعلق المسند اى اطلاق معموله وخلوه عن التقييد بتابع بيان مقام تقييد المتعلق بتابع فالاول نحو زيد ضارب رجلا والثانى نحو زيد ضارب رجلا طويلا (قوله

تقييده بمؤكد او اداة قصر) راجع لكل من اطلاق الحكم والتعلق وقوله او تابع  
 راجع لاطلاق المسند اليه والمسند ومتعلقه (قوله او شرط) هذا راجع للمسند  
 فقط اى ان مقام اطلاق المسند وخلوه عن القيد بالشرط نحو زيد قائم يبين مقام  
 تقييده به نحو زيد قائم ان قام عمرو ولا يردانه يعقل في جانب المسند اليه ايضا التقييد  
 بالشرط نحو القائم ان يقيم زيد عمرو لان ذلك يرجع لتقييد المسند لان المسند اليه ال  
 الموصولة والمقيد الصلة وهى مستندة لضمير ال (قوله او مفعول) راجع للثلاثة  
 الاخيرة وهى المسند اليه والمسند ومتعلقه اى ان المقام الذى يناسبه اطلاق المسند  
 اليه اى خلوه عن التقييد بمفعول نحو جاء الضارب يبين مقام تقييده بمفعول نحو جاء  
 الضارب زيد او المقام الذى يناسبه اطلاق المسند نحو زيد ضارب يبين مقام تقييده  
 بمفعول نحو زيد ضارب عمرو المقام الذى يناسبه اطلاق متعلق المسند نحو رأيت ضاربا  
 يبين مقام تقييده بمفعول نحو رأيت ضاربا عمرا (قوله او ما يشبه ذلك) اى كالحال  
 والتمييز وهذا راجع للمسند اليه ولتعلق المسند اى ان مقام اطلاق المسند اليه يبين  
 مقام تقييده بحال او تمييز نحو جاء زيد راكبا وطاب محمد نفسا ومقام اطلاق متعلق  
 المسند يبين مقام تقييده بحال او تمييز نحو ركبت الفرس مسرجا واشتريت  
 عشرين غلاما فظهر لك من هذا ان الضمير في قول الشارح يبين مقام تقييده راجع  
 لاحد المذكورات الصادق على كل منها لكونه مبهما لكن على سبيل التوزيع كقالت  
 بحيث يكون الاحد بالنسبة الى الاول من المقيدات غيره بالنسبة الى الثانى منها وهكذا  
 ولا يصح عود الضمير الى مجموع ما ذكر بناؤله بالذكور لان المجموع لا يقيد بواحد  
 من المذكورات ولا الى احد المذكورات معينا لان المقيدات لا يتأتى التقييد بها جميعا  
 في واحد من المذكورات فتمين الاول (قوله ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته)  
 نحو زيد قائم وقام زيد وزيدا ضربت وضاحكا جئت (قوله وكذا مقام ذكره) اى  
 ذكر احد الثلاثة وهى المسند اليه والمسند ومتعلقه (قوله يبين مقام حذفه) اى  
 حذف ذلك الاحد نحو مريض جولا لمن قال كيف حاله ونحو زيد جوابا لمن قال  
 من في الدار وانما فصل بكذا ولم يقل ومقام ذكره الخ لثلاثتهم عطف مقام ذكره  
 على مقام تأخيره ان قلت هذا التوهم يدفعه قوله يبين مقام حذفه قلت المراد دفع  
 التوهم من اول الامر (قوله شامل لما ذكرنا) اى صالح وقابل لذلك وهو المراد  
 لا ما يفهمه ظاهر اللفظ والمراد بما ذكره كونه مبيانية مقام التنكير لمقام التعريف  
 وكون مبيانية مقام الاطلاق لمقام التقييد وهكذا (قوله وانما فصل قوله الخ) اى  
 ولم يذكر الفصل مع ما تقدم ويستغنى عن ذكر الوصل تبينها الخ اى ولان هذا  
 في الاحوال المختصة باكثر من جملة بخلاف ما مر فانه خاص باجزاء الجملة الواحدة (قوله  
 ومقام الفصل) اى والمقام الذى يناسبه الفصل الذى هو ترك عطف بعض الجمل

ومقام اطلاق الحكم  
 او التعلق او المسند اليه  
 او المسند او متعلقه يبين  
 مقام تقييده بمؤكد او اداة  
 قصر او تابع او شرط  
 او مفعول او ما يشبه ذلك  
 ومقام تقديم المسند اليه  
 او متعلقاته يبين مقام  
 تأخيره وكذا مقام ذكره  
 يبين مقام حذفه فقوله  
 خلافة شامل لما ذكرنا

على بعض ( قوله يبين مقام الوصل ) أى المقام الذى يناسبه الوصل الذى هو عطف  
بعض الجمل على بعض ( قوله على عظم شأن هذا الباب ) أى مبحث الفصل والوصل  
لما قيل أنه معظم البلاغة ( قوله وإنما لم يقل الخ ) أى ليوافق السوابق اعنى قوله فقام  
كل الخ والحاصل ان الأصل فى الشيء أن يذكر صريحا فترك ذلك الأصل فى السوابق  
خوفا من التطويل وخالف هنا السوابق لما ذكره من الاختصارية والظهور لكن  
ما ذكره من الاختصارية فيه نظر لانه ان نظر الى عدد الكلمات كان كل منهما  
كلمتين لان خلافه مضاف ومضاف اليه والوصل كلمتان الى المعرفة ومدخولها  
وان نظر لعدد الحروف فكل منهما خمسة احرف وحاصل الجواب انا نلتفت لعدد  
الحروف ولانسلم ان الوصل حروفه خمسة بل اربعة لان همزته وصلية تسقط فى الدرج  
او نلتفت لعدد الكلمات ولانسلم ان الوصل كلمتان بل كلمة واحدة لان حرف التعريف  
منه كالجاء ( قوله لان خلاف الخ ) علة للاظهرية وبيان ذلك ان خلاف الفصل  
لما كان فى الواقع منحصرا فى الوصل كان ذكر الخلاف بلفظ الوصل معناه بحيث  
لا احتمال معه بخلاف لفظ الخلاف فانه يوهم ان خلاف الفصل اعم من الوصل ( قوله  
واللتنبية على عظم الشأن ) أى عظم شأن مبحث الايجاز ومآعه فصل الخ أى انه  
انما لم يذكر الايجاز مع ما قبله بل فصله لاجل التنبيه على عظم شأنه أى ولكونه  
ليس خاصا باحوال اجزاء الجملة ولا بالجمال بخلاف ما قبله ( قوله ومقام الايجاز ) أى  
والمقام الذى يناسبه الايجاز أى اقلال اللفظ ( قوله أى الاطناب ) هو الزيادة على  
اصل المراد لفائدة ( قوله والمساواة ) هى التعبير عن المعنى المراد بلفظ غير زائد  
عليه ولاناقص عنه ( قوله وكذا خطاب الذكى الخ ) أى مثل الايجاز وخلافه  
فى كونهما متباينى المقام خطاب الذكى مع خطاب الغبى فى كونهما متباينى المقام فاسم  
الاشارة راجع للامور المذكورة التى لها تلك المقامات المقدمة ووجه الشبه التباين  
فى المقامات ويحتمل ان المعنى ومثل مقام الايجاز ومقام خلافه فى التباين مقام خطاب  
الذكى مع مقام خطاب الغبى فحاصله تشبيه المقامين بالمقامين فى التباين وعلى هذا فلفظ  
مقام مقدر فى كلام المصنف وقد اشار الشارح الى ذلك الاحتمال بقوله فان مقام الاول  
الخ وعلى كلا الاحتمالين فاضافة خطاب للذكى والغبى من اضافة المصدر لمفعوله  
والمراد بالخطاب ما خوطب به سواء اريد به الخصوصيات او الكلام المشتمل عليها  
والمقام الداعى لذلك هو الزكاء والغباوة وانما فصل هذا عما قبله بكذا ولم يقل  
ومقام خطاب الذكى يبين مقام خطاب الغبى مع ان هذا كالأذى قبله لا يختص باجزاء  
الجملة ولا بالجلتين فصاعدا اختصارا لان كذا ولفظ مع اخصر من مقام مرتين ولفظ  
يبين وعلم من هذا ان مقام خطاب الذكى ومقام خطاب الغبى مثل ما قبلهما فى انهما  
من متعلقات علم المعانى لان المقامات انما تبحث عن مقتضياتها فيه وقول بعضهم

وانما فصل قوله ( ومقام  
الفصل يبين مقام الوصل )  
تنبيه على عظم شأن هذا  
الباب وإنما لم يقل مقام  
خلافه لانه اخصر واظهر  
لان خلاف الفصل انما هو  
الوصل والتنبيه على عظم  
الشأن فصل قوله ( ومقام  
الايجاز يبين مقام خلافه )  
أى الاطناب والمساواة  
( وكذا خطاب الذكى مع  
خطاب الغبى ) فان مقام  
الاول يبين مقام الثانى فان  
الذكى يناسبه من  
الاعتبارات اللطيفة

انما فصل بكذا لان الاول من متعلقات علم المعاني والثاني من متعلقات علم البيان لان الغي انما يخاطب بالحقائق والذي بالمجازات فقيه نظر لان الذي هو من متعلقات علم البيان كيفية دلالة اللفظ على المعنى المراد من كونه مجازا او كناية بقطع النظر عن اقتضاء الحال والمقام اذ ذلك والكلام هنا فيهما من حيث اقتضاء الحال لهما ويميد على بطلان ذلك القيل قول المصنف بعد ولكل كلمة الخ فان هذا من متعلقات علم المعاني والاصل جريان الكلام على وتيرة واحدة ثم انه كانت الاولى للمصنف ان يذكر مع الغي الفطن بان يقول وكذا خطاب الفطن مع خطاب الغي وذلك لان القوة المدة لاكتساب الآراء السخاء بالذهن اما سريعة او لافسرها ذكاء وصاحبها ذكي وعدم سرعتها بلاذة وصاحبها بليد ثم ان السريعة تارة يكون لها جودة وحسن في تهيتها لحصول ما يرد عليها من الغير وتارة لا يكون لها ذلك فان كان الاول فهي فطانة وصاحبها فطن ايضا وان كان الثاني قباوة وصاحبها غي فلم ان القباوة تجامع الذكاء وحينئذ فلا تحسن المقابلة واجيب عن المصنف بانه اطلق العام وهو الذكي واراد الخاص وهو الفطن بقرينة المقابلة بالغبي واعلم ان هذا الايراد مبنى على اصطلاح اللغويين في الذكاء والفطنة من تغايرهما لاعلى المعنى العرفي من اتحادهما (قوله والمعاني الدقيقة) عطف مرادف لان المراد بالاعتبارات العنبريات (قوله ولكل كلمة) اى كالفعل وقوله مع صاحبها اى مع الكلمة المصاحبة لها اى التى ذكرت وجعت معها في كلام واحد وذلك كأن الشرطية قال الشارح في شرح المفتاح ولفظ مع متعلق بالظرف الواقع خبرا مقدما عليه اعنى لكل كلمة او بمضاف محذوف اى ولوضع كل كلمة مع صاحبها انتهى قال عبد الحكيم واما لم يحمله صفة لكلمة او حالا منها لان المقام ليس للكلمة الكائنة مع صاحبها او حال كينونتها معاهيل كائن للكلمة وصاحبها فتدبره فانه دقيق (قوله ليس لتلك الكلمة) اى ليس ذلك المقام ثابتا لتلك الكلمة المصاحبة بالفتح وهى الفعل وقوله مع ماى مع كلمة مثل اذا تشارك تلك الكلمة الكلمة المصاحبة بالكسر وهى ان فى اصل المعنى وهذا الحصر الذى اشار له الشارح بقوله ليس الخ مستفاد من تقديم المصنف للتعريف كانه قيل المقام مقصور على الكلمة مع صاحبها لا يتجاوزها الى الكلمة مع غير صاحبها وحاصل كلامه ان الفعل الذى قصد اقتضائه باداة الشرط له مع ان مقام ليس ذلك المقام ثابتا له مع اذا فله مع ان مقام وهو الشك وله مع اذا مقام وهو الجزم والتحقق ويوضح ذلك هذا قوله تعالى فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة يطيروا بمومي ومن معه والمراد بالحسنة الخصب والرخاء والمراد بالسيئة الجذب والبلاء ولما كان معنى الحسنة مجزوما بمحصوله لان المراد مطلق حسنة بدليل التعريف بال الجنسية جبي في جانبها اذا ولما كان وقوع السيئة مشكوكا فيه لكونه نادرا بالنسبة للحسنة المطلقة والناذر

والمعاني الدقيقة الخفية  
ملائمات الغبي (ولكل  
كلمة مع صاحبها) اى  
مع كلمة اخرى مصاحبة  
لها (مقام) ليس لتلك  
الكلمة مع ما يشارك تلك  
المصاحبة فى اصل المعنى  
مثلا الفعل الذى قصد  
اقتضائه بالشرط فله مع ان  
مقام ليس له مع اذا وكذا الكل  
من ادوات الشرط مع  
الماضى مقام ليس له مع  
المضارع

مما يشك فيه لكونه غير مقطوع به في الغالب جيئ في جانبين والحاصل ان ان واذا  
اشتركا في اصل المعنى وهو الشرط والتعليق والفعل مع الاولى مقام ليس ثابتا مع الثانية  
فان قلت كما ان للفعل مع ان مقاما ليس له مع اذا كذلك اداة الشرط له مع الفعل  
الماضي مثلا مقام ليس لها مع الفعل المضارع فكان على المصنف ان يقول ولصاحبها  
ايضا معها مقام ليس ثابتا للكلمة مع ما يشارك الكلمة الاولى في اصل المعنى المراد  
واجيب بان المصنف ترك ذلك لعله بالقافية او يقال ان كلام المصنف صادق بذلك  
لان الكلمة لم تعين بكونها الاولى او الثانية فكل منهما صادق عليه انه كلمة مع  
صاحبها (قوله في اصل المعنى) اي لا في جميعه فيكون بين الكلمتين تغاير في المعنى  
في الجملة كأن واذا فانهما اشتركا في اصل المعنى وهو الشرط واختلفا في ان الاولى  
للاشك والثانية للتحقيق وكذا الماضي والمضارع فانهما اشتركا في الدلالة على الحدث  
والزمن واختلفا في ان الاولى للزمان الماضي والثاني للحال والاستقبال وانما قيد المشاركة  
في اصل المعنى ليخرج المترادفين كما لو اشتركا في جميع المعنى كما ومهما فان كلا منهما لما  
لا يعقل مقام الفعل مع ما هو عين مقامه مع مهما (قوله اقترانه بالشرط) اي اداة  
الشرط فهو على حذف مضاف فاندفع ما يقال ان الفعل في نحو ان ضربت نفس  
الشرط فيلزم اقتران الشيء بنفسه او يقال لا حذف واريد من المشترك احد معانيه  
لان الشرط يقال بالاشتراك على فعل الشرط وادائه وعلى التعليق ولت ان تقدر فعل  
الشرط اي فالفعل الذي قصد اقترانه بفعل الشرط ويراد بذلك الفعل الذي قصد  
اقترانه الجزاء ولا اشكال افاده عبد الحكيم (قوله فله مع ان) خبر الفعل الواقع مبتدأ  
وانما قرن الخبر بالفاء مع ان المبتدأ ليس عاما لوصفه بالعام وهو الموصول (قوله وكذا  
لكل الخ) ما تقدم بيان لمقام الفعل مع الاداة وهذا بيان لمقام الاداة مع الفعل وقوله  
مع الماضي مقام هو اظهر غلبة وقوعه واما مقام الشرط مع المضارع فهو اظهر  
الاستمرار التجددي (قوله وعلى هذا القياس) مبتدأ وخبر او القياس مفعول محذوف  
اي واجر القياس على هذا بحيث نقول للفعل مع هل الاستفهامية مقام ليس له مع  
غيرها من ادوات الاستفهام وللمسند اليه مع المسند الفعلي كزيد قام ابوه مقام ليس له  
مع المسند الاسمي كزيد ابوه قائم لان مقامه حيث افاة الثبوت ومقامه مع الاول  
افادة التجدد وكذلك المسند اليه له مقام مع المسند اذا كان جملة فعلية او اسمية او شرطية  
او ظرفية ليس له مع المسند اذا كان مفردا وله ايضا مع المسند السببي نحو زيد قام ابوه  
مقام غير المقام الذي له مع المسند الفعلي نحو زيد قام فان قلت كيف هذا القياس مع انه  
قد قيد بالمشاركة في اصل المعنى ولا مشاركة بين المسند الفعلي والاسمي مثلا قلت انما  
قيد بالمشاركة لغرابية صورتها واحتياجها للبيان واتهام حال ماسواها منها وذلك  
لانه يفهم من ذلك القيد بالطريق الاول انه ليس للكلمة هذا المقام مع ما لم تشارك

وعلى هذا القياس  
(وارتفاع شأن الكلام  
في الحسن والقبول بمطابقته  
للاعتبار المناسب  
وانحطاطه) اي انحطاط  
شانه (بعدها) اي بعدم  
مطابقته للاعتبار المناسب  
والمراد بالاعتبار المناسب  
الامر الذي اعتبره المتكلم  
مناسبا بحسب السليقة او  
بحسب تتبع خواص  
تراكيب البلغاء يقال  
اعتبرت الشيء اذا نظرت  
اليه وراعت حاله واراد  
بالكلام الكلام الفصيح



تلك المصاحبة في اصل المعنى افاذه العلامة السر قندى والقرمى في حاشيتهما على الطول  
 بقى شئ آخر وهو ان قول المصنف ولكل كلمة مع صاحبها مقام صادق بما ذكره  
 الشارح من الصور تين وبما ذكرناه بالقياس عليهما اذا المراد بالمصاحبة الكلمة الحقيقية  
 او ما في حكمها كالجملة وحيث قد فريد عليه ان قوله ولكل كلمة مع صاحبها الخ قد علم  
 من قوله سابقا فقام كل من التنكير الخ وذلك لافادته ان للكلمة المصاحبة للتنكير مقاما  
 يابن مقامها اذا كانت مصاحبة للتعريف وكذا الباقي وحيث قد فاء الفاء في التكرار  
 وحاصل الجواب ان ما تقدم بيان لما يفيد الزايات والخواص لا بمجرد الوضع وهذا بيان لما  
 يفيد ها بالوضع فلا تكرر (قوله وارفع شأن الكلام) اى حاله وهو عطف على قوله  
 وهو مختلف من عطف الجمل والقرص منهما بيان تعدد مراتب البلاغة وكون  
 بعضها اعلى من بعض ثم تعيين اعلاها واسفلها وقوله في الحسن اى بالنظر لحسنه  
 الذاتى وقوله والقبول اى بالنظر للسامع من البلغاء وهو عطف لازم على مزوم واحترز  
 بقوله في الحسن عن ارتفاعه في غير ذلك الباب كالترغيب والترهيب فان ارتفاعه فيه  
 بكثرة التأثير وقلته (قوله بمطابقته للاعتبار المناسب) اى باشتماله على الامر المعبر  
 المناسب لحال المخاطب فكما كان الاشتمال اتم وكان الشتمل عليه البقى بحال المخاطب  
 كان الكلام في مراتب الحسن في نفسه والقبول عند البلغاء ارفع واعلى وكما كان انقص  
 كان اشد انحطاطا وادنى درجة واقل حسنا وقبولا فالقبول عند البلغاء بقدر المطابقة  
 للاعتبار المناسب والانحطاط بقدر عدم المطابقة فالطرف الاسفل من البلاغة ارتفاعه  
 على الكلام الذى تحته وهو الملتحق باصوات الحيوانات وحصول اصل الحسن له بقدر  
 مطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه والحقاقه بالاصوات بعدم ذلك القدر (قوله  
 والمراد بالاعتبار الخ) اشار بذلك الى ان المصنف اطلق المصدر و اراد اسم المفعول  
 واختار هذه العبارة للتنبيه على ان الاعتبار للزومه لذلك الامر المناسب صار الامر  
 المناسب كانه نفس الاعتبار والمراد بالامر المعبر بالخصوصيات كالتأكيدهم وعليه  
 فعنى المطابقة للاشتمال وقوله اعتبره المتكلم مناسب اى لحال المخاطب (قوله بحسب السليقة)  
 اى الطبيعة وهذا اذا كان التكلم من العرب العرباء وهو متعلق باعتباره (قوله او بحسب  
 تتبع خواص تراكيب البلغاء) اى اذا كان التكلم من غيرهم سواء كان التبع بواسطة  
 او بغير واسطة فالاول كالاخذ من القواعد المدونة فان تلك القواعد مأخوذة من التبع  
 والاخذ منها اخذ بواسطة والثانى ككتبتها حال كونها غير مدونة (قوله يقال اعتبرت  
 الخ) هذا دليل من اللغة لقوله والمراد بالاعتبار الخ وقوله اعتبرت الشئ اى كالتأكيدهم  
 وقوله اذا نظرت اليه اى بان آتيت به فى الكلام (قوله وراعت حاله) اى الامر  
 الداعى اليه وهو الانكار مثلا وعطف هذا على ما قبله من عطف السبب على السبب  
 لان مرعاة الحال كالاتى سبب للاتيان بالتأكيدهم مثلاً (قوله واراد الخ) هذا

جواب عما اورد على كل من المقتدين في قول المصنف وارتفاع الخ وحاصل ما اورد على الاولى ان ارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول انما هو بكمال المطابقة وزيادتها لا باصل المطابقة كما هو ظاهره لان الحاصل باصل المطابقة انما هو الحسن لا الارتفاع فيه وحاصل ما اورد على الثانية ان الانحطاط في الحسن يكون بعدم كمال المطابقة لا بعد مهام اصلها كما هو ظاهره لان الانحطاط في الحسن يقتضي ثبوت اصل الحسن وهو انما يكون بالمطابقة واذا انتفت المطابقة انتفى الحسن بالكلية فلا يتم قوله والانحطاط في الحسن بعدم المطابقة وحاصل ما اجاب به الشارح ان المراد بالكلام في قوله وارتفاع شأن الكلام الخ الكلام الفصيح فاصل الحسن ثبت له بالفصاحة فارتفاع ذلك الحسن يكون بالمطابقة وانحطاطه بعد منها لكن هذا الجواب لا يوافق كلام المصنف الآتي من ان الكلام الغير المطابق للاعتبار المناسب ملحق بصوت الحيوانات الا ان يقال التحاقه بها من حيث عدم مراعاة الخواص وهذا لا ينافي بقاء حسنه من حيث الفصاحة ويمكن ان يراد بالكلام في كلام المصنف الكلام البليغ وتجعل الاضافة في المطابقة للجنس ولا شك ان ارتفاع الكلام البليغ في الحسن بجنس المطابقة الموجود في النوع الكامل كان اصل الحسن الموجود في المفرد الناقص بذلك الجنس الموجود في النوع الغير الكامل وكذلك اضافة عدم للجنس والمعنى والانحطاط بجنس عدم المطابقة الصادق بالمراد وهو عدم كمال المطابقة ويمكن الجواب ايضا بان الاضافة للكمال اى ارتفاع الكلام البليغ بالمطابقة الكاملة وانحطاطه بعدم تلك المطابقة الكاملة ( قوله وبالحسن الحسن الذاتي ) جواب عما يقال ان قوله وارتفاع شأن الكلام في الحسن بمطابقته الخ لا يتم لان ارتفاع شأنه في الحسن انما هو باشماله على المحسنات البدئية لا بالمطابقة المذكورة وحاصل الجواب ان المراد بالحسن الحسن الذاتي الحاصل بالبلاغة ولا شك ان ارتفاعه انما هو بالمطابقة المذكورة لا الحسن العرضي الذي يحصل بالمحسنات البدئية واعلم ان المحسنات البدئية انما يكون تحسينها مرضيا اذا اعتبرت من حيث انها محسنة وهى من هذه الجهة يبحث عنها في علم البديع واما اذا اعتبرت من حيث انها مطابقة لقتضى الحال لكون الحال اقتضاها كانت موجبة للحسن الذاتي من هذه الجهة يبحث عنها في علم المعاني ولهذا ذكر المصنف فيه الالتفات الذي هو من المحسنات البدئية ( قوله الداخل في البلاغة ) اى في بابها فيشمل الحسن الناشئ من الفصاحة والناشئ من البلاغة فلا ينافي قوله الداخل في البلاغة ثبوت اصل الحسن للذات بالفصاحة كما يفيد جواب الشارح عن الاعتراض على مقدمتى المصنف كما مر ( قوله هو الاعتبار المناسب ) هو ضمير فصل مفيد للحصر اى هو الاعتبار المناسب لا غير وقوله الاعتبار المناسب للحال والقام اى كالتأكيد والتكثير والاطلاق والذكر

وبالحسن الحسن الذاتي  
الداخل في البلاغة دون  
العرضي الخارج لحصوله  
بالمحسنات البدئية ( فقتضى  
الحال هو الاعتبار المناسب  
للحال والمقام يعنى اذا علم ان  
ليس ارتفاع شأن الكلام  
الفصيح في الحسن الذاتي  
الا بمطابقته للاعتبار  
المناسب

والحذف الخ او الكلام الكلى المكيف بما ذكر في الذهن بناء على ما مر للشارح  
من التقريرين والاول هو صريح كلام الفتح (قوله بمعنى الخ) في هذه العناية اشارة  
لشئين \* الاول منهما ان الفاء للتفريع على ما سبق في قوله وارتفاع الخ وعلى مقدمة  
معلومة فيما بينهم وليست معلومة من كلام المصنف فحذف العلم بها وانما لم يجعلها لتعليل  
بحيث يكون ما بعدها علة لما قبلها لامر من الاول ان يجيئها للتفريع اكثر من مجيئها لتعليل  
الامر الثاني ان المناسب حيث قلب العبارة بان يقول فلا اعتبار المناسب هو مقتضى الحال  
فيعمل الاعتبار المناسب هو المحكوم عليه ومقتضى الحال هو المحكوم به لان الاعتبار المناسب  
هو الحادث عنه ولاجل ان تكون هذه العلة ردالمورد على المقدمة الاولى اعني قوله  
وارتفاع شان الكلام الخ من انه مخالف لما ذكره القوم من ان الارتفاع بالمطابقة  
لمقتضى الحال \* الشئ الثاني ان قوله فمقتضى الحال نتيجة لقياس من الشكل الثالث  
مركب من مقدمتين صغريهما معلومة من كلام القوم تركبها المصنف للعلم بها  
وكبراهما مذكورة في كلامه وتقريره ان يقال ارتفاع شان الكلام بمطابقته لمقتضى  
الحال وارتفاع شان الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب يتبع المطابقة لمقتضى الحال  
هي المطابقة للاعتبار المناسب كذا قيل لكن هذا لا يتبع عين الدعوى وان كان يستلزمه  
وهو ان مقتضى الحال هو عين الاعتبار المناسب والذي ينبغي ان يجعل كلام  
الشارح اشارة الى قياس من الشكل الاول اشير الى صغريه بالمقدمة المعلومة لانها  
عينها والى كبراه بما قاله المصنف لانه عينها ونظمه مقتضى الحال شئ يرتفع بمطابقته  
الكلام وكل شئ يرتفع بمطابقته الكلام اعتبارا مناسب للحال يتبع مقتضى الحال  
هو الاعتبار المناسب وقائمة هذا التفريع التنبيه على ان مقتضى الحال معناه مناسب  
الحال لا موجه الذي يمنع ان يتخلف عنه كما يقتضيه لفظ مقتضى وانما اطلق عليه لفظ  
المقتضى للتنبيه على ان المناسب للمقام في نظر البلغاء كالمقتضى الذي يمنع انفكاكه  
(قوله على ما تفيد) اى بناء على ما تفيد وهذا جواب عما يقال الحصر المذكور غير  
معلوم من كلام المصنف بل المعلوم منه ان الارتفاع يحصل بالمطابقة واما حصوله بغيرها  
وعدم حصوله فهو مسكوت عنه وحاصل الجواب ان الارتفاع لا يتم به غير معلوم من كلامه بل  
هو معلوم منه من اضافة المصدر وهو ارتفاع لما بعده وذلك لانه مفرد مضاف لمعرفة فم  
والعموم في هذا المقام يستلزم الحصر لان المعنى كل ارتفاع فهو بالمطابقة واذا كان كل  
ارتفاع حاصل بالمطابقة فلا يمكن ارتفاع بدونها اذ لو حصل ارتفاع بغيرها لما صدق ان كل  
ارتفاع حاصل بها ثم اعلم ان افادة العموم للحصر هنا لا تظهر الا اذا كانت الباء في قوله  
وارتفاع شان الكلام بمطابقته لاسيما القريبة بان يكون مدخولها سببا تاما ليس معه سبب  
آخر لان السبب القريب لا يتعدد واما لو كانت لطلق السببية بان يكون هناك سبب آخر  
فان كان الحصر حقيقيا بمعنى ان الارتفاع يحصل بهذا السبب لا بغيره صلا فاستلزام العموم

على ما تفيد اضافة  
المصدر ومعلوم انه انما  
يرتفع بالبلاغة التي هي  
عبارة عن مطابقة الكلام  
الفصح لمقتضى الحال  
فقد علم ان المراد بالاعتبار  
الناسب ومقتضى الحال  
واحد والا لما صدق انه  
لا يرتفع الا بالمطابقة  
للاعتبار المناسب

للمحصر باطل لان الفرض ان الباء لمطلق السببية يقتضى لوجود سبب آخر وان كان  
 المحصر اضافيا بمعنى ان الارتفاع يحصل بهذا السبب الذى هو المطابقة لا بدمه  
 اى عند انتفائه فلا ينافى في انها تحصل بسبب آخر صح استلزام العموم للمحصر ولكن  
 لا يستلزم الاتحاد ولا المساواة بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب بل يصح المحصر ان  
 مع التباين بين السببين من غير تناقض ( قوله ومعلوم ) اى من كلامهم من خارج  
 وهذه صغرى القياس التى حذفها المصنف للعلم بها وقوله فقد علم جواب اذا اى  
 فقد علم من هاتين المقدمتين المعلومة من كلامهم وهى ارتفاع شان الكلام بمطابقته  
 لمقتضى الحال والتى ذكرها المصنف وهى ارتفاع شان الكلام بمطابقته للاعتبار  
 المناسب فالترجيع عليهما وهذا الترجيع هو عين نقيضة القياس كما تقدم ثم ان قول الشارح  
 فقد علم ان المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد يحتمل ان المراد اتحادهما  
 فى الماصدق وفى المفهوم ففهوم كل منهما بالخصوصيات او الكلام الكلى المكيف  
 فى الذهن بالخصوصيات وحينئذ فيكونان مترادفين كالانسان والبشر ويحتمل ان المراد  
 اتحادهما فى الماصدق فقط وحينئذ فيكونان متساويين كالانسان والكاتب وعلى  
 كل من الاحتمالين يصدق المحصر ان نظير قولك لا ناطق الا الانسان ولا ناطق الا  
 البشر فالمحصران صحيحان لوجود الترادف بين الانسان والبشر وكذلك اذا قلت  
 لا ناطق الا الانسان ولا ناطق الا الكاتب فالمحصران صحيحان لوجود التساوى بين  
 الانسان والكاتب فالجواب ان صدق المقدمتين يحصل باحد الامرين اتحاد الاعتبار  
 المناسب ومقتضى الحال او تساويهما فحمل الاتحاد على تعيين واحد ليس بلازم  
 ( قوله والا لا صدق الخ ) فى قوة قوله والا لم يصدق المحصران اى والابان لم يكن  
 بينهما اتحاد بل كان بينهما تباين كلى كالانسان والفرس او تباين جزئى وهو  
 العموم والخصوص الوجهى كالانسان والابيض او عموم وخصوص مطلق كالانسان  
 والحيوان لما صدق المحصران اى قولنا لا ارتفاع الا بالمطابقة لمقتضى الحال وقولنا لا ارتفاع  
 الا بالمطابقة للاعتبار المناسب بل لا بد من كذب احدهما على تقدير العموم والخصوص  
 المطلق لانه يكون المحصر فى الاخص قاسدا والمحصر فى الاعم صادقا بيان ذلك  
 ان كل محصر محتو على جزئين ايجابى وسلبى والاول ينحل الى قضية موجبة والثانى  
 الى قضية سالبة والجزء الايجابى فى كل محصر مقرر عند القوم لانه المعبروا لا فى الحكم  
 والمنظور له ابتداء والعرض للابطال هو الجزء السلبى اذا كان بين المحصرين عموم  
 وخصوص مطلق كان الجزء الايجابى للمحصر فى الاعم منافيا للجزء السلبى للمحصر  
 فى الاخص والجزئى الايجابى للمحصر فى الاخص لا ينافى الجزء السلبى للمحصر فى الاعم  
 حتى يتطرق للمحصر فى الاعم البطلان فلذلك كان الباطل المحصر فى الاخص على  
 تقدير ان يكون بين المحصرين العموم والخصوص المطلق بوضع ذلك قولك لا يباع

قوله فلا ينافى في انها  
 محصل الخ هكذا فى نسخ  
 الاصل ولعل الصواب  
 انه يحصل بالتذكير اى  
 الارتفاع لانه المحدث  
 عنه تأمل آه محصيه

الاحيوان فهذه قضية كلية عامة ولا يباع الا الانسان فهو في قوة كل فرد فرد من افراد الانسان يباع ولا يباع غيره ولا شك ان هذه السالبة اعني لا يباع غيره تكذبها القضية الكلية العامة القائلة كل فرد من افراد الحيوان يباع لافادتها بيع غير الانسان من الحيوان كالفرس والموجة المذكورة معلومة الصدق فخالفها يكون كاذبا وما استلزم الكاذب من حصر الاخص فهو كاذب ويكذب الحصران معا اذا كان بينهما تباين كلى لان القضية الموجبة المأخوذة من احدهما تنبأض السالبة المأخوذة من الآخر مثلا اذا قلت لا يباع الا الحمار هذا في قوة كل فرد فرد من افراد الحمار يباع ولا يباع الفرس ولا غيره واذا قلت لا يباع الا الفرس فهو في قوة كل فرد من افراد الفرس يباع ولا يباع الحمار ولا غيره فالموجة من كل تنا في السالبة من الاخرى وما نافي الصادق كاذب فافترضه واستلزمه من الحصر كاذب وكذا يكذب الحصران معا اذا كان بينهما تباين جزئي فان الاخص ينافي الاعم وكل منهما اخص من جهة فاذا قلت لا يباع الا الحيوان كان في قوة كل فرد من افراد الحيوان يباع ولا يباع فرد من غيره ولو كان ابيض واذا قلت لا يباع الا الابيض كان في قوة كل فرد من افراد الابيض يباع ولو غير حيوان ولا يباع غيره ولو حيوانا فسالبة الاول تنافي موجبة الثاني وكذلك العكس وما نافي الصادق كاذب فكذلك ما استلزمه من الحصر افاد ذلك شيئا العلامة العدوى عليه سمائب الرجة والرضوان (قوله لما صدق الحصران) اي لكن التالي باطل لان الفرض صدقهما فبطل المقدم وهو عدم ثبوت اتحادهما فثبت نقيضه وهو ثبوت اتحادهما وهو المطلوب وفي كلام الشارح تسمع حيث ادخل اللام في جواب ان وهي انما دخل على جواب لوفكاثة اعطى ان حكم لولانها اختها في التعليق وقد وقع له ذلك كثيرا ولغيره من المصنفين (قوله فليتأمل) امر بالتأمل لامكان ان يقال ان قوله والما صدق الحصر ان فيه نظري قد يصدق الحصران مع عدم اتحادهما كما لو كان بينهما عموم وخصوص مطلق لان الحصر في العام لا يستلزم ثبوت الحكم لجميع الافراد بل غاية ما يفيد ان هذا الحكم لا يخرج عن هذا العام وعدم خروج الحكم عن العام لا يقتضي عموم الحكم لجميع الافراد مثلا اذا قيل لا يباع الا الحيوان يمكن ان يراد بالحيوان الجنس المتحقق في الانسان ولا يراد كل فرد من افراد الحيوان وحينئذ فلا يكون هذا منافيا لقولنا لا يباع الا الانسان وكذلك لو كان بينهما تباين جزئي قد يصدق الحصران لانه لا يلزم عموم الحكم لجميع الافراد في الحصر فيجوز ان يتحقق الحصران في فرد هو محل الاجتماع بان يراد من الحيوان في قولنا لا يباع الا الحيوان انسان ابيض ويراد بالابيض في قولنا لا يباع الا الابيض انسان ابيض وليس بلازم ان يراد بالحيوان وبالابيض جميع افرادهما وقد يحاب بان المحووظ في الحصرين وهما لارتفاع شأن الكلام الا بالمطابقة لمقتضى الحال

قوله لما صدق الحصران وكذلك قوله في القولة التي بعدها ان قوله والما صدق الحصران وفيه ان عبارة الشارح لما صدق انه الخ ولم يقل الحصران وان كانت عبارته في قوة ذلك آه (مصححه)

ولا يرتفع الا بالمطابقة لمقتضى الحال فليتأمل

ولا ارتفاع له الا بمطابقته للاعتبار المناسب ثبوت الحكم لكل فرد وان المعنى كل فرد من افراد الارتفاع لا يكون الا بالمطابقة المذكورة لان المحفوظ عدم خروج الحكم عن العام وحيث ان لم يتخذ الحصر ان لبطل احدهما او كلاهما واتم اكان المحفوظ فيهما ثبوت الحكم لكل فرد من افراد العام لما علت سابقا من ان اسم الجنس المفرد اذا اضيف لمعرفة ولم تقم قرينة على تخصيصه ببعض ما يصدق عليه كان لاستغراق افراد الجنس ولا شك ان كلا من الحصرين محتو على مصدرين الارتفاع والمطابقة مضافين فيكون المعنى ان كلا من الارتفاعين لا يحصل الا بكل من المطابقة للاعتبار والمقتضى (قوله قبالاغة راجعة الخ) هذا تقرير على تعريف البلاغة السابق اي اذا علت ما تقدم لك من التعريف ظهر لك ان البلاغة صفة راجعة للفظ لانها على ما دام من التعريف مطابقة الكلام لمقتضى الحال وظاهر ان المطابقة صفة المطابق فتكون المطابقة راجعة للكلام من رجوع الصفة للموصوف لكن رجوعها له ليس مع قطع النظر عن معناه بل رجوعها له باعتبار افادته المعنى الحاصل بسبب التركيب وهو المعنى الثاني الذي يعتبره البلغاء ويقصدونه وهى الخصوصيات التى يقتضيها الحال الزائدة على اصل المراد لانه لو كانت البلاغة صفة راجعة له مع قطع النظر عن المعنى المقصود - افادته الذى هو المعنى الثانى وهو مقتضى الحال لتصور معنى البلاغة بدون اعتبار مقتضى الحال وهو محال وعرض المنسف بهذا التفرغ دفع ما يئوهم من التناقض فى كلام الشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز لانه ثارة يصف اللفظ بالبلاغة وتارة يصف المعنى بها وتارة ينفىها عن اللفظ وتارة ينفىها عن المعنى وحاصل دفع التناقض ان وصف المعنى بها مراده المعنى الثانى باعتبار ان المقصود من اللفظ افادته ووصفه اللفظ بها باعتبار افادته ذلك المعنى المقصود ونفيا عن اللفظ مراده اللفظ المجرد عن المعنى والخصوصيات ونفيا عن المعنى مراده المعنى الاول للفظ الذى هو مجرد ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه وحيث فلا تناقض فى كلام الشيخ (قوله يعنى انه يقال الخ) جل الشارح كونها صفة للفظ على معنى كونها محمولة عليه جل اشتقاق ولم يحمله على معنى كونها قائمة لانه مطابقة الكلام لمقتضى الحال والمطابقة قائمة بالمطابق لان الجمل على ذلك المعنى لا يناسب قول المصنف باعتبار الخ لانه لا حاجة مع قولنا ان المطابقة لمقتضى الحال معنى قائم بالكلام الى كون قيامه به باعتبار ما ذكر فتأمل (قوله لامن حيث انه لفظ) اي ولامن حيث افادته المعنى الاول الذى هو مجرد النسبة بين الطرفين على اى وجه كان فان هذا المعنى مطروح فى الطريق يتناوله الاعرابى والاعمى والبدوى والقروى فلا ينظر اليه البليغ وحيث فلا يوصف اللفظ من اجل الدلالة عليه بالبلاغة بل اتما يوصف بها باعتبار افادته المعنى الثانى وهو الخصوصية التى تناسب المقام ويتعلق بها الغرض لاقتضاء المقام لها كالتأكيذ بالنسبة للاعتبار

(قالبلاغة) صفة (راجعة الى اللفظ) يعنى انه يقال كلام يبلغ لكن لامن حيث انه لفظ وصوت بل (باعتبار افادته المعنى) اي الغرض المصوغ له الكلام (بالتركيب) متعلق بافادته وذلك لان البلاغة كما مر عبارة عن مطابقة الكلام الفصح لمقتضى الحال وظاهر ان اعتبار المطابقة وعدمها

وكلا يجاز بالنسبة للضمير والا طناب بالنسبة للمجوية وكاطلاق الحكم بالنسبة  
خلو الذهن وغير ذلك من الاعتبارات الزائدة على اصل المراد (قوله وصوت)  
عطف عام على خاص فاللفظ اخص لانه صوت معتمد على مخرج (قوله باعتبار)  
متعلق براحة والباء للسبية وقوله افادته المعنى اى المعنى الثانى (قوله اى الغرض)  
المصوغ له الكلام) اى الغرض الذى صيغ الكلام اى ذكر لاجل افادته وهو  
الخصوصيات التى يقتضيها الحال وهذا تفسير للمعنى الثانى وانما سمي ذلك  
الغرض معنى ثانيا لان البلاء ينظرون اليه ويعنونه ويقصدونه ثانيا بعد المعنى المراد  
(قوله بالتركيب) بيان للواقع للاحتراز عن شئ لاستحالة افادة معنى يحسن  
السكوت عليه بدون التركيب (قوله متعلق بافادته) اى باعتبار افادته بالتركيب  
المعنى الثانى (قوله وذلك) اى وبيان ذلك اى كون البلاغة صفة راجعة للفظ  
باعتبار افادته المعنى بالتركيب فقوله لان البلاغة علة راجعة للفظ وقوله وظاهر  
الح علة لقوله باعتبار المعنى (قوله عبارة عن مطابقة الكلام) اى فقد اضيفت  
المطابقة التى هى البلاغة الى الكلام الذى هو اللفظ فثبت انها راجعة للفظ  
(قوله وظاهر ان اعتبار المطابقة الخ) اما المطابقة فظاهر واما عدمها فلانه  
لا يسلب شئ عن شئ الا اذا كان الشئ المسلوب يصح ان يتصف به المسلوب عنه اذا  
يقال فى الحائظ انها لا تبصر فظهر ان الكلام لا يتصف بكونه غير مطابق الا باعتبار  
المعنى (قوله وعدمها) اى وان عدمها فهو عطف على اعتبار والضمير راجع لا اعتبار  
المطابقة وحيث فكان الظاهر ان يقول وعدمه بنذكير الضمير الا ان يقال انه اكتسب  
التأنيث من المضاف اليه مع صحة حذفه ويصح ان يكون عطفا على المطابقة فالتأنيث  
حيث ظاهرا (قوله باعتبار المعانى) اى الثانوية وعطف الاغراض على ما قبله  
عطف مرادف والمراد بالاغراض التى يصاغ الكلام لها مقتضيات الاحوال وهى  
الخصوصيات الزائدة على اصل المراد وقوله باعتبار المعانى اى وجودا وعدمها  
ليطابق قوله اعتبار المطابقة وعدمها (قوله المفردة) اى عن اعتبار افادة المعانى  
وليس المراد الغير المركبة لان المطابقة ليست من حيث ذات اللفظ مطلقا مفردا كان  
او مركبا وقوله المجردة اى عن اعتبار المعنى الثانى الزائد على اصل المراد وهذا  
لا ينافى دلالتها على المعانى الاولى وحاصل كلامه ان الكلام من حيث انه الفاظ  
مفردة اى مجردة عن افادة المعنى الثانوى الحاصل عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا  
لمقتضى الحال ولا بعدم المطابقة واما من حيث اعتبار افادته ذلك المعنى فيتصف  
بكونه مطابقا او غير مطابق فقول الشارح وظاهر ان اعتبار المطابقة وعدمها  
اى وظاهر ان اعتبار المطابقة وان اعتبار عدم المطابقة انما يكون الخ اى فان  
اعتبرناه والتفتنا له من حيث افادته للمعنى اى للخصوصيات صح وصفه بكونه مطابقا

اوغير مطابق وقوله لا باعتبار الخ اي واما اذا نظرنا اليه من حيث كونه الفاظا ولم نلتفت له من حيث افادته للخصوصيات فلا يوصف بالمطابقة ولا بعدمها ان قلت يلزم حيث ارتفع التقيض اعني ارتفاع المطابقة وعدمها وهو محال قلت المراد انه لا يوصف بالمطابقة ولا بعدمها عما من شأنه ذلك وليس المراد بعدم المطابقة مطلقا ثم اعلم ان ما ذكرناه من ان المعنى الاول هو ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه وان المعنى الثاني الذي يكون الكلام باعتباره بليغا وبصاغ لاجله هو مقتضى الحال اعني الخصوصيات والزايما هو ما افاده ابن قاسم وابن يعقوب والشيخ بس وكذلك هو في تجريد شيخنا الحنفى وقرره استاذنا العدوى والذي ذكره عبد الحكيم وبعض حواشي المطول ان المعنى الاول هو ما يفهم من اللفظ بحسب التركيب وهو اصل المعنى مع الخصوصيات من تعريف وتكثير وتقديم وتأخير وحذف واضمار والمعنى الثاني الاغراض التي يقصدها المتكلم ويصوغ الكلام لاجل افادتها وهي احوال الخطاب التي يورد المتكلم الخصوصيات لاجلها من اشارة لمعهود وتعظيم وتحقير وضجر ومحجوبة وانكار وشك وغير ذلك هذا بالنسبة لعلم المعاني واما بالنسبة لعلم البيان فالمعاني الاول هي المدلولات المطابقة مع رعاية مقتضى الحال والمعاني الثواني هي المعاني المجازية او الكناية وذكروا ان دلالة اللفظ على المعنى الاول قد تكون وضعية وقد تكون عقلية ودلالته على المعنى الثاني عقلية قطعاً وذلك لان اللفظ دال على مقتضيات والخصوصيات وهي آثار للاغراض والأكار تدل على المؤثر دلالة عقلية ولو بالعرف والعادة فالدال على المعنى الثاني هو اللفظ لكن بتوسط دلالة المعنى الاول وهذا هو المأخوذ من كلام الشيخ في دلائل الابهام كما بسطه في المطول ويمكن ان يقرر كلام شارحنا بذلك فيقال قوله بل باعتبار افادته المعنى اي الثانوى وقوله اي الغرض المصوغ له الكلام اي وهي احوال الخطاب من اشارة لمعهود وتعظيم وانكار وشك وقوله بعد انما يكون باعتبار المعاني والاغراض مراده بالمعاني الخصوصيات ومراده بالاغراض الاحوال وقوله انما يكون الخ اي لانه يتسبب عن الاحوال الخصوصيات التوقف عليها المطابقة وقوله بعد ذلك المفردة والمجردة اي عن افادة المعنى الثاني وهي الاغراض السابقة الحاصلة عند التركيب (قوله نصب) اي هو منصوب او ذو نصب او يقرأ فعلا مبنيا للمفعول (قوله على الظرفية) اي لاجل الظرفية اي لاجل كونه ظرفا والمراد زمانيا (قوله لانه) اي هنا من صفة الاحيان اي الازمان وكان اسم الزمن ينصب على الظرفية فكذا صفته ثم لا يخفى عليك انه ليس المراد ان موصوفه الاحيان مقبرا اي احيانا كثيرا لان التأنيث حيث وجب بل المراد انه كان في الاصل صفة للاحيان ثم اقيم مقامها بعد حذفها وصار بمعناها ونصب نصبها بمعنى كثيرا اي احيانا كثيرة وكان الظاهر

انما يكون باعتبار المعاني  
والاغراض التي يصاغ لها  
الكلام لا باعتبار الالفاظ  
المفردة والكلم المجردة  
(وكثيرا ما) نصب على  
الظرفية لانه من صفة  
الاحيان



ان يقول لانه من صفة الحين وعلى هذا فيكون الحين الموصوف مقدرا وتذكير الوصف  
حينئذ ظاهر والمعنى وزمنا كثيرا اى ويسمى ذلك الوصف فصاحة في زمن كثير فهو  
مثل قوله تعالى قليلا ماتشكرون اى تشكرون في زمن قليل ثم ان قوله لانه من صفة الخ  
ان اراد الاستدلال على مجرد صحة النصب على الظرفية فسلم وان اراد الاستدلال  
على وجوبه فمنوع لانه يمكن ان يكون كثيرا نصب على المقولية المطلقة اى وتسمية  
كثيرا ان قلت ان التسمية وضع الاسم على المسمى وهو شئ واحد لا تعدد فيه ولا تكثر  
وحينئذ فلا يصح وصفها بالكثرة اجيب بانه على هذا الوجه يراد بالتسمية الاطلاق  
والاستعمال وهو متعدد فصح الوصف بالكثرة ان قلت على هذا كان مقتضى الظاهر  
ان يقول كثيرة فالجواب ان صفة المصدر لا يجب تأنيثها لتأنيثه لانه مؤول بان والفعل  
اوما والفعل والفعل لا يؤنث اوان التسمية لما كانت بمعنى الاطلاق ذكر الصفة نظرا  
لذلك ولعل الشارح اعتمر التثنية على ذلك الوجه لما ورد عليه مما علمت او ان  
الانتصاب على الوصفية في مثله معروف لا يحتاج الى تعرض فلهذا اشار الى وجه آخر  
من الاعراب (قوله لتأكيده معنى الكثرة) اى فهى زائدة لتأكيده (قوله والعامل فيه)  
اى في الظرف (قوله ذلك الوصف المذكور) اى وهو المطابقة لمقتضى الحال (قوله  
هذا المعنى) اى المطابقة لمقتضى الحال ولا يرد على هذا ان بعض الآيات اعلى طبقات  
من بعض لان اعلى طبقات البلاغة ايضا متفاوت (قوله ولها طرفان) هذا اشارة الى  
ان البلاغة متفاوت باعتبار مراعاة تمام الخصائص المناسبة في كل مقام وعدم مراعاة  
تمامها وان لها بهذا الاعتبار مراتب ثلاثة فقوله ولها طرفان اى مرتبتان احدهما  
في غاية الكمال والاخرى في غاية النقصان ويلزم من ذلك ان يكون هنالك مرتبة  
متوسطة بينهما والحاصل ان البلاغة امر كللى لها ثلاث مراتب علوا ولها فردان  
وسفلى وهى فرد واحد ووسطى ولها افراد وتعتبر المصنف بالطرفين لتشيبيها  
بشئ ممتد له طرفان استعارة بالكناية وقوله طرفان تخيل فعل انه ليس المراد حقيقة  
الطرفين والازم ان لا يكون الانسان بليعا الا بالأتان بالطرفين مع ان ذلك لا يمكن لما يلزم  
عليه من التناقض (قوله وهو حد الاعجاز) اى مرتبته واصله للبيان ولا بد في الكلام  
من تقدير مضاف اى وهو ذو الاعجاز لان الاعلى فرد من البلاغة التى هى المطابقة  
لا الاعجاز (قوله وهو) اى الاعجاز عند علماء البلاغة ارتقاء الكلام في بلاغة الخ  
واتما قلنا عند علماء البلاغة لان الاعجاز عند غيرهم ارتقاء الكلام بالبلاغة او غيرها  
الى ان يخرج عن طوق البشر (قوله ان يرتقى الكلام) اى يرتفع شأنه وقوله في بلاغته  
اى بسبب بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر اى طاقهم وقدرتهم لا باخباره  
عن الغيبات ولا بأسلوبه الغريب ولا بصرف العقول عن معارضته ويصح ان تكون  
في باقية على حالها ويكون شبه ما زاعى في البلاغة من الخصوصيات بمدارج يرتقى فيها

وما لتأكيده معنى الكثرة  
والعامل فيه قوله (يسمى  
ذلك) الوصف المذكور  
(فصاحة ايضا) كما يسمى  
بلاغة حيث يقال ان اعجاز  
القرآن من جهة كونه في  
اعلى طبقات الفصاحة  
يراد بها هذا المعنى (ولها)  
اى لبلاغة الكلام (طرفان  
اعلى وهو حد الاعجاز)  
وهو ان يرتقى الكلام في  
في بلاغته الى ان يخرج عن  
طوق البشر ويجزهم عن  
معارضته

الكلام فاذا بلغ الحد الاعلى في تلك المداير كان اعجازا على طريق الكنية والارتقاء  
تحليل والمعنى وهو ان يرتقي الكلام في الخصوصيات التي تراعى في بلاغته الى ان يخرج  
عن طاقة البشر وقد رتبهم وذكر البشر لانهم المشتهرون بالبلاغة والتصديون  
للمعارضة والا فالعجز ما يكون خارجا عن طوق جميع المخلوقات من الجن والانس  
والملائكة ( قوله ويعجزهم عن معارضته ) اي يصيرهم عاجزين عن معارضته فالهزيمة  
في الاعجاز للتصوير وهو عطف لازم على ملزوم فان قيل ما ذكرتموه من ان الكلام  
يرتقي ببلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم ممنوع اذ ليست البلاغة سوى  
المطابقة لقتضى الحال مع الفصاحة والعلم الذي له مزيد اختصاص بالبلاغة  
اعنى المعاني والبيان متكفل بالاتيان بهذين الامرين على وجه التمام لان علم المعاني  
كافل للمطابقة وعلم البيان كافل للتلخيص من التعقيد المصنوع وحيث ان اتقن  
هذين العلمين واحاط بهما لم لا يجوز ان يراعى هذين الامرين حق الرعاية  
فيأتي بكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة ولو بقدر اقصر سورة من  
القرآن فكيف يمكن ارتقاء الكلام الى ان يخرج عن طوق البشر بسبب بلاغته  
واجيب بان تكفل علم البلاغة بهذين الامرين ممنوع اذ لا يعرف بهذا العلم  
الا ان هذا الحال يقتضى ذلك الاعتبار مثلا والاطلاع على كية الاحوال اي  
معرفة عددها وكيفية في الشدة والضعف ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات التي  
يتوقف عليها الاتيين بكلام هو في الطرف الاعلى فامر آخر لا يتعلق بعلم البلاغة  
ولا يستفاد منه سلنا ان علم البلاغة متكفل بالاطلاع المذكور فلانسلم ان من اتقن علم  
البلاغة يحيط به لان الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوعة سلنا الاحاطة به  
فلانسلم ان من اتقن علم البلاغة واحاط به يجوز ان يراعى هذين الامرين حق الرعاية  
اذ كثير من مهرة هذا الفن تراه لا يقدر على تأليف كلام بليغ فضلا عما هو في الطرف  
الاعلى كالقرآن ( قوله عطف على قوله هو ) اي من عطف المفردات ( قوله مع ما يقرب  
منه ) جعل الواو بمعنى مع وهو حل معنى لاجل اعراب والانافي كونها عاطفة وفي ايراد  
كلمة مع موقع الواو اشارة الى اعتبار العطف مقدما على الاخبار ليصير المحكوم عليه  
بحد الاعجاز كليهما لا كل واحد منهما لان المقصود تعيين مرتبة الاعجاز في نفسه لا بيان  
ما يصدق عليه ( قوله كلاهما حد الاعجاز ) اتى بقوله كلاهما جوابا عما يقال ان حد  
مفرد فلا يصح الاخبار به عن الاعلى وما يقرب منه وحاصل الجواب ان قوله حد الاعجاز  
خبر عن محذوف تقديره كلاهما والجملة خبر عن الاعلى وما يقرب منه ( قوله وهذا )  
اي الاعراب هو الموافق لما في الفتح من ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ الى حد الاعجاز  
وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اي من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما  
حد الاعجاز لاهو وحدهم كذا في شرحه وموافق ايضا لما في نهاية الاعجاز لاراضى

(وما يقرب منه ) عطف  
على قوله هو والضمير في  
منه عائد الى اعلى يعنى ان  
الاعلى مع ما يقرب كلاهما  
حد الاعجاز وهذا هو  
الموافق لما في الفتح وزعم  
بعضهم انه عطف على حد  
الاعجاز والضمير في منه عائد  
اليه

من ان الطرف الاعلى وما يقرب منه هو المعجز ولا يخفى ان بعض الآيات اعلى طقة  
من البعض وان كان الجميع مشتركاً في امتناع معارضته ولا شك ان هذا تصريح بما ذكره  
الشارح من الاعراب الذى الهمه بين النوم واليقظة كافي المطول واعترض على هذا  
الاعراب من جهة اللفظ ومن جهة المعنى اما الاعتراض من جهة اللفظ فبانه يلزم عليه  
توسط الممول بين اجزاء عامله اذا الصحيح ان المبتدأ عامل في خبره والمبتدأ هنا هو  
مجموع هو وما يقرب منه والخبر هو حد الاعجاز وقد تقدم هو وتأخر ما يقرب منه وهو جزء  
ايضا وتوسط الممول وهو حد الاعجاز ويلزم على هذا عند تحمل الخبر للضمير عود ضمير  
واحد على متقدم وتأخر في ان واحد وذلك محل نظر فالأقرب ان يجعل قوله وما  
يقرب منه مبتدأ والخبر محذوف اى كذا كذا اى هو الاعجاز والجملة عطف على الجملة  
قبلها وحذف الخبر بعد قيام القرينة عليه شائع ذائع واجاب عن هذا الدنو شري  
بانه لا مانع من تقديم الممول على بعض عامله اذ هو اهون من تقديمه على عامله باسره  
وسهل ذلك كون العامل كلمتين او كلمات متفاصلة واما عود ضمير واحد على متقدم  
ومتأخر فهو اسهل من عوده على متأخر لاسيما وهذا الجزء التأخر في نية التقديم  
واما الاعتراض من جهة المعنى فحاصله انه على هذا الاعراب يقوت المقصود من تعريف  
الاعلى فان سوق الكلام يدل على ان مراده بقوله وهو حد الاعجاز بيان للطرف الاعلى  
كان قوله في الطرف الاسفل وهو ما اذا غير الخ بيان للطرف الاسفل وعلى كلام الشارح  
يقوت هذا المقصود لانه انما يفيد ان حد الاعجاز هو الطرف الاعلى وما يقرب منه  
واجيب بان المراد بالطرف الاعلى الجزئى الاعلى حقيقة وهذا لا يحتاج لبيان لانه  
انتهاء الحقيقة والمقصود تعيين حد الاعجاز ومرتبته في نفسه بخلاف الطرف الاسفل  
فانه يحتاج للبيان والحاصل ان المراد على اعراب الشارح بالاعلى الاعلى الحقيقي وبحد الاعجاز  
مرتبته والاضافة بانية واما على زعم بعضهم الا ترى فالمراد بالاعلى النوع الذى  
يحصل به الاعجاز وان كان تنظير الشارح فيه مبني على ان المراد به في كلام هذا  
البعض الاعلى الحقيقي اى الفرد الذى لا فرد فوقه وبحد الاعجاز نهايته والاضافة  
لامية (قوله وزعم بعضهم) هذا عكس الاول لان الاول يفيد ان حد الاعجاز نوع له  
فردان الاعلى وما يقرب منه وهذا يفيد ان الطرف الاعلى نوع تحته فردان حد الاعجاز  
وما يقرب منه وهذا الزعم لبعض شراح الايضاح حيث قال ان قوله وما يقرب منه  
عطف على الاعجاز والمراد بحد الاعجاز البلاغة في اقصر سورة وبما يقرب منه البلاغة  
في مقدار آيتين فكأنه قال ولها طرفان اعلى وهو البلاغة القرآنية او المراد بحد  
الاعجاز كلام يعجز البشر عن الايمان بمثله كالقرآن والقريب من حد الاعجاز ان لا يعجز  
الكلام البشر ولكن يعجزهم مقدار اقصر سورة عن الايمان بمثله (قوله لا يكون  
من الطرف الاعلى) اى الذى تنتهى اليه البلاغة وذلك لان ما يقرب من حد الاعجاز

من المراتب العلية فقط ولا وجد لجعل تلك المراتب العلية من الطرف الاعلى الذى تنتهى اليه البلاغة لانه فرد جزئى على انه حيث كان الطرف الاعلى امرا وحدا شخصيا لانقسامه في جهة كما هو الاصل في الطرف وذلك كالنقطة التى هى طرف الخط فانها لانقسام لها في جهة لو كان ما يقرب من حد الاعجاز من ذلك الاعلى. لزم عليه انقسام ما لا يقبل القسمة والاخبار عن الواجد بتعدد وكلاهما باطل فان قلت يعتبر الطرف الاعلى واحدا نوعيا من انواع البلاغة متعدد الافراد ومن جملة افراد ذلك النوع حد الاعجاز وما يقرب منه وحيث يصح ان يكون القريب من حد الاعجاز من الطرف الاعلى قلنا هذا لا يصح لامور \* الامر الاول انه لا بد من وجه تحقق به نوعيته الشاملة لافراديه وبه صار جميع الافراد على والنوعية بالايجاز تخرج ما يقرب من حد الاعجاز فلا يصح الاخبار حيثئذ والنوعية بغيره لم تدين \* الامر الثانى ان التعبير عن النوع انما يصح بجميع الافراد لا بعضها وهذا ان الفردان اعنى حد الاعجاز وما يقرب منه بعض افراد النوع اذا الطرف الاعلى هو مرتبة الاعجاز وحده نهائيه والقريب من نهائيه انما يتناول ما هو اقرب من غيره لتلك النهاية فلا يتناول مبدأ الاعجاز اى اول مرتبته ووسط تلك المرتبة مع شمول ذلك النوع الذى هو الاعلى له لان المراد منه طبيعة الاعجاز وهى تتناول جميع مراتبه فيكون قد عبر عن النوع ببعض افراده مثلا اذا فرضنا ان الاعجاز مرتبة تحتها افراد سبعة فالبدأ هو الاول والنهاية هو الآخر والوسط الخمسة الباقية والقريب من النهاية الذى هو بعض افراد الوسط لا يتناول جميعها وانما يتناول بعضها كالخامس والسادس ( فقله اعلى ) هذا اشارة للنوع الذى هو طبيعة الاعجاز وقوله حد الاعجاز اشارة للفرد الاعلى وقوله وما يقرب منه اشارة للفرد الخامس والسادس فقط فيكون قد عبر عن النوع ببعض افراده لا بجميعها وهذا لا يصح ورد هذا العلامة يعقوب بقوله ان تقول ان نوع الاعلى يشمل نوعين حد الاعجاز وما يقرب منه وحيثئذ فيكون تعبيرا عن النوع بجميع افراده فالأخبار صحيح كما يقال الانسان زنجى وغيره وما قاله ذلك العلامة مبنى على ان المراد بالحد في كلام المصنف المرتبة وان الاضافة بيانية اى مرتبة هى الاعجاز كما مر فعلى هذا ما يقرب منه ليس معجزا فيجعل الاعجاز بسائر مراتبه مع ما يقرب منه نفس ذلك النوع واما ما قلناه من لزوم التعبير عن الجنس ببعض افراده فبنى على ان الاضافة حقيقة والمراد بحد الاعجاز نهائيه اى المرتبة العليا من مراتبه لا المرتبة التسعة الشاملة لعدة مراتب \* الامر الثالث ان التعبير بالافراد عن النوع لا يصح هنا ولو قلنا ان هاتين عن الجنس بجميع افراده لان القرينة من الاحكام الخاصة بالطبيعة التى هى الماهية لان القرينة انما تثبت لطبيعة الاعجاز من حيث هى لان الوحدة لازمة للطرف وهى انما تثبت لطبيعته من حيث هى اذ عند ملاحظة الافراد تثبت التعدد لا القرينة نظير ذلك النوعية

يعنى ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وفيه نظر لان القريب من حد الاعجاز لا يكون من الطرف الاعلى وقد اوضحنا ذلك في الشرح

الخاصة بجاهة الانسان فكما انه لا يصح ان يقال النوع زيد وعمرو وغيرهما  
من الافراد لا يصح ان يقال هنا الطرف الاعلى حدا اعجاز وما قرب منه وهذا بخلاف  
الجمعية الثابتة للانسان فانها ليست من احكام الطبيعة بل من احكام افرادها فيصح  
جعل الافراد عليها فيقال الجسم زيد وعمرو وغيرهما وذلك لان الاحكام الثابتة للطبيعة  
فثمان الاول ما ثبت لها في ضمن الافراد ويسمى ذلك احكام الافراد كالجمعية الثابتة  
للانسان فهذا القسم يصدق على الطبيعة والافراد جميعا والثاني ما ثبت لها  
في نفسها لا في ضمن الافراد كالنوعية للانسان ويسمى احكام الطبيعة وهذا القسم  
انما يصدق على الطبيعة والطرفية من القسم الثاني لاستلزامها الوحدة ومنافاتها  
الكثرة اللازمة للافراد فلا يصح ثبوت الطرفية لافراد الطرف فيحصل من هذا  
كله ان جعل الطرف واحدا بالتسويح المقرب عليه صفة هذا الزعم لم يتم فبطل  
ذلك الزعم (قوله واسفل) اي وطرف اسفل اي ومرتبة سفلى في غاية النقصان  
(قوله وهو ما) اي وهو مرتبة اذا غير الكلام اي انحط وتزل عنها بان لم تراع تلك  
المرتبة في الكلام فضمن غير معنى تزل او انحط فلذا عداه بمن (قوله الى مادونه) اي  
الى مرتبة ازل من تلك المرتبة السفلى وهي المخلو من الخصوصيات (قوله التحق)  
اي ذلك الكلام المغير عن تلك المرتبة السفلى باصوات الخ واورد على هذا التعريف  
انه غير مانع لانه شامل للطرف الاعلى والوسط فان كل واحد منهما يصدق عليه  
انه مرتبة اذا غير الكلام عنها الى مادونها التحق باصوات الحيوانات لان ما كان  
دون الاسفل وانزل منه يصدق عليه انه دون بالنسبة للاعلى والاطوسط واجيب بان هذا  
اليراد يدفعه ما في ما من معنى العموم لان المعنى هو ما اذا غير الى اي مرتبة دون التحق  
الخ فخرج الاعلى والاطوسط فانهما ليسا كذلك اذ من جملة مادون الاعلى الاوسط  
والاسفل ومن جملة مادون الاوسط الاسفل وتغيره الى واحد منها لا يلحقه باصوات  
الحيوانات ثم ان هذا الاعتراض انما يرد بناء على ان المراد بالدون ما كان ازل  
ولو بواسطة واما لو اردناه ما كان تحته ملاصقا له فلا يرد تأمل وعرف الحيوانات  
اشارة الى ان المراد بها غير الانسان (قوله وان كان صحيح الاعراب) لوقال وان كان  
فصيحا لكان احسن ليعلم منه ما ذكره بالطريق الاولى لانه اذا التحق باصوات  
الحيوانات مع الفصاحة فجزى ان يلتحق بها عند عدم الفصاحة مع صحة الاعراب  
بخلاف ما ذكره قاته ربما يوهم انه اذا كان فصيحيا لا يلتحق باصوات الحيوانات  
لان الفصاحة ارقى ان قلت انه انما ذكر ذلك ليلايم قوله فيما سبق له في قول المصنف  
وارتفاع شان الكلام الخ حيث قال واراد بالكلام الكلام الفصيح قاته يقتضي  
ان فيه حسنا فلا يلتحق باصوات الحيوانات قلت المراد هنا بالتحاق الكلام تلك  
الاصوات من جهة عدم مراعاة اللطائف والخصوصيات وهذا صادق مع ثبوت الحسن

(واسفل وهو ما اذا غير)  
الكلام (عنه الى مادونه)  
اي الى مرتبة هي ادنى  
منه وانزل (التحق) الكلام  
وان كان صحيح الاعراب  
(عند البلغاء باصوات  
الحيوانات) التي تصدر  
عن محالها بحسب ما يتفق  
من غير اعتبار اللطائف  
والخواص الزائدة على  
اصل المراد (وبينهما) اي  
بين الطرفين (مراتب  
كثيرة) متفاوتة بعضها  
اعلى من بعض بحسب  
تفاوت المقامات ورعاية  
الاعتبارات

بالفصاحة فأمل ( قوله التي تصدر عن محالها ) أى اصحابها وهى الحيوانات ( قوله  
بحسب ما يتفق ) ما مصدرية وقوله بحسب متعلق بتصدر أى التي تصدر من اصحابها  
بحسب اتفاق الاصوات وحصولها بلاعلة مقتضية لها او موصولة أى بحسب ما يتفق  
معا من الامور التي لا تقتضيها وقوله من غير اعتبار اللطائف بيان للصدور بحسب  
الاتفاق فهو على حذف أى التفسيرية وعطف الخواص على ما قبله مرادف  
وليس من ذلك أى من الكلام المحقق باصوات الحيوانات ترك مراعاة اللطائف  
فى مخاطبة البليد الذى لا يفهمها بل ذلك الترك مما يجب على البليغ مراعاته لان ترك  
اللطائف حينئذ من اللطائف ( قوله متفاوتة ) أى فى البلاغة ( قوله بعضها اعلى  
من بعض ) يشار لل تفاوت وقوله بحسب متعلق بمتفاوتة ثم ان تفاوت المقامات  
يتناول التفاوت بحسب الكم أى العدد كما اذا كان لشخص احوال عشرة ولا آخر  
احوال تسعة ولا آخر احوال ثمانية وهكذا وكل حال يقتضى خصوصية فالأيتان  
للاول بعشر خصوصيات طرف اعلى والأتان للاخير بخصوصية طرف اسفل  
وما بينهما مراتب متوسطة متفاوتة بحسب تفاوت الاحوال فى الكم وكذا يتناول  
التفاوت بحسب الكيف والمقدار كما اذا كان لشخص انكار شديد القوة ولا آخر انكار  
قوى غير شديد القوة ولا آخر انكار ضعيف فالمقامات متفاوتة بحسب الكيف فقط  
فالأتان للاول ثلاث مؤكدات طرف اعلى وللآخر بمؤكدة طرف اسفل وللثاني  
بمؤكدين مرتبة وسطى فقد صدق ان مراتب البلاغة متفاوتة بحسب تفاوت  
المقامات فى الكيف ( قوله ورعاية الاعتبار ) أى قصد الخصوصيات الاعتبارية  
فرعاية خصوصيتين اعلى من رعاية خصوصية ورعاية ثلاثة اعلى من رعاية اثنتين  
للقام واحد وفيه اشكال لانه اذا اعتبرت خصوصية واحدة مثلا فان كان رعاية الاكثر  
يقتضيه الحال فالبلاغة لا توجد بدونه وان كان لا يقتضيه الحال فالبلاغة لا تتوقف  
عليه ولا تحصل باعتباره فراعاته لا تقتضى زيادة البلاغة لانها مطابقة للكلام لجميع  
مقتضى الحال وهذا ليس مقتضى حال فكيف تتفاوت البلاغة بحسب رعاية  
الاعتبارات واجاب السيد عيسى الصفوى بان هذا الايراد مبنى على ان البلاغة  
مطابقة للكلام لجميع ما يقتضيه الحال وهو ممنوع بل هى مطابقة للكلام لمقتضى الحال  
فى الجملة فاذا اقتضى الحال شيئين فروى اجمعهما دون الآخر كان الكلام بليغا  
من هذا الوجه وان لم يكن بليغا مطلقا وحيث فاذا اقتضى الحال شيئين تحققت البلاغة  
بمراعاة اجمعهما فقط لكن مراعاتهما ازيد بلاغة واعلى قاله بس لكن قد تقدم لنا  
من سيد الحكيم ان الحق ان البلاغة مطابقة للكلام لجميع ما يقتضيه الحال لكن  
بقدر الطاقة وحيث فاذا كان المقام يقتضى عشر خصوصيات واتى بواحدة لكونه  
لم يطلع الاعلىها أى لم يعلم ان المناسب للحال الا تلك الخصوصية كان هذا مرتبة او اطلع

على خصوصيتين كان ذلك مرتبة ثانية وهكذا وكل مرتبة اعلى من الاخرى برعاية  
 الاعتبارات او كان حال المخاطب يقتضي ثلاث خصوصيات مثلا وهذا خاطبه  
 بخصوصية واحدة لكونه لم يطلع الاعليها وآخر خاطبه بخصوصيتين لكونه اطلع  
 عليهما وآخر خاطبه بثلاث خصوصيات لكونه اطلع عليها والحاصل ان التفاوت  
 بحسب رعاية الاعتبارات اما باعتبار تفاوت الكلامين في الاشتغال على مقتضيات في القلة  
 والكثرة واما باعتبار تفاوت اقتدار المتكلم في الرعاية فتأمل ذلك وقوله ورعاية  
 الاعتبارات ليس هذا لازما لما قبله لانه لا يلزم من تفاوت المقامات رعاية الاعتبارات  
 فان المقام قد يقتضي ثلاث مؤكدات وبؤق له بمؤكد نم هو عطف مسبب على سبب واتي  
 بذلك اشارة الى ان تفاوت درجات البلاغة ليس بتفاوت المقامات بل بتفاوت رعاية  
 الاعتبارات (قوله والبعد الخ) عطف على تفاوت كالوكان كلام مطابق لمقتضى الحال  
 واتقى عنه النقل بالكلية وهناك كلام آخر مطابق لكن فيه شيء يسير من النقل لا يخرج  
 عن الفصاحة فالاول اعلى بلاغة من الثاني (قوله ويتبعها) اي في التحسين وقوله  
 وجوه اخرى وهي المحسنات البدعية وقوله تورث الكلام حسنا اي حسنا عرضيا  
 زائدا على الحسن الذاتي الحاصل بالفصاحة والمطابقة (قوله سوى المطابقة  
 والفصاحة) هو غير متعرف بالاضافة ولذا وقع صفة الوجود وفي هذا التفسير اشارة الى  
 ان آخريه تلك الوجوه ومقارنتها بالنظر للمطابقة والفصاحة فان قلت قول المصنف  
 اخر المفسر بما ذكره الشارح مستغنى عنه ولا فائدة فيه لان المطابقة مع الفصاحة  
 هي البلاغة ويلزم من كون هذه الوجوه تابعة للبلاغة ان تكون سواها لان التابع  
 غير المتبوع على انه يوهم ان المطابقة والفصاحة يتبعان البلاغة مع انها مما اجيب  
 بان المطابقة مع الفصاحة ليست عين البلاغة بل هما اعم منها من حيث التحقق لانها  
 يوجد ان بدون البلاغة فيما اذا لم تراعى الخصوصية فالبلاغة عبارة عن المطابقة  
 والفصاحة واعتبار الخصوصية وحيث فلا يعلم من كون تلك الوجوه تابعة للبلاغة  
 كونها غير هذين الامرين لانها تابعان لها ايضا باعتبار انها من جعلتها فاحتاج الى  
 افادة انها غيرهما فيكون في قوله اخر فائدة وهي ان تلك الوجوه ليست لازمة للبلاغة  
 لكونها سوى الامرين اللذين تحصل بهما البلاغة بل اعتبار تلك الوجوه في الكلام  
 اما يكون بعد البلاغة (قوله خارج عن حد البلاغة) هذا تفسير لقوله عرضي  
 والمراد بمحدها اصلها وحيث فلاضافة بيانية (قوله والفصاحة) اي وبعد الفصاحة  
 فهو عطف على رعاية فحسن الكلام بهذه الوجوه لا يعتبر حتى يحصل شوبه الذي  
 هو البلاغة ولا تحصل البلاغة الا اذا حصلت الفصاحة ورويت المطابقة لمقتضى الحال  
 (قوله وجعلها) اي تلك الوجوه وقوله لانها اي تلك الوجوه (قوله متصفا بصفة)  
 اي فهي مناسبة لبلاغة الكلام لانها لا تجعل المتكلم متصفا بصفة وانما تجعل الكلام

والبعد من اسباب الاخلال  
 بالفصاحة (ويتبعها)  
 اي بلاغة الكلام (وجوه  
 اخر) سوى المطابقة  
 والفصاحة (تورث الكلام  
 حسنا) وفي قوله يتبعها  
 اشارة الى ان تحسين هذه  
 الوجوه للكلام مرضي  
 خارج عن حد البلاغة والى  
 ان هذه الوجوه انما تعد  
 محسنة بعد رعاية المطابقة  
 والفصاحة وجعلها  
 تابعة لبلاغة الكلام دون  
 المتكلم لانها ليست بما  
 يجعل المتكلم متصفا بصفة

متصفا بصفة بخلاف بلاغة المتكلم فانها تجعل المتكلم متصفا بصفة فيقال له بليغ فلما كانت تلك الوجود مناسبة لبلاغة الكلام جعلت تابعة لها فان قلت كما يجعل المتكلم موصوفا بالبلاغة بحيث يقال له متكلم بليغ باعتبار ما قام به من الملكة التي يقتدر بها على تأليف كلام بليغ يجعل موصوفا بالتجسس والترصيع بحيث يقال فيه مرصع او مجنس باعتبار ما قام به من ملكة الاقتدار على ذلك لانهم صرحوا بان من قام به وصف يجب ان يشق له منه اسم وحيث فلا يتم قول الشارح لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة اجيب بان المراد انها ليست مما يجعل المتكلم متصفا بصفة معهودة في العرف اذ لا يقال عرفا لمن يتكلم بما فيه تجسس مجنس ولا لمن يتكلم بما فيه تطبيق او ترصيع مطبق او مرصع كما يقال عرفا بليغ وفصيح المتكلم بالكلام البليغ او الفصيح وهذا لا ينافي انه يوصف بكونه مجنسا او مرصعا لانه يحصل ان المانع من جعلها تابعة لبلاغة المتكلم كونها لا تجعل المتكلم متصفا بصفة معهودة في العرف كبلاغة الكلام وهناك مانع آخر وهو ان هذه الوجود محسنة للكلام لا للمتكلم فلذا جعلت تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم (قوله على تأليف كلام بليغ) اعترض بان كلام نكرة في سياق الاثبات فلا يتم عموما شعوليا بل عموما بدليا فيصدق التعريف بما اذا قدر على تأليف كلام بليغ في نوع واحد من المعاني كالدح دون آخر كالذم والشكر والشكايه والتضرع والنهي او على اثنين مثلا دون البقية مع انه لا يقال له بليغ وحيث ان التعريف غير مانع واجاب العلامة عبد الحكيم بان النكرة هنا وان كانت في سياق الاثبات الا انها موصوفة وهي تفيد العموم نحو اكرم رجلا مالا اى اى رجل عالم وحيث فالعنى هنا يقتدر بها على تأليف اى كلام بليغ يقصده فيخرج عن التعريف ملكة الاقتدار على تأليف كلام خاص وما ذكره من ان النكرة الموصوفة تفيد العموم صرح به الحنفية في اصولهم او يجاب بان اضافة المصدر تفيد العموم او ان التبادر من الملكة هو الكامل منها وهو ما ذكرناه والتعريف يحمل على التبادر فان قلت ان العموم مضر لانه يلزم على اعتباره في التعريف ان لا توجد البلاغة في احد من البشر بل ولا في غيرهم وذلك لان من جملة الكلام البليغ القرآن فلا يكون الشخص بليغا الا اذا كان فيه ملكة يقتدر بها على التعبير بمثله اذا قصد ذلك مع ان الاتيان بمثل القرآن ليس في قدرة احد قلت المراد بالعموم هنا العموم العرفي لا الحقيقي وحيث فلا يرد ذلك (قوله فلم بما تقدم) اى من تعريف البلاغة والفصاحة (قوله بناء على استعمال المشترك الخ) اى بناء على جواز استعمال المشترك في معنيه فان البليغ موضوع للكلام والتكلم بوضعين مختلفين فلفظ بليغ من قبيل المشترك اللفظي الذي تعدد فيه الوضع فقوله استعمال المشترك اى اللفظي (قوله او على تأويل كل الخ) الاضافة بانية اى او على تأويل هو كل الخ اى او على تأويل البليغ بما يطلق عليه لفظ البليغ فالبليغ على هذا امر كلوى تحته فردان فهو

(و) البلاغة (في المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فعلم) مما تقدم (ان كل بليغ) كلاما كان او متكاملا بناء على استعمال المشترك في معنيه او على تأويل كل ما يطلق عليه لفظ البليغ (فصيح) لان الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة مطلقا (ولا عكس) بالمعنى اللغوي اى ليس كل فصيح بليغا



من قبل الكلى التواطى وهو المشترك المعنوى وهذان الاحتملان يجريان في قوله ليس كل فصيح (قوله مطلقا) اى كانت بلاغة كلام او متكلم لكن اخذها في بلاغة الكلام بطريق الصراحة واما اخذها في بلاغة المتكلم فبواسطة ذلك لانه اخذ في بلاغة المتكلم قوله على تأليف كلام بليغ وقداخذ الفصاحة في تعريف الكلام البليغ (قوله ولا عكس بالمعنى اللغوى) اى وهو عكس الموجبة الكلية موجبة كلية اى لا عكس بالمعنى اللغوى صحيح وليس المراد ولا عكس ممكن لانه يمكن ان يقال كل فصيح بليغ وان كان غير صحيح او المراد ولا عكس بالمعنى اللغوى ثابت في الواقع واحتراز بقوله بالمعنى اللغوى من العكس بالمعنى الاصطلاحي وهو عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية فانه صحيح بان يقال بعض الفصح بليغ (قوله اى ليس كل فصيح بليغا) يحتمل ان يكون غلة لقوله ولا عكس بالمعنى اللغوى اى لانه ليس كل فصيح بليغا ويحتمل ان يكون تفسيراً ففسر النفي وهو لا بليس وفسر النفي وهو العكس اللغوى بما بعد ليس وقوله اى ليس كل فصيح بليغا اى بالفعل بل تارة بليغا وتارة لا يكون ولذا صح التعليل بقوله بجواز الخ وليس المراد انه ليس كل فصيح بليغا بالامكان او الضرورة والافسد التعليل (قوله لجواز الخ) هذا بيان لانفراد فصاحة الكلام عن البلاغة وذلك كما اذا قيل لمنكري قام زيد زيد قائم من غير توكيد وقوله وكذا يجوز الخ بيان لانفراد فصاحة التكلم عن البلاغة وذلك بان يكون لانسان ملكة يقتدر بها على كلام فصيح مثل زيد قائم الملقى للمتكلم من غير ان يقتدر بها على مراعاة الخواص المناسبة للحال (قوله وعلم ايضا) اى من تعريف الفصاحة والبلاغة ان مرجع البلاغة الخ وحاصل ما في المقام ان الفصاحة والبلاغة تتوقفان على امور الاحترار عن تنافر الحروف وعن الغرابة وعن مخالفة القياس وعن تنافر الكلمات وعن ضعف التأليف وعن التعقيد اللفظي وعن التعقيد المعنوى وتزيد البلاغة بتوقفها على الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد ففى فقد الاحتراز عن واحد من الامور السبعة الاولى انتفت الفصاحة فنتفى البلاغة لتوقفها عليها ومتى فقد الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد كما لو كان الكلام غير مطابق لمقتضى الحال كان الكلام غير بليغ ولو كان فصيحاً واحتراز عن الغرابة يكون بعلم اللفظ والاحتراز عن مخالفة القياس يكون بعلم الصرف والاحتراز عن ضعف التأليف وعن التعقيد اللفظي يكون بعلم النحو والاحتراز عن تنافر الحروف وعن تنافر الكلمات يكون بالنون السليم والاحتراز عن التعقيد المعنوى يكون بعلم البيان والاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد يكون بعلم المعاني واما الوجوه التى تورث الكلام حسنا زائدا فتعرف بعلم اليدبع اذا علمت ذلك تعلم ان مرجع البلاغة اى الامور التى يتوقف عليها حصول البلاغة شيان للاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد والاحتراز عن الاسباب المحلة بالفصاحة وهذا الثانى يندرج تحته الاحتراز عن الامور السبعة المذكورة وقصد المصنف بهذا

لجواز ان يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال وكذا يجوز ان يكون لاحد ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابقة لمقتضى الحال (و) علم ايضا (ان البلاغة) في الكلام (مرجعها) اى ما يجب ان يحصل

الكلام التمهيد لبيان وجه الحاجة الى هذين العليين لانه اذا علم ما يحتاج اليه في حصول  
 البلاغة وعلم ان بعضه يدرك بعلوم اخر وبعضه بالحس وبعضه بهذين العليين علم ان  
 الحاجة ماسة اليهما (قوله ان البلاغة في الكلام) كذا قيد في الايضاح وتبعه الشارح  
 فان قلت كما ان بلاغة الكلام ترجع الى هذين الامرين وتوقف عليهما كذلك  
 بلاغة المتكلم فالاحسن ترك التقييد ليعم البلاغة في الكلام وفي التكلم قلت انما قيد  
 بالكلام للاشارة الى ان رجوع بلاغة التكلم للامرين انما هو بالتبع لرجوع بلاغة  
 الكلام لهما فتوقف بلاغة المتكلم عليهما باعتبار توقف بلاغة الكلام عليهما لان  
 بلاغة التكلم متوقفة على بلاغة الكلام لاخذها في مفهومها فاذا كانت بلاغة الكلام  
 موقوفة عليهما كانت بلاغة التكلم كذلك لان التوقف على التوقف على شيء  
 متوقف على ذلك الشيء فلو اطلق الشارح في البلاغة وترك القيد بحيث يكون كلام  
 المصنف متنازلا للبلاغتين اوضح بهما لم يعلم ذلك لجواز ان يكون توقف بلاغة  
 التكلم عليها لاجل توقف بلاغة الكلام عليهما بل لاجل امر آخر (قوله اى  
 ما يجب ان يحصل) اى شيء يعنى احترازا وتمييزا يجب ان يحصل او الشيء الذى يجب  
 ان يحصل وهو تشديد الصاد وحينئذ فالمراد بالمرجع الامر الذى يتوقف حصولها  
 على حصوله وهذا التفسير يدل على ان المرجع اسم مكان اى ومكان رجوعها الاحتراز  
 والتمييز ويكون جعلهما مكانا للبلاغة مجازا باعتبار ان توقفها عليهما كتوقف الحاصل  
 فى المكان عليه او انه مصدر ميمى بمعنى اسم المفعول اى والامر المرجوع اليه  
 فى البلاغة الاحتراز والتمييز ففيه على هذا الاحتمال حذف وايصال فالاصل  
 المرجوع اليه هى اى البلاغة اى التى رجعت اليه البلاغة فحذف الجار فالتصل الضمير  
 الجورر واستر واتصل بالمصدر ضمير البلاغة مضافا اليه المصدر ففندا ضميران  
 احدهما المستر عند الحذف والايصال وهو الراجع لال الموصولة الثابتة عند  
 التقدير وثانيهما البارز وهو راجع للبلاغة فان قلت جعل المرجع اسم مكان او اسم  
 مفعول ينافيه اتيان المصنف بلفظ الى فانه يقتضى ان المرجع مصدر ميمى بمعنى  
 الرجوع اذ لو حل المرجع على ما مر لكان المعنى مكان رجوع البلاغة منه الى الاحتراز  
 والتمييز او الامر الذى ترجع اليه البلاغة منه الى الاحتراز والتمييز وهذا فاسد للزوم  
 انتهاء الشيء الى نفسه لان المرجع هو نفس الاحتراز والتمييز اجيب بانه لا مانع من جعله  
 اسم مكان او اسم مفعول ومعنى انتهائه الى الاحتراز والتمييز تحققه فيهما من تحقق  
 العام فى الخاص افاده عبد الحكيم وذكر العلامة الحفيدان هذا التفسير الذى ذكره  
 الشارح بيان لمجموع الكلام بحسب المآل لا مجرد المرجع وذلك لان مال رجوع  
 البلاغة الى الاحتراز والتمييز انه لابد من حصولهما فى تحقق البلاغة وهذا لاينا فى ان  
 مرجع فى كلام المصنف مصدر ميمى بمعنى الرجوع بدليل تعبيرة بالى (قوله حتى يمكن

حصولها) المراد هنا بالامكان الامكان الوقوعي وهو الحصول بالفعل لا الامكان  
الذاتي وهو الجواز العقلي فكأنه قال لاجل ان تحصل بالفعل وحيث فلا يرد ان الامكان  
للممكن لا يتوقف على شيء لان ذلك انما هو في الامكان الذاتي (قوله مرجع الجود الى  
الغنى) اى ما يجب ان يحصل حتى يحصل الجود هو الغنى بمعنى انه لا يحصل الجود  
الا اذا كان الغنى حاصلًا بالفعل واورد على هذا قول الشاعر  
ليس العطاء مع الفضول سماعة • حتى تجود وما لديك قليل

فقد سمي الاعطاء مع قلة المال جودا وقلة المال ليست غنى وحاصل الجواب ان مراد  
الشارح بالغنى وجود الشيء الذى يجود منه مطلقا وان كان قليلا (قوله الى الاحتراز)  
اى المساعد عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فاذا قلت لمنكر قيام زيد زيدا قائم فقد  
اخطأت في تأدية المعنى المراد عند البقاء فلا يكون الكلام بليغا ولا تكون التأدية  
للمعنى المراد صحيحة عندهم الا اذا كان الكلام مطابقا لمقتضى الحال فاذا كان مطابقا كان  
مؤديا بالمعنى المراد عند البقاء ولم يكن فيه خطأ والمعنى المراد هو الزائد على اصل المراد  
كالخصوصيات الزائدة على ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه ولو قال المصنف  
ما يحرز به من الخطأ في تطبيق اللفظ على مقتضى الحال لكان اوضح (قوله والاربا)  
فيه ان ان شرطية ولانافية والنفي اما الاحتراز واما لكون الاحتراز مرجعا للبلاغة  
والمعنى على الاول وان يحرز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فلا يكون الكلام بليغا لانه  
ربما ادى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال وهذا لا يكون بليغا  
ويعترض على هذا بانه متى نفي الاحتراز عن الخطأ نعين ان يكون اداء المعنى المراد بلفظ  
غير مطابق لمقتضى الحال لانه يصح ان يؤدى المعنى المراد بلفظ غير مطابق ويصح  
اداءه بلفظ مطابق كما يقتضيه قوله ربما وحيث فالاولى اسقاطها والمعنى على الثانى  
وان لا يكون مرجعا للاحتراز بل الى شيء آخر فلا يصح لانه ربما الخ واعترض على هذا  
بعدم صحة التفريع اعنى قوله فلا يكون بليغا لان الاحتراز اذا لم يكن مرجعا للبلاغة  
لم تكن متوقفة عليه بل على غيره فاذا ادى المعنى بلفظ فصيح غير مطابق كان بليغا  
فالمناسب في التفريع ان يقول فيكون بليغا يعنى واللازم وهو كونه بليغا باطل فبطل المزوم  
وهو عدم كون الاحتراز مرجعا فالخاصل ان كلام الشارح لازم له الفساد اما في صدره  
او في مجزئه واجيب باختيار الاول اعنى رجوع النفي للاحتراز وتجعل ربما التحقيق على  
ما قاله ابن الحاجب في قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين اى انهم يودون  
ذلك تحقيقا وهنا كذلك وليست للتقليل ولا للتكثير وحيث قال المعنى هنا وان لا يجعل  
الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد كان المعنى المراد مؤدى بلفظ غير مطابق تحقيقا  
فلا يكون بليغا او تختار الثانى وهو كون الاحتراز مرجعا للبلاغة وتجعل ربما للنفي  
مجازا للنسبة بين النفي والقلة ويكون ذلك النفي منصبا على التفريع اعنى قوله فلا يكون

حتى يمكن حصولها كما  
يقال مرجع الجود الى  
الغنى (الى الاحتراز عن  
الخطأ في تأدية المعنى المراد  
بلفظ فصيح غير مطابق  
لمقتضى الحال فلا يكون  
بليغا  
قوله وهو كون الاحتراز  
الخ الاول والاصوب ان  
يقول وهو رجوع النفي  
لكون الاحتراز الخ كما يعلم  
من كلامه سابقا ولاحقا  
تأمل آله

بليغا ونفى النفي اثبات فكانه قال فيكون بليغا وتقدير الكلام على هذا وان لم يكن  
 الاجترار مرجحا لم يؤد المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق فلا يكون بليغا ومحصله  
 وان لم يكن الاجترار مرجحا ادى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق وكان بليغا اى  
 مع انه ليس بليغا وعبارة عبد الحكيم قوله والاربا ادى الخ اى وان لم يكن مرجح  
 البلاغة للاجترار المذكور لجاز حصول البلاغة بدون الاجترار اى مع الخطأ في التأدية  
 وحينئذ فلا يكون مطابقا لقتضى الحال فلا يكون بليغا هذا خلف فتدبر (قوله والى  
 تمييز الفصيح الخ) كان الاحسن في المقابلة ان يقول والى الاجترار عن اسباب الخلل  
 في الفصاحة لانه انسب بالمقابل لفظا ومعنى اما الاول فلان المقابل لفظ الاجترار  
 واما الثانى فلان التمييز يشمل التمييز في الذهن فقط بان يعلم الفصيح من غيره من غير تكلم  
 بالفصيح وليس بمراد لانه لا يلزم من العلم والتمييز بين الفصيح وغيره الاثبات بالفصيح  
 والبلاغة انما تنوقف على الاثبات بالفصيح بالفعل بخلاف الاجترار عن الاسباب الخلة  
 بالفصاحة فانه خاص بالثاني ويمكن الجواب عن عدم المناسبة المعنوية بان المراد التمييز  
 بحسب الوجود الخارجى بان يؤتى بالكلام فصيحيا لا بحسب العلم او يقال قوله والى  
 تمييز الفصيح اى فيؤتى به وقوله من غيره اى فلا يؤتى به فاطلق المصنف التمييز واراد به  
 ما يترتب عليه بحسب العادة فكل الامر الى قولنا ان مرجحها الكلام الفصيح التمييز  
 اى المعروف (قوله والاربا الخ) اورد عليه ما تقدم ايراد اوجوابا اى والابوجد تمييز  
 فلا يكون بليغا لانه ربما اورد الخ او وان لم يكن مرجحها للتمييز فلا يصح لانه ربما الخ وورد  
 على الاول هنا ماورد على الاول سابقا وكذا يرد على الثانى هنا ماورد على الثانى سابقا  
 وعبارة بعضهم اى وان لم يحصل التمييز بان لم يميز الفصيح من غيره واتى الكلام  
 اتفاقيا امكن ان يؤتى به غير فصيح فتبقى البلاغة بل الغائب ذلك وعبر هنا بالاراد  
 لان الورد من صفات الالفاظ وفيما تقدم بادي لان التأدية من صفات المعانى (قوله  
 بلفظ غير فصيح) اى كالوقيل انك مخرج وشعرك مستنزر فهذا مطابق الا انه  
 غير فصيح (قوله ويدخل الخ) انما احتاج لذلك الاعتذار لكونه قيد التمييز بالكلام  
 حيث جعل الفصيح صفة له ولولم يقيد بذلك وجعل الفصيح صفة للفظ لم يحتج الى هذا  
 الاعتذار وكان الاولى اسقاط ذلك القيد لعدم الاحتياج لذلك الاعتذار لكن العذر  
 لشارح حيث تبع لمصنف في الايضاح الذى هو كالشرح لهذا الذى فاقه قيد فيه  
 بذلك القيد اشارة الى ان البلاغة متوقفة على فصاحة الكلام اولا وبالذات وعلى  
 فصاحة الكلمات ثانيا وبالعرض وايضا قد سبق ان فصاحة المفرد والكلام حقيقتان  
 مختلفتان فلو قدر الموصوف ما يتناول الكل والفراد كاللفظ الفصيح لكان كالجمع  
 بين معنى المشترك بلا ضرورة وهذا اعنى قول الشارح ويدخل الخ جواب عما يقال  
 ان كلامه يقتضى ان البلاغة انما تنوقف على تمييز الكلام الفصيح دون تمييز الكلمات

(والى تمييز) الكلام  
 (الفصيح من غيره)  
 والاربا اورد الكلام  
 المطابق لقتضى الحال  
 بلفظ غير فصيح فلا يكون  
 بليغا لوجوب وجود  
 الفصاحة في البلاغة  
 ويدخل في تمييز الكلمات  
 الفصيحة من غيرها لتوقفه  
 عليها (والثاني) اى تمييز  
 الفصيح من غيره (منه) اى  
 بعضه (ما بين) اى بوضوح

مع انها تتوقف على تمييزها ايضا ( قوله لتوقفه عليها ) اى لان فصاحتها جزء من فصاحتها ( قوله اى تمييز الفصحى من غيره ) هو بحسب التفصيل خمس تميزات بعدد الخلات بالفصاحة وهى تمييز الغريب من غيره وتمييز المخالف للقياس من غيره وتمييز المتعارف من غيره وتمييز ما فيه تعقيد من غيره وتمييز ضعف التأليف من غيره ( قوله منه ) ظاهره انه خبر مقدم لقوله ما بين وفيه ان كون ما بين فى العلوم المذكورة من ذلك التمييز امر معلوم بخلاف كون بعض التمييز بين فى العلوم المذكورة عامر مجهول والانسب هو لاجبار المجهول بالعلوم فالأقصد من حيث المعنى ان تجعل من مبتدأ لكونها اسما بمعنى بعض وانما بنيت لكونها على ضرورة الحرف وما بين خبر والمعنى والثانى بمضه التمييز الذى بين متعلقه فى علم اللغة او الصرف الخ والى هذا يشير الشارح بوجه ما حيث قال اى بمضه وما قلناه من ان من اسم لانها بمعنى بعض احسن مما ذكره هنا بعض الحواشى من انه ليس لفظ من مبتدأ بل حالة محل المبتدأ وقائمة مقامه وهو بعض اذ هذا خلاف المعروف عندهم اذ المعروف ان لفظ من اذا كان بمعنى بعض كان اسما لاستقلال معناه بالمفهومية اذ هو غير التبعية الجزئى ومن صرح باسميتها القطب والطبى فى قوله تعالى فاخرج به من الثمرات رزقا لكم ( قوله ما بين ) اى تميزات بين متعلقها فى علم الخ فصح الجمل فى قوله منه ما بين بتقدير ذلك المضاف ولك ان تقدره بعد من اى والثانى من متعلقه ما بين الخ ولك ان تقدر تمييز قبل ماى والثانى منه تمييز ما بين ( قوله من اللغة ) يطلق المتن على امور منها الاصل كما هنا والاضافة بانية ويطلق على الظاهر كما فى قوله

وقفت على الديار فكل منى \* فلا والله ما نطق بحرف \*

وعلى الشديد القوى ( قوله كالغرابية ) ظاهره انه مثال لما بين وهو تمييز فيعمل المعنى وتمييز الفصحى من غيره بمضه وهو الغرابية بين فى علم من اللغة مع ان الغرابية ليست بعض التمييز والجواب ان فى كلام المصنف حذفا والاصل كتمييز ذى الغرابية من غيره اى كتمييز غير السالم من الغرابية من غيره وكذا يقال فى قوله كخالفه القياس وما بعده اوىقال انه تمثيل للمتلحق المقدر سابقا والكاف فى قوله كالغرابية استقصائية اذ ليس شئ من متعلقات تمييز الفصحى بين فى اللغة غيرها اوىقال انها لادخال الافراد الالهية وكذا يقال فى ضعف التأليف ومخالفة القياس ( قوله وانما قال فى علم من اللغة ) اى ولم يسقط لفظ من ويقول فى علم اللغة ( قوله اى معرفة ) هذا تفسير لقوله علم وهذا احد اطلاقاته الثانى المسائل والثالث الملكات ولوحل الشارح العلم هنا على المسائل وقال اى مسائل اوضاع المفردات لكان انسب بقول المصنف بين فى علم الخ وقوله اوضاع المفردات هذا بيان لمتى اللغة وهو من اضافة الصفة للموصوف اى معرفة المفردات الموضوع لمعانيها وانما سمي ذلك العلم الباحث عن معانى المفردات

( فى علم من اللغة ) كالغرابية  
وانما قال فى علم من اللغة  
اى معرفة اوضاع  
المفردات لان اللغة اعم من  
ذلك يعنى به يعرف تمييز  
السالم من الغرابية عن غيره  
بمعنى ان من تتبع الكتب  
التداولية واحاط بها فى  
المفردات المأنوسة

الموضوعة بعلم المتن لان المتن ظهر الشيء ووسطه وقوته وهذا العلم تعلق بذات اللفظ ومعناه والعلوم المتعلقة باللغة غير هذا العلم كالنجو مثلا تعلقت بالالفاظ لامن حيث المعنى الذى وضع له اللفظ وماتعلق بالمعنى اقوى لان الناس الى ادراك المعنى احوج (قوله اعم من ذلك) اى اعم من متن اللغة لان علم اللغة قد يطلق على غير معرفة اوضاع المفردات من معرفة احوال اللفظ العارضة له من صحة واعلال واعراب وبناء وغير ذلك وذلك لانه يشمل اثني عشر علما نظمها بعضهم بقوله

لغات المعاني نحو صرف اشتقاقهم \* بيان قوافل عروض وقروضهم \*

\* وانشاء تاريخ وخط واسقطوا \* بديعا ووضعوا فزت بالعلم بعدهم \*

وعد الناظم التاريخ من علم اللغة تبع فيه الزمخشري والحق انه ليس منه لان التاريخ ليس خاصا بلغة العرب فالاولى ابداله بعلم التجويد وهذه الاثنا عشر علما كما تسمى بعلم اللغة تسمى بعلم العربية اى واذا كان علم اللغة اعم من متن اللغة فلو عبره لاقضى ان ذا الغرابة يوضح ويبين فى الاثنى عشر علما (قوله لان اللغة اعم) اى لان علم اللغة اعم فهو على حذف مضاف فاندفع ما يقال ان اللغة هى الالفاظ الموضوعه لمعانيها وهى لا تشمل ما ذكر من العلوم فابن العموم والحاصل ان الذى يشمل هذه الاثنى عشر علما علم اللغة لا اللغة فلا بد من هذا التقدير (قوله بمعنى به) اى بعلم متن اللغة اى ان مراد المصنف بكون الغرابة تبين فى علم متن اللغة ان بذلك العلم يعرف اللفظ السالم من الغرابة من غيره وهذا لا يخص علم اللغة بل يجرى فيه والصرف والنحو ولعل الشارح ترك التنبيه على ذلك فيما لعله بالقياسه واتى الشارح بهذه العناية جوابا عما يقال ان ظاهر كلام المصنف يقتضى ان علم متن اللغة يبين فيه ان هذا اللفظ مثل تكا كاتم غريب يحتاج فى بيان معناه الى البحث فى الكتب المبسوطة فى اللغة ومثل مسرج غريب يحتاج الى تخريج على وجه بعيد وان هذا اللفظ مثل اجتمعتم ليس بغريب مع انه لم يذكر ذلك فى علم اللغة اصلا وحاصل ما اجاب به الشارح ان مراد المصنف بكون الغرابة تبين فى متن اللغة ان بهذا العلم يعرف السالم من الغرابة من غير السالم بمعنى ان من تتبع الى آخر ما قل وانت خير بان المناسب لهذا التقرير ان يقول المصنف منه ما يستفاد من علم متن اللغة الخ كالاينقى (قوله يعرف تمييز الخ)

ان اريد التمييز ذهنا وهو معرفة السالم من غيره احتيج لتقدير مضاف اى يعرف متعلق تمييز والا كان المعنى به يعرف معرفة السالم ولاينحى تهافتهم وان اريد التمييز خارجا وهو التكلم بالسالم وترك التكلم بغير السالم فالامر ظاهر (قوله علم ان ماعداها الخ) اى لان الاشياء تبين باضدادها (قوله الى تقرير) اى زيادة بحث وتفتيش لعدم وجوده فى الكتب المتداولة كالقاموس والاساس والمصباح والختار (قوله واتخرج) اى على وجه بعيد فالاول مثل تكا كاتم واقروا والثانى مثل مسرج

علم ان ماعداها بما يقتضيه  
تقرير او تخريج فهو غير سالم  
من الغرابة وبهذا يتبين فساد  
ما قيل انه ليس فى علم متن  
اللغة ان بعض الالفاظ  
يحتاج فى معرفته الى ان  
يبحث عنه فى الكتب  
المبسوطة فى اللغة (او) فى  
علم (التصريف) كخالفه  
القياس اذ به يعرف ان  
الاجل مخالف للقياس  
دون الاجل (او) فى علم  
(النحو) كضعف التأليف  
والتعقيد اللفظى (او يدرك  
بالحسن) كالمتناظر اذ به يعرف  
ان مستشزرا متنافر دون  
مرتفع وكذا تافر الكلمات  
(وهو) اى ما بين فى العلوم  
المذكورة او يدرك بالحسن  
فالضمير عائدا الى ما ومن زعم  
انه عائدا الى ما يدرك بالحسن  
فقد سهوا ظاهرا

( قوله وبهذا ) اى بما ذكر من قوله بمعنى ان من تتبع الخ ( قوله ما قيل ) اى اعتراضا من بعض الشراح وهو الزورنى على المصنف ومنشأ ذلك الاعتراض النظر لظاهر كلام المصنف لان قوله منه ما بين في علم متن اللغة كالغربة يقتضى انه يذكر في كتب علم اللغة ان بعض الكلمات العربية مثل تكا كما تم يحتاج في معرفة معناها الى البحث في الكتب المبسوطة في اللغة لانها من مصادقات الغربة التى حكم المصنف عليها بانها تبين في علم اللغة مع انه لم يقع ذلك في كتاب من كتب اللغة اصلا ( قوله ان بعض الالفاظ ) اى لا يقال في بعض معين من الالفاظ انه يحتاج الخ اى فكيف يقول ان تمييز السالم من غيره بين في علم متن اللغة ( قوله الى ان يبحث عنه ) اى او يخرج على وجه بعيد ( قوله اوفى علم التصريف ) ظاهره ان هذه صلات متعددة لموصول واحد مع اختلاف الموصول هنا اذ الذى بين في متن اللغة مغاير لما بين في التصريف والجواب ان اول التقسيم والمراد بما بين متعلقه نوع كلّى والمعنى ان هذا النوع ينقسم الى اقسام قسم بين متعلقه في علم متن اللغة وقسم بين متعلقه في التصريف الخ واعتراض بان الخلل بالفصاحة هو مخالفة ماثبت عن الواضع وهذا لا يعلم من الصرف واجيب بانهم يذكرون الالفاظ الشواذ الثابتة في اللغة ويقولون انها شاذة فيعلم منه ان ما عدا هذه الالفاظ خلاف ماثبت عن الواضع ( قوله اذ به يعرف الخ ) اى لان من قواعدهم ان المثلين اذا اجتمعا في كلمة وكان الشان منهما متحركا ولم يكن زائدا للعرض وجب الادغام ( قوله كضعف التأليف ) اى مثل الاضمار قبل ذكر لفظا ومعنى وحكما ( قوله والتعقيد اللفظى ) يرد عليه ان التعقيد اللفظى قد يكون سببه اجتماع امور كل منها شايع الاستعمال جار على القوانين كما سبق واذا لم يجب ان يكون لمخالفة القانون النحوى فكيف بين في علم النحو واجيب بان سبب التعقيد اللفظى عن اجتماع تلك الامور انما هو لمخالفة الاصل فيها من تقديم وتأخير مثلا ومخالفة الاصل وان جازت توجب عبر الدلالة والتعقيد والنحويين فيه ما هو الاصل وما هو خلاف الاصل وبين فيه ان الاصل تقديم الفاعل على المفعول وان تقديم المفعول على الفاعل خلاف الاصل وان الاصل تقديم المستثنى منه على المستثنى وان عكس ذلك خلاف الاصل وحينئذ فالتحوي يعرف به التعقيد اللفظى الحاصل بكثرة مخالفة الاصل ( قوله او يدرك بالحس ) عطف على قوله بين اى ومنه تمييز يدرك متعلقه وهو التنافر بالحس كما يدل عليه قوله اذ به يعرف الخ والمراد بالحس الباطنى وهو القوة المدركة للطائفت الكلام ووجوه تحسينه المعبر عنها فيما مر بالدوق لاجل ان يوافق ما مر من ان ادراك التنافر انما هو بالدوق الصحيح فما عده الدوق ثقلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك على ما صرح به ابن الاثير ولبس المراد

( ماعدا التعقيد المعنوى )  
اذ لا يعرف بتلك العلوم  
ولا بالحس تميز السالم  
من التعقيد المعنوى من  
غيره فلم ان مرجع البلاغة  
بعضه مبین فی العلوم  
المذكورة وبعضه مدرك  
بالحس وبقي الاحتراز عن  
الخطا في تأدية المعنى المراد  
والاحتراز عن التعقيد  
المعنوى فمت الحاجة الى  
علمين مفيدین لذلك  
فوضعوا علم المعاني للاول  
وعلم البيان للثاني والبه  
اشار بقوله ( وما يحتز به  
عن الاول ) اى عن الخطا  
في تأدية المعنى المراد ( علم  
المعاني وما يحتز به عن  
التعقيد المعنوى علم البيان )  
وسموا هذين العلمين علم  
البلاغة لكان مزيد  
اختصاص لهما بالبلاغة

بالحس حس السمع والاختلاف مامر وان كان وصول ذلك للحس الباطنى بواسطة  
السمع ( قوله كالتنافر ) اى سواء كان تنافر حروف او كلمات ( قوله ان  
مستنزرا ) هذا في تنافر الحروف ( قوله وكذا تنافر الكلمات ) كقوله وليس  
قرب قرحب قبر ( قوله اى ما بين ) اى التميز الذى بين متعلقه ( قوله او يدرك  
بالحس ) عبر هنا باو مشاكلة للصف والا فالظاهر الواو لان الضمير راجع لما المينة  
بالجميع اعنى بين ويدرك ( قوله قدسها الخ ) اى لان قضيته ان كل ماعدا التعقيد  
المعنوى يدرك بالحس وليس كذلك بل المدرك بالحس بعض ماعدا لاجبعه ويحتمل  
ان وجه السهو انه يوهى ان التعقيد المعنوى يدرك بالعلوم المذكورة لانه قال ماعدا  
التعقيد المعنوى يدرك بالحس اى واما هو فلا يدرك بالحس وهو محتمل لادراكه  
بالعلوم السابقة اى وحيث فلا يكون محتاجا لعلم البيان لبيان التعقيد المعنوى مع اننا  
بصدد بيان الحاجة اليه لاجل بيانه ( قوله اذ لا يعرف الخ ) هذا تعليل لاستثناء التعقيد  
المعنوى ( قوله تميز السالم ) اى متعلق تميز السالم ( قوله فلم ان مرجع البلاغة ) اى  
بعض مرجعها وهو تميز الفصح من غيره وقوله بعضه مبین اى بعضه مبین متعلقه  
وهو الغرابة ومخالفة القياس وضعف التأليف والتعقيد اللفظى وقوله وبعضه مدرك  
بالحس اى مدرك متعلقه وهو التنافر سواء كان في الحروف او في الكلمات ( قوله وبقي )  
اى من المرجع الاحتراز الخ اى فانهما غير مبينين في علم ولا مدركين بالحس فمت الخ  
( قوله وبقي الاحتراز عن الخطا ) اى الذى هو المرجع الاول بتمامه وقوله والاحتراز  
عن التعقيد المعنوى اى الذى هو بعض المرجع الثاني ( قوله فمت الحاجة ) اى دعت  
وحلت ( قوله مفيدین لذلك ) اى لمعرفة ذلك المذكور من الاحترازين ( قوله واليه ) اى  
الى كونهم وضعوا علمين مفيدین لما ذكر من الاحترازين اشار بقوله والمراد بالاشارة  
الذكر والافهم مصرح لاشير ( قوله وما يحتز به عن الاول ) فيه ان الاول هو الاحتراز  
عن الخطا وعلم المعاني لا يحتز به عن الاحتراز المذكور بل عن الخطا والجواب ان  
في كلام المصنف حذف مضاف اى عن متعلق الاول فقول الشارح اى عن الخطا تفسير  
لذلك المقدر ( قوله علم المعاني ) ان اريد به القواعد فالامر ظاهر وان اريد به الملكة  
او الادراك احتج الى تقدير مضاف اى فوضعوا متعلق علم المعاني وكذا يقال فيما بعده  
( قوله لمكان ) مصدر من الكينونة وهى التحقق والوجود والمزيد مصدر بمعنى الزيادة  
والمراد بالاختصاص التعلق اى لوجود زيادة تعلق لهما بالبلاغة وانما فسرنا  
الاختصاص بالتعلق لان الاختصاص شئ واحد لا يزيد ولا ينقص بخلاف التعلق واورد  
على هذا التعليل ان مرجع البلاغة كما مر شيان الاحتراز عن الخطا في تأدية المعنى المراد  
وتميز الفصح من غيره والشئ الاول انما يكون بعلم المعاني ولا يشاركه فيه غيره من العلوم  
فلا يظهر بالنسبة اليه التعبير بمزيد والشئ الثاني كما يتوقف على علم البيان يتوقف



على اللغة والصرف والنحو فلا زيادة له عن غيره واجيب عن الاول بان المراد بقوله  
 مزيد اختصاص لهما اى لمجموعهما لالكل منهما وعن الثاني بان علم البيان المقصود  
 منه بالذات التمييز المذكور بخلاف النحو مثلاً فإنه ليس المقصود منه بالذات ذلك  
 التمييز بل ذلك حاصل منه تبعاً والمقصود بالذات منه معرفة حال اللفظ اعراباً وبناءً  
 وحاصل ما ذكره الشارح ان البلاغة مرجعها لامرين الاحتراز عن الخطأ في تأدية  
 المعنى المراد والاحتراز عن الاسباب الخلة بالفصاحة والاول موقف على علم المعاني  
 والثاني موقف على اللغة والصرف والنحو والبيان وحيث قد تعلق بها  
 علوم خسة وهذا بيان لكون التعلق مشتركاً الا ان تعلق مجموع علم المعاني والبيان  
 بها ازيد من تعلق غيرهما وذلك لان بعلم المعاني يعرف ما به يطابق الكلام مقتضى الحال  
 والبلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال واما في البيان فإنه وان كان مفاده وثمرته معرفة  
 ما يزول به التعقيد المعنوي وهو مما يتوقف عليه البلاغة كتوقفها على مفساد النحو  
 والصرف واللغة فإنه يزول بالاول ضعف التأليف والثاني مخالفة القياس والثالث  
 الغرابة لكن المقصود بالذات من البيان تمييز السالم من التعقيد المعنوي من المشتل  
 عليه الذى توقف عليه البلاغة بخلاف النحو والصرف فان المقصود بالذات من الاول  
 البحث عن اللفظ من حيث الاعراب والبناء واما تمييز السالم من ضعف التأليف والتعقيد  
 اللفظي من المشتل عليهما فهذا ليس مقصوداً بالذات من النحو بل هو امر عارض له  
 وكذلك المقصود بالذات من الصرف البحث عن اللفظ من حيث الصحة والاعلال  
 واما تمييز الموافق للقياس من المخالف له فهو امر عارض له فلما كان المقصود بالذات  
 من البيان توقف عليه البلاغة دون المقصود بالذات من غيره كان البيان اشد تعلقاً  
 بها من غيره (قوله وان كانت البلاغة تتوقف على غيرهما من العلوم) اى من حيث  
 رجوعها الى تمييز الفصيح من غيره وانما كان لهما مزيد اختصاص بالبلاغة مع توقفها  
 من هذه الجنبية على عدة علوم لان هذين العلمين لا يبحثان الاعلى ما يتعلق بالبلاغة  
 (قوله لمعرفة البلاغة) اللام لتعليل مقدمة على المعلول لاصلة الاحتياج وقوله الى علم  
 آخر صلة لاجتاجوا اى احتاجوا العلم آخر لاجل معرفة الخ (قوله فوضعوا ذلك) اى  
 لما ذكر من المعرفة (قوله وجوه التحسين) اى الطرق والامور التى يحصل بها تحسين  
 الكلام (قوله مقصوده) اى مقصود مؤلفه او ان فيه استعارة بالكناية وتخيلاً (قوله  
 والثلاثة علم البديع) من تمة الطريقة الثالثة والحاصل ان الطريقة الاولى تسمى الفن  
 الاول بعلم المعاني والثاني بالبيان والثالث بالبديع والطريقة الثانية تسمى الثلاثة  
 بعلم البيان والطريقة الثالثة تسمى الاول بالمعاني والاخيرين بالبيان وتسمى الثلاثة  
 بالبديع وهذا هو ظاهر قول المصنف وكتب بعضهم قوله والثلاثة اى وبعضهم  
 يسمى الثلاثة علم البديع (قوله ولا تخفى وجوه المناسبة) اما وجه مناسبة تسمية الاول

بعلم المعاني فلانه يعرف به المعاني التي يصاغ لها الكلام وهي المدلولات العقلية المسماة  
بخواص التراكيب واما وجه تسمية الثاني بعلم البيان فلانه يعرف به بيان ايراد المعنى  
الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالات وخفائها واما وجه تسمية الثالث بالبديع  
اما لبداعة ما اشتمل عليه من الوجوه اى حسنها واما لانه لما لم يكن له مدخل في تأدية  
المعنى المراد الموضوع له اساس الكلام صار امرا مبتدعا اى زائدا واما وجه تسمية  
الجميع بعلم البيان فلان البيان هو المنطق الفصيح العرب عانى الضمير ولا شك ان العلوم  
الثلاثة لها تعلق بالكلام الفصيح المذكور تصحها وتحسينا واما على الطريقة الثالثة  
فوجه تسمية الاول بالمعاني يعلم مما تقدم واما وجه تسمية الاخيرين بالبيان فلتعلقهما بالبيان  
اى المنطق الفصيح او غلب اسم الثاني على الثالث واما وجه تسمية الجميع بالبديع  
فلبداعة مباحثها اى حسنها لان البديع هو الشيء المستحسن لظرافته وغرابه وعدم  
وجود مثاله من جنسه ومباحث هذه العلوم كذلك اولانه يعرف بها امور مبتدعة  
بالنسبة الى تأدية اصل المراد الذي يعرفه الخاص والعام وتلك الامور كالخصوصيات  
والجاز والكناية والجناس والترصيع وغير ذلك

### الفن الاول علم المعاني

( قوله الفن الاول علم المعاني ) اورد عليه ان هذا اخبار بمعلوم فلا فائدة فيه وذلك  
لانه قال اولاً وما يحترز به عن الاول اى الخطاء في تأدية المعنى المراد علم المعاني وما يحترز به  
عن التعقيد المعنوي فهو علم البيان وما يعرف بالوجوه التحسين فهو علم البديع فقد  
علم من هذا ان الفن الاول علم المعاني فبقوله بعد ذلك الفن الاول علم المعاني اخبار  
بمعلوم فلا فائدة فيه واجاب بعضهم بانه لما طال العهد بالنسبة للعلمين الاخيرين اوقع  
الحمل هناك واجرى ما هنا عليه لتكون الزايج الثلاثة على نفس واحد والاحسن  
ما قاله بعضهم انه ليس المراد بالاول هنا الاول في قوله سابقا وما يحترز به عن الاول  
الخ بل المراد بقوله الفن الاول اى الواقع في المرتبة الاولى من الكتاب وكذا يقال  
في الثاني والثالث ولما كان مظنة ان يقع اشتباه في ان الفن الاول والثاني والثالث اى شئ هو  
حل علم المعاني على الفن الاول وعلم البيان على الفن الثاني وعلم البديع على الفن الثالث  
ازالة لذلك الاشتباه فظهر لك ان الحمل مفيد واندفع ما سبق الى بعض الاوهام من عدم  
صحة الحمل وانه ينبغي ان يعكس بحيث يحمل الفن الاول على علم المعاني لان علم المعاني قد  
علم من قوله قريبا وما يحترز به عن الخطاء في تأدية المعنى المراد علم المعاني والمعلوم يجعل  
محكما عليه ولا يقال ان المتعارف هدم كون السند اعرف من السند اليه فاذا كره من  
جعل علم المعاني خبرا خلاف المتعارف لان الفن الاول من قبيل المحلى بالوعلم المعاني معرفة  
بالعلمية والمعلم اعرف منه لا نقول السند اليه هنا مساو للسند في التعريف لان مدخول  
ال العهدية في حكم علم الشخص ولا يضح ان يجعل الفن الاول خبرا مقدما

وان كانت البلاغة تنوقف  
على غيرهما من العلوم ثم  
احتاجوا لمعرفة توابع  
البلاغة الى علم آخر  
فوضعوا ذلك علم البديع  
واليه اشار بقوله ( وما يعرف  
به وجوه التحسين علم  
البديع ) ولما كان هذا  
المختصر في علم البلاغة  
وتوابعها انحصار مقصوده  
في ثلاثة فنون ( وكثير ) من  
الناس ( من يسمى الجميع  
علم البيان وبعضهم يسمى  
الاول علم المعاني ) يسمى  
( الاخيرين ) يعنى البيان  
والبديع ( علم البيان والثلاثة  
علم البديع ) ولا يخفى وجوه  
المناسبة ( الفن الاول علم  
المعاني )

وعلم المعاني مبتدأ مؤخر لان الخبر هنا واجب التأخير لاستواء الجزئين في التعريف  
من غير قرينة كما اشار اليه في الخلاصة بقوله  
\* فامنع حين يستوى الجزآن \* عرفا ونكرا عادى بيان \*

ثم ان الفن عبارة عن الالفاظ اى القضايا الكلية لانه جزء من المختصر الذى هو اسم  
للالفاظ المخصوصة على ما سبق في قوله رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون والعلم  
يحتمل ان يرد به الملكة ويحتمل ان يراد به القواعد كما سأتى ذلك قريبا للشارح فعلى  
ان المراد بالعلم القواعد والاصول التى هى قضايا كلية فالجمل صحيح لانه من جمل الالفاظ  
على الالفاظ وعلى ان المراد بالعلم الملكة فالجمل غير صحيح لان الخبر غير المبتدأ وقد يجاب  
بان الجمل من باب الاسناد المجازى لما بين الالفاظ اى القضايا الكلية التى هى الفن والملكة  
من العلاقة الشديدة لحصولها بمزاوتها ولا يرد ان الاسناد المجازى عند المصنف خاص  
باسناد الفعل او ما فى معناه لغير ماهوله فخرج اسناد الخبر الجامد لغير ماهوله فلا يكون  
مجازا عقليا لان الصحيح خلافه كما يأتى وما ذكره العلامة الحفيد وتبعه الغنيمى من ان العلم  
عبارة عن المعاني والجمل غير صحيح واجابا بان الاسناد مجازى او يجاب كما ذكره غيرهما  
بتقدير مضاف اما فى الاول اى مدلول الفن الاول علم المعاني او فى الاخير اى الفن الاول  
دال علم المعاني فهذا يتبعه حل الشارح العلم على الملكة او على الاصول والقواعد  
وقوله بعد ذلك ويخصر فى ثمانية ابواب من انحصار الكل فى اجزائه اذ من المعلوم ان  
الابواب الثمانية الفاظ فاذا كانت الاجزاء الفاظا وقضايا كان الكل وهو علم المعاني  
كذلك فتأمل ذلك ( قوله قدمه على البيان ) لم يقل على علم البيان مع انه انسب بكلام  
المتن حيث قال سابقا وما يحرز به عن التعقيد للمعنى علم البيان اشارة الى ان العلم المعاني  
والبيان وازداف العلم فى مثل ذلك لما بعده من اضافة العام الى الخاص فقد عدل عن  
مراعاة النكتة اللفظية وهى المجانسة اللفظية لمراعاة تلك النكتة المعنوية ( قوله  
لكونه منه الخ ) حاصله ان ثمره علم المعاني وهى رعاية المطابقة لمقتضى الحال يتوقف  
عليها ثمره علم البيان وهى ايراد المعنى الواحد بطرق متعددة مختلفة الدلالات فى  
الوضوح والخفاء من حيث انه لا يعتد بذلك الا ايراد الا اذا حصلت الرعاية لمقتضى  
الحال كما يشعر به تعريف البيان بانه علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح  
والخفاء بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فلما كانت ثمره البيان متوقفة على ثمره المعاني  
وعلم البيان متوقف على ثمرته وهو الايراد المذكور صار علم البيان متوقفا على شيئين  
ثمرته وثمره علم المعاني التى توقف عليها ثمرته لان المتوقف على التوقف على شئ متوقف  
على ذلك الشئ وحيث كان علم البيان متوقفا على شيئين وعلم المعاني متوقفا على واحد  
منهما صار علم المعاني بمنزلة الجزء من علم البيان والجزء مقدم على الكل طبعاً فقدم علم

قدمه على البيان لكونه  
منه بمنزلة المفرد من  
المركب

المعاني لذلك وضعا والحاصل ان ثمرة علم المعاني التي هي رعاية المطابقة شديدة  
الارتباط به لانها المقصودة منه حتى كأنها هو وهي تشبه الجزء من علم البيان لتوقفه  
عليها من حيث اعتبار ثمرته والاعتداد بها ويتوقف على غيرها ايضا كإيراد المعنى  
الواحد بطرق مختلفة الوضوح والخفاء وما يتوقف عليه الشيء يشبه جزئه بجماع  
التوقف عليه في الجملة فذلك الرعاية وذلك الإيراد يشبهان اجزاء علم البيان لتوقفه عليهما  
فكان علم المعاني بمنزلة الجزء لكون ثمرته المقصودة منه كالجزء وانما قلنا انها تشبه الجزء  
لأنها ليست جزءا حقيقة للبيان لأنه ليس عبارة عنها مع شيء آخر وانما قلنا من حيث اعتبار  
ثمرته والاعتداد بها لان تحققه وحصوله لا يتوقف على رعاية المطابقة لأنه يمكن تحقق  
ملكة يقتدر بها على إيراد المعنى الواحد بالطرق المذكورة من غير رعاية للمطابقة  
ولاشك ان هذه الملكة تسمى علم البيان اذا علمت هذا فقول الشارح لكونه منه بمنزلة  
المفرد من المركب كلمة من في الموصعين ابتدائية الا ان الابتداء باعتبار الاتصال لانها  
ابتدائية محضة لان مجرورها ليس مبتدأ ومنشأ لنفس ما قبلها بل متصل به والمعنى لكون  
المعاني حال كونه ناشئا من البيان اي متصلا به بمنزلة المفرد حال كونه ناشئا من المركب  
اي متصلا به ومخلصه ان اتصال المعاني بالبيان ونسبته اليه كاتصال المفرد بالمركب  
ونسبته اليه من جهة التوقف على كل وان كان توقف المركب على المفرد من جهة كونه  
جزءا له بخلاف توقف البيان على المعاني ويصح ان تكون كلمة من متعلقة بمحذوف  
اي لكون قرب المعاني من البيان بمنزلة قرب المفرد من المركب كما ذكر في قوله عليه  
الصلاة والسلام انت مني بمنزلة هارون من موسى (قوله لان رعاية الخ) علة لكون  
اتصال المعاني بالبيان بمنزلة اتصال المفرد بالمركب وقوله لان رعاية المطابقة لمقتضى  
الحال اي التي هي ثمرة المعاني لان المعاني كما قال المصنف علم يعرف به احوال اللفظ  
العربي الخ وثمره ذلك العلم رعاية المطابقة لمقتضى الحال (قوله وهو مرجع الخ)  
الضمير للرعاية وذكر الضمير باعتبار الخبر والمراد بالمرجع هنا الفائدة والثمره لا ما يتوقف  
حصول الشيء عليه كما مر في قول المصنف فعلم ان مرجع البلاغة الخ وذلك لما علمت  
ان تحقق علم المعاني وحصوله لا يتوقف على تحقق الرعاية المذكورة اذ يمكن ان يوجد  
في شخص ملكة يعرف بها احوال اللفظ العربي من حيث ان بها يطابق اللفظ مقتضى  
الحال ولا يحصل من ذلك الشخص رعاية المطابقة المذكورة ولا قصد لها فقد وجد علم  
المعاني بدون تلك الرعاية (قوله معتبرة في علم البيان) اي من حيث انها شرط  
في الاعتداد بثمرته وهي إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح والخفاء وليس  
المراد اعتبارها في البيان على سبيل الجزئية له لان البيان ليس مركبا من اعتبار المطابقة  
وايراد المعنى الواحد بطرق فظهر لك من هذا ان المراد بالاعتبار في كلام الشارح  
ما يشمل اعتبار الخارج واعتبار الفائدة فان رعاية المطابقة امر خارج عن البيان ليست

لان رعاية المطابقة لمقتضى  
الحال وهو مرجع علم  
المعاني معتبرة في علم البيان  
مع زيادة شيء آخر وهو  
إيراد المعنى الواحد في طرق  
مختلفة (وهو علم) اي  
ملكة (يقتدر بها على  
ادراكات جزئية)

جزأ منه ولا فائدة له وإنما هي شرط للاعتداد بقائده فاعتبرت فيه من تلك الحيثية  
 وأما الشيء الآخر الذي هو إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فهو فائدة لعلم البيان  
 ومقصود منه فاعتباره فيه من تلك الحيثية (قوله المعنى الواحد) أي كشوت الجود  
 زيد فأنك تعبر عنه تارة بقولك زيد سخي وتارة بقولك زيد جبان الكلب وتارة بقولك  
 زيد كثير الرمد وتارة بقولك زيد هزيل الفصيل وتارة بقولك رأيت نجرا في الحمام  
 يعطى والحال أن المرقى في الحمام زيد (قوله في طرق) أي بطرق (قوله ملكة) أي  
 كيفية راسخة وإنما قيدنا بالزسوخ لأن الكيفية النفسانية كما لا تسمى ملكة إلا بعد  
 الرسوخ إذ في ابتداء حصولها تسمى حالا (قوله يقتدر بها على ادراكات) أي على  
 استحضار ادراكات واستحصالها والحاصل أن الملكة لا يقال لها علم كما اختاره صاحب  
 المواقف وغيره من المحققين إلا إذا كان يستحضر بها ما كان مخزونا عنده في الحافظة  
 ومعلوم أنه من الجزئيات ويحصل بها ما ليس عنده منها مثلا واضع هذا الفن وضع  
 عدة أصول مستنبطة من تراكم البقاء يحصل من ادراكها وممارستها قوة للنفس  
 يتمكن الإنسان بتلك القوة من استحضار جزئيات تلك الأصول التي عنده متى أراد  
 ويمكن أيضا من استحضار ما كان مجهولاً له من جزئياتها وذكر العلامة عبد الحكيم  
 أن الاعتبار في العلم بمعنى الملكة هو ملكة الاستحضار الحاصلة بعد تكرار المشاهدة وأما  
 التمكن من استحضار ما بقي فليس يعتبر فيها وإلى هذا يشير كلام الشارح في المطول  
 (قوله على ادراكات جزئية) أن قلت الإدراك لا يوصف بالكلية ولا بالجزئية والذي  
 يتصف بهما إنما هو المدرك كالإنسان وزيد وحينئذ فالمناسب أن يقال يقتدر بها على  
 ادراك الجزئيات واجب بأن في الكلام حذف مضاف أي يقتدر بها على ادراك مدركات  
 جزئية كذا قيل وقد يقال أنه لا حاجة لذلك لأن ادراك الجزئي جزئي حقيقي لأن  
 جزئية المدرك بالفتح تستلزم جزئية الإدراك ثم إن المراد بالادراكات الجزئية الادراكات  
 المتعلقة بالفروع المستخرجة تلك الملكة من المسائل أي القواعد الكلية مثلا قولنا كل  
 كلام يلقي إلى النكر يجب توكيده أصل كل يستحضر بالملكة وفرعه المستفاد منه  
 بالملكة هذا الكلام الملقى لهذا النكر يجب توكيده وكذلك كل كلام يلقي إلى المحبوب  
 يجب فيه الاطناب وكل كلام يلقي إلى المريض يجب فيه الإيجاز وفرعها الكلام  
 الملقى لهذا المحبوب يجب فيه الاطناب والكلام الملقى لهذا المريض يجب فيه الإيجاز  
 وهكذا فالجزئيات المستخرجة من القواعد بالملكة هي القضايا التي موضوعاتها جزئية  
 وهي مغايرة لأحوال اللفظ العربي كالتأكيد الواقع في هذا الكلام والإيجاز الواقع  
 في هذا الكلام والاطناب الواقع في هذا الكلام وهكذا قول المصنف يعرف به أحوال  
 اللفظ العربي يقتضي أن المعروف بالملكة جزئيات الأحوال وكلام الشارح يقتضي  
 أن المعروف بها جزئيات القواعد وقد علمت التغاير بينهما وقد يجب أن هذه الملكة

تعرف بها جزئيات الاحوال بواسطة معرفة فروع القواعد بها لان معرفتها وسيلة الى التصديق باحوال اللفظ فيلزم من التصديق بان هذا الكلام الملقى الى هذا المنكر يجب توكيده ليطابق مقتضى حاله التصديق بان هذا التأكيد مناسب لانكار هذا الشخص الذي هو حاله ومعرفة الجزئيات تتناول تصورها والتصديق بحالها بالتصديق بان هذا التأكيد مناسب لانكار هذا المخاطب معرفة له فصح القول بان الملكة يعرف بها احوال اللفظ بهذا الاعتبار (قوله ويجوز الخ) قد تحصل من كلامه ان العلم مشترك ولا ينصرف وقوعه هنا في التعريف لصحة ارادة كل من معانيه ونحل المنع اذا لم يصح ارادة ذلك ثم ان تصدير الشارح بالمعنى الاول وتصدير هذا يجوز يقتضى ان هذا مرجوح والراجع الاول مع ان الامر ليس كذلك اذا راجع انما هو هذا الثاني لان الكثير في استعمالهم اطلاق العلم على الاصول والاطلاق له على الملكة قليل وايضا المناسب لقوله الآتى وينحصر في ثمانية ابواب المعنى الثاني لان المنحصر في ابواب انما هو الاصول لالملكة ولا يقال هذا يوجب ارادة المعنى الثاني لانا نقول يمكن ان يراد المعنى الاول ويرتكب في قوله ينحصر الخ الاستخدام او يجعل في الكلام حذف مضاف اى وينحصر متعلقه وهى الدركات في ثمانية ابواب كذا في الغنى والحفيد والذى ذكره العلامة عبدالحكيم ان اطلاق العلم بمعنى الملكة اكثر في العرف من اطلاقه بمعنى الاصول كما صرح به في التلويح فحمل اللفظ عليه اولى ولذا قال الشارح ويجوز ولان حل العلم على الاصول يجوز الى تقدير مضاف في قوله يعرف به اى بعلمه لان العلم بمعنى الاصول لا يصير سببا في المعرفة الا بعد حصول الملكة فالحمل عليه بعيد بالنسبة الى الملكة ولم يذكر الشارح جواز حل العلم على الادراك مع انه يطلق عليه ايضا لفساد المعنى لان الادراك لا يدرك به (قوله والقواعد) عطف تفسير (قوله المعلومة) وصف القواعد بكونها معلومة اشارة الى ان وجه اطلاق العلم عليها تعلقه بها وانه من باب اطلاق اسم التعلق بالكسر على التعلق بالفتح على حد هذا خلق الله اى مخلوقه وذلك لان العلم فى الاصل مصدر بمعنى الادراك وهو غير القواعد فهى معلومة واشار الشارح بما ذكره لوجه العلاقة (قوله ولاستعمالهم المعرفة فى الجزئيات) اى والعلم فى الكليات وهذا جواب عما يقال لماذا عبر بالمعرفة فى قوله يعرف به الخ ولم يعبر بالعلم وهو علة مقدمة على المعلول وهو قوله قال يعرف اى ولم يقل يعلم لاستعمالهم الخ فى الجزئيات اى واحوال اللفظ العربى كتنا كيد هذا الكلام وتقديم المسند فيه وتأخير جزئيات فيناسبها المعرفة لالعلم (قوله فى الجزئيات) اى فى ادراكها تصورها اى او تصديقا بحالها اى واستعمالهم العلم فى ادراك الكليات تصورها اى او تصديقا بحالها (قوله يعرف به احوال اللفظ العربى) اعترض بان فى التعريف دورا وذاك لان احوال اللفظ العربى اخذت فى تعريف علم المعاني فصار متوقفا عليها وهى لاتعرف الا منه فهى متوقفة عليه ويحجب بان الجهة منفكة لان العلم متوقف عليها

ويجوز ان يُرِيدَ نفس  
الاصول والقواعد المعلومة  
ولاستعمالهم المعرفة فى  
الجزئيات قال (يعرف به  
احوال اللفظ العربى)

من حيث تصور ماهيته وهي متوقفة عليه من حيث حصولها في الخارج فلا تحصل  
معرفتها بدونه وذلك لان المراد بمعرفة الاحوال التصديق بان هذه الاحوال بها  
يطابق اللفظ مقتضى الحال كالتصديق بان هذا التأكد مثلا في قولك ان زيدا قائم به  
يطابق هذا الكلام مقتضى الحال ولا شك ان التصديق المذكور لا يحصل بدون  
علم المعاني لانه هو الذي يبحث عن احوال اللفظ التي بها يطابق مقتضى الحال وقوله  
احوال اللفظ اعم من ان تكون احوال مفرد كالسند والمستداليه او احوال جملة كالقصل  
والوصل والايجاز والاطناب والمساواة فانه قد تكون احوال الجملة واحترز باضافة  
الاحوال للفظ عن علم الحكمة فانه يعرف به احوال اللفظ بل احوال الوجودات  
وعن المنطق فانه يعرف به حال المعنى وعن الفقه فانه يعرف به احوال فعل المكلف وهكذا  
(قوله يستنبط منه) اي يستخرج منه والتعبير يستنبط منه مشكل على تفسير العلم بالملكة  
لاعلى تفسيره بالقواعد وذلك لان الملكة يستنبط بها الامتثال لان جعل لفظه من السببية  
اي يستخرج بسببه وعلى تفسير العلم بالقواعد تجعل من التعدية (قوله كل فرد فرد) قيل  
الاول حذف فردا الثاني لاستفادة الاستفراق من قوله كل فرد ورد بان هذا الاستعمال  
شائع في كلام العرب فيكررون الشيء مرتين اشارة لاستيعاب جميع افراده فالجموع بمنزلة  
شيء واحد يقصد بهما افادة التعميم او انه على حذف الفاء العاطفة اي كل فرد فرد اي  
كل فرد يعقبه آخر وهكذا الى غير النهاية كايتهمد بذلك النون السليم افاده السيرامي  
وفي كلام الحفيد ان فردا الثاني بمعنى منفرد صفة للاول اي كل فرد منفرد عن الاخرى  
معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد لاعلى سبيل الاقتران وامامنا في الفنارى  
من ان الثاني توكيد لفظي للاول فقيه ان التوكيد اللفظي لا بد ان يكون الثاني عين  
الاول والثاني هنا غير الاول لان المراد فرد آخر (قوله بمعنى ان اي فرد يوجد منها)  
اي حاولنا ايجاده منها امكننا الخ وليس المراد ان اي فرد وجد بالفعل اذ لا بلائمه  
التعبير بالامكان كذا قرر بعض الاشباخ ويصح ان يكون المراد بمعنى ان كل فرد  
يرد علينا من هذه الاحوال يمكن معرفته بذلك العلم (قوله بمعنى ان اي فرد الخ) اي  
بهذا اشارة الى ان الاستفراق عرفي وان المراد امكان المعرفة لا المعرفة بالفعل كما هو ظاهر  
العبرة والحاصل ان المراد من كون علم المعاني يعرف به احوال اللفظ العربي ان اي فرد  
من الاحوال حاولنا ايجاده امكننا معرفته بذلك العلم وليس المراد ان الاحوال بتامها  
توجد في تركيب واحد بالفعل وتعرف بذلك العلم لان احوال اللفظ لانهاية لها ويستحيل  
وجود ما لانهاية له ومعرفة ولا انها غير موجودة بالفعل في تركيب ولكن يعرف جميعها  
بهذا العلم لاستحالة معرفة جميع ما لانهاية له وبهذا المراد ادفع ما يقال اعتراضا  
على المصنف قوله يعرف به احوال اللفظ العربي جمع مضاف وحكمه حكم الجمع المعروف  
في احتمالاته الاربعة فاما ان يراد به الجنس مجازا وهو ظاهر البطلان لانه يلزم ان يكون

اي هو علم يستنبط منه  
ادراكات جريئة هي معرفة  
كل فرد فرد من جزئيات  
الاحوال المذكورة بمعنى  
ان اي فرد يوجد منها امكننا  
ان نعرفه بذلك العلم وقوله  
(التي بها يطابق) اللفظ  
(مقتضى الحال) احراز  
عن الاحوال التي ليست  
بهذه الصفة مثل الاحلام  
والادغام والرفع والتعصب

من له ملكة يعرف بها حالا واحدا عالما بالمعاني واما ان يراد به الاستغراق فيلزم ان لا يكون احدا عالما بالمعاني لان احوال اللفظ لانهاية لها ومالا ينهى يستحيل وجوده فيستحيل معرفته واما ان يريد البعض المطلق فيلزم ما لزم على تقدير ارادة الجنس واما ان يريد بعضا معينا في نفسه بنصف او ثلث او غير ذلك من الكسور غير معين في الذكر فيلزم التعريف بالجهول واما ان يريد البعض المعين في الذكر كالتعريف والتكبير والتأكيذ والتجريد وكما جوال الاسناد او المسند اليه او غيرهما فلا دلالة للفظ عليه وحاصل الجواب ان اختيار الاستغراق لكن المراد به العرفي لا الحقيقي ويزيد بالمعرفة المعرفة بحسب الامكان لا بالفعل كما مر ( قوله بذلك العلم ) اي تلك الملكة او بالاصول والقواعد ( قوله بطابق اللفظ ) فيه اشارة الى ان الصلة جرت على غير من هـ له وكان الواجب الابرار الان يقال انه جرى على المذهب الكوفي وكان الاولى للشارح ان يقول اي اللفظ ليكون تفسير الضمير المستر والافتقار ان المصنف حذف الفاعل مع انه لا يجوز حذفه الا في مواضع معلومة ليس هذانها ( قوله مثل الاعلال والادغام ) ان قلت هذا يقتضي انهما يتوقف عليهما اصل المعنى مع انه ليس كذلك الا ترى ان اصل المعنى يستفاد عندك ايضا كما في قوله الحمد لله العلي الاجل وحينئذ فالاولى اسقاطهما وقد يقال المراد بالمعنى في قوله مما لا بد منه في تأدية اصل المعنى التأخذ من اللفظ الجاري على طريقة الوضع والقانون الاصل والمعنى المستفاد عندك ليس مأخوذا من اللفظ الجاري على طريقة الوضع وكذا يقال في الاعلال ( قوله وما شبه ذلك مما لا بد الخ ) اي وذلك كالجمع والتصغير والنبذة فان هذه الاحوال انما تعرف من التصريف او من النحو واعترض بان هذا يتناول احوال اسم الاشارة من كونه للقرىب تارة ولغيره اخرى مع ان هذه اذا اقتضاها الحال كانت من علم المعاني ويحاج بان المراد مما لا بد منه في تأدية اصل المعنى من حيث انه يؤدي به اصل المعنى فعلم اللغة يبحث عنها اي عن احوال اسم الاشارة من حيث انه يؤدي بها اصل المعنى وعلم المعاني يبحث عنها من حيث انها مطابقة لمقتضى الحال فاذا اشار التكلم بهذا الموضوعة للقرىب استفيد ان التكلم قصد القرب لاقتضاء الحال اياه واذا اشار بذلك الى البعيد استفيد ان التكلم قصد البعد لاقتضاء الحال اياه فالبحث عن هذه الاحوال التي لاسم الاشارة من حيث اقامتها ان التكلم يقصدها لاقتضاء الحال اياها من علم المعاني وكان ينبغي للشارح ان يقيد بهذه الحية ليندفع ما ذكر الان يقال هي مرادة له والمراد يدفع الابرار على ما فيه من الخلاف ( قوله وكذا المحسنات البديعة ) اي اذا لم يقتضها الحال والا فلا تخرج من التعريف بل تكون داخلة فيه بالحية المرادة لانها من افراد العرف ( قوله والمراد الخ ) هذا جواب عما يقال ان قول المصنف يعرف به حال اللفظ العربي يقادر منه ان المراد بالمعرفة المعرفة التصورية لانه اسند المعرفة للمفردات

وما شبه ذلك مما لا بد منه في تأدية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعة من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة والمراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال لظهور ان ليس علم المعاني عبارة عن تصور معاني التعريف والتذكير والتقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك وبهذا يخرج من التعريف علم البيان اذ ليس البحث فيه عن احوال اللفظ من هذه الحية والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك ومقتضى الحال في التحقيق



وهي الاحوال فيقتضى ان علم المعاني ملكة او قواعد تصور بها احوال اللفظ كالتعريف والتكثير والتأكيـد وعدمه والتقديم والتأخير وغير ذلك مع ان علم المعاني لا يتصور به شيء من تلك الاحوال وحاصل الجواب ان المراد بالمعرفة المعرفة التصديقية وحينئذ فمعنى كلام المصنف انه علم يصدق ويحكم بسببه بان هذه الاحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال هذا يحصل كلام الشارح كما يرشد اليه ما بعد لكنه لو عبر بالتصديق لكان اصـرح في مقصوده فقوله والمراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث الخ اي يحكم بسببه على هذه الاحوال اي على جزئياتها بان بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فهذا تصديق موضوعه الاحوال ومحموله الحيثية افاد ذلك شيخنا العدوي (قوله من حيث الخ) هذه الحيثية مأخوذة من قول المصنف التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وذلك للقاعدة من ان تعليق الحكم على مشتق يؤذن بعلمية مأمته الاشتقاق فكأنه قال يعرف به احوال اللفظ من حيث ان بها يطابق اللفظ الخ لانه يعرف به احوال اللفظ من حيث ذاتها بان تصور به فقط فهذه الحيثية للتقييد فان قلت ان الحكم هنا وهو المعرفة غير معلقة بالاشتقاق حتى يقال ما ذكر بل معلقة باحوال اللفظ قلت الموصول والصلة كالشيء الواحد وهما في تأويل مشتق والصفة والوصوف كالشيء الواحد (قوله ليس علم المعاني عبارة الخ) اي كما هو التبادر من كلام المصنف لكن فيه ان اللازم على كون المراد بالمعرفة المعرفة التصورية الذي هو متبادر من المصنف ان يكون علم المعاني ملكة تصور بها معاني التعريف وغيره من الاحوال لان يكون نفس تصور المعاني المذكورة واجيب بان في الكلام حذف مضاف اي عبارة عن ذي تصور او عن ملكة تصور الخ وازضافة معاني للتعريف للبيان والتعريف كون اللفظ معرفة والتكثير كون اللفظ نكرة وكذا الباقي (قوله وبهذا) اي بما ذكر من الحيثية (قوله من هذه الحيثية) اي بل البحث فيه عن احوال اللفظ من جهة كونه حقيقة او مجازا والحاصل ان علم البيان وان كان يعرف به احوال اللفظ من حيث كونه حقيقة او مجازا لكنه لا يعلم به احواله من حيث ان بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وحينئذ فلا يكون من علم المعاني (قوله ومقتضى الحال الخ) حاصله ان الحال هو الانكار مثلا ومقتضاء هو الكلام الكلي المؤكد واللفظ هو الكلام المخصوص المحتوى على التأكيد المخصوص وعلى هذا فالطابقة ظاهرة لان اللفظ المخصوص بسبب ما احتوى عليه من التأكيد المخصوص طابق الكلام الكلي بمعنى انه صار فردا من افراده وعلى هذا فمعنى كلام المصنف انه علم يعرف به احوال اللفظ من حيث ان بها يصير اللفظ مطابقا اي فردا من افراد مقتضى الحال (قوله التكيف) اي المتصف بصفة مخصوصة (قوله على ما شير اليه في المفتاح) حيث قال فيه في تعريف علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الاقادة وما ينصل بها

هو الكلام الكلي التكيف  
بكيفية مخصوصة على  
ما شير اليه في المفتاح  
وصرح به في شرحه  
لا نفس الكيفيات  
من التقديم والتأخير  
والتعريف والتكثير على  
ما هو ظاهر عبارة المفتاح  
وغيره والاصح القول  
بانها احوال بها يطابق  
اللفظ مقتضى الحال  
لانه عين مقتضى الحال  
وقد حققنا ذلك في الشرح

من الاستحسان وغيره ليعتزل بالوقوف عليها من الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضى  
الحال ذكره فهذا يشير الى ان مقتضى الحال هو الكلام المتكيف بتلك الكيفيات ووجه  
الاشارة في ذلك ان الذى يذكر انما هو الكلام لا الحذف والتقديم والتأخير وغيرها  
من الكيفيات واورد عليه ان الذى يذكر انما هو الكلام الجزئى لا الكلى فهو  
كالكيفيات لا يذكر ومدعى الشارح ان مقتضى الحال هو الكلام الكلى واجيب بانه  
شاع وصف الكلى بوصف جزئياته كقولهم الماهيات موجودة فان الموجود انما هو  
افراد الماهيات لكن لما كانت الماهية موجودة في ضمن افرادها وصفت بوصف افرادها  
وهو الوجود وكقولهم وجه الشبه قد يكون حسيا وحسنى انما هو جزئيات وجه  
الشبه الموجودة في هذا الشبه وهذا الشبه به لكن لما كانت الماهية موجودة في ضمن  
الافراد وصفت بوصف افرادها وهى المحسوسة ولم يشع وصف الكيفيات بوصف  
محلانها من افراد الكلام كالتذكورية والسموعية فانها من اوصاف الكلام فلم يقل  
الكيفيات مذكورة او مسموعة بهذا الاعتبار فلهذا جعل كلام المفتاح اشارة لما ذكر  
وقد تقدم ان التحقيق ان مقتضى الحال نفس الكيفيات المخصوصة خلافا للشارح  
(قوله وصرح به في شرحه) فقد قال العلامة الشيرازى في شرح قول صاحب  
المفتاح وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة  
انقام لما يلىق به وهو الذى نعيمه مقتضى الحال ان المراد بما يلىق به الكلام الذى  
يليق بذلك المقام والكلام الذى يلىق به هو مقتضى الحال (قوله والتكثير) اى  
وغير ذلك وانما تركه انكالا على ظهور ارادته وعلى المقايضة على ماسبق (قوله  
على ما هو) راجع للنفي وقوله ظاهر عبارة المفتاح اى في غير تعريفه لعم المعاني كقوله  
في بعض المواضع الحال المتضمنة للتأكيد للذكر المحذف للتعريف للتكثير الى غير ذلك  
فان هذا ظاهر في ان مقتضى الحال نفس تلك الكيفيات وانما كان ظاهره ذلك  
لا صريحه لاحتمال الكلام حذف المضاف اى المتضمنة لذي التأكيد واذا علمت ان  
كلام السكاكى في مواضع متعددة غير تعريفه لعم المعاني ظاهر في ان مقتضى الحال  
الكيفيات فيقال ان قوله في تعريف علم المعاني على ما يقتضى الحال ذكره يحتمل ان  
المراد به ذكر الوجه المتضمن بالفتح على معنى ما يقتضى الحال ابراده في الكلام  
وان يراد به ذكر الكلام فيحمل على الاول لان المحتمل يحمل على الظاهر قال  
بعضهم ويدل لكون مقتضى الحال الكيفيات لا الكلام الكلى ان الباعث على  
اعتبار الخواص في الكلام قد يكون غير الباعث المتضمن لا فائدة اصل المعنى  
كما اذا كان الخطاب بليدا فان بلاذته حال يقتضى كلاما مفيدا لاصل المعنى فاذا  
كان هناك انكار فانه يقتضى تأكيدا فان لم يتجدد الا ذلك التأكيد فذلك المتجدد  
هو مقتضى الحال الثانى فلو اقتضى الحال الثانى كلاما ايضا للزم اتحاد الحالين

لاتحاد المقضيين مع انهما متغايران فبطل كون مقتضى الحال الكلام الكلى كذا  
 قيل وفيه نظر اذ يمكن ان يقال ان مقتضى الحال الاول الكلام الكلى المقصر فيه  
 على اصل المعنى ومقتضى الحال الثاني الكلام الكلى المكيف بالتأكيد (قوله  
 والا لمصح) اي والازد بمقتضى الحال الكلام الكلى بل اردنا به الكيفيات  
 كما هو ظاهر الفتح لمصح القول بانها اي تلك الكيفيات احوال (قوله لانها  
 عين مقتضى الحال) اي وحينئذ فيلزم اتحاد المطابق بالفتح وهو مقتضى الحال  
 والمطابق بسببه وهو احوال اللفظ واما المطابق بالكسر فهو اللفظ فقولك مثلا ان  
 زيدا قائم للسكر طابق بسبب ما فيه من التأكيد مقتضى الحال وهو التأكيد اي  
 واتحادهما باطل وقد يقال ان المراد باحوال اللفظ الخصوصيات الجزئية كالتأكيد  
 المخصوص بان مثلا في ان زيدا قائم وبمقتضى الحال الخصوصيات الكلية كتأكيد  
 الكلام مطلقا ولا مانع من ان يقال ان زيدا قائم قد طابق ووافق بالتأكيد المخصوص  
 مطلق التأكيد من حيث اشتغاله على فرد من افراده لعدم اتحاد المطابق بالفتح  
 والمطابق به (قوله واحوال الاسناد الخ) هذا جواب عما قال قول المصنف يعرف به  
 احوال اللفظ العربي غير شامل لاحوال الاسناد كالتأكيد وعدمه والقصر والحجاز  
 والحقيقة العقلية فان هذه ليست من احوال اللفظ بل من احوال الاسناد وهو غير لفظ  
 فيقتضى ان هذه الاحوال لا تعرف باسم المعاني وان البحث عن تلك الاحوال ليس  
 من مسائل ذلك الفن مع انه منها وحاصل الجواب ان هذه المذكورات وان كانت  
 احوالا واوصافا للاسناد الا ان الاسناد جزء للجملة فتكون المذكورات احوالا للجملة  
 بالواسطة كالبياض القاتم بالذاته وصف للذات بتمامها بواسطة كون اليد جزءا  
 من الذات ومن هذا يعلم ان قول المصنف يعرف به احوال اللفظ اي مباشرة  
 او بواسطة (قوله الرجعة الى نفس الجملة) اي لانه بضد على احوال الجزء انها  
 احوال نفس الكل (قوله وتخصيص اللفظ) اي البحوث عن احواله في هذا الفن  
 باللفظ العربي والباء داخل على المقصور عليه (قوله مجرد اصطلاح) اي اصطلاح  
 من علماء الفن مجرد عن الموجب ولا يصح ان يكون تخصيص اللفظ بالعربي لاجراجه  
 غير العربي لان احوال اللفظ غير العربي ايضا بها يطابق اللفظ مقتضى الحال  
 وبها يرتفع شأنه لكن في كون التخصيص اصطلاحا فنظر لان الاصطلاح اتفاق  
 طائفة على امر معهود بينهم في لفظ بحيث اذا اطلق انصرف اليه ولم يوجد  
 اصطلاح على ان اللفظ اذا اطلق انصرف للعربي على انه لو وجد ذلك الاصطلاح  
 لاستغنى عن التقييد كذا بحث الحفيد واجيب بان معنى كونه اصطلاحا انهم توافقوا على  
 التعرض للبحث عن احوال اللفظ العربي دون غيره (قوله لان الصناعة الخ) الاولى  
 ولان الصناعة اي القواعد المسماة بهذا العلم فهو خبرتان وقوله انما وضعت لذلك

واحوال الاسناد ايضا  
 من احوال اللفظ باعتبار  
 ان التأكيد وتركه مثلا  
 من الاعتبارات الرجعة  
 الى نفس الجملة وتخصيص  
 اللفظ بالعربي مجرد  
 اصطلاح لان الصناعة  
 انما وضعت لذلك  
 (وينحصر)  
 المقصود من علم المعاني  
 (في ثمانية ابواب)

اي انما استلجحت عن ذلك اي ان اللفظ العربي اي عن احواله لان مقصود مدون هذا الفن انما هو معرفة اسرار القرآن وهو عربي وكون الصناعة وضعت لذلك لانافي جرياتها في كل لغة ( قوله المقصود ) بدل من الضمير في ينحصر العائد على علم المعاني لانه الفاعل حتى يلزم المصنف حذف الفاعل وزاد الشارح ذلك لخراج التعريف وبيان الانحصار والتنبه فانها من العلم وليست من المقصود منه فلو لم يزد المقصود لفسد الحصر لكون هذه الامور الثلاثة ليست من الابواب الثمانية والحاصل ان المراد بعلم المعاني هنا ما يشمل مسائله وتعريفه وبيان وجه الانحصار والتنبه الآتي والمقصود منه مسائله التي اشتملت عليها هذه الابواب الثمانية ( قوله من علم المعاني ) اعترض بانه لا يصح جعل من تبعية لانه يلزم على كون المقصود بعض علم المعاني ان انحصار المقصود في الابواب الثمانية من حصر الكل في جزئياته لان حصر الكل في اجزائه كما قال الشارح لان المنحصر الذي هو المقصود بعض علم المعاني وكل باب من الابواب الثمانية بعض منه فحمل المقصود المنحصر على كل واحد من الامور المحصور فيها صحيح وهذا ضابط حصر الكل في جزئياته ولا يصح جعلها للبيان لانه يضع عليه ثمرة تقدير المقصود لان المقصود اذا كان هو نفس علم المعاني والامور الثلاثة داخلة على كل حال ذكر المقصود او لم يذكر فيلزم فساد الحصر مع انه انما زيد لخراج الامور الثلاثة ليستقيم الحصر ولا يصح جعلها صلة بالمقصود لان المقصود من الشيء غير ذلك الشيء اذا مقصود من الشيء ثمرة المترتبة عليه كالجلوس على السرير وهو غيره وحينئذ يلزم ان الابواب الثمانية ليست علم المعاني مع انها هو وقد يجاب باختيار الاول ومنع لزوم كون الحصر من حصر الكل في جزئياته وبيان ذلك ان علم المعاني عبارة عن مجموع امور اربعة التعريف ووجه الحصر والتنبه وجلة المسائل المذكورة في الابواب الثمانية والمقصود من هذه الامور الاربعة جلة المسائل فيجعل العلم مثبوتا للثلاثة الاول صحيح من التبعض ويجعل المقصود جلة المسائل صحيح جعل الحصر من قبيل حصر الكل في الاجزاء فلا يصح ان يقال الاسناد الجبري المقصود من علم المعاني لان هذا الباب بعض المسائل والمقصود جميعها فالحاصل ان المعارض فهم ان المراد من المقصود الجنس المتحقق في كل فرد ونحن نقول المراد بالمقصود الهيئة الاجتماعية من المسائل وحينئذ فبعض تلك الهيئة الاجتماعية ليس هو المقصود وقد يختار الثاني وهو جعل من بانية لكن على جعل صلة المقصود محذوفة والمعنى وينحصر المقصود من الفن الاول الذي هو علم المعاني بقوله من علم المعاني بيان للمقصود ويراد بالفن الاول الالتفات المفيدة لعلم المعاني الذي هو المسائل والامور الثلاثة المقدمة عليه من التعريف ووجه الحصر والتنبه والمقصود من جعلها انما هو العلم وهو المسائل خاصة بالامور داخلة في الفن دون المقصود الذي هو علم المعاني فصح الحصر

لكن هذا يمنع من الاخبار في قوله اول الفن الاول علم المعاني الا ان يقال انه كما كان المقصود بالذات من الفن علم المعاني صار كانه هو اوفى الكلام حذف مضاف الى بعض الفن الاول علم المعاني وقد يختار الثالث وهو جعلها صلة للمقصود لكن يزيد بالمقصود ما يقصد بالذات ويلاحظ قصد امن العلم لا ما قصد لاجله وهو الثمرة وحاصله ان العلم شامل للسائل وللأمور الثلاثة السابقة لتعلقها بها لكن المقصود بالذات من العلم انما هو المسائل وهي المحصورة في الابواب الثمانية وانما عدت الامور الثلاثة الاول من جلة العلم ومندرجة فيه تغليا لشدة اتصالها به حيث دونت معه فهي مقصودة تبعا لالذات والا فالعلم اما اسم للسائل وحدها او الملكة كما مر (قوله انحصار الكل في الاجزاء) اي لان المقصود من العلم جلة المسائل التي في الابواب الثمانية لا كل واحد منها (قوله لا الكلى في الجزئيات) اي والاصلدق المقصود من علم المعاني على كل باب وهو لا يصح لان كل باب بعض المقصود وهذا يشعر بان العلم المنحصر في الابواب الثمانية القواعد بمعنى القضايا الكلية لان الابواب المنحصر فيها الفاظ ضرورة انها تراجم والمنحصر في الالفاظ حصر الكل في الاجزاء يجب ان يكون الفاظا فاذا اريد بالعلم فيأمر الملكة فيقدر هنا مضاف اي وينحصر متعلق علم المعاني ومتعلق العلم بمعنى الملكة هو القواعد بمعنى القضايا الكلية او يرتكب هنا الاستخدام بان يجعل الضمير في ينحصر راجعا للعلم بمعنى القواعد (قوله احوال الاسناد الخبرى) هو بالرفع خبر لمحذوف اي اولها احوال ثانيا كذا ثالثا كذا وبذلك له تعبيره في الابضاح الذى هو كالشرح لهذا المتن والجل كلها مذكورة على سبيل التعداد او بالنصب على انه مفعول لمحذوف تقديره اعنى احوال الخ وبالجر على انه بدل بعض من ثمانية ابواب والرابط محذوف اي احوال الاسناد الخبرى من جعلتها وعلى هذين الوجهين ففي كلام المصنف حذف العاطف وهو جائز اختيارا عند بعضهم وحسن حذفه دفع توهم صيرورة الثمانية احدى عشر وبصح ان تكون مبنية للشبه الاهمالى على حد ما قيل في الاسماء قبل دخول العوامل عليها ذكرها على سبيل التعداد ليرفع الحساب حسابها كما هو طريقة معرفة مرتبة العدود بقى شئ وهو ان الامور المذكورة في مقام التعداد مبنية على السكون فكيف يتكلم باحوال الاسناد الخبرى وكذا الامر ان بعده هل يسكن الاول وتقطع همزة الثانى او يقع الاول بنقل حركة همزة الثانى اليه او يكسر الاول قال العصام وفي ظنى انه يتكلم بكسر اللام في الاحوال لاجل التخلص من التقاء الساكنين لام الاحوال ولايم التعريف بعدها ثم ان وقف على الاول اضطرارا سكن وبهذا يعلم انه ينبغي اسكان ما ليس بمضاف كالقصر او كان مضافا لما اوله متمركا كاحوال متعلقات الفعل وازدادة الاول واعراب الثانى لا ينافى بناء الاول اذ لم يركب مع عامله كما صرح بذلك شراح الكافية وهذا الوجه

انحصار الكل في الاجزاء  
لا الكلى في الجزئيات  
(احوال الاسناد الخبرى)  
و(احوال المسند اليه)  
(احوال المسند)

الاخير مشكل اذ لا يظهر عليه وجه لعطف الوصل على الفصل ولا عطف الاطناب  
والمساواة على الایجاز وقد يقال لا اشكال لان الذى قصد عده مجوع المعطوف  
والمعطوف عليه لانه صار كلمة واحدة وجعل اسما لجملة من المسائل ( قوله متعلقات  
الفعل ) اى او ما فى معناه وانما اقتصر عليه لانه الاصل ( قوله القصر ) انما لم يقل  
احوال القصر وكذا ما بعده لانها فى نفسها احوال فلو عبر بالاحوال لزم اضافة  
الشيء الى نفسه وهى ممنوعة عند البصريين كذا قيل وهو منقطع بالانشاء ( قوله  
الفصل والوصل ) انما اتى بالواو هنا وفيما بعده اشارة الى انه باب واحد وانما  
تركها فيما تقدم للاتيهم انها احد عشر وكذا يقال فيما اذا تركها من الكل ( قوله  
وانما انحصر الخ ) انما قدر ذلك اشارة الى ان قول المصنف لان الكلا الخ علة  
لحذف معلوم مما سبق ( قوله او انشاء ) اى فيكون لاحواله المختصة به باب  
( قوله لانه ) اى الكلام وقوله لا محالة مصدر ميم بمعنى التحول وهو اسم لا خبرها  
محذوف والجملة معترضة بين اسم ان وخبرها وهو يشتمل مفيدة لتأكيد الحكم  
اى لان الكلام يشتمل على نسبة ولا تحول عن ذلك موجود اى لا بد من ذلك واشتمال  
الكلام على نسبة من اشتمال الكل على الجزء لان النسبة جزء من الكلام لان اجزاء  
ثلاثة المسند اليه والمسند والاسناد وهو النسبة ( قوله على نسبة تامة ) خرجت النسبة  
الناقصة كالتيقيدية والتوصيفية كقلام زيد والحوان الناطق فلا يشتمل عليها الكلام  
ولا يدل عليها ( قوله قائمة بنفس التكلم ) اعلم ان النسب ثلاثة كلامية وذهنية  
وخارجية فالاولى تعلق احد الطرفين بالآخر الفهوم من الكلام وتصورها  
وحضورها فى ذهن التكلم هو النسبة الذهنية وتعلق احد الطرفين بالآخر فى الخارج  
خارجية فاذا قلت زيد قائم ثبتت القيام لزيد يقال له نسبة كلامية باعتبار فهمه  
من الكلام وذهنية باعتبار ارتسامه فى الذهن وحضوره فيه ونسبة خارجية باعتبار  
حصوله فى نفس الامر فالاولى والثالثة قائمة باحد الطرفين والثانية قائمة بذهن التكلم  
اذا علمت هذا فقول الشارح قائمة الخ فيه نظر لاقتضائه قيام الكلامية بنفس التكلم  
اى ذهنيه مع انه ليس كذلك كما علمت وقد يجاب بان المراد بقيام النسبة الكلامية بنفس التكلم  
ادراكها لانيها لانيها صفة لها متحققة فيها فهو قيام علم وادراك لا قيام تحقق كقيام  
الياس بزيد مثلا وبهذا اندفع ايضا ما يترأى من التناقض بين قوله قائمة بنفس التكلم  
المقتضى لقيامها بنفسه وقوله وهى تعلق الخ المقتضى لقيامها باحد الطرفين كذا قرر  
شيخنا المدونى وهو محصل ما فى الحفيد والذى نقله القنارى عن الشارح ان قيام النسبة  
التي يشتمل عليها الكلام بالذهن من قيام العرض بمحلها قيام العلم والارادة بمحلهما  
وهو النفس القائمة بالذهن هو نفس النسبة الكلامية لاعلمها فى صفة موجودة  
فى ذهن التكلم وجودا متصلا كسائر صفات النفس كالعلم والارادة وهذا محمول

و ( احوال متعلقات  
الفصل ) و ( القصر )  
و ( الانشاء ) و ( الفصل  
والوصل ) و ( الایجاز  
والاطناب والمساواة )  
وانما انحصر فيها ( لان  
الكلام اما خبر او انشاء  
لانه لا محالة يشتمل على  
نسبة تامة بين الطرفين قائمة  
بنفس التكلم

على ان المراد بالنسبة الكلامية في الخبر ايقاع التعلق اى ادراك ان ذلك التعلق مطابق  
لواقع وانتزاعه اى ادراك انه غير مطابق للواقع واما في الانشاء فالمراد بها الطلب  
ولاشك ان الايقاع والانتزاع والطلب امور موجودة في النفس قائمة بها على انها  
صفات لها لا على انها معقولة لها حاصل صورتها فيها للقطع بانه لا يحتاج في التصديق  
الى تصور الايقاع والانتزاع وبان الموجود في نفس من قال اضرب طلب ايجاد الضرب  
لا مجرد نصوره وهذا لا يناق ما قرره شيخنا لان مراد شيخنا بالنسبة الكلامية القائم  
بالذهن صورته وظلها التعلق ومراد الشارح بالنسبة الكلامية القائمة بالنفس بذاتها  
لا ظلها والطاب والايقاع والانتزاع وهو المسمى بالتصديق عند الحكماء وعلى ما نقل  
عن الشارح فلا بد من تأويل كلامه هنا اعني قوله وهى تعلق احد الشئين بالآخر بان  
يقال وهى ذو تعلق الخ ثم ان دلالة الكلام على النسبة القائمة بالنفس على ما نقل  
عن الشارح لا يقتضى قيامها بها في الواقع لان الدلالة المذكورة وضعية يجوز تخلفها  
فلا يردان كلام الشاك والمجنون ومن يقن خلاف ما يتكلم به كلها اخبار مع عدم قيام  
النسبة بانفسهم (قوله وهى) اى النسبة القائمة التى يشتمل عليها الكلام تعلق احد الشئين  
اى احد الطرفين وهما المستداليه والسند بالآخر والمراد بالتعلق هنا ما يشتمل النسبة  
الحكمية اعني ثبوت المحمول للوضوع وما يشتمل النسبة الانشائية كما سيذكره الشارح  
وليس المراد بها خصوص النسبة الحكمية اذ ليس في الانشاء ثبوت المحمول للوضوع  
لان النسبة في اضرب يازيد عمرا تعلق الضرب بزيد على وجه طلبه منه وفي هل قام  
زيد تعلق القيام بزيد على وجه الاستفهام عن صدوره منه فان قلت قوله تعلق احد  
الطرفين بالآخر يقتضى انها وصف لاحد الطرفين وهذا لا يلائم قوله سابقا بين  
الطرفين قلت لا مانع من ان يراد بتعلق احد الطرفين بالآخر التعلق والاتباط بين  
الطرفين بمعنى مدلولهما (قوله عليه) اى التعلق (قوله سواء كان) اى ذلك التعلق ايجابا  
نحو زيد قائم او سلبا نحو زيد ليس بقائم وهذا انما يكون في الخبر بخلاف الانشاء لانه  
لا يتصف بايجاب ولا بسلب لان الايجاب والسلب من انواع الحكم والانشاء ليس بحكم  
بل هو ايجاد معنى بلفظ يقارنه في الوجود (قوله ايجابا او سلبا) اى متعلق  
ايجاب او متعلق سلب او ذا ايجاب او ذا سلب وانما احتجنا لذلك لان التعلق  
المذكور ليس ايجابا ولا سلبا لان الايجاب ادراك الثبوت اى ادراك انه مطابق للواقع  
والسلب ادراك الانتفاء اى ادراك انه غير مطابق للواقع ومثلهما الايقاع والانتزاع  
فالايقاع ادراك الوقوع والانتزاع ادراك الازدواج (قوله كما في الانشائيات)  
الكاف استقصائية اى فانه لا ايجاب ولا سلب فيها بحسب معناها الوضعى وان لزمه  
الايجاب والسلب فان اضرب مثلا امر معناه طلب الضرب من المخاطب ويلزمه ان  
الضرب مطلوب وهو ايجاب اى ذو ايجاب على ما مر والحاصل انك اذا قلت

وهى تعلق احد الشئين  
بالآخر بحيث يصح  
السكوت عليه سواء كان  
ايجابا او سلبا او غيرهما كما  
في الانشائيات وتفسيرها  
بانه اع الحكموم به على  
الحكموم عليه او سلبه  
عنه خطأ في هذا المقام  
لانه لا يشتمل النسبة في  
الكلام الانشائي فلا يصح  
التقسيم فالكلام (ان كان  
لنسبه خارج) في احد  
الازمنة الثلاثة

اضرب زيدا فنسبته طلب ضرب زيد من المخاطب وليس هذا متعلقا للايجاب ولا للسلب  
بحسب ذاته وان كان يلزمه ان الضرب مطلوب وهذا ايجاب (قوله بايقاع المحكوم به)  
اي الحكم بوقوع المحكوم به على المحكوم عليه اي ادراك ان النسبة التي بينهما واقعة  
اي مطابقة للواقع وقوله اوسليه اي ادراك ان النسبة ليست بواقعة اي ليست متماثلة  
لواقع (قوله في هذا المقام) اي مقام تقسيم الكلام الى خبر وانشاء (قوله لانه) اي هذا  
التفسير لا يشمل الخ اي لان نسبة الانشاء لا يتأتى فيها ايقاع اي ادراك انها مطابقة  
لواقع اوليست مطابقة للواقع لان هذا لا يتأتى الا في نسبته الخبر كاسيأتي بيانه (قوله  
فلا يصح) تبريع على النفي وقوله التقسيم اي تقسيم الكلام باعتبار نسبته الى الخبر  
والانشاء وانما لم يصح التقسيم حيث لا نعدم النسبة بهذا التفسير من الانشاء فلم يوجد  
فيه ما للتقسيم باعتباره (قوله فالكلام) اي مطلقا كان خبرا او انشاء (قوله لنسبته)  
اي للنسبة المفهومة منه الحاصلة في الذهن (قوله خارج) اي نسبة خارجية حاصلة  
بين الطرفين في الخارج اي في الواقع ونفس الامر مع قطع النظر عما يفهم من الكلام  
وذلك كما في قولك زيد قائم فان ثبوت القيام زيد يقال له نسبة كلامية باعتبار فهمه  
من الكلام وذهنية باعتبار ارتسامه في الذهن وخارجية باعتبار الحصول في نفس  
الامر والخارجية لا بد منها سواء كان هناك كلامية تحكيها اولا لانه لا بد في الواقع  
من ان يكون زيد قائما او غير قائم وانما سمي المصنف النسبة الخارجية خارجا لوقوعها  
في الخارج بمعنى نفس الامر والواقع (قوله في احد) اي واقع ذلك الخارج بمعنى النسبة  
الخارجية في احد الازمنة الثلاثة وافاد الشارح بهذا دفع ما توهم من ان الاخبار  
الموجبة الاستقبالية نحو سيقوم زيد كلها كاذبة اذ لا نسبة لها خارجية في الحال تطابقها  
وان الاخبار السلبية الاستقبالية كلها صادقة لموافقة نسبتها المفهومة منها للخارجية  
وحاصل ما ذكره الشارح من الدفع ان المعتبر ثبوت النسبة الخارجية في احد الازمنة  
الثلاثة على حسب اعتبار النسبة الكلامية فان كانت ماضوية اعتبر ثبوت الخارجية  
في الماضي وان كانت حالية اعتبر ثبوتهما في الحال وان كانت استقبالية اعتبر ثبوتهما  
في الاستقبال فالنسبة الخارجية تعتبر بحسب اعتبار النسبة الكلامية (قوله اي بدون بين  
الطرفين في الخارج) المراد بالخارج هنا الواقع ونفس الامر فهو غير الخارج في كلام  
المصنف لان المراد به النسبة الخارجية كما علمت و اشار الشارح بهذا التفسير الى ان المصنف  
اطلق الخارج واراد به الواقع فيه وهو النسبة الخارجية وقوله اي يكون تفسير لقول  
المصنف ان كان نسبته الخ وحيث قد كان الاولى ان يقول اي ان يكن لانه تفسير للمعزوم  
محلا او يقول اي ان كان (قوله اي تطابق تلك النسبة) اي المفهومة من الكلام وقوله  
ذلك الخارج وهو النسبة الخارجية واعلم انه يلزم من مطابقة النسبة الكلامية للخارجية  
مطابقة الخارجية للكلامية لان المطابقة لا تتحقق الا بين امرين فكل منهما مطابق

اي يكون بين الطرفين  
في الخارج نسبة ثبوتية  
اوسلية (تطابقه) اي  
تطابق تلك النسبة ذلك  
الخارج بان يكونا ثبوتين  
اوسليين (اولا تطابقه)  
بان تكون النسبة المفهومة  
من الكلام ثبوتية والتي  
بينهما في الخارج والواقع  
سلبية او بالعكس (فمخير)  
اي فالكلام خبر (والا)  
اي وان لم يكن نسبته  
خارج كذلك (فانشاء)



لآخر الا ان الاولى ان يجعل الاصل مطابقا بالفتح فلذا اسند المطابقة للكلامية وجعل  
الخارجية مطابقة بالفتح لكونها الاصل ( قوله بان يكونا ثبوتين ) نحو زيد قائم وكان  
زيد قائما في الواقع وقوله اوسليين اى نحو ليس زيد قائما والحال انه غير قائم في الواقع  
( قوله بان تكون النسبة الخ ) اى نحو زيد قائم والحال انه غير قائم في الواقع ( قوله  
او بالعكس ) اى كقولك ليس زيد قائما وكان زيد في الواقع قائما وقد علم من كلام  
الشارح ان النسبة الكلامية في القضية الموجبة ثبوت شئ لشيء وفي السالبة انتفاء شئ  
عن شئ وهذا مذهب المتقدمين من المناطقة والذي عليه المحققون من التأخرين  
ان النسبة بين الطرفين دائما ثبوتية بمعنى انها دائما تعلق احد الطرفين بالآخر ولا تكون  
عدم التعلق قالوا وهذا لا ينافي انها تكون سلبية لانه ليس معنى كونهما سلبية  
انها سلب شئ عن شئ كما يقول المتقدمون بل معنى انها تسلط عليهما السلب كما  
في النفي المحصل فنحو ليس زيد بقائم او دخل السلب في مفهومها كما في النفي المدول  
نحو زيد هو ليس بقائم والاولى ان يجعل قول الشارح اوسلبية على هذا المعنى  
ليوافق ما عليه المحققون من التأخرين وليوافق قوله سابقا وهى تعلق احد الشئتين  
بالآخر فان ظاهره انها لا تكون عدم التعلق ( قوله بالكلام خبر ) اى من حيث  
احتماله للصدق والكذب لما تقرر ان المركب التلحم المحتمل للصدق والكذب يسمى خبرا  
من حيث احتماله لهما ومن حيث اشتماله على الحكم قضية ومن حيث افادته الحكم اخبارا  
ومن حيث كونه جزءا من الدليل يسمى مقدمة ومن حيث كونه يطلب بالدليل مطلوباً ومن  
حيث كونه يحصل من الدليل نتيجة ومن حيث انه يقع في العلم ويسئل عنه مسألة فالذات واحدة  
واختلاف العبارات بحسب الاعتبارات وانما قدر الشارح فالكلام لان جواب الشرط  
لا يكون الاجلة ( قوله اى وان لم يكن نسبته خارج كذلك ) لى تطابق تلك النسبة ولا تطابقه  
فهو قلناه اعلم ان الكلام المنفى اذا كان فيه قيد او قيود كان النفي متوجها للقيد او القيود  
في الغالب ومن غير الغالب قد يتوجه للقيد والقديم اذا علمت هذا فاعلم ان في كلام  
المصنف مقيدا وهو النسبة وقيدان وهما الخارج والمطابقة وعدمها فان جعلت النفي  
منصبا على المقيّد والقيدين اقتضى ذلك ان الانشاء لانسبة له ولا خارج يطابق او  
لا يطابق وهذا لا يصح لان الانشاء له نسبة قطعاً الا انها غير حكمية كما تقدم لك  
ذلك عن قرب وان جعلت النفي منصبا على القيد دون المقيّد كما هو الغالب اقتضى  
ان الانشاء له نسبة ولا خارج لها اصلاً يطابق او لا يطابق وهذا خلاف التحقيق  
والتحقيق كما قال الشارح ان الانشاء له نسبة كلامية ونسبة خارجية تارة يتطابقان  
ولا يتطابقان تارة اخرى ففهم زيد قائم وقم النسبة الكلامية للاول طلب الفهم  
من المخاطب والثاني طلب القيام منه والنسبة الخارجية لهما الطلب النفسى الفهم في الاول  
وللقيام في الثاني فان كان الطلب النفسى ثابنا للتكلم في الواقع كان الخارج مطابقا

النسبة الكلامية وان كان الطلب النفسى ليس ثابتا للتكلم في الواقع كان الخارج غير مطابق ومحويت الانشائي نسبة الكلامية ايجاد البيع المفهوم من اللفظ والخارجية اليجاد القائم بنفس التكلم فان كان اليجاد ثابتا للتكلم في الواقع كان مطابقا والا فلا وما يدل على ان الانشائه نسبة خارجية تطابقه او لا تطابقه ان النسبة بين كل امرين في الواقع اما بوثية او سلبية على طريق الحصر العقلى والازم ارتفاع النقيضين او اجتماعهما والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان والنسبة بين الامرين في الواقع نسبة خارجية وهى اما مطابقة للنسبة المفهومة من الكلام او لا فهم من هذا ان النسبة الكلامية والخارجية والمطابقة وعدمها امور لا بد منها في الخبر والانشاء والفارق بينهما انما هو القصد وعدم القصد فالخبر لا بد فيه من قصد المطابقة او قصد عدمها والانشاء ليس فيه قصد للمطابقة ولا لعدمها وهذا يحصل ما اشار له الشارح بقوله وتحقيق ذلك الخ ويمكن تمشية كلام المصنف عليه بان يجعل في قوله في جانب الخبر ان كان لنسبته خارج تطابقه اى تقصد مطابقتها او يقصد عدم مطابقتها فجبر وقوله والانشاء اى والا يكن لنسبته خارج تقصد مطابقتها او عدم مطابقتها فانشاء ويجعل النقيض منصبا على القيد الاخير اعنى تقصد مطابقتها فكانه قيل وان كان لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه لكن لم يقصد انا انشاء وفيه بحث لانه لا خبر يقصده عدم مطابقة نسبته لان الخبر وضع للمطابقة واما عدمها وهو الكذب فلا دلالة للفظ عليه وانما هو احتمال عقلى كما يأتى بقى شئ آخر وهو ان المراد بقصد مطابقة النسبة الكلامية للخارجية ان يقصد التكلم بالكلام حكاية معنى حاصل في الخارج بدونه ومؤدى الحكاية هو مؤدى المطابقة فقولا زيد قائم قصدناه حكاية ثبوت القيام زيد في الواقع بمعنى ان في الواقع شيئا هو قيام زيد بحكته بقولك زيد قائم بخلاف اضرب ونحوه من صيغ الانشاء فانه لم يقصده حكاية شئ بل المقصوده احداث مدلوله وهو طلب الضرب ويجاد به بذلك اللفظ بحيث لا يحصل ذلك المعنى بدون اللفظ فانه قصدت بصيغة الانشاء المطابقة اى حكاية ما في الواقع وهو النسبة الخارجية وهو الطلب القائم بنفس مثلا كان خبرا مجازا وصار معنى اضرب انا طالب للضرب والحاصل ان النسبة التى لها خارج هى التى تكون حكاية عن نسبة اى حالة بين الطرفين في نفس الامر ونسب الانشاء ليست حكاية بل محضرة ليرتب عليها وجود او عدم او معرفة او تحسر او نحو ذلك وحيث ان النسبة الانشائية لا خارج لها ولهذا اختار ارباب حواشى المطول كالقنارى والقرمى وعبد الحكيم رجوع النقيض كلام المصنف للقيد كما هو المتبادر منه وان النسبة لا بحالة موجودة في الانشاء دون الخارج ودون قيده واستدلوا على انه لو كان له خارج لزم ان يتصور فيه الصدق والكذب لانهما من لوازم الخارجية واللازم باطل فكذلك المزوم (قوله وتحقيق ذلك)

وتحقيق ذلك ان الكلام اما ان تكون نسبته بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجدا لها من غير قصد الى كونه دالا على نسبة حاصلة في الواقع بين الشئين

اى الفرق بين الانشاء والخبر وقوله ان الكلام يعنى مطلقا وحاصله ان للانشاء ايضا نسبة  
 خارجية تطابقه اولان تطابقه والفرق بينه وبين الخبر قصد المطابقة واللا مطابقة  
 في الخبر وعدم قصد ذلك في الانشاء وفي قوله وتحقيق الخ اشارة الى ان ما يقتضيه  
 ظاهر المتن من ان الفرق بينهما ان الخبر له خارج والانشاء لا خارج له كلام ظاهري  
 خلاف التحقيق وقد علمت ما في ذلك التحقيق وان الحق خلافه ( قوله بحيث تحصل )  
 الباء للملابسة اى ملتبسة بحالة وهى ان تحصل من اللفظ اى تفهم منه فالعطف  
 مفاير او توجد فالعطف تفسيري ومعنى ايجاد اللفظ لها ان لا تحصل بدونه فاذا قلت  
 اضرب زيدا فنسبته المفهومة منه طلب الضرب ولا شك ان ذلك لا تحصل الا بهذا  
 اللفظ ولم يقصد بذلك اللفظ حكاية شئ حاصل في الواقع كالطلب القائم بالفهم  
 ثم لا يخفى ان الفعل المتعدي للفعل فيه النسبتان نسبة الفعل للفاعل ونسبته للفعل  
 فقول الشارح اما ان تكون نسبته الخ يصح ان يراد بها كل منهما لان كلا منهما  
 يحصل باللفظ بحيث يكون موجدا لها ( قوله من غير قصد الى كونه دالا على  
 نسبة حاصلة في الواقع ) هذا لا ينافي ان الانشاء له خارجية لان نفي القصد  
 الى كونه دالا على النسبة الواقعة لا يستلزم نفي حصول تلك النسبة ثم ان الاولى  
 للشارح ان يقول من غير قصد الى كونها مطابقة لنسبة في الواقع وهو الانشاء وذلك  
 لان ظاهره يقتضى ان الفرق بين الانشاء والخبر قصدا لدلالة على نسبة في الواقع بين  
 شيئين وعدم قصد تلك الدلالة مع ان الفرق قصد المطابقة بين النسبتين وعدم  
 قصد ذلك وان كان يمكن ان يقال انه يلزم من عدم قصد الدلالة على نسبة حاصلة  
 في الواقع عدم قصد المطابقة ( قوله بحيث يقصد ) المناسب ان يقول او يكون نسبة  
 تقصد مطابقتها للنسبة الخارجية او عدم مطابقتها لها ( قوله لان النسبة المفهومة  
 الخ ) علة لما تضمنه قوله او تكون نسبته بحيث الخ من ان في الخبر نسبتين لانه متعلق  
 بجميع التحقيق على انه علة لما تضمنه من ان في الكلام مطلقا نسبتين لانه وان كان  
 صحيحا لما تقرر من ان في الانشاء ايضا خارجا لانه لا يناسب قوله فانك اذا قلت  
 الخ لانه لا تعرض فيه للانشاء وقد يقال ان قوله المفهومة من الكلام دون  
 ان يقول من الخبر ربما يؤيد الاحتمال الثاني وتمثيل الشارح بما اذا قلت زيد قائم  
 لا يخصص نم قول الشارح بان يكون هذا ذلك وقوله بان لا يكون هذا ذلك يعينان  
 الاحتمال الاول لان كون هذا عين ذلك او غيره يختص بالخبر اذ النسبة في اضرب مثلا  
 تعلق الضرب بالمخاطب على وجه طلبه منه وحاصل ما افاده هذا التحليل ان هناك  
 نسبة مفهومة من الكلام حاصلة في الذهن بقطع النظر عن الخارج ونسبة في الخارج  
 بقطع النظر عن الذهن ( قوله الحاصلة في الذهن ) اشار به الى ان النسبة الكلامية  
 والذهنية متحدان بالذات مخلفان بالاعتبار فمن حيث دلالة الكلام عليها يقال لها

وهو الانشاء او تكون  
 نسبته بحيث يقصد ان  
 لها نسبة خارجية تطابقه  
 اولان تطابقه وهو الخبر لان  
 النسبة المفهومة من الكلام  
 الحاصلة في الذهن لا بد ان  
 تكون بين الشيتين ومع  
 قطع النظر عن الذهن لا بد  
 وان يكون بين هذين  
 الشيتين في الواقع

نسبة كلامية ومن حيث ادراكها في الذهن وتصورها فيه يقال لها ذهنية وقوله  
الحاصلة في الذهن يشمل الكواذب عمدا لان الذهن يتصور النسبة الكاذبة ولو كانت  
مستحيلة (قوله لابد ان تكون بين الشئين) هما الموضوع والمحمول اى لانها من  
المعاني الجزئية فلا تتعلق بالمتعلق هذين الشئين وقوله لابد خبر ان (قوله ومنع قطع  
النظر عن الذهن لابد الخ) لابد عطف على لابد السابقة وفي الكلام تقديم وتأخير  
والاصل ولا بد مع قطع النظر عن الذهن ان يكون الخ والواو في قوله وان يكون  
زائدة في متعلق اسم لا والاصل لابد ان يكون اى لابد من ان يكون اى لاغنى عن  
ان يكون فالواو هنا كهي في قول الشاعر

\* فابال من اسعى لاجبر كسره \* حفظا وينوى من سفاخته كسرى \*

فان الواو في قوله وينوى زائدة دخولها في الكلام كخر وجها وخبر لا محذوف اى  
حاصل ومصب التعليل قوله ولابد ان يكون بين هذين الشئين الخ بقى شئ آخر وهو  
ان في كلام الشارح امورا منها ان كون النسبة المفهومة من الكلام لابد ان تكون  
بين شئين هذا امر معلوم لا ينوهم انكاره فلا فائدة في الاخبار به فالاولى ان يقول  
لان النسبة المفهومة من الكلام حاصلة في الذهن قطعا ومع قطع النظر عن الذهن  
نجد نسبة بين جزءى الكلام حاصلة في الخارج فقد تحقق وجود النسبتين في الكلام  
وتحقق الفرق بينهما وذلك لان الكلامية ظرفها الذهن والخارجية ظرفها  
الخارج افاده شيخنا العدوى ومنها ان قوله ولا بد مع قطع النظر عن الذهن  
ان يكون الخ ظاهره اختصاص النسبة الخارجية بالقضايا الخارجية التى حكم  
فيها على افراد الموضوع المحققة الوجود في الخارج كقولنا الانسان حيوان فان  
الحيوانية ثابتة لافراد الانسان في الخارج مع قطع النظر عن الذهن دون الذهنية  
التي حكم فيها على افراد الموضوع التي لا تحقق لها في الخارج بان كانت كلها  
ذهنية او بعضها ذهني وبعضها خارجي فالاولى كقولنا شريك الباري ممتنع والثانية  
كقولنا ماسوس الواجب تعالى ممكن لان افراد ماسوى الواجب يشمل المستحيل العادى  
كبحر من زيق ولا وجود له الا في الذهن لان القضايا الذهنية لا يصح فيها قطع النظر  
عن الذهن اذ لا وجود لها الا فيه ولا وجود لها في خارج الاعيان مع ان القضايا  
مطلقا لها نسبة خارجية وقد يجاب بان المراد بقطع النظر عن الذهن قطع النظر  
عن فهم الذهن النسبة الكلامية من الكلام وبالواقع نفس الامر لا خارج الاعيان  
فدخلت تلك القضايا المذكورة او يقال ان قوله ومع قطع النظر الخ في معنى المبالغة وكأنه  
قال ولابد ان يكون بين هذين الشئين نسبة في الواقع حتى ولو قطع النظر عن الذهن  
اى هذا اذا لم يقطع النظر عن الذهن بل نظر اليه كما في القضايا الذهنية بل ولو قطع  
النظر عنه كما في القضايا الخارجية وليس قوله مع قطع النظر شرطا لوجود النسبة الخارجية

وحينئذ فاشتمل كلامه على القسمين المذكورين (قوله نسبة ثبوتية) أى وهى النسبة الخارجية وقوله بان يكون هذا أى الموضوع ذلك أى المجمول كفى زيد قائم فان المراد من القائم نفس زيد وقوله بان لا يكون هذا أى الموضوع ذلك أى المحمول كفى زيد ليس بقائم فانه يدل على ان زيدا غير القائم فى الواقع وقوله بان يكون هذا اذاك أى مثلا لاجل دخول القضايا الشرطية فان النسبة فيها لزوم لان هذا ذلك اذهنا انما يظهر فى الجملة (قوله الا ترى الخ) هذا استدلال على النسبة الخارجية (قوله فان القيام حاصل لزيد) يحتمل ان المراد حاصل له فى الواقع اذا كان الكلام صادقا وفى الكلام حذف شئ يتم به البيان والتقدير حاصل لزيد قطعا وليس بحاصل له قطعا وحصوله وعدم حصوله فى الواقع هو النسبة الخارجية التى تعتبر المطابقة بينها وبين النسبة المفهومة من الكلام وقوله قطعا أى وان قطعت النظر عن ادراك الذهن فليس القطع بمعنى الجزم وهذا الاحتمال هو المناسب لسياق الكلام ويحتمل ان المراد فان القيام حاصل لزيد أى بمقتضى دلالة الكلام بالانظر للواقع من كونه صادقا او كاذبا لان الكلام يدل على تحقق النسبة وحصولها فى الخارج واما احتمال الكذب فهو علقى لمفهوم اللفظ (قوله سواء قلنا الخ) هذا تعميم فى قوله فان القيام حاصل لزيد قطعا وهذا التعميم زيادة فائدة ولا دخل له فى الاستدلال المشارله بقوله الا ترى الخ (قوله من الامور الخارجية) أى بناء على مذهب الحكماء من ان الاعراض النسبية لها وجود أى تحقق فى الخارج أى خارج الاعيان يمكن رؤيتها وقوله او ليست منها أى من الامور الخارجية بل من الامور الاعتبارية كما يقول اهل السنة فانهم يقولون ان الاعراض النسبية امور اعتبارية لا تحقق لها فى خارج الاعيان بل فى خارج الازهان لان لها تحقفا فى نفسها لكنها لم تصل لمرتبة المشاهدة بالبصر بل ذكر بعضهم انه لا ثبوت لها فى نفسها بل فى الذهن فقط فان قلت حيث كانت الامور الاعتبارية لا وجود لها فى خارج الاعيان بل ولا فى خارج الازهان على هذا القول فا الفرق بين الصادق منها والكاذب قلت الفرق ان الاعتبار الكاذب لا مستند له بل هو امر ينزعه الذهن كبخل الكرم وكرم البخل والاعتبار الصادق يستند للامور الخارجية كابوة زيد لعمرو فان قلت اذا كانت النسبة امرا اعتباريا على ما يقوله اهل السنة فامعنى نسبتها للخارج وقولهم خارجية ووصفهم لها بالوجود فى قولهم انها موجودة فى الخارج وهل هذا الاتناف قلت المراد بوجودها ثبوتها وتحققها والمراد بالخارج الذى نسبت له خارج الازهان وهو نفس الامر لا خارج الاعيان والى هذا اشار الشارح بقوله وهذا معنى الخ (قوله وهذا معنى الخ) اسوما ذكرناه من ثبوت النسبة فى الواقع بين الشئين المذكورين مع قطع النظر عن الذهن معنى وجود الخ فاسم الاشارة راجع

نسبة ثبوتية بان يكون هذا  
ذلك اوسلبية بان لا يكون  
هذا ذلك الا ترى انك اذا  
قلت زيد قائم فان القيام  
حاصل لزيد قطعا سواء  
قلنا ان النسبة من الامور  
الخارجية او ليست منها  
وهذا معنى وجود النسبة  
الخارجية

لوجود النسبة في الواقع بين الشئين المذكورين مع قطع النظر عن الحاصل في الذهن  
 أي أن معنى وجود النسبة الخارجية تحققها في الواقع أي تحققها في ذاتها بين الشئين  
 بقطع النظر عن اعتبار معتبر وفرض فإرض وليس المراد بوجودها تحققها في خارج  
 الأعيان بحيث يمكن رؤيتها كياض الجسم فعني الخارج الذي نسبت إليه النسبة  
 خارج الذهن وهو الواقع ونفس الأمر وليس المراد به خارج الأعيان لأن الخارج  
 يطلق بمعنى الواقع ونفس الأمر أي نفس الشئ وبمعنى الأعيان أي الأشياء المعينة  
 المشاهدة ومعنى وجود الشئ فيها أنه فرد من أفرادها ومعدود منها إذا علمت هذا فقولهم  
 النسبة موجودة في نفس الأمر معناه أنها متحققة في نفسها بقطع النظر عن اعتبار المعتبر  
 وفرض الفارض فهو اظهر في محل الأضمار وإذا قيل زيد موجود في خارج الأعيان  
 فعناه أنه من جملة الأمور المعينة المشاهدة التي يمكن رؤيتها وأعلم أن الموجود أي  
 المحقق في خارج الأذهان أعم من الموجود أي المحقق في خارج الأعيان لأن الأول  
 أما أن يصل لمرتبة المشاهدة فيكون موجودا في خارج الأعيان أيضا أولا فيكون  
 موجودا في خارج الأذهان فقط فزيد يصدق عليه أنه موجود في خارج الأذهان  
 والأعيان والنسبة الخارجية يصدق عليها أنها موجودة في خارج الأذهان لافي خارج  
 الأعيان لأن لها تحققا في نفسها لكن لم تصل لمرتبة المشاهدة وإن الاعتباريات قسمان  
 قسم لا تحقق له في نفسه بل هو امر توهم محض يحصل بمجرد اعتبار المعتبر وفرض  
 الفارض وهذا لا تحقق له لافي خارج الأذهان ولا في خارج الأعيان ومنها ماله تحقق  
 في نفسه بقطع النظر عن اعتبار المعتبر وفرض الفارض وهذا الثاني هو الموجود  
 من الاعتباريات خارج الأذهان قرر ذلك كله شيخنا العلامة العدوي عليه سمائب  
 الرحمة والرضوان (قوله لا بدله من مسند إليه ومسند واسناد) أي وحيث فلا بد لها  
 من ابواب ثلاثة تين احوالها فاذا ضمت هذه الثلاثة لباب الانشاء المبين لاحواله  
 كانت الابواب اربعة وكان الاولى للمصنف ان يقول من اسناد ومسند إليه ومسند  
 ليوافق ما مر من قوله ويختصر في ثمانية ابواب احوال الاسناد الخ وما يأتى في ترتيب  
 الابواب ولتصل المسند بما يتعلق به الا ان يقال انه لاحظ ان الاسناد رابطة بين  
 شئين لا يعقل الا بعد تعقلهما فربته التأخير لكن فيه ما يأتى (قوله والمسند قد يكون  
 الخ) وذلك نحو ضرب زيد عمرا فاحتج باب خامس بين احواله وقضية كلامه ان  
 المسند إليه لا يكون له متعلق وليس كذلك اذا المسند إليه قد يكون له متعلقات حيث كان  
 مشتقا نحو المنطلق يوم الجمعة زيد والضارب زيدا قائم ومعلم زيد عمرا شاخصا  
 حاضر ويحاج بان المسند إليه في الاولين في الحقيقة انما هو ال والمتعلق المذكور للصلة  
 لا للمسند إليه واما في الثالث فالمنصوب فيه ليس بفضلة وانما هو عمدة بدليل الاضمار  
 في التنازع او يحاج بان المصنف انما اقتصر على المسند لان الغالب في المسند ان يكون

(والخبر لا بدله من مسند  
 إليه ومسند واسناد  
 والمسند قد يكون له  
 متعلقات اذا كان فعلا او في  
 معناه) كالمصدر واسم  
 الفاعل واسم المفعول ولما  
 اشبه ذلك ولا وجه  
 لتخصيص هذا الكلام بالخبر

له متعلق دون المسند اليه وانما كان الغالب في المسند ان يكون له متعلقات دون المسند اليه  
لان المسند في الغالب يكون مشتقا والمسند اليه جامدا وما كان الغالب عليه ان يكون  
مشتقا يكون له متعلقات اكثر بقی شيء آخر وهو ان المسند اذا كان فعلا او بمعناه فلا بد له  
من متعلقات لانه وان لم يلزم ان يكون متعديا لكن لا بد من مفعول مطلق ومفعول فيه  
نعم قد يحذف وكلام المصنف اعم من الذكر والحذف بدليل انه سيقول اما حذفه فلكذا  
وظاهر قول المصنف هنا والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا انه لا تلزمه المتعلقات  
اذا كان فعلا او بمعناه وليس كذلك كما علمت والجواب ان في كلام المصنف حذف والتقدير  
قد يكون له متعلقات وقد لا يكون له ذلك اى كما اذا كان جامدا نحو زيد اخوك وانما  
يكون له ذلك اذا كان فعلا الخ (قوله او في معناه) اى او كان في معناه اى ملتبسا بمعناه  
التضمني من التباس الدال بالمدلول بان كان اسما دالا على الحدث (قوله كالمصدر الخ)  
التثنية بالمصدر وماعه مما هو في معنى الفعل انما يستقيم على تقدير ان يراد بالفعل الفعل  
الاصطلاحي فيكون ما فيه معنى الفعل اعم مما تضمن حروفه كالمصدر والوصف اولا  
حروف التثنية واسماء الاشارة ونحوها واما على تقدير ان يراد بالفعل الفعل الحقيقي  
اعم من ان يعبر عنه بالمصدر وغيره مما يتضمن حروفه فيكون المراد بما في معناه ما لا يتضمن  
حروفه كالظرف واسم الفعل واسم الاشارة ونحوها (قوله ولا وجه لتخصيص الخ)  
اى لان الانشاء لا بد له ايضا مما ذكر فكان على المصنف ان يقول وكل من الخبر والانشاء  
لا بد له من مسند الخ وقد يجاب بانه انما خص الخبر بالذكر لكونه اعظم شأنا واكثر  
قائمة واشتمالا على التكاثر والخصوصيات البدعية التي بها التفاضل ولكونه اصلا في  
الكلام لحصول الانشائية اما بقل كافي بعث او زيادة اداة كافي لتضرب ولا تضرب او حذف  
كافي لضرب فان اصله لتضرب وبالجملة فالخبر هو الجزء الاعظم فلذا افرد المصنف  
الابحاث عن احوال اجزائه من مسند اليه ومسند واسناد بالتدوين وجعل للبحث عن  
حال كل واحد منها بابا على حدة واحال معرفة احوال اجزاء ما عداه عليه فيما يأتي حيث  
يقول في آخر احوال المسند تنبيه ما تقدم من الاعتبار في احوال المسند اليه او المسند  
او الاسناد كما تجرى في الخبر تجرى في الانشاء (قوله الاسناد) اى بين المسند والمسند اليه  
اما بقصر نحو ما زيد الا قائم او بدونه نحو زيد قائم وقوله والتعلق اى بين المسند والفضلات  
المشار اليها بقوله قد يكون له متعلقات اما بقصر نحو زيد ما ضرب الاعمر او قد يكون  
بدون قصر نحو زيد ضرب عمرا (قوله اما بقصر الخ) اى وحينئذ فلا بد من باب  
سادس للبحث عن القصر وادواته (قوله اما معطوفة) اى تلك الجملة المقرونة وهو  
المسمى بالوصل وقوله او غير معطوفة اى تلك الجملة المقرونة وهو المسمى بالفصل فلا بد  
من باب سابع بين فيه ذلك لان هذا حال للكلام بالقياس لكلام آخر ثمان المزايا بقوله وكل

(وكل من الاسناد والتعلق  
اما بقصر او بغير قصر  
وكل جملة قرئت باخرى  
اما معطوفة عليها او غير  
معطوفة والكلام البالغ  
اما زائد على اصل المراد  
لفائدة) احترازه عن  
التطويل على انه لا حاجة  
اليه بعد تقييد الكلام  
بالبلغ (او غير زائد) هذا  
كله ظاهر

جملة قرنت باخرى اى مما يقبل العطف في اداء اصل المعنى وحينئذ فلا يتناول الجمل  
 الحالية المتداخلة نحو جاء زيد يركب يسرع فاندفع ما يقال انها داخلة في قوله او غير  
 معطوفة مع انها ليست من الفصل والوصل بل من متعلقات الفعل وانما ذكر المصنف  
 التذييل في باب الفصل والوصل لمزيد مناسبة له ولو قال بدل قوله او غير معطوفة  
 او متروكة العطف كان اولى لان الترك يشعر بقبول المتروك العطف (قوله اما زاد على  
 اصل المراد) اى وهو الاطناب وقوله او غير زائد صادق بان لا يكون ناقصا ايضا  
 وهو المساواة او كان ناقصا وهو الایجاز اى وحينئذ فلا بد من باب ثامن بين فيه ذلك  
 وهو باب الایجاز والاطناب والمساواة (قوله احتزبه) اى بقوله لفائدة عن التطويل  
 وهو الزيادة على اصل المراد لفائدة وكذا احتزبه عن الحشو فانه ايضا زاده على  
 اصل المراد لفائدة لكنها في الثاني متعينة دون الاول على ما يأتي (قوله على انه  
 لاحاجة اليه) على للاستدراك اى لكن لاحاجة اليه اى الى ذلك القيد وهو قوله  
 لفائدة وذلك لان الكلام البليغ هو المطابق لمقتضى الحال ومتى كان مطابقا لمقتضى  
 الحال فلا بد فيه من فائدة ومتى كان زائدا لفائدة فلا يكون بليغا هذا كلامه وفيه ان  
 هذا لا يتم الا لو قلنا ان كل كلمة من الكلام البليغ لابد ان تكون يقتضيها الحال فاذا  
 كانت فيه كلمة لا يقتضيها الحال بان كانت زائدة كان الكلام غير بليغ كما اذا قلت خلالي  
 الذهن زيد قائم في الدار فان قولك في الدار غير محتاج اليه والحق انه يقال له  
 بليغ ولا يشترط ذلك الشرط وان القيد محتاج اليه لاجزاج ما ذكر سلمنا ان قيد  
 البليغ يغنى عن قوله لفائدة فيقال ان قصد المصنف تحقيق معنى الاطناب وابطاحه  
 وبيان ان الزيادة لفائدة مأخوذة فيه ولو لم يقيد الزيادة بالفائدة لم يمتوهم ان الاطناب  
 هو الزيادة مطلقا لاطلاقها عن قيد الفائدة مع انه مقيد بها في الواقع (قوله او غير  
 زائد) المتبادر منه ان المراد او غير زائد على اصل المراد لفائدة فدخل فيه  
 التطويل والحشو لان غير الزائد لفائدة صادق بغير الزائد اصلا وبازائد لفائدة  
 فكان الاولى ان يقول او غير زائد على اصل المراد اصلا ويقيد بكونه لفائدة لان عدم  
 الزيادة في الایجاز والمساواة لابد ان يكون لفائدة (قوله هذا كله الخ) اعلم ان التقديم  
 والتأخير والذكر والحذف مثلا من احوال كل من المسند اليه والمسند ومتعلقات المسند  
 فلذا ذكرت في كل من باب احوال المسند اليه واحوال المسند واحوال المتعلقات مثل  
 التقديم والتأخير والذكر والحذف في انها احوال الثلاثة القصير فهو تارة يتعلق  
 بالمسند اليه وتارة بالمسند وتارة بالمتعلقات فكان المناسب ان لا يخص باب بل يذكر في باب  
 المسند اليه والمسند والمتعلقات مثل التقديم والتأخير والذكر والحذف والفصل والوصل  
 من احوال الجملة الخبرية فالمناسب ان يذكر في احوال الاسناد كالتأكيد والحقيقة العقلية  
 والجماز العقلي ولا يخصهما باب وكل واحد من الایجاز والاطناب والمساواة تارة يتعلق



بالجملة وتارة يتعلق بالمسند اليه وتارة يتعلق بالمسند فلتناسب ذكر هذه الثلاثة في باب الاسناد  
وفي باب المسند اليه والمسند ولا يخصها باب اذا علمت هذا فبقا كان الاولى للمصنف  
ان لا يلتفت لبيان الحصر لانه معلوم بالاستقراء بل الاولى له ان يلتفت لتخصيص  
كل من هذه الامور الثلاثة باب على حدة والى هذا اشار الشارح بقوله وهذا اى  
دليل الحصر اعنى قول المصنف لان الكلام اما خبر او انشاء الى آخر ما ذكره في دليل  
الحصر (قوله لكن لا طائل تحته) اى لا ثمرة له (قوله لان جميع الخ) علة لمحذوف اى  
والاولى الالتفات لما تحته طائل وهو بيان تخصيص بعض الاحوال كالقصر والفصل  
والوصل والاطناب ومقابله بابواب وذلك لان الخ (قوله ومقابله) اى الايجاز والمساواة  
(قوله انما هو) اى جميع ما ذكر (قوله من احوال الجملة) هذا بالنظر للفصل والوصل  
والايجاز والاطناب والمساواة اذا تعلقت بجملة وقوله او المسند اليه او المسند هذا  
بالنظر للقصر والاطناب ومقابله اذا تعلقت بمفرد وكان عليه ان يزيد او يتعلق (قوله  
مثل التأكيذ) هو من احوال الجملة فهو يناسب الفصل والوصل والايجاز ومقابله  
اذا تعلقا بجملة وقوله والتقديم والتأخير هما من احوال الطرفين فهو مناسب للقصر  
والايجاز ومقابله اذا تعلقا بمفرد فظهر لك بما قلناه ان قول الشارح لان جميع الخ  
علة لمحذوف وان كان في كلام الشارح توزيعا (قوله في هذا المقام) اى مقام حصر  
المقصود من علم المعاني في الابواب الثمانية (قوله بيان سبب افرادها) عن غيرها  
من الاحوال وعدم ذكرها معها في باب احوال الاسناد الخبرى والمسند اليه والمسند  
والمتعلقات (قوله وجعلها ابوابا) تفسير لما قبله والحاصل ان الثمرة في بيان وجه افراد  
هذه الثلاثة بابواب وعدم ذكرها مع غيرها من الاحوال في باب الاسناد الخبرى  
بالنسبة للفصل والوصل وكذا بالنسبة للايجاز ومقابله وفي باب المسند اليه والمسند  
والمتعلقات بالنسبة للقصر وكذا بالنسبة للايجاز ومقابله واما مجرد تعدادها وبيان  
الحصر فيها فهذا لا طائل تحته لان هذا معلوم باستقراء كلامه (قوله وقد لخصنا  
ذلك) اى بيان السبب في افرادها اى ذكرنا السبب بعبارة ملخصة وحاصل ما ذكره  
الشارح في كبريائه انما افرادها بابواب لكثرة تشعبها وصعوبة امرها بكثرة مباحثها  
بخلاف غيرها من الاحوال كالتعريف والتكثير والتقديم والتأخير وغيرها من  
الاحوال فلذا لم يفرد بابواب فتأمل (قوله تنبيه) هو خبر لمحذوف اى هذا تنبيه  
وهولفة الايقاظ واصطلاح اسم لكلام مفصل لاحق يفهم معناه اجالا من الكلام  
السابق (قوله على تفسير) متعلق بتنبيه ان اريد منه المعنى اللغوى لانه مصدر وان  
اريد به المعنى الاصلاحي فهو كغيره من التراجم جامد ليس فيه معنى الفعل فيجعل  
على بمعنى في متعلقة بمحذوف اى كائن في تفسير او على حالها متعلقة بمشتمل اى مشتمل  
على مفسرهما كذا قيل وقد يقال انه يعين الثانى لانه وان كان في الاصل مصدرا

لكن لا طائل تحته لان جميع  
ما ذكر من القصر والفصل  
والوصل والايجاز  
ومقابله انما هو من احوال  
الجملة او المسند اليه او المسند  
مثل التأكيذ والتقديم والتأ  
خير وغير ذلك فالواجب  
في هذا المقام بيان سبب  
افرادها وجعلها ابوابا  
بأسرها وقد لخصنا ذلك  
في الشرح (تنبيه) على  
تفسير الصدق والكذب  
الذى قد سبق اشارة ما اليه  
في قوله تنبيهه او لا تطابقه

الا انه انسح عن المصدرية وجعل اسم الالفاظ المخصوصة ( قوله الذى قد سبق اشارة  
 ماله ) مازائدة لتأكيد التقليل اى الذى قد سبقت الاشارة اليه اشارة خفية ووجه  
 تلك الاشارة انه قال اولاً تطابقه او لا تطابقه فافاد ان الكلام الخبرى اما ان توجد  
 فيه المطابقة او لا ولا شك ان المطابقة هى الصدق وعدمها هو الكذب فقد علم بما  
 تقدم ذات الصدق وذات الكذب وان لم تعلم تسمية هاتين الذاتين بهذين الاسمين  
 فقد سبق ذكرهما فى الجملة اى باعتبار ذاتيهما لا باعتبار اسميهما ولذا كانت تلك  
 الاشارة خفية و اشار الشارح بقوله الذى قد سبق الى وجه تسمية هذا البحث تنبيهها  
 لان التنبيه الفاظ يترجم بها عما اشير اليه فى الكلام السابق فان قلت الكلام السابق  
 فيه الاشارة الى مسند هذا الخبر الذى ذكره فى التنبيه اذ لم يعلم منه الا المطابقة  
 وعدمها واما المسند اليه وهو صدق الخبر وكذبه والنسبة بينهما فلم يعلم بما سبق والمتعارف  
 جعل التنبيه عنوانا لتفصيل شئ علم من الكلام بدهاة او قريبا من البدهاة ولا يكون  
 الخبر المذكور معلوما بما سبق كذلك الا اذا علم سائر اجزائه ولم يعلم هنا الا المسند فقط  
 وحينئذ فلا يصح تسمية هذا البحث بالتنبيه قلت قد اوجب بان المتعارف استعمال التنبيه  
 فى مقامين الاول ماسبق وهو الالفاظ التى يعنون بها عن تفصيل شئ علم اجالا من الكلام  
 السابق بدهاة او قريبا من البدهاة الثانى ان يكون البحث اللاحق معلوما من الكلام  
 السابق اجالا ولو نظريا وما ذكرنا من هذا القيل فان قلت ان الذى عرف مما تقدم  
 انما هو مذهب الجمهور واما مذهب الجاحظ والنظام ودليل كل واحد منهما والرد  
 عليه فلم يعلم مما تقدم لا اجالا ولا تفصيلا وحينئذ فجميع ما ذكره فى هذا البحث لم يعلم  
 مما تقدم فلا وجه لتسميته تنبيهها واجيب بان مسمى التنبيه تفسير الصدق والكذب على  
 مذهب الجمهور الذى هو معلوم مامر واما ما ذكر معه فهو مذكور استطرادا زيادة  
 على الترجمة وهى لا تضر والى هذا الجواب يشير قول الشارح تنبيه على تفسير الصدق  
 والكذب فانه يشير الى خروج الادلة والاعتراضات عليها عن مسمى التنبيه ( قوله  
 اختلف القائلون الخ ) حاصله ان العلماء اختلفوا فى الخبر هل ينحصر فى الصادق  
 والكاذب وبه قال الجمهور والنظام ولا ينحصر بل منه ما ليس بصادق ولا كاذب وبه قال  
 الجاحظ والقائلون بالانحصار اختلفوا فى تفسير الصدق والكذب فالجمهور  
 فسروهما بتفسير والنظام فسروهما بتفسير ( قوله فى الصدق ) اى فى ذى الصدق وذى  
 الكذب وهو الصادق والكاذب وانما قدرنا ذلك لان الخبر ينقسم للصادق والكاذب  
 لا للصدق والكذب لانهما من اوصافه ( قوله صدق الخبر مطابقتها للواقع ) لم يذكر  
 المصنف دليلا كما صنع فى القولين بعده ايها ما لكثرة ادلته واشتهارها بحيث لا يحتاج لذكرها  
 ولانه بلغ من الظهور الى حالة بحيث لا يحتاج الى الدليل ( قوله اى مطابقة حكمه )  
 اشار الشارح بذلك الى ان فى كلام المصنف حذف مضاف والحامل له على ذلك ان الخبر

اختلف القائلون بالانحصار  
 الخبرى الصدق والكذب  
 فى تفسيرهما فقيل ( صدق  
 الخبر مطابقتها ) اى مطابقة  
 حكمه ( الواقع ) وهو  
 الخارج الذى يكون لتسمية  
 الكلام الخبرى ( وكذبه )  
 اى كذب الخبر ( عدمها )  
 اى عدم مطابقتها للواقع يعنى  
 ان الشئين اللذين اوقع  
 بينهما نسبة فى الخبر

عبارة عن اللفظ وهو لا يوصف بالمطابقة للخارج حقيقة والذي يوصف بها انما هو النسبة الكلامية المفهومة منه وهي ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه او انتفاؤه عنه وهي المعبر عنها بالوقوع او اللوقوع في كلامهم وهي المرادة بالحكم في كلام الشارح وليس المراد به الإيقاع والانتزاع ( قوله للواقع ) اللام زائدة للتقوية لان مادة المطابقة تعدى بنفسها والمراد بالواقع النسبة الخارجية الحاصلة بين الطرفين في الخارج اى في الواقع ونفس الامر بقطع النظر عن الكلام وليس المراد بالواقع هنا نفس الامر وحاصل كلامه ان صدق الخبر بمطابقة نسبه الكلامية النسبة الخارجية سواء طابقت الاعتقاد ايضا كما لو قال السني العالم حادث اولم تطابق الاعتقاد كما لو قال ذلك الفيلسفي ( قوله وهو الخارج الذي يكون الخ ) اضاف الخارج الى نسبة الكلام الخبري لانه متحد معها بالذات ان كان هناك مطابقة ونقيضها ان لم يكن مطابقة وأشار الشارح بهذا الى ان الواقع هنا ليس بمعنى نفس الامر بل المراد به الخارج المذكور في قول المصنف سابقا ان كان لنسبة خارج اى نسبة خارجية وانما جل الواقع على الخارج بمعنى النسبة الخارجية لاعلى نفس الامر لان المطابقة ليست بين حكم الخبر ونفس الامر بل بين حكم الخبر وما في نفس الامر وهو حال الطرفين في الواقع مع قطع النظر عن النسبة المفهومة من الكلام وهو النسبة الخارجية ( قوله اى عدم مطابقته ) اى عدم مطابقة حكمه بمعنى النسبة المفهومة منه للواقع اى النسبة الخارجية وذلك كما في قول الفيلسفي العالم قديم فهو خبر كاذب وان طابق حكمه اعتقاده وكذلك اذا قاله السني وان خالف اعتقاده ثمانه على هذا التعريف لا يخرج خبر الشاك عن الصادق والكاذب لان مدلوله اعنى النسبة بمعنى الوقوع او اللوقوع ان طابقت الواقع فهو صادق والا فكاذب فهو لا يخرج عنهما على هذا التفسير بخلافه على التفسير الثاني ( قوله بمعنى الخ ) هذا زيادة توضيح للكلام السابق وقرر شيخنا العدوى انه انما اتى بالعناية لأن المتبادر من المصنف ان المطابقة معتبرة بين ذات الخبر ونفس الامر مع انها انما تعتبر اولا وبالذات بين حكم الخبر وما في نفس الامر لكن انت خبير بان هذه العناية لا يحتاج اليها بعد تقدير الشارح حكم وتفسيره الواقع بالخارج بمعنى النسبة الخارجية والمراد بالشيئين المحكوم عليه والمحكوم به كريد والقيام ( قوله لا بد وان يكون ) الواو زائدة اى لا بد من ان يكون ومعنى لا بد لإفراق وبداسم لا والجار المحذوف باطراد مع مجروره متعلق باسم لا وخبرها محذوف ( قوله في الواقع ) اى في نفس الامر ولما كان هذا يخرج مالا يثبت له في الواقع قال اى مع قطع النظر عما في الذهن فينبغي ان يكون هذا تفسيرا لقوله في الواقع تفسير مراد لا تقيده له ولما كان هذا اى قوله مع قطع النظر عما في الذهن قد يخرج نسب القضايا الذهنية المحضة التي لا يثبت لها الا في الذهن

لا بد وان يكون بينهما نسبة في الواقع اى مع قطع النظر عما في الذهن وعما يدل عليه الكلام فطابقة تلك النسبة المفهومة في الكلام للنسبة التي في الخارج بان تكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها بان تكون احدهما ثبوتية والاخرى سلبية كذب

لا في الخارج كقولك اجتماع الضدين ثابت فان هذه لا يتأتى مع قطع النظر فيها عن الذهن لانه لا يتحقق لها الا في الذهن لا في الخارج قال وعما يدل عليه الكلام اشارة الى ان المراد بقطع النظر عما في الذهن قطع النظر عما يدل عليه الكلام لا مطلقا وحينئذ فتدخل الذهنيات المحضة فكأن الشارح قال اي مع قطع النظر عما في الذهن من حيث يدل عليه الكلام ولا شك انه اذا قطع النظر عما في الذهن من تلك الخبيثة كان صادقا بما اذا كانت النسبة في الذهن او في الخارج كما في القضايا الخارجية وقرر شيخنا العدوي ان قوله اي مع قطع النظر يجوز ان يكون في معنى المبالغة اي ان النسبة الخارجية لا بد منها حتى ولو قطع النظر عما في الذهن اي هذا اذا لم يقطع النظر عما في الذهن بل نظر اليه كما في القضايا الذهنية التي لا ثبوت لها خارجا بل ولو قطع النظر عما في الذهن كما في القضايا الخارجية نحو زيد قائم وعلى كل حال ليس قوله اي مع قطع النظر الخ قيدا لوجود الخارجية وعلى هذا التقرير فقوله بعد ذلك وعما يدل عليه الكلام عطف تفسير اي ان المراد بما في الذهن هو ما يدل عليه الكلام (قوله عما في الذهن) اي النسبة الذهنية وقوله وعما يدل عليه الكلام اي النسبة الكلامية وهما متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا لانه ان اعتبر تقررهما في الذهن قبل النطق بهما فهي ذهنية وان اعتبر فهمهما من الكلام بعد النطق بهما فكلامية (قوله فطابقة الخ) فيه اشارة الى ان المراد بالحكم في قوله مطابقة حكمه النسبة الكلامية وبالواقع في قول المتن للواقع النسبة الخارجية وقد علم من هذا ان المنظور له في الفندق والكذب على هذا القول النسبة الكلامية والخارجية فقط بخلاف قول النظام الا اني فانه ينظر للكلامية والذهنية وبخلاف الجاحظ فانه ينظر فيهما للنسب الثلاث كما يأتي بيانه (قوله بان تكونا) اي مصورة بان تكونا ثبوتيتين كما في زيد قائم وقد حصل القيام له في الواقع وقوله اوسليتين كما في قولك زيد ليس بقائم وكان لم يحصل له قيام في الواقع ثم ان هذا الكلام اعني قوله بان تكونا الخ يشير الى تفسير المطابقة وعدمها فالمطابقة هي الموافقة في الكيف وعدمها المخالفة في الكيف وانه ليس المراد بها الموافقة من سائر الوجوه وهذا بناء على ان المراد بالنسبة المفهومة من الكلام الايقاع والانتزاع والتي في الخارج الوقوع وعدم الوقوع كما هو مذهب العلامة السيد واما اذا قلنا المراد بنسبة الكلام المفهومة منه الوقوع وعدمه كما ان الخارجية كذلك كما هو مختار الشارح فالمطابقة هي الموافقة بينهما من حيث نازعهما من سائر الوجوه ويكتفي في التغير بين المطابق والكسر والمطابق بالفتح اختلافهما بالاعتبار فارتباط احد الشئيين بالآخر من حيث فهمه من الكلام ودلالة الكلام عليه غير نفسه من حيث حصوله في الخارج بقطع النظر عن فهمه من الكلام فلا يقال ان في مطابقة احدي النسبتين للآخرى مطابقة الشيء لنفسه (قوله بان تكون

احدهما ثبوتية الخ) اى كما اذا قيل زيد قائم ولم يحصل له قيام في الواقع او قلت زيد ليس بقائم وقد حصل له القيام في الواقع فللكذب صورتان كان للصدق صورتين بقى شئ آخر وهو ان تعريف الصدق بما ذكر معترض بلزوم الدور وذلك لانه قد اخذنا الخبر في تعريف الصدق فيكون صدق الخبر موقوفاً على تصور الخبر وقد عرفوا الخبر بانه ما احتمل الصدق والكذب لذاته فقد اخذنا في تعريف الخبر فيكون تصور الخبر موقوفاً على تصورهما وهذا دور واجيب بان الصدق والكذب المأخوذ في تعريف الخبر هما صفتا المتكلم وهما الاعلام بالشئ على ما هو عليه او على خلافه والصدق والكذب المأخوذ في تعريفهما الخبر صفتا الخبر على انه ليس بلازم بناء التعاريف بعضها على بعض فالذى يعرف الصدق بما ذكر لا يعرف الخبر بما احتمل الصدق والكذب بل بما لا يتوقف مدلوله على النطق به او بما حصل مدلوله في الخارج بدونه وكان حكاية عنه واورد على التعريف ايضا المبالغات بكثت اليوم الف مرة فانه يصدق عليه حد الكذب دون حد الصدق وليس بكذب فحد الصدق غير جامع وحد الكذب غير مانع واجيب بان المبالغ ان قصد ظاهر الكلام فهو كذب وان قصد معنى مجازي كالكثر في المثال فهو صدق لمطابقة النسبة الكلامية بحسب المعنى المراد للواقع فالمراد بمطابقة النسبة الكلامية بحسب المعنى المراد لا الوضعي (قوله وقيل) قاله النظام وهو من المعتزلة وقد اشار المصنف الى كمال سخافة هذا المذهب بخذف قاله وتحقيره بمجهوليته مع العلم بانه النظام والى رجحان مذهب الجاحظ عليه بذكر قاله ووجه كمال سخافته ما يلزم عليه من تصديق اليهودى اذا قال الاسلام باطل وتكذيبه اذا قال الاسلام حق واجاع المسلمين ينادى على ذلك بالبطان والفساد وبطالان لازم يقتضى بطلان المزوم وانما قدم المصنف هذا المذهب على مذهب الجاحظ لكمال اتصاله بالمذهب الاول حيث اتفقا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب (قوله مطابقتي) اى مطابقة حكمه وقوله لاعتقاد الخبر لعل المراد لما في اعتقاد الخبر او لاعتقاده باعتبار ما فيه او لاعتقاد الخبر وحاصله ان الصدق عنده مطابقة النسبة الكلامية للنسبة المعتقدة للمخبر وهى التى في ذهنه (قوله ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ) الواو للعطف على محذوف اى سواء كان ذلك الاعتقاد غير خطأ بل ولو كان خطأ او ان لولم يبالغة اى هذا اذا كان الاعتقاد صواباً بل ولو كان خطأ فاقبل المبالغة اولى بالحكم وذلك لكون كل من النسبة الكلامية والاعتقاد صواباً كافى قولك السماء فوقنا حال كونك معتقداً ذلك وما بعد المبالغة كقولك السماء تحتنا معتقداً ذلك فان النسبة الكلامية وافقت الاعتقاد والاعتقاد خطأ (قوله غير مطابق) تفسير لقوله خطأ فكان المناسب التعبير بـ (الفسورية) (قوله اى عدم مطابقتي) اى عدم مطابقة نسبته المفهومة منه (قوله ولو كان خطأ) اى هذا

(وقيل) صدق الخبر  
(مطابقتي لاعتقاد الخبر  
ولو كان) ذلك الاعتقاد  
(خطأ) غير مطابق للواقع  
(وكذب الخبر عدمها) اى  
عدم مطابقتي لاعتقاد الخبر  
ولو كان خطأ قول القائل  
السماء تحتنا معتقداً ذلك  
صدق وقوله السماء فوقنا  
غير معتقد ذلك كذب  
والمراد بالاعتقاد الحكم  
الذهنى الجازم او الراجح  
في العلم والظن وهذا  
يشكل بخبر الشاك لعدم  
الاعتقاد فيه فيلزم  
الواسطة ولا يتحقق  
الانحصار

إذا كان الاعتقاد غير خطاء بل ولو كان خطأ واخذ الشارح ذلك من رجوع الضمير في قول المصنف عدمها للمطابقة المقيدة بالمبالغة فهو غير زائد على المصنف (قوله معتقدا ذلك) أي ماذكر من التختية (قوله غير معتقد ذلك) أي ماذكر من الفوقية والاولى ان يقول معتقد اخلاف ذلك لان ما قاله صادق بصورتين ما اذا اعتقد عدم ذلك وما اذا لم يوجد منه اعتقاد اصلا وهو الشاك فيكون خبر الشاك داخل في الكذب فلا يتأتى له الاشكال الا في له بعد ذلك ولو قال مثل ما قلنا لكان قاصرا على الصورة الاولى وتكون الصورة الثانية واسطة فيتأتى حينئذ الاشكال وقد يقال انما عبر بقوله غير معتقد ذلك لانه المطابق للتعريف بعدم مطابقة الاعتقاد الصادق بالصورتين كذا قال عبد الحكيم وقال الغنيمي قوله غير معتقد ذلك محمول على اعتقاد خلافه لان موضوع المسألة ان المتكلم عنده اعتقادا بالنسبة للخبر او لخلافها واما اذا انتفى الاعتقاد كما في الشاك فلا خبر اصلا او هو كاذب على ماسأى (قوله والمراد الخ) لما كان الاعتقاد بطلان عند الاصوليين بمعنى الإدراك الجازم للدليل فيخرج اليقين اعني العلم وهو الإدراك الجازم لدليل والظن وهو الإدراك غير الجازم بين المراد به هنا ما يشمل الإدراكين لا ما يقابلهما (قوله الحكم الذهني الخ) أي النسبة المعتقدة اعتقادا جازما او راجعا وقوله فيم العلم والظن نشر على ترتيب الف (قوله وهذا) أي تفسير الصدق والكذب الذي حكاه المصنف عن النظام بقوله وقيل الخ (قوله لعدم الاعتقاد فيه) هذا بيان لوجه الاشكال وحاصله ان الشاك في قيام زيد وعدم قيامه اذا قل قام زيد لا يصدق على خبره هذا انه صادق لعدم صدق تعريف الصدق عليه ولا كاذب لعدم صدق تعريف الكذب عليه وذلك لانه لا اعتقاده حتى يطابقه حكم الخبر او لا يطابقه فيلزم على هذا التفسير ثبوت الوسطة بين الصدق والكذب مع ان النظام المفسر بهذا التفسير لا يقول بالواسطة بينهما بل يقول بمحصن الخبر في الصادق والكاذب (قوله اللهم الان يقال الخ) قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما في ثبوته ضعف وكأني يستعان في اثباته بالله تعالى ووجه الضعف هنا انه خلاف التبادر وانه موهم لبيان الكذب في الانشاءات وهو مخالف للاجتماع كذا في الفسارى وقال عبد الحليم وجه الضعف ان التبادر من تعميم الاعتقاد بقولك ولو خطأ وجود الاعتقاد (قوله انه) أي خبر الشاك كاذب (قوله لانه اذا انتفى الاعتقاد) أي في خبر الشاك (قوله صدق عدم مطابقتها الاعتقاد) أي لان السالبة تصدق مع نفي الموضوع فعدم قيام زيد يصدق مع عدم زيد فقول المصنف والكذب عدم مطابقتها الاعتقاد في معنى قولك ليس الاعتقاد مطابقا لحكم الخبر وهو سالبة صادق بان يكون اعتقادا ولا يكون حكم الكلام مطابقا له وبان لا يكون اعتقادا اصلا فينبذ تعريف الكذب شامل لخبر الشاك (قوله والكلام الخ) اشار بهذا الى ان هذا

اللهم الان يقال انه كاذب لانه اذا انتفى الاعتقاد صدق عدم مطابقتها الاعتقاد والكلام في ان المشكوك خبرا وليس بخبر مذکور في الشرح فليطالع ثم (بدليل) قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك رسول الله والله يعلم انك رسول الله والله يشهد (ان المنافقين لكاذبون) فانه تعالى جعلهم كاذبين في قولهم انك رسول الله لعدم مطابقتها لاعتقادهم وان كان مطابقا للواقع

الاشكال مبنى على ان كلام الشاك يقال له خبر باعتبار ان له نسبة مفهومة كسائر الاخبار مطابقة لما في الواقع او غير مطابقة له ولا يشترط ان تكون نسبة كاشنة في ذهن المتكلم ولانه دال على حكم وهو ادر الك وقوع النسبة اولا وقوعها وان لم يكن ذلك الحكم قائما بالتكلم في الواقع وغاية ما فيه تخلف الدلول عن الدليل وتخلفه جائر في الدلالة الوضعية كما في الخبر الكاذب بخلاف الدلالة العقلية فلا يجوز فيها تخلف الدلول عن الدليل كما في التغير الدال على حدوث العالم وهذا القول هو التحقيق لانه اذا كان كلام المتعمد للكذب يقال له خبر بالاعتبار المذكور فالولى الشاك وقيل انه لا يقال له خبر باعتبار انه لانسبة له في الاعتقاد وحيث انه خارج من المقسم وهو الخبر فلا يرد الاشكال اصلا (قوله ثم) يوقف عليه بالهاء (قوله بهليل الخ) متعلق بمحذوف اى وتمسك في اثبات ما ذهب اليه من تفسير الصدق والكذب بدليل قوله تعالى اى بدليل هو قوله تعالى فالإضافة للبيان لان القول المذكور نفس الدليل واعتراض بان هذا تفسير وتعريف وقد تقرر في موضعه ان الحدود لا يتوجه عليها منع ولا تقام عليها البراهين لان مرجع المنع لطلب الدليل واقامة الدليل متمنعة اذا تعاريف من قبيل التصورات والمعرف مصور بمنزلة النقاش ينقشك في ذهنك صورة مفهوم وليس بين الحد والحدود حكم يمنع او يستدل عليه وبالجملة فامتناع اقامة الدليل على الحدود مما لا شبهة فيه على ما هو مقرر فكيف يتمسك هنا على اثبات هذا التعريف بدليل واجيب بان محل امتناع اقامة الدليل على التعريف اذا لم يكن مآله للتصديق بان حاولوا به افادة تصور وذلك فيما اذا كان التعريف غير لفظي فان كان التعريف مآله الى التصديق بان كان المقصود منه افادة ان هذا المعنى مدلول لذلك اللفظ لغة او اصطلاحا وذلك فيما اذا كان التعريف لفظيا كما هنا فلا منع في اقامة الدليل عليه نظرا لما يؤول اليه من التصديق الحاصل من اجل التعريف على المعرفة اذ كانه قبل الصدق موضوع لمطابقة الخبر للاعتقاد كما ذكره ارباب الحواشي وقال عبد الحكيم ان الدليل الذي تمسك به النظام على الحكم الذي يتضمنه التعريف وهو انه صحيح (قوله والله يعلم انك رسوله) الظاهر ان هذا ليس من كلامهم بل من كلام المولى قدم احترازا اذ لو قيل قالوا شهدناك رسول الله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون لتوهم ان قولهم هذا كذب غير مطابق للواقع فوسط بينهما قوله والله يعلم انك رسوله ليحبط ذلك الاتهام (قوله والله يشهدان المنافقين) اى يعلم ذلك وغيره عن العلم بالشهادة مشاكلة (قوله فانه تعالى الخ) هذا توجيه لكون الآية دليلا وحاصله ان المولى وصف المنافقين بانهم كاذبون في قولهم انك رسول الله مع ان نسبة ذلك الكلام وهو ثبوت الرسالة له مطابقة للواقع لكنها لم تطابق ما في اعتقادهم من كونه غير رسول فدل على ان كذب الخبر عدم مطابقته للاعتقاد واذا كان

الخبر قد جعل كذبا لعدم مطابقته للاعتقاد مع مطابقته للواقع فاحرى اذا لم يطابق الواقع والاعتقاد معا لانه بالكذب اجدر واذا تحقق ان الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد كان الصدق المقابل له لعدم الواسطة عندهذا الخصم هو تلك المطابقة فلا يرد ان يقال بعد تسليم ان الكذب ما ذكر لا يلزم منه ان الصدق مطابقة الاعتقاد بل ولا ان الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد لاحتمال ان الكذب هو عدم تلك المطابقة مع موافقة الواقع لانه هو الموجود في الدليل ( قوله ورد هذا الاستدلال )

حاصله جوابان احدهما بالنع وله سندان والثاني بالتسليم \* وتقرير الاول لانسلم ان الكذب في المشهود به لم لا يجوز ان يكون التكذيب راجعا للشهادة باعتبار ما تضمنته من الكلام الخبري وهوان شهادتها هذه صادرة من صميم القلب او راجعا لتسمية خبرهم شهادة لان الشهادة انما تكون على وفق الاعتقاد وكلامهم هذا ليس على وفق اعتقادهم فلا يسمى شهادة ومن العلوم ان الدليل اذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال \* وتقرير الثاني سلنا ان التكذيب راجع للمشهود به كما قلنا لكن التكذيب راجع له باعتبار الواقع في زعمهم لا باعتبار الواقع في نفسه واذا كان راجع له باعتبار الواقع في زعمهم صدق ان الكذب عدم مطابقة حكم الخبر للواقع وهو المطلوب لان المراد بقولنا الكذب عدم مطابقة حكم الخبر للواقع اعم من ان يكون ذلك الواقع باعتبار الزعم او باعتباره في نفسه ( قوله وفي ادعائهم المواطأة ) عطف على في الشهادة من عطف اللازم على الملزوم وذلك لان الشهادة هي الاخبار بالشئ عند مواطأة القلب للسان اى موافقة له فالشهادة مستلزمة للمواطأة فاذا كذبوا في الشهادة كانوا كاذبين في دعوى المواطأة وانما ذكر الشارح ذلك اللازم لبيان ان ذلك اللازم هو مرجع التكذيب ( قوله راجع الى الشهادة ) اى المذكورة في قوله نشهد وانما لم نجعله راجعا للخبر الذي تضمنه قولهم انك رسول الله فانه يتضمن بواسطة التأكيد انه من صميم القلب لانه معمول نشهد فهو في حكم المفرد فلم يحسن عده خبرا قاله سم ( قوله باعتبار تضمنها الخ ) لما ورد عليه ان الشهادة انشاء فلا توصف بالكذب لان الصدق والكذب من اوصاف الخبر اجاب بقوله باعتبار تضمنها الخ اى انه راجع اليها لا باعتبار نفسها بل باعتبار ما تضمنته وهو التساوقت قلوبنا او شهادتنا هذه صادرة من صميم القلب فكأنه قيل لهم دعواكم ان هذه الشهادة من صميم القلب كذب لانها لم تكن من صميم القلب او دعواكم ان السنتكم وافقت قلوبكم كذب لانه لا موافقة ( قوله من صميم القلب ) صميم الشئ خالصة واصافة صميم للقلب من اضافة الصفة للموصوف اى هذه الشهادة صادرة من قلوبنا الخالصة وقوله وخلوص الاعتقاد كذلك من اضافة الصفة للموصوف وهو تفسير مراد لما قبله ( قوله بشهادة ان واللام الخ ) اى وانما كانت شهادتهم هذه من صميم القلب بشهادة ان واللام والجملة الاسمية المفيدات

( ورد ) هذا الاستدلال  
( بان المعنى لكاذبون  
في الشهادة ) وفي ادعائهم  
المواطأة فالتكذب راجع  
الى الشهادة باعتبار تضمنها  
خبرا كاذبا غير مطابق للواقع  
وهوان هذه الشهادة من  
صميم القلب وخلوص  
الاعتقاد بشهادة ان واللام  
والجملة الاسمية ( او ) المعنى  
لكاذبون ( في تسميتها )



للتأكيد ومعلوم ان تأكيد الشيء يدل على اعتقاده ان قلت ان هذه التأكيدات انما هي في المشهود به وهو انه رسول الله لافي لفظ الشهادة الذي هو قوله نشهد حتى يقال تأكيد الشهادة يفيد انها من صميم القلب واجيب بان الشهادة والمشهود به كالشيء الواحد فالتأكيد في احدهما تأكيد في الآخر اذ الشهادة لاتراد لذاتها بل انما تراد للمشهود به فعنى التأكيد في الآية ان المشهود به امر متيقن وهذا يستلزم كون الشهادة عن اعتقاد وتحقق او يقال ان هذه التأكيدات بالنظر للزم الفائدة وهو عليهم بانه رسول الله لاسيما في الخبر يجوز توكيده بالنظر للزم الفائدة اذا كان المخاطب عالما بالحكم ومنكرا على المخبر عمله به واذا كان الخبر مؤكدا بالنظر لما ذكر رجع قولهم نشهد انك رسول الله الى قولنا علما بانك رسول الله ثابت تحققا فتكون الشهادة بذلك من صميم القلب فتأمل (قوله او في تسميتها الخ) حاصله اننا لنسلم ان التكذيب راجع للمشهود به لم لا يجوز ان يكون راجعا لتسمية ذلك الخبر الخالي عن موافقة الاعتقاد شهادة وفيه ان التسمية وضع الاسم وهو لا يوصف بصدق ولا كذب لان تسمية شيء بشيء ليست من باب الاخبار وحينئذ فيكون مثل هذا غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا واجيب بان تسميتهم ذلك الخبر شهادة يتضمن دعوى قائلة خبرنا هذا يسمى شهادة فالتكذيب راجع الى التسمية باعتبار ما تضمنته تلك التسمية من دعواهم ان خبرهم هذا يسمى شهادة فكأنهم قالوا خبرنا هذا يسمى شهادة فقبلهم كذبهم ليس خبركم هذا يسمى شهادة لان الشهادة انما تكون على وفق الاعتقاد فظهر لك مما قررناه الفرق بين الوجه الاول والثاني وذلك لان التكذيب في الوجه الاول راجع للشهادة باعتبار ما تضمنته من الكلام الخبري وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب فكأنه قيل لهم دعواكم ان هذه الشهادة من صميم القلب كذب فانها لم تكن من صميم القلب والتكذيب في الوجه الثاني راجع لتسمية خبرهم شهادة باعتبار ما تضمنته تلك التسمية من دعواهم ان اخبارهم هذا مما يطلق عليه شهادة فكأنه قيل لهم كذبتم في تلك الدعوى ليس خبركم هذا مما يطلق عليه شهادة لان شرط ما يطلق عليه الشهادة ان يكون موافقا للاعتقاد وهذا ليس كذلك (قوله اي في تسمية هذا الاخبار) اي الخالي عن موافقة الاعتقاد شهادة قال سم فان قلت كونه اخبارا ينافي كونه شهادة لان الشهادة انشاء على التحقيق عندهم قلت لانفاة لان الاخبار ايضا انشاء فالتنافي للشهادة انما هو الخبر لا الاخبار (قوله لان الشهادة انما تكون على وفق الاعتقاد) اعترض بان اشتراط الموافقة للاعتقاد في مطلق الشهادة ممتنع بدليل قولهم شهادة ازور واجيب بان اطلاق الشهادة على الزور مجاز اذ حقيقة الشهادة ان تكون عن علم بالمشهود به واعتراف به ولك ان تقول هذا الاعتراض غير وارد لان الكلام على سبيل المنع وحاصله لانسلم ان التكذيب راجع لقولهم انك رسول الله

قوله لان الشهادة انما تكون الخ لعل هذه نسخة التي كتب عليها والا فسخ الشارح التي يدى لان الشهادة ما يكون الخ والخطب سهل (مصححه)

اي في تسمية هذا الاخبار شهادة لان الشهادة ما يكون على وفق الاعتقاد فقوله تسميتها مصدر مضاف الى المفهول الثاني والاول محذوف (او) المعنى انهم كاذبون (في المشهود به) اعنى قولهم انك رسول الله لكن لافي الواقع بل (في زعمهم) الفاسد واعتقادهم الباطل لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا باعتقادهم وان كان صادقا في نفس الامر فكأنه قيل انهم يزعمون انهم كاذبون في هذا الخبر الصادق

لم لا يجوز ان يكون راجعا الى تسمية هذا الاخبار شهادة وتكون الشهادة معتبرا فيها موافقة الاعتقاد والمانع يكفيه الاحتمال والمنع لا يمنع (قوله والاول محذوف) اى مع الفاعل ايضا والاصل اوفى تسميتهم هذا الاخبار شهادة (قوله او المعنى انهم لكاذبون في المشهود به الخ) حاصله اننا نسلم ان التكذيب راجع للمشهود به لكن لانسلم ان كذب هذا الخبر لعدم مطابقة الاعتقاد كما ذكرتم لم لا يجوز ان يكون كذبه لعدم مطابقة الواقع بحسب اعتقادهم وان كان مطابقا للواقع في نفس الامر وتوضيح ذلك ان قولهم انك لرسول الله نسبته الكلامية ثبوت الرسالة له عليه الصلوة والسلام وهم يزعمون ان الواقع انه ليس برسول فهذا الخبر لم يطابق الواقع بحسب زعمهم وان طابق الواقع في نفسه فالنظام يقول ان هذا الخبر وهو قولهم انك لرسول الله كذب لانه لم يطابق الاعتقاد فيقال له هذا الخبر وان لم يطابق الاعتقاد لم يطابق الواقع في زعمهم واعتقادهم فلانسلم ان كذبه لعدم مطابقة الاعتقاد كما ذكرت لم يجوز ان يكون لعدم مطابقة الواقع في زعمهم واعتقادهم وحينئذ فمعنى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون اى يعلم ان خبرهم غير مطابق للواقع بحسب ما عندهم فليس الكذب الا باعتبار عدم المطابقة للواقع (قوله لكن لافى الواقع) اى لكن كذبهم ليس لمخالفته للواقع يعنى في نفس الامر (قوله بل في زعمهم) اى بل كذبه لمخالفته للواقع بحسب زعمهم اى اعتقادهم (قوله واعتقادهم الباطل) عطف تفسير (قوله لانهم يعتقدون انه) اى ذلك الخبر وهو انك لرسول الله غير مطابق للواقع لان الواقع بالنظر لاعتقادهم انه غير رسول لانهم اى المنافقين من مشركى العرب والذي يعرف نبوته اهل الكتاب كما يدل عليه القرآن (قوله فيكون كاذبا باعتقادهم) اى فيكون ذلك الخبر كاذبا بالنظر لاعتقادهم انه في الواقع غير رسول لعدم المطابقة لذلك الواقع (قوله وان كان صادقا الخ) الواو المحال اى والحال ان ذلك الخبر صادق لمطابقته للواقع في نفس الامر في ذاته لان الواقع في نفس الامر في ذاته انه رسول (قوله فكأنه قيل الخ) اى فكأن الله تعالى قال انهم يزعمون اى يعتقدون انهم كاذبون في هذا الخبر لكونه لم يطابق الواقع في اعتقادهم مع انه خبر صادق لكونه مطابقا للواقع في نفس الامر (قوله وحينئذ) اى وحين اذ كان المشهود به كاذبا لعدم مطابقة للواقع في زعمهم (قوله لا يكون الكذب) اى المذكور في هذه الآية (قوله الابعنى عدم المطابقة للواقع) اى بحسب زعمهم واعتقادهم (قوله لثلاثتهم ان هذا) اى قول المصنف في زعمهم اعتراف الخ وهذا علة للتأمل اى تأمل كلام المصنف واعرف حقيقة هذا الرد الثالث خوفا من ان توهم ان هذا الثالث تأيد لصاحب ذلك القول المردود عليه فيعرض على المصنف بان المقصد الرد عليه لا تأييده ومنشأ ذلك التوهم قول المصنف او المعنى لكاذبون في المشهود به في زعمهم فانه يوهى ان الكذب لعدم المطابقة لزعمهم واعتقادهم وحاصل الجواب ان المراد ان الكذب لعدم المطابقة للواقع لكن بحسب زعمهم

وحيث لا يكون الكذب  
الابعنى عدم المطابقة  
لواقع فلي تأمل لثلاثتهم  
ان هذا اعتراف بكون  
الصدق والكذب  
راجعين الى الاعتقاد  
(الملاحظ) انكر انحصار  
الخبر في الصدق والكذب  
واثبت الواسطة وزعم  
ان صدق الخبر

واعتمادهم فذلك الخبر غير مطابق لاعتقادهم وغير مطابق للواقع بحسب اعتمادهم فكذبه انما هو لمخالفته للواقع في اعتقادهم لمخالفته لاعتقادهم كما يقوله النظام وفرق بين مخالفة الاعتقاد ومخالفة الواقع بحسب الاعتقاد وحينئذ فكلام المصنف رد عليه لاثباته (قوله راجعين الى الاعتقاد) اى فيكون كلام المصنف هذا مؤيدا لكلام النظام مع انه بصدد الرد عليه (قوله الجاحظ) هذا لقبه واسمه عمرو بن بحر الاصفهاني وكنيته ابو عثمان وانما لقب بالجاحظ لان عينه كانتا جاحظتين اى بارزتين وهو احد شيوخ المعتزلة وتليذ النظام وله التصانيف في كل فن وكان قبيح الشكل جدا فلذا لما احضره التوكل ليعلم اولاده استبشع منظره فامر له بعشرة آلاف درهم وصرفه وقال بعضهم فيه

- \* لو يمسح الخنزير مسحاً ثانياً \* ما كان الادون مسح الجاحظ \*
- \* رجل ينوب عن الجميع بوجهه \* وهو القذا في عين كل ملاحظ \*

ومن جملة شعره

- \* اترجو ان تكون وانت شيخ \* كما قد كنت ايام الشباب \*
- \* لقد كذبتك نفسك اى توب \* خلع كالجديد من الثياب \*

وكان موته بوقوع مجلدات كتب العلم عليه وهو ضعيف بالبصرة سنة خمس وخمسين ومائتين وقد جاوز السبعين (قوله انكر الخ) اشار بهذا الى ان الجاحظ مبتدأ خبره محذوف واما جعله فاعلا لفعل محذوف فلا يصح لان هذا الموضع ليس من المواضع التي يحذف فيها الفعل وهى اربعة ان يقع الفعل في جواب نفي او استفهام كقوله زيد جوابا لمن قال من جاء و بعد اذا وان الشرطين نحو اذا السماء انشقت وان احد من المشركين استجارك و بعد فعل يستلزمه \* نحو ليك يزيد ضارح لخصومة \* اى يكيه ضارح لكن الحذف في الثالث واجب وفيما عداه جائز واعلم انه كما يحذف الفعل في مواضع اربعة كذلك يحذف الفاعل في مواضع اربعة وقد نظم الجميع بعض الافاضل

- \* عند النيابة مصدر وتجب \* ومفرغ ينقاس حذف الفاعل \*
- \* والفعل بعد اذا وان مستلزم \* وجواب نفي او جواب السائل \*

فان قلت من المقرر ان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة فهلا جعل قوله الجاحظ فاعلا لمحذوف قلت هذا انما يظهر اذا كان الموضع مما يطرد فيه حذف رافع الفاعل كانه يكون من الاماكن الاربعة المذكورة واما في غيرها فلا يجوز حذف رافع الفاعل في سعة الكلام عند البصريين (قوله واثبت الواسطة) عطف مسبب على سبب اول لازم على ملزوم (قوله وزعم ان صدق الخبر الخ) ظاهره ان قول المصنف مطابقته خبر لان المحذوفة مع اسمها وفيه انهم لم ينصوا على جواز ذلك اللهم الا ان يقال هذا حل معنى لاجل اعراب فلا نافي في ما باتى من انه خبر لمحذوف وهو المحدث عند اول التنبية (قوله

مطابقته) خبر مبتدأ محذوف وهو المحدث عنه اول التنبيه اى صدق الخبر مطابقته وهو من اضافة المصدر لفاعله وفي الكلام حذف مضاف اى مطابقة حكمه اى نسبتة المفهومة منه ومفعوله محذوف اى مطابقة حكم الخبر الواقع اى النسبة الخارجية الحاصلة بين الطرفين في نفس الامر وادخل الشارح اللام على المفعول لتقوية العامل ( قوله مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق ) كما اذا قلت الله واحد مع اعتقادك انه مطابق للواقع وقوله وكذبه عدم مطابقته للواقع اى عدم مطابقة نسبتة المفهومة منه للنسبة الخارجية الحاصلة بين الطرفين في نفس الامر مع اعتقاد عدم المطابقة كأن تقول السماء تحتساع اعتقادك انه غير مطابق فالاعتقاد المعبر في الصدق اعتقاد متعلق بالمطابقة والاعتقاد المعبر في الكذب اعتقاد متعلق بعدم المطابقة ( قوله مع الاعتقاد بانه مطابق ) الظرف مستقر وقع حالا من ضمير مطابقته اى صدق الخبر مطابقته للواقع حال كون الخبر مصاحبا لاعتقاد المطابقة وليس حال من المطابقة لئلا يلزم وقوع الحال من خبر المبتدأ والجمهور يعمونه وفي كلام الشارح اشارة الى ان متعلق الاعتقاد محذوف بقرينة المقام لان اللام فيه للعهد والمراد منه اعتقاد انه مطابق كذا في عبد الحكيم وقال غيره قوله مع الاعتقاد حال من المطابقة وهو قيد وقوله بانه مطابق قيد آخر فخرج بالاول المطابقة مع عدم الاعتقاد اصلا كخبر الشاك وبالثاني المطابقة مع اعتقاد عدمها وهاتان صورتان من صور الواسطة فالصدق صورة واحدة وهى مطابقة مع اعتقادها وقوله معه حال من العدم اى مع اعتقاد انه غير مطابق فقولنا مع اعتقاد يخرج عدم المطابقة مع عدم الاعتقاد اصلا وقولنا انه غير مطابق يخرج عدمها مع اعتقادها فان هاتين الصورتين من صور الواسطة ايضا فالكذب صورة واحدة وهى عدم المطابقة مع اعتقاد عدمها ( قوله اى مع اعتقاد انه غير مطابق ) فيه ان المرجع انما هو اعتقاد انه مطابق كما مر لا اعتقاد انه غير مطابق فقد اختلف الراجع والمرجع ويمكن ان يجعل من باب الاستخدام بان يجعل الضمير في معراجها للاعتقاد بدون قيد اضافته الى المطابقة بل بقيد اضافته الى عدم المطابقة واجاب عبد الحكيم بجواب آخر وحاصله ان الضمير في معراجها لطلق الاعتقاد المذكور وكون متعلقه في جانب الصدق مطابقة الواقع وفي جانب الكذب عدم مطابقته بمعونة المقام ( قوله وهى ) اى الغير وانما انت الضمير مراعاة للخبر ( قوله اعني المطابقة مع اعتقاد الخ ) هذا وما بعده محترز قوله مع الاعتقاد بانه مطابق وقوله وعدم المطابقة مع اعتقاد الخ هذا وما بعده محترز قوله معه في جانب الكذب ( قوله بتفسيره ) اى الجاحظ وقوله اخص منه اى من نفسه وقوله لانه اى الجاحظ ( قوله بالتفسيرين السابقين ) اى تفسير الجمهور وبعبارة النظام ( قوله والاعتقاد ) اى ومطابقة الاعتقاد ( قوله بناء ) اى واعتباره هذين الامرين بناء الخ

( مطابقته ) للواقع  
( مع الاعتقاد ) بانه مطابق  
( و ) كذب الخبر ( عدمها )  
اى عدم مطابقته للواقع  
( معه ) اى مع اعتقاد  
انه غير مطابق ( و غيرهما )  
اى غير هذين القسمين  
وهى اربعة اعني المطابقة  
مع اعتقاد عدم المطابقة  
او بدون الاعتقاد اصلا  
وعدم المطابقة مع اعتقاد  
المطابقة او بدون الاعتقاد  
اصلا ( ليس بصدق  
ولا كذب ) فكل من  
الصدق والكذب بتفسيره  
اخص منه بالتفسيرين  
السابقين لانه اعتبر في  
الصدق مطابقة الواقع  
والاعتقاد جميعا وفي  
الكذب عدم مطابقتهما  
جميعا بناء على ان اعتقاد  
المطابقة

وهذا جواب عما يقال ان الجاحظ انما اعتبر في الصدق المطابقة للواقع واعتقاد المطابقة كما قال المصنف لا مطابقة الاعتقاد كما قال الشارح وكذلك الكذب انما اعتبر فيه على ما قال المصنف عدم المطابقة للواقع واعتقاد عدم المطابقة لا عدم المطابقة للاعتقاد كما قال الشارح فكان الاولى للشارح ان يدل مطابقة الاعتقاد في جانب الصدق باعتقاد المطابقة ويدل عدم مطابقة الاعتقاد في جانب الكذب باعتقاد عدم المطابقة ليكون كلامه موافقا لما قاله المصنف وحاصل الجواب الذي ذكره الشارح ان اعتقاد المطابقة الذي ذكره المصنف في جانب الصدق يستلزم مطابقة الاعتقاد الذي حكمنا عليه هنا بان الجاحظ يعتبره وذلك لان الخبر اذا طابق الواقع واعتقد الخبر مطابقتها له فقد توافق الواقع والاعتقاد فطابق احدهما مطابق للآخر وكذلك اعتقاد عدم المطابقة للواقع الذي ذكره المصنف في جانب الكذب يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد للواقع الذي حكمنا عليه هنا بان الجاحظ يعتبره وذلك لان الخبر اذا كان غير مطابق للواقع واعتقد الخبر عدم مطابقتها له فقد توافق الواقع والاعتقاد فالخبر اذا كان غير مطابق لاحدهما كان غير مطابق للآخر وحينئذ فلا مخالفة بين ما نسبته المصنف للجاحظ وما نسبناه اليه لتلازمهما فان قلت لاحاجة في اثبات الاختصية الى اثبات انه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا وفي الكذب عدم مطابقتها جميعا باثبات ان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ لانه يكفي في اثبات الاختصية انه اعتبر مع مطابقتها للواقع اعتقاد المطابقة ولا يخفى ان المطابقة للواقع مع اعتقاد المطابقة اخص من مجرد المطابقة للواقع او للاعتقاد وان عدم المطابقة للواقع مع اعتقاد عدم المطابقة اخص من مجرد عدم المطابقة للواقع او للاعتقاد فالحامل للشارح على ما فعله قلت الحامل للشارح على ما فعله انه هو المنقول عن الجاحظ لكن تفسير المصنف يستلزمه فلا يعترض عليه بالمخالفة لما نقل عنه (قوله مطابقة الاعتقاد) اي مطابقة الخبر للاعتقاد توضيحه انك اذا قلت العالم حادث كان الخبر مطابقا للواقع فاذا اعتقدت مطابقتها له كان الواقع والاعتقاد متوافقين وحينئذ فيكون ذلك الخبر المطابق للواقع مطابقا للاعتقاد ايضا واذا قلت العالم قديم فالخبر غير مطابق للواقع فاذا اعتقدت عدم مطابقتها للواقع كان الواقع والاعتقاد متوافقين وحينئذ فيكون ذلك الخبر الغير المطابق للواقع غير مطابق للاعتقاد ايضا (قوله ضرورة توافق الخ) مفعول لاجله علة لقوله يستلزم اي لضرورة توافق الخ اي لتوافق الواقع والاعتقاد حينئذ ضرورة وقوله حينئذ اي حين اعتقد مطابقتها اي الخبر للواقع والحال ان الخبر مطابق للواقع واعلم ان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد سواء كان بين الواقع والاعتقاد موافقة او مخالفة لان العاقل لا يعتقد مطابقة الحكم للواقع الا بعد ان يعتقد ذلك

الحكم الذي يعتقد انه مطابق للواقع سواء طابق الواقع ام لا فالاول كأن يخبر شخص بان السماء فوقنا معتقدا ذلك فيين الواقع والاعتقاد هنا موافقة واعتقاده مطابقة الخبر للواقع يستلزم مطابقة الخبر للاعتقاد وهذا ظاهر والثاني كأن يخبر شخص فلسفي بان العالم قديم وهو يعتقد ذلك فاعتقاده مطابقة ذلك الخبر للواقع يستلزم مطابقة الخبر لاعتقاده وان كان ليس بين الواقع واعتقاده توافق لان الواقع ان العالم حادث واعتقاده انه قديم وظاهر قول الشارح ضرورة توافق الخ يقتضى ان استلزام اعتقاد مطابقة الخبر للواقع لمطابقة الخبر للاعتقاد متوقف على موافقة الواقع والاعتقاد وقد علمت ان الامر ليس كذلك ومثل ما قيل في جانب الصدق يقال في جانب الكذب فيقال اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد سواء كان بين الواقع والاعتقاد موافقة او مخالفة لان العاقل اذا اعتقد ان الحكم غير مطابق للواقع اعتقد خلافه سواء كان الخبر مطابقا للواقع او لا فالاول كأن يخبر شخص بان السماء تحتنا غير معتقد ذلك فيين الواقع والاعتقاد هنا موافقة واعتقاده عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الخبر للاعتقاد وهو ظاهر والثاني كأن يخبر الفلسفي بان العالم حادث غير معتقد ذلك فيين الواقع والاعتقاد هنا مخالفة واعتقاده عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الخبر للاعتقاد ايضا فظهر لك من هذا ان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الخبر للاعتقاد وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم المطابقة للاعتقاد سواء كان بين الواقع والاعتقاد مطابقة او لا وحينئذ فلا وجه لقول الشارح ضرورة توفيق الواقع والاعتقاد المقتضى توقف الاستلزام على التوافق واجيب بان التعليل الذي ذكره الشارح انما هو بالنظر لما نحن بصدده وهو صورة الصدق عند الجاحظ والخبر فيها مطابق للواقع اذ لابد في الصدق من المطابقة للواقع عنده ولا شك انه اذا اعتقد المطابقة في تلك الحالة كان الاعتقاد مطابقا للواقع وهذا لاينا في ان استلزام اعتقاد المطابقة لمطابقة الاعتقاد حاصل مطلقا اي كان بين الواقع والاعتقاد موافقة او مخالفة بقطع النظر عما نحن بصدده ( قوله

وقد اقتصر الخ ) عطف على قوله اعتبر الخ او ان الجملة حال من ضمير اعتبر ( قوله على احدهما ) فالجمهور اقتصروا في تفسيرهم على اعتبار المطابقة للواقع والنظام اقتصر في تفسيره على اعتبار المطابقة للاعتقاد وحينئذ فقد ظهرت الاختصية لان الاختص ما كان ازيد قيذا ( قوله بدليل افترى ) الاضافة بيانية وهو متعلق بحال محذوفة اي الجاحظ انكر انحصار الخ مستدلا بدليل هو قوله افترى واصله افترى مثل افترى بهمزتين الاولى استفهامية والثانية للوصل فحذفت الثانية استغناء عنها بهزة الاستفهام ومعنى افترى اكذب فقوله كذب مفعول مطلق وعامله من معناه وهو افترى او من لفظه محذوفا اي وكذب كذبا ( قوله ام به جنة ) ام متصلة بدليل سبق همزة

يستلزم مطابقة الاعتقاد  
ضرورة توافق الواقع  
والاعتقاد حينئذ وكذا  
اعتقاد عدم المطابقة يستلزم  
عدم مطابقة الاعتقاد وقد  
اقتصر في التفسيرين  
السابقين على احد هما  
( بدليل افترى على الله كذبا

الاستفهام عليها ولا يقال ان شرط المتصلة ان تقع بين جلتين متساويتين في الفعلية او الاسمية وهذا ليس كذلك لاننا نقول ان به جنة في تأويل ام لم يفتر او ام اخبر حال كونه به جنة ويحوز ان يكون جنة مرفوعا بفعل محذوف اي حصل فابعد ام جلة فعلية بالفعل على هذا او مؤول بها على الاول على انه صرح ابن مالك ومن تبعه بجواز وقوع المتصلة بين غير المتساويتين في الاسمية او الفعلية (قوله لان الكفار الخ) علة لكون ما ذكر دليلا على المدعى وهو عدم انحصار الخبر في الصادق والكاذب وثبوت الوساطة بينهما والمرد هنا بالكفار كفار قریش وقوله بالخبر متعلق باخبار فالمحذور في الافتراء والاخبار جملة الجنة انما هو اخباره بالخبر والنشر لانهم لما استبعدوا النشر الذي هو الاحياء بعد الموت والخبر الذي هو سوق الخلق للحساب ثم لقرهم حصروا اخبار النبي بهما في الافتراء والاخبار حال الجنون لاجمع اخباره ولاخباره بغير ذلك كالرسالة كما يدل ذلك الآية فقوله على ما تدل متعلق باخباره بالخبر والنشر فان قلت اثبات الوساطة بالدليل المذكور على تقدير عدم الحصر اظهر لكثرة افراد الاخبار واحتمال ان ما عدا هذين الفردين من الوساطة فكثرة الافراد انفع للمستدل القائل بالوساطة فالاولى للشارح ان يقول زعموا ان اخباره بالخبر الخ بدل قوله حصروا واجيب بان تعبير الشارح بحصروا موافقة الآية المستدل بها لالتوقف الاستدلال على الحصر ووجه الحصر في الآية التعداد في مقام البيان فانه يفيد الحصر (قوله في الافتراء) متعلق بحصروا كما ان قوله على سبيل كذلك متعلق به (قوله على سبيل منع الخلو) فيه ان المقصود اثبات الوساطة ومائة الخلو تجوز الجمع فلو كان الخبر حال الجنة كذا لم تثبت الوساطة مع ان اثباتها هو المراد فكان الاولى ان يقول على سبيل منع الخلو والجمع الا ان يقال ان في الكلام اكفاء وحينئذ فقولهم افترى على الله كذا ام به جنة منفصلة حقيقة مانعة جمع وخلو كقولك العدد اما زوج او فرد او يقال انه اراد منع الخلو بالمعنى الاعم المتناول للانفصال الحقيقي لا بالمعنى الاخص وتوضيح ذلك ان منع الخلو بالمعنى الاخص الحكم بالتنافي في الكذب فقط اي في حال كذب الطرفين وارتفاعهما فقط كقولنا زيد في البحر واما ان لا يفرق وهذا المعنى هو المشهور ومنع الخلو بالمعنى الاعم هو الحكم بالتنافي في الكذب مطلقا سواء حكم بالتنافي في حال صدق الطرفين واجتماعهما ايضا او حكم بعدمه او لم يحكم بشيء وهو بهذا المعنى يشمل الانفصال الحقيقي بخلافه بالمعنى الاخص فلا يشمله فاذا اريد منع الخلو بالمعنى الاعم صح وجود الوساطة لان من صور منع الخلو عدم جواز الاجتماع فلا يجتمع الكذب والخبر حال الجنة وهم من اهل اللسان فتعين ان يكون الخبر حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه وغير الصدق لانهم يعتقدون عدم صدقه فتوجد الوساطة وحيث وجدت فلا يصح ان يكون الصدق عبارة عن مطابقة

ام به جنة ا) ان الكفار  
حصروا اخبار النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم  
بالخبر والنشر على ما يدل  
عليه قوله تعالى اذا مر قم  
كل ممزق انكم لفي خلق  
جديد في الافتراء والاخبار  
حال الجنة على سبيل منع  
الخلو ولا شك (ان المراد  
بالثاني) اي الاخبار حال  
الجنة لا قوله ام به جنة  
على سبق الى بعض  
الاهام

الواقع او الاعتقاد والكذب عدم مطابقة الواقع او الاعتقاد واللاتفت بواسطة  
 فتعين ان يكون الصدق عبارة عن المطابقة لهما معا والكذب عدم المطابقة لهما معا وهو  
 المطلوب فان قلت لم عبر بقوله على سبيل منع الخلو ولم يقل على سبيل الانفصال  
 الحقيقي مع ان القضية من قبيله في نفس الامر قلت انما عبر بمنع الخلو لانه لاغرض لهم  
 في منع الاجتماع بين الامرين وانما مطمح نظرهم منع الخلو فتأمل (قوله ولا شك ان  
 المراد) اى مراد الكفار (قوله اى الاخبار الخ) اى المذكور في قوله امه جنة لان المعنى  
 ام اخبر حاله كونه به جنة (قوله لا قوله امه جنة) اى الواقع في الآية وذلك لانه  
 استفهام لا يوصف بالصدق ولا بالكذب لانه تصور ونفى الشيء فرع عن صحة ثبوته  
 (قوله لانه قسمه) اى مقابله وكان الاولى ان يعبر بذلك لان التقسيم من باب التصورات  
 وكلامنا هنا في التصديقات لان قولهم افترى على الله كذبا امه جنة قضية لامفرد  
 وكلام المصنف اشارة الى القياس من الشكل الاول وتقريره الاخبار حال الجنة قسم  
 الكذب وكل ما كان قسما لشيء فهو غيره يتبع الاخبار حال الجنة غير الكذب (قوله

اذ المعنى الخ) فيه اشارة الى ان امه في الآية متصلة (قوله يجب ان يكون غيره) اى  
 في التحقيق فيجب ان يكون خبره حال الجنون غير الكذب فتصح المقابلة على سبيل  
 الانفصال الحقيقي (قوله وغير الصدق) عطف على قوله غير الكذب اى ولا شك ان  
 مرادهم بالثاني وهو الاخبار حال الجنة غير الصدق لانهم لم يعتقدوا صدقه صلى الله  
 تعالى عليه وسلم لكونه عدوا لهم وحيث فلا يصح ان يريدوا بالثاني صدقه واعترض  
 على المصنف بان قوله لانهم لم يعتقدوا لا يصح ان يكون دليلا للدعى وهو ان المراد  
 بالثاني غير الصدق وبيان ذلك ان عدم اعتقادهم الصدق صادق باعتقادهم عدم  
 صدقه وتجويزهم لصدقه وبخلو ذهنهم عن ذلك وحيث فيصح ان يراد بالثاني  
 الصدق بناء على تجويزهم صدقه وحيث فلا يصح الدليل فكان الاولى ان يقول  
 لانهم يعتقدون عدم صدقه وذلك لان اعتقاد عدم الصدق لا يصدق على تجويزه  
 بل انما يصدق بنفيه وحيث فلا تصح ارادته لان العاقل انما يريد ما يعتقد او يجوز  
 فالدليل الصحيح اعتقادهم عدم صدقه واجيب بان المراد بعدم اعتقادهم صدقه  
 انهم يعدون عن تصديقه غاية البعد بحيث لا يجوزونه اصلا ولا يخطر بالهم كما اشار له  
 الشارح بقوله الذى هو بمراحل عن اعتقادهم ولا معنى لكونه بعيدا عن اعتقادهم  
 غاية البعد لا اعتقادهم عدمه فقد رجع ذلك الى قولنا لا اعتقادهم عدم صدقه ولا مكان  
 الجواب عن المصنف بما ذكر قال الشارح اظهر (قوله فلا يريدون الخ) من عطف  
 العلول على العلة وقوله في هذا المقام اى مقام الانكار عليه (قوله الذى هو بمراحل  
 الخ) في معنى التعليل لقوله فلا يريدون الخ لان الموصول وصلته في حكم المشتق المؤذن  
 تعليق الحكم به بالعلية وفي هذا التعليل اشارة الى ان المراد بقوله لانهم لم يعتقدوا

(غير الكذب لانه قسمه)  
 اى لان الثانى قسم الكذب  
 اذا المعنى ان كذب ام اخبر  
 حال الجنة وقسم الشيء  
 يجب ان يكون غيره  
 (وغير الصدق لانهم  
 لم يعتقدوا) اى لان الكفار  
 لم يعتقدوا صدقه فلا  
 يريدون في هذا المقام  
 الصدق الذى هو بمراحل  
 عن اعتقادهم ولو قال لانهم  
 اعتقدوا عدم صدقه  
 لكان اظهر فرادهم  
 بكونه اخبر حال الجنة  
 غير الصدق وغير الكذب  
 وهم عقلاء من اهل اللسان  
 عارفون باللغة فيجب  
 ان يكون من الخبر ما ليس  
 بصادق ولا كاذب حتى  
 يكون هذا منه بزعمهم



نفي اعتقادهم الصدق على الوجه الأبلغ فيفيد عدم تجوزهم لصدقه وعدم خطور  
 صدقه بهم (قوله لكان اظهر) اى في الدلالة على المدعى وهو ان المراد بالثاني غير  
 الصدق وهذا يفيد ان هذا اظهر مما ذكره المصنف وما ذكره المصنف ظاهر ايضا  
 الاول فيانه ان اعتقاد عدم الصدق مستلزم لذلك المدعى من غير واسطة لان اعتقاد  
 عدم الصدق انما يصدق بنى الصدق ولا يصدق بتجوزيه وحيث فوجب ان يراد  
 بالثاني غير الصدق بخلاف ما ذكره المصنف وهو عدم اعتقاد الصدق فانه صادق  
 باعتقاد عدمه وتجوزيه وحيث فلا يوجب ان يراد بالثاني غير الصدق لصحة ارادة  
 الصدق بناء على تجوزيه كما مر واما الثاني فلما علمت ان مراد المصنف بقوله لعدم  
 اعتقادهم صدقه ان الصدق بعيد عن اعتقادهم غاية البعد بحيث لا يجوزونه وحيث  
 فلا يصح ان يراد بالثاني من شق الزيد الصدق فكلام المصنف وان افاد المدعى  
 بهذه المعونة الا ان الذى قاله الشارح اظهر في افادة المدعى لان اخذ هذا المعنى  
 الذى قلناه من عبارة المصنف فيه نوع خفاء قال العلامة عبد الحكيم لك ان نقول ان  
 قول المصنف لانهم لم يعتقدوه قضية معدولة اى انهم موصوفون بعدم اعتقاد صدقه  
 لا اعتقادهم عدمه وحيث فيؤول الى الاظهر الذى قاله الشارح وان كان التبادر  
 منه السالبة (قوله فرادهم الخ) هذا حاصل لكلام المصنف السابق (قوله وهم عقلاء  
 الخ) جواب عما يقال انما لمت الواسطة من قول هؤلاء وهم كفار فلا اعتبار بهم فاجاب  
 بان المعول في مثل هذا على اللسان واللغة لا على الاخبار وهؤلاء من اهل اللسان واللغة  
 فيقول عليهم في مثله لانهم لا يخطئون فيه (قوله اللسان) اى اللغة فقوله عارفون باللغة  
 تفسير لما قبله (قوله فيجب الخ) هذا تفرع على قوله فرادهم الخ (قوله حتى يكون الخ) حتى  
 تعليلية وقوله هذا اى الاخبار حال الجنة وقوله منه اى بما ليس بضائق ولا كاذب وقوله  
 بزعمهم اى وان كانت جميع اخباره صلى الله تعالى عليه وسلم صادقة في نفس الامر ولاجنة  
 وقد يقال هذا الدليل وان نفي الحصر وثبت الواسطة الا انه انما ثبت قسما واحدا من  
 اقسام الواسطة الاربعة وحيث فلا يكون منجما لتمام المدعى وقد يجاب بان مراد الجاحظ  
 ابطال مذهب غيره وثبات مذهبه في الجملة (قوله وعلى هذا) اى ولاجل هذا الذى  
 قررناه بعد قول المصنف وغير الصدق الخ وهو قوله فلا يريدون في هذا المقام الصدق  
 الخ وقوله بعد ذلك فرادهم بكونه اخبار حال الجنة غير الصدق وغير الكذب فان  
 هذا يقتضى ان قول المصنف لانهم لم يعتقدوه علة لكون المراد بالثاني غير الصدق  
 وان قول المصنف وغير الصدق عطف على قوله غير الكذب فيخل المعنى ولا شك ان  
 مراد الكفار بالثاني غير الكذب ومرادهم به ايضا غير الصدق وانما كان مرادهم  
 بالثاني غير الصدق لانهم لم يعتقدوه (قوله لا يتوجه ما قبل) اى ما قاله الخمالى  
 اعتراضا على المصنف وحاصله انه فهم ان قول المصنف وغير الصدق خبر لمبتدأ

وعلى هذا لا يتوجه ما قبل  
 انه لا يلزم من عدم اعتقاد  
 الصدق عدم الصدق لانه  
 لم يجعله دليلا على عدم  
 الصدق بل على عدم ارادة  
 الصدق فليتأمل (ورد)  
 هذا الاستدلال (بان المعنى)  
 اى معنى ام به جنة (ام لم يفتر  
 فبر عنه) اى عن عدم  
 الافتراء (بالجنة لان المجنون  
 لا افتراء له) لانه الكذب  
 عن عمد ولا عمد المجنون  
 فالثاني ليس قسما للكذب  
 بل لما هو اخص منه اعنى  
 الافتراء فيكون حصر الخبر  
 الكاذب بزعمهم في نوعيه  
 اعنى الكذب عن عمد  
 والكذب لا عن عمد

محذوف والتقدير وهو اى الثانى غير الصدق فى الواقع وانما كان الثانى غير الصدق لانهم لم يعتقدوا صدقه فجعل عدم اعتقاد الصدق علة لكون الثانى غير الصدق واعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق الذى قاله المصنف عدم الصدق فى الواقع لجواز ان يثبت الصدق مع عدم اعتقاد الصدق الا ترى ان الكفان لا يعتقدون صدق النبى وهو صادق فى نفس الامر وحيث فلا يتم هذا التعليل وحاصل الرد عليه ان هذا الاعتراض لا يتوجه على المصنف الا لو كان جعل قوله لانهم لم يعتقدوه علة لعدم الصدق اى لكون الثانى غير الصدق والمصنف انما جعله علة لعدم ارادتهم بالثانى الصدق والحاصل ان الاعتراض مبنى على ان المصنف جعل عدم الصدق ونحن نجعل المصنف عدم ارادة الصدق ولا شك انه يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم ارادة الصدق قمع التعليل افاد ذلك شيخنا العلامة العدوى (قوله لانه) اى المصنف لم يجعله اى لم يجعل قوله لانهم لم يعتقدوه دليلا على عدم الصدق اى كما فهم المعارض (قوله فليأتمل) امر بالتأمل للإشارة الى انه يمكن ان يقال ان عدم الاعتقاد اى الجزم لا يستلزم عدم الارادة لان الشك المتردد ليس عنده اعتقاد وجزم وعنده ارادة للامر المشكوك فيه لتردد بينه وبين غيره وحيث فلا يصح جعل عدم اعتقاد الصدق دليلا لعدم الارادة والجواب ان المراد بقوله لانهم لم يعتقدوه لى اعتقادهم صدقه من حيث ذاته وامكانه والشك معتقد لامكان الشيء وان كان غير معتقده من حيث ذاته (قوله ورد) حاصله على ما يشير اليه الشارح منع ان المراد بالثانى غير الكذب ومنع انه قسيم للكذب وبانه انا نختار ان المراد بالثانى الكذب وقوله انه قسيمه ان اراد انه قسيم مطلق الكذب كما هو التبادر للمنوع بل هو قسيم الكذب العمدة خاصة وان اراد انه قسيم الكذب من عهد فلم ولكن لا يلزم منه ان يكون المراد من الثانى غير الكذب اذ لا يلزم من كون الشيء قسيما للاخص ان يكون قسيما للاعم (قوله فغير عنه الخ) اى على طريق المجاز المرسل من اطلاق اسم الملزوم على اللازم لان من لوازم الاخبار حال الجنة عدم الافتراء وحاصل هذا الرادنا لانهم ان الاخبار حال الجنة واسطة بل المراد منه عدم الافتراء وهو من افراد الكذب بقصدهم حصر خبر النبى الكاذب بزعمهم فى نوعيه الافتراء وعدمه وليس بقصدهم حصر خبره من حيث هو فى الكذب وغيره (قوله فغيره الخ) اى لحاصل المعنى على هذا الجواب اقصد الكذب على الله ام لم يقصد لكونه حصل منه ذلك حال الجنون المتنافى لقصد فسادهم لعنة الله عليهم ان اخباره ليست عن الله على كل حال بل اما انه اخلاق ذلك بالقصد او وقع منه ذلك بلا قصد (قوله فالثانى) اى وهو الاخبار حال الجنة (قوله ليس قسيما للكذب) اى لمطلق الكذب (قوله بل لما هو الخ) اى بل هو قسيم لما هو اخص من الكذب وهو الافتراء وذلك لان الافتراء هو الكذب من عهد

وهو اخص من مطلق الكذب (قوله فيكون حصرا الخ) وحيث ان الثاني كذب  
ايضا فلا واسطة

### أحوال الاسناد الخبرى

خبر مبتدأ محذوف اى الباب الاول احوال الاسناد الخبرى وفيه ان احوال الاسناد  
عبارة عن الامور العارضة له من التأكيد وعدمه وكونه حقيقة عقلية او مجازا عقليا  
وهذه غير الباب الاول لانه الفاظ وحيث ان الخبر غير صحيح لعدم المطابقة بين المبتدأ  
والخبر والجواب ان فى الكلام حذف مضاف اى مباحث او عبارات احوال الاسناد  
واورد على المصنف ان الامور العارضة للاسناد المسماة باحواله من الحقيقة العقلية  
والمجاز العقلي والتأكيد وعدمه يمكن اجراؤها فى الانشاء كما اذا قلت لشخص ان  
لى قصرا فان كان ذلك الشخص اهلا للبناء بنفسه فالاسناد حقيقة عقلية والا فمجاز  
عقلي كما ساقى من ان المجاز العقلي لا يختص بالخبر واذا كان الخطاب قريب الامثال  
قل له اضرب من غير تأكيد وان كان شديدا بعد عن الامثال قيل له اضرب من التأكيد  
بالتون المشددة واذا كان غير شديد البعد قيل له اضرب بالتون الخفيفة وحيث فلا  
وجه لتقييد الاسناد بالخبرى واجيب بان وجه التقييد ان الخبر اصل للانشاء  
اما باستحقاق كالامر فانه مشتق من الماضى عند الكوفيين وكذلك المضارع او بنقل  
كصبغ السقود ونم وبش او بزيادة كالاستفهام والتنى والترجى وكما فى تضرب  
ولا تضرب ولان الزايا والخواص المتبعة عند البلغاء حصولها فيه اكثر من الانشاء  
وبالجملة فالخبر هو المقصود الاعظم فى نظر البلغاء فلذا قيده وهذا لا ينافي ان الاحوال  
العارضة للاسناد الذى فيه تعرض للاسناد الذى فى الانشاء ان الاستدلال من اوصاف  
الشخص لانه مصدر فيأول بالاستناد الذى هو وصف للطرفين اعنى انضمام احدهما  
للاخر (قوله وهو ضم كلمة) اى انضمام كلمة فاطلق المصدر واراد الاثر الناشئ  
عنه وهو الانضمام لانه الذى يصف به اللفظ كذا فى ملاحظه والمراد بالكلمة المسند  
(قوله او ما جرى مجراها) اى كالجمله الخالة محل مفرد نحو زيد قام ابوه والركبات  
الاضافية والتقييدية (قوله الى اخرى) لم يقل او ما جرى مجراها فظاهر ان المسند اليه  
دائما لا يكون الا كلمة مفردة وينتقض هذا بمثل لاحول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة  
وقوله تعالى اولم يكفهم انا انزلنا الا ان يقال حذفه من الثانى للدلالة الاول ومثل  
هذا شائع او يقال انما لم يزد ذلك لقلة وقوعه فى المسند اليه كذا قيل وقد يقال  
لا حاجة لذلك كله لان الكلمة فى قوله ضم كلمة شاملة للمسند والمسند اليه فالمسند  
فيمان كلمة وما جرى مجراها والمسند اليه كذلك فالاقسام اربعة فثال المسند والمسند  
اليه اذا كانا كلمتين زيد قائم ومثال المسند اليه الجارى مجرى الكلمة قولهم تسمع  
بالمعنى خير من ان تراه ومثال المسند الجارى مجراها زيد قام ابوه ومثال ما اذا كان

(احوال الاسناد الخبرى)  
وهو ضم كلمة او ما جرى  
مجراها الى اخرى بحيث يفيد  
الحكم بان مفهوم احدا هما

كل منهما جار يجرى الكلمة لاله الا الله بنحو قائلها من النار ولا يتأتى ورود الاعتراض  
على الشارح الا لو قال ضم كلمة مسندة او ما جرى مجراها الى اخرى ( قوله بحيث  
الخ ) الباء للابسة متعلقة بمحذوف وفاعل يفيد ضمير يعود على الضم اى ضمها  
ملتبسا بحالة وهى ان يفيد ذلك الضم الحكم بان الخ اى يدل على ان التكلم حكم  
بان الخ وعلى هذا فالمراد بالحكم الحكم بالمعنى القوى وهو القضاء وهذا القيد  
مخرج لضم اسم الفاعل لفاعله ويصح ان يراد به الوقوع او الالاق ووقوع وعلى  
هذا فقوله بان الخ متعلق بالحكم على انه تفسيره فالباء للتصوير والمعنى ضمنا ملتبسا  
بحالة وهى ان يفيد ذلك الضم الحكم المصور بثبوت مفهوم احديهما لفهوم  
الاخرى وذلك فى القضية الموجبة وقوله او منقضى عنه اى او منقضى عنه وذلك فى القضية  
السالبة فان المحكوم به فيها الانتفاء ولا يصح ان يراد بالحكم الايقاع والانتزاع لان  
ذلك الضم لا يدل على ان التكلم ادرك ان ثبوت مفهوم احديهما لفهوم الاخرى  
مطابق او غير مطابق ولو قال الشارح وهو ضم كلمة او ما يجرى مجراها  
الى اخرى بحيث يفيد ثبوت مفهوم احديهما للاخرى كان اوضح ( قوله  
مفهوم احديهما ) اعنى المحكوم به والمراد المفهوم المطابق او التضخنى للقطع بان  
الثابت فى ضرب زيد او زيد ضارب انما هو الحدث الذى هو جزء المفهوم والثابت  
فى قولك الانسان حيوان ناطق المفهوم المطابق ( قوله لفهوم الاخرى ) اعنى  
المسند اليه وتعرض بان الاولى ان يقول لما صدق الاخرى لان الموضوع يراد  
منه ما صدق والحصول يراد منه المفهوم اعنى الوصف الكلى واجيب بان  
ما عبر به اولى لانه لو عبر بالما صدق لخرجت اقتضابا الطبيعية فان المراد من  
الموضوع فيها المفهوم الكلى اعنى الحقيقة فراد الشارح بالمفهوم ما فهم من اللفظ  
كان حقيقة او افرادا وليس المراد بالمفهوم ما قابل الذات وما صدق حتى يرد  
الاعتراض ثم ان ما ذكره الشارح من ان الاسناد عبارة عن الضم المذكور طريقة  
لبعضهم وقال السكاكى الاسناد هو الحكم اعنى النسبة ولذا عرفه بقوله الحكم ثبوت  
مفهوم لفهوم او انتفاء عنه وكل من الطريقتين صحيح وذلك لان الامور المعبرة  
فى الاسناد من التاكيد والتجريد عنه والحقيقة العقلية والجاز العقلى كما يوصف بها  
الحكم يوصف بها ضم احدى الكلمتين للاخرى على وجه يفيد الحكم بلا ترجيح  
الا انهما يختلفان من جهة انه اذا اطلق الاسناد على الحكم كان المسند والمسند اليه  
من صفات المعانى ويوصف بهما الالفاظ الدالة على تلك المعانى تبعا واذا اطلق الاسناد  
على لضم المذكور كان الامر بالعكس كذا ذكره القرئى نعم تعريف الاسناد بما قاله  
الشارح اولى بما عرف به السكاكى من جهة ان التند والمسند اليه فى عرفهم من اوصاف  
الالفاظ لان الاحوال المبحوث عنها انما تعرض للالفاظ كالذكر والحذف وكونه معرفة

ثابت لفهوم الاخرى او منقضى  
عنه وانما قدم بحث الخبر  
لعظم شأنه وكثرة مباحثه ثم  
قدم احوال الاسناد على  
احوال المسند اليه والمسند مع  
تاخر النسبة عن الطرفين  
لان البحث فى علم المعانى انما  
هو عن احوال اللفظ

ضميرا او اسم اشارة او علما او نكرة وكذلك كون المسند اسما او فعلا او جملة اسمية او فعلية او ظرفية وقولهم الفصل لتخصيص المسند اليه بالمسند من باب اجراء المدلول على الدال فالمراد بالمسند اليه والمسند هو اللفظ وقول السكاكي في التعريف الحكم بثبوت مفهوم لمفهوم يقتضى ان المسند والمسند اليه من اوصاف المعاني ولا يقال ان الخواص والمزايا انما تعتبر اولا في المعاني فاللايق باصطلاح اهل المعاني ان يعتبر المسند اليه والمسند من اوصاف المعاني لانا نقول هذا لا يتم لاستلزامه ان لا يكون علم المعاني باحثا عن احوال اللفظ فأمل (قوله وانما قدم بحث الخبر) اى المذكور في هذا الباب والابواب الاربعة بعده على بحث الانشاء مع ان تلك الابحاث لا تختص بالخبر (قوله لعظيم شأنه) اى شرعا لان الاعتقادات كلها اخبار ولغة فان اكثر المحاورات اخبار (قوله وكثرة مباحثه) عطف مسبب على سبب وانما كثرت مباحثه بسبب ان المزايا والخواص المعبرة عند البلغاء اكثر وقوعها فيه (قوله ثم قدم احوال الاسناد) اى ثم قدم من مباحث الخبر احوال الاسناد وثم للترتيب الاخبارى (قوله مع تأخر النسبة) اى التى هى مرادة بالاسناد على مامر من الطريقتين وفيه ان الحمل للضمير فكان المناسب ان يقول مع تأخره اى بالاسناد الا ان يقال اظهر في محل الاخبار اشارة الى ان مراد المصنف بالاسناد النسبة كذا قرر بعضهم لكن انت خير بان هذا الكلام انما يتم على طريقة السكاكى من ان المراد بالاسناد الحكم لاعلى طريقة الشارح من ان الاسناد ضم كلمة لاخرى اذ الضم غير النسبة فالاولى للشارح ان يقول مع تأخر الاسناد لان الكلام فيه لافى النسبة اللهم الا ان يقال انه اراد بالنسبة الاسناد من اطلاق اسم اللازم على الملزوم او يقدر مضاف في قوله سابقا ضم كلمة الخ اى اترضم الخ او لازم ضم والاثر هو النسبة وكذلك اللازم ويراد بالحكم في قوله بحيث يفيد الحكم الخ الحكم الغوى وهو القضاء وحينئذ فيكون كلام الشارح موافقا للسكاكى في ان الاسناد هو النسبة الكلامية قرر ذلك شيخنا العدوى (قوله لان البحث في علم المعاني انما هو الخ) انما هو لجرد التوكيد او يقال ان الحصر اضافى اى ان البحث في علم المعاني انما هو عن الطرفين من حيث وصفهما بالمسند اليه والمسند لامن حيث ذاتهما وحينئذ فلا ينافى انه يبحث في علم المعاني عن متعلقات الفعل وعن القصر وعن الفصل والوصل (قوله الموصوف الخ) اى فالبحث عنه من حيث وصفه بالاسناد (قوله وهذا الم صفة) اى كونه مسندا اليه او مسندا (قوله وهذا الوصف انما يتحقق) اى يتحقق في الذهن (قوله بعد تحقيق الاسناد) اى لانه مالم يسند احد الطرفين للآخر لم يصر احدهما مسندا اليه والآخر مسندا والحاصل ان المعترض يلاحظ ذات الطرفين ويقول ان الاسناد متأخر عنهما في الوجود طبعا فالمناسب تأخير الكلام على احواله وضعا وحاصل الرد عليه انه ليس المنظور له ذات الطرفين حتى يرد ما قلت بل المنظور له وصفهما بالاسناد ولا يعقل الوصف الابد وجود الاسناد فهو مقدم

الموصوف بكونه مسندا اليه او مسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد والتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها (لا شك ان قصد المخبر) اى من يكون بصدد الاخبار والاعلام والا فالجملة الخبرية كثير اما تورد لاغراض اخر غير افادة الحكم او لازمه مثل التمسر والتعزى في قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب انى وضعته انثى وما اشبه ذلك

طبعوا حيث ينبغي ان يقدم الكلام على احواله وضعوا وفق الوضع الطبع ( قوله لاشك  
 الخ ) من هنالى قوله فينبغي الخ تمهيد لبيان احوال الاصناد ( قوله ان قصد الخ ) اى مقصود  
 وفي الكلام حذف حرف الجر اى فى ان مقصود ( قوله اى من يكون بصدد الاخبار )  
 اى من يكون قاصدا للاخبار والاعلام لا الاق بالجملة الخبرية مطلقا بدليل قوله والاف بالجملة  
 الخ وهذا اشارة للجواب عن اعتراض خطيب الدين على المصنف حين الف هذا الكتاب  
 وراه الخطيب المذكور فقال بعترضا عليه قوله لاشك الخ فى حصر قصد الخبر فيما ذكر  
 نظرا اذ يرد عليه قول ام مريم رب انى وضعتها انثى فانه ليس قصدها اعلام الله  
 بالقائدة ولا بلازمها اذ المولى عز وجل عالم بانها وضعت انثى وعالم بانها تعلم انها وضعت انثى  
 وحاصل الجواب ان قول المصنف ان قصد الخبر يكسر الباء من الاخبار وهو له معنيان  
 لغوي واصطلاحي فالاول الاعلام والثانى التلفظ بالجملة الخبرية مرادا بها افادة  
 معناها وان لم يحصل بها العلم ولذا يعتق كل العبيد فيما اذا قال كل من اخبرنى بقدم  
 زيد فهو حرفا خبروه على التعاقب والخبر هنا بالمعنى الغوى اى المعلم فقول الشارح  
 والاعلام عطف تفسير لا بالمعنى العرفى اى الاق بالجملة الخبرية الا انه ليس المراد بالخبر  
 المعلم بالفعل والا لما صح التزديد الاق بقوله فان كان المخاطب خالى الذهن استغنى عن  
 المؤكدات لانه حشما اعلم بالفعل كيف يكون خالى الذهن فتعين ان يكون المراد  
 بالخبر من كان بصدد الاخبار والاعلام ( قوله والاف بالجملة الخ ) اى والانتقل المراد بالخبر  
 ما ذكر بل المراد به الاق بالجملة الخبرية مرادا بها معناها فلا يصح حصر مقصوده  
 فى الامرين اللذين ذكرهما المصنف بقوله لان الجملة الخبرية الخ ( قوله مثل التحسر ) مما دخل  
 تحت مثل اظهار الضعف كما فى قوله تعالى حكاية عن نبيه زكريا رب انى وهن العظم منى  
 واظهار الفرج كما فى قولك قرأت الدرس وحضر فى الافاضل وتذكر ما بين المراتب  
 من التفاوت العظيم كما فى قوله تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمنين الخ فان اللفظ مستعمل  
 فى معناه لكن للاعلام بالحكم او لازمه لان النبى واصحابه عالمون بالحكم وهو هدم  
 الاستواء ويعلمون بان المولى عالم بعلمهم ذلك بل لتذكر ما بين الرتبتين من التفاوت العظيم  
 لاجل ان يتباعد القاعد ويرفع نفسه عن انحطاط مرتبته ( قوله فى قوله تعالى حكاية  
 الخ ) اى فان اللفظ مستعمل فى معناه لكن للاعلام بالحكم او لازمه لان المخاطب وهو المولى  
 سبحانه وتعالى عالم بكل منهما بل لاظهار التحسر على خيبة رجائها والتعزن الى ربها  
 لانها كانت ترجو وتقدر انها تلد ذكرا فاخبرت انها ولدت انثى ولاشك ان اظهار  
 خلاف ما يرجوه الانسان يلزمه التحسر فظهر لك من هذا ان استفادة التحسر من الآية  
 بطريق الاشارة والتلويح على ما هو مفاد عبد الحكيم واما قول بعضهم استعمال  
 الكلام فى اظهار التحسر والتعزن والضعف مجاز مركب وتحقيقه ان الهيئة التركيبية  
 فى مثله موضوعة للاخبار فاذا استعمل ذلك المركب فى غير ما وضع له فان كانت العلاقة

المشابهة فاستعارة والانجاز مرسل والآية من قبيل الثاني لأن الانسان اذا اخبر عن نفسه بوقوع ضد ما يرجوه يلزمه اظهار التحسر فهو من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللزم أم كلامه فقيه نظر اذ يلزم عليه ان الآية انشاء معنى وحيث لا تصلح شاهدا للشارح اذ هو بصدد التثليل لما اذا كان خبر الخبر لم يقدر المخاطب الحكم ولا لازمه (قوله وما شبه ذلك) اى من افراد امثلة التحسر كقوله

\* هو اى مع الزكبي البياضين مصعد • جنيب وجثمانى بمكة موثق \*  
وكافى قوله خطبا لامرأة اسمها اميمة تلومه على عدم انتقام والاخذ بثار اخيه  
\* قومي هم قتلوا اميم اخي • فاذا رميت بصيبي سهمي \*  
\* فلئن عفوت لاعفون جللا • ولئن سطوت لاهن عظمي \*

(نخبة) تتعلق بقصد (افادة)  
المخاطب (خبر ان) اما  
الحكم (مفعول الافادة)  
(او كونه) اى كون الخبر  
عالمه اى بالحكم والمراد  
بالحكم هنا وقوع النسبة  
اولا وقوعها

اى قومي يا اميمة هم الذين فجعوني يقتل اخي فلو حاولت الانتقام منهم عاد ذلك على بالضررة لان عز الرجل بمشيرته فان عفوت عنهم بالصغح والتجاوز عفوت عن امر عظيم وخطب جزيل واظهرت الاحسان الكامل لهم وان قهرتهم بالانتقام عاد الامر الى توهين حالى فلذا تركت الانتقام فأميمة المخاطبة عالة بان القاتلين لاخيه قومه وتعلم بانه عالم بذلك وحيث لا قصد اظهار التفتيح والتعزى على موت اخيه فقوله وما شبه ذلك ليس مستدركا مع قوله او لاشل التحسر لان الاتيان بمثله لادخال الانواع كالضعف والفرح وقوله وما شبه ذلك لادخال افراد امثلة التحسر كما علمت (قوله افادة المخاطب) لوقال افادة اما الحكم وحذف المخاطب لكان اخصر وشاملا لما اذا وجه الكلام الى شخص واريد افادة غيره (قوله الحكم) اى سواء كان مدلولها حقيقيا للخبر او مجازيا او كناية (قوله مفعول الافادة) اى الثاني والاول قوله المخاطب والفاعل مخذوف اى افادته المخاطب اما الحكم (قوله او كونه الخ) اورد على المصنف ان افادة الحكم منزوم وافادة كون الخبر عالما به لازم ولا يصدق الانفصال بينهما لاحقية ولا مانع جع وهو ظاهر ولا مانع خلوا لانهم صرحوا بان نقبض كل من الطرفين فى مانعة الخلو يجب ان يستلزم عين الآخر ونقبض اللازم لا يستلزم عين الملزوم بل نقبضه نعم لو كانت اداة الانفصال داخلة على نفس القصد كائن يقال الثابت فى الخبر اما قصد افادة الحكم او قصد افادة لازم لم يرد ذلك اذ لا تلازم بين القصدين ولا يجوز اتضاؤهما من يكون بصدد الاخبار واجيب بان ما ذكر من وجوب الاستلزام المذكور فى مانعة الخلو اذا كانت القضية منفصلة لزومية والقضية فيما نحن فيه اتصافية فلا يشترط فيها ما ذكر فالحاصل ان القضية هنا اتصافية مانعة خلوا فيجوز الجمع (قوله اى كون الخبر عالما به) المراد بالعلم هنا التصديق بالنسبة جزما او ظنا لا بمجرد التصور ان قلت الكون المذكور حكم من الاحكام اللازمة للحكم الاصلى الذى هو الوقوع او الا وقوع المفهومة من القضية بطريق

المجاز لان دلالة اللفظ على لازم معناه مجاز وهذه الاحكام اللازمة كثيرة ككون التكلم جيدا او موجودا لمواجه تخصيص هذا الحكم اللازم بالذكر دون غيره من الاحكام اللازمة قلت لما كان هذا الحكم اللازم مقصودا للخبر لان الخبر يقصد ايقاعه في بعض الاحيان وذلك فيما اذا كان المخاطب عالما باصل الحكم دون غيره من الاحكام اللازمة خص بالذكر لانه لا يوجد هذا المعنى في غير ذلك اللازم وان قصد ذلك الغير كما اذا قال شخص توهمه المخاطب ميتا السماء فوقنا ليفيد حياته فهو نادر ولا ينافي هذا ان المقصود هو الحكم الذي هو الوقوع والا وقوع لانه المقصود الاصلى ( قوله والمراد بالحكم هنا ) اى فى كلام المصنف اعلم انه قد تقرر ان الحكم يطلق على النسبة الكلامية اى المفهومة من الكلام وهى ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه او انتفاؤه عنه فى الواقع وهو التعارف بين ارباب العربية وهذا المعنى هو المعنى بوقوع النسبة اولا ووقوعها اى النسبة الواقعة المتحققة فى الخارج او غير المتحققة فيه ويطلق على المحكوم به ويطلق على اذعان النسبة اى ادراك انها واقعة او ليست بواقعة وهو المعبر عنه فيما بين ارباب العقول بالايقاع والانتزاع ويطلق على خطاب الله المتعلق بافعال المكلفين بالاقتضاء او التخيير على ما هو عرف الاصوليين وعلى ما ثبت بالخطاب كالوجوب ونحوه على ما هو عرف الفقهاء ولا يخفى ان المقصود بالاعلام وهو افادة وقوع النسبة اى تحققها اولا ووقوعها فى الخارج فاذا قال ك شخص قام زيد كان قصده افادتك ان ثبوت القيام زيد حصل وتحقق فى الخارج وليس قصده افادتك انه ادرك ان ثبوت القيام مطابق للواقع وحيث كان المقصود بالاعلام انما هو افادة وقوع النسبة فيكون هو المراد بالحكم هنا فقول الشارح وقوع النسبة اى النسبة الواقعة اى المتحققة فى الواقع والخارج وهذا فى القضية الموجبة وقوله اولا ووقوعها اى او النسبة الغير الواقعة اى الغير المتحققة فى الواقع وهذا فى القضية السالبة قال الشارح فى المطول ولا يصح ان يراد بالحكم هنا الايقاع والانتزاع لظهور انه ليس قصد الخبر افادة انه اوقع النسبة اى ادرك انها مطابقة للواقع اولا ولانه عالم بانه اوقعها وايضا الادراك من اوصاف الشخص فلو اريد لما كان لانكار الحكم معنى اذ لا يصح ان يقول المخاطب لتكلم انت لم توقع النسبة فان قلت جعل المقصود الاصلى من الخبر افادة المخاطب وقوع النسبة اولا ووقوعها لا الايقاع والانتزاع هذا اتما يظهر على القول بان مدلول الخبر النسبة لا اذعان بها وهذا خلاف ما عليه الاكثر اذ الذى عليه الاكثر كالامام الرازى وابن السبكي والعلامة السيد وغيرهم ان مدلول الخبر اذعان النسبة اعنى الايقاع والانتزاع قلت اجاب العلامة عبدالحكم بان الايقاع والانتزاع وان كان مدلول الخبر على قول الاكثر الا انه ليس مقصودا بالاقتضاء بل وسيلة الى قصد افادته بالخبر وهو وقوع النسبة



اولا وقوعها وذلك لان المخاطب يستفيد الايقاع والانتزاع من الخبر ثم يتقبل منه الى متعلقه الذي هو المقصود بالاعلام وهو وقوع النسبة اولا وقوعها ويدل لذلك ما هو الحق عندهم من ان الالفاظ دلالة لها في نفسها على ما في الخارج بل دلالتها على الصور الذهنية اولا وبالذات وبواسطتها على ما في الخارج لما بينهما من الارتباط فظهر لك ان كون الخبر مدلوله الايقاع والانتزاع لا ينافي ان المقصود بالاعلام افادة وقوع النسبة اولا وقوعها فاقبل ذلك (قوله وكونه مقصودا) اي الحكم بمعنى وقوع النسبة اولا وقوعها مقصودا للمخبر بخبره الخ وهذا توطئة لقوله وهذا مراد الخ (قوله لا يستلزم) اي ذلك الكون تحققه اي ثبوته في الواقع وخبره تحققه للحكم بمعنى النسبة وحاصله ان قصد المخبر بخبره افادة وقوع النسبة اي كون النسبة واقعة لا يستلزم تحققها في الواقع لان دلالة الالفاظ على معانيها وضعية يجوز تخلفها وليست عقلية تقتضي استلزام الدليل للدلول استلزاما عقليا كدلالة الاثر على المؤثر فاذا قلت زيد قائم دل على ثبوت القيام زيد في الواقع ودلالته على ذلك لا تستلزم ان يكون ثبوت القيام متحققا في الواقع لجواز ان يكون الخبر كذبا (قوله وهذا) اي كونه لا يستلزم تحققه في الواقع (قوله مراد من قال ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى) اي الحكم او انتفاءه اي فليس مراد ذلك القائل نفي دلالة الخبر على ثبوت الحكم كالقيام او انتفاءه كما هو ظاهره بل مراده انه لا يستلزم تحققه وثبوته في الواقع لجواز ان يكون كذبا والحاصل ان الخبر يدل على ثبوت المعنى اي الحكم او انتفاءه في الواقع قطعاً فكيف يقول هذا القائل ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او انتفاءه في الواقع فاجاب الشارح بان مراده بنفي الدلالة على الثبوت او الانتفاء انه لا يستلزم تحققه في الواقع او انتفاءه فيه وهذا لا ينافي انه يقول بدلالة الخبر على ثبوت المعنى الذي هو الحكم او انتفاءه في الواقع (قوله والا فلا يخفى الخ) اي والانقل هذا مراده بل مراد بهذا الكلام ان الخبر لا يدل على اصل ثبوت المعنى ولا على انتفاءه فلا يصح كلامه لانه لا يخفى الخ (قوله ان مدلول قولنا الخ) اي مدلوله الوضعي (قوله ومفهومة) عطف على مدلول مرادفله وقوله ان لقيام ثابت زيد الانسب ثبوت القيام زيد في الواقع (قوله وعدم ثبوته له) اي في الواقع وقوله احتمال عقلي نشأ من كون دلالة الخبر وضعية يجوز فيها تخلف المدلول عن الدال (قوله ويسمى الاول قاعدة الخبر) اشار بلفظ التسمية الى انه اصطلاح لاهل الفن ولا مشاحة في الاصطلاح فلا يرد عليه ان قاعدة الشيء ما يترتب عليه والترتب على الخبر علم المخاطب بالحكم لانفس الحكم (قوله اي الحكم) اي لا افادة الحكم وقوله الذي يقصد بالخبر اي الذي قد يقصد بالتكلم افادته للمخاطب بالخبر فلا ينافي انه قد لا يقصد افادته كما في صورة قصد افادة اللازم (قوله لانه) اي الحال والشان وهذا دليل على كون الثاني لازماً للقاعدة (قوله كل ما افاده) اي كل خبر افاد

وكونه مقصودا للمخبر  
بخبره لا يستلزم تحققه في  
الواقع وهذا مراد من  
قال الخبر لا يدل على ثبوت  
المعنى او انتفاءه والا  
فلا يخفى ان مدلول قولنا  
زيد قائم ومفهومة ان  
القيام ثابت زيد وعدم  
ثبوته له احتمال عقلي لا  
مدلول ولا مفهوم للفظ  
فليفهم (ويسمى الاول)  
اي الحكم الذي يقصد  
بالخبر افادته (قاعدة الخبر  
والثاني) اي كون الخبر  
عالمه (لازمها) اي لازم  
قاعدة الخبر

لأنه كل ما افاد الحكم افاد  
انه عالم به وليس كل ما افاد  
انه عالم بالحكم افاد نفس  
الحكم لجواز ان يكون  
الحكم معلوما قبل الاخبار  
كافي قولنا لمن حفظ التوراة  
قد حفظت التوراة وتسمية  
مثل هذا الحكم فائدة  
الخبر بناء على انه من شأنه  
لن يقصد بالخبر ويستفاد  
منه والمراد بكونه عالما  
بالحكم حصول صورة  
الحكم في ذهنه

المخاطب الحكم افادته أي الخبر عالم به أي بذلك الحكم وأشار الشارح بهذا إلى أن  
الزوم ليس باعتبار ذات العلم وذات الحكم لأنه لا تلازم بينهما إذ قد يتحقق الحكم ولا  
يعتقده التكلم بل باعتبار الافادة بمعنى أن افادة الأول لازمة لافادة الثاني لأن حيث  
ذاتهما إذ لا تلازم بينهما وأورد على هذه الكيفية أنها منقوضة بخبر الله تعالى  
فانه يفيد الحكم ولا يفيد انه عالم به لأن كونه عالما معلوم لنا قبل الخبر فلم يستفد من الخبر  
وجوابه أن العلوم لنا قبل الخبر هو العلم الذي يسمى مثله عندنا تصورا وليس هو المقصود  
بل المقصود افادته بالخبر العلم الذي يسمى مثله عندنا تصديقا ولا يستفاد إلا من الخبر  
لأنه تعالى لا يعلم جميع الأشياء على الوجه الذي نسميه تصديقا بدليل الكواذب فانه  
يعلمها وليست على هذا الوجه قطعا فعلمه بالشيء على وجه نسميه تصديقا لأن علمه  
الأمن خبره بقي شيء آخر وهو انه قد يمنع الزوم مطلقا لأن المخاطب قد يغفل عن كون  
التكلم عالما أو يخبر بالحكم وهو شاك أو جاهل فلم تكن افادته عالم لازمة لافادة  
نفس الحكم والجواب أن المراد الزوم في الجملة أي أن ذلك الزوم بالنظر للغالب  
والجاري على العرف لأنه عند سماع الخبر الشأن حصوله فهو في حكم العلوم بالضرورة  
(قوله وليس كل ما افاد الخ) أي ليس كل خبر افاد أن التكلم عالم بالحكم وفي هذا إشارة  
إلى أن الزوم ليس من الجانبين وحينئذ فهو لازم أعم كزوم الضوء للشمس فيلزم  
من وجود الملزوم وجوده ولا يلزم من وجوده وجود الملزوم وهذا بخلاف اللازم  
المساوي كقبول العزم وضعة الكتابة (قوله لجواز أن يكون الحكم معلوما قبل الاخبار) أي  
فأخبر حينئذ إنما افاد لازم الفائدة ولم يفد الفائدة أن قلت أن الفائدة تحضر في ذهن  
المخاطب حال افادة اللازم فافادة اللازم تستلزم افادة الفائدة أيضا اجيب بأن  
حضورها حال افادة اللازم المجهول ليس يعلم جديد بل هو تذكير فلا يعتبر (قوله كما  
في قولنا لمن حفظ التوراة) أي والحال انه يعلم أن ما حفظه هو التوراة فلا بد من هذا  
لحجة التمثيل بهذا المثال والافتيك أن يحفظها من لا يعلم أنها التوراة ولعل الشارح  
لم يقيد بقوله لمن علم أن ما حفظه هو التوراة أشعارا بأن حفظها لا ينفك عادة عن العلم  
بها من حيث انه توراة وأن جاز في المحقرات الانصكاك (قوله وتسمية الخ) حيث قيل  
لازم فائدة الخبر وقوله مثل هذا الحكم أي تسمية هذا الحكم وما مثله والمراد بهذا  
الحكم الحكم بحفظ المخاطب التوراة والمراد بما مثله كل حكم يكون معلوما قبل  
الاخبار وأشار بهذا للجواب عما يقال إن حفظ التوراة معلوم للمخاطب لم يستفد  
من الخبر ولم يقصده فكيف يسمى فائدة وحاصل الجواب أنه ليس المراد بالفائدة  
ما يستفاد من الخبر بالفعل بل ما شأنه أن يستفاد منه (قوله والمراد بكونه) أي الخبر  
المذكور في قوله كل ما افاد الحكم افاد انه عالم به ولو قال والمراد بعلمه لكان أنسب  
بقوله حصول صورة الخ وهذا جواب عن المنع الوارد على الملازمة في قوله كل ما افاد

الحكم افاد انه عالم به وتقرير النع لانسلم اللازمة اى لانسلم انه كل ما افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون الخبر خبر بشئ عالم بخلافه او شاك فيه مترددا او ظاهرا له او متوهما له وحاصل الجواب ان هذا النع لا يرد الا اذا قلنا المراد بالعلم الاعتقاد الجازم المطابق وليس كذلك بل المراد بالعلم حصول صورة هذا الحكم في ذهن الخبر وهذا ضرورى في كل عاقل تصدى للاخبار سواء كان معتدله اعتقاد اجازما او غير جازم او غير معتقد اصلا او معتقد بخلافه فكل خبر بخبر تحصل صورة الحكم في ذهنه وان كانت تلك الصورة قد لا تطابق الواقع وهذه الصورة تسمى علما واطلاق العلم عليها اصطلاح الحكماء ومشتهر بين الناس (قوله والمراد بكونه عالما) اى فى قولنا كل ما افاد الحكم افاد انه عالم بالحكم (قوله حصول صورة الحكم) اى صورة الحكم الحاصلة في ذهنه وحيث ان العلم اى كل خبر افاد الحكم افاد ان صورة ذلك الحكم حاصلة في ذهن الخبر فلم ان المراد بالعلم هنا العلم بالمعنى المصطلح عليه عند المتألفين وهو الصورة الحاصلة في الذهن سواء كانت موافقة للواقع اولا كانت معتقدة للتكلم اعتقادا جازما او غير جازم او غير معتقدة لا الاعتقاد الجازم المطابق للواقع كما هو المعنى المصطلح عليه عند الاصوليين والتكلميين وعلى الاول فالعلم عين العلوم وغيره على الثانى وانما قال الشارح حصول صورة الحكم ولم يقل الصورة الحاصلة ليفيد ان العلم هو الصورة من حيث حصولها في الذهن (قوله سمعنا بها في الشرح) اى جدينا بها فيه والمراد ذكرناها فيه ولا يخفى ما في الكلام من الاستعارة التبعية (قوله وقد ينزل الخ) اى وقد ينزل التكلم المخاطب العالم بهما منزله الجاهل لعدم جرى المخاطب على مقتضى علمه واعتراض على المصنف بان هذا يخرج للكلام على خلاف مقتضى الظاهر والكلام هنا في اخراج الكلام على مقتضى الظاهر وحيث ان الاول عدم ذكر ذلك هنا وذكره فيما يأتى في الكلام على التخرج على خلاف مقتضى الظاهر المشار له بقوله وكثيرا ما يخرج الكلام على خلافه واجيب بانه ذكره هنا جوابا عن سؤال واراد على الكلام السابق حاصله انه لو كان قصد الخبر منحصرا في الامرين لما صح القاء الخبر للعالم بهما فاجاب بما ذكر وحاصله انه انما صح القاء الخبر للعالم بهما لتنزيه منزلة الجاهل فالولا قرر الاصل ودفع ما يرد عليه ثم تكلم بعد ذلك على الفرع اعنى التخرج على خلاف مقتضى الظاهر (قوله العالم بهما) اعلم ان التنزيل المذكور يكون فيما اذا علم المخاطب الفائدة ولازمها معا او احدهما وكلام المصنف ظاهر في الاول ويمكن تأويله بحيث يكون محتملا لوجوه الثلاثة علم الفائدة وعلم اللازم وعلم الفائدة واللازم بان يرجع الضمير في قوله بهما لمجموع الامرين وهو يصدق بالعض والجميع فالاول كقولك لتارك الصلاة العالم بوجوبها الصلاة واجبة والثاني وهو المخاطب العالم باللازم قولك ضربت زيد المن يعلم انك تعرف انه ضرب زيدا لكنه يتاجى غيرك بضربه

وهنا ابجاث شريفة  
سمعنا بها في الشرح  
(وقد ينزل) المخاطب  
(العالم بهما) اى فائدة  
الخبر ولازمها (منزلة  
الجاهل) فليق اليه الخبر وان  
كان عالما بالفائدة (لعدم  
جره على موجب العلم)  
فان من لا يجرى على موجب  
علمه هو والجاهل سواء  
كما يقال للعالم التارك  
للصلاة الصلاة واجبة  
وتنزيل العالم بالشئ  
منزلة الجاهل به لاعتبارات  
خطابية كثيرة في الكلام  
منه قوله تعالى ولقد علما  
لن اشترأ ماله في الآخرة  
من خلاق ولبئس ما شرابا  
انفسهم لو كانوا يعلمون

عندك كأنه يخفى منك والثالث كقولك لانيان مؤمن ويعلم انك تعلم انه مؤمن الا انه  
 آذاك اذية لا يباشر بها الامن يعتقد مؤذية كفره ولا يعلم الله ورسوله الله ربنا ومحمد رسولنا  
 (قوله وان كان عالما) الواو الحال وقوله بالفائتين فيه تغليب (قوله على موجب)  
 بفتح الجيم اى على مقتضى (قوله هو والجاهل سواء) اى كالمستويين من حيث  
 ان الثمرة والمقصود بالذات من العلم وهو العمل به قد انتفى عنهما معا وانما جاز تنزيل  
 العالم منزلة الجاهل عند انتفاء جريه على موجب العلم تغييره وتقييما بحاله لانه اذا  
 كان عالما بوجوب الصلاة وكان تاركها وقيل له الصلاة واجبة كان في القاء الخبر  
 اليه اشارة الى انه هو والجاهل سواء لانه لا يتصور تركها الا من الجاهل وفي هذا  
 من التوبيخ ما لا يخفى (قوله كما يقال للعالم) اى بقائده الخبر (قوله الصلاة واجبة) اى  
 فانه لما ترك الصلاة مع علمه بوجوبها نزل منزلة الجاهل الخالي الذهن فالتقى له الخطاب  
 من غير تأكيد (قوله وتنزيل العالم بالشيء) اى سواء كان حكما او لازمه او غيرهما فهو  
 اعم مما قبله فهذا ترقى عما ذكره المصنف لان ذلك في تنزيل العالم بقائده الخبر او لازمها  
 منزلة الجاهل بها وهذا في تنزيل العالم مطلقا وان كان علمه بغير قائده الخبر ولازمها  
 منزلة الجاهل كافي الآية على ما يأتي بيانه (وقوله لاعتبارات خطابة) اى لاجل امور  
 اقتناعية يعتبرها المتكلم حال مخاطبته تفيد ظن غير المخاطب ان المخاطب غير عالم كعدم  
 الجرى على مقتضى العلم كذا قرر شيخنا العدوى (قوله ولقد علوا الخ) اللام في لقد  
 موطئة للقسم اى انها واقعة في جواب قسم محذوف والضمير في علوا لليهود واللام  
 في لمن اشتراه ابتدائية وضمير اشتراه عائذ على كتاب البحر والسعدوة والمراد  
 بالشراء الاستبدال والاختيار اى اختياره على كتاب الله وهو التوراة ومن مبتدأ  
 وجلة اشتراه صلة وقوله ماله في الآخرة من خلاق جلة مركبة من مبتدأ وخبر  
 في محل رفع خبر من ومن في قوله من خلاق لتأكيد النفي وجلة من اشتراه  
 الخ في محل نصب سادة مسد مفعول علوا لتعليقه بلام الابتداء وجلة وليس الخ  
 معطوفة اما جلة القسم والجواب فيقدر فيها قسم وتكون لام لبس موطئة له واما  
 معطوفة على جلة الجواب وحدها فلا يقدر فيها قسم وتكون اللام موطئة للقسم  
 الاول كاللام الاولى ولو شرطية ومفعول يعلمون محذوف او انه منزل منزلة اللازم  
 اى لو كانوا يعلمون مذمومة الشراء وردائه اولو كانوا من اهل العلم وجواب لو محذوف  
 تقديره لا تمنعوا وحاصل معنى الآية والله لقد علم اليهود ان من اشترى كتاب البحر  
 اى اختاره على كتاب الله ماله في الآخرة نصيب من الثواب اصلا ولا شك ان عدم الخلاق  
 في الآخرة حالة مذمومة فكأنه قيل ولقد علوا ردائة حال من اشتراه ومذموميتها  
 ثم قيل ونواله لبس ما باعوا به انفسهم اى حثو عليها لو كانوا يعلمون براءة ذلك الشراء  
 لا تمنعوا منه ومحل الشاهد من الآية قوله لو كانوا يعلمون فان العلم الواقع بعد لومنى

بمقتضاها لانها حرف امتناع لامتناع وقد اثبت ذلك العلم لهم في صدر الآية وهذا تناف والجواب انهم لما عملوا بمقتضى العلم نزل ذلك العلم منزلة عدمه فصاروا بمنزلة الجاهلين فاثبات العلم لهم اولا هو الموافق للواقع وتقيده عنهم ثانيا مظهر لتزليلهم منزلة الجاهلين بذلك الشيء لعدم جريمهم على موجب علمهم ثم ان المقصود من الآية التنظير لانها ليست من قبيل تنزيل العالم باحدى الفائدتين منزلة الجاهل لعدم جريانه على مقتضى العلم فليقل له الخبر لان اليهود غير مخاطبين بالآية ولم يقصد اعلامهم بها حتى تكون خبرا ملقى لهم ومقصودا اعلامهم بمضمونه وهم يعلمونه وتزولوا منزلة الجاهلين اذا مخاطب بالآية انما هو النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واصحابه وليسوا عالمين بفائدة هذا الخبر والحاصل ان المقصود بالآية التنظير لان فيها تنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به كما ان في البحث المذكور قبلها كذلك وان افترقا من جهة ان العالم المنزل منزلة الجاهل في الآية ليس مخاطبا وليس عالما بفائدة الخبر بخلاف البحث السابق فان قلت هذا التكليف في الآية يجعلها نظيرا انما يحتاج اليه اذا كان العلم المتني بلو متعلقا بما يتعلق به العلم المثبت وهو عدم الخلاق والتواب لانه يلزم على ذلك التناقض في الآية وانما يدفع بذلك التكليف واما لو كان العلم المتني متعلقا بالذم المأخوذ من شئ والعلم المثبت متعلقا بعدم الخلاق وهما متغايران لوجود عدم الخلاق في الامر المباح بخلاف الذم فلا تناقض لان شرطه اتحاد الموضوع والحمول والموضوع هنا قد اختلف واذا احتملت الآية هذين الامرين سقط بها الاستشهاد على النظر ايضا فلا تصح ان تكون شاهدا لما ادعاه المصنف لما قلناه سابقا ولا شاهدا على النظر للاحتمال السابق والدليل اذا طرقة الاحتمال سقط به الاستدلال قلت هذا الاحتمال مناف لسياق الآية لان سوق الآية يدل على اتحاد الذم والانتفاء الخلاق ماصدقا في الآية على ما ذكره المفسرون وذلك لان اختيار ما لانفع ولا تواب فيه في الآخرة كالسحر على النافع من كل الوجوه وهو ككتاب الله ردي ومذموم فالآية على هذا الاحتمال بناء على الاتحاد المذكور ترجع الى الاحتمال الاول فالتناقض باق بحاله وعلى تقدير عدم الاتحاد بين الامرين يجب ان يكون العلم المتني متعلقا بما يتعلق به المثبت وهو عدم الخلاق فيرجع قوله لو كانوا يعلمون الى صدر الآية لانه الانسب بلاغة القرآن من جهة ان فيه اشارة الى ان علمهم بعدم التواب كاف في الامتناع فكيف العلم بالذم وجل الآيات على الابلغ واجب (قوله بل تنزيل الخ) هذا ترقى آخر وهو تنزيل وجود الشيء اعم من ان يكون علما او غيره منزلة عدمه كافي الآية فان وجود الرمي المنزل منزلة عدمه ليس بعلم والحاصل ان الآية السابقة نزل فيها مطلق العلم اى اعم من كونه متعلقا بفائدة الخبر او غيره منزلة عدمه وما هنا نزل وجود الشيء مطلقا كان علما او غيره منزلة عدمه (قوله وما رميت اذ رميت)

بل تنزيل وجود الشيء  
منزلة عدمه كثير منه قوله  
تعالى وما رميت اذ رميت

اذ ظرف لميت الاول او النفي المأخوذ من ما ونفى الرمي عنه عليه الصلاة والسلام باعتبار انه بالنسبة لما ترتب عليه من الآثار العجيبة كاصابة جميع الكفار بالتراب في اعينهم كالعدم والحاصل انه لما ترتب على رميه آثار عجيبة لم ترتب على فعل غيره من البشر عادة تزل ذلك الرمي منزلة العدم لقلته بالنسبة لما ترتب عليه واثبات الرمي له ثانيا نظرا لظاهر فلا تناقض في الآية وهذا الحمل احسن من قول بعضهم ان نفي الرمي من جهة الحقيقة التأثير والاثبات من جهة الصورة الظاهرية والكسب وذلك لانه لا تنزيل في الآية حيثئذ (قوله فينبغي) اي يجب صناعة فلولم يقتصر على قدر الحاجة عد مخطئا (قوله اي اذا كان قصد الخبر الخ) هذا اشارة الى ان الفاء في قوله فينبغي للتفريع وقوله حذرا عن الفواشدة الى الوجه التفريع وانظر لم ترك الشارح الفاء عند اعادة فينبغي وتوضيح المعنى ان قصد الخبر اذا كان اقادة المخاطب احد الامرين فينبغي له ان يقتصر من التركيب على قدر ما يحصل به اقادته لا تنقص منه ولا يزيد حذرا من الفواشدة اذا كان غير مفيد اصلا كان لغوا محضا وان كان ناقصا عن اقادة ما قصد به كان في حكم الفغو واذا كان زائدا عليها كان مشغلا على الفغو وهذا ظهر لك تفرع هذا الكلام اعني قوله فينبغي الخ على ما قبله ولم يحتاج لما اورده بعضهم بقوله ان جواب الشرط مسبب عنه وهذا المذكور المأخوذ من اول البحث اعني قوله فينبغي الخ لا يظهر كونه مسبيا عن الشرط المحذوف الذي قدره الشارح بقوله اي اذا كان الخ بل ما ذكره المصنف قاعدة مستقلة بنفسها لا تفرع على ما سبق والذي يظهر كونه مسبيا عما سبق قوله بعد ذلك فان كان المخاطب الخ واجاب عن ذلك بان قوله فينبغي الخ كلام مجمل يفصله قوله فان كان الخ والجمل والمفصل شيء واحد وان اختلفا بالاعتبار وقد حكمنا بان ذلك المفصل يظهر كونه مسبيا عن الشرط فيصح ان يكون مجمله كذلك فالحاصل انه لا شك في صحة تفرع قوله فينبغي الخ على ما تقدم من ان قصد الخبر الخ ولا يحتاج في توجبه التفريع الى ان يقال ان ما ذكر من الانقصار حكم مجمل قد فصل بقوله فان كان المخاطب الخ بغير شيء آخر وهو ان اعتبار هذه الاحوال اعني خلو الذهن والتردد والانكار ظاهرا بالنسبة الى فائدة الخبر يعني الحكم واما بالنسبة الى لازمها فيمكن اعتبار الخلو والتجريد عن المؤكيدات واما اعتبار التردد والانكار فلا يصح لان التردد في علم المخاطب او انكاره يقتضي تأكيد الحكم فاذا اكد وقيل اني عالم بقيام زيد مثلا اتقلب اللازم فائدة لان المقصود حيثئذ اثبات العلم بالقيام لا اثبات القيام والكلام في لازم الفائدة لافها فلا يتصور اعتبار التردد والانكار في اللازم مع بقاءه على حاله على انه لا يتصور ولولم يبق على حاله ان اريد بعلم المتكلم حصول صورة الحكم لان الفاء الخبر للمخاطب يستلزم اقادته المخاطب انه عالم بالحكم كما تقدم بيانه اما ان اريد بالحكم التصديق مطلقا او بقيد الجزم وحده او به مع المطابقة

( فينبغي ) اي اذا كان قصد  
الخبر بخبره اقادة المخاطب  
ينبغي ( ان يقتصر من  
التركيب على قدر الحاجة )  
حذرا عن الفغو ( فان كان )  
المخاطب ( خالي الذهن  
من الحكم والتردد فيه )

لتصور فيه التردد والانتكار بعد القاء الخبر لاحتمال ان يكون الخبر شاكاً او اوامها  
 فيصح التأكد حينئذ افاده السيرامي ( قوله من التركيب ) من معنى في او المعنى فيقتصر  
 على قدر الحاجة من المركبات ( قوله على قدر الحاجة ) اي على مقدار حاجة الخبر  
 في افادة الحكم ولازمه او حاجة المخاطب في استفادتها فلا يزيد ولا ينقص عن مقدارها  
 ( قوله حذرا عن الغلو ) اي لاجل التبعد عنه وهو علة ليقصر لا لقوله فينبغي  
 لاختلافهما في الفاعل لان فاعل ينبغي ان يقتصر اي الاقتصار وفاعل الحذر هو التكلم  
 ان قلت الغلو هو الكلام الزائد الذي لا فائدة فيه فالتعليل حينئذ قاصر على عدم  
 الزيادة وليس شاملا لعدم التقصان مع ان المدعى الشمول لهما لان قوله على قدر  
 الحاجة اي بحيث لا يزيد ولا ينقص فالتعليل فيه قصور اجيب بانه ترك تعليل عدم  
 النقص لعلمه بطريق المقايسة وكأنه قال حذرا من الغلو ومن القصور او المراد  
 بالغلو ما يشغل الغلو حقيقة وهو الزائد على قدر الحاجة وحكما وهو الكلام الناقص  
 عن قدر الحاجة لان الكلام اذا نقص عن قدر الحاجة كان غير مفيد فيكون في حكم  
 الغلو لعدم الاعتداده لكونه غير مفيد المقصود وهذا الجواب قد اشرنا اليه سابقا  
 ( قوله فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم الخ ) مقتضاه انه اذا كان خالي  
 الذهن من لازم الحكم وقصد التكلم افادته يؤكد له وليس كذلك بل هو مثل  
 خالي الذهن من الحكم ولعله تركه للعلم به بالمقايسة وقد علت الكلام في ذلك والمراد  
 بالحكم الاعتقاد ولو غير جازم كما يأتي بيانه ( قوله اي لا يكون الخ ) تفسير لقوله  
 خالي الذهن وقوله عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها تفسير للحكم فالمراد بالحكم هنا  
 العلم بوقوع النسبة او لا وقوعها اي ادراك انها واقعة او ليست بواقعة وهو المسمى  
 بالتصديق والاشباع والانتزاع والاذعان ( قوله ولا مترددا في ان النسبة الخ ) اشار به  
 الى ان الضمير في قوله والتردد فيه للحكم بمعنى وقوع النسبة او لا وقوعها ففي الكلام  
 استخدام لان المتردد ليس في الحكم بمعنى التصديق بل في الحكم بمعنى الوقوع او الالوقوع  
 فذكر الحكم او لا بمعنى التصديق واعاد عليه الضمير بمعنى الوقوع او الالوقوع وهو  
 المعبر عنه بالنسبة الكلامية ويجوز ان يراد بالحكم في الموضعين الوقوع او الالوقوع  
 ويقدر مضاف قبل الحكم اي من ادراك الحكم فيكون الخلو عن الحكم بمعنى الخلو  
 عن ادراكه وهذا الاحتمال يرجع للاول ولكنهما يختلفان بالاستخدام وتقدير المضاف  
 والاولى كما قال عبد الحكيم ان يراد بالحكم وقوع النسبة او لا وقوعها بدليل سابق  
 الكلام ولا حقه اعني قوله او لا لاشك ان قصد الخبر خبره افادة المخاطب اما الحكم  
 الخ فان المراد به وقوع النسبة او لا وقوعها وكذا قوله والتردد فيه فان التردد والانتكار  
 انما هو في الحكم بمعنى وقوع النسبة او لا وقوعها ومعنى خلو الذهن عنه لا يكون  
 حاصله وحصوله فيه انما هو الاذعان به فيكون المعنى خاليا عن الاذعان به والخلو

اي لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا مترددا في ان النسبة هل هي واقعة ام لا وبهذا يتبين فساد ما قيل ان الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه فلا حاجة الى ذكره

عن الاذعان به لا يستلزم الخلو عن التردد لان الاذعان والتردد متنافيان فلا يستلزم الخلو  
عن احدهما الخلو عن الآخر ولما كان الخلو عن الاول لا يستلزم الخلو عن الثاني  
عطفه المصنف عليه فقال والتردد فيه فليس قوله والتردد فيه مستغنى عنه كما قيل  
الخ كلامه وقول الشارح اى لا يكون عالما الخ لا يخالف هذا لان نفي العلم مأخوذ  
من خلو الذهن عن الحكم وقوله بوقوع النسبة اولا وقوعها هذا بيان للحكم فتأمل  
(قوله هل هي واقعة ام لا) قد تقرر في كتب النعمو امتناع ان يؤتى لهل بمبادل لانها  
مخصصة بطلب التصديق والاثبات لها بمبادل يقتضى خروجها عن ذلك لطلب  
التصور كما سيأتى ذلك ان شاء الله في اوائل الانشاء فهذا التركيب من الشارح اما بناء  
على ما ذهب اليه ابن مالك من ان هل تقع موقع الهمة فيؤتى لها بمبادل مثلها مستدلا  
بقوله عليه الصلاة والسلام هل تزوجت بكرا ام ثيبا او يقال ان ام هنا منقطعة بمعنى  
بل التى للاضراب لامتصلة فان السائل اذا قال هل زيد عندك ام لا كان المعنى هل  
زيد عندك بل ليس عندك فهو انتقال من استفهام الى استفهام آخر غير الاول  
فالسائل ظن اولا ان زيدا عند المخاطب فاستفهم عنه ثم ادركه ظن آخر انه ليس  
عنده فاستفهم عنه وام النقطعة يجوز استعمالها مع هل ومع غيرها من ادوات  
الاستفهام (قوله وبهذا) اى التقرير الذى ذكرناه من ان المراد بخلو الذهن عن الحكم  
والتردد فيه ان لا يكون عالما بوقوع النسبة الخ (قوله يبين فساد ما قيل) اى اعتراضا  
على المصنف وذلك القائل هو العلامة علاء الدين بن حسام الدين استاذ الشارح  
وحاصل ما قاله انه يستغنى عن قوله والتردد فيه بما قبله لان خلو الذهن عن الحكم  
يستلزم عدم التردد فيه وهذا الاعتراض بناء على ما فهمه من ان المراد بالحكم اولا  
وثانيا بوقوع النسبة اولا وقوعها والمراد بخلو الذهن عن ذلك عدمه وانتفاؤه وبيان  
ذلك ان خلو الذهن عن النسبة الواقعة او غير الواقعة يتناول باطلافه عدم التصديق  
بها وعدم تصوره لها ومن العلوم انه اذا كان خالى الذهن عن التصور لها فلا يتأتى  
التردد فيها لان التردد في وقوعها وعدمه فرع عن تصورها وحصولها في الذهن  
وحاصل الرد عليه ان المراد بالحكم الاذعان والتصديق بوقوع النسبة والمراد بخلو  
الذهن عن ذلك عدم الاذعان والتصديق به ولا شك ان خلو الذهن عما ذكر لا يستلزم  
خلوه عن التردد فيه فقد يوجد التردد في الشيء مع خلو الذهن عن التصديق به لتصوره  
(قوله يستلزم الخلو عن التردد فيه) اى ضرورة ان التردد في الحكم يوجب حصول  
الحكم التصورى (قوله فلا حاجة الى ذكره) اى التردد (قوله بل التحقيق الخ) اى  
وحيث قد خلو عن الحكم لا يستلزم الخلو عن التردد فيه لان الخلو عن احدهما متنافيان  
لا يستلزم الخلو عن الآخر وهذا الاضراب للانتقال والترقى من افساد ما قيل بارتكاب  
الاستخدام او تقدير المضاف او تحقيق معنى الخلو عن الحكم على اختلاف التقادير

بل التحقيق ان الحكم  
والتردد فيه متنافيان  
(استغنى) على لفظ المبني  
للمفعول (عن مؤكدات  
الحكم) لتكن الحكم  
في الذهن حيث وجد  
خاليا (وان كان) المخاطب  
(متردافيه) اى في الحكم  
(بالباله) بان حصر في  
هذه طرفا الحكم وتخير  
في ان الحكم بينهما وقوع  
النسبة اولا وقوعها  
(حسن تقويده) اى  
تقوية الحكم (بمؤكد)  
ليزيل ذلك المؤكد تردد  
ويتمكن الحكم  
المذكور في لائق الاستحسان  
انه انما يحسن التأكيد  
اذا كان للمخاطب ظن  
على خلاف حكمك



السابقة الى افساده بوجه آخر وهو تناقض الحكم والتردد فيه من غير احتياج الى استخدام او تقدير مضاف او ملا حظة معنى الخلو عن الحكم وفيه اى ذلك الاضراب اشارة الى ان ما اقتضاه ما قبل من عدم تنافيهما غير تحقيق ( قوله متنافيان ) اى لا يجتمعان حصولا فقط ( قوله على لفظ المبني للفعول ) اى والفعل مسند الى ضمير المصدر بالتأويل المشهور اى حصل الاستثناء وان نائب الفاعل الجار والمجرور اعنى قوله عن مؤكدات الحكم ثم ان ما ذكره الشارح من ان الفعل مبني للفعول مبني على انه الرواية لكونه المناسب لقوله بعد حسن تقويته حيث لم يتعرض فيه للتكلم ولا للمخاطب والا فالبناء للفاعل فيه وفي قوله ان يقتصر جازر ايضا وقوله استغنى اى وجوبا كما نقله بعضهم عن الشارح ( قوله عن مؤكدات الحكم ) احترازا عن مؤكدات الطرفين كالتاكيد اللفظي والمعنوي فانها جائزة مع الخلو نحو زيد زيد قائم وزيد نفسه قائم وجاء القوم كلهم ان قلت ان الاحتياط امر مستحسن عند البلغاء اعترضه في مواضع كالتاكيد لاحتمال سهو او نسيان او عدم فهم فهلا جوزوا بل استحسنوا التاكيد لخالي الذهن من الحكم لدفع احتمال تردد او انكار عنده اجيب بان احتمال ذلك امر ضعيف لا يعارض مناسبة عقلية واعلم ان مؤكدات الحكم ان المكسورة الهزلة والقسم ونونا التوكيد ولا م الابتداء واسمية الجملة وتكريرها ولو حكما واما الشرطية وحروف التنبية وحروف الزيادة على ما فصل في النحو وضمير الفصل وتقديم الفاعل المعنوي لتقوية الحكم والسين اذا دخلت على فعل محبوب او مكروه لانهما تفيد الوعد او الوعيد بحصول الفعل فدخولها على ما يبعد الوعد او الوعيد مقتضى لتوكيده وتثبيت معناه وقد اتى التحقيق وكاثر ولكن وانما وليت ولعل وتكرير النفي ولم يعدوا ان المفتوحة لان ما بعدها في حكم المفرد لكن عددا ابن هشام من مؤكدات النسبة فانظره مع ذلك ( قوله حيث وجد خاليا ) اى لوجود الحكم الذهن خاليا فالحيثية هنا للتعميل ( قوله وان كان مترددا فيه ) اى في الحكم بمعنى وقوع النسبة او لا وقوعها وقوله طالبا لى الحكم بمعنى العلم بوقوع النسبة او لا وقوعها اى التصديق بذلك ففيه استخدام كذا قال سم وانظر هل ذكر الضمير او لا بمعنى وذكره ثانيا بمعنى آخر يسمى استخداما كما قال سم او من قيل شبه الاستخدام والظاهر الثاني وتأمل ذلك ( قوله طالبا ) اى بلسان الحال او المقال وهذا لازم للتردد فيه لانه محترزه عن شئ لان الموافق للطبع ان الانسان اذا تردد في شئ صابر منشوقا اليه وطالبا للاطلاع على شانه والا كان منسيا غير متردد وسكت المصنف عما اذا كان المخاطب عالما بالحكم او غائلا او متوهم والظاهر ان الاولين لا يلحق اليهما الخبر الا بعد التنزيل السابق وان الثالث كالمتردد في استحسان التوكيد له وكذلك الظان اذا كان ظنه ضعيفا جدا

في عرضة الزوال ويمكن دخولهما في كلام المصنف بان يراد بالمتردد ما كان تردده مستويا او راجعية احدهما الطرفين او مرجوحته ويراد بالراجعية الراجعية غير القوية جدا وعلم من هذا ان حالي الذهن اقرب للاشتغال من الشاك وهو المتردد من التوهم ومن الظان ثلثا ضعيفا (قوله بان حضر الخ) تصوير لقوله مترددا فيه (قوله طرقا الحكم) اي الوقوع او اللوقوع وطرقات المحكوم به والمحكوم عليه (قوله اي تقوية الحكم) المتردفيه بمعنى وقوع النسبة او لوقوعها (قوله بمؤكد) اي واحد فلوزاد اولم يؤكد لم يستحسن اي حسن تقويته بادادة تأكيد وتسميتها مؤكدا حقيقة عرفية فلا يقال ان المؤكد هو التكلم (قوله ويمكن الحكم) اي من ذهنه وهذا عطف لازم على ملزوم (قوله لكن المذكور في دلائل الاعجاز الخ) اي فيكون المذكور فيها منافيا لما ذكره القوم لان ما في دلائل الاعجاز يقتضي ان التأكيد للمتردد لا يجوز كخالي الذهن وكلام القوم يقتضي ان التأكيد له جائز بل هو مستحسن وجمع بعضهم بين كلام القوم وما في دلائل الاعجاز بان الظن في كلام الشيخ عبدالقاهر شرط في التأكيد بان خاصة لانها كالمعلم في التأكيد بخلاف غيرها فلا يشترط في التأكيد به ظن الخلاف وعليه يحمل كلام القوم وحينئذ فلا تنافي وردها هذا الجمع بقوله تعالى انهم مغفون فانه مؤكدا بان مع ان نوحا لم يكن ظانا لعدم غرقهم بل مترددا فالحق انهما طريقتان متقابلتان (قوله منكرا للحكم) اي وقوع النسبة (قوله يعني يجب الخ) اشار بذلك الى ان قول المصنف بحسب متعلق بمحذوف اي وجب زيادة التوكيد بحسب الخ وليس متعلقا بوجوب لان الوجوب لا يتفاوت بتفاوت الانكار والتفاوت بتفاوته انما هو الزيادة لكن قد يقال ان تعلقه بالزيادة المحذوفة يقتضي ان اصل التأكيد غير واجب والواجب انما هو الزائد فلعل الاحسن تعلقه بالتأكيد الا ان يقال وجوب اصل التأكيد مستفاد من اصل الانكار او يقال وجوب اصل التأكيد مستفاد من وجوب زيادته لانه يلزم من وجوب زيادته وجوب اصله بقي شيء آخر وهو ما الفرق بين التأكيد الواجب والمستحسن مع ان المستحسن عند البلغاء واجب الا ان يقال ان ترك المستحسن بلام عليه لوما اخف من اللوم على ترك الواجب قرره شيخنا العدوي (قوله قوة وضعفا) اي لا عدد له فقد يطلب للانكار الواحد تأكيد ان مثلا لقوته وللانكارين ثلاث مثلا لقوتها وللثلاث اربع لقوة الثلاث كما في الآية الآتية فان التأكيدات فيها اربع والانكارات ثلاث لقوتها (قوله كما قال الله تعالى الخ) هذا تمثيل للقسم الثالث ثم انه يحتمل ان ما موصول حرفي اي كقول الله تعالى وعلى هذا فلا بد من تقدير اي كالتأكيد في قوله تعالى ويحتمل انها اسم موصول والمائد محذوف اي كالتأكيد الذي قاله تعالى ثم انه ان اراد التمثيل كما هو المتبادر فهو ظاهر وان اراد الاستدلال على الوجوب ففيه انه لادلالة في الآية على وجوب التأكيد ولا على وجوب كونه بقدر الانكار بل يحتمل ان

(وان كان) المخاطب  
(منكرا) الحكم (وجب  
توكيده) اي توكيد الحكم  
(بحسب الانكار) اي بقدره  
قوة وضعفا يعني يجب  
زيادة التأكيد بحسب  
ازدياد الانكار ازالة  
له (كما قال الله تعالى  
حكاية عن رسل عيسى  
عليه الصلاة والسلام  
اذ كذبوا في المرة الاولى  
انا اليكم مرسلون) مؤكدا  
بان واسمية الجملة (وفي)  
المرّة (الثانية) ربنا  
يعلم (انا اليكم مرسلون)  
مؤكد بالقسم وان واللام  
واسمية الجملة لمبالغة  
المخاطبين في الانكار  
حيث قالوا ما انتم الا بشر  
مثلنا وما انزل الرحمن  
من شيء ان انتم الا تكذبون

كلام التأكيد وكونه بقدر الإنكار استحقاق (قوله عن رسل عيسى الخ) أي وهم  
بولس بفتح الموحدة وسكون الواو وقبح اللام وبعدها شين معجمة ويحيي وشمعون  
وهو الثالث الذي عززهما بعد تكذيبهما هذا هو الأصح وما قيل أنهم يحيي وشمعون  
والثالث الذي عززهما هو بولس وأجيب النجار فغير موقوف به (قوله اذ كذبوا)  
ظرف لمفعول محذوف أي حكاية عن الرسل قولهم اذ كذبوا أو ظرف لضاف محذوف  
أي حكاية عن قول الرسل اذ كذبوا أو خبر محذوف والجملة مستأنفة أي وهذا المحكي  
صادر اذ كذبوا ولا يصح أن يكون ظرفا لقول أو الحكاية لأن القول والحكاية ليسا  
وقت التكذيب بل متأخران عنه (قوله مؤكدا بأن واسمية الجملة) أي كونها اسمية  
لا صيرورتها اسمية لأنه لا يشترط في التأكيد كونها معدولة عن الفعلية كما وهم كذا  
في عبد الحكيم (قوله مؤكدا بالقسم) أي وهو ربنا يعلم فقد ذكر في الكشف أن ربنا  
يعلم جار مجري القسم في التأكيد كشهد الله فاندفع ما يقال أنه لا قسم هنا أو يقال مراده  
بالقسم القسم الحكيم لأن قولهم ربنا يعلم في قوة قسم يعلم ربنا أو ربنا العليم (قوله  
حيث قالوا الخ) فيه أن هذه ثلاث إنكارات فكيف يؤكد لها بأربع تأكيدات مع أنه  
يجب أن يكون التأكيد بقدر الإنكار والجواب أن المراد أنه يجب أن يكون التأكيد  
بقدر الإنكار في القوة والضعف لا في العدد كما قال الشارح وهذه الإنكارات الثلاثة  
الواقعة منهم مساوية في القوة للتأكيدات الأربع أو أن الحصر في الموضعين بمنزلة إنكار  
رابع كما قاله سم أو أن قوله وما أزل الرحمن من شيء يتضمن إنكارين أحدهما صريح  
وهو نفي نزول شيء من الرحمن والآخر استلزامي وهو نفي الرسالة أفاده السراحي (قوله  
ما أنتم إلا بشر مثلنا) أن قلت قول المتكرين ذلك إنكار للرسالة من الله لأنها هي التي  
يرون منا فانها للبشرية مع أن الرسل من عند عيسى لامن عند الله وحينئذ فلا يكون  
قولهم ما أنتم إلا بشر مثلنا إنكارا لشيء أجيب بأن المعنى ما مرسلكم إلا بشر مثلنا  
والمرسل لا يكون بشرا ويحتمل أنهم فهموا أن الرسل من عند الله أو يقال أنهم لمادعهم  
إلى رسالة رسول الله بأذن الله نزّلوا رسالة رسول الرسول كرسالة الرسول لأن التصديق  
بهذه تصديق تلك فخطبوا الأصل بواسطة الفرع بما يقتضي نفي أصل الرسالة في ذمهم  
(قوله وقوله) أي المصنف اذ كذبوا بصيغة الجمع ولم يقل اذ كذبا بصيغة التثنية مع أن  
المكذب في المرة الأولى اثنان فقط (قوله مبني على أن تكذيب الاثنين تكذيب للثلاثة)  
أي لأن ما جاء به الثالث عين ما جاء به اثنان فالحكم على ما جاء به اثنان بأنه كذب حكم  
على ما جاء به الثالث أيضا بأنه كذب لأنه عينه (قوله والا فالكذب الخ) أي والاقتل  
ذلك فلا يصح لأن المكذب أولا اثنان فكيف يعبر المصنف بضمير الجمع بقوله اذ كذبوا  
ولك أن تقول المراد بقوله اذ كذبوا أي مجموع الثلاثة من حيث هو مجموع ولا شك أن  
الثلاثة المركبة من اثنين قد كذبا وواحد لم يكذب فيصدق على مجموعها أنه قد كذب لأن

وقوله اذ كذبوا مبني على  
أن تكذيب الاثنين تكذيب  
لثلاثة والا فالكذب أولا  
اثنان (ويسمى الضرب  
الاول ابتدائيا والثاني  
طلبيا والثالث انكاريا و)  
يسمى (أخراج الكلام  
عليها) أي على الوجوه  
المذكورة وهي الخاوع عن  
التأكيد في الاول والتقوية  
بمؤكد استحقاقا في الثاني  
ووجوب التأكيد بحسب  
الإنكار في الثالث (أخراجا  
على مقتضى الظاهر)

الركب من مكذب وغير مكذب ثم ان هذا التأويل مبنى على ان قوله في المرة الاولى متعلق بكذبوا كما هو الظاهر وتعلق اذ كذبوا بمقدر كما مر وان المعنى كما قال الله تعالى حكاية عن قول الرسل اذ كذبوا في المرة الاولى واما لو جعل متعلقا بقال كما يدل عليه كلام الايضاح او بحكاية فلا يرد ذلك لان المعنى كما قال الله حكاية عن قول الرسل في المرة الاولى كذا وفي المرة الثانية كذا ولا شك ان هذا المعنى لادلالة له على ان الثلاثة كذبوا في المرة الاولى (قوله فالكذب اولا اثنان) اى وهما المرسلان اولا وهما بولس ويحيى والثالث لمعزبه اى المقوى به الاثنان شمعون (قوله ويسمى الضرب الاول) اى الخلو عن التأكيد وانما كان هذا اولا لذكره في كلام المصنف اولا ضمنا والثاني هو التأكيد استحسانا والثالث هو التأكيد وجوبا (قوله ابتدائيا) اى ضربا ابتدائيا لكونه غير مسبوق بطلب ولا انكار (قوله والثاني) وهو التأكيد استحسانا عند التردد والطلب للحكم وانما كان هذا الضرب ثانيا لذكره ثانيا ضمنا في كلام المصنف (قوله طلبيا) اى ضربا طلبيا لانه مسبوق بالطلب او لكون المخاطب طالبا له (قوله والثالث) اى ويسمى الضرب الثالث اى المذكور في المتن ضمنا ثالثا وهو التأكيد وجوبا عند الانكار (قوله انكاريا) اى ضربا انكاريا لانه مسبوق بالانكار او لكون المخاطب بالكلام المشتمل عليه منكرا فالتسمية بالنظر لحاله او لحال المخاطب (قوله واخراج الكلام عليها) اى تطبيق الكلام عليها بمعنى آتيانه به متكيفاً بتلك الوجة ومشتملا عليها ومتصفا بها (قوله على الوجوه المذكورة) الانسب ان يقول على الضروب المذكورة الان يقال عبرنا بالوجوه اشارة الى ان المراد بالضروب في كلام المصنف الوجوه (قوله في الاول) اى في اللقاء الاول لان اللقاء الكلام خاليا عن التأكيد يقال له لقاء اول بالنسبة لاقائه مؤكدا بحسب الترتيب الطبيعي وليس المراد في الضرب الاول للتلازم ظرفية الشيء في نفسه لان الضرب الاول نفس الخلو عن التأكيد وكذا يقال في قوله في الثاني وفي قوله في الثالث الان تجعل في معنى الباء اى بالنسبة للضرب الاول وكذا يقال فيما بعده (قوله والتقوية بمؤكد الخ) الاولى ان يقول والتأكيد استحسانا والتأكيد وجوبا لتظهر القابلة لان المقابل للخلو عن التأكيد نفس التأكيد استحسانا او وجوبا لا التقوية به (قوله اخرجنا على مقتضى الظاهر) اى القاء جاريا على مقتضى الظاهر او القاء لاجل مقتضى ظاهر الحال واعلم ان الحال هو الامر الداعى الى ايراد الكلام مكيفا بكيفية ماسواء كان ذلك الامر الداعى ثابتا في الواقع او كان ثبوته بالنظر بل عند المتكلم كتزليل المخاطب غير السائل منزلة السائل وظاهر الحال هو الامر الداعى الى ايراد الكلام مكيفا بكيفية مخصوصة بشرط ان يكون ذلك الامر الداعى ثابتا في الواقع فلذا كان ظاهر الحال اخص من الحال مطلقا فالتطبيق على الثاني اخراج للكلام

على مقتضى ظاهر الحال وعلى مقتضى الحال وعلى الاول اخراج له على خلاف  
 ظاهر الحال وعلى مقتضى الحال ثم ان تلك الكيفية هي المقتضى للحال اولها ظاهره فكله  
 كيفية اقتضاها ظاهر الحال اقتضاها الحال وليس كل كيفية اقتضاها الحال اقتضاها  
 ظاهره فمفهوم المقتضى بالكسري يقتضى عموم المقتضى (قوله لان معناه) اى معنى مقتضى  
 الظاهر مقتضى ظاهر الحال اى مقتضى الحال الظاهر فالحال تحته فرد ان ظاهره وخفى  
 فالظاهر ما كان ثابتا فى نفس الامر والحقى ما كان ثابتا باعتبار ما عند المتكلم واذا كان  
 الحال تحته فرد ان كان ظاهر الحال احسن من مطلق الحال (قوله لان معناه الخ) اى  
 وليس المراد به مقتضى ظاهر الامر اى الامر الظاهر كان خلا او غيره والا كان بينه  
 وبين مقتضى الحال العموم والخصوص الوجهى لاجتماعهما فيما اذا كان الداعى هو  
 الامر الظاهر اى الثابت فى الواقع وانفراد مقتضى الامر الظاهر دون مقتضى الحال  
 فيما اذا كان الكلام على وفق الظاهر اى الثابت فى الواقع دون الحال الذى عند  
 المتكلم كالوئلت المنكر كغير المنكر واكدت الكلام نظرا للظاهر وانفراد مقتضى  
 الحال بدون مقتضى الامر الظاهر فيما اذا كان الكلام على وفق مقتضى الحال الغير  
 الظاهر بان كان الحال غير ثابت فى الواقع كافى تنزيل غير المنكر منزلة المنكر وتأكد  
 الكلام له افاده عبد الحكيم (قوله من غير عكس) اى لقوى واما العكس النطقى ثابت  
 وهو بعض مقتضى الحال مقتضى ظاهر الحال (قوله كفى صور اخراج الكلام على  
 خلاف مقتضى الظاهر) اى المذكورة فى قول المصنف وكثيرا ما الخ وذلك كالوئلت  
 غير السائل منزلة السائل فالى اليه الكلام مؤكدا فالتأكيده مقتضى الحال الذى هو  
 السؤال تنزيلا لكنه خلاف مقتضى ظاهر الحال الذى هو عدم السؤال حقيقة (قوله  
 وكثيرا ما يخرج) نصب على الظرفية او المصدرية ومازادة لتأكيد الكثرة اى ويخرج  
 الكلام يخرج كثيرا او حينا كثيرا والمراد ان يخرج الكلام على خلاف مقتضى  
 الظاهر كثير فى نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر  
 قليلا ويقال انه كثير بالنسبة الى مقابله قليل بالنسبة اليه باعتبار ان انواع خلاف مقتضى  
 الظاهر اكثر من انواع مقتضى الظاهر اذ انواع الاول تسعة وانواع الثانى ثلاثة كما بان  
 بيانه ويخرج فى كلام المصنف بتشديد الراء كاهو الرواية ومصدره التخرج لكن المناسب  
 لقوله سابقا ويسمى اخراج الكلام عليها الخ عدم تشديد الراء ومصدره اخراج هذا  
 وذكر بعضهم ان يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر من باب الكناية لان الخبر  
 اذا اورد فى مقام لا يناسبه بحسب الظاهر دل على ان المتكلم تزل هذا المقام الغير المناسب  
 منزلة المقام المناسب الذى يطابقه ظاهر الكلام واعتبر فيه الاعتبارات الثلاثة بذلك  
 المقام مثلا الخبر المجرد عن التأكيد يدل على خلو ذهن بالدلالة الخطابية فاذا التى الى

وهو اخص مطلقا من  
 مقتضى الحال لان معناه  
 مقتضى ظاهر الحال فكل  
 مقتضى الظاهر مقتضى  
 الحال من غير عكس كافى  
 صور اخراج الكلام على  
 خلاف مقتضى الظاهر  
 فانه يكون على مقتضى  
 الحال ولا يكون على  
 مقتضى الظاهر (وكثيرا  
 ما يخرج) الكلام (على  
 خلافه) اى على خلاف  
 مقتضى الظاهر (فيجعل  
 غير السائل كالسائل

المنكر والمتردد دل على تنزيله منزلة خالي الذهن ضرورة بحسب عرف البلغاء تعويلا  
على مايزيل الانكار من الادلة التي معه اذا تأمل فيها ويكون ذلك كناية لانه ذكر  
اللازم الذي هو مدلول الكلام المشتل على الخصوصية وهو المقام الذي لا يناسبه  
بحسب الظاهر مع قرينة غير مانعة من ارادته واستعمل اللفظ فيه وقصد منه الى مزومه  
الذي هو تنزيل المقام الغير المناسب منزلة المقام المناسب وهذا التزويل هو المقصود  
الاصلي وقس على ذلك القاء الخبر المذكور بتأكيد قوى الى غير المنكراته لما كان فيه  
دلالة خطابية على انكار المخاطب ولم يوجد الانكار في المخاطب دل ضرورة على  
تنزيله منزلة المنكر تعويلا على مايلزمه لزوما عرفيا وهو ان يكون المخاطب ملابسا  
لشيء من الانكار ويكون ذلك كناية كايينا وهكذا وقيل انه من قبيل الاستعارة  
بالكناية والخييل والحق انه لا يقال فيه شيء من ذلك لان الجاز والكناية انما هو  
باعتبار المعاني التي يوضع لها اللفظ وهذا بخلاف ذلك اذ لم يستعمل اللفظ فيه لانها  
معان عرضية (قوله فيجعل غير السائل) اي كخالي الذهن وقوله كالسائل هو المتردد  
في الحكم الطالب له المتقدم في قول المصنف وان كان مترددا الخ وهو القسم الثاني  
وتقدم انه يؤكد استحسانا ثم ان التبادر ان القاء في قوله فيجعل الخ للتفريع على  
قوله يخرج الكلام وانه واقع عقبه مع ان الجعل المذكور ليس واقعا عقب التخرج  
بل مصاحب له بل اذا نظرت للتحقيق تجد المقام انما هو جعل غير السائل كالسائل  
اي تنزيله منزلته ثم يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر بعد ذلك بان يؤكد  
والجواب ان القاء هنا للعطف المجرد عن السببية او انها للتفريع ومعنى قوله وكثيرا  
ما يخرج ان يقصد التخرج ولا شك ان التزويل بعقب قصد التخرج او ان قوله فيجعل  
الخ تفصيل لما احله في قوله وكثيرا ما الخ واعلم ان حال المخاطب بالجملة الخبرية  
محصور في العلم بالحكم والخلو منه والسؤال له والانتكار له فالعالم لا يتصور معه اخراج  
الكلام على مقتضى الظاهر لان مقتضاه ان لا يخاطب بما يعلمه فخطابه به انما يكون بعد  
تنزيله منزلة غيره من الثلاثة ويكون الكلام حينئذ مخرجا على خلاف مقتضى الظاهر  
وكل من الخالي والسائل والمنكر يتصور معه الوجهان فاذا نظر في خطابه الى حال  
نفسه القائم به كان القاء الخبر اليه اخراجا على مقتضى الظاهر وان نزل في ذلك  
منزلة احد الآخرين اذلا معنى لتزويله في الخطاب منزلة العالم كان اخراجا على خلاف  
مقتضاه فانحصر اخراج الكلام في اثني عشر فيما ثلاثة منها في اخراج الكلام على  
مقتضى الظاهر وتسعة في اخراجه على خلافه ثلاثة منها في العالم وستة في غيره  
واذا ضربت هذه الاثني عشر في الاثبات والتي صارت اربعة وعشرين اذا علمت  
هذا يقول المصنف فيجعل غير السائل يتناول خالي الذهن والمنكر والعالم الا ان  
المقصود الاول لان تقديم الملوح لجنس الخبر انما يعتبر بالنسبة للخالي وقديقال هذا

لأننا في التناول لأن قوله إذا قدم الخ هذا بالنسبة لخالي الذهن فلا يرد أن المصنف  
أهمل بقية الأقسام بقي شيء آخر وهو أن إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر  
قد يلتبس بأخراجه على مقتضى الظاهر فلا تظهر الفادّة وذلك يجعل السائل كأنه خالي  
لأن ترك التأكيد للسائل جائز ولا يخل بالبلاغة فلا يعلم به تنزيله منزلة الخالي وإيجاب  
بأنه عند الالتباس يحتاج إلى قرينة تعين المقصود أو ترجمه فإن لم يوجد قرينة صح  
جعل الكلام على كل من الأمرين وكذا بعض صور إخراج الكلام على مقتضى الظاهر  
قد يلتبس ببعض كما في التأكيد مع السائل فإنه يلتبس بالتأكيد مع النكر إذا لوجب  
والاستحسان لا يفهمان من اللفظ وكذا بعض صور أخراجه على خلافه يلتبس  
ببعض كما في جعل الخالي بمنزلة السائل فإنه يلتبس يجعله كأنه نكر فإن كان هناك قرينة  
عمل بها والأصح الحمل على كل أفاده بس نقل عن شرح القوائد (قوله إذا قدم إليه)  
ظرف ليصنع فيقتضى أن جعل غير السائل بمنزلة السائل مقيد بالتقديم المذكور  
مع أنه قد ينزل منزله لأغراض أخرى كالأهتمام بشأن الخبر لكونه مستبعدا والتنبيه  
على غفلة السامع وإيجاب بأن هذا التقيد بالنظر لما هو شائع في الاستعمال كذا  
في عبد الحكيم (قوله ما يلوح له بالخبر) أي يحسنه وذلك بأن يذكر له كلام يشير إلى  
جنس الخبر بحيث يكاد صاحب الفطنة والذكاء أن يتردد في الخبر ويطلبه من حيث أنه  
فرد من أفراد ذلك الجنس الذي دل عليه الكلام المتقدم كقوله تعالى ولا تخاطبني  
في الذين ظلموا فإنه كلام قدم ملوح لجنس الخبر وهو أنهم مستحقون للعذاب والشان  
أن صاحب الفطنة إذا سمعه تردد في عين الخبر وهو هل هؤلاء القوم يحكمون عليهم  
بالأغراق أو بغيره كالأجراق أو الهدم أو الخسف فإن كان ذلك الكلام المتقدم يفهم منه  
شخص الخبر أو جنسه وتردد فيه بالفعل خرج عن التنزيل (قوله بالخبر) أي يحسن  
الخبر أي ما يشير إلى جنس الخبر الذي سيذكر (قوله فيستشرف له) أي فيكاد أن  
يستشرف له لأنه بصير مستشرفا ومطالبه بالفعل والا لكان الكلام معه مؤكدا  
على مقتضى الظاهر ولا تنزيل وأورد على المصنف أن استشرف يتعدى بنفسه كما يشير له  
قول الشارح يقال استشرف الشيء الخ والمصنف قد عده باللام ولا يصح جعل  
اللام لتقوية الفعل لأنه يجب تقديم اللام المقوية للفعل عليه كما في قوله تعالى إن كنتم  
لرؤيا تعبرون قلت اللام أما زائدة مثلها في قوله تعالى ردف لكم أي ردفكم أو  
أن الفعل منزل منزلة اللازم والفعل المنزل منزلة اللازم يتعدى باللام أي يقع منه  
الاستشراف والطلب له أو ضمن يستشرف معنى فعل يتعدى باللام وهو يتبأ أو ينظرو  
يلتفت ثم إن الاعتراض مبني على رجوع ضميره للخبر كما قال الشارح ولو جعل  
ضميره للملوح ومفعول يستشرف محذوف والتقدير فيستشرف الخبر لأجل  
الملوح لم يرد شيء (قوله بمعنى ينظر إليه) عبر بمعنى إشارة إلى أن معنى الاستشراف

إذا قدم إليه (أي إلى غير  
السائل (ما يلوح) أي  
يشير (له) أي لغير السائل  
(بالخبر فيستشرف) غير  
السائل (له) أي للخبر

ليس هو النظر فقط بل هو مجموع امور ثلاثة رفع الرأس والنظر وبسط الكف فوق  
الحاجب فجر دعن اثنين منها واريد به النظر ثم بعد ذلك استعمل النظر هنا في لازمه  
العرفي وهو التأمل ( قوله كالمستظل من الشمس ) اى من شعا عنها اى كالتقى لشعاها  
( قوله استشراف الطالب المتردد ) اى استشرافا كاستشراف الطالب المتردد واتى  
المصنف بذلك اشارة الى ان غير السائل المنزل منزلة السائل ليس عنده تردد ولا طلب  
بالفعل والا كان تخريج الكلام ليس على خلاف مقتضى الظاهر بل المراد انه من  
حيث الكلام الذى اتى اليه بمظنة التردد والطلب ( قوله اى لادعنى ) اشار  
بذلك الى ان المراد بالتي عن الخطاب في شأنهم النهى عن الدعاء والشفاعة لهم من قبل  
اطلاق العام وارادة الخاص فهو مجاز مرسل او من اطلاق المزموم وارادة اللازم  
لانه يلزم من النهى عن العام النهى عن الخاص على طريق الكناية او المجاز المرسل  
( قوله في شان قومك ) يشير الى ان في الآية حذف مضاف اى لاتخطبني في شأن  
الذين ظللوا وقوله في شان قومك من ظرفية التعلق في التعلق اوفى بمعنى الباء وشأنهم  
هو دفع العذاب عنهم فقوله واستدقاع الخ تفسير لما قبله والسين والتاء زائدتان  
( قوله بشفاعتك ) اى لادعنى دعاء مصورا بشفاعتك فهو تصوير للنهى عنه ( قوله  
فهذا ) اى قوله لاتخطبني الخ واعلم ان قوله لاتخطبني الخ يشير الى جنس الخبر  
وانه عذاب واما قوله واصنع الفلك الخ فانه يشير الى خصوصية انه الفرق فقول  
الشارح يلوح بالخبر اى يشير الى جنسه وهو كونهم محكوموا عليهم بالعذاب وقوله  
وبشعر الخ عطف على معلول وليس في قوله لاتخطبني في الذين ظللوا اشعار  
بخصوص الخبر نعم بشعره مع ضمنية قوله قبل واصنع الفلك لكن المصنف والشارح  
لم ينظرا لذلك اصلا وقوله فصار المقام اى بسبب الملوحة الى جنس الخبر مقام  
ان يتردد اى صار مظنة للتردد والطلب وان لم يتردد الخطاب ولم يطلب بالفعل  
وذلك لانه تكاد نفس الذكى اذا قدم لها ما يشير الى جنس الخبر ان تتردد في شخص  
الخبر وتطلبه من حيث انها تعلم ان الجنس لا يوجد الا في فرد من افراده فيكون ناظرا اليه  
بخصوصه كما انه متردد فيه كخطر السائل وبما ذكرنا اندفع ما يقال ان سبق الملوحة  
الى جنس الخبر فاستشرافه له يقتضى تأكيد لا تأكيد خبره المخصوص كذا قرر  
شيخنا العدوى وقرر بعضهم كلام الشارح بوجه آخر وحاصله ان قوله فهذا كلام  
اى قوله لاتخطبني في الذين ظللوا مع ضمنية قوله واصنع الفلك وقوله يلوح بالخبر  
اى شخصه وجنسه وقوله قدحق عليهم العذاب الاولى الفرق وقوله هل صاروا  
محكوموا عليهم بالاغراق اى كما يشعره الملوحة او المحكوم به عليهم غيره ( قوله  
في انهم الخ ) اى في جواب انهم الخ ( قوله محكوموا عليهم ) اى مقدرا عليهم  
الفرق وقوله ام لا اى او المقدر عليهم غيره من انواع العذاب وليس المراد انهم

يعنى ينظر اليه يقال  
استشراف الشيء اذا رفع  
رأسه ينظر اليه وبسط  
كفّه فوق الحاجب  
كالمستظل من الشمس  
(استشراف الطالب المتردد  
نحو ولاخطبني في الذين  
ظللوا) اى لادعنى يا توح  
في شأن قومك واستدقاع  
العذاب عنهم بشفاعتك  
فهذا كلام يلوح بالخبر  
تلويحا ما ويشعر بانهم  
قدحق عليهم العذاب  
فصار المقام مقام ان يتردد  
الخطاب في انهم هل صاروا  
محكوموا عليهم بالاغراق  
ام لا قبل ( انهم مفرقون )  
مؤكدا اى محكوم عليهم  
بالاغراق ( و ) يجعل ( غير  
المنكر كالمنكر اذا لاح ) اى  
ظهر ( عليه ) اى على  
غير المنكر ( شئ ) من امارات  
الانكار



مفروقون بالفعل لان اخر افعلم متأخر ولم يكن حاصلا وقت خطاب نوح ونبيه عن الدعاء والشفاعة لهم ( قوله ويجعل غير المنكر ) اى خالى الذهن والوسائل والعالم وان كان المثال من تنزيل العالم منزلة المنكر فان قلت اى ثمرة لتنزيل الوسائل منزلة المنكر مع انه يؤكد له من غير تنزيل قلت فائدة التنزيل زيادة التأكيد فان الوسائل يؤتى في الكلام الملقى اليه بتأكيد واحد والمنكر يؤتى في الكلام الملقى اليه باكثر وهذا احسن مما اجاب به بعضهم من ان فائدة التنزيل صيرورة التأكيد واجبا بعد ان كان مستحسنا لان هذا امر خفى لا اطلاع عليه ( قوله كالمنكر ) اى يلقى اليه الكلام مؤكدا على طريق الوجوب بتأكيد قوى اضعيف على حسب ما يقتضيه الحال الذى راعاه المتكلم ( قوله اذا لاح الخ ) اى او كان الحكم بعيدا والمخاطب سيئ الظن بالتكلم او يعرف منه انه لا يقبله ( قوله نحو جاء شقيق ) اى نحو قول جل بفتح الحاء المهملة وسكون الجيم ابن نضلة بفتح النون وبالضاد المعجمة اسم امه وجل لقبه واسمه احد بن عمرو بن عبد القيس بن معن فهو غير جل بن عبد المطلب عم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خلا لما ذكره عبد الحكيم فان ذلك اسم المغيرة وامه هالة بنت وهيب وبعد البيت المذكور \* هل احدث الدهر لنا نكبة \* ام هل رقت ام شقيق سلاح \*

( نحو جاء شقيق ) اسم رجل ( عارضا رجه ) اى واصله على العرض فهو لا ينكر ان فى بنى عمه رماحا لكن بجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات ونهشو اشارة انه يعتقد ان لارمح فيهم بل كلهم عزل لاسلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب بخطاب التفات بقوله ( ان بنى عمك فيهم رماح ) مؤكدا بان وفى البيت على ما اشار اليه الامام المرزوقى نهكم واستهزاء

والشاعر المذكور احد اولاد عم شقيق الذى جاء لمحاربتهم وقوله هل احدث الدهر لنا نكبة اى بحيث اتنا بعنا اسلحتنا حتى ان شقيقا يأتى للحرب عارضا رجه وقوله ام هل رقت ام شقيق سلاح اى سلاحنا بحيث صار ذلك السلاح لا يقطع شأ لما قرأته ام شقيق عليه من الرقية ( قوله جاء شقيق ) اى الحرب ( قوله اسم رجل ) اى وليس المراد به شقيق الثعمان الذى هو نوع من انواع الرياحين ( قوله على العرض ) اى على عرض الرمح بان جعله وهو راكب على فخذه بحيث يكون عرض الرمح فى جهة الاعداء ولا شك ان الوضع على هذه الهيئة علامة على انكار وجود السلاح معهم واما وضع الرمح على طوله بحيث يكون سنامه جهة الاعداء فهو علامة على التصدى للمحاربة الناشئ ذلك من الاعتراض بوجود السلاح معهم ( قوله فهو لا ينكر الخ ) اى بل هو عالم بذلك لكونهم متلبسين بالحرب فهو من تنزيل العالم منزلة المنكر لامن تنزيل الخالى منزلة المنكر كما قال بعضهم اذ ليس من شان العاقل ان لا يعلم بوجود السلاح مع اعدائه حال القتال مع شيوخ ذلك فى العرب ولان المناسب لسياق الكلام للتوبيخ جعله من تنزيل العالم منزلة المنكر ( قوله لكن بجيئه ) اى الحرب ( قوله من غير التفات ) اى لبنى عمه وقوله ونهشواى ومن غير تهوؤ لمحاربتهم ( قوله اشارة انه يعتقد ) اى علامة على اعتقاده انه لارمح فيهم لانه على عادة من ليس منتهيا للحرب ان قلت يجوز ان يكون شقيق فعل ذلك لاعتقاده انه ليس فيهم من يقاومه وان علم ان فيه رماحا وحيث فلا يكون ذلك الفعل الواقع منه علامة على الاعتقاد

المذكور حتى ينزل منزلة النكر قلت حيث علم بان فيهم سلاحا فلا ينبغي له ان يفعل ذلك الفعل الحاصل منه ولو علم انه ليس في أعدائه من يقاومه لان شان العاقل ان لا يأمن اذا علم بوجود السلاح لاحتمال الضرر واذا كان كذلك كان فعله دالا على اعتقاده انه لا يرحم فيهم ( قوله لا سلاح معهم ) تفسير لقوله عزل وهو بالعين المهملة والزاي المعجمة جمع اعزل وهو الذي لا سلاح له واما الاغزل بالعين المعجمة والراء المهملة فهو الذي بقلفته ومن ذلك قوله في الحديث يحشر الناس يوم القيامة غرلا ( قوله وخطوب بخطاب التفات ) اي خطاب ملتفت من الغيبة الى الخطاب لان الاسم الظاهر من قبيل الغيبة وفيه التفات آخر على مذهب السكاكي من الخطاب الى الغيبة في قوله جاء شقيق ان كان شقيق حاضرا وقت لقاء هذا الكلام اذ مقتضى الظاهر ان يقول جئت ان قلت الالتفات لابد فيه من الارتباط بين التعبيرين فهو عطف ولا ارتباط هنا بين الجملتين وحيتذ فلا التفات اصلا اجيب بان جملة ان بنى عك معموه لمحدوف معطوف على الجملة الاولى والتقدير فقلت له ان بنى عك الخ وقد يقال لاحاجة لتقدير لقول لانه قد يجعل الشخص بذكر اوصافه حاضرا مخاطبا الا ترى الى قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين فيحصل الارتباط بذكر الاوصاف ( قوله فيهم رماح ) بسكون الحاء لانه من المربع الموقوف الضرب وعروضه مطوية كالضرب ومكشوفة فالعروض مطوية مكشوفة والضرب مطوى موقوف والرماح جمع رمح ففي معنى عند ويحتمل انه جمع راح وان في باقية على حالها لكن المناسب لقول الشارح اشارة انه يعتقد انه لا يرحم فيهم الاحتمال الاول ( قوله مؤكدا ) حال من خطاب ولم يقل واسمية الجملة لما استعرفه من انها انما تكون مؤكدة عند قصد التأكيد بها ولم يتحقق هناك ( قوله وفي البيت ) اي في مجزئه وقوله نهكم اي من الشاعر بشقيق واستهزأ به وذلك لان مثل هذه العبارة اعنى قوله ان بنى عك الخ انما يقال لمن يستهزأ به لكونه لا قدرة له على الحرب بل عند سماعه به يخاف ولا يقدر على حل الرماح ولا غيرها من آلاته لجبنه وضعفه واعترض على الشارح بان التهكم بشقيق يقتضى انه لا يعترف بان فيهم رماحا فينا في التنزيل المذكور اذ لو اعترف بذلك لما صح التهكم به لافادته قيام الضعف ببني عمه واجيب بان التهكم بالنظر للواقع من الاعتراف بان فيهم رماحا وبالنظر للتنزيل المذكور ايضا بناء على ان ذلك التهكم من باب الكناية حيث اطلق المزموم واريد اللازم وبيان ذلك انه وان علم ان فيهم رماحا الا ان وضعه الرمح على عرضه اشارة على الانكار لما فيه من الجبن يزعم الشاعر ويلزم من ذلك التهكم به ( قوله كأنه يرميه ) اي كأن الشاعر ينسبه وكان التحقيق اي لانه ومن في قوله من الضعف بمعنى الباء ( قوله والجبن ) عطف تفسير ( قوله بحيث الخ ) بدل احتمال مما قبله ( قوله لما التفت ) اي انصرف وقوله

كانه يرميه من الضعف والجبن بحيث لو علم ان فيهم رماحا لما التفت لفت الكيف ولم تقو يده على حل الرماح على طريقة قوله فقلت لمحرز لما التقينا تنكب لا يقطر ك الزحام يرميه بانه لم يباشر لشدهاء ولم يدفع الى مضائق الجامع كأنه يخاف عليه ان يندس بالقوائم كما يخاف على الصبيان والنساء لقلة غناه وضعف بناءه (و) يجعل ( المنكر كغير المنكر اذا كان معه ) اي مع المنكر ( ما ان تأمله ) اي شيء من الدلائل والشواهد ان تأمل المنكر ذلك الشيء ( ارتدع ) عن انكاره ومعنى كونه معه ان يكون معلوماله مشاهدا عنده

لفت بكسر اللام معناه الحانب ونصبه بزرع الخافض والكفاح القتالة والحاربة  
 اى لما تصرف الى جهة القتال اى لما ذهب اليه ( قوله على طريقة ) متعلق بمحذوف  
 صفة للتهكم اى فى البيت بهكم آت على طريقة قوله اى على طريقة التهكم فى قوله  
 اى قول ابى تمامه البراء ابن عازب الانصارى ( قوله لحرز ) هو اسم رجل من بنى ضبة  
 وهو فى الاصل الذى يجعل الناس فى حياته وحفظه ( قوله لما التقينا ) اى فى حال  
 الحاربة ( قوله تنكب ) مفعوله محذوف تقديره تنكب القتال مثلا اى تجنبه وتنج  
 وانصرف عنه ولا تقف فى هذا المحل ( قوله لا يقطرك الزحام ) يحزم يقطر فى جواب  
 الامر والتقطير الالتقاء على الارض على البطن او على احد الجانبين والمراد هنا  
 الالتقاء عليها على اى حالة والزحام مصدر بمعنى المزاحمة اى مزاحمة الجيش بجلبها  
 عند القتال ( قوله يرميه ) اى ينسب الشاعر الى عدم مباشرة الشدايد ( قوله ولم  
 يدفع الى مضايق الجامع جمع يجمع بمعنى محل الاجتماع اى حوله يدفع الى الموضع  
 الضيقة التى يجمع فيها الناس كواضع الحروب وهذا لازم لما قبله ( قوله ان يدس )  
 بتشديد السين من غير الف مأخوذ من الدس وهو الاخفاء تحت التراب وفى بعض  
 النسخ ان يداس بالالف مأخوذ من الدوس وهو جعل الشيء تحت الاقدام وهذه  
 النسخة النسب بقوله بالقوائم ( قوله لقلة غناه ) بفتح الغين المعجمة اى نفعه ( قوله بنائه )  
 بفتح الموحدة اى بنيت وذاته وفى بعض النسخ ثباته ( قوله ويجعل المنكر )  
 اى ينزل وكذلك الطالب المزدرد ( قوله كغير المنكر ) هو وان صدق بخال الذهن  
 والعالم بالحكم والمزدرد فيه الان المراد خصوص الاول فاذا نزل المنكر او المزدرد منزلة  
 التى اخبر لهما غير مؤكد ولا يدخل فيه المزدرد الطالب اذ لا تمة لجعل المنكر مثله لان  
 كلا منهما يلحق اليه الخبر مؤكدا وحله على معنى جعل المنكر كالطالب فيستحسن  
 التأكيده فقط بعد ان كان واجبا فى غاية البعد اذ الوجوب وعدمه امر خفى  
 لا اطلاع عليه الا ان يقال تظهر ثمة التزويل بالنسبة لقلة التأكيده بعد ان كان كثيرا  
 ولا يدخل ايضا العالم بالحكم اذ لا معنى لتزويل المنكر منزلة العالم فى القاء الخبر اليه  
 لان تنزيله منزلة العالم يقتضى عدم خطابه ( قوله ان تأمله ) اى تأمل فيه لان التأمل  
 النظر فى الشيء ( قوله اى شئ من الدلائل ) اى ولو واحدا منها ( قوله والشواهد )  
 تفسير لما قبله وكان تكتة التفسير الاشارة الى ان المراد بالدلائل ما يشتمل القرائن ونحوها  
 وليس المراد بها خصوص الادلة الاصطلاحية فانها تخص بغير القرائن فاسأل  
 ( قوله ان تأمل المنكر ذلك الشيء ) اى ان تفكر المنكر فى ذلك الشيء وفى كلامه اشارة  
 الى ان الصلة فى كلام المصنف جرت على غير من هى له وانما لم يبرز المصنف الضمير  
 جريا على المذهب الكوفي لظهور ان التأمل انما يكون من المنكر لان الدلائل ( قوله  
 ارتدع ) اى رجع عن انكاره وانتقل الى مرتبة المزدرد او خالى الذهن ( قوله ان يكون

معلومه ( اى متصوره ) وهذا بالنظر للدالة العقلية وقوله مشاهدا عنده اى بالحس وهذا بالنظر للدالة الحسية ثم ان تفسير الشارح المعية بالمعوية والمحسوسية وتفسيره ما للوصولة بالدليل بصير المعنى عليه اذا كان عالما بالدليل الذى اذا تأمله ارتدع فيتوجه عليه اشكال وحاصله ان الانسان متى علم بالدليل علم الدلول وحينئذ فلا يتوقف الارتداع على التأمل وحاصل الجواب انه ليس المراد بالدليل الدليل المنطقي وهو ما يلزم من العلم به العلم بشئ آخر حتى يرد ما ذكر بل المراد به الاصولى وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبرى والمراد بالتأمل فيه ان يستنبط مقدمات صحيحة من وجه صحيح من اوجه الدليل توصله الى الارتداع ( قوله كما تقول ) مامصدرية اى كقولك اى كالتنزيل الذى فى قولك فى الكلام حذف لان المقصود التمثيل للتنزيل المذكور فى المتن وقوله الاسلام حق مقول القول ( قوله من غيرنا ليد ) اعتراض بان اسمية الجملة قيد التأكد واجيب بانها انما تقيد اذا اعتبر تحويلها عن الفعلية لان بناء مؤكديتها على افادة الثبات والدوام وهى انما تدل على ذلك فى مقام اعتبر فيه التحويل المذكور او انها انما تقيد اذا انضمت لغيرها من المؤكدات والاحسن فى الجواب ان يقال مرادهم بقولهم اسمية الجملة من المؤكدات انها بما يصلح ان يقصد بها التأكد عند مناسبة المقام فليست للتأكد مطلقا بل اذا اعتبرت مؤكدة هذا ما ارتضاه الصفوى فى شرح القوائد ورد الجواب الاول من الجوابين المذكورين بانه بمنزل عن التحقيق لان كلاما من مقدمتى دليله ممنوع وبعد التسليم لامانع من ان يقصد من العدول الدوام دون التأكد فلا يلزم افادة التأكد فى مقام العدول مطلقا كما هو ظاهر كلام المجيب اه وقد اسلفنا عن عبدالحكيم انه لا يشترط فى كون الجملة الاسمية مؤكدة عدولها عن الفعلية ورد الجواب الثانى ايضا بمخالفته لتصريح الابيضاح بان فى قوله تعالى ثم انكم بعد ذلك ليتون تأكدين ولتمثيلهم الكلام الطلبي بان زيدا قائم وانه مؤكد تأكيدا واحدا وتصريح الفاضل الابهري وغيره بان فى قوله تعالى ثم انكم يوم القيامة تبغون تأكيدا واحدا ( قوله دلائل دالة على حقيقة الاسلام ) اى كإيجاز القرآن وغيره الدال ذلك على صدق النبي فيما جاء به ( قوله وقبل الخ ) هذا وجه ثان فى معنى معه وقوله بعد وقيل معنى ما الخ وجه ثان فى معنى ما فالخاصل ان فى معنى وجهين وفى ما وجهين ( قوله لان مجرد وجوده ) اى فى نفس الامر وقوله لا يكفي فى الارتداع الاولى ان يقول لا يكفي فى التنزيل لان الارتداع مرتب على التأمل لاعلى مجرد الوجود ويمكن تصليح عبارته بان يقال مراده ان مجرد الوجود لا يكفي فى الارتداع بل لابد فيه من التأمل والتأمل انما يكون فى معلوم فلا بد ان يكون ما يقع فيه التأمل معلوما له وقد يرد هذا النظر بعد تصليحه بما قلنا بان مراد المصنف فرض التأمل وتقديره لا التأمل بالفعل ولا شك ان مجرد الوجود فى نفس الامر كاف فى ذلك فقول المعترض

كما تقول لنكر الاسلام  
الاسلام حق من غيرنا كيد  
لان مع ذلك المنكر دلائل  
دالة على حقيقة الاسلام  
وقيل معنى كونه معه  
ان يكون موجودا فى نفس  
الامر وفيه نظر لان مجرد  
وجوده لا يكفي فى الارتداع  
ما لم يكن حاصله عنده  
وقيل معنى ما ان تأمله  
شئ من العقل وفيه نظر  
لان المناسب حينئذ ان يقال  
ما ان تأمله به لانه لا يتأمل  
العقل بل يتأمل به ( نحو  
لا ريب فيه ) ظاهر هذا  
الكلام انه مثال لجعل  
منكر الحكم كغيره وترك  
التأكد لذلك

والتأمل انما يكون في معلوم مسلم في التأمل بالفعل لكن ليس الكلام فيه فلا يرد هذا الاعتراض على هذا القيل والحاصل انه على كلام الشارح لابد في التنزيل من علم الدلائل بالفعل وعلى هذا القيل يكفي فيه وجودها في نفس الامر وان لم تكن معلومة ( قوله لان المناسب حينئذ ) اي حين اذ قهر ما بشئ من العقل لا بما لادلة كما هو القول الاول وفي قوله لان المناسب اشارة الى صحة هذا القيل بالجل على الحذف والايصال والاصل تأمل به مخفف الباء واوصل الضمير بالفعل او يقال مراده بالعقل الادلة العقلية وحينئذ فيرجع لمقاله الشارح اولا تأمل ( قوله ظاهر هذا الكلام انه مثال الخ ) اي لا تنظر ووجه كون ذلك ظاهرا من الكلام ان المتبادر من ذكره ذلك بمد القاعدة اعني جعل المنكر كغير المنكر وتعبيره بنحو انه مثال لها ( قوله وترك التأكد لذلك ) اي لذلك الجمل وكان مقتضى الظاهر ان يقال انه لا ريب فيه واعتراض بانا لانسلم ان لا ريب فيه حال عن التأكد لان لا التي لنفي الجنس للتأكد وكذلك اسمية الجملة كما صرحوا بذلك واجيب بان لا النسافية لتأكيد المحكوم عليه لانها تقيد استغراق النفي وهو راجع للمحكوم عليه بمعنى انه لا يخرج شئ من افراده وليس الكلام فيه اذ كلامنا في تأكيد الحكم وهي لا تقيد ذلك وبان اسمية الجملة ليست للتأكيد مطلقا بل اذا اعتبرت مؤكدا بان قصد التأكد بها ولم يتحقق ذلك هنا وان تأكيدها ليس على سبيل الاستقلال بل على سبيل التبعية فان كان هناك مؤكدا آخر جعلت اسمية الجملة من المؤكدات والافلا ( قوله وبيانه ) اي بان كونه مثال لا لجمل المنكر كغير المنكر وحاصله ان جعله مثالا لذلك يحتاج لتأويل لا ريب فيه بمعنى ليس القرآن بمظنة للريب ولا ينبغي ان يرتاب فيه وهذا مطابق للواقع وينكره كثير من المخاطبين فكان مقتضى الظاهر ان يؤكد فيقال انه لا ريب فيه لكن نزل انكاهم منزلة عدمه لمامعهم من الدلائل والامارات التي لو تأملوها ارتد عوا عن الانكار فلذلك انفي لهم الكلام مجردا عن التأكيدها انما احتاج جملة مثالا لجعل المنكر كغير المنكر لتأويل لانا لواقينا الآية على ظاهرها من نفي الريب اي لم يقع فيه ريب من احدهم يكن مطابقا للواقع لكثرة المرتابين فيه فلا يكون من جعل المنكر كغير المنكر لان الحكم الذي يجعل فيه الانكار كلا انكار يجب ان يكون مطابقا للواقع عليه امارات ودلائل لو تأملها المنكر ارتدع عن انكاره وهذا الحكم اعني نفي الريب على سبيل الاستغراق الذي هو معنى لا ريب فيه لو اجري على ظاهره ليس كذلك لتبوء الريب في الواقع ( قوله ليس القرآن بمظنة ) اي ليس محلا يظن فيه الريب اي الشك في انه من عند الله فالتنفي كونه محلا للريب والشك ( قوله ولا ينبغي الخ ) عطف تفسير اي ولا ينبغي ان يكون محلا للارتباب فيه وانما كان المعنى ما ذكر وليس المراد ظاهر الآية من نفي الريب فيه من اصله لان الريب فيه قد وقع من الكفار وحينئذ فلا يصح نفيه عنه ( قوله وهذا الحكم ) اي كون القرآن ليس مظنة للريب ( قوله مما ينكره كثير الخ ) اي فالانكار انما هو لكونه

وبيانه ان معنى لا ريب فيه ليس القرآن بمظنة للريب ولا ينبغي ان يرتاب فيه وهذا الحكم مما ينكره كثير من المخاطبين لكن نزل انكارهم منزلة عدمه لمامعهم من الدلائل الدالة على انه ليس مما ينبغي ان يرتاب فيه والا حسن ان يقال انه نظير لتنزيل وجود الشئ منزلة عدمه

ليس مما ينبغي ان يرتاب فيه لالتي الريب عنه واعترض بان المخاطب بالآية النبي واصحابه ولا ينكر هذا الحكم احد منهم بقول الشارح مما ينكره كثير من المخاطبين لا يسلم واجيب بان المراد بالمخاطب هنا من يلاحظ حاله وتفهمه للكلام اعني مطلق السامع بدليل ان المقصود من الآية تعبير الكفار باعتبار انكارهم لهذا الحكم وليس المراد بالمخاطب من يلقى اليه الكلام خاصة واذا كان المراد بالمخاطبين مطلق السامعين كان شاملا للكفار والكثير من السامعين النكر لهذا الحكم هم الكفار ( قوله لكن نزل انكارهم الخ ) اي فلذلك التخيير غير مؤكد وكان المناسب لاصل البحث اعني تنزيل النكر منزلة غيره ان يقول لكن نزل النكر منزلة غير النكر وان كان يلزم من تنزيل انكارهم منزلة عدمه تنزيل النكر كغيره ( قوله لمامعهم الخ ) وهو انه كلام مجزائي به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة فان قلت تفسير مامعهم بما ذكر يقتضي ان مامعهم عبارة عن الدليل المصطلح عليه عند المناطقة وهو يخالف مامر من ان المراد به الاصولي قلت المراد ان اعجازه دليل وكون من اتى به صادقا مصدوقا بالمعجزات دليل آخر مستقل على كونه من عند الله وليس المجموع دليلا واحدا جثي رد ما ذكر ( قوله والاحسن ان يقال الخ ) اعلم ان حاصل الاول ان النبي ليس نفس الريب بل كون القرآن محلا للريب ومظنة له خطا بالنكرى ذلك وحاصل الثاني ان النبي نفس الريب على سبيل الاستغراق من غير مخاطبة وكان هذا احسن لوجهين الاول ان جعله مثالا لا بد فيه من التأويل الذي قاله الشارح حتى يصح التمثيل بخلاف جعله تنظيرا فانه لا يحتاج لتأويل الذي صح الوجه الاول به ولا غيره ولا يحتاج احسن مما يحتاج ثانيهما انه على تقدير تأويله بما يصح جعله مثالا لتنزيل النكر منزلة غيره يافيه او يعكر عليه قوله بعد وهكذا اعتبارات النبي فانه يدل على انه لم يمثل فيما تقدم بالنبي وان ما تقدم من محض اللاتبات وقد يجاب عن هذا بان المراد وهكذا باقي اعتبارات النبي فتأمل ( قوله نظير ) اي لامثال لجعل النكر كغيره وقوله لتنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اعترض بان نظير الشيء يجب ان يكون خارجا عن سائر افراد مع ان تنزيل ريب المرتابين بمنزلة العدم من افراد تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه فالاولي ان يقول انه نظير لتنزيل الانكار منزلة عدمه واجيب بان هذا اليراد انما جاء من توهم ان اللام صلة لنظير ونحن نقول ان اللام لام الاجل وصلة للنظير محذوفة والتقدير نظير لتنزيل الانكار منزلة عدمه لاجل تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه في كل منهما فالمقصود من التعليل بيان وجه الشبه بين النظيرين وبصح جعل اللام بمعنى في اي نظير البحث المتقدم في تنزيل الخ ( قوله على وجود مايزيله ) اي من الدليل الذي لو تأمل فيه زال ذلك الشيء الموجود ( قوله على سبيل الاستغراق ) اي المفهوم من وقوع النكرة في سياق النبي وهو لالان النكرة في سياق النبي نعم عموما مشموليا ( قوله كما نزل

بناء على وجود مايزيله فانه نزل ريب المرتابين منزلة عدمه تعويلا على وجود مايزيله حتى صح نفي الريب على سبيل الاستغراق كما نزل الانكار منزلة عدمه لذلك حتى صح ترك التأكيد ( وهكذا ) اي مثل اعتبارات اللاتبات ( اعتبارات النبي ) من التجريد عن المؤكدات في الاستدائي وتقوينه بمؤكدات استحضانا في الطلبي ووجوب التأكيد بحسب الانكار في الانكارى تقول لخالي الذهن ما زيد قائما وليس زيدا قائما وللطالب ما زيد بقائم وللنكر والله ما زيد بقائم وعلى هذا القياس ( ثم الاسناد ) مطلقا سواء كان انشائيا واخباريا ( منه حقيقة عقلية ) لم يقل اما حقيقة واما مجاز

(الانكار) اى المشار له بالبحث التقديم وقوله لذلك اى للتحويل على وجود ما يزيل انكارهم لو تأملوه (قوله وهكذا اعتبارات النفي) عطف على محذوف دل عليه السياق اى هذا الذى ذكر امثلة اعتبارات الاسناد فى الاثبات وهكذا الخ اى وهكذا امثلة اعتبارات الاسناد فى النفي واقرض اسم الاشارة مع انه عائد على الاعتبارات باعتبار ما ذكر (قوله اى مثل اعتبارات الخ) اى مثل امثلة الاعتبارات الواقعة فى الاسناد فى الاثبات اى فى الكلام الثبت من ترك التأكيد مع الخالى والتأكيد استحسانا مع المتزدد ووجوباً بقدر الانكار مع المنكر (قوله اعتبارات النفي) اى امثلة الاعتبارات الواقعة فى الاسناد فى الكلام النفي (قوله ما زيد بقائم) اى قاله الزائدة فى خبر ليس من المؤكدات للحكم واعلم انه لا يحصل تأكيد لنفى الا اذا سبق المؤكد ما يدل على اصل النفي من الحروف او الافعال الموضوعة للنفي بخلاف تأكيد الاثبات لان الجملة دالة عليه اما بالوضع او بالجرد وعلى هذا فيكنى فى اصل التأكيد دخول حرف واحد فأمل (قوله وعلى هذا القياس) بالرفع مبتدأ وخبر وبالجر بدل من اسم الاشارة والجار متعلق بمحذوف اى واجر على هذا القياس وبالتنصب مفعول لمحذوف اى واجر على هذا اعنى القياس واثار بذلك الى انه قد ينزل غير المنكر منزلة المنكر فيؤكد معه النفي فيقال لمن ظهرت عليه امارات الانكار من خلوا البلد من اعدائه بنى فلان لجيشه على هيئة الآمن والله ما خلا البلد من بنى فلان وينزل المنكر كغيره اذا كان معه ما ان تأمله ارتدع فليقل اليه الكلام خلوا من التأكيد كقولك لنكر كون دين الجوسية ليس بحق ما دين الجوسية حقاً والحاصل ان الصور الاثني عشرة الجارية فى تخرىج الكلام على مقتضى الظاهر وعلى خلافه فى الاثبات تجرى فى النفي (قوله ثم الاسناد) ثم الاستيناف التحوى او انها للترتيب الذى ذكرى فهمى لعطف الجمل (قوله مطلقا سواء كان الخ) اى ولاجل هذا التعميم اى المصنف بالاسم الظاهر دون الضمير وان كان المحل له ثلاثونهم عوده على الاسناد المقيد بالخبرى وارتكاب الاستخدام فى الكلام خلاف الاصل ولا يرد ان المعرفة اذا اعيدت بلفظ المعرفة كانت عين الاولى فالزم على الاثبات بالضمير لازم للاثبات بالاسم الظاهر لانا نقول ليس هذا كلبا بل مقيد بما اذا خلا عن قرينة المغايرة كانه عليه فى التلويح وما يدل على ان المراد الاسناد مطلقا امثلة الآتية نحوها ما ان ابن لي صرحا وليس المراد خصوص الخبرى كما قد يثوهم من كون البحث فى الخبرى (قوله انشائيا او اخباريا) هذا يقتضى اختصاص الحقيقة العقلية والمجاز العقلى بالاسناد التام لان الانشاء والاخبار وصفان له مع ان الحقيقة والمجاز لا يختصان بالاسناد التام بل يكونان فى الاسناد الناقص كفى اسناد المصدر للمفعول تقول اعجبني ضرب زيد وجرى التهر واعجبني اثبات الله البقل واعجبني اثبات الربيع البقل واجاب الحفيد بان المراد بالانشائى والاخبارى

ما في الجملة الانشائية والخبارية سواء كان تاما او ناقصا فيتناول ما ذكر ( قوله لم يقل اما حقيقة الخ ) كلامه يشعر بانه لو قال كذلك لاقاد الحصر في القسمين فلذا قال منه ومنه لاقادة عدم الحصر وفيه نظر اذ لو عبر بقوله اما حقيقة واما مجاز لاحتمل ان تكون القضية مائعة جع فيجوز الخلو وحيث ثبتت الواسطة فما عدل عنه مساو لما عبر به واجيب بان هذا المقام مقام تقسيم والتبادر في مثله الانفصال المانع من الخلو سواء كان مع منع الجمع او بدونه لانه هو الذي يضبط الاقسام ويمنع الخلو عنها على انه يكفي في العدول توهم منع الخلو اذ لا يجب ان تكون اما انصافيه ( قوله من ينص الاساد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز ) اعني نسبة الخبر للمبتدأ لاسيما اذا كان الخبر جامدا كما في مثال الشارح ويدل له ما سيأتي في كلام المصنف من ان اسناد الفعل او ما في معناه الى الفاعل اوتائه حقيقة دون غيرها فاسناد قائم الى زيد في قولك زيد قائم ليس بحقيقة ولا مجاز او اما اسناده الى ضميره فهو حقيقة وقوله عنده اي واما عند السكاكي فالاسناد منحصر في الحقيقة والمجاز ولذا قال الحقيقة هي اسناد الشيء الى ما هو له عند المكلم في الظاهر والمجاز اسناد الشيء الى غير ما هو له عند المكلم في الظاهر بناء على ان يكون فعلا او معناه او خبرا جامدا او مشتقا ( قوله صفتي اسناد ) مراده الوصف العنوي لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ ( قوله دون الكلام ) اي كافي المفتاح حيث قال ثم الكلام منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي ( قوله لان انصف الكلام بهما انما هو باعتبار الاسناد ) حاصله ان المتصف بالحقيقة والمجاز في الواقع هو ما تسلط عليه التصرف العقلي وهو الاسناد وانصف الكلام بهما باعتبار ما شتمل عليه من الاسناد فانصف الكلام بالحقيقة العقلية والمجاز العقلي بالتبع للامر العقلي وهو الاسناد وانصف الاسناد بهما بطريق الاصالة فجعله معروضا لهما كما فعل المصنف اولى لكون ذلك بالاصالة من جعل الكلام معروضا لهما لان ذلك بطريق التبع ( قوله واوردهما في علم المعاني ) اي ولم يوردهما في علم البيان ( قوله من احوال اللفظ ) اي بواسطة انهما من احوال الاسناد كما مر ان قلت لا يلزم من كونهما من احوال اللفظ ذكرهما في علم المعاني اذ ليس كل ما كان من احوال اللفظ يذكر في علم المعاني لانه لا يبحث عن جميع احوال اللفظ بل عن بعضها اعني الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال واما الاحوال التي ليست كذلك كالادغام والابدال فلا يبحث عنها فيه واجيب بان اضافة احوال اللفظ للمعهد اي من احوال اللفظ المعهودة في هذا الفن اعني الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال كذا اجاب بعضهم ورد بانهما لو كانا من الاحوال المعهودة لذكر المصنف الحال التي تقتضي الحقيقة والمجاز كما ذكر في غيره من المباحث الآتية فالحق ان المصنف انما ذكر الحقيقة والمجاز هنا على طريق الاستطراد ( قوله اسناد الفعل ) اي لفظ الفعل

لان بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز كقولنا الحيوان جسم والانسان حيوان وجعل الحقيقة والمجاز صفتي الاسناد دون الكلام لان انصف الكلام بهما انما هو باعتبار الاسناد واوردهما في علم المعاني لا نهما من احوال اللفظ فيدخلان في علم المعاني ( وهي ) اي الحقيقة العقلية ( اسناد الفعل او معناه ) كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف ( الى ما ) اي الى شيء ( هو ) اي الفعل او معناه ( له ) اي لذلك الشيء كالفاعل



الاصطلاحى والمراد من الاستاد النسبة الحاصلة من ضممه لما هو له كانت النسبة انشائية  
او خبرية (قوله او معناه) اى واسناد دل معناه والمراد معناه التضمنى وهو الحدث لا المطابق  
لان ما ذكر من المصدر ومفعله انما يدل على جزء معنى الفعل لا على تمام معناه والا كانت  
افعالا ثم ان التعريف شامل لما فيه سلب لانه يقدر فيه ان الالبات كان قبل النبى فصدق  
على قولنا ما زيد قائم ان فيه اسناد القيام فى التقدير لمن هو له وهو زيد (قوله كالمصدر  
الخ) ان ادخلنا امثلة المباعدة فى اسم الفاعل والجار والجرور فى الظرف وهو الاظهر  
كانت الكاف لادخال اسم الفعل والمنسوب فى نحو انعمى ابوك على ما فى الاول والا كانت  
لادخال الاربعة والظرف انما يكون فيه معنى الفعل اذا كان مستقرا لاستقرار معنى  
العامل فيه لان كان لغوا (قوله اى الى شئ) اى الى لفظ (قوله هو له) اى لعنى ذلك  
اللفظ اى ان مدلول الفعل ومدلول اللفظ الدال على معنى الفعل ثابت لمدلول ذلك  
اللفظ (قوله اى الفعل او معناه) ظاهره حيث لم يؤول افراد الضمير بما ذكر مع كون  
الضمير عائدا على متعدد اتم مع العطف بالوا لا يحتاج لذلك سواء كانت للابهام او للتبوع  
كما هنا وذلك لان اول واحد الشئيين او الاشياء والاحد مفرد لكن صرح فى المعنى بان  
الابدى نص على ان حكمه والى التبوع حكم الواو فى وجوب المطابقة قال وهو الحق  
وحديث فكان الاول للشارح ان يقول هي اى ما ذكر من الفعل او معناه (قوله  
كالفاعل الخ) تمثيل للشئ والكاف استقصائية لان الشئ السند اليه الذى ثبت له  
الفعل او معناه منحصرا فى الفاعل والمفعول به عند المصنف ولا يصح ان تكون مدخلة  
للبتداء كما فى انما هى اقبال واديار لما تقرر ان الاسناد اليه من الواسطة عند المصنف (قوله  
فما بين له) اى فعل بين له اى كالفاعل المصاحب للفعل الذى بين اى صيغ واستدله فى  
معنى مع وكذا يقال فيما بعد (قوله فان الضارية) اى وانما كان الاسناد للفاعل فى المثال  
الاول وللعمول فى المثال الثانى حقيقة لان الضارية الخ وقوله زيد اى ثابتة زيد فهو  
خبر ان اى بخلاف فهاره صائم فان الصوم ليس ثابتا للنهار وانما هو ثابت للشخص  
فلذا كان الاسناد فيه مجازا لكونه لغير من هو له (قوله متعلق بقوله له) اى متعلق  
بمعامله المستر الذى هو اسنقر فلا يرد ان الظرف لا يتعلق بمثله كذا قيل وقد يقال لامانع  
من تعلقه به حيث كان مستقرا لاستقرار معنى العامل فيه عند حذف لفظه تأمل  
(قوله فى الظاهر) اى فى ظاهر حال المتكلم كما اشار له الشارح (قوله وبهذا يدخل  
فيه ما لا يطابق الاعتقاد) اى سواء طابق الواقع ام لا بان كان غير مطابق لواحد منها  
وتوضيح المقام ان قوله ما هو له يتبادر منه الى ما هو له بحسب الواقع فيتناول  
ما يطابق الواقع والاعتقاد معا وما يطابق الواقع فقط ولا يتناول ما يطابق الاعتقاد  
دون الواقع ومالم يطابق شيئا منهما فاذا زيد قوله عند المتكلم دخل ما يطابق  
الاعتقاد فقط وكان المطابق لهما باقيا على حاله داخلا فى الحذف ويخرج به

فما بين له نحو ضرب زيد  
عمرا والمفعول فيما بين له  
نحو ضرب عمرو فان  
الضارية زيد والمضروبة  
لعمرو (عند المتكلم) متعلق  
بقوله له وبهذا دخل فيه  
ما يطابق الاعتقاد دون  
الواقع (فى الظاهر) هو  
ايضا متعلق بقوله له وبهذا  
يدخل فيه ما لا يطابق  
الاعتقاد والمعنى اسناد  
الفعل او معناه الى ما يكون  
هو له عند المتكلم فيما يفهم  
من ظاهر حاله وذلك بان  
لا ينصب قرينة على انه  
غير ما هو له فى اعتقاده  
ومعنى كونه له ان معناه  
قائم به ووصفه وحقه  
ان يسند اليه سواء كان  
مخلوقا لله او لغيره وسواء  
كان صادرا عنه باختياره  
كضرب اولاد كرض  
ومات فاقسام الحقيقة  
العقلية على ما يشمله  
التعريف اربعة الاول  
ما يطابق الواقع والاعتقاد  
جميعا

ما يطابق الواقع فقط بعد ان كان داخلا فاذ زيد في الظاهر دخل به في الحد ما يطابق  
الواقع ولم يطابق الاعتقاد ودخل ايضا ما لم يطابق شيئا منهما وصار التعريف  
متناولا للاقسام الاربعة ما يطابق الواقع والاعتقاد وما لم يطابق شيئا منهما  
وما يطابق الواقع دون الاعتقاد وما يطابق الاعتقاد دون الواقع (قوله او معناه) اى  
او ما يدل على معناه (قوله وذلك) اى الفهم من ظاهر حاله حاصل بسبب ان لا ينصب  
قرينة اى بسبب ان لا يلاحظ قرينة على انه غير ما هو له فان لا حظها كان مجازا  
فاراد بنصبها ملاحظة لدالتها على المراد ليتناول مثل قرائن الاحوال فاندفع ما يقال  
الاولى ان يقول بان لا يلاحظ قرينة لان القرينة في المجاز العقلي ليست خاصة بالمقابلة  
بل تكون حالة وتعتبره بالنصب يشعر بتخصيصها بالمقابلة وتفسير النصب بالملاحظة  
احسن من قول بعضهم بان لا يكون هناك قرينة لانه يفيد ان المجاز يتحقق بوجود  
القرينة من غير ملاحظة لدالتها على المراد وليس كذلك اذ هو في هذه الحالة يكون  
الاسناد حقيقة فدار الحقيقة والمجاز على نصب المتكلم للقرينة وملاحظته اياها  
وعدم ذلك الا انه لما كانت الملاحظة امرا خفيا ادير الامر بوجودها فلذا يعبر تارة  
بنصب القرينة وتارة بوجودها كما سيأتى في قوله لوجود القرينة (قوله ووصف له)  
تفسير لما قبله فالمراد بقيامه به مطلق انصافه به واتسابه اليه وليس المراد القيام  
الحقيقي حتى يكون قاصرا على المعنى الموجود ولا يشمل الاعتبارى (قوله وحقه ان  
يسند اليه) عطف مسبب على سبب والمراد باسناده اليه نسبة اليه وسواء صلح جله عليه  
ام لا واتي به دفعا لما يتوهم من ان المراد من كونه قائما به ووصفاته انه لا بد ان يحمل عليه جل  
مواطاة اى جل هو هو فلا يشمل ما اذا كان المستند مصدرا لانه لا يحمل كذلك (قوله سواء  
كان مخلوقا الخ) اى سواء كان معنى ذلك الفعل مخلوقا لله نحو جن زيد (قوله او لغيره) اى  
لغير الله اى على طريق الكسب فاراد بالخلق ما يشمل الكسب وذلك نحو ضرب زيد  
عمرا او يقال قوله سواء كان مخلوقا لله يعنى على قول اهل السنة وقوله او لغيره يعنى  
على قول المعتزلة فاندفع ما يقال ان هذه العبارة اصلها للمعتزلة وقعت من الشارح سهوا  
(قوله وسواء كان) اى ذلك الفعل بمعنى مدلوله صادرا عنه اى عن غير الله  
(قوله او لا) اى او لا يكون صادرا عنه باختياره (قوله كرض ومات) ظاهره ان المرض  
والموت صادران عن غير الله بغير اختياره مع انهما ليسا صادرين عن غير الله اصلا فالاولى  
ان يمثل بنحو تحريك المرتعش واجيب بان قوله او لامعناه او ليس صادرا عن غير الله باختياره  
وهذا صادق بصورتين الاولى ان يكون صادرا عنه بغير اختياره كحركة المرتعش  
والثانية ان يكون غير صادر عنه اصلا كالمرض والموت لانها سالبة تصدق بنفى  
الوضوع والبال الذى ذكره الشارح للصورة الثانية او ان المراد بالصدور عنه  
الظهور منه لا الوقوع وحينئذ فيتحقق الصدور بهذا المعنى في المرض والموت

( قوله انبت الله البقل ) اى فان انبات البقل في الواقع لله وهو كذلك في اعتقاد المؤمن لكن محل كون الاسناد في المثال المذكور حقيقة اذا كان المخاطب يعتقد ايمان المتكلم وانه ينسب الآثار كلها لله وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد سواء كان المخاطب مؤمنا او كافرا لان المفهوم من حال المتكلم في هذا الحالة كون الاسناد لما هو له واما لو كان المخاطب مؤمنا او كافرا وكان يعتقد ان المتكلم ممن يضيف الانبات للربيع وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد كان الاسناد مجازيا لان اعتقاد المخاطب يجعل قرينة صارفة عن كون الاسناد لما هو له وانظر لو كان المخاطب مترددا في اعتقاد المتكلم هل هو ممن يضيف الانبات لله او لغيره وعلم المتكلم بتدده هل يكون الاسناد حقيقة او مجازا والظاهر ان يقال انه حقيقة اذ ليس هناك قرينة صارفة عن كون الاسناد لغيره من هوله وظاهر حاله ان الاسناد لمن هوله فتأمل اه سم ( قوله وقول الجاهل ) المراد به الكافر الذي يعتقد نسبة التأثير الى الربيع كما يؤخذ من مقابلته بالمؤمن فالمراد الجاهل بالموثر القادر وهو الكافر ( قوله انبت الربيع البقل ) اى فان انبات البقل في الواقع لله تعالى وفي اعتقاد الجاهل للربيع لكن محل كون هذا الاسناد حقيقيا اذا كان المخاطب يعلم حاله وانه ينسب الآثار لغير الله والمتكلم عالم بذلك الاعتقاد سواء كان المخاطب مؤمنا او كافرا مثله اما لو كان المخاطب يعتقد خلاف حال المتكلم بان اعتقد انه مؤمن وانه ممن يضيف الانبات لله وعلم المتكلم بذلك الاعتقاد كان الاسناد مجازيا لان اعتقاد المخاطب يجعل قرينة صارفة عن كون الاسناد لما هو له فان تردد المخاطب في اعتقاد المتكلم فقيه ماتقدم وقوله انبت الربيع يحتمل ان يراد منه المطروان يراد منه زمن الربيع وهو المتبادر ( قوله فقط ) اى لا الاعتقاد لكن يكون مطابقا له في الظاهر كما يشهد له آخر كلامه آه عبد الحكيم ( قوله لمن لا يعرف حاله ) اى للمخاطب لا يعرف ذلك المخاطب حال ذلك المعتزلى وهو اى المعتزلى يخفيها منه اى ممن الخ اما لو عرف المخاطب حال المتكلم وكان المتكلم يعلم ان المخاطب عارف بحاله كان الاسناد حيثئذ مجازا عقليا من الاسناد الى السبب وهو الله في زعمه لان تلك المعرفة قرينة صارفة عن كون الاسناد لما هو له ( قوله وهو يخفيها ) اى تلك الحالة منه واما لو قال خلق الله الافعال كلها لمن يظهر له حاله كان الاسناد مجازا لان الاظهار قرينة صارفة عن كون الاسناد لما هو له بل للسبب وهو الله تعالى في زعمه واورد عليه ان القيد الثانى يكفى في كون الكلام المذكور حقيقة لان المعتزلى اذا اخفى حاله عن المخاطب وقال خلق الله الافعال لم ينصب قرينة على عدم ارادته الظاهر فيكون حقيقة سواء عرف المخاطب حال المتكلم في نفس الامر ام لا وحيثئذ فالاولى الاقتصار على القيد الثانى اذ لا حاجة للاول الا ان يقال مراد الشارح بقوله لمن لا يعرف حاله اى في اعتقاده وليس المراد لمن لا يعرف حاله في نفس الامر قاله القنارى وقال العلامة تبيد الحكيم ان بين عدم المعرفة

كقول المؤمن انبت الله  
البقل و ( الثانى ما يطابق  
الاعتقاد فقط نحو ( قول  
الجاهل انبت الربيع البقل )  
والثالث ما يطابق الواقع  
فقط كقول المعتزلى لمن  
لا يعرف حاله وهو يخفيها  
منه خلق الله الافعال  
كلها وهذا المثال متروك  
في المتن

والاخفاء عموما من وجه لضعف عرفان المخاطب بجماع اظهار التكلم واخفاء التكلم  
بجماع عرفان المخاطب فاحد القيد لا يفتى عن الآخر كما توهم بقى شئ آخر وهو ما  
اذ قال المعتزلى ذلك لمن يعرف حاله ولم لا يعرفها فيلزم ان يكون الكلام الواحد  
حقيقة ومجازا في حالة واحدة ولا مانع منه بالنظر للتخصيص (قوله خلق الله الافعال  
كلها) اى الاختيارية والاضطرارية فقد طابق هذا الاسناد الواقع لان خلق  
الافعال كلها لله تعالى ولم يطابق اعتقاد المعتزلى لاعتقاده ان خالق الافعال الاختيارية  
هو العبد (قوله متروك) اى غير مذكور في المتن اى في مقام التمثيل لقلة وجوده  
ولا يتوهم من عدم ذكره ان الحقيقة العقلية منحصرة في الاقسام الثلاثة لكون  
المقام مقام البيان فان المصنف صرح في الايضاح بان الحقيقة العقلية اربعة اضرب  
واورد الامثلة الاربعة المذكورة هنا واتما قلنا اى في مقام التمثيل لصدق التعريف  
المذكور في المتن بهذا المثال قال العلامة عبد الحكيم وعندى ان هذا المثال مندرج في المثال  
الثالث بان يكون المراد من قوله وانت تعلم انه لم يبحى انت تعتقد انه لم يبحى سواء كان  
ذلك الاعتقاد مطابقا للواقع اولا فيكون مثالا للقسمين مالا يطابق شيئا منهما وما يطابق  
الواقع دون الاعتقاد. وانشارح تبع الايضاح حيث صرح فيه بان اربعة الاقوال  
الكاذبة التى يعلم حالها التكلم دون المخاطب وانت تعلم ان اللائق بالمتن الاختصار  
والادراج (قوله وانت تعلم انه لم يبحى) اى فذلك الاسناد من الحقيقة ولم يطابق  
واحد منهما لانه لما هو له فيما يظهر من حال التكلم ولاينا في ذلك كونه كذبا لان الكذب  
لاينا في الحقيقة (قوله خاصة) اخذه من تقديم السند اليه على السند الفعلى لانه يفيد  
الاختصاص نحو انا سمعت في حاجتك (قوله اذلو علمه المخاطب) اى وكان التكلم  
يعلم ان المخاطب يعلم بذلك والام يحز ان يكون مجازا لعدم تأنى جعل التكلم علم السامع  
قرينة والضهير في علمه راجع لعدم الجبى وقوله ايضا اى كما علمه التكلم (قوله لجواز  
ان يكون الخ) اى فيكون مجازا عقليا ان كان الاسناد الى زيد في هذا المثال للابسة  
كان كان زيد هذا شيئا فيجبى الجائى حقيقة اى ويجوز ان التكلم لم يجعل علم السامع  
قرينة على انه لم يرد ظاهره فيكون من الحقيقة العقلية الكاذبة كما في صورة عدم  
علم المخاطب بان زيدا لم يبحى لان وجود القرينة بدون ملاحظتها لا يكتفى في المجاز  
ويجوز ان يكون التكلم جملة قرينة وليس ثم ملابسة فهو مما لا يعتد به ولا يبعد  
من الحقيقة لهذا الجمل ولا من المجاز لعدم العلاقة ثم ان ظاهر قول المصنف وانت  
تعلم انه لم يبحى يقتضى انه اذا قد علم المخاطب بعدم الجبى تعين ان يكون الاسناد  
في المثال حقيقة وليس كذلك بل هو محتمل كما لو كان عالما وذلك لان المخاطب  
اذا لم يكن عالما بانه لم يبحى يجوز ان يكون عالما بان التكلم اعتقد انه لم يبحى. وحينئذ  
فان لاحظ التكلم اعتقاد المخاطب قرينة على انه لم يرد ظاهره كان مجازا وان لم يلاحظ

(و) الرابع مالا يطابق  
الواقع ولا الاعتقاد نحو  
(قوله جازيد وانت)  
اى والحال انك خاصة  
(تعلم انه لم يبحى) دون  
المخاطب اذ لو علمه المخاطب  
ايضا لما تعين كونه حقيقة  
لجواز ان يكون التكلم  
قد جعل علم السامع بانه  
لم يبحى قرينة على انه لم يرد  
ظاهره فلا يكون الاسناد  
الى ما هو له عند التكلم  
في الظاهر (ومنه) اى و  
من الاسناد (مجاز عقلى)  
ويسمى مجازا حكيما

ذلك كان حقيقة فظهر لك ان القرينة لا تتوقف على موافقة المخاطب للمتكلم  
على اعتقاد عدم المجيء كما يفهم من كلام المصنف والشارح بل تحقق القرينة  
بكون المتكلم عالما بعدم المجيء والمخاطب عالم باعتقاد المتكلم ذلك وظهر ذلك الاعتقاد  
عند المتكلم ولو كان المخاطب عالما بالمجيء الا ان يقال هذه الصورة نادرة فلا تتحد  
في تعين الحقيقة ( قوله فلا يكون الاسناد الخ ) اي وحيث يكون مجازا ان كان  
الاسناد للملابسة ( قوله مجاز ) اصله مجوز من جاز المكان اذا تعداه لان الاسناد  
تعدى مكانه الاصل نقلت حركة الواو للساكن قبلها فقلبت الفا لتحركها  
بحسب الاصل وافتتاح ما قبلها بحسب الآن ( قوله عقلي ) نسبة للعقل لان المجوز  
والتصرف فيه في امر معقول يدرك بالعقل وهو الاسناد بخلاف المجاز الانوي  
فان التصرف فيه في امر عقلي وهو ان هذا اللفظ لم يوضع لهذا المعنى ولا يقال  
مقتضى هذا التوجيه انه كان يسمى مجازا معقوليا لاعقليا لان النسبة تأتي لادنى  
ملابسة ( قوله مجازا حكيا ) اي منسوب بالحكم بمعنى الادراك لتعلقه به فهو من نسبة  
التعلق بالفتح للتعلق بالكسر او انه نسبة للحكم بمعنى النسبة والاسناد لتعلقه بها فان  
قلت ان المجاز هو عين الاسناد والنسبة وحيث فلزم تعلق الشيء بنفسه ونسبة الشيء  
لنفسه قلت المراد بالحكم النسب والتعلق بكسر اللام خصوص النسبة الاسنادية  
والمراد بالحكم النسب اليه والتعلق به مطلق نسبة سواء كانت اسنادية او اضافية  
او ايقاعية وحيث فهو من نسبة الخاص للعام او من تعلق الخاص للعام وبهذا  
الجواب اندفع ما يقال ان المجاز العقلي كما يكون في الحكم وهو النسبة التامة يكون  
في النسبة الاضافية كسكر الليل والايقاعية كنوم الليل اي اوقعت النوم عليه وحيث  
فلا وجه لتلك التسمية القطعية انه انما يكون متعلقا بالحكم اعني النسبة التامة وحاصل  
الدفع انه ليس المراد بالحكم الذي تعلق به المجاز خصوص النسبة التامة بل مطلق  
نسبة وحيث المجاز اذا كان في الاضافية او الايقاعية يصدق عليه انه متعلق  
بالحكم بمعنى مطلق نسبة من تعلق الخاص للعام وعلى تقدير ان المراد بالحكم الذي  
تعلق به المجاز النسبة التامة فالتسمية المذكورة باعتبار ان كل مجاز عقلي يرجع للحكم  
بمعنى النسبة التامة والاسناد اما ظاهر او مقدر او باعتبار ان المجاز وان كان في الاضافية  
والايقاعية لكن الحكم اشرف منهما فاعتبر الاشرف في التسمية وهذا لا ينافي انه  
قد يكون في غير الحكم كالاضافية والايقاعية ( قوله ومجازا في الاثبات ) ان قلت  
التقييد بالاثبات يقتضى عدم جريانه في النفي وليس كذلك الا ترى الى قوله تعالى  
فاربحت تجارتهم اجيب بان التقييد بالاثبات لاشرفيته اولانه الاصل لان المجاز  
في النفي فرع المجاز في الاثبات بمعنى ان النفي لا يكون مجازا الا اذا كان الاثبات كذلك  
او ان النفي يرجع للاثبات باللازمة فقوله تعالى فاربحت تجارتهم حمل من قيل المجاز

ومجازا في الاثبات واسنادا  
مجازيا ( وهو اسناده )  
اي اسناد الفعل او معناه  
( الى ملابسه ) اي للفعل  
او معناه ( غير ماهوله )  
اي غير الملابس الذي  
ذلك الفعل او معناه مبني له  
يعني غير الذاعل في المبني  
للفاعل

لكون اسناد الرجب الى التجارة اسنادا الى غير ماهوله او ان ماربحت تجارتهم بمعنى  
 خسرت او ان المراد بالاثبات الانتساب والاتصاف فيشمل الايجاب والنبى اذ في كل  
 منهما انتساب واتصاف ( قوله واسنادا مجازيا ) اى اسنادا منسوبا الى المجاز واعترض  
 بان فيه نسبة الشيء الى نفسه لان المجاز هو الاسناد واجيب بانه من نسبة الخاص للعام  
 لان المجاز يشمل اللغوى ايضا اى انه يسمى اسنادا منسوبا لمطلق مجاز من حيث انه فرد  
 من افراد ما وان المراد بالمجاز المنسوب اليه المصدر اعنى التجوز والمجازة وحينئذ  
 فالمعنى يسمى اسنادا منسوبا للمجاز لان ذلك الاسناد جاوز به المتكلم اصله وحقيقته  
 واصله الى غيره فان قلت ان هذا المجاز على ما يأتى لا يخص بالاسناد اعنى النسبة  
 التامة بل يجرى في الاضافة والايقاعية واقتصارهم على الاسناد يوهم الاختصاص  
 اجيب بان اقتصارهم في التسمية على الاسناد لاشرفيته او ان المراد بالاسناد مطلق  
 النسبة من اطلاق الخاص وارادة العام ( قوله الى ملابس له ) اى الى شئ بينه وبينه  
 ملازمة وارتباط وتعلق ثم انه يصح فتح الباء وكسرها في قول المصنف ملابس لان  
 الملابس مفاعلة من الطرفين فكل واحد من الفعل وما اسند اليه ملابس بالكسر وملابس  
 بالفتح الا ان المناسب لقوله يلبس الفاعل ان يقرأ بفتح الباء هنا وكذا في قوله الآتى وله  
 ملابس شتى ( قوله غير ماهوله ) بالجر على الصفة او بالنصب على الحال ولا يقال على  
 الاول فيه وصف النكرة بالمعرفة لان غير لا تعرف بالاضافة ( قوله مبنى له ) اى مسند له  
 حقيقة ( قوله بمعنى غير الفاعل الخ ) حاصل ذلك انه اذا اسند الفعل او مادل على معناه  
 للفاعل النحوى فان كان مدلول ذلك الفاعل النحوى الذى اسند اليه الفعل او معناه  
 هو الفاعل الحقيقى كان الاسناد حقيقة والا كان مجازا كما اذا كان الفاعل النحوى  
 مصدرا او ظرفا او سببا او مفعولا نحو عيشة راضية وكذلك اذا اسند الفعل او مادل  
 على معناه لنائب الفاعل فان كان ذلك النائب النحوى مدلوله هو المفعول الحقيقى كان  
 ذلك الاسناد حقيقة والا كان مجازا كما لو كان نائب الفاعل مصدرا او ظرفا او فاعلا  
 نحو قولك افعم السيل فان السيل هو الفاعل الحقيقى للاغصام لانه هو الذى يملأ الارض  
 فقوله غير الفاعل اى الحقيقى وقوله فى المبنى للفاعل اى النحوى وقوله وغير المفعول به  
 اى فى الواقع وقوله فى المبنى للمفعول به اى النحوى وذلك لما تقرر من ان ماهوله فى المبنى  
 للمعلوم هو الفاعل لكون النسبة بطريق القيام مأخوذة فى مفهومه وان ماهوله  
 فى المبنى للمجهول هو المفعول به لكون النسبة بطريق الوقوع عليه مأخوذة  
 فى مفهومه ثم اعلم ان ظاهر قول المصنف فاسد وذلك لان الضمير الجورى فى قوله وهو  
 اسنده الى ملابس له وكذا قوله غير ماهوله راجع للفعل او معناه اى لاحد الامرين  
 كما هو قضية او فالمعنى حينئذ اسناد احد الامرين الى ملابس لاحدهما وذلك الملابس  
 غير الملابس الذى احد الامرين له وهذا صادق على الاسناد فى ضرب زيد

بالبناء للفاعل اذ يصدق عليه انه اسند احد الامرين وهو الفعل الى ملابس  
 لاحد الامرين وهو زيد غير الملابس الذي له احد الامرين وهو معنى الفعل في قولنا  
 امضروب عمرو فيزيد ان يكون مجازا ولا قائل بذلك وأشار الشارح الى الجواب بقوله  
 يعني الخ وحاصله ان كلام المصنف فيه اجال وتفصيله ان يقال المراد اسناد  
 احد الامرين الى ملابس لذلك الاحد غير الملابس الذي له ذلك الاحد فخرج ضرب  
 زيد فان ضرب اسند للملابس له وهو زيد وذلك الملابس هو الذي له ذلك الفعل ولما كان  
 في كلام المصنف خفاء وابهام قال الشارح يعني الخ ( قوله سواء كان الخ ) اشار  
 بذلك الى ان الاقسام الاربعة التي مررت في الحقيقة تأتي هنا في المجاز لشمول التعريف  
 لها اعني مطابق الواقع والاعتقاد معا وما طبق الواقع فقط ومما طبق الاعتقاد  
 فقط ومالم يطابق واحدا منهما والامثلة السابقة للحقيقة العقلية تصلح بعينها امثلة  
 لاقسام المجاز العقلي باعتبار حال المخاطب فقال مطابق الواقع والاعتقاد معا  
 قول المؤمن انبت الله البقل لمخاطب يعتقد ان المتكلم يضيف الانبات للربيع وعلم المتكلم  
 بذلك الاعتقاد فيكون مجازا لان علمه باعتقاد المخاطب قرينة صارفة للاسناد  
 عن ظاهره ومثال الثاني اعني مطابق الواقع فقط قول المعتزل خلق الله الافعال  
 كلها لمن يعرف حاله وهو يعتقد ان المخاطب عالم بحاله فيكون ذلك قرينة صارفة  
 للاسناد عن ظاهره ومثال الثالث اعني مطابق الاعتقاد فقط قول الجاهل انبت  
 الربيع البقل لمن يعتقد ان ذلك القائل يضيف الانبات لله وعلم ذلك القائل باعتقاده  
 ومثال الرابع اعني مالم يطابق واحدا منهما قولك جاء زيد وانت تعلم انه لم يجرى  
 واظهرت للمخاطب الكذب ونصبت قرينة على ارادة الكذب ( قوله وبهذا )  
 اي التعميم في قوله غير ماهوله المستفاد من قوله سواء الخ ( قوله سقط ما قبل ) اي  
 اعتراضا على المصنف ووجه السقوط انه حينما عمنما في ذلك الغير بان اراد به ما يسم  
 الغير في الواقع والغير عند المتكلم في الظاهر صار قوله بتأول اي قرينة محتاجا اليه بالنسبة  
 الى بعض الافراد وهو الغير في الواقع ودخل فيه مثل قول الجاهل المذكور بما كان  
 المسند اليه فيه غيرا عند المتكلم في الظاهر ( قوله فلاحاجة الى قوله بتأول ) اي لانه  
 لا يسند لغير ماهوله في الظاهر الا اذا كان هناك قرينة تدل على ان ذلك المسند اليه  
 غير قوله الى ماهوله يتضمن اعتبار القرينة ( قوله وهو ) اي عدم الاحتياج لظاهر  
 لكن قد يقال يمكن اختيار الشق الاول ولا نسلم عدم الاحتياج اذ دلالة الالتزام مجبورة  
 في التعاريف ( قوله خرج عنه مثل قول الجاهل الخ ) اي لانه لعين ماهوله وحيث  
 خرج عنه ذلك فيكون التعريف غير جامع ( قوله مجازا ) حال من قول ( قوله باعتبار  
 الاسناد الى السبب ) اي لان الله سبب في الانبات عند الجاهل والنبات حقيقة عندهم  
 هو الربيع ( قوله بتأول ) الباء للصاحبة اي اسناده اسنادا مصاحبا لتأول ويصح

وغير المفعول به في البني  
 للمفعول به سواء كان ذلك  
 الغير غيرا في الواقع او عند  
 المتكلم في الظاهر وبهذا  
 يسقط ما قيل انه ان اراد  
 غير ماهوله عند المتكلم في  
 الظاهر فلاحاجة الى قوله  
 بتأول وهو ظاهر وان اراد  
 غير ماهوله في الواقع  
 خرج عنه مثل قول الجاهل  
 انبت الله البقل مجازا  
 باعتبار الاسناد الى السبب  
 ( بتأول ) متعلق باسناده  
 ومعنى التأول تطلب  
 ما يؤول اليه من الحقيقة

ان تكون الباء للملابسة او السببية اى اسنادا ملابسا للتأول او اسنادا للملابس  
بسبب التأول والتأول تفعل من آل الى كذا رجع اليه فنهنا تطلب المال الذى هو حقيقة  
الكلام التى يأول المجاز اليها او الموضع الثانى من العقل والمراد بطلبهما الالتفات  
اليهما لينصب قرينة على ارادة خلاف الظاهر واعلم ان المجاز العقلى عند الشيخ  
عبد القاهر تارة يكون له حقيقة اى فاعل يكون الاسناد له حقيقة نحو انبت الربيع  
البقل فان حقيقته انبت الله البقل وتارة لا يكون له حقيقة اى فاعل حقيقى نحو  
اقدمنى بلدك حقلى على فلان فالاقدام ليس له فاعل حقيقى يكون الاسناد له حقيقة  
اذ هو امر اعتبارى بخلاف قدم اللازم فان له فاعلا حقيقيا لان القدوم امر موجود  
فلا بد له من موجد تقول قدمت بلدك لاجل حقلى على فلان نقول الشارح من الحقيقة  
اشارة للقسم الاول وهو بيان لما يأول وفاعل يأول ضمير يعود الى الاسناد  
اى طلب الحقيقة وملاحظتها التى يأول اى يرجع المجاز اليها ومعنى رجوع  
المجاز اليها انه ينفرع عنها بان ينتقل من الحقيقة اليه بواسطة العلاقة فهو من رجوع  
الفرع لاصله مثلا المؤمن الذى يضيف الانبات لله تقف نفسه عن اسناد الانبات  
لربيع وتلتفت الى حقيقة الكلام وتطلبها فاذا علمت حقيقة ذلك وان الاصل انبت الله  
البقل بالربيع وان الربيع سبب عادى فانها تسند الانبات اليه وتنصب القرينة على اراء  
خلاف الظاهر وكذلك اذا سمع المؤمن انبت الربيع البقل فانه تقف نفسه ولا ترضى  
بذلك فاذا علمت الحقيقة بعد طلبها رضى بذلك فقوله تطلب اى طلب المتكلم والمخاطب  
الحقيقة التى يرجع اليها المجاز وانما عبر بالطلب دون الطلب للاشعار بان الطلب لا يترجم  
ان يكون واقعا بل مجرد الالتفات لدلالته على التكلف وقوله او لموضع اشارة للقسم  
الثانى وهو عطف على ما وقوله من العقل من فيه للابتداء حال من الموضع والمعنى  
او طلب الموضع الذى يرجع المجاز اليه حال كون ذلك الموضع ناشئا من جهة العقل  
محضا وان لم يكن لذلك الموضع تحقق فى نفس الامر بان يكون ذلك الموضع قريبا  
من لفظ الفعل الذى لافاعله حقيقى ويلاحظ العقل انه اصل له كأن يلاحظ العقل  
ان الاقدام راجع للقدم وانه اصل له وان لم يكن ذلك ثابتا فى الواقع فصدوق الموضع  
فى المثال المذكور قدمت وتوضح ذلك ان المجاز الذى لا حقيقة له كما فى اقدمنى بلدك حقلى  
على فلان اذا سمعت النفس ذلك لا ترضى بالاسناد لكون الحق ليس فاعلا للاقدام لانه امر  
متوهم لافاعله فتطلب النفس الحقيقة فيلاحظ العقل ان القدم اصل للاقدام وان الاصل  
قدمت لحقلى على فلان وان لم يكن ذلك ثابتا فى الواقع فالاقدام له محل من جهة العقل  
وهو القدم وهذا يصح ان يكون قوله من العقل لا ابتداء الطلب والمعنى حينئذ تطلب الموضع  
الذى يرجع المجاز اليه حال كون ذلك الطلب مبتدأ من العقل فالطلب فعل ممتد ومنافق لها ابتداء  
هو العقل (قوله او الموضع) اى او تطلب الموضع الذى الخ والمراد بالموضع المعنى المناسب

او الموضع الذى يؤول  
اليه من العقل وحاصله ان  
ينصب قرينة صارفة عن  
ان يكون الاسناد الى ما هو له



لما اسناده مجازى الذى بأول الاسناد المجازى اليه من جهة العقل اى يرجع اليه ويكون هو المقصود منه كالقدم المناسب لا قدم فى قولك اقدمنى بلدك حق لى على زيد وهكذا كل اسناد مجازى لاحقيقة له لعدم تحقق الفاعل اى لعدم تحقق استعماله وقصده على ما سأتى قريبا (قوله وحاصله الخ) عطف على قوله ومعنى الخ اى ان معنى التأويل الحقيقى ما ذكر وحاصل معناه نصب قرينة وفيه ان نصب القرينة ليس حاصلًا لذلك المعنى الذى ذكره اذ طلب الحقيقة او الموضع وملاحظته ليس هو نصب القرينة والجواب ان المراد حاصله باعتبار لازمه اى ان نصب القرينة لازم لما ذكر فالمصنف اطلق اسم المزموم وهو التأويل اعنى طلب الحقيقة او الموضع واراد اللازم وهو نصب القرينة على طريق الكتابة ان قلت لان لم انصب القرينة لازم للملاحظة الحقيقة او الموضع لجواز ان يلاحظ الحقيقة او الموضع ولا ينصب قرينة قلت المراد ملاحظة الحقيقة او الموضع ملاحظة بعينها وهى انما تكون مع القرينة وبيان ذلك ان التطلب من جهة العقل ومعلوم ان تطلب العقل لشيء انما يكون كاملا اذا كان بالدليل والامارة وذلك هو نصب القرينة على ان المراد غير الظاهر فان قلت حيث حل التأويل على نصب القرينة لم يكن لقول المصنف الآتى ولا بد للبحار من قرينة فائدة لعلمه من هنا ويكون قوله فيما مر لغير ما هو له مستغنى عنه اذ لا قرينة لما هو له اجيب بان فائدة قوله الآتى ولا بد الخ التوطئة الى تقسيم القرينة الى لفظية ومعنوية ولم يكتف بقوله بتأويل عن قوله لغير ما هو له لان دلالة على المعنى المذكور التزامية وهى مبهورة فى التعاريف فان قلت ان من لوازم الجواز العلاقة كما ان القرينة من لوازمه وحينئذ فكان الاولى للشارح ادراجها فى التأويل بان يقول وحاصله ان يعتبر علاقة وينصب قرينة صارفة الخ بل الاقتصار على العلاقة الاولى لان المصنف تعرض للقرينة فيما بعد بقوله ولا بد له من قرينة قلت انما لم يدرج الشارح العلاقة فى التأويل لتقدم الإشارة اليها فى قول المصنف للابى وذكره القرينة فيما بعد انما هو لاجل التوطئة تقسيما الى لفظية وغير لفظية (قوله صارفة الخ) ليس المراد يكون القرينة صارفة عن الحقيقة ان الاسناد لما هو له موجود والقرينة صرفت ذلك بل المراد ان ظاهر الكلام مع قطع النظر عنها يفيد ان الاسناد فى اللفظ ثابت لما هو له وبالنظر اليها يفيد انه غير ما هو له (قوله وله اى للفعل) اى او معناه فقيه اكتفاء وانما اقتصصر على الفعل مع ان الامثلة الآتية بعضها للفعل نحو بنى الامير المدينة وبعضها لما فى معناه نحو عيشة راضية لانه الاصل وبعد ان يكون المصنف اراد بالفعل الغوى وهو الحدث لخالفته لما مر من قوله اسناد الفعل او معناه لانه صريح فى ان المراد بالفعل الفعل الاصطلاحي والا لزم استدراك قوله او معناه فان قلت ان المصنف عد من جملة الملابس المصدر والمفعول به ومن جملة معنى الفعل المصدر والصفة المشبهة وامر

(وله) اى للفعل وهذا  
اشارة الى تفصيل وتحقيق  
التعريفين (ملابس  
شئ) اى مختلفة جمع  
ثبت كريض ومرضى  
(يلابس الفاعل والمفعول به  
والصدر والزمان والمكان  
والسبب) ولم يتعرض  
للفعل معذوا ل حال  
ونحوهما لان الفعل  
لا يستدل بها (فاسناده الى  
الفاعل والمفعول به  
اذا كان مبنيا له)

التفضيل والظرف فيلزم ملازمة المصدر للمصدر وهو باطل لانه ملازمة الشيء لنفسه ويلزم عليه ملازمة الصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف للمفعول به وهو باطل لانها لاتنصبه قلت ذلك لزوم ممنوع لجواز ان يكون الكلام على التوزيع لقوله والمصدر اى في غير المصدر وقوله والمفعول به اى في غير الصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف فالخاضل انه لايلزم من القول بملازمة الفعل ومعناه للامور المذكورة ملازمة كل منهما لكل واحد منها بل التفضيل فيه موكول الى السامع العالم بالقواعد على انه لايلزم من ملازمة المصدر للمصدر ملازمة الشيء لنفسه لجواز ان يكونا متغايرين وان كانا مصدرين كما في اعجبني قتل الضرب فان القتل ملابس للضرب لانه يكونه سيا فيه اذ لابد من الملازمة بين العامل ومعموله (قوله وهذا) اى قول المصنف وله ملازمات (قوله اشارة) اى ذواشارة او مشير (قوله الى تفصيل) اى تعيين (قوله وتحقيق) المراد به الذكر على الوجه الحق فهو مغاير لما قبله والتحقيق من قوله بعد فاستاده الفاعل الخ (قوله لتعريفين) اى تعريف الحقيقة العقلية وتعريف المجاز العقلي لذكره في الاول الملابس الذى له وفي الثاني الملابس الذى ليس هو له (قوله اى مختلفة) هذا تفسير بالازم اذا لست معناه التفرق كما يشهد له قول الشاعر

\* وقل لجديد الثوب لابد من بلى \* وقل لاجتماع الشمل لابد من شت \*

اى لابد من تفرق والاختلاف لازم للتفرق (قوله جمع شتيت) اى فطابقت الصفة الموصوف (قوله يلبس الفاعل) هذا مستأنف استئنافا بيانيا اى به تفصيل الملابس وقوله يلبس الفاعل اى الحقيقى لصدوره منه اوقيامه به والمراد انه يلبسه مطلقا سواء كان بلا واسطة او بواسطة الحرف نحو كفى بالله (قوله والمفعول به) اى لوقوعه عليه والمراد انه يلبسه مطلقا سواء كان بلا واسطة او بواسطة حرف نحو مررت بزيد وضربت فى الدار وفى يوم الجمعة ولأجل التأديب ولا يقال لهذه مفعول فيه ولا مفعول له لانها انما يطلقان على النصب بتقدير فى واللام على القول المشهور خلافا لابن الحاجب وبما ذكر من التعميم ظهر وجه ترك المصنف للمجاز والمجرور (قوله والمصدر) لكونه جزء مفهومة فيلبسه بدلالته عليه تضمننا وكذا يقال فى الزمان اوان ملازمته لازمان لكونه لازما لوجوده (قوله والمكان) اى بسبب دلالته عليه التزاما باعتبار انه لابد له من محل يقع فيه (قوله والسبب) اى لحصوله به سواء كان السبب مفعولا له اولا كما فى بنى الامير المدينة (قوله ولم تعرض للمفعول معه) نحو جاء الامير والجيش (قوله والحال) نحو جاء زيد راكبا (قوله ونحوهما) اى كالتيقير نحو طاب زيد نفسا والمستثنى نحو قام القوم الازيدا (قوله لايسند اليها) اى بخلاف ما ذكره فان الفعل يسند اليه فان قلت هذه الامور يسند اليها ايضا فيصح

ان يقال في جاء الامير والجيش جاء الجيش وفي الحال جاء الراكب الخ قلت المراد ان هذه الامور لا يصح اسناد الفعل اليها مع بقائها على معانيها المقصودة منها كالمصاحبة في المفعول معه والتقيد في الحال والبيان في التمييز فان هذه المعاني لا تفهم فيما اذا رفع الاسم واستند اليه الفعل ( قوله فاستند الى الفاعل ) اي الحقيقي لا الاصطلاحي فالمراد بالفاعل الفاعل الحقيقي وهو ماحق الاسناد ان يكون اليه وهو ما يقوم به الفعل حقيقة عند المتكلم في الظاهر وقوله اذا كان مبنياله اي للفاعل التحوي وحيث في الكلام استخدام وكذا يقال في المفعول به وانما قلنا المراد بالفاعل الفاعل الحقيقي لاجل اخراج قول المؤمن انبت الربيع البقل من الحقيقة لانه وان اسند الفعل المبني للفاعل له لكن ذلك الفاعل الذي استند اليه الفاعل التحوي لا الحقيقي وكذلك يخرج قول الجاهل المعلوم جهله انبت الله البقل عن الحقيقة لان الفعل المبني للفاعل لم يستند للفاعل الحقيقي عنده في الظاهر فهو وما قبله داخل في المجاز لكونه اسنادا الى غير الفاعل الحقيقي لاجل الملازمة ( قوله اي للفاعل او المفعول به ) اي الضمير راجع لهما وافرد الضمير لان الخطف باو ( قوله يعني ان اسنده الخ ) لما كان ظاهر كلام المصنف فاسد لانه يفيد ان الفعل اذا كان مبني للفاعل واستند للفاعل او للمفعول به يكون حقيقة واذا كان مبني للمفعول واستند للفاعل او للمفعول به يكون كذلك حقيقة مع انه ليس كذلك لانه اذا كان مبني للفاعل واستند للمفعول به يكون مجازا كما في عيشة راضية وكذا اذا كان مبني للمفعول واستند للفاعل يكون مجازا كما في سبل منعم اشار الشارح بالناية الى ان في كلام المصنف توزيعا وان الاصل واستند الى الفاعل اذا كان مبنياله واستند الى المفعول به اذا كان مبنياله حقيقة ( قوله كما مر من الامثلة ) اي للحقيقة لا للاسناد الى الفاعل او للمفعول حتى يرد عليه انه لم يذكر سابقا مثالا لاسناد المبني للمفعول الى المفعول ( قوله والى غيرهما الخ ) قد ذكر المصنف امثلة المجاز لاسناد الفعل المبني للفاعل ولم يذكر من امثلة المجاز لاسناد الفعل المبني للمفعول الا واحدا اعني سبل منعم فانه اسند فيه معنى الفعل المبني للمفعول الى الفاعل فنقول اسنده الى المصدر لا يكون الاجازا نحو ضرب ضرب شديد واستنده الى المكان والزمان ان كان بتوسط في ملفوظة او مقدرة فهو حقيقة نحو ضرب في الدار وفي يوم الجمعة وان كان على الاتساع باجرائهما مجرى المفعول به في اعتبار وقوع الفعل عليهما كان مجازا نحو ضرب يوم الجمعة وضرب الدار والمفعول له لا يستند اليه الفعل المجهول مالم يمر باللام نحو ضرب للتأديب والا كان مثل جلس في الدار واستنده الى السبب الغير المفعول له مجازا ولجل اخراج اسناد المجهول الى المكان والزمان بتوسط قيد قوله والى غيرهما بقوله للملازمة لان الاسناد لهما ليس لاجل الملازمة بالمعنى المذكور هنا ولم يتعرض الشارح لدخول ذلك في الحقيقة لظهوره على انه قد يقال ان في صورة

اي للفاعل او المفعول به يعني  
ان اسنده الى الفاعل اذا  
كان مبني للفاعل والى  
المفعول به اذا كان مبني  
للمفعول به ( حقيقة كما مر )  
من الامثلة ( و ) اسنده ( الى  
غيرهما ) اي غير الفاعل  
او المفعول به يعني غير الفاعل  
المبني للفاعل وغير المفعول  
به في المبني للمفعول ( للملازمة )

الاسناد بتوسط في ملفوظة او مقدرة الاسناد الى مصدر الفعل حقيقة فان معنى قولنا ضرب في يوم الجمعة او في الدار او وقع الضرب فيه (قوله اى غير الفاعل) اى من المفعول والاربعة بعده وقوله وغير المفعول به اى من الفاعل والاربعة الاخيرة فصور المجاز عشرة مثل المصنف لسته منها (قوله يعنى غير الفاعل في المبني للفاعل الخ) اعلم ان ظاهر كلام المصنف ان الفعل المبني للفاعل اذا اسند لغير الفاعل والمفعول به يكون مجازا واما اذا اسند اليهما يكون حقيقة وكذلك الفعل المبني للمفعول اذا اسند لغير الفاعل والمفعول به يكون مجازا واذا اسند اليهما يكون حقيقة وليس كذلك بل المبني للفاعل اذا اسند للمفعول به يكون مجازا نحو عيشة راضية كما ان المبني للمفعول اذا اسند للفاعل يكون كذلك نحو سبل مقم فلما كان ظاهر كلام المصنف فاسد اتى الشارح بالصيانة تدبيرا للامراد واسارة الى ان في كلام المصنف توزيعا (قوله للملابسة) اى للملاحظة كما اشار له الشارح بقوله لاجل الخ واعلم ان هذا المجاز لا بد له من علاقة كما ان القوى كذلك وظاهر كلام المصنف ان العلاقة المعتبرة هنا هي الملابس فقط وانه لا بد منها في كل مجاز عقلى من حيث انه جعلها علة دون غيرها بدليل الاقتصار عليها في مقام البيان قال الشيخ يس لكن يبقى ها شئ وهو انه هل يكفي في جميع افراد هذا المجاز كون العلاقة الملابس اولادان تين جهتها بان يقال العلاقة ملابس الفعل لذلك الفاعل المجازى من جهة وقوعه عليه اوفيه اوبه كما قالوا في المجاز القوى انه لا يكتفى ان يجعل اللزوم او التعلق علاقة بل فرد منه لان ذلك قدر مشترك بين جميع افراده فلا بد ان يبين انه من اى وجه وسياقى في كلام بعض الفضلاء اشارة الى هذا الثانى (قوله يعنى لاجل الخ) لما كان ظاهر المصنف هنا ان العلاقة الملابس بمعنى التعلق والارتباط بين الفعل والسند اليه المجازى وكذا على ما هو المتبادر من التعريف ومن قوله وله ملابس شتى وكان هذا غير مراد وانما المراد ان العلاقة هي المشابهة بين السند اليه الحقيقي والسند اليه المجازى في الملابس اى في تعلق الفعل بكل منهما وان كانت جهة التعلق مختلفة اى الشارح بالصيانة اشارة الى انه ليس المراد بالملابس في كلام المصنف التعلق بين الفعل والسند اليه المجازى كما مر بل المراد بها هنا المشابهة والمحاكاة والمناظرة بين السند اليه المجازى والحقيقى في التعلق فقوله الشارح يعنى لاجل ان ذلك الغير اى السند اليه المجازى كالتبر في قولك جرى النهر يشابه ما هو له اى يشابه السند اليه الحقيقى كالماء في قولك جرى الماء وقوله في ملابس الفعل اى وهو الجرى فالجرى يلبس الماء من جهة قيامه به ويلبس النهر من جهة كونه واقعا فيه ولا يقال حيث كانت علاقة هذا المجاز المشابهة كان من الاستعارة لانا نقول الاستعارة لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والاسناد ليس بافظ وما وقع من تسميته استعارة فليس المراد منه الاستعارة الاصطلاحية بل ذلك على سبيل

يعنى لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابس الفعل (مجاز كقولهم عيشة راضية) فيما يبي للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية (وسبل مقم) في عكسه اى فيما يبنى للمفعول واسند الى الفاعل لان السبل هو الذى يغم

القول والاشتراك اللفظي والحاصل ان العلاقة في هذا الجواز المشابهة بين المسند اليه  
المجازي والمسند اليه الحقيقي في تعلق الفعل بكل لاجل صحة اسناده لذلك المجازي  
والعلاقة في الاستعارة المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي لاجل صحة نقل اللفظ  
من المعنى الحقيقي للمعنى المجازي قال القناري ان قلت لاي شئ حول الشارح العبارة  
وفسر الملائمة بمشابهة ذلك الغيم لما هو له ولم يفسرها بارتباط الفعل بالمسند اليه الذي  
ليس هو له مع ان ذلك كاف في اسناد الفعل اليه قلت الباعث له على اختيار ذلك ان  
ملاحظة المشابهة المذكورة ادخل واتم في صرف الاسناد الذي هو حق ما هو له الى  
غيره وان كفى فيه مجرد الملازمة المذكورة (قوله كقولهم) اي كالاسناد في قولهم  
(قوله عيشه راضية) في حاشية شيخنا الحفني اصله رضى المؤمن عيشته ثم اقيم عيشة  
مقام المؤمن لتشابه بينهما في تعلق الفعل وهو الرضى بكل فصار رضى عيشة وهو  
فعل مبنى للفاعل فاشتق اسم الفاعل منه واسند الى ضمير المفعول به وهو عيشة بعد  
تقديمه وجعله مبتدا ثم حذف المضاف اليه اكتفاء بالبدا في مثل قوله عيشة زيد  
راضية وقرر شيخنا العدوي ان اصل هذا التركيب عيشة رضىها صاحبها فارضى  
كان بحسب الاصل مسندا للفاعل الحقيقي وهو صاحب ثم حذف الفاعل واسند  
الرضى الى ضمير العيشة وقبل عيشة رضىت لما بين صاحب والعيشة من المشابهة في  
تعلق الرضى بكل وان اختلفت جهة التعلق لان تعلقه بالصاحب من حيث الحصول  
منه وبالعيشة من حيث وقوعه عليها فصار ضمير العيشة فاعلا نحويا لاحقيقا ثم اشق  
من رضىت راضية فقيه معنى الفعل واسند الى المفعول قال القناري مذهب الخليل انه  
لا يجاز في هذا التركيب بل الراضية بمعنى ذات رضى حتى تكون بمعنى مرضية فهو  
نظير لابن وتامر وهو مشكل بدخول التاء لان هذا البناء يشوى فيه المذكر والمؤنث  
ويمكن الجواب بجواز جعلها للبالغة لا للتأنيث كعلامة (قوله) فيما بنى للفاعل واسند  
الى المفعول به) اشار بذلك الى ان الشاهد في اسناد راضية للضمير المستتر اعني ضمير  
العيشة لان الشاهد في اسناد راضية الى العيشة لان الاسناد الى المبدأ واسطة عند  
المصنف بين الحقيقة والمجاز وكذا يقال فيما بعد من الامثلة وقوله فيما بنى للفاعل حال من  
قولهم المذكور على حذف والتقدير كأننا فيما بنى سنده للفاعل على ان الظرفية من  
ظرفية الخاص في العام وقوله اسند الى المفعول به اي الحقيقي والا فاسند اليه هنا فاعل  
نحوى (قوله وسيل مفع) اصله كما قال السيرافي انهم السيل الوادى بمعنى ملاءم ثم بنى  
انهم للمفعول واشتق منه اسم المفعول واسند للضمير الفاعل الحقيقي وهو السيل بعد  
تقديمه وجعله مبتدا فقول الشارح واسند الى الفاعل اي الحقيقي والا فاسند اليه  
هنا نائب فاعل (قوله من افعمت الاتاء) راجع لقوله مفع قال الحفيد الاول ان يقول

من اقم الماء الاتاء بدليل قول الشارح لان السيل هو الذي يغم والسيل والماء بمعنى  
واجيب بان الحامل له على ذلك ان ذلك التعبير هو الشاع في عباراتهم وقال عبد الحكيم  
لم يقل من اقم الماء الاتاء لان الماء ليس بقم للاتاء بل آله للافهام بخلاف السيل فانه مغم  
لواو (قوله وشعر شاعر) اي فقد اسند ما هو بمعنى الفعل اعني شاعر الى ضمير المصدر  
وحقه ان يسند للفاعل اعني الشخص لانه الفاعل الحقيقي بحيث يقال شعر شاعر صاحبه  
لكن لما كان الشعر شيئا بالفاعل من جهة تعلق الفعل بكل منهما صح الاسناد اليه مجازا  
(قوله في المصدر) اي فيما بيني للفاعل واسند للمصدر وكذا يقال فيما بيني (قوله جد جده)  
اي جدا جهاده واصله جد زيد جدا اي اجتهدا لان حق الجدا ان يسند للفاعل الحقيقي  
وعو الشخص لا لجد نفسه لكن اسند اليه لمشاكلة له في تعلق الفعل بكل منهما لان ذلك  
الفعل صادر من الشخص والمصدر جزء معنى ذلك الفعل (قوله لان الشعر ها) اي  
الذي هو مصدوق الضمير في شاعر بمعنى المفعول اي الكلام المؤلف اي وحيث انه فهو من  
باب عيشة راضية اي من قيل المبنى للفاعل المسند للمفعول وليس من قيل ما بيني للفاعل  
واسند للمصدر الذي كلامنا فيه بخلاف جد جده فانه من ذلك القبيل ان قلت حيث كان  
كذلك فالتشبيح يحدده هو الصواب لا الاول فقط قلت ان الشعر يحتمل ان يكون باقيا  
على مصدرية بمعنى تأليف الكلام فيكون من ذلك القبيل فالحاصل ان جد جده من قبيل  
المبنى للفاعل المسند للمصدر قطعاً واما شعر شاعر فيحتمل ان يكون من ذلك القبيل  
ويحتمل ان يكون من باب عيشة راضية ومالا احتمال فيه اول بمافيه احتمال ومن هذا  
تعلم ان قول الشارح لان الشعر هنا بمعنى المفعول اي بحسب التبادر للفهم وان جاز ان  
يكون بمعنى التأليف (قوله في الزمان) اي فيما بيني للفاعل واسند للزمان لمشاكلة للفاعل  
الحقيقي في ملازمة الفعل لكل منهما (قوله في المكان) اي فيما بيني للفاعل واسند  
للكان (قوله والماء جار في النهر) اي في الحفرة التي يكون الماء فيها (قوله  
في السب) اي فيما بيني للفاعل واسند للسب الامر ونحو ضرب التأديب فيما اسند  
للسب الفاعل لان السب نوعان واعلم ان القرينة في جميع ما ذكر من الامثلة الاستحالة  
العقلية الا في الاسناد الى السب الامر قلنا الاستحالة العبادية والعلاقة في الجميع  
الملازمة بمعنى مشابهة الفاعل المجازي للفاعل الحقيقي في تعلق الفعل بكل منهما وان  
اختلفت جهة التعلق لان تعلقه بالفاعل الحقيقي تعلق صدور منه وتعلقه بالفاعل  
المجازي من جهة وقوعه عليه اوفيه او من جهة كونه جزأه الى آخر ما مر ومن  
هذا يؤخذ انه لا بد في المجاز العقلي من تبين جهة الملازمة بين الفاعل الحقيقي  
والمجازي كما ذكره بعضهم (قوله وينبغي ان يعلم اخ) التقصد من هذا الكلام  
الاعتراض على المصنف بان قريفة للمجاز غير جامع وتقرير الاعتراض ان تقول

اي يلا من اقم الماء الاتاء  
ملائته (وشعر شاعر) في  
المصدر والاولى التشبيح  
بفوجد جده لان الشعر  
هنا بمعنى المفعول (ونهاره  
صائم) في الزمان (ونهر  
جار) في المكان لان الشخص  
صائم في النهار والماء جار  
في النهر (وبني الامير المدينه)  
في السب وينبغي ان يعلم  
ان المجاز العقلي يجري في  
النسبة الميراثية ايضا  
من الاضافية والايقاعية

ان المصنف جعل الجنس في تعريف المجاز الاسناد والقب الاضافية والاياعية ليست من الاسناد لانه عبارة عن النسبة التامة وحيث فلا يشملهما التعريف مع ان المجاز العقلي يجري فيها ايضا وحيث فالتعريف غير جامع و اشار بقوله اللهم الخ الجواب عنه (قوله ان المجاز العقلي) اي وكذلك الحقيقة العقلية تجري في الاضافة كقوله اعجبنى جرى الماء في النهر وفي الايعاعية نحو نومت ابني في الليل فلا تختص الحقيقة والمجاز بالنسبة الاسنادية كما وهمه كلام المصنف وحيث فكل من تعريف الحقيقة والمجاز غير جامع وجواب الشارح الآتي بالظر لتعريف المجاز ويعلم منه الجواب عن تعريف الحقيقة بطريق القياس (قوله ايضا) اي كما يجري في الاسنادية وقوله من الاضافة بيان للغير والمراد بالاضافة النسبة الواقعة بين المضاف والمضاف اليه والاياعية هي نسبة الفعل للمفعول فان الفعل متعدى واقع على المفعول اي متعلق به ثم ان ظاهر قول الشارح يقتضي ان الايعاعية غير تامة مع ان نسبة الفعل للمفعول انما تعتبر بعد التمام فكان الاولى الاختصار على الاضافة الان يقال انه التفت الى نسبة الفعل للمفعول في حد ذاته بقطع النظر عن نسبتة للفاعل ولا شك انها غير تامة (قوله نحو اعجبنى الخ) مثال للاضافة وقوله ونحو نومت الخ مثال للايعاعية ولذا فصل بنحو (قوله وجرى الانهار) جعل هذا وما بعده من المثاليين من المجاز في النسبة الاضافية اذا جعلت الاضافة بمعنى اللام واما لو جعلت بمعنى في فلا يكون مجازا بل حقيقة والحاصل انه لا بد من النظر لفصد المتكلم ونفس الامر فان كان مقصده مناسبا بحسب نفس الامر فحقيقته والا فمجاز ويجز - مناسبة تنوع من الاضافة لا يقتضي ان تكون حقيقة ما لم يقصده (قوله شقاق بينهما) الشقاق هو النزاع والخلاف واصل الكلام وان خفتم شقاق الزوجين في الحالة الواقعة بينهما ومكر الناس في الليل والنهار فاضيف المصدر في الاول للمكان لان البين اسم مكان وفي الثاني للزمان فهو من اضافة المصدر لفاعله المكاني في الاول والزمان في الثاني (قوله نومت الليل) اي اوقعت النوم على الليل والاصل نومت الشخص في الليل (قوله واجريت النهر) اي اوقعت الاجراء عليه والاصل اجريت الماء في النهر (قوله ولا تطيعوا امر السرفين) اي قد اوقع اطاعة على الامر وحققها الايعاع على ذي الامر لانه هو المفعول به حقيقة فالاصل ولا تطيعوا السرفين في امرهم فقد حذف في هذه الامثلة ماحق الفعل ان يوقع عليه ووقع على غيره تأمل (قوله والتعريف المذكور انما هو للاسنادي) هذا مصب الاعتراض اي وحيث فالتعريف غير جامع (قوله اللهم الان يراد الخ) اي فيكون مجازا مرسلًا مزباب اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسى على الانف فان الاسناد هو النسبة التامة واستعمل في مطلق النسبة سواء كانت النسبة تامة كالاسنادية او غير تامة كالاضافية

نحو اعجبنى اثبات الربيع  
البقل وجرى الانهار قال  
الله تعالى وان خفتم شقاق  
بينهما ومكر الليل  
والنهار ونحو نومت الليل  
واجريت النهر قال الله تعالى  
ولا تطيعوا امر السرفين  
والتعريف المذكور انما  
هو للاسنادي اللهم الان  
يراد بالاسناد مطلق النسبة  
وهنا مباحث شريفة  
وشخصا بها الشرح  
(وقولنا) في التعريف  
(تأول يخرج نحو ما مر  
من قول الجاهل) انبت  
الربيع البقل رأيا ان  
الانبات من الربيع فان هذا  
الاسناد وان كان الى غير ما  
هوله في الواقع لكن  
لتأول فيه لانه مراده  
ومعقده وكذا شفى الطبيب  
المريض ونحو ذلك فتقوله  
تأول يخرج ذلك كما يخرج  
الاقوال الكاذبة

والإيقاعية وعبر بقوله اللهم اشارة الى استبعاد هذا الجواب اذا لمعنى ارجى من الله ان يكون هذا جوابا ووجه بعده ما يدل عليه ان اطلاق المقيد على المطلق مجازو هو لا يدخل التعاريف اللهم الا ان يدعى ان هذا المجاز مشهور فيما بينهم واجاب في المطول عن اصل الاعتراض بان المراد بالاسناد اعم من ان يكون صريحا بان يدل عليه الكلام بصريحه او مستلزما بان يكون الكلام مستلزما له فالجوازات المذكورة وان لم تكن اسنادات صريحة لكنها مستلزما لها فقوله شقاق بينهما مستلزم لقولنا البين مشاقتى ومكر الليل والنهار يستلزم الليل والنهار ما كان وقوله ولا تطبعوا امر المصنفين يستلزم الامر مطاع (قوله وشحنا الخ) من التوشيح وهو الباس الوشاح اريد لازمه وهو التزيين اى زيناه بها (قوله وفولنا الخ) اعترض بان هذا بيان لفائدة قيود الحد وحيث كان الواجب عدم فصله عن الحد وتقديمه على قوله وله ملايسات الخ ففي صنعه سوء ترتيب واجيب بان قوله وله ملايسات الخ تبين للحد وتحقيق لغناه فينبغي ان لا يتخلل بينه وبين الحد كلام آخر فلو لم يؤخر ذكر فائدة قيود الحد لحصل سوء الترتيب (قوله الجاهل) اى بالموثر القادر (قوله رايًا) اى معتقدا وهذا بيان لكونه جاهلا لانه قدر زائد عليه (قوله لكن لا تأول فيه) اى لانه لم ينصب قرينة صارفة عن كون الاسناد لماهوله وحيث فهو حقيقة لا مجاز (قوله لانه) اى الاسناد الربيع (قوله ومعتقده) عطف علة على معلول (قوله وكذا شئ الخ) بيان لنحو ما مر اى وكذا قول الجاهل شئ الخ (قوله ونحو ذلك) اى بما مطابق الاعتقاد دون الواقع كافي اسناد الفعل للاسباب العادية اذا كان يعتقد تأثيرها نحو احترقت النار الحطب وخرق السحار الثوب وقطع السكين الحبل فالاسناد فى الجميع اذا صدر من الجاهل حقيقة عقلية لانفائه التأول فيها كما بينه الشارح (قوله يخرج ذلك) اى يخرج قول الجاهل اثبت الربيع البقل ونحو ذلك القول (قوله كما يخرج الاقوال الكاذبة) اى كقولك جاء زيد وانت تعلم انه لم يجرى فان اسناد الفعل فيه وان كان لغير ماهوله لكن لا تأول فيه اى انه لم ينصب قرينة صارفة عن ان يكون الاسناد الى ماهوله ثم ان ظاهر الشارح ان قول الجاهل المذكور ليس من الاقوال الكاذبة مع انه منها واجيب بان المراد بالاقوال الكاذبة التى يعتقد التكلم كذبها قاصدا ترويحها بقدر الامكان وقول الجاهل ليس منها بهذا الاعتبار لانه يعتقد صدقها (قوله وهذا) اى قول المصنف وقولنا الخ (قوله وللتنبية على هذا) اى التعرض وهو علة لقوله تعرض الخ مقدمة على المعلول (قوله واقتصر الخ) عطف على قوله تعرض فكلتهما واحدة (قوله اى ولان مثل الخ) اى ولاجل ان قول الجاهل ومماثله خارج عن المجاز اى وداخل فى الحقيقة لم يحتمل الخ وقوله لا شترط التأول فيه اى فى المجاز ولا تأول فى قول الجاهل ولا فيما مثله (قوله



نحو قوله ( اى الصلتان العبدى الجماسى كما فى المطول نسبة لعبد القيس ونسب الجاحظ فى كتاب الحيوان هذه الايات للصلتان الضبي وقال هو غير الصلتان العبدى والصلتان الفهمى والصلتان فى الاصل الماضى فى امره وشانه ومنه سيف صلتان والصلتان العبدى اسمه قثم بن حبة بن عبد القيس والبيت المذكور من المقارب يهذوف العروض والضرب فالعشى بتخفيف الياء ساكنة ليوافق ضروب باقى الايات وهو مدور نصفه الياء من الكبير ويعدده

\* اذ ليلة اهرمت يومها \* اتى بعد ذلك يوم فتى \*

\* نروح ونغدو لحاجتنا \* وحاجة من عاش لاتقضى \*

\* تموت مع المرء حاجاته \* وتبقى له حاجة مابقى \*

ومعنى البيت ان مرور الايام ومرور الليالى تجعل الصغير كبيرا والطفل شابا والشخ فانبا ( قوله على المجاز ) اى بل يحمل على الحقيقة التى هى الاصل فى الكلام وان كانت كاذبة ( قوله اى على ان اسناد الخ ) فيه اشارة الى ان الكلام محمول على الحذف اى لم يحمل اسناد نحو قوله او ان قوله على المجاز اى على الاسناد المجازى او على التجوز من اجراء وصف الجزء على الكل ( قوله مادام الخ ) زيادة لفظة دام غير ضرورية لان ما المصدرية الظرفية يصح وصلها بالمضارع النفي ويمكن ان يقال انما زادها لان فهم كونها مصدرية ظرفية مع دام اقرب منه مع غيرها قاله سم لكن قد يقال ان حذف الافعال الناقصة لا يجوز سوى كان سيما حذف الصلة فالاولى ما ذكره عبد الحكيم من ان الشارح ليس مراده ان لفظة دام مقدره بل مراده بيان حاصل المعنى بحمل ما مصدرية فائبة عن ظرف الزمان المضاف للمصدر المؤول صلتها به اى لم يحمل على المجاز مدة انتفاء العلم والظن حتى انه اذا تحقق احدهما حل على المجاز ( قوله ما لم يعلم او يظن الخ ) اى انه ينتفى الحمل على المجاز مدة انتفاء العلم والظن باعتقاد قائله خلاف الظاهر بان علم ان قائله يعتقد الظاهر او ظن ذلك او شك فيه فى الاحوال الثلاثة يحمل على الحقيقة لانها الاصل وقول الشارح لاحتمال الخ تعليل قاصر على صورة الشك ولعله ترك تعليل صورة العلم والظن لظهورهما وخرج بقوله ما لم يعلم او يظن ما اذا علم انه لا يستقد الظاهر او ظن ذلك لانه فى هاتين الحالتين يحمل على المجاز ويكون حاله العلوم او المظنون قرينة صارفة

للاسناد عن ظاهره والحاصل ان صور الحقيقة ثلاث علم او ظن اعتقاد المتكلم للظاهر والثالثة الشك فى ذلك وصور المجاز اثنتان ما اذا علم عدم اعتقاده للظاهر او ظن ذلك فخطوق القيد فى كلام المصنف صور الحقيقة الثلاث ومفهومه صور المجاز ( قوله او يظن ) اذا قوبل العلم بالظن يراد بالظن ما عدا العلم فيشمل الجرم الغير الراسخ بان قائله يعتقد ظاهره فاندفع ما يقال انه لا يكتفى فى عدم الحمل على الحقيقة انتفاء

وهذا تعريض بالسكاكى حيث جعل التأول لاخراج الاقوال الكاذبة فقط ولا تنبيه على هذا تعرض المصنف فى المتن لبيان فائدة هذا القيد مع انه ليس ذلك من دأبه فى هذا الكتاب واقتصر على بيان اخرجه نحو قول الجاهل مع انه يخرج الاقوال الكاذبة ايضا (ولهذا) اى ولان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأول فيه (ولم يحمل نحو قوله اشاب الصغير وافنى الكبير كرافداه ومر العشى \* على المجاز ) اى على ان اسناد اشاب وافنى الى كرافداه ومر العشى مجاز ( ما ) دام ( لم يعلم او ) لم ( يظن ان قائله )

العلم والظن بان قائله لم يعتقد ظاهره بل لابد من انتفاء التصديق مطلقا ولو عن تعليل  
اذ يكتفي في الجدل على الحقيقة الجزم الغير الراسخ مطابقا ام لا فلو قال المصنف مالم يعتقد  
او يظن فكان احسن هذا ولم يعد المصنف حرف النفي في بطن اشارة الى ان التركيب  
من قبيل عطف النفي على النفي لا من قبيل العطف على النفي اذ المعنى على عموم النفي للعلم  
والظن وهذا العموم انما يتحقق بذلك لان اوائلي لاحد الشئ واقعة في حيز النفي  
فيستفاد العموم الذي هو المقصود لان انتفاء الاحداث لا يتحقق الا بانتفاء الامرين  
جميعا ولو اعاد المصنف حرف النفي لربما توهم ان مجموع الجازم والمجزوم عطف  
على مثله وان المعنى على احداث النفي وان انتفاء احدهما يكتفي في الجدل على المجاز مع انه  
لا بد فيه من كلا الانتفاءين ومتى وجد احدهما بدون الآخر تعين الجدل على الحقيقة  
واعاد الشارح حرف النفي تبسيرا لمراد المصنف وهو ان يظن معطوف على نفس  
المجزوم لا مرفوع عطفا على مجموع الجازم والمجزوم ولا منصوب بان مضرة على حد  
حديث البيعان بالخيار مالم يفرقا او يقول احدهما للآخر اختر قال العلامة الفارسي  
ويصح ان تكون اوفى قوله او يظن بمعنى الا كما في لا قتل الكافر او يسلم او بمعنى الى  
كما في لا زمك او تقضي حتى والمعنى حيث ان الجدل على المجاز متف مادام انتفاء  
العلم الا ان يتحقق الظن او الى ان يتحقق الظن بان قائله لم يرد ظاهره فان الجدل على  
المجاز يوجد حيث (قوله لم يعتقد ظاهره) الاولى لم يرد ظاهره لان عدم الاعتقاد  
في نفس الامر لا يكتفي في الجدل على المجاز بل لابد من عدم ارادة بنصب القرينة  
والحاصل انه لابد في الجدل على المجاز من العلم او الظن بعدم ارادة الظاهر بنصب  
القرينة (قوله اى ظاهر الاسناد) هو مع قوله اى قائل هذا القول يقتضي تثبيت الضمائر  
فكان الاولى ان يرجع ضمير ظاهره للقول كما يرجع اليه ضمير قائله قال شيخنا العدوي  
ويمكن ان يقال ان الحامل للشارح على ترجيع الضمير الثاني للاسناد كون الحقيقة  
والمجاز صفتين للاسناد لا للقول كما مر او النصيب على عدم اعتقاد ظاهر الاسناد اذ لو  
رجع الضمير الثاني ايضا للقول لم يكن فيه تعرض نصا للاسناد لجواز ارادة ظاهر  
هذا القول دون اسناده فيفوت المقصود كما افاده سم (قوله لا انتفاء التأول) اى  
لا انتفاء نصب القرينة الصارفة عن كون الاسناد لما هو له الشروط في تعريف المجاز  
وهذا علة لعلية قوله ولهذا اى وانما كان علة لا انتفاء التأول وقوله حيث ان  
حين اذ عدم العلم او الظن باعتقاد قائله خلاف الظاهر (قوله لاحتمال ان يكون المخ)  
علة لا انتفاء التأول فهو علة للعلة واعترض سم هذا التعليل بان انتفاء التأول لا  
يترتب على هذا الاحتمال لان التأول نصب القرينة ومع نصبها يحتمل ان يكون ذلك  
القائل معتقدا للظاهر لان نصب القرينة ليس دليلا قطعيا على ارادة خلاف الظاهر  
حتى ينفى الاحتمال سلنا ان نصب القرينة الصارفة عن كون الاسناد لما هو له

اى قائل هذا القول (لم  
يعتقد ظاهره) اى ظاهر  
الاسناد لا انتفاء التأول  
حيث لاحتمال ان يكون  
هو معتقدا للظاهر فيكون  
من قبيل قول الجاهل انبت  
الربع البقل (كما استدل)  
يعنى مالم يعلم

دليل قطعي على ارادة خلاف الظاهر فنقول ان انتفاء التأول لا ينحصر في هذا الاحتمال بل يمكن مع احتمال عدم اعتقاد الظاهر لانه قد لا يعتقد الظاهر ولا ينصب قرينة واجيب عن الاول بان المراد احتمال ذلك احتمالا معتبرا ومع نصب القرينة لا اعتبار بالاحتمال او المراد احتمال ذلك من اللفظ لافي حد ذاته بل مع ملاحظة الامور الخارجية وماتعله من احوال المتكلم ولا يكون ذلك الا عند انتفاء القرينة واجيب عن الثاني بان المعتر انما هو الاعتقاد بحسب ظاهر الحال لا تنفس الامر فلا اثر لذلك الاحتمال ( قوله يعني ما لم يعلم ولم يستدل ) فيه نظر لانه يقتضي انه متى فقد العلم كان مجازا ولو وجد الظن بان قائله يعتقد ظاهره مع انه لابد في مجازيته من انتفاءهما كما مر فكان الاولى ان يزيد او يظن كما مر والجواب ان المراد بالعلم هنا مطلق الادراك فيتناول الظن اوفي الكلام اكفاء بقي شيء آخر وهو ان الصلتان قد ذكر بعد عدة آيات كلاما يدل على انه لم يرد ظاهر الاسناد وانه موحد من جلته \* الم تر لقمان اوصى بنيه \* واوصيت عمرا ونم الوصى \*  
ومراده بوصاية لقمان قوله يابني لا تشرك بالله الخ ومن جلته \* فقلنا انما المسلمون \* على دين صديقنا والنبي \*  
فان هذا كله صريح في انه موحد بل دلالة على ذلك اظهر من دلالة قول ابي النجم افتاه قيل الله الخ لان النجمين يقولون كما في الحفيد على المطول ان الله خلق الكواكب وهي مؤثرة في العالم السفلي واذا كان في كلامه ما يدل على انه موحد وانه لم يرد ظاهر الاسناد فكيف يقول المصنف ما لم يعلم الخ الا ان يقال ليس في كلام المصنف ما يقتضي انه قاطع بعدم علمه بان الصلتان غير موحد وانما فرضه انه ما لم يعلم او يظن انه لم يرد ظاهره لا يحتمل على المجاز وهذا لا ينافي العلم بانه لم يرد ظاهره ( قوله ولم يستدل ) من عطف اللازم على الملزوم لانه يلزم من نفي العلم والظن نفي الاستدلال واتي الشارح بذلك اللازم للاشارة الى ان التشبيه باعتباره لاجل ان يلتم التشبيه لاتفاق المشبه والمشبّه به حيث و ظاهر المتن تشبيه العلم والظن المنفي كل منهما بالاستدلال وهو غير مناسب لعدم الالتئام بينهما وعبر الشارح بالعناية لعدم ذكر ذلك اللازم في كلام المصنف والحاصل ان قوله كما استدلت تشبيه بانتفاء العلم والظن باعتبار ما يلزمهما من نفي الاستدلال والمناسبة بين المشبه والمشبّه به حاصلة نظر لذلك اللازم كذا ذكر العلامة يس ومحصل ما افاده العلامة عبد الحكيم ان الشارح اتي بتلك العناية اشارة الى ان في كلام المصنف حذف المشبه والاصل ما لم يعلم او يظن ان قائله لم يعتقد ظاهره ولم يستدل بشيء على ذلك استدلالا كاستدلال الخ بقوله كما استدلت مفعول مطلق لفعل محذوف دل عليه لم يعلم وعلى هذا فيكون التشبيه اظهر لكون المشبه والمشبّه متحدّين لفظا ومعنى لكن هذا الاحتمال فيه تكلف لا حاجة اليه

ولم يستدل بشيء على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال ( على ان اسناد ميز ) الى جذب الليالي ( في قول ابي النجم ميز عنه ) اي عن الرأس ( فترعا عن فترع ) هو الشعر المجتمع في نواحي الرأس ( جذب الليالي )

على انه يوجب ان يتوقف الحمل على المجاز على الاستدلال مع انه كثير اما يحتمل الاستناد على المجاز لظهور استحالة قيام المسند بالمسند اليه عقلا الا ان يقال انه لا يلزم من توقف الحمل على الاستدلال فيما ذكر توقفه عليه مطلقا ، ويقال المراد بالاستدلال المعنى اللغوي لا الاصطلاحي المقابل للبدئية فلا يرد حيث ان عدم ارادة الظاهر قد يكون بدئية كاستحالة قيام المسند بالمسند اليه والجواب الاول للعلامة يس والثاني لعبد الحكيم هذا ويصح بقطع النظر عما قاله الشارح جعل قول المصنف كما استدلل الخ مشبهابه انتفاء العلم والظن بدون اعتبار لازمهما من عدم الاستدلال كما هو ظاهر المتن وذلك لان كلا من الانتفاء المذكور والاستدلال مصحح للتجاوز وعلى هذا فالمعنى لم يحتمل على المجاز مالم يحصل العلم المصحح للتجاوز كما حصل في قول ابي النجم الاستدلال المصحح للتجاوز وعلى هذا فقوله كما استدلل متعلق بانتفاء العلم ولك ان تجعله متعلقا بعدم الحمل والمعنى ولكون التأول يخرج الاسناد الى المجاز تحقق عدم حمل الاسناد فيما ذكر على المجاز لعدم ظهور التأول كالاستدلال في شعر ابي النجم اذ لو لا اشتراط التأول لم يستدل على مجازيته واذا علمت صحة التشبيه في كلام المصنف بدون اعتبار الاستدلال الذي ذكره الشارح تعلم ان اعتباره كما قال الشارح ليس ضروريا بل لحسن التشبيه فقط لانه يصير المشبه والمشببه الاستدلال ( قوله ميرزعه ) اى فصل في الرأس قزعا عن قززع بسبب ذهاب ما بينهما فمن الاولى بمعنى في ويحتمل ان المعنى ازال عن الرأس قزعا بعد قززع فمن الثانية بمعنى بعد كما في قوله تعالى لتركن طبعا عن طبق فلا يلزم تعلق حرفي جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد ( قوله اى عن الرأس ) اى المتقدم في قوله

❦ قد أصبحت ام الخيار تدعى \* على ذنبا كعلم اصنع \* من ان رأيت رأسي كراس الاصلع ❦ مير الخ وقوله ذنبا بمعنى ذنوبا دليل التأكيد بكل فهو من اقامة المفرد مقام الجمع او المراد الجنس المتحقق في متعدد وحيث ان التثنية فيه للتكثير والمعنى ان هذه المرأة أصبحت تدعى على ذنوبا لم ارتكب شيئا منها لرؤيتها رأسي خالية من الشعر كراس الاصلع فان النساء يفضن الشيب ويطلبن الشباب ووجه مير عنه الخ مفسرة لرؤية رأسه كراس الاصلع مبينة لوجه الشبه ( وقوله قزعا ) بضم القاف وسكون النون وبضم الزاي اوقفها لغتان ( قوله جذب الليالي ) الجذب لغة المذموم والمضى الاكثر يقال جذب الشهر اذا مضى اكثره والمراد هنا الثاني واراد بالليالي مطلق الزمان الشامل للايام فلا يقال انه لا وجه للتقييد بالليالي بل مطلق الزمان اى مضى اكثر العمر وانما عبر عن ايام العمر بالليالي تنبيها على شدتها لانها محل توادر الهموم فهي لشدها سوداء كالليالي اولان من عادة العرب تاريخ الشهور بالليالي لان غرة الشهر من وقت رؤية الهلال ( قوله اى مضيا ) اى مضى اكثرها ( قوله واختلافها ) اى تعاقبها لان بعضها يخلف بعضها ويأتى عقبه ( قوله على تقدير القول ) اى لان الجملة الطولية اذ اوقعت حالا لا بد فيها

اى مضيا واختلافها ( ابطى او اسرع ) حال من الليالي على تقدير القول اى مقولا فيها ويجوز ان يكون الامر بمعنى الخبر ( مجاز ) خبر ان اى استدلل على اسناد ميرالى جذب الليالي مجاز ( بقوله ) متعلق باستدل اى قول ابي النجم ( عقيب ) اى عقيب قوله ميرزعه قزعا عن قززع ( افناه ) اى ابا النجم او شعر رأسه ( قيل لله ) اى امره وارادته ( الشمس اطلعي ) فانه يدل على انه فعل الله وانه المبدئ والمعبد والمنشئ والفنى فيكون الاسناد الى جذب الليالي بتأول

من تقدير القول لانها وصف في المعنى وحيث ان المعنى مقولا في حقها من الناس حين  
 اليسر والرافية ابطى وحين العسر والضيق اسرعى او من الشاعر لانه لا يبالى بها  
 بعد التميز المذكور كيف كانت فاو على الاول للتنويع وعلى الثاني للتخير (قوله ويجوز  
 ان يكون الامر الخ) اى مع كونه حالا والمعنى حال كونها تبطى او تسرع وانما عبر  
 بصيغة الامر للدلالة على ان الالبالى في سرعتها وبطئها أمور بامر تعالى مستخرات  
 بكلمة كن وعلى هذا المعنى يتحقق دليل آخر على كونه موحدا قاله عبد الحكيم هذا  
 ويجوز ان يكون الامر بمعنى الجبر والجملة مستأنفة استئنافا بيانيا على وجه الالتفات  
 كأن الزمان قال له ماتقول فيما حدث لك فاجابه بانه راض بما يفعل اسرع او ابطأ اى  
 لا يبالى بعد فناءه وهرمه بالالبالى كيف كانت (قوله عقيبه) هو بالياء لغة قليلة والاكثر  
 عقبه بدون ياء (قوله افناء) اى جعله فانيا والضمير يعود على ابي النجم العبر عنه بضمير  
 المتكلم فى قوله اولا على ذنبا فيكون فيه التفات من التكلم الى الغيبة وعلى هذا فلا بد  
 فى الكلام من تقدير مضاف اى افنى شباب ابي النجم او المراد بافناء جعله مشرفا على  
 الفناء اى العدم وحيث فلا يقال انه حال النطق بهذا الكلام لم يكن فانيا اى معدوما  
 ويصح عود ضمير افناء على شعر الرأس المفهوم من معنى الكلام السابق. وأشار الشارح  
 لكل من الوجهين بقوله اى ابا النجم او شعر رأسه (قوله قبل الله) اى افناء الله بقبيله  
 فقيه بجاز عقل (قوله اى امره و ارادته) فسر القيل اولا بالامر لقوله اطلعى فانه مفعول  
 بقبل ان كان القيل مصدرا او هو بدل منه او عطف بيان له ان كان القيل اسما  
 بمعنى القول فكذلك الامر يحتمل ان يكون مصدرا ان كان القيل مصدرا وان يكون اسما  
 بمعنى الصيغة ان كان المراد بالقيل القول ثم لما كان الامر الذى هو طلب للفعل  
 او الصيغة ليس بمراد لعدم الامر باليجاد الشيء حقيقة عند المحققين القاثلين ان  
 قوله تعالى انما امر نالشي اذا اردنا ان نقول له كن هنا تمثيل لحصول الشيء بسرعة  
 وليس هناك امر اصلا عطف الارادة عليه عطف تفسير فعمل من هذا ان المراد بقبل  
 الله ارادته وانما لم يقل اى ارادته من اول الامر لان التبادر من القيل الامر كما علمت واما  
 عند القاثلين بخطاب كن حقيقة بعد الارادة فالامر بمعناه الحقيقي لان اطلعى بمعنى كوني  
 طاعة وعلى كل حال فالمراد بالامر الامر التكويني لا الامر بمعنى الحكم اذ لا معنى له  
 هنا واعتراض على الشارح بان الارادة من صفات الذات لا تؤثر وانما هي تخصص والذى  
 يتوقف عليه الفعل القدرة فالاولى تفسير الامر بالقدرة او بالتكوين وقد يقال  
 بصحة كلامه من جهة ان التخصيص مقدمة للتأثير وبعد قوله اطلعى (حتى اذا وارك  
 أفق فارجعى) وحتى فيه تقريبية بمعنى الفاء والمفرع عليه محذوف اى اطلعى وتحركى  
 فاذا وارك الخ (قوله فانه يدل) اى فان اسناد الافناء الى ارادته تعالى يدل على ان  
 التميز فعل الله ووجه الدلالة ان هذا الاسناد شأن الواحد وان كان هذا الاسناد ايضا

بمجاز كما علمت فان قلت اى سر في صرف الاسناد الاول عن ظاهره وجعله مجازا  
 وجعل الاسناد الثانى اعنى اسناد الافناء لقيل الله قرينة ولم يعكس بحيث يجعل اسنادا  
 مير حقيقة واسناد افناء مجازا مع ان الشخص الواحد اذا صدر منه كلامان واحد هما  
 يدل على خلاف ما يدل عليه الآخر ولم يعلم حال القائل صح جعل كل منهما قرينة قائمة على  
 صرف الآخر اجيب بان صدق احد الكلامين ومطابقته للواقع مرجح وقرينة على  
 صرف الآخر على ان جملة افناء قبل الله مبنية لقوله مير عنه وحينئذ فلا يجوز ان يكون  
 اسناد افناء مجازا واسناد مير حقيقة (قوله وانه المبدى الخ) فيه ان الاسناد المذکور  
 انما يدل على انه تعالى هو المفنى ولا دلالة على ان المعبد والمبدى الا ان يقال الدلالة على  
 ذلك من جهة انه لا قائل بالفرق او من جهة ان طلوع الشمس بالفعل يستلزم طلوع النهار  
 وهو ابداء وانشاءه او يقال وجه الدلالة ان من قال بامر الله وارادته وان طلوع  
 الشمس وغروبها في كل يوم بامره يكون مسلما والمسلم قائل بان الابداء والاعادة  
 والانشاء والافناء من الله تعالى وهذا كله اذا جعل ضمير قوله فانه يدل على اسناد  
 الافناء لقيل الله امان جعل الضمير راجعا لليت فتكون الدلالة على انه تعالى مبدى  
 ومعيد من قوله \* حتى اذا واراك افاق فارجمي \* فانه يدل على الاعادة ومن كان يفعل  
 الاعادة يفعل ضدها وهو البداية فالبداية مأخوذة من الاعادة لزوما كما ان الانشاء  
 مأخوذ من الاعادة لزوما اما الدلالة على انه مفنى فآخوذة من قوله افناء الخ كذا اقرر  
 بعض لكن يقال عليه المناسب للشارح حينئذ تقديم المفنى على ما قبله اللهم الا ان يقال  
 انه لاحضان الفناء بعد الانشاء (قوله بناء على انه زمان) فيه انه اذا كان المسند اليه  
 جذب اليالى لا يكون زمانا لان الجذب بمعنى المضى وهو ليس زمانا والجواب انه  
 من اضافة الصفة الى الموصوف والتقدير اليالى الجاذبة فالمسند اليه في الحقيقة اليالى  
 وهى زمان (قوله اوسبب) اى عادى اى بناء على ان الاضافة حقيقية (قوله اى اقسام  
 المجاز العقلى الخ) اعلم انه لا اختصاص للمجاز العقلى بهذه الاقسام الاربعة بل الحقيقة  
 العقلية كذلك تنقسم لهذه الاقسام الاربعة وامثلتها هى تلك الامثلة التى مثل بها  
 المصنف للمجاز بعينها لكن يختلف الحال بالنظر لمن صدرت منه من كونه مؤمنا  
 او جاهلا وانما ترك المصنف بيان اقسام الحقيقة لعلها بالمقايسة ولقلة الاهتمام بها  
 وما ذكره المصنف من تقسيم المجاز العقلى لهذه الاقسام مبنى على مذهب الجمهور  
 من عدم رد المجاز العقلى للاستعارة المكنية واما على مذهب السكاكى من رده  
 لها فطرهه حينئذ لا يكون ان المجازين ان كان التخييل مجازا او مجازا وحقيقة ان كان  
 التخييل حقيقة فان قلت حيث كانت الامثلة الآتية بصح ان تكون امثلة للحقيقة  
 ايضا نجعل الضمير في قول المصنف واقسامه راجعا لما ذكر من الحقيقة والمجاز للمجاز  
 فقط كما صنع الشارح قلت يمنع من ذلك امران الاول تصريحه في الايضاح الذى

بناء على انه زمان اوسبب  
 (واقسامه) اى اقسام  
 المجاز العقلى باعتبار حقيقة  
 الطرفين ومجازيتهما (اربعة  
 لان طرفيه) وهما المسند  
 اليه والمسند (اما حقيقتان)  
 لغويتان

هو كالشرح لهذا المتن بقوله واقسام المجاز اربعة الامر التاوي قوله فيما ياتي وهو في القرآن كثير فان الضمير راجع للمجاز فينبغي ان يكون الضمير في اقسامه راجعا للمجاز ايضا ليكون الكلام على وتيرة واحدة (قوله باعتبار حقيقة الطرفين) اي كلا او بعضا وقوله ومجازيتهما اي كلا وليس المراد باعتبار حقيقتيهما معا ومجازيتهما معا وبهذا اندفع ما يقال هذا التقسيم باعتبار المذكور لايشمل ما احد طرفيه حقيقة والآخر مجاز بل ما طرفاه حقيقتان او مجازان وحيث فلا تكون الاقسام اربعة او يقال المراد انه يلاحظ في التقسيم المذكور اعتبار حقيقة مجموع الطرفين واعتبار مجازية مجموعهما سواء وجد تمام الجزئين من الاعتبار الاول بان كان الطرفان حقيقتين وهو القسم الاول او كان تمام الجزئين من الاعتبار الثاني بان كان الطرفان مجازين وهو القسم الثاني او كان بعض الجزئين من الاعتبار الاول وبعضهما من الاعتبار الثاني وهو القسم الثالث والرابع وقصد الشارح بهذا اعنى قوله باعتبار الخ دفع ما يرد على المصنف من ان الكناية عنده ليست حقيقة ولا مجازا واذا التفت اليها كانت الاقسام اكثر من ثمانية وحيث فلا يصح حصره الاقسام في اربعة وحاصل ما اشار له الشارح من الجواب ان حصره الاقسام في الاربعة انما هو بالنظر لهذا الاعتبار فلا ينافي زيادة الاقسام بزيادة الاعتبار المذكور وهذا الاعتراض لا يرد على السكاكي لان الكناية عنده من قبيل الحقيقة (قوله لغويان) اي كلتان مستعملتان فيما وضعته لفة في اصطلاح الخطاب وقيد بقوله لغويان مع ان كلا من المسند والمسند اليه قد يكون حقيقة غير لغوية بل شرعية او احدهما حقيقة لغوية والآخر شرعية نحو صلى زيد الظهر ونحو ادخلته الصلاة الجنة لان الحقيقة الشرعية مجاز لغوي فلو اعتبر مطلق الحقيقة لزم تداخل الاقسام اذ يصدق على نحو ادخلته الصلاة الجنة قسم كون الطرفين حقيقتين اذ الصلاة بمعنى الاقوال والافعال حقيقة شرعية كما ان الادخال حقيقة لغوية ويصدق عليه ايضا قسم كونهما حقيقة ومجازا فان الصلاة بذلك المعنى مجاز لغوي بقى شيء آخر وهو انه يجوز ان يكون الطرفان حقيقتين عنليتين نحو خلق الله فصل الربيع ومجازين عقليين نحو اجري النهر اطاعة امر فلان ومختلفين نحو اجري النهر اطاعة فلان واجري الماء اطاعة امره ففي كل من الامثلة الثلاثة الاخيرة مجاز في النسبة الإيقاعية او الإضافية او فيهما والتوجيه السابق للتقييد باللغويتين لا يأتى هنا تقييد الشارح باللغويتين لا يظهر بالنسبة لما ذكر الا ان يقال انما قيد بذلك لكون الامثلة التي ذكرها المصنف من هذا القبيل كذا اجاب الفارسي قال سم وفي هذا الجواب نظر لان كون الامثلة التي ذكرها المصنف من هذا القبيل لا يقتضي التقييد به بل التعميم فتأمل (قوله نحو انبت الربيع البقل) اي فكل من الطرفين مستعمل فيما وضع له ولا مجاز الا في الاستاذ اذا صدر

(نحو انبت الربيع البقل)  
(او مجازان) لغويان (نحو)  
احيي الارض شباب  
الزمان (فان المراد باحياء  
الارض تهيج القوى  
النامية فيها واحداث  
نضارتها بانواع النبات  
والاحياء في الحقيقة اعطاء  
الحياة وهي صفة تقتضي  
الحس والحركة الارادية  
وكذا المراد بشباب الزمان  
زمان ازدياد قواها الباطنة

من الموحّد ( قوله اوجازان لغويان ) اى كتمان مستعملتان في غير موضعهما الاصل  
 ( قوله فان المراد ) اى للتكلم ( قوله تهييج القوى ) مصدر مضاف للمفعول اى تهييج  
 الله القوى وقوله النامية الاولى ان يقول النامية لغيرها من النباتات لانها التي  
 في الارض وقوله فيها متعلق بتهييج اى ان يهييج الله فيها القوى النامية للنبات ( قوله  
 واحداث ) عطف على تهييج عطف لازم على ملزوم فالاحياء مجموع الامرين  
 لكن مصب القصد هو هذا الثاني فهو المستعار له لانه يهييج القوى وحيث كان الاولى  
 الاقتصار عليه بان يقول والمراد باحياء الارض احداث النضارة والخضرة فيها  
 الناشئة عن تهييج القوى النامية فيها كذا قرره شيخنا العدوى ( قوله والاحياء في الحقيقة )  
 اى في اللغة اعطاء الحياة اى ايجاد الحياة اى ايجاد الله الحياة فهو مصدر مضاف  
 لمفعوله اى واذا كان الاحياء في اللغة ايجاد الحياة وكان مراد التكلم باحياء الارض احداث  
 النضارة والخضرة فيها فيكون في قوله احيى الارض استعارة تصريحية تبعية  
 وتقريرها ان تقول شبه احداث الخضرة وانواع الازهار بانيجاد الحياة بجامع  
 ان كلا منهما احداث لما هو منشأ النافع والمحسن واستعير اسم المشبه به للشبه واشتق  
 من الاحياء احيى بمعنى احداث الخضرة ( قوله وهى ) اى الحياة الحادثة ( قوله  
 تقتضى الحس ) اى الاحساس بمعنى الادراك بالحواس الخمس الظاهرة وقوله والحركة  
 الارادية عطف لازم على ملزوم قال العلامة الناصر اللقاني والحق عندهم ان الروح ليست  
 شرطاً للحياة بل للفاعل المختار ان يوجد الحياة في اى جسم اراد سواء كان فيه روح اولا  
 وسواء كان في صورة الانسان اولا كما وقع في الجذع الذى حن لنبى صلى الله تعالى عليه وسلم  
 قال بعض تلامذته واث ان تقول يجوز ان الله تعالى اوجد الروح في الجذع ثم انصف  
 بالحياة وتأمله ( قوله وكذا المراد ) حاصله ان الشباب الذى هو السند اليه معناه  
 الاصل كونه الحيوان في زمن ازدياد قوته وانما سمي هذا المعنى شباباً لان الحرارة  
 الغريزية حيث تكون مشبوبة اى مشتعلة وقد استعير لكون الزمان في ابتداء  
 حرارته الملبسة له وفي ابتداء ازدياد قوله بجامع الحس في كل من الابتداءين  
 لما يترتب عليه من نشأة الاشباح والمحسن واستعير اسم المشبه به للشبه على طريق  
 الاستعارة التصريحية الاصلية كذا افاد ابن يعقوب اذا علمت هذا قول الشارح  
 وكذا المراد اى مراد التكلم بشباب الزمان وقوله ازدياد قواها النامية الاولى  
 قواها النامية للنبات لان الضمير راجع للزمان وهو مذكّر الا ان يقال ان  
 الضمير نظراً لكون الزمان مدة وفي الشيخ بس تبعاً للفتاوى ان ضمير قواها راجع  
 للارض واوردنا على ذلك ان شباب الزمان يقوم به وازدياد القوى انما يقوم بها  
 لا بالزمان وحيث فلا يصح تفسير شباب الزمان بازدياد قوى الارض واجاب الشيخ  
 بس بان في الكلام حذف مضاف اى وقت ازدياد قواها ورد هذا الجواب

نحو انبت الربيع البقل  
 اوجازان لغويان ( نحو  
 احيى الارض شباب  
 الزمان ) المراد باحياء  
 الارض تهييج القوى  
 النامية فيها واحداث  
 نضارتها بانواع النبات  
 والاحياء في الحقيقة اعطاء  
 الحياة وهى صفة تقتضى  
 الحس والحركة الارادية  
 وكذا المراد بشباب  
 الزمان زمان ازدياد  
 قواها النامية

قوله اى وقت ازدياد الخ  
 هذا يقتضى ان عبارة  
 الشارح وكذا المراد  
 بشباب الزمان ازدياد  
 الخ وهو الذى يقتضيه  
 ايضا سياق عبارة المحشى  
 في قوله اذا علمت هذا أقول  
 الشارح الخ والذى  
 في نسخ الشارح التى يردى  
 وكذا المراد بشباب الزمان  
 زمان ازدياد الخ وعليه  
 فلا يحتاج للمضاف الذى  
 قدره الشيخ بس ويحذف  
 ( محممه )



بان الوقت لا يقوم بالزمان بل هو نفسه فكيف يفسره شاب الزمان الذي هو وصف قائمه واجاب القارى بحواب غير هذا بان يحمل الازدياد على التعدى لانه قديمى متعديا ويجعل مضافا للمفعول والاصل ازدياد الزمان لقواها وعلى هذا فغنى قولك احبى الارض شباب الزمان احدث نضارتها ازدياد الزمان لقواها النخبة للنبات ولا يخفى ما فى هذا كله من التكليف فالاحسن ان يفسر شباب الزمان بازدياد قوة الارض بسبب لطافة الهواء واعتداله وانصباب القطر من السماء فى هذا الزمان وحينئذ فليس للزمان شئ من تلك الصفات ويكون اضافة شباب للزمان لادنى ملاسبة لحصول الكائنات فيه وعلى هذا فغنى احبى الارض شباب الزمان هيج قوى الارض واحداث الخضرة والنضرة فيها ازدياد قواها النامية الحاصلة فى الزمان وهذا ملخص ما افاده عبد الحكيم والقرمى (قوله وهو) اى الشباب فى الحقيقة اى فى اللغة (قوله الفرزية) اى المروزة فيه (قوله اى قوية مشتعلة) انما فسر مشوبة بذلك لاخذه من قولهم شب النار اذا قواها واشعلها (قوله انبت القبل شباب الزمان) اى ازدياد قوة الارض النخبة الحاصلة فى الزمان (قوله ظاهر) اى لانه جعل المجاز العقلى فى اسناد الفعل او معناه الى غير ما هو له من فاعل او غيره مما ليس بمبتدأ وحينئذ فلا يكون الاقايين الكلمتين والكلمتان لا تخلوان من هذه الاحوال الاربعة فنحو زيد نهاره صائم المجاز عند المصنف انما هو فى اسناد صائم الى ضمير النهار وقوله على ما ذهب اليه المصنف اى واما على رأى السكاكى فلا وجه للحصر فى الاربعة لانه عرف المجاز العقلى بانه الكلام المقادير خلاف ما عند المتكلم من الحكم بتأول فيعوز ان يكون المسند عنده جملة اسندت لمبتدأ نحو زيد صام نهاره او نهاره صائم والجملة لا توصف بالحقيقة ولا بالمجاز اللغويين لاخذ الكلمة فى تعريفها هذا مراد الشارح وفيه نظر لان الكلمة انما اخذت فى تعريف الحقيقة والمجاز المفردين لاقى تعريفهما مطلقا الا ترى انهم قسموا المجاز اللغوى الى الاستعارة وغيرها والاستعارة الى التمثيلية وغيرها ومثلوا التمثيلية بما هو مركب قطعوا واذنبت وصف الجملة بالمجاز ثبت وصفها بالحقيقة لان كل ما يوصف بالمجاز باعتبار الاستعمال فى غير الموضوع له يوصف بالحقيقة باعتبار الاستعمال فيما وضع له وحينئذ فالحصر فى اربعة ظاهر على مذهب السكاكى ايضا لكن على تقدير عدم رده للاستعارة بالكنية واما عند رده المجاز المذكور لها فطرعا اما مجازان او مجاز وحقيقة فقط كما مر منم بشكل الحصر فى الاقسام الاربعة حتى على مذهب المصنف بنحو قولك سرفى لبللى وقد اردت هذه اللفظة حين سمعتها فان الذى سرك من تلفظ بها واللفظ اذا اراد به نفسه وان قيل بوضعه لنفسه لا يوصف بحقيقة ولا بمجاز كما صرح به الشارح فى حواشى الكشف فهذا المثال من المجاز العقلى لان الاسناد فيه لغير من هو له عند المتكلم واحداث فيه حقيقة وهو المسندو المسند اليه ليس حقيقة ولا مجازا واجاب عبد الحكيم

وهو فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوان فى زمان تكون حرارته الفرزية مشوبة اى قوية مشتعلة (او مختلفان) بان يكون احدا الطرفين حقيقة و الآخر مجازا (نحو انبت القبل شباب الزمان) فيما المسند حقيقة والمسند اليه المجاز (واحبى الارض الربيع) فى عكسه ووجه الانحصار فى الاربعة على ما ذهب اليه المصنف ظاهر لانه اشترط فى المسند ان يكون فعلا او فى معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجازا (وهو) اى المجاز العقلى (فى القرآن كثير) اى كثير فى نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى تكون الحقيقة العقلية قليلة وتقديم فى القرآن على كثير لجرده الاهتمام كقوله تعالى (واذ انزلت عليهم آياته) اى آيات الله قوله ان المرء كذا فى النسخ وصوابه السار من سره لاسره كما افاده فى القاموس والمصباح (مصححه)

بان السرور اتمامه من سماع هذا اللفظ من حيث دلالة على معناه لان حيث هو  
ولانسل ان السر من تلفظ به وحيث فلاستاد في هذا المثال حقيقة (قوله لانه اشترط  
الخ) ان قلت حيث كان الحصر في الاربعة على ما ذهب اليه المصنف ظاهرا فلا يحتاج  
لدليل قلت هذا من باب التنبيه والامور الضرورية فدينه عليها زالة لما في بعض  
الاذهان من الخفاء (قوله مستعمل) بالجر صفة لمفرد اما اذا وضع للمعنى ولم يستعمل  
فيه فلا يتصف بحقيقة ولا مجاز لقولهم في تعريف كل منهما كلمة مستعملة الخ (قوله  
وهو في القرآن كثير) رده على الظاهرية الزاعين عدم وقوع المجاز العقلي كالغوى  
في القرآن لابهام المجاز الكذب والقرآن منزعه ووجه الرد انه لا ابهام مع القرينة  
(قوله لمجرد الاهتمام) اى الاهتمام المجرد عن التخصيص والافهوكثير في غير القرآن  
ايضا كالسنة وكلام العرب (قوله كقوله تعالى) ان قلت لم لم يقل المصنف كقوله  
تعالى او نحو قوله تعالى واذا الخ لاجل ان يظهر انه تمثيل بل اورده بطريق التعداد  
قلت انما ترك المصنف ذلك لابهام ان المعنى واذا تليت على منكرى المجاز في القرآن  
آياته زادتهم ايمانا بوجوده فيه فيكون في الكلام ابهام للاقتباس فكانه  
جلى الآية على الاستدلال على مدعاه وان كان الغرض الحقيقى انما هو التمثيل كما  
اشاره الشارح بتقديره لقوله كقوله تعالى فهو ليس اقتباسا حقيقة بل يوهى ذلك  
وهو من الحسنات وان لم يعدوه منها لعدم انحصار المحسنات فيما ذكره ثم ان تقدير  
الشارح هذا لا يناسب في عدم العطف في يذبح وما بعده لان المقول حيثذ بمجموع  
المذكورات فان قلت كيف يصح ثبوت زيادة الايمان بوقوع المجاز في القرآن  
بالنسبة الى منكرى وقوعه فيه مع ان اثبات الزيادة لهم يقتضى حصول اصل الايمان به  
قلت نزل انكارهم منزلة العدم لوجود ما يزيله من الادلة فكان اصل الايمان به حاصل  
ببعض الآيات والزيادة حاصلة بعض آخر وان الزيادة قد يراد بها الامر الزائد في نفسه  
وهو لا يقتضى وجود المزيد عليه (قوله اسند الزيادة الخ) ينبغي قراءة اسند هنا وما  
بعده بالبناء للمفعول تأديبا وقوله الى الآيات اى التى هي ضمير زادت (قوله لكونها)  
اى الآيات سببا اى سببا عايدا للزيادة فالزيادة فعل الله والآيات يزداد بها عادة (قوله  
يذبح ابناهم) اى يذبح فرعون ابنا بنى اسرائيل (قوله امر) هذا بيان لكونه سببا  
والحاصل ان المسند اليه هنا سبب امر وما قبله سبب غير امر وما يأتى سبب بواسطة  
واعلم انه يجوز ان يكون يذبح مجازا لغويا عن امر بالذبح وحيث فلا يكون مما نحن  
فيه لا يقال ان احتمال ذلك غير مضر لان المثال يكفيه الاحتمال لانا نقول ليس  
القصد هنا مجرد التمثيل بل الاستشهاد والاستدلال على كثرته رداعلى من زعم خلافه  
وحيث فيض الاحتمال كذا بحث السيد الصفوى (قوله يذبح عنهما) اى يذبح  
ابليس عن آدم وحواء لباسهما (قوله لان سبه) اى النزاع وقوله الاكل اى من شجرة

(زادتهم ايمانا) اسند  
الزيادة وهى فعل الله الى  
الآيات لكونها سببا (يذبح  
ابناهم) نسب التذبح  
الذى هو فعل الجيش الى  
فرعون لانه سبب امر  
(يذبح عنهما لباسهما)  
نسب نزع اللباس عن آدم  
وحواء وهو فعل الله تعالى  
الى ابليس لان سبه الاكل  
من الشجرة وسبب الاكل  
وسوسه مقاسمه اياهما  
انه لهما لمن الناصحين  
(يوما) نصب على انه  
مفعول به لتقون اى كيف  
تقون يوم القيامة ان  
بقيتم على الكفر يوما  
(يحمل الولدان شيئا)  
نسب الفعل الى الزمان  
وهو لله حقيقة وهذا  
اية

وبقعهما الخ يمنع  
قوله وجود اللام فى لمن  
الناصحين كما لا ينبغي صحة

الخطئة وقوله وسبب الاكل وسوسه اى فهو سبب السبب وسبب السبب سبب فهو من  
الاسناد للسبب بوسطة ( قوله انه للمال الناصحين ) بكسر همزة ان جوابا للمقاسمة  
وبفتحها بناء على ترغ الخافض اى على انه ( قوله مفعول به ) اى لان الاتقاء منه نفسه  
لا ينفذ حتى يكون مفعولا فيه واعلم ان اصل تقون تقون من الوقاية وهى فرط  
الصيانة متعدد الى مفعولين والاول محذوف والثانى يوماعلى حذف المضاف اى عذاب  
يوم حذف للاستغناء عنه والمعنى فكيف تقون انفسكم عذاب يوم اى كيف تصونون  
انفسكم من عذاب يوم وقد يستعمل الاتقاء بمعنى الحذر وحينئذ يكون متعديا لواحد  
ويصح ارادة ذلك هنا ايضا والمعنى فكيف تحذرون من عذاب ذلك اليوم والحاصل  
ان فى جعل يوما مفعولا به لتقون وجهين كونه مفعولا به ثانيا او مفعولا به فقط  
ويحتمل ان يكون يوما مفعولا به لكفرتم والمعنى حينئذ فكيف تحصل لكم الوقاية  
او الحذر ان كفرتم فى الدنيا يوما يجعل الولدان شيئا على ان يكون الفعل الذى هو  
تقون منزلا منزلة اللازم وتضمن كفرتم انكرتم وجحدتم وبصح ان يكون يوما  
مفعولا لكفرتم ومفعول تقون محذوف والمعنى فكيف تقون عذاب الله الذى امرتم  
باتقائه ان كفرتم فى الدنيا وجحدتم يوما يجعل الولدان شيئا وهو المشتمل على ذلك العذاب  
ويحتمل ان يكون يوما نصبا على الظرفية والمعنى فكيف لكم بالتقوى فى يوم يجعل  
الخان كفرتم فى الدنيا واما اختار الشارح الوجه الاول لقلة التقدير والتأويل بخلاف  
بقية الاوجه واما كيف مفعول مطلق على الصحيح وعامله تقون اى تقون اى اتقاء  
( قوله يوم القيامة ) فى ذكره نظرا لانه يؤدى الى التكرار للاستغناء عنه بقوله فى الآخر  
يوما فالاولى حذقه او ذكره على وجه التفسير فى آخر الآية بان يقول وهو يوم القيامة  
واجيب بان هذا مبنى على ان يوم القيامة مفعول تقون ويوما بدل منه وليس كذلك  
فقد ذكر العلامة عبدالحكيم ان يوم القيامة نصب على الظرفية ويوما يجعل الولدان  
مفعول به على حذف المضاف اى عذاب يوم وليس بدلا من يوم القيامة كما وهم ادلا  
دخل فى تفسير معنى المفعول به للإبدال بخلاف الظرفية فانه بيان للاستقبال الذى  
فى تقون انتهى وهذا هو الاوفق بقول الشارح نصب على انه مفعول به لتقون  
( قوله ان بقيتم على الكفر ) فسر ان كفرتم بقوله ان بقيتم على الكفر لكون المخاطب بهذا  
الكلام الكفار وكفرهم مقطوع به وان لا تدخل على المقطوع به واما تدخل على المشكوك  
فيه وثلا يحتاج كفرتم الى المفعول به ( قوله يجعل الولدان ) اى يصيرهم شيئا جمعا اشيب  
والاصل فى شين شيئا الضم وكسرت لجأسة الياء ( قوله نسب الفعل ) اى وهو  
الجل المذكور وقوله الى الزمان اى لوقوعه فيه ( قوله وهذا ) اى تصير الولدان  
شيئا ( قوله كناية ) يحتمل ان المراد الكناية القوية اى عبارة ويحتمل ان المراد  
الكناية الاصطلاحية وهذا هو المتبادر من قوله بعد ذلك لان الشيب الخ لانه ظاهر

في كونه كناية على مذهب السكاكي القائل انها اللفظ المستعمل في ملزوم معناه وذلك لان قوله تعالى يحمل الولدان شيئا موضوع للآزم الذي هو تسارع الشيب وقد استعمل اسم ذلك الآزم في الملزوم وهو شدة اليوم وكثرة الهموم والاحزان فيه وفي قوله وهذا كناية اشارة الى ان الكناية لاتنافى المجاز العقلي (قوله عن شدته) اي اليوم وقوله لان الشيب اي الحقيق وهو باض الشعر وقوله مما يتسارع اي مما ينشأ بسرعة وقوله عن تفاقم الشدائد اي عن تراكمها وتكاثرها والحاصل ان تراكم الشدائد ملزوم يلزمه سرعة الشيب فاطلق اسم الآزم واريد الملزوم (قوله او عن طوله) اي او انه كناية عن طوله طولا يبلغ فيه الصبيان او ان الشيب والشيوخوخة ثم يحتمل ان المراد الكناية اللغوية ويحتمل الاصطلاحية ايضا على مذهب السكاكي وذلك لان قوله يحمل الولدان شيئا موضوع للآزم طول الزمان وهو الشيوخوخة والشيب فاستعمل في الزوم وهو طول الزمان الذي يبلغ فيه الصبيان او ان الشيب والشيوخوخة او على مذهب المصنف القائل انها استعمال اسم الملزوم في الآزم لان الشيب والشيوخوخة يلزمهما طول الزمان عادة والحاصل ان الشيب وطول الزمان متلازمان يصح ان يعتبر كل منهما لازما والآخر ملزوما فان قلت جعله كناية عن الطول ينافي التعجب من عدم الاتقاء فان منشأ التعجب كثرة الهموم في ذلك اليوم لا مجرد الطول لان اليوم الطويل قد يشتمل على نحو السرور فلا يقتضي التعجب فلا بد من اعتبار كثرة الهموم معه حتى يحسن التعجب على ان طوله ازدي من او ان الشيوخوخة لان او ان الشيوخوخة بعد الاربعين ويوم القيامة قال الله تعالى فيه وان يوما عند ربك كالف سنة مما تعدون فالطول المخصوص ليس لازما لاوان الشيوخوخة قلت ليس المراد انه كناية عن مطلق الطول بل الطول المعهود ولاشك انه من اكبر الهموم والعلاقة يكتفي فيها بالزوم الواقع بين او ان الشيوخوخة ومطلق الطول ذكره الفنبي (قوله يلقون فيه او ان الشيوخوخة) اي فيثيون (قوله ائقالتها) جمع ثقل بفتح التثنية والقاف وهو متاع اليت فقول الشارح اي ما فيها الخ تفسير مراد وقوله من الدقائق اي ما كان مدفونا ومخزونا فيها كالكنوز والموتى وقوله والخزائن عطف تفسير (قوله الى مكانه) اي الى الارض التي هي مكان متعلقه وهو المخرج اعني الشيء المدفون لا مكان نفس الاخراج لانه معنى من المعاني والحاصل ان الاسناد في هذه الآية للمفعول به بواسطة من لا الظرف المكاني لان الارض ليست مكان للفعل ادلا يقال هنا اخرج فيها بل اخرج منها لان الانتقال مخرجة منها لافها والمكان الملايس للفعل هو مكان الفعل وملايسه له لوقوعه فيه (قوله وغير مخصص بالخبر) فيه دخول الباء بعد الاختصاص على المقصور عليه وهو عربي وان كان الاكثر في الاستعمال دخولها بعده على المقصور كما حققه الشارح وظن صاحب مرائس

من شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لان الشيب مما يتسارع عند تفاقم الشدائد والمحن او عن طوله فان الاطفال يلقون فيه او ان الشيوخوخة (واخرجت الارض ائقالتها) اي ما فيها من الدقائق والخزائن نسب الاخراج الى مكانه وهو الله حقيقة (وغير مخصص بالخبر) عطف على قوله كثير اي وهو غير مخصص بالخبر وانما قال ذلك لان نسيته بالمجاز في الاثبات وايراده في احوال الاسناد الخبري يومهم اختصا صه بالخبر

الافراح وجوب الاخيرة فاعترض على المصنف وقال الصواب ان يقول وهو غير مختص به  
 الخبر (قوله عطف على قوله كثير) ان قلت هذا يقتضي ان قوله في القرآن مهبط عليه  
 لانه قيد في المعطوف عليه فيجري في المعطوف فيكون المعنى حيث ان الله غير مختص بالخبر  
 في القرآن فقط فيفيد انه مختص بالخبر في غير القرآن مع ان المراد انه غير مختص بالخبر  
 مطلقا في القرآن وفي غيره اجيب بان ما كان قيدا في المعطوف عليه لا يجب ان يكون  
 في المعطوف على التحقيق عندهم فقوله عطف على قوله كثير اي يقطع النظر عن تقييده  
 بقوله في القرآن (قوله لا تسميته) اي عند القوم لا في كلام المصنف لان هذه التسمية  
 لم يذكرها هنا (قوله يوم الخ) افرد باعتبار كل واحد من الامرين والا فالظاهر  
 يومهم وانما الاشياء بالنسبة الى التسمية المذكورة هو ان الايات لا يتحقق في الانشاء  
 اذا الايات يقابل الانتزاع وكل منهما حكم ولا حكم في الانشاء لانه من قيد التصورات  
 فان قلت قد علم من هذا التوجيه ان الايات لا يمكن في الانشاء فكان الموافق لذلك  
 تخصيصه بالجزم بدل قوله يومهم بان يقول يخصه بالخبر او يوجب اختصاصه بالخبر  
 اد التسمية بالايات لا يمكن شمولها للانشاء على ان ذكره في بحث احوال الاسناد  
 الخبري صريح في الاختصاص لاموهم فالجواب انه انما عبر بيومهم لاما كان ان يجعل  
 التسمية بذلك والاراد في احوال الاسناد باعتبار تحققه في بعض المواضع وهو الخبر  
 لاسيما وهو الجزء الاعظم وهذا لا ينافي انه لا يثبت في الانشاء او ان المراد بقوله  
 يومهم اي يقع في الوهم اي الذهن وان كان جزما كذا قرره شيخنا العدوي (قوله  
 يومهم اختصاصه بالخبر) اي فاق المصنف بقوله وغير مختص بالخبر دفعا لذلك التوهم  
 (قوله بل يجري الخ) تصريح بماعلم التزاما اتي به للايضاح وتوطئة لقوله نحو الخ  
 (قوله ابن لي صرحا) اي قصرا اي مكانا عاليا وما ذكره الشارح في هذه الآية  
 من الجواز العقلي غير متعين بل يجوز ان يكون ابن متجوزا به عن اوامر البناء مجازا لغويا  
 (قوله وكذلك قولك ليبت الخ) اشار بذلك الى انه لا فرق بين الطلب بالصيغة  
 او باللام واصل هذا المثال ليبت الله بالربيع ماشاء (قوله وليصم نهارك) اصله  
 ولنصم انت في نهارك (قوله وليجهد) بفتح الياء وكسر الجيم وجدك بكسر الجيم وضم  
 الدال واصله وليجهد جدا اي وليجهد اجتهادا فلما كان المصدر مشابها للفاعل  
 الحقيقي وهو الشخص في تعلق الفعل بكل منهما لصدوره من الفاعل والمصدر جزء  
 معناه صبح اقامة المصدر مقام الفاعل في اسناد الفعل اليه (قوله او النهى) نحو  
 لا يقيم ليلاك ولا يصم نهارك (قوله الى ما ليس الخ) اي الى مسند اليه ليس الخ وقوله  
 صدور الفعل اي في الامر وقوله او الترك اي النهى (قوله وكذا قولك الخ)  
 فصلها عما قبلها لانها نوعان من الانشاء غير الامر والنهى (قوله ليت النهر جار  
 اصله ليت الله جار في النهر لان الذي يتنى جريه هو الماء لا النهر فاستد الجزية المتنى

(بل يجري في الانشاء  
 نحو ياها مان ابن لي صرحا)  
 فان البناء فعل العملة  
 وها مان سبب امر وكذلك  
 قولك ليبت الربيع ماشاء  
 وليصم نهارك وليجد  
 جدك وما اشبه ذلك مما  
 استند فيه الامر او النهى  
 الى ما ليس المطلوب  
 صدور الفعل او الترك  
 وكذا قولك ليت النهر  
 جار وقوله تعالى اصلك  
 تأمرك (ولا بد له) اي  
 للمجاز العقلي (من قرينة)  
 صارفة عن ازيادة ظاهره  
 لان المتبادر الى الفهم عند  
 انشاء القرينة هو الحقيقة  
 (لفظة كامر) في قول  
 ابي النجم افناء قبل الله  
 (او معنوية كاستحالة  
 قيام المسند بالذكور)  
 اي بالسند اليه المذكور  
 مع المسند (حقلا) اي  
 من جهة العقل

الى التهم محازا ملاسته لله بالخلية فالحجاز في اسناد جار الى ضمير الهر ( قوله  
اصلا تكم تأمر ك ) الاصل ايا امر ك ربك في صلاتك اى في حال تلبسك بها ان تترك  
امر اعظما هو عبادة ما كان بعده أبونا فهو من الاسناد للمفعول به بواسطة الحرف  
فالحجاز في اسناد تأمر الى ضمير الصلاة لافى نسبة الجملة للبدا ( قوله ولا بد له من  
قرينة ) انما تعرض لهذا مع استفادته من قيد التأول توطئة لتقسيمها الى لفظية  
ومعنوية فهو بمنزلة البيان لقوله بتأول وكان ينبغي ان يذكره متصلا بما يتعلق به  
ولا يفصل بينهما ببيان الاقسام وما بعده من لاحكام وقرينة فصلة بمعنى مفعول اى  
مقرونة او بمعنى فاعلة اى مقارنة ( قوله صارفة عن ارادة ظاهره ) اى من و  
الاسناد لما هو له ولا يشترط ان تكون معينة لما هو الحقيقة ولذا اخذت في انه هل  
يلزم ان يكون له حقيقة ام لا ولا معينة لما هو المجازى بخصوصه من كونه اسنادا  
للسبب او المفعول مثلا ( قوله لان لتدر الخ ) علة لتأوله ولا بد الخ ( قوله لنفسه )  
نسبة للفظ المطلق من نسبة الجزئى للكلى وكذا يقال في قوله معنوية ( قوله كامر )  
اى كالقرينة التى مرت في قول ابي النجم ثم لا ينبغي ان قوله افناء قيل الله انا يصرف  
ما قبله عن ظاهره لدلالته على انه كان موحدا بفاصلة قوله او صدوره عن الواحد  
يفتضى ان يقيد الصدور عن الواحد بما اذا لم يعلم منه لفظ مقترن بالكلام ( قوله  
كاستحاله قيام السند ببلد لور ) اى انصافه به او صدوره عنه فدخل قيام المبني  
للمجهول بنائب الفاعل اذ معنى ضرب زيد انصف زيد بالمضروبة فسقط قول  
بعضهم كان الاول للمصنف ان يقول كاستحاله نسبة السند للسند اليه المذكور  
ليتناول نسبة الفعل للمجهول للسند اليه الذى هو نائب الفاعل وقوله بالمدكور  
اى في عبارة المتكلم لفظا او تقديرا وليس المراد المذكور في عبارة المصنف سابقا وانما  
قيد بالمدكور لان قيام السند بالسند اليه لاستحاله فيه فلو لم يقيد بذلك لربما ذهب  
الروم لاستحاله مطلقا آه قرحى ( قوله اى من جهة العقل الخ ) قبل ان فيه اشعارا  
بان انتصاب عقلا وعادة على التميز وفيه نظر لانه لو كان كذلك فاما ان يكون  
تميزه مفردا او نسبة لاسيل الى الاول لانه يفتضى ان تكون ذات المفرد مبهمة متناولة  
لذوات متعددة كعشرين من قولك ملكك عشرين دينارا والمفرد هنا هو الاستحاله  
ذاته متعينة لايها فيها لانها الخروج عن الاستقامة للاعوجاج وانقسامها الى العقلية  
والعادية انما يوجب الابهام في صفتها ولانه يقول يفتضى ان يكون الاستحاله من افراد  
العقل كقبحه برا وهو باطل ولا سبيل الى التالى لعدم الابهام في النسبة لان الابهام فيها  
بسبب ان تكون في الظاهر متعلقة بشئ ويجوز تعلقها بشئ آخر متعلق بتعلقه به  
في الظاهر كتعلق نسبة طاب في طاب زيد زيد في الظاهر ويجوز تعلقها بالنفس  
بان تقول طابت نفس زيد والنفس متعلقة زيد وهنا قد تعلقت نسبة الاستحاله

بالقيام في الظاهر والتعلق بالقيام الذي ذكرها هو العقل والعادة ولا يجوز تعلق  
نسبة الاستحالة بهما لظهور انها ليسا مستحيلين بل المستحيل انما هو نفس القيام  
وحينئذ فلا ايهام في النسبة واجيب بانه يجوز ان يكون عقلا وعادة تميز النسبة  
الاستحالة للقيام محولا عن الفاعل الكائن لتعدى الاستحالة وهو الاحالة اى كاحالة  
العقل القيام المذكور لان التمييز المحول عن الفاعل لا يلزم ان يكون فاعلا للفعل المذكور  
بل تارة يكون فاعلا لمتعديه وتارة لازمه فالاول نحو امتلاء الاناء ماء فالماء ليس  
فاعلا لامتلاء بل لمتعديه وهو ملاء يقال ملاء الماء الاناء والثاني نحو قوله تعالى وفجرنا  
الارض عرونا بناء على انه محول عن الفاعل فالعبرون ليست فاعلا لفجر بل لازمه  
وهو تفجير الذي هو لازم لفجر لان مطاوع التعدى لواحد لازم ثم ان جعله تمييز  
نسبة بهذا الاعتبار مبنى على ان تمييز النسبة لابد ان يكون محولا واما على القول  
بعدم الوجوب بل ذلك هو الغالب فلا يحتاج لذلك التكافى على ان يكون اعراب عقلا  
وعادة تميزا ليس بمنعني فيصح نصبه برزخ الخافض اى في العقل او على انه مفعول  
مطلق اى استحالة عقل ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فان نصب انصابه  
على المفعولية المطلقة او انه حال وعقلا وعادة بمعنى عقلية وعادة وقول الشارح  
اى من جهة العقل لا يتعين ان يكون اشارة الى انه تمييز بل يصح ان يكون بيانا  
لحاصل المعنى فامل ذلك (قوله يعنى ان يكون) اى المسند وقوله قيامه به اى بالمسند  
اليه المذكور وهذا جواب عما يقال اذا كانت الاستحالة عقلا قرينة صارفة عن ارادة  
الظاهر فلم كان قول الدهري الذي علم حاله اثبت الزيج البقل حقيقة مع ان العقل  
الصحيح يحمله وحاصل الجواب ان المراد بالاستحالة التي تكون قرينة الاستحالة  
الضرورية وهى التي لو خلى العقل مع نفسه اى من غير اعتبار امر آخر معه من نظر  
او غيره لحكم بها واستحالة اثبات الزيج البقل ليست كذلك بل يحتاج العقل في الحكم  
بها لدلائل (قوله المحققين) اى كاهل السنة وقوله والمبطلين اى كالدهرية (قوله  
لان العقل) اى كل عقل يحمل ال استغراقية او عقل الفريقين من المحققين والمبطلين  
اذا نظر في ذلك وبأمل ونفسه اى من غير اعتبار امر آخر من نظر او عادة او احساس  
ثم ان هذا تعليل لقوله لا يدعى الخ اى لا يدعى احد جواز ذلك القيام لان العقل اذا خلى  
ونفسه اى من غير اعتبار امر آخر من نظر او عادة او احساس او تجربة بعده محالا  
وهذا التفسير على نسخة لان العقل الخ وفي بعض النسخ لا ان العقل يحرف النفي  
عطفا على قوله يعنى ان يكون الخ اى ان الاستحالة العقلية التي تكون قرينة للمجاز  
ما تقدم لا كون العقل اذا خلى مع نفسه اى خلى من منازعة الوهم وغلبة الشيطان  
بعده محالا لئلا يرد قول الدهري اثبت الزيج البقل فان عقل الموحد بعده محالا مع  
انه حقيقة ولئلا يكون قول المصنف الآتى وصدوره عن الموحد داخلا في الاستحالة

يعنى ان يكون بحيث لا  
يدعى احد من المحققين و  
المبطلين انه يجوز قيامه  
به لان العقل اذا خلى و  
نفسه بعده محالا (كقولك  
بحيث جاءت في البك)  
لظهور استحالة قيام  
المجنى بالحجة

(اوعادة) اى من جهة  
 العادة (نحو هزم الامير  
 الجند) لاستحالة قيام  
 هزم الجند بالامير وحده  
 عادة وان كان ممكنا عقلا  
 وانما قال قيامه به ليم  
 الصدور عنه مثل ضرب  
 وهزم وغيره مثل قرب  
 وبعد (وصدوره) عطف  
 على استحالة اى وكصدور  
 الكلام (عن الموحد في  
 مثل اشاب الصغير) و  
 افنى الكبير اليت فاته  
 يكون قرينة معنوية على  
 ان استناد اشاب وافنى  
 الى كرا العداة ومر العشى  
 مجاز لا يقال هذا داخل  
 في الاستحالة لانا نقول لا  
 نسلم ذلك كيف وقد  
 ذهب اليه كثير من ذوى  
 العقول واحتجنا في ابطاله  
 الى الدليل (ومعرفة  
 حقيقته)

العقلية على ارادة جفس العقل فتأمل (قوله بعده) اى قيامه به (قوله محبتك  
 جاء - بنى اليك) اصله نفسى جاءت بنى اليك لاجل المحبة فالمحبة سبب داع الى الجسمى  
 لا فاعله فلما كانت المحبة مشابهة للنفس من حيث تعلق الجسمى بكل منهما صبح الاسناد  
 للمحبة على جهة المجاز والقرينة الاستحالة لكن الاستحالة هنا ظاهرة بناء على مذهب  
 المبرد القائل ان باء التعدية تقتضى مصاحبة الفاعل للفعول في حصول الفعل فعنى  
 ذهبت يزيد صاحبتي زيدا في الذهاب وعلى هذا فعنى قولك محبتك جاءت بنى اليك  
 ان محبتك صاحبتي فى الجسمى اليك ولا شك ان محبة محال اما على ما قاله سيديوه  
 من ان باء التعدية بمعنى همزة النقل وان معنى ذهبت يزيد اذهبته اى جعلته ذاها  
 بمعنى كنت سببا في ذهابه من غير مشاركة له في الذهاب اذ لا نعنى بالسبب الا الحامل  
 على الشئ فلا شك فى صحة اسناد مثل ذلك الى المحبة لانها تثير الجسمى وتحمل عليه  
 فلا يكون اسناد الجسمى اليها مجازا فلعل المثال مبنى على مذهب المبرد آه سم  
 (قوله وانما قال قيامه به) هذا حكاية لكلام المصنف بالمعنى والا فالمصنف عبر  
 بالاسم الظاهر وقصد الشارح بذلك التنبيه على ان ما ذكره المصنف فى الايضاح  
 من جعله جهة صدوره عنه قبيحا لقيامه به حيث قل كاستحالة صدور المسند  
 من المسند اليه او قيامه به مما لا يجدى فائدة يعتد بها والاولى ما ارتكبه هنا آه قرى  
 (قوله الصدور عنه) اى عن اختيار (قوله مثل ضرب وهزم) مثالان للصدور عنه  
 (قوله وغيره) اى غير الصدور كالاتصاف (قوله مثل قرب وبعد) فنقول قربت للدار  
 وبعدت الدار مثلا فالقرب والبعد قائمان بالدار لكن لا على سبيل الصدور بل على سبيل  
 الاتصاف (قوله عطف على استحالة) نيه بهذا ازالة لما عسى ان يتوهم فى بادى الراى  
 عطفه على قيام المسند وفساده ظاهرا ذ بصير المعنى حيث ذ كاستحالة صدوره عن الموحد  
 فى مثل الخ وليس هذا مما يحلله العقل والا لما ذهب اليه كثير من العقلاء كما قرره الشارح  
 (قوله اى وكصدور الكلام) اشار بذلك الى ان الضمير راجع للكلام المعلوم من المقام  
 والذى احوج الشارح لذلك موافقة عبارة الايضاح والاولى رجوع الضمير للمجاز  
 لتكون الضمائر على نسق واحد ان قلت انه على هذا التقدير بصير المعنى من قرآن المجاز  
 صدور المجاز عن الموحد فيلزم مفرقة انه مجاز قبل قرينة انه مجاز قلت المراد بالمجاز  
 الضائف اليه فى قوله صدور المجاز عن الموحد ما يؤول الى كونه مجازا اى ان من جملة قرآن  
 المجاز صدور ما يؤول الى كونه مجازا عن الموحد ولعل عدول الشارح عن ارجاع الضمير  
 الى المجاز الفرار من هذا التكلف (قوله عن الموحد) اى عن اعتقاد ان الله اله واحد  
 وفيه انه لا يلزم من كونه قائلا بالوحدانية ومعتقدا لها انه لا يقول بتأثير الاسباب  
 العادية الا ترى للمترى ونحوه ممن يعتقد صدور بعض الافعال عن غيره تعالى وحيث ذ  
 فلا يكون ذلك قرينة الا ان يقال المراد صدوره عن الموحد الكامل (قوله فى مثل الخ)



اى على فرض علم حال قائله وانه مؤمن والافتد مر للمصنف انه لم يعلم حاله كذا  
 قرر بعضهم والحق انه ليس فيما تقدم تصريح بان قائل هذا البيت لم يعلم حاله كما ذكرناه  
 فيأمر (قوله مانه) اى الصدور يكون قرينة الخ (قوله هذا) اى الصدور عن الموحد في مثل  
 اشاب الصغير الخ في الاستحالة العقلية لان الموحد يحيل قيام الاشابة والافناء بالسند اليه  
 المذكور اى وحينئذ فلا يصح ان يمثل به للصدور عن الموحد الذى هو مقابل للاستحالة  
 (قوله لانسلم ذلك) اى دخوله في الاستحالة العقلية لان المراد بها هنا الاستحالة البدئية  
 بحيث يحكم بها كل عاقل من غير نظر واستدلال على ما علم من تفسيره لها سابقا وهذا  
 وان كان مستحيلا لكن احالته ليست عند كل العقلاء بل لمن وجد عنده نظر صحيح  
 (قوله كيف وقد ذهب الخ) اى فهو من الحال الغير الضرورى الذى الكلام فيه  
 (قوله واحتجنا في ابطاله) اى ابطال ما ذهب اليه ذلك البعض الى الدليل (قوله  
 ومعرفة حقيقته الخ) من المعلوم ان الحقيقة في هذا الباب هي اسناد الفعل او معناه الى  
 ما هو له فنادى المصنف ان ذلك الاسناد معرفة تارة تكون ظاهرة وتارة تكون  
 خفية مع ان الحقيقة بهذا المعنى دائما ظاهرة لان الاسناد لما هو له لا خفاء فيه واجاب  
 الشارح بقوله يعنى الخ وحاصل ما اجاب به ان مراد المصنف بالحقيقة الموصوفة  
 بكون معرفتها ظاهرة او خفية الفاعل او المفعول الذى اذا اسند اليه الفعل كان الاسناد  
 حقيقة ثم بعد هذا الجواب يرد عليه ان الظهور والخفاء انما ينسبان الى ما يعرف  
 كالفاعل او المفعول الذى يكون الاسناد اليه حقيقة لانفس المعرفة وحينئذ فكان  
 الاولى للمصنف ان يقول وحقيقته اما ظاهرة او خفية ويحذف المعرفة الا ان يقال  
 انه وصف المعرفة بالظهور والخفاء باعتبار متعلقها الذى هو السند اليه الحقيقى  
 قاله بس وفي عبد الحكيم انه انما لم يقل وحقيقته للتصبيح على ان المراد الظهور  
 والخفاء بحسب العلم لا بحسب الوجود اى بحسب كثرة العلم بالحقيقة وقلته وحاصل  
 مراد المصنف ان المجاز العقلى لا بد له من فاعل او مفعول به يكون اسناد انفع له  
 حقيقة ثم ان ذلك الفاعل او المفعول تارة يكون ظاهرا وتارة يكون خفيا (قوله يعنى  
 ان الفعل الخ) اقتصر على الفعل لانه الاصل والافا في معناه مثله (قوله يجب  
 ان يكون له فاعل) نحو اثبت الربيع البقل وقوله او مفعول به نحو ضرب عمرو وقوله  
 اذا اسند اليه افرد الضمير لان العطف باو (قوله اى فارجحوا في تجارتهم اى  
 فالتجارة لما كانت سببا للربح اسند اليها مجازا من باب الاسناد للسبب والراح حقيقة  
 اربابها وانما كان الفاعل الحقيقى هنا ظاهرا بسبب عرف الاستعمال لان عرف اهل  
 اللغة اذا قصدوا الاستعمال الحقيقى اضافوا الربح للتجارة (قوله واما خفية)  
 اى لكثرة الاسناد الى الفاعل المجازى وترك الاسناد الى الفاعل الحقيقى (قوله  
 الا بعد نظر) يحتمل وهو الاقرب ان المراد به مطلق التأمل لا النظر المصطلح عنه

يعنى ان الفعل في المجاز  
 العقلى يجب ان يكون له  
 فاعل او مفعول به اذا  
 اسند اليه يكون الاسناد  
 حقيقة فعرفة فاعله  
 او مفعوله الذى اذا  
 اسند اليه يكون الاسناد  
 حقيقة (اما ظاهرة كما في  
 قوله تعالى فاربعتم  
 تجارهم اى فارجحوا  
 في تجارتهم واما خفية)  
 لا تظهر الا بعد نظر  
 وتأمل (كما في قولك  
 سرقتى رؤيتك اى سرتنى  
 الله عند رؤيتك وقوله  
 يزيدك وجهه حسنا  
 \* اذا ما زده نظرا اى  
 يزيدك الله حسنا

الذى هو ترتيب امور معلومه للتأدى الى مجهول لان الحقيقة قد تعرف من غير ان يكون هناك ترتيب وعلى هذا فعطف التأمل على النظر للتفكير ويحتمل ان المراد بالنظر المعنى المصطلح عليه وعليه فيكون عطف التأمل من قبيل عطف اللازم على الملزوم (قوله سرتنى رؤيتك) اى فرحتنى رؤيتك فارؤية لاتنصف حقيقة يجعل التكلم موصوفا بالسرور وانما يتصف بذلك الجمل المولى سبحانه وتعالى فالاسناد اليه هو الحقيقة ولذا اشار المصنف لبيتها بقوله اى سرتنى الله عند رؤيتك ان قلت ان التجوز هنا يستلزم ان الرؤية التى اسند اليها ملازمة للفعل وهو السرور و اى ملازمة هنا قلت يمكن ان يقال اللازمة من جهة حصول السرور عندها فهو من الاسناد للظرف الزمانى وخفاء الحقيقة فى هذا المثال وما يبدى من جهة عرف الاستعمال فان الحقيقة لم تقصد بالاستعمال فى عرف اللغة فصارت بمنزلة الجاز اللغوى الذى لم يستعمل له حقيقة كما قيل فى الرحمن واعلم ان هذا القول انما يكون مجازا اذا اريد منه السرور عند الرؤية كما قلنا اما ان اريد منه ان الرؤية موجبة للسرور كان حقيقة كذا فى عبد الحكيم (قوله يزيدك وجهه حسنا الخ) نسبة فى الايضاح لابي نواس ونسبه فى المطول لان المعدل بضم الميم وقبح اليمين وتشديد الدال الميمجة على صيغة اسم المفعول وذكر قبله بنى و هو

\* يرينا صفحتى قمر \* يفوق سناهما القمرا \*

قال الفنارى اشار الشارح بنسبة البيت لابن المعتل رد ما فى الايضاح من نسبته لابي نواس وقيل ابو نواس كنية لابن المعتل فلا مخالفة واراد بصفحتى القمر خدى لمحبوب والسنا بالقصر الضوء والشاع شبه الشاعر وجه الحبيب فى الاستنارة بالقمر فى بادى الرأى ثم ظهر له بعد ايمان النظر ان تشبيهه به وقع غلطا فاعرض عنه وقال يفوق سناهما القمرا وفى شرح الشواهد لعبد الرحيم العباسى ان البيت لابي نواس من قصيدة من مجزوء الوافر يذم فيها العرب والاعراب فى تشبههم للنساء دون الغلمان واولها

- \* دع الرسم الذى دثرا \* يفاسى الريح والمطرا \*
- \* وكن رجلا ضاع المما \* ر فى اللذات والخطرا \*
- \* اما والله لا اشرا \* حلفت به ولا بطرا \*
- \* لو ان مر قسا حيا \* تعلق قلبه ذكرا \*
- \* كأن ثيا به اطلعا \* بن من اذ راره قرا \*
- \* وحر به يدوان الـ \* خراج مضغفا عطرا \*
- \* بعين خالط التفتيا \* ر فى اجفائها حورا \*
- \* يزيدك وجهه حسنا \* اذا ما زردته نظرا \*
- \* لا يقن ان حب المر \* ديلق سمله وعرا \*

❦ ولا سيما وبمضمون . اذا حبتا تهرأ ❦

ف قوله يزيد وجه حسنا من الزيادة التعدية لمفعولين احدهما كاف الخطاب الوجه  
لغير معين للبالغة وثانيهما حسنا وهذا بيان لكون سناهما يوق سنا القمر فان قلت  
المفعول الثاني زاد شرطه ان تصح اضافته للمفعول الاول كما في قوله تعالى زاعم  
الله مضافاته يصح ان يقال زاد الله مرضهم ولا يصح اضافة الحسن هنا الى الكاف  
فلا يقال يزيد وجه حسنتك لان الحسن ليس وصفا للمخاطب بل للمعجوب الذي عاد  
عليه الضمير في وجهه قلت الكلام على تقدير مضاف اي يزيدك وجهه علم حسن اي علما  
يحسن في وجهه اذا ما زده نظرا اي اذا دقت النظر في وجهه واهنته فيه وذلك لان  
وجهه مشتمل على دقائق حسن متعددة فيظهر في كل مرة من النظر والتأمل دقيقة  
لم تظهر في المرة التي سبقت وبتقدير المضاف الذي قلناه يندفع ايضا ما يقال ان الحسن  
موجود في الوجه على وجه معلوم فلا يزداد بتكرار النظر وحينئذ فظاهر اليت مشكل  
ثم ان من المعلوم ان الوجه لا ينصف بجعل المتكلم موصوفا بادراك الحسن الزائد فلذا  
كان الاسناد اليه مجازا وانما ينصف بذلك الجمل المولى سبحانه وتعالى فالاستناد اليه  
حقيقة ولذا اشار المصنف لبيانها بقوله اي يزيدك الله حسنا اي علما يحسن في وجهه  
من حيث ظهوره لامن حيث وجوده فانه في غاية الكمال في نفسه لكن لدقته يظهر  
بعد التأمل والنظم (قوله في وجهه) اشار الى ان وجهه مفعول ثالث ليزيد بواسطة الحرف  
وان الاسناد في الكلام المذكور الى المفعول بواسطة (قوله لما لودعه الخ) هذا دفع  
لما عسى ان يترأى من المخالفة بين ما في البيت وما اشهر من المثل وهو كثرة المشاهدات بتقل  
الحرمة في العادات ووجهه ان بكل نظري حسنا آخر من محاسن جلاله ودقيقة اخرى  
من دقائق كماله آه قرسي (قوله تظهر) هو بالناء المثناة من فوق في بعض النسخ اي تلك  
الدقائق المودوعة فيه وفي بعضها بالياء المثناة من تحت اي الحسن المزيد (قوله وفي هذا  
نعم ايضا) اي في قوله ومعرفة حقيقته الخ حيث اشترط في المجاز العقلي ان يكون له فاعل  
حقيقي الا انه تارة يكون ظاهرا او تارة يكون خفيا (قوله ورد عليه) عطف تفسير (قوله  
حيث زعم) المراد بالزعم القول اي حيث قال انه لا يجب في المجاز العقلي ان يكون  
للفعل فاعل محقق في الخارج يكون الاسناد له حقيقة وتجزير النزاع ان المجاز العقلي هل يشترط  
في تحققه ان يكون للفعل المسند فيه فاعل محقق في الخارج اسند له ذلك الفعل قبل  
المجاز اسنادا حقيقيا معتداه بان يقصد في العرف والاستعمال اسناد ذلك الفعل  
لذلك الفاعل ولا يشترط فذهب المصنف والسكاكي الى اشتراط ذلك لاجل ان يقال الاسناد  
من ذلك الفعل الحقيقي للفاعل المجازي ومذهب الشيخ عبدالقاهر لا يجب ذلك  
الا اذا كان الفعل مودعا فان كان غير موجود بان كان امرا اعتباريا فلا يصح  
ان يكون له فاعل حقيقي بل يوهم ويفرض له فاعل استداليه ونقل الاسناد منه للفاعل

في وجهه لما لودعه من  
دقائق الحسن والجمال  
تظهر بعد التأمل والامعان  
وفي هذا تعريض بالشيخ  
عبدالقاهر ورد عليه  
حيث زعم انه لا يجب  
في المجاز العقلي ان يكون  
للفعل فاعل يكون الاسناد  
اليه حقيقة فانه ليس  
لسرتني في سرتني رؤيتك  
ولا ليزيدك في يزيدك وجهه  
حسنا فاعل يكون  
الاسناد اليه حقيقة وكذا  
اقدمني بلدك حقول على  
فلان

المجازى فالفاعل ليس محققا في الخارج بل متوهم مفروض ولا يعتمد بالاسناد للتوهم  
 المفروض (قوله يكون الاسناد اليه) اي على جهة التيام والاتصاف به لاعلى جهة  
 الاستعمال لا ينفى (قوله فانه ليس لسرتنى ولا ليريدك فاعل) اي في الاستعمال  
 يكون الاسناد اليه حقيقة لعدم وجود تلك الافعال التعدية في الاستعمال والمراد  
 بانتفاء وجودها في الاستعمال ان المتكلم لم يقصد الاخبار بها بل استعمالها في لازمها  
 فانفائها بالنظر لقصد المتكلم وملاحظته لبالنظر للواقع وقوله يكون اي حتى يكون  
 والحاصل ان الشيخ عبدالقاهر ذكر ان هذين المثالين ونحوهما من المجاز  
 في الاسناد الذي لاحقيقة له فيبين المصنف ان له حقيقة خفيت على الشيخ لان حق  
 الاسناد في ذلك لله تعالى (قوله وكذا اقدمني اخ) اي فان اقدام ليس له  
 فاعل حقيق واسناد اقدام فيه للحق مجاز عقلي وتوجيه المجاز العقلي في هذا  
 التركيب على مذهب الشيخ ان يقال انه بولغ في كون الحق له مدخل في تحقق  
 القدوم فقرض اقدام صادر من فاعل متوهم ثم نقل عنه واسند الى الحق مبالغة في  
 ملاسته للقدم كما ينقل اسناد الفعل من الفاعل الحقيق الى الفاعل المجازى مبالغة  
 في ملاسة الفاعل المجازى للفعل فالمجاز حينئذ في الاسناد لافي الفعل فالفاعل الحقيق  
 ليس موجودا محققا في الخارج بل متوهم مفروض ولا يعتمد بالاسناد للفعل للفاعل التوهم  
 المفروض وكذا يقال في سرتنى رؤيتك ويزيدك وجهه حسنا انه بولغ في كون الرؤية  
 لها مدخل في السرور والوجه له مدخل في زيادة العلم بالحسن فقرض سرور  
 وازدياد صادران من فاعل متوهم ثم نقل عنه واسندا للفاعل المجازى وهو الوجه  
 والرؤية للمبالغة في ملاسة الفاعل المجازى للفعل فقول الشيخ عبدالقاهر ليس  
 لهذه الافعال فاعل اي محقق في الخارج يعتمد بالاسناد اليه هذا وما ذكر من ان  
 الاسناد في اقدمني بلدك حقول على فلان من قيل المجاز العقلي غير متعين بل يجوز  
 ان يراد بالاقدام الحمل على القدوم على جهة المجاز المرسل فيكون المعنى حلتني على  
 القدوم حق الخ ويصح ان يكون في الكلام استمارة بالكناية بان شبه الحق بقدم  
 تشبيها مضمرا في النفس وماوى ذكر المشبهة وهو القدم ورمزه بذكر لازمه وهو  
 اقدام تحيلا وعلى هذين الاحتمالين لا يكون في الكلام مجاز عقلي هذا ملخص  
 ما في القرمي والسيرامي (قوله بل الموجود ههنا هو السرور والزيادة والقدم) اي  
 التي هي معاني الافعال اللازمة بعنى والكلام ههنا فاعل الفعل التعدى لافي فاعل  
 الفعل اللازم والفعل التعدى غير موجود ههنا حتى يكون له فاعل حقيق بل  
 الموجود هو اللازم فانفاه الفاعل الحقيق اعنى فاعل التعدى لعدم وجود الفعل  
 التعدى والحاصل ان تلك الافعال المذكورة تستعمل متعدية فعماها وهو الاسرار  
 والاقدام والزيادة امر اعتبارى لا وجود له فلا فاعل لها حقيق وتستعمل لازمه ومعناها

بل الموجود ههنا هو  
 السرور والزيادة والقدم  
 واعترض عليه الامام  
 فخر الدين الرازى رحمه  
 الله بان الفعل لا بد ان يكون  
 له فاعل حقيقة لا تمنع  
 صدور الفعل لاعن فاعل

وهو الاسرار والاقدام والزيادة امر اعتباري لا وجود له فلا فاعل لها حقيق وتستعمل لازمة ومعناها وهو السرور والقدم والازدياد امر موجود فلها فاعل حقيق واذا ذكرت تلك الافعال المتعدية كان قصد المتكلم بها معاني الافعال اللازمة فان قيل حيث كان معنى المتعدى غير موجود وان المقصود منه معنى اللازم لزم ان يكون سرتنى ونحوه من الافعال المذكورة مجازا لقويا للتجوز بها عن معنى الفعل اللازم ولا مجاز هنا في الاسناد بل في الاطراف فالجواب ان مجازية الاطراف لاتنافى بمجازية الاسناد الا ترى ما مر من احبي الارض شباب الزمان قال سم فان قلت كيف يصح القول بانفاء المتعدى مع انه متحقق قطعافا فانعم بتحقيق الاسرار وغيره من تلك الافعال المتعدية في الوجود فالجواب ان المراد ان المتكلم بهذه الافعال المتعدية لم يقصد معناها والاخبار عنها وان كان متحققا في الواقع الاعلى سبيل التخييل والايهام وما كان على سبيل التخييل لا يحتاج الى فاعل فالحكم بانفاء معنى المتعدى بالنظر للمقصود من الكلام لا بالنظر للواقع آه ومراده بتحققها في الوجود الوجود الذهني وكذا بتحققها في الواقع لا الوجود في خارج الاعيان لانها امور اعتبارية لاتحقق لها فيه (قوله لا بد ان يكون له فاعل) اى موجود وفيه ان هذا يسلمه الشيخ وليس مراده نفسه بل مراده بقوله لا يجب في المجاز العقلي ان يكون للفعل فاعل نفى الفاعل الذى قام به الفعل وهو الفاعل الحقيقى بالوجه المذكور الذى ينقل الاسناد عنه الى الفاعل المجازى ومحصله نفى لزوم الحقيقة للمجاز وليس مراده نفى الفاعل الموجد اذ لا يسع عاقلا ان ينفى الفاعل الموجد عن الفعل الموجود قال العلامة ابن يعقوب وهذا الرد الذى ذكره الرازى انما يتجه ان كان مراد الشيخ ان ثمة افعالا لا يتصف بها شئ على وجه الحقيقة ولا يمكن فرض موصوف بها اصلا وليس ذلك مراده بل مراده ان نحو سرتنى رؤيتك واقدمنى بلدك حق لى على فلان ويزيدك وجهه حسينا لا يقصد في الاستعمال العرفي فيها فاعل الاقدام ولا فاعل السرور المتعدى ولا فاعل الزيادة المتعدية ولذلك لم يوجد في ذلك الاستعمال اسنادها لما يستحق ان يتصف بها لانها لكونها امورا اعتبارية التى عرفها استعمالها لموصوفها الذى تعتبر فيه ولم يصح ان لها موصوفا لان الغرض من ذلك التركيب ما وجد خارجا من القدم والسرور اللازمين والزيادة اللازمة فصار هذا التركيب في اسناده كالمجاز الذى لم تستعمل له حقيقة ولم يرد الشيخ ان هذه الافعال الاعتبارية لا موصوف لها في نفس الامر يكون الاسناد اليه حقيقة بل المراد انه لم يستعمل لعدم تعلق الغرض به ولهذا كان ما ذهب اليه المصنف تكلفا وتطلبا لما لا يقصد في الاستعمال ولا يتعلق به الغرض في التركيب فتأمل ذلك فانه صعب فهمه على كثير آه كلامه (قوله والافيمكن تقديره) الاولى ان يقول والا فلا بد من تقديره ليكون مناسباً للدعوى (قوله وان فاعل هذه الافعال هو الله تعالى) ان قلت

فهو ان كان ما اسند اليه  
الفعل فلا مجاز والافيمكن  
تقديره فزعم صاحب  
الفتاح ان اعتراض الامام  
حق وان فاعل هذه الافعال  
هو الله تعالى والشيخ لم  
يعرف حقيقتها خلفاها  
فتبعه المصنف وفي ظنى  
ان هذا تكلف والحق ما  
ذكره الشيخ

صاحب المفتاح من المعتزلة والفاعل عندهم هو النفس الناطقة لان العبد يوجد عندهم  
 الافعال بطريق المباشرة او التوليد كما في حركة الاصبع وحركة الخاتم فحركة الاصبع  
 مخلوقة للعبد عندهم مباشرة وحركة الخاتم مخلوقة له بطريق التوليد عن حركة الاصبع  
 فالتعين ان يكون فاعل السرور والعلم بزيادة الحسن العبد بطريق التوليد عن النظر  
 الحسي في الوجه بدليل ان السكاكي جعل النفس فاعلا في اقدمي بلدك حقلي على فلان  
 قلت المراد ان فاعل هذه الافعال هو الله تعالى على رأي الامام ولا يلزم من اخبار السكاكي  
 عنه بذلك اعتقاده (قوله لم يعرف حقيقتها) اي الافعال اي حقيقة متعلها وهو المسند  
 اليه (قوله تبعه) اي تبع صاحب المفتاح (قوله وفي ظني ان هذا) اي الذي قاله  
 المصنف تبعا للرازي والسكاكي تكلف وذلك لان تقدير الفاعل الموجد هو الله تعالى  
 في مثل هذه الافعال السابقة تقدير لما لا يقصد في الاستعمال ولا يتعلق به الغرض في التراكيب  
 كما يؤخذ من كلام ابن يعقوب السابق وعبارة سم انما كان تكلفا لان الفاعل من قام به  
 الفعل ولا يقال انه تعالى قام به السرور وغيره مما ذكر (قوله والحق ما ذكره الشيخ)  
 وذلك لانه ليس مراده في الفاعل رأسا بل مراده في وجوب فاعل اسند اليه بالفعل  
 قبل اسناده الى المجازي ومحصله انه لا يشترط في المجاز ان يكون المسند قد اسند قبل الى  
 الفاعل الحقيقي بل يجوز ان يكون من اول الامر الى آخره لم يسند ذلك المسند الا الى  
 الفاعل المجازي آه سم وحاصل ما في المقام انه لا تراعى بين القوم في ان الفعل الموجود  
 في الخارج لا بد له من فاعل يقوم به في نفس الامر لاستحالة وجود الفعل بذاته لانه من  
 الاعراض ومعاني هذه الافعال التعدية في هذه الصور من المسرة والاقدام والزيادة  
 ليست موجودة في الخارج اصلا لكونها امورا اعتبارية فلا يصح ان يكون لها فاعل  
 حقيقي بحيث ينتقل الاسناد عنه الى الفاعل المجازي بل الموجود فيه بحسب قصد المتكلم  
 هو معاني الافعال اللازمة من السرور والقدوم والازدياد وعبر عن القدوم مثلا  
 بالاقدام لاجل المبالغة في ملازمة الفعل للفاعل فاذا وجد القدوم لاجل الحق والسرور  
 لاجل الرؤية وزيادة العلم بالحسن لاجل رؤية الوجه واريد المبالغة في ملازمة هذه  
 المعاني للداعي لها يفرض هناك فاعل لتلك الافعال التعدية ثم ينقل اسنادها من ذلك الفاعل  
 للتوهم الى الداعي المذكور لتحصيل المبالغة المذكورة فان نقل الاسناد من الفاعل التوهم  
 كقله من الفاعل المحقق في تحصيل المبالغة فصيح القول بان هذه الافعال التعدية لا فاعل  
 لها في الخارج لعدم وجودها فيه والفاعل التوهم بمنزلة العدم وهذا مذهب الشيخ  
 واما الامام الرازي فيرى ان معاني الافعال اللازمة ممكنة وقد انمقد الاجماع على  
 ان كل ممكن لا بد له من فاعل موجود وحيث ان كان يكون لهذه الافعال فاعل

موجود يكون اسناد الافعال التعدية اللازمة لها الى ذلك الفاعل حقيقة وهو الله عندنا والعبد عند المعتزلة ويرد عليه بان المراد بالفاعل في هذا المقام فاعل الافعال اللازمة لافاعل الافعال التعدية ولو سلم فليس المراد بالفاعل الموجد وانما المراد به من قام به الفعل كما مر والله سبحانه وتعالى ليس فاعلا لهذه الافعال بالمعنى المذكور اذ يقال انه تعالى قام به السرور ولا زيادة العلم بالحسن على ان الشيخ ليس مراده نفي الفاعل رأسا بل مراده نفي وجود فاعل اسند اليه المستند اسناده الى المجازي ومحصله انه لا يشترط في المجاز ان يكون المستند قد اسند قبل الى الفاعل الحقيقي بل يجوز ان يكون من اول الامر الى آخره لم يستند ذلك المستند الا الى الفاعل المجازي (قوله وانكره السكاكي) اي قال ليس في كلام العرب مجاز عقلي ووجه الانكار ان المجاز خلاف الاصل وقد ثبت في الطرف قطعا واثباته في الاسناد وان كان لافساد فيه لكن يمكن رده الى المجاز في الطرف الواقع قطعا والاصل رد ما تردد فيه الى اليقين والحامل له على ذلك الانكار تقليل الانتشار وتقريب الضبط لاعتبارات البقاء باحتمال امثلة المجاز العقلي للاستعارة بالكناية ويرد عليه ان ذلك ليس باولي من العكس (قوله اي المجاز العقلي) اي ما يسمونه بذلك (قوله وقال) اي في المفتاح الذي عندي الخ ولما لم يحك المصنف صورة انكاره ذكرها الشارح وحكاها بالمعنى والافعارته هكذا والذي عندي هو نظم هذا النوع في سلك الاستعارة بالكناية يجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه على ما عليه مبنى الاستعارة بالكناية وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة (قوله الذي عندي الخ) الذي مبتدا صلته الظرف وقوله نظمه اي دخوله خبره اي دخول امثله اذلا معنى لتكون المجاز العقلي الواقع في الاسناد من افراد الاستعارة بالكناية الواقعة في الطرف وقوله في سلك الاستعارة اي في بابها ولا يخفى ما في هذا التركيب من الاستعارة بالكناية حيث شبه افراد الاستعارة المذكورة بدرر واثبات السلك تحييل والنظم ترشيح والباء في قوله بالكناية للشيبة اوللفية (قوله يجعل الربيع) اي مثلا والباء للتصوير اي ان نظمه في سلك الاستعارة مصور يجعل الربيع اي يجعل هذا اللفظ استعارة بالكناية عن الفاعل الخ وتوضيح المقام انه لا بد في الاستعارة المذكورة من مستعار منه ومستعار ومستعاره فاذا قلت انشبت النية اظفارها بفلان فالمستعار منه معنى السبع وهو الحيوان المفترس حقيقة والمستعار لفظ السبع والمستعار له معنى النية ومعنى قولهم بالكناية انك كيت عن المستعار بشئ من لوازم معناه ولم تصرح به اعني الاظفار وهذا على طريق الجمهور فيجعلون مدلول لفظ استعارة بالكناية المستعار اعني اللفظ الدال على المشبه به الضمر والسكاكي يجعل مدلوله اللفظ الدال على المشبه فيقال عنده في تقريرها

(وانكره) اي المجاز العقلي  
(السكاكي) وقال الذي  
عندي نظمه في سلك  
الاستعارة بالكناية يجعل  
الربيع استعارة بالكناية  
عن الفاعل الحقيقي بواسطة  
المبالغة في التشبيه وجعل  
نسبة الانبات اليه قرينة  
للاستعارة وهذا معنى قوله  
(ذاهبا الى ان مامر)  
من الامثلة (ونحوه استعارة  
بالكناية) وهي عند  
السكاكي ان تذكر المشبه  
وتريد المشبه به بواسطة  
قرينة

شبهت النية بالسبع وادعينا انها فرد من افراده ثم اوردنا اللفظ الدال على المشبه مرادا منه المشبه به بواسطة قرينة دالة على ذلك كلفظ الاظفار واما على طريق المصنف فدلولة نفس التشبيه المضر في النفس وسيأتي ذلك مبسوطا وان تسمية التشبيه استعارة مجرد تسمية ( قوله بواسطة الخ ) متعلق بجعل الربع اى أن جعل هذا اللفظ استعارة حاصل بتوسط المبالغة في التشبيه والمراد بالمبالغة فيه ادخال المشبه في جنس المشبه به وجعله فردا من افراده ادعاء كإبرشدد لذلك قول الشارح الآتي والجواب ان مبنى هذه الاعتراضات الى آخر ما يأتى له ( قوله وجعل نسبة الانبات الخ ) عطف على بواسطة وقوله اليه اى الى الربع ثم لا يخفى ان هذا يخالف لما اشتهر من ان قرينة الاستعارة بالكناية عند السكاكى اثبات الصورة الوهمية السماة بالاستعارة التخيلية فيجب ان يأول على ان المراد وجعل نسبة ماهو شبيه بالانبات اليه قرينة واجيب بان ما اشتهر عنه محمول على الاستعارة بالكناية في غير الكائنة في الجواز العقلي واما الواقعة فيه فالقرينة قد تكون امرا محققا لما اشتهر عنه غير كلى ويدل على ذلك انه نفسه صرح في بحث الجواز العقلي بان القرينة قد تكون امرا محققا كما في انبت الربع البقل فتأمل ( قوله وهى عند السكاكى ) اى بحسب اعتقاد المصنف بدليل الجواب الآتي في آخر الكلام ( قوله ان تذكر المشبه ) اى ذكر المشبه واعترض بانها عند السكاكى لفظ الشبه لاذكره واجيب بان اضافة ذكر المأول به قوله ان تذكر من اضافة الصفة للموصوف اى المشبه المذكور الخ ( قوله وتريد المشبه به ) اى حقيقة في اعتقاد المصنف ( قوله بواسطة ) متعلق بتريد وقوله ان تسب اليه اى للمشبه الذى اريد به المشبه به ( قوله من اللوازم ) اى الروادف والتوابع ( قوله المساوية للمشبه به ) اى التى تصدق حيث صدق وتكذب حيث كذب كالانبات فانه يصدق بصدق الفاعل الحقيقي وينفى بانتفائه واعتراض بان الانبات في المثال ليس لازما مساويا لهذا المعنى لان الله تعالى موجود قبل الانبات لكونه قديما والانبات حادث فيتحقق الفاعل المختار مع ان الانبات قد لا يتحقق فإين المساواة واجاب بعضهم بان المراد بالانبات الانبات بالقوة ولاشك انه لازم مساو لكن قد يقال يلزم على هذا ان يكون معنى انبت الربع البقل على كلام السكاكى قدر على الانبات والظاهر ان هذا غير مراد من هذا التركيب والحاصل انه ان لريد الانبات بالفعل ورد عليه انه لازم غير متساو وان اريد الانبات بالقوة ورد ماعلته والاحسن ان يقال المراد بالانبات الانبات بالفعل وليس المراد بالمساواة عدم الانفكاك بحيث انها اى اللوازم توجد اذا وجد المشبه به وتنفى اذا تنفى بل المراد بكونها مساوية له انها لا توجد الا منه لكونها خاصة به اما مطلقا او بالنسبة للمشبه ولاشك ان الانبات لا يوجد الا منه تعالى وهذا لا ينافي في تحققة تعالى قبل تحقق الانبات ( قوله ان تشبه



النية بالسبع) أى فى اغتيال النفوس وقوله ثم تفرد بها بالذكر أى مریدا بها المشبه به وهو السبع لقوله سابقا وتريد المشبه به (قوله فتقول محالب الخ) اعترض بان المحالب ليست لازما مساويا لوجودها فى بعض الطيور واجيب بان المراد بالسبع المشبه به كل ما يتسبع او المراد بالمحالب المحالب التامة وهى التى يحصل بها اغتيال النفوس واتلافها بقرينة المقام كذا ذكر بعضهم لكن الذى ذكره المولى عبد الحكيم ان المراد باللوازم المساوية للمشبه به ما كانت مخصصة به اما مطلقا واما بالنسبة للمشبه ولا شك ان المحالب يختص بها السبع بالنسبة للنية وحينئذ فهى مساوية للمشبه به بهذا الاعتبار فلا حاجة لذلك الايراد من اصله (قوله بناء على ان الخ) علة لقوله ذاهبا (قوله يعنى) أى السكاكى بالفاعل الحقيقى (قوله القادر المختار) أى هذا المفهوم لامن حيث خصوص ذاته تعالى فلا يرد ان ادعاء كون الربيع ذاته تعالى ركبك جدا أه عبد الحكيم (قوله وعلى هذا القياس) متعلق بمحذوف أى ويجرى على هذا القياس أى الطريق اعنى تقرير الاستعارة بالكناية فى هذا المثال غير هذا المثال أى ان غير هذا المثال جار على قياسه وطريقته ففى نحو شفى الطبيب المريض شبه الطبيب بالفاعل الحقيقى وادعينا انه فرد من افراده ثم افرد الطبيب بالذكر مراد به الفاعل الحقيقى بقرينة نسبة الشفاء الذى هو من لوازم الفاعل الحقيقى له وكذا فى هزم الامير الجندشبه الامير بالجيش وادعينا انه فرد من افراده ثم افرد الامير بالذكر مراد به الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه الذى هو من لوازم الجيش (قوله وحاصله) أى حاصل جريان غير هذا المثال على قياسه أى طريقته او المراد وحاصل ما مر من تقرير الاستعارة بالكناية فى جميع الامثلة (قوله فى تعلق وجود الفعل به) أى بكل من الفاعلين وان كان تعلقه باحدهما على جهة الاتحاد وبالأخر على جهة التسبب مثلا أى ويدعى ان الفاعل المجازى من افراد الفاعل الحقيقى (قوله ثم يفرد الفاعل المجازى بالذكر) أى مراداً منه الفاعل الحقيقى (قوله وينسب اليه شئ) أى لاجل الدلالة على ان المراد من الفاعل المجازى الفاعل الحقيقى (قوله أى فيما ذهب اليه السكاكى) من رد المجاز العقلى للاستعارة بالكناية (قوله لانه) أى لان رده لها يستلزم الخ وإعلم ان استلزام كون المراد بالعيشة صاحبها ليس مقابلا لعدم صحة الاضافة واخويه كما يوهمه ظاهر قول المصنف بل استلزام مثل ذلك موجود فى الجمع اذ يستلزم ان يكون المراد بالتهار فلانا نفسه وان يكون المراد بصغير هاما ان العملة وبالربيع هو الله تعالى ومدار الفساد عليه وانما المقابل لعدم صحة الاضافة واخويه عدم صحة ان تكون العيشة ظرفا لصاحبها فكان الاولى للمصنف ان يقول يستلزم ان لا يصح جعل العيشة فى قوله تعالى فهو فى عيشة راضية ظرفا لصاحبها (قوله لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة فى قوله تعالى فهو

وهى ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه النية بالسبع ثم تفرد بها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول محالب النية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقى للانبات يعنى القادر المختار (بقرينة نسبة الانبات) الذى هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقى (اليه) أى الى الربيع (وعلى هذا القياس غيره) أى غير هذا المثال وحاصله ان يشبه الفاعل المجازى بالفاعل الحقيقى فى تعلق وجود الفعل به ثم يفرد الفاعل المجازى بالذكر وينسب اليه شئ من لوازم الفاعل الحقيقى (وفيه) أى فيما ذهب اليه السكاكى (نظر

في عيشة راضية صاحبها ) اما ان يراد بضمير عيشة اى الضمير الراجع اليها الستر في راضية اى واذا كان هذا الضمير بمعنى صاحب العيشة كان مرجعه وهو عيشة الجبرور بقى بمعنى صاحبها ايضا بناء على اتحاد معنى الضمير ومرجعه كما سيذكره الشارح بقوله وهذا الخ فيلزم ظرفية الشيء في نفسه واما ان يراد بعيشة الجبرور بقى لان مذهب السكاكى عدم اختصاص المجاز العقلى باسناد الفعل او معناه الى مرفوعه فيلزم ما ذكر ايضا ولا يرد على هذا الاحتمال ان مذهبه ان يذكر الفاعل المجازى ويراد الفاعل الحقيقي والجبرور بقى ليس فاعلا لانه فاعل في المعنى كالمبتدأ في نهارة صائم آه بس وقول الشارح وهذا مبنى الخ انما يحتاج اليه على الاحتمال الاول اذ كون المقاد بالضمير ما اريد بمرجعه على الثانى امر لازم قطعاً لاحتياج الى تنبيه عليه فلزوم ظرفية الشيء في نفسه لاحتياج الى واسطة ( قوله صاحبها ) لانه هو الفاعل الحقيقي والفاعل المجازى يجب ان يراد به الفاعل الحقيقي اى وحيث كان المراد بالعيشة صاحبها فيلزم ظرفية الشيء في نفسه لان ضمير هو راجع الى من في قوله تعالى فاما من ثقلت الآية فهو نفس صاحب العيشة ( قوله وهو ) اى ما ذكرناه يقتضى الخ وذلك لان حاصل ما ذكره ان يشبه الفاعل المجازى بالفاعل الحقيقي ويدعى انه فرد من افراده ثم يفرّد الفاعل المجازى بالذكر مراد به الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة ما هو من لوازم الفاعل الحقيقي اليه ولا شك ان هذا يقتضى ان المراد بالعيشة صاحبها لانها فاعل مجازى فيجب ان يراد بها الحقيقي وهو صاحبها وهذا لا يصح اذ لامعنى لقولنا فهو في صاحب عيشة راض صاحبها لما فيه من ظرفية الشيء في نفسه واجاب بعض الحواشي بانه يمكن ان يفتح ذلك القول بان يراد بالصاحب الجنس المتحقق في افراد اى انه كائن ومستقر في اصحاب العيشة الراضين وفيه نظر لانه اذا اريد الجنس خرج عن الفاعل الحقيقي اذ ليس المراد به الجنس على ان عيشة نكرة فلا يصح اطلاقها على الجمع تأمل ( قوله وهذا ) اى الاستلزام المتقدم الناشئ عنه الفساد مبنى الخ يعنى ان محل كون مذهب اليه السكاكى يستلزم ان يكون المراد بالعيشة صاحبها المستلزم لفساد المعنى مبنى على ان المراد من الضمير والمرجع واحد وان الضمير في راضية للعيشة بمعنى صاحب فتكون العيشة بمعنى صاحب ولا معنى للظرفية حيثذ واما اذا ارتكب الاستخدام بان اريد بالعيشة اولا المعنى الحقيقي وهو العيش اى ما يعيش به الانسان واريد بها في الضمير الصاحب وان المعنى فهو في عيشة راض صاحبها فلا يلزم ذلك ولا اعتراض على السكاكى فان قلت اذا اتنى الاستلزام المذكور في اسناد راضية الى الضمير بالاستخدام المذكور لا ينفى اسناد راضية والضمير معا الى العيشة على سبيل الوصفية فان ذلك الاسناد مجاز عقلى عند السكاكى ايضا لانه لا يشترط في السند ان يكون مفردا فعلا او معناه وقد رد كل مجاز

( لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها لما سبأ في ) في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكى وقد ذكرناه وهو يقتضى ان يكون المراد بالفاعل المجازى هو الفاعل الحقيقي فيلزم ان يكون المراد بعيشة صاحبها واللازم باطل اذ لامعنى لقولنا فهو في صاحب عيشة وهذا مبنى على ان المراد بعيشة وضمير راضية واحد (و) يستلزم ( ان لا تصح الاضافة في ) كل ما اضيف الفاعل المجازى الى الفاعل الحقيقي ( نحو نهارة صائم لبطان اضافة الشيء الى نفسه ) اللازمة من مذهبه لان المراد بالنهار حيثذ فلان نفسه

عقل الى الاستعارة فيلزم ان يكون المرد بالعيشة صاحبها قطعاً لان الصفة هنا غير  
الموصوف فلا اعتراض بحاله واجاب بعضهم بانه اذا كان الضمير بمعنى صاحب كان  
اسناد الوصف مع الضمير الى العيشة حقيقة لانه وصف سببي واسناد الوصف السببي  
لموصوفة حقيقي نحو مررت برجل قائم امه قال العلامة الغنيمي وفي هذا الجواب  
نظر لان الوصف السببي هو الرفع للاسم الظاهر المضاف لضمير الموصوف والوصف  
هنا رافع للضمير فالاولى ان يجاب بان الضمير لم يرد به صاحب الحقيقي وانما اريد به  
الصاحب الادعائي على ما يأتي للشارح وهو العيشة التي ادعى انها عين الصاحب  
وحينئذ فالإلزام من اعلاه لا يرد (قوله واحد) اي وهو صاحب العيشة (قوله في كل ما)  
اي في كل تركيب والرباط محذوف اي في كل ما اضيف فيه الفاعل الخ (قوله  
فلان نفسه) اي الذي هو مفاد الضمير في نهاره وفي ذلك اضافة الشيء الى نفسه وحله  
على انه من اضافة المسمى الى الاسم مما لا يلتفت اليه بل لباغة مثل هذا الكلام وكثرة  
وقوعه في كلام الله وكلام العرب آتية قوين (قوله ولا شك في صحة هذه الاضافة)  
اي اضافة الفاعل المجازي للفاعل الحقيقي وهذا في قوة قوله واللازم باطل  
(قوله كقوله تعالى الخ) هذا استدلال على صحة هذه الاضافة ووقوعها  
(قوله وهذا اولي) اي لانه نص في الرد عليه فهو ادفع للجدال بخلاف مثال المتن  
فانه قد بنا قس فيه بان اضافة الشيء الى نفسه انما توجد اذا كان المراد بالنهار وضمير  
صائم واحداً وانما اذا ارتكب الاستخدام وجعل الضمير في صائم راجعاً للنهار لا بالمعنى  
الاول وهو الزمان بل بمعنى الشخص فلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه لان الاستعارة  
انما هي في الضمير المستتر في صائم لاني نهاره (قوله لها مان) خبر يكون فهو متعلق  
بالاستقرار المحذوف لا بالامر قبل ان هذا الإلزام انما يتوجه على السكاكي اذا كان  
المسند مستعملاً في معناه الحقيقي وله ان يمنع ذلك مدعي ان معنى ابن اومر بالبناء  
واوقدلى ياها مان اوامر بالابقاد فصيح ان النداء له والخطاب معه وفيه ان هذا  
خروج عما نحن بصدد لانه حينئذ يكون من المجاز في الطرف فيخرج عن المجاز العقلي  
كما يقول المصنف وغيره وعن الاستعارة بالكناية كما يقول السكاكي (قوله لان  
المراد به) اي في ضمير ابن هو العملة وذلك لانه شبه الفاعل المجازي وهو هومان بالفاعل  
الحقيقي الذي هو العملة ثم افرد المشبه بالذكر مراداً به المشبه حقيقة فصار الكلام  
ياها مان ابن يا عملة فالنداء لشخص والخطاب مع غيره وهذا قاسد اذا يجوز تعدد  
الخطاب في كلام واحد من غير تشبيه اوجع او عطف (قوله لان النداء له الخ) اي  
فيكون الامر له ايضا اذا يجوز تعدد المخاطب في كلام واحد من غير تشبيه اوجع  
او عطف (قوله ان يتوقف نحو انت الخ) اي ان ما قاله السكاكي يستلزم ان يتوقف  
استعمال نحو انت الربيع البقل على السمع اي على السماع من الشارع (قوله لان

ولا شك في صحة هذه الاضافة  
ووقوعها كقوله تعالى  
فاربحت تجارتهم وهذا  
اولي في التمثيل (و)  
يستلزم (ان لا يكون الامر  
بالبناء) في قوله ياها مان ابن  
لي صرحا (لها مان) لان  
المراد به حينئذ هو العملة  
انفسهم واللازم باطل لان  
النداء له والخطاب معه (و)  
يستلزم (ان يتوقف نحو انت  
الربيع البقل) وشفي الطيب  
المريض وسرنتي رؤيتك  
مما يكون الفاعل الحقيقي  
هو الله تعالى (على السمع)  
من الشارع لان اسماء الله  
تعالى توقفية واللازم  
باطل لان مثل هذا التركيب  
صحيح شائع ذائع عند القائلين  
بان اسماء الله تعالى توقفية  
وغيرهم سمع من الشارع  
اولم يسمع

اسماء الله الخ ( المراد بها ما يطلق عليه تعالى ( قوله توقيفية ) اى تعليلية اى فلا  
 فلا يطلق عليه تعالى اسم لاحقيقة ولا مجازا ملزم اذن من الشارع كالرجح فانه  
 مجاز اى ولم يرد اطلاق الربيع والطيب والرؤية على الله تعالى ( قوله صحيح ) اى  
 لغة وشرعا وعرفا ( قوله عند القائلين الخ ) هذا جواب عما يقال لعل الصحة  
 والشيوع عندهم لا يشترط التوقيف في اسماء الله تعالى ( قوله شائع الخ ) اى فشيوعه  
 يدل على ان المراد بالربيع غير الله ولو كان المراد به المولى لتوقف على السماع  
 من الشارع عند القائلين بالتوقف على الاذن ( قوله كما ذكرنا ) حيث بين بعد كل  
 ملازمة بطلان لازمها ( قوله فينتفى كونه ) اى المجاز العقلي من باب الاستعارة  
 بالكناية اى لانه ملزوم واذا اتى ذلك الملزوم ثبت المطلوب وهو تنقيضه ( قوله  
 ويراد المشبهه حقيقة ) اى كما فهمه المصنف ( قوله بل المشبه ادعاء ) اى وهو نفس  
 المشبه الذى ادعينا انه فرد من افراد المشبه به فهو يقول شبه الربيع بالفاعل  
 المختار وادعينا ان الربيع فرد من افراد الفاعل المختار بحيث صار للفاعل المختار  
 فردان احدهما متعارف وهو المولى سبحانه والاخر غير متعارف ثم ذكر اسم المشبه  
 مراد به المشبهه ادعاء وحينئذ فلا يلزم اطلاق الربيع على الله وكذا تقول فى قوله  
 فى عيشة راضية شبه الفاعل المجازى وهو العيشة بالفاعل الحقيقى وهو صاحب  
 وادعى انه فرد من افراده ثم ذكر لفظ المشبه مراد به المشبهه ادعاء وهو العيشة بمعنى  
 التعيش فلم يلزم ظرفية الشئ فى نفسه وكذا تقول فى نهاره صائم شبه النهار بالصائم  
 وادعينا انه فرد من افراده ثم ذكر اسم المشبه وهو النهار مراد به المشبهه ادعاء  
 وحينئذ فلم يلزم اضافة الشئ الى نفسه هذا محصله وهذا الجواب مردود وذلك  
 لان المشبهه ادعاء هو نفس المشبه فيكون اسناد ما هو من لوازم المشبهه حقيقة كالانبات  
 لذلك المشبه اسنادا للشئ لغير ماهوله وهو مجاز عقلى مثلا الربيع فى قولك انبت الربيع  
 البقل شبه بالفاعل المختار وادعى انه فرد من افراده ثم ذكر لفظ الربيع مرادا منه الفاعل  
 المختار ادعاء لشك ان الفاعل المختار ادعاء هو الربيع بمعنى الزمان والمطر وهو المشبه الذى  
 ادعى له القادرية ولا شك ان حق الانبات ان لا يسند اليه لانه ليس قائما به واتماحقه ان يسند  
 للفاعل المختار الحقيقى واسناد الشئ لغير ماهوله مجاز عقلى وكذا تقول فى باقى الامثلة  
 فقد اضطر السكاكى الى القول بالمجاز العقلى والحاصل انه ان اريد بالسند اليه فى امثلة  
 المجاز العقلى الفاعل الحقيقى لزمه ما ذكره المصنف وان اريد به الفاعل الادعاءى  
 لزمه القول بالمجاز العقلى وهو اشكال صعب لا يحصى عنه ويرد على هذا الجواب  
 بحث آخر وهو ان لفظ المشبه مستعمل فيما وضع له تحقيقا وحينئذ فلا يندرج فى الاستعارة  
 التى هى مجاز وادعاء السبعة مثلا لثنية لا يحدى تفعا لان ذلك لا يخرجها عن كون  
 اللفظ وضع لها حقيقة لكن قد اجاب العلامة السيد فى شرح الفتاح عن هذا بان ماهو

والاوازم كلها متفية )  
 كما ذكرناه فينتفى كونه من باب  
 الاستعارة بالكناية لان انتفاء  
 اللازم يوجب انتفاء الملزوم  
 والجواب ان مبنى هذه  
 الاعتراضات على ان مذهبه  
 فى الاستعارة بالكناية  
 ان يذكر المشبه ويراد المشبه  
 به حقيقة وليس كذلك بل  
 المشبه به ادعاء ومبالغة  
 لظهور ان ليس المراد بالثنية  
 فى قولنا محال بالثنية تثبت  
 بفلان هو السبع حقيقة

خارج عن الموضوع له اذا اعتبره صيره غير الموضوع له وحينئذ فيكون لفظ  
 النية مستعملا في غير ما وضع له حيث اريد بالنية الموت مع وصف السبعة لكن بادعاء  
 السبعة له اى وجعل لفظ النية مرادفا للفظ السبع ادعاء ومثل ما قيل هنا يقال المراد  
 بالعيشة صاحبها بادعاء الصاحبة لها وبالنهار الصائم بادعاء الصائمة له لابلحقيقة  
 حتى يفسد المعنى وتبطل الاضافة ويكون الامر بالبناء لها مان كان النداء له لكن  
 بادعاء انه بان وجمله من جنس العملة لقرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله  
 تعالى حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة الربيع لكن بادعاء انه قادر مختار  
 من اجل المبالغة في التشبيه (قوله والمصنف لم يطلع عليه) هذا في غاية العبد لم يطلع  
 عليه ولم يرتضه وأشار الى رده بقوله ذاهبا الى ان مامر الخ فانه يشير الى قوله تعالى  
 فاين تذهبون (قوله ولانه ينتقض الخ) الحاصل ان السكاكى ادعى ان كل مجاز عقلي  
 استعارة بالكنية ودليله على ذلك كما اشار له الشارح بقوله والحاصل الخ ان كل مجاز  
 عقلي فقد ذكر فيه المشبه واريد به المشبه بواسطة القرينة وكل ما هذا شأنه فهو  
 استعارة بالكنية فامر من قول المصنف وفيه نظر لانه يستلزم الخ منع لصغرى الدليل  
 وسند المنع استلزام الباطل من ظرفية الشيء لنفسه واطافة الشيء لنفسه الى آخر  
 مامر وما ذكره المصنف هنا نقض للدليل بالتخلف وذلك لان دليله بهذا يجري  
 في المجاز العقلي الذى ذكر فيه الطرفان والاستعارة بالكنية لا يجمع فيها بينهما  
 لاشتراطهم قاطبة عدم ذكر المشبه فيها (قوله مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي)  
 اى وهو الضمير في نهاره وليله لان المراد به الشخص والضمير في صائم وقائم هو الفاعل  
 المجازى وهو المشبه (قوله لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه) اى وهما المشبه وهو  
 الفاعل المجازى الذى هو مصدوق الضمير في صائم وقائم والمشبه به الذى هو الفاعل  
 الحقيقى وهو الضمير في نهاره وليله لان المراد به الشخص ان قلت هذا خلاف مامر  
 للمصنف من لزوم اضافة الشيء لنفسه في نهاره صائم فان ما تقدم يفيد ان المراد بالنهار  
 والضمير المضاف اليه شيء واحد وما هنا يفيد انها شيان وان الضمير في صائم راجع  
 للنهار بمعنى آخر اخرج بان هذا من باب التزديد في الاعتراض فاللازم للسكاكى احدهما  
 فاسبق من لزوم اضافة الشيء الى نفسه مبنى على ان المراد بالنهار الفاعل الحقيقى  
 وان ضمير صائم راجع له بهذا المعنى وما هنا مبنى على ان المراد بالنهار حقيقة  
 وان ضمير صائم راجع له بمعنى آخر وهو الصائم فلا مقر له من لزوم واحد من امرين كل  
 منهما ممنوع (قوله والجواب الخ) هذا منع وسند وحاصله لان لم ان ذكر طرفي  
 التشبيه مانع من الحمل على الاستعارة مطلقا بل انما يمنع من الحمل عليها اذا كان  
 ذكرهما ينفي عن التشبيه والا فلا يمنع كما هنا (قوله ينفي عن التشبيه) اى يدل عليه  
 بان يكون المعنى لا يصح الا بملاحظة التشبيه وذلك اذا وقع المشبه به خبرا عن المشبه

والسكاكى مصرح بذلك  
 في كتابه والمصنف لم يطلع  
 عليه (ولانه) اى ما ذهب  
 اليه السكاكى (ينتقض  
 بنحو نهاره صائم) وليله  
 قائم وما شبه ذلك مما يشتمل  
 على ذكر الفاعل الحقيقى  
 (لاشتماله على ذكر طرفي  
 التشبيه) وهو مانع من حمل  
 الكلام على الاستعارة كما  
 صرح به السكاكى والجواب  
 انه انما يكون مانعا اذا كان  
 ذكرهما على وجه ينفي  
 عن التشبيه

حقيقة او حكما بان وقع صفقه او خلا منه نحو زيد اسد ورأيت زيدا اسدا ومررت  
برجل اسد فحمل الاسد الحقيقي على زيد او الرجل ممنوع لثبتهما قعين الحمل على التشبيه  
بتقدير اداته وان المعنى انه كالاسد واما اذا كان الجمع بينهما لا ينبي عن التشبيه فلا يمنع  
من الحمل على الاستعارة كقولك سيف زيد في يد اسد واذا لقيني زيد رأيت السيف في يد  
اسد وكما في قولك نهاره صائم وليله قائم فان الاضافة فيه لامية لتعين المشبه المستعار  
لان المشبه بالشخص نهار مخصوص لامطلق نهار وانما يكون ظرفا التشبيه مذكورين  
على وجه ينبي عن التشبيه لو كانت الاضافة بيانية فانه في معنى الحمل للبالغة  
في التشبيه كافي لجين الماء وبهذا اندفع ما قيل اى فرق بين لجين الماء ونهاره صائم  
حيث جعل الاول من باب التشبيه دون الثاني بل جوزتم كونه من باب الاستعارة  
مع ان في كل منهما اضافة غاية الامران في نهاره صائم اضافة المشبه الى المشبه به  
وفي لجين الماء اضافة المشبه الى المشبه وهل هذه التفرقة الانحصر تحكم واعلم ان  
ما ذكره الشارح من الجواب مبنى على تسليم كون المثال المذكور فيه جمع بين الطرفين  
ولك ان تمنع ذلك وذلك لان المراد بالنهار معناه الحقيقي والمشبه به الشخص الصائم  
مطلقا لا بقيد كونه فلانا وهو غير مذکور اذ هو غير الضمير المضاف اليه النهار لانه  
عائد على فلان بقطع النظر عن كونه صائما او غير صائم فتأمل (قوله بدليل انه) اى  
السكاكى (قوله قد زر از راره على القمر) اوله (لا تجبوا من بلى غلاله) البلى بكسر  
الباء والقصر مصدر بلى الثوب بلى اى صار خلقا واذا قمحت بآه المصدر  
مددت قال العجاج

بدليل انه جعل قوله قد زر  
از راره على القمر من باب  
الاستعارة مع ذكر الطرفين  
وبعضهم لما لم يقف على  
مراد السكاكى بالاستعارة  
بالكنية اجاب عن هذه  
الاعتراضات بما هو برى  
عنه ورأينا تركه اولي

\* والمرء يلبى بلاء السربال \* كر اليبالى واختلاف الاحوال \*

والفلاة شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا وزر بضم الزاى كما هو المسموع  
من الاشباح بمعنى شد من زررت القميص ازره زرا اذا شدت از راره عليه والازرار  
جمع زر بالفتح كاثواب او جمع زر بالضم كما قرأ جمع فزه وزر القميص معروف  
(قوله مع ذكر الطرفين) وهما القمر وضمير از راره اراجع للشخص المشبه بالقمر  
ومع ذلك فاقهر مستعار لذات المحبوب استعارة مصرحة فان قلت الجمع بين الطرفين  
انما يظهر على ما قلنا من ان ضمير از راره للمحبيب ويمكن ان يكون راجعا للفلاة  
وذكر الضمير باعتبار انها ثوب او قميص وحيث فلا يكون فيه جمع بين الطرفين قلت  
بل فيه جمع ايضا وذلك لان ضمير غلاله راجع للمحبيب فذكر الطرفين حاصل باعتباره  
(قوله وبعضهم الخ) اى وهو الشارح الخلقى (قوله لما لم يقف الخ) لانه زعم  
ان مذهب السكاكى في الاستعارة بالكنية ان يذكر المشبه ويراد به المشبه به  
حقيقة كما اعتقده المصنف على ما قاله الشارح وكان الظاهر ان يقدم الشارح هذا  
الكلام قبل قول المصنف ولانه ينقض الخ لكونها اجوبة عن الازمات السابقة

في قوله وفيه نظر لانه يستلزم الخ لكن اخره الشارح اشارة الى عدم الاهتمام بشانه وانها اجوبة يعتد بها (قوله ورأينا تركه اولى) اي رأينا تركه وعدم ذكره في المختصر اولى وان اردت الاطلاع عليه فعليك بالطول

### أحوال المسند اليه

(أحوال المسند اليه)

اي الامور العارضة له  
من حيث انه مسند اليه  
وقدم المسند اليه على  
المسند لما سيأتي (اما حذفه)  
قدمه على سائر الاحوال  
لكونه عبارة عن عدم  
الاتيان به وعدم الحادث  
سابق على وجوده وذكره  
هنا بلفظ الحذف و في  
المسند بلفظ الترك تبيينها  
على ان المسند اليه هو  
الركن الاعظم الشديد  
الحاجة اليه حتى انه اذا  
لم يذكر فكأنه اتى به ثم  
حذف بخلاف المسند فانه  
ليس بهذه المثابة فكأنه  
ترك من اصله

(قوله من حيث انه مسند اليه) هذه حيثية تفيد واحتراف ذلك عن الامور العارضة له لان هذه حيثية ككونه حقيقة او مجازا فانهما عارضان له لان هذه حيثية بل من حيث الوضع وككونه كليا او جزئيا فانهما عارضان له من حيث كونه لفظا وككونه جوهر او عرضا فانهما عارضان له من حيث ذاته وككونه ثلاثيا او رباعيا مثلا فان ذلك عارض له من حيث عدد حروفه فلا تذكر هذه العوارض في هذا البحث وانما لم تجعل حيثية للتعليل لصيرورة المعنى الامور العارضة له من اجل كونه مسندا اليه فيفيد ان الحذف والذكر والتعريف والتكبير وغير ذلك من الاحوال عارضة له من اجل كونه مسندا اليه مع انه ليس كذلك بل الحذف انما عرض له لاجل الاحتراز عن العبث وتحويل العدول الى اقوى الدليلين الى آخر ما قل المتن وكذا الذكر انما عرض له لكونه الاصل الى آخر ما قل المصنف ايضا وايضا جعلها للتعليل رد عليه ان العلة ككونه مسندا اليه لا تقتضي امرين متنافيين كالذكر والحذف ان قلت من جملة الامور العارضة له من حيث كونه مسندا اليه الرفع فقتضاه ان يذكر هنا مع ان محله كتب النحو قلت اضافة احوال المسند اليه للعهد اي الاحوال المعهودة للمسند اليه وهي التي يطابق اللفظ مقتضى الحال وحيث قد قول الشارح اي الامور العارضة له اي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فخرج الرفع في قام زيد وزيد قائم فانه وان كان عارضا له من حيث انه مسند اليه لكن لا يطابق به اللفظ مقتضى الحال وحيث فلا يذكر هنا كذا ذكر بعضهم قال عبد الحكيم ولا حاجة لذلك لان المقصود ان الامور المذكورة في هذا الباب عارضة للمسند اليه لذاته لان كل ما هو عارض له لذاته فهو مذكور في هذا الباب (قوله وقدم المسند اليه) اي من حيث احواله وقوله على المسند اي من حيث احواله ايضا (قوله لما سيأتي) اي من انه الركن الاعظم في قوله تبيينها على ان المسند اليه هو الركن الاعظم (قوله اما حذفه الخ) قاعدة المصنف ان الواقع بعد اما هو مقتضى الحال والواقع بعد لام التعليل هو الحال فالاحتراز عن العبث وكذا ما بعده احوال تقتضي الحذف وهذا كالصريح في ان مقتضى الحال هو الخصوصية فظهر لك ان احوال المسند اليه مثلا مقتضيات للاحوال اي للامور الداعية لا يراد الكلام مكيفا بكيفية مخصوصة ثم ان من المعلوم ان الحذف فعل الفاعل لانه مصدر وحيث فهو من اوصاف الشخص لان اوصاف المسند اليه العارضة له واجب بان المصنف اطلق الحذف

واراد به الحاصل بالمصدر وهو الانحذف وكذا يقال فيما بعده او تجعل هذه الامور  
مصدر المبني للفعول بناء على مذهب من يجوز بحجى المصدر من المبني للفعول حينئذ  
فكون هذه الامور احوالا للسند اليه ثم ان المراد حذفه لقريته معينة من غير اقامة  
شيء مقامه وحينئذ يكون لغرض معنى كما هو اللائق بالفن لا مجرد امر لفظي وبهذا  
يظهر وجه اقتصار المصنف على حذف المبتدأ من السند اليه لان الفاعل اذا حذف  
اما ان يقوم شيء مقامه كما في باب النيابة وباب الاستثناء المفرغ وباب المصدر ولا يحتاج  
الحذف حينئذ لقريته بل الحذف للامر الداعى له واما لغرض لفظي كالقاء الساكنين  
في نحو اضربن يا قوم واضربوا الرجل ( قوله لكونه عبارة عن عدم اليتيان به ) هذا  
تفسيره بحسب الاصطلاح وان كان لفظه من حيث مفهومه لغوى اعنى الاسقاط  
مشعرا بانه العدم بعد اليتيان واما لم يفسر الحذف بالعدم اللاحق التاخر عن الذكر  
مع ان الحذف اسقاط فناسبه للعدم اللاحق اقوى لان الواقع هنا في نفس الامر  
هو العدم السابق لانه لم يؤت بالسند اليه اصلا لانه اتى به ثم اسقط ( قوله وعدم  
الحادث سابق على وجوده ) اى وحينئذ فالحذف مقدم على الذكر واعتراض بان هذه  
العلة انما تنجح تقدمه على الذكر خاصة دون سائر الاحوال لان الحذف مقابل له  
دون بقية الاحوال كالتعريف والتكثير اذ ليس مقابلا لها حتى يقال عدم الحادث  
سابق على وجوده واجيب بان بقية الاحوال متفرعة على الذكر لانها  
تقتضيه والمقدم على الاصل يستحق التقديم على الفرع واعتراض بان التعريف  
والتكثير يمكن اعتباره كما في المحذوف واجيب بانه وان كان كذلك الا انه بالقياس  
على المذكور ( قوله وذكره هنا ) اى وذكر عدم اليتيان به ويجوز ان يرجع الضمير  
للمحذف ويكون الكلام على حذف مضاف تسامحا اى معنى الحذف ( قوله وفي السند )  
اى وفي احوال السند ( قوله الشديد الحاجة اليه ) بيان لكونه اعظم واعتراض  
بان كلا من السند والسند اليه يتوقف عليه الاخبار وحينئذ فلامعنى لا اعتبار كون  
احدهما ركنا اعظم دون الآخر واجيب بان السند اليه كما يتوقف عليه الاخبار  
يتوقف عليه السند لانه صفة له لان المراد من السند اليه الذات ومن السند الصفة  
والصفة تتوقف على الموصوف بخلاف السند فانه وان توقف عليه الاخبار لا يتوقف  
عليه السند اليه ( قوله حتى انه الخ ) حتى للتفريع بمنزلة القاء اى فاذا لم يذكر فكأنه  
اتى الخ اى تخيل انه اتى به ثم حذف وان كان الواقع ليس كذلك واذا تخيل كذلك  
علم انه ملحوظ في القصد ( قوله فانه ليس بهذه المثابة ) اى المنزلة اى ليس بركن  
اعظم وقوله فكأنه ترك اى فاذا لم يذكر تخيل انه ترك من اصله اى من اول الامر  
واعترض بان تركه عدم ذكره وهو محقق وحينئذ فلا يناسب ايراد لفظ كائن واجيب  
بان المراد بتركه تركه مطلقا اى حقيقة وحكما بحيث لا يكون مقدرا ومرادا مع انه



مذكور حكما ثم ان هذا الكلام يقتضي ان الحذف عبارة عن العدم اللاحق والنكته التي ذكرها لتقديم الحذف على غيره تقتضي ان الحذف عبارة عن العدم السابق فيتناهيان ويدفع الثاني بان نكتة تقديم الحذف باعتبار الواقع لان الواقع ان المسند اليه لم يذكر في الكلام اصلا ونكتة التعبير بالحذف دون التوكيد باعتبار التخييل والتوهم نظرا الى شيوع استعمال الحذف في العدم اللاحق وهو عدم الشيء بعد ذكره (قوله فلا حتراز عن العبث) اعلم ان الحذف يتوقف على امرين احدهما وجود ما يدل على المحذوف من القرائن والثاني وجود المرجح للحذف على الذكر اما الاول فهو مذكور في غير هذا الفن كالنحو واما الثاني فقد شرع المصنف في تفصيله بقوله فلا حتراز الخ وحاصله ان من جملة مرجحات الحذف على الذكر قصد التحرز والتباعد عن العبث وذلك ان ما قامت عليه القرينة وظهر عند المخاطب فذكره بعد عبثا اى خاليا عن الفائدة فيحذفه البليغ للتأنيب الى العبث اى الاتيان بشئ زائد عن الحاجة لتأنيبه بما هو ظاهر معلوم والعبث لا يلتفت الى كلامه ولا يتلقى منه بالقبول يقول المصنف فلا حتراز اى فلقد قصد التحرز والتباعد عن العبث اى لو ذكر (قوله بناء على الظاهر) حال من العبث اى حال كون العبث مبنيا على ما هو الظاهر من اغناء القرينة عنه وقوله وان كان في الحقيقة اى والحال انه بالنظر للحقيقة ونفس الامر ركن من الكلام فينبغي الالتفات له والتصريح به فلا يكون ذكره عبثا وان قامت القرينة لان الاكتفاء بالقرينة ليس كالدكر في التنصيص على ما هو المقصود الاهم آه عبد الحكيم وكتب بعضهم مائنه واحترز بقوله بناء على الظاهر عن الحقيقة ونفس الامر واورد عليه ان هذا يقتضي ان العبث في ذكره انما يكون اذا قطع النظر عن الحقيقة واما مع النظر الى الحقيقة من انه ركن للاسناد فلا عبث في ذكره وليس كذلك لانه لاتنافي بين كونه ركن في الكلام وكونه عبثا الا ترى ان الكلام اذا علم بسائر اجزائه يكون ذكره عبثا في الاولى جزءه فالنساق للعبث انما هو عدم علمه بالقرينة لحق العبارة بناء على القرينة لانه اذا قطع النظر عن القرينة اتى العبث واجيب بان قوله بناء على الظاهر احتراز عن عدم علمه بالقرينة لاعن الحقيقة من كونه ركن للاسناد ولا شك انه بالنظر الى كونه غير معلوم بالقرينة لا عبث في ذكره لانه اتيان بما لا يستغنى عنه ويدل لذلك قول الشارح لدلالة القرينة عليه فانه يفيد ان المحترز عنه عدم علمه بالقرينة وعبارة سم حاصل المراد من كلام المصنف ان للسند اليه اعتبارين احدهما كونه ركن الثاني كونه معلوما فبالاعتبار الاول مع قطع النظر عن الثاني لا يكون ذكره عبثا وبالاختبار الثاني مع قطع النظر عن الاعتبار الاول يكون ذكره عبثا لانه اتيان بما يستغنى عن الاتيان به وقد اعترض اصحاب الحواشي بان كونه ركن لا يسا في العبثية فلعله يندفع بذلك فتأمل انتهى (قوله او تحييل

(فلا حتراز عن العبث)  
بناء على الظاهر) لدلالة  
القرينة عليه وان كان في  
الحقيقة هو ركن من  
الكلام (او تحييل العدول  
الى اقوى الدليلين من العفل  
واللفظ) فان الاعتماد

العدول الخ) عطف على الاحتراز والتحليل بمعنى الإيهام وهو مصدر مضاف  
 لفعوله الثاني أى تخيل التكلم للسامع العدول الى اقوى الدليلين أى ان من جملة  
 الامور التى مراعاتها ترجح الحذف قصد التكلم ان يخيّل للسامع أى ان يوقع في خياله  
 وفي فهمه بذلك الحذف انه عدل الى اقوى الدليلين اللذين هما العقل واللفظ واقواهما  
 هو العقل لان الادراك به يحصل من اللفظ ومن غيره فعند حذف المسند اليه يتبادر  
 للذهن ان ادراكه بالعقل خاصة وعند ذكره يتبادر للذهن ان ادراكه باللفظ وذلك  
 التحليل يوجب نشاط السامع وتوجه عقله نحو المسند اليه زيادة توجه (قوله  
 من العقل واللفظ) بيان للدليلين لا اقواهما وفي الحقيقة العقل ليس بدال فضلا  
 عن كونه اقوى وانما الدال اللفظ والعقل آلة للادراك منه فوصفه بالدلالة على طريق  
 التجزؤ من حيث ان النفس تدرك بسببه (قوله فان الاعتماد) أى فان اعتماد السامع  
 في فهم المسند اليه وهذا علة لتخيّل العدول (قوله عند الذكر) أى للمسند اليه (قوله  
 من حيث الظاهر) أى وفي الحقيقة الاعتماد على العقل واللفظ معا وهذا جواب عما  
 يقال كيف يعتمد على اللفظ مع انه لا بد من دلالة العقل بان يعلم ان هذا اللفظ موضوع  
 لكذا وحاصل الجواب ان الاعتماد على اللفظ انما هو بحسب الظاهر وان كان في الحقيقة  
 ونفس الامر معتمدا على العقل واللفظ معان الالفاظ ليست الآلات وضعها الواضع  
 ولا دلالة لها بحسب ذاتها (قوله وعند الحذف على دلالة العقل) أى من حيث  
 الظاهر بدليل قوله وانما قال تخيّل لان الدال حقيقة الخ وانما لم يذكر هذا القيد  
 اعنى قوله من حيث الظاهر هنا اشارة الى كثرة مدخلة العقل فكأنه مستقل آه  
 فنرى (قوله لاقتفار اللفظ اليه) أى لاقتفار اللفظ دائما اليه في الدلالة لان اللفظ  
 لا يمكن ان يفهم منه شيء بدون واسطة العقل بخلاف العقل فانه يمكن ان يدرك بدون  
 توسط لفظ كما في المعقولات الصرفة وكما في دلالة الاثر على المؤثر والحاصل ان اللفظ  
 لا يمكن ان يفهم منه شيء بدون واسطة العقل بخلاف العقل فانه يمكن ان يدرك به  
 بدون توسط لفظ وان كان بحسب العادة لا بد من تخيّل الالفاظ حتى كأن المفكر  
 يتأخى نفسه بالفاظ مخيلة (قوله وانما قال الخ) هذا جواب عما يقال لم زاد المصنف  
 تخيّل وهلا قال او للعدول الى اقوى الدليلين الخ وحاصل الجواب انه انما زاد لفظ  
 تخيّل لان العدول ليس محققا بل امر متخيّل متوهم لان كونه محققا يتوقف على  
 كون كل من العقل واللفظ مستقلا في الدلالة على المسند اليه عند حذفه وليس كذلك  
 لان لفظ المقدر المدلول عليه بالقرائن مدخلا في الدلالة عليه عند الحذف بناء على  
 ان المدلول عليه بالقرائن هو اللفظ المقدر دون ذات المسند اليه وحاصل ما في المقام  
 ان الدليل لا يكون دليلا الا اذا كان مستقلا بالدلالة وقد علمت ان كلا من العقل  
 واللفظ لا استقلال له بالدلالة على المسند اليه لا عند الذكر ولا عند الحذف والدليل

عند الذكر على دلالة اللفظ  
 من حيث ان ظاهره وعند  
 الحذف على دلالة العقل  
 وهو اقوى لاقتفار اللفظ  
 اليه وانما قال تخيّل لان  
 الدال حقيقة عند الحذف  
 هو اللفظ المدلول عليه  
 بالقرائن (كقوله قال  
 لي كيف انت قلت هبل)  
 لم يقل انا هبل للاحتراز  
 والتحليل المذكورين

بمجموعهما في الحالتين فليس عندنا دليلان فضلا عن وجود اقوى تم اذا حذف التكلم  
المستداليه فقد خيل للسامع ان هناك دليلين وانه يدل عن الاضعف منهما الى الاقوى  
وهو العقل وجعله اقوى باعتبار ماعلمته مما امر واعلم ان تقرير البسؤال والجواب اللذين  
اشار لهما الشارح على الوجه الذي قلناه هو ما يؤخذ من كلام ابن يعقوب وعبد الحكيم  
وغيره من حواشي المطول فلا تلتفت لما ذكره بعضهم في تقريرهما واعتراض على  
الشارح بما هو غير وارد عليه (قوله لان الدال حقيقة عند الحذف هو اللفظ) اي المقدر  
المدلول عليه بالقارئ لاذات المستداليه واعتراض بانه اذا كان اللفظ عند الحذف هو  
الدال حقيقة كان هذا مناقضا لقوله السابق والاعتماد عند الحذف على دلالة العقل  
وهو اقوى وايضا لا يتأتى ادراك المستداليه من التركيب بدون العقل كما لا يتأتى ادراكه  
بالعقل بدون اللفظ فلا وجه لحصر الدلالة عند الحذف في اللفظ المقدر وقد يجاب بان  
الحصر المستفاد من ضمير الفصل اضافى الى ليس الدال عند الحذف العقل وحده وهذا  
لا يتأتى ان الدلالة لهما معا وحيث ان فلا يتأتى قوله سابقا والاعتماد عند الحذف على دلالة  
العقل لان المراد من حيث الظاهر كما قلنا فان قلت الحصر غير صحيح في نفسه لجواز ان  
يدل بالقارئ على ذات المستداليه مع قطع النظر عن الالفاظ قلت هذا وان كان امرا  
ممكنا في نفسه الا ان ما ذكر بناء على ما استمر في العادة من ان فهم المعاني قلما يتفك عن تخيل  
الالفاظ وقال العلامة عبد الحكيم ضمير الفصل هنا مجرد التأكيد لا لا قصر فانه باطل  
لمعارضته لما مر من قوله من حيث الظاهر اي وقوله والاعتماد عند الحذف على  
دلالة العقل (قوله كقوله قال لي الخ) تمامه (سهر دأب وحزن طويل) اي حالى  
سهر دأب قال العباسي في الشواهد ولم اعلم قائله (قوله والتخيل المذكورين) فيه  
اشارة الى ان اوفى قول المصنف او تخيل مانعة خلو قبحوز الجمع وقوله للاحتراز الخ  
علة لقوله لم يقل الخ وهذا البيت يصلح مثالا لادعاء التعيين وضيق المقام بسبب ضمير  
حاصل من شدة اذ الزمان ومصائب الهوى بحيث جعلته لا يقدر على التكلم بازيد  
مما يفيد الغرض ويصلح مثالا للمحافظة على الوزن ايضا فيصح التمثيل بذلك البيت  
للكل (قوله هل يتنبه ام لا) اي ام لا يتنبه الابا لصراحة وذلك كما لو حضر عندك  
رجلان احدهما تقدمت له صحة دون الآخر فقول للمخاطب الذي هو غيرهما  
غادر تريد الصاحب غادر اي من تقدمت له صحة غادر فحذف المستداليه اختيارا  
للسامع هل يتنبه ان المستداليه هو الصاحب بقرينة ذكر القدر اذ لا يناسب الا الصاحب  
او لا يتنبه بذلك (قوله هل يتنبه ام لا) اعتراض بان هل لطلب التصور وام لطلب  
التصديق وحيث فلا يصح ان تكون ام معادلة لهل فالصواب ان يتنبه ام لا واجب  
بان في الكلام حذف همزة الاستفهام والاصل اهل يتنبه لان ام المتصلة لازمة للهمزة

فانما عادت الهمة لاهل ولا يقال يلزم على كون الاصل ماذكر دخول الاستفهام على مثله وهو ممنوع لان هل هنا بمعنى قد على حد قوله تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر وحيث لم يلزم ماذكر كذا قال ارباب الحواشي وعبرة عبد الحكيم ام هنا منقطعة وما قيل ان الصواب في التعبير ايتيه ام لا ليس بصواب على ان ام التصلة قد تجيء معادلة لهل على قلة كما في الرضى انتهى كلامه وقول الشارح ام لا ليس فيه حذف المعطوف وابقاء العاطف لان المحذوف جزء المعطوف لا كله لان لا المذكورة من جلته والحكم عليه بالنوع عند محقق النجاة حذف المعطوف بتمامه مع بقاء العاطف (قوله او اختبار مقدار تنبيهه) اي مبلغ ذكائه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا وذلك كما اذا حضر عندك شخصان احدهما اقدم صحة من الآخر فتقول لمخاطبك والله حقيق بالاخصان تريد اقدمهما صحة وهوزيد مثلا حقيق بالاخصان فتعذف ذلك المستداليه اختبار المبلغ ذكائه هل يتنبه لهذا المحذوف بهذه القرينة التي معها خفاء وهي ان اهل الاحسان ذو الصداقة القديمة دون حادتها ولا يتنبه له وقد حكى عن بعض الخلفاء من بني العباس انه ركب سفينة مع واحد من ندمائه فسأل الخليفة ذلك الواحد اي طعام اشهى عندك فقال عذ البض المصلوق فاتفق عودهما هناك في القابل فقال الخليفة مع اي شيء فاجاب النديم مع الملح فتعجب من استحضاره وكال تنبيهه ويقطعه ثم اعلم ان القرائن عند الحذف قد تكون في غاية الوضوح بحيث لا يزيد ذكر اللفظ معها على تركه وقد تكون خفية فاذا كانت القرينة في ذلك الوضع شأنها الخفاء حذف المستداليه حيث لا اختبار مقدار التنبيه بخلاف ما اذا كانت واضحة جدا فالحذف حيث لا ضرورة للذكر فلا يناسب حيث تلك النكتة ولذا قيد الشارح القرائن في هذا الوضع بالخفية واشتدك بان المخاطب ان كان عالما بالقرينة فلامعنى المحذف للاختبار وان لم يكن عالما فلا يجوز الحذف والجواب ان القرينة يكفي فيها ظن المتكلم ان المخاطب عالم بالقرينة فان قلبت حيث كان يكفي في القرينة ظن المتكلم علم المخاطب بها فامعنى قوله مقدار اجيب بانه انما اتى به ليكون المقصود بيقن التنبيه والظن لا يستلزم اليقين كذا في تجريد نسخة شيخنا الحفني (قوله او ايهام صوته الخ) نحو مقرر للشرائع موضح للدلائل فيجب اتباعه تريد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وعبرنا بالايهام وفيما سبق بالتخييل لمحض التنبيه لان الاول من الصور الخيالية والثاني من المعاني الوهمية وقد يقال اراد بقوله او ايهام الخ ان الصون المذكور امر وهمي محض لا يتحقق له اصلا بخلاف العدول الى اقوى الدليلين فان له شأبة ثبوت في الجملة قاله الفتاوى واعترض على المصنف بان حذفه فيه صون له حقيقة عن مخالطة اللسان وحيث فلا وجه لذكر الايهام واجيب بان المراد صوته عن تنجيده بواسطة

(او اختبار تنبيه السامع)  
عند القرينة هل يتنبه ام لا (او اختبار مقدار تنبيهه) هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا (او ايهام صوته اي المستداليه عن لسانك) تعظيما له (او عكسه) اي ايهام صون لسهالك عنه تحقير له

المرور على اللسان ولا شك ان صوته عن التجسس امر موهوم لا يحقق او المراد بالايهام  
ايقاع شيء في وهم السامع اى في ذهنه ولو كان على سبيل التحقيق قاله الشارح في شرح  
الفتاح وما ينبغي ان يعلم انه كما يجوز ان يعتبر من مقتضيات حذف المسند اليه ايهام صوته  
عن لسانك او عكسه يجوز ان يعتبر ايهام صوته عن سماع المخاطب او عكسه (قوله او عكسه)  
نحو موسوس ساع في الفساد فيجب مخالفته تريد الشيطان (قوله اى تيسره) اى  
للتكلم (قوله لدى الحاجة) متعلق بتأتى (قوله نحو فاجر) اى نحو قولك عند  
حضور جماعة فبهم عدو فاجر فاسق وتريد زيدا الذى هو العدو مثلا فتحذفه  
ليأتى لك الانكار عند لومه لك على سبه او تشكيه منك فتقول ما سميتك ما عينتك  
(قوله عند قيام القرينة) ظرف للحذف اى يقال ذلك عند قيام القرينة (قوله ليتأتى  
الخ) علة للحذف اى تحذف ليتأتى الخ (قوله او تعينه) اى اما لان المسند لا يصلح  
الاله او لكماله فيه بحيث لا يسبق الذهن الى غيره او لكونه متعينا بين التكلم والمخاطب  
(قوله بغنى عن ذلك) اى عن تعينه لان العبث بذكره لا يكون الا بعد تعينه فالتعين  
داخل في الاحتراز المذكور ففى تعين المسند اليه كان حذفه احترازا عن العبث واذا  
كان كذلك فلا يوضح جملة قسياله (قوله فيما ذكرناه) اى التعين (قوله خالق لما يشاء الخ)  
اى فقد مثلوا بهذا الحذف المسند اليه لتعينه لظهور انه لا خالق سواه ولا يقال ان  
الحذف فيه للاحتراز المذكور لما فيه من سوء الادب وان كان صحيحا فى نفسه وقديقال  
هذا البحث ساقط من اصله لان القصد الى التعين مغاير للقصد للاحتراز عن العبث  
فجاز ان يقصد كل منهما مع الذهول عن الآخر وان يقصدان معا وحينئذ فلا يغنى  
ذكر الاحتراز عن العبث عن ذلك اذ قد يكون نكتة الحذف المقصودة للبلغ التعين  
دون الاحتراز وان كان ذلك حاصل من غير قصد وكذا يقال فى سائر النكت التى  
يمكن اجتماعها او يقال ان الحذف للاحتراز عن العبث ملحوظ فيه العبث بسبب دلالة  
القرينة على المراد والحذف للتعين ملحوظ فيه العبث من حيث عدم صلاحية المسند  
لغير المسند اليه المحذوف فتأمل (قوله او ادعاء التعين) اظهر فى محل الاضمار ثلاثه  
عود الضمير على الانكار من قوله او تأتى الانكار كذا قيل ويعده الاضمار فى تعينه مع  
انه اقرب الى الانكار فلعل الاولى ان يقال انما اظهر لتوهم رجوع الضمير للمسند اليه  
كبقيّة الضمائر المتقدمة (قوله نحو وهاب الالوف الخ) اى فيحذف المسند اليه لادعاء  
تعينه وانه لا يتصف بذلك غيره من رعيته وانما كان تعينه بذلك ادعاء لانه يمكن  
ان غيره من رعيته يعطى ذلك (قوله بسبب ضمير وبسامة) هما بمعنى واحد  
فالعطف مرادف وتفسيرى وذلك كما فى قوله قلت عليل فلم يقل انا لضيق المقام  
عن اطالة الكلام بسبب الضمير الحاصل له من الضنا (قوله او فوات فرصة) عطف  
على ضمير وفى الكلام حذف مضاف اى خوف فوات فرصة لان المقضى للحذف

(او تأتى الانكار) اى  
تيسره (لدى الحاجة)  
نحو فاجر فاسق عند قيام  
القرينة على ان المراد زيد  
ليأتى لك ان تقول ما  
اردت زيدا بل غيره  
(او تعينه) والظاهر ان  
ذكر الاحتراز عن العبث  
بغنى عن ذلك لكن ذكره  
لامرين احدهما الاحتراز  
عن سوء الادب فيما  
ذكرناه من المثال وهو  
خالق لما يشاء فاعل لما يريد  
اى الله تعالى والثانى التوطئة  
والتهديد لقوله (او ادعاء  
التعين) نحو وهاب الالوف  
اى السلطان (او نحو ذلك)  
كضيق المقام عن اطالة  
الكلام بسبب ضمير وسامة  
او فوات فرصة او محافظة  
على وزن او جمع او قافية

خوف القوات لانفس القوات والفرصة بضم الفاء ما بغنم تناوله وقرز بعضهم انها  
 قطعة من الزمان يحصل فيها القصود وانظره ( قوله او محافظة على وزن ) اى  
 كما فى قوله قلت عليل فلم يقل انا عليل لضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب المحافظة  
 على الوزن لان ذكر المستداليه يفسد ذلك الوزن ( قوله او جمع ) اى فى الشر وهو  
 كالروى فى الشعر اى كما فى قولهم من طابت سريرته نجت سيرته لم يقل جدا الناس  
 سيرته لضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب المحافظة على السجع اذ لو ذكر لكنت  
 الاولى مرفوعة والثانية منصوبة قال الحفيد محل حذف المستداليه لضيق المقام  
 عن الامالة بسبب المحافظة على السجع والقافية اذا كان تقديم المسند الذى  
 يحصل به السجع واجبا كأن كان من ادوات الاستفهام مثل قولك طلب الحبيب  
 الفين فقلت له اين فالمسند اليه محذوف لاجل المحافظة على السجع تقديره اين هما  
 والخبر واجب التقديم لانه اسم استفهام فلو كان المسند جازا للتقديم حصلت المحافظة  
 على السجع بتأخيرها من غير حاجة لحذف المسند اليه كما اذا قيل طلب الحبيب الفين  
 فقلت له على العين فانه لو قيل هما على العين لصح وحصل السجع ورد ذلك بانه لا يتم  
 الا لو شرط فى النكات ان لا يحصل الشيء الا من هذه الخصوصية وهو ممنوع كما  
 حقق فى محله آه ابن قاسم ( قوله او قافية ) اى فى آخر البيت وذلك كما فى قوله  
 \* وما المرء الا كالشهاب وضوءه \* يحور رمادا بعد اذ هو ساطع \*  
 \* وما المال والاهلون الا ودائع \* ولا بد يوما ان تزد الودائع \*  
 فلو قيل ان يرد الناس الودائع لاختلت القافية لصيرورتها مرفوعة فى الاول  
 منصوبة فى الثانى وكافى قوله

او ما اشبه ذلك كقول  
 الصياد غزال اى هذا  
 غزال وكالاخفاء عن  
 غير السامع من الحاضرين  
 مثل جاء وكاتباع الاستعمال  
 الوارد على تركه مثل رمية  
 من غير ارام او ترك نظائره  
 مثل الرفع على المدح او الذم  
 او الترحم

\* قد قال عدول منك انى \* فاجبت وقبلت كذبت متى \*  
 \* فقال حبيك ذو خفر \* وكبير السن فقلت فتى \*  
 فالمسند اليه محذوف لاجل المحافظة على القافية وان كان فيه ايضا محافظة على الوزن  
 الغرض من الحذف المحافظة على القافية وان كان فيه ايضا محافظة على الوزن  
 الا انه غير مقصود وفرق بين الحاصل قصدا والحاصل من غير قصد فاندفع ما يشال  
 ان مقابلة المحافظة على الوزن بالمحافظة على القافية تنيد بانهما وعدم اجتماعهما  
 وليس الامر كذلك ( قوله او ما اشبه ذلك ) عطف على ضمير ( قوله كقول الصياد )  
 مثال لقوات الفرصة وحيث لاولى اتصاله به دفعا للايهام وقوله كقول الصياد  
 اى مخاطبا للجوارح عند ابصاره للغزال غزال اى هذا غزال فاصطادوه تحذف  
 هذا لان رغبته فى التسارع اليه توهمه ان فى ذكره طولا كثيرا فينبه بحسب زعمه  
 وفى بعض النسخ كقولك للصياد وهى ظاهرة ( قوله وكالاخفاء عن غير السامع ) قال  
 ابن قاسم الظاهر انه عطف على قوله كضيق المقام وعلى هذا لم يكن الشارح مينا لما اشبه

ذلك الواقع في كلامه وبينه بعضهم بقوله كبرية التنبية كأن يقال خطف المال لمن وضع ماله قريبا منه أي المختلس خطف المال وكتجيل المسرة بالسند نحو دينار أي هذا دينار وخطف الخوف منه أو عليه فكل هذا من جملة اسباب ضيق الكلام عن الطول وفي ابن يعقوب أن الاخفاء المذكور بيان لذلك المشبه وعليه فهو عطف على قول الصادق ويكون من جملة اسباب ضيق المقام عن الطول (قوله مثل جاء) أي وتريد زيدا لقيام القرينة عليه عند المخاطب دون غيره فلو قيل جاء زيد لانتظره كل من كان جالسا لاجل الطلب منه مثلا ثم إن قوله كالاخفاء عن غير السامع الأولى أن يقول بدله عن غير المخاطب وذلك لأن الحاضرين أن كانوا سامعين كان الاخفاء عن غيرهم ممن لم يسمع فلا يصح من الحاضرين وأن كانوا غير سامعين فلا حاجة للاخفاء عنهم وأجيب بأن المراد بقوله عن غير السامع أي عن غير من كان مقصودا بسماع ذلك الخبر وحيث أنه مسألو لقولنا عن غير المخاطب (قوله مثل رمية من غير رام) أي هذه رمية مصيبة من غير رام مصيب بل من رام مخطئ فحذف السند إليه ولم يقل هذه اتباعا للاستعمال الوارد على تركه لأن هذا مثل يضرب لمن صدر منه فعل حسن وليس اهلا لضدوره منه والأمثال لا تنفي وأول من قال هذا المثل الحكم ابن عبد يغوث المضري حين نذر أن يذبح مائة أي بقرة وحش على العقب بغين مجمة فباء موحدة ثم غين مجمة أيضا فباء موحدة وهو جبل بمنى وكان من أرمى الناس فصار كإرمى مائة لا يصيبها رمية ولم يمكنه ذلك إياها حتى كاد أن يقتل نفسه ثم إن ابنه مطعما خرج معه إلى الصيد فرمى الحكم مائة فخطأهما فلما عرضت الثالثة رماها مطعما فاصابها وكان إذ ذاك لا يحسن الرمي فقال الحكم رمية من غير رام (قوله أو ترك نظائره) عطف على تركه أي وكتابع الاستعمال الوارد على تركه في نظائره (قوله مثل الرفع) أي مثل ما فيه الرفع على المدح أي لاجله كقولك الحمد لله أهل الحمد أي هو أهل الحمد (قوله أو الذم) أي ومثل ما فيه الرفع على الذم أي لاجله نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بالرفع أي هو الرجيم (قوله أو الترحم) أي ومثل ما فيه الرفع على الترحم أي لاجل انشاءه كقولك اللهم أرحم عبدك المسكين بالرفع أي هو المسكين فالرفع في هذه الأوجه اتباعا لتركه في نظائره أعني قول العرب اللهم أرحم عبدك الفقير ومررت بزيد الخبيث أو الكريم والحاصل أنه ورد عن العرب الحمد لله الكريم بالرفع مثلا فلو قلت الحمد لله أهل الحمد بالرفع فقد تركت المسند إليه اتباعا للاستعمال الوارد في نظائره وهو الحمد لله الكريم الذي ترك فيه المسند إليه لأفادة انشاء المدح وكذا يقال في الذم والترحم وأعلم أن الفرق بين اتباع الاستعمال الوارد على تركه واتباع الاستعمال الوارد على تركه في النظائر أنه في الأول يكون الكلام في الاستعمالين واحدا سواء كان الاستعمال قياسيا أو لا وفي الثاني الكلام الثاني غير الأول ولا بد أن يكون الأول قياسيا

(قوله فلكونه الاصل) اي الكثير او ما يبنى عليه غيره وحيث فلا يعدل عنه الا لمقتضى يقتضى الحذف (قوله ولا مقتضى الخ) الجملة حاوية اتي بها لتقييد كون الاصلالة مقتضية لذلك ووجه له اي ان محل ذلك اذا لم يكن هناك نكتة تقتضى الحذف واما اذا وجدت فلا تكون الاصلالة من المقتضيات لذلك بل تراعى نكتة الحذف وهذا بخلاف بقية النكات فان كلامها يصلح بمجرد نكتة حتى اذا وجد معه نكتة للحذف فلا بد من مرجح لاحدهما ولهذا قيد ما هنا بقوله ولا مقتضى للعدول عنه دون بقية النكات ثم ان مراد المصنف بقوله ولا مقتضى اي في قصد التكلم وحيث ان دفع ما يقال ان الكلام فيما قامت القرينة المعينة المحذوف كما يدل عليه سابق كلامه ولا حقه والاحتراز عن العبث وتخيل العدول متحقق في جميع صور الذكر ولازم لها فكيف يقول ولا مقتضى للعدول عنه مع ان مقتضى للعدول عنه موجود دائما وحاصل الجواب ان المدار على قصد التكلم فانه مقتضى للعدول وان كان موجودا لكن قد لا يقصد التكلم جعله نكتة المحذف (قوله للعدول) متعلق بمقتضى وخبر المحذوف تقديره حاصل هذا هو الظاهر ان قلت مقتضى هذا الاعراب تنوين الاسم لانه شبه بالمضاف على حد الامار يزيد عندنا قلت تنوين الشبه بالمضاف مذهب البصريين وذهب البغداديون الى جواز ترك تنوينه الخاطاه في ذلك بالمضاف كما الحق به في الاعراب وخرج عليه حديث اللهم لا مانع لما اعطيت وبصح ان تكون اللام زائدة في المضاف اليه كما جوزه سيويه في لا غلامى لك ولا اشكال حيث في ترك التنوين لانه مضاف او ان اللام غير زائدة والجرور معمول المحذوف اي ولا مقتضى مقتضى للعدول عنه وحيث فترك التنوين لانه مفرد مبنى (قوله لضعف التعويل على القرينة) اي اما خلفها في نفسها واما لاشتباه فيها واورد عليه ان هذا يقتضى ان اللفظ اقوى من القرينة العقلية فيخالف ما سبق من ان القرينة العقلية اقوى حيث قال هناك اول تخيل العدول الى اقوى الدليلين الخ فانه صريح في ان القرينة العقلية اقوى من اللفظ واجاب الشارح في شرح المفتاح بان هذا بالنسبة الى قوم وذاك بالنسبة الى قوم آخرين فقد تكون دلالة اللفظ اقوى بالنسبة الى قوم واجاب السيد عيسى الصفوى بان جنس القرينة العقلية اقوى من جنس اللفظ وعليه يبنى ما تقدم وهو لا ينافي ان يكون بعض افراد اللفظ اقوى من القرينة العقلية وعليه يبنى ما هنا (قوله اول تنبيه على غباوة السامع) اي تنبيه الحاضرين على غباوة السامع اي المقصود بالسامع واصله انه يذكر المستند اليه مع العلم بان السامع قاهم له بالقرينة لاجل تنبيه الحاضرين على غباوة السامع اما لقصد افادة انها وصفه اول قصد اهانتة فيقال في جواب ماذا قال عمرو عمرو قال كذا ولو كان لا يجوز على ذلك السامع غفلة من سماع السؤال ولا عدم الفهم منه تنبيهه على انه غبي لا ينبغي ان يكون

(واما ذكره) اي ذكر  
المستند اليه (فلكونه)  
اي الذكر (الاصل) ولا  
مقتضى للعدول عنه (او)  
للاحتياط لضعف التعويل  
اي الاعتماد (على القرينة)  
اول تنبيه على غباوة السامع  
او زيادة الايضاح والتقرير



الخطاب معه الاهكذا (قوله اوزيادة الايضاح) اى ايضاح المسند اليه بمعنى انكشافه  
لفهم السامع اى لذنه وقوله والتقرير اى التثبيت للمسند اليه فى نفس السامع ثم  
ان لفظ الزيادة يفهم ان فى القرينة ايضاحا وتقريراً للمسند اليه وفى ذكره معها زيادتهما  
وليس كذلك لان المسند اليه اذا دل عليه بالقارئ عند الحذف فكأنه ذكر فاذا  
صرح به فكأنه ذكر ثانياً فيحصل حينئذ زيادة الانكشاف واصل التقرير الذى هو  
الاثبات مع التكرار لازيادته واجيب بان قوله والتقرير عطف على زيادة اوانه عطف  
على الايضاح ويراد بالتقرير مطلق الاثبات لا الاثبات مع التكرار فقريه اى تثبيته فى  
ذهن السامع حاصل عند الحذف لوجود القرينة المعينة له وفى الذكر زيادة  
لان الدلالة اللفظية اجتمعت مع الدلالة العقلية (قوله وعليه) اى على ذكره زيادة  
الايضاح والتقرير جاء قوله تعالى اولئك على هدى الخ اى حيث لم يحذف فيه المسند اليه  
اعنى اسم الاشارة الثانى ويجعلهم الفلحون خبراً عن اسم الاشارة الاول بطريق  
العطف لاجل زيادة الايضاح اى الانكشاف والتقرير وللتنبية على اختصاصهم  
بالفلاح فى الآجل كما اخصوا بالهدى فى العاجل فجعل كل من الامرين فى تميزهم به  
عن غيرهم بمثابة ما لو انفرد احدهما على حدة فى كفاية التميز والحاصل ان تكرر اولئك  
افاد اختصاصهم بكل واحد من الفلاح والهدى بمرأى المولى عن عداهم ولولم يكرر وعطف  
قوله هم الفلحون على قوله على هدى من ربه لاحتل ذلك باعتبار تسلط اسم الاشارة  
على المعطوف واحتمل اختصاصهم بالجموع لان مع الحذف لا يتضح التكرير كمال  
الانضاح فيكون الجموع هو المميز لاكل واحد فيفوت المعنى المقصود الذى افاده  
التكرير وانما لم يقل كقوله تعالى لانه ليس من قبيل ما لولم يذكر لكان المسند اليه  
مخدوفاً لانهم الفلحون اذا لم يذكر المسند اليه يكون معطوفاً على الخبر اعنى على هدى  
او على جملة اولئك على هدى من ربه فيكون من عطف الجمل وعلى الاحتمالين  
لاحذف للمسند اليه فتأمل (قوله او اظهار تعظيمه) اى تعظيم مدلوله فاذا قيل  
امير المؤمنين حاضر او عالم الدنيا بكلمك او شريف اهل وقته يخاطبك فذكر  
المسند اليه يفيد ان تلك الذات المعنونة عنها به عظيمة حيث عبر عنها بامير المؤمنين  
وعالم الدنيا وشريف اهل وقته وكذا يقال فى اهائه لانه اذا قيل السارق اللئيم  
حاضر افاد ان مدلوله وهى الذات المعنونة عنها به مهانة واعتراض على النصف  
فى زيادته لفظ الاظهار بان لفظ المسند اليه انما يفيد اصل التعظيم او الاهانة  
لكونه مما يدل على التعظيم او الاهانة واجيب بان لفظ المسند اليه يفيد التعظيم  
فى حالة الحذف من حيث دلالة القرينة عليه فيكون ذكره لاظهار التعظيم (قوله نحو  
امير المؤمنين حاضر) اى فى جواب من قال هل حضر امير المؤمنين وكذا ما بعده  
لان الكلام فى ذكر المسند اليه مع قيام قرينة تدل عليه لو حذف والا كان ذكره

وعليه قوله تعالى اولئك  
على هدى من ربهم واللك  
هم الفلحون (او اظهار  
تعظيمه) لكون اسمه مما  
يدل على التعظيم نحو امير  
المؤمنين حاضر (او  
اهائه) اى اهانة المسند  
اليه لكون اسمه مما يدل  
على الاهانة مثل السارق  
اللئيم حاضر (او التبرك  
بذكره) مثل النبي صلى الله  
عليه وسلم قائل هذا القول  
(او استلذاذه) مثل  
الحبيب حاضر (او بسط  
الكلام حيث الاصغاء  
مطلوب) اى فى مقام  
يكون اصغاء السامع  
مطلوباً للتكليم لعظمته  
وشرفه ولهذا يطال  
الكلام مع الاحياء وعليه  
(نحو) قوله تعالى

متينا لا يحتاج الى نكته (قوله اى اهانة المسند اليه) انظر لم ذكر هذا هنا دون سابقه ولا حقه ولعله لدفع توهم عود الضمير هنا على تعظيمه قأمل (قوله مثل السارق الخ) اى فى جواب من قال هل حضر زيد او السارق (قوله او التبرك بذكره) اى لكونه يجمع البركات ثم ان قوله او التبرك اى اظهاره واحقيقته وكذا يقال فى الاستلذاذ بمعنى انه عند ذكره يجد اللذة المعنوية او انه يذكر لاجل ان يظهر انه حصل له لذة حسية فالخامل على ذكر المسند اليه حصول اللذة المعنوية او الايقاع فى الوهم بحصول اللذة الحسية (قوله مثل النبي الخ) اى جوابا لمن قال هل قال هذا القول رسول الله (قوله واستلذاذه) اى وجدانه لذى كذا فى الاطول (قوله حيث الاصغاء مطلوب) اى فى زمان او مكان يكون اصغاء السامع فيه مطلوباً للتكلم ومحبوباً له لعظمة ذلك السامع واعتراض التعبير بالاصغاء بالنسبة للمثال الذى ذكره لان الاصغاء محال فى حقه تعالى لانه امالة الاذن لسماع الكلام واجيب بان المراد بالاصغاء لازمه وهو السماع مع الالتفات والاقبال على التكلم فيكون مجازاً مرسلًا وليس مجازاً عن مجرد السماع اذ لا يكتفى فانه قد يوجد مع كراهية السامع للسماع فلا يكون نكته واورد ان هذا القيد اعنى قيد الحثية يمكن ان يعتبر فى غير هذه النكته من النكات السابقة كالاستلذاذ فيقال حيث الاستلذاذ مطلوب فلو وجه التخصيص بذكره فى هذه النكته دون غيرها واجيب بان مجرد بسط الكلام ليس نكته لانه قد يكون قبيحا وانما يكون نكته بهذا القيد فلا بد من ذكره لتحقيق النكته بخلاف بقية النكات فلا يتوقف تحقيقها على ذلك (قوله اى فى مقام الخ) اشار بذلك الى ان حيث ظرف مكان وقد تقدم انه يصح جعلها ظرف زمان (قوله للتكلم) متعلق بمطلوبا بمعنى محبوبا وقوله لعظمته اى السامع (قوله ولهذا) اى لاجل ان اصغاء السامع مطلوب للتكلم لعظمته وشرفه (قوله وعليه) اى واقى عليه اى على ما ذكر من البسط اى واقى على طريقته من اتيان الجزئى على الكلى بمعنى تحقيقه فيه واعتراض بان الاجال فى آخر الآية فى قوله ولى فيها ما رُب اخرى ينافى حل الآية على ذكر من البسط لان المناسب لذلك تفصيل الما رُب بالاستقاء بها من البئر واتزال الثمار من الشجر ومقالة السباع للذب عن غنمه واجيب بان موسى عليه السلام اتما اجل فى الباقي وان كان المقام مقام بسط لترقيه السؤال منه تعالى عن تفصيله فيتلذذ بخطابه تعالى او انه اتما اجل لانه لم يكن غالبا بتفصيل تلك الما رُب لان موسى لما سأل المولى عن العصا استشعر ان الله يريه فيها عجائب وخوارق ولم يعلم تفصيلها او انه كان عالما بها لكن غلب عليه الجفاء لمزيد المهابة والجلال (قوله حكاية عن موسى) اى حكاية لقول موسى لما قال الله تعالى له ومانلك بينك يا موسى وكان يكفيه فى الجواب ان يقول عصا لكنه ذكر المسند اليه لاجل

بسط الكلام في هذا المقام الذي اصفا السامع فيه مطلوب للتكلم (قوله قال هي عصا)  
 اي فكان يكفي له لو لا ذلك ان يقول عدما لان ما للسؤال عن الجنس فراد المتدا والاضافة  
 والوصاف لذلك قال ابن قاسم وفي قوله هي عصا اشكال وذلك لان السؤال بعمان  
 الجنس فكيف اجاب بالشخص والجواب انه اجاب عن نفس الجنس والماهية لكن في  
 ضمن هذا الفرد كما انه قال هي جنس هذا الفرد وفيه انه اذا كان السؤال عن الجنس فلم  
 عبر بقوله اتوكا عليها واهش بها الخ مع ان هذه صفات ولا يصح ان يحجب بالصفة  
 عن السؤال عن الجنس لانها غير مسؤول عنها والجواب ان ما عند السكاكي كما تكون  
 للسؤال عن الجنس قد تكون للسؤال عن الصفة فلعن السيد موسى عليه السلام جوز ان  
 يكون السؤال بها عن الجنس فاجاب بقوله هي عصا اي هي جنس هذا الفرد ثم جوز  
 ثانيا ان يكون السؤال بها عن الوصف فاجاب بالصفة بقوله اتوكا عليها الخ فجمع بين  
 الجواب عن السؤال عن الجنس والجواب عن السؤال عن الصفة احتياطا لاحتمال  
 السؤال لان يكون عن الجنس وعن الصفة (قوله للهويل) اي التحويل كما في قول القائل  
 امير المؤمنين يا مراك بكذا تهويل للمخاطب بذكر الامير باسم الامارة للمؤمنين ليثقل امره  
 (قوله او التعجب) اي اظهار التعجب من السند اليه اذ نفس التعجب لا يتوقف على الذكر  
 وذلك كما في قولك صبي قاوم الاسد فلا شك ان منشأ التعجب مقاومة الاسد لكن في ذكر  
 المسند اليه اظهار للتعجب منه ثم ان تقدير هذا المضاف وهو اظهار انما يحتاج له على  
 النسخة التي فيها التعجب واما على نسخة او التعجب بزيادة الياء الشاء فلا يحتاج له لان  
 التعجب من الشيء هو اظهار التعجب منه (قوله او الاشهاد في قضية) اي او لاجل ان  
 يعين عند الاشهاد لاجبى الاستشهاد كما ان يقال لشاهد واقعة عند قصد النقل عنه  
 ما وقع لصاحب الواقعة هل باع بكذا مثلا فيقول ذلك الشاهد الذي قصد النقل  
 عنه زيد باع كذا بكذا فلان لاجل ان يكون زيد متعينا في قلب الناقل عن الشاهد  
 فلا يقع فيه التباس ولا يجد المشهود عليه سبيلا للانكار والتغليب للناقل (قوله  
 او التسجيل على السامع) اي كتابة الحكم عليه بين يدي الحاكم كما اذا قال الحاكم  
 لشاهد واقعة هل اقر هذا على نفسه بكذا فيقول الشاهد نعم زيد هذا اقر على  
 نفسه بكذا فيذكر المسند اليه لتلايد المشهود عليه سبيلا للانكار بان يقول للحاكم عند  
 التسجيل انما فهم الشاهد انك اشرت الى غيري فاجاب ولذلك لم انكر ولم اطلب الاعذار  
 فيه واعلم ان المصنف ترك هنا قوله او نحو ذلك كتفاهيد كره في الحذف لالكونه استوعب  
 نكات الذكر لان مقتضيات الخصوصيات ليست سماعة بل المدار على الذوق السليم فاعده  
 الذوق مقتضيا لخصوصية عمل به وان لم يذكره اهل الفن (قوله اي اراد الخ) اي وليس  
 المراد تعريفه جملة معرفة لان ذلك وظيفة الواضع بخلاف الاراد معرفة فانه من وظيفة

حكاية عن موسى قال  
 (هي عصا) اتوكا عليها  
 وقد يكون الذكر للهويل  
 او التعجب او الاشهاد  
 في قضية او التسجيل على  
 السامع حتى لا يكون له  
 سبيل الى الانكار (واما  
 تعريفه) اي اراد المسند  
 اليه معرفة وانما قدم ههنا  
 التعريف وفي المسند التنكير

البلغ المستعمل وذلك هو المراد (قوله وفي المسند التنكير) أي تقدم في كل ما هو الاصل فيه وإنما كان الاصل في المسند اليه التعريف لانه محكوم عليه والحكم على المجهول غير مفيد وكان الاصل في المسند التنكير لانه محكوم به والحكم بالعلوم لا يفيد فالتقصيد اذن اثبات حالة مجهولة لذات معينة واعتراض بان المتوقف عليه الافادة جهل ثبوته للمحكوم عليه لاجهله في نفسه فالقول بان الحكم بالعلوم لا يفيد ممنوع واجيب بان المراد لا يفيد افادة تامة وذلك لان كمال الافادة يتوقف على جهله في نفسه كما يتوقف على جهل ثبوته للمحكوم عليه فاذا كان مجهولا في نفسه ايضا كانت الافادة اكثر آه سم ووجه الشيخ عبد الحكيم اصالة التعريف في المسند اليه بان المقصود الحكم على شيء معين عند السامع واصالة التنكير في المسند بان المقصود ثبوت مفهومه لشيء واما التعريف فامر زائد على المقصود يحتاج لداع (قوله لان الاصل) أي اراجع في نظر الواضع او الغالب الكثير (قوله فبا لاضمار لان الخ) لم يذكر نكتة ترجيح مطلق التعريف ولا بد منها ولهذا ذكرها في المفتاح والايضاح وكأن المصنف ظن بها ان نكتة الخاص تكفي ليراد العام لان العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص وليس كذلك لان طلب الخاص انما يكون بعد طلب العام وتحصيله من حيث هو من غير ملاحظة الخاص وان كان لا يحصل الا في ضمنه ونكتته كما في الايضاح قصد المتكلم افادة المخاطب افادة كاملة آه يس واعتراض الحفيد على قوله واما تعريفه فبا لاضمار بان الفاء بعد اما انما تدخل على الجواب وبالاضمار لا يصلح للجواب لانه مفرد في محل الحال فالاولى ان تدخل على قوله لان المقام لانه الجواب في الحقيقة على قياس ما سبق لان المراد بيان الاسباب المقضية للتعريف وهي مدخول اللام واجيب بان الفاء مقدمة من تأخير والاصل واما تعريفه بالاضمار فلكون المقام للتكلم او ان الجار والجرور خبر لبدأ محذوف والجملة هي الجواب والتقدير واما تعريفه فهو حاصل بالاضمار وقوله لان المقام علة لمحذوف مأخوذ بما قبله تقديره وتعريفه بذلك لان المقام الخ كذا اجاب بعضهم والاحسن ما ذكره عبد الحكيم من ان الفاء عاطفة على محذوف من عطف الفصل على الجمل والاصل واما تعريفه فلا فائدة المخاطب اتم فائدة فبا لاضمار لكذا وبالعلمية لكذا الخ وحيث يدفع الاعتراضان (قوله لان المقام للتكلم) فاذا قيل من اكرم زيدا وكنت انت المكرم له فنقول انا ولا نقول فلان وان كان المكرم له المخاطب قلت انت وان كان عمرا العائب وكان تقدم له ذكر قلت هو وقوله لان المقام للتكلم أي ولا يشعر بخصوص التكلم وكذا الخطاب والغيبة الا الضمير وهذا لا ينافي ان الاسم الظاهر يشعر بالتكلم والغيبة والخطاب الا انه ليس نصافي ذلك فنقول الخليفة امير المؤمنين فعل كذا يحتمل التكلم ويحتمل الاخبار عن غيره فليس نصا في التكلم بخلاف انا ضربت فانه نص في ذلك كذا قرر شيخنا العدوي وعبرة عبد الحكيم قوله لان المقام للتكلم أي لكون المقام مقام التعبير

لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند التنكير (فبا لاضمار لان المقام للتكلم) نحو انا ضربت (او الخطاب) نحو انت ضربت (او الغيبة) نحو هو ضرب لنقدم ذكره اما لفظا تحقيقا او تقديرا واما معنى دلالة لفظ عليه او قرينة حال واما حكمها

عن المتكلم من حيث انه متكلم وعن المخاطب من حيث انه مخاطب وعن الغائب من حيث انه غائب فلا يرد ان مقام التكلم متحقق في قول الخليفة امير المؤمنين يأمر بكذا مع عدم الاضمار وان الخطاب اعني توجيه الكلام الى الحاضر لا يقتضي التعبير بضمير الخطاب كما تقول في حضرة جماعة كلاما لا مخاطبة واحدا منها وان الغيبة وهي كون الشيء غير متكلم ولا مخاطب لا تستدعي الاضمار فان الاسماء الظواهر كلها غيب (قوله نحو انا ضربت) الشاهد في انا والتاء وجمع بينهما اشارة الى انه لا فرق بين ان يكون الضمير متصلا او منفصلا وكذا يقال فيما بعد (قوله لتقدم ذكره) علة لكون المقام مقام غيبة اي وانما كان المقام للغيبة لتقدم ذكره مرجعه (قوله لتحقيقا) نحو زيد يضرب وجاء زيد وهو يضحك (قوله او تقديرا) نحو في داره زيد فزيد مبتدأ ورتبته التقدم وخيئت فالمرجع متقدم تقديرا ونحو ضرب غلامه زيد (قوله لدلالة لفظ عليه) نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى فالضمير راجع للعدل المدلول عليه بلفظ الفعل وهو اعدلوا (قوله او قرينة حال) كما في قوله تعالى فلهن ثلثا ما ترك اي البت بقرينة ان الكلام في الارث (قوله واما حكمها) كما في ربه فتى وهو زيد قائم وضمير الشأن فالمرجع متأخر لكن في حكم المتقدم لان وضع الضمير ان يرجع للمتقدم فان اخر لغرض التفصيل بعد الاجال كان في حكم المتقدم واعلم ان الضمير اذا عاد على متقدم فتارة يعود عليه من كل وجه وهو الغالب وتارة يعود عليه باعتبار لفظه لا باعتبار معناه نحو عندي درهم ونصفه اي ونصف درهم آخر لا الاول الذي اخبرت انه عندك ونحو باب الاستخدام والفرق بين الاستخدام وما قبله ان اللفظ المتقدم في الاستخدام له مغيبان فاكثر بخلاف ذاك وتارة يعود عليه من احد وجهيه كقوله تعالى وما يعمر من معمر ولا ينقض من عمره فالهاء لا تعود على معمر المذكور لان المعمر غير الذي ينقض من عمره ولا باعتبار لفظه لانه لا يصح ان يقال ولا ينقص من معمر آخر لان الفساد باق ولكن المعمر يدل على الصفة التي هي التعمر وعلى الذات فالضمير عائد عليه باعتبار ما يفهم من الذات والمعنى وما ينقص من عمر شخص آخر فهو مثل اعدلوا هو اقرب للتقوى آه يس (قوله واصل الخطاب) اي ضمير الخطاب اي اللائق به والواجب فيه بحكم الوضع ان يكون لشخص معين واحدا كان او اكثر فالواجب بحكم الوضع ان يكون ضمير الخطاب بصيغة التثنية لاثنتين معينين وبصفة الجمع للجماعة معينة او للجنس على سبيل الشمول كما في قوله تعالى يا ايها الناس اعبدوا ربكم وفي قوله عليه الصلاة والسلام كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته فان الشمول الاستغراق من قبيل التعيين ثم ان قول المصنف واصل الخطاب الخ توطئة لقوله وقد يترك الخ وذلك انه لما ذكر ان من موجبات الاضمار كون المقام مقام الخطاب ومعلوم ان الخطاب توجيه الكلام لحاضر وان المعارف في الجملة الاصل فيها الوضع تستعمل في معين خاف

(واصل الخطاب ان يكون  
لمعين) واحدا كان او اكثر  
لان وضع المعارف على ان  
تستعمل لمعين مع ان الخطاب  
هو توجيه الكلام الى  
حاضر (وقد يترك)  
الخطاب مع معين

ان يتوهم ان ضمير الخطاب لا يعدل به عن المعين الى غيره فاشار الى انه قد يعدل به  
عن المعين ومهد لذلك بيان هذا الاصل ( قوله لان وضع المعارف ) اي لان المعارف  
مطلقا وضعت وقوله على ان تستعمل على بمعنى اللام اي تستعمل في معين بالشخص  
اي وضمير الخطاب من جملة المعارف واذا كان كذلك ثبت المدعى وهو قول المصنف  
واصل الخطاب ان يكون لمعين وهذا التعليل اعم من المدعى واورد عليه المرفع بلام  
العهد الذهني فانه من المعارف مع انه لا يستعمل في معين والجواب انه في حكم النكرة  
والكلام في معرفة ليست كذلك وهي المعرفة بالنظر للفظ والمعنى او يقال ان المرفع  
بلام العهد الذهني مستعمل في الجنس وهو معين في نفسه وان كان باعتبار وجوده في ضمن  
فرد ما غير معين ولا يرد على هذا الجواب الثاني النكرة بناء على انها موضوعة للجنس  
لا لفرد ما غير معين كما هو القول الآخر لان تعيين الجنس معتبر في المرفع باللام العهد الذهني  
غير معتبر في النكرة وان كان الجنس في كل منهما متحققا في فرد غير معين ثم ان هذا التعليل  
الذي ذكره الشارح يقتضي ان المعارف وضعت لامر كل عام واستعملت في كل جزئ  
من جزئيات ذلك العام وهي طريقة لجماعة منهم الشارح قال العصام ويلزمهم كون المعارف  
بجازات لاحقائق لها ورد بانه ان كان استعمال اسم الكل في ذلك الجزئ من حيث انه  
فرد من افراده فهو حقيقة وان كان استعمال اسم الكل في ذلك الجزئ من حيث انه مشابه  
في التعيين كان ذلك مجازا لكن له حقيقة بناء على انه يكتفي في الحقيقة بمجرد الوضع وان لم  
يوجد استعمال على ان المجاز لا يستلزم الحقيقة عند الشارح بناء على اشتراط الاستعمال  
في الحقيقة ( قوله مع ان الخطاب ) اي ولان الخطاب الخ فهو علة ثانية وهي قاصرة على المدعى  
( قوله توجيه الكلام ) اي القاؤه ( قوله الى حاضر ) اي من حيث انه حاضر بان يكون  
فيه اشارة الى حضوره اي والحاضر كذلك لا يكون الا معينا قم قول المصنف  
واصل الخطاب ان يكون لمعين واندفع بقولنا كذلك ما اورد به بعضهم بانه كيف لا يكون  
الحاضر الا معينا مع انه يمكن ان يحضر جماعة ويوجه الخطاب لاحدهم مبهما  
( قوله وقد يترك الخطاب مع معين ) الظاهر ان الظرف متعلق بالخطاب وفيه نظر  
لان الخطاب متمدد بنفسه فالاولى ان يقول لمعين بلام التقوية لانه يقال خاطبة  
والخطاب له ولا يقال خاطب معه واجيب بان الظرف حال من الخطاب اي كأننا مع معين  
وفي ذلك الجواب نظر فان الخطاب في حال كونه كاشفا مع معين لا يتأق ان يكون  
لغيره لتسا في بينهما ويمكن الجواب باننا نجعل الكاش بمعنى ما من شأنه ان يكون  
وحينئذ فلانظر وجعل الشارح الضمير في يترك الخطاب دون الاصل مع انه الظاهر  
لقرب المرجع ( قوله الى غيره ) الجار والمجرور متعلق بقوله يترك وفيه نظر لان الترك  
لا يتعدى بالى واجيب بانه ضمن الترك معنى الامالة والتوجيه والتقدير وقديما

( الى غيره ) اي غير معين  
( ليعلم الخطاب ) ( كل مخاطب )  
على سبيل البديل ( نحو  
ولوترى اذ الجرمون  
ناكسوا رؤسهم عند ربهم  
لا يزيد بقوله ولوترى مخاطبا  
معينا قصدا الى تفطبع  
حالهم ) اي تاهت حالهم  
في الظهور

قوله ان ترك الخطاب  
لغير معين لعل الصواب  
حذف كلمة غير او كلمة ترك  
او ابدالها بكلمة توجيه وهو  
الذي يدل عليه قوله بعد  
والجواب الخ تأمل آه  
( صححه )

اى يوجه الخطاب الذى من شانه ان يكون لمعين الى غيره ان اريد التضمن النحوى  
 او قد يترك الخطاب مع معين مما لا الى غيره ان اريد التضمن البياى وهو ان يحمل الوصف  
 المأخوذ من الفعل المتروك حالا من مرفوع الفعل المذكور وحاصل ما قاله المصنف  
 ان الخطاب الذى شانه ان يوجه لمعين بالشخص قد يوجه لغير معين بالشخص ويراد منه  
 مطلق مخاطب على طريق المجاز المرسل والعلاقة الاطلاق وذلك لان ضمير الخطاب  
 موضوع بالوضع العام لكل معين مائع عن ارادة الغير حين ارادته على ما هو المختار  
 او موضوع لمعنى كللى لكن بشرط استعماله في جزئياته المعينة فالخطاب اذا لم يقصده  
 المعين يكون مجازا على كلا التقديرين ثم ان قول الشارح اى غير معين يشير الى  
 ان الضمير في غيره عائد على المعين وهو غير متعين اذ يصح ان يعود الى الخطاب مع معين  
 وغيره هو الخطاب لغير معين بل ذلك هو الاولى لان الخطاب هو المحدث عنه ولانه  
 يلزم تثبيت الضمائر على ما ذكره الشارح لان الضمير فيما قبله وما بعده عائد على  
 الخطاب كما ذكره الشارح وقد يقال بل ما ذكره الشارح اول لما فيه من قرب  
 المرجع بل يقال جعل الضمير في غيره راجعا للخطاب يوهى ان المعنى قد يترك الخطاب  
 الى غير الخطاب كالفنية مع ان المقصود قد تترك اصالة الخطاب لمعين الى غير المعين قبل  
 ان ترك الخطاب لغير معين من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر بل هو  
 عند التحقيق من وضع المضمير موضع المظهر فان قوله ولو ترى الظاهر فيه ولو يرى  
 كل احد اذا علمت هذا فذكر المصنف ذلك الكلام هنا يحل بقوله فيما بعد هذا كله  
 مقتضى الظاهر والاجواب انا لانسلم ان توجيه الخطاب لغير معين من اخراج الكلام  
 على خلاف مقتضى الظاهر لانه ليس هنا شئ داع الى ايراد الخطاب لمعين فاجرى  
 الكلام على خلاف ذلك الداعى الظاهر وروى مطابقة الداعى الغير الظاهر  
 بل ليس هنا الا مجرد استعمال اللفظ في غير ما وضع له لداع وهو تعميم الخطاب فهو  
 مقتضى الظاهر ولو كفى هذا القدر الموجود هنا في كونه خلاف مقتضى الظاهر لزم  
 ان يكون جميع المجازات اللفوية خلاف مقتضى الظاهر ولانسلم ان التوجيه المذكور  
 من وضع المضمير موضع المظهر اذ ليس وضع المضمير موضع المظهر بمجرد صحة اقامته  
 مقامه اذ كل مضمير يصلح لذلك بل يكون المقام مقام المظهر فاقم المضمير مقامه  
 وليس هنا مقام المظهر بل مقام الخطاب (قوله على سبيل البدل) اى لا على سبيل  
 التناول دفعة وانما كان عومه في تلك الحالة بدليا لاشموليا اشارة الى ان ذلك الخطاب  
 لم يخرج عن اصل وضعه من كل وجه حتى يكون كال تكررات في العموم بل يصاحبه  
 الافراد المناسبة لتعين ثم ان العموم البدلى في الضمير المفرد والثنى ظاهر واما في ضمير  
 الجمع نحو يا ايها النبي اذا طلعت النساء فالظاهر انه شمولي لا بدلى ويمكن اعتبار البدلى  
 فيه بالنظر لكل جمع جمع قاله ابن يعقوب والقنارى قال بس اقول ولا يشك بان ذلك

يجعل الضمير شائعا لان هذا امر عارض في الاستعمال ليس بحسب الوضع ونظائره كثيرة مما لا تخفى (قوله ولوترى الخ) فيه ان لو للتعليل في الماضي واذ ظرف له مع ان تلك الحالة في المحشر واجيب بانه نزلت تلك الحالة لتحقيق وقوعها منزلة الماضي فاستعمل فيها لو واذ على سبيل الجواز اى لوترى يا من تأتى منه الرؤية وقت ككون الجرمين فاكسى رؤسهم اى لوترى ما حل بهم في ذلك الوقت من الحالة الشنيعة وجواب لو محذوف اى رأيت امرا فظيعا (قوله لا يريد) الا ليق بالادب ليس المراد اولا يراى بقوله الخ وقوله مخاطبا معينا اى بل المراد مطلق مخاطب (قوله قصدا) علة لقوله لا يريد وقوله الى تقطيع حالهم اى بيان فظاعة حالهم من فظع الامر بالضم اشتدت شاعته وقبحه (قوله اى تناهت حالتهم الخ) هذا بيان لما افهمه قوله ليم الخطاب كل مخاطب وهو كون الخطاب عاما لا يختص به واحد والمراد بحالتهم ما يطرأ عليهم في وقت تكليس الرؤس لاجل الخوف والنجل من احوال القيامة من رثانة الهيئة واسوداد الوجه وغبرته وصفوته وغير ذلك مما هو في غاية الشناعة (قوله لاهل المحشر) بكسر الشين موضع حشر الناس اى اجتماعها كما في المختار (قوله الى حيث) متعلق يتناهت اى الى حاله يتمتع خفاؤها بسبب الانضاح (قوله فلا يختص بها) اى تلك الحالة (قوله واذا كان) اى حالهم كذلك اى لا يختص به رؤية راه (قوله فله مدخل) اى حظ ونصيب (قوله على حذف المضاف) اى انه على نسخة بها فالضمير لحالتهم ولا بد على هذه النسخة من تقدير مضاف اما قبل ضميرها او قبل مخاطب وانما احتج لتقدير هذا المضاف لان حالتهم ليست وصفا قائما بالمخاطب حتى يصح ان يختص بها بخلاف الرؤية فانها وصف قائم به فيصح اختصاصه بها (قوله بايراده علما) اشار بهذا الى ان العلمية مصدر التعدى ومعناه جعله علما والجعل بالايراد قاله عبد الحكيم وحاصله ان الفعل اللازم علم بالضم معناه صار علما والتعدى علمه بالتشديد معناه جعله علما والعلمية مصدر التعدى فعناها الجعل علما وحينئذ فقول المصنف وبالعلمية معناه وتعريفه يجعله علما والمراد بجعله علما ايراده علما لانه هو الذى يصنعه البليغ لا وضعه علما لان هذا من وظيفة الواضع فقول الشارح بايراده علما الباء للتصوير اى انه تصوير للعلمية اى انها مصورة بما ذكر لا بوضعه علما (قوله مع جميع مشخصاته) اى ان العلم وضع للشيء وهو الذات مثلا ولشخصاته فهي جزء من الموضوع له لانها امر زائد على الموضوع له بحيث يكون الموضوع له الشيء والشخصات حاصلة بطريق التبع واعتراض هذا التعريف بانه يقتضى ان يكون استعمال العلم مجازا عند تبدل الشخصات لان صفات الطفولية الحاصلة عند الوضع تزول عند الشبوبة والشيخوخة كصغر الاعضاء وعدم النطق وعدم التمييز فان هذه كلها تزول عند الشبوبة والشيخوخة مع ان استعمال العلم بعد

لاهل المحشر الى حيث يتمتع خفاؤها فلا يختص بهارؤية راءدون راءواذا كان كذلك (فلا يختص به) اى بهذا الخطاب (مخاطب) دون مخاطب بل كل من يتأق منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها اى برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف (وبالعلمية) اى تعريف المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته (لاحضاره)



زوالها حقيقة إجماعا واجيب بان المراد بالمتخصصات المشتركة بين جميع احواله التي يتحقق بها جزئيتها وتتمتع من وقوع الشركة فيه كالوجود الخارجى والحياة واللون المخصوص ولا شك انها احوال لازمة له في سائر الاحوال مشخصة له فهي المعتبرة في الوضع دون غيرها مما يتبدل والحاصل ان المراد بالمتخصصات المعتبرة جزءا من الموضوع له العوارض اللازمة للذات من حيث هي ذات وهى التي لا تقوم للذات بدونها وعبرة عبد الحكيم المراد بالمتخصصات امارات الشخص لاموجباته لان الشخص هو الموجود على النحو الخاص او على حالة تقارنه او تتبعه والاعراض والصفات كالكم والكيف امارات يعرف بها الشخص كما تقرر في محله قبله بالمتخصصات لا يوجب تبدل الشخص واعتراض ايضا بانه لا يتأتى فيمن يسمى ولده الذى لم يره فانه لم يطلع على جميع مشخصاته والذى يتعقله حين التسمية من اوصافه واحواله امور كلية لا تفيد تشخصه لان ضم كلى وهو مانع له من الاوصاف الى كلى آخر وهو الذات لا يفيد تشخصه واجيب بانه لا يتعين في الوضع لشيء مع مشخصاته ملاحظة الشخصات بالوجه الجزئى بل يكفي ملاحظتها بوجه كلى ينحصر في ذلك الجزئى وحاصله ان معرفة الشخصات ولو اجمالا بوجه عام تكفى في وضع العلم واعتراض ايضا بان هذا التعريف غير صادق على علم الجنس لانه موضوع للماهية ولا مشخصات لها اذ لا وجود لها في الخارج حتى يكون لها مشخصات وحيث فلا يصدق عليه انه وضع لشيء مع جميع مشخصاته واجاب العلامة السيد في حواشى المطول بان هذا تعريف لما عليه حقيقة وهو علم الشخص بخلاف علم الجنس فان علمه حكيم حتى صرح النجاة بان علمه الجنس انما يعتبر عند الضرورة ولك ان يجعل التعريف شاملا له بان يراد بالمتخصصات الشخصات الخارجية بالنسبة لعلم الشخص والذهنية بالنسبة لعلم الجنس ولا تنقصها على الذهنية ولا على الخارجية ولا ترديدها جميع الشخصات (قوله لاحضاره اى السند اليه) انت خير بان السند والسند اليه قد سبق انهما من اوصاف اللفظ فقوله وتعريفه بالعلمية الضمير للسند اليه بمعنى اللفظ ولا شك ان المحضر في ذهن السامع هو المعنى لانه هو المحكوم عليه فقوله لاحضاره محمول على الاستخدام لذكر السند اليه او لا بمعنى اللفظ واعادة الضمير عليه بمعنى المدلول او على حذف المضاف اى لاحضار مدلوله (قوله بعينه) الجار والمجرور حال من مفعول المصدر اى حال كون السند اليه ملتبسا بعينه اى تعينه وتشخصه واورد على هذا التعليل الذى قاله المصنف انه لا يظهر فيما اذا كان المخاطب لا يحيط بالسمى كما في المثال الآتى فان المعنى الذى وضع له لفظ الجلالة لا يتأتى حضوره عند السامع بعينه لعدم العلم بذاته والاحاطة بجميع صفاته واجيب بان المراد بالاحضار بالعين ما يتناول احضار الموضوع له بوجه جزئى كاحضاره بذاته ومشخصاته او بوجه كلى ينحصر فيه

اى السند اليه (بعينه) اى  
بشخصه بحيث يكون متميزا  
عن جميع ماعداه واحترز  
بهذا عن احضاره باسم  
جنسه نحو رجل عالم  
جاءنى (فى ذهن السامع  
ابناء) اى اول مرة  
واحترز به عن نحو  
جائنى زيد

فالأول كريد والثاني كلفظ الجلالة فان مدلوله يتحضر بوجه عام منحصر فيه في الواقع ككونه واجب الوجود خالق العالم وقد اشار الشارح لذلك الجواب بقوله بحيث يكون متميزا فالمدار في حضوره في النفس بعينه على صيرورته متميزا عند السامع عن جميع ماعداه ولو بملاحظة خاصة مساوية له بحيث يمتنع اشتراكه بين كثيرين في الذهن وبهذا ظهر انه يمكن احضاره تعالى بعينه في الذهن ثم ان المراد باحضاره في ذهن السامع التفات نفسه اليه وتوجهها اليه ولا شك ان النفس اذا سمعت اللفظ تلتفت الى المعنى وان كان حاضرا فيها فلا يردانه اذا قيل جاء زيد حال حضور المسند اليه في ذهن السامع لم يوجد احضار واورد على التعليل المذكور ايضا انه لا يصدق على علم الجنس اذ لا تعين ولا تشخص فيه واجب بان المراد بتعيينه وتشخصه ولو كان ذهنيا على ماسلف او يقال الكلام فيما علمت علمته حقيقة فلا يرد العلم الجنسي او انه يلزم من قولنا يؤق بالعلم لكذا ان كل علم يفيد ذلك (قوله بحيث يكون الخ) تفسير لاحضار المسند اليه بعينه وبيان المراد منه وتوضيح ما قاله الشارح انك لو عبرت عن زيد بالشيخ الفاضل او برجل عالم لم يغير عن جميع ماعداه اذ لا يفهم من الشيخ الفاضل او من رجل عالم الا رجل متصف بالعلم او الفضل ومحتمل لان يكون هوزيدا او غيره نعم هو بميزله بعض تمييز لا فادته ان الجاني رجل متصف بالفضل او العلم بخلاف ما اذا قلت زيد جاني فانه حينئذ يميزه عن جميع ماعداه (قوله واحترز بهذا) اي القيد وهو قوله بعينه (قوله باسم جنسه) اعترض بان المقابل لتعين الجنس لا اسم الجنس فالاولى ان يقال عن احضاره بجنسه في ذهن السامع ابتداء واجب بان لفظ اسم مقسم على حد قوله تعالى سمع اسم ربك واعترض بان الاحضار في ذهن السامع ابتداء يحصل باسم الجنس فلا خصوصية للعلم بذلك كما في رجل حاكم في البلد جاني ولم يكن في البلد الا حاكم واحد اجيب بانه ليس في كلامه ما يفيد حصر الاحضار المذكور في العلم بل المفهوم منه ان الاحضار المذكور يكون بالعلم فلا ينافي انه يحصل بغيره لانه لا يشترط في التكنة ان تختص بذلك الطريق ولان تصكون اولى به بل يكفي وجود المناسبة بينهما وحصولها به وان امكن حصولها بغيره او يقال المراد بالاحضار في كلام المصنف الاحضار من حيث الوضع والاحضار في المثال المذكور عارض من حيث انحصار الوصف المذكور لامن حيث الوضع (قوله نحو رجل عالم جاني) الشاهد في قوله رجل واتماتى بعالم لاجل صحة الابتداء بالنكرة فالتعريف عن ذات المسند اليه برجل وان تعين بالقرينة انه زيد لا يفيد حضوره في ذهن السامع الا من جهة الجنسية المتنافية من حيث هي للشخصية (قوله اي اول مرة) فيه اشعار بان نصب ابتداء على الظرفية ويجوز ان يكون منصوبا على المصدرية اي احضارا ابتداء واورد على كلام المصنف انه منقوض بمثل جاء زيد ويزيد حقيق

بالأكرام فإن العلم الثاني يفيد الاحضار ثانيا لا ابتداء فيكون مساويا للضمير واجب بان  
 كلامه لا يقتضى ان العلم لا يفيد الا الاحضار المذكور بل معناه انه اذا اريد الاحضار  
 ابتداء لا يؤتى الا بالعلم وهذا لا يتأتى انه يؤتى به للاحضار ثانيا ولا يرد ما ذكره الاول قال  
 التعريف بالعلمية لا يكون الا للاحضار المذكور (قوله عن نحو جاني الخ) اى بما فيه  
 الاحضار بضمير غائب عائد الى العلم وانظر لم يقل عن احضاره بضمير الغائب نحو جاني  
 الخ كما صنع في سابقه ولاحقه فأمل (قوله وهو راكب) اى بالضمير احضار الذات  
 ملتبسة بالتعيين في ذهن السامع ولكن هذا الاحضار ثانوى لان الضمير متوقف على المرجع  
 فالمرجع مفيد للتعيين اولا والضمير مفيد له ثانيا فان قلت مامعنى احضار الذات ثانيا مع  
 انها احضرت اولا والحاضر لا يحضر لانه تحصيل الحاصل وهو محال اجيب بان  
 المراد بالاحضار الالتفات والتوجه وحضوره او لا لا يتأتى حضوره ثانيا بمعنى التوجه  
 اليه او المراد انه احضار ثانوى على تقدير ذهاب الحضور الاول او يقال ان الاحضار  
 بقيد كونه مدلول زيد مغاير لكونه مدلولاً للضمير فلم يلزم تحصيل الحاصل تأمل (قوله  
 مختص به) اى باسم مقصور على المسند اليه لا يتجاوز الى غيره بمعنى انه لا يطلق على  
 غيره فقول الشارح بحيث الخ القصد من الحيثية التفسير (قوله بحيث لا يطلق باعتبار  
 هذا الوضع) اى وضعه لهذه الذات المخصوصة وان اطلق على غيرها باعتبار  
 وضع آخر كافي الاعلام المشتركة كريد المسمى به جماعة وبهذه الحيثية اندفع ما اورد  
 على المصنف من ان الاعلام المشتركة يصدق عليها انها اعلام ولا تعين شخص مدلولها  
 وحاصل الجواب انها تعين شخص مدلولها باعتبار كل وضع بخصوصه واعتراض بان  
 الوضع العام قديم دخل الاعلام الشخصية كافي اسماء الكتب بناء على المختار من انها اعلام  
 اشخاص لا اعلام اجناس وذلك انه لو كان الوضع شخصيا لزم ان لا يطلق ذلك العلم  
 على غير نمطه المصنف حقيقة بل مجازا وهو بعيد وحيثه فاسم كل كتاب كالبخارى علم  
 شخص مع ان الاسم غير مختص بواحد بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره بل  
 يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره من تلك الافراد لان الوضع واحد الا انه وضع  
 عام لا خاص بان تعقل الواضع المعنى العام ووضع اللفظ لكل واحد بخصوصه اللهم  
 الا ان يجعل مسمى الكتاب الالفاظ لا النقوش فيندفع اليراد لان الموضوع له وان كان  
 لفظا المصنف الا ان لفظ غيره لا يعد في العرف غير لفظه بل يقال في العرف في تلك الالفاظ  
 الصادرة من المصنف ومن غيره انها الفاعلة لان الشئ لا يتعدد بتعدد محله على القول الحق  
 اما على القول بانه يتعدد بتعدد محله فلاشكال باق اه سم (قوله عن احضاره بضمير المتكلم  
 او المخاطب) نحو اتضربت زيدا وانت ضربت عمرا فان احضار المسند اليه في ذهن السامع  
 باننا وانت وان كان ابتداء الا انه ليس باسم مختص به لان اما موضوعة لكل متكلم وانت

وهو راكب (باسم مختص  
 به) اى بالمسند اليه بحيث  
 لا يطلق باعتبار هذا  
 الوضع على غيره واعتز  
 به عن احضاره بضمير  
 المتكلم او المخاطب واسم  
 الاشارة والموصول  
 والعرف بلام العهد  
 والاضافة

موضوعه لكل مخاطب (قوله واسم الإشارة) نحو هذا ضرب زيدا فان هذا وان  
 احضر السند اليه في ذهن السامع ابتداء الا انه ليس باسم مختص به لان ذا موضوعه  
 لكل مشار اليه (قوله والموصول) نحو الذي يكرم العلماء حاضر فان الذي وان احضر  
 السند اليه في ذهن السامع ابتداء الا انه ليس باسم مختص به لان الذي موضوع لكل  
 مفرد مذكر (قوله والمعرف بلام العهد) اي الخارجى نحو وليس الذكر كالانثى فان  
 الذكر وان احضر السند اليه في ذهن السامع ابتداء الا انه ليس باسم مختص به لان  
 المعرفة بلام العهد موضوع لكل فرد وخرج المعرفة بلام الحقيقة والمعرفة بلام العهد  
 الذهني فانهما في حكم التكررة (قوله والاضافة) اي العهدة الخارجية نحو جاء غلامى  
 اذا لم يكن له الاغلام لان المعرفة بالاضافة صالح لكل فرد واعترض على الشارح بان  
 المعرفة بلام العهد الخارجى والمعرفة بالاضافة يحتاج الى العلم بالمعهود وكذا الموصول  
 يحتاج للعلم بالصلة وحينئذ فالاحضار في هذه الثلاثة يكون ثانيا لا ابتداء كما زعمه الشارح  
 واذا كان كذلك فتكون هذه الثلاثة خارجة بقوله ابتداء لا بقوله مختص به واجيب  
 بان المراد الاحضار باللفظ والاحضار الاول الذي في العهد الخارجى والموصول ليس  
 باللفظ بل بالعلم بالمعهود وبالصلة وحينئذ فالاحضار باللفظ لا يكون الا اولاً وفيه ان  
 المعهود الخارجى قد يكون احضاره اولاً باللفظ بان يذكر اسم الجنس اولاً ثم يعرف  
 بلام العهد نحو جاءنى رجل فأكربت الرجل الا ان يقال لما لم يكن المعتبر فيه تقدم  
 الاحضار باللفظ بل تقدم الاحضار مطلقاً ولو بلا لفظ كان جنس المعتبر فيه ليس من  
 شرطه ان يكون باللفظ فحسن ان يقال احضاره اولاً ليس باللفظ بهذا الاعتبار وهذا  
 بخلاف ضمير الغائب فان جنس احضاره اولاً باللفظ لانه اعتبر فيه تقدم ذكره غاية  
 الامر انه عم في الذكر فايد الذكور مطلقاً ولو حكماً اسم (قوله وهذه القيود) اي  
 الثلاثة وهي احضاره بعينه وكونه ابتداء وكونه باسم مختص به وقصد الشارح بهذا  
 دفع ما يقال ان القيد الاخير يعنى عن القيد قبله لانه متى احضر باسم مختص به كان ذلك  
 الاحضاره بعينه ابتداء (قوله التحقيق) اي ايضاح مقام العلية والمراد بمقامها الامر  
 الذى يقتضى ايراد السند اليه علماً كاحضاره في ذهن السامع ابتداء وقوله لتحقيق  
 مقام الخ اي لا للاحتراز اي ان المقصود منها ايضاح المقام لا للاحتراز فلا ينافى ان  
 الاحتراز حاصل لكن ليس مقصوداً (قوله والا فالقيد الخ) اي والانتقل انها لتحقيق  
 مقام العلية بل قلنا انها للاخراج فلا يصح لان القيد الاخير يعنى عن القيد السابقين  
 قبله في الاخراج فخرج بهما يخرج به لان احضار الشيء باسمه المختص به احضاره بعينه  
 اول مرة فلا يكون الاعمال فان قلت لانسم انه يعنى عنهما في الاخراج الا ترى ان الرحمن  
 مختص به سبحانه وتعالى ولا يقيد احضار الذات العلية ابتداء قلت هذا الاختصاص  
 عارض لا بحسب الوضع لانه ليس بعلم بل صفة (قوله وقيل احتراز الخ) هذا مقابل

وهذه القيود لتحقيق مقام  
 العلية والا فالقيد الاخير  
 ممن عاصق وقيل احتراز  
 بقوله ابتداء عن الاحضار  
 بشرط كافي للضمير الغائب  
 والمعرفة بلام العهد فانه  
 يشترط تقدم ذكره  
 والموصول فانه يشترط  
 تقدم العلم بالصلة وفيه نظر  
 لان جميع طرق التعريف  
 كذلك حتى العلم فانه  
 مشروط بتقدم العلم  
 بالوضع (نحو قل هو الله  
 احد) فانه اصله الاله  
 حذفت الهمزة وعوض  
 عنها حرف التعريف

لقوله اى اول مرة في تفسير قول المصنف ابتداء وليس جوابا عن قوله والاقل قيد الاخير  
مغن عما سبق وحينئذ فكان المناسب في المقالة ان يقول وقيل معنى قوله ابتداء اى  
بلا شرط وهو احتراز عن الاحتضار الخ (قوله كما في الضمير الغائب الخ) اى وكاسم  
الاشارة فانه يشترط الاشارة الحسية معه والمعرف بالاضافة العهدية فانه يشترط تقدم  
العهد فتأمل (قوله لان جميع طرق التعريف كذلك) اى مشروطة بتقدم شئ حتى  
العلم اى فلو كان ما قاله هذا القائل مراد المصنف لخرج العلم ايضا مع انه  
المقصود وهذا الرد ظاهر ان اريد بالشرط اى شرط كان يشتمل العلم بالوضع فلو اريد  
ماعد العلم بالوضع بان يكون معنى قوله ابتداء اى من غير توقف بعد العلم بالوضع على  
شئ آخر كان الرد على هذا القائل ان يقال هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به فيلزم  
استدراك قوله باسم مختص به لان ما خرج به من بقية المعارف خرج بقوله ابتداء على  
ان معناه ماذكر ولصاحب هذا القيل ان يجيب بنظر قول الشارح وهذه القيود الخ  
بان يقول ان القيد المذكور وهو قوله باسم مختص به ذكر لتحقيق مقام العلية لا للاحتراز  
والا فاقبله بغنى عنه (قوله قل هو الله احد) يحتمل ان يكون هو مبتدأ والله خبرا  
اولا واحدا خبرا تائبا او بدلا من الله بناء على حسن ابدال التكررة الغير الموصوفة من  
المعرفة اذا استفيد منها ما لم يستفد من المبدل منه كما ذكره الرضى ويحتمل  
ان يكون هو ضمير الشأن مبتدأ اول والله مبتدأ ثان والجملة خبره وتعتبر الاحدية بحسب  
الوصف بمعنى انه احد في وصفه كالوجوب واستحقاق العبادة او بحسب الذات اى  
انه لا تركيب فيه اصلا وعلى الوجهين تظهر فائدة جل الاخذ عليه تعالى ولا يكون  
مثل زيد احد والشاهد انما هو على الاعراب الثانى في ايراد السند اليه علما لاجل  
احضاره في ذهن السامع ابتداء بجميع مشخصاته التى قام عليها الدليل كالقدرة ونحوها  
باسم خاص به تعالى ووجه كونه علما انه وضع من اول الامر للذات كما عليه ائمة الدين  
واما الاعراب الاول فلا شاهد فيه لان لفظ الجلالة لم يقع مسندا اليه بل مسندا  
(قوله حذف الهمزة) اى تخفيفا لكن ان كان الحذف بعد القاء حركتها  
على اللام كان الحذف قياسيا لانها قبل ذلك متقاضية بالحركة ويكون الادغام غير  
قياسي لتحرك اول التلين مع وجود حاجز بينهما وهو الهمزة لان المحذوف قياسا  
في قوة المذكور وان كان حذفها مع حركتها كان الحذف غير قياسي فيكون  
الادغام حينئذ قياسيا لسكون اول التلين وعدم الحاجز بينهما اصلا (قوله  
وعوض عنها حرف التعريف) فيه نظر من وجهين الاول ان معنى التعويض  
الاتيان بالشئ عوضا فيقتضى انه غير موجود في الكلمة والازم تحصيل الحاصل  
مع ان حرف التعريف موجود قبل التعويض الثانى انه يلزم الجمع بين العوض والعوض  
قبل حذف الهمزة في قولنا الاله واللازم باطل فيهما والجواب ان المراد بالتعويض

في قوله وعوض عنها الخ قصد العوضية اي ثم بعد حذف الهزة قصد واعتبر جعل حرف التعريف عوضا عنها اي ثم ادغم ثم فغم وعظم ثم جعل علما في الكلام حذف ثم اعلم ان هذا الترتيب انما هو بالنظر للاعتبار لا باعتبار الحقيقة والوجود الخارجى وبعضهم اجاب بجواب آخر وهو ان ال في قوله اصله الاله من الحكاية لان المحكي فراده ان اصله اله منكر وانما ادخل حرف التعريف في خبر المبتدأ لافادة الحصر كما في زيد الاميردا على من يقول اصله لاه ( قوله ثم جعل علما ) اي شخصيا ثم لا يخلو اما ان يريد انه علم بالوضع او بالقلبة الحقيقية او التقديرية فان اراد الاول صح على القول بان الواضع هو الله واشكل على القول بان الواضع البشر لان الوضع يستلزم العلم بالوضع له وذاته تعالى غير معلومة بالكنه لغيره واجب بان الوضع انما يتركف على العلم بالوضع له ولومن بعض الوجوه وذلك حاصل هنا ولا يتوقف على العلم بالكنه والحقيقة وان اراد انه علم بالقلبة الحقيقية اشكل من جهة ان العلم بالغاية الحقيقية لابد ان يسبق له استعمال في غير ما غلب عليه ولفظ الجلالة لم يستعمل في غيره تعالى فلا يصح فيه دعوى غلبة الاستعمال واجيب بان الحكم عليه بالقلبة بالنظر لاصله وهو اله والشئ مع اصله بمنزلة لفظ واحد يصح ان يحكم على احد هما بحكم الآخر واله في الاصل اسم لكل معبود ثم غلب منكر او بعد ادخال ال عليه على الخلاف في ذلك على الذات العلية وان اراد انه علم بالقلبة التقديرية فلا اشكال والحاصل انه اختلف في لفظ الجلالة قبل علم بالوضع وقيل بالقلبة الحقيقية وقيل بالقلبة التقديرية والاول مشكل على القول بان الواضع البشر وتقدم الجواب عنه والثاني مشكل ايضا وتقدم الجواب عنه والثالث ظاهر لا غبار عليه ثم ان ما ذكره الشارح من ان اصله كذا وتصرف فيه بما ذكر ثم جعل علما الخ خلاف ما عليه الاثمة الاربعة من ان لفظ الله وضع للذات العلية من اول الامر من غير سبق تصرف فيه ومن غير اشتقاق له من شئ كما نقل عن نيبويه ( قوله للذات ) اي المعلومة لكل احد المعنية بكونها واجبة الوجود الخ فقوله الواجب الخ بيان للذات السمائية وليس معتبرا في المسمى والا كان المسمى بمجموع الذات والصفة وانه ليس كذلك لانه يقتضى ان يكون لفظ الجلالة كلياً وسبأى رده بل المسمى الذات وحدها قاله سم ان قلت هذا يعارض ما مر من ان العلم ما وضع للشئ مع جميع مشخصاته قلت قد سبق ان المراد بالمشخصات ما كان لازماً للذات من حيث هي ذات المقتضى لجزئيتها وتعينها بقطع النظر عن كونها قديمة او حادثة وحيث قلنا لفظ الجلالة اسم للذات وما كان لازماً لها من حيث انها ذات كالوجود واما وجوب الوجود والخلق للعالم وغير ذلك من الصفات فامور زائدة على الذات غير لازمة لها من حيث انها ذات وحيث فلا تكون من جملة الموضوع له ( قوله الواجب الوجود ) اي التي وجودها واجب لا يقبل الانتفاء

ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق للعالم وزعم بعضهم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلى انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئى وفيه نظر لانا لانسلم انه اسم لهذا المفهوم الكلى كيف وقد اجمعوا على ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد ولو كان الله اسما لمفهوم كلى لما افادت التوحيد

لا ازل ولا ابدا ( قوله وزعم بعضهم ) هو الشارح الخللحالي ( قوله اسم ) اى وليس  
 يعلم لان مفهوم العلم جزئى وهذا مفهومه كلى كما قال ( قوله لمفهوم الواجب لذاته )  
 لاضافة يانية والواجب لذاته هو الذى لا يحتاج لغيره في وجوده وقوله للعبودية له  
 اى ليكون الغير يعبد ( قوله وكل منهما ) اى من هذين الامرين اللذين وضع لهما  
 اللفظ كلى ( قوله فلا يكون ) اى لفظ الجلالة علما اى بالوضع فلا يتافى انه على هذا  
 القول قد يجعل علما بالقلبية ( قوله انه ) اى لفظ الجلالة ( قوله كيف ) اى كيف يكون  
 اسما للمفهوم الكلى والحال انهم قد اجعوا الخ اى انه لا يصح ذلك فهو استفهام  
 تعجبى بمعنى التنى ( قوله كلمة توحيد ) اى كلمة تقبذ التوحيد وتدل عليه ( قوله لما افادت  
 التوحيد ) اى لكن التالى وهو عدم افادتها للتوحيد باطل فبطل المقدم وهو كون لفظ  
 الجلالة اسما للمفهوم الكلى وقوله لان الكلى الخ دليل للشرطية وقوله من حيث  
 هو كلى اى لان من حيث انحصاره في الخارج في جزئى معين وقوله يحتمل الكثرة اى وهى  
 تنافى التوحيد والمراد باحتماله الكثرة قبوله لها في الخارج وليس المراد به ما قابل الجزم  
 فاندفع ما يقال كان الاول ان يقول يفيد الكثرة لان الكلى من حيث هو كلى يفيد  
 الكثرة قطعا الاحتمالا ثم ان قوله لو كان لفظ الجلالة اسما للمفهوم الكلى لما افاد التوحيد  
 فيه نظر لانه على تقدير وضعه للمفهوم الكلى يفيد التوحيد بواسطة القرينة المعينة  
 الدالة على انحصار ذلك المفهوم في الفرد المخصوص وحينئذ فاللازمة ممنوعة  
 واجيب بان المراد لما افاد التوحيد بذاته اى باعتبار معناه لغة بدون القرينة المعينة  
 واللازم باطل لانه يفيد التوحيد بذاته بدليل ان اهل اللغة يفرقون بين لاله الا الله  
 ولا اله الا الرحمن من حيث افادة التوحيد فيجعلون الاول مفيدا للتوحيد دون  
 الثانى فدل ذلك الفرق على ان الاول يفيد التوحيد بذاته والا فالقرائن توحيد  
 مع كل منهما وبهذا يتبين لك فساد ما قيل ان افادة لاله الا الله التوحيد انما هى  
 بحسب الشرع لا بحسب اللفظ ( قوله او تعظيم او اهانة ) لم يقل تعظيم او اهانة لانه  
 قد يقصد بايراده علما تعظيم غير المسند اليه او اهانة كابو الفضل صديقك وابوجهل  
 رفيقك فان في ايراده علما تعظيم المضاف للسند في الاول وهانة المضاف للسند في الثانى  
 ( قوله كما في الالقاب ) اى كالتعظيم والاهانة التى في الالقاب اى وكالاسماء  
 الصالحة لذلك كما في على ومعاوية اذا اعتبرتا هما اسمين وكما في الكنى الصالحة لذلك  
 ايضا نحو ابو الخير وابو البشر وانما يصح على الالقاب لانها الواضحة في ذلك لان الغرض  
 من وضعها الاشعار بالمدح والذم وقد يتضمنهما الاسماء وان لم يقصد بالوضع  
 التمييز الذاتى لكونها منقولة عن معان شريفة او خبيسة كمحمد و كلب ولاشتهار  
 مسماها بصفة محمودة او مذمومة كحاتم وماد زويد والالقاب في ذلك الكنى كابو الفضل  
 وابو الجهل ( قوله الصالحة لذلك ) اى التعظيم او الاهانة اى الشجرة بذلك من حيث انها

لان الكلى من حيث هو  
 كلى يحتمل الكثرة (او تعظيم  
 او اهانة) كما في الالقاب  
 الصالحة لذلك مثل ركب  
 على وهرب معاوية  
 (او كناية) عن معنى يصلح  
 العالم نحو ابو لهب فعل كذا  
 كناية عن كونه جهنميا  
 بالنظر الى الوضع الاول

موضوعة لذلك المعنى في الاصل وهذا وصف كاشف لتوضيح للاحتراز عن غير  
الصالحة لعدم وجودها لان القلب ما شعر بمدح او ذم فلا يكون الا صالحا للتعظيم  
او الالهانة ( قوله مثل ركب على الخ ) اى فالتيان بالسند اليه علما لاجل الدلالة  
على تعظيم سماء فالتعظيم مأخوذ من لفظ على لاخذه من العلو والاهانة مأخوذة  
من لفظ معاوية لانه مأخوذ من العوى وهو صراخ الذئب فذكر الركوب والانهزام  
ليس لتوقف الاشعار عليه والالم يكن العلم مفيدا للتعظيم او الالهانة بل الافادة من غيره  
ثم ان التمثيل بعلى ومعاوية على اعتبار انهما لقبان فانهما كما يضح اعتبارهما اسمين  
يصح اعتبارهما لقبين ( قوله او كناية ) اى انه يؤتى بالسند اليه علما لاجل كونه  
كناية عن معنى يصلح العلم له اى لذلك المعنى بحسب معناه الاصلى قبل العلية ( قوله  
نحو ابولهب فعل كذا كناية الخ ) اى قولك ابولهب فعل كذا في معنى قولك جهنمى  
فعل كذا وتوجيه الكناية في ذلك المثال ان ابالهب بحسب الاصل مركب اضافى  
معناه ملابس اللهب اى النار ملابسة شديدة كما ان معنى ابو الخير وابوالشر وابو الفضل  
واخو الحرب ملابس ذلك ومن لوازم كون الشخص ملابسا للهب كونه جهنميا  
اى من اهل جهنم فان اللهب الحقيقى لهب نار جهنم فاطلق ابولهب واريد لازمه وهو  
كونه جهنميا فاذا قلت في شان كافر مسمى بابى لهب ابولهب فعل كذا مريدا بذلك  
جهنميا فعل كذا كان كناية من اطلاق اسم الملزوم وهو الذات الملازمة للهب  
وارادة اللام وهو الجهنمى والحاصل انك اذا قلت في شان كافر اسمه ابولهب  
ابولهب فعل كذا فالتكنة في اراد السند اليه علما الكناية عن كونه جهنميا ووجه  
الكناية ان معنى ابولهب بالنظر للوضع الاول ذات ملازمة للنار ويلزم من ملازمة  
النار كونه جهنميا فقد اطلقت اسم الملزوم وهو ابولهب واردت الملازمة وهو كونه  
جهنميا لافادة عذابه بالنار وغيرها مما في جهنم ( قوله بالنظر الخ ) اى والكناية  
في هذا العلم انما تكون بالنظر الى الوضع الاول اى بالنظر الى معناه بحسب الوضع الاول  
وهو الاضافى لا بالنظر الى معناه بحسب الوضع الثانى وهو العلمى ( قوله اعنى الاضافى )  
ههنا معنى اشارة لدفع ما يتوهم من ان المراد بالوضع الاول الوضع العلمى في قولهم  
ما وضع اولاهو العلم وما وضع ثانيا ان اشعر بمدح او ذم فلقب وان صدر باب اوام  
فكنية ( قوله لان معناه ) اى لفظ ابولهب بالنظر للوضع الاول ( قوله ملازم النار )  
اى الكاملة وهى جهنم لان الشئ اذا اطلق ينصرف للفرد الكامل منه فاندفع ما يقال  
ان القران ملابس للنار مع انه ليس جهنميا والاولى كما قال العصام ان يقال ان معناه  
بالوضع الاول من تتولد منه النار لانه وقود لها اذلا شك في لزوم كونه جهنميا  
لذلك المعنى بخلاف ما قال الشارح فانه يحتاج الى ادله ان المراد باللهب الحقيقى اعنى  
نار جهنم لاجل ان يستلزم الكون جهنميا ( قوله ويلزمه ) اى يلزم الشخص الملابس

اعنى الاضافى لان معناه  
ملازم النار وملابسها  
ويلزمه انه جهنمى فيكون  
انتقالا من الملزوم الى اللازم  
باعتبار الوضع الاول وهذا  
القدر كاف في الكناية  
وقيل في هذا المقام ان  
الكناية



لنار الكاملة انه جهنمى اى لزوما عرفيا لانه يكفى عند علماء المعاني لانهم يكتفون  
 باللازمة في الجملة وهو ان يكون احدا الامرين بحيث يصلح للانتقال منه للآخر وان  
 لم يكن هناك لزوم عقلي وان دفع ما يقال لانسلم انه يلزم من ملابسة الشخص للنار  
 الحقيقية ان يكون جهنميا لم لا يجوز ان يكون ملابسها وهو غير جهنمى الا ترى  
 للملائكة الزبانية فانهم ملازمون لها ومع ذلك هم غير جهنمى ( قوله فيكون ) اى  
 الانتقال الى كونه جهنميا انتقالا من الملزوم اعنى الذات اللازمة للنار الحقيقية وقوله  
 الى اللازم اعنى كونه جهنميا ( قوله وهذا القدر ) اى الانتقال من المعنى الموضوع له  
 اولاً وان لم يكن هو المسعمل فيه اللفظ الى لازمه كاف في الكناية ولا توقف على  
 ارادة لازم ما استعمل فيه اللفظ وهو الذات المعينة وهذا جواب عما يقال ان الكناية  
 يجب فيها ان يكون المراد من اللفظ لازم معناه كما في كثير الرماد فانه استعمل في كثرة  
 الرماد مراداً منه لازم معناه وهو الكرم وهناليس كذلك لان المعنى الذى استعمل  
 فيه اللفظ الذات والكون جهنميا ليس من لوازمها وحاصل الجواب ان قولهم يجب  
 في الكناية ان يكون اللفظ مستعملاً في لازم معناه يعنى اذا كانت الكناية باعتبار السمى  
 بهذا الاسم واما اذا كانت الكناية باعتبار المعنى الاصلى كما هنا فلا يجب فيها ان  
 يكون المراد من اللفظ لازم معناه المستعمل فيه بل يكفى فيها الانتقال من المعنى الاصلى  
 الموضوع له اولاً وان لم يكن اللفظ مستعملاً فيه الى لازمه وبهذا الجواب سقط قول  
 الشيخ يس بى شئ وهو ان الكناية الانتقال من المعنى المستعمل فيه اللفظ لازمه  
 بواسطة اوبوسائط فان كان المعنى الاضافى لازماً للمعنى العلمى فلا تكلف في معنى  
 الكناية حتى يقال وهذا القدر كاف وان لم يكن لازماً ولا انتقال فلا كناية اصلاً  
 والظاهر انه غير لازم فان الملابس للنار ليس لازماً للشخص المعين من حيث هو  
 شخص معين الذى هو مدلول العلم الا ان يقال انه يفهم عند استعمال اللفظ في المعنى  
 العلمى المعنى الاضافى لانه يلتفت الى المعانى الاصلية عند الاستعمال في المعانى الحالية  
 ثم ينتقل عن المعنى الاضافى الى لازمه وهذا القدر كاف ( قوله وقيل الخ ) حاصله  
 ان الكناية على هذا القول في قولك ابو لهب فعل كذا بالنظر للوضع الثانوى وهو  
 المعنى العلمى وان الكناية فيه مثل الكناية في جاء حاتم وبيان ذلك ان حاتماً موضوع  
 للذات المعينة الموصوفة بالكرم ويلزمها كونها جواداً فاذا قلت في شان شخص  
 كريم غير الشخص السمي بحاتم جاء حاتم وارادت جاء جواد فقد استعملت اللفظ  
 في نفس لازم المعنى العلمى وهو جواد وكذا ابو لهب معناه العلمى الذات المعينة الكافرة  
 ويلزمها ان تكون جهنمى فاذا قلت في شان كافر غير ابى لهب جاء ابو لهب وارادت  
 جاء جهنمى فقد استعملت اللفظ في نفس اللازم للمعنى العلمى واما على القول الاول  
 فالعلم مستعمل في معناه الاصلى لينقل منه الى لازمه والحاصل انه على الاول اللفظ

مستعمل في معناه الاصل لينقل منه للارم معناها وما على القول الثاني فاللفظ لم يستعمل في المعنى الاصلى ولا في المعنى الثانوى وهو الذات المعينة اصلا وانما استعمل في لازمها ابتداء فحتم مستعمل ابتداء في الجواد اللازم للذات المحصورة المسماة بحاتم لافى الشخص المعروف وهو الطائى لينقل منه الى كونه جوادا وكذا ابو لهب استعمل ابتداء في الجهنمى اللازم للذات المحصورة المسماة بابى لهب ولم يستعمل في الشخص المعروف وهو عبد العزى لينقل منه الى كونه جهنميا ( قوله كما يقال الخ ) اى مثل الكناية في القول الذى يقال لاي كريم غير حاتم الطائى جاء حاتم ( قوله ويراد به لازمه ) اى لازم معناه بان يستعمل اللفظ ابتداء في ذلك اللازم الذى اشتهر اتصاف معناه به ( قوله لا الشخص ) اى ولا يراد به الشخص المعين المسمى بحاتم وهو الطائى لينقل منه الى لازمه اعنى كونه جوادا ( قوله ويقال ) عطف على قوله يقال سابقا ( قوله اى جهنميا ) اى لا الشخص المسمى بابى لهب ففى كلامه اكتفاء وحاصله انه يطلق ابو لهب مراد به جهنمى على اى كافر كان غير مسمى بابى لهب بان كان اسمه زيدا مثلا لا مراد به الشخص المسمى بابى لهب لينقل منه الى لازمه ( قوله وفيه نظر ) قدرد الشارح هذا القول بثلاثة امور ذكر الاول بقوله لانه الخ والثاني بقوله ولو كان الخ والثالث بقوله وبما يدل الخ ( قوله لانه حينئذ يكون استعارة ) اى لانه قد استعمل لفظ حاتم في غير ما وضع له وهو رجل آخر جواد لعلاقة المشابهة في الجود وكذا ابو لهب مستعمل في غير ما وضع له وهو رجل آخر جهنمى لعلاقة المشابهة في الكفر والجهنمية والقرينة هنا مانعة من ارادة المعنى الاصلى لاستحالة ان يكون حاتم الطائى او عبد العزى جاءك العلم بموتها وذلك معنى الاستعارة ثم لا ينبغي ان يكون المراد على هذا القبل ان لفظ حاتم مستعمل في الشخص المسمى بحاتم لينقل من منه الى لازمه وهو الجواد لانه خلاف المتبادر من قول الشارح ويراد به لازمه اى جواد لا الشخص المسمى بحاتم ومن قوله لا تى ولا شك ان المراد به الشخص المسمى بابى لهب لا كافر آخر ولان هذا معنى الكناية على مذهب المصنف فلا يصح قوله لانه حينئذ استعارة لا كناية وهكذا لا ينبغي ان يكون المراد على هذا القيل ان حاتم استعمل في الجواد لينقل الى ملزومه وهو الشخص المعلوم وان ابى لهب استعمل في الجهنمى لينقل الى ملزومه وهو الكافر المعلوم لانه خلاف كلام الشارح ولان هذا معنى الكناية على مذهب السكاكى فلا يصح قول الشارح انه حينئذ يكون استعارة لا كناية فليتأمل كذا ينبغي تقرير هذا المقام خلافا لما في حواشى سم اه بس ( قوله يكون استعارة ) اى ان اعتبر ان علاقة المشابهة وان اعتبر ان العلاقة غيرها كالاتفاق والتقييد كان مجازا مرسلا وذلك انه يصح ان يكون من قبيل اطلاق اسم المقيّد وهو ابو لهب فانه اسم للكافر المحصوص الذى نزلت فيه الآية على المطلق وهو مطلق الكافر ثم اراد به الكافر

كما يقال جاء حاتم ويراد به لازمه اى جواد لا الشخص المسمى بحاتم ويقال رأيت ابا لهب اى جهنميا وفيه نظر لانه حينئذ يكون استعارة لا كناية على ما سيجئ ولو كان المراد ما ذكره لكان قولنا فعل هذا الرجل كذا مشيرا الى كافر وقولنا ابو جهل فعل كذا كناية عن الجهنمى

المخصوص المسمى بزيد مثلا فيكون مجازا مرسلًا بمرتين علاقته الاطلاق والتقييد  
 كاطلاق الثغر الذي هو اسم لثفة البعير على مطلق الشفة ثم اريد منها شفة الانسان  
 ( قوله على ما يسمى ) اى في محبت الكناية من ان الكناية استعمال اللفظ في معناه ابتداء  
 لينقل منه لللازمه على مذهب المصنف وعلى مذهب السكاكى استعمال اللفظ في لازم  
 معناه ابتداء لينقل منه الى الملزوم وهو معنى اللفظ الموضوع له وهنا قد استعمل اللفظ  
 ابتداء في اللازم لينقل منه الى غير ما وضع له اللفظ على ما مر ( قوله ولو كان المراد  
 ما ذكره ) اى لو كان المراد في تقرير الكناية ما ذكره هذا القائل من ان اللفظ  
 مستعمل في لازم الذات للزم عليه انك اذا شرت لكافر وقلت فعل كذا هذا الرجل  
 والقصد ان الفعل صدر من غير هذا الرجل المشار اليه او قلت في شأن كافر لا يسمى  
 بابي جهل ابو جهل فعل كذا يكون كناية عن الجهنى لانك اطلقت اسم  
 الملزوم وهو ابو جهل والاشارة للكافر وارتد اللازم وهو الجهنى وجعل  
 هذا من الكناية لم يقل به احد ووجه الاستزام ان هذا القائل جعل منشاء  
 الانتقال للجهنى كون الذات الكافرة مستلزمة له وهذا الالتزام لا يتوجه على  
 القول الاول من ان اللفظ مستعمل في معناه الاصلى وهو الاضا في لينقل منه الى  
 لازمه الذى هو الجهنى لان المعنى الاضافى في ابى جهل ليس من لوازمه الجهنى  
 ( قوله ولم يقل به احد ) اى لم يقل بانه كناية احد وقد يحجب بانه لا يلزم من فهم  
 الجهنى من ابى لهب فهمه من ابى جهل ولا من قولك هذا لعدم اشتهاى المعنى الذى  
 وضع له اللفظ بذلك اللازم وهو الجهنى والحاصل ان المعنى الذى وضع له اللفظ تارة  
 يشتهر بصفة وتارة لا يشتهر بها وان كانت تلك الصفة ثابتة له فان كان مشتهرا كما  
 فى ابى لهب فانه اشتهر بانه جهنى فيصح استعمال اللفظ فى تلك الصفة اللازمة على  
 طريق الاستعارة او الكناية وان كان غير مشتهر كزيد وعمرو الكافرين لم يقل احد  
 بصحة استعمال اللفظ فى ذلك الوصف كناية او استعارة فابولهب اشتهر بانه  
 جهنى دون ابى جهل فقياس هذا على هذا قياس مع الفارق ( قوله فى هذه الكناية ) اى  
 لهذه الكناية فى معنى اللام ( قوله ثبت يدا ابى لهب ) ان قلت الكلام فى العلم  
 المسند اليه وابولهب فى الآية مضاف اليه لاسند اليه فكيف يمثل صاحب المفتاح  
 بهذه الآية اجيب بان اليد فى الآية مقحمة لان غالب الاعمال بها فاذا هلك فقد  
 هلك صاحبها وحينئذ فابولهب مسند اليه فى الحقيقة وقبل انها غير زائدة لما روى  
 ان سبب النزول انه اخذ حجرا يده فاراد ان يرمى به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيكون  
 ذكره الآية فى باب المسند اليه تيمنا للقائمة كما هو دأب السكاكى ( قوله ولا شك )  
 ان المراد بالجم ( اى وحيث كان المراد الشخص المسمى بابى لهب لا كافرا آخر لم يكن كناية  
 عن الجهنى الاعلى القول الاول اذ على القول الثانى لا يكون ابى لهب كناية عن

ولم يقل احد وما يدل على  
 فساد ذلك انه مثل صاحب  
 المفتاح وغيره فى هذه الكناية  
 بقوله تعالى ثبت يدا ابى  
 لهب ولا شك ان المراد به  
 الشخص المسمى بابى لهب  
 لا كافرا آخر ( او ابهام  
 استلذاذه ) اى وجد ان  
 العلم لذينا نحو قوله \* بالله  
 يا طيبات القاع قلن لنا •  
 ليلى منكن ام ليلى من  
 البشر • ( او التبرك به )  
 نحو الله الهادى ومحمد  
 الشفيع او نحو ذلك  
 كالتفاؤل والتطير والسجود  
 على السامع وغيره مما  
 يناسب اعتباره فى الاعلام  
 ( وبالموصولية ) اى تعريف  
 المسند اليه بايراده اسم  
 موصول لعدم علم المخاطب  
 بالاحوال المختصة به سوى  
 الصلاة

الجهنمي إلا اذا كان المراد شخصاً غير المسمى بابي لهب كما مر ( قوله او ايها  
استلذاذ ) اي استلذاذ التكلم بالسند اليه اي ان يوهم التكلم المخاطبانه وجد  
المسند اليه لذذا وفي ذكر الابهام نظر لان اللفظ الدال على المحبوب للنفس لذذا  
عندها فالاستلذاذ حاصل تحقيقاً لا على سبيل الابهام فالاولى ان يقول او الاعلام  
بالاستلذاذ به واجيب بامر من الاول ان المراد اللذة الحسية باعتبار الدلالة على المعنى  
ولاشك انها متوهمة لا محققة الثاني ان المراد اللذة بذكر العلم من غير اعتبار  
الدلالة على المعنى ولا شك ان حصول اللذة العنوية بذكر العلم من غير اعتبار الدلالة  
على المعنى امر متوهم هذا كله ان فسرنا الابهام بالتوهم اما لو اريد به الايقاع في وهم  
السامع اي ذهنه ولو على سبيل التحقق فلا اعتراض اصلاً ( قوله ليلاي الخ ) اضاف  
ليلى الى نفسه حين كونها من الظنيات ولم يصفها لنفسه حين كونها من البشر لكمال  
حسده وغيره ذكره شيخنا الحفني والشاهد في قوله ام ليلى اذ مقضى الظاهر ان يقول  
ام هي لتقدم المرجع لكنه اورد المسند اليه علماً لابهام استلذاذ ( قوله او التبرك )  
يصح ان يراد التبرك به باعتبار دلالة العلم على المعنى وان يراد التبرك به بمجرد ذكر العلم  
من غير اعتبار تلك الدلالة فلي التوجيه الاول يعين عطفه على الابهام لان التبرك  
حاصل تحقيقاً لانه متوهم وعلى الثاني يكون معطوفاً على الاستلذاذ لان التبرك  
حينئذ متوهم لا محقق ( قوله نحو الله الهادي ) اي عند ذكر الله تعالى وقوله محمد  
الشفيع اي عند ذكر المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم ( قوله كالتفاؤل ) هو بالهمز  
وذلك نحو سعيد في دارك ( قوله والتطير ) اي التشاؤم كالسفاح في دار صديقك ( قوله  
والسجيل ) اي ضبط الحكم وكتابته عليه كالوقال الحاكم لعمر وهل اقر زيد بكذا  
فيقول عمرو زيد اقر بكذا فلم يقل هو اقر بكذا لاجل تعجيل الحكم عليه وضبطه بحيث  
لا يقدر على انكار الشهادة عليه بعد ( قوله وغيره بما يناسب اعتباره الخ ) كالتنبيه  
على غباوة السامع كالوقال لك عمرو وهل زيد فعل كذا فنقول له زيد فعل كذا بايراد  
المسند اليه علماً مع كون المحل للضمير للتنبيه على بلادة المخاطب وانه لا يفهم الا باسم  
المظهر ولا يفهم مع اختصار الكلام وكالحث على الترجم نحو ابو الفخر بسلك ( قوله  
لعدم علم المخاطب ) اي فقط بدليل قول الشارح بعد ولم يتعرض المصنف لما لا يكون  
للتكلم ( قوله بالاجوال المختصة به ) الاولى ان يقول بالامور المختصة به ليشتمل عدم  
العلم بالاسم ثم ان المراد باختصاصها به عدم عمومها لغالب الناس لعدم وجودها  
في غيره ( قوله سوى الصلة ) فيه ان عدم العلم بسوى الصلة لا يستدعي انيان  
المسند اليه موصولا لانه اذا علم بالصلة امكن ان يعبر عنه بطريق غير الموصولية  
كالإضافة نحو صاحبنا بالاسم كذا وكذا واجيب بان النكتة لا يشترط فيها ان تكون  
مختصة بتلك الطريق ولا ان تكون اولى بها بل يكفي وجود مناسبة بينهما

وحصولها بها وان امكن حصولها بغيرها ايضا فليس المراد بالاقضاء هنا الا مجرد المناسبة من غير اطراد وانعكاس فالعلم بالحالة المختصة كما يحصل بالوصولية يحصل بالاضافة وبهذا يجب ايضا عما اورد على قوله او استهجان الخ من ان مجرد استهجان التصريح بالاسم لا يفيد اختيار الوصولية لجواز ان يعبر عنه بطريق آخر من طرق التعريف لا استهجان فيه فلا بد من انضمام شيء الى الاستهجان ليرجع اختيار الوصولية على ما سواها من الطرق واعلم ان ما ذكرناه من ان التكنة لا يشترط فيها الاختصاص بتلك الطريق بل يكفي كونها مناسبة للمقتضى كانت موجبة او مرجحة او لم تكن كذلك والترجيح من قصد المتكلم هذه طريقة المفتاح ومذهب الشارح ان التكنة لا بد ان تكون موجبة او مرجحة ولذا قال العلامة عبد الحكيم ان عدم علم المخاطب سوى الصلة لتكنة موجبة لا يراده موصولا لانه اذا لم يكن معلوما للمخاطب شيء من الاحوال المختصة الا الصلة لا يمكن ايراده بشيء من طرق التعريف سوى الوصولية وايراده نكرة خروج عما نحن فيه اذ كلامنا في ايراده معرفة ولا ينقض بقولنا مصاحبنا امس رجل فاضل او الرجل الذي كان معنا بالامس فاضل لان طريق الاضافة احضار للمجهود بعنوان المضاف اليه وطريق اداة التعريف احضار للمجهود بعنوان الدو طريق الوصولية احضار له بعنوان النسبة الخبرية المفيدة لاتصاف الوصولية بها وهذه الطرق متغايرة انتهى واما ما اورد به بعضهم على المصنف من ان عدم العلم بسوى الصلة لا يستدعي اتيان المسند اليه موصولا للاستفناء عن الموصول يجعل تلك الحالة المختصة المعلومة للمخاطب صفة للنكرة واجاب عنه بان تعيين الموصول وضعي بخلاف تعيين النكرة فانه بحسب الخارج دون الوضع لان الموصول موضوع لكل معين وضعا واحدا باعتبار امر عام او موضوع للمفهوم الكلّي المستعمل في جزئياته المعينة على الاختلاف الواقع بين الشارح والمضد في ذلك والنكرة الموصوفة موضوعة للمفهوم الكلّي مستعملة فيه وان كانت مخصصة في معين بحسب الخارج وما كان تعيينه بحسب الوضع اقوى مما كان تعيينه بحسب الخارج فهو في حيز السقوط لان الكلام في ترجيح تعريف على تعريف بعد كون المقام للتعريف والنكرة الموصوفة بمعزل عنه نعم يرد على المصنف شيء آخر وهو ان قوله سوى الصلة يقتضي ان الخبر غير معلوم للمخاطب لانه من الاحوال المختصة بالمسند اليه ولم يستثن منها الا الصلة مع انه قد يكون معلوما للمخاطب وذلك فيما اذا كان المقصود من الخبر لازم الفائدة فكان الاولى ان يقول سوى الصلة والخبر واجيب بان الخبر لا يجب ان يكون من الاحوال المختصة بالمسند اليه بل تارة يكون من الاحوال العامة كما في مثال الشارح وتارة يكون من الاحوال الخاصة كما في بقرة تكلمت فلم يدخل الخبر حيث قد في المستثنى منه فلا وجه لاجراجه واما الصلة فيجب ان تكون مخصصة بالمسند اليه لانها معينة له

(كقولك الذي كان  
معنا امس رجل فاضل)  
ولم يتعرض المصنف  
لما لا يكون المتكلم  
او لكليهما علم بغير  
الصلة نحو الذين  
في بلاد الشرق لا  
اعرفهم اولا نعرفهم  
لقلة جدولي مثل  
هذا الكلام <sup>تارة</sup>

بدليل انه صار معرفة بواسطة اتصافه بها ( قوله الذي كان معنا امس الخ ) اى  
فالمخاطب لم يعلم شيئا من احوال المسند اليه الا كونه كان معنا بالامس ولم يعلم كونه  
عالمًا ولا ( قوله لا لا يكون للمتكلم الخ ) ماصدرية اى لم يتعرض لعدم كون المتكلم  
له علم بسوى الصلة ولا لعدم كون كل من المتكلم والمخاطب له علم بسوى الصلة  
او موصولة والعائد محذوف اى لا لا يكون فيه للمتكلم الخ ( قوله نحو الذين في بلاد  
المشرق الخ ) اى فالتكلم وحده او مع المخاطب ليس له علم بالصلة وهى الكون  
في بلاد المشرق ( قوله الذين الخ ) فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب والاولى ان  
يمثل لعدم علم المتكلم بقوله الذين كانوا معك امس لا اعرفهم لانه ادل على معرفة  
المخاطب من مثال الشارح ( قوله لقلة جدوى مثل هذا الكلام ) اى لقلة الفائدة  
في هذا الكلام وانما لم يقل لعدم فائدة هذا الكلام لانه لا يخلو عن فائدة وهى افادة  
المخاطب عدم معرفة المتكلم لهم وانما كانت تلك الفائدة قليلة النفع بحيث لا يلتفت اليها  
البلغ لان المفروض ان المتكلم لا يعلم بشيء من الاحوال المختصة بسوى الصلة فلا يمكن  
الحكم عليه من التكلم الا بالاحوال العامة والحكم بالاحوال العامة قليل الجدوى  
لان الاغلب العلم بها بخلاف ما اذا لم يكن للمخاطب علم بما سوى الصلة فان المتكلم يجوز  
ان يكون عالمًا بالاحوال المختصة به فيحكم بها عليه ويكون الكلام كثير الجدوى ثم ان  
قوله لقلة جدوى الخ يقتضى انه لا يكون في الكلام فائدة عظيمة عند انتفاء علم المتكلم بغير  
الصلة وليس كذلك بل قد يكون فيه ذلك كقولك الذى ملك الروم يعظم العلماء فان معرفة  
انه يعظم العلماء فائدة يعتد بها وكذلك قولك الذين في بلاد المشرق زهاد فان معرفة  
انهم زهاد فائدة يعتد بها واجيب بان ما ذكره الشارح هو الغالب فلا يراد امثال السابق  
لانه من غير الغالب واما ما اجاب به بعضهم من ان الكلام فيما اذا لم يكن للمتكلم علم  
بسوى الصلة وهذا المثال للمتكلم فيه علم بسوى الصلة وهو انه يعظم العلماء فردود  
بامرير الاول ان مثال الشارح كذلك ايضا فان المتكلم عالم بسوى الصلة وهوانه  
لا يعرفهم الثاني ان المراد بسوى الصلة ما هو من الاحوال المختصة والخبر ليس منها  
كما تقدم ( قوله او استهجان ) اى استباح التصريح بالاسم الدال على ذات المسند اليه  
اما لاشعاره بمعنى تقع النفرة منه لاستقذاره عرفا نحو البول والفساء ناقض للوضوء  
فيعدل عن ذلك لاستهجانه لقولك الذى يخرج من احد السيلين ناقض واما لنفرة  
في اجتماع حروفه ( قوله باسم ) مراده به العلم باقسامه الثلاثة فهو من اطلاق  
الخاص وارادة العام ( قوله اى تقرير الغرض الخ ) انما قدم هذا القول لانه احسن  
الاقوال الثلاثة ووجه احسنه ان المقصود من الكلام افادة الغرض المسوق له  
وكل من المستدين انما اتى به لافادة ذلك الغرض وحيث جعل التقرير على تقريره اولى  
( قوله والمرادة مفاعلة من راد يرود جاء وذهب ) هذا معناها في الاصل اى ان معناها

( او استهجان التصريح  
بالاسم او زيادة التقرير )  
اى تقرير الغرض المسوق  
له الكلام وقيل تقرير  
المسند وقيل تقرير المسند  
اليه ( نحو ور اودته )  
اى يوسف والمراد اودة  
مفاعلة من راد يرود جاء  
وذهب

في الاصل الجي والذهب والمراد بها هنا الخادعة وهو ان يحتال كل من شخصين على صاحبه في اخذ ما يده يريد ان يقبله ويأخذه منه وحيث يكون التركيب من قبل الاستعارة التمثيلية بان شبه هيئة الخادع بهيئة الذي يجي ويذهب واستعيرت المرادة الموضوعة لخال الذي يجي ويذهب لخال الخادع ووجه التشبيه بين المرادة والخادعة ان كلا منهما هيئة منزوعة من عدة امور او من قبيل التبعية بان شبهت الخادعة بالجى والذهب بجامع التردد في كل واستعيرت المرادة الموضوعة للمجي والذهب للخادعة واشتق من المرادة راودت بمعنى خادعت ثم بعد هذا كله فالخادعة ليست باقية على عمومها بل المراد الخادعة على خصوص الجماع والحاصل ان المرادة في الاصل بمعنى الجى والذهب فاريد منها الخادعة وهي مطلقة والمراد منها خادعة خاصة او ان المرادة صارت حقيقة عرفية في الخادعة والى هذا اشار الشارح بقوله وكان المعنى اى المراد او العرفي وليس المراد وكان المعنى الحقيقي ثم انه ورد سؤال حاصله انه اذا كان المراد بالمرادة الخادعة فيقتضى وقوع الطلب من كل منهما لان الفاعلة تقتضى وقوع الطلب من كل منهما يوسف عليه السلام لا يقع منه طلب ذلك الامر واجاب عنه الشارح بقوله وفعلت فعل الخادع اى المحتال وحاصله ان الفاعلة هنا ليست على بابها بل المراد بها اصل الفعل وانما عبر بالفاعل للدلالة على المبالغة في طلبها منه واختلافهما ويجوز ان تكون الفاعلة على بابها وان الطلب حصل من كل منهما وان اختلفت جهته فطلبها للواقع وطلبه لمنع كما فسره بقوله تعالى ولقد همت به وهم بها اى همت به فعلا وهم بها تركا ثم انه ورد سؤال حاصله حيث كان المراد بالمرادة الخادعة فالحقيقة الخادعة فأجاب الشارح بانها ان يحتال عليه هذا حاصل تقرير كلام الشارح كذا قرر شيخنا العدى (قوله وكان المعنى الخ) انما لم يحزم بذلك لانه لا قدرة له على القطع بان هذا مراد الله فالادب الاثيان بالعبرة المفيدة للظن وقوله خادعته عن نفسه عن معنى لام التعليل اى لاجل نفسه مثلها في قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لانيه الا عن موعدة وعداهاياه ومانحن بتاركى آلهتنا عن قولك او ان المعنى خادعته خداعا ناشئا عن نفسه وحاصلا بواسطتها وسببها فيفيد العلية والسببية (قوله وفعلت الخ) عطف تفسير وفيه اشارة الى انه لم تحقق الخادعة حقيقة اذ لم يحصل لها ما ارادته من الواقعة وفيه اشارة ايضا الى ان الفاعلة ليست على بابها (قوله عن الشيء) متعلق بالخادع تتضمنه معنى المابعد وضميره لا يريد راجع الى الصاحب وجعل عبد الحكيم عن معنى لام التعليل اى فعلت فعل الخادع لصاحبه لاجل الشيء الذي لا يريد صاحبه ان يخرج منه عن يده (قوله يحتال) ضمير راجع للخادع وهذه الجملة مينة لقوله فعلت فعل الخادع ولذا ترك العاطف فهي مستأنفة جوا بالسؤال كأن قائلا قال له فاذلك الفعل الذى يفعله الخادع لصاحبه فقال

وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل الخادع لصاحبه عن الشيء الذى لا يريد ان يخرج منه عن يده يحتال عليه ان يقبله ويأخذه منه وهى عبارة عن التحمل لمواقفها اياها والمسند اليه هو قوله (التي هو في بيتها عن نفسه) متعلق براودته فالغرض المسوق له الكلام تراهة يوسف عليه السلام وطهارة ذيله والمذكور صلة ادل عليه من امرأة العزيز اوز ليحاله اذا كان في بيتها وتمكن من نيل المراد منها ولم يفعل كان غاية في التراهة وقيل هو تقرير للمرادة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل تقرير للسند اليه لا مكان وقوع الابهام والاشراك في امرأة العزيز اوز ليحاله المشهور ان الآية مثال لزيادة التقرير فقط وظنى انها مثال لها ولا ستمجان التصريح بالاسم وقد بينته في الشرح مطول

يحتال المخادع على صاحبه مریدا ان يفلبه ( قوله وياخذ منه ) تفسير لما قبله ( قوله وهي الخ ) لما كانت المخادعة عامة بين المراد منها بقوله وهي اى المخادعة هنا عبارة عن التحمل اى الاحتيال على مجامعة يوسف زليخا فاللام في قوله لمواقعة بمعنى على ( قوله متعلق برأوده ) اى ومن بمعنى لام التعليل اى را وده لاجل ذاته لما احتوت عليه من الحسن والجمال ( قوله فالفرض الخ ) اى اذا علمت ما قلناه لك في معنى المرادة فالفرض الخ ( قوله وطهارة ذيله ) شبه عدم ارتفاع الذيل لئلا يعدم تلوسه بالنجاسة على طريق الاستعارة المصروفة ثم جعل ذلك كناية عن عدم ملازمة صاحبه للمعاصي ( قوله والمذكور ) اى وهو قوله التي هو في بيتها وقوله ادل عليه اى على الغرض السوق له الكلام وهو تراها يوسف عن المعاصي والحاصل ان الغرض المسوق له الكلام يدل عليه كل من الموصول واسم الجنس الذي هو امرأة العزيز والعلم الذي هو زليخا الا ان الموصول يدل على ذلك اكثر من غيره لانه يقتضى انه تمكن منها ولم يفضل بخلاف غيره فانه لا يدل على التمكن ( قوله زليخا ) بفتح الزاى وكسر اللام كافي القاموس وبضم الزاى وفتح اللام كافي البضاوى ( قوله وتمكن من نيل المراد منها ) ان قيل هو نبى معصوم فكيف عبر بالتمكن قلت المراد التمكن بحسب الصورة الظاهرية والافهوى نبى معصوم وقوله من نيل المراد اى مرادها لامراده ( قوله تقرير للمرادة ) اى انها وقعت وثبتت وقوله تقدير للمرادة اى التي هي السند وقوله لما فيه اى الكون في بيتها كما يدل عليه قوله قبل لانه اذا كان في بيتها الخ ( قوله من فرط ) اى من شدة الاختلاط والالفة وحاصل ما ذكره من تقرير السند انه اذا كان مملوكا لها على زعمها بحسب الصورة وعندها في بيتها صارت متمكنة منه غاية التمكن حتى اذا طلبت منه شيئا لا يمكنه ان يخالفها فقوله التي هو في بيتها تقرير للمرادة وانها حصلت ولا بد لما فيه من الدلالة على زيادة الاختلاط فبيد حيث صدور الاحتيال منها على وجه اتم واعظم من غيره ( قوله في امرأة العزيز ) راجع للابهام وقوله اوزليخا راجع للاشتراك وعبر في الاول بالابهام وفي الثاني بالاشتراك لان الاول اسم جنس من قبيل التواطىء ففيه ابهام والثاني علم يقع فيه الاشتراك اللفظي ويحتمل ان امرأة العزيز وزليخا راجعان للابهام وللإشتراك والاشتراك في امرأة العزيز معنوى وفي زليخا لفظى وحاصل ما ذكره في تقرير السند انه لو قال وراوده زليخا لم يعلم انها التي هو في بيتها اذ يمكن ان يكون هناك امرأة اسمها زليخا غير التي هو في بيتها لانه علم مشترك وكذا لو قيل راوده امرأة العزيز بخلاف وراوده التي هو في بيتها فانه لا احتمال فيه لانه اشارة الى معهوده ويعلم منه نفس تلك المرأة التي هي زليخا امرأة العزيز لانه معلوم من خارج ان التي هو في بيتها زليخا امرأة العزيز تأمل ( قوله والمشهور ) اى عند شراح المتن ( قوله وقد بينته في الشرح ) حاصله انه لو عبر بزليخا لكان



مستقيماً لانه يقع التصريح باسم المرأة او لكون السمع يجمع لفظاً زليخاً لكونه مركباً من حروف يستقيم السمع اجتماعها ومن لطيف هذا النوع اعني العدول عن التصريح للاستهجان وان كان فيه طول ما يحكيه الشاعر في قوله

\* قالت لترب عندها جالسة \* في قصرها هذا الذي اراه من \*

\* قالت فتي يشكو الغرام ماشق \* قالت لمن قالت لمن قالت لمن \*

فعدل عن العلم مع كونه اخضر لما ذكر لاستهجان التصريح باسمها ( قوله اى التعظيم والتهويل ) اقتصر في القاموس في معنى التفخيم على التعظيم والمراد تعظيم المسند اليه ( قوله والتهويل ) اى التخويف ( قوله من اليم ) اى من البحر وهو بيان لما غشيم او ان من للتعبض وهو على كل من التقديرين حال من الفاعل او انه ظرف لغو متعلق بغشيم والمعنى فغشيم ماء كثير من البحر لا يحصى قدره وليس محدوداً باربعين قامة مثلاً فأورد المسند اليه اسم موصول اشارة الى انه لا يمكن تفصيله وتعيينه فكأنه قيل غشيم من البحر ماء تعجز العقول عن تفصيله وتعيينه ( قوله فان في هذا الابهام ) اى وترك التعيين حيث لم يقل فغشيم من اليم ثلاثون قامة مثلاً وقوله من التفخيم اى التعظيم لما غشيم مالا يخفى وذلك لانه يشير الى ان ما غشيم بلغ من العظم غاية لا تدرك ولا تنفي العبارة ببيانها والعظم من حيث الكم لكثرة الماء المجتمع وتضمنه انواعاً من العذاب ومن حيث الكيفية لسرعته في الغشيان لان الماء المجتمع بالقصر اذا ارسل على طبعه كان في غاية السرعة ولا حاطته بجميعهم بحيث لا يتخلص واحد منهم ان قلت يشترط في صلة الموصول ان تكون معهودة للمخاطب كما ذكره النحاة لاجل ان يعرف باعتبارها وحينئذ فلا يتأتى ان تكون مبهمة لان الابهام ينشأ في ذلك قلت ذلك الاشتراط بالنظر لاصل الوضع وقد يعدل عن ذلك الاصل الى الابهام لاجل تلك التكنة اى تعظيم المسند اليه وتهويله كذا قيل وفيه ان الذى ذكره النحاة ان الصلة يشترط فيها ان تكون معهودة الى مقام التعظيم والتهويل ويتلون بهذه الآية وحينئذ فلا اعتراض ( قوله على الخطاء ) في بعض النسخ على خطأ اى سواء كان خطأ المخاطب او خطأ غيره ومثال الثاني ان الذى يظنه زيد اخاه يفرح لحزنه ( قوله ترونهم ) هو بضم التاء رواية ودراية اما الاول فظاهر واما الثاني فلما اشتهر عندهم من استعمال الازاءة بمعنى الظن بصورة البنى للمجهول وان كان المعنى على البناء للفاعل فعلى هذا الواو فاعل والهاء مفعول اول واخوانكم مفعول ثان واما فتحها على ان ترى بمعنى تبصر فلا يصح اذ ليس الابصار مرادها انهم يصح فتحها نظراً للدراية على جعل الرؤية قلبية بمعنى الاعتقاد لكن الرواية تخالفه كذا قرر بعض الافاضل وقرر شيخنا العلامة العدوى ان رأى هنا من الازاءة التى تعدى الى ثلاثة مفاعيل فهو مبنى للمجهول حقيقة وان الواو نائب فاعل والهاء مفعول ثان واخوانكم مفعول

( او التفخيم ) اى التعظيم  
والتهويل ( نحو فغشيم  
من اليم ما غشيم ) فان  
في هذا الابهام من التفخيم  
مالا يخفى ( او تنبيه المخاطب  
على الخطأ نحو ان الذين  
ترونهم ) اى تظنونهم  
( اخوانكم بشقى غليل  
صدورهم ان تصرعوا )  
اى تهلكوا او تصابوا  
بالحوادث ففيه من التنبيه  
على خطأهم في هذا الظن  
ماليس في قولك ان القوم  
الفلانى ( او الابهام ) اى  
الاشارة

ثالث وان المعنى ان الذين يريكم الناس انهم اخوانكم اى يصيرونكم راثين لهم  
 واثنين لهم انهم اخوانكم وعلى هذا قول الشارح اى تظنونهم ليس تفسيراً حقيقياً  
 بل تفسير لحاصل المعنى وهذا البيت من كلام عبدة بسكون الباء ابن الطيب من قصيدة  
 يعظ فيها بنيہ ( قوله غليل الخ ) الغليل بالفتح المجمة الحقد ويطلق على حرارة  
 العفش والمراد هنا الاول ( قوله اى تهلکوا ) الصرع هو الالتقاء على الارض فهو  
 اما كناية عن الهلاك او الاصابة بالحوادث ( قوله قبيہ من التنبيه الخ ) اى حيث حكم  
 عليهم بانه تحقق فيهم ما هو منافي للاخوة فيعلم انها منتفية فيكون ظنهم لها خطأ  
 ( قوله قبيہ من التنبيه الخ ) اى ففى الموصول من حيث الصلة او ان الصلة والموصول  
 كالشيء الواحد والا فالتنبيه من الصلة لا من الموصول تأمل ( قوله ما ليس فى قولك الخ )  
 يتبادر منه ان كلام الشاعر فى قوم مخصوصين وليس كذلك بل الظاهر انه تنبيه  
 على خطأ ظن الاخوة بالناس ايا كانوا وفى اى وقت كان فليس هناك قوم معينون يتأتى  
 التعبير عنهم بالقوم القلاني كذا ذكر شيخنا الحنفى ( قوله الى وجه ) اى نوع وقوله  
 بناء الخبر لفظ بناء مستدرک والاصل او الايماء الى وجه الخبر وذلك لان الخبر  
 على وجوه وانواع مختلفة فيشار بإيراد المسند اليه موصولاً لواحد منها واما البناء  
 فهو شيء واحد لا تعدد فيه كذا قيل وقد يقال اذا كان الخبر وجوه وانواع كان  
 بناؤه كذلك باعتبارها لان بناء العقاب غير بناء غيره وحيث قد فليس لفظ البناء  
 مستدرکاً ولك ان يجعل البناء بمعنى البنى واضافته للخبر من اضافة الصفة للموصوف  
 وحيث قد فالمعنى انه يؤتى بالمسند اليه اسم موصول للاشارة الى نوع الخبر المبني على  
 الموصول من كونه مدحاً او ذماً او عقاباً الخ ومعنى كون الخبر مبنيّاً على الموصول انه  
 محكوم به عليه وهذا الوجه بشير له قول الشارح فيما يأتى وقول المصنف او الايماء الى  
 وجه بناء الخبر اى والحال ان ذلك الايماء مناسب للمقام بان كان المقام يقتضى  
 التأكيد وانما كان الايماء المذكور مناسباً لذلك المقام لان فيه شبه البيان بعد الاجال  
 وهو مفيد للتوكيد فان لم يكن ذلك الايماء مناسباً للمقام كان من المحسنات البدعية  
 لانه شبيه بالارصاد من جهة ان فاتحة الكلام تبه الفطن على خاتمته والارصاد عند  
 علماء البديع ان يجعل قبل العجز من الفقرة او البيت ما يدل عليه اذا عرف الزوى  
 نحو قوله تعالى وما ظنناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون ( قوله اى الى طريقه )  
 المراد بطريقه نوعه وصفته ( قوله اى على طرزه وطريقته ) اى على صفته ( قوله  
 يعنى تأتى الخ ) اتى بالناية اشارة الى ان ما افاده كلام المصنف من ان المسند اليه  
 الموصول هو المشير الى وجه بناء الخبر غير ظاهر اذ المشير الى ذلك انما هو الصلة  
 وقد يجاب بان قول المصنف او الايماء الخ معناه انه يؤتى بالمسند اليه اسماً موصولاً  
 للإيماء بصلته ( قوله من اى وجه ) اى من اى نوع ومن اى جنس وفى الكلام حذف

( الى وجه بناء الخبر )  
 اى الى طريقه تقول علمت  
 هذا العمل على وجه علمك  
 وعلى جهته اى على طرزه  
 وطريقته يعنى تأتى  
 بالموصول والصلة  
 للاشارة الى ان بناء  
 الخبر عليه من اى وجه  
 و اى طريق من الثواب  
 والعقاب والمدح والذم  
 وغير ذلك ( نحو ان الذين  
 يستكبرون عن عبادتى )  
 فان فيه ايماء الى ان الخبر  
 المبني عليه امر من جنس  
 العقاب والاذلال وهو  
 قوله ( سيدخلون جهنم  
 داخرين ) ومن الخطأ  
 فى هذا المقام تفسير الوجه  
 فى قوله الى وجه بناء  
 الخبر بالعلة والسبب  
 وقد استوفينا ذلك  
 فى الشرح ( ثم انه ) اى  
 الايماء الى وجه بناء الخبر

اي من جواب اي وجه وكذا يقال فيما بعده ( قوله الى ان الخبر المبني عليه ) هذا يشير الى ان البناء بمعنى اسم المفعول واصله الخبر من اضافة الصفة للموصوف وقوله فان فيه ايماء الخ اي بخلاف ما اذا ذكرت اسماءهم الاعلام ( قوله داخري ) اي صاغرين اي متلبسين بالذل والصغار ( قوله ومن الخطأ في هذا المقام تفسير الوجه ) اي في كلام المصنف والذى فسر به ذلك التفسير هو الشارح العلامة الخلفائي تبعا للعلامة الشيرازي في شرح المفتاح ووجه الخطأ في ذلك التفسير ان الاشارة للعلامة لا تطرد في جميع الامثلة بل هو ظاهر في الآيتين فان الاستكبار عن العبادة علة في دخول جهنم وتكذيب شعيب عليه السلام علة في الخسران ومشكل في اليقين فان السمك السماء ليس علة لبناء البيت وضرب البيت ليس علة لزوال الحية قد يقال ما ذكره الشارح من خطأ التفسير المذكور انما يتم لو كان هذا القائل رجوع الضمير في قوله ثم انه ربما الخ الى الايماء كما فعل الشارح وهو انما رجعه لجعل المسند اليه موصولا وحيث فلا تحطئة فيما ذكر من التفسير لان اليقين حيث لا يسا من امثلة الايماء الى وجه الخبر بل من امثلة جعل الموصول وسيلة الى التعظيم او التحقيق وحيث فلا توجه عليه ذلك الاعتراض وقد يقال جعله الضمير راجعا لجعل المسند اليه موصولا بخلاف ما يدل عليه السياق من عود الضمير على الايماء فهو خطأ والمبني على الخطأ خطأ وانما كان رجوع الضمير لجعل المسند اليه موصولا خلاف ما يدل عليه السياق لانه قال ثم انه ولو كان الضمير عائدا على الايمان بالموصول لقال او جعله ذريعة على قياس ما قبله من قوله او استعجابان التصريح بالاسم او التعظيم او تنبيه المخاطب الخ او الايماء الخ وبان المفيد لتعظيم شأن الخبر وغيره انما هو الايماء لانفس الموصول بدليل انه لو بني عليه غير الموصي اليه بان بني عليه غير الخسران بالنسبة للآية الثانية لم يفيد تعظيم شعيب فظهر انه لا مدخل للموصوف في افادة التعظيم ( قوله ثم انه ربما جعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم الخ ) حاصل ما في المقام ان المبحث الذي فرغ منه كون الموصول يشير الى جنس الخبر وكون الخبر عظيم الشأن مرتفع الرتبة او لا فشيء آخر والمبحث الذي شرع فيه الآن كون الموصول يشير الى جنس الخبر وتلك الاشارة قد تكون ذريعة وطريقا للتعريض بتعظيم شأنه او شان غيره او ذريعة للتعريض بالاهانة لشان الخبر او ذريعة الى تحقيق الخبر ( قوله لا مجرد الخ ) اي لان سياق الكلام ينافيه لانه لو كان كذلك لقال او جعله ذريعة على نسق ما قبله ولانه يفهم ان ما ذكر بعد يوجد من غير الايماء وهو فاسد كما مر ( قوله الى بعض الاوهام ) اي وهم الشارح الخلفائي ( قوله ربما جعل ذريعة الخ ) اي فيكون المقصود من الايماء التعريض بالتعظيم مثلا ونفس الايماء غير مقصود بالذات كذا في عبد الحكيم ( قوله الى التعريض ) هو الاشارة من عرض الكلام الى دلالة الكلام على معنى ليس له في الكلام ذكر نحو

لا مجرد جعل المسند اليه موصولا كما سبق الى بعض الاوهام ( ربما جعل ذريعة ) اي وسيلة ( الى التعريض بالتعظيم لشأنه ) اي لشأن الخبر ( نحو ان الذي سمك ) اي رفع ( السماء بنى لنا بيتا ) اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد ( دعائه اعز واطول ) من دعائه كل بيت ففي قوله ان الذي سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس الرقعة والبناء عند من له ذوق سليم ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته

ما يقع الجمل تريد انه بخيل وانما ذكر التعريض في هذه الاغراض لانها ليست مستعملا  
 فيها الكلام بل المستعمل فيه امر آخر يثبت في ضمنه هذه الاغراض لاستلزامه اياها  
 عقلا او إعادة قائله السرايمى ( قوله اراد به الكعبة ) لان القصيدة تأتى ان يكون المراد به  
 الكعبة لان قصد الفرزدق بها افتخاره على جرير بان آباءه اماجدوا اشرفا لكونهم من قریش  
 بخلاف آباء جرير فانهم من اراذل بنى تميم ومعنى كونه بنى لهم بيت المجد والشرف جعل  
 المجد والشرف فيهم اى ان الذى سمك السماء جعل فينا مجدا وشرفا وجعل قبيلتنا من اعظم  
 القبائل بخلافك يا جرير فان آباءك ليس فيهم مجد ولا شرف وحيث كان قصد الفرزدق  
 بذلك الافتخار على جرير فيعين حل البيت على بيت المجد لان جريرا مسلم فلا معنى  
 للافتخار عليه بالكعبة اذ لكل مؤمن فيها حق واجاب بعضهم بانه يمكن ان بيت الفرزدق  
 كان قريبا من الكعبة والقريب من الشيء له ارتباط وتعلق به اكثر من غيره او ان اهله  
 كانوا ممن يتعاطون امورها بخلاف اقارب جرير ( قوله او بيت الشرف والمجد )  
 الاضافة بيانية او المراد بيت الشرف نسبة وبدعائمه الرجال الذين فيه ( قوله دعائمه )  
 جمع دعامة بكسر الدال وهى عماد البيت اى قوائمه وعواميده ( قوله من دعائم كل بيت )  
 اى او من دعائم بيتك وقيل السماء وقيل عريضة طويلة ( قوله ففى قوله ان الذى سمك السماء  
 ايماء ) اى بخلاف ما اذا قيل ان الله او الرحمن او غير ذلك بنى لنا بيتا ( قوله المبني عليه )  
 اى المحكوم به عليه ( قوله عند من له ذوق الخ ) متعلق بقوله ايماء وافاد بذلك ان الذوق  
 شاهد على ذلك الايماء فانه اذا قيل الذى صنع هذه الصنعة الغريبة فهم منه خرفاء  
 ان ما يبنى عليه امر من جنس الصنعة والاتقان فاذا قيل صنع لى كذا كان كالنا كيد  
 لما اشار اليه اول الكلام ( قوله ثم فيه ) اى فى ذلك الايماء بواسطة الصلة بخلاف  
 ما لو قيل ان الذى بنى بيت زيد بنى لنا بيتا فانه لا يكون فيه تعريض بتعظيم بناء بيته وان اشار  
 الى جنس الخبر وقوله بتعظيم بيته اى بيت الشاعر وقوله لكونه فعل من رفع السماء  
 اى وافعال المؤثر الواحد متشابهة لا تختلف والحاصل ان شأن الصانع التقن للصنعة  
 ان تكون صنعة متقنة فحيث كان البناء لذلك البيت فعل من سمك السماء فلا يكون  
 ذلك البناء الاعظما لما علت ان افعال المؤثر الواحد متشابهة لا تختلف لا يقال  
 ان الايماء المذكور انما فيه التعريض بتعظيم البيت وهو مفعول لا بتعظيم البناء الذى  
 هو الخبر لاننا نقول تعظيم البيت لتعلق بناء من بنى السماء به وحينئذ فلا يحيد عن اعتبار  
 البناء فى التعظيم وهو الخبر قاله ابن يعقوب واعترض العلامة السيد على الشارح  
 بانه لا نزاع فى كون هذا الكلام مثملا على الايماء لنوع الخبر وعلى التعريض بتعظيم  
 شأن الخبر الا ان ذلك الايماء لا مدخل له فى تعظيم الخبر اصلا فكيف يجعل ذريعة  
 الى التعريض به وانما نشأ التعظيم من نفس الصلة بناء على تشابه آثار المؤثر الواحد

ومما يدل على ان الائمة لا مدخل له في ذلك وجود التعريض بتعظيم البناء بدون الائمة  
لنوع الخبر في قولك بنى لنا بيتا من سلك السماء بتقديم المسند فان هذا مفيد للتعريض  
بتعظيم شأن الخبر ولا ائمة فيه لنوع الخبر لان الائمة انما يصل عند جعل الموصوف  
مقدموا وجيب بان الكلام في التعظيم المستفاد من الموصول وصلته فقط ولا شك انه يحتاج  
الى التوصل اليه بالائمة المذكور لان تعظيم شعيب في الآية انما استفيد من الصلة لما فيها  
من الائمة الى جنس الخبر الدال على التعظيم اذ لو بنى عليه غير الموصى اليه بان رتب عليه  
غير الخبر ان لم يستفد تعظيمه والتعظيم الحاصل عند تقديم المسند مستفاد من  
مجموع الكلام ولا شك انه لا يحتاج الى الائمة المذكور واستفادة التعظيم من الصلة  
بواسطة الائمة لاتا في استفادته من مجموع الكلام لان ما يفيد النكتة تنسب اليه وان  
امكنت بغيره (قوله لابناء اعظم منها وارفع) اى فى مرأى العين (قوله او ذريعة الى تعظيم  
شان غيره) اى حال غيره والاولى ان يقول او ذريعة الى التعريض بتعظيم شأن  
غيره (قوله فقيه) اى الموصول يعنى مع الصلة (قوله مما يبنى عن الخيبة) اى لان  
شعيبا نبى فكذبه يوجب الخيبة والخسران وكان الاولى ان يقول الى ان الخبر المبني عليه  
من جنس الخيبة والخسران لان هذا هو المناسب لما تقدم له وعطف الخسران على  
ما قبله بعطف تفسير (قوله وتعظيم لشان شعيب) ظاهره ان ذلك من الموصول مع انه  
من الائمة بواسطة الصلة لانهم اذا كانوا يحصل لهم الخيبة بسبب تكذيبهم اياه يعلم منه  
انه عظيم فكان الاولى للشارح ان يقول ثم في هذا الائمة تعريض بشان شعيب الذى هو  
مفعول به (قوله وربما يجعل) اى الائمة المذكور وقوله ذريعة الى الاهانة الاولى  
ان يقول ذريعة للتعريض باهانة شان الخبر (قوله ان الذى لا يحسن معرفته الفقه الخ)  
اى فى الموصول مع الصلة ائمة الى ان الخبر من نوع ما يتعلق بالفقه كال تصنيف وفى ذلك  
الائمة تعريض بان مصنفه مبذل مهان لانه اذا كان لا يحسن ما ذكر كان جاهلا لتصنيفه  
حينئذ قبيح لابعائه لان النبى على الجهل شىء قبيح (قوله ان الذى يتبع الشيطان خاسر)  
اى فالموصول يشير الى ان الخبر النبى عليه من جنس الخيبة والخسران وفى ذلك الائمة  
تعريض بخسارة الشيطان لانه اذا كان اتباعه يترتب عليه الخسران كان محقرا مهانا  
وقد يقال ان اهانة تفهم من العلم بقباحة اتباعه مع قطع النظر عن جنس الخبر  
الا ان يقال انه يحصل بواسطة الائمة لجنس الخبر اهانة اتم مما تحصل به اولا آه سم  
(قوله وقد يجعل) اى الائمة المذكور ذريعة الى تحقيق الخبر اى تقريره وثبته اى جعله  
مقررا وثابتا فى ذهن السامع حتى كا الائمة المذكور هان عليه وذلك فيما اذا كانت الصلة  
تصلح لان تكون دليلا لوجود الخبر كما فى البيت المذكور فانه يصلح لان يقال اكل الغول  
ودها وزالت محبتها لانها ضربت الخ ثم ان ظاهره ان المحقق لخبر نفس الائمة وليس  
كذلك اذ المحقق له فى الحقيقة انما هو الصلة التى حصل بها الائمة لانفس الائمة

لكونه فعل من رفع  
الائمة التى لابناء اعظم  
منها وارفع (او) ذريعة  
الى تعظيم (شان غيره)  
اى غير الخبر (نحو الذين  
كذبوا شعيبا كانوا هم  
الخاسرين) فقيه ائمة  
الى ان الخبر المبني عليه  
مما يبنى عن الخيبة  
والخسران وتعظيم لشان  
شعيب عليه السلام وربما  
يجعل ذريعة الى الاهانة  
لشان الخبر نحو ان الذى  
لا يحسن معرفة الفقه قد  
صنف فيه او اشان غيره نحو  
ان الذى يتبع الشيطان فهو  
خاسر وقد يجعل ذريعة  
الى تحقيق الخبر اى جعله  
محققا ثابتا نحو \* ان التى  
ضربت بيتا مهاجرة \*  
بكوفة الجند غالت ودها  
غول \* فان فى ضرب  
البيت بكوفة والمهاجرة  
اليها ائمة الى ان طريق  
بناء الخبر مما يبنى عن  
زوال الحجة وانقطاع  
السودة ثم انه يحقق

(قوله ان التي ضربت الخ) اي ان الحية التي ضربت بيتا وضرب البيت في الاصل شد  
اطنا به ويلزمه الاقامة فيه المرادة فتكون كناية عن الاقامة فيه من باب الانتقال  
من المزموم للآزم وقوله مهاجرة حال من فاعل ضربت افادت ان الكوفة التي اقامت  
بها ليست محلها الاصلى وقوله بكوفة متعلق بضربت والباء بمعنى في و اضافتها  
لجند لاقامة جند كسرى بها وقوله غالت اي اكلت وودها اي محبتها لي مفعول مقدم  
وغول فاعل مؤخر اي انها انما اقامت بالكوفة بعد الهجرة اليها لتكون الغول اكل  
ودها لي وان محبتها لي زالت ووجه ادخال التاء في الفعل ان الغول مؤنث سماها  
وان كان بمعنى المهلك ثم ان لفظ البيت خبر والمعنى على التأسف كما في الحفيد على المطول  
(قوله والمهاجرة اليها) عطف على ضرب (قوله الى ان طريق بناء الخبر) اي الى  
جنس الخبر المبني عليه وكأن الاول ان يقول الى ان طريق بناء الخبر امر من جنس  
زوال المحبة وانقطاع المودة ليوافق مامر والمراد انه فرد من افراد ذلك الجنس  
وانما كان الموصول يوحي للنوع المذكور لان الشأن ان الانسان لا يقيم في محل خلاف  
محل الا اذا كان كارها لاهل محله (قوله ثم انه) اي الائمة المذكور بواسطة الصلة وقرر  
شيخنا العدوى ان قوله ثم انه اي ماذكر من الضرب والمهاجرة يحقق الخ اي من تحقيق  
السبب للسبب وذلك لان اكل الغول ودها سبب في الواقع للضرب والمهاجرة  
ووجود السبب دليل على وجود سببه وظهر لك عما قلنا ان قوله ثم انه يحقق  
يحتل رجوع ضميره للائمة جريا على مامر من التسامح ولما ذكر من الضرب والمهاجرة  
نظرا للحقيقة من ان المسمى انما هو الصلة (قوله زوال المودة) اي منها وقوله  
ويقرره اي في ذهن السامع (قوله حتى كانه) اي الائمة بواسطة الضرب او ضرب  
البيت بكوفة الجند والمهاجرة اليها وقوله برهان عليه اي على زوال المحبة لانه  
دليل عليه واعلم ان الاستدلال بالسبب على السبب يسمى برهانا ثانيا والاستدلال بالسبب  
على السبب يسمى برهانا لميا لان وجود السبب خارجا علة في وجود السبب بمعنى  
انك اذا رأيت السبب متحققا في الخارج استدلت به على وجود السبب فالسبب  
حينئذ يقع في جواب السؤال لم عن وجود السبب وما هنا من قبيل الاستدلال بالسبب  
على السبب فهو من قبيل البرهان الهمي اذا علمت هذا تعلم ان قول الشارح كانه  
برهان عليه لا وجه للكاثبة اذ هو برهان عليه حقيقة فالاولى ان يقول لانه برهان  
عليه الا ان يقال ان المعنى حتى كانه برهان اني فشبه الهمي بالاني او ان كان التحقيق  
قرر ذلك شيخنا العدوى او يقال اني يكافئ لانه لم يسبق مساق البراهين المعتادة (قوله  
وهذا معنى تحقيق الخبر) يعني ان المراد بتحقيق الخبر تبيته وتقريره حتى كان الصلة  
دليل عليه وليس المراد بتحقيق الخبر تحصيله والجماع بان تكون الصلة علة للخبر  
في الواقع والالزام ان ضرب البيت بالكوفة والمهاجرة اليها علة لانقطاع المودة والمحبة

زوال المودة ويقرره  
حتى كانه برهان عليه  
وهذا معنى تحقيق الخبر  
وهو مفقود في مثل ان  
الذي سلك السماء اذ ليس  
في رفع الله السماء تحقيق  
وتثبيت لبنائه لهم بيتا  
فظهر الفرق بين الائمة  
وتحقيق الخبر (وبالاشارة)  
اي تعريف المسند اليه  
بايراده اسم اشارة  
(لتمييزه) اي المسند اليه  
(اكل تمييز)

في نفس الامر وهو غير صحيح اذا لامر بالعكس وهو ان العلة في ضرب البيت هو زوال المحبة والحاصل ان الضرب والمهاجرة علة لية لزوال المحبة وزوال المحبة علة لانية لهما (قوله اذ ليس في رفع الله السماء الخ) اى لان رفع الله السماء ليس علة لبناء البيت لانية ولا لية (قوله فظهر الفرق الخ) اى لان حاصل الايماء الى وجه الخبر ان يستشعر السامع بخبر الخبر ولا يلزم من ذلك ان يتقنه بحيث يزول عنه الشك والانكار له واما تحقيق الخبر فهو ان يستشعر السامع بخبر الخبر ويتقنه ويقرر عنده بحيث يزول ما عنده من الشك فيه والانكار له الا ترى الى قوله ان التي ضربت الخ فانه يحصل منه في ذهن السامع جنس انقطاع المودة والمحبة ويثبت عنده بحيث يزول عنه الشك والانكار لانه يلزم عادة من المهاجرة بالكوفة وضرب البيت بها والانقطاع فيها زوال المحبة والمودة بخلاف ان الذي سمك السماء الخ اذ لا يلزم عادة ولا عقلا من سمك السماء بناء البيت المذكور فقد وجد الايماء فيه بدون التحقيق وظهر لك من هذا ان الايماء الى وجه بناء الخبر اعم من الايماء الى تحقيق الخبر بالنظر للمحل فكلما وجد تحقيق الخبر وجد الايماء ولا عكس لحصول الايماء لوجه الخبر من غير ايماء الى تحقيقه في نحو ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا الخ فان فيه الايماء لوجه الخبر وليس فيه ايماء الى تحقيق الخبر اذ لا دلالة لسمك السماء على بناء بيتهم ولحصول الايماء الى التحقيق مع ان الايماء لوجه الخبر في نحو ان التي ضربت بيتا الخ لكون الوجه الذي اشير اليه كالدليل على ذلك الخبر واذ قد علمت الفرق بينهما وان بينهما العموم والخصوص المطلق باعتبار المحل تعلم ان الايماء لوجه بناء الخبر غير الايماء الى تحقيق الخبر وحيث فلا يستغنى بذكر الايماء لوجه الخبر عن الايماء الى التحقيق فسقط اعتراض المصنف في الايضاح على القوم بانه لم يظهر فرق بينهما فكيف يحمل الايماء لوجه بناء الخبر ذريعة الى التحقيق مع انه عنه (قوله اى تعريف المسند اليه) يعنى لفظه لانه الذي يعرف وقوله تمييزه اى المسند اليه اى معنى المسند اليه ففي الكلام استخدام حيث ذكر المسند اليه او لامر اياه اللفظ واعيد عليه الضمير مراد به المعنى او حذف مضاف اى لتمييز معناه (قوله تمييزه اكل تمييز) اى لكون المقصود من تمييزه تمييزا اكل فهو من اضافة الصفة للوصف والتمييز الاكل هو ما كان بالعين والقلب فانه لا تمييز اكل منه ولا يحصل ذلك التمييز الا باسم الاشارة فان قلت ان كلام المصنف يقتضى ان اسم الاشارة اعرف المعارف وليس كذلك اجيب بان المراد انه اكل تمييزا بالنسبة لما تحته من المعارف لا بالنسبة لما فوقه ايضا ويكون الكلام في مقام لا يمكن فيه التعبير بما فوقه من المعارف او يقال ان دلالة اسم الاشارة على اكلية التمييز انما هو من حيث ان معه اشارة حسية ولا يتأتى معها اشتباه اصلا بخلاف العلم فان مدلوله وان كان جزئيا ما نفعنا من الشراكة لكن ربما يكون مشتركا اشتراكا لفظيا

او يكون معناه غير معلوم للسامع فلا يحصل التمييز فضلا عن كماله وهذا لا ينافي ان غير اسم الاشارة اعرف منه من جهة اخرى وذلك لان من الضمير المتكلم الذي لا يتصور فيه اشتباه اصلا من حيث ذاته ومدلول العلم متعين مشخص بحسب الوضع والاستعمال معا بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله متعين بحسب الاستعمال لا غير وبالجملة فدلالة اسم الاشارة على اكلمية التمييز لا تقتضي اعرفته فلا يكون كلام المصنف مخالفا للقول الصحيح وهو قول سيويه من ان اعرف المعارف الضمير ثم الاعلام ثم البهيمات كذا قرر شيخنا العدوي وعبارة يعقوب كون المعارف فيها ماهو اعرف من الاسم الاشارة لا ينافي ان يكون فيه خصوصية يفوق بها ما سواه لان المراد بكون المعرفة اعرف من غيرها انها اكثر بعدا من عروض الالتباس وهذا لا ينافي ان يكون ماهو دونه اقوى منه في هذا المعنى في بعض الصور فان اسم الاشارة اذا كان المشار اليه حاضرا محسوسا للسامع بحاسة البصر او تزل تلك المنزلة اقوى من العلم المشترك في الحالة الراهنة (قوله لغرض من الاغراض) علة للعلة اى وانما قصد تمييزه تمييزا اكل لغرض كأن يكون المقام مقام مدح او مقام اجراء او صاف الرفعة عليه فان تمييزه حينئذ تمييزا كاملا اعون على كمال المدح لان ذكر المدح اذا صاحبه خفاء كان قصورا في الاعتناء بامره (قوله ابو الصقر) خبر عن اسم الاشارة او يدل منه او بيان له وخبر المبتدأ قوله من نسل شيان (قوله نصب على المدح) اى نصب بفعل محذوف لاجل افادة المدح فعلى التعليل تقدير ذلك الفعل امدح او اعنى اذ لا يشترط في منصوب المدح تقدير ما يدل على المدح فالمحترز عنه تقدير ما يدل على الذم فقط (قوله او على الحال) اى من الخبر ان قلت الحال لاثني من الخبر كالاتاني من المبتدأ عند الجمهور قلت سوغ ذلك هنا كون ذلك الخبر مفعولا في المعنى لعنى اسم الاشارة او هاء التثنية تضمن كل منهما معنى الفعل وهو اشير او ابه اى اشير اليه في حال كونه منفردا بالمحسن او ابه عليه في تلك الحالة وهذا على حد قوله تعالى هذا بعلى شيئا (قوله في محاسنه) جمع بحسن بمعنى حسن اى منفردا بحسن ذاته ومكارم صفاته (قوله من نسل شيان) حال ثانية من صاحب الاولى فيكون من قبيل المترادفة اى متولدا من نسل شيان او خبر ثان ذكر بيانا لنسبه بعد ذكر حسيه ولا يصح ان يكون حالا من الضمير المستتر في فردا لما فيه من القصور لان الحال قيد في العامل فيصير تميزه بالانفراد في المحسن مقيدا بكونه من نسل شيان والناسب لمقام المدح الاطلاق وعلى تقدير جواز ذلك يكون من قبيل الحال المتداخلة فيكون العامل فيه فردا وتكون متعلقة بمحذوف واما جعله ظرفا لغوا متعلقا بفردا اى ممتازا منهم فليس بحسن لان مقام المدح يقتضى ان يثبت للممدوح الفردية في المحسن بالنسبة الى كافة الناس لا بالقياس الى نسل شيان فقط الا ان يدعى ان نسل شيان

لغرض من الاغراض  
(نحو هذا ابو الصقر فردا)  
نصب على المدح او على  
الحال (في محاسنه) من  
نسل شيان بين الضال  
والسليم \* وهما شجران  
بالبادية يعنى يقيمون  
بالبادية لان فقد الغز  
في الحضر



ممتازون بالحاسن عن سواهم والنسل الولد وشيان بفتح الشين اسم لابي القبيلة  
 المسماة باسمه ( قوله بين الضال آه ) حال من نسل شيان وهو الا وجه اى حال  
 كونهم مقيمين بين الضال والسلم او من شيان او من ابو الصقر والضال بتحقيق اللام  
 جمع ضالة بلا همز وهو شجر السدر البرى والسلم جمع سلمة وهو شجر ذو شوك من شجر  
 البادية يقال له شجر العضاء ( قوله وهما شجرتان ) الاولى شجران بدون تاء لانها  
 نوعان من الشجر لا فردان الا ان يقال ان التاء للوحدة النوعية لا الشخصية ويحتمل  
 ان المراد منهما في هذا البيت الفردان لا النوعان بناء على ان اقامتهم كانت  
 بين فردين من النوعين فآشار الشارح الى بيان المعنى المراد لا المعنى الاصلى  
 ( قوله يعنى يقيون الخ ) اى فقله بين الضال والسلم كناية عن اقامتهم بالبادية  
 ( قوله لان فقد العز في الحضر ) وذلك لان من كان في الحضر تناله الاحكام بخلاف  
 من كان في البادية فهو آمن بما يغصه وآشار الشارح بذلك الى ان مراد الشاعر  
 بوصفهم بسكنى البادية بين الضال والسلم وصفهم بالعز والشاهد في ايراد المسند اليه  
 اسم اشارة لقصد تميزه تميزا كاملا لغرض مدحه بالانفراد في الحاسن وبالعز  
 ويحتمل ان يكون المراد بالوصف بسكنى البادية وصفهم بكمال البلاغة ونهاية  
 الفصاحة لكونهم لا يتخالطون في الحضر طوائف العجم فتكون لغاتهم سالمة مما يتخلل  
 بالفصحى وكان الشارح اختار الاول تأسيا بكلام ابى العلاء المعرى حيث قال «الموقدون  
 بمجد نار بادية» لا يحضرون وقد العز في الحضر \* ( قوله حتى كأنه لا يدرك غير  
 المحسوس ) اى غير المدرك بحاسة البصر اى الذى وضع له اسم الاشارة ( قوله اولئك  
 آباءى الخ ) هذا من كلام الفرزدق يمجو جريرا والشاهد في ايراد المسند اليه اسم  
 اشارة للتنبيه على غباوة جرير حتى انه لا يدرك غير المحسوس ولو قال فلان وفلان  
 وفلان آباءى لم يحصل التعريض بذلك وقوله فجئنى بمثلهم امر تعجيز على حد قوله  
 تعالى فأتوا بسورة من مثله اى لاتقدر على الاتيان بمثلهم في مناقبتهم اذا جعنا مجامع  
 الاقتحار يومما ( قوله فجئنى بمثلهم ) اى اذكرلى مثلهم من آباءك ( قوله او بيان حاله )  
 اى انه يؤتى بالمسند اليه اسم اشارة لبيان حال معناه من القرب والبعد والتوسط فقله  
 في القرب فى بمعنى من البائية ( قوله كقولك هذا زيد ) مثال لما اذا اريد بيان حاله  
 من القرب وقوله ذلك زيد مثال لما اذا اريد بيان حاله من البعد وقوله ذلك زيد مثال لما  
 اذا اريد بيان حاله من التوسط ( قوله واخر ذكر التوسط ) اى فى قوله فى القرب الخ اى  
 مع ان الترتيب الطبيعى يقتضى توسطه ( قوله لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين )  
 اى لانه نسبة بين شيئين يتوقف تعقله على تعقلهما ( قوله وامثال هذه المباحث )  
 اى وهذه المباحث وامثالها كالتكلم والخطاب والغية بالنسبة للضمير واحضاره بعينه  
 بالنسبة للعلم وهذا جواب عما يقال ان كون ذا القرب وذلك للبعد وذلك للتوسط

( او التعريض بغباوة  
 السامع ) حتى كأنه لا يدرك  
 غير المحسوس ( كقوله  
 اولئك آباءى فجئنى بمثلهم \*  
 اذا جعنا يا جرير المجامع  
 \* ( او بيان حاله ) اى  
 المسند اليه ( فى القرب  
 او البعد او التوسط  
 كقولك هذا او ذلك  
 او ذلك زيد ) واخر ذكر  
 التوسط لانه انما يتحقق  
 بعد تحقق الطرفين وامثال  
 هذه المباحث تنظر فيها  
 اللغة من حيث انها تين  
 ان هذا مثلا للقريب وذلك  
 للتوسط وذلك للبعد وعلم  
 المعانى من حيث انه اذا  
 اريد بيان قرب المسند اليه  
 يؤتى بهذا وهو زائد على  
 اصل المراد الذى هو  
 الحكم على المسند اليه  
 المذكور المعبر عنه بشئ  
 يوجب تصويره على اى  
 وجه كان ( او تحقيره )  
 اى تحقير المسند اليه ( بالقرب

مما يبينه اهل اللغة لانه بالوضع ولا ينبغي ان يتعلق به علم المعاني لانه انما يبحث عن الزائد على اصل المراد وما هنا غير زائد عليه وحاصل الجواب ان اللغويين انما يبينون معاني هذه الالفاظ فيبينون ان لفظ ذا موضوع للقريب وذلك للتوسط وذلك للبعد والذي يبينه اهل المعاني هو انه اذا كان المشار اليه قريبا واقتضى المقام بيان حاله فانه يؤتى بهذا وهكذا فاذا اريد الاخبار عن ذات العلم فيتحقق ذلك الاخبار بالتعبير عن الذات بالعلم بان تقول زيد عالم وبالموصول بان تقول الذي قام ابوه عالم وبالاشارة بان تقول هذا عالم لكن الاتيان بالاشارة يفيد المراد وهو ثبوت العلم لتلك الذات وزيادة وهو بيان حالها من كونها قريبة فتقول الشارح وهو زائد اي قرب المسند اليه الذي اتى بهذا لبيانه وقوله زائد على اصل المراد اي على المعنى الذي اراده المتكلم وهو ثبوت المسند للمسند اليه فهو كالتأكيد المدلول عليه بان في قولك ان زيدا قائم قائم فانه زائد على المعنى الوضعي للتركيب اعني ثبوت القيام زيد وقوله الذي هو الحكم صفة للمراد وقوله المعبر عنه اي عن المسند اليه اي الذي يمكن ان يعبر عنه وقوله بشئ اي بطريق من الطرق التي توجب تصويره على اي وجه كان وهي الموصول والعلم والاشارة وقوله على اي وجه كان اي سواء افادت حاله من قرب او بعدا ولا والحاصل ان المسند اليه يمكن ان يعبر عنه بالموصول والعلم لكن التبليغ يعدل عنهما لاسم الاشارة لبيان حاله وهذا الحال زائد على اصل المراد واعتراض بان بيان الحال من ثمرة اللغة لانه اذا علم ان هذا موضوع للقريب علم انه اذا قصد قرب المشار اليه يؤتى به وهكذا واجيب بان معرفة انه اذا قصد الخ من علم المعاني مما يقصد فيه بالذات واما معرفة ذلك من اللغة فبالتبع فالامور اللغوية قد يتعلق بها غرض البليغ اذا لم يكن المقام مقتضيا لازيدا منها فيبحث عنها اهل اللغة من حيث الوضع واهل المعاني يبحثون عنها من حيث انها مطابقة لمقتضى الحال فهما مختلفان بهذا الاعتبار (قوله او تحقيره بالقرب) اي انه يؤتى بالمسند اليه اسم اشارة قصدا لتحقير معناه بسبب دلالة على القرب ووجه ذلك ان القرب من لوازمه الحقارة يقال هذا امر قريب اي هين سهل تناول وما كان كذلك يلزمه ان يكون حقيرا لا يعنى به لكونه مبتذلا فاذا عبر باسم الاشارة الدال على القرب افاد الاحتقار اللازم للقرب وفي اسم القرب هنا عبارة عن دنو المرتبة وسفالة الدرجة ووجهه ان الشخص كلما كان اعلى قدرا واشرف درجة احتاج الوصول اليه الى الوسائط اكثر واشد عرفا وعادة فارفع الوسائط والاستغناء عنها دليل ظاهر على دنو قدره كما لا يخفى (قوله اهذا الذي) قاله اوجهم مشيرا للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم واول الآية واذا رآك الذين كفروا ان يتخذوك الاهزوا اهذا الذي الخ اي قائلين اهذا الذي (قوله اهذا الذي الخ) اي فقد اورد المسند اليه اسم اشارة موضوعا للقرب قصدا لاهانتهم فكان الكفرة فيجهم الله يقولون اهذا الحقير يذكر

نحو هذا الذي يذكر  
آلهكم او تعظيمه بالبعد  
نحو الم ذلك الكتاب  
تنزيلا لبعده درجته ورفعته  
محله منزلة بعد المسافة  
(او تحقيره بالبعد كما يقال  
ذلك اليعين فعل كذا)  
تنزيلا لبعده عن ساحة  
عز الحضور والخطاب  
منزلة بعد المسافة ولفظ  
ذلك صالح للاشارة الى  
كل غائب عينا كان او معنى  
وكثيرا ما يذكر المعنى  
الحاضر المتقدم بلفظ ذلك

آلهتكم المستعظمة بنى الاوهية عنها واعلم ان اشارة القريب كما تستعمل لقصد الالهانة كما قلنا تستعمل لقصد افادة التعظيم نظرا لاعتبار مخالفة القريب للنفس وانه حاضر عندها لا يغيب عنها اذا علمت هذا فقول المصنف او تعظيمه بالبعد فيه اكتفاء اى او بالقرب (قوله او تعظيمه بالبعد) اى يؤتى بالمسند اليه اسم اشارة لقصد تعظيم معناه بسبب دلالة على البعد نظرا الى ان البعيد شانه العظمة اذ لا ينال بالايدي (قوله تنزيلا لبعد درجته الخ) جواب عما يقال ان الكتاب المشار اليه حاضر فاوجه استعمال اشارة البعيد فيه فقوله تنزيلا معمول لمحدوف اى يستعمل اشارة البعيد هنا تنزيلا الخ وقوله لبعد درجته اى عظم درجته (قوله او تحقيره بالبعد) اى يؤتى بالمسند اليه اسم اشارة قصدا لتحقير معناه بسبب الدلالة على البعد نظرا الى ان البعيد شانه عدم الالتفات اليه لعدم محاطته للنفس (قوله كما يقال) اى المحاضر فى المجلس ذلك العين فعل كذا فقد عبر عن المسند اليه باسم الاشارة الموضوع للبعيد قصد الحقارته لان شأن البعيد عدم الالتفات اليه (قوله تنزيلا الخ) جواب عما يقال كيف يصح استعمال اشارة البعيد فى الحاضر فى المجلس فهو معمول لمحدوف اى واستعمل اشارة البعيد فى الحاضر تنزيلا وقوله لبعده اى لحقارته (قوله عن ساحة عن الحضور) اضافة عن لما بعده من اضافة الصفة للوصوف اى عن ساحة الحضور والخطاب العزيزين وفى الكلام استعارة بالكناية حيث شبه الحضور بدار عزيزة تشبها مضرا فى النفس وطوى ذكر المشبهه واثبات الساحة تخييل والعز ترشيح او بالعكس (قوله ولفظ ذلك الخ) قصد الشارح بهذا مجرد افادة فائدة وحاصلها ان لفظ ذلك قد يشار به للغائب عن حاسة البصر مطلقا سواء كان ذاتا او معنى والمحاضر الغير المحسوس وهذا الاستعمال مجاز لانها موضوعه للبعيد المحسوس بحاسة البصر لا للغائب عن الحس المذكور ولا للمحاضر غير المحسوس (قوله الى كل غائب) اى عن حس البصر وهذا الصلوح مجاز كما عرفت لان اسماء الاشارة مطلقا وضعت لان يشار بها الى المحسوس المشاهد فخرج بالمحسوس العقولات وبالمشاهد وهو ما ادرك بالبصر ما ادرك بغير البصر من باقى الخواس فاذا قلت سمعت هذا الصوت او شممت هذا الريح او ذقت هذا الطعم كان مجازا كما يفيد كلام عبد الحكيم (قوله عينا) المراد به الذات سواء كانت تلك الذات الغائبة عن الحس مما يستحيل احساسها نحو ذلكم الله ربكم او كانت محسوسة لكن غير مشاهدة نحو تلك الجنة وكما فى قولك جاء فى رجل فقال لى ذلك الرجل كذا تحكى امره بعد غيبته (قوله او لمعنى) المراد به ما ليس بذات اى مقام غيره فيصدق باللفظ كقولك قال لى انسان كذا فسر فى ذلك القول وضرب زيد عمر افسر فى ذلك الضرب فان القول والضرب معنى غائب وقد استعمل فيه ذلك مجازا (قوله وكثيرا الخ) قصده بهذا بيان ما فى الآية السابقة (قوله وكثيرا الخ) كقوله تعالى كذلك

يضرب الله لاس انما لهم فان ذلك اشارة الى ضرب التل الحاضر المتقدم ذكره قريبا  
في قوله ذلك بان الذين كفروا اتبعوا الباطل الخ وكافي قولك بالله الطالب الغالب وذلك  
قسم عظيم لافعلن ومنه ذلك الكتاب لما تقدم ان المراد بالمعنى ما يشتمل اللفظ والمراد  
بالحاضر ما عده العرف حاضر كالقسم المذكور فان حضوره ليس الالتفظة وعدم  
انفصاله عما بعده وقوله المتقدم اى على اسم الاشارة (قوله غير مدرك بالحسن)  
اراد به حسن البصر دون السمع لما مر ولان المراد بالمعنى هنا ما يشتمل اللفظ فانه المراد  
بالمعنى بالنسبة لقوله الم ذلك الكتاب واللفظ مدرك بحس السمع فلا يصح نفي الادراك به  
عنه (قوله فكأنه بعيد) اى قد شبه غير المدرك بالبعد لعدم ادراك كل بحاسة  
البصر واستعمل اسم الشبهة في المشبه (قوله للتنبيه) اى يكون للتنبيه اى تنبيه المتكلم  
السامع واعاد المصنف الجار للبعد (قوله المشار اليه) هو الموصوف فكأنه قال  
عند تعقيب الموصوف باوصاف وليس المراد بالاوصاف خصوص النحوية (قوله  
اى عند ايراد الاوصاف الخ) بمعنى ان الاوصاف ذكرت اثر ذكر المشار اليه (قوله  
يقال عقبه) اى بتشديد القاف (قوله وتقول عقبه الخ) المناسب فتقول بالفاء  
كافي نسخة (قوله اذا جعلت الشئ على عقبه) اى قاله في حيز التعقيب تدخل على  
التأخر (قوله وبهذا ظهر فساد الخ) اى بما ذكرناه من بيان مدلول التعقيب لغة  
من ان الباء في حيزه انما تدخل على التأخر ولا وجه لتكلف تأويل المشار اليه باسم  
الاشارة ظهر فساد ما قبل اى ظهر فساد بحسب اللغة وان كان المعنى حاصلا  
لان اسم الاشارة وقع عقب الاوصاف اننى تعقب المشار اليه لكن ذلك ليس مقصودا  
والحاصل ان مقتضى اللغة ان الباء بعد التعقيب تدخل على التأخر وعلى كلام ذلك  
القائل داخلة على المتقدم فهو اى ما قاله ذلك القائل فاسد بحسب ما تقتضيه اللغة  
وان كان صحيحا بالنظر للمعنى كما بينا وفساده وجه آخر من جهة نجله المشار اليه  
على اسم الاشارة مع ان المشار اليه الذات واسم الاشارة اللفظ (قوله ان معناه عند  
جعل الخ) اى جعل المشار اليه على اسم الاشارة وجعل الباء داخلة على التقدم  
وفي ذلك تعسف ومخالفة للغة (قوله جدير بما) اى بمسند يرد الخ (قوله لاجل  
الاوصاف) لا يخفى ان التنبيه لا يتوقف على تعدد الاوصاف ولا على كونها عقب  
المشار اليه فانه يصح ان تكون الاوصاف قبل المشار اليه كأن تقول جاني الكامل  
الفاضل زيد وهذا يستحق الاحكام ولا على ان يكون ما هو جدير به واردا بعده كأن  
تقول ويستحق الاحكام هذا وحيتنذ فالاولى للمصنف ان يقول او التنبيه عند الاشارة  
الى موصوف على ان المشار اليه جدير بما اسند لاسم الاشارة من اجل كونه موصوفا  
(قوله اولئك على هدى الخ) اى فقد اورد المسند اليه اسم اشارة مع ان المحل  
للضمير لاجل تنبيه السامع على ان المشار اليه حقيق بالحكم المذكور بعد اسم الاشارة

لان المعنى غير مدرك بالحس  
فكأنه بعيد (اول التنبيه)  
اى تعريف المسند اليه  
بالاشارة للتنبيه (عند تعقيب  
المشار اليه باوصاف) اى  
عند ايراد الاوصاف على  
عقب المشار اليه يقات  
عقبه فلان اذا جاء على  
عقبه ثم تعديه بالباء الى  
المفعول الثانى وتقول  
عقبه بالشئ اذا جعلت  
الشئ على عقبه وبهذا  
ظهر فساد ما قبل ان معناه  
عند جعل اسم الاشارة  
بعقب اوصاف (على انه)  
متعلق بالتنبيه اى للتنبيه  
على ان المشار اليه (جدير  
بما يرد بعده) اى بعد اسم  
الاشارة (من اجلها)  
متعلق بجدير اى تحقيق  
بذلك لاجل الاوصاف  
التي ذكرت بعد المشار  
اليه (نحو) الذين يؤمنون  
بالغيب ويقومون الصلاة  
الى قوله (اولئك على هدى  
من ربهم) واولئك هم  
المفلحون (عقب المشار  
اليه وهو الذين يؤمنون  
باوصاف متعددة

من اجل ما تصف به من الصفات قلها ان قلت ان الضمير يدل على استحقاق الموصوفين بالحكم بعده قلت نعم هو وان دل على انهم حقيقون به الا انه لا يدل على ان الاوصاف السابقة هي العلة في الاستحقاق بخلاف اسم الاشارة فانه يدل على ذلك وذلك لان اسم الاشارة موضوع للدلالة على المشار اليه والمشار اليه الذات الموصوفة بالاوصاف السابقة وتعلق الحكم على موصوف يؤذن بعلة الوصف بخلاف ما لو اتى بالضمير فانه لا يفيد ملاحظة الاوصاف في العلية وان كانت موجودة لان الضمير موضوع للذات فقط كذا قرر شيخنا العدوي (قوله وهو الذين يؤمنون الخ) فيه نظر من وجهين الاول ان هذا البيان يقتضي ان الايمان من المشار اليه لامن الاوصاف والبيان الآتي بعد ذلك يقتضي انه من الاوصاف فأول الكلام ينسب في آخره الثاني ان المشار اليه هو المتقين لانه الموصوف بالذين يؤمنون فالاولى ان يقول وهم المتقين الذين يؤمنون واجيب عن الاول بان المراد بالذين يؤمنون الذات المجردة عن الايمان فتكون صفة الايمان خارجة من المشار اليه بقرينة عدها من الاوصاف فيما يأتي وانما لم يعبر عن تلك الذات بنفس الموصول لفتح ذكره بدون الصلة واجيب عن الثاني بان اهل التفسير على ان الذين يؤمنون منقطع عما قبله على انه خبر مبتدأ محذوف او مفعول فعل محذوف وحيث لا يكون هو المشار اليه آه غنبي وفي الفارسي ان الذين يؤمنون يمكن ان يجعل منقطعاً عن المتقين على سبيل الاستئناف مرفوعاً بالابتداء بخبر عنه بولئك على هدى وان يجعل جارياً عليه كما ذكر في الكشف فعلى التقدير الثاني يحسن ان يجعل الاشارة الى احدهما اشارة للآخر من غير تكلف لان الصفة والموصوف في حكم شئ واحد واما على التقدير الاول فليس بذلك الحسن لان المراد بالمشار اليه المعنى الذي اشير باسم الاشارة الى لفظه كما ينبغي عنه قوله عقب المشار اليه باوصاف وذلك المعنى هو معنى الذين يؤمنون لامعنى المتقين وان اتحدوا في الواقع ذاتاً (قوله وغير ذلك) اى كالانفاق مما رزقوا (قوله تنبيهها على ان الخ) اى تنبيهها بالاشارة في اولئك الاول والثاني وهذا يقتضي ان المشار اليه في كليهما الموصولان بقطع النظر عن الكون على هدى واختار العصام ان اولئك الاول اشارة لما ذكر من الموصولين وفيه تنبيه على انهم جديرون بان يكونوا على هدى لاجل الاوصاف المتقدمة وان اولئك الثاني اشارة لما ذكرنا ايضا لكن مع زيادة كونهم على هدى وفيه تنبيه على انهم جديرون باستحقاق الفلاح لاجل الاوصاف المتقدمة مع ما زيد بعد اولئك الاول من كونهم على هدى (قوله عاجلاً) اى في الدنيا (قوله بالفلاح عاجلاً) اى في الآخرة والمراد به البقاء الأبدى في النعيم (قوله من اجل انصافهم بالاوصاف المذكورة) اى بخلاف ما لو اتى بالضمير فانه لا يفيد ملاحظة هذه الاوصاف وان كانت موجودة لان اسم الاشارة لكمال التمييز فلا حظ معه الوصف

من الايمان بالغيب واقام الصلاة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بالاشارة تنبيهاً على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلاً والنور بالفلاح عاجلاً من اجل انصافهم بالاوصاف المذكورة (وباللام) اى تعريف المسند اليه باللام (للاشارة الى معهود) اى الى حصّة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب

واحد اكان او اثنين  
اوجاعة يقال عهدت  
فلانا اذا ادركته ولفته  
وذلك لتقدم ذكره  
صريحا او كناية ( نحو  
وليس الذكر كالانثى اى  
ليس) الذكر ( الذى  
طلبت ) امرأة عمران  
( كالنثى ) اى كالانثى التى  
( وهبت ) تلك الانثى  
( لها ) اى لامرأة عمران  
فالانثى اشارة الى  
ماسبق ذكره صريحا  
لاقوله تعالى قالت رب انى  
وضعها انثى لكنه ليس  
بمسند اليه والذكر اشارة  
الى ماسبق ذكره كناية فى  
قوله تعالى رب انى تدبرت  
لك ما فى بطنى محررا

بخلاف الضمير فانه موضوع للذات فقط ( قوله وباللام ) اى على احد الاقوال من انها  
المعرفة ومقابلها ان المعرفة ال ( قوله للاشارة الى معهود ) اى للدلالة على معين  
فى الخارج فلا يقال انه اطلق المعهود مع ان نفس الحقيقة فى المعرفة بلام الجنس  
معهود ايضا كما يشير اليه قوله وقد تأتى لواحد باعتبار عهديته وحينئذ فلا تصح  
المقابلة وحاصل الجواب ان المراد بالمعهود هنا المعين فى الخارج واما الحقيقة فهى  
وان كانت معهودة ومعينة لكن فى الذهن وحاصل ما ذكره المصنف ان لام التعريف  
على قسمين الاول لام العهد الخارجى وتحت اقسام ثلاثة صريحى وكناى وعلى ذلك  
لان مدخولها ان تقدم له ذكر صراحة كانت للعهد الصريحى وان تقدم له ذكر  
كناية كانت للعهد الكناى وان لم يتقدم له ذكر اصلا لكنه معلوم عند المخاطب  
سواء كان حاضرا او لافى للعهد العلى والتعويىون يسمون ما اذا كان مدخولها معلوما  
حاضرا بلام العهد الحضورى وان كان غير حاضر بلام العهد الذهنى القسم الثانى  
لام الحقيقة وتحت اقسام اربعة لام الحقيقة من حيث هى وتسمى بلام الجنس ولام  
العهد الذهنى ولام الاستغراق الحقيقى ولام الاستغراق العرفى وذلك لان اللام  
اما ان يشار بها للحقيقة من حيث هى وتسمى بلام الحقيقة ولام الجنس او يشار بها  
للحقيقة فى ضمن فرد مبهم وتسمى بلام العهد الذهنى او يشار بها للحقيقة فى ضمن  
جميع الافراد وتسمى بلام الاستغراق وهو قسمان اما حقيقى او عرفى لانه ان اشير بها  
للحقيقة فى ضمن جميع الافراد التى يتناولها اللفظ بحسب اللغة فهى للاستغراق الحقيقى  
وان اشير بها للحقيقة فى ضمن جميع الافراد التى يتناولها اللفظ بحسب المعرفة فهى  
للاستغراق العرفى فظهر لك ان الاقسام سبعة وان لام العهد الذهنى عند البيانين  
غيرها عند التعويىون وستأتى هذه الاقسام كلها واخلف فى الاصل والحقيقة  
فقبل لام الحقيقة اصل ولام العهد الخارجى اصل آخر وهو الذى اشار له المصنف  
والشارح وقيل الاصل لام العهد الخارجى قال الحفيد وهو المفهوم من الكشف  
وسائر كتب القوم وقيل الاصل لام الاستغراق وقيل الجميع اصول وقدم المصنف لام العهد  
الخارجى على لام الحقيقة لان المعرفة بها اعرف من المعرفة بلام الحقيقة ولكنة انما  
لام الحقيقة فلام العهد الخارجى كالسبب بالنسبة للآخرى ولو اخرج المعرفة بلام العهد  
الخارجى لكثرة الفصل بين القسمين ( قوله اى الى حصص ) اشار بهذا الى ان المراد  
بالمعهود الحصص المعهودة لانها الكلمة فى المعهودية ولو وقع فى مقابلة نفس الحقيقة  
والحصص والفرد عندهم بمعنى واحد اعنى الطبيعة الكلية مع ما انضم اليها من الشخص  
والفرقة بينهما بان الفرد عبارة عن المركب من الطبيعة والشخص والحصص  
الطبيعة المعروضة للشخص انما هو اصطلاح المناطقة وانما اختار لفظ الحصص  
دون الفرد لان التبادر من الفرد الشخص الواحد والمعهود الخارجى قد يكون اكثر

من واحد فان قلت كون المراد بالحصّة الفرد يتأنيّه من التعميم اعني قوله واحدا  
كان او اكثر قلت ليس المراد بالفرد الواحد الشخص بل المراد به ما قابل الحقيقة  
اعني والقدر والجملة من الافراد سواء كان واحدا او اكثر فقوله الى حصّة اي الى قدر  
وجلة وقوله من الحقيقة اي من افراد الحقيقة والافالْحَقِيقَةُ لاتتبعض وقوله معهوده  
اي تلك الحصّة اي معينة (قوله واحدا كان) اي تلك الحصّة فهذا تفصيل لها وذكر  
باعتبار انها قدر ويحتمل ان المراد واحدا كان ذلك المعهود وهو الحصّة وحينئذ  
فهو تميم في المعهود في كلام المصنف وذلك كما اذا قلت جاني رجل اورجلان اورجال  
فيقال لك اكرم الرجال اورجلين اور الرجل (قوله يفعل عهدت الخ) اي يقال لفظة  
وهذا استدلال على ان المراد بالمعهود العين كما يفيد تفسيره بالحصّة فان قلت ما ذكر  
من الدليل ليس فيه ذكر التعيين قلت هو استدلال باعتبار اللازم لانه يلزم من ادراكه  
وملاقاة كونه معينا قرره شيخنا العدوي (قوله ولقيته) عطف سبب على مسبب  
(قوله وذلك) اي العهد والتعين في الحصّة ويحتمل ان المراد وذلك اي كون اللام  
للاشارة الى معهود (قوله لتقدم الخ) اعلم ان هذا التقدم شرط لصحة استعمال المعرف  
في الحصّة كما في الضمير الغائب لا انه قرينة لارادة الحصّة على ما فهم لانه يلزم ان يكون  
استعمال المعرف فيه مجازا مع كمال التعريف فيه (قوله اي ليس الذكر الخ) انما تعرض  
المصنف لتفسير الآية للخلاف الواقع بين المفسرين فيها فقيل انه من كلام امرأة  
عمران وفي الكلام قلب اي ليس الانثى كالذكر في التحرير وهو من تنمة تحسرهما قالعني  
انحسر على وضعها انثى وعدم مساواتها للذكر في التحرير فيايتها كانت ذكرا  
او كانت مساوية له في التحرير وعلى هذا فاللام فيهما للجنس ولا يصلح ان مثالين للام  
العهد وقبل انه من كلام الله تعالى نسبية لها والمعنى ليس الذكر الذي طلبته كالانثى  
التي وهبت لها بل الانثى التي وهبت لها اعظم رتبة من الذكر الذي طلبته وعلى هذا  
فاللام فيهما للعهد فلما جرى الخلاف بين المفسرين في الآية احتياجا المصنف الى  
تفسيرها بالقول الثاني حتى يتضح كونهما مثالين قاله شيخنا العدوي (قوله الذي  
طلبت) اي بقولها اني نذرت لك ما في بطني محررا لان هذا الكلام يتضمن طلبها  
ان يكون ما في بطنها ذكرا وتجعله من خدام بيت المقدس لان خدمة بيت المقدس  
اذذاك لاتصلح الا للذكور دون الاناث اه نوبى (قوله فلانثى) اي قال الداخلة  
على انثى اشارة الى مشاربها وكذا يقال في قوله بعد والذكر اشارة الخ وانما قلنا  
ذلك لان المشير انما هو اللام لا الذكر ولا الانثى (قوله الى ما سبق ذكره) اي  
والمذكور معهود معين (قوله في قوله تعالى قالت رب اني وضعتها انثى) انت الضمير  
مع كونه راجعا لالانه دار الامر بين مراعاة الرجوع والحال التي هي بمنزلة الخبر اعني  
انثى ورعاية الخبر اولى لانه محط الفائدة واما التانيث في قوله فلما وضعتها فمراعاة

فان لفظ ما وان كان بم  
الذكور والاناث لكن  
التحرير وهو ان يعتق  
الولد لخدمة بيت المقدس  
انما كان للذكور دون  
الاناث وهو مستند اليه  
وقد يستفنى عن ذكره  
لتقدم علم الخطاب به  
نحو خرج الامير اذا لم يكن  
في البلد الامير واحد  
(او) للاشارة (الى نفس  
الحقيقة) ومفهوم السمي  
من غير اعتبار لما صدق  
عليه من الافراد (كقوله)

للمعنى لان ما في بطنها في الواقع انثى وغاية ما قالوا الاولى مراعاة لفظ ما وهذا لا يتناقض  
ان مراعاة المعنى جائزة قرر ذلك شيخنا العدوى ( قوله لكنه ليس بمسند اليه ) اى  
لانه مجرور بالكاف خبر ليس فهو مسند لكنه تنظير مناسب من حيث العهد الصريح  
( قوله كناية ) يحتمل كما قاله عبد الحكيم ان المراد الكناية بالمعنى القوي وهو الخفاء  
لان فهم الذكر من لفظ ما الصادق بالذكر والانثى فيه خفاء لعدم التصريح وان كان  
ذكر الوصف بعد ذلك اعني محزرا مينا للمراد وحيتذ فقول الشارح الى ماسبق ذكره  
كناية اى الى ماسبق ذكره على وجه الكناية اى على طريق فيه خفاء، ويحتمل كما قال الفارسي  
ان المراد بالكناية المصطلح عليها عند علماء البيان فتكون من افراد الكناية المطلوب  
بها غير صفة ولان نسبة وهو ان يتعين في صفة من الصفات اختصاص بوصف معين  
فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى الموصوف فالتهجير من الصفات المختصة بالذكر  
فلفظ ما في بطنى باعتبار تقييده بمحررا ملزوم للذكر لازم له فقد اطلق اسم الملزوم  
واريد اللازم فالذكر لم يذكر صراحة بل كناية والمذكور صراحة ملزومه وهو  
ما في البطن الموصوف بالتهجير وجعل ذلك كناية ظاهرا على مذهب المصنف القائل  
ان الكناية ان يذكر اسم الملزوم ويراد اللازم اما على طريقة السكاكى من انها  
اللفظ الزايدة ملزوم ما وضع له فلا يتأتى هنا لان التهجير ليس لازما للذكر اذ كثيرا  
من المذكور غير محرر ( قوله وان كان نعم المذكور والاناث ) اى بحسب وضعها ( قوله  
لكن التهجير الخ ) فيه نظر لان اختصاص التهجير بالذكر في نفس الامر لا يتناقض عموم  
ما للذكر والانثى بحسب اضع وحيتذ فلا يكون الذكر بخصوصه مذكورا واجيب  
بان العموم في ما اتما هو بحسب اصل الوضع واختصاصه بالذكر في الآية بواسطة  
القرينة وهو الوصف بالتهجير فصح ان يكون الذكر مذكورا كناية نظرا لتلك  
القرينة اه قرئى ثم ان الانسب بقوله محررا ان يكون التهجير في كلام الشارح مصدر  
حرر المبني للمفعول فقوله يعنى مبنى للمفعول ( قوله وهو ) اى الذكر مسند اليه لانه  
اسم ليس ( قوله وقد يستغنى الخ ) هذا مقابل لقوله وذلك لتقدم ذكره صريحا  
او كناية ( قوله لتقدم علم مخاطب به ) اى بالقرائن سواء كان ذلك المعلوم للمخاطب غير  
حاضر بالمجلس كمثل الشارح او حاضرا فيه كقولك لداخل البيت اغلق الباب  
ونحو قولك لمن فوق سهمه القرطاس فالعهد العلى والحضورى من اقسام العهد الخارجى  
لتحقق المشار اليه باللام خارجا ( قوله اذا لم يكن الخ ) اى بالقرينة الحالية وهى  
انفراد في البلد ( قوله ومفهومسمى ) هذا تفسير للحقيقة اشارة الى انه ليس المراد  
منها معناها المشهور وهو الماهية المحققة اى الموجودة في الخارج وتوضيح ذلك  
ان الامر الكلى باعتبار تحققه ووجوده في الخارج يقال له حقيقة وباعتبار تعقله  
في الذهن سواء كان له وجود في الخارج ام لا يقال له مفهوم فهو شامل للماهيات الغير

الرجل خير من المرأة وقد  
يأتى) العرف بلام الحقيقة  
( لو احد ) من الافراد  
باعتبار عهديته في الذهن)  
لمطابقة ذلك الواحد  
الحقيقة يعنى يطلق العرف  
بلام الحقيقة الذى هو  
موضوع للحقيقة المتحدة  
في الذهن على فرد ما  
موجود من الحقيقة باعتبار  
كونه معهودا في الذهن  
وجزئيا من جزئيات تلك  
الحقيقة مطابقا اياها



الموجودة فإشار الشارح بالتفسير الى ان المراد بالحقيقة المفهوم ليشمل قولك العقاء  
والقول فان ال فبهما جنسية واضافة مفهوم للمسمى بانية اى ومفهوم هو مسمى  
الاسم لان المفهوم قد يكون مسمى بان يكون وضع له اسم والمسمى قد لا يكون مفهوما  
كما اذا كان الموضوع له الاسم ماصدا وقد يكون المفهوم غير مسمى بان كانت تلك  
الحقيقة المتعلقة ذهنا لم يوضع لها لفظ فين المفهوم والمسمى عموم وخصوص  
وجهى كخاتم فضة ( قوله من غير اعتبار الخ ) بيان لنفس الحقيقة اى من غير  
ملاحظة لما صدق عليه ذلك المفهوم من الافراد ومن ذلك اللام الداخلة على المرفقات  
نحو الانسان حيوان باطق والكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد لان التعريف للماهية  
واللام الداخلة على موضوع القضية الطبيعية نحو الحيوان جنس والانسان  
نوع وفي كلام الشارح نظر لان لام العهد الذهني ولام الاستغراق بقسميه  
اعتبر فبهما الافراد مع انهما من اقسام لام الحقيقة واعتبار الافراد يتنافى عدم  
اعتبارها فلا يصح جعلهما من فروع لام الحقيقة واجيب بان المزد من غير اعتبار  
للافراد بالنظر لذات الكلام وقطع النظر عن القرائن وذلك صادق بان لاتعبر الافراد  
اصلا كما فى لام الحقيقة او تعتبر بواسطة القرائن كما فى لام العهد الذهني ولام  
الاستغراق ويدل على هذا الجواب قول الشارح فيما يأتى فاللام التى لتعريف  
العهد الذهني او للاستغراق هى لام الحقيقة حل على ما ذكرنا بحسب المقام والقرينة  
ويمكن الجواب ايضا بان قول الشارح من غير اعتبار الخ دخول على المثال اشارة الى  
ان المثال المذكور من القسم الذى لاتعتبر فيه الافراد وان المقسم هو اللام التى  
يشار بها الى الحقيقة لانهذا التقيد واما بهذا التقيد فهو القسم الاول وقد اشار  
المصنف الى القسم الثانى بقوله وقد يأتى لواحد والى الثالث بقوله وقد يفيد الاستغراق  
ومبنى الاشكال على ان قوله من غير اعتبار تقيد للقسم ( قوله كقولك الخ ) اى ومنه  
الكل اعظم من الجزء والدينار خير من الدرهم ( الرجل خير من المرأة ) اى حقيقة  
الرجل المحفوظة ذهنا خير من حقيقة المرأة المحفوظة ذهنا ولا يتافى هذا كون بعض  
افراد جنس المرأة خيرا من بعض افراد جنس الرجل لان العوائق قد تمنع عما يستحقه  
الجنس قال ابن يعقوب الاولى للمصنف ان يمثل بقولنا فى التعريف الكلمة لفظ مفرد  
مستعمل والانسان الحيوان الناطق لان الحكم فى التعريف حقيقى مفهومى لا فردى  
بخلاف الحكم بالخيرية فان الفضل بين الذكورية والانوثة انما يتحقق من خصال  
الافراد لا من تصور كل منها لكن لما كان ما لا التصور الى الافضلية فى الخارج ثبتت  
الافضلية للحقيقة لذاتها لا من جهة التصور فان الشئ الذى هو فى قوة الحصول  
يثبت له حكم الحصول ويصح ان يراعى فى الخيرية خيرية مجرد الذكورية على نفس الانوثة  
من غير رعاية خصالها فيكون الحكم حقيقيا لا فرديا فلا يحتاج الى التأويل فتأمل

ومن تعريف الجنس من غير هذا الباب قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي اي  
 جعلنا مبدأ كل شيء حي من هذا الجنس الذي هو الماء روى انه تعالى خلق الملائكة من  
 ريح خلقها من الماء والخن من نار خلقها منه وآدم من تراب خلقه منه ( قوله وقد  
 يأتي المعرفة بلام الحقيقة لواحد ) قد التحقّق لا للتقليل وهذا إشارة الى القسم الثاني  
 من الاقسام الاربعه للام الحقيقة ولم يقل وقد يقصد من المعرفة بلام الحقيقة واحد  
 لان الوحدة المبهمة مستفادة من القرينة الخارجية ولم تقصد من المعرفة باللام وعبر  
 هنا بقوله وقد يأتي وفيما سيأتي بقوله وقد يفيد اما للتفنيض واما لان دلالة اللام  
 في الاول قوية لانها مصحوبة بالقرينة الدالة على البعضية وفي الثاني ضعيفة لانها يكتفي  
 فيها القرينة الصارفة عن ارادة الحقيقة من حيث هي ولا يحتاج الى القرينة الدالة  
 على الاستغراق ( قوله لواحد ) اي مبهم ( قوله من الافراد ) اي من افراد الحقيقة  
 ( قوله باعتبار عهديته ) اي تعيينه واستحضاره في الذهن تبعاتين الحقيقة واستحضارها  
 فيه فالمعهود ابتداء هو الحقيقة ولما كان استحضار الماهية يتضمن استحضار افرادها كان  
 كل واحد من الافراد معهودا ذهنا وبهذا اندفع ما يقال ان الواحد من الافراد هنا غير  
 معين وحيث فلا عهد فيه لاذننا ولا خارجا بل هو مبهم فكيف يقول المصنف  
 باعتبار عهديته في الذهن وحاصل الجواب انه مبهم في ذاته وعهديته انما هي تبع  
 لعهدية الماهية التي اشتمل عليها فبصح نسبة العهدية اليه بهذا الاعتبار وقوله لمطابقة  
 ذلك الواحد الحقيقة اي المعهودة علة لعهديته ومعنى مطابقة الواحد للحقيقة اشتماله  
 عليها عند ابن الحاجب او صدق الحقيقة عليه عند الشارح وعلى الوجهين فالفرد  
 المبهم باعتبار مطابقته للحقيقة المعلومة صار كأنه معهود اي معلوم فله عهدية بهذا  
 الاعتبار فسمى معهودا ذهنا كذا في ابن قاسم عن الناصر اللقاني ومثله في عبد الحكيم  
 وقيل في قوله عهديته حذف مضاف اي باعتبار عهدية حقيقته فالوصف بالمعهد  
 انما هو الحقيقة واليه مال العصام والصفوى واذا عهديته حقيقته عهد هو لمطابقة  
 ذلك الواحد لها ( قوله يعني يطلق الخ ) اشار به الى ان قول المصنف يأتي بمعنى  
 يطلق وان اللام في قوله لواحد بمعنى على ( قوله المعرفة بلام الحقيقة ) صفة لمحدوف  
 تقديره يعني ان اسم الجنس المعرفة بلام الحقيقة وقوله الذي هو موضوع للحقيقة  
 صفة للمعرفة اي الذي هو موضوع للحقيقة من غير نظر الى فرد لان النظر الى فردا  
 او لجميع الافراد بالقرينة لا بالوضع ( قوله المتحدة في الذهن ) اي العينية في الذهن  
 او الموصوفة بالوحدة في الذهن وبزعمها التعيين فالوحدة على كل حال خارجة  
 عن الموضوع له وقائمه هذا القيد الاشارة الى صدق تعريف المعرفة على المعرفة  
 بلام الحقيقة اعني ماوضع ليستعمل في شيء بعينه فان الماهية الحاسنة في الذهن امر  
 واحد لا تعدد فيه في الذهن انما يلحقه التعدد بحسب الوجود ( قوله على فردا موجود

متعلق بطلق ( قوله من الحقيقة ) صفة لفرد اى على فرد من افراد الحقيقة والا  
فالحقيقة لا تميز ( قوله باعتبار ) متعلق بطلق وقوله معهودا اى معلوما ومعينا  
فى الذهن اى لا باعتباره بخصوصه والا لكان مجازا من اطلاق المطلق على المقيد  
من حيث انه مقيد قاله عبد الحكيم وقوله وجزئيا عطف على معهودا من عطف الملة  
على المعلوم اى ان عهديته باعتبار انه جزئى من جزئيات الحقيقة التى هى مستحضرة  
فى الذهن ومعهودة فيه وقوله مطابقا اياها اى وباعتبار كونه مطابقا اياها اى مشتملا  
عليها ثم ان ظاهر قول الشارح يعنى بطلق المرف بلام الحقيقة على فرد باعتبار  
كونه معهودا فى الذهن انه يستعمل فى الفرد نفسه لكن حقق فى المطول ما حاصله  
انه يستعمل فى الفرد باعتبار وجود الحقيقة فيه فهو فى الحقيقة انما اطلق على الحقيقة  
فى ضمن الفرد القرينة واليه يشير قوله الآتى وهذا بعناء نفس الحقيقة الخ وعبارته  
فى المطول وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن وانما اطلق على الفرد  
الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار  
الوضع انتهى وقد يقال ان قوله هنا باعتبار كونه معهودا فى الذهن وجزئيا  
من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها بمنزلة قوله فى المطول باعتبار وجود الحقيقة  
فيه اذ يعنى اعتبار كونه جزئيا من جزئياتها اعتبار وجودها فيه فتفيد عبارته هنا  
ايضا ان الاستعمال فى الحقيقة انما هو فى الحقيقة فى ضمن الفرد فتأمل ( قوله كما يطلق )  
راجع لقوله بطلق اى بطلق اطلاقا كاطلاق الكلى الطبيعى اى الذى يراد منه الحقيقة  
والطبيعة والراد بالاطلاق هنا الحمل وذلك كالحبوان فى نحو قولك هذا الفرس حيوان  
والانسان فى قولك زيد انسان وانما كان المراد بالاطلاق هنا الحمل لان الكلى لا يراد منه  
المفهوم والطبيعة الا اذا كان محمولا واما لو كان موضوعا كان المراد منه الافراد وحيث  
فلا يكون طبيعيا ذكره شيخنا الحنفى ( قوله كما يطلق الكلى الطبيعى ) اى المجرد من اللام  
فالجامع اطلاق الكلى على فرد فى كل لكن المراد بالاطلاق فيما نحن فيه الذكرو فى المشبه  
المراد بالاطلاق الحمل قرره شيخنا العدوى ( قوله وذلك ) اى اطلاق اسم الجنس  
المعرف على فرد معين فى الذهن ( قوله على انه ليس ان قصد الى نفس الحقيقة من حيث  
هى هى ) اى كفى لام الحقيقة وقوله بل من حيث الوجود اى وجود الحقيقة  
( قوله من حيث هى هى ) اى من حيث هى نفسها مقصودة لا الافراد فهى الثانية  
توكيد والخبر محذوف ( قوله لامن حيث وجودها فى ضمن جميع الافراد ) اى كفى لام  
الاستغراق الآتية ( قوله بل بعضها ) اى بل من حيث وجودها فى بعضها ( قوله ادخل  
السوق ) اى قولك ادخل قرينة على انه ليس المراد حقيقة السوق من حيث هى  
لاستحالة الدخول فى الحقيقة ولا الحقيقة فى ضمن جميع الافراد لاستحالة دخول  
الشخص الواحد جميع افراد السوق فعلم من هذا ان المراد الحقيقة فى ضمن

كما يطلق الكلى الطبيعى  
على كل جزئى من جزئياته  
وذلك عند قيام قرينة  
دالة على ان ليس القصد  
الى نفس الحقيقة من حيث  
هى هى بل من حيث  
الوجود لامن حيث  
وجودها فى ضمن جميع  
الافراد بل بعضها (كقولك  
ادخل السوق حيث لا عهد  
فى الخارج ومثله قوله تعالى  
واخاف ان يأكله الذئب  
(وهذا فى المعنى كالنكرة)  
وان كان فى اللفظ يجرى  
عليه احكام المعارف

بعض الافراد ( قوله حيث لاعد ) بان تعدد اسواق البلد ولانعين نواحد منها بين المتكلم والمخاطب ( قوله في الخارج ) اى لامطلقا كما يوهمه اخلاق النفي لوجود العهد الذهني والحاصل انه ليس المراد نفي العهد مطلقا بل خصوص العهد الخارجي لوجود العهد الذهني كما قدمه في قوله باعتبار عهديته في الذهن فلا تنافي بين قوله حيث لاعد وقوله قبل ذلك باعتبار عهديته في الذهن فلو فرض ان هناك عهدا خارجيا بان كان هناك سوق واحد كانت ال له العهد الخارجي ( قوله واخاف ان يا كله الذنب ) اى فرد من افراد الحقيقة المعينة في الذهن وليس المراد حقيقة الذنب من حيث هي لانها لا تأكل ولا الحقيقة في ضمن جميع الافراد وحاصل ما في المقام ان المرف بلام العهد الذهني موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه لا باعتبار انه فرد الا كان مجازا فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع ( قوله وهذا ) اى المرف بلام العهد الذهني ( قوله في المعنى كالنكرة ) اى بعد اعتبار القرينة لان المراد به بعد اعتبارها فرد مبهم اما قبل اعتبارها فليس كالنكرة اذهو موضوع للحقيقة المعينة في الذهن ( قوله وان كان في اللفظ ) اى والحال انه تجري عليه احكام المعارف بالنظر للفظه يعنى غالبا لما سأتى ويقولنا بعد اعتبار القرينة اندفع ما يقال هذا الكلام يقتضى ان اجراء حكم المعرفة عليه ليس بحسب المعنى نظر الى انه في المعنى نكرة وليس كذلك بل المرف بلام العهد الذهني معرفة بحسب اللفظ والمعنى لانه موضوع للحقيقة المعينة ومستعمل فيها وجبئذ فاجراء احكام المعارف عليه بحسب الامرين جميعا ( قوله من وقوعه مبتداً ) نحو الذنب في دارك وقوله وذال نحو رأيت الذنب خارجا من بيتك وقوله ووصفا للمعرفة نحو زيد الكريم عندك وقوله وموصوفا بها نحو الكريم الذي فعل كذا في دار صديقك ( قوله ونحو ذلك ) اى كعطفه ببيان من المعرفة والعكس نحو زيد الكريم عندك والكريم زيد عندك وككونه اسم كان ومعمولا اول لفظن نحو كان السارق الذي سرق متاعك في محل كذا وظنفت السارق هالكا ( قوله وهو ان النكرة ) اى نحو ادخل سوقا معناها اى الوضعى وقوله من جملة الحقيقة اى من جملة افرادها والا فالحقيقة لا تنجزأ ( قوله وهذا ) اى المرف بلام العهد الذهني نحو ادخل السوق وقوله معناه اى الوضعى ( قوله كالدخول ) اى فانه انما يتصور في الافراد الخارجية ولا يتصور في الحقيقة ( قوله فالجرد ) اى من اللام نحو سوقا وقوله وذو اللام نحو السوق وقوله بالنظر الى القرينة قيد في ذو اللام فقط اذ الجرد استعماله في الفرد لا يتوقف على القرينة ( قوله سواء ) اى في ان المراد من كل بعض غير معين ( قوله مختلفان ) اى لان المتكر معناه بعض غير معين من افراد الحقيقة والمرف معناه الحقيقة المعينة في الذهن وانما اطلق على الفرد للقرينة باعتبار وجود الحقيقة فيه فاقادة البعضية في الجرد بالوضع وفي ذى اللام

من وقوعه مبتداً وذال  
ووصفا للمعرفة وموصوفا  
بها ونحو ذلك وانما قال  
كالنكرة لما بينهما من تفاوت  
ما هو ان النكرة معناها  
بعض غير معين من جملة  
الحقيقة وهذا معناه نفس  
الحقيقة وانما تستفاد البعضية  
من القرينة كالدخول و  
الاكل فيامرفا للجرد وذو  
اللام بالنظر الى القرينة  
سواء وبالنظر الى انفسهما  
مختلفان ولا يكونه في  
المعنى كالنكرة قد يعامل  
معاملة النكرة ويوصف  
بالجملة كقوله ولقد أمر  
على اللّيم بسبني ( وقد  
يفيد ) المرف باللام  
المشار بها الى الحقيقة  
( الاستغراق نحو وان  
الانسان لفي خسر ) اشير  
باللام الى الحقيقة لكن  
لم يقصد بها الماهية من  
حيث هي هي ولا من  
حيث تحققها في ضمن  
بعض الافراد

بالقرينة وهذا الفرق الذي ذكره الشارح بناء على ان النكرة موضوعة للفرد المنتشر فان قلنا انها موضوعة للماهية فالفرق ان تعين الماهية وعهديتها معتبر في مدلول العرف بلام العهد الذهني غير معتبر في مدلول النكرة وان كان حاصلًا فالفرق بين العرف بلام العهد الذهني والنكرة كالفرق بين اسم الجنس المنكر كأشد وعلم الجنس كأشامة وذلك لانه على القول بان اسم الجنس المنكر موضوع للفرد المنتشر فالفرق بينهما ما قاله الشارح وان قلنا موضوع للماهية فالفرق ما قلناه واعلم ان النكرة سواء قلنا انها المفهوم او للفرد المنتشر اما تستعمل في الفرد المنتشر وانما الخلاف فيما وضعت له ( قوله ويوصف بالجملة ) الاولى التفريع بالفاء ( قوله ولقد امر على اللثيم يسبني ) تمامه \* فضيت ثم قلت لا يعني \* عدل الى المضارع في امر قصدا الى الاستقرار وقوله فضيت ثم قلت اى فأمضى ثم اقول لكن عدل الى الماضي دلالة على التحقق فكأنه قال امر دائما على لثيم عاده سبي ومواظب على سبي بانواع الشتائم فأمضى ولا التفت اليه ولا اشتغل بعلامه واعرض عنه صوتا لاء الوجه ثم اقول لجماعة الخلان انه لا يعني وثم حرف عطف اذا حلقتها علامة التأنيث اختصت بعطف الجمل وقوله لا يعني اى لا يريدنى بل يريد غيرى من عناء اذا قصده ويحتمل ان المراد لا يعني الاشتغال به والانتقام منه من عنائي الامر اذا اهمى والشاهد في قوله يسبني فان الجملة صفة للثيم لان الشاعر لم يرد لثيما معينا اذ ليس فيه اظهار ملكة الحلم المقصودة بالتمدح بها ولا الماهية من حيث هي بقرينة المرور ولا الاستغراق لعدم تأني المرور على كل لثيم من اللثام بل الجنس في ضمن فرد مبهم فهو كالنكرة فلذا جعلت الجملة صفة لاحالا قل ابن يعقوب ولم تجعل تلك الجملة حالا لان الغرض ان اللثيم دأبه السب ومع ذلك تحمله القائل واعرض عنه وليس الغرض تقيد السب بوقت المرور فقط كما هو مقتضى الحالية لاشعارها بالتحول في اصلها كذا قيل لكن المناسب لقوله ثم قلت لا يعني كونها الحالية لان المتبادر من قوله قلت لا يعني انه قال ذلك في حال سماع السب حال المرور لان قاله فيمن دأبه السب ولو في غير حال المرور انتهى ( قوله وقد يفيد الاستغراق ) اى لجميع الافراد وهذا هو القسم الثالث من اقسام لام الحقيقة ثم ان ظاهر المصنف ان العرف بلام الحقيقة موضوع لامرين الحقيقة وجميع الافراد وانه يفيدهما لاطلاقه عليهما وليس كذلك بل هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن فقط وافادتها للاستغراق انما هي من حيث تحقق الحقيقة في جميع الافراد واجاب الشارح عن نظير هذا فيما سبق وحاصل الجواب عن ذلك ان يقال ان المراد ان العرف باللام الموضوع للحقيقة المتحدة في الذهن قد يطلق على جميع الافراد من حيث تحقق الحقيقة فيها وذلك عند قيام القرينة الدالة على انه ليس القصد الحقيقة من حيث هي ولا من حيث وجودها في فرد فيكنى في الجمل على

الاستفراق وجود القرينة الصارفة عن ارادة الحقيقة من حيث هي ومن حيث وجودها في بعض الافراد ولاتوقف على وجود القرينة العينة للاستفراق بخلاف الحمل على وجود الحقيقة في فرد فانه يتوقف على القرينة الدالة على البعنية فالقرينة فيه اقوى (قوله بدليل الخ) هذا يقتضى انه لا بد من قرينة معينة في هذا النوع ايضا كالذى قبله والحق بخلافه لانه اذا لم تقم قرينة على ارادة الحقيقة ولا على الفرد الغير المعين حل على الاستفراق كما هو المأخوذ من كلام الكشاف وقديحان بان الشارح قصد التنصيص على المراد بوجود الدليل قرره شيخنا العسوى (قوله الذى شرطه دخول الخ) اى ودخوله فيه فرع عن العموم والعموم يدل على الاستفراق ثم ان ماذكر شرط بالنسبة للاستثناء التصل لامطلقا وحاصل ذلك الدليل ان المستثنى منه كالانسان يجب ان يكون المراد به كل فرد اذ لو اراد به الحقيقة لما صح الاستثناء للافراد لعدم تناول اللفظ لها ولو اراد به بعض من الافراد مبهم لما صح الاستثناء لعدم تحقق دخول المستثنى في المستثنى منه ولو اراد به بعض معين ليس من الذين آمنوا لما صح ايضا لعدم الدخول ولو اراد بعض معين منه الذين آمنوا لورد ان ارادة البعض دون البعض ترجيح بلا مرجح فتعين ارادة جميع الافراد ثم ان دلالة الاستثناء على الاستفراق بناء على القول انه يجب في الاستثناء دخول المستثنى في لفظ المستثنى منه اما على القول بانه يكفي في صحة الاستثناء جواز الدخول فلا دلالة للاستثناء حينئذ على الاستفراق قاله سم (قوله فاللام التى لتعريف العهد) اى لتعريف المهور فهو مصدر بمعنى اسم المفعول وهذا تفريع على ارجاع الضمير في قديأتى وقديفيد للعرف بلام الحقيقة اى فعل ان اللام الخ اذ التفرع على الارجاع علم ذلك لان نفسه (قوله او الاستفراق) عطف على العهد والاستفراق بمعنى المستغرق فهو مصدر بمعنى اسم الفاعل او ان الاستفراق باق على مصدرية وهو عطف على تعريف (قوله هى لام الحقيقة) اى هى من افراد لام الحقيقة (قوله حل) اى مدخولهما وقوله على ماذكرنا اى الحقيقة في ضمن فرد غير معين في الاول او في ضمن جميع الافراد في الثانى فالخاصل ان لام الحقيقة هى الاصل لكن تارة يقصد من مدخولها الحقيقة من حيث هى وتارة يقصد منه الحقيقة من حيث تحققها في بعض الافراد وتارة يقصد منه الحقيقة من حيث تحققها في جميع الافراد فالنظور له الحقيقة في الكل دون بعض الافراد او كلها واما لام العهد الخارجى فهى قسم برأسها اصل لكل خارج كما تقدم للمصنف واعترض بان هذا تحكم ولم لم يجعل التى للعهد الخارجى من افراد لام الحقيقة بحيث يقال فيها ان الاشارة بتلك اللام للحقيقة من حيث تحققها في فرد معين في الخارج لتقدمه ذكر صراحة او كناية اولعلم المتخاطب به ويمكن الجواب بانه انما جعلت قسما لكون التعيين فيها اشد من التعيين في لام الحقيقة وجعل بعضهم كل واحد اصلا

بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره فاللام التى لتعريف العهد الذهبى او الاستفراق هى لام الحقيقة حل على ماذكرنا بحسب المقام والقرينة ولهذا قلنا ان الضمير

مستقلا على حدة وبعضهم جعل الكل فرع التي للحقيقة وبعضهم جعل لام العهد  
الخارجي اصلا لكل قاعداها من فروعها وهذا الخلاف لا طائل تحته وذكر الخفيد  
انه ان قلنا ان النكرة موضوعة للفرد المنتشر كانت ال التي للعهد الذهني هي  
الاصل لانها اقبلت مدخولها على حاله وان كانت موضوعة للماهية لا بقيد الاستحضار  
كانت لام الحقيقة هي الاصل وماعداها من فروعها وذلك لان معنى اللام الاشارة  
الى معنى ما دخلت عليه فظهر لك ان جملة الاقوال خمسة ( قوله والقرينة ) عطف  
تفسير على ما قبله ( قوله ولهذا ) اى ولاجل كون لام العهد الذهني ولام الاستغراق  
من فروع لام الحقيقة ( قوله عائد الى المرف باللام الخ ) اى وليس عائدا على المرف  
باللام مطلقا لعدم افادته ان هذين القسمين من افراد لام الحقيقة ويميل على ان الضمير  
عائد على المرف بلام الحقيقة كما قال الشارح لا الى المرف بمطلق اللام تغيير المصنف  
الاسلوب حيث قال وقد يأتي وقد يفيد ولم يقل اول الاشارة الى واحد معهود  
في الذهن اول الاشارة الى الاستغراق تأمل ( قوله ولا بد الخ ) اعلم ان اسم الجنس المنكر  
اذا كان مصدرا فإنه يدل على الحقيقة قطعا لوضعه لها كذكرى وبشرى ورجعى  
كما ان اسم الجنس المرف يدل عليها قطعا من غير نزاع فيهما وان كان اسم الجنس  
المنكر ضمير مصدر كاسد ورجل فبقي نزاع قيل انه موضوع للفرد المنتشر وقيل موضوع  
للماهية اذا علمت ذلك فيرد سؤال حاصله ان لام الحقيقة الداخلة على اسم الجنس  
اما ان يقصد بها الاشارة الى الماهية من حيث هي اى من غير اعتبار تعيينها وحضورها  
في الذهن واما ان يقصد بها الاشارة الى الماهية باعتبار تعيينها وحضورها في الذهن  
فان قلتم بالاول لزم عدم الفرق بين اسم الجنس المرف والمنكر المصدر نحو ذكرى  
والذكرى ورجعى والرجعى فان كلا منهما موضوع للماهية والقول بعدم الفرق  
باطل لضرورة الفرق بين المرف والمنكر وان قلتم بالتالي لزم عدم الفرق بين المرف  
بلام الحقيقة ولام العهد الخارجي العلى لان كلا منهما اشارة الى حاضر معين في الذهن  
وهذا البحث اورده صاحب المفاتيح على هذا المقام و اشار الشارح لجوابه بقوله ولا بد  
الخ وحاصله اننا نختار الثاني وهو ان لام الحقيقة الداخلة على اسم الجنس يقصد بها  
الاشارة الى الماهية باعتبار حضورها في الذهن ولا نسلم لزوم عدم الفرق بين المرف  
بلام الحقيقة والمرف بلام العهد الخارجي العلى وذلك لان المشار اليه بلام الحقيقة  
هو الحقيقة معينة في الذهن والمشار اليه بلام العهد المذكور حصه من افراد  
الحقيقة معينة في الذهن وفرق بين الحقيقة والحصه منها ( قوله لتمييز ) اى اسم الجنس  
المرف المفهوم من المقام فهو بالياء التحتية ( قوله عن اسماء الاجناس النكرات )  
اى فان الاشارة بها الى الماهية لا باعتبار كونها حاضرة في الذهن وان كانت حاضرة  
فيه ضرورة انها موضوع لها ولا يوضع الواضع لفظا لمعنى الا اذا كان حاضرا

في قوله وقد يأتي وقد  
يفيد عائد الى المرف  
باللام المشار بها الى  
الحقيقة ولا بد في لام  
الحقيقة من ان يقصد بها  
الاشارة الى الماهية باعتبار  
حضورها في الذهن  
ليتميز عن اسماء الاجناس  
النكرات

في ذهنه فالحضور جزء السمي بالنسبة للام الحقيقة دون اسماء الاجناس النكرات فهو ملاحظ في الاول على سبيل الجزئية ومصاحب في الثاني وهذا مبني على المشهور من ان المراد بالذهن ذهن الواضع واما على ما نقله شيخنا العلامة السيد البليدي في حواشي الاشتموني من ان المراد بالذهن ذهن المخاطب فيكون الحضور في ذهنه معتبرا في الاول على سبيل الجزئية واما في الثاني فهو غير معتبر ولا مصاحب ثم ان المراد بقول الشارح لتمييز عن اسماء الاجناس النكرات اعني المصادر لا النكرات غيرها فلا يقال ما هنا بخلاف لما مر من ان النكرة موضوعة لبعض غير معين من افراد الحقيقة لان هذا بالنسبة للنكرة التي هي غير مصدر والدليل على ان المصادر موضوعة للماهية المطلقة مجردة عن الوحدة ان قولك ضربت ضربا لا اشعاره بالوحدة فان اردت الوحدة آتيت بالتاء فقلت ضربة او بالوصف فقلت ضربا واحدا ويدل لذلك ايضا ان المصادر لاثنى ولا تجمع فان قلت اذا كان اسم الجنس العرف يشاربه للحقيقة باعتبار الحضور صار بمنزلة علم الجنس فانه ايضا موضوع للماهية بقيد الحضور فكل منهما معتبر فيه الحضور الذهني جزءا من الموضوع له فما الفرق بينهما قلت الفرق ان الواضع اعتبر في دلالة اسم الجنس على الحضور والتعيين قرينة خارجية زائدة على اللفظ الدال على الجنس وهي أن فكأن الواضع قال وضعت الرجعي للدلالة على الماهية الحاضرة في الذهن بشرط اقترانه بال بخلاف علم الجنس كاشامة فانه لم يعتبر فيه ذلك بل جعله موضوعا للماهية الحاضرة في الذهن ولم يعتبر في دلالة على التعيين والحضور قرينة خارجية بل جعله مفيدا لذلك بجوهر اللفظ وحاصله ان علم الجنس يدل على التعيين والحضور الذي هو جزء السمي بجوهر اللفظ واسم الجنس العرف يدل على ذلك بالآلة (قوله النكرات) اعترضه الغنبي بانه كيف يوصف الجنس بالنكرة عند من يفرق بينهما واجاب بان المراد من قوله النكرات التي ليس فيها أل (قوله مثل الرجعي) مثال للمعرف بلام الحقيقة وقوله ورجعي مثال لاسماء الاجناس النكرات (قوله واذا اعتبر الحضور في الذهن) اي في العرف بلام الحقيقة (قوله فوجه امتياز) اي تعريف لام الحقيقة (قوله عن تعريف العهد) اي الخارجي العلى (قوله الى حصة معينة من الحقيقة) اي في الذهن والخارج معلومة للمخاطب (قوله ولا من الحقيقة) اي من حيث هي فالقصد الفرق بين لام العهد الخارجي العلى والقسم الاول من اقسام لام الحقيقة كما هو مفاد كلام الشارح في المطول لا الفرق بين لام العهد الخارجي باقسامه ولا من الحقيقة باقسامها كما قيل (قوله وهو اي الاستغراق) اي من حيث هو لاقى خصوص الاستداليه فلا يرد عليه ان الغيب في المثال الاول مجرور والصاغة مفعول به في المثال الثاني (قوله وهو ان يراد الخ) فيه ان الارادة فعل التكلم والاستغراق وصف لفظ واجيب بان الارادة سبب للاستغراق

مثل الرجعي ورجعي واذا اعتبر الحضور في الذهن فوجه امتياز عن تعريف العهد ان لام العهد اشارة الى حصة معينة من الحقيقة واحدا كان او اثنين او جماعة ولا من الحقيقة اشارة الى نفس الحقيقة من غير نظر الى الافراد فليتأمل (وهو) اي الاستغراق (ضربان حقيقي) وهو ان يراد كل فرد بما يتناول اللفظ بحسب اللغة (نحو عالم الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة وعرفي) وهو ان يراد كل فرد بما يتناول اللفظ بحسب متفاهم العرف (نحو جع الامير الصاغة اي صاغة بلده او اطراف) (مملكته) لانه المفهوم عرفا لصاغة الدنيا قبل المثال مبني على مذهب المازني والافالام في اسم الفا عل عند غيره موصولة وفيه نظر لان الخلاف انما هو في اسم الفاعل بمعنى الجدوث دون غيره



الذي هو تناول اللفظ لكل فرد فهو من اطلاق السبب وارادة السبب ( قوله بحسب اللغة ) فيه نظر لانه يقتضي انه اذا اريد كل فرد بما يتناوله اللفظ بحسب وضع الشرع او بحسب العرف الخاص لا يكون الاستغراق حقيقة وليس كذلك بل اذا اريد بالصلاة جميع افرادها نظرا الى وضع الشرع او بالفاعل جميع افرادها نظرا الى وضع النحاة يكون الاستغراق حقيقيا فالاولى ان يقول بحسب الوضع بدل قوله بحسب اللغة وقد يجاب بانه انما اقتصر على اللغة لانها الاصل فلا ينافي ما قلناه وليس القصد الاحتراز عما ذكرناه والحاصل ان ذكر اللغة انما هو على طريق التمثيل والمراد بحسب اللغة او الشرع والاصطلاح اعم من ان يكون بحسب المعنى الحقيقي او المجازي اه عبد الحكيم ( قوله اي كل غيب ) اي كل غائب عنا وكل شهادة اي كل مشاهد لنا ( قوله بحسب متفاهم العرف ) اي بحسب فهم اهل العرف العام واماما كان بحسب العرف الخاص فهو داخل في الحقيقي كما تقدم ( قوله الصاغة ) اصله صوغه من الصوغ تحركت الزاو وانفتح ما قبلها قلبت الفا والمراد ببلده بلده التي هو فيها ( قوله او اطراف مملكته ) عهده عن المملكة بتماها بالاطراف على طريق الكناية او يقال انه اذا جمع ما في الاطراف فالاولى من كان في الوسط ومن عنده ( قوله لانه المفهوم عرفا لصاغة الدنيا ) وذلك لان العرف لا يحمل الحقيقة على الحقيقة المطلقة بل على الحقيقة المقيدة بقيد تقتضيه القرائن الخالبة فيكون الحكم فيه على كل فرد من افراد الحقيقة المقيدة لا على كل فرد من افراد الحقيقة المطلقة كما في هذا المثال المذكور فان الصاغة بحسب حقيقتها شاملة لجميع صاغة الدنيا لكن القرائن خصتها بصاغة بلد الامير او صاغة مملكته اذ يعلم العقل ان الامير لا يقدر على جمع صاغة الدنيا فتعين ان المراد بها الصاغة الموجودة في بلده او في مملكته فثبت جمع الامير صاغة بلده او مملكته وقلنا جمع الامير الصاغة يكون الاستغراق بحسب جمع الصاغة المخصوصة لا الصاغة المطلقة اه قري ( قوله على مذهب المازني ) القائل ان ال الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول معرفة لاموصولة ( قوله والا فاللام الخ ) اي والانقل ان المثال مبني على مذهب بل على مذهب الجمهور فلا يصح لان ال الداخلة على اسم الفاعل وكذا اسم المفعول عندهم موصولة لا معرفة ( قوله وفيه ) اي في هذا القيل القيد ان الخلاف في اسم الفاعل واسم المفعول مطلقا نظر ( قوله لان الخلاف اي بين المازني وغيره ) وقوله في اسم الفاعل اي وكذا اسم المفعول ( قوله بمعنى الحدوث ) اي ملتبسا بمعنى الحدوث وازدافة معنى للحدوث بناية وهو من ملابسة الدال للدلول اي اذا كان ملتبسا بالدلالة على الحدوث والمراد بالحدوث تجدد الحدث باعتبار زمنه ( قوله دون غيره ) وهو ما اذا اريد بهما الدوام والثبات والا كانت معرفة اتفاقا لانها حينئذ من جملة الصفة المشبهة كذا في المطول قال عبد الحكيم ولعل قوله اتفاقا اشارة الى عدم الاعتداد بقول من قال ان اللام فيه

ايضا موصولة كما في المعنى (قوله نحو الخ) هذا مثال للغير ومثل العالم والجاهل الصانع  
 وحيتذ قال الداخلة عليه معرفة اتصافا (قوله لانهم) اي الجمهور وهذا علة تكون  
 ال في اسم الفاعل بمعنى الحدوث موصولة (قوله هذه الصفة) اي اسم الفاعل واسم  
 المفعول وفي بعض النسخ هذه الصلة اي صلة ال وقوله فعل الخ اي وال المعرفة لا تدخل  
 على الفعل (قوله فلا بد فيه من معنى الحدوث) اي لانه معتبر في الفعل فعلم من هذا انهما  
 لا يكونان فعلين في صورة الاسم الا اذا قصد بهما الحدوث اما اذا قصد بهما الدوام كانا  
 اسمين حقيقة ولم يكن احدهما فعلا في صورة الاسم (قوله ولو سلم الخ) اي ولو سلم  
 جريان الخلاف في اسم الفاعل سواء كان بمعنى الحدوث او الثبوت وان ال في الصائغ  
 ليست معرفة على مذهب الجمهور بل موصولة (قوله فالمراد) اي فالكلام صحيح لان  
 المراد اي لان مراد المصنف تقسيم مطلق الاستغراق وعليه فقوله وهو قسمان فيه  
 استخدام اي والاستغراق مطلقا لا بقيد كونه بأل قسمان وحيتذ فالتال صحيح ولا يحتاج  
 لتخريجه على القول الضعيف وهو قول المازني (قوله او غيره) اي كالاضافة والموصول  
 (قوله والموصول ايضا الخ) من تنمة قوله ولو سلم الخ (قوله مما يأتي للاستغراق)  
 اي لان الوصول كالعرف باللام يأتي لمعان اربعة فالاصل فيه العهد والجنس قاله عبد  
 الحكيم (قوله نحو اكرم الذين يأتونك الخ) اي فالمراد كل فرد من الآتين لك بدليل  
 الاستثناء (قوله واستغراق المفرد اشمل الخ) هذه مسألة مستقلة وقائدة جديدة لها تعلق  
 بما قبلها وحاصلها ان اسم الجنس المفرد اذا دخلت عليه اداة الاستغراق كان شموله  
 للأفراد وتناوله لها اكثر من شمول الثني والجمع الداخل عليهما اداة الاستغراق  
 ومراده بالمفرد ما هو مفرد في المعنى سواء كان مفردا في اللفظ ايضا او لا كالجمع  
 المحلى باللام الذي بطل فيه معنى الجمعية نحو لا تزوج النساء فان المراد واحدة من  
 النساء والمراد بالجمع ما كان جمعا في المعنى سواء كان جمعا في اللفظ ايضا او لا نحو قوم  
 ورهط واعترض بان هذا منقوض بقولك لا يرفع هذا الحجر العظيم كل رجال فانه  
 اشمل من قولك لا يرفع كل رجل لانه يلزم من كونه لا يرفعه الجميع انه لا يرفعه  
 الواحد بخلاف العكس وبقولنا هذا الخبز يشبع كل رجال فانه اشمل من قولنا هذا  
 الخبز يشبع كل رجل لانه يلزم من كونه يشبع الجميع ان يشبع الواحد بخلاف العكس  
 فلا ينبغي ان يطلق القول بان استغراق المفرد اشمل بل نارة يكون استغراقه اشمل ونارة  
 يكون استغراق غيره اشمل كما في المثالين السابقين واجيب بان المراد الاشتمالية بحسب  
 الوضع والنظر الى المدلول المطابق والاشتمالية في المثالين المذكورين بالاتزام لان الحكم  
 على الكل يستلزم الحكم على كل واحد على ان الكلام في الاستغراق المنفاد بالمفرد  
 او بالجمع والفيد للاستغراق في المثالين لفظ كل الواقع قبل المفرد وقبل الجمع واعلم ان هذا  
 اما يرد على المصنف بناء على جعل قوله واستغراق المفرد اشمل قضية كلية كما هو  
 المتبادر من كون موضوعها مصدرا مضافا اما على جعلها جزئية اي قد يكون

نحو المؤمن والكافر والعالم  
 والجاهل لانهم قالوا هذه  
 الصفة فعل في صورة الاسم  
 فلا بد فيه من معنى الحدوث  
 ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق  
 الاستغراق سواء كان بحرف  
 التعريف او غيره والموصول  
 ايضا مما يأتي للاستغراق  
 نحو اكرم الذين يأتونك  
 الازيد واضرب القائمين  
 الاعمر (واستغراق المفرد)  
 سواء كان بحرف التعريف  
 او غيره (اشمل) من استغراق  
 الثني والجمع بمعنى انه  
 يتناول كل واحد من  
 الافراد

اشتمل فلا يتوجه عليه شيء من ذلك ( قوله سوله كان بحرف التعريف ) اى سواء كان المفرد ملتبسا بحرف التعريف وهو ما نحن بصدده وقوله او غيره كحرف التنفي في النكرة ولاجل هذا التعميم لم يقل المصنف واستفراق المفرد التحلى باللام ( قوله يتناول كل واحد ) اى سواء كان مفردا او من اجزاء التثنية او الجمع فالحكم على الواحد يستغرق آحاد التثنية وآحاد الجمع وذلك لتركب كل واحد منهما من آحاده وهى جزآن او اجزاء هى آحاد المفرد التى استقل كل واحد منها بالحكم بخلاف التثنية والجمع فالتثنية تتناول كل اثنين اثنين فلا يتسلط الحكم عليه على جزئها وهو مدلول المفرد والجمع يتناول كل جماعة جماعة فلا يتسلط الحكم عليه على جزئها الذى هو المفرد وابطاح ذلك انك اذا قلت لارجل في الدار قد نفيت الحقيقة باعتبار تحققها في فرد سواء كان الفرد مفردا او من اجزاء التثنية او من اجزاء الجمع فلا يصح لك ان تقول حينئذ بعد بل رجلان او رجال واما قولك لارجلين او رجال في الدار قد نفيت الحقيقة باعتبار تحققها في اثنين اثنين او ثلاثة ثلاثة وهذا لا ينافي وجودها في فرد باعتبار التثنية او فرد او فردين بالنظر للجمع فحصل من ذلك ان استفراق المفرد يشمل كل واحد واحد واستفراق التثنية يشمل كل اثنين اثنين ولا ينافيه خروج الواحد واستفراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافيه خروج الواحد ولا الاثنين ( قوله

والثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ) اى وهذا لا ينافي خروج الواحد ( قوله والجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ) اى وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين وانما كان استفراق الجمع يتناول كل جماعة جماعة لان الاستفراق عبارة عن شمول افراد مدلول اللفظ ومدلول صيغة الجمع جماعة وكذا يقال في التثنية ( قوله بدليل صحة الخ ) المراد بالصحة الصدق اى وبدليل صحة كل رجال جاء ونى مع تخلف رجل او رجلين دون كل رجل جاني ( قوله وهذا ) اى ما ذكره المصنف من ان استفراق المفرد اشتمل مسلم في النكرة المنفية كافي المثال ( قوله فلا ) اى فلا يسلم الشمول ( قوله بل الجمع المعروف بلام الاستفراق ) نحو ان المسلمين والمسلمات الآية فان المراد كل فرد ونحو والله يحب المحسنين وعلم آدم الاسماء كلها ونحو اى احب المسلمين الازيدا فان المراد كل فرد لا كل جمع والاقبل الا الجمع الفلاني ( قوله يتناول الخ ) اى وحينئذ فهو مساو للمفرد في الشمول فلا تصح دعوى المصنف اشتمالية المفرد على الجمع فيما اذا كان الجمع معربا بلام الاستفراق هذا حاصل اعتراض الشارح على المصنف وقد يجاب بان لام الجنس اذا دخلت على جمع ابطلت منه معنى الجمعية فصار مساويا للفرد في الشمول فكلام المصنف تبعا لعناء المعاني على تقدير ما اذا بقي الجمع على معناه الاصلى ولم يطل منه معنى الجمعية التى اقلها ثلاثة افراد بدخول ال الجنسية عليه وكلام علماء الأصول والنحو والتفسير فيما اذا زال منه معنى الجمعية بدخول لام التعريف عليه فظهر لك من هذا

والثنى انما يتناول كل اثنين اثنين والجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ( بدليل صحة لارجل في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لارجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وهذا في النكرة المنفية مسلم واما في المرف باللام فلا بل الجمع المرف بلام الاستفراق يتناول كل واحد من الافراد على ما ذكرنا كثر ائمة الأصول والنحو ودل عليه الاستقراء و اشار اليه ائمة التفسير وقد اشبعنا الكلام في هذا المقام في الشرح فليطالع ثمه

ان الخلاف الواقع في ان الجمع آحاده افراد او جوع والحق الثاني هذا في الجمع المنكر  
واما الجمع المعروف بلام الاستغراق فآحاده افراد قولاً واحداً و اجاب بعضهم بجواب  
آخر حاصله ان كلام المتن مخصوص بالنكرة المنفية بدليل قوله بدليل صحة الخ فالاعتراض  
مدفوع من اصله وعلى هذا فتعميم الشارح كلام المتن بقوله سواء كان بحرف  
التعريف او غيره في حيز المنع ( قوله وقد اشبعنا الكلام في هذا المقام ) اي بايراد  
الامثلة والشواهد الدالة على ان الجمع المعروف باللام مساو للفرد في الاستغراق  
وان كان بينهما فرق من حيث ان المفرد المستغرق لا يستثنى منه الا الواحد فلا يجوز  
ان تقول الرجل يرفع هذا الحجر الا الزيدين معا او الاثلاثكم معا واما قوله تعالى  
ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا فغناه الاكل واحد من الذين آمنوا بخلاف الجمع  
المعرف بلام الاستغراق فيصح استثناء الواحد والثني والجمع منه نحو لقيت العلماء الازيديا  
او الازيديين او الاثلاثين وذلك لان الجمع المحلى باللام في مثل هذا الموضع يستعمل  
بمعنى منكر مضاف اليه كل فرد وغيره فعني لقيت العلماء الازيديا اي كل عالم وكل عالين  
وكل علماء افاده عبد الحكيم قال العلامة البيهقي وانما حل الجمع المعروف بلام  
الاستغراق في استغراقه على استغراق المفرد لانه ان حل على استغراق آحاد الجوع  
الذي هو مقتضى اصل دلالة لزم في مضمونه التكرار وان لا يكون له آحاد متميزة لان  
الثلاثة مثلا من آحاده فاذا زيد عليها واحد كانت اربعة وكان المجموع من آحاده  
فيدخل الاحد الاول في الثاني واذا زيد واحد وكان خمسة لزم فيه دخول الاربعة  
فبتكرره في كل فرد مع ما بعده الى غير النهاية بل مجموع الافراد حينئذ موجب لتكرير  
جميع ما قبله لانه جاعة يدل عليها الجمع حينئذ لا يتحقق للجمع آحاد فيها يجري العموم  
كما جرى في المفرد فلذلك جعلت آحاده آحاد المفرد التي لا يدخل بعضها في بعض انتهى  
كلامه و ابضا ح ان الثلاثة مثلا جاعة فتدرج في الجمع بنفسها لكونها من آحاده وجزء  
من الاربعة والخمسة وما فوقها التي هي من آحاد الجمع فتكون الثلاثة مندرجة في الجمع  
في ضمنها قال الامر الى ان الثلاثة مندرجة تحت الجمع مرتين مرة من حيث انها  
من آحاده ومرة من حيث انها جزء من الاربعة والخمسة مثلا التي هي من آحاده فحل  
الجمع المعروف في استغراقه على استغراق الجمع موجب للتكرار و ابضا الكل من حيث هو  
كل جاعة فلو اعتبر في استغراق الجمع كل واحد واحد منها لكان تكرارا محضا  
ولذلك ترى الأئمة يفسرون الجمع المستغرق اما بكل واحد واحد واما بالمجموع  
من حيث هو مجموع ( قوله ولما كان ههنا ) اي هذا الموضع وهو قوله واستغراق المفرد  
اشتمل وقوله مظنة اعتراض اي موضع اعتراض مظنون وحاصله انه ينبغي ان لا يجوز  
ادخال اداة الاستغراق على اسم الجنس المفرد لان الاسم المفرد لكونه في مقابلة التثنية  
والجمع يدل بافراده على وحدة معناه بمعنى انه لا يكون آخر معه مثله واداة الاستغراق الداخلة

ولما كان ههنا مظنة اعتراض  
وهو ان افراد الاسم يدل  
على وحدة معناه والاستغراق  
على تعدده وهما متنافيان  
اجاب عنه بقوله ( ولا  
تنافي بين الاستغراق و  
افراد الاسم لان الحرف )  
الدال على الاستغراق  
كحرف النفي ولام التعريف  
( انما يدخل عليه ) اي  
على الاسم المفرد حال كونه  
( مجردا عن ) الدلالة على  
( معنى الوحدة )

عليه يدل على تعدده وان معه آخر مثله ويمتنع ان يكون الشيء الواحد واحدا متعددا  
 في حالة واحدة لثنا فيهما وحيتذ بطل كون المفرد مستغرقا بقول الشارح وهو ان افراد  
 الاسم اى الاسم المفرد وقوله والاستغراق اى وذو الاستغراق وهو الاداة يدل على  
 تعدده وقوله وهما اى الوحدة والتعدد متساويان فالتنافي واقع بين المدلولين بقول  
 المصنف ولاتنافي بين الاستغراق الخ ان جعل باقيا على ظاهره كان غير مناسب  
 لانه جعل التنافي بين الاستغراق الذى هو مدلول حرف الاستغراق والافراد الذى  
 هو الدال على الوحدة والاناسب ان يجعل التنافي اما بين الدالين وهما حرف الاستغراق  
 الدال على التعدد والافراد الدال على الوحدة واما بين المدلولين وهما الاستغراق  
 والوحدة قبل هذا الاعتراض انما يظهر على القول بان اسم الجنس موضوع للفرد  
 المنتشر اما على القول بانه موضوع للماهية فلا يظهر لانه لاتنافي بين الماهية والتعدد  
 لانها كما تحقق في ضمن الفرد تحقق في ضمن الجماعة وعبرة ابن يعقوب قوله ولا  
 تنافي الخ دفع بحث يرد وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه لان اسم  
 الجنس النكرة ان قلنا بوضعه للفرد الشائع فدلالته على الوحدة ظاهرة وان قلنا  
 بوضعه للحقيقة فالغرض منها ما تحقق به وفاقله ما يتبادر من الاستعمال وهو فرد واحد  
 فكان افراد الاسم مقتضيا للوحدة على كلا المذهبين والاستغراق يتنافى ذلك انتهى  
 وانما كان الغرض منها ما يتحقق به لان اكثر الاحكام المستعملة في اللغة والصرف جارية  
 على الماهيات من حيث انها في ضمن فرد لاعليها من حيث هي (قوله لان الحرف  
 الخ) حاصل ما ذكره جوابان اولهما بتسليم ان الوحدة تنافي التعدد وثانيهما منع  
 تنافيهما وحاصل الثاني اننا نسلم ان الوحدة تنافي التعدد لان معنى الوحدة عدم  
 اعتبار اجتماع امر آخر معه والمفرد الداخلة عليه اداة الاستغراق مضادة لكل فرد فرد لا  
 عن آخر بحيث لا يخرج فرد من الافراد التى يصدق عليها اللفظ حقيقة او عرفا وهذا  
 لانافى الوحدة لانصاف كل فرد بها اذ كل فرد لم يعتبر فيه ضم شيء آخر معه وليس  
 معنى المفرد الداخلة عليه اداة الاستغراق مجموع الافراد حتى يحصل التنافي لان  
 مجموع الافراد كل فرد مع اجتماعه مع آخر وهذا يتنافى الوحدة وهى عدم اجتماع  
 امر آخر معه وحاصل الجواب الاول سلنا التنافي بينهما لكون اداة الاستغراق  
 المفيدة للتعدد انما تدخل عليه بعد تجريد عن الوحدة كما ان علامة التثنية والجمع  
 انما تدخل عليه بعد تجريده عن الوحدة وهذا الجواب مبنى على ان مدلول الاسم المفرد  
 الوحدة بمعنى اعتبار عدم امر آخر معه وهو الظاهر لانه في مقابلة التثنية والمجموع فكما اعتبر  
 فيهما ان يكون آخر معه كذلك يعتبر في المفرد ان لا يكون آخر معه واما الجواب السابق  
 فبنى على ان الوحدة بمعنى عدم اعتبار امر آخر معه لانها اعتبار عدم امر آخر مثله  
 معه واذا علمت ما ذكرناه ظهر لك ان الاولى للمصنف تقديم الجواب الثاني على الاولى

لان الاول بالتسليم والثاني بالمنع والشان عند المناظرة تقديم المنع على التسليم قررره شيخنا  
 العدوى (قوله مجردا على الدلالة على معنى الوحدة) اى فيصير محتملا للوحدة والتعدد  
 لانه قصده الجنس وبدخول حرف الاستغراق تعين التعدد ثم ان تجرده عن الدلالة  
 على الوحدة بسبب عدم ارادة تلك الدلالة وبهذا تدفع ما يقال ان دلالة المفرد على  
 وحدة معناه بحسب الوضع اذا قلنا بوضعه للفرد المنتشر فانتقال الذهن عن الفرد  
 الى الوحدة ضرورى بالنسبة للعالم بالوضع فامعنى تجريد المفرد عن الدلالة على معنى  
 الوحدة مع انه يدل عليها بالوضع كذا اجاب شيخنا العدوى واجاب الفناى بان فى كلام  
 المصنف حذف مضاف اى مجردا عن اعتبار الدلالة على الوحدة ولا يلزم من عدم  
 اعتبارها انخلوعها لان اللفظ يدل عليها بالوضع (قوله وامتناع وصفه بنعت الجمع)  
 اى بحيث يقال جاء فى الرجل العالمون والرجل الطوال وهذا جواب عما يقال حيث  
 جرد عن معنى الوحدة وصحبه حرف الاستغراق دل على متعدد وحيث دل على متعدد  
 فقتضاه انه يجوز وصفه بوصف الجمع مع انه ممنوع وحاصل الجواب ان النحاة انما  
 منعوا من ذلك الوصف للمحافظة على المشاكلة اللفظية وفى هذا الجواب نظر لان  
 ذلك الاسم مفرد فى اللفظ وجع فى المعنى وما هو كذلك يجوز فيه مراعاة اللفظ ومراعاة  
 المعنى بل مراعاة المعنى اولى بمقتضى القياس ومنه قوله تعالى او الطفل الذين لم يظهروا  
 على عورات النساء فالمحافظة على التشاكل اللفظى لاتقيد الامتناع المذكور فالاولى  
 للشارح ان يقول وعدم اطراد وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التشاكل اللفظى  
 والمراد بعدم الاطراد عدم الكثرة وان كان الوصف بالذكر قياسيا كما مر (قوله  
 ولانه) الاولى ان يقول اولانه بالواتى لاحد الشئين لانه جواب ثان اى اما ان يجاب  
 بالاول المقتضى سلب الوحدة او بهذا الثانى المقتضى بقاءها (قوله بمعنى كل فرد)  
 اى وكل فرد لا ينافى الوحدة التى هى عدم اعتبار ضم شئ لذلك الفرد بل هو متصف  
 بها ولا يأتى التناقى الا لو كان معنى المفرد الداخلة عليه اداة الاستغراق لمجموع الافراد  
 لا اعتبار ضم شئ لفرد وهو فرد ثان وثالث فالحاصل انه لا ينافى الوحدة المجموع  
 الافراد دون كل فرد لا تصافه بها (قوله ولهذا) اى ولاجل كون المفرد الداخلة عليه  
 اداة الاستغراق معناه كل فرد فرد امتنع وصفه بنعت الجمع بان يجعل الجمع نفساله  
 (قوله وان حكاه الاخفش) عن بعضهم فى قوله اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم  
 البيض نظرا لكون ال للجنس ومدخولها يصدق بالجمع لتحقيقه فيه (قوله لانها)  
 اى الاضافة بمعنى العرف بها اخصر طريق ظاهره انها اخصر طرق التعريف  
 وليس كذلك اذ لا تظهر الاخصرية الا بالنسبة للوصول واما العلم والضمير واسم  
 الاشارة والعرف باللام فالامر بالعكس واجيب بان المراد انها اخصر الطرق  
 فى احضار المستداليه فى ذهن السامع ملتبسا بالوصف الذى قصده المتكلم لاحضاره

وامتناع وصفه بنعت  
 الجمع للمحافظة على  
 التشاكل اللفظى (ولانه)  
 اى المفرد الداخلة عليه  
 حرف الاستغراق (بمعنى  
 كل فرد لا لمجموع الافراد  
 ولهذا امتنع وصفه بنعت  
 الجمع) عند الجمهور وان  
 حكاه الاخفش فى نحو  
 الدينار الصفر والدرهم  
 البيض (وبالاضافة) اى  
 تعريف المستداليه  
 بالاضافة الى شئ من  
 المعارف (لانها) اى  
 الاضافة (اخصر طريق)  
 الى احضاره فى ذهن  
 السامع (نحو هو اى)

في ذهن السامع من حيث ذاته الا ترى ان قصد التكلم في البيت المذكور احضاره بوصف كونه مهويا لاجل افادة زيادة التحسر ولو قال الذي اهواه او من اهواه او الذي يميل اليه قلبي مع الركب اليمانيين الخ لكان طريقا مقيدا لقصود التكلم الا انه ليس اخصر من الاضافة ولواتى به اسم اشارة او ضمير ابان قيل هذا مثلا او هي مع الركب اليمانيين الخ لا يفيد عرض التكلم اذ لا يعلم كونها محبوبة ام لا ولو قيل هند مهوبتي ومحبوبتي كان غير اخصر وان كان مقيدا لعرض التكلم ولواتى به مرقبا للام لم يفد غرضه الا بواسطة الجار والجرور نحو المحبوب لي وفيه طول بالنسبة للمضاف (قوله نحو هو اى) اى نحو قول جعفر بن علية الحارثي وهو مسجون حين قتل واحدا من بني عقيل بمكة فنجين بها ثم انه كان يومئذ في مكة ركب من اليمن وفيه محبوبته ثم ان الركب عزم على الرحيل فأنشد هذا وبعده

- \* عجبت لسراها واني تخلصت \* الى وباب السجن دوني مغلق \*
- \* ألت فحيت ثم قامت فودعت \* فلما تولت كادت النفس ترهق \*
- \* فلا تحسني اني تجسعت بعدكم \* لثني ولا اتي من الموت افرق \*
- \* ولا ان قلبي يزدهيه وعيدهم \* ولا اتي بالثني في القيد اخرق \*
- \* ولكن عرتني من هوالك ضمانه \* كما كنت القى منك اذا نامطلق \*

(قوله اى مهوي) بثلاث يآت الاوليان من نفس الكلمة والاولى منها بدل من واو مفعول اذا صله مهويي اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء والثانية لام الكلمة والياء الاخيرة ياء التكلم اضيف اليها الاسم بعد الاعلال السابق (قوله ونحو ذلك) اى كن اهواه او الذي يميل اليه قلبي (قوله والاختصار مطلوب) اشار بهذا الى ان احضاره في ذهن السامع باخصر طريق انما يقتضى تعريفه بالاضافة اذا كان الاختصار مطلوبا والا فلا يقتضيه (قوله وفرط السامة) اى شدتها وهو عطف علة على معلول (قوله على الرحيل) اى عازم على الرحيل (قوله مع الركب) اسم جمع لراكب (قوله اليمانيين) جمع يمان بمعنى يمني واصل يمان يمانى اعل اعلال قاض ويماني مخفف يمني بياء مشددة نسبة لليمن فحذفت احدى الياءين تخفيفا وعوض عنها الالف المتوسطة ثم حذفت الياء الثانية لاعلاله اعلال قاض كإمر (قوله مصعد) بكسر العين خبر هو اى وهو مأخوذ من اصعد في الارض مضى فيها فالصلة محذوفة بقرينة المقام وقوله اى مبعده بكسر العين مأخوذ من ابعده اللازم بمعنى بعد اى انه بعيد الاسفار فهو بيان للعنى المراد وقراءته بفتح العين اسم مفعول من ابعده المتعدي اى ابعده الغير يعدها مقام المدح خصوصا وقد وصفه بانه مجنوب ومستمتع كأمل (قوله ذاهب في الارض) بيان لاصل المعنى (قوله المستمتع) اى الذى يتبعه قومه ويقدمونه امامهم وهو كناية

اى مهوي وهذا اخصر من الذى اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السامة لكونه في السجن والحبيب على الرحيل (مع الركب اليمانيين مصعد) اى مبعده ذاهب في الارض وتمامه \* جنيب وجماني بمكة موثق \* الجنيب الجنوب المستريح والجمانيان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر (او تضمنها) اى تضمن الاضافة (تعظيما لشأن المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك) في تعظيم المضاف اليه (عبدى حضر) تعظيما لك بان لك عبدا (و) في تعظيم المضاف (عبد الخليفة ركب) تعظيما للعبد بانه عبد الخليفة (و)

عن كون تلك المحبوبة لا يمكن انفلاتها عن الركب وتأتي اليه ( قوله ومعناه تأسب  
وتحسر ) أي على بعد الحبيبة ( قوله لشأن المضاف اليه ) أي تعظيما لشأن المضاف اليه  
الذي أضيف له المسند اليه وإنما قدمه على المضاف مع أنه مؤخر في اللفظ نظرا لتقدمه  
في الاعتبار لانه منسوب اليه فهو أشرف بخلاف المضاف فانه وإن كان مقدما في اللفظ  
لكنه مؤخر في الاعتبار لانه منسوب واعترض على المصنف إن هذا التضمن قد يوجد  
في غير صورة الاضافة كما في قولك الذي هو عبد السلطان عندي أو الذي هو عبد  
أو عبد الخليفة حضر فالوجه أن الاضافة لا ترجح على غيرها بأقادة التضمن المذكور  
الابتنصام الاختصار إليها كذا قبل وفيه أنه تقدم أنه لا يشترط في النكتة أن تكون  
مخصصة بالطريق المؤدية لها وإن تكون بها أولى بل يكفي مجرد المناسبة بينهما وإن كانت  
تلك النكتة يمكن تأديتها بطريق آخر فتأمل ( قوله وفي تعظيم المضاف ) أي الذي  
هو مسند اليه ( قوله تعظيما للتكلم بإن عبد السلطان عنده ) أي وفيه تعظيم للمضاف  
أيضا لكنه غير مقصود ولا ملاحظ ( قوله وهذا معنى الخ ) جواب عما يقال إن هذا  
لا يخرج عن تعظيم المضاف اليه لأن التكلم مدلول اليه المضاف إليها عند فهو مضاف  
اليه وحاصل الجواب أن المراد بالغير في كلام المصنف غير المسند اليه المضاف  
وغير ما أضيف اليه المسند اليه وهذا لا ينافي كونه مضافا اليه لكن غير ذلك  
وليس المراد بقوله أو غيرهما غير المضاف اليه مطلقا وغير المضاف مطلقا حتى يرد  
أن ما ذكره من المثال الثاني ليس غيرهما بل منهما ( قوله أو تحقير المضاف ) أي الذي  
هو المسند اليه وقوله أو المضاف اليه أي الذي أضيف اليه المسند اليه لأن الكلام فيه  
( قوله نحو اتفق أهل الحق الخ ) أي فانه يتعذر تعداد كل من كان على الحق كما أنه يتعسر  
تعداد أهل البلد في المثال بعده ( قوله أولاته ) أي الحال والشأن ( قوله مثل تقديم  
البعض ) أي المؤدى ذلك إلى منافسة أو حقد أو نحوهما ( قوله إلى غير ذلك  
من الاعتبارات ) كما لو كان القصد التصريح بالذم والاهانة للمسند اليه نحو علماء  
البلد فعلوا كذا من الأمور القبيحة فإن في هذا تصريحاً بذهمهم بخلاف ما لو قيل فلان  
وفلان فعلوا كذا من الأمور القبيحة فانه عند التصريح باسمهم العلم لم يكن هناك  
تصريح بذهمهم والذم عليهم لأن موجب الذم وصفهم بالعلم وهو لا يتأتى إلا  
بالإضافة وكأغناء الإضافة عن تفصيل تركه أولى لجهة ككون التفصيل يقتضي ذما  
أو اهانة أو خوفاً وإن أمكن استيفاء التفصيل كقوله

❦ قومي هموا قتلوا أيم أخي \* فإذا رميت يصيني سهمي ❦

يقول يا أيمية قومي هم الذين فجعوني بقتل أخي فإذا رمت الانتصار منهم عاد ذلك  
علي بالكآبة في نفسي لأن عز الرجل بمشيرته ولو فصل قاتلي أخيه لحقدوه ونفروا عنه  
ولأن في التفصيل تصريحاً بذهم قومه وعد معايهم بخلاف تركه ( قوله وأما تنكيره

في تعظيم غير المضاف  
والمضاف اليه ( عبد  
السلطان عندي ) تعظيما  
للتكلم بإن عبد السلطان  
عنده وهو غير المسند اليه  
المضاف وغير ما أضيف  
اليه المسند اليه وهذا معنى  
قوله أو غيرهما ( أو )  
لتضمنها ( تحقيرا ) للمضاف  
( نحو ولد الجلام حاضر )  
أو المضاف اليه نحو  
ضارب زيد حاضر  
أو غيرهما نحو ولد الجلام  
جليس زيد أو لاغنائها  
عن تفصيل متعذر نحو  
اتفق أهل الحق على كذا  
أو تعمس نحو أهل البلد  
فعلوا كذا أولانه يمنع عن  
التفصيل مانع مثل تقديم  
البعض نحو علماء البلد  
حاضرون إلى غير ذلك  
من الاعتبارات



اي تنكير المسند اليه ) اي ايراده نكرة سواء كان مفردا او مثنى او جموعا ( قوله فللافراد )  
اي فلكون المقصود بالحكم فردا غير معين من الافراد التي يصدق عليها مفهومه  
ففي الجمع المقصود بالحكم فرد من معناه وهو جماعة مما يصدق عليه مفهومه وفي المثنى  
المقصود بالحكم فرد من معناه وهو اثنان مما يصدق عليه مفهومه فقولك جاءني  
رجلان اي فرد بمصادقات المثنى وقولك جاءني رجال اي فرد بمصادقات الجمع والفرد  
في الاول اثنان وفي الثاني جماعة وقوله فللافراد اي والحال ان المقام لا يناسبه الاالفرد  
لكون الحكم المراد في المقام ليس لغيره فالعدول لغيره خروج عما يناسب المقام والزيادة  
عليه زيادة على قدر الحاجة وهي من القو واعلم ان دلالة المنكر على الفرد ظاهرة  
ان قلنا ان النكرة موضوعة للفرد المنكر واما ان قلنا انها موضوعة للحقيقة من حيث  
هي فدلائلها على الفرد باعتبار الاستعمال الغالب لان الغالب استعمالها في الفرد فقد ذكر  
النكرة لتحمل على الغالب الذي هو الفرد بقرينة المقام انتهى سم ( قوله وجابر رجل )  
اي رجل واحد لارجلان ولارجلال والمراد بذلك الرجل مؤمن آل فرعون وقوله  
من اقصى المدينة اي من آخرها والمراد بالمدينة مدينة فرعون وهي منف كما في الجلاب  
وليس المراد بمنف البلدة المشهورة الآن بل بلدة كانت بناحية الجيزة فخرجت بدعوة  
موسى عليه الصلوة والسلام وهي بالقرب من البلدة المعروفة بمنية رهينة باليم  
الجيزة ( قوله اي للقصد الى نوع منه ) اي لكون المقصود بالحكم نوعا من انواع  
اسم الجنس المنكر وذلك لان التنكير كما يدل على الوحدة شخصا يدل عليها نوعا  
ولعل الشارح اخذ القصد من ياء المصدر يجعله مصدر التعدى اي الجمل نوعا  
والجمل بالقصد وقد تقدم نظير ذلك في قوله وبالعيلة ( قوله غشاوة ) اي فليس المراد  
فرد من افراد الغشاوة لان الفرد الواحد لا يقوم بالا بصر المتعددة بل المراد نوع  
من جنس الغشاوة وذلك النوع هو غطاء التعامى كما قال الشارح وانما لم يعبر الشارح  
بالعمى اشارة الى تكلفهم العمى عن الآيات لانه ليس بهم عمى حقيقة بل يعرفون  
الآيات ويفهمونها ولكن يظهرون انهم لا يعرفونها فالحاصل ان التعامى تكلف  
العمى والمراد به هنا الاعراض عن آيات الله فاضافة الغطاء للتعامى من اضافة  
السبب للسبب لان الغطاء القاسم بالقلوب الذي يصرف الابصار عن النظر  
في آيات الله سبب في تماميهم واعراضهم عن آيات الله ( قوله اي نوع من الاغطية )  
الاولى نوع من الغشاء لان الغشاء جنس تحته نوعان نوع متعارف وهو القائم بالاعين  
المسمى بالعمى والثاني غير متعارف وهو الغطاء الذي يصرف الابصار عن النظر  
في آيات الله لاجل الاعتبار واما الاغطية فهو جمع تحته افراد وكلامنا في الانواع  
( قوله وفي المفتاح الخ ) اي والاول ذكره ان يخشى في الكشف ( قوله اي غشاوة  
عظيمة ) اي لكونها محجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها وبين ادراك الاذلة الموصلة

( واما تنكيره ) اي تنكير المسند  
اليه ( فللافراد ) اي للقصد  
الى فرد مما يقع عليه اسم  
الجنس ( نحو وجابر رجل  
من اقصى المدينة يسعى  
او النوعية ) اي للقصد الى  
نوع منه ( نحو وعلى  
ابصارهم غشاوة ) اي نوع  
من الاغطية وهو غطاء  
التعامى عن آيات الله وفي  
المفتاح انه للتعظيم اي  
غشاوة عظيمة ( او التعظيم  
او التحقير كقوله

لمعرفة المولى اى ومآله فى المفتاح اولى لان المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم ادل عليه واوفى بتأديته وقد يقال لاتفاق بين كلام المصنف والمفتاح لان الغشاوة العظيمة نوع من مطلق الغشاوة فراد المصنف بقوله نحو وعلى ابصارهم غشاوة اى نوع من الغشاء وهو الغشاوة العظيمة وذلك النوع هو غطاء التعامى فتأمل (قوله او التعظيم او التحقير) اى يذكر المسند اليه نكرة لافادة تعظيم معناه او تحقيره وانه بلغ فى ارتفاع الشأن اوفى الانحطاط مبلغا لا يمكن ان يعرف لعدم الوقوف على عظمه فى الاول ولعدم الاعتداده والاتفات اليه فى الثانى (قوله كقوله) اى قول ابن ابي السمت بكسر السين وسكون الميم وهو من قصيدة من الطويل وقبل البيت

\* فنى لا يبالى المدجلون بناره \* الى بابه ان لاتضى الكواكب \*

\* يصم عن الفحشاء حتى كانه \* اذا ذكرت فى مجلس القوم غائب \*

(له حاجب الخ والمراد بالخاجب هنا نفسه الانسانية التى هى لطيفة ربانية لها تعلق بالقلب المحماتى الصنوبرى الشكل تعلق العرض بالجواهر وتسمى ايضا قلبا وروحا وهى الخاطبة والثابة والمعاقبة فان قلت ان النفس بهذا المعنى تميل الى القبائح الدينية والدنيوية فكيف تكون مانعة عن تلك الامور اجيب بان ميلها لذلك بالنظر لذاتها واما اذا حقتها العناية الالهية صارت مائلة الى التطهير فتمنع بسبب ذلك من كل ما يشين (قوله اى مانع عظيم) اخذ هذا من كون المقام مقام مدح اى انه اذا اراد ان يرتكب امرا قبيحا منعه مانع حصين عظيم بالغ فى العظمة الى حيث لا يمكن تعيينه واذا اطلب منه انسان معروفا واحسانا لم يكن له مانع حقير فضلا عن العظيم ينمعه من الاحسان اليه فهو فى نابة الكمال ولم يبق به نقص (قوله يشينه) من الشين وهو القبح (قوله وليس له عن طالب العرف) اى المعروف والاحسان ثم انما الحجب يستعمل بمن بالنظر للمفعول الثانى واما الاول فيصل اليه بنفسه قال تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون وحجبت زيدا عن الامرا اذا علمت هذا فالحاجب الاول قد جاء على الاصل لان صلته محذوفة وفى كل امر ظرف مستقر صفة للحاجب اى له حاجب عن ارتكاب ما يلىق فى كل امر يشينه او ان فى بمعنى عن واما حاجب الثانى فقد جاء على خلاف الاصل لان العرف مفعوله الثانى والطالب له مفعوله الاول وذلك لان الحجب للطالب عن العرف لا للمدح عن الطالب فكان القياس ان يقول وليس له حاجب عن المعروف طالبه واجيب بان فى الكلام حذف مضاف اى ليس له حاجب عن احسان طالب العرف اى عن الاحسان اليه والمفعول الاول محذوف اى طالبه وقال عبد الحكيم ان عدم الحاجب عن طلاب المعروف كناية عن ورودهم واجتماعهم عليه وهو كناية عن حصول مقاصدهم وهو احسانه اليهم وحينئذ فلا حاجة الى

له حاجب (اى مانع عظيم  
(فى كل امر يشينه) اى يعيبه  
(وليس له عن طالب  
العرف حاجب) اى مانع  
حقير فكيف بالعظيم  
(او الكثير) كقولهم ان له  
لا بلا وان له لغما او التقليل  
نحو ورضوان من الله  
اكبر)

تقدير عن احسانه كاقيل وقوله وليس له عن طالب العرف كان الاولى ان يأتي بالفاء  
لدلالة الاول عليه لانه لو كان له مانع من طالب العرف كان من جملة ما يشينه  
وبعبه (قوله اي مانع حقير) يحتمل ان يكون للفردية شخصا لانواعا فيكون  
من القسم الاول على حد قوله تعالى وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى فكون  
النكرة عامة لوقوعها في حيز النفي بل هذا الاحتمال اولي لدلالة التركيب على نفي  
جميع الافراد مطابقة كذا قال الحفيدورد ذلك العلامة الفخاري قائلا ان حل التنكير  
في الثاني على التحقير اولي لمسافيه من سلوك طريق البرهان وهي اثبات الشيء بدليل  
لاستفادة انتفاء الحاجب العظيم من انتفاء الحقير بالاولي مع حسن مقابلة تنوين التعظيم  
بتنوين التحقير وفيه صنعة الطباقي (قوله او التنكير) اي يورد المسند اليه نكرة لا فائدة  
تكثره (قوله ان له لا بلا الخ) اي فان مقامات هذا الكلام تقتضي ان المراد ابلا كثيرة  
وغنما كذلك وانما فاد التنكير التكثر مع ان الاصل في النكرة الافراد لان التنكير يشعر  
بان هذا امر منكر لعدم الاحاطة به (قوله ورضوان الخ) اي وشئ ما اي قليل  
من الرضوان اكبر من ذلك في كله اي مما ذكر قبله من الجنة ونعيمها وعلى هذا فقوله  
ورضوان مبتدا واكبر خبره والجملة حاله اي وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات  
تجرى من تحتها الانهار خالدين فيها ومساكن طيبة في جنات عدن والحال ان  
شيئاما من الرضوان اكبر من ذلك كله ووصف الرضوان بالقللة مجاز باعتبار تزييل  
الرضي منزلة المعبودات نظرا لتعدد متعلقاته كعدم الفضيحة في الموقف والامن  
من العذاب والخلود في دار السلام والا فالرضاء نفسه لا يقبل القلة والكثرة حقيقة لانه  
صفة واحدة وانما كان الرضوان ولو قل متعلقه اكبر واعظم من مجرد دخول الجنة  
ومن كل ما فيها من النعيم لان المراد بالرضوان اعلامهم به ولا شك ان اعلامهم به  
ولو مع ادنى متعلقاته اكبر من مجرد نعيم الجنة دون الاعلام به وسماحه لان لذة النفس  
بشرف كونها مرضية عند الملك العظيم اكبر من كل لذة ولو كان ذلك قليل المتعلق  
افاده يعقوبى اولان كل ماسواه من ثمراته قيل ان التنكير في ورضوان للتعظيم وعلى  
هذا فرضوان مبتدا حذف خبره واكبر صفة والجملة عطف على جملة وعد الله  
المؤمنين اي ولهم رضوان عظيم من الله تعالى اكبر من ذلك كله زيادة على تلك النعم  
قال الفخاري وهذا اولي لان فيه دلالة على حصول الرضوان لهم صريحا بخلاف  
ما ذهبوا اليه ولان المقام مقام امتنان بنم الوعد وبيان عظم نعم الجنة فترجيح شئ  
من الاشياء عليها بطريق القصد لا يناسب المقام وان كان رضوان قليل من الله تعالى  
اكبر من ذلك كله في نفس الامر وفي عيد الحكيم ان جعل التنوين في قوله تعالى  
ورضوان من الله اكبر للتقليل كما قال المصنف اولي من جعله للتعظيم وان المعنى ولهم  
رضوان عظيم من الله اكبر من ذلك كله لعدم حصول الرضوان العظيم لجميع المؤمنين

والمؤمنات ولأن جعله للتقليل يشير إلى كمال كبريائه والوعد لا يطرأ بق الجزم كما هو  
 شأن الملوك إشارة إلى أنه غنى عن العالمين (قوله والفرق الخ) إنما فرق رد أعلى  
 من لم يفهم الفرق فاعترض على المصنف بأنه لا حاجة لذكر التكثير والتقليل بعد ذكر  
 التعظيم والتحقير لأن التكثير هو التعظيم والتقليل هو التحقير وحينئذ في كلام المصنف  
 تكرار (قوله بحسب ارتفاع الشأن) أي فهو راجع للكيفيات وقوله وعلو الطبقة  
 أي المرتبة مرادف لما قبله (قوله باعتبار الكميات) أي المنفصلة كما في المعدودات  
 فالأمانة بضمة يقال إنها أكثر من الخمسين باعتبار الكم الذي هو العدد العارض لذلك  
 المعدود (قوله والمقادير) أراد بها الكميات المتصلة كالطول والعرض والعمق وذلك  
 في أعداد المعدودات كالكيلات والموزونات والعشرة أطول من السمن مثلاً يقال إنها أكثر  
 من ثمانية منه باعتبار مقام بها من الكم المتصل وكذا يقال في العشرة أردب من القمح  
 والتمانية منه كذا قرر شيخنا العدوي (قوله كما في الرضوان) أي كالرضاء فهو معنى  
 من المعاني فيقدر أنه أفراداً باعتبار متعلقه فالكميات والمقادير فيه إنما هي باعتبار  
 متعلقاته باعتبار نفسه وحينئذ فالكميات والكيفيات فيه تقديرية لكن في كلام  
 الشارح شيء وهو أن كلام الشارح في التكثير والرضوان ذكره المصنف مثلاً للتقليل  
 وحينئذ فلا يناسب قوله كما في الرضوان إلا أن يقال إن التشبيه من حيث أن الكميات  
 والمقادير فيه تقديرية فلا بأس في التنوين فيه للتقليل كما فعل المصنف أو يقال إن  
 جعله مثلاً للتكثير باعتبار الكميات تقديرية لا ينافي كونه في الآية للتقليل فليس المراد  
 بقول الشارح كالرضوان الرضوان الواقع في الآية (قوله وكذا التحقير والتقليل) أي  
 فالأول يرجع للكيفيات لأنه عبارة عن انحطاط الشأن ودون المرتبة وهو يرجع للاتهامان  
 ودناءة القدر والثاني يرجع للكميات لأنه عبارة عن قلة الأفراد والأجزاء أما حجة  
 كقولك فلان رب غنيمة وأما تقدير كما في قولك قد يكون فلان رضوان عن أهل  
 عداوته (قوله وللأشارة الخ) أي لأن العطف يقتضي المغايرة وقوله إلى أن بينهما أي  
 بين التعظيم والتكثير (قوله أي ذوو عدد كثير) فيه أن الكثرة مستفادة من جمع الكثرة  
 وهو رسل فكيف يمثل بهذه الآية لأفادة التنكير للتكثير وقد يجاب بأن المراد بالتكثير  
 المبالغة في الكثرة لأصلها لاستفادته من صيغة الجمع فالكثرة مقولة بالتشكيك فلما أخذ  
 من التنكير خلاف المأخوذ من صيغة الجمع (قوله وآيات عظام) لم يقل ورسل عظام  
 مع أن مقتضى كون التنوين للتعظيم أن يكون العظم وصفاً لهم لآيات لأن كون  
 آياتهم عظيمة يستلزم أن يكونوا عظاماً فهو من الكناية أطلق المزموم وأراد  
 اللازم وهي المبلغ من الحقيقة لأن محصلها إثبات الشيء بالدليل (قوله وقد يكون  
 للتحقير والتقليل) أي فكما أن التعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفرقان فكذلك  
 التحقير والتقليل (قوله ومن تدبر غيره الخ) لما مثل صاحب المفتاح في هذا المقام

والفرق بين التعظيم والتكثير  
 أن التعظيم بحسب ارتفاع  
 الشأن وعلو الطبقة والتكثير  
 باعتبار الكميات والمقادير  
 تحقيقاً كما في الأبل أو تقديرها  
 في الرضوان وكذا التحقير  
 والتقليل وللأشارة إلى  
 أن بينهما فرقا قال (وقد جاء)  
 التنكير (للتعظيم والتكثير  
 نحو وان يكذبوك فقد كذبت  
 رسل) من قبلك (أي  
 ذوو عدد كثير) (و) ذوو  
 (آيات عظام) هذا ناظر  
 إلى التعظيم وقد يكون  
 للتحقير والتقليل معان  
 حصل لي منه شيء أي حقير  
 قليل (ومن تنكير غيره)

بأمثلة لتكثير غير المسند اليه وتوهم بعضهم انها امثلة للمسند اليه فاحتاج الى تكلف التأويل افا المصنف ان مراد السكاكي التمثيل لتكثير غيره لثلاثتهم اختصاص تلك الامور بتكثير المسند اليه فقال ومن تكثير غيره الخ (قوله اي غير المسند اليه) اي لان دابة مجرور بالاضافة وماء مجرور بمن (قوله اي كل فرد الخ) حاصل التفسير الاول ان خلق الشخص من الشخص فالتكثير في دابة وماء للوحدة الشخصية وحاصل التفسير الثاني ان خلق النوع من النوع فالتكثير في دابة وماء للوحدة النوعية واورد على التفسير الاول آدم وحواء وعيسى وكذلك الفراب والبرغوث والعقرب والفار والدود على ما صرحوا به من انها قد تخلق من التراب واجيب بان هذه في حكم المستثنى وسكت عن استثنائها لشهرة امرها وقيل ان الكلام محمول على الغالب فهو من قبيل تنزيل الاكثر منزلة الكل او ان قول من ماء متعلق بمحذوف صفة لدابة لاصلة لخلق وحيث فلا يرد شيء من ذلك واتما عدل الشارح عما قاله البيضاوي من ان المعنى خلق كل فرد من افراد الدواب من ماء هو جزء مادته مع انه لم يرد عليه هذا الاشكال المتقدم لان ما قاله مبنى على مذهب الحكماء من تركيب كل حيوان من العناصر الاربعة وهي الماء والنار والهواء والتراب (قوله وهي نطفة ايه) اراد بالاب مطلق الاصل الشامل لكل من ايه وامه على طريق المجاز المرسل من اطلاق اسم الخاص وارادة العام فاندفع ما يقال ان خلقه من نطفة ايه يتوقف على مخالطة نطفة امه لنطفة ايه فكان الاولى ان يقول وهي النطفة المترجمة من ماء ابيه او يقال تخصيص الاب بالذكر وان كلن مخلوقا من نطفتي الاب والام لكونه منسوبا اليه (قوله او كل نوع الخ) هذا الاحتمال هو المناسب للتفصيل بعد ذلك وهو قوله ففهم من معنى الخ اذهو تفصيل للانواع وحله على الافراد تكلف قاله ابن قاسم ان قلت ان النوع امر كلي لا وجود له في الخارج فلا يتعلق الخلق به ولا منه اجيب بان الحكم بخلقهم والخلق منه باعتبار تحققه في الافراد والحاصل ان المراد على الاحتمال الاول الافراد وعلى الاحتمال الثاني النوع لكن من حيث تحققه في الافراد فهما مختلفان من جهة المحووظ اولاً وبالذات (قوله من نوع من انواع المياه) اعترض بان هذا يقتضي ان كل نوع من انواع المياه لا يخلق منه الانوع واحد من انواع الحيوان مع انه قد يخلق من النوع الواحد من المياه نوعان من الدواب كالحمار والبغل فانهما يخلقان من ماء الحمار وماء الفرس واجيب بان المراد بنوع الماء المترج من ماء الذكر وماء الانثى وماء الحمار مع ماء الفرس غيره مع ماء الحمار هذا وترك الشارح حال التكثير في الاول على النوعية والثاني على القرابية والعكس لعدم صحة ذلك لانه لم يخلق نوع من الفرد ولا فرد من النوع وان كان ذلك ممكنا عقلا لكن لم يقع ولا استحالة في شيء منهما خلافا لما ذكره بعضهم من استحالة خلق نوع من شخص من الماء ولا وجه له اذ لا يبعد

اي غير المسند اليه (للافراد او النوعية نحو والله خلق كل دابة من ماء) اي كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة هي نطفة ايه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التي تخص بذلك النوع من الدواب (و) من تكثير غيره (للتعظيم نحو فاذنوا بحرب من الله ورسوله) اي حرب عظيم (وللتحقير نحو ان نظن الاظن) اي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتوكيد وبهذا الاعتبار صح وقوعه بعد الاستثناء

ان يخلق نوع من شخص من الماء ( قوله وهو نوع النطفة ) اى فاللعن خلق كل نوع من الدواب من نوع من النطفة ( قوله اى - حرب عظيم ) انما جعل التذكير هنا للتعظيم لان الحرب القليل يؤذن بالتساهل فى النهى عن موجب الحرب الذى هو اربا وهو غير مناسب للمقام لان المقام مقام تغير عنه فالناسب له جل الحرب على العظيم للدلالة على ان النهى عن موجب الحرب اكيد جدا ويحتمل ان تكرر حرب للنوعية اى نوع من الحرب غير متعارف وهو حرب جند الغيب ( قوله ان نظن ) اى بالساعة ( قوله للنوعية ) اى مع التوكيد وقوله لا للتوكيد اى لا للتوكيد المجرد عن افادة النوعية والا فالمفعول المطلق لا ينفك عن التوكيد وانما لم يكن للتوكيد المجرد عن افادة النوعية لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه والتناقض لان الظن الذى نفى اولاهو الذى اثبت ثانيا ( قوله وبهذا الاعتبار ) اى جعل المفعول المطلق هنا مينا للنوعية لا للمجرد التوكيد وهذا جواب عن اشكال يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى فيخرج بالاستثناء واي من مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وحينئذ فيلزم استثناء الشيء من نفسه مع التناقض وبما ذكره الشارح يغل الاشكال ولا حاجة لذكره بعض النحاة من جل الكلام على التقديم والتأخير اى ان نحن الانظن ظنا وكذا يقال فى نظائره ( قوله مفرغا ) اى استثناء مفرغا مفرغا فنت لمصدر محذوف وهو مصدر نوعى ولا يصح جعله حالا من الاستثناء لفقدان شرط مجئ الحال من المضاف اليه المعبر عند النحاة ( قوله على ان يكون المصدر للتاكيد ) اى واما على جعله مينا للنوعية اى ضربا كثيرا او قليلا فيصح فلا فرق بين قولك ماضرت الاضربا وبين قوله تعالى ان نظن الاظنا فى انه ان اريد بالمصدر فيهما بيان النوعية صح الاستثناء وان اريد به مجرد التاكيد امتنع لزوم استثناء الشيء من نفسه والتناقض ( قوله والمستثنى منه يجب الخ ) اى لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ويلزم التناقض لان ماضرته مثلا يقتضى نفي الضرب والاضربا يقتضى اثباته ( قوله الذى فى معنى البعضية ) وهو المراد به نوع من الجنس وقوله يفيد التعظيم اى او التحقير او التكثر او التقليل وذلك لان التكثر للتويع وكل من التعظيم والتحقير والتكثر والتقليل نوع ( قوله فكذلك صريح لفظة البعض ) اى تفيد التعظيم من باب اولى وكذلك قد قصد بها التحقير والتقليل مثال التعظيم ما ذكره الشارح ومثال قصد التحقير بها قولك هذا كلام ذكره بعض الناس ومثال قصد التقليل قولهم كفى هذا الامر بعض اهتمامه وهذا مثل يقال لمن رأى شخصا فى همة عظيمة لاجل امر قليل فبعض مفيدة لقلة الامر اى ان هذا الامر لقلته يكفيه بعض ذلك الاهتمام ( قوله من تفخيم فضله الخ ) اى لان ايهامه يدل على ان المعبر عنه اعظم فى رفته واجل من ان يعرف حتى بصرح به

مفرغا مع امتناع نحو ماضرته الاضربا على ان يكون المصدر للتاكيد لان مصدر ضربه لا يحتمل غير الضرب والمستثنى منه يجب ان يكون متعددا يحتمل المستثنى وغيره واعلم انه كما ان التكثر الذى فى معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك صريح لفظة البعض كما فى قوله تعالى ورفع بعضهم درجات اراد محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم فى هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره مالا يخفى ( واما وصفه ) اى وصف المسند اليه والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يطلق بمعنى المصدر وهو انسب ههنا ووفق بقوله واما ياته واما الابدال منه اى اما ذكر التمثله

والذوق السليم شاهد صدق مع القرائن الدالة على المراد آه يعقوبي (قوله وأما وصفه) قدم من التوابع الوصف لانه اذا اجتمعت التوابع يبدأ منها بالتعت (قوله اي وصف المسند اليه) اي سواء كان معرفا او منكرا فالوصف من جملة احوال المسند اليه مطلقا (قوله قد يطلق الخ) قد للتحقيق هنا وفيما بعد (قوله وهو انسب ههنا) اي بالتعليل لان الذي يعزل انما هو الاحداث لا الالفاظ (قوله ووافق بقوله واما بيانه واما الابدال منه) اي فان الغالب استعمال هذه العبارة في المعنى المصدري اعني تعينه بالتابع الخصوص واما التابع الخصوص فالتابع فيه عطف بيان وبدل (قوله اي اما ذكر التعت له) هذا تفسير للوصف بالمعنى المصدري (قوله بمعنى المصدر) اي ذكر الصفة (قوله والاحسن ان يكون) اي الوصف الذي عاد عليه الضمير بمعنى التعت لان المين والكاشف للمسند اليه انما هو الوصف بمعنى التابع لاذكره وانما لم يقل والصواب لانه يمكن صحة المعنى المصدري اي فلكون الذكر للوصف مينا بواسطة التعت لكن لما كان التعت مينا وكاشفا اولو بالذات والمعنى المصدري انما ينصف بهما ثانيا وبالعرض كان الاول احسن (قوله على ان يراد) اي وهذا الوجه مبني على ان يراد باللفظ كالوصف احد معنييه كالمعنى المصدري وقوله معناه الآخر اي كالوصف بمعنى التابع في الكلام استخدام فان قلت قد يستغنى عن ذلك بجعل الضمير راجعا للصفة المفهومة من الوصف لانه بمعنى ذكر الصفة فهو متضمن للصفة على نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى قلت رجع الشارح احتمال الاستخدام لانه من الصنائع البدعية المحسنة للكلام (قوله مينا له) اي موضعاله (قوله كاشفا عن معناه) اي عما يعني منه ويقصد كان ذلك المعنى حقيقيا ومجازيا وهذا تفسير للمراد من قوله مينا له لان تبيينه قد يكون ببيان لازمه او صفة مع ان المراد كشف معناه فأتى به اشارة الى ان بيانه من حيث كشف معناه لا من حيث نفسه ويحتمل ان المراد مينا له في حد ذاته كان هناك سامع اولو وكاشفا عن معناه بالنظر للسامع فهما متغايران والوصف اذا كان مينا لما هيده الموصوف وكاشفا عنها كان متضمنا لتعريفها لان بيانه لها وكشفه عنها اما بذاتياتها كما في المثال او بعرضيات لازمة لها كافي البيت بعده كما يأتي بيانه ثم انه لا يجب في الكشف ان يبلغ الغاية حتى يكون مظهرا للكنه او ميمزاه عن جميع ما عداه بل يكفي الكشف ولو بوجه اعم كذا كتب شيخنا الحنفى (قوله الجسم الطويل الخ) اعلم ان كل واحد من الثلاثة اعنى الطول والعرض والعمق وصف كاف في الكشف والبيان للجسم لما علمت انه يكفي الكشف ولو بوجه اعم وربما كان قول الشارح فان هذه الاوصاف الخ يشير لذلك وان احتمل ان المراد فان مجموعها ولا ينافي فيه قول المصنف واما وصفه فلكونه الخ لان الاضافة للجنس الصادق بالواحد والتعدد وقيل وهو الظاهر ان الوصف الكاشف هو المجموع ويصدق عليه انه صفة واحدة بحسب المعنى

مصدر  
(فلكونه) اي الوصف  
بمعنى المصدر والاحسن  
ان يكون بمعنى التعت على  
ان يراد باللفظ احد معنييه  
وبضميره معناه الآخر  
على ما سيجي في البدع  
(مينا له) اي للمسند اليه  
(كاشفا عن معناه كقولك  
الجسم الطويل العريض  
العميق يحتاج الى فراغ  
يسفله)

وان كان متعددا بحسب اللفظ والاعراب كما ان حلو حامض خير واحد في الحقيقة لانهما  
 بمعنى مز وكذلك الامور الثلاثة هنا في تأويل الممتد في الجهات الثلاث كذا قال بعضهم  
 وقيل الوصف الكاشف في المثال هو الطويل المقيد بصفته اعني العريض والعميق  
 فان العريض صفة مخصصة للطويل وكذلك العميق صفة مخصصة له او العريض وقيل  
 الكاشف هو العميق وحده لاستلزامه الطويل والعريض بلا عكس ولا ينفخى بعد القولين  
 الاخيرين والثاني منهما ابعد من الاول لانه يلزم ان لا يكون للطويل والعريض  
 مدخل في الكشف وان يكون ذكرهما استطراديا قال الشارح في شرح المفتاح المراد  
 بالطول ازيد الامتدادين او الامتداد المفروض اولا وبالعرض انقص الامتدادين  
 او الامتداد المفروض ثانيا وبالعمق ما يقطعهما قال الفساري وفيه نظر لان الاول  
 من تعريف الطول والعرض يستدعي ان لا يكون الجسم الذي تساوت امتداداته  
 الثلاثة جسما تأمل وفي ابن يعقوب ان تفسير الجسم بما ذكر انما هو على المذهب  
 الاعتزالي واما عند الحكماء فالجسم هو ما تركب من الهوى اى المادة والصورة  
 وعند اهل السنة ما تركب من جوهرين فاكثر او التحيز القابل للقسمة وان لم يكن  
 فيه عرض وعمق واما غير القابل للقسمة فجوهر فرد وجزء لا يتجزأ والفرق  
 بين المذهب السني ومذهب الحكماء ان الصورة عند الحكماء لها دخل في التركيب  
 وهى جزء الجسم وعند اهل السنة ان تركب الجسم انما هو من الجواهر  
 الفردية والصورة عرض اعتبارى او حقيقى ولا مدخل لها في جزئية الجسم انتهى كلامه  
 وعبارة السيرامى قوله لكونه ميئا الخ التبيين بالنظر الى نفسه سواء كان ثمة سامع  
 او لا والكشف بالنظر الى السامع والوصف اذا كان ميئا للماهية كاشفا عنها كان  
 معرقا لها بمعنى انه متضمن لتعريفها واشارة اليه لانه عنه فيكون نفس الموصوف او جاريا  
 مجراء كالمعرف لانه يكون بالذاتيات او بالعرضيات او بهما ولا فرق بين ان يكون  
 الوصف بنعت واحد واكثر والاحسن ان يكون الوصف بمشترك ومميز كافي التعريفات  
 فالوصف في هذه الفنون اعم من ان يكون تمام حقيقة الموصوف او جزءها  
 او خارجا عنها حقيقيا او اعتباريا او سلبيا والمثال المذكور من القسم الاول  
 عند المعتزلة والحكماء لانه حد الجسم الطبيعى عندهم وان قالت المعتزلة انه مركب  
 من اجزاء كاهل السنة وقالت الحكماء من الهوى والصورة فتدفع بمعنى كون الوصف  
 معرقا اعتراض من قال ان المعرف مع المعرف مركب تام والموصوف مع صفته مركبه  
 ناقص لانه تقيدي وبما تقدم من عدم الفرق بين الوصف الواحد والاكثر يتدفع  
 اعتراض من قال ان النعت لا يكون الامفردا والمذكور متعدد وبما تقدم من ان الاحسن  
 اشتمال الوصف على المميز والمشارك يتدفع اعتراض من قال ان ذكر العميق كاف  
 في الكشف فلا حاجة الى ذكر الطويل العريض ثم ان الجسم عند الاشاعرة



المخبر القابل للقسمة وان لم يكن فيه عرض وعق فيشمل المركب من جزئين وعند المعترلة  
ماتركب من ثمانية اجزاء جزآن للطول وجزآن بجنبهما العرض واربعة فوقهما للخن  
وقيل ماتركب من ستة بان يوضع ثلاثة على ثلاثة وقال النظام مركب من اجزاء  
غير متناهية اهـ ( قوله يحتاج الى فراغ ) خبر عن قوله الجسم وفيه ان الاحتياج  
الى فراغ ليس خاصا بالجسم الطويل العريض العميق بل الجوهر الفرد كذلك  
بما يحتاج الى الفراغ خصوصا والمعترلة اصحاب هذا التعريف يعترفون بالجوهر  
الفرد ويخالفون الحكماء في انكاره فلا وجه للتخصيص والجواب انه اراد الاحتياج  
الى فراغ تمتد ولا ينحى انه من خصائص الجسم الطبيعي الطويل العريض العميق  
( قوله ويقع تعريفه ) اشار بذلك الى ان المراد بكون الوصف بين المسند اليه ان يقع  
تعريفه ( قوله ونحوه ) مبتدا خبره قوله الآتي ( قوله وان لم يكن وصفا للمسند اليه )  
فيه اشارة الى حكمة فصله عما قبله وايضا في الفصل تبيينه على التساوت بينهما  
في الكشف فان الوصف الاول مبين للموصوف بذاتيته واما الوصف هنا فانه مبين  
للموصوف بلازمه كما يأتي بيانه ( قوله قوله ) اي قول اوس بن جر بفتح الحاء وضمها  
وسكون الجيم في مرثية فضالة بن كعدة بفتح فاء فضالة وكسر كاف كعدة وسكون  
لامه او بفتح الكاف واللام واول هذه المرثية

انها النفس اجلى جزاء \* ان الذي تحذرين قدوقعا \*

الى ان قال ان الذي جمع الخ ( قوله الالهي الخ ) من المنسرح واجزاؤه مستغلن  
مفعولات مفتعلن مرتين ( قوله الذي يظن الخ ) هذا تفسير للالهي باللازم لان الالهي  
معناه الذي المتوقد الفطنة ومن لوازمه انه اذا ظن بك ظنا كان ظنه موافقا للواقع  
لان متوقد الفطنة اذا وجه عقله نحو شيء ليختبره ادرك من حاله ما هو عليه وكان ظنه  
لذلك صوابا موافقا للواقع كما انه رأى موجه ان كان من المشاهدات او سمعه ان كان  
من السموعات فالوصف هنا مبين للموصوف بلازمه ( قوله الذي يظن ) يحتمل ان  
مفعولى يظن محذوفان اي الذي يظنك متصفا بصفة ويحتمل انه تزل منزلة اللازم وقوله  
بك بيان لموضع الظن ( قوله كأن قد رأى الخ ) كأن محففة من الثقيلة اسمها ضمير  
الشان والجملة حال من فاعل يظن اي يظن في حال كونه مشبها للرؤية والسمع اي  
لدى الرؤية والسمع او الرائي والسماع ويصح ان تكون حالا من الظن اي حالة كونه ظنه  
مشابها لرؤية شخص راء وسماع شخص سماع او صفة للظن اي يظن كأننا مثل الرؤية  
والسمع ولا يقال الجار والجرور بعد المعرفة حال لصفة كالجملة لان آل في الظن  
للعهد الذهني والمعرف بها كالعرف بلام الجنس في جواز الجالية والصفة في الجار  
والجرور اذا وقع بعدهما ( قوله المتوقد الخ ) كناية عن شدة فهمه فشبهه بالنار  
المتعلة ( قوله بما يكشف معناه ) اي بالزوم ( قوله لكنه ليس بمسند اليه ) اعاده

فان هذه الاوصاف مما  
يوضح الجسم ويقع  
تعريفها له ( ونحوه  
في الكشف ) اي مثل هذا  
القول في كون الوصف  
للكشف والابضاح وان  
لم يكن وصفا للمسند اليه  
( قوله الالهي الذي  
يظن بك الظن كأن قد رأى  
وقد سمعا ) فالالهي  
معناه الذي المتوقد  
الشديد والوصف بعده  
بما يكشف معناه  
ويوضحه لكنه ليس  
بمسند اليه لانه مرفوع  
على انه خبران في البيت  
السابق اعنى قوله \* ان  
الذي جمع السماحة والجمدة  
والبر والتقى جعما \* او  
منصوبا صفة لاسم ان  
او بتقدير اعنى ( او )  
لكون الوصف ( محصصا )  
للمسند اليه اي مقللا لاشتراكه  
او رافعا احتماله

توطئة لما بعده والافقد تقدم ذلك ( قوله لانه مرفوع الخ ) اوقال لانه خبران لكان  
اخصر لكنه اتى لمقابلة قوله بعد او منصوب صفة لاسم ان او بتقدير اعنى تأمل  
( قوله على انه خبران ) الذى يساعده السبق ان الخبر قوله بعد عدة ايات  
\* اودى فلا تنفع الاشاحة من \* امر لمه يحاول البدعا \*

فالاولى جعله منصوبا لاسم ان او بتقدير اعنى كما قال الشارح بعد ذلك الا ان يجعل  
قوله اودى على الاعراب الاول مستأنفا واودى بمعنى هلك والاشاحة الحذر والبدع  
جمع بدعة بمعنى الامر الغريب يعنى لا يقع طالب الامور الغريبة كدوام وجود شخص  
او غيره الحذر من امر كائن لامحالة فيه وهو الموت ( قوله والنجدة ) اى القوة  
والشجاعة ( قوله جمعا ) توكيد للاربعة قبله فهو بمعنى جمعا ( قوله او مخصصا )  
الفرق بينه وبين الوصف المين ان الغرض من المخصص تخصيص اللفظ بالمراد ومن المين  
كشف المعنى ( قوله اى مقللا اشتراكا ) اى مقللا للاشتراك الواقع فيه اذا كان نكرة  
واراد بالاشتراك هنا الاشتراك المعنوى والمشارك المعنوى ما وضع لمعنى واحد مشترك  
بين افراد فنقول رجل تاجر عندنا فتاجر قلل الاشتراك في رجل لانه يشمل التاجر  
وغيره لانه موضوع للذكر البالغ العاقل من بنى آدم وقد اشترك في ذلك المعنى التاجر  
وغيره والمراد بتقليل الاشتراك تقليل مقتضى الاشتراك وهو الاحتمال والافاشتراك  
اللفظيين افراد مفهومه اوين مفهومه ما لا يندفع بشئ ( قوله اورافعا احتماله )  
اى وافعا للاحتمال الواقع فيه اذا كان معرفة والمراد بالاحتمال الاحتمال الذى  
يقضيه الاشتراك اللفظى والمشارك اللفظى ما وضع لمعين فاكتر باوضاع متعددة  
كريد فانه وضع للشخص التاجر والفقيه مثلا فنعته بقولك التاجر رافع لاحتمال الفقيه  
فتمثل من ذلك ان التخصيص يدخل العلو والنفكرات وان التخصيص فردين تقليل  
الاشتراك ورفع الاحتمال وهذا اصطلاح البيانين بخلاف الجعويين فان التخصيص عندهم  
تقليل الاشتراك في النكرات فقط واما رفع الاحتمال الكائن في المعارف فيقال له  
توضيح لا تخصيص ويرد عليهم الوصف في قولنا عين جارية فلا يصح ان يكون  
مخصصا لان الاشتراك فيه لفظى ولا موضعا لانه نكرة واجيب بان المراد بالاشتراك  
عند النحاة ما يعم المعنوى واللفظى فيكون النعت في هذا المثال من قبيل التخصيص  
لا الموضح وذلك لانه قلل الاشتراك في عين برفع مقتضى الاشتراك اللفظى وعين معنى  
واحدا فلم يبق في عين جارية الا الاشتراك المعنوى بين افراد ذلك المعنى افاده القرى  
( قوله التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك في النكرات ) هذا ظاهر ان كانت النكرة  
موضوعة للمفهوم الكلى لان المفهوم الكلى فيه اشتراك حقيقة وان كانت موضوعة  
لفرد المنتشر فالاشتراك من حيث صدق النكرة على كل فرد فرد على سبيل البدل  
اذ لا تعين في مفهوم النكرة بحيث يمنع من الاشتراك لان التعيين الذى فيه بمعنى انه فرد

وفي عرف النحاة التخصيص  
عبارة عن تقليل الاشتراك  
في النكرات والتوضيح  
عبارة عن رفع الاحتمال  
الحاصل في المعارف ( نحو  
زيد التاجر عندنا ) فان  
وصفه بالتاجر يرفع احتمال  
التاجر وغيره ( او ) لكون  
الوصف ( مدحا او ذما  
نحو جاءني زيد العالم او  
الجاهل حيث يعين  
الموصوف ) اعنى زيدا ( قبل  
ذكره ) اى ذكر الوصف  
والالتمكان الوصف مخصصا  
( او ) لكونه ( تأكيدا  
نحو امس الدابر كان يوما  
عظيما ) فان لفظ الامس  
يما يدل على الدور

الرجل لا فرد الانثى لا بمعنى انه معين شخصا للمخاطب قاله يس (قوله الحاصل في  
المعارف) سواء كانت اعلاما او غيرها ثم ان الاحتمال في المعارف ان كانت مشتركا اشتراكا  
لفظيا فبا لقياس الى معانيه بحسب الاوضاع المتعددة فيثبت ان يكون الاحتمال ناشئا من اللفظ  
علما او غيره فان زيدا اذا كان مشتركا بين اشخاص كان محتملا لان يطلق على كل  
واحد من تلك الاشخاص لكونه موضوعا بازاء خصوصية كل منها وليس هنا معنى  
كلى يشمل ان يتحقق في ضمن كل منها الا ان يأول زيد بمعنى زيد فيكون حينئذ في  
حكم التكرات وكذا احتمال سائر المعارف من اسماء الاشارة والموصولات وغيرها ناشئ  
من اللفظ فان المعرفة بلام العهد الخارجى كالرجل وكذا اسم الاشارة والموصول  
يصلح لان يطلق على كل فرد من العهودات الخارجية والمشار اليها وما حكم عليه  
بالصلة اما لانه موضوع بازاء تلك الافراد وضعا عاما واما لانه موضوع لمعنى كلى  
يشتمل في جزياته واما ما كان فلاحتمال ناشئ من اللفظ وان لم يكن باوضاع ثم ان  
ما ذكره الشارح لاثباتي في العهد بلام الجنس لان مدلوله الجنس وفيه الاشتراك  
لصدقه على كثيرين فوصفه لا يوصفه بل يخصه كالنكرات ولا في المعرفة بلام العهد  
الذهني لصدقه على كثيرين على سبيل البديل فوصفه لا يوصفه ايضا بل يخصه فلعل  
مرادهم بالمعارف ماعدا هذين قاله سم وعبرة اليقوي رفع الاحتمال في المعارف  
التي لا اشتراك في استعمالها ليخرج المعرفة بلام الجنس والمشار بها الى فرد ما باعتبار  
عهديه جنسه فان فيهما تقليل الاشتراك كالنكرة (قوله اولكون الوصف مدحا  
او ذما) اي مادحا او ذما او ذما مدح او ذم او انه جعل الوصف مدحا او ذما مبالغة  
(قوله حيث تعين الموصوف قبل ذكره) اي اذا كان تعين الخ فالحيثية للتقيد  
والتعيين اما لكونه لاشريك له في ذلك الاسم اولكون المخاطب يعرفه بعينه قبل  
ذكر الوصف (قوله لكان الوصف مخصصا) فيه نظر لانه يقتضي ان الموصوف  
اذا لم تعين قبل ذكر الوصف وجب في الوصف ان يكون مخصصا مع انه ليس كذلك  
بل يصح ان يكون للمدح والذم ايضا بحسب قصد المتكلم واجيب بان المراد ان الظاهر  
منه ذلك عند عدم التعين وان صح ان يراد منه المدح والذم (قوله اولكونه تأكيدا)  
ليس المراد التوكيد الاصطلاحي اللفظي ولا المعنوي بل اراد به المقرر وذلك فيما اذا كان  
المسند اليه متضمنا للمعنى ذلك الوصف فيكون ذلك الوصف مؤكدا ومقررا لذلك المسند  
اليه (قوله امس الدابر الخ) امس متبدا مبنى على الكسر والدابر نعت مؤكده مرفوع  
نظر المحلل ووجهه كان خبره (قوله مما يدل على الدبور) اي المضى فوصفه بالدابر تأكيد  
ثم ان كان الامر الواقع في الامس مما يفسر بالغرض من ذلك التأكيد التأسف على ذلك  
الوصف اعني الدبور والمضى وتعني بقاءه وانه لينة مادبر وان كان الواقع فيه مما يكدر كان  
الغرض من ذكره الاشارة الى الفرح بدبور مومضيه والحاصل ان الوصف بالدبور ونحوه

ما هو مؤكد انما يكون من البلاغة اذا كان لامر اقتضاه المقام كالاغراض المذكورة  
والا لم يكن من البلاغة في شيء كذا ذكره شيخنا الحنفى (قوله لبيان المقصود)  
اى من المسند اليه وقوله وتفسيره عطف تفسير افادته ان المراد ببيان المقصود افرازه  
وتمييز من غيره ثم ان كلام الشارح يقتضى ان الوصف المبين للمقصود مغاير للوصف  
المؤكد وللوصف الكاشف وللوصف المخصص مع ان كلا منها اتى به لبيان المقصود  
وتفسيره فيحتاج الى الفرق بين الامور الاربعة فالفرق بينه وبين الوصف المؤكد  
ان المؤكد لا يلاحظ فيه بيان المقصود الاصل بل الملاحظ فيه مجرد التوكيد والتقوية  
فبيان المقصود به حاصل غير مقصود بخلاف هذا الوصف فان المحفوظ فيه بيان  
المقصود والفرق بينه وبين الكاشف ان الغرض هنا بيان احد المحتملين للفظ او المحتملات  
له بان يحتمل اللفظ معنيين فاكثر فيؤتى بالوصف لبيان المراد من تلك المحتملات كافي  
الدابة في المثال لاحتمالها الفرد والجنس بخلاف الوصف الكاشف فان المقصود به  
ايضاح المعنى لا بيان احد المحتملات والفرق بينه وبين المخصص ان الغرض من المبين  
للمقصود بيان احد محتملات اللفظ ورفع غيره من محتملاته والغرض من المخصص بيان  
احد افراد المعنى ورفع غيره من الافراد فاذا قلت رجل تاجر عندنا ارتفع بالوصف الفقيه  
مثلا وهو احد افراد معنى الرجل فانه موضوع للذكر البالغ وهو امر كل تحت افراد  
الفقيه احدها ان قلت التعت المخصص كما يرفع به احد افراد المعنى الواحد بين به  
احد محتملات اللفظ ويرفع به غيره من محتملاته كما في زيد التاجر عندنا فيلزم ان يكون  
الوصف المبين للمقصود احد قسمي المخصص قلت رفع المخصص لاحتمال مخصوص  
بالمعارف والوصف المبين للمقصود انما يكون للتكرات وحينئذ فاللازم المذكور  
منوع (قوله وما من دابة في الارض) اى سواكم بقرينة قوله امثالكم لان المسائل  
غير المسائل افاده في الاطول (قوله حيث وصف) اى لانه وصف الخ فهذا علة لكون  
التعت هنامينا للمقصود من المسند اليه بيان ما ذكره الشارح ان التكرار في سياق النفي  
تفيد العموم والاستغراق لاسما اذا اقترنت بمن الزائدة لكن يجوز ان يراد هنا الاستغراق  
العرفي بان يراد دواب ارض واحدة وطيور جو واحد فذكر الوصف المخصص بالجنس  
دون المخصص بطائفة لينبه على ان المراد دواب اى ارض كانت من الارضين السبع  
وطيور اى جو كان فقد افاد بالوصف بهذا الاعتبار زيادة التعميم وان المراد الاستغراق  
الحقيقى فيتناول كل دابة من دواب الارضين السبع وكل طائر من طيور الآفاق  
والاقتطار المختلفة (قوله بما هو من خواص الجنس) اى وهو الكون في الارض  
بانظر لدابة والطيوان بالجناحين بالنظر للطائر فان هذا نسبة الى جميع افراد الجنس  
على السواء ولا يختص به فرد (قوله الى الجنس) اى متوجه الى الجنس فهو متعلق  
بمختروف والمراد متوجه الى الجنس المتحقق في كل فرد (قوله دون الفرد) فيه ان الفرد

وقد يكون الوصف لبيان  
المقصود وتفسيره كقوله  
تعالى وما من دابة في الارض  
ولا يطير بجناحيه حيث  
وصف دابة وطائر بما هو  
من خواص الجنس لبيان  
ان القصد منهما الى الجنس  
دون الفرد وبهذا الاعتبار  
افاد هذا الوصف زيادة  
التعميم والاحاطة

هاليس بمحتمل اصلا حتى يحتاج لفيه بل المحتمل طائفة من الدواب وطائفة من الطير  
فكان الاولى ان يقول دون طائفة من الافراد مخصوصة واجيب بان مراده بالفرد مطلق  
العدد الذي يقارنه الاستفراق العرفي (قوله وبهذا الاعتبار) اى اعتبار ان الوصف لبيان  
ان القصد الى الجنس (قوله فاد هذا الوصف زيادة الخ) اى بحسب تحقق الجنس في جميع  
الافراد فلا تنافي بين قصد الجنس وافادة زيادة التعميم الذى في الافراد (قوله زيادة التعميم)  
اى واما اصل التعميم والاحاطة فاحاصل من وقوع النكرة في سياق النفي مقرونة بمن وقصد  
الشارح بهذا الكلام اعنى قوله وبهذا الاعتبار الخ بيان ان ما ل توجيه صاحب  
الكشاف للآتيان بالوصف في الآية وتوجيه السكاكي واحد وان اختلفا ذاتا وتوضيح  
ذلك انه اختلف كلام الكشاف والفتاح في تقرير الآية الكريمة وبيان معنى زيادة  
قوله في الارض ويطير يحتاجه فقال في الكشاف معنى ذلك زيادة التعميم والاحاطة  
كأنه قيل وما من دابة قط في جميع الارضين السبع وما من طائر قط في جو السماء من  
جميع ما يطير يحتاجه الا اثم امثالكم محفوفة احوالها غير مهمل امرها وبيان ذلك  
ان النكرة في سياق النفي تقيد العموم لكن يجوز ان يراد به هنا دواب ارض واحدة  
وطيور جو واحد فيكون الاستفراق عرفيا يتناول من الافراد ما هو المتعارف فذكر  
وصف يستوى نسبتا الى جميع دواب اى ارض كانت وطيور اى جو كان فيكون  
الاستفراق حقيقيا يتناول كل دابة من دواب الارضين السبع وكل طائر من طيور  
جميع الآفاق فقد اذنا ذكرهما زيادة التعميم والاحاطة بسبب تعين كون الاستفراق  
حقيقيا وقال في الفتاح ذكر في الارض مع دابة ويطير يحتاجه مع طائر لبيان ان  
القصد من لفظ دابة ولفظ طائر انما هو الى الجنسين وتقريرهما وتوجيه ذلك ان  
اسم الجنس حامل لعنى الجنبية والفردية فادا اضيف اليه ما هو من خواص الجنس  
علم ان القصد به الى الجنس وذلك كالادابة والطار في الآية المذكورة فانه لما اضيف  
اليه ما هو من خواص الجنس تعين ان القصد انما هو الى الجنس وتقريره فيفيد  
عموم كل فرد يصدق عليه الجنس دون الفرد وليس القصد الى الجنس مع الوحدة  
ولا خفاء ان مؤدى كلامهما مختلف لان صاحب الكشاف جعل الوصف من اول  
الامر للتعميم والسكاكي جعله لبيان الجنس وتقريره الا ان المال واحد وهو افادة  
زيادة التعميم والاحاطة وذلك لانه على تقدير حمله على بيان الجنس وتقريره كما قال  
السكاكي يكون الاستفراق بسبب وقوع النكرة في سياق النفي وشهادة من الاستقرائية  
عليه ويكون معنى الآية حيث ذكر وما من جنس دابة من اجناس الدواب ولا جنس  
طائر من اجناس الطيور الا اثم امثالكم لكن يجوز ان يراد بها ما هو المتعارف  
في العرف من دابة وهى ذات التوائم الاربع ومن طائر الطيور التى يعتبرها الناس  
ويعتدون بها كالطائر الذى يصيد مثلا ولفظة من الاستفراقه وان دلت

على استراق الجنين لكن لا ترفع الوهم بالكلية لجواز ان يراد الاستراق العرفي فذكر  
في الارض ويطير بجناحيه وان كان ليان ان القصد انما هو الى بيان الجنين وتقريرهما  
لكنه لا ينافي زيادة التعميم والاحاطة على التعميم المقاد من من الاستراقية فقد ظهر لك ان  
مال الكلامين واحد والى هذا اشار الشارح بقوله وبهذا الاعتبار افاد الوصف زيادة  
التعميم والاحاطة وليس مراده بيان ان كلامهما متحد افاده القرى ببقى شئ آخر وهو  
ان تلك النكرة الواقعة في سياق النفي ان قلنا ان المراد منها كل فرد فرد كما قال صاحب  
الكشاف او كل نوع نوع على ما قاله صاحب المفتاح فلا يصح الاخبار عنها بقوله ان  
اشالكم لان كل فرد لا يكون انما وكذا كل نوع لا يكون انما لان كل نوع امة واحدة  
لا اتم واجيب بان النكرة هنا محمولة على المجموع اى مجموع الافراد والانواع من حيث  
هو مجموع وان كان خلاف الظاهر بقرينة الخبر ( قوله اى تحقيق مفهومه ) اى  
وليس المراد بتقريره ذكره اولا ثم ذكر ما يقرره ويثبت فان هذا شامل لنحو انا سمعت  
في حاجتك وهو غير مراد هنا ثم ان المفهوم عبارة عن المعنى الحقيقي واما المدلول فهو  
مادل عليه اللفظ سواء كان حقيقيا او مجازيا نحو رمى الاسد نفسه وجثثه معطف  
المدلول من عطف العام واتي به بعد الخاص اشارة الى انه المراد ( قوله اعنى الخ )  
لما كان يتوهم من قوله تحقيق مفهومه جعل المفهوم محققا وثابتا في نفسه بازالة  
الخفاء عنه وهذا غير مراد بين الشارح المراد بقوله اعنى الخ ومحط العناية قوله  
ببحث الخ وحاصله ان المراد بتحقيق مفهومه ازاله احتمال الغير بان يجعل ذلك  
المفهوم محققا وثابتا في ذهن السامع بحيث لا يظن السامع ان المراد من ذلك اللفظ  
غيره كذا قرر شيخنا العدوى ( قوله اعنى جعله ) اى جعل ذلك المفهوم وقوله  
مستقرا اى قارا في ذهن السامع وقوله محققا ثابتا بيان لما قبله ( قوله لا يظن ) اى  
السامع وقوله به اى منه او بدله والمراد بالظن ريشى اتوهم ( قوله اذا ظن ) اى  
يقال ذلك اذا ظن الخ فهو ظرف المحذوف ( قوله عن سماع لفظ المسند اليه ) اى  
لشاغل شغل سمعه ( قوله او عن حمله على معناه ) اى او ظن التكلم غفلة السامع  
عن جل التكلمه على معناه او عن جل السامع له على معناه الحقيقي لوجود مانع من  
فهم المعنى ففاعل الحمل اما التكلم او السامع مثلا اذا قلت جاء اسد وظننت ان السامع  
غفل عن كونك جلته على معناه الحقيقي بان ظن او اعتقد انك جلته على خلافه قلت  
ثانيا اسد فقيده ان مرادك به الحيوان المفترس لا الرجل الشجاع وكذا اذا ظننت  
ان السامع غفل عن حمله على معناه الحقيقي فتقول له ثانيا اسد فقيده ان المراد الحيوان  
المفترس وتقرره عنده وقوله او عن حمله على معناه لا يخفى ان هذا الغرض كما  
يؤدى بالتأكيده اللفظى يؤدى بالغوى كما يفيد كلام الشارح في المطول فان  
قلت اذا كان المراد بالتقرير ما ذكر كان عين قول المصنف الاتى او دفع توهم

(واما توكيده) اى توكيد  
المسند اليه (فللتقرير) اى  
تقرير المسند اليه اى تحقيق  
مفهومه ومدلوله اعنى  
جعله مستقرا محققا ثابتا  
ببحث لا يظن به غيره نحو  
جاءنى زيد زيد اذا ظن  
التكلم غفلة السامع عن  
سماع لفظ المسند اليه  
او عن حمله على معناه  
وقبل المراد تقرير الحكم  
نحو انا عرفت او المحكوم  
عليه نحو انا سمعت في  
حاجتك وحدى اولا  
غيرى وفيه نظر لانه  
ليس من تأكيده المسند  
اليه فى شئ

البحر اذ المتكلم انما يأتي بالتوكيد لدفع توهم التجوز اذا ظن غفلة السامع عن حمله على معناه الحقيقي فقد يجاب بان المراد هنا غفلة السامع عن التوجه الى ما راد به حقيقة او مجازا بان ظن المتكلم ان السامع لم يحمله على معنى اصلا او يحمله على معنى غلطا والمراد بما يأتي غفلة السامع عن حمله على معناه الحقيقي بان يحمله على معناه المجازي فتأمل او يقال فرق بين قصد التقرير المجرد عن ملاحظة دفع التوهم وبين قصد دفع التوهم فالاول المقصود منه اولا وبالذات التقرير ودفع التوهم وان كان حاصل لكن من غير قصد والثاني بالعكس اى المقصود منه اولا وبالذات دفع التوهم والتقرير حاصل من غير قصد وفرق بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد (قوله وقيل المراد الخ) هذا مقابل لقوله اى تقرير المسند اليه وحاصله ان الشارح يقول ان مراد المصنف بقوله فلتقرير اى تقرير المسند اليه فقط وهذا القائل يقول ليس مراد المصنف تقرير المسند اليه فقط بل تقرير الحكم او المحكوم عليه الذى هو المسند اليه ومثل لتقرير الحكم بانا عرفت ومثل لتقرير المحكوم عليه بقوله انما سمعت في حاجتك وحدى اولا غيرى فرد عليه الشارح بالنظر للشق الاول بان تأكيد المسند اليه لا يفيد تقرير الحكم وتقرير الحكم في انما عرفت انما حصل من تقديم المسند اليه المقضى لتكرار الاسناد لا من تأكيد المسند اليه بدليل انه لو اكد المسند اليه مع كونه مؤخرا كما في سمعت انما في حاجتك لم يحصل لذلك الحكم تقرير وتقوية ورد عليه بالنظر للشق الثاني بان مثله غير صحيح لان قولك انما سمعت في حاجتك وحدى اولا غيرى ليس هذا من تأكيد المحكوم عليه لان وحدى ولا غيرى تأكيد للتخصيص الحاصل من التقديم فالاعتراض على هذا القائل بالنظر للشق الثاني انما هو من حيث المثال (قوله نحو انما عرفت) تقرير الحكم في هذا المثال من حيث تكرار الاسناد وذلك لانه اسند المعرفة التى هى الحكم مرتين للضميرين اللذين هما للتكلم فما اسندت مرتين فكأنها ذكرت مرتين في اللفظ فحصل لها بذلك تقرير وتقوية وما جاء تقرير الحكم الا بواسطة تأكيد المسند اليه لان الضمير الثاني مؤكد للاول (قوله وحدى اولا غيرى) اى قد اكد المحكوم عليه وهو انا بوحدى وبلا غيرى لافادة تقريره (قوله لانه) اى ما ذكر من المثال الاخير ليس الخ وهذا رد لقوله او المحكوم عليه نحو انما سمعت الخ وحاصله انما لا نسلم ان انما سمعت في حاجتك وحدى اولا غيرى من تأكيد المسند اليه لان وحدى حال ولا غيرى عطف على المسند اليه وليس من التأكيد الاصطلاحي كما هو المراد على انه لو سلم ان المراد بالتاكيد هنا ما هو اعلم من الاصطلاحى فلان سلم وجود تأكيد المسند اليه في المثالين بل الموجود فيهما تأكيد للتخصيص المستفاد من التقديم للمسند اليه لرد على المخالف في زعمه ان معك مشاركا في السعى او ان الساعى غيرك ويسمى الاول قصر افراد والثاني قصر قلب

الحاصل ان جل هذا البعض التقرير على تقرير المحكوم عليه صحيح لكن تمثله  
لتأكيد المسند اليه المفيد لتقريره باناسيبت في حاجتك وحدي غير صحيح ( قوله  
وتأكيد المسند اليه لا يكون الخ ) هذا رد لقوله المراد بالتقرير تقرير الحكم وحاصله  
انا لا نسلم ان تأكيد المسند اليه يفيد تقرير الحكم لان تقرير الحكم في نحو انا عرفت انما  
هو من تقديم المسند اليه المستدعي لتكرار الاسناد لامن تأكيد المسند اليه والاما اختلف  
الحال بتقديم المسند اليه وتأخير مع انه لو اخرج قليل عرفت انا وعرفت انت لم يفد تقرير  
الحكم بل تقرير المحكوم عليه بالاجماع فظهر من هذا ان تأكيد المسند اليه لا يكون  
لتقرير الحكم اصلا بل لتقريره نفسه وانه لا يصح ان يمثل لتأكيد المسند اليه بقولك  
اناسيبت في حاجتك وحدي ولا غيري بل يمثل بما قاله الشارح واعلم ان هذا الرد  
مبنى على ان التأكيد هنا بالمعنى الاعم من الاصطلاحى بان اريد به مطلق تأكيد  
المسند اليه الداخلى فيه نحو انا عرفت بل كن يلزم منه ان يكون في قوله وسيصرح  
المصنف بهذا مسامحة لان المصنف انما صرح به في التأكيد الاصطلاحى الا ان يقال  
انه يعلم منه غيره فالمراد انه سيصرح بما يعلم منه هذا ( قوله لا يكون لتقرير الحكم قط )  
اعترض بان قط ظرف لما مضى لا لما يستقبل بخلاف عوض فانها ظرف للمستقبل وحيث  
فلا يعمل في عوض الافعل مستقبلا وفي قط الاماض وقولهم لا اكلمه قط عدوه  
من الخطا لما فيه من التناقض لان قط ظرف لما مضى من الزمان فلا يصح عمل المستقبل  
فيه وحيث نقول الشارح لا يكون لتقرير الحكم قط لحن ورده ابن جاعة بان غاية  
ما فيه استعمال اللفظ في غير ما وضع له فيكون مجازا قال الشيخ يس وفيه نظر ولعل  
وجه النظر ان محل كون استعمال اللفظ في غير ما وضع له جائزا اذا لم يخالف استعمال  
العرب والافلايحوز فان كان هذا مراده فيقال له الحق ان المجاز لا يشترط سماع  
شخصه بل سماع النوع ككاف قائل قرره شيخنا العدوى عليه سمات الرجعة  
والرضوان ( قوله اولدفع توهم التجوز ) اى اولدفع توهم السامع ان المتكلم تجوز  
في الكلام وانما عدل عن الظن الى التوهم لان ذكر المسند اليه لا يوجب ظن التجوز  
او غيره غاية التوهم فان قلت جعل دفع توهم التجوز ونظيره مقابلا للتقرير يدل على  
انه لا تقرير في هذه الصورة مع ان التأكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او اشمول  
قلت التقرير وان كان لازما للتوكيد الا ان القصد الى مجرد التقرير مفارق للقصد الى  
الامور المذكورة والمراد بقوله فيما سبق فالتقرير اى فلقصد الى مجرد التقرير كما سبق  
( قوله اى التكلم بالمجاز ) اى التكلم بالمسند اليه على جهة المجاز لان توكيد المسند اليه  
انما يدفع توهم التجوز فيه ولا يدفع توهم التجوز في المسند وانما يدفع التجوز فيه توكيده  
واعلم ان المجاز مشترك بين العقلى والغوى والتأكيد يدفع توهم ارادة كل منهما كما  
اقدده بعض المحققين بل يدفع توهم ارادة مجاز القصان ايضا نقول الشارح اى

وتأكيد المسند اليه لا يكون  
لتقرير الحكم قط وسيصرح  
المصنف بهذا ( لدفع توهم  
التجوز ) اى التكلم بالمجاز  
نحو قطع اللص الامير الامير  
او نفسه او عينه ثلاثي توهم  
ان اسناد القطع الى الامير  
مجاز وانما القاطع بعض  
غلاته ( او ) لدفع توهم  
( السهو ) نحو جاني زيد  
زيد ثلاثي توهم ان الجاني  
غير زيد وانما ذكر زيد على  
سبيل السهو



التكلم بالمجاز مراده ما هو اعلم (قوله او نفسه او عينه) اشار الى ان كلامنا تأكيد  
اللفظي والمعنوي يدفع توهم المجاز (قوله لثلاث توهم الخ) اى يقال ذلك لدفع توهم  
الخ اى ويلزم من التأكيد لدفع التوهم المذكور تقرير المسند اليه الا انه حاصل غير  
مقصود وقوله لثلاث توهم الخ اى فيكون التأكيد دافعا لتوهم المجاز العقلي اى اولثلاث  
توهم ان المراد بالامير بعض غلظة مجاز القويا والعلاقة المشابهة في تعلق القطع بكل  
من حيث ان احدهما امر والاخر مبشر اولثلاث توهم ان في الكلام مجازا بالخذف  
لان التأكيد يدفع توهمه ايضا ثم ان المراد بدفع التأكيد لتوهم المجاز اضعافه لذلك  
التوهم والاحتمال لادفعه بالمره والا لاصح في البلاغة تعدد التأكيد فتأمل (قوله  
اولدفع توهم السهو) اى لدفع توهم السامع ان التكلم سها في ذكر زيد مثلا (قوله  
لثلاث توهم) اى يقال ذلك لدفع توهم السامع (قوله وانما ذكر زيد) اى وانما ذكر  
التكلم زيدا سها فقول الشارح على سبيل السهو اضافته بيانية ثم انه يؤخذ  
من هذا المثال والذي قبله ان التوكيد اللفظي يكون لدفع توهم التجوز ولدفع توهم  
السهو بخلاف المعنوي فانه يكون لدفع توهم التجوز دون السهو وهو كذلك لانه  
اذا قال جاني زيد نفسه احتمل انه اراد ان يقول جاني عمر ونفسه فيها فلفظ زيد  
مكان عمرو وبنى التوكيد على سهوه بخلاف توهم التجوز فانه يدفع زيد كذا  
قال الشارح في المطول وبحث فيه بعض الافاضل بان التأكيد المعنوي لم يحفظ  
الكلام عن توهم التجوز كان مبنيا على مزيد الاحتياط ومبعدا للتكلم عن مظنة  
السهوية وحيث فلا يتأتى بناء التوكيد على سهوه ولانه يتأتى ماحقق من ان التأكيد  
في قولك جاني الرجلان كلاهما ليس لدفع توهم عدم الشمول لان المتن نص فيه  
بل لدفع توهم ان الجاني واحد منهما والاسناد اليهما وقع سهوا وهذا وانما ترك  
المصنف دفع توهم النسيان لعدم الفرق بين السهو والنسيان لغة وجع في الفتاح  
بينهما جريا على اصطلاح الحكماء من التفرقة بينهما وجعل السهو اسما زوال صورة  
الشيء عن المدركة دون المحافظة حتى لا يحتاج في حصولها الى تحصيل اسناد بل  
يكفى الاستحضار والنسيان اسما زال صورة الشيء عن المحافظة والمدركة معا حتى  
يحتاج في حصولها الى تحصيل ومعاينة (قوله اولدفع توهم عدم الشمول الخ) اى لدفع  
توهم السامع عدم الشمول وليس المراد بكون التوكيد مفيدا للشمول انه يوجه من اصله  
وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والائتمام تأكيذا بل المراد انه يمنع ان يكون اللفظ  
المقتضى للشمول مستعملا على خلاف ظاهره وتجاوزا فيه وقوله عدم الشمول اى  
في المسند اليه او في النسبة اى الاسناد وقد اشار الشارح الى الاول بقوله الا انك  
لم تعتد بهم والى الثاني بقوله وانك جعلت الخ فيندرج التجوز العقلي والقوى في كلامه  
(قوله لم تعتد بهم) اى وانك اطلقت القوم على التعبيرين منهم من اطلاق اسم الكل

(او) لدفع توهم (عدم  
الشمول) نحو جاني القوم  
كاهم او اجمعون لثلاث توهم  
ان بعضهم لم يحق الا انك  
لم تعتد بهم وانك جعلت  
الفعل الواقع من البعض  
كالواقع من الكل بناء على  
انهم في حكم شخص واحد  
كقولك بنو فلان قتلوا  
زيدا وانما قتله واحد

على البعض فالجواز المدفوع على هذا القوي ( قوله اوانك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد ) وذلك لتعاونهم وتوقف فعل بعضهم على رضى كلهم وحيث كانوا في حكم الشخص الواحد فلا تفاوت في ان ينسب الفعل الى بعضهم او الى كلهم وحيث فيكون استناد الفعل الواقع من البعض لكل مجازا عقليا فعلى الاحتمال الاول يكون التأكيد دافعا لتوهم المجاز اللغوي وعلى الثاني دافعا لتوهم المجاز العقلي وما يقال ان الاظهر ان يقال بناء على ان البعض منزلة المصنوع بدل قوله بناء على انهم في حكم شخص واحد فانما يناسب المجاز اللغوي وقد ذكره اولا واعترض على الشارح بان الاول حذف قوله اوانك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل لامرين . الامر الاول انه يقتضى ان توهم عدم الشمول في السند دون السند اليه وكلام المصنف انما هو في توهم عدم الشمول في السند اليه . فلامنى لذكره . الامر الثاني انه يقتضى ان التوكيد بكل واخواته يدفع توهم المجاز العقلي مع انه انما يدفع توهم المجاز اللغوي وذلك انه اذا اريد باسم الكل البعض كان في الكلام مجاز لغوي من باب اطلاق اسم الكل وارادة البعض واذا اريد بالفعل السند الى الكل الفعل السند الى البعض كان في الكلام مجاز عقلي والتوكيد بكل واخواته انما يدفع المجاز اللغوي دون العقلي لانك اذا قلت جاءني القوم كلهم فهم منه الشمول في آحاد القوم قطعا واندفع المجاز اللغوي ولا يلزم من ذلك شمول النسبة لتلك الآحاد لاحتمال ان يكون الفعل المنسوب الى الجميع صادرا عن بعضهم في الواقع وينسب لكل فرد على سبيل المجاز العقلي وقد اجيب عن الامر الاول بان كلام المان ليس خاصا بتوهم عدم الشمول في السند اليه بل يصح ان يجعل متاولا لتوهم عدم الشمول في النسبة ايضا وقد اشار اليهما الشارح فاشار الى الاول بقوله الا انك لم تعتد بهم و اشار الى الثاني بقوله اوانك جعلت الخ فيندرج التجوز اللغوي والعقلي في كلامه ويندفع كل من التجوزين بذات التأكيد وعلى هذا تقول المصنف اولا او لدفع توهم التجوز اى اللغوي او العقلي مقيد بغير المجاز العقلي واللغوي في الشمول واجيب عن الامر الثاني باننا لانسلم ان كل واخواته لا يؤكد بها لدفع توهم المجاز العقلي بل يؤكد بها لذلك ولا نسلم ان الشمول في آحاد القوم لا يستلزم شمول النسبة لتلك الآحاد اذ الفاظ الشمول يؤكد بها تقتضى ان يكون مانسب اليه عاما لاجزائه شاملا لها بخلاف قولك جاء كل القوم فانه انما يفيد الاطالة والشمول في آحاد القوم لافى النسبة اما دالة العلامة عبد الحكيم ( قوله واما بيان ) المراد بالبيان هنا المعنى المصدرى اى كشفه وايضا حقه والمراد كشفه بعطف البيان بقرينة المقام فقول الشارح اى تعقيب السند اليه بعطف البيان بيان لحاصل المعنى وليس المراد بالبيان في كلامه المعنى الاسمى اعنى التابع المخصوص لا لاجل الافعال ( قوله فلا يوضح الخ ) المراد

( واما بيانه ) اى تعقيب السند اليه بعطف البيان ( فلا يوضحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد ) ولا يلزم ان يكون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به كقوله \* والمؤمن العائذات الطير يحمها \* ركبنا مكة بين الغيل والسند \* فان الطير عطف بيان للعائذات

بإيضاحه رفع الاحتمال فيه سواء كان معرفة او فكرة فلا يلزم كون المتبوع فيه معرفة لانه على الصحيح يكون في النكرات نحو من ماء صدين ولعل الايضاح ليس كالتوضيح مخصوصا برفع الاحتمال في المعرفة ولذا عرف التهمة عطف البيان بالتابع غير صفة يوضح تبوعه مع تخصيصهم التوضيح بالمعارف انتهى بس ( قوله مختص به ) اي بمدلوله ( قوله نحو قدم صديقك جالدا ) اعلم ان كل موصوف اجري على صفة يحتمل ان يكون عطف بيان وان يكون بدلا وانما النزاع في الاحسن منهما فاختر الشارح عطف البيان لان الايضاح له مزيد اختصاص به واختار صاحب الكشف كونه بدلا لان فيه تكرير العامل حكما ويتفرغ عليه تأكيد النسبة وكان المصنف رجح احتمال كونه عطف بيان قتل به ( قوله ولا يلزم الخ ) هذا شروع في اعتراضات ثلاثة على المصنف في قوله فلا يوضحه الخ والجواب عن كل من الثلاثة ان كلام المصنف منى على الغالب ( قوله ولا يلزم ان يكون الثاني اوضح ) اي كما يدان له قول سيويه في يا هذا ذا الجملة ارذا الجملة عطف بيان مع ان الاشارة اوضح من المضاف لذي الاداة خلافا لظاهر قول المصنف المقتضى اشتراط كونه اوضح وهذا الاعتراض انما يتوجه على المصنف اذا جعلت الباء في قوله باسم التعدية واما اذا جعلت للسمية فلا يتوجه هذا الاعتراض ( قوله لجوار ان يحصل الايضاح من اجتماعهما ) نحو جاء زيد او عبدالله اذا كان كل واحد من الاسم والكنية مشتركا كما لو كان زيد مشتركا بين اشخاص لم يكن بابي عبدالله منهم الا واحد وكذلك الكنية مشتركة بين اشخاص ليس فيهم احد اسمه زيد الا واحد ففي ذكر واحد من الاسم والكنية منفردا عن الآخر كان فيه خفاء ويرتفع ذلك الخفاء بذكر الثاني مع الاول ان قلت ان الثاني حينئذ غير مختص بالاول قلت الاختصاص نسي اي بالنسبة لمن لم يكن به والحال ان اسمه زيد ( قوله وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به ) النفي منصب على الاختصاص به اي قد يكون عطف البيان باسم غير مختص به اي وحينئذ فما قاله المصنف ليس على ما ينبغي فهذا اعتراض ثان على المصنف ( قوله كقوله والمؤمن الخ ) ليس هذا المثال من بيان السند اليه فهو مثال لما يحصل به البيان والحال انه غير مختص بالاول وان كان ذلك الاول غير مسند اليه والواو في والمؤمن واو القسم والمراد بالمؤمن الولي سبحانه وتعالى مأخوذ من الامان اي والله الذي امن العائذات جمع مائدة من العود وهو الاتجار والطير عطف بيان على العائذات اي والله الذي امن الطير للجنة المحرم والسكينة به للامن من الاصطياد والاخذ وقد حصل اذا لا يجوز لاحد اخذها بل الركبان تمنعها ولا تعرض لها والقيل بفتح الفين وسكون الباء والسند بفتح السين والون موضعان في جانب الحرم فهما الماء والعائذات بمنحني انه فقول للمؤمن فيكون منصوبا بالكسرة ويكون الطير تالفا له

باعتبار اللفظ وهذا هو الظاهر ويحتمل ان المؤمن مضاف والعائدات مضاف اليه فيكون  
مجرورا بالكسرة ويكون الطير تابعا له باعتبار المحل لان الاضافة من قبل اضافة  
الوصف الى مفعوله وجواب القسم ما ان اتيت الخ في البيت بعده وهو  
\* ما ان اتيت بشئ \* انت تكرهه \* اذا فلا رفعت سوطا اليك يدي \*

وقوله فلا رفعت الخ دعاء على نفسه ( قوله يمسحها ركان مكيه ) اي الركبان  
القاصدون مكة المارون بين الغيل والسند وقوله يمسحها اي يمسح عليها اي  
يمسحونها من غير اذاء لها ولو بالتفريق والاك ان السخ حراما ( قوله مع انه ليس  
اسما مختصا بها ) لان العائدات صادقة على الطير وغيره مما يعوذ بالحرم وبلجي الى  
من سائر الخوخ والطيور صادقة بالعائد بالحرم وبغيره ولكن قد حصل بمجموعهما  
البيان ( قوله وقد يحمي عطف البيان لعير الابضاح ) اي خلافا لظاهر قول المصنف  
وهذا اعتراض ثالث عليه ( قوله للمدح ) اي لان فيه اشعارا باعتبار الوضع التركيبي  
الى كونه محرما فيه القتال والتعرض لمن الجأ اليه وان كان هنا مستعملا في معناه  
العلمي ولذا جعل المجموع عطف بيان لما قيل انه يجوز ان يكون البيت ذمما مؤثما  
للمحرم كما جعل قرآنا حالا موعظة لعربا من ضمير انزلناه ليس بشئ كما ان جعله بدلا  
كذلك لانه على نية تكرير العامل وليس المقصود تدرير نسبة الجعل اليه وليست النسبة  
الى الثاني مقصودا اصليا افاده عبد الحكيم ( قوله لا لا ابضاح ) اي لان الكعبة اسم  
مختص بيد الله لا يشاركه فيه شئ فان قلت ان النحاة جعلوا عطف البيان يعد  
المعرفة للابضاح قلت هذا بالظن الغالب او يقال المراد بقوله لا لا ابضاح يعني  
التحقيق فلا ينا في انه للابضاح التقدير وحيد فلا ينا في جعل النحاة عطف  
البيان بعد المعرفة للابضاح وبما يدل لذلك ما ذكره المصنف في الاطول من ان  
الابضاح لازم لعطف البيان الا انه اما تحقيق او تقدير وذلك اذا كان استوع  
لا ابهام فيه نحو الابدع الماذ قوم هود فقوم هود بيان لعاد مع فونه علما مختصا  
بهم لا ابهام فيه اتى به لدفع الابهام التقديرى اما من تقدير اشتراك الاسم بينهم  
وبين غيرهم واما من جواز اطلاق اسمهم على غيرهم لمشاركتهم اياهم فيما اشتهروا به  
من العتو والفساد فان قلت جعل عاد علما على قوم هود مختصا بهم ينافية قوله تعالى  
وانه اهلك عادا الاولى فانه يفيد انها عادان قلت معنى الاولى اي القدماء اي  
المقدمون في الهلاك بعد هلاك قوم نوح فلا دلالة للآية على التعدد ( قوله واما  
الابدال منه ) جعله المبدل منه هو السند اليه بحسب الصورة وان لم يكن الاسناد  
اليه مقصودا بالذات بل المقصود بالذات الاسناد للمبدل ( قوله فلز بادة التقرير )  
اي تقرير السند اليه ( قوله من اضافة المصدر الى المفعول ) اعلم ان الزيادة تجي  
مصدرا او بمعنى الحاصل بالمصدر وعلى الاول فالاضافة لازمة الى الفاعل او الى

مع انه ليس اسما مختصا  
بها وقد يحمي عطف  
البيان لعير الابضاح كما في  
قوله تعالى جعل الله الكعبة  
البيت الحرام قياما للناس  
ذكر صاحب الكشف  
ان البيت الحرام عطف  
بيان للكعبة بجى به للمدح  
لا لا ابضاح كما بجى الصفة  
لذلك ( واما الابدال منه )  
اي من السند اليه ( فلز بادة  
التقرير ) من اضافة المصدر  
الى المفعول او من اضافة  
البيان اي الزيادة التي  
هي التقرير

المفعول لان الزيادة لازمة ومتعدية وعلى الثاني فالاضافة بيانية نقول الشارح من اضافة المصدر الى المفعول اى ان جعلت الزيادة مصدر زاد وكلام الشارح صادق بان تكون من اضافة المصدر الى فاعله او الى مفعوله اى ليزيد تقرير المسند اليه او ليزيد التكلم تقرير المسند اليه ولصدق المفعول بهما عبر به دون المفعول فان قلت جعل الاضافة من اضافة المصدر لمفعوله مشكل وذلك لان التقرير يحصل بذكر الشيء مرتين والزيادة تحصل بشئ آخر بعد ذلك مع ان المسند اليه لم يذكر مرتين حتى يتقرر ويكون البديل بعد ذلك لزيادة التقرير قلت مراد المصنف ان البديل يؤتى به لاجل ان يكون تقرير المسند اليه امرا زائدا على شئ وهو النسبة للبديل المقصودة وليس المراد ان الابدال يزيد في التقرير بان يكون التقرير حصل بغيره وزيادته حصلت بالبديل والحاصل ان الابدال يحصل به امر زائد على افادة النسبة المقصودة وذلك الامر الزائد هو تقرير المسند اليه ( قوله او من اضافة البيان ) اى ان جعلت الزيادة بمعنى الحاصل بالمصدر ( قوله اى الزيادة التى هى التقرير ) فيه ان قولهم البديل منه فى نية الطرح والرمى والمنظور له البديل يقتضى ان البديل منه لم يقرر ولم يحصل بالبديل تقريره قلت التقرير حصل من حيث ان المراد منهما واحد وهذا لا ينافى ان البديل منظور له من حيث المزية التى فيه فكونه للتقرير لا ينافى كونه مقصودا بالنسبة فتأمل قرره شيخنا العدوى واعلم ان قولهم البديل منه فى حكم السقوط ليس بكلى كما قال الرضى بدليل عود الضمير اليه فى بدل البعض والاشتمال وايضا فى بدل الكل قديعتبر الاول فى اللفظ دون الثانى اه فانرى ( قوله وهذا ) اى التعبير هنا بهذه العبارة ( قوله من عادة اقتنان ) اى تفنن والاضافة بيانية ( قوله ومع هذا ) اى التفنن اى ارتكابه فنن وطريقين فى التعبير ( قوله وهى الائمة ) اى الاشارة الى ان البديل هو المقصود بالنسبة اى والمبدل منه وصلة له وهذا الائمة انما حصل بذكر الزيادة فانه يشعر بان التقرير ليس مقصودا من البديل بل امر زائد على المقصود منه فان قلت كون البديل منه وصلة للبديل يقتضى ان يكون المقرر هو الثانى لا الاول الذى هو المسند اليه لان ما اتى به لاجل غيره فهو التابع المقرر لغيره والواقع بالعكس فان البديل هو المقرر للبديل منه اجيب بان الثانى هو الذى تمت به فائدة الكلام وحصل به تمام الغرض فصارك ان المقصود حقيقة حيث لم يتم المراد الابه لانه هو المقصود بالذات حتى يكون الاول مقررا له بل هو المقرر للاول وبذلك ان الكلام قد يكون بحيث لا يصح رفض الاول ولا يتم المعنى الابه ومن هذا تعلم ان قولهم البديل منه فى نية الطرح والرمى معناه انه فى نية الطرح عن المقصد الذى يتم به الغرض لانه مرفوض بالكلية افاده العلامة اليعقوبى فان قلت حيث كانت مخالفة السكاتى فى التعبير لنكتة لم يكن ذلك تعضا لانه لم يتخذ المراد من العبارتين

وهذا من عادة اقتنان صاحب الفتح حيث قال فى التأكيد للتقرير وههنا زيادة التقرير ومع هذا فلا يخلو عن نكتة وهى الائمة الى ان الغرض من البديل هو ان يكون مقصودا بالنسبة والتقرير زيادة تحصل تبعا وضمنا بخلاف التأكيد فان الغرض منه نفس التقرير والتحقيق ( نحو جاني أخوك زيد ) فى بدل الكل ويحصل التقرير بالتكرير ( وجاني القوم اكثرهم ) فى بدل البعض ( وسلب زيد ثوبه ) فى بدل الاشتمال وبيان التقرير فيما ان التبوع يشتمل على التابع اجالا ٨

اذلا يكون تفننا الا لو اتحد المراد منهما فالجواب ان جعل تلك المخالفة لاجل التفنن  
 بالنظر لبادي الرأي قبل ظهور تلك النكتة وان كان في الحقيقة ليس هناك تفنن  
 او يقال ان جعل ذلك تفننا بالنظر لما قصده السكاكي وهذه النكتة غير مقصودة له  
 افاده شيئا العلامة العدوي (قوله يحصل تبعا) اي بحسب اصل الكلام فلا ينافي  
 ان البليغ يقصد ذلك (قوله نحو جاني أخوك زيد في بدل الكل) الا حسن ان يسمى  
 هذا النوع من البديل ببدل المطابق كما سماه بذلك ابن مالك في الفيتة لا ببدل الكل  
 لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فمين قرأ بالجر فان التبادر  
 من الكل التبعض والتجزؤ وذلك ممنوع هنا فلا يليق هذا الاطلاق بحسب الادب  
 وان حل الكل على معنى آخر (قوله ويحصل التمرير) اي في هذا النوع وهو بدل الكل  
 بالتكرير اي لان المراد من الاول ومن الثاني واحد غاية الامر انه اختلف التعبير عنه  
 فأولا عبر عنه بزيد وعبر عنه ثانيا بأخوك فقد تكرر زيد من حيث معناه فيحصل التكرير  
 (قوله وبيان التقرير الخ) مقابل لقوله ويحصل التقرير بالتكرير وقوله فيهما اي  
 في بدل البعض والاشتمال (قوله ان التبوع يشتمل الخ) يؤخذ منه ان في بدل البعض  
 اشتمالا وانما لم يسم ايضا ببدل اشتمال فرقا بين القسمين وانما جعلت التسمية بذلك  
 لبدل الاشتمال لاحتياج الاشتمال فيه للتنبيه عليه لخطأه بخلاف الاشتمال في بدل  
 البعض فانه ظاهر جلي (قوله اما في البعض) اي اما اشتمال التبوع على التابع اجالا  
 في بدل البعض فظاهر (قوله فظاهر) اي لان الكل يشتمل على البعض وذلك كما  
 في المثال فان القوم مشتملون على اكثرهم فقد حصل للاكثر تكرار في الذكر  
 فحصلت التقوية له والتقرير (قوله واما في الاشتمال) اي واما اشتمال التبوع على  
 التابع اجالا في بدل الاشتمال فمعناه اي ذلك الاشتمال الاجالي (قوله لا كاشتمال  
 الظرف على المظروف) اي فقط بل تارة يكون اشتماله عليه كاشتمال الظرف على المظروف  
 كما في شرب الاناء ماؤك ويسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه فان الشهر الحرام ظرف للقتال  
 والاناء ظرف للماء وتارة لا يكون اشتماله عليه كاشتمال الظرف كما في سرق زيد ثوبه  
 والحاصل ان الاشتمال الظرفي غير مشروط بقول الشارح لا كاشتمال الظرف الخ اي لا يشترط  
 خصوص ذلك بل ماهو اعم وليس المراد ان ذلك لا يكتفي (قوله بل من حيث) اي بل  
 ان يشتمل المبدل منه على البديل من جهة هي ان يكون المبدل منه مشعرا بالبدل اجالا  
 اي لامن حيث خصوصه كما في سلب زيد فانه اذا قيل ذلك اشعر بان المسلوب شيء له  
 تعلق بزيد اما ثوب او عمامة او مال اذ الذات لا تلب فاذا قيل ثوبه علم ذلك الامر  
 الذي حصل الاشعار به فصار الثوب متكررا من حيث انه ذكر اولاً وثمناً وثانياً  
 صريحاً وكذا يقال في يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وفي شرب الاناء ماؤه  
 ثم ان اشعار المبدل منه بالبدل اجالا من حيث تعلق العامل به لامن حيث ذاته

٨ حتى كأنه مذكور اما  
 اما في البعض فظاهر و  
 اما في الاشتمال فلا  
 معناه ان يشتمل المبدل  
 منه على البديل لا كاشتمال  
 الظرف على المظروف  
 بل من حيث كونه  
 مشعرا به اجالا  
 قوله فأولا عبر عنه بزيد  
 الخ هذا يقتضي ان المثال  
 في المتن جاني زيد أخوك  
 مع ان الموجود في النسخ  
 جاني أخوك زيد والخطب  
 سهل (مصححه)

كأمرفت بمقائلاه ( قوله ومتقاضيا ) أي مفيدا له بوجه ما أي وهو العموم ( قوله  
منظره ) تفسير لما قبله ( قوله وبالجملة ) أي وأقول قولاً ملتبسا بالجملة أي الاجال  
أي وأقول قولاً بجملا ( قوله المتبوع فيه ) أي في بدل الاشتغال ( قوله بحيث ) أي ملتبسا  
بحالة وهي صحة ان يطلق ذلك المتبوع ويراد به التابع ولا يكون المتبوع ملتبسا  
بهذه الحالة الا اذا كان الاول مقتضيا للثاني ومشعرابه لان ما يقتضي الشيء  
قد يستغنى به عنه ( قوله ويراد به التابع ) ليس المراد انه مستعمل في التابع حتى يكون  
مجازا بل المراد انه يشعر بالتابع أي بنوعه وانه يفهم منه بواسطة نسبة الفعل اليه  
ان المراد نسبة الفعل الى التابع غير ان التكلم لم يصرح بذلك ( قوله نحو أعجبتني زيد الخ )  
أي لان الذات لا تعجب من حيث هي ذات وانما اعجابها من الاوصاف فالتبوع يشعر  
بالتابع على سبيل الاجال ( قوله بخلاف ضربت زيدا الخ ) أي لان ذات زيد تضرب  
فقولك ضربت زيدا لا يشعر بضرب حاره وحينئذ فضربت زيدا حاره من بدل  
الغلط لعدم شرط بدل الاشتغال ومثله رأيت زيدا عما نته او ثوبه وهذا بخلاف ركبت  
زيدا حاره فيما يظهر لان اسناد الركوب الى زيد يقتضي غيره مما يناسب ان يسند اليه  
الركوب كالحمار فهو يطلبه اجالا ( قوله ولهذا ) أي ولاجل قولنا يجب الخ ( قوله  
بدل غلط ) أي بدل سمي به الغلط بان كان قاصدا للتلفظ بالاخ فالتفت لسانه لذكر  
زيد غلطاً فأثني بمقصودة بعد ذلك ( قوله لا بدل اشتغال ) أي لان المتبوع ليس  
مشعرا بالتابع اذ لا يصح ان يطلق زيد ويراد اخوه أي ولا يصح ان يكون بدل كل  
لاشتغاله على ضمير المبدل منه ومثل جاءني زيدا خوه في كونه بدل غلط لا بدل اشتغال  
ضربت زيدا غلامه لان ضرب زيد لا شعار له بضرب غلامه وكذا قتل الأمير سيافه  
وبني الأمير وكلاؤه وذلك لان بدل الاشتغال شرطه ان لا يستفاد البدل من المبدل منه  
تعييناً بل لابد وان تبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجال الذي فيه  
ولا اجال في الاول هنا اذ فهم عرفاً من قولك قتل الأمير ان القاتل سيافه وكذا  
يقال في الباقي ( قوله كازعم بعض النحاة ) راجع للنفي والمراد ببعض ابن الحاجب  
وجوز العصام في اطوله ان يكون الشرط المتقدم شرطاً لا اعتباراً بدل الاشتغال  
عند البلوغ لا التحققه ( قوله ثم بدل الخ ) مراده الاعتراض على المتن بانه كان من حقه  
ان يقول كما قال غيره زيادة التقرير والايضاح فيجاب بان التقرير يستلزم الايضاح  
فهو ليس بمقصود بل حصل تبعاً للمقصود بالذات وهو زيادة التقرير بخلاف  
عطف البيان فان المقصود منه بالذات الايضاح او ما جرى مجراه ( قوله لا يخلو  
عن ايضاح ) أي لما فيه من التفصيل بعد الاجال وقوله وتفسير لسافيه من التفسير  
بعد الابهام كذا في المطول قال العلامة السيد يحتمل انهما بمعنى واحد ويحتمل  
ان يكون الاول أي التفصيل بعد الاجال اشارة الى بدل البعض فان الكل جملة الأجزاء

بدل محم  
ومتقاضيا له بوجه ما بحيث  
تبقى النفس عند ذكر المبدل  
منه منشوقة الى ذكره منتظرة  
له وبالجملة يجب ان يكون  
المتبوع فيه بحيث يطلق  
ويراد به التابع نحو أعجبتني  
زيدا اعجبك عليه بخلاف  
ضربت زيدا اذا ضربت  
حاره ولهذا صرحوا بان  
نحو جاءني زيدا اخوه بدل  
غلط لا بدل اشتغال كازعم  
بعض النحاة ثم بدل البعض  
والاشتغال بل بدل الكل  
ايضا لا يخلو عن ايضاح  
وتفسير ولم يتعرض لبدل  
الغلط

لأنه لا يقع في فصيح الكلام (واما العطف) اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه (فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو) فان فيه تفصيلا لا فاعل بانه زيد وعمرو ومن غير دلالة على تفصيل الفعل بان المحبين كانا معا او مرتبين مع مهلة او بلا مهلة واحتز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاني عمرو فان فيه تفصيلا للمسند اليه مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجمل وما قال من انه اجتزأ عن نحو جاءني زيد وجاني عمرو من غير عطف وليس بشئ اذ ليس فيه دلالة على تفصيل المسند اليه بل بمقتل ان يكون اضربا عن الكلام الاول نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز (او) لتفصيل (المسند) بانه قد ٧

والتفصيل يناسبها والثاني اي التفسير بعد الاتهام اشارة الى بدل الاشتغال فان الاول فيه مجبه يحتاج الى تفسير كما عرفت ويحتمل ان يكون الاول نظرا الى المقصود في نفسه فانه كان مجلا ثم فصل والثاني نظرا الى المخاطب فانه انهم عليه المقصود اولاً ثم ازيل ابهامه (قوله بل بدل الكل الخ) اي كما قيل في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم فان الصراط الثاني بدل وفيه بيان ان الصراط المستقيم هو صراط الذين انعم عليهم بالايان والرضوان والهدي من كل ضلال (قوله ولم يتعرض لبدل العاطف الخ) اي للبدل لاجل العطف اول تدارك بالعطف اول بدل المفلوط وهو المبدل منه فانه عبد الحكيم اي ولم يتعرض لبدل البداء ايضا وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد ثم يدرك ذكر البدل فتزعم انك غلط وهذا يعتبره الشعراء كثيرا مبالغة وتفصلا وشرطه ان يرتقي من الأدنى الى الأعلى كقولك هند نجمة بدر او بدر ا ودر شمس فكانك وان كنت متعمدا في الاول ذكر النجم ثم العطف نفسك وتريد انك لم تقصد الاتشبيه بها بالدر لان حكمه حكم المعطوف بل فادخل اعتباره فيه فانه ان يعقوب (قوله لانه لا يقع في فصيح الكلام) اي انه لا يقع فيه اذا كان عن غلط حقيق ولما اذا كان عن غلط بان ترتكب عددا صورة العطف فلا مانع من وقوعه في الفصح وهو بدل البداء المتقدم وفي الغناري قد يناقش في عدم وقوع بدل العطف في فصيح الكلام بانه تدارك العطف وانه لا ينافي الفصاحة بالمعنى السابق فهو كقولك جاءني زيد بل عمرو نعم لا يقع في كلام الله لانه يستلزم عدم الفصاحة بل لعدم جواز وقوع العطف عليه سبحانه وقد يفرق بقوة المعطوف بيل بسبب تعلق القصد اولاً بالمعطوف عليه وضعف بدل العطف بسبب عدم تعلق القصد به تأمل (قوله اي جعل الشيء) اي المجهود الذي يصح عطفه ولذا لم يقل جعل شيء وأشار بقوله جعل الى ان المراد بالعطف المعنى المصدري لا التابع المخصوص لانه يعمل الا الاحداث فان قلت الجعل المذكور من اوصاف الجاعل لامن احوال المسند اليه قلت المراد من الجعل المذكور لازمه اذ يلزم من جعل الشيء معطوفا على المسند اليه ككون المسند اليه معطوفا عليه (قوله فلتفصيل المسند اليه) اي فلكون المقصود تفصيل المسند اليه اي جعله مفصلا بان يذكر كل فرد من المسند اليه بلفظ مختص به مع الاختصار والحال ان المقام مقتضى لذلك اذ لو لم يعطف لحي بلفظ يشملهما كما في جاءني رجلان او اثنان من بني فلان وفيه وت التفصيل المصاحب للاختصار (قوله مع اختصار) انما نكره ولم يقل مع اختصاره لان الاختصار ليس راجعا للمسند اليه بل راجع للكلام (قوله من غير دلالة على تفصيل الفعل) اي لان الواو انما هي لمطلق الجمع (قوله بان المحبين الخ) تصوير لتفصيل الفعل (قوله مع مهلة) متعلق بمرتبين والمهلة بضم الميم وقهها معناه



٧ قد حصل من احد المذكورين  
 اولا ومن الآخر بعده مع  
 مهلة او بلا مهلة  
 (كذلك) اى مع اختصار  
 واحترز بقوله كذلك عن  
 نحو جاء في زيد وعمر بعده  
 يوم اوسنة (نحو جاني  
 زيد وهمر و او ثم عمرو  
 اوجاء في القوم حتى خالف)  
 فالثلاثة تشترك في تفصيل  
 المسند الان الفاء تدل على  
 التعقيب من غير تراخ و ثم  
 على التراخي وحتى على ان  
 اجزاء ما قبلها مترتبة في  
 الذهن من الاضعف الى  
 الاقوى او بالعكس فعنى  
 تفصيل المسند فيها ان يعتبر  
 تعلقه بالتبوع اولا وبالتابع  
 ثانيا من حيث انه اقوى  
 اجزاء التبوع او اضعفها  
 ولا يشترط فيها الترتيب  
 الخارجى فان قلت في هذه  
 الثلاثة ايضا تفصيل للمسند  
 اليه فلم لم يقل اول تفصيلهما  
 معا قلت فرق بين ٩

التراخي (قوله مع انه ليس من عطف المسند اليه) الاوضح ان يقول ليس من  
 العطف على المسند اليه اى الذى كلامنا فيه كما قال سابقا اى جعل الشئ معطوفا  
 على المسند اليه بل هو من العطف على الجملة والحاصل ان العلة في العطف على  
 المسند اليه مجموع امرين التفصيل للمسند اليه والاختصار وفى قولك جاني زيد  
 وجاني عمرو لم يوجد الاختصار لتكرار العامل وان وجد التفصيل فلذا لم يجعل  
 ذلك من العطف على المسند اليه هذا وكان المناسب للشارح في التعبير ان يقول فانه  
 وان كان فيه تفصيل للمسند اليه لكن لا اختصار فيه ولذا لم يكن من العطف على  
 المسند اليه حتى يتم الاحتراز (قوله من انه) اى قوله مع اختصار (قوله بل يحتمل  
 ان يكون اضرابا عن السلام الاول) اى فكأن لم يذكر فيكون الحكم فيه مرجوعا  
 عنه فلم يبق فيه المسند اليه مستدا اليه وحينئذ فهو خارج من قوله فلتفصيل المسند  
 اليه واذا كان خارجا منه فكيف يحترز عنه بما بعده اى ويحتمل ان يكون العاطف  
 ملا حظا فيه فيكون تفصيلا للمسند اليه لكن ليس فيه اختصار فيصح الاحتراز  
 والحاصل ان جعل هذا المثال متعينا للاحتراز لا يصح لما فيه من الاحتمال هذا مراد  
 الشارح وفيه انه حينما جعله ذلك القائل احتراز اكل بابا كلامه على ملاحظة  
 العاطف ولا شك انه متى لوحظ العاطف كان الكلام مفيدا لتفصيل المسند اليه لكن  
 لامع اختصار وحينئذ فيكون كلامه صحيحا لا غبار عليه قرره شيخنا العلامة العدوى  
 عليه سحائب الرحمة (قوله بانه قد حصل) تصوير لتفصيل المسند اى المصور بمحصوله  
 من ابدال الخ (قوله واحترز بقوله كذلك عن نحو جاني الخ) اى فانه وان افاد تفصيل  
 المسند من حيث تعلق الفعل باحد المذكورين اولا وبالاخر بعده يوم اوسنة الا انه  
 لا اختصار فيه واما المسند اليه فقد افاد المثال تفصيله مع الاختصار لعدم تعدد  
 العامل فهو فائدة العطف في المثال وقوله يوم اوسنة لم يرد بهما تعيين المدة بل  
 المهلة فكأنه قال بعده بمهلة (قوله فالثلاثة) اى بالحروف الثلاثة وقوله تشترك  
 في تفصيل المسند اى في حصوله من احدى المذكورين اولا ومن الثاني بعده (قوله  
 على ان اجزاء ما قبلها) اى ما قبل حتى وهو التبوع مترتبة في الذهن من الاضعف الى  
 الاقوى اى الاشرف نحو قهرنا ثم حتى الكفاية فيتعقل اى يلاحظ في الذهن ان القهر تعلق  
 بالمخاطبين واجدا بعد واحد مبتدأ من الضعاف الى ان تعلق بالتجمعان فحتى للترتيب  
 الذهني بخلاف الفاء و ثم فانهما للترتيب الخارجى وقوله او بالعكس نحو تقديم الجاهل  
 حتى المشاة فلاحظ في الذهن تعلق القدم بالجاهل واحدا بعد واحد مبتدأ من  
 الركبان الى المشاة ثم ان التعرض للاجزاء فرض مثال لا للحصر اذ الغتر في حتى كما  
 في المعنى <sup>التي</sup> وتغيره ان يكون معطوفا بعضا من جمع قبلها كقدم الجاهل حتى المشاة  
 او جزأ من كل نحو اكلت السمكة حتى رأسها او كالجزء نحو اعجبني الجارية حتى حديثها

وبالجملة فالشرط فيها ان يكون متبوعها ذاتعدد في الجملة حتى يتحقق فيه نقض  
ولو اشترطت الجزئية بخصوصها لاحتج الى تأويل قولنا مات كل ابل حتى آدم  
بان المراد مات اباي حتى آدم آه فتارى ويمكن ادراج الابعاض وما كالاجزاء في عبارة  
الشارح بان يراد بالاجزاء ما يشمل الاجزاء الحقيقية والتزيلية والابعاض ( قوله فيها  
اى فى حتى ) ( قوله ان يعتبر ) اى يلاحظ فى الذهن ( قوله تعلقه ) اى المسند ( قوله  
من حيث انه ) اى التابع اقوى اجزاء المتبوع اى اشرفها كما فى المثال الاول وقوله  
اواضعفها كما فى المثال الثانى ( قوله ولا يشترط فيها الترتيب الخارجى ) اى وانما  
المشترط فيها الترتيب الذهني سواء طابقه الترتيب فى الخارج او و ذلك بان كانت  
ملازمة الفعل لما بعد ها قبل ملازمة لاجزاء ما قبلها نحو مات كل ابل حتى آدم  
فيتعلق ان الموت تعلق بكل ابل من اباي اولاتم بآدم ثانيا ولا شك ان هذا مخالف  
لترتيب الواقع فى الخارج او كانت ملازمة الفعل لما بعد ها فى اثناء ملازمة  
لاجزاء ما قبلها نحو مات الناس حتى الانبياء فيعقل ان الموت تعلق بكل واحد من الناس  
ثم بالا نبياء ولا شك ان هذا خلاف الواقع اذا الواقع تعلق الموت بهم فى اثناء تعلقه  
بالناس او كانت ملازمة الفعل لما قبلها وما بعد ها فى زمان واحد نحو جاني القوم  
حتى خالد اذا جاؤك جميعا ويكون خالد اقواهم واضعفهم ( قوله قنت فرق الخ )  
يقى انهما قديقصد ان معا الان يجاب بانه ترك ذلك لعله مما ذكره لانه اذا بين  
ما يكون لتفصيل المسند اليه وما يكون لتفصيل المسند علم ما يكون لتفصيلهما معا  
وهو مجموع ما لتفصيل المسند اليه وما لتفصيل المسند قاله سم ( قوله بين ان يكون  
التي ) هو هنا بفصل المسند اليه وقوله من شيء وهو هنا العطف وقوله حاصل  
من شيء يعنى من غير قصد ( قوله فى هذه الثلاثة ) اى الامثلة الثلاثة ( قوله وان كان  
حاصل ) يعنى من العطف ( قوله بهذه الثلاثة ) اى بهذه الحروف الثلاثة وقوله  
لاجله اى لاجل تفصيل المسند اليه ( قوله على قيد زائد ) القيد هنا هو الترتيب بين  
المجيشين مثلا بملة او غيرها فقولا جاء زيد فمر والقيد الزائد على اثبات الجمى زيد  
وعمر والترتيب بين المجيشين من غير ملة وكذلك هو القيد الزائد على النفي فى قولك ما جاء  
زيد فمرو ( قوله فهو الغرض الخاص ) اى فينصب النفي والاثبات على ذلك  
القيد ويكون هو المقصود من الكلام ( قوله قليلا مل ) امر بالتأمل اشارة الى  
ان هذه القاعدة اغلبية لا كلية كما هو ظاهر كلام الشيخ اذ قد يكون النفي داخلا على  
مقيد بقيد ويكون مثبنا على المقيد وحده او على القيد والمقيد معا بواسطة القرينة  
( قوله وهذا البحث ) ليس المراد به الاعتراض بل المراد به المسألة المبحوث عنها  
والفتش عليها وهى انه فرق بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد ويحتمل  
ان المراد بها ككون الكلام اذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الاثبات والنفي

٩ ان يكون الشيء حاصل  
من شيء وبين ان يكون  
مقصودا منه وتفصيل  
المسند اليه فى هذه الثلاثة  
وان كان حاصل لكن  
ليس العطف بهذه الثلاثة  
لاجله لان الكلام اذا اشتمل  
على قيد زائد على مجرد  
الاثبات او انفى فهو الغرض  
الخاص والمقصود من  
الكلام فى هذه الامثلة  
تفصيل المسند اليه كانه  
امر كان معلوما وانما سبق  
الكلام لبيان ان جمى احد  
هما كان بعد الآخر فليأمل  
وهذا البحث مما اورده  
الشيخ فى دلائل الاعجاز  
ووصى بالمحافظة عليه  
( اوردا السامع ) عن الخطاء  
فى الحكم ( الى الصواب )

فهو الغرض الخامس والمقصود من الكلام (قوله اورد السامع الى الصواب) لا بد من تقييد الرد المذكور بقولنا مع اختصار ليخرج عنه ما جاء زيد ولكن جاء عمرو فانه وان كان فيرد السامع للصواب لكن لا اختصار فيه فلذا لم يكن من العطف على السند اليه بل من عطف الجملة على الجملة (قوله عن الخطاء في الحكم) المراد بالحكم المحكوم به كما يدل عليه قول الشارح في المطول بعد ذكر المثال فقد نفى الحكم عن التابع بعد ايجابه للتبوع والخطاء في المحكوم به من حيث نسبتها الى المحكوم عليه فالحكم بمعنى المحكوم به موصوف بالخطاء والصواب في النسبة واما الحكم بمعنى الايقاع ففسه خطاء او صواب اذا علمت هذا فقول من قال الصواب ان يفسر الخطاء والصواب في قول المصنف بالاعتقاد الغير المطابق والاعتقاد المطابق لانهما قسمان للحكم وان يحذف الشارح قوله في الحكم لانه يشعر بان الخطأ والصواب صفتان للحكم لا قسمان له لم يتدبر حق التدبر لقاده عبدالحكيم (قوله لمن اعتقد) اي يقال ذلك لمن اعتقد اي اوطن او توهم ان عمرا جاءك دون زيد اي فيكون حيث لا يقصر القلب فالمراد بالاعتقاد ما يتناول الظن الضعيف الذي هو الوهم القاصد كما قاله السيد والقنارى وعبدالحكيم (قوله او انهما جاءك جميعا) اي فيكون لقصر الافراد والحاصل ان العطف بلا يستعمل في قصر الافراد والقلب وخالف في الاول الشيخ عبدالقاهر في دلائل الاعجاز فذكر ان العطف بلا انما يستعمل في قصر القلب فقط ولم يذكر الشارح قصر التعيين لانه لم يجز له شيء من حروف العطف وذلك لان المخاطب فيه شك لاحكم عنده لاعلى جهة الاعتقاد ولا الظن حتى يرد عن الخطأ الى الصواب لان الخطأ والصواب انما يقالان في الاحكام واذا كان المخاطب في قصر التعيين لا يتأتى رده عن الخطأ الى الصواب فلا يجرى العطف فيه بقى شيء آخر وهو انه يفهم من كلام الشارح في بحث القصر ان العطف بلا يخاطب به من اعتقد بجي احداهما من غير تعيين لكنه حيث لا يسرد السامع عن الخطاء الى الصواب بل لحفظه عن الخطاء فلتكن هذه نكتة اخرى للعطف والحاصل ان العطف بلا ان لوحظ كونه ردا لخطاء جاز استعماله في قصر القلب والافراد وان لوحظ كونه لحفظ السامع عن الخطأ جاز استعماله لقصر التعيين فتأمل (قوله الا انه) اي لكن وذكر باعتبار كونه حرفا واتى بهذا الاستدراك دفعا لما توهم ان لكن مثل لا من كل وجه (قوله لا يقال لنفى الشركة) اي بحيث يكون لقصر الافراد (قوله انما يقال لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو) اي فهو لقصر القلب (قوله لانه اعتقد انهما جاءك جميعا) اي بحيث يكون لقصر الافراد (قوله وفي كلام النحاة الخ) انما جعلوها لقصر الافراد لانهم جعلوها للاستدراك وعرفوه بانه رفع ما توهم من الكلام السابق كافي نحو ما جاءني زيد فيتوهم نفي مجيء عمرو وايضا لما بينهما من المشاركة والاصطحاب فيقال لكن عمرو

قوله فتقول من قال الخ  
لعل الاولى حذف قوله  
فتقول ويقول من قال الخ  
ليطابق الخبر الآتي في  
آخر العبارة او يزيد ضميرا  
في قوله لم يتدبر بان يقول  
لم يتدبره تأمل (مصححه)

(نحو ما جاءني زيد لا عمرو)  
لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون  
زيد او انهما جاءك جميعا  
ولكن ابخله ردا الى الصواب  
الا انه لا يقال لنفى الشركة  
حتى ان نحو ما جاءني زيد  
لكن عمرو انما يقال لمن  
اعتقد ان زيدا جاءك دون  
عمرو لا لمن اعتقد انهما  
جاءك جميعا وفي كلام  
النحاة ما يشعر بانه انما  
يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء  
عنهما جميعا

( او صرف الحكم ) عن  
محكوم عليه ( الى ) محكوم  
عليه ( آخر نحو جاني زيد  
بل عمرو او ما جاني زيد بل  
عمرو ) فان بل للاضراب  
عن التسبوع . وصرف  
الحكم الى التابع ومعنى  
الاضراب عن التسبوع ان  
يُجعل في حكم السكوت  
عنه لان ينفي عنه الحكم  
قطعا خلافا لبعضهم ومعنى  
صرف الحكم في مثبت  
ظاهري وكذا في المنفي ان  
جعلناه بمعنى نفي الحكم  
عن التابع والتسبوع في حكم  
السكوت عنه او متحقق  
الحكم له حتى يكون  
معنى ما جاني زيد بل عمرو  
ان عمر المسمى وعدم مجي  
زيد ومجيئه على الاحتمال  
او مجيئه محقق كما هو مذهب  
الميرسد وان جعلناه بمعنى  
ثبوت الحكم للتابع حتى  
يكون معنى ما جاني زيد بل  
عمرو ان عمر اجاب كما هو مذهب  
الجمهور فقيه اشكال  
( او الشك ) من التكلم  
( او التثنية ) السامع ) اي  
ايقاعه في الشك ( نحو  
جاءني زيد او عمرو )

فهذا يدل على ان التوهم الاشتراك في النفي والغرض من نقل كلام النحاة المعارضة بينه  
وبين ما قرره قبله لان حاصل ما قرره اولا ان لكن لقصر القلب فقط وحاصل ما نقله  
عن النحاة ان لكن لقصر الافراد اي نفي الشركة في الانتفاء والذي قرره اولا كلام  
الفتاح والايضاح وقديقال في الجواب ان الاول اصطلاح لاهل هذا الفن وحينئذ  
فلا يفترض باصطلاح على غيره واعلم انه حيثما جعلت لكن عند اثمة هذا الفن لقصر  
القلب علم انه لا استدراك فيها عندهم لان المخاطب في قصر القلب يعتقد العكس او  
يتردد فيه فليس بين المعطوف والمعطوف عليه اتصال في اعتقاده وهو منشأ التوهم  
الذي يستدرك عليه ولكن ولا استدراك حيث اتفقت منشأ التوهم وبهذا يدفع الاشكال  
الوارد على قوله تعالى ما كان محمد ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله وحاصل  
الاشكال ان لكن للاستدراك ونفي الابوة ليس بموهم لنفي الرسالة لعدم الاتصال  
والعلاقة بينهما في زعم المخاطب فكيف يتحقق الاستدراك وحاصل الجواب ان لكن  
لمجرد قصر القلب من غير استدراك فالمتشركون كانوا يعتقدون فيه الابوة زيد  
ونفي الرسالة فقلب المولى عليهم اعتقادهم ( قوله انما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء  
عنهما جميعا ) اي وحينئذ فهي عندهم لقصر الافراد ليس الا ولا تستعمل لقصر  
القلب ثم ان الخلاف بين النحويين والبيانين في كون لكن لقصر الافراد او القلب  
انما هو في النفي واما كونها لقصر الافراد او القلب في الاثبات فلا قائل به كما  
قاله في المطول لان المفهوم من كلام النحاة اختصاص لكن العاطفة بالنفي  
كان لاختصة بالاثبات قال في الخلاصة واول لكن نفيا او نفيا والنتي في معنى النفي  
فحصل من كلام الشارح ان لا تستعمل للنفي بعد الاثبات لقصر الافراد والقلب  
واما لكن فتستعمل للاثبات بعد النفي لقصر القلب فقط عند البيانين او لقصر  
الافراد فقط عند النحاة ولكن تخالف لافي الاستعمال من حيث ان لا تستعمل  
بعد الاثبات ولكن انما تستعمل بعد النفي ومن حيث ان لا تستعمل لكل واحد من القصرين  
ولكن انما تستعمل لاحدهما وتوافقها من جهة ان كلامهما يرد به السامع عن الخطاء  
الى الصواب ( قوله انما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما جميعا ) اي واما انه يقال  
لمن اعتقد انهما جاءك على ان يكون قصر افراد فلم يقل به احد وذلك لانه يحصل  
رد اعتقاد الشركة بالمعطوف عليه فذكر الاثبات الذي بعد لكن لغو لكونه معلوما  
للمخاطب ( قوله او صرف الحكم ) اي المحكوم به ( قوله فان بل للاضراب عن التسبوع )  
اي للاعراض عنه وقوله وصرف الحكم الخ عطف لازم على ملزوم ( قوله في حكم  
السكوت عنه ) اي عند الجمهور ( قوله خلافا لبعضهم ) هو ابن الحاجب فانه صرح  
بذلك في الامالي كما قال القاري بقول العلامة السيد معترضا على الشارح ان هذا  
لم يوجد في كتبه المشهورة وانما الموجود فيها موافقة الجمهور فيه نظر ثم انه على  
تفسير الاضراب بما قال الجمهور يخرج العطف بل عن تعريف العطف بانه تابع مقصود

بالنسبة مع متبوعه لاعلى ما ذكره ابن الحاجب لان كلا من التابع والتبوع مقصود  
بالنسبة وان كان احدهما بالاثبات والآخر بالنفي كما في العطف بلا ولكن ( قوله  
في المثبت ) اى في العطف بل في الكلام المثبت ظاهر لان التبوع فيه اما في حكم  
المسكوت عنه او محقق النفي على الخلاف الذى ذكره قبل فاذا قلت جاني زيد بل عمرو  
فقد اثبت الجنى لعمرو قطعاً وصيرت زيادى حكم المسكوت عنه في نفس الامر فصار  
مجيبه على الاحتمال هذا عند الجمهور واما عند ابن الحاجب فقد اثبت الجنى لعمرو  
تحقيقاً ونفيه عن زيد تحقيقاً وعلى كل حال فيصدق ان الحكم قد صرف عن محكوم  
عليه الى محكوم عليه آخر ( قوله وكذا في النفي ) اى وكذا صرف الحكم في العطف  
بل في الكلام النفي ظاهر ان جعلنا الصرف بمعنى نفي الحكم عن التابع والتبوع في حكم  
المسكوت عنه كما هو قول المبرد وقوله او متحقق الحكم له اى للتبوع كما هو مذهب  
ابن الحاجب فان قلت ان ابن الحاجب لم يقل انه بمعنى تحقق الحكم للتبوع وانما قال  
انه نفي الحكم عنه قطعاً قلت هو انما صرح بما ذكر في الايجاب وحيث يعلم بطريق  
القياس ان صرف الحكم عن التبوع في النفي جعل الحكم محققاً ( قوله ومجيبه على  
الاحتمال ) اى على مذهب المبرد وقوله او مجيبه محقق اى كما هو مذهب ابن الحاجب  
فقول الشارح كما هو مذهب المبرد الاول ان يقدمه على قوله او مجيبه محقق ( قوله كما  
هو مذهب الجمهور ) راجع لقوله وان جعلناه بمعنى ثبوت الحكم فصار الحاصل ان  
المبرد يقول ان الثانى صرف عنه الحكم ولا بد واما الاول فيحتمل ثبوت الحكم له ونفيه  
عنه واما ابن الحاجب فيقول ان الثانى نفي عنه الحكم قطعاً والاول اثبت له الحكم  
قطعاً فعلى كلا القولين بل نقلت حكم ما قبلها لما بعدها واما الجمهور فيقولون ان  
الثانى ثبت له الحكم تحقيقاً واما الاول فيحتمل ثبوت الحكم له وانفاؤه عنه فعلى هذا  
بل نقلت ضد حكم ما قبلها لما بعدها وصيرت ما قبلها كالمسكوت عنه فلم يكن الحكم  
حيث منصرفاً عن محكوم عليه الى محكوم عليه آخر وانما الذى صرف ضد ذلك  
الحكم هذا حاصل الاشكال الذى اشار له الشارح ويمكن ان يجاب عن هذا الاشكال  
بان يقال المراد من صرف الحكم تغيير المحكوم به من حيث نسبته ولا شك انه هنا نسب  
الجنى الى الاول فقيا ثم صرف اى غير بان نسب الى الثانى اثباتاً وجعل الاول في حكم  
المسكوت عنه ( قوله او التشكيك للسامع ) اى وان كان المتكلم غير شاك ( قوله اى  
ايقاعه في الشك ) اى في اصل الحكم ( قوله جاني زيد او عمرو ) هذا التال صالح للشك  
والتشكيك لان المتكلم ان كان غير عالم بالجاني منهما فالعطف للشك وان كان عالماً  
بمينه ولكن قصد ايقاع المخاطب في الشك في الجاني منهما كان العطف للتشكيك  
( قوله اولاً للبهام ) هو اخفاء الحكم عن السامع لغرض كقطع الججاج والفرق بينه  
وبين التشكيك ان القصد من الثانى ايقاع المخاطب في الشك وايقاع الشبهة في قلبه

والقصد من الاول اخفاء الحكم عن السامع وترك التعيين له من غير قصد الى ايقاعه في الشك وان كان ذلك يحصل له لانه غير مقصود وفرق بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد والحاصل ان او موضوعا لاحد الامرين او الامور والداعي لا يرادها ما شك التكلم في الحكم او تشكيكه للسامع اخر ايقاعه في الشك واخفاء الحكم على السامع من غير قصد لابقاعه في الشك الخ (قوله وانا او اياكم) ان حرف توكيد واسمها مدغم فيها وقوله او اياكم عطف على اسم الذي هو مستند اليه فهو محل الشاهد وقوله او في ضلال مبين عطف على هدى من عطف المفردات فقد اشتمل الكلام على ابهام في المسند اليهما والمسندين معا فكأنه قيل احدنا ثابت له احد الامرين الهدى او الضلال وهما بحث وهو ان السكاكي جعل هذه الآية من قبيل اسماع الخطابين الحق على وجه لا يثير غضبهم وهو ان يترك تخصيص طائفة بالهدى وطائفة اخرى بالضلال لينظروا في انفسهم فيؤدبهم النظر الصحيح الى ان يعترفوا انهم هم الكاشون في الضلال المبين فالتناسب ان يمثل بهذه الآية للتشكيك للابهام لان الموصوف بالجهل المركب لا يتأتى منه النظر كالوصوف بالعلم اليقين كما صرح به في المواقف وغيره حتى جعل بعضهم الشك من شرائط النظر فلما اراد انجاهم من ورطة الجهل المركب هداهم الى طريق الشك ليتأتى منهم النظر الصحيح الموصل الى الحق (قوله او للتخير او للاباحة) اي يعطف على المسند اليه لافادة التخيير او الاباحة وذلك اذا وقع بعد الامر ولذا ينسبون الاباحة والتخيير الى الامر وقد ينسبونهما الى كلفة او وانما ترك المصنف ذلك لان كلامه في الخبر (قوله نحو ليدخل الخ) هذا المثال صالح للتخيير والاباحه والفارق بينهما انما هو القرينة فان دلت على طلب احد الامرين فقط كان العطف للتخيير والافلا باحة (قوله يجوز الجمع) اي بقرينة خارجية لان مدلول اللفظ ثبوت الحكم لاحدهما مطلقا فان كان الاصل فيهما المنع استفيد التخيير وعدم جواز الجمع والاستفيدت الاباحه وجواز الجمع (قوله بخلاف التخيير) اي فلا يجوز فيه الجمع ان قلت ان او في آية كفارة البين للتخيير مع انه يجوز الجمع بين تلك المتعاطفات قلت الجمع بينهما ان كان على ان الجميع كفارة واحدة فهو ممنوع لانه استظهار على الشارع وان كان الجمع بينهما على ان احدها كفارة والباقي صدقة او تطوع فهذا لا يرد لانه لا يقال حينئذ انه جمع اقسام الكفارة فتأمل (قوله اي تعقيب الخ) اشار بذلك الى ان الفصل في كلام المصنف بمعنى ضمير الفصل لا المعنى المصدرى وانه على حذف مضاف اي اراد الفصل وانما قال الشارح اي تعقيب الخ ملاحظة للمضاف المقدر فهو بيان لحاصل المعنى (قوله وانما جعله من احوال المسند اليه) اي حيث ذكره في مجته ولم يجعله من احوال المسند مع انه ملاصق لهما ومقترن بهما (قوله لانه يقترب به اولا) اي اقترانا اولا اي قبل ذكر المسند لانه يذكر المسند اليه اولا فيقال زيد

اولا ابهام نحو وانا او اياكم  
لعل هدى او في ضلال مبين  
او للتخير او للاباحة نحو  
ليدخل الدار زيدا وعمره  
والفرق بينهما ان في الاباحه  
يجوز الجمع بينهما بخلاف  
التخيير (واما فصله اي)  
تعقيب المسند اليه بضمير  
الفصل وانما جعله من  
احوال المسند اليه لانه  
يقترب به اولا ولانه في المعنى  
عبارة عنه وفي اللفظ  
مطابق له

ويذكر ضمير الفصل ثانيا فيقال هو ويذكر المسند ثالثا فيقال القائم فقد اقترن ضمير  
 الفصل بالمسند اليه اولاً قبل اقترانه بالمسند ( قوله ولأنه في المعنى عبارة عنه ) فهو  
 في قولك زيد هو القائم نفس زيد ( قوله وفي اللفظ مطابق له ) أي في الافراد والتثنية  
 والجمع نحو زيد هو القائم والزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون ان قلت انه  
 يلزم من مطابقته للاول مطابقته للثاني اذ لابد من مطابقة الخبر للمبتدأ قلت لانسلم  
 الزوم لجواز ان يكون الخبرا فعل تفضيل وهو لا يجب مطابقته للمبتدأ نحو الزيدان هما  
 افضل من عمرو فقوله وفي اللفظ مطابق له أي بطراد بخلاف المسند فإنه قد لا يطابقه  
 ثم ان ما ذكره الشارح من ان ضمير الفصل عبارة عن المسند اليه في المعنى اتما يأتي على  
 القول الرجوح من ان ضمير الفصل اسم وله مرجع وانه يعرب اما مبتدأ او بدلا  
 بمما قبله والحق انه خرف جـ به على صورة الاسم وليس بضمير ولا مرجع له واتما  
 يسمى ضميرا على سبيل الاستعارة والعلاقة المشابهة في الصورة كما يأتي من ان المشاكلة  
 الصورية من علاقات الاستعارة وجعلها العضام من علاقات المجاز المرسل ان قلت  
 ما ذكره الشارح من توجيه كونه من احوال المسند اليه يعارضه اقترانه بلام  
 الابتداء في نحو ان زيدا لهو القائم اذ اقترانه بها يدل على انه من احوال المسند وقائم  
 مقامه قلت دخول اللام عليه لكونه توطئة وتمهيدا للمسند لالكونه عبارة عنه وقائما  
 مقامه بدليل ان من اعربه اعربه مبتدأ او بدلا بمما قبله ( قوله فلتخصيصه بالمسند )  
 ربما او هم كلامه انحصار نكاته في التخصيص المذكور مع انه قد يكون لغير ذلك  
 كالتمييز بين كون ما بعده خبرا او نعتا وكالتأكيد اذا حصل الحصر بغيره كما اذا كانت  
 الجملة معرفة الطرفين فيها ضمير فصل نحو ان الله هو الرزاق فيحمل كلام المصنف  
 على ان التخصيص من نكاته ( قوله يعني لقصر الخ ) لما كانت العبارة توهم ان الباء  
 داخلة على المقصور عليه بين الشارح انها داخلة على المقصور من قصر الصفة  
 على الموصوف لان المسند صفة للمسند اليه واعلم ان دخول الباء بعد الاختصاص  
 على المقصور هو الغالب في الاستعمال عند الشارح وخالفه السيد فجعل الغالب دخولها  
 على المقصور عليه مع اتفاقهما على جواز الامرين لغة والزراع بينهما اتما هو  
 في الغالب في الاستعمال آه سم وقوله وخالفه السيد الخ فاقش فيه بس لان الذي  
 في حواشي الكشاف للسيد وخواشيه على المنطوق موافقة للشارح حيث قال دخول  
 الباء بعد التخصيص على المقصور اكثر في الاستعمال بناء على ان تخصيص شيء باخر  
 في قوة تمييز الآخر عن نظائره فاستعمل فيه على طريق المجاز المشهور حتى صار  
 كأنه حقيقة فيه او على طريق التضمن وان كان التخصيص بحسب مفهومه الاصل  
 يقتضي دخولها على المقصور عليه فيقال اختص الجود بزيد أي صار الجود مقصورا  
 على زيد لا يتجاوز الى غيره وهذا عرف جيد الا ان الأكثر في الاستعمال دخولها

( فلتخصيصه ) أي المسند  
 اليه ( بالمسند ) يعني لقصر  
 المسند على المسند اليه لان  
 معنى قولنا زيد هو القائم  
 ان القيام مقصور على زيد  
 لا يتجاوز الى عمرو قاله  
 في قوله فلتخصيصه بالمسند  
 مثلها في قولهم خصصت  
 فلانا بالذكر أي ذكرته  
 دون غيره كأنك جعلته  
 من بين الأشخاص مختصا  
 بالذكر أي منفردا به والمعنى  
 هنا جعل المسند اليه من  
 بين ما يصح انصافه  
 بكونه مسندا اليه مختصا  
 بان يثبت له المسند كما يقال  
 في ابائك نعتد معناه نخصك  
 بالعبادة لان عبد غيرك  
 ( واما تقديم ) أي تقديم  
 المسند اليه ( فلكون ذكره  
 اهم ) ولا يمكن في التقديم  
 مجرد ذكر الاهتمام

على المقصور كايين ( قوله مثلهما في قولهم الخ ) اى فى كونها داخله على المقصور  
( قوله اى ذكرته دون غيره ) اى قاله ذكر مقصور على فلان ( قوله كائى الخ ) كأن  
للتحقيق اى بمعنى انك جعلته وقوله من بين الاشخاص متعلق بمختصا مقدم عليه  
( قوله من بين ما ) اى من بين الافراد التى يصح اى يمكن عقلا ( قوله بكونه مستندا اليه )  
اى لذلك المسند المخصوص ( قوله بان يثبت له المسند ) اى ذلك المسند بخصوصه  
وحاصله ان ذلك المسند بخصوصه يوضح عقلا استناده الى افراد عدة فاذا استدلوا احد  
واقى بضمير الفصل كان ذلك المسند مقصورا على هذا المسند اليه بخصوصه وقوله  
بان يثبت الخ على صيغة المعلوم من الثبوت لاعلى صيغة المجهول من الاثبات لان استفاد  
من ضمير الفصل هو القصر فى الثبوت للاثبات والفرق ظاهر آه فنارى ( قوله  
معناه تختص بالعبادة ) اى وليس معناه انك تختص بالعبادة ومقصود عليها فليس لك  
من الاحوال والافعال غيرها ( قوله واما تقديم الخ ) المراد بتقديمه ايراده ابتداء اول  
النطق فاندفع اعتراض المطول بانه كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح  
صاحب الكشاف بانه انما يقال مقدم او مؤخر للمزال عن مكانه لالقرار فى مكانه  
وحاصل الجواب ان فى لفظ التقديم هنا تجوزا والمراد ما عرفت ( قوله فليكون ذكره  
اهم ) اى فليكون ذكره اهم من ذكر المسند ومعنى كون ذكره اهم ان العناية به اكثر  
من العناية بذكر غيره ( قوله ولا يكتفى فى التقديم ) اى فى بيان نكتته التقديم مجرد الخ اى  
لا يكتفى صاحب علم المعاني ان يقتصر فى بيان نكتة التقديم على الاهتمام بحيث يقول  
قدم المسند اليه مثلا للاهتمام بل ينبغي ان يبين سببه ليعلم التعلل الكاسب للبلاغة الجهات  
المعتبرة عند البلغاء المتقضية للاهتمام والا يكتفى ان يقال فى التقديم الواقع من البلغ  
انه للاهتمام اذ لاختفاء فى ان مادعاء للاهتمام امر معتبر فى البلاغة ( قوله وبأى سبب )  
العطف تفسرى ( قوله فلذا فصله ) اى بينه والضمير لوجه الاهتمام وسببه ( قوله  
امالانه ) اى وثبتت الاهمية الذكره اما لكون تقدمه الاصل اى الراجع فى نظر الواضع  
وقوله امالانه اى تقديم المسند اليه بمعنى اللفظ وقوله لانه محكوم عليه اى المسند اليه  
بمعنى المعنى فى كلامه استخدام ( قوله ولا بد من تحققة قبل الحكم ) اعترض بانه ان اريد  
وقوع النسبة او لا وقوعها فهو مسبق بتحقيق المسند اليه والمسند معا فى الذهن  
ضرورة ان النسبة لاتعمل الا بعد تعقلهما لكن لا يلزم من ذلك ما هو المطلوب  
اعنى تقديم المسند اليه على المسند وان اريد بالحكم المحكوم به فلان سلم انه لا بد  
من تحقق المحكوم عليه فى الذهن قبل المحكوم به لانه يمكن تعقل المحكوم به قبل تعقل  
المحكوم عليه نعم لو كان المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به الوصف كان الاولى  
ان يلاحظ قبل المحكوم به واما انه يجب فلا هذا اذا اريد بتحقيقه قبل الحكم تحققة  
فى التعقل وان اريد بتحقيقه فى الخارج فلا نزاع فيه اذا كان المحكوم عليه من الموجودات

بل لا بد ان يبين ان الاهتمام  
من اى جهة وبأى سبب  
فلذا فصله بقوله ( امالانه )  
اى تقديم المسند اليه  
( الاصل ) لانه محكوم  
عليه ولا بد من تحققة  
قبل الحكم فقصودوا ان  
يكون فى الذكر ايضا  
مقدما ( ولا يقتضى للعدول  
عنه ) اى عن ذلك الاصل  
اذ لو كان امر يقتضى  
العدول عنه فلا يقدم كما  
فى الفاعل فان مرتبة  
العامل التقدم على المفعول  
( واما يتمكن الخبر فى ذهن  
السامع لان فى المسند  
تشويها اليه ) اى الى الخبر  
( كقوله والذى حازت  
البرية فيه نصيب )



الخارجية الان ترتيب الالفاظ لتأدية المعاني بحسب ترتيب تلك المعاني في العقل  
 لافي الخارج واجب بانه يصح ان يراد بالتحقيق قبل الحكم التقدم في العقل ويراد  
 بالحكم المحكوم به ويراد بالوجوب المأخوذ من قوله لابد الوجوب الاستثنائي  
 وهو الاولوية لا الحقيقي ولا شك ان العقل الذاتية قبل الوصف هو المناسب وان امكن  
 العكس وان ترتيب اللفظ على ترتيب المعنى امر لا يفي فصيح التعليل به لتقديم المسند اليه  
 وحاصله ان المسند اليه لما كان محكوما عليه كان المسند مطلوبا لاجله فالاولى  
 ان يلاحظ قبله ويصح ان يراد بالتحقيق المذكور التقدم في الوجود الخارجي  
 والوجوب حينئذ حقيقي ويختص بالوجودات الخارجية وترتيب اللفظ هنا على  
 ما في الخارج ترتيب له على في الذهن لان ما في الخارج مدلول ما في الذهن وما في الذهن  
 مدلول اللفظ لان اللفظ يدل على ما في الذهن وما في الذهن يدل على ما في الخارج  
 ( قوله ولا مقتضى للعدول عنه ) اي والحال انه ليس هناك نكتة تقتضي العدول  
 عن ذلك الاصل اما لو وجدت نكتة من نكات التأخير فلا يقدم لان الاصل  
 نكتة ضعيفة فيرجع غيرها عليها بمجرد ثبوت ان هذه الجملة حال من المصدر المنسب  
 من ان ومموليها والتقدير لكونه الاصل في حال عدم مقتضى للعدول عنه قبل  
 ولا يصح ان يكون حالا من خبران وهو الاصل لما يلزم عليه من عمل ان في الحال  
 لان العامل في الحال هو العامل في صاحبها وانه عامل ضعيف لانه عامل معنوي  
 وفيه نظر لان العامل المعنوي انما يمنع عمله في الحال مؤخر الامدما قال في الخلاصة  
 \* وعامل ظن معنى الفعل لا \* جروفة مؤخر ان يعمل \*

فالخلق جواز ذلك الوجه ايضا ويصح ان تكون الجملة عطفا على خبران وهو الاصل  
 ( قوله فان مرتبة العامل التقدم على الممول ) اي لانه لما اثر فيه رجح جانبه عليه  
 بالتقديم ولان العامل علة في الممولية والعلة مقدمة على الملول ( قوله لان في المبدأ  
 تشويقا اليه ) اي لمامعه من الوصف الموجب لذلك او الصلة كذلك كقوله حارت  
 في المثال والحاصل ان في قوله حارت البرية تشويقا للنفس الى علم الخبر فاذا قيل  
 حيوان تمكن في النفس لان الحاصل بعد الطلب اعز من المنساق بلاتعب وقد يقال  
 ان كون المبدأ مشوقا للخبر انما يدعو الى التقديم لالكونه اهم آه الطول ( قوله حارت البرية  
 فيه ) اي في انه يعاد اولياعاد اي يختلف فيه البرية فاطلق المزوم واراد اللازم  
 لان الحيرة في الشيء يلزمها الاختلاف فاندفع ما يقال ان الفريق القائل بالبعث جازمه  
 والعرض المنكر له جازم بعده واذا كان كل من اهل المذهبين جازما بذهبه فان الحيرة  
 او يقال ان الاختلاف من المجموع من حيث هو مجموع اثر حيرته وان كان كل واحد جازما  
 بذهبه او يقال ان مذهب الهادي لما كان يحتاج الى دفع الشبه وكذا مذهب الضال  
 ودفع الشبه لا يخلو غالبان حيرة فيكون الحلاق الحيرة واراد على اصله فكأنه قال والذي

وقع فيه تحير اولاً ولم يقع استقرار على حاله الا بعد دفع الشبه معاد حيوان الخ (قوله حيوان) اى معاد حيوان وقوله مستحدث من جاد اراد به النطفة بناء على ان المراد بالجماد مالىس بحيوان وان انفصل عنه او ان المراد مستحدث من جاد اعتبار اصله وهى طينة آدم بناء على ان المراد بالجماد مالىس بحيوان ومنفصل عنه او المراد بالحيوان الاجسام الخارجة من القبور وهى مستحدثة من جاد وهو القراب الذى تبث منه (قوله فى المعاد الجسماني) اى فى العود التعلق بالاجسام وكذا بالارواح (قوله والنشور) اى انتشار الخلق من قبورهم وتفرقهم فى الذهاب الى المحشر وقوله الذى ليس بنفساني اى الذى ليس متعلقاً بالنفس فقط بل متعلق بالنفس اى الروح والجسم معاً (قوله بدليل ما قبله الخ) اى ان المراد بالحيوان المستحدث من جاد بنو آدم والذى تحيرت البرية فيه معاده ونشوره بدليل ما قبله وايس المراد بالحيوان المستحدث من جاد الذى تحيرت البرية فيه ناقة صالح او ثعبان موسى كما قال بعضهم فان الاولى مستحدثة من الصخرة والثاني مستحدث من العصا وقد اختلف فيهما الناس ف قيل ذلك ضلال ومحروقيل امرحق ومجزة لصالح وموسى وقال بعضهم المراد به طائر بالهند يقال له القنفس يضرب به المثل فى البياض له مقدار طويل فيه ثلثائة وستون رقبة على عدد ايام السنة اذا صوت يخرج من كل واحدة منها صوت حسن يعيش الف سنة واذا انتهى اجله والهمه الله ذلك دخل عشه ونفخ فيه فيحدث فى العش اصوات مطربة فيعترق العش بنار تحدث حينئذ ويحترق ذلك الطائر فى العش حتى يصير رماداً ثم يخلق الله من ذلك الرماد بعد ثلاثة ايام ذلك الطائر مرة اخرى ثم اذا انتهى اجله فعل مثل ما فعل اولاً وهلم خرا لکن انت خير بان هذا البيت وحده لا يدل لمسا داء من ان المراد بالحيوان المستحدث من جاد بنو آدم وان الذى تحيرت فيه البرية معاده لصدقه بنافه صالح وعصا موسى نعم آيات القصيدة من اولها تدل على ذلك فالاولى ان يقول بدليل السياق وذلك لان هذا البيت الذى ذكره المصنف لابي العلاء المعرى من قصيدة يرثى بها قبيها حنفاً ومطلعها

حيوان مستحدث من  
جَداد يعنى تحيرت  
الخلائق فى المعاد الجسماني  
والنشور الذى ليس بنفساني  
بدليل ما قبله بان امر الاله  
واختلف الناس فداع الى  
ضلال وهاد يعنى بعضهم  
يقول بالمعاد وبعضهم لا  
يقول به (واما تعجيل  
المسرة والمساءلة لتفاؤل)  
علة تعجيل المسرة (او النطير)  
علة تعجيل المساءة

- \* غير مجد فى ملتي واعتقادي \* نوح بالك ولا ترنم شادي \*
- \* وبسير موت الغنى اذا قب \* س بصوت البشر فى كل ناد \*
- \* ابكت منكم الحمامة ام غن \* ت على فرع غصنها المياد \*
- \* صاح هذى قبورنا تملأ الرح \* ب فاين القبور من عهد عاد \*
- \* خفف الوطء ما تشن اديم ال \* رض الا من هذه الاجساد \*
- \* وقبج بنا وان قدم العهد \* سدھوان الآباء والاجداد \*
- \* سران استطعت فى الهوام ويدا \* لا اختيا لعل رقاب العباد \*
- \* رب لحد قد صار لحد امرارا \* ضاحك من تراحم الاضداد \*

\* تعب كلها الحياة فما اعجز \* ب الامن راغب في ازدياد \*

\* ان حزنا في ساعة الموت اضعا \* فسرور في ساعة الميلاد \*

وهي طويلة ومنها ما يدل على كون المرنى فقيها خفيا وهو قوله

\* و فقيها افكاره شدن لله \* مان ما لم يشده شعر زياد \*

فسياق القصيدة في رثي شخص مات بعد ان يكون المراد بالحيوان غير الادميين ويعين ان الذي وقعت الخيرة فيه معاده ومجد بمعنى مغن ونافع والشادي من الشبو وهو رفع

الصوت ( قوله بان الامر الاله ) اي ظهر بالادلة بالنسبة ان دعى الى الهدى ( قوله وهاد عطف على داع ) ( قوله بعضهم يقول بالمعاد ) اي وهو الهادي كما يدل عليه قوله بان امر الاله حيث جعل الخشر من امر الله وقوله بعده

\* واليبب اليبب من ليس \* يغتر بان مصيره للفساد \*

اي فساد المزاج وعدم المعاد ( قوله تعجيل المسرة ) اي السرور لانه يحصل بسماع اللفظ المشعر بالسرور سرور وكذا يقال فيما بعده ( قوله علة تعجيل المسرة ) اي انما عجلت المسرة للسامع لاجل ان يتفائل وعجلت المساة له لاجل ان يتطير ذلك لان السامع انما يتفائل او يتطير باول ما يفتح به الكلام فان كان يشعر بالمسرة تفائل به اي تبادر لفهمه حصول الخير وان كان يشعر بالمساة تطيره اي تبادر لفهمه حصول

الشر ( قوله سعد في دارك ) المراد به العلم والالم يحز الابتداء به لانه نكرة بلامسوغ والشاهد فيه انه قدم المسند اليه لكون ذكره اهم لاجل تعجيل المسرة لا للمسرة اذهي حاصلة مع التأخير وانما عجلت المسرة لاجل تفائل السامع اي تبادر حصول الخير لفهمه بخلاف السفاح في دار صديقك فان التقديم فيه تعجيل المساة وعجلت المساة لاجل تطير السامع وهو ان يتبادر الى فهمه حصول الشر والمراد بالسفاح هنا اما الوصف وهو سفاح الدماء او العلم وهو في الاصل لقب لاول خليفة من بني العباس ( قوله واما لا يهيام

الخ ) اي واما لاجل ان يوقع التكلم في وهم السامع انه لا يزول عن الخاطر حتى ان الذهن اذا التفت لغير عنه لم يجد اولي منه اي والشان ان ما لا يزول عن الخاطر يقدم اولا في الذكر عن غيره والمراد بالخاطر القلب لا ما خطر وحل فيه وهو الهاجس فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم الحال وارادة المحل فاذا قيل الحبيب جاء قدم المسند اليه فيه لا يهيام انه لا يزول عن الخاطر وانما عبر بالابهام لان عدم زواله عن الخاطر امر غير ممكن بحسب العادة لانه يزول في بعض الاوقات كوقت النوم ( قوله او انه يستلذبه ) اي ايهام الاستلذابه والمراد بالذلة الذلة الحسية ولذا عبر بالابهام اشارة الى عدم تحقق ذلك ( قوله اظهار تعظيمه ) نحو رجل فاضل عندي وقوله او تحقيره نحو رجل جاهل عندك واعترض بان هذا الغرض الذي هو اظهار التعظيم او التحقير يحصل مع التأخير وليس خاصا بالتقديم لحصول كل منهما بالوصف

( نحو سعد في دارك )

تعجيل المسرة ( والسفاح

في دار صديقك ) تعجيل

المساة ( واما لا يهيام

انه ) اي المسند اليه

( لا يزول عن الخاطر )

لكونه مطلوباً ( او انه

يستلذبه ) لكونه محبوباً

( واما نحو ذلك ) مثل

اظهار تعظيمه او تحقيره

او ما اشبه ذلك قال ( عبد

القاهر وقد يقدم المسند

اليه ) ليفيد ( التقديم

( تخصيصه بالخبر الفعلي )

اذلو حذف الوصف لم يستفد شئ منهما اصلا قدم المسند اليه او اخر فلا دخل  
 للتقديم في شئ من ذلك واجيب بان في الكلام حذف مضاف اى مثل تعجيل اظهار  
 تعظيم الخ ولانك ان تعجيل الاظهار خاص بالتقديم هذا يحصل ما في الفارسي وتبعه  
 بس وسم وفي عبد الحكيم قوله مثل اظهار تعظيم اى التعظيم المستفاد من جوهر  
 لفظ المسند اليه نحو ابو الفضل او من الاضافة نحو ابن السلطان حاضر او بوصفه  
 نحو رجل فاضل فالتعظيم حاصل بلفظ المسند اليه لكونه مشعرا به واظهاره يحصل  
 بتقديمه لانه يدل على ان الكلام سبق له نفسه وكذا الحال في التحقير اذا كان المسند  
 اليه لفظا مشتقا على التحقير فيكون تقديمه لاظهاره ولذا زاد لفظ الاظهار ولم يقل  
 تعظيمه او تحقيره انتهى وبهذا تعلم انه لا حاجة لما قاله ارباب الحواشي من التكلف  
 السابق (قوله او ما اشبه ذلك) اى كالا حراز عن ان يحصل في قلب السامع غير  
 المحكوم عليه كقولنا زيد قائم اذ لو قيل قائم زيد فربما تخيل من اول وهلة ان المراد بالقائم  
 غير زيد والغرض نفي ذلك التحيل لانه مظنة الغفلة عن تحقيق المراد (قوله قال عبد  
 القاهر) قدر الفعل اشارة الى ان عبد القاهر فاعل لفعل محذوف وفيه ان هذا ليس  
 من المواضع التي يحذف فيها الفعل فالاولى جعله مبتدا والخبر محذوف كما فعل في  
 المطول حيث قال عبد القاهر اورد كلا ما حاصله ما اشار اليه المصنف بقوله (قوله  
 وقد يقدم الخ) هذا مقابل للاهتمام المذكور سابقا في المتن لانه من جملة نكاته  
 قوله بالخبر الفعلي (اى بنى الخبر الفعلي فهو على حذف مضاف بدليل قوله ان اولى  
 الخ وايضا المقصور على المسند اليه المقدم في المثال الذي ذكره نفي القول واما الفعل  
 الذي هو القول فهو ثابت لغيره فالخبر الفعلي ان المسند اليه مخصص بنى الخبر الفعلي  
 والمخصص بالخبر الفعلي انما هو غير المسند اليه فلا بد من تقدير اما في آخر الكلام  
 كما قلنا او في اوله بان يقال ليفيد التقديم تخصيص غيره بالخبر الفعلي اللهم الا ان يراد  
 بالخبر الاخبار اعني مضمون الجملة لا خبر المبتدا ولا شك ان مضمون الجملة في المثال نفي  
 القول وحينئذ فلا حاجة لحذف المضاف او يقال مراده بالمسند اليه غير المذكور لانه مسند  
 اليه في الكلام ضمنا اذ كل كلام اشتمل على الحصر كان مشتملا على اثنين من المسند اليه احدهما  
 ضمني والآخر مصرح به لانه يشتمل على حكيمين ايجابى وسلبى ولكل منهما مسند اليه  
 والمراد بالخبر الفعلي ما في اوله فعل وكان فاعله ضمير المسند اليه لا التضمن لمعنى الفعل  
 لتصريحه بان الصفة المشبهة في قوله تعالى وما انت علينا بعزير ليست خبرا فعليا  
 قاله الفارسي وفي الاطول ان المشتقات كلها مشتركة في سبب افادة التخصيص كما في  
 قوله تعالى وما انت علينا بعزير وما هم منها بمخرجين فقدم العزة في الاولى مختص  
 بالمسند اليه ثابتة لغيره وكذا نفي الخروج في الثانية مختص بالمسند اليه وهو الكفار  
 والخارج منها ثابت لغيرهم (قوله اى قصر الخبر الفعلي عليه) اى قاله داخلة

على المقصور (قوله اى وقع بعدها) انت الصير العائد على حرف النفي نظرا الى انه اداة  
او كلمة (قوله بلا فصل) ليس قيداهما وانما اتى به لاعتباره في حقيقة الولى اصطلاحا وان  
لم يعتبر في حقيقته لفظة لصدق الولى لغة مع الفاصل فلا يضر الفصل ببعض المعمولات  
مثلا نحو ما زيدا انا ضربت وما في الدار انا جلست وكقولك ما اننا قلت تريد فهذا  
كله مما يفيد التخصيص ولهذا يجعل الشارح صورة الفصل المذكور من جملة الصور  
الداخلية تحت قوله الا تى والا كما استقف عليه كذا قرر شيخنا العدوى (قوله ما اننا قلت  
هنا) اى انا مبتدا وقت خبره وقدم المسند اليه في هذا الكلام لاجل اعادة اختصاصه  
بانفشاء هذا القول عنه اى ان انفشاء هذا القول مقصور على وثابت لغيرى وهذا  
الغير الذى ثبت له ذلك القول ليس كل غير بل غير مخصوص وهو من توهم المخاطب  
شركته معك او انفراذك به دونه كما قال الشارح (قوله مع انه مقول لغيرى)  
فيه ان المخاطب قد ينسب الفعل الى المتكلم من غير تعرض لغيره فيقول له المتكلم ما انا  
فعلت لنفى ما زعمه المخاطب فكيف يكون التقديم مفيدا لثبوت الفعل للغير مع ان  
ذلك الغير ليس ملاحظا اصلا كذا بحث السيد البصغوى وقيل ما فى اننى هو  
الاصل وقد يخالف لقريئة كذا اجاب بعضهم لكن قد يقال مقتضى قول الشارح  
في المنطوق ولا يقال هذا الكلام اعنى ما اننا قلت هذا الا فى شئ ثبت عند المخاطب  
انه مقول لغيرك وانت تريد نفي كونك القائل فقط لاننى القول مطلقا ادلا تراعى  
فيه بل فى قوله ان هذا البحث لا يرد وان المخاطب اذا نسب الفعل الى المتكلم من  
غير تعرض لغيره لا يقول له ما اننا فعلت بل انا ما فعلت فتأمل (قوله فان تقديم يفيد  
اى بالمنطوق وقوله وثبوت اى ويفيد باللفظ عموم ثبوت (قوله على الوجه الخ)  
متعلق بقوله وثبوت وقوله الذى نفي اى الفعل وقوله عنه اى عن المتكلم وكان  
الواجب ان يزيد قوله عليه بعد عنه بان يقول على الوجه الذى نفي عنه عليه لان عائد  
الموصول او موصوف الموصول اذا كان مجرورا لا يحذف الا بشروط منها ان يكون  
الموصول او موصوفه مجرورا بمتجر العائد وان يتحد متعلقهما معنى اولفظا ومعنى  
ولم يتحد هنا متعلقا لان متعلق احدهما ثبوت ومتعلق الآخر نفي كما هو ظاهر فتأمل  
(قوله من العموم او الخصوص) بيان الوجه فاذا كان النفي عاما او خاصا كان الثبوت  
كذلك ومثال العموم قولك ما اننا رأيت احدا فان الذى نفي عن المسند البدئية كل  
احد والذى اثبت لغيره روية كل احد ولا شك ان كل احدهما ومثال الخصوص ما اننا قلت  
هذا فقد نفي عن المسند اليه قول هذا بخصوصه واثبت لغيره قول ذلك بخصوصه  
فالعموم والخصوص بالنظر للعمول (قوله ولا يلزم الخ) لما كان قوله وثبوت لغيره  
يوهم ان المراد كل غير دفع ذلك التوهم بقوله ولا يلزم الخ (قوله لان التخصيص  
انما هو بالنسبة الى من توهم) اى لان التخصيص المستفاد من امثال المذكور انما

اى قصر الخبر الفعلى عليه  
(ان ولى) المسند اليه  
(حرف النفي) اى وقع  
بعدها بلا فصل (نحو ما  
اننا قلت هذا اى لم اقله مع  
انه مقول) لغيرى فالتقديم  
يفيد نفي الفعل عن المتكلم  
وثبوت لغيره على الوجه  
الذى نفي عنه من العموم او  
الخصوص ولا يلزم ثبوت  
لجميع من - واولك لان  
التخصيص انما هو بالنسبة  
الى من توهم المخاطب  
اشراكك معه وانفرادك  
به دونه

هو بالنسبة الى من توهم الخ فهو قصر اضافي بالنسبة لجميع الناس حتى يكون حقيقيا  
وقوله الى من توهم الخ اي فيكون قصر افراد وقوله وانفرادك اي فيكون قصر قلب  
ثم ان هذا يشمل المتردد كافي قصر التعيين لان المتردد يجوز الانفراد والشركة فهو توهم  
ذلك وحينئذ فلا يرد على هذا الحصر اعني قول الشارح لان تخصيص انما الخ قصر  
التعيين بان يقال تخصيص ايضا يكون بالنسبة للمتردد ولا حاجة للاعتذار الواقع  
من القاري عن عدم التعرض له بقلته بالنسبة الى مقابله وعدم ظهور خطأ المخاطب  
فيه قاله بس وقوله انما هو بالنسبة لمن توهم الخطاب اشتراك معه اي بالنسبة لمن  
وقع في وهم الخطاب اي في ذهنه اشتراك معه فشملة الاعتقاد والظن وهو الطرف  
الراجح والوهم وهو الطرف المرجوح وليس كلام الشارح قاصرا على الوهم كذا  
قرر شيخنا العدوي (قوله ولان التقديم يفيد التخصيص) اي ولجل افادة التقديم  
التخصيص (قوله ونفي الحكم) عطف تفسير على قوله التخصيص (قوله مع ثبوته  
للغير) اي على الوجه الذي نفى عن المتكلم فلا بد من اعتبار هذا في العلة لتوقف انتاج  
عدم صحة المثاليين الاخيرين على ذلك (قوله لم يصح) اي اذا قصد التخصيص واما اذا  
قصد الاخبار بمجرد عموم النفي صح ذلك وكان قوله ولا غيرى قرينة على ذلك  
(قوله ولا ما انا رأيت احدا) اي لا يصح هذا المثال ايضا بناء على ما يتبادر منه  
وهو الاستغراق الحقيقي وان امكن تخصيصه بحمل التكررة الواقعة في سياق النفي على  
الاستغراق العرفي بان يحمل الاحد على الاحد الذي يمكن رؤيته (قوله قد رأى كل  
احد من الناس) اي وهو باطل وقوله لانه اي المتكلم وقوله قد نفى عن المتكلم اظهار  
في محل الاضمار اي قد نفى عن نفسه (قوله على وجه العموم) متعلق بنفي  
لبارؤية كما يدل عليه قول الشارح سابقا فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور  
وثبوته لغيره على الوجه الذي نفى عنه من العموم او الخصوص وقوله في المفعول صفة  
للعوم اي لان الرؤية نفاها المتكلم عن نفسه على جهة العموم الكائن في المفعول لان  
التكررة في سياق النفي تم (قوله ليتحقق الخ) علة لقوله فيجب ان ثبت لغيره على وجه  
العموم واعتراض على هذا التعليل بان تحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي لا يتوقف  
على الثبوت لغيره على وجه العموم بل يوجد مع ثبوت رؤية غيره ولو كان ذلك الغير  
واحدا فقط وذلك لان قولك ما انا رأيت احدا سلب كل معنى نفى الرؤية الواقعة  
لكل فرد من افراد الناس فيفيد عموم النفي وتخصيصه بالمتكلم يقتضى ان يكون غيره  
ليس ملتسبا بهذه الصفة اي انتفاء الرؤية لكل فرد وهذا لا يقتضى ان يكون قد رأى  
كل احده بل يكفي فيه ان يكون رأى واحدا لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب  
الجزئي وحينئذ فيصح هذا المثال اعني ما انا رأيت احدا فالتعليل المذكور يقتضى  
صحته مع ان المراد عدم صحته فالحاصل ان التعليل المذكور منتج لخلاف المطلوب

(ولهذا) اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الحكم عن المذكور مع ثبوته للغير (لم يصح ما انا قلت) هذا (ولا غيرى) لان مفهوم ما انا قلت ثبوت قائلية هذا القول للغير المتكلم ومنطوق لا غيرى نفيها عنه وهما متناقضان (ولا ما انا رأيت احدا) لانه يقتضى ان يكون انسان غير المتكلم قد رأى كل احد من الناس لانه قد نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب ان ثبت لغيره على وجه العموم في المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي (ولا ما انا ضربت الازيذا) لانه يقتضى ان يكون انسان غير لا قد ضرب كل احد سوى زيد لان المسئى منه مقدار عام وكل ما نفىته عن المذكور على ٩

واجب بان التركيب المفيد لتخصيص المتكلم بالنفي انما يقال في اصطلاح البلغاء لمن اعتقد وقوع الفعل على الوجه الذي وقع عليه النفي من العموم او الخصوص و اخطأ في تعيين الفاعل كما يشهد بذلك الذوق والسليقة السليمة فتع ذلك بان يقال يمكن ان يقال لمن اعتقد رؤية غير المتكلم لبعض الآحاد لكفاية ذلك في تحقق اختصاص المتكلم بهذا النفي غير ناهض وتحصل ان هذا المثال وهو ما انا رأيت احدا ان قيل جوابا لشخص اعتقد وقوع رؤيتك لكل احد غير صحيح باعتبار استعمال البلغاء لان التركيب المفيد لتخصيص المتكلم بالنفي انما يقال في عرفهم لمن اعتقد وقوع الفعل على الوجه الذي وقع عليه النفي من العموم او الخصوص و اخطأ في تعيين فاعله وان قيل جوابا لمن اعتقد رؤيتك لبعض الآحاد مخطئا في وقوع هذه الرؤية منك فهو صحيح (قوله ولا ما انا ضربت الا زيدا) اي لان هذا يفيد بمنطوقه ان نفي الضرب لكل احد غير زيد مقصور على المتكلم ويفيد بمفهومه ان يكون انسان غيره ضرب كل احد غير زيد وهو باطل لعدم تأني ذلك (قوله لان المستثنى منه) اي في هذا المثال (قوله مقدر عام الخ) اي فلو كان المستثنى منه بقدر خاصا صح الكلام كما في نحو ما انا قرأت الا الفاتحة فانه يفيد ان انسانا غيره قرأ كل سورة الا الفاتحة وهذا صحيح (قوله على وجه الحصر) اي كما هنا لان ما والا يفيد ان الحصر (قوله بان لا يكون الخ) بقی ما اذا كان حرف النفي مقدما الا انه مفصول من المسند اليه وهو داخل تحت قوله والا بالنظر لقوله اولا اي وقع بعدها بلا فصل فكان على الشارح زيادة ذلك وقد يحسب بان مراد الشارح فيما تقدم بالتقييد بعدم الفصل تفسير مفهوم الولي في الاصطلاح لاتفسير المراد اذا المراد بقوله سابقا ان ولي المسند اليه حرف النفي وقع بعدها كان بينهما فاصل اولا ولذا اسقط هذا القسم هنا وقد تقدم ذلك وقوله بالاشترط جزؤه قوله فقد يأتي الخ وبمجموع الشرط والجزاء معطوف على مجموع قوله وتقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي ان ولي حرف النفي (قوله فقد يأتي لتخصيص) اي ويلزمه التقوس وان كان غير مقصود وغير ملحوظ (قوله ردا) مفعول لاجاه عامله يأتي او التخصيص (قوله فيكون) اي التخصيص قصر قلب (قوله ويؤكد) اي المسند اليه (قوله على تقدير كونه) اي كون التخصيص (قوله بنحو لا غيري) اي بلا غيري ونحوه وليس المراد بمثل لا غيري ولا يؤكد بلا غيري او يقال المراد بنحو لا غيري كل لفظ دل صراحة على نفي صدور الفعل عن الغير فيجرد النحو عن المماثلة فيكون من قبيل المجاز المرسل وعلاقته الاطلاق فيضير متاولا لا غيري ولا سواي ولا زيد ولا عمرو (قوله مثل لا زيدا الخ) بيان لنحو لا غيري (قوله لانه) اي نحو لا غيري وهذا علة لقوله ويؤكد وقوله الدال صريحا اي وان كان وحدي يدل عليه التزاما وقوله على نفي شبهة الخ اي والشبهة تدفع بالصریح (قوله شبهة ان

٩ ووجه الحصر يجب ثبوته  
لغيره تحقيا لمعنى الحصر  
اناما فقام وان خاصا  
فخاص وفي هذا المقام  
مباحث نفيسة وشخفا  
بها الشرح (والا) اي وان  
لم يزل المسند اليه حرف  
النفي بان لا يكون في الكلام  
حرف نفي او يكون حرف  
النفي متأخرا عن المسند  
اليه (فقد يأتي) التقديم  
(لتخصيص ردا على من زعم  
انفراد غيره) اي غير المسند  
اليه المذكور (به) اي  
بالخبر الفعلي (او) زعم  
(مشاركته) اي مشاركة  
الغير (فيه) اي في الخبر  
الفعلي (نحو اناسبت في  
حاجتك) لمن زعم انفراد  
الغير بالسعي فيكون قصر  
للب في السعي فيكون قصر  
افراد (ويؤكد على الاول)  
اي على تقدير كونه ردا  
على من زعم انفراد الغير  
(بنحو لا غيري) مثل ٧

الفعل الخ) الانسافة بانية اى على نقي شبهة هي ان الفعل صدر عن الغير كما يظنه  
 مخاطب او المراد بالشبهة الظن وعلى هذا فالمراد بالنفي الانتفاء (قوله لانه) اى لان  
 وحدى وقوله الدال صريحا اى وان كان لا غيرى يدل عليه التزاما (قوله على ازاله)  
 اى على نقي (قوله والتأكيد انما يكون لدفع شبهة خالجت) اى خالطت قلب السامع  
 اى والغرض دفعها وما هو فى دفعها اصرح اولى بان يكون تأكيذا بخلاف مالمو  
 قيل فى الاول وحدى وفى الثانى لا غيرى فانه وان كان يفيد ماذكر بالزوم لكنه  
 ليس كما ذكر فى الصراحة (قوله والتأكيد انما يكون الخ) هذا من تنمة التعليل وهو  
 راجع لهذا التعليل وللذى قبله اعنى قوله لانه الدال صراحة على نقي شبهة ان الفعل  
 صدر عن الغير ويحتمل انه حذفه من الاول لدلالة هذا الثانى عليه (قوله وقد يأتى  
 لتقوى الحكم) اى ولا يلزمه التخصيص واثار بقوله وتقريره اى تثبيته الى ان المراد  
 بالتقوى التقوية (قوله نحو هو يعطى الجزيل) انما كان التقديم فى هذا المثال ونحوه  
 من كل مثال تقدم فيه المسند اليه على فعل مسند الى ضميره اسنادا تاما مفيدا للتقوى  
 لان المبتدأ طالب للخبر فاذا كان الفعل بعده صرفه لنفسه فثبت له ثم ينصرف ذلك  
 الفعل للضمير الذى قد تضمنه وهو عائد على المبتدأ فيثبت له مرة اخرى فصار الكلام  
 بمثابة ان يقال يعطى زيد الجزيل يعطى زيد الجزيل هذا حاصل ما يأتى للشارح  
 (قوله قصدا) اى يقال ذلك للقصدي الى تحقيق الخ لا لقصدي ان غيره لم يفعل ذلك  
 (قوله انه يفعل اعطاء) فيه ان الاعطاء فعل فكيف يفعل الفعل واجيب بان الفعل  
 الاول عام والثانى خاص واصح تعليل العام بالخاص وان الفعل الاول بالمعنى المصدرى  
 والثانى بمعنى الحاصل بالمصدر (قوله وسيرد عليك) اى فى بحث كون المسند  
 جملة خبرية (قوله وكذا اذا كان الفعل منفي) اى يحرف نفي مؤخر عن المسند  
 اليه كما هو فرض المسئلة وهو عطف على محذوف اى فقد يأتى لكذا وكذا اذا كان  
 الفعل مثبتا والمشار اليه بكذا البيان المذكور فى انا سمعت وفى هو يعطى الجزيل  
 والمعنى وكهذا التمثيل الذى فيه الفعل مثبت التمثيل اذا كان الفعل منفي (قوله وقد يأتى  
 التقديم الخ) هذا تفسير لمعنى التشبيه فى قول المصنف وكذا ان كان الفعل منفي لكن قول  
 المصنف وكذا اذا كان منفي مستفاد من قوله السابق والا الخ لثبوت له فكان يكفيه هنا  
 ذكر الامثلة فقط لما اذا كان الفعل منفي ولعله انما ذكره لزيادة التوضيح آه سم (قوله  
 نحو انت ما سمعت الخ) مثله انا ما قلت هذا فالتقديم فيه مفيد للتخصيص فهو مثل ما انا  
 قلت هذا كما مر ثم يفترقان من جهة ان ما انا قلته انما يلحق لمن اعتقد ثبوت القول  
 واصاب فى ذلك ولكنه اخطأ فى نسبتته للمتكلم اما انفرادا او على سبيل المشاركة  
 واما انا ما قلته فانه يلحق لمن اعتقد عدم القول واصاب فى ذلك ونسبه لغير المتكلم  
 ولكنه اخطأ فى ذلك (قوله قصدا الى تخصيصه بعدم السعى) اى واثبات السعى

(لغيره)

لا يزيد ولا يعمرو ولا من سواى  
 لانه الدال صريحا على نقي  
 شبهة ان الفعل صدر عن  
 الغير (و) يؤكد (على  
 الثانى) اى على تقدير كونه  
 رداعلى من زعم المشاركة  
 (بنحو وحدى) مثل منفردا  
 ومتوحدا وغير مشترك  
 لانه الدال صريحا على  
 ازالة شبهة اشتراك الغير  
 فى الفعل والتأكيد انما  
 يكون لدفع شبهة خالجت  
 قلب السامع (وقد يأتى  
 لتقوى الحكم) وتقريره  
 فى ذهن السامع دون  
 التخصيص (نحو هو يعطى  
 الجزيل) قصدا الى تحقيق  
 انه يفعل اعطاء الجزيل  
 وسيرد عليك تحقيق معنى  
 التقوى (وكذا اذا كان  
 الفعل منفي) فقد يأتى  
 التقديم للتخصيص وقد  
 يأتى للتقوى فالاول نحو  
 انت ما سمعت فى حاجتى

١- تضمنت معنا التقوى

٢- لا يفهم منها معنى التخصيص



لغيره ( قوله لتقوية الحكم المنفي ) الاولى حذف المنفي لان الحكم المنفي هو الكذب وليس المراد تقوية الكذب المنفي وانما المراد تقوية نفي الكذب يدل لذلك قول المصنف فانه اشد لنفي الكذب ولم يقل اشد للكذب المنفي فلو قال لتقوية الحكم وحذف المنفي كان صحيحا لان المراد حينئذ نفي الكذب وكذا لو قال تقوية نفي الحكم لان المراد بالحكم حينئذ المحكوم به وهو الكذب الا ان يحاج بان مراد الشارح المنفي من حيث نفيه فالمحوظ حينئذ نفيه لادانته ( قوله فانه اشد ) هذا تعليل لكون انت لا تكذب مفيدا للتقوى وقوله اشد اى اقوى ثم ان افضل ليس على بابيه لان تكذب ليس فيه شدة لنفي الكذب بل مفيد لنفي الكذب ( قوله لما فيه من تكرار الاسناد ) اى لان الفعل فى انت لا تكذب مسند مرتين مرة الى المتبداً ومرة الى الضمير المستتر فهو بمثابة ان يقال انت لا تكذب انت لا تكذب قال العلامة يعقوبى وقد فهم من بيان علة التقوى ان التخصيص لا يخلو عن التقوى لانه مشتمل على الاسناد مرتين لكن فرق بين ان يكون الشيء مقصودا بالذات وان يكون حاصله بالتبع ( قوله واقتصر المصنف على مثال التقوى ) اى ولم يذكر مثال التخصيص ايضا مع ان الفعل المنفي يحتاج لمثالين ( قوله ليفرق الخ ) قد يقال ان التفرع المذكور مثبت مع ذكر مثال التخصيص ايضا بان يذكر مثال التخصيص ثم مثال التقوى ثم يفرع عليه ذلك الا ان يقال قصد المصنف الاقتصار على احد المثالين اختصارا لانه معلوم من اول الكلام ان المنفي يأتى لهما فلما دار الامر بين ذكر احدهما اقتصر على مثال التقوى ليفرق عليه وحينئذ فقول الشارح واقتصر الخ معناه واقتصر على مثال التقوى اى ولم يقتصر على مثال التخصيص وليس معناه ولم يذكرهما جميعا بقى شيء آخر وهو انه قد يقال ان هذا المثال الذى ذكره المصنف مثال للامرين لصلاحيته لذلك لكن المصنف اقتصر فيه على بيان التقوى حيث قال فانه اشد لاجل ان يفرع عليه الفرق بين التقوى وتأكيده المسند اليه لانه محل اشتباه باعتبار ان كلافه دلالة على عدم الكذب ويحتو على ضمير مخاطب مرتين وترك بيان حال الآخر وهو التخصيص لظهوره اذا علمت ذلك فقول الشارح واقتصر الخ اى انه لم يبين التمثيل الا بالتقوى باعتبار قوله فانه اشد الخ وليس المراد انه لم يورد مثال التخصيص لما علمت ان المثال المذكور صالح لهما قرره شيخنا العدوى ( قوله وكذا من لا تكذب انت ) اى وكذا هو اى انت لا تكذب اشد فى نفي الكذب من لا تكذب انت ( قوله مع ان فيه ) اى فى لا تكذب انت تأكيده اى المسند اليه ( قوله اولان لفظ لا تكذب انت لتأكيد الخ ) اى باعتبار اشتماله على انت وحينئذ فالاختمال الاول اولى ( قوله بانه ضمير المخاطب ) متعلق بتأكيد وضميراته للمحكوم عليه اى بسبب ان المحكوم عليه ضمير المخاطب ( قوله لعدم تكرار الاسناد ) اى الموجب لتأكيد الحكم وتأكيده الحكم

قصدا الى تخصيصه بعدم السعي والثاني ( نحو انت لا تكذب ) وهو لتقوية الحكم المنفي وتقديره ( فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب ) لما فيه من تكرار الاسناد المفقود فى لا تكذب واقتصر المصنف على مثال التقوى ليفرق عليه التفرقة بينهما وبين تأكيد المسند اليه كما اشار اليه بقوله ( وكذا من لا تكذب انت ) يعنى انه اشد لنفي الكذب من لا تكذب انت تأكيده ( لانه ) اى لان لفظ انت اولان لفظ لا تكذب انت ( لتأكيد المحكوم عليه ) بانه ضمير المخاطب تحقيقا وليس الاسناد اليه على سبيل السهو او التجوز او النسيان ( لا ) لتأكيد الحكم لعدم تكرار الاسناد هذا الذى ذكر من ان التقديم للتخصيص تارة وللتقوى تارة اخرى ان يبنى الفعل على معرف

أقوى من تأكيد المحكوم عليه والفرق بين الأمرين أن تأكيد الحكم المفيد للتقوى  
 أن يكون الاسناد مكررا بخلاف تأكيد المحكوم عليه فإن الاسناد فيه واحد وفائدته  
 دفع توهم تجوز أو غلط أو نسيان فلو قيل لا تكذب لربما توهم أنه تجوز في الاسناد  
 لضمير المخاطب وإن المعنى الحقيقي لا يكذب أي فلان الغائب فأني بقوله أنت أي  
 لا غيرك (قوله الخ) أي إشارة إلى تعيين ما عطف عليه قوله وإن بني (قوله الذي  
 ذكر) أي في قوله وقد يقدم الخ (قوله من التقديم للتخصيص) أي نصا أو احتمالا  
 ليوافق إرجاع اسم الإشارة إلى ما قبل قوله والابيض كما يدل عليه عبارته في الإيضاح  
 أفاده عبد الحكيم فاندفع ما قيل كان الأولى للشارح أن يقول من أن التقديم للتخصيص  
 جزما وللتخصيص تارة وللتقوى أخرى (قوله أن بني الفعل على معرف) أي أن كان  
 المسند إليه معرفة سواء كان اسما ظاهرا أو ضميرا (قوله وإن بني على منكر أفاد الخ)  
 أي سواء ولي المنكر حرف النفي أولا (قوله تخصيص الجنس) أراد به الجنس اللغوي  
 وهو ما دل على متعدد فيشمل النوع والصفة (قوله أو الواحد) أو مائة خلو  
 فتحوز الجمع كما إذا كان المخاطب جازما بمحصول المجيء ولم يعلم هل الجائي من جنس  
 الرجال أو النساء وعلى تقدير كونه من جنس الرجال هل هو واحد أو أكثر فيقال  
 رجل جائي أي لا امرأة ولا رجلا ن أي أن المجيء مقصور على الواحد من ذلك الجنس  
 ثم إن قول المصنف أو الواحد مراده به العدد المعين من إطلاق الخالص وإرادة العام  
 أو هو من باب الاكتفاء والأصل أو الواحد أو الاثنين أو الأكثر واقتصر على الواحد  
 لأنه أقل ما توجد فيه الحقيقة ويفهم غيره بطريق المقابلة فاندفع قول بعضهم  
 انظر لم سكت عن الاثنين والجمع (قوله نحو رجل جائي) الجوز لوقوع التكرار مبتدا  
 كونها فاعلا في المعنى لأن المعنى ما جائي الرجل و كان على المصنف أن يزيد ما رجل  
 جائي ورجل ما جائي على ما تقدم في المعرفة (قوله نحو رجل جائي أي لا امرأة)  
 أي أن المجيء مقصور على هذا دون هذا الجنس الآخر وكون الذي جاء واحدا  
 أو أكثر ليس منظورا له (قوله فيكون تخصيص الجنس) أراد به الصنف فلا يقال  
 أن الرجل والمرأة كل منهما ليس جنسا بل صنف من النوع أو المراد الجنس اللغوي وهو  
 ما دل على كثيرين (قوله وذلك) أي وبيان ذلك الاختصاص (قوله حامل  
 لمعنيين) أي محتمل لهما ومشعر بهما عند استعماله في الماصدقات سواء قلنا أنه  
 موضوع للحقيقة أو لفرد منها مبهم فإذا كان اسم الجنس مفردا كان فيه الجنسية  
 والوحدة أو مثنى ففيه الاثنينية والجنس أوجما ففيه الجمعية والجنس وحيث كان حاملا  
 لهما وحكم عليه بفعل على وجه تخصيصه به فيحوز أن ينصرف التخصيص إلى الجنسية  
 فيكون ما اتفق عنه الفعل هو الجنس المقابل للمحكوم عيه فيقال في المفرد رجل  
 جائي أي لا امرأة وفي المثنى رجلا ن أي لا امرأتان وفي الجمع رجال جائي أي

(وإن بني) الفعل (على  
 منكر أفاد) التقديم (تخصيص  
 الجنس أو الواحدية) أي  
 بالفعل (نحو رجل جائي  
 أي لا امرأة) فيكون  
 تخصيص الجنس (أولا  
 رجلا ن) فيكون تخصيص  
 واحد وذلك أن اسم الجنس  
 حامل لمعنيين الجنسية والعدد  
 المعين أعني الواحدان كان  
 مفردا أو الاثنينان كان مثنى  
 والزائد عليه أن كان جمعا  
 فاصل التكرار المفردة  
 أن تكون لواحد من الجنس

غير متعين  
 صنف

لانساء اذا كان اعتقاد المخاطب ان الجاني من جنس المرأة فقط فيكون التخصيص  
 قصر قلب او هو من جنس الرجل والمرأة فيكون قصر افراد ويجوز ان ينصرف  
 الى العدد فيقال في المفرد رجل جاني اي لاثان ولا جمع اورجلان جاني اي لا واحد  
 ولا جماعة او رجال جاني اي لا واحد ولا لاثان اذا كان اعتقاد المخاطب عددية  
 مخصوصة دون غيرها والواقع بخلافه ويجري فيه قصر القلب والافراد على حسب  
 الاعتقاد كما مر وانما قيدنا بقولنا عند استعماله في الماصدقات لان افادة المنكر للعدد  
 انما هي عند ذلك الاستعمال واما عند استعماله في الحقيقة بناء على وضع النكرة لها  
 فلا يأتي تخصيص العدد فان قلت انه متى استعمل في الماصدقات لم يخل عن افادة  
 العدد وحينئذ فالخصر ان الجنسي والعددي لا يفرقان وظاهر كلام المصنف افرافهما  
 قلت فرق بين ان يكون الشيء مقصودا وبين ان يكون موجودا من غير قصد والقصر  
 الجنسي وان كان لا يخلو عن العدد بهذا الاعتبار لكن المقصود بالذات الاشعار  
 بالتخصيص الجنسي للرد على المخاطب والتخصيص العددي موجود غير مقصود بالذات  
 وكذا العكس (قوله اعني) اي بالعدد المعين الواحد من الجنس اي من افراد وجعله  
 الواحد عددا باعتبار العرف وان كان لا يقال له عدد عند الحساب (قوله ان كان)  
 اي اسم الجنس مفردا (قوله والاثنين) اي فانه عدد معين كما ان الواحد كذلك  
 واما الجمع فانه معين باعتبار انه لا يتناول الواحد والاثنين فمعينه اضاق  
 والافالجمع لا يدل على عدد معين لانه لانها يلقه (قوله وازاد عليه) اي على الاثنين  
 وافراد الضمير لنا ويلهما بالعدد (قوله فاصل النكرة الخ) الفاء فاء الفصيحة اي  
 اذا اردت تحقق المقام فنقول لك اصل النكرة الخ وليست تفرعية اذ لم يتقدم  
 ما يفرع عليه هذا لان غاية ما يفيد الاول ان اسم الجنس متحمل لمعنيين يصح ان يراى  
 منه هذا وان يراى منه هذا وكون احدهما الاصل لم يعلم كذا قرره  
 شيخنا العدوي وقوله فاصل النكرة اي اسم الجنس المنكر المفرد وقوله ان تكون  
 الواحد من الجنس اي ان تستعمل في واحد ملحوظ فيه الجنس بحيث تكون دالة  
 على الامرين الواحد والجنس وان كانت موضوعة للمفهوم (قوله وقد يقصد به)  
 اي بالنكرة المفردة وذكر باعتبار انها اسم جنس وقوله الجنس فقط اي ولا يقصد  
 الو احد ليعلم به كقولك رجل جاني لمن كان عالما بان الجاني واحد ولم يعلم هل هو  
 من جنس الرجال او النساء (قوله وقد يقصد به الواحد) اي من غير ان يقصد به الجنس  
 ليعلم به كقولك رجل جاني لمن كان عالما بان الجاني من جنس الرجال وشك هل هو  
 واحدا واكثر وقد يقصد به الجنس والواحد كما لو كان المخاطب عالما بمحصل المجيء  
 لكن لا يعلم هل الجاني من جنس الرجال او النساء وهل هو واحد او اكثر فاذا قيل له  
 رجل جاني كان المعنى الجاني واحد من هذا الجنس لامرأة ولا رجلا (قوله والذى  
 يشمر الخ) هذا اعتراض على المصنف حيث اقتضى صنيعة ان الفعل متى جنى على منكر

وقد يقصد به الجنس فقط  
 وقد يقصد به الواحد فقط  
 والذي يشعر به كلام الشيخ  
 في دلائل الانحياز انه  
 لا فرق بين المعرفة والنكرة  
 في ان البناء عليه قد يكون  
 للتخصيص وقد يكون  
 للتقوى (وواقفه) اي عبد  
 القاهر (السكاكي سئل ذلك)  
 اي على ان التقديم يفيد  
 التخصيص لكن خالفه في  
 شرائط وتقا صيل فان  
 مذهب الشيخ انه ان ولى  
 حرف النفي فهو للتخصيص  
 قطعاً ولا فقد يكون  
 للتخصيص وقد يكون  
 للتقوى مضراً كان الامم  
 او مظهراً معاً فاما منكرها  
 مثبتاً كان الفعل او منقياً

تعين فيه التخصيص ولا يجري فيه التقوى مع ان الذى يشعر به كلام الشيخ صحة  
جريان التقوى فيه كالمعرفة فاذا قيل رجل جاءنى فالمعنى انه جاء ولا بد وهذا لا ينافي  
ان المرأة جاءت ايضا اذ ليس القصد التخصيص فالمصنف قد نسب للشيخ عبد القادر  
شيئا لم يقل به صراحة ولم يشعر به كلامه لكن محل افادة تقديم المنكر للتخصيص او التقوى  
ان يقصد بالمنكر الجنس او الواحد اما ان لم يقصد شيئا منهما بان جعل التنوين على  
التعظيم والتحويل وغير ذلك لم يفد التقوى ولا التخصيص بالوصف المستفاد  
من التنكير الصحيح للابتداء اى لانك اذا جعلت التنوين في رجل للتعظيم فهو المقصود  
لا الجنس ولا الواحد ( قوله في ان البناء عليه ) اى ان بناء الفعل على المسند اليه  
معرفا او منكرا قد يكون للتخصيص وقد يكون التقوى وحاصل مذهبه التحويل  
على حرف النفي وانه ان تقدم على المسند اليه افاد التقديم التخصيص سواء كان  
المسند اليه نكرة نحو ما رجل قال هذا او معرفة ظاهرة نحو ما زيد قال هذا او ضميرا  
نحو ما ناقلت هذا وان لم يتقدم حرف النفي بان لم يكن اصلا او كان وتأخر فتارة يفيد  
التقديم التخصيص وتارة يفيد التقوى من غير فرق بين نكرة او معرفة ظاهرة او مضمرة  
فصور الاحتمال عنده ست وصور تعين التخصيص ثلاث فالجملة تسع فقول الشارح  
في ان البناء عليه قد يكون للتخصيص الخ لاينا في ما قلناه لان قد صادق مع تعين  
بعض الاقسام للتخصيص ( قوله اى على ان التقديم يفيد التخصيص ) انما لم يقل  
والتقوى لان التخصيص محل النزاع بينهما واما التقوى فوجود في جميع صور التقديم  
وان كان غير ملحوظ في بعضها ( قوله في شرائط ) هي ثلاثة الاول جواز تأخير  
المسند اليه على انه فاعل في المعنى فقط والثاني تقدير كونه كان مؤخرا في الاصل فقدم  
لافادة الاختصاص والثالث ان لا يمنع من التخصيص مانع فهذه الشروط لا يقول  
بها عبد القاهر اذا المدار عنده على تقدم حرف النفي فتنى يقدم حرف النفي على  
المسند اليه كان التقديم للتخصيص ( قوله وتفصيل ) هي ترجع الى ثلاثة ما يكون  
للتقوى فقط وما يكون للتخصيص فقط وما يحتملها وقد اشار اليها الشارح بقوله  
ومذهب السكاكي الخ وفيه ان عبد القاهر يقول بالتفصيل الثاني والثالث فلعل  
المراد انه خالفه في مجموعها او في بعضها اى ان السكاكي قال بتفاصيل لم يقل بها  
كلها عبد القاهر ( قوله فان مذهب الشيخ الخ ) حاصل مذهبه على ما ذكره الشارح  
ان المسند اليه اما نكرة واما معرفة ظاهرة او ضمير فهذه ثلاث وفي كل منها اما ان تقدم  
على المسند اليه حرف النفي او لا بان لم يكن حرف نفي اصلا او تأخر فالجملة تسعة فتنى تقدم  
حرف النفي على المسند اليه كان التقديم مفيدا للتخصيص كان المسند اليه نكرة او معرفة  
ظاهرة او مضمرة وان لم يكن نفي اصلا او كان ولكن تأخر عن المسند اليه كان نكرة  
او معرفة ظاهرة او مضمرة فتارة يكون للتخصيص وتارة يكون للتقوى فصور الاحتمال ست

هذا حاصل مذهبه اذا علمت هذا تعلم ان قول الشارح مضمرا كان الاسم او مظهرها  
معرفا او منكرا راجع لما قبل الاول ما بعدها على ما ذكره الشارح سابقا في قوله والذي  
يشعر به كلام الشيخ وقوله مثبتا كان الفعل او منفيا راجع لما بعد الاقسط (قوله ان كان  
نكرة فهو) اي التقديم للتخصيص جزما اي سواء تقدم حرف النفي او تأخر اولم يكن  
نفي اصلا فوافق السكاكي عبد القاهر في صورة من هذه الثلاث وهي ما اذا تقدم  
حرف النفي وخالفه فيما اذا تأخر اولم يكن نفي لانهما عند عبد القاهر من صور  
الاحتمال وانما كان تقديم المنكر يفيد التخصيص عند السكاكي في الاحوال الثلاثة  
لوجود الشرطين الآتين في كلام المصنف في كل منكر (قوله فان كان مظهرها)  
اي سواء تقدم حرف النفي او تأخر اولم يكن نفي وهو يخالف لعبد القاهر في هذه الصور  
الثلاث لان الاولى عنده من صور التخصيص جزما والاخيرتين عنده من صور الاحتمال  
وانما كان تقديم المعرفة الظاهرة عند السكاكي للتقوى فقط لانتفاء احد الشرطين  
الآتين بعدوه وهو جواز تقدير كونه مؤخرا على انه فاعل معنى فقط (قوله وان كان  
مضمرا) اي سواء تقدم حرف النفي او تأخر اولم يكن نفي فقد وافق عبد القاهر فيما  
اذا تأخر حرف النفي اولم يكن وخالفه فيما اذا تقدم لانه عنده للتخصيص من غير  
احتمال فصار الحاصل ان صور موافقة الشيخين ثلاث الاولى ما رجل قال هذا  
فانه يفيد التخصيص جزما عند الشيخ لتقدم حرف النفي وعند السكاكي لتسكير المسند اليه  
وثانيتها وثالثتها انا ما قلت هذا وانا قلت هذا فانه محتمل للتخصيص والتقوى عندهما  
لوقوع المسند اليه ضميرا ولم يسبق نفي وصور اختلافهما الست الباقية \* احداها  
الضمير الواقع بعد النفي نحو ما انا قلت هذا فالتقديم فيه متعين للتخصيص عند الشيخ  
لتقدم النفي محتمل عند السكاكي لكون المسند اليه ضميرا \* ثانيتها الاسم الظاهر  
المعرفة الواقع بعد النفي نحو ما زيد قال هذا فهو متعين للتخصيص عند الشيخ ومتعين  
للتقوى عند السكاكي \* ثالثتها النكرة الواقعة قبل النفي نحو رجل ما قال هذا فهو متعين  
للتخصيص عند السكاكي محتمل عند الشيخ \* رابعتها الاسم الظاهر الواقع قبل  
النفي نحو زيد ما قال هذا فهو محتمل عند الشيخ متعين للتقوى عند السكاكي \* خامستها  
النكرة الواقعة في الاثبات نحو رجل قال هذا فهو متعين للتخصيص عند السكاكي  
ومحتمل عند الشيخ \* سادستها المعرفة المظهرة الواقعة في الاثبات نحو زيد قال  
هذا متعين للتقوى عند السكاكي ومحتمل عند الشيخ وعلم من هذا انه ليس عند الشيخ  
قسم يتعين فيه التقوى بل حاصل مذهبه التفصيل الى ما يجب فيه التخصيص  
والى ما يجوز فيه التقوى والتخصيص وشرطه في الاول تقدم النفي فقط وحاصل  
مذهب السكاكي التفصيل الى ما يجب فيه التخصيص والى ما يجب فيه التقوى والى  
ما يجوز فيه الامر ان وشرطه في الاول جواز تأخير المسند اليه على انه فاعل في المعنى

ومذهب السكاكي انه ان  
كان نكرة فهو للتخصيص  
ان لم يمنع منه مانع وان كان  
معرفة فان كان مظهرا فليس  
الا للتقوى وان كان مضمرا  
فقد يكون للتقوى وقد يكون  
للتخصيص من غير تفرقة  
بين ما يلي حرف النفي وغيره  
والى هذا اشار بقوله (الا  
انه) اي السكاكي (قال  
التقديم يفيد الاختصاص  
ان جاز تقدير كونه) اي  
المسند اليه (في الاصل  
مؤخرا على انه فاعل  
معنى فقط) لالفاظا (نحو  
انا قلت) فانه يجوز ان  
يقدر ان اصله قلت انا  
فيكون انا فاعلا معنى  
تأكيدا لفظا (وقدر)  
عطف على جاز

يعني ان افاة التخصيص  
مشروطة بشرطين احدهما  
جواز التقدير والآخر  
ان يعتبر ذلك اى يقدر انه  
كان في الاصل مؤخرا  
(والا) اى وان لم يوجد  
الشرطان (فلا يفيد)  
التقديم (الاتقوى الحكم)  
سواء (جاز) تقدير التأخير  
(كأمر) في نحو اتلفت  
(ولم يقدر او لم يحز) تقدير  
التأخير اصلا (نحو يد قام)  
فانه لا يجوز ان يقدر ان  
اصله قام زيد فقدم لما  
سند كره ولما كان مقتضى  
هذا الكلام ان لا يكون  
نحو رجل جاءنى مفيدا  
للتخصيص لانه اذا اخر  
فهو فاعل لفظا لا معنى  
استثناء السكاكى واخرجه  
من هذا الحكم بان جعله  
في الاصل مؤخرا على انه  
فاعل معنى لالفاظا بان ٩

فقط مقدر التقديم عن تأخير مع كون النكرة خالية من المانع الذى يمنع من التخصيص  
(قوله قديكون للتقوى الخ) نحو انا عرفت فانه يجوز ان يقدر ذلك الضمير مؤخرا  
على انه تأكيد وهو فاعل في المعنى ثم ان قدر كون انا مؤخرا في الاصل ثم قدم كان  
التقديم مفيدا للتخصيص وان لم يقدر فيه ذلك بالفعل كان التقديم مفيدا للتقوى  
الاستناد لتكرره فالجواب ان التقديم في انا عرفت مفيد للتقوى عند انتفاء الشرط  
الثاني ومفيد للتخصيص عند وجوده مع الشرط الاول الا لم يزل (قوله من غير  
تفرقة الخ) راجع للتفاصيل الثلاثة قبله (قوله والى هذا اشار بقوله الخ) اى فاشار الى  
انه ان كان المسند اليه نكرة كان التقديم مفيدا للتخصيص ان لم يمنع من التخصيص  
مانع بقوله واستثنى المنكر وبقوله وشرطه اذا لم يمنع منه مانع وأشار الى انه ان كان  
معرفة مظهرة فتقديمها ليس الا للتقوى ببقوله بخلاف المعرفة لانها اذا تأخرت كانت  
فاعلا لفظا وأشار الى انه اذا كان مضرا قديكون للتقوى ببقوله والا فلا يفيد  
الا التقوى وأشار الى انه ان كان مضرا قديكون تقديمه للتخصيص ببقوله ان جاز  
تقدير كونه في الاصل الخ (قوله لالفاظا) وذلك بان يكون تأكيد الفاعل الاصطلاحي  
اوبد لامنه فانه اذا كان كذلك كان فاعلا في المعنى لافى اللفظ (قوله فيكون انا فاعلا  
معنى) اى لانه مرادف للفاعل الاصطلاحي (قوله وقدر) اى وقدر انه كان مؤخرا  
في الاصل ثم قدم لاجل افاة الاختصاص وبعلم السامع ان التكلم قدر ذلك بالقرائن  
ثم انه لا يستغنى بهذا الشرط عما قبله ولا العكس لانه لا يلزم من جواز التأخير تقديره  
بالفعل ولا من التقدير بالفعل ان يكون جائز التأخير لان المحال يقدر (قوله احدهما  
جواز التقدير) اى تقديره مؤخرا (قوله اى يقدر انه كان في الاصل مؤخرا) لم يقل  
على انه فاعل معنى فقط لعلمه بما مر (قوله سواء حاز تقدير التأخير) اى على انه فاعل  
معنى فقط وهذا مفهوم الشرط الثاني وقوله ولم يقدر اى ولم يلاحظ التقدير (قوله  
اولم يحز تقدير التأخير) اى وان قدر مؤخرا بالفعل جهلا بالقواعد وهذا مفهوم  
الشرط الاول فهو لف وثمر مشوش (قوله لما سند كره) اى عند قوله بخلاف  
المعرف من انه يكون اذا اخر فاعلا لفظا لا معنى فيلزم على كون اصل زيد قام قام  
زيد تقديم الفاعل اللفظى وهو لا يجوز (قوله ولما كان مقتضى هذا الكلام) اعنى  
قوله والا فلا يفيد الاتقوى الحكم فانه يدل على ان ما لا يجوز تقديره مؤخرا على انه  
فاعل في المعنى انما يفيد تقديمه التقوى وهذا صادق بالمنكر مثل رجل جاني اذ لا يمكن  
تقديره مؤخرا على انه فاعل معنى لانك اذا قلت جاني رجل كان رجل فاعلا لفظا مثل قام  
زيد وحيتذ فقتضاه ان يكون تقديمه للتقوى فقط لا للتخصيص فاخرجه من ذلك الحكم  
(قوله ان لا يكون نحو رجل جاني) اى ان لا يكون التقديم في نحو رجل جاني مفيدا  
للتخصيص في الكلام حذف والمراد بنحو رجل جاني كل منكر اذا اخر كان فاعلا

لفظا لامعنى ( قوله فهو فاعل لفظا ) اى ومعنى وقوله لامعنى اى فقط فاندفع مايقال  
انه يلزم من كونه فاعلا فى اللفظ ان يكون فاعلا فى المعنى فلاوجه لذلك النقي ( قوله  
واخرجه من هذا الحكم ) عطف تفسير على قوله استثناء اشارة الى ان المراد بالاستثناء  
المعنى اللغوى والمراد بالحكم القاعدة من اطلاق الجزء على الكل وهى كل ما لا يجوز  
تأخيرها على انه فاعل معنى لم يقد تقديمه التخصيص كذا قرر ويصح ان يراد بالحكم  
امتناع التخصيص حيث لم يجوز تقدير كونه فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط  
ويقدر ذلك آه سم واذا خرج المنكر من هذا الحكم كان تقديمه مفيدا للتخصيص  
( قوله بان جعله ) اى بسبب ان جعله وهو متعلق باخرجه ( قوله على انه فاعل معنى )  
اى فقط ( قوله بان يكون بدلا الخ ) اى ولاشك ان البديل من الفاعل فاعل فى المعنى فقط  
فان قلت على جعل المنكر بدلا من الضمير الواقع فاعلا يلزم عود الضمير على متأخر  
لفظا ورتبة وذلك ممنوع قلت اجازوا ذلك فى مواضع منها البديل كزره خالدا ( قوله  
واستثنى السكاكى المنكر ) اى استثناء من قوله ان لم يوجد الشرطان فلا يفيد التقديم  
الا التقوى واورد عليه ان الاستثناء فرع الدخول وهذا المستثنى غير داخل فى المستثنى  
منه اعنى قوله والا فلا يفيد الا التقوى لان المستثنى منه المذكور لم يوجد فيه الشرطان  
بخلاف هذا فقد وجد فيه على ماقرره السكاكى لانه اذا اخر كان فاعلا معنى عنده  
لانه بدل من الضمير وحينئذ فلاوجه للتعبير بالاستثناء واجيب بان التعبير بالاستثناء  
نظرا للظاهر من ان الفعل عند التأخير للنكرة يكون مسندا للظاهر لا للضمير وان كان  
فى الحقيقة ليس استثناء اضلا اذ النكرة موجود فيها الشرطان غاية الامر انه تأويل  
ثم ان المراد بالمنكر الذى استثناء السكاكى المنكر الذى لا يفيد الحكم عليه حال  
تكثيره وهو الخالى عن مسوغ للابتداء به لانه المحتاج الى اعتبار التخصيص واما  
المنكر الذى يصح الحكم عليه بدون اعتبار التقديم والتأخير نحو بقرة تكلمت  
وكوكب انقض الساعه ووجوه يوشد ناضرة فلا حاجة لاعتبار التخصيص فيه  
بالتقديم والتأخير ولا بغيره ( قوله فجعله من باب واسروا الجوى الخ ) اى فجعله  
من باب الذين ظلموا فى قوله تعالى واسروا الجوى الذين ظلموا اى انه جعله مثله فى انه  
بدل من الضمير ( قوله على القول بالابدال الخ ) اى انه جعله مثله على احد الاقوال  
فى اعراب الآية وهو ان الذين بدل من الواو اما على القول بان الذين ظلموا مبتدا  
واسروا خبر مقدم وكذا على جعل الذين فاعلا والواو فى اسروا حرف زيد ليؤذن  
من اول وهلة ان الفاعل جمع وكذا على جعل الذين خبر مبتدا محذوف اى هم  
اونصبأ على الذم فلا يكون المنكر مثل واسروا الجوى الذين ظلموا ( قوله واما جعله )  
اى المنكر من هذا الباب اى باب واسروا الجوى بتقدير كونه مؤخرا فى الاصل على  
انه بدل تقدم لافادة الاختصاص ( قوله لثلاثين التخصيص ) المراد به ما به يصح

يكون بدلا من الضمير الذى  
هو فاعل لفظا وهذا معنى  
قوله ( واستثنى ) السكاكى  
( المنكر فجعله من باب  
واسروا الجوى الذين  
ظلموا اى على القول بالابدال  
من الضمير ) يعنى فلو ان  
اصل رجل جاءنى جاءنى  
رجل على ان رجل  
ليس بفاعل بل هو بدل  
من الضمير فى جاءنى كما ذكر  
فى قوله تعالى واسروا  
الجوى الذين ظلموا ان  
الواو فاعل والذين ظلموا  
بدل منه

وقوع النكرة مبتدأ بدليل ما سبقه الشارح عن السكاكي انه قال لما ارتكب ذلك الوجه البعيد في المنكر لفوات شرط الابتداء بالنكرة وبدليل رد المصنف فيما يأتي انقضاء التخصيص على تقدير عدم الجعل من الباب المذكور لحصول التخصيص بغير هذا التقدير كالتعظيم والتحقير والتقليل والتكثير فتأمل (قوله ولولا انه) اي رجل جاءني مخصص لما صح وقوعه مبتدأ اي فالسكاكي مضطر الى التخصيص في المنكر لاجل صحة الابتداء ولا يتأتى له التخصيص الا بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا لان بجعله من ذلك الباب يحصل الشرطان المحصلان للتخصيص هذا حاصله وقد يقال المراد بالتخصيص المسوغ للابتداء بالنكرة تقليل الافراد والشيوخ لاي معنى اثبات الحكم المذكور وتفيه عن غيره الذي كلامنا فيه فقد التبس عليه الحال اه تقرير شيخنا العدوي (قوله بخلاف المرفوع) ظاهر قول المصنف فان له سببا سواء ولا يحصل لهذا الكلام ادلا شيوخ فيه حتى يخصص ولهذا حاول الشارح تصليح عبارة المصنف بجعل قوله بخلاف المرفوع مخرجا من محذوف معلوم من الكلام السابق (قوله من غير اعتبار التخصيص) اي لانه لا شيوخ في المرفوع حتى يخصص بل هو معين معلوم (قوله فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد) اي وهو جعل الضمير فاعل الفعل ثم ابدال الظاهر منه فانه قليل في كلامهم قاله عبد الحكيم واورد على الشارح ان ابدال الظاهر من الضمير الواقع فاعلا واقع في القرآن بلا ضرورة كما في اسروا النجوى فكيف يكون بعيدا والجواب ان هذا الوجه غير متعين في كلام الله لجواز وجوه اخر لا شبهة فيها قد علمتها كذا قال سم وايضا الضمير في الآية بارز لا التباس معه على انه لا ضرر في هذا الالتباس لانه في امر غير محقق اذ البدلية مقدرة (قوله فان قيل الخ) هذا السؤال مع جوابه يوجد في بعض النسخ وحاصله ان مقتضى كون النكرة يقدر تأخيرها على انها بدل من الضمير انها اذا اخرجت بالفعل وكانت مشاة اوجعا يجب ابراز ذلك الضمير في الفعل لان ضميرى التثنية والجمع يجب ابرازهما مع ان الاستعمال بخلافه اذ قولك جاءني رجلان او رجال افصح من جاءني رجلان وجاءوني رجال والحاصل ان مقتضى كون رجلان جاءني يقدر ان اصله التأخير على انه بدل ان يجب ابراز في حالة التأخير كما ابرز في حالة التقديم باتفاق مع ان ابراز في حالة التأخير مخالف للاستعمال في الفصح سواء جعلت الالف فاعلا او حرفا دالا على التثنية وحاصل الجواب انه ليس مراد السكاكي ان المرفوع في قولك جاءني رجل بدل لافاعل حتى يلزمه وجوب ابراز في جاءني رجلان وجاءوني رجال وجعل رجلان ورجال بدلين بل مراده انه يقدر في قولك جاءني ان الاصل جاءني رجل على ان رجلا بدل لا فاعل ولا يلزم من تقدير ذلك في رجل جاءني القول بالبدلية بالفعل في جاءني رجل الذي اخر فيه المنكر لفظا ومعنى حتى يلزم القول بالبدلية بالفعل ووجوب ابراز في جاءني

وانما جعله من هذا الباب  
(لثلاثيني التخصيص ادلا  
سبب له) اي للتخصيص  
(سواء) اي سوى تقدير كونه  
مؤخرا في الاصل على انه  
فاعل معنى ولولا انه  
مخصص لما صح وقوعه  
مبتدأ (بخلاف المرفوع)  
فانه يجوز وقوعه مبتدأ  
من غير اعتبار التخصيص  
فلزم ارتكاب هذا الوجه  
البعيد في المنكر دون المرفوع  
فان قبل فيلزمه ابراز الضمير  
في مثل جاءني رجلان  
وجاءوني رجال والاستعمال  
بخلافه



رجلان وجاء وفي رجال ايضا والحاصل ان الذي قاله السكاكي انه في صورة تقديم  
المنكر يقدر ان المنكر مؤخر في الاصل وانه فاعل معنى فقط بدل لفظا في مثل رجل جاءني  
يقدر الاصل جاءني رجل على ان رجلا بدل لافعل وفي رجلان جاء آتى جاء آتى رجلان  
تذلك وفي رجال جاء وفي جاء وفي رجال كذلك كل ذلك على سبيل الاعتبار والتقدير ولا يلزم  
من ذلك القول بالبدلية بالفعل فيما اخبره المنكر لفظا ومعنى بل هو عند التأخير بالفعل  
فاعل حقيقة وحينئذ فلا يلزم ابراز ضمير التثنية والجمع عند التأخير (قوله فيلزمه) اي  
السكاكي او الوجه البعيد والفرع عليه محذوف اي حيث جعل النكرة بدلا من الضمير  
على تقدير تأخيرها فيلزم ابراز الضمير اي استمرار ابرازه عند التأخير بالفعل في مثل الخ  
(قوله بدل) اي الحقيقة (قوله لافعل) اي بل هو قال لان نفي النفي اثبات (قوله  
فانه) اي القول بالبدلية بالفعل عند التأخير (قوله فضلا عن فاضل) اي اتنى قول  
العاقل به زيادة عن نفي قول الفاضل (قوله يقدر ان الاصل الخ) اي فهذه الاصل  
تقديرية كما يقدر المحال وحينئذ فلا يلزم منها وقوع تأخره على انه فاعل معنى  
فقط بل بدل لفظا (قوله يقدر ان الاصل جاءني رجال) اي ولا يلزم من كونه  
يقدر ان الاصل ذلك عند التقديم انه يقال ذلك عند التأخير بل يقال جاءني رجال  
على ان رجال فاعل (قوله فليأمل) انما قال ذلك لانه مجرد اعتبار لانه بالفعل  
آه نوبى (قوله ثم قال السكاكي الخ) ثم هنا للترتيب في الذكر والاخبار اي ثم بعد  
ما تقدم عن السكاكي اخبرك بان السكاكي قال الخ وليست للترتيب الزماني وان القول  
الثاني بعد الاول في الزمان لان قول السكاكي اذا لم يمنع مانع متصل ببيان التخصيص  
والاستثناء آه عبد الحكيم (قوله من هذا الباب) اي باب واسروا الجوى وقوله  
واعتماد التقديم الخ من عطف السبب على المنبسط (قوله اذا لم يمنع الخ) هذا توطئة  
لبيان انتفاء التخصيص في قولهم شرار ذئاب وبيان وجه التوفيق والا فكون  
التخصيص مشروطا بعدم المانع منه امر جلي لا يحتاج لبیان (قوله مانع) هو انتفاء  
قاعدة القصر من رد اعتقاد المخاطب في قيد الحكم مع تسليم اصله آه اطول (قوله  
كقولك رجل جاءني) اي فانه ليس مانع من التخصيص فهو مثال للنفي (قوله  
شرار ذئاب) الهريصوت الكلب عند مجزئه عن دفع ما يؤذيه اي شر جعل الكلب  
ذال ذئاب مهرا اي مصوتا ومفزعا (قوله لان المهر) اي الامر المفزع الكلب والموجب  
لتصويته لا يكون الاشارة ان حصول الخير للكلب لا يبره ولا يفرعه واذا كان كذلك  
فلا يتوهم احد ان الإهرا يكون بالخير حتى يرد عليه بالحصر لان نفي الشيء عن الشيء  
فرع عن امكان ثبوته له هذا حاصل كلامه وفيه نظر لان التخصيص قد يكون في المنزل  
منزلة المجهول وقد يكون لمجرد التوكيد فاختصاص الشر بالهريروان كان معلوما لكل  
احد فيجوز ان ينزل منزلة المجهول ويستعمل فيه القصر وانه استعمل فيه على سبيل

قلنا ليس مراده ان المرفوع  
في قولنا جاءني رجل بدل  
لافعل فانه مما لا يقول به  
عاقل فضلا عن فاضل بل  
المراد ان في مثل قولنا رجل  
جاءني يقدر ان الاصل جاءني  
رجل على ان رجلا بدل  
لافعل في مثل رجال جاءني  
يقدر ان الاصل جاءني  
رجال فليأمل (ثم قال)  
السكاكي (وشرطه) اي  
وشرط كون المنكر من هذا  
الباب واعتبار التقدير و  
التأخير فيه (ان لم يمنع من  
التخصيص مانع كقولك  
رجل جاءني على مامر)  
ان مضاه رجل جاءني لامرأة  
او لارجلان (دون قولهم  
شرار ذئاب) فان فيه  
مانعا من التخصيص (اما  
على التقدير الاول) يعني  
تخصيص الجنس ٢

التأكيد اولغفلة المخاطب عن كون المهر لا يكون الاشرا بل يحتمل عنده ان يكون  
 خيرا ايضا وقد يجاب بان الاصل في التخصيص ان يكون فيما يمكن فيه الانكار  
 واستعماله فيما ذكر خلاف الاصل فيه تأمل ان قلت كون المهر لا يكون الاشرا انما  
 يقتضى عدم الاحتياج للتخصيص لامتناعه كما ادعاه المصنف قلت اللازم وان كان  
 عدم الاحتياج فقط الان مالا يحتاج له متمنع عند البلغاء الذين كلامهم موضوع الفن  
 ( قوله فلينبوه ) اى هذا التقدير عن مظان اى موارد استعماله ( قوله لانه لا يقصد  
 الخ ) وذلك لان هذا الكلام انما يقال في مقام الحث على شدة الحزم ادفع هذا  
 الشر والعراض على قوة الاعتناء بدفعه لعظمه وكون المهر شر شرين مما يوجب  
 تساهل المخاطب في دفعه وقلة الاعتناء وحينئذ فلا يصلح قصده من ذلك الكلام  
 ( قوله واذ قد صرح الائمة الخ ) الظرف متعلق بمحذوف اى ولزم طلب وجهه  
 التخصيص وقت تصريح الائمة الخ حيث تأولوه اى لانهم تأولوه اى شر اهر ذئاب  
 اى فسروه ( قوله بما اهر ذئاب الاشر ) اى ولا شك ان ما ولا يفيد ان الاختصاص  
 ( قوله فالوجه ) يجوز ان تكون الفاء لتفريع على متعلق الظرف الذى قدرناه اوانه  
 اجرى اذ جرى ان لموافقة اياه في الحركة والسكون وعدد الحروف فادخل الفاء  
 في جوابه كما قالوا في قوله تعالى فاذلم يأتوا بالشهداء فاولئك عند الله هم الكاذبون  
 وحصل ما في المقام ان السكاكى ذكر ان في شر اهر ذئاب مانعا من التخصيص  
 والنهيون تأولوا هذا الكلام بما اهر ذئاب الاشر ولا شك ان ما ولا يفيد ان  
 الاختصاص فيين الكلامين تناقض فاشار المصنف الى الجمع بين الكلامين بان  
 التخصيص الذى تفاء السكاكى تخصيص الجنس او الفرد وما قاله النحاة تخصيص  
 النوع فلا منافاة لعدم توارد النفي والایجاب على شىء واحد ( قوله اى وجه الجمع )  
 في الحقيقة الوجه المطلوب انما هو لافادة المثال التخصيص وان كان يلزم ذلك الجمع  
 بين الكلامين قرره شيخنا العدوى ( قوله وقولنا بالمانع من التخصيص ) اى قول السكاكى  
 ذلك لان قوله واذ قد صرح الخ من كلامه ( قوله بتكبره ) اى بسبب تكبره اى  
 ان تفضيع شأن الشر وتفضيحه جاء من تكبره اى من جعل تكبره للتعظيم ( قوله ليكون  
 المعنى شر عظيم الخ ) اى فيصح قولهم معناه ما اهر ذئاب الاشر اى الاشر فظيع  
 اى عظيم لاشر حقير لان التقييد بالوصف نفى للحكم عما عداه كما هو طريقة بعض  
 الاصوليين ( قوله فيكون تخصيصا نوعيا ) اى لكون المخصص نوعا من الشر لا الجنس  
 ولا الواحد ( قوله والمانع انما كان من تخصيص الخ ) اى انما كان يمنع من تخصيص  
 الجنس او الواحد وحينئذ فلا منافاة بين قول السكاكى ان فيه مانعا من التخصيص  
 وبين كلام القوم المفيد ان فيه تخصيصا لان كل واحد ناظر لجهة فالقوم ناظرون  
 للتخصيص النوعى وهو الصحيح للابتداء وهو غير متوقف على تقدير التقديم من تأخير

٢) فلا مناع ان يراد المهر  
 شر لاخير ) لان المهر  
 لا يكون الاشرا ( واما  
 على ) التقدير ( الثانى )  
 يعنى تخصيص الواحد  
 ( فلينبوه عن مظان استعماله )  
 اى لنبو تخصيص الواحد  
 عن مواضع استعمال هذا  
 الكلام لانه لا يقصد به  
 ان المهر شر لاشر ان وهذا  
 ظاهر ( واذ قد صرح الائمة  
 بتخصيصه حيث تأولوه  
 بما اهر ذئاب الاشر  
 فالوجه ) اى وجه الجمع بين  
 قولهم بتخصيصه

والسكاكى ناظر لتخصيص الجنس والفرد الذين لاسيل لهما الاتقدير كون المسند اليه مؤخرا في الاصل ثم قدم قال العلامة يعقوبى ولا يخفى ما في هذا الكلام من التحكم حيث التزم تقدير التأخير في الاصل في تخصيص الجنس والفرد دون النوع فان اعتبار تقدير الوصف ليتحقق جواز الابتداء مع تخصيص النوعى هو الغنى عن تقدير التقديم فيه وتجوز الابتداء فيهما يمكن بتقدير الوصف او الموصوف بان يكون المعنى في الافراد مثلا رجل واحد جاني وفي الجنس مثلا واحد من جنس الرجال جاني ( قوله اى فيما ذهب اليه السكاكى ) اى من دعواه ان التقديم لا يفيد تخصيص الا اذا كان ذلك المقدم يجوز تقديره مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط وقدر بالفعل كونه في الاصل مؤخرا ومن ان رجل جاني لاسبب لتخصيص فيه سوى تقدير كونه مؤخرا في الاصل ومن انتفاء تخصيص الجنس في شرهه ذاتا ( قوله اذا الفاعل اللفظى ) اى كما في زيد قام وهذا رد لقوله التقديم يفيد الاختصاص ان جاز الخ فانه يفهم منه انه يجوز تقديم الفاعل المعنوى دون اللفظى ( قوله كالتأكيـد والبدل ) مثال للمعنى فالتأكيـد كما في اناقت والبدل كما في رجل جاني ( قوله سواء في امتناع التقديم ) اى على العامل ( قوله اولى ) اى من امتناع تقديم الفاعل ووجه الاولوية انه اذا قدم التابع بدون المتبوع الذى هو الفاعل فقد تقدم على متبوعه وعلى ما يمنع تقديم متبوعه عليه وهو الفعل فلا امتناع جهتان بخلاف ما اذا قدم الفاعل فله جهة واحدة وهو تقديمه على عامله ولان التابع لا يجوز تقديمه اتفاقا مادام تابعا بخلاف الفاعل فقد اجاز بعض الكوفيين تقديمه ولان الفاعل اذا فسح عن الفاعلية وقدم يخلفه ضميره بخلاف التسابع اذا قدم فانه لا يخلفه شيء واحترز المصنف بقوله ما بقيا على حالهما بما اذا فسحا ولم يبقيا على حالهما فانه لا امتناع في تقديمهما ( قوله فـجـوز تقديم الخ ) اى فـجـوز السكاكى تقديم المعنوى مع بقاءه على التابعة دون اللفظى مع بقاءه على الفاعلية تحكم هذا ما يقتضيه التفرع وكان الاولى للمصنف ان يقول فامتناع تقديم الفاعل اللفظى دون المعنوى تحكم ليناسب قوله سواء في امتناع التقديم اذ المدعى استواءهما في الامتناع ولو قال سواء في تجوز الفسخ فـجـوز الخ لكان مناسباً ايضا وتوضيح ذلك انه يؤخذ من قول السكاكى ان جاز تأخيره في الاصل على انه فاعل معنى فقط جواز تقديم الفاعل المعنوى وهو التابع ويؤخذ من قول المصنف على لسان السكاكى اولـمـجـز كما في زيد قام امتناع تقديم الفاعل اللفظى فيقال له الفاعل المعنوى واللفظى سياتى في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما وسياتى في جوازه ان فسحا ولم يبقيا على حالهما فالحكم يجوز تقديم المعنوى وبامتناع تقديم اللفظى هذا تحكم ( قوله تحكم ) اى بل فيه ترجيح المرجوح على ما افاده الشارح بقوله فلا امتناع الخ ( قوله وكذا

وقولنا بالمانع من التخصيص ( تقطيع شأن الشر بشكـره ) اى جعل التنكير للتعظيم والتهويل ليكون المعنى شر عظيم فطبع اهر ذاتا لاشرحقير فيكون تخصيصا نوعيا والمانع اما كان من تخصيص الجنس او الواحد ( وفيه ) اى فيما ذهب اليه السكاكى ( نظر اذا الفاعل اللفظى والمعنوى ) كالتأكيـد والبدل ( سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما ) اى مادام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى ( فـجـوز تقديم المعنوى دون اللفظى تحكم ) وكذا تجوز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم لان امتناع تقديم الفاعل

تجوز الفسخ في التابع ( أي عن التابعية وقوله دون الفاعل أي عن الفاعلية وهذا رد لما يقال جواباً عن السكائي وحاصله أنه إنما جاز تقديم الفاعل المعنوي لأن المعنوي لو آخر كان تابعا بدلا أو تأكيذا والتابع يجوز فتحه عن التبعية فلذا قدم كما في جرد قطيفة وإخلاق ثبات والمؤمن العائذات الطير فإن الأصل قطيفة جرداء أي مجردة بمعنى بالية أو سلخاء لا ويرفها وثياب إخلاق والمؤمن الطير العائذات فقدمت الصفة على موصوفها واضيفت إليه بخلاف الفاعل اللفظي فإنه لا يجوز فتحه عن الفاعلية فلم يقدم وحاصل الرد أن تجوز الفسخ في التابع دون الفاعل اللفظي تحكم بل كل منهما يجوز فيه الفسخ والتقديم لأن الفاعلية غير لازمة لذات الفاعل كالتبعية ( قوله والافلا امتناع ) أي والانتقال إن امتناع تقديم الفاعل إنما هو عند كونه فاعلا بل قلنا بالتمنع مطلقا فلا يصح لأنه لا امتناع في أن يقال الخ ( قوله وجعل مبتدأ ) أي وجعل ضميره فاعلا بدله وهذا مثال لتقديم الفاعل بعد انبلاخه عن الفاعلية وقوله كما يقال الخ مثال لما إذا قدم التابع بعد انبلاخه عن التبعية ( قوله وامتناع تقديم الخ ) هذا رد لما يقال جواباً عن السكائي وحاصل ذلك الجواب قولكم أن تجوز التقديم في المعنوي دون الفاعل اللفظي تحكم ممنوع لأن التابع يجوز تقديمه باقيا على تبعيته بل هو واقع كما في قوله

❖ الابانة من ذات عرق \* عليك ورحمة الله السلام

فإن قوله ورحمة الله عطف على السلام فقد قدم التابع على المتبوع باقيا على تبعيته في العطف فيقاس عليه التوكيد والبدل إذ لافرق بخلاف الفاعل اللفظي فلا يجوز تقديمه على أنه فاعل فالقول بالتحكم مردود وحاصل ما أشار إليه الشارح من رد هذا الجواب أن النحاة اجمعوا على امتناع تقديم التابع مادام تابعا في الاختار وما وقع في هذا البيت فهو ضرورة وحينئذ فنع امتناع تقديم التابع مادام تابعا مكبرة أي عناد ودعوى بلا دليل ( قوله إلا في العطف في ضرورة الشعر ) أي كما في البيت السابق بقي أنه قد تقدم التوكيد أيضا في ضرورة كقوله

❖ بنيت بها قبل المحاق بلبلة \* فكان محاقا كله ذلك الشهر ❖

فإن كله توكيد للشهر وقد قدم عليه ولعل الشارح اسقط ذلك لاحتمال التأويل في ذلك البيت بعد ثبوت كونه مما يستشهد به بجعل كله تأكيدا للضمير المستتر في كان العائد على الشهر وهو وإن لم تقدم له ذكر لكن يدل عليه قوله قبل المحاق فقد تقدم مرجعه حكما وقوله ذلك الشهر يدل من ذلك الضمير وتفسيره وإنما قلنا بعد ثبوت الخ لأن هذا البيت من جملة أبيات تنسب للتحالي هجوا في امرأة مجوز تزوجها غارته لما رآها محجلة ثم انكشفت سوءتها بعد الزواج وهو غير عربي وأولها

❖ مجوز نمت أن تكون قبة \* وقديس الجنان وأحدوب الظهر ❖

أنما هو عند كونه فاعلا والافلا امتناع في أن يقال في نحو زيد قام أنه كان في الأصل قام زيد فقدم زيد وجعل مبتدأ كما يقال في جرد قطيفة أن جردا كان في الأصل صفة فقدم وجعل مضافا وامتناع تقديم التابع حال كونه تابعا مما أجمع عليه النحاة إلا في العطف في ضرورة الشعر فنع هذا مكبرة والقول بأنه في حالة تقديم الفاعل ليحمل مبتدأ يلزم خلو الفعل عن الفاعل وهو محال

\* تروح الى العطار تبغى شابها • وهل يصلح العطار ما افسد الدهر \*

\* وما غرنى الا الخضاب بكفها • وكل بعينها واثابها الصفر \*

بنيت بها قبل المحاق الخ بقى شيء آخر وهو ان اباحيان ذكر في الارتشاف ان يبدل البعض والاشتمال يقدمان نحو اكلت ثلثة الرغيف واعجبني حسنه زيد لكن الاحسن الاضافة نحو اكلت ثلثة الرغيف واعجبني حسن زيد وهذا وارد على الشارح اللهم الا ان يكون الشارح لا يسلّم ذلك او ان الاجاع الذي ذكره الشارح كافي المطول في التقديم على المتبوع والعامل جميعا وهو مما يقبل به احد في السعة لافي التوكيد ولا في البديل واما تقديمهما على المتبوع فقد حكي فالخاصل ان قول الشارح مما اجمع عليه النحاة يجب ان يقيد بما اذا تقدم التابع على كل من المتبوع وعامله واما التقديم على المتبوع فقط دون عامله فقد حكي في البديل والتوكيد وهو غير عربي (قوله والقول بانه الخ) اى والقول في نفي التحكم بانه الخ وهذا رد لجواب عن التحكم من طرف السكاكى وحاصل ذلك الجواب ان قولكم تجوز التقديم في المعنوى دون اللفظي تحكم ممنوع وذلك لان المعنوى في الاصل تابع وتقديم التابع يجعل مبتدأ لا يلزم عليه محذور اذ غاية ما يلزم عليه خلو المتبوع من تابع وهذا لا ضرر فيه فلذا قيل يجوز تقديمه بخلاف الفاعل اللفظي فان تقديمه يجعل مبتدأ يلزم عليه خلو الفعل من الفاعل في اللحظة التي وقع فيها التحويل وهو محال ويلزم عليه ايضا الاخلال بالجملة وخروجها عن كونها جملة فلذا قيل بامتناع تقديمه ففرق بين الامرين وحيثئذ فلا تحكم (قوله بخلاف الخلو عن التابع) اى فليس محالا (قوله فاسد) خبر القول اى ان هذا القول باعتبار ما تضمنه من الفرق فاسد لان هذا الخلو غير محال حتى يحسن الفرق آه سم وعلى هذا فتقول الشارح لان هذا اى الفسخ من كونه فاعلا في الاصل ومبتدأ الآن اللازم عليه الخلو المذكور اعتبار محض اى اعتبار وهمى محض لا بحسب الواقع وحيثئذ فلا يضر ذلك الخلو لانه ليس امرا تحقيقيا والمضر انما هو خلو الفعل عن الفاعل في التركيب اللفظي ويحتمل وهو المتبادر ان هذا القول فاسد باعتبار ما تضمنه من الفرق وذلك لان خلو الفعل عن الفاعل حالة التحويل اعتبار محض غير لازم اذ يمكن اندفاعه باعتبار ان الضمير مقارن لاعتبار الفسخ فلم يخل الفعل عن فاعل في لحظة من اللحظات وحيثئذ فلا فرق بين التابع وبين الفاعل اللفظي في جواز الفسخ فيها (قوله ثم لانسلّم الخ) عطف على مدخول اذ بحسب المعنى كأنه قيل وفيه نظر اذ لانسلّم جواز تقديم الفاعل المعنوى ثم لانسلّم انتفاء الخ كذا في الفسارى وهذا منع لقول السكاكى لثلاثين في التخصيص اذ لا سبب له سواء (قوله لولا تقدير التقديم) الاولى لولا تقدير التأخير اذا المقدر التأخير لا التقديم والجواب ان المراد بالتقديم ما هو المتبادر منه وهو ما يكون في الاصل مؤخرا ثم قدم ولا شك ان فرض هذا التقديم انما هو

بخلاف الخلو عن التابع فاسد لان هذا اعتبار محض (ثم لانسلّم انتفاء التخصيص) في نحو رجل جاءني (لولا تقدير التقديم لحصوله) اى التخصيص (بغيره) اى بغير تقدير التقديم (كما ذكره) السكاكى من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل والسكاكى وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواء لكن لزم ذلك من كلامه حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات الابتدائية

لفرض التأخير اقاده عبد الحكيم ( قوله لولا تقدير التقديم ) جواب لولا محذوف دل عليه ما قبله اى لولا تقدير التقديم لاننى التخصيص ( قوله لخصوله بغيره ) سند للمنع ولا يخفى ان سند المنع انما يؤتى به نحو لجواز كذا ولا يجزم فيه بشئ والاصار المانع مدعيا وزم الغصب ( قوله كما ذكره السكاكى ) اى فى كتابه فى قوله شراهر ذاب وقوله من التهويل بيان للغير اى وحيث كان التخصيص يحصل بهذه الامور كما يحصل بتقدير التقديم فيجوز ان يقال ان رجل جاءنى فيه تخصيص باعتبار التهويل اى التعظيم او التحقير لا باعتبار التقديم وحيث قد فاقول بانتفاء التخصيص فيه لولا اعتبار التقديم لا بسل وقديحاج بان مراد السكاكى بقوله لولا اعتبار التقديم فيه لانتفى عنه التخصيص تخصيص مخصوص لا يحصل بدون اعتبار التقديم وهو تخصيص الجنس اى رجل لا امرأة او الواحد اى لارجلان والتخصيص بهذا المعنى يتوقف على هذا الاعتبار البعيد ولا يحصل بغيره كتقدير النوعية او التعظيم او التحقير او غير ذلك ان قيل هذا الجواب ينافيه ما تقدم من ان الاحتياج الى التخصيص انما هو لصحة الابتداء بالكرة فانه يدل دلالة ظاهرة على ان المراد مطلق التخصيص لان صحة الابتداء لا يتوقف على تخصيص الجنس او الواحد بل على التخصيص بوجه ما ولو بتقدير النوعية او غيرها فالجواب ان المراد من قوله فيما تقدم الاحتياج الى التخصيص انما هو لصحة الابتداء اى مع كون الفرض والمطلوب تخصيص الجنس او الواحد وهو يتوقف على ذلك الاعتبار لعدم حصول المطلوب مع مطلق التخصيص آه سم ( قوله سواء ) اى سوى تقدير التقديم ( قوله لكن لم ذلك من كلامه ) اى فقول المصنف فيما سبق نقلا عن السكاكى اذ لاسبب له سواء باعتبار ما زم من كلام السكاكى وليس نقولا عليه بما لم يقل وهذا اشارة لجواب اعتراض على المصنف يعلم تقريره مما قلناه ( قوله حيث قال ) اى لانه قال ( قوله انما يرتكب ذلك الوجه البعيد ) اى تقدير كونه مؤخرا فى الاصل على انه فاعل معنى ثم قدم ( قوله لغوات شرط الابتداء ) اى بالكرة وذلك الشرط هو التخصيص اى لغواته عند عدم ارتكاب هذا الوجه البعيد فان هذا يفهم منه انه لاسبب للتخصيص فى المنكر سواء وعلم مما قاله هنا وبما قاله الشارح عنه سابقا من ان التخصيص يكون بغيره انه قد وقع فى كلام السكاكى تناقض لكن باعتبار الجواب السابق عنه يدفع ذلك التناقض ( قوله ومن العجائب ) من هنا الى قوله فافهم يوجد فى بعض النسخ دون بعض ولعله فى الاصل حاشية لا من اصل الشارح آه بس ( قوله ومن العجائب الخ ) لا يخفى ان الذى من العجائب هو زعم بعضهم انه عند السكاكى بدل الخ لا ان السكاكى انما ارتكب ذلك الوجه البعيد فيما ذكر لما ذكر فكان حق العبارة ان يقال ومن العجائب زعم بعضهم ان المنكر فى مثل رجل جاءنى بدل مقدم عند السكاكى لامبتداً وان الجملة فعلية لا اسمية مع ان السكاكى مصرح بانه مبتداً حيث

ومن العجائب ان السكاكى انما ارتكب فى مثل رجل جاءنى ذلك الوجه البعيد لئلا يكون المبتداً نكرة محضة وبعضهم يزعم انه عند السكاكى بدل مقدم لامبتداً والجملة فعلية لا اسمية ويتمسك فى ذلك بتلويحات بعيدة من كلام السكاكى وبما وقع من السهول شارح العلامة فى مثل زيد قام وعرو قد ان المرفوع يحتمل يكون فاعلا مقدما او بدلا مقدما ولا يلتفت الى تصريحاتهم بامتناع تقدم للتوابع حتى قال الشارح العلامة فى هذا المقام ان الفاعل هو الذى لا يتقدم بوجه واما التوابع فتحتمل التقديم على طريق النسخ وهو ان يفسخ كونه تابعا

قال انما ارتكبت ذلك الوجه البعيد لتلا يكون المبتدأ نكرة محضة وقد يحاب بان قوله وبعضهم يقرأ بالنصب عطفا على السكاكى ويجعل الذى من العجائب هو المجموع والحاصل ان ذلك البعض يقول ان النكر في مثل رجل جاني بدل مقدم عند السكاكى لامبتدأ والجملة فعلية مع انه عند السكاكى مبتدأ والجملة اسمية لان السكاكى نفسه قال انما ارتكبت هذا الوجه البعيد لتلا يكون المبتدأ نكرة فقد نسب هذا القائل للسكاكى شيئا لم يقل به (قوله نكرة محضة) اى خالية عن المسوغ (قوله ويتمسك فى ذلك) اى ويستدل على ذلك القول (قوله من كلام السكاكى) صفة لتلويحات اى يتمسك باشارات من كلام السكاكى بعيدة من جلستها قوله ان جاز تقدير كونه مؤخرًا فى الاصل على انه فاعل معنى فقط وقدّر فقال ذلك البعض فى هذا الكلام اشارة الى ان المرفوع بدل وان الجملة فعلية ووجه البعد ان هذا الكلام انما يفهم انه امر تقديرى لانه بدل حقيقة مقدم (قوله وما وقع) اى ويتمسك بما وقع اى ان ذلك البعض تمسك بالتلويح بحباب البعيدة وبسهو الشارح العلامة وترك تصريح السكاكى بقوله لتلا يكون المبتدأ نكرة محضة فانه صريح فى كون المقدم مبتدأ وان الجملة اسمية والمراد بالشارح العلامة القطب الشيرازى شارح المفتاح ومحل التمسك قوله او بدلا مقدما (قوله ان المرفوع) اى من ان المرفوع وهو بيان لما وقع (قوله يحتمل ان يكون فاعلا مقدما) قد وقع هذا الكلام من الشارح العلامة على وجه السهو فلا يعارض قوله الا ترى ان الفاعل هو الذى لا يتقدم بوجه (قوله ولا يلتفت) اى ذلك الزاعم وهذا عطف على قوله يزعم اى يزعم ويتمسك بما ذكر ولا يلتفت الى (قوله حتى قال الخ) غاية فى السهو والسهو فى هذا من حيث تفرقه بين الفاعل والتابع وتجويزه الفسخ فى الثانى دون الاول فهذا ايضا سهو ويحتمل ان يكون غاية فى نصريحهم فيكون محل الاستشهاد قوله واما لاعلى طريقة الفسخ الخ (قوله واما التوابع الخ) هو من جملة كلام الشارح العلامة (قوله فافهم) من كلام شارحنا اشار به للتناقض الواقع بين كلامى العلامة حيث قال او لا يحتمل ان يكون فاعلا مقدما وقال ثانيا ان الفاعل هو الذى لا يتقدم بوجه وحيث قال او لا بد لا مقدما وقال ثانيا واما لا على طريقة الفسخ فيتنبع تقدمها فتأمل ومن المعلوم ان غاية الشيء اما اعظم منه او ادنى وهنا اعظم اى انه سها حتى انه قال هذه المقالة الشيعة وهى ان الفاعل مثل التابع قررّه شيخنا العدوى (قوله ثم لانسلم الخ) هذارد لما ادعاه السكاكى من انتفاء تخصيص الجنس فى شره ذاتا (قوله كيف وقد قال الخ) اى كيف يكون ممنوعا والحال ان الشيخ الخ (قوله لامن جنس الخير) اى فقد نفى الاحرار عن الخير فيفيد ثبوت الاحرار له ولكن الحق مع السكاكى لان الحصر لا يكون الا لرد على متوهم لان الشيء انما ينفى اذا

٩ ويقدم واما لاعلى طريق الفسخ فيتنبع تقديمها ايضا لاستحالة تقديم التابع على المتبوع من حيث هو تابع فافهم (ثم لانسلم امتناع ان يراد المهر شر لاخير) كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى ان الذى اهره من جنس الشر لامن جنس الخير

قوله ومن المعلوم الى آخره هو موجود فى بعض النسخ ومضروب عليه فى بعضها آه

توهم ثبوته ومعلوم ان الكلب اذا حصل له الخير لا يحصل منه اهرار فلا يتوهم ثبوت  
الاهرار منه وحيث قد يقبح الحصر وقول بعضهم ان من عادة الكلب ان يهر دون اهله ويذب  
عنهم من يقصدهم بسوء فالهريز حيث لا جل الخير اعني ايقاظ اهله مردود لان المتبادر  
من قولهم شر اهر ذاتاب كون الشر بالنسبة الى ذلك الكلب فيكون الخير ايضا معتبرا  
بالنسبة اليه لا الى غيره كذا قرر شيخنا العدوي وفي عبد الحكيم التحقيق ان لصحة القصر  
وعدمها مبنية على معنى الهريز فان كان معناه التباح الغير المعتاد فلا صحة له اذ من المعلوم  
عند العرب انه من امارات وقوع الشر ان كان معناه مطلق الصوت كما في مقدمة  
الزخشي فهو قد يكون خيرا وقد يكون شرا فيصح القصر (قوله ثم قال الخ) عطف  
على قال الاول والثاني وكلمة ثم للترتيب في الذكر والاخبار والمعنى بعدما اخبرتك عن قول  
السكاكي التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اخبرك عن قوله ويقرب الخ فلا يرد  
ان حديث القرب في المفتاح مقدم على حديث الاختصاص فلا وجه لكلمة ثم كذا في بس  
وفي عبد الحكيم ان ثم في جميع تلك المواضع لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في مدارج  
الارتقاء ولا يلزم ان يكون الثاني بعد الاول في الزمان بل ربما يكون مقدما كما في قوله  
\* ان من ساد ثم ساد ابوه \* ثم قد ساد قبل ذلك جده \*

فلا يرد ان قوله ويقرب الخ مقدم على بيان التخصيص في كلام السكاكي واما ما قيل  
ان ثم للترتيب في الاخبار فلا يقبله الطبع السليم اذ لا فائدة في ذلك (قوله في التقوى) انما  
اقتصر عليه ولم يقل والتخصيص لفقد شرطه عنده في هذا المثال ونحوه وهو جواز  
تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لانه لو اخرعتين كونه مبتدأ عند  
من يشترط في رفع الوصف الاسم الظاهر الاعتماد وفاعلا لفظا عند من لم يشترط  
الاعتماد فهو نظير قوله زيد قام ومثله لا يفيد الا التقوى كما تقدم وحاصل ما اراده  
بقوله ويقرب الخ ان هو قام فيه تقوم غير شبهة وزيد قائم فيه تقوم شبهة عنده  
فيكون قريبا منه في افادة التقوى ولو قال ويقرب من زيد قام زيد قائم لم يخرج الى قوله  
في التقوى لان زيد قام لا يحتمل الا التقوى بخلاف هو قام فانه محتمل للتخصيص ان  
لوحظ انه كان مؤخرا في الاصل على انه تأكيد للضمير المستتر ومحتمل للتقوى ان لم يقدر  
مؤخرا فان قلت لم قال من هو قام ولم يقل من زيد قام مع انه المناسب لفظا وهو  
ظاهر ومعنى لانه نص في التقوى عنده فاعتبار القرب اليه اولى من اعتبار القرب  
الى ما هو محتمل للتخصيص ايضا لانه يوم ان زيد قائم محتمل للتخصيص قلت انما قال  
ذلك لان المذكور في كلام السكاكي قبل قوله ويقرب بيان التقوى في الضمر المتقدم  
افاده عبد الحكيم (قوله مثل قام) صفة لمصدر محذوف اي تضمننا مثل تضمن قام له  
(قوله فيه) اي فبسبب تضمنه للضمير وقوله يحصل للحكم تقواي لتكرر الاسناد

قوله مبنية لعل الاولى  
مبينان كما لا يخفى (صححه)

(ثم قال) السكاكي (ويقرب  
من) قبيل (هو قام زيد  
قائم في التقوى تضمنه)  
اي تضمن قائم (الضمير)  
مثل قام فيه يحصل للحكم  
تقوى (وشبهه) اي شبه  
السكاكي مثل قائم المتضمن  
الضمير (بالخالي عنه) اي  
عن الضمير (من جهة  
عدم تغيره في التكلم  
والخطاب والغيبة) نحو  
انا قائم وانت قائم وهو  
قائم كما لا يتغير الخالي  
عن الضمير نحو انا رجل  
وانت رجل وهو رجل  
وبهذا الاعتبار قال يقرب  
ولم يقل نظيره وفي بعض  
النسخ وشبهه بلفظ الاسم



لان القيام مسند مرتين مرة تزيد ومرة بضمير (قوله وشبهه) في قوة التعليل لاحد الامرين  
الذين تضمنهما قوله ويقرب وهو انحطاطه في التقوى عن هو قام كما ان قوله تضمنه  
تعليل للامر الآخر وهو ان فيه شيئا من التقوى هذا على ضبط شبهه بصيغة الماضي  
كما هو ظاهر قول الشارح واما على ضبطه بصيغة الاسم فقوله وشبهه الخ تعليل لاحد  
الامرين السابق لافي قوة التعليل له (قوله مثل قائم) اي قائم وامثاله (قوله بالخالي  
عنه) اي بالاسم الجامد الذي لا يتحمل ضميرا البتة (قوله من جهة عدم تغيره)  
الضمير لقائم (قوله وبهذا الاعتبار) اي وهو شبهه بالخالي قال ويقرب والحاصل  
ان قائم المتضمن للضمير له جهتان جهة يشبه بها الفعل وهي جهة تحمله للضمير وجهة  
يشبه بها الاسم الجامد وهي عدم تغيره في الحالات الثلاثة فكأنه لا ضمير فيه فبا لجهة  
الاولى قرب من هو قام في تقوى الحكم وبالتالي بعد عنه فلم يكن نظيره فلاجل هذا  
جملة قريبا ولم يجعله نظيرا (قوله وفي بعض النسخ وشبهه بلفظ الاسم الخ)  
انت خير بان هذا اللفظ لا يختلف حاله الرسمي على التقديرين فلا معنى لنسبة احدهما  
لبعض النسخ والمعروف عند المصنفين في مثل هذا ان يقال قوله وشبهه يحتمل  
ان يكون بصيغة الفعل الماضي وان يكون بلفظ الاسم آيس وقد يقال مراد الشارح  
وفي بعض النسخ وشبهه مضبوط بالقلم بلفظ الاسم وحينئذ فلا اعتراض على الشارح  
كذا قرر شيخنا العدوي (قوله بلفظ الاسم) اي بفتح الشين المعجمة والياء الموحدة  
منصدر مضاف لفاعله بمعنى المائلة لا بكسر الشين وسكون الياء كما توهمه بعضهم لانه  
بهذا الضبط بمعنى مثل وهو لا يتعدى بالياء (قوله مجرورا) اي لانصوبا على انه مفعول  
مع دلالة مقصور على السماع عند سيويه وهذا وجه التعسف الذي ذكره في المطول  
كما افاده الفارسي ورده العلامة عبدالحكيم بان ابن مالك ذكر في التسهيل وكذا غيره  
ان الصحيح ان المفعول معه قياسي فلا يظهر ان يكون هذا وجه التعسف ووجه التعسف  
المذكور بامور كلها قابلة للجدش مذكورة في حاشية العلامة المذكور (قوله وليس مثل  
التقوى) اي وليس ذلك الشيء الذي فيه من التقوى مثل الخ (قوله فالاول) اي فالتقوى  
الذي فيه لاجل تضمنه الضمير فضمن الضمير هلة الاول (قوله والثاني) اي كون التقوى  
الذي فيه ليس مثل التقوى في هو قام لاجل شبهه بالاسم الجامد الخالي عن الضمير كرجل  
قاله بالجامد هلة الثاني (قوله وكذا مع فاعله الظاهر ايضا) اي نحو زيد قائم ابوه فقام  
ابوه ليس جملة ولا معاملا معاملتها واعترض على الشارح في جعله هذا في حيز التعليل  
بقوله ولهذا مع ان هذا التعليل لا يتأتى فيه بل اسم الفاعل اذ رفع الظاهر كان كالفعل  
في ان كلامهما لا يتفاوت عند الاسناد للظاهر وانما وجه الحكم على قائم مع فاعله الظاهر  
بالافراد جلالة على المسند للضمير كما اوضح ذلك في المطول والحاصل ان قائم اذ رفع

مجرورا عطفا على تضمنه  
يعنى ان قوله يقرب مشعر  
بان فيه شيئا من التقوى  
وليس مثل التقوى في زيد  
قام فالاول تضمنه الضمير  
والثاني لشبهه الخالي  
عن الضمير (ولهذا) اي  
اي ولشبهه بالخالي  
عن الضمير (لم يحكم  
بانه) اي مثل قائم مع الضمير  
وكذا مع فاعله الظاهر  
ايضا (جملة ولا عومل)  
قائم مع الضمير (معاملتها)  
اي معاملة الجملة (في البناء)  
حيث اهرب في مثل رجل  
قائم ورجلا قائما ورجل  
قائم (ومما يرى تقديمه)  
ومن المسند اليه الذي يرى  
تقديمه على المسند  
(كاللازم لفظ مثل وغير)

الضمير حكموا له مع فاعله بالافراد لشبهه بالخالي من جهة عدم تغيره في الخطاب والغيبة واذا رفع اسما ظاهرا حكموا عليه بالافراد جلا له على ما اذا رفع ضميرا ولم ينظروا لكونه كالفعل لا يفاوت عند الاسناد للظاهر حتى يكون مع فاعله جملة ويستثنى من كون الاسم المشتق مع فاعله غير جملة صورتان وهما ما اذا وقع مبتدأ له فاعل سد مسد الخبر نحو اقام الزيدان او وقع صلة للموصول نحو جاء القائم ابوه لانه يقدر بالفعل كذا ذكر السيد في شرح المفتاح وفيه ان المقرر في النحو ان صلة ال شبه جملة لاجلة فتأمل ( قوله ولا عومل قائم مع الضمير ) اى وكذا مع فاعله الظاهر فقيه حذف من الثاني لدلاله الاول ( قوله في البناء ) فيه نظر لان الجملة من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء وحاصل الجواب انه ليس المراد بالبناء البناء الاصطلاحي بل عدم ظهور اعراب متبوعها عليها اى انه لم يعامل معاملة الجملة في عدم ظهور اعراب المتبوع عليها بل هذا ثبت له ظهور اعراب المتبوع عليه دون الجملة فلم يثبت لها ذلك وهذا لا ينافي ان الجملة قد تكون معربة محلا فني الاعراب والبناء عنها انما هو بالنظر للفظها ( قوله في مثل رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم ) اى فان الوصف قد اعراب مع تحمله للضمير في هذه الاحوال اى اجري عليه اعراب المتبوع لفظا ولو قيل رجل قائم ورجلا قائم ورجل قائم لكانت تلك الجملة الواقعة صفة مبنية بمعنى انه لم يجر عليها اعراب المتبوع لفظا بل محلا ( قوله وبما يرى ) على صبغة التكلم المبني للفاعل او الغائب المبني للمجهول كذا في الاطول وفيه ايضا ان قوله وبما يرى تقديمه كاللازم الخ هذا الحكم لا ينبغي ان يخص بلفظ مثل وغيره ولا بالكنية بل يجرى في المجاز ايضا فيرى تقديم المسند اليه في انت تقدم رجلا وتؤخر اخرى كاللازم لكونه اعون على المراد وهو اراد الحكم على وجه ابلغ اذ المجاز ابلغ من الحقيقة ( قوله كاللازم ) حال من تقديم اى حالة كون ذلك التقديم مماثلا للتقديم اللازم في القياس كتقديم لازم الصدارة فتقديم هذا ليس بلازم في القياس بل مثله من حيث انه لازم في الاستعمال ولذا لم يقل لازما وقال كاللازم والحاصل انه انما لم يقل وبما يرى تقديمه لازما لفظ مثل وغيره اذا استعملا على سبيل الكنية اشارة الى ان القواعد لا تقتضى وجوب التقديم ولكن اتفق انهما لم يستعملا في الكنية الامميين فاشبهاما اقتضت القواعد تقديمه حتى لو استعملا بخلافه عند قصد الكنية بان قيل لا يخل مثلك ولا يجوز غيرك كان كلاما منبذا طبعيا ولو اقتضت القواعد جوازه ( قوله لفظ مثل وغير ) خصهما بالذكر لانهما المستعملان في كلامهم والقياس يقتضى ان يكون ما هو بمعناهما كالمثائل والمغاير والشيء والنظير كذلك قاله عبد الحكيم وكذلك الاضافة لكاف ليست قيدا بل كذلك مثلي او مثله وغيرى او غيره كذا قرر شيخنا العدوى ( قوله على سبيل الكنية ) اى من اطلاق اسم المزوم واردة

اذا استعملا على سبيل الكنية ( في نحو مثلك لا يخل وغيرك لا يجوز بمعنى انت لا يخل وانت تجوز من غير ارادة تعريض بغير الخطاب ) بان يراد بالمثل والغير انسان آخر مماثل للمخاطب او غير مماثل بل المراد نفي البخل عنه على طريق الكنية لانه اذا نفي عن كان على صفته من غير قصد الى مماثل لم يزم تقيده عنه

اللازم وبيان ذلك انك اذا قلت مثلك لا يخل فقد نفيت البخل عن كل مماثل  
 للمخاطب اى عن كل من كان متصفا بصفاته والمخاطب من هذا العام لانه متصف  
 بتلك الصفات فيلزم انه لا يخل للزوم حكم الخاص لحكم العام فقد اطلق اسم  
 المزوم وهو نفى البخل عن المماثل واريد اللازم وهو نفيه عن المخاطب وكذا اذا قيل  
 غيرك لا يوجد لانه اذا نفى الجود عن الغير على وجه العموم في الغير انحصر الجود فيه  
 لان الجود صفة وجودية لا بد لها من محل تقوم به ومحلها اما المخاطب او غيره  
 وقد نفى قيامها بكل فرد غير المخاطب فلزم قيامها به فقد استعمل اللفظ في المعنى  
 الموضوع له وهو نفى الجود عن كل مغاير واريد لازمه وهو اثبات الجود للمخاطب  
 (قوله مثلك لا يخل الخ) يجوز لوقوع مثل وغير مبتدأ تخصصهما بالاضافة وان  
 لم يعرفا بها لتوغلها في الابهام قاله الفنارى (قوله بمعنى انت لا يخل وانت تجود)  
 لفونشر مرتب (قوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب) اى من غير ارادة التعريض  
 بغير المخاطب وهذا حال من نحو المضاف الى التالين ولفظ من زائد في الاثبات لتضمنه  
 النفي لانه في قوة لامع ارادة تعريض بغير المخاطب ومفهوم كلامه انه لو اريد التعريض  
 بان اريد بالمثل او الغير انسان معين لم يكن تقديمه كاللازم وذلك لان التقديم انما كان  
 كاللازم عند ارتكاب الكناية لكونه اعون على اثبات الحكم بالطريق الا بلفظ وهو  
 طريق الكناية واذا اريد التعريض فلا كناية (قوله بان يراد بالمثل) تصوير للمنفى  
 وهو ارادة التعريض فاذا قلت مثلك لا يخل مريدا من المثل شخصا معينا جوادا مائلا  
 للمخاطب او قلت غيرك لا يوجد مريدا بالغير بخيلا آخر معينا كان الكلام من قبيل  
 التعريض لامن قبيل الكناية لانه لا يلزم من نفى بخل شخص معين مماثل للمخاطب  
 نفى بخله ولا يلزم من نفى الجود عن واحد معين ثبوت الجود للمخاطب لانه يتحقق  
 في شخص آخر مغاير لذلك المعين والمخاطب ثم ان جعل هذا تعريضا فيه نظر  
 ادلا تعريض في الكلام المذكور بذلك الانسان بل الكلام موجه نحوه بطريق  
 الاستقامة دون الامالة الى عرض وجانب وانما يكون التركيب من قبيل التعريض  
 اذا قصد وصف المخاطب بالبخل واما على ما ذكر الشارح من ارادة واحد معين  
 بالمثل والغير فالتركيب ليس كناية ولا تعريضا واجيب بانه ليس المراد بالتعريض  
 الاصطلاحي الآتى في الكناية وهو الاشارة الى معنى يفهم من عرض الكلام وجانبه  
 بل المراد التعريض القوي وهو الاشارة على وجه الاجال والابهام وعدم التصريح  
 ولا شك انك لم تصرح بالمعرض به بل اجلته واجتمه وبهذا الجواب اندفع ايضا  
 ما قال التعريض من قبيل الكناية فيلزم ان يكون الكلام كناية وغير كناية وهو باطل  
 واجيب عنه ايضا بان التعريض لا يلزم ان يكون قويا من الكناية بل هو اعم من  
 ذلك اذ قد يكون كناية ومجازا وحقيقة (قوله انسان آخر) اى معين وقوله مماثل

و اثبات الجوده بفيه عن غيره مع اقتضائه محلا يقوم به وانما يرى التقديم في مثل هذه الصورة كاللازم ( لكونه ) اى التقديم ( اعون على المراد بهما ) اى بهذين التركيبين لان الغرض منها اثبات الحكم بطريق الكناية التى هى ابلغ والتقديم لافادته التقوى اعون على ذلك وليس معنى قوله كاللازم انه قد يقدم وقد لا يقدم بل المراد انه كان مقتضى القياس ان يجوز التأخير لكن لم يرد الاستعمال الاعلى التقديم نص عليه فى دلائل الإعجاز ( قيل وقد يقدم ) المسند اليه المسوّز بكل على المسند المقرون بحرف النسبى

للمخاطب راجع لقوله بالمثل ( قوله او غير مماثل ) بالاضافة راجع لقوله والغير ( قوله بل المراد ) اى بقوله مثلك لا يبخل وغيرك لا يحدود وقوله نفي البخل عنه اى عن المخاطب وهذا اضراب على قوله من غير ارادة تعريض الخ وقوله على طريق الكناية لم يجعل على طريق المجاز من ذكر اللزوم وارادة اللازم لجواز ارادة المعنى الحقيقى ايضا ( قوله لانه اذا نفي الخ ) هذا توجيه للكناية فيه وبيان للزوم المحقق لها وقوله لانه اى البخل وقوله عن كان على صفته اى عن كل من كان على صفة المخاطب لان معنى مثلك لا يبخل من كان على الصفات التى انت عليها لا يبخل والمخاطب من هذا العام لانه متصف بتلك الصفات فيلزم انه لا يبخل لان الحكم على العام ينسحب على كل فرد من افراده ( قوله من غير قصد الى مماثل ) اى بخلاف ما اذا اريد بالمثل معين اى انسان آخر غير المخاطب لا يقال التعليق بالمشتق يؤذن بعلية المشتق منه والمشتق منه موجود فى المخاطب فيلزم انه لا يبخل لانا نقول الحكم على العموم من غير ملاحظة مماثل معين يفهم منه فى العرف علية الوصف وهو المماثلة بخلاف ما اذا اريد بالمثل معين اى انسان آخر غير المخاطب ولم يرد العموم فلا يفهم عرفا منه علية الوصف فلا يلزم فيه ان يكون المخاطب لا يبخل لان الغرض حينئذ مجرد التعبير عن ذلك المعين كما يظهر ذلك لصاحب الذوق السليم آه سم ( قوله واثبات الجود ) عطف على نفي البخل لاعلى قوله بفيه عنه اى والمراد من غيرك لا يحدود اثبات الجود للمخاطب بسبب بفيه الخ وهذا توجه للكناية فى التركيب الثانى وبيان للزوم المحقق لها وقوله عن غيره اى عن كل مفايله بخلاف ما اذا اريد به معين فانه لا يلزم انحصار الجود فى المخاطب لانه يتحقق فى شخص آخر غير المخاطب وقوله مع اقتضائه محلا من جهة الدليل ووجه الاقتضاء ان الجود صفة موجودة فى الخارج وكل ما هو كذلك فلا بد له من موصوف اى محل يقوم به ثم انه ليس له الا محلان المخاطب والغير فاذا اتفق عن الغير تعين ان يقوم بالمخاطب ( قوله فى مثل هذه الصورة ) كان الظاهر ان يقول هاتين الصورتين كما لا يخفى اذ التبادر من كلامه ان قوله مثلك لا يبخل وغيرك لا يحدود تركيب واحد وكلام القوم صريح فى انها تركيبان ( قوله اعون على المراد بهما ) الباء بمعنى من ان قلت ان التأخير لاعانة فيه على المراد لان التقوى الذى يحصل به الاعانة على المراد انما يتأتى بالتقديم وحينئذ فلا وجه للتعبير باعون قلت افعل ليس على بابه اى لكونه معينا وقوله لان الغرض علة لكونه معينا ( قوله اثبات الحكم ) اعنى الجود واتقاء البخل عن المخاطب وفى هذا اشارة الى انها من الكناية المطلوب بها نسبة لا المطلوب بها صفة ولا المطلوب بها غير صفة ولا نسبة بل كان المطلوب بها نفس الموصوف ومثال المطلوب بها صفة قولك طويل النجاد فان المطلوب بها طول القائمة ومثال المطلوب بها غير صفة وغير نسبة قولك حى مستوى القائمة عريض الاطراف

في الكناية عن الانسان فانه غير نسبة وغير صفة ( قوله ابلغ ) اي من التصريح لانها من باب دعوى الشيء بيينة ان وجود الملزوم دليل على وجود اللازم فقولك فلان كثير الرماد في قوة قولك فلان كريم لانه كثير الرماد وكذلك هنا قولك غيرك لايجود في قوة انت تجود لان غيرك لايجود فالخاصل ان المقصود من التركيبين اثبات الحكم على وجه ابلغ ( قوله لا فادته التقوى ) علة لقوله اعون مقدمة عليه اي والتقديم معين على ذلك لا فادته للتقوى وانما كان معينه لانه من ناحيته لان الكناية تقييد اثبات الحكم بطريق ابلغ وكذلك التقرير ( قوله على ذلك ) اي على اثبات الحكم بالطريق الابلغ ( قوله انه كان مقتضى القياس الخ ) اي وذلك لان المطلوب هو اثبات الجود للمخاطب وانشاء البخل عنه يحصل بالانابة وهي حاصلة مع التأخير كالتقديم فكان مقتضى القياس انه يجوز التأخير لحصول المقصود معه ( قوله الاعلى التقديم ) اي فاشبه ما اقتضت القواعد تقديمه حتى لو استعمل غير مقدم عند قصد الكناية بان قيل لايجعل مثلك ولايجود غيرك كان كلاما مبنوذا طبعا وان اقتضت القواعد جوازه ( قوله قيل وقديقدم الخ ) قاله ابن مالك وجاعلة وانما ضعفه المصنف حيث عبر بصيغة التريض وهو قيل للبحث في ذلله والا فالحكم مسلم كما يأتي ( قوله وقد يقدم ) الواو من جملة المحكي وهي اما للعطف على ما قبله في كلام القائل او للاستيناف وما قبل انه معطوف على مقول قول عبدالقاهر عطف تلقين كما يقال سأكرمك فتقول وزيدا اي قل وزيدا فليس بشيء اذ لا معنى لتلقين القائل للشيخ هذا الكلام وايضا لا يطرد في قوله عبدالقاهر وقديقدم ليفيد تخصيصه فانه لا يمكن ان يكون فيه لعطف التلقين ( قوله المسور بكل ) فيه ميل لمذهب المناطقة القائلين الموضوع هو المضاف اليه لفظة كل واماهي فهي دالة على كية الافراد والافالهاء يعملون كل هي السند اليه وقوله المسور بكل اي او ما يجري مجراه في افادة العموم لجميع الافراد كالمستفراقة ولفظ جميع وانما اشترط ان يكون مقرونا بكل لانه لو لم يكن كذلك لم يجب تقديمه نحو زيد لم يقيم ولم يقيم زيد لعدم فوات العموم اذ لا عموم فيه وكذلك اذ لم يكن السند مقرونا بحرف النفي لم يجب تقديمه نحو كل انسان قام وقام كل انسان لعدم فوات العموم فيه بالتقديم والتأخير لحصوله مطلقا قدم السند اليه او اخر وبق شرط ثالث وهو ان يكون السند اليه بحيث لو اخر كان فاعلا بخلاف قولك كل انسان لم يقيم ابوه فانه لو اخر كل انسان بان قيل لم يقيم ابو كل انسان لم يكن فاعلا لفظيا لاخذ السند فاعله فلا يجب التقديم في تلك الحالة لعدم فوات العموم لان العموم حاصل على كل حال سواء قدم السند اليه او اخر بقى شيء آخر وهو ان الكلام في بيان احوال السند اليه مطلقا وحينئذ فن ان اخذ الشارح تقييده بما ذكر وقد يقال اخذ الشارح ذلك من قرينة السياق وفي كلام بعضهم ان الضمير في قول المصنف وقديقدم ان جعل راجعا

للمسند اليه في الجملة كانت كلمة قد للتقليل لان هذا التركيب قليل بالنسبة لغيره  
وان جعل الضمير راجعا للمسند اليه المقيد بما قاله الشارح بقريئة سياق الكلام كانت  
للتحقيق ( قوله لانه دال على العموم ) اى على عموم النفي وشموله يعنى ان المسند اليه  
اذا كان مستوفيا للشروط المذكورة وكان المتكلم قصده في تلك الحالة افادة العموم  
فانه يجب عليه ان يقدم المسند اليه لاجل ان يفيد الكلام قصده اذ لو اخر لم يطابق  
مقصوده لانه لم يفد العموم حيثئذ فالغرض من قول المصنف لانه دال الخ بيان  
الحال التي لاجلها ارتكب التقديم لاستدلال عقلي ادهذا امر نقلي والواجب اثباته  
بالنقل ول بعض الافاضل قول المصنف لانه دال الخ اى من دلالة المقتضى بالفتح  
على المقتضى بالكسر فهى غاية مترتبة على التقديم وان اريد الدلالة على قصد العموم  
كان علة باعثة ( قوله اى على نفي الحكم ) اى المحكوم به وقوله عن كل فرد اى من افراد  
ما اضيف اليه كل ( قوله نحو كل انسان لم يقم ) اى كل فرد انصف بعدم القيام  
ومحكوم عليه به ولا يقال الضمير في لم يقم عائد على كل انسان فيكون العموم واقعا  
في حيز النفي فيكون هذا التركيب من سلب العموم لانا نقول مراعاة الاسم الظاهر اولى  
من مراعاة ضميره وايضا يلزم على مراعاة الضمير انه لم يتحقق عموم السلب اصلا  
ولا قائل بذلك ( قوله فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد ) الجار والمجرور متعلق  
بنفي لا بالقيام اى فانه يفيد ان انتفاء القيام ثابت لكل واحد وانما قلنا ذلك لان الحكم  
في عموم السلب يلاحظ مطلقا وان متعلق النفي فيه الافراد ( قوله بخلاف ما لو اخر )  
ما زائدة كما في قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون ولو شرطية جزاؤها قوله فانه يفيد  
نفي الحكم الخ ان جاز وقوع الجملة الاسمية جوابا للو كما في المعنى ومحذوف ان لم يحز  
كما في الرضى اى لم يدل على العموم وقوله فانه تعليل له وانما لم نقل بخلاف التأخير  
تنصيصا على بيان مخالفة التقديم والتأخير ( قوله فانه يفيد نفي الحكم ) اى المحكوم به  
كالقيام في المثال وقوله عن جملة الافراد اى عن الافراد الجملة اى التي لم تفصل  
ولم تعين بكونها كلا او بعضا بل اقيمت على شمولها للامرين ( قوله لاعن كل فرد )  
اى فقط فلا ينافى ان رفع الایجاب الكلوى يصدق بالنفي عن كل فرد كما سيأتى  
وايضاح المقام ان تقول ان عموم السلب وسلب العموم النظر فيهما انما هو للافراد  
لا للجملة اعنى الهيئة الاجتماعية وانما الفرق بينهما من جهة كون كل فرد متعلقا للنفي  
او متعلقا للمنفى فان كان الاول فهو عموم السلب وان كان الثانى فهو سلب العموم  
فاذا قلت كل انسان لم يقم فعناه القيام اتنى عن كل فرد من افراد الانسان فالقيام ملحوظ  
على وجه الاجال والنفي تعلق بالافراد بعد تعلقه بالقيام وارتباطه به واذا قلت لم يقم  
كل انسان فعناه ان قيام كل انسان اتنى فالقيام ليس ملحوظا على وجه الاجال بل ملحوظ  
تعلقه بكل فرد ثم ان انتفاء قيام الكل يتحقق بعدم حصوله من بعض دون بعض وبعدم

( لانه ) اى التقديم ( دال  
على العموم ) اى على نفي  
الحكم عن كل فرد ( نحو  
كل انسان لم يقم ) فانه يفيد  
نفي القيام عن كل واحد من  
افراد الانسان ( بخلاف  
ما لو اخر ) نحو لم يقم كل انسان  
فانه يفيد نفي الحكم عن جملة  
الأفراد لاعن كل فرد

حصوله من كل واحد لانه رفع الإيجاب الكلى ورفعته يتحقق بكل من السلب الكلى  
والجزئى وإيا ما كان يتحقق السلب الجزئى ولذا تراهم يقولون ان سلب العموم من قبيل  
السلب الجزئى لانه هو المحقق اذا علمت ما ذكرناه ظهر لك ان قول المصنف قاته يفيد نفى  
الحكم عن جملة الافراد عن فيه بمعنى على اى يفيد ان الحكم على جميع الافراد اتنى  
والمراد بالجملة الافراد المجملة التى لم تعين بكونها كلا او بعضا لالهئية الاجتماعية فتأمل  
(قوله يفيد عموم السلب) اى نفى الحكم عن كل فرد (قوله وشمول النفي) تفسير لما قبله  
لان العموم معناه الشمول والسلب معناه النفي (قوله لا يفيد الاسلب العموم) انما  
اتى باداء الحصر فى الثانى دون الاول لان عموم السلب يستلزم سلب العموم لان  
عموم السلب من قبيل السلب الكلى وسلب العموم من قبيل السلب الجزئى والسلب  
الكلى مستلزم للسلب الجزئى لان انتفاء الحكم عن كل فرد يستلزم انتفاءه عن بعض  
الافراد فلذا لم يأت فيه باداء الحصر لئلا يقتضى ان التقديم انما يفيد عموم السلب دون  
سلب العموم مع انه لازم له بخلاف سلب العموم قاته لا يستلزم عموم السلب لاحتمال  
الثبوت لبعض الافراد فلذا أتى فيه باداء الحصر وما قلناه من ان سلب العموم  
لا يستلزم عموم السلب لا يتنافى مامر من ان سلب العموم يتحقق عند عدم حصول  
المحكوم به من بعض وعند عدم حصوله من كل فرد كما هو ظاهر فتأمل (قوله وذلك)  
اى وانما كان ذلك اى تقديم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف  
النفي مفيدا لعموم السلب وتأخيره عند مفيدا لسلب العموم ولم يعكس الامر لاجل  
ان يتنفى لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس الحاصل عند انعكاس المفاد وحاصل  
ما ذكره المصنف من الدليل ان تقول لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفي والتأخير  
مفيد للنفي العموم بل كان الامر بالعكس للزم ترجيح التأكيد على التأسيس لكن اللازم  
باطل لان التأسيس خير من التأكيد لان حل الكلام على الافادة خير من حله على  
الاعادة فاللزوم مثله فقول الشارح مع ان التأسيس الخ اشارة للاستثناية وقوله  
وبيان لزوم الخ بيان للملازمة والشرطية وحاصله ان تقديم المسند اليه المنكر  
بدون كل نحو انسان لم يتم لسلب العموم ونفى الشمول وتأخيره نحو لم يتم انسان لعموم  
السلب وشمول النفي فبعد دخول كل يجب ان يعكس هذا لتكون كل للتأسيس  
الراجع لا للتأكيد المرجوح فان قلت افادة التقديم لعموم النفي وافادة التأخير لسلب  
العموم امر لغوى والامور اللغوية انما تثبت بالسمع لا بالاستدلال فقول ذلك  
القائل لئلا يلزم الخ دليل باطل لا يفيد شيئا اجيب بان ذلك القائل متمسك فى اصل  
دعواه ان المسند اليه المسور بكل تقديمه يفيد عموم السلب وتأخيره يفيد سلب العموم  
باستعمال البقاء لذلك والاستعمال دليل اللفظ واما قوله لئلا يلزم ترجيح التأكيد الخ  
فهو بيان للسبب الباعث على هذه الطريق وللمناسبة بين التقديم والعموم وبين

فالتقديم يفيد عموم السلب  
وشمول النفي والتأخير لا  
يفيد الاسلب العموم ونفى  
الشمول (وذلك) اى كون  
التقديم مفيدا للعموم دون  
التأخير (لئلا يلزم ترجيح  
التأكيد) وهو ان يكون  
لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل  
قبله (على التأسيس) وهو  
ان يكون لافادة معنى جديد  
مع ان التأسيس راجع لان  
الافادة خيرة من الاعادة  
وبيان لزوم ترجيح التأكيد  
على التأسيس اى فى صورة  
التقديم فلان قولنا انسان لم  
يتم موجهة مبهمة

التأخير وسلب العموم ( قوله لاقادة معنى جديد ) اى لم يكن حاصله قبله ( قوله لان  
الاقادة خير من الاعداد ) فيه نظر لان الاعداد قد تكون متعينة فيما اذا اقتضى الحال  
التأكيد كما اذا كان المخاطب منكرا وليس معه ما يزيل انكاره فانه يجب التأكيد  
والاعداد له واجيب بان كون الاعداد خيرا من الاعداد بالنظر للغالب او بالنظر لنفس الامر  
وقطع النظر عن المقامات والعوارض اذا الاصل عدم الاعتداد بالعارض فان قلت  
ما ذكره من ان الاعداد خيرا من الاعداد معارض بان استعمال كل في التأكيد اكثر فالجمل  
عليه راجح قلت كثرة استعمالها في التوكيد ممنوع لان استعمالها فيه مشروط  
باضافتها للصير وعدم تجردها عن العوامل اللفظية انتهى عبد الحكيم ( قوله  
وبان لزوم ترجيح الخ ) اى لو انعكس المقاد بالتقديم والتأخير بان كان مفاد التقديم  
نفي العموم لاشمول ومفاد التأخير شمول النفي وبيان مبتدأ خبره محذوف اى تذكره لك  
او ظاهر ( قوله اما في صورة التقديم الخ ) اى اما لزوم الترجيح المذكور في صورة  
التقديم لو انعكس المقاد بالتقديم والتأخير ( قوله فلان قولنا انسان لم يقم ) اى  
في المثال الاول قبل دخول كل ( قوله موجبة مبهمة ) كلامه يقتضى انه يتعين فيها  
ذلك ولا يصح ان تكون سالبة وليس كذلك بل يصح فيها ذلك ان قدرت الرابطة  
بعد حرف السلب على حد قولهم في الانسان ليس بكتاب انها موجبة معدولة ان  
قدرت الرابطة قبل حرف السلب وجعلت حرف السلب جزءا من المحمول وسالبة  
ان قدرت الرابطة بعد حرف السلب فتكون مفيدة لسلب الربط واجيب بان الرابطة  
لا يصح تقديرها هنا بعد حرف السلب لان لم شديدة الاتصال بالفاعل فلا يجوز الفصل  
بينهما فتعين ان تكون موجبة معدولة ( قوله لان حرف السلب وقع جزءا من المحمول )  
اى فهي موجبة معدولة المحمول وهذا الذي ذكره الشارح وجه لفظي للفرق بين  
المعدولة والسالبة لكنه جار في لم يقيم انسان ايضا مع انه سالبة على ما سياتي  
والتحقيق ان الحكم ان كان بسلب الربط فهي سالبة وان كان بربط السلب فهي  
معدولة فالحكم به في انسان لم يقيم ثبوت عدم القيام الى الفاعل فهي معدولة وفي  
لم يقيم انسان سلب ثبوت القيام عن الانسان فهي سالبة انظر عبد الحكيم ( قوله  
مع ان الحكم الخ ) هذا من ثمة الدليل على انها مبهمة ولولم يذكره لوردت الطبيعية  
كالانسان نوع فانه لم يذكر فيها ما يدل على كية الافراد لكن ليس الحكم فيها على  
ما صدق عليه الانسان من الافراد بل الحكم فيها على الطبيعة ومحصل الفصل الفرق بينهما  
ان المبهمة لم يذكر فيها ما يدل على كية الافراد مع كون الحكم فيها على الماصدق  
اى الافراد واما الطبيعية فهي وان كان لم يذكر فيها ما يدل على كية الافراد لكن  
ليس الحكم فيها على الماصدق بل على الطبيعة ( قوله واذا كان انسان لم يقيم الخ )  
مرتب بقوله فلان قولنا انسان لم يقيم موجبة مبهمة ( قوله يجب ان يكون معناه

اما لا يجب فلانه محكم فيها  
بثبوت عدم القيام لانسان  
لا ينفي القيام عنه لان حرف  
السلب وقع جزءا من المحمول  
واما الاهمال فلانه لم يذكر  
فيها ما يدل على كية افراد  
الموضوع مع ان الحكم فيها  
على ما صدق عليه الانسان  
واذا كان انسان لم يقيم موجبة  
مبهمة يجب ان يكون معناه  
نفي القيام عن جملة الافراد  
لا عن كل فرد ( لان الموجبة  
المبهمة المعدولة المحمول في  
قوة سالبة الجزئية ) عند  
وجود الموضوع لم يقيم  
بعض الانسان بمعنى انها  
متلازمان في الصدق لانه  
قد حكم في الموجبة المبهمة  
بنفي القيام



نفي القيام عن جملة الافراد) اى عن الافراد بجملة وانتفاء قيام الجملة يصدق بعدم حصوله من بعض وبعدم حصوله من كل واحد وايما كان يصدق انتفاء القيام عن البعض فهو المحقق بقول الشارح لا عن كل فرد اى فقط فلا ينافى قوله الا فى اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها ثم ان الاولى ان يقول يجب ان يكون معناها ثبوت نفي القيام عن جملة الافراد لبوافق ما تقدم له سابقا حيث قال حكم فيها بثبوت عدم القيام والا فنفي القيام عن جملة الافراد ليس معنى الموجبة المهمة المعدولة المحمول نعم هو لازم لمعناها الذى هو ثبوت عدم القيام بجملة الافراد لانه يلزم من ثبوت عدم القيام انتفاؤه واجيب بان فى الكلام حذف مضاف اى يجب ان يكون محصل معناها او المراد يجب ان يكون معناها اى اللازمى لا المطابق واختار التعبير بذلك لظهور لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس على هذا البيان افاده عبد الحكيم (قوله لان الموجبة الخ) علة الزوم ترجيح التأكيد على التأسيس لانعكاس المفاد بالتقديم لكن بالوسائط التى ذكرها الشارح (قوله لان الموجبة المهمة) اى وهى التى لم تشتمل على ما يعبد كون المحكوم عليه بعض الافراد لو كانت وقوله المعدولة المحمول اى التى جعل حرف النفي جزءا من مجموعها كقولنا انسان لم يقم (قوله فى قوة السالبة الجزئية) اى وهى التى ذكر فيها ما يدل على ان السلب عن البعض نحو لم يقم بعض الانسان (قوله عند وجود الموضوع) دفع بهذا ما يقال ان السالبة الجزئية اعم من الموجبة المعدولة المهمة لانها تصدق عند وجود موضوعها فى الخارج وعند عدمه بخلاف الموجبة المهمة قائما لا تصدق الا عند وجوده وحينئذ فكيف تكون فى قوتها وحاصل الدفع ان المراد انها فى قوة السالبة عند وجود موضوع السالبة كفى هذه التى مثل بها المصنف وهذا لا ينافى انها عند عدمه لاتكون فى قوتها بل اعم (قوله بمعنى انها متلازمان) اى ان معنى كون الموجبة المهمة المعدولة المحمول فى قوة السالبة الجزئية انها متلازمان فى السدق اى التحقق فكلمتا تحقق معنى اخديهما تحقق معنى الاخرى ثم ان ما ذكره الشارح من تلازمهما فى الصدق بيان للوافق والافيك فى ثبوت المدعى استلزام الموجبة المعدولة للسالبة الجزئية فقط (قوله نحو لم يقم بعض الانسان) مثال للسالبة الجزئية فعنها سلب القيام عن بعض افراد الانسان وهذا المعنى يصدق عند انتفاء القيام عن بعض الافراد دون بعض وعند انتفائه عن كل فرد (قوله لانه قد حكم فى المهمة بنفي القيام) الاولى ان يقول بثبوت عدم القيام لما تقدم من ان الحكم فيها بثبوت نفي القيام لا بنفي القيام ويمكن ان يحاج بان المراد بالنفي الانتفاء اى حكم فيها بانتفاء القيام على ان النفي مصدر المبني للفعول وانتفاء القيام عبارة عن ثبوت عدمه او ان البقاء فى قوله بنو ليست داخلة على المحكوم به بل

عما صدق عليه الانسان اعم  
من ان يكون جميع الافراد  
او بعضها واما كان يصدق  
نفي القيام عن البعض وكما  
صدق نفي القيام عن البعض  
صدق نفيه عما صدق عليه  
الانسان فى الجملة فهى فى  
قوة السالبة الجزئية  
(المتلزمة بنفي الحكم عن  
الجملة) لا يصدق السالبة  
الجزئية الموضوعية  
الموضوع اما بنفي الحكم عن  
كل فردا ونفيه عن البعض  
مع ثبوت البعض واما كان  
يلزمها نفي الحكم عن جملة  
الافراد (دون كل فرد)  
لجواز ان يكون منفيها عن  
البعض ثابتا للبعض واذا  
كان انسان لم يقم بدون كل  
معناه نفي القيام عن جملة  
الافراد لانه كل فرد ولو  
كان بعد دخول كل ايضا  
معناه كذلك ٩

المعنى حكم فيها بطريق نفى القيام فالحكم من حيث هو عام للنفي والاثبات اى انه تحقق في ضمن هذا النفي الحكم الذى هو ثبوت عدم القيام افاد ذلك العلامة الفارسي (قوله عما صدق عليه الانسان) اى عن الافراد التى يصدق اى يحمل عليها الانسان حمل واطاعة (قوله اعم من ان يكون) اى ذلك الماصدق (قوله واياما كان الخ) مازائدة وكان تامة والتوئين عوض عن المضاف اليه اى واى حال ثبت وهو كون الماصدق المنفى عنه القيام جميع الافراد او بعضها يصدق الخ الا انه على التقدير الاول يكون بالتضمن وعلى الثانى يكون بالمطابقة وقوله يصدق نفي القيام عن البعض اى وهو مدلول السالبة الجزئية فظهر من هذا ملازمة السالبة الجزئية للمهمة (قوله وكلما صدق الخ) بان للملازمة المهمة للسالبة الجزئية فقوله نفي القيام عن البعض اى الذى هو مدلول السالبة الجزئية اى كلما تحقق ذلك المدلول وقوله صدق نفيه عما صدق عليه الانسان اى الذى هو مدلول الموجبة المهمة المدولة المحمول وكأنه قال صدقت اى تحققت الموجبة المهمة المدولة المحمول وقوله في الجملة اى مجعلا من غير تعرض لكلية او بعضية (قوله فهمي في قوة الخ) تفرغ على الدليل بشقيه اى فظهر من هذا البيان ان الموجبة المهمة المدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية بمعنى انها متلازمان في التحقق (قوله المستلزمة) صفة للسالبة الجزئية وقوله عن الجملة عن بمعنى على متعلقة بالحكم والمراد بالجملة الافراد مجعلا بقطع النظر عن كليتها او بعضيتها اى المستلزمة لكون المحكوم به على جملة الافراد منتقيا او ان عن على حالها صلة للنفي اى المستلزمة لكون المحكوم به منتقيا عن جميع الافراد فاستلزامها لذلك على طريق رفع الايجاب الكلي كما يشير له تقرير الشارح وليس المراد انها تستلزم نفي الحكم عن الهيئة الاجتماعية لانها قد تتحقق من غير تحقق النفي عن الهيئة الاجتماعية الا ترى الى قولك بعض الرجال لا يحمل الصخرة العظيمة فانها سالبة جزئية صادقة ولا تستلزم نفي الحمل عن الهيئة الاجتماعية فرره شيخنا العدوي (قوله لان صدق الخ) دليل لقول المصنف المستلزمة نفي الحكم الخ (قوله عن جملة الافراد) اى عن الافراد المجعلة بقطع النظر عن كليتها او بعضيتها (قوله دون كل فرد) اى دون النفي عن كل فرد (قوله واذا كان انسان لم يقيم الخ) مرتبط بقوله سابقا واذا كان انسان لم يقيم موجبة مهمة يجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لاعن كل فرد (قوله معناه نفي القيام) الاولى ان يقول ثبوت عدم القيام عن الافراد مجعلا الا ان يقال في الكلام حذف مضاف اى محصل معناه او المراد معناه اللازم لا المطابق اذ هو ثبوت عدم القيام ويلزمه نفي القيام (قوله فيجب ان يحمل الخ) قد يقال ان الضمير الراجع الى النكرة نكرة كما صرح به الرضوي وحيث ان الضمير الذى في انسان لم يقيم في المعنى نكرة واقعة في سياق النفي فتكون مفيدة لعموم السلب فلو كان الكلام بعد دخول كل له لازم ترجيح التأكد على التأسيس

٩ كان كل لنا كيد المعنى  
الاول فيجب ان يحمل على  
نفي الحكم عن كل فرد  
ليكون كل لنا سيس معنى  
آخر ترجيح التأسيس على  
التأكد واما في صورة  
التأخير فلان قولنا لم يقيم  
انسان سالبة مهمة لاسور  
فيها (والسالبة المهمة في قوة  
السالبة الكلية المقنضية  
لنفي عن كل فرد) نحو لاشئ  
من الانسان بقاء

واجب بان عموم الضمير يستلزم مخالفة الراجع للرجع وحينئذ فلا يكون ذلك الضمير عامنا نحو هذا رجل لم يعلم شيئا فالضمير في يعلم عائد على الرجل السابق وليس الضمير في يعلم بمعنى كل رجل افاده العلامة عبد الحكيم (قوله واما في صورة التأخير) اي واما بيان لزوم ترجيح التأكيد لو عكس المقاد بالتأخير والتقديم في صورة التأخير (قوله لا سور فيها) تفسير لقوله مهمة (قوله المنتضية للنفي عن كل فرد) انما عبر هنا بالقتضية وفيما مر بالاستلزام لان السالبة الجزئية تحتل نفي الحكم عن كل فرد وتحتل نفيه عن بعض وثبوته لبعض و على كل تقدير تستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد فلذا عبر في جانبها بالقتضية المشعر بالصراحة بخلاف الاستلزام (قوله ولما كان هذا) اي الحكم بان السالبة المهمة في قوة السالبة الكلية وقوله مخالفا لما عندهم اي لما تقرر عندهم وقوله من ان الخ بيان لما عندهم وهذا اشارة الى وجه تعليل هذا الحكم بقوله لورود موضوعها في سياق النفي وعدم تعليل كون الموجبة المهمة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية (قوله بينه) اي ذلك الحكم بقوله الخ اي فيكون هذا مخصصا لقولهم المهمة السالبة في قوة الجزئية فا عندهم من ان المهمة السالبة في قوة الجزئية انما هو في غير ما موضوعها في سياق النفي وهو نكرة غير مصدرة بكل وهذا صادق بصورت ثلاث اما اذا كان موضوعها معرفة نحو الانسان لم يقيم او نكرة ولم يتقدمه نفي نحو انسان لم يقيم او تقدمه نفي ولكن كانت النكرة مصدرة بكل نحو لم يقيم كل انسان فالمهمة السالبة في هذه الصور في قوة الجزئية واما لو كان موضوعها نكرة غير مصدرة بكل واقعا في سياق النفي فانها تكون في قوة السالبة الكلية نحو لم يقيم انسان (قوله لورود موضوعها في سياق النفي حال كونه نكرة غير مصدرة بلفظ كل) اي وكل نكرة كذلك فهي مفيدة لعموم النفي و اشار الشارح بقوله حال كونه نكرة الخ الى ان حكم المصنف بان ورود الموضوع في حين النفي يفيد عموم السلب مفيد بيقين ان يكون الموضوع نكرة وان لا يصدر بلفظ كل والاك ان مفيد السلب العموم (قوله فانه يفيد) اي النكرة في سياق النفي او الموضوع النكرة في سياق النفي (قوله وذلك) اي وجوب الحمل على نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل للتأسيس ثابت لان لفظ كل الخ ودفع الشارح بهذا ما يقال انه لا يلزم من نفي احدهذين المعنيين ثبوت المعنى الآخر لجواز ان يثبت معنى آخر غيرهما عند دخول كل وحاصل الدفع انه لم يوجد في هذا المقام معنى آخر غير هذين فثبت اثبتى احدهما بدخول كل ثبت الآخر معها (قوله في هذا المقام) اي مقام دخولها على المستداليه المتكرر مقدما او مؤخرا والحال ان المستند مقرون بحرف النفي وقوله هذين المعنيين اي نفي القيام عن كل فرد ونفيه عن جملة الافراد (قوله ان التقديم) اي

ولما كان هذا مخالفا لما عندهم من ان المهمة في قوة الجزئية يثبت بقوله (لورود موضوعها) اي موضوع المهمة (في سياق النفي) حال كونه نكرة غير مصدرة بلفظ كل فانه يفيد نفي الحكم عن كل فرد فاذا كان لم يقيم انسان بدون كل معناه نفي القيام عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل ايضا كذلك كان كل لتأكيد المعنى الاول فيجب ان يحمل على نفي القيام عن جملة الافراد لتكون كل لتأسيس معنى آخر وذلك لان لفظ كل في هذا المقام لا يفيد الا احدهذين المعنيين فنقد انتفاء احدهما يثبت الآخر ضرورة والحاصل ان التقديم بدون كل لسلب العموم ونفي التمول والتأخير لعموم السلب

للسند اليه المنكر نحو انسان لم يقم وقوله لسلب العموم اي للسلب الجزئي ( قوله  
والتأخير ) اي للسند اليه المنكر نحو لم يقم انسان وقوله لعموم السلب اي للسلب الكلي  
( قوله وفيه نظر ) اي فيما قاله ذلك القائل نظر من حيث الدليل اعني قوله لئلا يلزم  
ترجيح التأكيد على التأسيس فالمصنف لم يمنع شيئا من الحكم الذي ادعاه ذلك القائل  
وانما نازع في صحة دليله ولذا رجع بعضهم ضمير فيه لقوله لئلا يلزم الخ وحاصل  
ما ذكره المصنف ثلاث متوعات الاول مشترك بين الصورة الاولى والثانية وهذا المنع  
قد ابطله الشارح واما المنعان الآخرا فخاصان بالصورة الثانية ( قوله يعني الخ )  
عبر بالناية في الموضعين لكون المصنف لم يعبر فيما سبق بعنوان الصورة الاولى  
والصورة الثانية فحفي المراد منهما اياه اتي بالناية هنا لان الصورة الاولى في الكلام  
المصنف محتملة لها مع كل وبدونها والمراد الثاني فلذا قال يعني وكذا يقال فيما بعده  
( قوله الى ما اضيف اليه كل ) اي في التركيب الآخر الذي لم يؤت فيه بكل ( قوله  
وفيزال ذلك بالاسناد اليها ) الضمير عائذ على كل وانه لكون المراد اللفظة اولئنا ويلها  
بالكلمة او الاداة اي وشرط التوكيد ان يكون الاسناد واحدا وما هنا اسنادان  
لان قولنا انسان لم يقم غير كل انسان لم يقم واعترض بان هذا الرد لا يناسب قواعد  
المنطقين لان الموضوع عندهم ما اضيف اليه كل ولفظ كل سور فقط وحينئذ  
فليس هنا اسنادان وعليه فتكون كل تأكيدا ان جعل الكلام على المعنى الاول  
قبل دخولها او تأسيسا ان جعل على خلافه لان الاسناد واحد وقد يجاب بان  
المصنف بنى كلامه في النظر على اصطلاح النحويين لكن انت خبير بان المستدل بنى  
كلامه على اصطلاح المناطقة الا ترى لما تقدم في صدر البحث من قوله قد يقدم السند  
اليه المقرون بكل قرره شيخنا العلامة العدوي ( قوله لان التأكيد ) اي الاصطلاح  
فحذف الصفة للعلم بها ( قوله لفظ يفيد تقوية ما يفيد لفظ آخر ) اي في تركيب  
واحد واسناد واحد كجاء القوم كلهم فلفظ كلهم يفيد تقوية ما يفيد القوم وما هنا  
ليس كذلك ( قوله وهذا ) اي لفظ كل ليس كذلك ( قوله لان هذا المعنى ) اي وهو  
التي عن كل فرد في الصورة الثانية والتي عن الجملة في الصورة الاولى وقوله حينئذ اي حين  
حول الاسناد الى لفظ كل ( قوله وحاصل هذا الكلام ) اي النظر اننا لانسلم انه لو جعل  
الخ اي لانه ليس هنا لفظان في تركيب واحد اكد احدهما الآخر بل الموجود اسنادان  
اسناد الى كل واسناد الى انسان فلان تأكيد حتى يلزم ترجيحه على التأسيس ( قوله  
ولا يخبر ان هذا ) اي المنع المشار له يقول المصنف وفيه نظر ( قوله اما لو اريد بذلك )  
اي بالتوكيد ( قوله كان حاصلا بدونه ) اي سواء كان الاسناد واحدا او متعددا ( قوله  
فاندفاع المنع ) اي الذي هو حاصل تنظير المصنف ( قوله وحينئذ ) اي وحين اذ كان  
المنع المذكور مندفع ( قوله يتوجه ) اي عليه ما اشار اليه بقوله اي فقط دون البحث

٨ وشمول التي فبعد تحول  
كل يجب ان يعكس هذا  
ليكون كل لتأسيس الراجع  
دون التأكيد المرجوح  
( وفيه نظر لان التي عن  
الجملة في الصورة الاولى )  
يعني الموجبة للمهمة  
العدولة المحمول نحو انسان  
لم يقم ( وعن كل فرد في )  
الصورة ( الثانية ) يعني  
السالبة للمهمة نحو لم  
يقم انسان ( انما افاده  
الاسناد الى ما اضيف  
اليه كل ) وهو لفظ انسان  
( وقد زال ذلك ) الاسناد  
المفيد لهذا المعنى ( بالاسناد  
اليها ) اي الى كل لان انسانا  
صار مضافا اليه فلم يبق  
مسندا اليه ( فيكون ) اي  
على تقدير ان يكون الاسناد  
الى كل ايضا مفيدا للمعنى  
الحاصل من الاسناد الى  
انسان يكون كل ( تأسيسا  
لانا كيدا ) لان التأكيد  
لفظ يفيد تقوية ما يفيد  
لفظ آخر

السابق فمحط الفائدة ذلك المحذوف وهو قولنا فقط (قوله وقد افادت) اى لم افادتها النفي  
 عن الجملة الصادق بالنفي عن كل فرد والنفي عن بعض الافراد ووجه اللزوم ان الخاص  
 يستلزم العام (قوله فاذا حلت كل) اى بعد دخولها (قوله حتى يكون) اى بحيث  
 يكون فحتى للتفريع (قوله بل تأكيد) اى للمعنى المقاد بطريق اللزوم (قوله لان  
 هذا المعنى) اى نفي القيام عن الجملة (قوله كان حاصله بدونه) اى بدون كل (قوله وحينئذ)  
 اى وحين اذا كان هذا المعنى وهو النفي عن الجملة حاصله بدون كل (قوله لم يلزم ترجيح  
 التأكيد على التأسيس) اى كما اعاه صاحب القيل السابق (قوله اذلا تأسيس  
 اصلا لان لفظة كل للتأكيد على كل حال) (قوله بل انما يلزم ترجيح احد التأكيدين)  
 اى وهما تأكيد النفي عن كل فرد وتأكيد النفي عن الجملة وحاصله انه اذا كان كل من النفي  
 عن كل فرد والنفي عن الجملة مفاد اقبل دخول كل فبعد دخول كل تكون للتأكيد سواء  
 كانت للنفي عن كل فرد او عن جملة الافراد فان جعلنا هالنفي عن كل فرد وهو عموم السلب  
 لم يلزم ترجيح احد التأكيدين وهو تأكيد النفي عن كل فرد على التأكيد الآخر وهو  
 النفي عن جملة الافراد وان جعلنا هالنفي عن جملة الافراد وهو سلب العموم لم يلزم ترجيح  
 احد التأكيدين وهو النفي عن جملة الافراد على التأكيد الآخر وهو النفي عن كل فرد  
 وحينئذ فلا يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لانه لو حمل  
 على النفي عن كل فرد لزم عليه ترجيح التأكيد على التأسيس اذلا تأسيس اصلا (قوله  
 وما يقال) اى من طرف ابن مالك جوابا عن اعتراض المصنف عليه وحاصل اعتراض  
 المصنف انما لا نسلم انه لو حمل كل على التأسيس وهو النفي عن الجملة يكون تأسيسا بل هو  
 تأكيد وحاصل ذلك الجواب ان لم يرق انسان مدلوله المطابق لنفي الحكم عن كل فرد  
 واما النفي عن الجملة فهو لازم له لان السلب الكلى يستلزم رفع الايجاب الكلى فلو قلنا  
 مدلوله بعد كل النفي عن الجملة كان مدلوله مطابقا فالتنفي عن الجملة بعد كل مدلول  
 مطابق والتزامي قبلها وحينئذ فلا يكون حمل لم يرق كل انسان على نفي الجملة تأكيدا  
 لعدم اتحاد الداليتين (قوله اذلا اشترط الخ) حاصل ذلك الرد ان اشترط اتحاد  
 الداليتين في التأكيد وان نفع هنالكن يعكر عليه ما سبق فلم يكن حاسما لمادة الشبهة  
 بالكيفية وتوضيحه ان ذلك القائل يقول ان انسان لم يرق لنفي الحكم عن الجملة فاذا دخلت  
 كل يجب ان تكون لنفي الحكم عن كل فرد ولا تجعل لنفي الحكم عن الجملة مثل انسان  
 لم يرق اذ لو جعل مثله لزم ترجيح التأكيد على التأسيس فلو كان هذا القائل يشترط  
 في التأكيد اتحاد الداليتين لورد عليه ان انسان لم يرق معناه المطابق ثبوت النفي عن انسان  
 ما اى بعض مبهم ويلزمه النفي عن الجملة فدلالة انسان لم يرق على نفي الحكم عن الجملة  
 بطريق الالتزام فعلى فرض لو جعلنا كل انسان لم يرق لنفي الحكم عن الجملة لم يلزم  
 ترجيح التأكيد على التأسيس لان دلالة كل انسان لم يرق على هذا المعنى وهو النفي

وهذا ليس كذلك لان هذا  
 المعنى حينئذ انما افاده  
 الاسناد الى لفظ كل لاشئ  
 آخر حتى يكون كل  
 تأكيدا وحاصله هذا  
 الكلام انما لا نسلم انه لو حمل  
 الكلام بعد كل على المعنى  
 الذى حمل عليه قبل كل  
 كان كل للتأكيد ولا يخفى  
 ان هذا انما يصح على  
 تقدير ان يراد التأكيد  
 الاصطلاحي امالوا اريد  
 بذلك ان يكون كل لافادة  
 معنى كان حاصله بدونه  
 فاندفاع المنع ظاهر  
 وحينئذ يتوجه ما اشار اليه  
 بقوله (ولان) الصورة  
 (الثانية) يعنى السالبة المهملة  
 نحو لم يرق انسان (اذا  
 افادت النفي عن كل فرد فقد  
 افادت النفي عن الجملة فاذا  
 حلت كل) (على الثانى)  
 اى على افادة النفي عن جملة

عن الجملة بالمطابقة لابل التزام فيلزمه ان يكون ليس هذا من باب التوكيد مع ان هذا القائل جعله من باب التوكيد فدل هذا على ان ذلك القائل لا يشترط في التأكيد اتحاد الداليتين (قوله لم يكن الخ) اى وقد جعل فيما سبق تأكيده هذا الجواب وان نفعه هنا لا ينفعه فيما تقدم (قوله لنفى الحكم) اى ثبوت نفي الحكم عن الجملة (قوله على هذا المعنى) اى النفي عن الجملة وقوله التزام اى لان مدلوله المطابق ثبوت النفي عن انسان ما يلزمه النفي عن الجملة (قوله ولان النكرة الخ) هذه مناقشة لفظية مع صاحب القيل في التسمية فقط واعتراض عليه بمخالفة اصطلاح القوم والمناقشة وارادة على قوله لان السالبة الممثلة في قوة الكلية لورود موضوعها الخ وحا، الله ان النكرة المنفية اذا عمت كانت القضية المحتوية عليها سالبة كلية لاممثلة قسمية ذلك القائل لهما ممثلة لا يصح فخط المنع تسمية الصورة الثانية سالبة ممثلة فقوله كاذكره هذا القائل راجع للنفي (قوله لانه قديين فيها) اى في القضية التي وقع موضوعها نكرة منفية عامة وقوله من الافراد اى من افراد الموضوع اى وكل قضية كذلك فهي سالبة كلية لاممثلة (قوله والبيان) اى بيان ان الحكم مسلوب عن كل فرد وقوله لا بدله من مبين بصيغة اسم الفاعل وقوله ولا محالة اى وقطعا ههنا شئ يدل الخ اى وهو وقوع النكرة في حيز النفي وقوله سوى هذا سوى الشئ الدال على كية الافراد لا خصوص لاشئ ولا واحد مثلا في السلب الكلبي بل المراد بالسور ما يشمل قرينة الحال ووقوع النكرة في حيز النفي وقول بعض المناطق ان السور هو اللفظ الدال على كية الافراد فهو ما تعريف للسور اللفظي او مراد اللفظ المذكور وما يقوم مقامه (قوله وحيث ان اى وحين اذا ارادنا بالسور ما يدل على كية الافراد وان لم يكن لفظا يندفع ما قبل اعذارا عن صاحب القيل في تسميتها ممثلة وحاصله ان قول المعارض وهو المصنف هذه القضية اعني لم يقيم انسان قديين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع وكل ما هو كذلك فهي سالبة كلية لاممثلة كبراه ممنوعة اذ لانسلم ان ما بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد من افراد الموضوع سالبة كلية بل لا تكون كذلك الا اذا كان فيها لفظ يدل على ذلك ولم يوجد هنا لفظ دال على ذلك قسميتها ممثلة لعدم السور وحاصل دفع ذلك الاعتراض انا لانسلم ان القضية التي بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع لا تكون سالبة كلية الا اذا وجد لفظ يدل على ذلك لان الموجود في كتب القوم ان الممثلة هي التي يكون موضوعها كلياً وقد اهل فيها بيان كية افراد الموضوع اى لم يبين فيها ان الايجاب او السلب لكل افراد الموضوع او بعضها والكلية هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع سواء كان البيان بلفظ دال على ذلك او بغيره كوقوع النكرة في سياق النفي (قوله وقال عبد القاهر) عطف على قوله قيل وقد يقدم ان قلت ما ذكره الشيخ عبد القاهر هو عين ما ذكره صاحب القيل السابق وحيث فا فائدة اعادة ذلك الاشارة

الافراد حتى يكون معنى لم يقيم كل انسان نفي القيام عن الجملة لاعت كل فرد (لا يكون) كل تأسيس بل تأكيد لان هذا المعنى كان حاصلًا بدونه وحيث قلوا جعلنا لم يقيم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقيم انسان لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس اذ لا تأسيس اصلا بل انما يلزم ترجيح احدا التأكيدين على الآخر وما يقال ان دلالة لم يقيم انسان على النفي عن الجملة بطريق الالتزام ودلالة لم يقيم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تأكيداً فقيه نظر اذ لو اشترط في التأكيد اتحاد الداليتين

الى ان ماذكره صاحب القيل السابق حق وان الباطل دليله وانه لا يلزم من بطلان  
الدليل بطلان المدلول كذا اجيب وفي ذلك الجواب نظر لان هذا معلوم من تخصيص  
الدليل بالاعتراض على انه يمكن التنبه على ذلك بعبارة مختصرة بان يقول واليه ذهب  
عبد القاهر او وهو صحيح فالاولى الجواب بان ماذكره الشيخ مخالف لما ذكره صاحب  
القيـل لان تقديم النفي على كل كما في لم يقم كل انسان يفيد النفي عن الجملة عند صاحب  
القيـل وهو صادق بالنفي عن كل فرد وبالنفي عن البعض فقط ويفيد النفي عن بعض  
الافراد والثبوت للبعض الآخر عند الشيخ كما سياتي فينبههما العموم والخصوص فلا يرد  
السؤال من اصله على ان في كلام الشيخ عبد القاهر تعميمات وتفصيلات وامثلة ليست  
في كلام صاحب القيل السابق اذ كلام صاحب القيل السابق فيما اذا كانت كل مسندا  
اليها وكلام الشيخ عبد القاهر اعم من ذلك كما ستقف عليه فلو سلم عدم المخالفة كان  
في اعادته هذه الفوائد الآتية ( قوله بان اخرت ) اى لفظا او رتبة وقد مثل المصنف  
لثاني فيما يأتى بقوله كل الدراهم لم آخذ ( قوله اولا ) اى بان كانت معمولة للابتداء  
( قوله ما كل الخ ) يحتمل ان تكون مجازية وان تكون تميمية فعلى الاول تكون كل  
معمولة لاداة النفي لاعلى الثاني لانها عليه معمولة لعاملها وهو الابتداء وهاتان صورتان  
اعنى ما اذا كانت معمولة لاداة النفي او غير معمولة وعلى كل حال الخبر فعل ( قوله  
تجرى الرياح الخ ) هذا دليل على ما ادعاه في الشطر الاول وذلك لان كون ارباب السفن  
يشتهون جريان الرياح لسفهم مع السلامة معلوم وربما جاءت الرياح مخالفة لشهوتهم  
الجريان لما فيه من عطشهم او مشتقهم فلم يدركوا ما يشتهون الا ان قوله تجرى الخ يفيد ان  
جريانها آت بشئ يخالف لشهوتهم مع ان المراد ان جريانها قديكون مخالفا لشهواتهم الجريان  
مع السلامة وحينئذ فلامعنى لقوله تجرى الرياح بما تشتهي السفن قلت المراد انها تجرى مع  
الحالة التى تخالف شهوتهم وهى كونها ذاهبة بهم الى عكس المراد فالباء بمعنى مع وما  
واقعة على حالة ثم اسناد الشهوة للسفن مجاز عقلى اى اهل السفن واعلم ان قوله تجرى الخ  
قضية مهمة في قوة الجزئية فاندفع ما يقال ان هذا من باب عموم الساب وهو مخالف لما  
يفيده قوله ما كل الخ فلا يصح ان يكون دليلا له فتأمل ( قوله حاصلا ) بالنصب على  
ان مجازية ويصح الرفع على انها تميمية والخبر على كل حال اسم فها تان صورتان اعنى  
ما اذا كانت كل معمولة لاداة النفي او غير معمولة والخبر فيهما اسم ( قوله او معمولة للفعل )  
اى او الوصف بدليل ما يأتى ( قوله الظاهر ) اى التبادر وانما كان هذا متبادرا لانه  
عطف صفة على مثلها ( قوله وليس بسديد ) اى لما فيه من عطف الخاص على العام  
باو وهو ممنوع ( قوله لان الدخول في حيز النفي شامل لذلك ) اى ولا يضر في شموله

لم يكن كل انسان لم يقم  
على تقدير كونه لنفي الحكم  
عن الجملة تأكيد لان دلالة  
انسان لم يقم على هذا المعنى  
التزام (ولان النكرة المنفية  
المنفية اذا عمت كان قولنا  
يقيم انسان سالبة كلية  
لامهمة ) كما ذكره هذا  
القائل لانه قد بين فيها  
ان الحكم مسلوب عن كل  
واحد من الافراد والبيان  
لابد له من مبيِّن ولا محالة  
ههنا شئ يدل على ان الحكم  
فيها على كلية افراد  
الموضوع ولان معنى بالسور  
سوى هذا وحينئذ يندفع  
ما قيل سماها مهمة باعتبار  
عدم السور ( وقال عبد  
القاهر ان كانت كلمة كل  
داخلة في حيز النفي بان  
اخرت عن ادائه )

لذلك تفسيره بقوله بان اخرت عن ادائه والحال ان المعمولة للفعل قد تكون متقدمة على الفعل وعلى النافي لما تقدم ان المراد بالتأخير ما يشمل التأخير الحكمي اي الرتبة (قوله وكذا لو عطفها الخ) اي ليس بسديد ايضا (قوله بمعنى او جعلت معمولة) يحتل ان المراد ان المعمولة بمعنى جعلت معمولة فهو اسم يشبه الفعل معطوف على فعل ويحتل ان جعلت المقدر هو المعطوف حذف وبقى معمولة وهو الذي صرح به في المطول مقتصرًا عليه لكن يرد على هذا الثاني ان فيه فسادا آخر وذلك لان حذف العامل المعطوف وبقاء معمولة من خواص الواو كما في قول الشاعر عطفها تبنا وما بادرا كما ذكره في الخلاصة بقوله وهي انفردت بعطف عامل الخ (قوله شامل له) اي لان تأخيرها عن اداة النفي صادق بان تكون معمولة للفعل المنفي اولا فالاول نحو ما اخذت كل الدراهم والثاني نحو ما كل ممتنى المرء حاصل (قوله اللهم الخ) اي وعلى هذا يصح عطفه على كل من داخله واخرت (قوله بما اذا لم تدخل الاداة على فعل عامل في كل) اي والمعنى بان اخرت عن اداة النفي الغير الداخلة على الفعل العامل فيها او جعلت معمولة للفعل المنفي هذا على تقدير عطف معمولة على اخرت والمعنى على تقدير عطفها على داخله ان كانت كل داخله في حيز النفي بان اخرت عن اداة النفي الغير الداخلة على الفعل العامل فيها او كانت معمولة للفعل المنفي واذا خص التأخير فقد خص الدخول لانه تصوير للدخول (قوله او تأكيذا) اي لان العامل في التبوع عامل في التابع الا في البذل (قوله او غير ذلك) اي ككونها مجرورة او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم او ما سرت كل اليوم (قوله وفدم التأكيذ) اي قدم المصنف المثال الذي فيه كل توكيد على المثال الذي فيه كل فاعلا مع ان المناسب تقديم المثال الذي وقعت فيه كل فاعلا لان الكلام في تمثيل كون كل معمولة والفاعل اللفظي عمل الفعل فيه اظهر من عمله في تأكيذ (قوله لان كلا اصل فيه) اي في التأكيذ لافي الفاعل وهذا لا ينافي ان الفاعل اصل في نفسه وان غير كل من ادوات التأكيذ اصول فيه ايضا فاندفع ما يقال ان ظاهره يقتضي ان كلا اصل في التأكيذ وان غيرها كاجمعين فرغ عنها وليس كذلك (قوله او كل الدراهم لم اخذ) هذا ونحوه لا ينافي قوله السابق بان اخرت عن ادائه بناء على قول الشارح السابق اللهم الخ لانه حينئذ يكون مثالا لقول المصنف او معمولة واما على البناء على غير هذا التوجيه فالمراد بالتأخير الرتبة اللفظي (قوله وكذا لم اخذ الخ) اشار الى ان المصنف ترك مثالي التأكيذ اعتمادا على فهمهما مما سبق (قوله توجه الخ) جواب الشرط في قوله ان كانت داخله الخ فقول الشارح في جميع الخ حل معنى لاجل اعراب (قوله وافاد ثبوت الفعل) اي ثبوت مدلوله وكذا قوله او الوصف نحو ما كل الدراهم مأخوذة في الكلام توسع باقامة الدال مقام المدلول فاندفع ما يقال ان اراد بالفعل

سواء كانت معمولة لاداة النفي اولا وسواء كان الخبر فعلا (نحو ما كل ما يمتنى المرء يدركه) تجرى الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل ممتنى المرء حاصل (او معمولة للفعل النفي) الظاهر انه عطف على داخله وليس بسديد لان الدخول في حيز النفي شامل لذلك وكذا لو عطفها على اخرت بمعنى او جعلت معمولة لان التأخير عن اداة النفي ايضا شامل له اللهم الا ان يخصن التأخير بما اذا لم تدخل الاداة على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال والمعمول اعم من ان يكون فاعلا او مفعولا او تأكيذا لاحدهما او غير ذلك (نحو ما جاء القوم كلهم) في تأكيذ الفاعل او ما جاء كل القوم في الفاعل وقدم التأكيذ على الفاعل لان كلا اصل فيه



(اولم آخذ كل الدراهم) في المفعول المتأخر (اوكل

الدراهم لم آخذ) في  
المفعول المتقدم وكذا لم  
آخذ الدراهم كلها  
او الدراهم كلها لم آخذ  
ففي جميع هذه الصور  
(توجه النفي الى الشمول  
خاصة) لا الى اصل  
الفعل (وافاد) الكلام  
(ثبوت الفعل او الوصف  
لبعض) مما اضيف اليه  
كل ان كانت كل في المعنى  
فاعلا للفعل او الوصف  
المذكور في الكلام (او)  
افاد (تعلقه) اي تعلق  
الفعل او الوصف (به)  
اي بعض مما اضيف  
اليه كل ان كانت كل في  
المعنى مفعولا للفعل او  
الوصف وذلك بدليل  
الخطاب وشهادة الذوق  
والاستعمال والحق ان  
هذا الحكم اكثرى لا كلى  
بدليل قوله تعالى والله  
لا يحب كل مخثل فخور  
والله لا يحب كل كفار  
اثيم ولا تطع كل حلاف  
ميين (والا) اي وان  
لم تكن داخلة في حيز  
النفي بان قدمت على النفي  
لفظا ولم تقع معمولة للفعل  
النفي (عم) النفي كل فرد  
مما اضيف اليه كل وافاد  
اسم رجل من الصحابة

الفعل المصطلح عليه فلا ثبوت له الا على طريق التجوز وان اراد به الحدث فلا حاجة لقوله  
او الوصف ثم ان افادة ثبوت الفعل بطريق مفهوم المخالفة وهو المعبر عنه بدليل  
الخطاب في كلام الشارح الآتي واول قال المصنف وافاد ثبوت الحكم بدل قوله الفعل  
او الوصف لكان اولى ليشمل ما اذا كان الخبر اسما جامدا نحو ما كل سوداء تمر  
وما كل بيضاء شحمة لان تمره وشحمة يصدق على كل انه محكوم به ولا يصدق عليه  
انه فعل او وصف (قوله في المعنى فاعلا) اي سواء كانت فاعلا في اللفظ ايضا ولا  
بان كانت توكيدا في اللفظ للفاعل (قوله او افاد تعلقه الخ) اطلاق الثبوت على نسبة  
الفعل او الوصف للفاعل والتعلق على نسبة احدهما للمفعول اصطلاح شائع كما في  
ابن يعقوب (قوله ان كانت كل في المعنى مفعولا الخ) اي سواء كانت مفعولا في اللفظ  
ايضا ولا بان كانت توكيدا للمفعول وقوله او الوصف نحو ما انا آخذ كل الدراهم  
(قوله وذلك) اي ثبوت الفعل او الوصف وتعلقهما ببعض بدليل الخطاب اي  
مفهوم المخالفة مثلا ما جاء القوم كلهم منطوقه نفي الجئ عن الكل فيفهم منه ثبوت  
مجئ البعض بطريق مفهوم المخالفة (قوله والحق ان هذا الحكم) اعني توجه النفي  
للسمول وثبوت الفعل او الوصف للبعض عند وقوع كل في حيز النفي (قوله لا كلى)  
اي لانه قد توجه النفي عند وقوع كل في حيزه الى الفعل ويكون القصد نفيه عن كل  
فرد بدليل الخ وقديقال ان كلام الشيخ عبدالقاهر مبني على اصل الوضع وافادة هذه  
الآيات لشمول النفي ليس من اصل الوضع وانما هو بواسطة القرائن والادلة الخارجية  
وهي تحريم الاختيال وتحريم الكفر وتحريم اطاعة الخلف الميين فالآيات مضمروقة  
عن الظاهر بهذه الادلة الخارجية لان محل العمل بمفهوم المخالفة مالم يعارضه معارض  
حتى انه لو لم يلاحظ الدليل كان مفادها سلب العموم على انه قديقال ان هذه الآيات  
لادلالة فيها على ان وقوع كل في حيز النفي قديفيد نفي الفعل عن كل فرد لجواز ان  
يعتبر فيها دخول كل بعد النفي لاقبله فيكون قيدا في النفي لافي النفي فيكون من شمول  
النفي لان القيد اذا لوحظ بعد النفي كان قيدا فيه لا في النفي فيكون النفي نفييا مقيدا  
لانفي قيد فتأمل انتهى سم (قوله كل مخثل) اي متكبر معجب وقوله فخور اي كثير  
الفخر على الناس بغير حق (قوله كل كفار) اي جاحد بتحريم الزنا وقوله اثم  
اي كثير الاثم كذا في الفنارى (قوله كل حلاف) اي كثير الخلف في الحق والباطل  
وقوله ميين اي قليل الرأي والتمييز او حقير عند الناس لاجل كذبه كذا في الفنارى  
واورد الشارح هذه الآية وان لم تكن من قبيل النفي الذي الكلام فيه اشارة الى ان  
النهى كالنفي في الحكم السابق (قوله بان قدمت على النفي الخ) فيه اشارة الى ان النفي  
المستفاد من لفظة والامتوجه الى القيد اعني الدخول في حيز النفي فيفيد وجود النفي  
في الكلام مع تقدم كل عليه ولا يرد ان انتفاء الدخول في حيز النفي قديكون بانتفاء النفي

نفي اصل الفعل عن كل فرد (كقول النبي عليه الصلاة والسلام لما قال له ذواليدين)

من الكلام اصلا فلا يصح حينئذ بقاء قوله عم النبي على اطلاقه ( قوله ولم تقع معمولة الخ ) قيد به ليخرج كل الدراهم لم آخذ فانها مقدمة على النبي لكنها معمولة للفعل المنفي ولو زاد ورتبة بعد قوله لفظا لاستغنى عن قوله ولم تقع الخ تأمل ( قوله اسم رجل الخ ) المراد بالاسم اللقب اي انه لقب لرجل من الصحابة اسمه الخرباق او العراض بن عمرو وهو بكسر الخاء في الاول والعين في الثاني وانما لقب بذي اليمين لطول كان في يديه وقيل لانه كان اضبط اي يعمل بكلتا يديه على السواء ( قوله اقصررت الصلاة ) اي الظاهر او العصر كما في رواية مسلم والبخاري والقول بانها احدى العشاءين وهم نشأ من لفظ الحديث حيث وقع فيه احدى صلاتي العشاء والمراد احدى صلاتي وقت العشاء وهو من الزوال للغروب ولفظ الحديث من رواية ابى هريرة صلى بنار رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم احدى صلاتي العشاء في الحضر وسلم من ركعتين فقام ذوا اليمين وقال اقصررت الصلاة ام نسيت يا رسول الله فقال كل ذلك لم يكن فقال ذوا اليمين بعض ذلك قد كان فأقبل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على القوم وفيهم ابو بكر وعمر فقال احق ما يقوله ذوا اليمين فقالا نعم فقام عليه الصلاة والسلام واتم الصلاة ثم سجد سجدتين للسهو ( قوله بالرفع ) اي لابلانصب يجعل اقصررت كما كرمت فاعله ضمير النبي ( قوله فاعل ) اي لانايب فاعل يجعل اقصررت مبني للمجهول وانما انى بهذا الضبط دفعا لما توهم ان الصلاة مفعول اقصررت يجعله كما كرمت لمناسبته لقوله ام نسيت او نائب فاعل يجعل اقصررت مبني للمفعول اذ هذا لم يثبت عند الشارح رواية ( قوله كل ذلك لم يكن ) فيه دليل على ان من قال ناسيا لم افضل وكان قد فعله انه غير كاذب لان كلام الناسي ليس بصدق ولا كذب قاله الكرماني ان قيل لاجاز ان يكون المراد كل ذلك لم يكن في نفس الامر لانه يلزم الكذب في حقه عليه الصلاة والسلام لان بعضه قد كان في نفس الامر والكذب عليه لا يجوز وان اريد في ظني لم يصح رد ذي اليمين عليه بقوله بل بعض ذلك قد كان وذلك لانه لا اطلاع له على ما في ظن النبي حتى يقول له بل بعض ذلك قد كان في ظنك فتعين ان المراد بل بعض ذلك قد كان في نفس الامر واذا كان المراد ذلك فلا يحسن ان يكون كلام ذي اليمين ردا لقوله كل ذلك لم يكن في ظني لعدم اتحاد المحمول لان المحمول المنفي في كلام النبي الكون في ظنه والمحمول المثبت في كلام ذي اليمين الكون في نفس الامر واذا لم يتعد المحمول فلا تناقض فلا يصح الرد واجيب بان المراد كل ذلك لم يكن في نفس الامر بحسب ظني فين ذوا اليمين ان الظن لم يطابق نفس الامر واعترض بان ظن الخطأ نفس وهو لا يجوز عليه عليه الصلاة والسلام واجيب بان ظن الخطأ وكذلك النسيان انما يكونان نقصا في حقه اذا كانا بسبب اشتغال القلب بامور الدنيا واما اذا كانا من الله لاجل تبين الاحكام للامة فلا يكونان نقصا والى هذا يشير قوله عليه الصلاة والسلام

( اقصررت الصلاة )  
بالرفع فاعل اقصررت  
( ام نسيت يا رسول الله  
كل ذلك لم يكن ) هذا  
قول النبي عليه الصلاة  
والسلام والمعنى لم يقع  
واحد من القصر  
والنسيان على سبيل شمول  
النفي وعمومه لوجهين  
احدهما ان جواب ام اما  
بتعين احد الامرين  
او بنفيهما جميعا تخطئة  
للمستفهم لانبني الجمع بينهما  
لانه عارف بان الكائن  
احدهما والثاني ما روى  
انه لما قال النبي عليه  
الصلاة والسلام كل ذلك  
لم يكن قال له ذوا اليمين  
بعض ذلك قد كان ومعلوم  
ان الثبوت للبعض انما  
ينا في النفي عن كل فرد  
لالنفي عن المجموع

في الحديث اني لانسى ولكن انسى لاسن اى ليس من طبعى النسيان كما هو طبع من  
لا يتحافظ بشغل الفكر بامور الدنيا ولكن انسى بشغل الفكر بالله لاشرع قرر ذلك  
شيخنا العلامة العدوى عليه سحائب الرحمة والرضوان ( قوله هذا قول النبي الخ )  
هذا ابضاح فان كونه عليه الصلاة والسلام معلوم من قوله كقول النبي الخ  
( قوله لوجهين ) علة لكون المعنى لم يقع واحد من القصر والنسيان وما يدل على  
هذا المعنى ايضا ما ورد في بعض الطرق لم انس ولم تقصر وخير ما فسرته بالوارد ( قوله  
او بغيرهما جميعا ) اى وليس في جوابه صلى الله عليه وسلم تعيين لاحد الامرين فلزم  
ان مراده نفي كل منهما ( قوله تخطئة للمستفهم ) اى في اعتقاده الثبوت لاحدهما  
( قوله لا بنى الجمع بينهما لانه ) اى المستفهم عارف اى معتقد ثبوت احدهما واذا كان  
كذلك فلا يصح ان يحاسبه لانه لم يفده فائدة والحاصل انه اذا قيل ازيد قائم لم  
عرفه فانه يحاسب بتعيين احدهما بان يقال قام عمرو او بنى كل منهما بان يقال لم يقم  
واحد منهما ولا يحجب بنى الجمع بان يقال لم يقوما معا بل القائم احدهما لان هذا  
الجواب لا يفيد السائل شيئا لانه عالم ان احدهما قائم ولم يعلم عينه فكذلك هنا  
لا يصح ان يكون مراد النبي لم يقعا جميعا اى بل الواقع احده لانه لا يصلح جوابا  
( قوله ان الثبوت للبعض ) اى الذى هو موجبة جزئية وقوله انما ينافى اى يناقض  
النفي عن كل فرد اى الذى هو السالبة الكلية ( قوله النفي عن المجموع ) اى عن الهيئة  
الاجتماعية الذى هو سلب جزئى وحيث قد ذو اليمين انما قال للنبي بل بعض ذلك  
قد كان اعلم ان النبي مراده نفي كل واحد من الامرين فلو كان ليس مراد النبي نفي كل  
فرد لم يصح ان يكون قول ذو اليمين بل بعض ذلك قد كان رداله وما يقال انه يمكن  
ان مراد النبي النفي عن المجموع ونفي المجموع صادق بنى كل واحد وبنى احد  
الامرين مع ثبوت الآخر وان ذا اليمين قد اخطأ في فهمه مراد النبي عليه السلام  
فهم انه اراد نفي كل فرد فلذا قال بعض ذلك قد كان الدال على انه عليه السلام اراد  
نفي كل فرد فهو بعيد غاية البعد ( قوله برفع كله ) اى على انه مبتدأ خبره جملة  
لم اضع والرابط محذوف لا يقال ان في الرفع تهية العامل للعمل ثم قطعه وقد صرح  
في المعنى وغيره بمنع زيد ضربت لذلك لاننا نقول المسئلة ذات خلاف فقد نقل الشارح  
في مطوله عن سيويه ان قول الشاعر ثلاث كلهن قلت عمدا برفع كلهن يدل على  
جواز التركيب المذكور افاده الفنارى ( قوله من الذنوب ) اشار بذلك الى ان ذنبا  
نكرة عامة بقرينة المقام وان كانت واقعة في سياق الاثبات او ان ذنبا اسم جنس  
يقع على القليل والكثير فهو هنا بمعنى ذنوب بقرينة المقام ( قوله ولا فائدة هذا  
المعنى الخ ) علة لقوله عدل مقدمة عليه وقد يرد بان عدوله الى الرفع لعدم صحة ان يكون  
لا فائدة عموم السلب بل يجوز ان يكون عدوله الى الرفع لعدم صحة نصب لفظ كل

اذلوا نصبها لكنت مفعولا وهو ممنوع لان لفظة كل اذا اضيفت الى المضمر لم يستعمل في كلامهم الا تأكيذا او مبتدا ولا تقع فاعلا ولا مفعولا ولا مجرورة فلا يقال جاني كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت بكم ولا قد يجاب بان ما ذكر من انها اذا كانت مضافة للضمير لاتقع مفعولا محمول على الاكثر الغالب وليس بكلى في المعنى جواز وقوعها مفعولا بقله بدليل قوله فيصدر عنها كلها وهو ناهل واذا لم يكن الحكم المذكور كليا بل جاز ان يكون مفعولا كان عدول الشاعر عن النصب الى الرفع انما هو لافادة المعنى المذكور الذي هو عموم السلب لان النصب لا يفيدُه وانما يفيد سلب العموم (قوله واما تأخيرُه) اي عن المسند لان الكلام فيهما (قوله فلاقضاء المقام تقديم المسند) اي فلاجل اقتضاء المقام ذلك لوجود نكتة من النكات المتقضية لتقديمه ككونه عاملا اوله الصدارة واللام لام التعليل ويصح ان تكون بمعنى عند ومحصله ان النكات المتقضية لتقديم المسند الآتية في احوال المسند هي النكات المتقضية لتأخير المسند اليه بذاتها لاشئ غيرها ان قلت قد تقدم ما يأخذ منه نكتة التأخير وهو افادة سلب العموم قلت ان ما تقدم غير وافي فلذا احال هنا على ما يأتي فان قلت هلا اتى بالنكات هنا واحال فيما يأتي على ما هنا ويكون احالة على معلوم بخلاف ما سلكه فانه احالة على غير معلوم فالجواب كما افاده العلامة يسفلا عن الاطول ان المصنف انما فعل ذلك اشارة الى ان التأخير للمسند اليه ليس من مقتضيات احواله وانما هو من ضرورياتها ولو ازمها ومقتضى الحال انما هو التقديم للمسند وقد يقال هذا مجرود دعوى وهلاجعل التأخير مقتضى الحال والتقديم للمسند لازماله (قوله الذي ذكر الخ) فيه اشارة الى ان افراد اسم الاشارة مع ان المشار اليه متعدد اتأوله بالمذكور ولقد اعجب المصنف حيث صدر بحث خلاف مقتضى الظاهر بما هو خلاف مقتضى الظاهر حيث وضع اسم الاشارة موضع المضمر والمفرد موضع الجمع تبينها على انه جعل الاحوال المتقدمة بحسب البيان ولطف المزج واحدا ونهاية الايضاح كالمحسوس وعدل عن صيغة البعد وهي ذلك الى صيغة القرب اعماء الى ان مقتضى الظاهر قريب ولك ان تجعل هذا فصل الخطاب وما بعده كلاما مبتغاه (قوله في المقامات) متعلق بذكر وفي معنى مع او انها للظرفية المجازية اذ المراد بالمقامات الاحوال الباعثة على الذكر وغيره بما ذكره المصنف ومقابلة المقامات بالذكر والحذف والاضمار وغير ذلك من مقابلة الجمع بالجمع فتقتضى القسمة على الاحاد فلكل واحد ما ذكر مقام (قوله كنه مقتضى الظاهر من الحال) نية ببارادك تأكيدا او مبتدا على ان المشار اليه متعدد واعلم ان الحال هو الامر الداعي الى اراد الكلام مكيفا بكيفية ماسواء كان ذلك الامر الداعي ثابتا في الواقع او كان ثبوته بالنظر لما عند التكلم وظاهر الحال هو الامر الداعي الى اراد الكلام مكيفا بكيفية مخصوصة بشرط

(وعليه) اي على عموم النفي عن كل فرد (قوله) اي قول ابني النجم (قد اصبحت ام الخيارات دعي على ذنبا كله لم اصنع) برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه على من الذنوب ولا فائدة هذا المعنى عدل عن النصب المستغنى عن الاضمار الى الرفع المنقر اليه اي لم اصنعه (واما تأخيرُه) اي تأخير المسند اليه (فلاقضاء المقام تقديم المسند) وسيجيى بيانه (هذا) اي الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار وغير ذلك في المقامات المذكورة (كله مقتضى الظاهر) من الحال

في العلم الخال

(وقد يخرج الكلام على خلافه) أي على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال إياه (فوضع الضمير موضع المظهر كقولهم نعم رجلا) زيد (مكان نعم الرجل) فإن مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائذ إلى منعقل معهود في الذهن والزم تفسيره بتكرره ليعلم جنس المنقل

ان يكون ذلك الامر ثابتا في الواقع فقط فلم من هذا ان ظاهر الحال اخص من الحال وحيث ان يكون مقتضى ظاهر الحال اخص من مقتضى الحال فكل مقتضى ظاهر حال مقتضى حال ولا يتعكس الا جزئيا واعترض على المصنف في تأكيده هنا بكل مقتضى كون كل فرد مما تقدم مقتضيا لظاهر الحال مع ان من جملة ما تقدم مالميس مقتضى ظاهر حال كتوجيه الخطاب لغير المعين وكترليل غير المنكر منزلة المنكر وعكسه واجيب بان هذا الذي تقدم انما هو في الاسناد الجبري والكلام في المسند اليه ولم يتقدم تخريجه على خلاف مقتضى الظاهر فلا تسامح في التأكيذ كذا قيل وفيه انه تقدم فيه توجيه الخطاب لغير معين وهذا خلاف مقتضى الظاهر (قوله وقد يخرج الكلام) أي وقد يورد الكلام ملتبسا بمخالفة مقتضى ظاهر الحال واتى بكلمة قدع المضارع اشارة لقلة ذلك بالنسبة لمقابلته (قوله لاقتضاء الحال إياه) أي لاقتضاء باطن الحال إياه لعروض اعتبار آخر الطف من ذلك الظاهر (قوله كقولهم) أي العرب ابتداء من غير جرى ذكر المسند اليه لفظا او تقدير (قوله نعم رجلا مكان نعم الرجل) أي ونعم رجلين مكان نعم الرجلان ونعم رجلا مكان نعم الرجل (قوله وعدم قرينة تدل عليه) أي بخصوصه وفيه اشارة الى ان الموجب للاضمار احد امرين اما تقدم الرجوع او قرينة تدل عليه فاذا فقد اكان مقتضى الظاهر الاثبات بالاسم الظاهر لا بالضمير فقام نعم الرجل مقام اظهار لعدم وجود الامرين الذين يقتضيان الاضمار فاذا قلت نعم رجلا زيد باضمار المسند اليه كان الكلام مخرجا على خلاف مقتضى الظاهر لعروض اعتبار آخر الطف من ذلك الظاهر وهو حصول الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب للدح والذم العامين أي من غير تعيين خصلة (قوله عائذ إلى منعقل معهود في الذهن) أي إلى شيء معقول في الذهن مبهم باعتبار الوجود فهو بمعنى شيء صادق بان يكون رجلا او اكثر او امرأة او اكثر فاذا اتى برجل مثلا الذي هو تمييز وتفسير له علم جنس ذلك المنقل دون شخصه فإزال الابهام حاصلا في الجملة فاذا ذكر المخصوص بعد ذلك تعين شخصه وانما اعتبر في ذلك المنقل كونه مبهما لاجل ان يحصل الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب اعني باب نعم وقوله عائذ إلى منعقل الخ في كلام غير واحد من النحاة كالدمايني انه عائذ على التمييز وعليه فيكون التمييز مفسر له بلا واسطة وعلى كلام الشارح يكون تفسيره بواسطة تفسيره لمرجعه (قوله معهود في الذهن) أي لا في الخارج وهذا احد قولين في الضمير والقول الثاني انه للجنس والقولان مبنيان على القولين في آل من قولنا نعم الرجل الواقع فاعلا لنم الحال محل الضمير فتبل انها للعهد وقيل انها للجنس واعترض القول بان الضمير للجنس بثلاثة اشياء الاول ان الجنس لا ايهام فيه فلا يناسب تمييزه الثاني ان الجنس لا يثنى ولا يجمع مع انه يقال نعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون الثالث انه يخص

بمعين كزيد مثلا وهو غير الجنس واجيب بان من جعلها الجنس اراد الجنس الادعائى  
 لاحقيقة وحينئذ فالابهام موجود كما في العهد الذهني وصح تفسيره بمعين واما نم  
 الرجلان ونم الرجال فالمراد به جنس التثنية وجمع الجمع فلا اشكال لانه ثنى او لا  
 اوجع ثم عرف بلام الجنس (قوله والترم تفسيره بنكرة) اى لا معرفة وما في صحيح  
 مسلم من حديث جابر من ان ابليس يضع عرشه على الماء ثم يبعث سراياه وساق الحديث  
 الى ان قال ثم يحنى احدهم فيقول ما تركته حتى فرقت بينه وبين امرأته قال فيدنيه منه  
 ويقول نعم انت فيخرج ذلك الحديث على ان يكون فاعل نم ضميرا مستترا فيها ميمرا  
 بنكرة محذوفة يدل عليها السياق اى نم قائما او نم شيطانا وانت هو المخصوص  
 بالمدح (قوله يعلم جنس المتعقل) اى فقط دون شخصه فيحصل الابهام فاذا اتى  
 بالمخصوص بعد ذلك تعين شخصه وذلك لان النكرة انما تفيد بيان الجنس ولا تفيد  
 التعيين الشخصى بخلاف المعرفة فان بها يعلم شخص المتعقل كما يعلم جنسه فيفوت الابهام  
 ثم التعيين كذا قيل وتأمله (قوله وانما يكون هذا) اى نم رجلا (قوله في احد القولين)  
 اى المشهورين فلاننا في ان هناك قول آخر وهو جعل المخصوص مبتدأ خبره محذوف  
 (قوله اى قول الخ) تفسير لاحد القولين لا للقولين (قوله اى قول من يجعل الخ)  
 اى وكذا على قول من يجعله مبتدأ خبره محذوف والتقدير زيد الممدوح في المحذوف  
 اقوال ثلاثة في اعرابه (قوله خبر مبتدأ محذوف) اى لانه لما تقدم ذكر الفاعل  
 مبهما قدر سؤال عنه بمن هو فاجيب بقوله هو زيد (قوله فيحتمل عنده ان يكون الخ)  
 اى وعليه فلا يكون نم رجلا زيد من هذا الباب اعنى باب وضع المضمير موضع المظهر  
 اى ويحتمل ان يكون الضمير عائدا الى المتعقل الذهني لاعلى زيد المبتدأ وعليه فيكون  
 من هذا الباب كذا قيل وفيه نظر اذ هو على هذا الاحتمال انما يكون من باب وضع  
 المضمير المبهم العائد على غير معين مكان المضمير العائد على معين لامن باب وضع  
 المضمير المبهم العائد على غير معين مكان المضمير العائد على معين لامن باب وضع المضمير  
 موضع المظهر كذا قال يس وفي الاطول ما يوافقه فان قلت على هذا الاحتمال ان  
 الرابط الذى يربط الجملة الواقعة خبرا بالمبتدأ قلت الرابط العموم الذى في الضمير الشامل  
 للمبتدأ كما في صورة الفاعل المظهر فكأنه قيل زيد نم هو اى مطلق شئ الذى زيد  
 من جلته فزيد ذكر مرتين او لا بخصوصه وقائما من حيث دخوله في جملة مرجع  
 الضمير (قوله ويكون التزام الخ) جواب عما يقال اذا كان الضمير عائدا على المخصوص  
 فيلزم تثنية الضمير وجعه اذا كان المخصوص مثنى او مجموعا مع انه ليس كذلك  
 (قوله حيث لم يقل نعم) اى في قولك نعمتا رجلين الزيدان وقوله ونعموا اى في  
 قولك نعموا رجلا الزيدون (قوله لكونه من الافعال الجامدة) المشابهة للاسماء  
 الجامدة فهى ضعيفة واذا كانت كذلك فلا تتحمل بارزا لتلا ثقلها ويرد على هذا  
 التعليل ان ليس من الافعال الجامدة مع انه يجب مطابقة الضمير المتصل بها لمرجعه

وانما يكون هذا من وضع  
 المضمير موضع المظهر  
 (في احد القولين) اى قول  
 من يجعل المخصوص خبر  
 مبتدأ محذوف واما من  
 يجعله مبتدأ ونم  
 رجلا خبره فيحتمل  
 عنده ان يكون الضمير  
 عائدا الى المخصوص وهو  
 متقدم تقديرا ويكون  
 التزام افراد الضمير حيث  
 لم يقل نعمتا ونعموا من  
 خواص هذا الباب  
 لكونه من الافعال الجامدة  
 (وقولهم هو اى زيد  
 زيد مكان الشأن  
 او القصبة) فالاضمار  
 فيه ايضا خلاف مقتضى  
 الظاهر لعدم التقدم  
 واعلم ان الاستعمال على ان  
 ضمير الشأن انما يؤتى  
 اذا كان في الكلام مؤنث  
 غير فضلة

فتأمل ( قوله مكان الشان او القصة ) لف ونشر مرتب يعنى كقولهم هو مكان الشان وهى مكان القصة فهو راجع الى الشان المعقول وهى راجعة للقصة المعقولة يفسرهما الجملة بعد لان القصة والشان هو مضمون الجملة بعدهما فقول المصنف مكان الخ يشير الى ان النذكير باعتبار الشان والتأنيث باعتبار القصة فان قلت كيف يصح هوزيد عالم مثلا مع انه لا رابط في الجملة الواقعة خبرا قلت الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لا تحتاج رابط لان فائدة الرابط ان يربط الخبر بالمبتدأ لان الجملة من حيث هى جملة مستقلة بالافادة غالم يوجد فيها رابط لم تربط بالمبتدأ والجملة المفصلة لضمير الشان عين المبتدأ فهى فى حكم المفرد فلا يحتاج رابط فالعنى الشان اى الحديث هذا اللفظ وكذا لا يحتاج الرابط فى كل جملة تكون عين المبتدأ نحو قول زيد منطلق ( قوله لعدم التقدم ) اى فعدم التقدم للسند اليه يقتضى ايراده افعالها فإيراده ضمير مخالف لمقتضى الظاهر الا ان الحال يقتضيه لعروض اعتبار الابهام ثم التفسير ( قوله واعلم الخ ) قصد الشارح بهذا الاعتراض على قول المصنف وقولهم هو او هو زيد عالم لمقتضى استعمال هوزيد عالم ( قوله على ان الخ ) متعلق بمحذوف اى جار على ان ضمير الشان انما يؤنث الخ وفيه اشارة الى ان ضمير الشان والقصة واحد فى المعنى وانما اصطلمحوا على ان الجملة المفصلة للضمير اذا كان فيها مؤنث غير فضلة ولا شبيهة بالفضلة فان الضمير يؤنث ويقال له ضمير القصة والاذكر ويقال له ضمير الشان ( قوله اذا كان فى الكلام ) اى فى الجملة المفصلة للضمير ( قوله غير فضلة ) اى ولا شبيهة بالفضلة وذلك كقولك هى هند مليحة فانها لاتعمى الابصار وانما انت الضمير لقصد المطابقة اللفظية لان مفسره ذلك المؤنث لما عرفت ان مرجعه القصة المعقولة ففسره الجملة بتمامها واحترز بالفضلة والتشبيه بها من نحو انها بنيت غرفة وانما كان القرآن معجزة شبيهة بالفضلة لنصبه فلا يؤنث الضمير فيهما بل يقال انه فى المثالين وانما اشترط كون المؤنث غير فضلة وشبيهة بها لان الضمير مقصود منهم فلا تراعى مطابقتها للفضلات ( قوله بمجرد قياس ) اى قياس على قولهم هى هند مليحة بجامع عود الضمير فى كل الى القصة بمجرد عن الاستعمال والسماع وحيثئذ فلا يصح قول المصنف وقولهم الخ المقضى ان ذلك مسموع ( قوله فى البابين ) اى باب نعم وباب ضمير الشان ( قوله لئتمكن ما يعقبه فى ذهن السامع ) ان قلت هذا التمكن الحاصل فى ضمير الشان يحصل بقولك الشان زيد عالم من غير التزام خلاف الظاهر فلا يختص الاضمار بالتشويق قلت هذا ممنوع اذا لسمع متى سمع الاسم المظهر فهم منه مدلوله ولو اوجالا بخلاف الضمير الغائب فانه لا يفهم منه الا ان له مرجعا فى ذهن المتكلم وامان ذلك المرجع ما هو فلا يفهم من نفس ذلك الضمير بحسب الوضع فلم يشتد الابهام فى الاسم المظهر مثل الضمير وحيثئذ لم يتحقق فيه التشويق ثم ان ما علوا به التمكن من الانتظار والتشويق

قوله هوزيد عالم مجرد قياس ثم علل وضع الضمير موضع المظهر فى البابين بقوله ( لئتمكن ما يعقبه ) اى يعقب الضمير اى يحى على عقبه فى ذهن السامع لانه اى السامع ( اذ لم يفهم منه ) اى من الضمير ( معنى ) انتظره اى انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى فيتمكن بعد وروده فضل تمكن لان الحصول بعد الطلب اعز من المناسق بلا تعب ولا يتحقق ان هذا لا يحسن فى باب نعم لان السامع مالم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضمير افلا يتحقق فيه التشويق والانتظار ( وقد يعكس ) وضع المضمير موضع المظهر اى يوضع المظهر موضع المضمير ( فان كان ) المظهر الذى وضع موضع المضمير ( اسم اشارة فلكمال العناية بتمييزه ) اى تمييز السند اليه ( لاختصاصه بحكم بدع كقوله

انما يتحقق عند وقوع مهلة بين ذكر الضمير ومفسره مثلاً ولا قائل بان مفسر الاضمار قيل  
الذكر يتوقف على السكوت بعد ذكر الضمير وبه يعلم ان هذه ملح وطرف يجب مراعاتها ولو  
لم تحصل بالفعل ويؤخذ من هذا ان ما راعيه البليغ يكفى تخيل وجوده (قوله اى يحى  
على عقبه) انما عبر بعلى ولم يقل اى يحى عقبه لاشعار على بشدة الصوق لانها تشعر  
بالاستعلاء والتمكن وبيان ذلك ان عقب حال جرها بعلى ليست ظرفاً بل اسم بمعنى  
الآخر والطرف فالعنى على آخره وطرفه تفيد على اتصال المتعاقبين واتصافهما وانه  
لا فاصل بينهما بخلاف ما لو تركها فانه وان اشعر بالصوق لكن لا يشعر بشدته (قوله  
فضل تمكن) اى تمكنا فاضلاً اى زائداً (قوله لان الحصول) اى لان ذا الحصول  
او الحصول (قوله اعز من المنساق بلا تعب) وجه الاعزية ان فيه امرين لذة العلم  
ولذة دفع الم تشوق بخلاف المنساق بلا تعب فان فيه الاول فقط ولا شك ان اللذة المشبهة  
على دفع الالم احلى من اللذة الموجودة بدونها (قوله ان هذا) اى التعليل وقوله في باب  
نم اى وكذا في ضمير الشأن المستتر نحو كان زيد قائم (قوله ما لم يسمع المفسر) اى ان السامع  
مدة عدم سماعه المفسر لم يعلم ان فيه ضميراً لانه قبل سماعه للمفسر يجوز ان الفاعل اسم  
ظاهر يأتى به التكلم بعد ذلك فاذا سمع التمييز علم جنس الضمير فلا يتشوق ولا ينتظر  
لشئ لانه حصلت له معرفة جنس الضمير ابتداء (قوله فلا يتحقق فيه التشوق المح)  
اى وحينئذ فتعليل وضع الضمير موضع المظهر في باب نم بما ذكره من البيان غير سديد  
وقد يجاب بان مراد المصنف لتمكن في ذهن السامع ما يعقبه بعد العلم بالضمير لا ينحصر  
في سماع المفسر لجواز ان يعلم بالقرينة ولعله لذلك لم يقل الشارح لا يصح في باب نم كذا  
في عبد الحكيم (قوله فلكمال العناية) اى فلاجل افادة ان المتكلم اعنى بتمييز السند  
اليه اعتناء كاملاً حيث ابرزه في معرض المحسوس (قوله لا اختصاصه) اى وانما يعنى  
المتكلم اعتناء كاملاً بتمييزه لا اختصاصه اى لا اختصاص مدلوله اى يكون مدلوله مختصاً  
في العبارة بحكم اى بامر محكوم به عليه بديع اى عجيب (قوله كقوله) اى قول احد بن  
يحيى بن اسحاق الراوندى بفتح الواو نسبة الى راوند بفتح الواو قرية من قرى ساسان  
قرية من اصبهان والاكثر على انه كان زنديقا فقد كان يعلم اليهود والحيل والشبه اتفق له  
انه اخذ منهم الف دينار والفسلهم كتابا رده فيه على القرآن وسماه الداغ للقرآن وقيل  
انه كان من الاولياء اهل الدلال على الله وان ما نقل عنه من تعليم اليهود والشبه وغير ذلك  
لم يصح كما قال الفسارى وقبل البيت المذكور \* سبحان من وضع الاشياء موضعها  
\* وفرق العز والاذلال ترفيقاً \* ومن قيل كلام ابن الراوندى قول بعضهم  
\* اعطينى ورقاً لم تعطنى ورقاً \* قل لى بلا ورق ما تنفع الحكم \*



\* فخذ من العلم شطرا واعطني ورقا \* ولا تكلني الى من جوده عدم \*  
ولما قال هذا القائل ما ذكر سمعها تقا يقول

\* لو كنت ذا حكم لم تعترض حكما \* عدلا خيرا له في خلقه قسم \*  
\* هلا نظرت بعين الفكر معتبرا \* في معدم ماله مال ولا حكم \*  
وقد رد العلامة عبدالرحمن عضد الملة والدين على ابن الراوندي بقوله  
\* كم عاقل عاقل قد كان ذاعسرا \* وجاهل جاهل قد كان ذابسا \*  
\* تحير الناس في هذا قتل لهم \* هذا الذي اوجب الايمان بالقدر \*  
ولبعضهم في هذا المعنى

\* كم من قوى قوى في قلبه \* مهذب الرأي عنه الرزق منحرف \*  
\* كم من ضعيف ضعيف في قلبه \* كانه من خليج البحر يفترق \*  
\* هذا دليل على ان الاله له \* في الخلق سر خفي ليس ينكشف \*  
ولبعضهم

\* كم عالم يسكن بيتا بالكرام \* وجاهل له قصور وغرى \*  
لما قرأت قوله سبحانه \* نحن قسمنا بينهم زوال المرا

(قوله كم عاقل الخ) كم خبرية مبتدأ وعاقل المضاف اليها بميزانها وعاقل الثاني نعت  
للاول بمعنى كامل العقل لان تكرار اللفظ لقصد الوصفية يفيد الكمال ولو في الجوامد  
كررت برجل رجل اي كامل في الرجولية وان الجرجلة اعيت (قوله هو وصف) اي وليس  
تأكيدا لفظيا كما سبق الى الوهم اذ لا يحمل للتاكيد هنا لانه انما يكون لدفع توهم  
سهو او تجاوز ولا يتأتى شيء من ذلك هنا ثم ان مغايرته للوصف بحمل الابهام المستفاد  
من التكرير على الكمال وانه قبل كم عاقل كامل العقل (قوله اي اعيت) اشار بذلك  
الى انه يستعمل متعديا وقوله واعجزته عطف تفسير اي انه لم ينل منها الا قليلا وقوله  
او اعيت عليه اشار بذلك الى انه يستعمل ايضا لازما فهو هنا محتمل لان يكون متعديا  
اولا زما (قوله وصعبت) تفسير لما قبله (قوله وجاهل جاهل) اي وجاهل كامل  
الجهل وفي ايقاعه جاهل جاهل مقابلا لعاقل عاقل مع ان المقابل للعاقل حقيقة  
الجنون والمقابل للجاهل العالم اشارة الى ان العقل بلا علم كالعدم وان الجهل  
يلزمه الجنون فالعاقل ينبغي له ان يتحلى بالعلم ويحترز عن الجهل لئلا يتطل عقله  
والجاهل مجنون لتباعده عن اكتساب الكمالات فاندفع ما يقال كان الاولى ان يقول  
في الاول كم عالم او يقول في الثاني ومجنون مجنون (قوله هذا) اي الحكم السابق  
وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا (قوله ترك) اي صير لان ترك اذا  
تعدى لمفعولين كان بمعنى صير كما في التسهيل (قوله الاوهام) اي العقول اي اهل  
العقول فسمى المحل باسم الحال وفيه حذف المضاف وانما لم يعبر بالعقول للاشارة

كم عاقل عاقل (هو وصف  
عاقل الاول بمعنى كامل  
العقل متناه فيه (اعيت اي  
اعيت واعجزته او اعيت  
عليه وصعبت (مذاهبه)  
اي طرق معاشه (وجاهل  
جاهل تلقاه مرزوقا هذا  
الذي ترك الاوهام حائرة  
وصير العالم الحرير) اي  
المتقن من نحر الامور هلا  
اتقنها

(زنديقا) كافرانا فيا للصانع  
العدل الحكيم فقله هذا  
اشارة الى حكم سابق غير  
محسوس وهو كون العاقل  
محروما والجاهل مرزوقا  
فكان القياس فيه الاضمار  
فعدل الى اسم الاشارة  
لكمال العناية بتمييزه ليري  
السامعين ان هذا الشيء  
التميز المتعين هو الذي له  
الحكم العجيب وهو جعل  
الاهوام حائرة والعالم  
التحرير زنديقا فالحكم  
البديع هو الذي انبت  
للمسند اليه المعبر عنه باسم  
الاشارة (او التكم)  
عطف على كان العناية  
(بالسامع كاذلا كان)  
السامع (فاقد للبصر)  
اولا يكون ثم مشار اليه  
اصلا (اولئذ على كال  
بلادته) اي بلاد السامع  
بانه لا يدرك غير المحسوس

الى ان الحيرة في ذلك انما تقع للعقل من طريق الوهم اي بسبب غلبة القضايا الوهمية  
على العقل لا من طريق العقل من حيث هو عقل تأمل آه اس (قوله حائرة) اي متحيرة  
في شئ الصانع وتفيه لان مقتضى المناسبة العقلية ان الصانع الحكيم يرزق ذا التدبير  
والعقل دون العكس ان قلت اذا كان هذا الامر يصير الاهوام ذوات حيرة فغاية امر العالم  
ان يتحير فن ابن بصره زنديقا اي جازما بنى الصانع قلت الزندقة لا تتوقف على الجزم  
بنى الصانع بل تحصل بالتردد فيه اللازم لذلك التحير غالبا (قوله وصير العالم الخ) قيل  
اراد بالعالم وزنديقا نفسه وقد اخطأ في الاول واصاب في الثاني اما في الاول فلان  
مقتضى كونه عالما ان لا يعترض عليه تعالى فانه العليم بما يخفى على العباد المتصرف  
في ملكه بما يريد ولانه لو كان عالما بتحريرا ما عترض على الله بذلك وغفل عن كون  
الرزق حسيا ومعنويا وان الثاني افضل لانه رزق العلوم والمعارف والحكم واما  
في الثاني فلانه زنديق لمجد آه وفيه ان هذا يعده قوله سبحانه من وضع الاشياء  
موضعها الخ فانه يقتضي انه غير زنديق فلهذا اراد غيره (قوله من بحر الامور علما)  
تميز محمول عن المفعول والاصل بحر علم الامور اي اقتنه ففعله كفاعل بقوله  
تعالى وجرنا الارض عيوننا ثم ان التحري في الاصل هو الذكاء على وجه مخصوص فتفسره  
بالاقتناع بحاز علاقته المشابهة في ازالة ما به الضر فان الذبح يزيل الدماء والرطوبات  
التي في الحيوان والاقتناع يزيل الشكوك والشبهات (قوله نافييا للصانع) قائلا لو كان له  
وجود لما كان الامر كذلك وكان على الشارح ان يزيد ومنكر الآخرة لقول القاموس  
الزنديق هو من لا يؤمن بالآخرة والربوبية ولعل الشارح اقتصر على ما ذكره وترك  
انكار الآخرة لانه يلزم من نفي الصانع انكار الآخرة (قوله اشارة الى حكم سابق) اي الى امر  
محكوم عليه سابق (قوله فكان القياس فيه الاضمار) اي بان يقال هما مثلا وانما كان  
القياس الاضمار لتقدم ذكره مع كونه غير محسوس والاشارة حقيقة في المحسوس (قوله  
لكمال العناية الخ) اي لافادة الاعتناء الكامل بتمييزه حيث ابرزه في معرض المحسوس  
(قوله ان هذا الشيء) اي الذي هو كون العالم محروما والجاهل مرزوقا (قوله وهو  
جعل الخ) الضمير للحكم العجيب وفيه اشارة الى ان المراد بترك الاهوام حائرة جعلها كذلك  
(قوله فالحكم البديع هو الذي انبت) اي وهو جعل الاهوام حائرة و اشار بذلك لرد  
قول بعضهم ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فغنى اختصاص  
المسند اليه بحكم بديع على هذا القول كونه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا  
انه ضدهما كان ينبغي وهذا تعسف لانه يلزم عليه اختصاص الشيء بنفسه فالحق ما قاله  
الشارح من اختلاف المسند اليه المعبر عنه باسم الاشارة والحكم البديع المختص به  
فالمسند اليه هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا والحكم البديع المختص به اي

الثابت له جعل الاوهام حارثة للعالم زنديقا (قوله عطف على كمال العناية) اي لاعلى قوله  
 لاختصاصه لافادته ان التهكم بمن لا يبصر له يقتضي كمال العناية بتمييز المسند اليه كما  
 ان اختصاصه بحكم بديع يقتضي ذلك مع ان التهكم بمن لا يبصر له انما يقتضي ايراد  
 المسند اليه اسم اشارة سواء قصد كمال العناية بالتمييز او لا قال عبد الحكيم وفيه تعريض  
 بصاحب المفتاح حيث جعل التهكم داخلا تحت كمال العناية مقابلا للاختصاص بالحكم  
 البديع فانه قال اذا اكملت العناية بتمييزه امالانه اخنص بحكم بديع عجيب الشأن وامالانه  
 قصد التهكم بالسامع (قوله كما اذا كان السامع الخ) كما لو قال لك الاعمى من ضربني  
 فقلت له هذا ضربك فكان مقتضى الظاهر ان يقال له هوزيد لتقدم المرجع في السؤال  
 لكنه عدل عن مقتضى الظاهر واتى بالاسم الظاهر محل الضمير قصدا للتهكم  
 والاستهزاء به حيث عبرت له بما هو موضوع للمحسوس بحاسة البصر فنزله منزلة البصر  
 تهكمابه (قوله او لا يكون الخ) هذا مقابل لمحذوف والاصل سواء كان معه مشار اليه  
 محسوس او لم يكن معه مشار اليه اصلا اي محسوس فالنفي المشار اليه المحسوس لا المشار اليه  
 مطلقا كما اذا قال لك الاعمى من ضربني فقلت له هذا ضربك مشيرا للخلاء مثلا استهزاء به  
 مكان هوزيد لتقدم المرجع في السؤال كذا قرر بعض الاشياخ وقرر شيخنا العدوي  
 ان قوله او لا يكون مقابل لقوله فاقد البصر اي او لم يكن فاقد البصر لكن لم يكن معه مشار  
 اليه اصلا يعني محسوس كما اذا قال لك البصر من ضربني فقلت هذا ضربك مشيرا لامر  
 عديم كالخلاء وانما كان التعبير باسم الاشارة مفيد للتهكم والاستهزاء لان الاشارة الى الامر  
 العدمي بما يشار به الى المحسوس مما يدل على عدم الاعتناء بذلك الشخص وقد علم من هذا  
 ان كون المشار اليه غير حاضر حسا لا يمنع من كون المقام مقام اضممار لتقدم المرجع  
 في السؤال وبهذا اندفع ما يقال اذا لم يكن معه مشار اليه اصلا لم يكن هناك مرجع للضمير  
 فلا يكون المقام للضمير لتوقفه على المرجع فلا يصح جعل ذلك من وضع الظاهر موضع  
 الضمير (قوله اصلا) تمييز محمول عن اسم كان اي او لا يكون اصل المشار اليه معه (قوله  
 او النداء) عطف على التهكم اي بوضع اسم الاشارة موضع الضمير لاجل النداء اي الاعلام  
 والتنبيه على بلادة السامع وذلك لان في اسم الاشارة الذي اصله ان يكون محسوس  
 ايماء الى ان السامع لا يدرك الا المحسوس فاذا قال قائل من عالم البلد مثلا فليل له ذلك  
 زيد كان ذلك القول مكان هوزيد لان المحل للضمير لتقدم المرجع فالاتيان باسم الاشارة  
 خلاف مقتضى الظاهر وعدل لذلك الخلاف ايماء الى كمال بلادة ذلك السائل (قوله  
 او على كمال فطائه) اي السامع وحاصله ان التكلم يستعمل اسم الاشارة الذي اصله  
 المحسوس في المعنى الغامض الخفي ايماء الى ان السامع لذكائه صارت العقولات عنده  
 كالمحسوسات وذلك كقول المدرس بعد تقرير مسألة غامضة وهذه عند فلان ظاهرة  
 مدحاله وتعريضا بغيره فكان مقتضى الظاهر ان يقال وهي ظاهرة عند فلان لتقدم

المرجع لكنه عدل عن مقتضى الظاهر خلافاً للتنبيه على كمال فظانته ذلك السامع  
وان المعقولات صارت عنده كالمحسوس ( قوله او ادعاء كمال ظهوره ) اى بوضع اسم  
الاشارة مكان المضمرة في باب المسند اليه لادعاء كمال ظهوره عند التكلم حتى كأنه محسوس  
بالبصر ولولم يكن ظاهراً في نفسه ومن ذلك قول القائل عند الجدال وتقرير مسألة  
انكرها الخصم هذه ظاهرة او مسئلة فكان مقتضى الظاهر ان يقال وهى ظاهرة لكنه  
عدل الى خلاف مقتضى الظاهر ادعاء لكمال الظهور ( قوله وعليه ) خبر مقدم  
وتعالت مبتدأ مؤخر وقوله من غير هذا الباب حال من تعالت ( قوله تعالت الخ )  
هو من كلام عبدالله بن ديمية من قصيدة مطلعها

❖ في قبل وشك بين يابنة مالك \* ولا تحرميني نظرة من جالك ❖

وبعد هذا البيت المذكور تعالت الخ وبعده

❖ فان ساءني ذكر الكلى بساءة \* فقد سرفني انى خطرت ببالك ❖

ووشك بين قرب التفرق والخطاب للمحبوبة ( قوله اى اظهرت العلة ) اى لان التفاعل  
يستعمل في اظهار ما لم يكن كتنارج اى اظهر العرج ولم يكن به عرج ( قوله اى احزن )  
لما طبع عليه من التوجع لتوهم علك وان كان التوهم فاسداً ( قوله لا من شجى العظم )  
هو بالفتح واما لم يكن اشجى هنا مأخوذاً منه لعدم المناسبة ( قوله في نشب حلقه ) بكسر  
الشين اى وقف العظم في حلقه ( قوله وما بك علة ) حال من التاء في تعالت مؤكدة لان  
المراد وما بك علة في الواقع ولا شك انه يفهم من التعال عدم العلة في الواقع ( قوله  
تريدن قتلى ) اى باظهار العلة وهو حال من التاء في تعالت ايضا او يدل اشتمال  
من تعالت واستئناف وكان الظاهر ان يقول اردت الا انه عبر بالمضارع ارادة لحكاية  
الحال الماضية ( قوله قد ظفرت بذلك ) مستأنف استئنافاً بياناً جواباً عما يقال هل  
ظفرت بذلك المراد وهو قتلك او لا فاجاب بقوله قد ظفرت بذلك واما صح ترتب قتله  
على اظهار العلة مع جزم المقتول بانتفائها لانه يدعى موته بتوهم العلة ولو كان التوهم  
فاسداً بل بتصورها فكيف به لو حققت العلة وهذا من الظرافة بمكان ( قوله كان مقتضى  
الظاهر ان يقول به لانه ) اى القتل ليس بمحسوس اى واصل الاشارة ان تكون لمحسوس  
وقوله لانه ليس بمحسوس اى ولكونه متقدماً والحاصل ان المحل للضمير لتقدم المرجع  
ولكون القتل غير محسوس ( قوله فعدل الى ذلك بكسر ) الكاف اى الى لفظ ذلك  
( قوله اشارة الى ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس ) اعترض بانه كان الاولى ان  
يقول قد ظهر كمال ظهور المحسوس لاجل ان يطابق قول المصنف او ادعاء كمال ظهوره  
ورد بانه لاجابة لذلك لان كمال ظهور المعاني كالقتل ان يكون كالمحسوس  
فظهرها ظهور المحسوس كمال في ظهورها غاية الامر ان هذا الكمال الذى  
هو ظهور المحسوس له مراتب متفاوتة وليس في قوله او ادعاء كمال ظهوره اعلى مراتب

( او على كمال فظانته ) بان  
غير المحسوس عنده بمنزلة  
المحسوس ( او ادعاء كمال  
ظهوره ) اى ظهور المسند اليه  
( وعليه ) اى على وضع  
اسم الاشارة موضع المضمرة  
لادعاء كمال الظهور ( من غير  
هذا الباب ) اى باب المسند  
اليه ( تعالت ) اى اظهرت  
العلة والمرضى ( شى اشجى )  
اى احزن من لا شجى بالكسر  
اى صار حزينا شجى العظم  
بمعنى نشب في حلقه ( وما بك  
علة تريدن قتلى قد ظفرت  
بذلك ) اى يقتلى كان مقتضى  
الظاهر ان يقول به لانه  
ليس بمحسوس فعدل الى  
ذلك اشارة الى ان قتله  
قد ظهر ظهور المحسوس  
( وان كان ) المظهر الذى  
وضع موضع المضمرة  
( غيره ) اى غير اسم الاشارة  
( فزيادة التمكن )

الكمال بل حاصله اعتبار نفس الكمال الصادق بكل مرتبة من مراتبه ( قوله اشارة الى ان قتله الخ ) اى ويحتمل ان يكون انما عدل الى لفظ ذلك اشارة الى بعد القتل لانه لكمال شجاعته بعد عن قتله كل احدى وهى قد ظفرت به بمجرد التعال ( قوله اى غير اسم الاشارة ) اى بان كان علما او معرفا بأل او بالاضافة ( قوله فزيادة التمكن ) اى فوضع ذلك المظهر موضع المضمير يكون زيادة التمكن ( قوله اى جعل المسند اليه متمكنا عند السامع ) لم يقل اى جعل المسند اليه زائدا فى التمكن عند السامع اشارة الى ان اضافة زيادة التمكن بانية اى زيادة هى التمكن اى قوة الحصول فى ذهن السامع وبيان ذلك ان المسند اليه يفيد فهم معناه فى الجملة وكونه مظهرا فى موضع المضمير يفيد زيادة على ذلك وهى التمكن وهذا وجه نسبة التمكن زيادة ووجه افادة الظاهر التمكن دون المضمير ان المضمير لا يخلو عن ابهام فى الدلالة بخلاف المظهر لاسيما ما يقطع الاشتراك من اصله كالعلم فاذا التقي للسامع مالا ابهام فيه تمكن من ذهنه اولان الظاهر لما وقع فى غير موقعه كان كحدث شئ غير متوقع قار فى النفس تأثيرا بليغا وتمكن منها زيادة تمكن اولان فى الاظهار من الفخامة والتعظيم ما ليس فى الضمير واعلم ان المقام الذى يقتضى التمكن هو كون الغرض من الخطاب تعظيم المسند اليه وافراده بالحكم ولا شك ان مالا يخلو بالفهم والتعيين يناسب ذلك بخلاف ما قد يخل بذلك فلا يناسب التعظيم والافراد ( قوله الله الصمد ) عرف الصمد لا فائدة لخصر المطلوب ولهم الخطاين بصمدته ونكر احد لعدم علمهم باحدثه آه فسارى ولم يوث بالعباسط بن الحلتين لكمال الازدواج بين الحلتين فان الثانية كالتمة الاولى ( قوله ويقصد فى الجواب ) تفسير لما قبله ( قوله لم يقل هو الصمد ) اى معناه مقتضى الظاهر لتقدم المرجع ( قوله لزيادة التمكن ) اى لانه لو قال هو الصمد لكان فيها استحصار للذات بالضمير لكن لم يكن فيه تمكن وتقرر لان فى الضمير ابهاما ما بخلاف المظهر فانه ادل على التمكن لاسيما اذا كان علما لانه قاطع للاشتراك من اصله اى والتمكن يناسب التعظيم والافراد بالصمدية الذين هما الغرض من هذا الخطاب ( قوله ونظيره ) مبتدا وقوله وبالخلق خبر وقوله من غير حال منه اى حال كون تلك الآية من غير وهى حال مؤكدة اذ كونها من غيره معلوم من كونها نظيرا ( قوله اى بالحكمة المقتضية الخ ) وهى هداية الخلق لكل خير وجلاح ومعاشهم ومعادهم وسعى هذه الحكمة حقا لانها امر ثابت محقق ( قوله انزاه ) اى اردنا انزاهه ( قوله حيث لم يقل وبه نزل ) اى مع انه مقتضى الظاهر لتقدم المرجع وكون هذا من قبيل وضع الظاهر موضع المضمير اذا كان المراد من الحقيق معنى واحدا كما يدل عليه قاعدة اعادة العرف معرفة وان العنى وما اردنا انزال القرآن الا مقرونا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الامتبسا بالحكمة اى الهداية لكل خير ولما كان ارادة الانزال ملتبسا بالحق لاستلزام مضاجبة الحق فى النزول لجواز ان يعرض

اى جعل المسند اليه متمكنا عند السامع ( نحو قل هو الله احد الله الصمد ) اى الذى يصمد اليه ويقصد فى الجواب لم يقل هو الصمد لزيادة التمكن ( ونظيره ) اى نظير قل هو الله احد الله الصمد فى وضع المظهر موضع المضمير لزيادة التمكن ( من غيره ) اى من غير باب المسند اليه ( وبالخلق اى بالحكمة المقتضية للانزال ) انزلناه اى القرآن ( وبالخلق نزل ) حيث لم يقل وبه نزل ( او ادخال الروع ) عطف على زيادة التمكن ( فى ضمير السامع وتربية المهابة ) عنده هذا كالتأكييد لادخال الروع

خلل حال النزول اكذب كرو بالحق نزل وتقديم الجار والمجرور في الموضعين لافادة  
 الحصر اما اذ كان المراد منهما معنيين فلا يكون مما نحن بصدده اعني وضع  
 الظاهر موضع المضمير لعدم تقدم المرجع وذلك كما لو حل الحق الثاني على الاوامر  
 والنواهي كما قيل والمعنى وانزلنا القرآن ملتبسا بالحق اي الحكمة المقتضية لانتزاله  
 وبالاوامر والنواهي نزل او اريد به جبريل عليه السلام كما قيل ايضا قيل انه لاحاجة  
 لهذا الاشتراط لانه اذا اختلف معناه كان القياس الاتيان بالضمير ايضا ليكون  
 من باب الاستخدام ورد بان هذا الاستخدام خلاف الظاهر فلا يكون من موضع المضمير  
 موضع الظاهر والكلام فيه ( قوله او ادخل الروح ) بفتح الراء الخوف واما بالضم  
 فهو القلب فلو قال بدل في ضمير في روع لكان احسن لما فيه من الجناس المحرف  
 ( قوله في ضمير السامع ) اي في قلبه فاطلق الحال واراد المحل ( قوله وتربية المهابة )  
 اي زيادتها واما عطف بالواو المفيدة للجمع بين الامرين اشارة الى قوة ذلك الداعي  
 والباعث وذلك لان الخوف خشية لحوق الضرر كالحالة التي تحصل للانسان  
 من مخاطبة الملوك والمهابة التعظيم والاجلال القلبي الناشئ من الخوف كالحالة  
 التي تكون في قلوب الناطقين للملوك والسلاطين والجمع بينهما ابلغ في المقصود  
 ( قوله هذا كالتاكيد ) اي لان خشية لحوق الضرر من شيء يلزمها اجلاله وتعظيمه  
 في القلب فهو من عطف اللازم وهو بمنزلة التأكيد لانه يدل على المزوم ولذا قال  
 الشارح كالتأكيد ولم يقل تأكيد كذا قيل وفي جعل العطف من عطف اللازم على  
 المزوم نظر لان المعطوف التربية لا المهابة وتربية المهابة غير لازمة لادخال الخوف انما  
 اللازم نفس المهابة تأمل ( قوله او تقوية داعي المأمور ) لما كان تقوية الداعي  
 قد توجد من غير ادخال الروح عطف باو وازضافة داعي للمأمور من اضافة اسم  
 الفاعل لمفعوله اي تقوية ما يكون داعيا لمن امرته بشيء الى الامتثال والاتيان به  
 وذلك الداعي حالة نفسانية تقوم بالمأمور كظن الانتقام منه عند مخالفته فذات  
 الخليفة مثلا تقتضي الداعي المذكور والتعريضها بامر المؤمنين الدال على السلطة  
 والتمكن من فعل المكروه بالمأمور يقوى ذلك الداعي كذا قرر بعضهم وقرر شيخنا  
 العلامة العدوي ان المراد بالداعي نفس الامر وحينئذ فالمراد بتقويته ككون تلك  
 الذات قوية متصنة بالصفات العظيمة اي ان الاسم الظاهر غير اسم الاشارة قد يوضع  
 موضع المضمير لاجل الدلالة على قوة الذات الامرأة للشخص المأمور بشيء ( قوله  
 امير المؤمنين يا مرمك بكذا ) اي فاستناد الامر الى لفظ امير المؤمنين دون الضمير الذي  
 هو انا موجب لدخول الخوف في قلب السامع لدلالة لفظ الامير على السلطان والقهر  
 يشعر بالخوف منه وانه يملك العاصي بقوته وموجب لازيد المهابة الحاصلة من رؤيته  
 ونساقته وموجب لتقوية داعي المأمور فذات الخليفة تقتضي حالة نفسانية

( او تقوية ) داعي المأمور  
 مثالهما ) اي مثال التقوية  
 وادخال الروح مع التربية  
 ( قول الخلفاء امير المؤمنين  
 يا مرمك بكذا ) مكان انا مرمك  
 ( وعليه ) اي على وضع  
 المظهر موضع المضمير  
 لتقوية داعي المأمور  
 ( من غيره ) اي من غير باب  
 المسند اليه ( فاذا حرمت  
 فتوكل على الله ) لم يقل علي  
 لما في لفظ الله من تقوية  
 الداعي الى التوكل لدلالته  
 على ذات موصوفة  
 بالاوصاف الكاملة من  
 القدرة الباهرة وغيرها  
 ( او الاستعطاف ) اي لطلب  
 العطف والرحمة ( كقوله  
 الهى عبد العاصى انا كا )  
 مقربا بالذنوب وقد دعا كا  
 لم يقل انا لما في لفظ عبدك  
 من التضع

تدعو الأمور على الامتثال والتعير عنها بأمر المؤمنين الدال على السلاطة والبطش بالأمور لوخالف يقوى ذلك الداعى هذا على ان المراد بالداعى حالة نفسانية واما على ان المراد بالداعى نفس الامر فنقول ان لفظ أمير المؤمنين يدل على قوة ذلك الداعى اى الامر وانه ذات عظيمة لاتصافها بذلك الوصف الدال على القوة بخلاف انا امرك فانه لا يدل على ان تلك الذات الامر عظيمة (قوله مكان انا امرك) اى الذى هو مقتضى الظاهر لان المقام للتكلم (قوله لتقوية داعى الأمور) اى دون ادخال الروح وذلك لان التعير بالتوكل لا يناسب الروح من العلم ان اليه وايضا لو كان المراد ان الآية من قبيل تقوية الداعى وادخال الروح لقال المصنف وعليهما والحاصل ان افراد ضمير عليه ورجوعه لاحد المذكورات مع كون سياق الآية للترغيب فى التوكل مناسب لتقوية داعى الأمور دون ادخال الروح (قوله فاذا عرفت) اى بعد المشاورة وظهور الامر (قوله لم يقل على) اى مع ان المقام يقتضيه لان المقام مقام تكلم (قوله لما فى لفظ الله الخ) حاصله الذات العلية تقتضى الداعى اى تقتضى حالة نفسانية قائمة بالنبي داعية له على امتثاله الامر بالتوكل والوصاف المدلول عليها بلفظ الجلالة تقوى ذلك الداعى او نقول النبي مأمور بالتوكل والداعى له على ذلك هو الذات العلية وقد عبر عن تلك الذات بالاسم الظاهر الدال على قوة تلك الذات وعظمتها لان لفظ الجلالة موضوع للذات الموصوفة بالقدره رسائر الكمالات بخلاف ضمير التكلم فانه لا يدل على قوة الذات المدلول عليها لانه موضوع لكل متكلم (قوله العطف) بفتح العين والرجة عطف تفسير (قوله انا كاك) اى انا باب توبتك وهو الرجوع عن معصيتك الى طاعتك او انا باب سؤالك (قوله مقرا) حال من فاعل انا كاك اى حال كونه معترفا بالذنوب ولا عذر له فى ارتكابها (قوله وقد دعا كاك) اى سألتك غفرانه وبعد هذا البيت

❦ فان تعفرت فانت لذلك اهل ❦ وان تطردت فخرجه سواك ❦

وهذا البيت الثانى موجود فى بعض النسخ وقوله فانت لذلك اى الغفران المفهوم من الفعل وقوله فخرجه من استغفامية مبتدأ وجملة رجم خبر ونسكين الفعل للوقف المقدر اجراء للوصول مجرى الوقف على حد قراءة الحسن ولا تمنن تستكثر بالسكون فى الوصول اوانه سكنه للوزن لماذكروا فى كتب النحو انه يقدر رفع الحرف الصحيح للضرورة كقوله

❦ فاليوم اشرب غير مستحب ❦ انما من الله ولا واغل ❦

وسواك ظرف نصب على الحال اى كاشا مكانك فى الرحة (قوله لم يقل انا) اى انا العاصى اتيتك على ان العاصى يدل من ضمير التكلم كما هو مذهب الاخفش والجمهور بأبواب ابدال الظاهر من ضمير التكلم والمخاطب مستدلين بانه يلزم انقصية البذل

عن البديل منه وهو لا يجوز ورد عليهم يجوز ابدال المعرف باللام من ضمير الغائب  
بالاجماع مع كون المعرف باللام انقص من الضمير مطلقا وعلى كلامهم يقال ان مقتضى  
الظاهر في اليت انايتك عاصيا وعبارة الشارح هنا توافق كلا من المذهبين (قوله  
واستحقاق الرحمة) عطف مسبب على سبب وكذا قوله وترقب الشفقة وهو بمعنى  
الاستعطف المذكور في المتن وانما زاد الشارح التخصيص واستحقاق الرحمة لبيان سبب  
الاستعطف بلفظ العبد فظهر توافق كلاهما المصنف والشارح (قوله اعني نقل الخ)  
هذا تفسير مصرح به في السكاكي ولولا ذلك لكان جعل المشار اليه مطلقا النقل دفعا  
للتسامح الا اني فالشارح نقل عبارة السكاكي وتفسيره ولذا قال اعني ولم يقل يعني  
واقاد بهذا التفسير ان الاشارة لما يفهم ضمنا من اراد قوله تعالى فتوكل على الله وقوله  
الهي عبدك العاصي انا كما مثالا لوضع الظاهر موضع الضمير فانه يتضمن نقل الكلام  
من الحكاية الى الغيبة (قوله عن الحكاية) اي المتكلم لان المتكلم يحكي عن نفسه (قوله  
الى الغيبة) اي الاستفادة من الاسم الظاهر لانه عندهم من قبيل الغيبة (قوله غير مختص  
بالمسند اليه) اي بل نارة يكون في المسند اليه كما مر في قوله الهي عبدك العاصي انا كما  
وفي قول الخلفاء امير المؤمنين يأمر بكذا مكان انا العاصي وانا آمر بكذا وتارة يكون  
ذلك النقل في غير المسند اليه كما مر في قوله فتوكل على الله مكان فتوكل على فهذا كله  
من الالتفات عند السكاكي واعلم ان قوله غير مختص بالمسند اليه غير محتاج له لافي كلام  
المصنف ولا في كلام السكاكي لانه قد علم مسبق في التمثيل عدم الاختصاص نعم لو عبر  
بفاء التفرع كان ذلك ظاهرا هكذا اعترض ارباب الحواشي واجاب العلامة عبدالحكيم  
بان المفهوم صريحا مما تقدم في كلام المصنف والسكاكي عدم اختصاص وضع المظهر  
موضع الضمير بالمسند اليه لاعداد اختصاص نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة وان كان  
ذلك مفهوما منه ضمنا والتصريح بما علم ضمنا ليس من التكرار (قوله ولا بهذا القدر)  
ظاهرا ان المعنى وليس النقل من الحكاية الى الغيبة مختصا بان يكون من الحكاية  
الى الغيبة ولا يخفى فساد استلزامه سلب اختصاص الشيء بنفسه لان محصله ان النقل  
المذكور لا يختص بنفسه بل يوجد في غيره ومحال ان توجد نفس الشيء في غيره وهذا  
حاصل التسامح الذي في العبارة وحاصل الجواب الذي اشار له الشارح بقوله ولا النقل  
مطلقا انا مجرد النقل الاول عن قيده اي ان النقل حال كونه مطلقا عن التقييد يكون  
من التكلم الى الغيبة غير مختص بهذا القدر اعني النقل من التكلم الى الغيبة بل يكون  
النقل في غيره ككونه من الخطاب الى التكلم او الغيبة او من الغيبة الى التكلم او الخطاب  
او من التكلم الى الخطاب (قوله ولا النقل مطلقا) اي عن التقييد بكونه من الحكاية  
الى الغيبة وان كان التقييد ظاهرا العبارة ويدل على هذا المراد قول المصنف بل كل  
من التكلم الخ (قوله بان يكون الخ) هذا تفسير لهذا المقدار (قوله ولا تخلو العبارة)

واستحقاق الرحمة وترقب  
الشفقة قال السكاكي (هذا)  
اعني نقل الكلام عن  
الحكاية الى الغيبة (غير  
مختص بالمسند اليه ولا)  
النقل مطلقا مختص (بهذا  
القدر) اي بان يكون عن  
الحكاية الى الغيبة ولا تخلو  
العبارة عن تسامح (بل كل  
من التكلم والخطاب  
والغيبة مطلقا) اي سواء كان  
في المسند اليه او غيره وسواء  
كان كل منها واردا في  
الكلام او كان مقتضى  
الظاهر ايراده (ينقل الى  
الآخر) فتصير الاقسام ستة  
حاصلة من ضرب الثلاثة  
في الاثنين ولفظ مطلقا ليس  
في عبارة السكاكي لكنه  
مراده بحسب ما علم من  
مذهبه في الالتفات



اي عبارة المصنف عن تسامح اي قبل التأويل السابق وامابعده فلا (قوله اي سواء كان الخ) لا يكثر على تفسير الاطلاق بما ذكره قوله بعد عند علماء المعاني لانه من جملة مقول السكاكي بحسب زعمه وفهمه عن علماء المعاني (قوله واردا في الكلام) اي بان عبر به او لا كما في الامثلة الآتية وقوله او كان الخ اي كافي الامثلة التي مضت (قوله ستة) اي وان ضربت هذه الستة في الحالتين وهما ان يكون قد اورد كل منها في الكلام ثم عدل عنه او لم يورد لكن كان مقتضى الظاهر ايراده صارت اثني عشر قسما فان ضربتها في المسند اليه وغيره صارت اربعة وعشرين (قوله حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين) اي من نقل كل واحد من الثلاثة الى الآخرين فالثلاثة هي التكلم والخطاب والغيبة والاثنان مابق من الثلاثة بعد اعتبار اخذوا حدها منقول الى غيره (قوله بحسب ما علم من مذهبه) اي من انه لا يشترط تقدم التعبير ولا اختصاصه بالمسند اليه وان كان عدم الاختصاص به على مذهب الجمهور ايضا (قوله بالنظر الى الامثلة) لانه مثل بالمسند اليه وغيره ماسبقه تعبير ومالا فقوله بالنظر الى الامثلة متعلق بعلم وفي بعض النسخ وبالنظر عطف على بحسب اي بحسب ما علم من مذهبه انه لا يشترط تقدم التعبير وبالنظر الى الامثلة حيث مثل بالمسند اليه وغيره وبما تقدمه التعبير وما لم تقدمه فيكون الاطلاق مأخوذا من مجموع الامرين ما علم من مذهبه والامثلة (قوله ويسمى هذا النقل) اي نقل الكلام من كل واحد من الثلاثة الى غيره منها مطلقا التفاتا (قوله عند علماء المعاني) اعترض بان فائدة الالتفات كما يأتي انه يورث الكلام ظرافة وحسن نظرية اي تجديد وابتداع فيصغي اليه لظرافته وابتداعه ولا يكون الكلام بذلك مطابقا لمقتضى الحال فلا يكون البحث عنه من علم المعاني بل من علم البديع وحينئذ فالذي يسميه بهذا الاسم اهل البديع لاهل المعاني واجيب بانه من مباحث علم المعاني باعتبار اقتضاء المقام لقائده من طلب مزيد الاصغاء لكون الكلام سؤالا او مدحا او اقامة حجة او غير ذلك ومن مباحث علم البديع من جهة كونه يورث الكلام ظرافة فتسمية ذلك النقل بالالتفات عند علماء المعاني لاتان في تسميته بذلك ايضا عند غيرهم (قوله مأخوذ) اي منقول من التفات الانسان الخ اي ان لفظ التفات نقل من التفات الانسان من يمينه الى يساره الى التعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر (قوله وبالعكس) فيه نظر لانه يقتضي ان الالتفات الحسي لا بد فيه من تحويل بدنه عن الحالة الاصلية الى جهة يمينه ثم الى جهة يساره وان الالتفات الاصطلاحي لا بد فيه من الانتقالين ولا يحقق ذلك الا بثلاث تعبيرات مع انه يكفي في الاول تحويل واحد وفي الثاني انتقال واحد فالاولي ان يقول او بالعكس ويحاج بان الواو بمعنى او (قوله قول امرئ القيس) اي في مرثية ابيه (قوله خطابا لنفسه) اي لذاته وشخصه فليس الخطاب على حقيقته اذ لم يرد

بالنظر الى الامثلة (ويسمى هذا النقل) مأخوذ من التفات الانسان من يمينه الى شماله وبالعكس (كقوله) اي قول امرئ القيس (تطاول ليلك) خطابا لنفسه التفاتا ومقتضى الظاهر ليلي (بالايم) بفتح الهمزة موزع الميم اسم موضع (والشهور) عند الجمهور (ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة) التكلم والخطاب والغيبة (بعد التعبير عنه) اي عن ذلك المعنى (باخر منها) اي بطريق آخر من الطرق الثلاثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويتزقه السامع

استطاع

بالمخاطب من يفاربه بل اراد ذاته اى فهو يكسر الكاف لان الشائع في خطاب للنفس  
التأنيث ويصح الفتح نظرا لكون النفس شخصا او بمعنى المكروب الاترى الى قوله  
ولم ترقد بالتذكير وقوله التفاتا اى على جهة الالتفات اى ان لم يجعل تجريدا والالم يكن  
التفاتا اذ مبنى التجريد على المفارقة والالتفات على اتحاد المعنى هذا هو التحقيق خلافا  
لمن قال لامتنافا بينهما (قوله ومقتضى الظاهر لى) اى لان المقام مقام تكلم وحكاية  
عن نفسه (قوله بالاعتماد) وبعده \* وبات وباتت له ليلة \* كهيئة ذى العائر الارمد \*  
\* وذلك من نبأ جاني \* وخبرته عن ابي الاسود \*

واعلم ان في هذه الايات التفاتين باتفاق في بات لعدوله الى الغيبة بعد الخطاب وفي جاني  
لعدوله بعدها الى التكلم واما قوله تطاول ليلك فالتسكاكى يجعله التفاتا من التكلم  
للخطاب ان لم يكن تجريدا واما الجمهور فيعين عندهم ان يكون تجريدا اذ لم يقع قبله  
التعبير بطريق التكلم وقوله تطاول ليلك كناية عن السهر وقوله وبات تامة بمعنى  
اقام ليللا وتزل به نام اوله يمن فلا ينام في لم ترقد وباتت اما ناقصة وله خبرها او تامة  
وله حال وعطف باتت على بات من عطف البيان على البيان من حيث اللفظ ومن عطف  
المقيد على المطلق من حيث المعنى والخلى هو الخالى عن الهم والحزن والعائر بهمة  
وهمة قذى العين ومن لا ابتداء الغاية او للتعليل والنبأ خبر فيه فائدة عظيمة متضمنا لعلم  
او ظن فهو اخص من مطلق الخبر (قوله والمشهور الخ) هذا من كلام المصنف مقابل  
لقول السكاكى ويسمى الخ (قوله اى عن ذلك المعنى) هذا صريح في انه لا بد من اتحاد معنى  
الطريقين والمراد الاتحاد في الما صدق فيدخل فيه نحو انا زيد ويحتاج الى اخراجه  
باتيد الذى ذكره الشارح (قوله ويترقبه) اى ينتظره عطف على قوله يقتضيه من  
عطف اللازم على الملزوم وقوله بشرط ان يكون على خلاف ما يقتضيه الظاهر اى  
ظاهر الكلام اى ولو كان موافقا لظاهر المقام الذى هو مقام الخطاب لكنه مخالف لظاهر  
يزكى فانه خطاب موافق لظاهر المقام الذى هو مقام الخطاب لكنه مخالف لظاهر  
الكلام لانه عبر عنه اولا بالغيبة في قوله تعالى عبس ونولى ان جاءه الاعمى على خلاف  
مقتضى ظاهر المقام لان مقتضاه الخطاب في الموضعين فالتعبير بالخطاب المناسب للمقام  
بالاصالة التفات لانه مخالف لظاهر السوق وذلك ظاهر والسرفى العدول عن  
الخطاب الى الغيبة اولا لاتعظيم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما فيه من التلطف في مقام  
العتاب بالعدول عن المواجهة في الخطاب (قوله ولا بد من هذا القيد) اى وهو قوله  
بشرط ان يكون الخ وانما ترك المصنف لفهمه من المقام لان كلامه في اخراج الكلام  
على خلاف مقتضى الظاهر اهم (قوله ليخرج مثل قولنا انا زيد وانت عمرو) اى  
لانه وان كان يصدق على كل منهما انه قد عبر فيه عن معنى وهو الذات بطريق

ولا بد من هذا القيد ليخرج  
مثل قولنا انا زيد وانت  
عمرو ونحن اللذان صبحوا  
الصباح وقوله تعالى واياك  
نستعين واهدنا وانعمت  
فان الالتفات انما هو في اياك  
نعبد والباقي جار على  
اسلوبه ومن زعم ان في مثل  
يا ايها الذين آمنوا التفاتا  
والقياس آمنتم فقد  
سأله على ما يشهد به كتب  
النحو

الغيبة بعد التعبير عنه بطريق آخر وهو التكلم في الاول والخطاب في الثاني الا ان  
 التعبير الثاني يقتضيه ظاهر الكلام ويرتبه السامع لان التكلم اذا قال انا او انت ترتب  
 السامع ان يأتي بعده باسم ظاهر خبرا عنه لان الاخبار عن الضمير انما يكون بالاسم  
 الظاهر فالأخبار بالاسم الظاهر وان كان من قبيل الغيبة عن ضمير المتكلم او المخاطب  
 الا انه جار على ظاهر ما يستعمل في الكلام ( قوله ونحن اللذون الخ ) اي فقد انتقل  
 من ضمير المتكلم وهو نحن الى الغيبة وهو اللذون الا انه يقتضيه الظاهر لان الاخبار  
 بالظاهر وان كان من قبيل الغيبة عن ضمير المتكلم او الخطاب جار على ظاهر ما يستعمل  
 في الكلام ولم يجر على خلاف ما يرتبه السامع فلو لا هذا الشرط لحكم بان هذا التثنية  
 وقوله صبحوا جار على مقتضى الظاهر لان اللذون اسم غيبة فالمطابق له الغيبة والظاهر  
 ان الصباحا نصريح بجزء معنى صبحوا تأكيداً من صبحه اذا اناه صباحا ويجوز  
 ان يراد الاتيان المطلق بقرينة الصباح فنصبه في الوجهين على الظرفية ويحتمل ان يكون  
 الصباحا مفعولاً مطلقاً لصبحوا من قبيل امنت نباتاً وتبلى تبتيلاً ومفعول صبحوا  
 محذوف اي صبحوهم وتعام البيت ( يوم الخيل غارة ملحاحاً ) والخيل بضم النون وبالحاء  
 المعجمة موضع بالشام والغارة اسم مصدر نصب على التعليل اي لاجل الاغارة والملاح  
 صيغة مبالغة من الاخاح آه فارى ( قوله وياك نستعين ) اي فانه وان عبر عن المعنى  
 وهو الذات العلية بطريق الخطاب بعد التعبير عنها بآخر وهو الغيبة في قوله مالك  
 الا ان هذا التعبير على مقتضى الظاهر لانه الالتفات حصل اولاً بقوله اياك نعبد والثاني  
 وهو وياك نستعين اتي على اسلوبه كما قال الشارح ( قوله فان الالتفات انما هو في اياك نعبد )  
 اي لانه انتقل من التعبير عن معنى بالغيبة وهو مالك يوم الدين الى الخطاب في قوله اياك  
 نعبد وما قوله وياك نستعين فليس فيه التثنية لانه انتقل من خطاب وهو اياك نعبد الى  
 خطاب آخر وهو اياك نستعين فكل واحد من قوله وياك نستعين واهدنا وانعمت  
 اذا انزلت له مع قوله مالك يوم الدين يصدق عليه انه انتقل من طريق الى طريق آخر  
 لكنه ليس على خلاف مقتضى الظاهر بل جار على مقتضى الظاهر لانه لما التفت  
 للخطاب صار الاسلوب له فهو خارج بهذا القيد وان دخل في كلام المصنف ( قوله والباقي  
 جار على اسلوبه ) اي على طريقة اياك نعبد وان صدق عليه انه تعبير عن معنى بطريق  
 بعد التعبير عنه بطريق آخر لكن ليس على خلاف مقتضى الظاهر لانه لما التفت  
 للخطاب صار الاسلوب له ( قوله التثنية ) اي لان الذين هو المنادى في الحقيقة فهو  
 مخاطب والمناسب له آتم ( قوله على ما يشهد به نكتب النحو ) اي من ان غائد  
 الموصول قياسه ان يكون بلفظ الغيبة لان الموصول اسم ظاهر فهو من قبيل الغيبة  
 وان عرض له الخطاب بسبب النداء حيث نداء منوا جار على مقتضى الظاهر كما ان

وهذا) اي الالتفات

بتفسير الجمهور ( اخص منه ) بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر عنه بطريق من الطرق ثم بطريق آخر او يكون مقتضى الظاهر ان يعبر عنه بطريق فترك وعدل الى طريق آخر فيتحقق الالتفات بتعبير واحد وعند الجمهور بخصوص بالاول حتى لا يتحقق الالتفات بتعبير واحد فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في تناول ليلك ( مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب ومالي لا اعيد الذي فطرنى واليه ترجعون ) ومقتضى الظاهر ارجع والتحقيق ان المراد مالكم لا تعبدون لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر السوق اجراء باقي الكلام على ذلك الطريق فعدل عنه الى طريق الخطاب فيكون التفاتاً على المذهبين (و) مثال الالتفات من التكلم الى الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل ربك وانحر ) ومقتضى الظاهر لنا (و) مثال الالتفات من الخطاب الى التكلم قول الشاعر

حق الكلام بعد تمام النشاد ان يكون بطريق الخطاب نحو يا زيد قم ويا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة واما قبل تمامه فحق الغيبة والصلة متممة للنشاد الذي هو الموصول فهي كالجزء منه فلا يراعى في الكلام حكم الخطاب العارض بالنداء الابد تمامه ولا يرد قول الشاعر وهو سيدنا على

انا الذي سئمتنى امي حيدر \* اكيلكم بالسيف كيل السندره \*

لانه قبيح كافي المطول لكن في المعنى في بحث الاشياء التي تحتاج الى رابط ان نحو انت الذي فعلت مقيس لكنه قليل اهل لكن مقيسته على هذا القول لانا في كونه خلاف مقتضى الظاهر لان قلته تفيد كونه خلافه ( قوله اخص منه ) اي من نفسه ( قوله لان النقل عنده ) اي المسمى بالالتفات ( قوله من غير عكس ) اي لغوى بحث يقال كل التفات عند السكاكي التفات عند الجمهور والمراد من غير عكس لغوى عكسا صحيحا واما عكسه عكسا منطقيا وهو بعض الالتفات عند السكاكي التفات عند الجمهور فهو صحيح ( قوله ومالي لا اعيد الخ ) هذا حكاية عن حبيب النجار موعظة لقومه لتركهم الايمان ( قوله ومقتضى الظاهر ارجع ) حاصله ان الشارح ذكر قولين في تقرير الالتفات في هذه الآية الاول منهما ان الضمير للتكلم ولكنه عبر ثانيا عن الذات المتكلمة بضمير المخاطبين فقيه التفات ومقتضى الظاهر ارجع وحاصل القول الثاني ان الضمير للمخاطبين فكان مقتضى الظاهر ان يقال ومالككم لا تعبدون الذي فطر كم واليه ترجعون فعدل عن مقتضى الظاهر في الاول ووقع ضمير التكلم موقع ضمير الخطاب ثم عبر بعد ضمير التكلم بضمير الخطاب فقد اتحد المعبر عنه واختلف العبارة فعبّر اولا بطريق التكلم ثم عبر ثانيا بطريق الخطاب وهذا التفات وهذا القول هو التحقيق كما قال الشارح وذلك لان قوله ومالي لا اعيد الخ تعريض بالمخاطبين لان المقصود وعظهم وزجرهم على عدم الايمان فهم المقصودون بالذات من ذلك القول وعلى هذا التحقيق ففي قوله ومالي التفات على مذهب السكاكي فقط لانه تعبير على خلاف مقتضى الظاهر وفي قوله واليه ترجعون التفات على المذهبين كذا قبل ولا وجه للتخصيص بالسكاكي بل في قوله ومالي التفات عند الجمهور ايضا اذ قد سبق طريق الخطاب في قوله اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا واما على خلاف التحقيق ففي الكلام التفات واحد على المذهبين في قوله واليه ترجعون ( قوله ان المراد مالكم لا تعبدون ) اي لان التكلم حبيب النجار وهو من المؤمنين فالعبادة حاصلة منه بالفعل لانه اقام نفسه مقام المخاطبين فنسب ترك العبادة الى نفسه تعريضا بالمخاطبين اشارة الى انه لا يريد لهم الامايريد لنفسه وان ما يلزمهم في ترك العبادة يلزمه في جلته على تقدير تركه لها وهو من الملائكة في الخطاب فالقائده المختصة بموقع هذا الالتفات التعريض والاعلام بان المراد المخاطبون من

اول الكلام ثم ان كون الكلام من باب التعريض بالمخاطبين لا ينافي الالتفات اذا لا يشترط فيه التعبير بالطائفة بل يصح بالزوم ايضا كما في التعريض والتعريض عند المصنف والشارح اما مجاز او كناية وهما مجاز لا متنازع ارادة الموضوع له فيكون اللفظ مستعملا في غير ما وضع له فيكون المعبر عنه في الاسلوبين واحدا نعم على ما حققه العلامة السيد من ان المعنى التعريض من مستتبعات التركيب واللفظ ليس بمستعمل فيه بل اللفظ بالنسبة الى المعنى المستعمل فيه اما حقيقة او مجاز او كناية يردان اللفظ ليس مستعملا في المخاطبين فلا يكون المعنى المعبر عنه في الاسلوبين واحدا فلا التفات اقاده عبد الحكيم ( قوله انا اعطيتك الكوثر ) اى الخير الكثير او نهرا فى الجنة يسمى بالكوثر ( قوله ومقتضى الظاهر لنا ) اى لان اعطيتك تكلم وقوله ربك غيبة لان الاسم الظاهر من قبل الغيبة كما مر وقائدة الالتفات فى الآية ان فى لفظ الرب حثا على فعل المأمور به لان من ريك يستحق العبادة وفيه ازالة الاحتمال ايضا لان قوله انا اعطيتك الكوثر ليس صريحا فى اقادة الاعطاء من الله وايضا كلمة انا محتمل الجمع كما تحتمل الواحد المعظم نفسه فلما التفت بقوله فضل ربك زال هذان الاحتمالان آه فنارى ( قوله قول الشاعرى ) هو علقمة بن عبدة الجملى من قصيدة يمدح بها الحارث بن جبلة القسافى وكان اسير اخاه فساقر اليه يطلب فكه وبعد اليقين

- منعمة ما يستطيع كلامها \* على بابها من ان تزار رقيب \*
- اذا غاب عنها البعل لم تقش سره \* وترضى اياك البعل حين يؤوب \*
- فان تسألوني بالنساء فاني \* خير باد واه النساء طيب \*
- اذا شاب رأس المرء او قل ماله \* فليس له فى ودهن نصيب \*

( قوله اى ذهب بك ) الباء للتعدي على حد ذهبت بزيد اى اذهبك وانلفك قلب طروب فى طلب الحسان والكاف مفتوحة وان كانت لخطاب النفس باعتبار ان نفسه المخاطبة ذاته وشخصه ومقتضى الظاهر ان يقول طمحاى فقيه التفات عند السكاكى وفى الاطول جواز فتح الكاف وكسرهما ( قوله ان له طربا فى طلب الحسان ) اى فى طلب وصالهن و اشار الشارح بذلك الى ان قوله فى الحسان متعلق بطروب وان فى الكلام حذف مضاف لا متعلق بطمحا وحيزه فتقديم المفعول لا فائدة الحصر وقوله طروب صفة لقلب والطرب خفة تعترى الانسان لشدة سرور او حزن اى اذهبتى وانلفنى قلب موصوف بان له طربا ونشاطا فى طلب وصال الحسان دون غيرهن ( قوله ونشاطا فى مرادوتهن ) عطف تفسير على ما قبله فنشاطا تفسير لطربا تفسير مراد وقوله فى مرادوتهن اى مطالبتهن بالوصال تفسير لقوله فى طلب الحسان ( قوله بعيد الشباب ) ظرف لطروب اولطحا ( قوله للقرب ) اى للدلالة على ان زمان اذهابه او طرب قلبه قريب من زمان ذهاب شبابه ( قوله اى حين ولى الخ ) فيه نظر لان قوله حين ولى

( طمحا ) اى ذهب  
( بك قلب فى الحسان )  
( طروب ) ومعنى طروب  
فى الحسان ان له طربا  
فى طلب الحسان ونشاطا  
مرادوتهن ( بعيد  
الشباب ) تصغير بعد  
للقرب اى حين ولى  
الشباب وكاد يتصرم  
( عصر ) ظرف مضاف  
الى الجملة الفعلية اعنى  
قوله ( حان ) اى قرب  
( مشيب يكلفنى ليلى )  
فيه التفات من الخطاب  
فى بك الى التكلم ومقتضى  
الظاهر يكلفك وفاعل  
يكلفنى ضمير القلب ولىلى  
لفعله الثانى والمعنى  
يظا ليلى القلب بوصل  
ليلى وروى تكلفنى بالباء  
القو قانية على انه مسند  
الى ليلى والمفعول  
مخزوف اى شدائد  
فراقها او على انه خطاب  
للقلب فيكون التفاتا آخر  
من الغيبة الى الخطاب

يقضي ان الشباب ذهب بالمرّة وقوله وكاد يتصرم اى يقطع يقتضى انه بقى منه بقية  
وان المراد بقول الشاعر بعيد الشباب بعيد معظمه فقيه تناف واجيب بان قوله حين  
ولى بيان لطاهر المعنى وقوله وكاد يتصرم بيان المراد فيكون قد جعل بعيد الاكثر  
بعيدا لكلمة ونزل ذهب الغالب منزلة ذهب الجميع والقر يتنفع على ذلك قوله عصر خان  
مشيب وهذا لما يحتاج له انا اعتبر ان الشباب والمشيب متصلان بلا فصل بزمن الكهولة  
وجعله من المشيب كما ذهب اليه بعض اهل اللغة واما على تقدير الفصل بذلك وجعله  
واسطة كما هو مذهب الجمهور فلا يحتاج الى هذا الاعتبار بل يحتمل الكلام على المتبادر  
منه وهو ان المراد بعيد الشباب زمان ذهابه بالمرّة وتصرمه بالكلية وزمن هذا البعيدة  
هو زمن الكهولة ولا ينافيه قوله عصر خان مشيب لان زمن الكهولة قريب من زمن  
المشيب وعلى هذا فقول الشارح وكاد يتصرم غير ظاهر فالاولى حذفه فتأمل  
( قوله عصر ) بمعنى زمان او حين بدل من قوله بعيد ( قوله الى التكلم ) اى لان ياء  
يكلفنى للتكلم فالالتفات من المجرور الذى فى بك الى المفعول الذى فى يكلفنى ( قوله وليلى  
مفعوله الثانى ) اى بتقدير الباء والمفعول الاول الباء وانما قلنا بتقدير الباء لان كلف  
لا يتعدى للمفعول الثانى بنفسه بل بالباء يقال كلفت زيدا بكذا والى تقديرها يشير قول  
الشارح والمعنى يطالبنى الخ كما انه يشير الى ان فى الكلام حذف مضاف وان التكليف  
على هذا المعنى بمعنى الطلب فالفاعل على غير بابها ( قوله وروى تكلفنى ) اى وعليه  
فالالتفات حاصل ايضا من الخطاب الى التكلم اذ مقتضى الظاهر تكلفك لىلى وعلى  
هذه الرواية فالتكليف بمعنى التمسك ( قوله والمفعول محذوف ) اى المفعول الثانى واما  
الاول فهو الباء وقد يقال حيث كان تكلفنى فمفعلا لىلى فالانصب ان يكون بين تكلفنى  
وشط تازع فى وليها او يكون المعنى تكلفنى لىلى اى حبها المقرط وليها وقد شط وليها  
ولا حذف ( قوله اى شدائد فراقها ) اى انها تصحله الشدائد المترتبة على فراقها  
( قوله او على انه خطاب للقلب ) اى والمفعول على هذا ايضا لىلى اى وصل لىلى  
والتكليف على هذا الثالث بمعنى الطلب ( قوله فيكون التفات آخر ) اى غير المقرر او لا  
فيكون فى البيت على هذا الاحتمال الاخير التفاتان وقوله من الغيبة الى الخطاب اى  
لانه عبر او لا عن القلب بطريق الغيبة حيث عبر عنه بالاسم الظاهر وثانيا بطريق  
الخطاب حيث عبر بتكلفنى اى انت يا قلب وهذا غير الالتفات السابق من الخطاب  
فى بك الى التكلم فى يكلفنى وهذا تفرع على قوله او على انه خطاب للقلب والحاصل  
انه على رواية يكلفنى بالياء التحتية ليس فيه الالتفات واحده عند الجمهور والسكاكى  
من الخطاب الى التكلم وكذا على رواية تكلفنى بالتاء الغروية ان جعل الفاعل لىلى  
واما ان جعل الفاعل ضمير القلب كان فيه التفاتان باتفاق الجمهور والسكاكى احدهما  
فى السكاف فى بك مع باء المتكلم فى تكلفنى ثانيهما فى قلب مع فاعل تكلفنى المقدر بان

(وقدشط) اي بعد

(وليها) اي قر بها

(وعادت عواد يئنا

وخطوب) قال

المرزوقي عادت يجوز

ان يكون فاعلت من

المعادة كأن الصوارف

والخطوب صارت

تعا ديه ويجوز ان

يكون من عادي عود اي

عادت عواد وعوائق

كانت تحول يئنا الى

ما كانت عليه قبل (و)

مثال الالتفات من

الخطاب (الى القيبة)

قوله تعالى (حتى اذا

كنتم في الفلك وجرين

بهم) والقياس بكم

(و) مثل الالتفات

(من القيبة الى التكلم)

قوله تعالى (والله

الذي ارسل الرياح

فتفريقهما بافشاءه)

ومقتضى الظاهر

فساقه اي ساق الله

ذلك السحاب واجراه

(الى بلد) ميت (و)

مثال الالتفات من

القيبة (الى الخطاب)

قوله تعالى (مالك

يوم الدين اياك نعبد)

ومقتضى الظاهر اياه

ياقلب وفي البيت التفات غير مذكر عند السكاكي على كلا الاحتمالات في قوله طعابك فان مقتضى الظاهر طعاب قلب اي اذهبي واناني قلب موصوف بان له طربا ونشاطا وفرحاني طلب وصل الحسان والامل يجعل الخطاب في طعابك للحيبة اعني ليلى اي ذهب بك قلب حتى يكون في قوله يكلفني التفات من الخطاب الى القيبة لانه مخالف للاستعمل الشائع وهو طعابه قلبه فله الفسارى (قوله وقدشط وليها اجلة حالة مر ليلى سواه كانت فاعلا او مفعولا يكلفني وقوله وليها اي ايام وليها (قوله اي قريبا) اي ايام القرب منها اي وقد صارت ايام القرب من وصل ليلى بعيدة لامور اوجبت ذلك وبين اسباب البعد بقوله وعاشت الخ (قوله عواد) جمع عادية وهي ما يصر فك عن الشيء ويشكك عنه كما في القاموس (قوله وخطوب) جمع خطب وهو الامر العظيم وعطف الخطوب على العوادى مرادف لان العوادى والصوارف والخطوب الفاظ مترادفة معناها واحد وهو ما ذكر (قوله ان يكون فاعلت) اي يوزنها في الاصل فاصل عادت عادت تحركت الواو والفتح ما قبلها قلبت الفاعل حذفت الالف لالتقاء الساكنين فالفعل محذوف اللام فوزنه الآن فاعلت (قوله من المعادة) اي مأخوذ من المعادة التي هي مفاعلة من الجانبيين (قوله كان الصوارف والخطوب) تفسير للعوادى والمراد بها العوائق وقوله تعاديه هذا لا يفيد المفاعلة الا ان يقال تركها من جانب القائل لظهورها منه والاصل تعاديه وهو يعاديهها فتحققت المفاعلة من الجانبيين والمعنى على هذا الاحتمال ما تناعوا اي صارت العوادى الحائلة يئنا وبينها اعداء لنا فتمنعنا من الوصول اليها (قوله ويجوز ان يكون من عاد) اي مأخوذا من مصدر عاد بمعنى رجع وهو العود بمعنى الرجوع وعلى هذا فلا حذف فيه ووزنه فعلت واصله عودت تحركت الواو والفتح ما قبلها قلبت الفاعل لالتقاء الساكنين عودت عادت عواد (قوله اي عادت عواد) اي رجعت العوادى التي تحول يئنا الى ما كانت عليه اولامن الحيلولة يقول الشارح الى ما كانت متعلق بقوله عادت وقوله قبل اي من الحيلولة يئنا (قوله والقياس الخ) تمييزه تارة بقوله ومقتضى الظاهر وتارة بقوله والقياس تفنن (قوله مالك يوم الدين) هو وصف ظاهر وهو من قبيل القيبة والموصوف ظاهر ايضا (قوله اي وجه حسن الالتفات) اي في اي تركيب كان واشار السارح بتقدير حسن الى ان في كلام المصنف حذف مضاف ثم ان قوله ووجهه مرتبط بمحذوف والاصل الالتفات حسن ووجه حسنه ان الكلام الخ (قوله اذا نقل) اي حول من طريق كالنيبة الى طريق آخر كالخطاب وهذه الفائدة في غاية الظهور بالنسبة للنقل الحقيقي كما هو مذهب الجمهور وكذا في النقل التقديرى كما هو مذهب السكاكي لان السامع اذا سمع خلاف ما يترقبه من الاسلوب حصلت له زيادة نشاط ووفور رغبة في الاصغاء الى الكلام الا ان هذه الفائدة التي ذكرت للالتفات لا تنطبق على مادة يكون الخطاب

فيها حضرة الباري جل و على كافي اياك نعيد لتزفه عن النشاط والايقاف والاصفاء  
فلو ذكر المصنف فائدة غير هذه تصلح حتى بالنسبة في حقه تعالى لكان احسن وقد  
قال المراد ان الكلام الالتفافي انما وقع صالح لان يراد به هذه الفائدة بالنظر لنفسه مع قطع  
النظر عن العوارض الخارجية ككون الخطاب به المولى سبحانه وتعالى او غيره (قوله احسن  
تطرفة) التطرفة بالهمز الاحداث من طرأ عليهم امر اذا حدث وبالياء المثناة التحتية  
التجديد من طربت الثوب اذا علمت به ما يحمله طريا كما أنه تجديد اذا علمت ذلك فجمع  
الشارح بين التجديد والاحداث في مادة الياء حيث قال اي تجديدا واحداثا من طربت  
الثوب خلاف النقل كذا اعترض وهو ظاهر على الصفحة التي فيها الواو في قوله واحداثا  
وفي بعض النسخ او احداثا بل وهذه ظاهرة لان المراد من التطرية التجديد ان قرئت  
بالياء او الاحداث ان قرئت بالهمز لكن قوله بعد ذلك من طربت الثوب راجع لقوله  
تجديدا وهو ما قبل اوقف ولو قال من طربت الثوب او من طرأ عليهم لكان ذلك  
اظهر هذا بمحصل ما ذكره ارباب الحواشي وفي الحكيم ان قوله تجديدا بيان للمعنى  
القوى وقوله واحداثا بيان للمراد فان احداثا هيئة اخرى لازم لتجديد الثوب  
ولم يذكر الشارح هنا اخذه من طرأ بالهمز بمعنى ورد لان بناء التطرية من  
طرأ مجرد قياس غير مذكور في الكتب المشهورة من اللغة (قوله لنشاط السامع) الالام  
للتلبل اي كان ذلك الكلام الذي فيه انقل المذكور احسن تطرية لاجل نشاط  
السامع اي تحريك سروره وحاصله ان الكلام عند النقل من طريق الى اخرى احسن  
تجديدا مما ليس فيه نقل وان كان في ايراد كل كلام تجديد للاسمع وانما كان احسن  
تجديدا لاجل نشاط السامع اي تحريك سروره (قوله وكان اكثر ايقافا) اي  
وكان الكلام اكثر تنبها (قوله للاصفاء) اي لاجل الاصفاء اي الاستماع اليه وهذه  
العلة له اعني الاصفاء مغايرة للعلة الاولى اعني النشاط في المفهوم لكنهما متلازمان  
لان النشاط للكلام يلزمه الاصفاء اليه (قوله لان لكل جديد الخ) علة للعلة اي  
وانما كان السامع يحصل له نشاط واصفاء للكلام عند النقل المذكور لان الخ (قوله  
على اطلاق) اي في كل موضع سواء كان في الفائدة او غيرها (قوله وقد تختص  
الخ) قد التحققت وتختص بصيغة المجهول او المعلوم لانه يستعمل لازما ومتعديا يقال  
اختصه فاختص افاده عبد الحكيم وقوله مواقع اي مواقع الالتفات اي المواضع  
التي يقع ويوجد فيها الالتفات واختصاص مواقع كناية عن اختصاصه هو كباشر  
اليه كلام الشارح في الطول (قوله بلطائف) اي يحسن ودقائق وجع اللطائف  
باعتبار تعدد المواضع فهو من مقابلة الجمع بالجمع فقطضي القسمة على الاحاد اي  
ان بعض المواضع التي يقع فيها الالتفات تارة تخص بلطفية زائدة على اللطفية  
السابقة وتلك اللطفية الزائدة تختلف باختلاف المواضع اي ليس المراد ان كل موضع

٩ (ووجهه) اي وجه  
حسن الالتفات (ان الكلام  
انما نقل من السلوب الى  
اسلوب كان) ذلك الكلام  
(احسن تطرية اي تجديدا  
واحداثا من طربت الثوب  
(لنشاط السامع و) كان  
(اكثر ايقافا للاصفاء  
اليه) اي الى ذلك الكلام  
لان لكل جديد لهذه وهذا  
وجه حسن الالتفات  
على الاطلاق (وقد تختص  
مواقعه بلطائف) غير هذا  
الوجه العام (كافي) سورة  
(الفاتحة فان العبد اذا ذكر  
الحقيق بالحمد عن قلب  
حاضر بجد) ذلك العبد (من  
نفسه محر كاللقال عليه)  
اي على ذلك الحقيق بالحمد  
(وكما اجرى عليه صفة من  
تلك الصفات العظام قوى  
ذلك المحرك الى ان يؤول  
الامر الى خاتمتها) اي خاتمة  
تلك الصفات يعني مالك  
يوم الدين (المفيدة انه) اي  
ذلك الحقيق بالحمد (مالك  
الامر كله في يوم الجزاء)



تقع فيه بجملة من الطائفت ولان كل موضع تقع فيه لطيفة زائدة والا لا وجب ذلك ان لا يكتفى في الالتفات بالنكتة العامة كذا قيل لكن قد يقال اى مانع من ان يكون لكل موضع نكتة تختص به ونكتة تعمه وغيره ثم ان الباء في قوله بلطائف داخلة على المقصود (قوله كافى سورة) اى كالاتفات الذى الخ او كالطيفة التى في سورة الخ (قوله اذا ذكر الحقيق بالحمد) اى اذا ذكر المستحق للحمد وهو الله تعالى بقوله الحمد لله واخذ الحقيق من اعتبار كون اللام في الله للاستحقاق (قوله عن قلب) اى ذكرنا ناشئا عن قلب لا ذكرا بمجرد اللسان (قوله يحمد ذلك العبد الخ) العبد بدل من اسم الاشارة وقوله من نفسه ظرف لغو متعلق بحمد او مستقر حال من قوله محمدا الذى هو صفة المحذوف اى معنى محمدا لا يقال كذا ذلك المحرك من نفسه (قوله وكما اجرى عليه) اى على المستحق للحمد اى وكما وصف بصفة من تلك الصفات العظام التى هى قوله رب العالمين وانما كانت تلك الصفات عظاما لافادة الاولى انه التولى لتزيه جميع الصالحين وتديرا موزهم ولا فادة الثانية انه النعم بجميع النعم الدينية والاخرية ولا فادة الثالثة انه مالک جميع الامور في يوم الجزاء (قوله الى ان ياول) اى الى ان ينتهى الامر اى امر اجراء الصفات او امر العبد وحاله واو قال حتى ياول الخ لكان اولى وذلك لان تضاعف المحرك انما حصل من اجراء الصفات واجراؤها تدريجى لكونه حاصل بالقرأة بالتضاعف تدريجى لادفعي وحتى تدل على التدرج دون الى افاده السراى (قوله اى خاتمة تلك الصفات الخ) اعترض بانه ان اراد الصفة المنوية فالامر ظاهر وان اراد الصفة النحوية فلا يتم بالنظر لما لك يوم الدين لانه بدل من لفظ الجلالة ولا يصح جعله صفة لان مالک وصف عام فلا يعرف بالاضافة فلا يكون نعتا للمعرفة واجيب بان افراد من ذلك الوصف الثبوت والاستمرار كالصفة المشبهة بالحدوث وحيث فتمت بالاضافة لان الصفة المشبهة عند المحققين تعرف بالاضافة فيصح نعت المعرفة بها (قوله على طريق الاتساع) متعلق بمحذوف اى وجعل اليوم مملوكا على طريق الاتساع اى التوسعة في الظرف فانهم وسعوه فجوزوا فيه مالم يحز في غيره حيث تزلوه منزلة المفعول به كما في قوله (وبما شهدناه سليما وعامرا) او المراد بالاتساع المجاز العقلى وهو هنا واقع في النسبة الاضافية حيث اضيف اسم الفاعل الى الظرف وحقه ان يضاف للمفعول به لكن لما كان بين الظرف والمفعول به ملازمة تزل الظرف منزلة فظهر لك من هذا ان الاضافة على معنى اللام وانما لم يجعل حقيقة على معنى في كضرب اليوم لاجل تحصيل فرض المبالغة لان قولك فلان مالک الدهر وصاحب الزمان ابلغ من قولك مالک في الدهر وصاحب في الزمان ان قلت حيث جعلت الاضافة بمعنى اللام فلم لم يجعل حقيقة قلت اجابوا عن ذلك بان اليوم امر اعتبارى لانه عبارة عن مقارنة

لانه اضيف مالک الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اى مالک في يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم (فيثني بوجوب) ذلك المحرك لتناهي في القوة (الاقبال عليه) اى اقبال العبد على ذلك الحقيق بالحمد (والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاسماعة في المهنت) قاله في بتخصيصه متعلق بالخطاب يقاله مخاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة وغاية الخضوع هو معنى العباداة وعموم المهنت مستفاد من حذف مفعول نسعين والتخصيص مستفاد من تقديم المفعول فالطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات

متجدد موهوم لتجدد معلوم ازالة للابهام والامور الاعتبارية لاتعلق بها قدرة المولى لعدم غلبتها فلا يكون اليوم مملوكا بل مايقع فيه افاده شيخنا العدوى (قوله والمعنى) اى الحقيقى على الظرفية فحاصله ان التوسع فى مجرد حذف فى (قوله والمفعول محذوف) اى وهو الذى قدره المصنف بقوله الامر كله (قوله دلالة على التعميم) اماعلة لحذف المفعول اى حذف المفعول دلالة على التعميم لانه يتوسل بالاطلاق فى المقام الخطابى الى العموم لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح كما يأتى واورد عليه انه لو قال مالك الامر كله لحصلت الدلالة على التعميم واجيب بالنع مستندا باحتمال حمل الامر على العهود والتأكيد بكل بالنسبة لذلك المعهود ولو سلم فالمراد دلالة على التعميم مع الاختصار واما علة لقوله اضيف على طريق الاتساع لانه اذا جعل الزمان بما وقع عليه الملك افاد شمول الملك لكل ما فيه بالدلالة العقلية بحيث لا يقبل التخصيص بخلاف ما اذا قيل مالك الامر كله فى يوم الدين (قوله لحفظه) اى حين افادة الخطاب انه مالك الامر كله فى يوم الجزاء او حين ازدياد قوة المحرك (قوله والخطاب) اى ويوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيقى بالجد بما يدل على تخصيصه بغاية الخ (قوله والاستعانة) اى وخطابه بما يدل على تخصيصه بالاستعانة واورد على التخصيص بان الاستعانة كثيرا ماتمق بغيره تعالى واجيب باوجه احدها ان الحصر اضافى بالنسبة للاصنام ونحوها والثانى ان المراد بالاستعانة طلب تحصيل الاسباب وتيسرها وكل من التيسير والتحصيل يختص به سبحانه وتعالى والثالث ان المقصود بالاستعانة انما هو الله تعالى وان حصلت بالغير صورة حتى ان قولهم يا فلان اعنى بمنزلة يا الله اعنى بواسطة فلان واما الاستعانة باسمائه تعالى فى قولهم بسم الله على تقدير الباء للاستعانة فاما انه استعانة به تعالى لان كل حكم ورد على لفظ فهو وارد على مدلوله واما انها استعانة بترك لا انها استعانة يقصد بها تحصيل الاسباب وقوله الحق فى المهمات التقييد بذلك للاهتمام لا للاحتراز عن غيرها اذلا فرق (قوله متعلق بالخطاب) اى كما ان الباء فى بغاية متعلق بالتخصيص (قوله يقال الخ) قصده بذلك الاستدلال على كون الخطاب يتعدى بالباء (قوله وغاية الخضوع الخ) اى وحيث قلنا معنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيقى بالجد بما يدل على تخصيصه بان العبادة وهى غاية الخضوع والتذلل له لالغيره وبان الاستعانة فى جميع المهمات منه لامن غيره (قوله هو معنى العبادة) الاضافة بيانية (قوله من حذف مفعول نستعين) اى حذف مفعوله التانى (قوله فاللطيفة المختص بها الخ) اى فاللطيفة الداعية للالتفات فى هذا الموقع وهو الفاتحة التنبيه على ان العبد اذا اخذ فى قراءة الفاتحة يجب ان تكون قرأته الخ اى يتأكد عليه ذلك (قوله ان فيه تنبيها) اى من الله تعالى وقوله يجب ان تكون قرأته على وجه اى

هى ان فيه تنبيها على ان  
العبد اذا اخذ فى القراءة  
يجب ان يكون قرأته على  
وجه يجد من نفسه ذلك  
المحرك ولما انجر الكلام  
الى خلاف مقتضى الظاهر  
اورد عدة اقسام منه وان  
لم يكن من مباحث ٩

مشتلة على وجه وهو حضور القلب والتفاته لمستحق الحمد لاجل ان يجد من نفسه ذلك  
المحرك هذا حاصل كلام الشارح وفيه ان الأخوذ من كلام المتن ان اللطيفة الداعية  
للافتات في هذا المقام قوة المحرك الحاصلة من اجراء الصفات عليه لا تنبيه على  
ان القارئ ينبغي ان تكون قراءته كذلك وذكر العلامة عبد الحكيم ان الشارح اشار  
بقوله فاللطيفة الخ الى ان ما ذكره المصنف قاصر لان حاصله ان اجراء تلك الصفات  
موجب لوجود المحرك الذي يوجب ان يخاطب العبد ذلك الحقيق ولا تفهم نكتة  
المخاطب الذي وقع في كلامه تعالى فلا بد من ضم مقدمة وهي ان العبد مأثور بقراءة  
الفتحة فغيبه عليه على ان العبد ينبغي ان تكون قراءته بحيث يجد ذلك المحرك لتكون  
قراءته بالمخاطب واقعة موقعها (قوله ولما ابحر الخ) اشار الشارح بذلك الى ان قول  
المصنف ومن خلاف الخ كلام استطرادي ذكر في غير محله لمناسبة وذلك لان كلامه  
كان اولاً في احوال المسند اليه على مقتضى الظاهر وابتدأ الكلام على خلاف مقتضى  
الظاهر في المسند اليه فآورد عدة اقسام منه وان لم تكن من المسند اليه (قوله آورد  
عدة اقسام) هي ثلاثة تلقى المخاطب بغير ما يتقرب والتعبير عن المستقبل بلفظ الماضي  
والقلب واما قوله او السائل الخ فهو من جملة تلقى المخاطب فمطرفة عليه من عطف  
الخاص على العام (قوله وان لم تكن من مباحث المسند اليه) اي ولذا قال ومن خلاف  
المقتضى ولم يقل منه وفي تعبيره عن اشارة الى ان اقسامه لا تنحصر فيما ذكره فان المجاز  
والكناية ايضا من خلافه (قوله تلقى المخاطب) بفتح الطاء فيه وفيما بعده اي تلقى  
المتكلم بالكلام الثاني المخاطب به وهو المتكلم بالكلام الاول والتلقى المواجهة يقال  
تلقا، بكذا واجهه به (قوله بغير ما يتقرب المخاطب) اي بغير ما ينظره المخاطب من المتكلم  
(قوله والباء في غير الخ) دفع بهذا ما يقال ان في كلام المصنف تعلق حرف في جر متعدي  
اللفظ والمعنى بمعامل واحد وهو ممنوع وحاصل ذلك الدفع انهما مختلفان في المعنى  
فلا اعتراض ونوقش هذا الجواب بان ان اراد التعدية العامة وهي ايصال معنى العامل  
الى المعمول فهذا لا يعد معنى مستقلاً وان اراد بها الخاصة فهي غير موجودة هنا لان  
شرطها ان يكون مجروراً بما مفعولاً به في المعنى والتلقى انما يتعدي لواحد ولا يتعدي لثاني  
لانفسه ولا بالحرف واجيب بانه ضمن التلقى معنى المواجهة وهو يتعدي لثاني بالحرف  
(قوله على خلاف مراده) افراد الحجاج وهو المخاطب بالادهم القيد وخلافه هو القرس  
الادهم (قوله تنبيهها) اي من ذلك المتكلم (قوله ذلك النير) ال للعهد الذكري اي  
على ان ذلك النير الذي هو خلاف مراده ولو عبر به كان اوضح لانه العنوان المذكور  
في المثل وان لم يشترط في العهد الذكري اتحاد العنوان وانما حملنا الغير على خلاف  
مراده ولم نحمله على غير ما يتقرب به المخاطب كما هو المتبادر ليوافق قول الشارح فيما  
بعد فنبه على ان الحمل على القرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير لدلالته على

٩ المسند اليه فقال (٦)  
من خلاف مقتضى  
اي مقتضى الظاهر  
(تلقى المخاطب) من  
اضافة المصدر الى  
المحول اي تلقى المتكلم  
المخاطب (بغير ما  
يتقرب) المخاطب  
والباء في غير التعدية  
وفي (يحمل كلامه)  
للسببية اي انما تلقاه  
للسببية اي انما تلقاه  
بغير ما يتقرب بسبب  
انه حمل كلامه اي  
الكلام الصادر  
عن المخاطب (على  
خلاف مراده) اي  
مراد المخاطب وانما  
حمل كلامه على  
خلاف مراده (تنبيهها)  
للمخاطب (على انه)  
اي ذلك النير هو  
(الاولى بالقصد)  
والارادة (كقول  
القبض على الحجاج وقد  
قال اي الحجاج له)  
اي للقبض على حال  
كون الحجاج  
(متوعداً) اي

ان المنبه على كونه اولى بالتصديق هو الحمل على الفرس الادهم الذى هو خلاف مراد  
الحجاج وهو مقارن لغير ما يترقبه كما يفهم من جعل الشارح حل الكلام على خلاف  
المراد سيالتي المحاطب بغير ما يترقب فتأمل ( قوله والارادة ) عطف تفسير ( قوله  
متوعدا اياه ) اى لان القبعثرى كان جالسا فى بستان مع جماعة من اخوانه فى زمن  
الحصرم اى العنب الاخضر فذكر بعضهم الحجاج فقال القبعثرى اللهم سود وجهه  
وتقطع عنقه واسقني من دمه فبلغ ذلك الحجاج فقال له انت قلت ذلك فقال نعم ولكن  
اردت للعنب الحصرم ولم ادرك فقال له لاجل ذلك على الادهم فقال القبعثرى مثل الامير  
يحمل على الادهم والاشهب فقال له الحجاج ويحك انه لحديد فقال ان يكون حديدا  
خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده فان الحجاج اراد بالحديد  
المدن المعروف فحملة القبعثرى على ذى الحدة فقال الحجاج لاعدائه اهلوا فلما اخلوه  
قال سبحان الذى سخر لنا هذا الآية فقال اطرحوه على الارض فلما طرحوه قال منها  
خلقناكم وفيها نعيدكم فصنع عنه الحجاج قد سخر الحجاج بهذا الاسلوب حتى تجاوز  
عن جريمته واحسن اليه على ما قيل والقبعثرى كان من رؤساء العرب وفحاشهم  
وكان من جملة الخوارج الذين خرجوا على سيدنا على كرم الله تعالى وجهه وقوله انما  
اردت العنب الحصرم اى والمراد بتسويد وجهه اسوداده وبقطع عنقه قطعه وبدمه  
الحجر المتخذ منه ( قوله لاجل ذلك على الادهم ) ان قلت كان المناسب لقرض الحجاج  
ان يقول لاجل ان الادهم عليك لان القيد يوضع على الرجل لا العكس قلت هذا الاستعمال  
والتعدي امر وضعى يقال حل على الادهم اى قيده واوسلم فليكن من قبيل القلب  
كما ستعرفه او انه شبه القيد بمركوب يجامع التمكن فى كل على طريقة الاستعارة بالكناية  
واثبات الحمد تخيل هذا وقرر شيخنا العلامة العدوى ان معنى قوله لاجل ذلك الخ لاجل انك  
الى القيد اى الى ان تصير مقيدا به فعلى معنى الى ولا قلب ولا شئ وهذا غير الوجه  
الاول ( قوله بمعنى القيد ) اى معنى الحجاج فى هذا القول بالادهم القيد من الحديد ( قوله  
وعيد الحجاج ) اى بالحمل على الادهم الذى هو القيد الحديد ( قوله فى معرض الوعد )  
اى فى صورة الوعد بالحمل على الادهم الذى هو الفرس ( قوله وتلقاه ) اى وواجهه  
بغير ما يترقب يجوز ان يفسر ما يترقبه الحجاج بوقوع العقوبة به كما فى سم والظاهر  
ان المراد بما يترقبه الكلام الدال على العفو وترك العقوبة به لان الذى يترقبه الحجاج  
مراجعته فى الحمل على القيد الحديد والمراد بغيره الكلام الدال على مدح الامير ( قوله  
بان حل الادهم ) الباء للسببية ( قوله الذى غلب سواده الخ ) اى انه يولد وفيه  
شعرات بيض ثم يكثر الشعر الاسود حتى يغلب على الابيض ويذهب الابيض بالمرقان  
يقلب البياض سوادا ولا مانع من ذلك كما ان السواد يقلب بياضا فى مثل الشعر ويحتمل  
ان المراد ويذهب البياض فى رأى العين وبادى رأى لقلته ( قوله وضم اليه و

( لاجل ذلك على الادهم )  
بمعنى القيد هذا مقول قول  
الحجاج ( مثل الامير يحمل على  
الادهم والاشهب ) هذا  
مقول قول القبعثرى فابرز  
وعيد الحجاج فى معرض  
الوعد وتلقاه بغير ما يترقب  
بان حل الادهم فى كلامه  
على الفرس الادهم اى  
الذى غلب سواده حتى  
ذهب البياض وضم اليه  
الاشهب اى الذى غلب  
بياضه ومراد الحجاج انما  
هو القيد فبه على ان الحمل  
على الفرس الادهم هو  
الاولى بان يقصده الامير  
( اى من كان مثل الامير  
فى السلطان ) اى الغلبة  
( وبسطة اليد ) اى الكرام  
والمال والتمعة ( فبغير بان  
يصفد ) اى يعطى من اصفد  
( لان يصفد ) اى يقيد من  
صفده ( او السائل ) عطف  
على المحاطب اى تلقى السائل  
( بغير ما يطلب بتزليل سؤاله  
منزلة غيره ) اى غير ذلك  
السؤال ( تنبيها ) للسائل  
( على انه ) اى ذلك الغير  
( الاولى بحاله )

(الاشهب) اى قرينة على ان مراده بالادهم الذى يحمله عليه الفرس لا القيد (قوله اى القبة) اشار الى ان المراد بالسلطان السلطنة (قوله اى الكرم) تفسير لبسطة اليد فالمراد بلسطة اليد سعتها اى الكرم وقوله والمال والنعمة عطف على السلطان لامن بقية التفسير وذكر نعمة بعد المال من ذكر العام بعد الخاص (قوله من اصفد) اى مأخوذ من اصفد وكذا ما بعده فاصفد يدل على الخير لانه من الصفد بالتحريك وهو الاعطاء بخلاف صفد فانه يدل على الشر لانه من الصفاد بالكسر وهو ما يوثق به وهذا عكس وعد واوعد والنكتة في ذلك ان صفدا للقيد وهو ضيق فناسب ان تغفل حروفه الدالة عليه واصفد للاعطاء المطلق المطلوب فيه الكثرة فناسب فيه كثرة الحروف ووعد للخير والخير سهل مقبول للانفس فناسب قلة حروفه وخفة لفظه واوعد للشر وهو صعب شاق على النفوس فناسب ثقل لفظه بكثرة حروفه (قوله او السائل) الفرق بين تلقى السائل وتلقى المخاطب ان تلقى السائل مبنى على السؤال بخلاف تلقى المخاطب (قوله بغير ما يتطلب) فى الصحاح التطلب هو الطلب مرة بعد اخرى فالاولى بغير ما يطلب لان ذلك التلقى لا يخص بمن يبالغ فى الطلب وكأنه عبرة لاجل حسن الازدواج بين يتطلب ويترقب فرجح رعاية جانب اللفظ على جانب المعنى اوانه عبرة اشارة لمزيد الشوق الحاصل عند السائل فكان ذلك السائل لمزيد الشوق الحاصل عنده كالمطالب للجواب مرة بعد اخرى ببق شئ آخر وهو ان الجواب يجب ان يكون مطابقا للسؤال واذا اجيب السائل بغير ما يتطلب لم يكن الجواب مطابقا للسؤال واجيب بان السؤال ضربان جدلى وتعليمى والاول يجب ان يطابقه جوابه والثانى يبنى المجيب فيه جوابه على الامر اللائق بحال السائل كالطبيب يبنى علاجه على حال المريض دون سؤاله فتجوز المخالفة فيه والسؤال عن الالهة والنقطة من هذا القبيل لانه من المسلمين للنبي (قوله تنبيهها) اى من الجيب للسائل (قوله اى ذلك الغير) اى غير سؤاله فالضمير راجع للغير الاول وقوله الاول بخاله اما لعدم اهليته لجواب ما يسأله او لعدم الفائدة فيه بالنسبة اليه (قوله او المهم له) الاولى الاهم له لان السائل له سؤالان احدهما ما سأل عنه ولم يجب عنه والاخر ما لم يسأل عنه واجابه الجيب عنه وكل من السؤالين للسائل اهتمام به لكن اهتمامه بالاول اقوى فاذا اجيب عنه بغير ما يتطلب علم ان الاول ان يكون الاهم عنده هو الثانى لا الاول الذى سأل عنه وانما يستفاد هذا المعنى من التعبير بالاهم وعطف المهم على ما قبله من عطف المألوم على اللازم لان كونه هو المهم يستلزم كونه اولى اى انسب بحاله دون العكس لان الشئ قد يكون اولى بالحال على تقدير التوجه لطلبه او لا ولا يكون فى نفسه من جملة المهمات التى تأكد طلبها (قوله كقوله تعالى يسألونك عن الالهة) مثال للتنبيه على انه الاول بدليل قوله فى شرحه للتنبيه على انه الاول والالىق الخ والآية الآتية اى يسألونك ماذا ينفقون الخ مثال للتنبيه

او المهم له كقوله تعالى يسألونك عن الالهة قل هى مواقيت للناس والحج (سئلوا عن سبب اختلاف القمر فى زيادة النور ونقصانه فاجيبوا ببيان الفرض من هذا الاختلاف وهو ان الالهة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والتاجر ومحال الديون والصوم

على انه الهم بدليل قوله في شرحه تنبيهها على ان المهم في كلامه نشر على ترتيب الالف  
(قوله سألوا عن سبب اختلاف الخ) المراد بالجمع مافوق الواحد قد روى ان معاذ بن  
جبل وريعة بن غنم الانصاري قال يا رسول الله ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الحيط ثم يزيد  
حتى يمتلئ ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا وهذا بظاهره سؤال عن السبب  
وقد اجيبوا ببيان الثمرة والحكمة المترتبة على ذلك في قوله هي مواقيت الخ وذلك  
لان الاختلاف يتحقق به نهاية كل شهر فتميز به كل شهر عما سواه ويجتمع من ذلك  
اثنا عشر شهرا هي مجموع العام ويمتاز كل واحد عن الآخر باسمه وخاصته فيعتين به  
الوقت للحج والصيام ووقت الحرث والآجال وغير ذلك ولم يجابوا بالسبب الذي هو  
ان القمر جرم اسود مظلم ونوره مستفاد من نور الشمس فاذا اسامت القمر الشمس ام  
يظهر فيه شيء من نورها لخلولة الارض بينهما فاذا انحرف القمر عن الشمس قابله  
شيء منها فيبدو فيه نورها ولذا يرى دقيقا منعظا كالقوس ثم كلما ازداد البعد من  
المسامنة ازدادت المقابلة فيعظم النور ثم اذا اخذ القمر في القرب من الشمس في سيره

كان الانتقاص بتقدير الزيادة حتى يسامتها فيضجمل جميعا (قوله سألوا عن سبب  
اختلاف القمر) اى عن السبب الفاعلى في اختلافه ان قلت لم لم يحمل السؤال الواقع  
منهم على ان السؤال عنه فيه السبب الفاعلى ولم يكن الكلام من تلقى السائل بغير ما  
يتطلب قلت ان تصديرهم السؤال بما باليدل على ان المسؤول عنه السبب الفاعلى لانها  
انما تستعمل في السؤال عن ذلك لافى السؤال عن السبب الفاعلى كذا ذكر بعض ارباب  
الحواشى وعبارة عبد الحكيم اعلم ان ما يسئل بها عن الجنس فالمسؤل عنه ههنا حقيقة امر  
الهلال وشأنه <sup>ط</sup> اختلاف تشكيلاته النورية ثم عودها كما كان عليه وذلك الامر المسؤول  
عن حقيقته يحتمل ان يكون غايته وحكمته وان يكون سببه وعلة فسبب النزول لاختصاص  
له باحدهما وكذا لفظ القرآن اذ يجوز ان يقدر ما سبب اختلاف الالهة وان يقدر ما حكمته  
اختلاف الالهة فاختصار صاحب الكشف والراغب والقاضى انه سؤال عن الحكمة  
كما يدل عليه الجواب اخراجا للكلام على مقتضى الظاهر لانه الاصل واختار السكاكى  
انه سؤال عن السبب لما ان الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها والجواب من الاسلوب  
الحكيم انتهى ويرد على السكاكى انه حيث كانت الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال  
عنها والجواب لم يكن الاولى بحال السائلين السؤال عن الحكمة فكيف هلل  
العدول الى الجواب بالحكمة بالتنبيه على ان السؤال عنها اولى بحالهم (قوله  
بيان الغرض) اى الغاية والفائدة المآلية والحكمة المترتبة على ذلك فاندفع ما يقال  
ان كبر القمر وصغره وزيادة نوره ونقصانه من افعال الله وهى لاتعمل بالاعراض  
عندنا وحاصل الجواب ان الشارح شبه الحكمة بالغرض باعتبار ان كلامهما مترتب  
على طرف الفعل واطلق عليها اسمه على جهة الاستعارة وقوله بيان الغرض اى لا بيان

السبب والاقيل مثل ما تقدم (قوله معالم) أى علامات وقوله يوقت أى يعين الناس الخ  
 (قوله ومحال الديون) أى زمن حلولها (قوله وغير ذلك) أى كدة الحمل والحيض  
 والنفاس والمعدة (قوله وذلك) أى اجابتهم ببيان الغرض والحكمة لبيان السبب  
 الفاعل للتنبيه الخ (قوله عن ذلك) أى عن الغرض والحكمة المترتبة على ذلك  
 الاختلاف (قوله لانهم ليسوا الخ) فيه ان السائل بعض الصحابة وهم لذكائهم يطلعون  
 على ذلك ويدفع هذا بقول الشارح بسهولة أى انهم ليسوا ممن يطلعون على ذلك  
 بسهولة أى لعدم تحصيل الآلات لانها ليست موجودة عندهم لالتقص في طبيعتهم  
 او يقال ان الاطلاع على دقائق علم الهيئة بسهولة انما يكون بالوحي والوحى انما يكون  
 للانبياء (قوله وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون الخ) محل كون هذه الآية من قبل  
 تلقى السائل بعيز ما يطلب اذا كان السؤال عن المنفق فقط اما اذا كان السؤال عن المنفق  
 وعن المصروف معا كما قيل ان عمرو بن الجموح جاء الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 وهو شيخ كبير له مال عظيم فقال ماذا انفق من اموالنا واين نضعها فنزلت هذه الآية  
 فلا تكون الآية من تلقى السائل بغير ما يتطلب بل من قبل الجواب عن البعض  
 وهو المصروف صراحة وعن البعض الآخر ضمنا لان في ذكر الخير اشارة الى  
 ان كل مال نافع ينفق منه (قوله عن بيان ما ينفقون) يحتمل ان المراد عن بيان مقداره  
 ويحتمل ان المراد عن جنس ما ينفقون ويحتمل ان المراد عن كليهما (قوله فاجيبوا  
 ببيان المصارف) أى لبيان المنفق ولو انهم اجيبوا ببيانه لقبل انفقوا مقدار كذا وكذا  
 او انفقوا من كذا وكذا او مقدار كذا وكذا (قوله لان النفقة لا يعتد بها  
 الخ) اعترض بأنه ان كان المراد بالنفقة صدقة الغرض اشكل ذكر الوالدين لانه يجب  
 نفقتهما ولا يجوز دفعهما لمن يجب النفقة عليهما وان جلا على من لا يجب نفقتهما فبقية  
 بعد اعموم اللفظ وعموم مخاطب وقد يجاب بان المراد بهما من لا يجب نفقتهما  
 واللفظ وان كان عاما لكنه مخصوص بالقواعد الشرعية وان كان المراد بالنفقة  
 صدقة النفل اشكل نفى الاعتداد اذ هى معتد بها مطلقا الا ان تحمل الصدقة على  
 صدقة النفل ويراد نفى كمال الاعتداد (قوله الا ان تقع موقعها) أى لا يعتد بها  
 في جميع الاوقات الا وقت وقوعها في موقعها أى في محلها بان صرفت في مصارفها  
 فهو اشتاء مفرغ في الطرف فاذا وقعت في موقعها كانت معتد بها قليلة كانت  
 او كثيرة واذا لم تقع في موقعها فلا يعتد بها ولو كانت كثيرة بخلاف المنفق فانه معتد به  
 اذا وقع في محله سواء كان قليلا او كثيرا غاية الامرائه اذا دفع دون الواجب عليه  
 في صدقة الغرض لا تبرأ ذمته مطلقا بل مما دفعه ويبقى الباقي في ذمته مع اجزاء ما دفع  
 قطعا (قوله التعبير عن المستقبل) أى وكذا عكس هذا وهو ان يعبر عن المعنى الماضى  
 بلفظ المضارع احضارا للصورة العجيبة واشارة الى تجدد شئنا فشيئا كقوله تعالى

وغير ذلك ومعالم للحج  
 يعرف بها وقته وذلك  
 للتنبيه على ان الاولى  
 والاليق بحالهم ان يسئلوا  
 عن ذلك لانهم ليسوا  
 ممن يطلعون بسهولة على  
 دقائق علم الهيئة ولا يتعلق  
 لهم به غرض (وكقوله  
 تعالى يسئلونك ماذا ينفقون  
 قل ما انفقتم من خير فلو  
 الدين والاقرين واليتامى  
 والمساكين وابن السبيل)  
 سألوا عن بيان ما ينفقون  
 فاجيبوا ببيان المصارف  
 تنبيها على ان المهم هو  
 السؤال عنها لان النفقة لا  
 يعتد بها الا ان تقع موقعها  
 (ومنه) أى من خلاف  
 مقتضى الظاهر (التعبير  
 عن المعنى) (المستقبل بلفظ  
 الماضى تنبيها على تحقق  
 وقوعه نحو ويوم ينفخ  
 في الصور فصعق  
 من في السموات ومن في  
 الارض)

والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا اى فائرت وقوله تعالى واتبعوا ماتلو الشياطين اى ما نلت ثم ان التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي وعكسه يحتمل ان يكون من المجاز المرسل والعلاقة ما بينهما من التضاد لان الضد اقرب خطورا بالبال عند ذكر ضده فبينهما شبه المجاوزة لتقارنهما غالبا في الخيال لكن هذا الاحتمال لا يفيد المبالغة المقصودة وهى الاشعار بتحقيق الوقوع وان هذا المستقبل كالماضى لان المجاز المرسل لما كانت الدلالة فيه انتقالية لم يكن فيه ابلغية وانما هو كدعوى الشئ بيينة على يأتى ويحتمل ان يكون من مجاز التشبيه ووجه الشبه تحقق الوقوع في كل منهما بالنسبة للتعبير عن المعنى الاستقبالى بالماضى واما وجه الشبه في عكسه فهو كون كل نصب العين مشاهدا وهو في الماضى اظهر لبروزه الى الوجود وهذا الاحتمال يفيد المبالغة السابقة فقول المصنف تنبيه الخ يشير الى ان التعبير عن المستقبل بالماضى على وجه الاستعارة بسبب تشبيه المستقبل بالماضى في تحقق الوقوع وهذا وان كان من وظيفة البهتان لكن من حيث ان الداعى اليه التنبيه المذكور من وظيفة علم المعاني ولا يخفى ان الاستعارة في الفعل بتعبية استعارة المصدر كما هو مشهور ان قلت ان مصدر الماضى والمستقبل واحد فكون الاستعارة بتعبية يؤدى الى تشبيه الشئ بنفسه قلنا يختلف المصدر بالتقييد بالماضى والاستقبال لكن لا يخفى ان هذا استعارة في المشتق باعتبار الهيئة ولم يذكر القوم في مباحث الاستعارة لكن قواعدهم لاتأباه ( قوله بمعنى يصعق ) اى فالصعق معنى يقع في المستقبل وعبر عنه بالماضى تنبيه على تحقق وقوعه ثم ان قول الشارح بمعنى الخ بناء على ما وقع في نسخ المتن ويوم يفتح في الصور فصعق لكن نظم التزويل ففزع والموضوع الذى فيه فصعق نظمه وفتح في الصور فصعق والشاهد موجود في كل من الآيتين وذلك لان كلا من الفزع والصعق معنى استقبالى عبر عنه بصيغة الماضى على خلاف مقتضى الظاهر تنبيه على تحقق وقوعه لان الماضى يشعر بتحقيق الوقوع فقد ظهر لك ان ما في المتن مخالف لنظم القرآن قال الفناى وقد يقال ان مراد المصنف مجرد التمثيل لاعلى انه من القرآن ولذا لم يقل نحو قوله تعالى ( قوله ومثله التعبير الخ ) المثلية من حيث التعبير عن المعنى المستقبل بغيره بالماضى وبهذا يعلم حكمة فصلهما عما قبلهما كذا في عروس الافراح وفي بعض الحواشى ان فصلهما عما قبلهما لما فيهما من الاشكال الذى ذكره الشارح وانما فصل الثانى عن الاول بلفظ نحو اشارة الى اختلاف معنى الوصفين في الآيتين ( قوله وان الذين لواقع ) اى وان الجزاء لحاصل فقد عبر باسم الفاعل وهو لفظ واقع مكان يقع لان وقوع الدين اى الجزاء استقبالى هذا ان اريد الجزاء الاخرى وهو ما يحصل في يوم القيامة واما ان اريد الدينوى امكن كون التعبير على اضله قيل ان التمثيل بالآية غير مستقيم

بمعنى يصعق ( ومثله )  
التعبير عن المستقبل بلفظ  
اسم الفاعل كقوله تعالى  
( وان الذين لواقع ) مكان  
يقع ( ونحوه ) التعبير  
عن المستقبل بلفظ اسم  
المفعول كقوله تعالى  
( ذلك يوم مجموع له الناس )  
مكان يجمع وهما بحث  
وهو ان كلا من اسمى  
الفاعل والمفعول قد يكون  
بمعنى الاستقبال وان لم يكن  
ذلك بحسب اصل الوضع  
فيكون كل منهما ههنا  
واقعا في موقعه واردا على  
حسب مقتضى الظاهر  
والجواب ان كلا منهما  
حقيقة فيما تحقق فيه  
وقوع الوصف



لان فيها التعبير باسم الفاعل المقرون بلام الابتداء عن الحال ولام الابتداء تخلص  
 المضارع المقدر هنا للحال لان المعنى على تقدير ليقع واجيب بان لام الابتداء هنا في  
 الآية مجرد التأكيد كما اشار له الشارح بقوله مكان يقع فهي هنا كهي في قوله تعالى  
 وان ربك ليحكم بينهم وليست للتأكيد وتخلص المضارع للحال وان كانت تفيدهما  
 بحسب اصلها افاده عبد الحكيم (قوله فيكون كل منهما الخ) تقريب على قوله قد يكون  
 بمعنى الاستقبال اي واذا كان يأتي بمعنى الاستقبال يكون الخ (قوله واردا على حسب الخ)  
 اي وحينئذ جعل المصنف التعبير عن المعنى الاستقبالي باسمي الفاعل والمفعول على خلاف  
 مقتضى الظاهر لا يسم (قوله والجواب الخ) هذا جواب بالرفع لقوله فيكون كل منهما  
 الخ وحاصله انا لا نسم انه اذا استعمل احدهما بمعنى الاستقبال على خلاف اصل  
 الوضع يكون واقعا موقعه بل هو واقع على خلاف مقتضى الظاهر (قوله حقيقة فيما)  
 اي في زمن تحقق فيه وقوع الوصف وهو الحال اتفاقا والماضي عند بعضهم واعترض  
 هذا الجواب بانه يفيد ان كلا من اسمي الفاعل والمفعول مدلوله الزمان ولا قائل بذلك  
 واجيب بان في الكلام حذف والاصل حقيقة في ذات متصفة بوصف واقع في زمان  
 تحقق فيه وقوع ذلك الوصف وهو الحال او هو والماضي فقوله بعد وقد استعمل  
 ههنا فيما لم يتحقق الخ لابد فيه ايضا من تقدير والاصل وقد استعمل ههنا في ذات متصفة  
 بوصف واقع فيما اي في زمان لم يتحقق اي لم يحصل وهو المستقبل والحاصل ان معنى  
 قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال اي في الذات المتصفة بالحدث الحاصل بالفعل في الحال  
 وقولهم مجاز في الاستقبال اي في الذات المتصفة بالحدث الغير الحاصل بالفعل بل  
 سيحصل بعد ذلك فاذا كان الحدث متحققا حاصلا بالفعل كان الوصف حقيقة لالان  
 الزمان حاضر بل لان الحدث متحقق وان لم حضور الزمان وفرق بين الزمن المتغير  
 في المفهوم واللازم للمفهوم واذا لم يكن الحدث حاصلا بالفعل كان الوصف مجازا لا  
 لكون الزمان مستقبلا بل لعدم تحقق الحدث وعدم حصوله بالفعل في الحال فظهر  
 من هذا ان اسمي الفاعل والمفعول انما وضعا لما وقع في الحال والماضي لانهما  
 موضوعان له مع الحال والماضي وشتان ما بين الامرين وحينئذ فلا ينقض تعريف  
 الاسم والفعل طردا ومنعا (قوله مجاز الخ) اي والمجاز خلاف مقتضى الظاهر هذا  
 مراده وفيه انه يقتضي ان كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر وهو لا يسم بل قد يكون  
 المجاز مقتضى الظاهر اذا اقتضاه المقام كذا بحث ارباب الخواشي وفي عبد الحكيم  
 نقلا عن الشارح في شرحه على الفتاح ان كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر لان  
 مقتضى الظاهر ان يعبر عن كل معنى بما وضع له (قوله مكان الآخر والآخر مكانه)  
 اي مع اثبات حكم كل للآخر لا مجرد تبديل المكان كما في عكس القضية وذلك كما في  
 المثال فان الناقة والحوض اشتركا في حكم وهو مطلق العرض الا ان الحكم الثابت

وقد استعمل ههنا فيما لم يتحقق  
 مجازا تنبيه على تحقق  
 وقوعه (ومنه) اي من  
 خلاف مقتضى الظاهر  
 (القلب) وهو ان يجعل  
 احدا جزاء الكلام مكان  
 الآخر والآخر مكانه  
 (نحو عرضت الناقة على  
 الحوض) مكان عرضت  
 الحوض على الناقة اي  
 اظهرته عليها لتشرب  
 (وقبله) اي القلب (السكاكي  
 مطلقا) وقال انه مما  
 يورث الكلام ملاحظة  
 (ورده غيره) اي ٨

للمحوض هو العرض بلا واسطة حرف الجر فيكون معروضا والحكم الثابت للناقطة هو العرض بواسطة حرف الجر فتكون معروضا عليها وقد قاب ذلك واثبت لكل حكم الآخر فصار ما كان حكمه العرض بلا واسطة حكمه العرض بالواسطة وبالعكس وخرج بقولنا مع اثبات حكم كل للآخر بعض افراد العكس المستوى وقولنا في الدار زيد وضرب عمرا زيد لانه لم يثبت حكم كل للآخر بل كل منهما باق على حكمه وانما هذا من باب التقديم والتأخير وخرج ايضا ضرب عمر وبالنسبة للمفعول لانه وان جعل للمفعول حكم الفاعل وجعل في مكانه لكن لم يجعل للفاعل حكم المفعول ولم يجعل في مكانه قال ابن جماعة وانظر هل القلب حقيقة او مجاز او كناية وهل هو من مباحث المعاني او البدع او يعرق بين اللفظي منه والمعنوي آه والظاهر انه من الحقيقة لان كل كلمة مستعملة فيما وضعت له ولم يرد من التركيب شيء آخر مغاير لما يريد من الكلمات نعم ربما يدعى انه من قبيل المجاز العقلي وانه من مباحث المعاني والبدع باعتبار ان مختلفين كما يأتي (قوله مكان عرضت الخ) اي لان المعروض عليه يجب ان يكون ذا شعور واختيار لاجل ان يميل للمعرض او يحجم عنه والسبب في هذا القلب هو ان المعتاد ان يؤتى بالمعرض للمعرض عليه وهنا لما كانت الناقطة يؤتى بها للمحوض والمحوض باق في محله تزل كل واحد منهما منزلة الآخر فجعلت الناقطة كأنها معروضة والمحوض كأنه معروض عليه ومن نظائر هذا قولهم ادخلت الخاتم في الاصبع والقلنسوة في الرأس فانه مكان ادخلت الاصبع في الخاتم والرأس في القلنسوة وذلك لان المدخل هو الاصبع والرأس فالظرف هو المدخل فيه والمظروف هو الداخل والسبب في ذلك القلب ان العادة ان المظروف ينقل الى الظرف وهنا نقل الظرف وهو الخاتم والقلنسوة الى المظروف وهو الرأس والاصبع فنزل احدهما منزلة الآخر (قوله اظهرته عليها) على بمعنى اللام اي اظهرته لها بمعنى اريتها اياه (قوله مطلقا) اي سواء تضمن اعتبارا لطيفا اولاً (قوله انه مما يورث الكلام ملاحه) اي لان قلب الكلام مما يحوج الى التنبيه للاصل وذلك مما يورث الكلام ملاحه ثم انه ان قصديه المطابقة لمقتضى الحال كان من مباحث فن المعاني والاصح ان يعد من فن آخر ولذلك يوجد هذا القلب في التشبيه المعكوس وهو من مبادئ علم البيان وفي علم البدع (قوله ورده غيره) اي وحل ما ورد من ذلك على التقديم والتأخير (قوله كقوله) اي رؤية بن العجاج (قوله ومهمه) اي ورب مهمه (قوله اي مفازة) هي الارض التي لا ماء فيها سميت مفازة تشاؤلا بان السالك فيها يفوز بمقصوده او بالنجاة من المهالك والا فهي مهلكة (قوله بالغبرة) بفتح الغين اي التراب (قوله جمع الرجا) المناسب للجمع ان يقول جمع رجا وقوله مقصودا اي بمعنى الناحية واما الرجا بالمد فهو تعلق القلب بمزغوب يحصل في المستقبل مع الاخذ

٨ غير السكاسي (مطلقا) لانه عكس المطلوب ونقيض المقصود (والحق انه ان تضمن اعتبار الطيفا) غير الملاحية التي اورثها نفس القلب (قبل كقوله ومهمه) اي مفازة (مغبرة) اي مملوءة بالغبرة (ارجاؤه) اي اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا (كأن لون ارضه سماؤه) على حذف المضاف (اي لونها) يعني لون السماء والمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كأن لون سماؤه لغبرتها لون ارضه

في الاسباب (قوله على حذف المضاف) اى لانه لامناسبة بين لون الارض وذات السماء حتى يشبه بها فالمشبه به محذوف هولون السماء (قوله والاعتبار اللطيف) اى الزائد على لطافة مجرد القلب (قوله حتى كانه) اى لون السماء صار بحيث اى ملتبسا بحالة هى كونه يشبه به لون الارض في ذلك اى في القبرة (قوله مع ان الارض) اى لون الارض وقوله اصل فيه اى في ذلك التشبيه فحقه ان يجعل مشبهه ولون السماء مشبهها بان يقال كان لون سماء لون ارضه واعترض بان هذا لا ينبغي اجراء الخلاف فيه لان قلب التشبيه متفق عليه كيف وقد ورد في القرآن انما البيع مثل الربا والاصل انما الربا مثل البيع فقلب مبالغة فالاولى للمصنف ان يمثل بقول الشاعر

❖ رأين شيئا قد تحنى صلبه ❖ يمشى فيعس او يكب فيعثر ❖

اراد اويعثر فيكب والقعس خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحذب والاكباب السقوط على الوجهه والعثرة الزلزال اى رأت الغواني شيئا فحنيا قد صار احذب اذا مشى يتكلف مشية الالقعس خوف السقوط اويعثر فيكب في القلب تخيل انه من غاية ضعفه يسقط على وجهه قبل عثاره ومن القلب المتضمن لاعتبار لطيف قوله تعالى ويوم يعرض الذين كفروا على النار فالاصل ويوم تعرض النار على الذين كفروا لما مر من ان المعروض عليه لابد ان يكون له ادراك يميل به الى المعرض ووجه الاعتبار اللطيف في الآية الاشارة الى ان الكفار مقهورون فكأنهم لا اختيار لهم والنار متصرفه فيهم وهم كالتناع الذي يتصرف فيه من يعرض عليه (قوله اى وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا) اى زائدا على مجرد لطافة القلب (قوله يعتد بها) اشار بذلك الى ان الملاحظة التى يوجبها القلب غير معتد بها على هذا القول (قوله كقوله) اى قول القطامي عمرو بن سليم الثعلبي من قصيدة يمدح بها زفر بن حارث الكلابي وقد كان اسيراله فاطلقه واعطاه ماله وزاده مائة من الابل ومطلع القصيدة

❖ فنى قبل التفرق يا ضباعا ❖ ولايك موقف منك الوداع ❖

❖ فنى وافدى اسيرك ان قومى ❖ وقومك لا اري لهم اجتماع ❖

❖ ومنها ❖ اكفر بعد رد الموت عني ❖ و بعد عطائك المائة الرثاء ❖

والالف من ضباعا للاطلاق وهو مرخم ضباعة اسم بنت صغيرة للممدوح (قوله فلما ان جرى) ان زائدة وجرى بمعنى ظهر وفي الكلام استعارة بالكناية حيث شبه السمن بالماء الجارى واثبت له شيئا من خواصه وهو الجري وقوله سمن بكسر السين وقح الميم ضد الهزال وفى قوله كطينت مصدرية وجواب لما فى البيت الواقع بعده وهو ❖ امرت بها الرجال لياخذوها ❖ ونحن نظن ان لن تستطاعا ❖

وقوله لياخذوها اى لجل الاثقال والضمير فى قوله عليها وفى ياخذوها للتأفة فان

قوله رأين شيئا الخ لعله  
ورأين بالسواو ليتوافق  
المصراعان ويكونا من  
الكامل وليحرر (مصححه)

والاعتبار اللطيف هو  
المبالغة في وصف لون  
السماء بالقبرة حتى كانه  
صار بحيث يشبه به لون  
الارض في ذلك مع ان  
الارض اصل فيه (والا)  
اى وان لم يتضمن اعتبارا  
لطيفا (رد) لانه عدول عن  
مقتضى الظاهر من غير  
تكثرة يعتد بها (كقوله)  
فلما ان جرى سمن عليها  
(كما طينت بالقدن) اى  
القصر (السباعا) اى الطين  
بالتين والمعنى كما طينت  
القدن بالسباعا

بعض آيات القصيدة صريح في أنه يصف ناقته وهو قوله  
 \* فلما ان مضت ثنتان عنها \* وصارت حقة تملو الجذاعا \*  
 \* عرفنا ما يرى البصراء فيها \* قالينا عليها ان تباعا \*  
 \* وقلنا مهلوا لثنيها \* لكي تزداد للسعر اطلاعا \*  
 \* فلما ان جرى سمن عليها \* كما طينت بالفدن السباعا \*

وعما ذكر تعلم ان قول بعضهم ان قصد الشاعر وصف جفنة مملوءة بالثريد المدهن وان  
 قوله سمن بفتح السين وسكون الميم غلط فاحش افاده القناري (قوله السباعا) بفتح السين  
 وكسرها (قوله اى الطين بالثين) اى المخلوط بالثين وهذا المعنى الذى ذكره الشارح  
 هو ما فى الصحاح. فى الاساس ان السباع بالكسر ما طين به اعنى الآلة واما بالفتح  
 فهو الطين (قوله والمعنى الخ) اى المراد فيكون الغرض تشبيه الباقية فى سمنها بالفدن  
 وهو القصر المطين بالسباع اى الطين المخلوط بالثين حتى صار متيها امس لاحفرة  
 فيه ولا وهن وقد قلب الكلام ولم يتضمن هذا القلب مبالغة كاتضمنها فى قوله كأن  
 لون ارضه سماءه (قوله يقيىل طينت السطح والبيت) اى اصلحته وسويته بالطين  
 (قوله انه) اى القلب فى هذا البيت (قوله لايهامه) اى القلب ان السباع الخ لا يقال  
 هذا الاعتبار لاحسن فيه فلا اعتداده وذلك لان كثرة تطين القصر لالطف  
 فى الوصف به لانا نقول هو وان لم يكن فيه لطف فى نفسه لكن فيه لطف بالنسبة  
 للقصور المترتب عليه وهو افادة المبالغة فى وصف الناقة بالسمن كما اشار الى ذلك الشارح  
 بقوله انه يتضمن من المبالغة الخ وبيان ذلك ان القلب يدل على عظم السباع وكثرته  
 حتى صار كأنه الاصل وسمن الناقة مشبه بالسباع فيدل القلب حينئذ على عظم السمن  
 حتى صار الشحم لكثرته بالنسبة للاصل من العظم وغيره كأنه الاصل (قوله بمنزلة  
 الاصل) فيدل على عظم سمنها المشبه بالطين حتى صار الشحم لكثرته بالنسبة للاصل  
 من العظم وغيره كأنه الاصل واعلم ان هذا الايراد الذى ذكره الشارح لا يرد على  
 المصنف الا على ما ذكره الشارح تبعا للصحاح من ان السباع هو الطين المخلوط بالثين  
 واما على ما ذكره الزمخشري فى الاساس من ان السباع بالكسر الآلة التى يطين بها  
 فلا يرد ولا يتأتى ان يكون فى القلب المذكور معنى لطيف فيجتمعا ان يكون المصنف  
 جرى على ما فى الاساس وحينئذ فلا اعتراض عليه تأمل (خاتمة) قد اهل المصنف  
 امورا كثيرة من خلاف مقتضى الظاهر منها الانتقال من خطاب الواحد او الاثنين  
 او الجمع لخطاب الآخر نحو قوله تعالى قالوا اجئنا لتلقينا عما وجدنا عليه آباءنا وتكون  
 لكما الكبرياء فى الارض يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فن ركبهما يا موسى واوحينا الى  
 موسى واخيه ان تبوا آلقوا مكما بمصر بيوتوا اجدوا بيوكم قبلة واقبوا الصلوة وبشر  
 المؤمنين يا معشر الجن والانس ان استطعتم الى قوله فبأى آلاء ركبهما تكذبان ووجه

يقال طينت السطح والبيت  
 ولقائل ان يقول انه  
 يتضمن من المبالغة فى  
 وصف الناقة بالسمن مالا  
 يتضمن قوله كما طينت الفدن  
 بالسباع لايهامه ان السباع  
 قد بلغ من العظم والكثرة  
 الى ان صار بمنزلة الاصل  
 والقدن بالنسبة اليه كالسباع  
 بالنسبة الى الفدن

حسن هذه الاقسام ما ذكر في الالتفات لانها قريبة منه ومنها التعبير بواحد من المفرد والمثنى والجمع والمراد الآخر وهذا بخلاف الاول لان الاول فيه استعمال كل في معناه وفي هذا استعماله في غير معناه نحو اذا ما القارظ العزى آبا وانما هما القارظان وقفاتك والقبافي جهنم وحنانيك واخواته

### أحوال المسند

اي الامور العارضة له من حيث انه مسند التي بها يطابق الكلام مقتضى الحال (قوله اما تركه) قد تقدم وجه التعبير بها بالترك وهناك بالخذف وانما بدأ من احوال المسند بالترك لان الترك عبارة عن عدم الاتيان به والعدم في الجملة سابق على احوال الحادث (قوله فلما مر في حذف المسند اليه) اي من الاحتراز عن البعث بناء على الظاهر وتخيل العدول الى اقوى الدليلين وضيق المقام بسبب التحسر او بسبب المحافظة على الوزن واتباع الاستعمال وغير ذلك (قوله امسى بالمدينة رحله) امسى اما مسندة الى ضمير من وجهة بالمدينة رحله خبرها ان كانت ناقصة او حال ان كانت تامة واما مسندة الى رحله وبالمدينة خبرها لو حال كذا في عبد الحكيم (قوله فاني وقيار بها لغريب) علة لمحذوف مع الجواب والتقدير \* ومن يكن امسى بالمدينة رحله \* فقد حسنت حالته وساءت حالتي وحالة قيار لاني الخ ولا يصح ان تكون الجملة المقرونة بالفاء جوابا لان الجواب مسبب عن الشرط ولا مسببية هنا وبهذا ظهر ما قاله الشارح من ان لفظ البيت خبر ومعناه التحسر وقوله بها متعلق بغريب والباء بمعنى في (قوله فاني وقيار الخ) قدم قيار على قوله لغريب للاشارة الى ان قيارا ولو لم يكن من جنس العقلاء بلغه هذا الكرب واشتدت عليه هذه الغربة حتى صار مساويا للعقلاء في التشكي منها ومقاساة شدتها بخلاف ماله اخره فلا يدل الكلام على التساوي لان في التقديم اثرا في الادلية (قوله والمأوى) مرادف لما قبله (قوله اسم فرس او جل) في نسخة اسم فرس او جل او غلام الشاعر في قيار اقوال ثلاثة كما في حاشية السيد على المطول (قوله ضاني) بالهمزة وبابذالها ياء ساكنة من ضبا في الارض اذا اختفى فيها (قوله والتوجع) اي من اجل الغربة ومقاساة شدتها (قوله فالمسند الى قيار محذوف) اي وغريب خبر ان لا خبر قيار لاقرانه باللام وخبر البشدا الغير المنسوخ لا يقرن بها الاشدودا (قوله بناء على الظاهر) متعلق بالبعث اي ان العبيثة منظور فيها للظاهر وفي الحقيقة ليس ذكره عبثا لانه احد ركني الاسناد (قوله مع ضيق المقام بسبب التوجع) اي من الغربة ان قلت لم يسبق في المتن في حذف المسند اليه ذكر لضيق المقام فكيف يمثل المصنف للمحذوف لما مر بهذا قلت ضيق المقام مندرج تحت قول المصنف فيما مر او نحو ذلك وانظر لم لم يذكر هنا مع التكاثر تخيل العدول مع تأنيه (قوله ومحافظة الوزن) عطف على التوجع بدليل انه فيما يأتي فسر ضيق المقام

بالمحافظة على الشعر (قوله عطفاً على محل اسم ان) اى على اسم ان باعتبار محله وهو  
الرفع بالابتداء وهذا بناء على انه لا يشترط في العطف باعتبار المحل وجود المحرز اى الطالب  
لذلك المحل ومذهب البصريين انه لا بد منه وحيث فلا يصح العطف على محل اسم  
ان مطاقاً لان المحرز وهو الابتداء قد زال ويجعلون العطف عليه في مثل هذا محل  
ان واسمها كذا في الفنارى (قوله خبر اعتهما) اى ولا حذف في الكلام (قوله لامتناع  
العطف) اى لما يلزم عليه من توجه عاملين مبتدأ وان الى معمول واحد هو الخبر وليس  
علة عدم الجواز كون وغريب مفرداً او المبتدأ شيئاً لانه وصف على وزن فاعيل يستوى  
فيه الواحد وغيره قال تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير (قوله واما اذا قدرنا له) اى  
اقتدار خبراً محذوفاً اى وجعل الغريب المذكور خبراً فيجوز ان يكون هو اى قيار عطفاً  
على محل اسم ان وقوله لان الخبر اى المذكور الذى هو لغريب مقدم اى على المعطوف  
تقدير اى وان كان في اللفظ متلخراً (قوله واما اذا قدرنا له خبراً الخ) ان قلت  
لم لم يجعل لغريب خبراً عن قيار ويكون المحذوف خبراً ان قلت منع من ذلك مانع وهو  
دخول لام الابتداء على قوله لغريب لان لام الابتداء انما تدخل على خبر المبتدأ المنسوخ  
بان ولا تدخل على خبر المبتدأ غير المنسوخ بها الا شذوذاً كما قالوا في قوله

❖ ام الخليلس لجوز شهر به ❖ ترضى من اللهم بعظم الرقة ❖

اللهم الان تقدم ذلك الخبر على المبتدأ نحو لقائم زيد كما ذكره عبد الحكيم (قوله  
فلا يكون مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان) اى مافيه العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر  
الذى هو ممنوع كما مر لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد وهو ان وعمرو على  
ذاهبان (قوله بل مثل ان زيدا الخ) مافيه العطف على محل اسم ان بعد مضى الخبر اى  
تقدير اذ يقدر لعمرو خبر آخر فيكون خبر الاول المذكور في نية التقديم على المعطوف  
ثم ان العطف على محل اسم ان يستدعى انه من عطف المفردات وتقدير خبر آخر يستدعى انه من  
عطف الجمل قال سم قلت انه لا يستدعى ذلك فقد قال الاستاذ عيسى الصفوى بل هو من عطف  
المفردات لانه عطف المبتدأ على محل اسم ان وخبره على خبر ان واعلم ان هذا الاعراب  
وان جوزم الشارح الا انه يلزم عليه محذوران الاول ان فيه تقديم المعطوف على المعطوف  
عليه الثانى ان فيه العطف على معمولي عاملين مختلفين وذلك لان قيار عطف على اسم ان  
باعتبار محله والعامل فيه الابتداء وخبره عطف على خبر ان والعامل فيه ان والعطف المذكور  
غير جائز في مثل هذه الصورة على الصحيح لان الواو حرف ضعيف فلا يقوى على عمل عاملين  
مختلفين وقد يجاب عن الاول بان الخبر عن المعطوف المقدر يعتبر بعد خبر ان المذكور ويقدر  
بعده وعن الثانى بان ذلك الخبر المقدر مرفوع بالابتداء وذلك لانه اذا لم يعتبر عطفه على

٩ ولا يجوز ان يكون قيار  
عطفاً على محل اسم ان  
وغريب خبراً عنهما  
لامتناع العطف على محل  
اسم ان قبل مضى الخبر  
لفظاً او تقديراً واما اذا  
قدرنا له خبراً محذوفاً فيجوز  
ان يكون هو عطفاً على  
محل اسم ان لان الخبر مقدم  
تقدير اى فلا يكون مثل ان  
زيداً وعمرو ذاهبان بل مثل  
ان زيدا وعمرو لذهاب  
وهو جائز

خبران بل عطف مبتدأ فقط على محل اسم ان فظاهر وان اعتبر معطوفا عليه فانه يكون معطوفا على لفظه لان ان اعتبرت في حكم العدم فكان الرفع لاسمها وخبرها هو الابتداء ويكون من عطف المفردين على المفردين ولا يصح ان يقال انه اذا اعتبر عطف الخبر المقدر على خبر ان يكون عطفا على محله دون لفظه لاجل ان يتحد عامل المعطوفين وعامل المعطوف عليهما وهما اسم ان وخبرها لان العطف على محل خبران لم يوجد في كلامهم كذا افاده عبد الحكيم وتأمله واتما كان الرفع لذلك الخبر المقدر الابتداء لان جواز العطف على المحل بدون محرز قول الكوفيين وهم يقولون الابتداء رافع للجزئين (قوله ويجوز ان يكون الخ) هذا الوجه نفس ماسبق في قوله فالسند الى قيار الخ لكن اعاده لاجل افادته من عطف الجمل لامن عطف المفردات كما في الوجه الذي قبله والحاصل ان البيت يحتمل احتمالات اربعة اثنان جائز ان واثنان ممنوعان فالجائز ان جعل قيار مبتدأ خبره محذوف والجمله بسرهما عطف على جملة اسم ان وخبرها او جعل قيار عطفا على محل اسم ان ويغيره خبر عطف على خبران والممنوعان جعل قيار مبتدأ خبره لغريب وخبران محذوف او جعل قيار عطفا على محل اسم ان ولغريب خبر عنها (قوله على جملة ان الخ) في الحقيقة لا دخل لان في الجملة (قوله وكقوله الخ) هو من المشرح (قوله نحن بما عندنا) اي نحن راضون بما عندنا وانت راض بما عندك من الرأي وآراؤنا مختلفة فكل انسان يتبع رأيه لانه حسن باعتبار حاله وان كان فيها باعتبار حال آخر فقيه اشارة الى ان تفاوت المطالب في الحسن والقبح باعتبار علو الهمة ودناءتها قرب شيء حسن عنددني الهمة يكون قبيحا عند عليها (قوله لما ذكر) اي للنكات التي ذكرت في البيت السابق اي لاجل الاحتراز عن البعث بناء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب الوزن (قوله بالمحذوف ههنا خبر الاول الخ) هذا اشارة الى فائدة تعداد المثال (قوله خبر الاول) اي لانه لا يجوز ان يكون راض خبرا عن نحن لعدم المطابقة واما قوله

✽ والسجدان وبيت نحن عامره ✽ لنا وزمزم والاركان والسير ✽

فاصله عامره فمحذفت الواو لدلالة الضمة عليها واما المصير الى حذف الموصوف وان التقدير نحن قوم راض فتكلف وتقديره يصح ان يكون راض خبرا عن نحن وانت ولا حذف في الكلام قال في المفتي وقد تكلف بعضهم فرغم ان نحن للعظم نفسه وان راض خبر عنه وهو مردود لانه لم يحفظ نحن قائم بل يجب في الخبر المطابقة نحو وانا نحن الصافون وانا نحن المسبحون واما قال رب ارجعون فافرد ثم جمع فلان غير المبتدأ والخبر لا يجب له من التوافق ما يجب لهما انتهى (قوله وفي البيت السابق بالعكس) اذ لا يجوز فيه ان يكون المذكور خبر الثاني لان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ غير المنسوخ كما مر (قوله زيد منطلق وعمرو) ان جعل الكلام من عطف

ويجوز ان يكون مبتدأ والمحذوف خبره والجمله بسرهما عطف على جملة ان مع اسمها وخبرها (وكقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف) فقوله نحن مبتدأ محذوف والخبر لما ذكر اي نحن بما عندنا راضون فالمحذوف ههنا هو خبر الاول بقرينة الثاني وفي البيت السابق بالعكس (وقولك زيد منطلق وعمرو اي وعمرو منطلق فحذف للاحتراز عن البعث من غير ضيق المقام (وقولك خرجت فاذا زيد) اي موجود او حاضر او واقف او بالباب او ما اشبه ذلك فحذف لما مر مع اتساع الاستعمال لان اذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود

الجل كان من قبيل حذف المسند من الجملة الثانية والافن حذف المعطوف على المسند لكن لا يطلق في الاصطلاح على تابع المسند اليه او المسند انه كذلك ويلزم عليه ايضا العطف على معمولي عاملين مختلفين (قوله من غير ضيق المقام) هذا وجه زيادة هذا المثال بعد ما قبله فاندفع ما يقال ان هذا المثال موافق للاول في ان الحذف في كل منهما من الثاني لدلالة الاول فاي فائدة لذكره وحاصل الجواب ان مقتضى الحذف فيهما مختلف لان الحذف في الاول للاحتراز عن العبث مع ضيق المقام وهنا للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام (قوله لما مر) اي في المثال الذي قبله وهو الاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقوله مع اتباع الاستعمال اي الوارد على ترك المسند اذا وقع المسند اليه بعد اذا المفاجأة وهذا نكتة زيادة هذا المثال ان قلت انه لم يتقدم في المتن في نكات حذف المسند اليه اتباع الاستعمال المذكور فكيف يمثل المصنف بهذا لحذف المسند لما مر قلت هو مندرج تحت قوله سابقا او نحو ذلك ولو جعل الحذف في هذا المثال لتحصيل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ كان اولى ولا يقال هذا متأت في جميع الامثلة السابقة لانا نقول نعم الا انه فرق بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد (قوله لان اذا المفاجأة الخ) هذا تعليل للعلية اي انما كان حذف المسند مع اذا لما مر من الاحتراز عن العبث لان الحذف لما مر يتضمن وجود القرينة فينها بهذا التعليل وليس تعليل لاتباع الاستعمال لانه لا يتجه كما هو ظاهر واضافة اذا للمفاجأة من اضافة الدال للدلول ولا يصح نصب المفاجأة صفة لاذ لان الصفة لابد ان يكون معناها قائما بالموصوف والمفاجأة ليست قائمة باذا بل مفهومة من اللفظ (قوله وقد ينضم اليها قرائن الخ) اي فاذا صرح حينئذ بالخبر مع وجود تلك القرينة كان ذلك عبثا بالنظر للظاهر وفي كلام الشارح اشارة الى انه اذا كان الخبر مخصوصا لا يجوز ان تكون قرينته الدالة عليه عند الحذف مجرد اذا المفاجأة لانها انما تدل على مطلق الوجود فلا بد للخصوصية مما يدل عليها (قوله او نحو ذلك) اي كواقف او جالس واعلم انه اذا قيل خرجت فاذا زيد مثلا ففي الفاء قولان وفي اذا اقوال ثلاثة ومحصل ذلك ان اذا قيل انها ظرف زمان وقيل انها ظرف مكان وقيل انها حرف دال على المفاجأة واما الفاء فقيل انها للسيبى المجردة عن العطف مثلها في قولهم الذى يطير فيفضب زيد الذباب وحينئذ يكون العامل في اذا هو الخبر سواء قلنا انها زمانية او مكانية والمعنى فزيد موجود في ذلك الوقت او في ذلك المكان فجاء اما على القول بانها حرف فلا عامل لها والمراد بالسيبى هنا التى يراد بها لصوق ما بعدها لما قبلها من غير مهلة لا كون ما بعدها منيبا عما قبلها وقيل ان الفاء للعطف على المعنى اي خرجت ففاجأت وقت او مكان وجود زيد بالباب وعلى هذا فالعامل في اذا هو فاجأت على انها مفعول به لا ظرف بناء على القول بانها متصرفة واما

وقد ينضم اليها قرائن تدل على نوع خصوصية كلفظ الخروج المشعربان المراد فاذا زيد بالباب او حاضر او نحو ذلك (وقوله ان محلا وان مرتحلا) وان في السُّرَّ اذا مضوا مهلا (اي) ان لنا في الدنيا خلولا (و) ان لنساعنها اي الى الآخرة ارتحالا



على الصحيح من انها ظرف غير متصرف فهي ظرف للخبر المقدر لامفعول به والمعنى  
 ففاجأت وجود زيد في الوقت اوفى الحضرة ويجوز ان يكون العامل فيها هو الخبر  
 المحذوف كما مر وحينئذ لا تكون مضافة الى الجملة بعدها لتلازم اعمال التأخر  
 لفظا ورتبة في المقدم فيهما واعمال جزء المضاف اليه في المضاف ولا يجوز ان تكون  
 حبرا لما بعدها على القول بانها ظرف زمان لان ظرف الزمان لا يتجر به عن الجسة  
 الاستقدير مضاف اى فى ذلك الوقت حصول زيد وعلى قول المبرد انها ظرف مكان  
 فيجوز ان يكون هو خبر المبتدأ اى فالمكان زيد والتزم تقديمه لمسابتها اذا الشرطية  
 كما يجوز جعلها مفعولا لفجأت او ظرفا للخبر المقدر كما مر ولا يقال ان مفاجأة المكان  
 لا معنى لها لاننا نقول بل لها معنى باعتبار وجود زيد فيه فان قلت جواز جعل اذا خبرا  
 على قول المبرد لا يطرده في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا بما لمكان زيد  
 بالباب قلت اجاب بعضهم بانه في هذا التركيب يجعل قوله بالباب بدلا من اذا بدل كل  
 من كل او خبرا بعد خبر وفيه نظر اما الاول فلان الفصل بين البدل والمبدل منه بالاجنبي  
 كالابتداء هنا غير جائز ولعدم انسياق الذهن لذلك البدل ولانه بدل باعادة الجار والجار  
 في المبدل منه واما الثاني فلاقتضاه تعدد الحكم ولان تعلق معمولين بعامل واحد  
 بحرف جر واحد غير جائز من غير عطف فالحق ان جواز جعله خبرا على قول المبرد  
 لا يطرده (قوله وقوله) هو من المنسرح واجزاؤه مستعملن مفعولات مستعملن (قوله  
 مرتحلا) بفتح التاء والهاء مصدر ميمى بمعنى الارتحال كما ان محلا كذلك بمعنى الحلول  
 (قوله وان في السفر) اى في المسافرين اى في غيبتهم والسفر بفتح السين وسكون الفاء  
 اسم جمع مسافر بمعنى مسافر لاجمع له لان فعلا ليس من ابناء الجمع كذا في عبد الحكيم  
 لما في المطول وسم من ان السفر جمع لمسافر على حذف مضاف (قوله اذ مضوا)  
 يجوز ان يكون حالا من الضمير في الظرف اى وان مهلا اى بعدا وطولا كائن في غيبة  
 المسافرين حال مضيههم ويجوز ان يكون منصوبا بفعل محذوف تقديره اعنى وقت  
 مضيههم ويجوز ان يكون تعليلا اى ان في غيبتهم مهلا لانهم مضوا مضيا لارجوع  
 بعده ويجوز ان يكون ظرفا مقدما لمهلا يعنى ان في المسافرين بعدا وطولا في زمان  
 مضيههم ولك ان تجعله خبرا بعد خبر افاده القنارى ويجوز ان يكون بدل اشتغال  
 من في السفر ان جعلت اذ اسما غير ظرف بمعنى الوقت اى وان في المسافرين في زمان غيبتهم  
 مهلا (قوله مهلا) بفتح الميم والهاء مصدر بمعنى الامهال وطول الغيبة اى بعدا  
 وطولا عن الرجوع والمعنى ان لنا حلولا في الدنيا وان لنا ارتحالا عنها لان المسافرين  
 للآخرة اى الموتى الداهيين لها طالبت غيبتهم هنا فلا رجوع لهم لان المفقود بعد  
 طول الغيبة لا رجوع له عادة وما لم تنل غيبته كغيره اذ السبب فيها واحد وهو الفقد  
 واللازم لهم لازم لنا فلا بد لنا من ذهاب كذا ذهبوا فكما انهم حلوا في الدنيا وارتحلوا عنها

فمن كذلك ( قوله والمسافرون ) اى الموق وهذا مأخوذ من قوله وان في السفر  
 ( قوله لارجوع لهم ) اى الى مواطنهم وهذا مستقادم من حل المهل على الكامل  
 بقرينة الواقع فان هذا المهل لارجوع معه ( قوله ونحن على اثرهم عن قريب )  
 هذا مأخوذ من قوله ان محلا لان الحلول في الشيء يدل على عدم الاقامة فيه كثيرا  
 ( قوله لحذف المسند ) الذي هو لنا ( قوله الذي هو ظرف قطعاً ) اى بخلاف ما قبله  
 وهو فاذا زيد فانه ليس الخبر فيه ظرفاً قطعاً بل يحتمل ان يقدر ظرفاً اى فاذا زيد بالباب  
 وان يقدر غيره كحاضر او جالس وقوله الذي هو ظرف الخ فيه اشارة لتكنة ذكر هذا  
 المثال بعد الذي قبله ( قوله اعنى المحافظة الخ ) تفسير للمقام او تفسير لضيق المقام  
 من حيث سببه لان المحافظة سبب لضيق المقام ( قوله ولا يتابع الاستعمال ) اى الوارد  
 على ترك نظيره لانه اطرد حذف الخبر مع تكرار ان وتعدد اسمها سواء كانا نكرتين  
 كما مثل او معرفتين كقولاك ان زيدا وان عمرا ولو حذف ان لم يحز اولم يحسن كما نص  
 عليه اهل الفن ولوجود الخصوصية في ذلك لان وتكرارها بوب له سيويه فقال هذا  
 باب ان مالا وان ولدا ( قوله وقد وضع الخ ) هذا تأييد لكون الحذف مطردا ( قوله  
 قل لو انتم تملكون الخ ) ان قلت كيف يتسبب عن ذلك بقية الآية وهى قوله اذن  
 لامسكم خشية الانقضاء اى الفراغ فان تلك الخزان لا تنسأه فكيف يتسبب  
 عن ملكها خوف فراغها كما هو مقتضى الشرطية قلت اجاب بعضهم بانهم لعلمهم بفعلون  
 عن عدم تناسلها وان كانت لا تناسلها فى نفس الامر فيسكون مع ملكها خوف  
 فراغها او ان الفرض المبالغة فى حرصهم وبخلهم حتى انهم لو ملكوا ما لا ينصرون  
 تفاده امسكوا ( قوله والاصل لو تملكون تملكون ) اعترض بان فيه جمعا بين المفسر  
 والمفسر وهو غير جائز فالاولى ان يقال والاصل لو تملكون واجيب بان الثانى يجعل  
 تأكيدا بالنظر لما قبل الحذف ثم لما حذف الفعل الاول جعل الثانى تفسيراً مع افادة  
 التأكيد لان المقدر كالمذكور قبل الحذف يكون الفعل الثانى تأكيدا فليس فيه جمع  
 بين المفسر والمفسر وبعد الحذف يكون تفسيراً وليس فيه الجمع المذكور لان المفسر  
 بالفتح محذوف ولو قدر الاصل تملكون بدون تكرار لم توجد قرينة تعين ذلك المحذوف  
 فلا بد من التقدير مكررا ليكون الثانى قرينة على حذف الاول لقصد الاختصار مع  
 حصول التأكيد ولا يقال ان الضمير يدل على المقدراذ لو لا تدخل على جملة اسمية لاناقول  
 انما يدل على حذف الفعل ولا يدل على عينه كما ان لو تدل على الفعل المطلق لا على  
 خصوص تملكون فتأمل ( قوله لحذف الفعل ) اى هو تملك الاول ( قوله لوجود  
 المفسر ) اى هو تملكون الثانى لانه عند حذف الاول يكون الثانى تفسيراً بعد  
 ان كان مؤكدا قبل الحذف ( قوله ثم ابدل من الضمير ) وهو الواو في تملكون المحذوف  
 ضمير منفصل وهو انتم والمراد بالابدال هنا التعويض لا الابدال النحوى والا لكان

والمسافرون قد توغلوا  
 المضى لارجوع لهم ونحن  
 على اثرهم عن قريب فحذف  
 المسند الذى هو ظرف قطعاً  
 لقصد الاختصار والعدول  
 الى اقوى للدليلين اعنى  
 العقل ولضيق المقام اعنى  
 المحافظة على الشعر ولا يتابع  
 الاستعمال لاطراد الحذف  
 فى مثل ان مالا وان ولدا  
 وقد وضع سيويه فى كتابه  
 لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا  
 وان ولدا ( وقوله تعالى  
 قل لو انتم تملكون خزان  
 رحمة ربى فقلوه انتم ليس  
 بمبتدأ لان لو انما تدخل  
 على الفعل بل هو فاعل فعل  
 محذوف والاصل لو  
 تملكون تملكون فحذف  
 الفعل احترازاً عن العبث  
 لوجود المفسر ثم ابدل من  
 الضمير المتصل ضميراً منفصل  
 على ما هو القانون عند  
 حذف العامل فالمسند  
 المحذوف هنا فعل وفيما  
 سبق اسم او جملة

المحذوف جلة اى الفعل والفاعل معا وحذف بعض الجملة اسهل من حذفها بتمامها مع ما فيه من حذف المؤكد وعامله وبقاء التأكيذ وذلك غير معهود. والحاصل ان الضمير البارز هو نفس المتصل الذى كان فاعلا غاية انه تغير من الاتصال الى الاتصال فهو فاعل فقوله لو انتم تملكون جلة فعلية (قوله على ما هو القانون) اى القاعدة (قوله فالمسند المحذوف هنا فعل) اى لا غير (قوله وفيما سبق) اى قوله ان محلا وان مرتحلا وقوله اسم اى ان قدر متعلق الجار اسم فاعل وقوله او جلة اى ان قدر متعلق الجار فعلا وقوله فالمسند المحذوف اشارة لتسكينة ذكر هذا المثال اى ان سبب ايراده هو هذا ويمكن ان سبب التنبيه على ان المحذوف فيه مجرد المسند لا المسند اليه بان يكون انتم تأكيدا لفاعل محذوف مع فعله لانه لم يثبت كثرة الحذف فيما يعنى عنها (قوله فصبر جميل) الصبر الجميل هو الذى لا شكاية معه الى الخلق وان كان معه شكوى الى الخالق كما قال يعقوب عليه الصلاة والسلام انما الشكوى بحزن الى الله والهجر الجميل هو الذى لا اذى معه والصفح الجميل هو الذى لا عتاب معه وبه يعلم الصبر والهجر والصفح غير الجميلات والصبر حبس النفس عن الجزع الذى هو اطلاق داعى الهوى فيسترسل برفع الصوت وضرب الحدود وشق الجيوب والمبالغة فى الشكوى و اظهار الكآبة وتغيير العادة فى الملبس والمطعم (قوله يحتمل الامرين) اى بل الثلاثة وثالثها ان يكون من حذفهما معا اى فى صبر وهو جبل والحاصل ان فى المحذوف احتمالات ثلاثة كل منها مناسب للمقام وفى المقام اشكال وذلك لان كل حذف لابد له من قرينة دالة عليه فالقرينة ان دلت على المسند لم يمكن ان تدل على المسند اليه وبالعكس ولا يمكن ان تدل عليهما معا عند حذفهما واجاب مع يانه يجوز ان يكون هناك قرينتان تدل احدهما على حذف المسند لمتاسبة بينهما وبينه والاخرى على حذف المسند اليه كذلك غاية الامر ان احدهما كاذبة لانه لا يجوز ان يراد الامر ان معايل المراد احدهما فقط فيكون الاخر غير مراد فتكون قرينته كاذبة لانها دلت على ارادته مع انه غير مراد ولا يضر ذلك لان القرينة امر ظنى والظنى يجوز تخلف مدلوله عنه قال الشيخ يس واقول بما المانع من ان المتكلم يقصد تجوز حذف كل من المسند اليه والمسند ويجعل لكل واحد قرينة صادقة وهذا يدل عليه قول الشارح بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين عند التأمل الصادق فقول العلامة القاسمى لانه لا يجوز ان يراد الخ مسلم لكن ليس المراد احدهما فقط نصاب على الاحتمال وهذا لا يستدعى كذب قرينة غيره ويشهد لذلك وان لم يكن فى خصوص المسند اليه والمسند ماسياتى فى بحث اليجاز فى قوله تعالى فذلكم الذى لمتنى فيه من انه يحتمل ان المراد فى مرادته بدليل تراودتها او فى حجة بدليل قد شغفها حبا (قوله اى فصبر جميل اجل) اى فصبر جميل فى هذه الواقعة اجل

(وقوله تعالى فصبر جميل)  
يحتمل الامرين (حذف  
المسند اليه (اى) فصبر جميل  
(اجل او فامرى) صبر  
جميل فى الحذف تكثير  
للفائدة بامكان حمل الكلام  
على كل من المعنيين بخلاف  
مالو ذكر فانه يكون  
نصافى احدهما (ولابد)  
للحذف

من صبر غير جليل واذا كان اجل من الصبر الغير الجليل فهو اجل من الجزع من باب  
اولى واورد بان في هذا التفضيل نظرا لانه يشترط ان يكون المفضل عليه مشاركا  
للفضل في اصل الفعل فيجب ان يكون المفضل عليه هنا جليلا في الجملة مع انه قيد  
بانه غير جليل فلا يصح التفضيل واجيب بامر من الاول ان عدم الجمال في المفضل  
عليه وهو الصبر المحبوب بالشكاية انما هو بحسب الآخرة من حيث الثواب وهذا  
لا ينافي ان فيه جالا بحسب الدنيا من حيث تسكين القلب لان اظهار الشكاية قد  
يخرج عن النفس ضيقها الثاني ان التفضيل على فرض ان يكون فيه اجمال وتفضيل  
الشيء على ما لا يشاركة في اصل الفعل واقع في الكلام لفرض من الاعراض الموجبة  
لاخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كدفع ما توهم على الفرض والتقدير كما  
في قولهم زيد افضل من الحمار آه غنيمي (قوله او فأمرى صبر) اى شأنى الذى  
ينبغى ان اتصف به صبر جليل وكان الاولى الاتيان بالواو بدل اولان مفعول الاحتمال  
لا يكون مرددا (قوله في الحذف تكثير الفائدة بامكان الخ) الباء للتصوير اى ان تكثير  
الفائدة مصورة بما ذكر لا بمعنى كثرة المعنى والالورد ان المراد احدا لمرتين قطعلا كلاهما  
اذ لا يمكن ارادتهما جميعا وحينئذ فلا فرق بين حالة الذكر وحالة الحذف لان في حالة الذكر  
احدهما متعين وفي حالة الحذف احدهما مبهم فأين تكثير المعنى ويصح ان يراد تكثير  
الفائدة من حيث التصور لانه عند الحذف يتصور المعنيان ويلاحظان من جهة صحة الحمل  
على كل تأمل واعلم ان هذا كله مبنى على ما تقدم من ان القرينة لا تدل على كل من المسند  
والمسند اليه عند حذفهما معا اما على انه لا مانع من ان التكلم يقصد تجويز حذف  
كل من المسند اليه والمسند ويجعل لكل قرينة صادقة فتكثير المعنى عند الحذف  
على حالة الذكر ظاهر ولا اشكال (قوله ولا بد للحذف) المتبادر منه ولا بد للحذف  
المتقدم وهو حذف المسند اى انه لا بد لحذف المسند من قرينة لان الحذف خلاف  
الاصل فلا يعدل اليه الاسباب داع اليه ووجود قرينة دالة عليه اما حالية او مقالية  
والام يعلم ذلك المحذوف اصلا عند السامع فيحل الحذف بالتقصود وقد يقال لا بد  
ايضا لحذف المسند اليه من قرينة فلم يخص حذف المسند بالكلام اللهم الا ان يقال  
ان المسند اليه قد يحذف بالقرينة كما اذا اقيم المفعول به مقامه اى يقال ان وجوب  
القرينة على المحذوف مما يعرفه العاقل الا انه لا عبرة عن حذف المسند بالترك الموهوم  
للاعراض عنه بالكلية والاستغناء عن نصب القرينة تداركه بقوله ولا بد للحذف  
من قرينة بخلاف المسند اليه فانه عبر فيه بالحذف وهو لا يوهوم الاعراض عنه بالكلية  
او يقال ان قرينة حذف المسند لما كان فيها من التفصيل مائس في قرينة حذف  
المسند اليه خصها بالذكر لتفصيل قرينة حذفه السؤالية الى المحققة والمقدرة (قوله  
دالة عليه) اى على الحذف بمعنى المحذوف او على المحذوف المأخوذ من الحذف ويدل

(من قرينة) دالة عليه ليفهم  
منه المعنى (كوقوع الكلام  
جوابا لسؤال محقق نحو  
ولئن سألتهم من خلق  
السموات والارض ليقولن  
الله) اى خلقهن الله فحذف  
المسند لان هذا الكلام عند  
تحقق ما فرض من الشرط  
والجزاء يكون جوابا عن  
سؤال محقق والدليل على  
ان المرفوع <sup>ان المرفوع</sup> قاعيل  
والمحذوف فعله انه جاء عند  
عدم الحذف كذلك كقوله  
تعالى ولئن سألتهم من خلق  
السموات والارض ليقولن  
خلقهن العزيز العليم قل  
يحييها الذى انشأها اول  
مرة (او مقدر) عطف على  
محقق (نحو) قول ضرار  
بن نهشل يرئى يزيد بن  
نهشل (ليك زيد)

حيثما كثرية كمرده مبراني

لذلك قول الشارح ليفهم منه المعنى فان المفهوم منه المعنى هو المحذوف (قوله جوابا)  
نصب على الحال او مفعول للوقوع لتضمنه معنى السيرة اى لصيرورته جوابا  
( قوله لان هذا الكلام الخ ) علة لمحذوف اى وصح التمثيل بالآية لوقوع الكلام  
جوابا لسؤال محقق لان الخ وهذا جواب عما يقال التمثيل بهذه الآية لا يصح اذا لسؤال  
فيها غير محقق بدليل التعبير بان التمثيل نقوله ان سألتهم قضية شرطية لا تقتضى الوقوع  
ولا عدمه فلا يصح التمثيل بالآية لحذف المسند للقرينة المذكورة الا لو قيل الله في جواب  
من خلق وكان ذلك السؤال وقع بالفعل وحاصل ما اجاب به الشارح ان المراد بكون  
الكلام جوابا لسؤال محقق انه اذا تحقق ما فرض من السؤاى يكون الكلام جوابا  
عنه ولا شك ان السؤال هنا محقق على تقدير انهم سئلوا به فاجابوا بذلك الكلام عنه  
لانه لو فرض انهم سئلوا واجابوا بذلك لكان جوابهم هذا جوابا لسؤال محقق فالمراد  
بكون السؤال محققا تحققه ولو باعتبار الفرض واعتراض بان هذا يناقى ما يأتى في قوله  
ليك يزد الخ فان السؤال فيه محقق بهذا المعنى فانهم لو سئلوا واجابوا بذلك الجواب  
كان ذلك الجواب جوابا عن سؤال محقق مع انه جعله مقدرا فالاولى ان يقال المراد  
بالمحقق ما وجد في الكلام صورته ونطق بها بالفعل والمقدر ما ليس كذلك كافي للثبت  
( قوله لان هذا الكلام ) اى قولهم الله ( قوله ما فرض من الشرط ) وهو سألتهم  
من خلق الخ والجزاء هو ليقول الله وقوله محقق اى محقق كونه سؤالا اى انه  
لو فرض ان النبي قال لهم من خلق السموات والارض وقالوا الله كان قولهم الله الذى  
هو الجزء جوابا لذلك السؤال المحقق كونه سؤالا ( قوله والدليل الخ ) جواب عما يقال  
هلا جعل لفظ الجلالة في الآية مبتدأ والخبر محذوف بان يكون التقدير الله خلقهم  
ويكون من حذف المسند ايضا وما المرجح لكونه فاعلا ( قوله على ان الرفوع  
فاعل الخ ) اى لا مبتدأ والخبر محذوف ان قلت هذا الدليل معارض بالمثل فيقال والدليل  
على انه مبتدأ انه قد جاء كذلك كقوله تعالى قل من ينحيكم من ظلمات البر والبحر الى  
قوله قل الله ينحيكم منها اجيب بان وقوع الأول في القرآن أكثر وحمل الحمل على  
الأكثر أولى ولا يقال قد يرجح كون الرفوع مبتدأ بانه اذا دار الامر بين كون المحذوف  
فعلا والباقي فاعلا وكونه خبرا والباقي مبتدأ فالثاني أولى لان المبتدأ عين الخبر  
فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفه كحذف واما الفعل فهو غير الفاعل لانا نقول  
قد يعارض هذا بان الصحيح ان الفاعل اصل الرفوعات فحمل الباقي على انه فاعل أولى  
لكونه اقوى العمدة وفي الغنى فان قلت يلزم على كون المذكور في هذه الآية فاعلا عدم  
المطابقة بين السؤال والجواب لان السؤال جملة اسمية والجواب جملة فعلية والاولى المطابقة  
والعدول الى تركها يحتاج الى نكتة قلت اجابوا عن ذلك بان النكتة في ترك المطابقة ان  
في رعاية المطابقة اتمام قصد التقوية وهو لا يليق بالمقام لان التقوية شأن ما يشك فيه او ينكر

واعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام لان المقام مقام تشنيع بالكفار حيث عبدوا غيره تعالى مع اعترافهم بانه الخالق للسموات والارض (قوله يرثي يزيد) اى اخاه اى يذكر محاسنه بعد موته (قوله ليك يزيد) بضم حرف المضارعة مبنى للمفعول ويزيد نائب الفاعل وليس هو من الحذف والايصال والاصل ليك على يزيد لان بكى بتعدى بنفسه تارة وبعلى تارة اخرى قال فى الصحاح بكيت وبكيت عليه بمعنى (قوله كأنه قيل من يكيه) وذلك انه لما حذف الفاعل وقع ايهام فى الكلام فستل عن بيانه وقيل من يكيه بفتح حرف المضارعة (قوله اى يديه صارع) حذف المسند والقرينة على حذفه وقوع الكلام جوابا لسؤال مقدر قيل يحتمل ان لا يكون فى البيت حذف بالكلية بان يكون يزيد منادى اى ليك يا يزيد لفقدك صارع ويكون صارع هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح يا ليك او النائب عن الفاعل ان كانت الرواية بضمها وفيه بحث اذ يحتاج مع فتح الباء من ليك الى ان تثبت الرواية بضم يزيد فى هذه الحالة فيكون منادى والمعروف مع باء ليك للفاعل فتح يزيد على انه مفعول فيكون ذلك مرجحا لكونه فى رواية الرفع نابيا عن الفاعل لا منادى آه فنارى (قوله دليل) تفسير لما قبله (قوله لخصومة) يحتمل ان اللام للتوقيت اى وقت خصومته مع غيره او للتعليل اى لاجل خصومة نالته بمن لا طاقة له على خصومته وهو متعلق بصارع وان لم يعتمد لان فيه معنى الفعل وليس متعلقا بيكي المقدر لانادته ان البكاء يكون للخصومة دون يزيد ولا يقال بل قد اعتمد على الموصوف المقدر اى شخص صارع فعلى تقدير اشتراط الاعتماد فى تعلق الجارية لا محذور ايضا لاننا نقول لو كننى فى عمله الاعتماد على موصوف مقدر ما تصور الفاؤه لعدم الاعتماد لان ذكر الموصوف مع اسم الفاعل ملزم لفظا او تقديرا نعيينا للذات التى قام بها المعنى وهو مخالف لتصريحهم الهم الا ان يقال الاعتماد على موصوف مقدر انما يكنى فى عمله اذا قوى مقتضى تقديره كفى باطالنا جبالا لانضمام اقتضاء حرف النداء الى اقتضاء اسم الفاعل لكن تأتى اعتبار مثل هذا المقتضى فى كل موضع محل نظر آه فنارى (قوله لانه كان ملجأ الخ) او انما بكى الصارع الدليل عليه لانه كان يدفع عن الاذلاء والضعفاء ما ينالهم فهو ملجأهم فحقهم البكاء عليه (قوله ومخبط) اى ويكيه مخبط فهو عطف على صارع (قوله بما تطمح) اى بما اطاحته فالصارع بمعنى الماضى لان السؤال والبكاء انما يكونان بعد الاطاحة (قوله للمعروف) اى طالبا للمعروف والاحسان وقوله من غير وسيلة اى كهدية يهديها ليعطيه اكثر منها (قوله جمع مطيحة) هو اسم فاعل من غير الثلاثى وهو اطاحه (قوله على غير القياس) اى لان قياس الطواغح ان يكون جمع طاشحة بمعنى هالكة لا مطيحة بمعنى مهلكة لان فواعل قياسى لفاعلة لامفعلة قال فى الخلاصة \* فواعل لفوعل وفاعل

كأنه قيل من يكيه فقال  
(صارع) اى يكيه صارع  
ذليل (لخصومة) لانه كان  
ملجأ للاذلاء وهو بالضعفاء  
تمامه \* ومخبط بما تطمح  
الطواغح والمخبط هو الذى  
يأتى اليك للمعروف من غير  
وسيلة والاطاحة الاذهاب  
والاهلاك والطواغح جمع  
مطيحة على غير القياس كوا  
كلوا الخ جمع ملقحة ومما يتعلق  
بمخبط وما مصدرية اى  
سائل من اجل اذهاب الوقائع  
ماله او يكي المقدر اى يكي  
لاجل اذهاب النابا يزيد  
منه

\* وقاعلاء مع نحو كاهل • وحائض وصاهل وقاعلاه • واما مطيحة فقياس جمعها كما قرر شيخنا العدوي مطيحات. والذي ذكره الدنو شري ان قياس جمعها مطاوح واما طوايح فخارج عن القياس ويمكن ان يقال ان مطيحات جمع لها تصحيحا ومطاوح جمع لها تكسيرا ويدل لهذا ما قالوه ان كل ما فيه التاء يجمع تصحيحا بالالف والتاء الا الفاظا استثنوها ليس منها مطيحة وحيث فلا مخالفة تأمل (قوله جمع ملقحة) اي قياس جمعها ملقحات كما قرر شيخنا العدوي والذي ذكره الدنو شري ان ملقحة قياس جمعها ملاقح فلواقح على كل حال جمع للملقة شذوذا (قوله من اجل اذهاب الخ) اشار بذلك الى ان من التعليل وان ما مؤلة مع الفعل بعدها بمصدرو يجوز ان تكون من ابتدائية اي سائل سؤالا ناشتا من اذهاب الوقائع اي الحوادث ماله (قوله او يبيكى المصدر) عطف على بمخبط اي انه متعلق بمخبط او يبيكى المقدر (قوله اي يبيكى لاجل اذهاب الخ) في هذا اشارة الى ان الفعل المقدر على الاحتمال الثاني ينبغي ان يحمل كاللازم اي يوقع البكاء مخبط لاجل اذهاب الناي يزيد ويصح ان يكون متعديا اي يبيكه مخبط من اجل اهلاك الناي اياه وربما اشار لهذا قوله او لا يبيكه ضارع فقيه اشارة لجواز الامر من قرره شيخنا العدوي ثم اعلم ان الوجه الاول احسن لان تعليقه يبيكى المقدر بما ياباه سليقة الشمر وذلك لانه لما بين مسبب الضراعة ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا افاده الجماعي في شرح الكافية وقوله لاجل اذهاب الناي اي المعبر عنها بالطوايح يزيد وازداف اذهاب للوقائع في الوجه الاول وللنايا في الوجه الثاني من اضافة المصدر للفاعل ومفعوله ماله في الاول ويزيد في الثاني و اشار الشارح بذلك الى ان مفعول قطيح في البيت محذوف تقديره ماله ان فسرت الطوايح بالوقائع اي الحوادث او يزيد ان فسر بالنايا واعترض على الوجه الثاني بان الشخص الواحد لا يهلكه ويذهبه الامنية واحدة واجيب بان ال في الناي الجنس والجنسية اذا دخلت على جمع ابطلت منه معنى الجمعية فيصدق بالواحد الذي هو المراد وانما عبر عنه بالجمع للبالغة او ان المراد بالنايا اسباب الموت اطلاقا لام المسبب على السبب ولا يخفى كثرتها (قوله وفضله الخ) هذا جواب عما يقال لم يعدل الشاعر الى هذا التركيب المقنضي لحذف المسند مع امكان الاصل وهو البناء للفاعل واستقامة الوزن به وذلك بان يحمل يزيد مفعولا وضارع فاعل يبيكى ولا حذف لا السند ولا المسند اليه وحاصل الجواب ان ما عدل اليه له فضل عما عدل عنه قال العلامة يس وليس مقصود المصنف افادة ترجيح البناء للمفعول على البناء للفاعل من سائر الوجوه حتى يعترض بان في خلافه وهو البناء للفاعل وجوها مرجحة بل المقصود بان ترجحه من حيث الوجوه التي ذكرها المصنف فلا ينافي ان خلافه ترجح عليه من جهة اخرى وذلك ان فيه الجمع بين متافين من حيث ان كون يزيد فضلة يقتضي ان يكون ضارع اهم منه وتقديمه يقتضي ان يكون اهم من الفاعل وهو ضرب من البدع وفيه ايضا

(وفضله) اي رجحان نحو  
ليك يزيد ضارع مبتدأ  
للمفعول (على خلافه)  
يعني ليك يزيد ضارع  
مبتدأ للفاعل ناصبا ليزيد  
ورافعا لضارع (بتكرار  
الاسناد) بان اجل اول  
(اجالائم) فصل ثانيا  
(تفصيلا) اما التفصيل  
فظاهرو اما الاجال فلانه  
لما قيل ليك علم ان هناك  
با كيا يسند اليه هذا البكاء  
لان المسند الى المفعول  
لا بدله من فاعل محذوف  
اقم المفعول بمقامه ولا شك  
ان التكرار اوكد واغوى  
وان الاجال ثم التفصيل  
اوقع في النفس (وبوقوع  
نحو يزيد غير فضيلة)  
لكونه مسندا اليه لامفعولا  
كافي خلافه وبكون معرفة  
الفاعل كحصول نعمة  
غير مترتبة

التشويق للفاعل بذكر المفعول اولامع الاطماع في ذكره ببناء الفعل له وحينئذ فيكون في كل منهما جهات ترجيح فللبليغ ان يراعى ترجيح هذا دون ذلك وان يعكس (قوله بان اجل الخ) دفع بهذا ما يقال ان ظاهر عبارة المصنف فاسد لان ظاهره ان قوله اجالا وتقصيلا معمول لتكرره وهذا يقتضي انه عند البناء للمفعول يكون الاسناد قد تكرر بجملته ثم تكرر مفصلا وقل ما يتحقق به التكرر مرتان فقتضى ان الاسناد قد وجد اربع مرات عند البناء للمفعول وليس كذلك وحاصل الدفع انها ليسا معمولين للتكرر بل معمولان للتخفيف والتقدير بان اجل الاسناد اجالا الخ لكن اعترض على الشارح فيما قدره بانه يلزم عليه حذف عامل المصدر المؤكد وهو ممنوع فالاولى ان يقول بان اسندا ولا اجالا اي اسناد اجال ثم اسند ثانيا تفصيلا اي اسناد تفصيل (قوله فظاهر) لانه لما اسند يَك الى معين وهو ضارح كان الفاعل المستحق للفعل مذكورا بطريق التخصيص وهذا معنى التفصيل (قوله واما الاجال الخ) حاصله ان اسناد الفعل للمفعول يشعر بان له فاعلا يستحق الاسناد اليه ولم يذكر ذلك الفاعل اولاهو هذا معنى الاسناد الاجالي (قوله فقد اسند الى مفصل) اي بعد ان اسند اولاهو الى مجمل ان قلت الواقع في الكلام انما هو اسناد واحد الى ضارح وهو التفصيلي واما الاسناد الاجالي فغير واقع قلت نعم هو وان كان غير واقع بالفعل لكن لما اشعر به الكلام صار كالواقع كما اشار الى ذلك الشارح بقوله علم ان هناك باكبيا بسند الخ (قوله ولا شك ان التكرر الخ) اي ولا شك ان التركيب اشتمل على اسناد متكرر اي اسنادين اوكد واغوى مما ليس فيه الاسناد واحد وانما قدرنا ذلك لان الكلام في رجحان احد التركيبين على الآخر (قوله اوقع في النفس) اي اشد وقوعا ورسوخا فيها لان في الاجال تشويقا والحاصل بعد الطلب اعز من المناسق بلا تعب لموقوله اوقع في النفس اي والفرص من الكلام تمكن معناه ليقع العمل على مقتضاه (قوله لكونه مسندا اليه) اي لانه نائب فاعل وانما صح جعل مجئ نحو يزيد غير فضلة مرجحا لمناسبة ذلك للقيام وذلك لان مدلول يزيد هو المقصود بالذات لان الرتبة في بيان احواله فالمناسب ان يكون اسمه عدة مقصودا بالذات (قوله ويكون معرفة الفاعل) اي وهو ضارح (قوله كحصول نعمة غير مترتبة) اي بخلاف ما لو كان مبنا للفاعل فان الفاعل حينئذ معرفته مترتبة اذ كل فعل لا بد له من فاعل بخلاف المبني للمفعول فانه يتم الكلام بذكر المفعول بدون الفاعل وقوله غير مترتبة اي في الجملة الاولى فهي كرزق من حيث لا يحتسب اي والرزق الذي كذلك اشد فرحا لانه غير مشوب بالام الانتظار وتعب الطلب وهذا لا ينافي قولهم الحاصل بعد الطلب اعز من المناسق بلا تعب لان هذا باعتبار الفرح وذلك باعتبار العزة او يقال قولهم الحاصل بعد الطلب اعز الخ فيما اذا تشوقت النفس اليه لافي غيره كما هنا افاده شيخنا العدوي (قوله غير مطمع) اي بل مؤبس

قوله فقد اسند الى مفصل  
هذه العبارة ليست في نسخ  
الشارح التي يدي  
(مصححه)



من ذكره لان ذكر النائب في جملة يوجب الایاس من ذكر الفاعل في تلك الجملة تمام الكلام بدونه فاذا ذكر الفاعل في جملة ثانية كانت معرفته كرزق جديد ( قوله مع عدم مقتضى العدول عنه ) ای مع عدم النكته المقتضية للعدول عن الذكر للحذف كالكلمات المتقدمة وذلك كقولك ابتداء زيد صالح ( قوله ومن الاحتياط الخ ) ای كقولك عنزة اشجع وحاتم اجود في جواب من قال من اكرم العرب في الجاهلية واشجعهم فصرح بالسند احتياطيا لاحتمال الغفلة عن العلم به من السؤال ( قوله مثل خلقهن العزيز العليم ) اورد عليه ان وقوع الكلام جوابا لسؤال محقق قرينة على حذف السند ومن المعلوم ان هذه الآية مثل قوله تعالى ليقولن الله في ان كلامهما جواب لسؤال محقق واذا كان كذلك فكيف يضعف التعويل على القرينة في احدهما دون الآخر مع اتحاد السؤال والمسؤل والسائل فالقول بان الحذف في قوله ليقولن الله للاحتراز عن العبث بنظر القرينة والذكر في قوله خلقهن العزيز العليم لضعف التعويل على القرينة مما لا وجه له فالاولى ان يقال ان الذكر هنا لزيادة تقرير السند واجيب بان السؤلین لما كانوا اغيابه الاعتقاد لكفرهم فتارة يتوهمون ان السائل من تجوز عليه الغفلة عن السؤال او تجوز على من معه من يقصد اسماعه ويتزولونه منزله من تجوز عليه الغفلة فيأتون بالجواب تاما لقصد التقرير الذي اصله ضعف التعويل بزعمهم الفاسد وتارة لا يتوهمون ذلك فيحذفونه للتعويل على القرينة فذكر الجواب عنهم يختلف باعتبار ما عسى ان يخطر لهم عند المحاوره والسؤال هذا محصل ما قاله العلامة اليعقوبي وغيره وقال عبدالحكيم ان وجود القرينة مصحح للحذف لا موجب فان عول على دلالتها حذف وان لم يعول عليها احتياطيا بناء على ان المخاطب لعله يغفل عنها ذكر وان كان المخاطب والكلام في الحالين ای حاله التعويل وحالة عدمه واحدا آه ( قوله نحو محمد نبيا ) ای فلذكر المسند هو نبيا مع علمه من قرينة السؤال اشارة الى ان المخاطب غيبي لا يهتد بهم بالقرينة وانه لو كان له مير لم يستل عن نبيلانه اظهر من ان يتوهم خفاؤه ( قوله وغير ذلك ) ای كما اذا كان الغرض اسماع غير السائل ايضا والسؤال اخفاء السائل فخاف ان لا يسمع ( قوله او لاجل ان يتعين الخ ) ای بخلاف ما لو حذف فانه يحتمل كونه اسما ويحتمل كونه فعلا ( قوله كونه اسما ) ای نحو زيد عالم او منطلق ( قوله فيفيد الثبوت ) ای من اصل الوضع والمراد بالثبوت حصول السند للمسند اليه من غير دلالة على تقييده بازمان وقوله والدوام ای بالقرينة كالمقام او من حيث العدول عن الفعل اليه ( قوله او فعلا ) نحو زيد انطلق او علم ( قوله فيفيد التجدد ) ای بتجدد الحدث ای وجوده بعد ان لم يكن واغادة الفعل لذلك بالوضع لان الفعل متضمن للزمان الموصوف بالتجدد وعدم الاستقرار ( قوله والحدوث ) ای حدوثه شيئا بعد شيء على وجه الاستقرار واغادته لذلك بالقرينة واعلم انه انما يقصد معنى كل من الاسم

( لان اول الكلام غير مطمع في ذكره ) ای ذكر الفاعل لاسناد الفعل الى المفعول وتمام الكلام به بخلاف ما اذا بنى للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل اذ لا بد للفعل من شيء يسند هو اليه ( واما ذكره ) ای ذكر المسند ( فلما مر ) في ذكر المسند اليه من كون الذكر هو الاصل مع عدم مقتضى العدول عنه ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغاوة السامع نحو محمد نبيا في جواب من قال من نبياكم وغير ذلك ( او ) لاجل ( ان يتعين ) بذكر المسند ( كونه اسما ) فيفيد اثبوت والدوام ( او فعلا ) فيفيد التجدد والحدوث ( واما افراده ) ای جعل المسند غير جملة فلانه غير مبني مع عدم افاة تقوى الحكم

والفعل اذا اقتضاء المقام وسيأتي تفصيل هذا ( قوله اى جعل المسند غير جملة ) اخبار  
 بذلك الى ان المراد بالمفرد ما ليس بجملة فيشمل المركب والمضاف ( قوله فلكونه ) اى  
 فلاقتضاء المقام كونه اى المسند غير سببى اى غير منسوب للسبب الذى هو الضميرسمى  
 الضمير سبباً تشيهاله بالسبب القوى الذى هو الحيل لان الضمير تربطه الصلات والصفات  
 كما ان الامتعة تربط بالحيل ثم ان قوله فلكونه الخ هذا هو العلة فى الافراد والافراد اى  
 الاثبات به مفرداً معلول واعترض على هذه العلة بالجملة الواقعة خبراً عن ضمير الشأن  
 نحو قل هو الله احد فانها مسند غير سببى ولا مفيد للقوى الحكم فقد وجد علة الافراد  
 مع كون المسند جملة والعلة والمعلول متلازمان فى الوجود والانتفاء واجب بان تلك الجملة  
 مفرد معنى لكونها عبارة عن المبدأ ولهذا لا يحتاج الى الضمير وان كانت جملة فى الصورة  
 على انه يمكن ان يقال ان انتفاء الامر من شرط فى الافراد لاسبب فيه والشرط يلزم  
 من عدمه العدم ولا يلزم من جوده وجود ولا عدم كما اشار لذلك الشارح فيما يأتى  
 بقوله ولوسلم الخ ( قوله اذ لو كان ) اى المسند سبباً الخ وحاصله ان العلة فى ايراده  
 جملة احد الامر من كونه سبباً وكونه مفيد للقوى والعلة فى ايراده مفرداً انتفاؤه كليهما  
 ( قوله فهو جملة ) جواب لو فهو مرتبط بالامر من قبله والمعنى فواجب ان يؤتى به  
 جملة لكن كان الواجب حذف الفاء لان جواب لولا يقتضى بها الا ان يقال ان هذا بناء  
 على مذهب من يحرى ذلك اجراء للو يجرى ان ( قوله واما نحو زيد قائم ) هذا جواب  
 عن سؤال وارد على منطوق المصنف وذلك لانه جعل العلة فى الافراد كونه غير سببى  
 مع عدم افادة التقوى فبرده عليه زيد قائم فانه مفرد وهو مفيد للتقوى فقد وجد المعلول  
 وهو الافراد ولم توجد العلة مع ان العلة والمعلول متلازمان فى الانتفاء والوجود وحاصل  
 ذلك الجواب اننا لانسلم ان زيد قائم مفيد للتقوى حتى يقال انه مفرد مع انتفاء العلة فيه  
 وانما هو قريب مما يفيد التقوى وهو زيد قائم وذلك لانه ان اعتبر تضمنه للضمير الموجب  
 لتكرار الاسناد المفيد للتقوى كان مفيداً له وان اعتبر شبهه بالخالى عن الضمير لم يكن فيه  
 تكرار للاسناد فيدخل فى عدم افادة التقوى لان المتبادر ان يكون افادته بلا شبهة  
 افاده عبد الحكيم ( قوله فليس بمفيد للتقوى ) اى الكامل المعتبر اى وكلام المصنف  
 فى التقوى الكامل المعتبر وحينئذ فلا ايراد وانما قدرنا الكمال لانه لا يخلو عن افادة  
 التقوى فى الجملة كما سيظهر لك وليس المراد انه لا يفيد التقوى اصلاً والانا فاه ما بعده كذا  
 قرر بعض ارباب الحواشى قال عبد الحكيم وهو ليس بشئ لان قوله وهو قريب الخ  
 بأباه ولعديم انقسام التقوى الى قسمين فالاولى ما قلناه من ان المراد ليس مفيداً للتقوى اى  
 بلا شبهة بل هو قريب مما يفيد التقوى ( قوله بل قريب من زيد قائم فى ذلك ) اى  
 فى افادة التقوى لان كلا منهما احتوى على ضمير مسند اليه عائد على المبدأ وانما لم يكن  
 بمنزلة لان ضمير قائم لا يتغير فى حال التكلم والخطاب والقيمة بل هو مسترد دائماً فقام

اذ لو كان سبباً نحو زيد قائم  
 ابوه او مفيداً للتقوى نحو  
 زيد قائم فهو جملة قطعاً واما  
 نحو زيد قائم فليس بمفيد  
 للتقوى بل قريب من زيد  
 قائم فى ذلك وقوله مع عدم  
 افادة التقوى معناه مع عدم  
 افادة نفس التركيب تقوى  
 الحكم فيخرج ما يفيد  
 التقوى بحسب التكرير نحو  
 عرفت عرفت او يحرف  
 التأكيدي نحو ان زيداً عارف  
 او نقول ان تقوى الحكم فى  
 الاصطلاح هو تأكيده  
 بالطريق المخصوص نحو  
 زيد قائم

بميزته الجامد الذي لا ضمير فيه وحيث ان اعتبر تضمنه للضمير كان مفيدا للتقوى وان اعتبر شبهه بالجامد لم يكن مفيداً له وقدر ذلك في المصنف عن السكاكي حيث قال المصنف السكاكي ويقرب من هو قام زيد قائم في التقوى تضمنه الضمير مثل قام وشبهه نال خالي منه من جهة عدم تغيره في الخطاب والتكلم والغيبة (قوله وقوله مع عدم افادة التقوى معناه الخ) هذا جواب عما يقال ان المصنف قد جعل العلة في افراده عدم افادة التقوى فيفهم منه ان العلة في كونه جملة افادته التقوى فيرد على ذلك المفهوم عرفت عرفت فانه مفيد للتقوى والسند فيه مفرد هو الفعل فقد وجد العلة بدون الملل مع انهما مثلا زمان في الثبوت والانتفاء وحاصل ما اجاب به الشارح جوابان الاول ان قول المصنف مع عدم افادة تقوى الحكم من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل والاصل مع عدم افادة التركيب تقوى الحكم وحاصله ان العلة في ايراده جملة افادة تقوى الحكم بنفس التركيب لامن شيء آخر فخرج عرفت عرفت فانه انما افاد التقوى بالتكرير وحاصل الجواب الثاني ان المراد تقوى الحكم في الاصطلاح وهو تأكيد بالطريق الخصوص اعني تكرير الاسناد مع وحدة السند فخرج عرفت عرفت فان السند فيه متعدد وعلى هذا الجواب فلا حاجة الى تقدير مع عدم افادة نفس التركيب الخ لخروج ما ذكر بدون ذلك (قوله فيخرج ما يفيد التقوى بسبب التكرير) ليس المراد خروجه عن ضابط الافراد اذ المراد ادخاله فيه بل المراد خروجه عن القيد الذي اضيف اليه لعدم اعني افادة التقوى واذا خرج عن افادة التقوى دخل في عدم الافادة فيكون مفردا (قوله بالطريق الخصوص) اي هو تكرير الاسناد مع وحدة السند فخرج القسمان المذكوران وهما عرفت عرفت ونحو ان زيدا عارف (قوله فان قلت الخ) هذا واراد على منطوق المتن (قوله ومع هذا لا يكون مفردا) اي فقد وجدت العلة بدون الملل مع انهما مثلا زمان في الثبوت والانتفاء (قوله عند قصد الخ) متعلق بكقولنا فهو راجع للمثلة الثلاثة قبله لكن لا يظهر التقييده بالنسبة للمثال الاخير الاعلى مذهب السكاكي القائل بان مثل هذا المثال محتمل للتخصيص والتقوى اما على مذهب عبد القاهر القائل بان مثل هذا المثال محتمل للتخصيص والتقوى اما على مذهب السكاكي فلا لان مذهبه ان النكرة المستند اليها اذا تقدمت ليست للتخصيص كما تقدم ذلك كله قدبر (قوله لكن لانسلم انها لا تعيد الخ) هذا جواب بالنوع وحاصله اننا لانسلم ان هذه الاقوال لا تعيد التقوى بل هي مفيدة له ضرورة تكرر الاسناد الموجب للتقوى فالتقوى موجود وان كان غير مقصود والمصنف انما عول في علة الافراد على عدم افادة التقوى لاعلى عدم قصده (قوله ولو سلم) اي كونها

فان قلت المستند قد يكون غير سببي ولا مفيد للتقوى ومع هذا لا يكون مفردا كقولنا اناسيت في حاجتك ورجل جاني وما نافعنا هذا عند قصد التخصيص قلت سلمنا ان ليس القصد في هذه الصور الى التقوى لكن لانسلم انها لا تعيد التقوى ضرورة حصول تكرير الاسناد الموجب للتقوى ولو سلم فالمراد ان افراد السند يكون لاجل هذا المعنى ولا يلزم منه تحقق الافراد في جميع صور بمحقق هذا المعنى ثم السببي والفعل من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمي في قسم النحو الوصف بحال الشيء نحو رجل كريم وصفافعليا قوله اصطلاحات السكاكي الذي في نسخ الشارح اصطلاحات صاحب المفتاح والمآل واحد (مصححه)

لاتقيد التقوى عند قصد التخصيص فالمراد الخ وحاصله كما قرره بعضهم ان الافراد  
معلول وملزوم لعدم السببية وعدم التقوى وهما لازم له وعلة فيه ففى وجد الافراد  
كانت العلة متحققة ولا يلزم من هذا انه كلما وحدث العلة وجد الافراد فالافراد مقصور  
على العلة والعلة ليست مقصورة عليه لعدم اطرادها واورد عليه انه ان كان هذا  
المعنى علة للافراد فيلزم انه حيث وجد وحد الافراد لما بين العلة والمعلول من التلازم  
ففى وجد احدهما وجد الآخر وان لم يكن علة فلا يصح التعليل به واجيب بانه علة  
ناقصة فلا بد من انضمام امر آخر اليه في ترتب الافراد عليه وحيث فلا يلزم من وجود  
ذلك المعنى وجود الافراد لان العلة الناقصة توجد ولا يوجد المعلول وانما يلزم وجوده  
مع العلة الناقصة لكن اعترض هذا الجواب بان الامر الآخر الذى تتم به العلة لم يعلم  
والاولى ما ذكره العلامة النوبى في شرحه لهذا التبرح وحاصله ان قول المصنف  
فلكونه غير سببى الخ هذه العلة من باب الشرط فانفاء السببية والتقوى شرط والافراد  
مشروط ومن المعلوم انه يلزم من وجود المشروط كالافراد ووجود الشرط كاتفاء  
الامرين ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط فقول الشارح ولو سلم اى كونه  
لا يفيد التقوى عند قصد التخصيص فالمراد ان افراد المسند يكون اى يوجد لاجل  
هذا المعنى اى لكونه مشروطا به فهو لا يكون مفردا لا يتحقق هذا الشرط ولا يلزم انه  
كلما تحقق هذا الشرط تحقق كون المسند مفردا اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود  
المشروط ولا عدمه ويلزم من وجود المشروط وجود الشرط وحاصله انه كلما كان  
المسند مفردا لم يكن سببيا ولا مفيدا للتقوى وليس كلما لم يكن سببيا ولا مفيدا للتقوى  
يكون مفردا وانما كان هذا اولى لان حل العلة على الشرط وان كان بعيدا من كلام  
الشارح الا انه لا يرد عليه شئ فتأمل (قوله ثم السببى الخ) هذا دخول على كلام  
المصنف والقصد به دفع اعتراض واراد عليه في ترك تعريف السببى واتيانه بالمثال  
ومعلوم ان تعريف الحقائق بمجرد المثال لا يخلو عن خفاء لان اوجه التماثل كثيرة وقوله  
ثم السببى والفعلى اى سواء كانا في المسند او في الوصف كما يعلم بما يأتى (قوله من اصطلاحات  
السكاكى) اى من مخترعاته (قوله في قسم النحو) اى في القسم المدون في النحو من كتابه  
الفتاح (قوله الوصف بحال الشئ) اى بصفته وفيه ان الوصف فعل الواسف وليس  
هو السببى بالوصف الفعلى او الوصف السببى بل نفس اللفظ نحو كريم او كريم ابوه  
والجواب ان فى الكلام حذفا اى اثر الوصف وهو اللفظ او المراد بالوصف اللفظ والباء  
فى بحال للملاسة من ملاسة الدال للمدلول (قوله نحو رجل كريم) اى فى قولنا جاء  
رجل كريم وانما قدرنا ذلك ليكون كريم وصفا فيلاثم قوله وصفا فعليا (قوله وصفا  
فعليا) مراده بالوصف الفعلى الجارى على من هو له ويسمى النحاهو صفا حقيقيا فقد  
اتفرد السكاكى عنهم بالتسمية بالفعل كما اتفرد عنهم باجراء هذا فى المسند مع تخصيصه

قوله ومنها جاني رجل الخ  
اى ومن جزئيات سببى  
الرجل فى المثال المتقدم اى  
الاسم الشتمل على ضمير  
غلامه وحاربه فى جاني  
رجل كريم غلامه وكريم  
جاربه تأمل (مصححه)

السبب فيه بالجملة فمجموع اصطلاحه مبتكره فصيح كلام الشارح واندفع ماعساه  
ان يقال ان النحاة ايضا يسمون الوصف بحال ماهو من سيبه وصفا سيبيا وحاصل  
الدفع انهم وانشار كونه في ذلك لكن لم يشاركونه في تسميته الوصف بحال التي  
فانهم سموه حقيقيا وهو سماء فعليا وهو قد قسم المسند ايضا الى قسمين وسمى احدهما  
سيبيا والاخر فعليا وهم لم يتعرضوا لذلك اصلا فدعوى ابتكار اصطلاحه واختراعه  
من حيث المجموع ( قوله بحال ماهو من سيبه ) اي بحال شيء كالاب في المثال وقوله  
هو اي الشيء وقوله من سيبه اي من جزئيات سبى الموصوف اي من جزئيات المشتمل  
على سبب الموصوف اي على ضميره مثلا رجل كريم ابوه كريم دال على حال الاب الذي  
هو جزئي من جزئيات سبى الرجل اي الاسم المشتمل على ضميره ومنها جاني رجل كريم  
غلامه وكريم جاريته ولو قال بحال ماهو لسببه لكان اوضح ( قوله نحو رجل كريم  
ابوه ) اي في قولنا مثلا جاء رجل كريم ابوه وهذا الوصف مفرد سببي وشرط كون  
السبب جملة اذا كان مسندا كما يأتي في قول الشارح ويمكن ان يفسر المسند السببي  
بجملة الخ فلا منافاة بين ماهنا وما يأتي ( قوله زيد قام ) اي ومثله زيد قائم فليس  
الفعل عند قاصرا على الجملة بل المفرد كذلك ( قوله فلهذا اكنى المصنف الخ ) اي  
ويعلم من مثال السببي مثال مقابله وهو الفعلي ( قوله نحو زيد ابوه منطلق ) اي نحو  
ابوه منطلق من قولك زيد ابوه منطلق لان المسند السببي هو ابوه منطلق وقوله وكذا  
الخ مثال للسببي في الجملة الفعلية ومقابله مثال في الجملة الاسمية وقوله ابوه منطلق اي  
واما زيد منطلق ابوه فليس المسند فيه سيبيا عنده لان المسند مفرد لاجلة على ما يأتي  
فهو من قبيل الفعلي ( قوله ويمكن ان يفسر المسند السببي ) اي على قاعدة الكاكي  
تفسير الاصعوبة فيه ولا انفلاق صادقا على ابوه منطلق وعلى غيره ( قوله بجملة علق )  
اي ربطت بمبتدأ الخ اعترض العلامة السيد هذا التفسير بان فيه دورا لتوقف كون  
المسند جملة على كونه سيبيا وتوقف كونه سيبيا على كونه جملة وذلك لان المصنف  
جعل كون المسند سيبيا علة لكون المسند جملة حيث قال فيما بعد واما كونه جملة  
فالتقوى اول كونه سيبيا وقال هنا اما افراده فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوى  
الحكم ومفهومه ان كونه سيبيا علة لكونه جملة وهذا يقتضي توقف كونه جملة على  
كونه سيبيا لان العلة الموجبة للشيء بحسب سبقها عليه وتوقفه عليها وهذا التفسير  
يقتضي توقف كونه سيبيا على كونه جملة لان الجملة اخذت في تعريفه ولا شك ان العرف  
يتوقف معرفته على معرفة سائر اجزائه واجيب بان كونه سيبيا المفهوم من الضابط  
السابق ومن كلامه فيما يأتي بعد علة لا يراد المسند جملة لاعتبة لتصور كونه جملة  
فالتوقف على كونه سيبيا ايراده جملة لا تصوره والتوقف على كونه جملة تصور كونه  
سيبيا لا يراده فاختلفت جهة التوقف فلا دور ( قوله بعائد ) اي ملتبسة بعائد والباء

والوصف بحال ماهو من  
سيبة نحو رجل كريم ابوه  
وصفا سيبيا وسمى في علم  
المعاني المسند في نحو زيد  
قام مسندا فعليا وفي نحو  
زيد قام ابوه مسندا سيبيا  
وفسرهما بما لا يخلو عن  
صعوبة وانفلاق فلهذا  
اكنى المصنف في بيان  
المسند السببي بالثال وقال  
( والمراد بالسببي نحو  
زيد ابوه منطلق ) وكذا  
زيد انطلق ابوه ويمكن  
ان يفسر المسند السببي  
بجملة علق على مبتدأ  
بعائد لا يكون مسندا اليه  
في تلك الجملة فخرج المسند في  
نحو زيد منطلق ابوه لانه  
مفرد وفي نحو قل هو الله  
احد لان تعليقها على المبتدأ  
ليس بعائد وفي نحو زيد قام  
زيد هو قائم لان العائد مسند  
اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه  
قائم وزيد قام ابوه وزيد  
مرت به وزيد ضربت  
عمرا ٩

متعلقة بعلقت (قوله لانه مفرد) اى لان الوصف مع مرفوعه الظاهر كالمضمر فى حكم  
المفرد ولا يرد على هذا ما مر من انه جعل الوصف فى نحو رجل كريم ابوه وصفاسيبيا  
مع انه مفرد لانه انما يشترط فى السببى كونه جملة اذا كان مشتدا لان كان نقلا لكن  
يطلب الفرق منه بين المسند والتعت (قوله ليس بعائد) اى ليس ملتبسا بعائد لاتحاد  
الابتداء والخبر فلا يحتاج للرباط واعلم ان هذا المسند كما انه ليس بسببى هو ليس بفعل  
لانهما انما يقالان فيما اذا تغير الابتداء والخبر فلا يرد انه اذا لم يكن سببيا كان فعليا  
فيدخل فى ضابط الافراد مع انه جملة كذا فى عبد الحكيم (قوله ولا تقيد التقوى)  
اى لعدم تكرر الاسناد فيها (قوله والعمدة فى ذلك) اى فى هذا التفسير وقوده  
من حيث الادخال والاخراج واعترض بان السكاكى اشترط شرطاً زائداً على  
ما قاله الشارح وهو ان يكون المضاف للضمير اسما مرفوعاً كالثالثين الاولين  
وحيث فيخرج زيد مررت به وزيد ضربت عمراً فى داره وزيد ضربته فليس المسند  
فى هذه الامثلة الثلاثة سبباً عند السكاكى خلافاً للشارح فلو كان العمدة فى ذلك على  
ما قاله السكاكى ما خالفه فيما ذكر والحاصل ان المسند السببى عند السكاكى اربعة  
اقسام جملة اسمية يكون الخبر فيها فعلاً نحو زيد ابوه ينطلق او اسم فاعل نحو زيد  
ابوه منطلق او اسما جامداً نحو زيد اخوه عمرو او جملة فعلية يكون الفاعل فيها مبتهراً  
نحو زيداً نطلق ابوه والتعريف الضابط لجميع اقسامه متعسر (قوله واما كونه فعلاً)  
اى واما الاتيان به فعلاً فيكون للتقيد باحد الخ وذلك عند تعلق الغرض بذلك كما  
اذا كان الخاطب معتقدا لعدم وقوع الحدث فى احد الازمنة على الخصوص والواقع  
بالعكس فيؤتى بالفعل الدال على ذلك الاحد لاجل تقيد الحدث بذلك الزمان (قوله  
اى تقيد المسند) اى الذى هو الفعل والمراد فلتقيد جزء معناه وهو الحدث باحد  
الازمنة الثلاثة فاندفع ما يقال ان الزمان جزء من معنى الفعل فاذا كان المسند الذى  
هو الفعل مقيد باحد الازمنة لزم تقيد الشئ بنفسه بالنظر للزمان وهو باطل (قوله  
وهو الزمان الذى الخ) هذا يقتضى ان الماضى سابق على الحال وبلى الماضى الحال  
وبليه المستقبل وهو ظاهر وان كان ابن هشام جعل ذلك مما يتبادر لاذهان عوام  
الطلبة وجعل التحقيق ان السابق من الثلاثة هو المستقبل ثم الحال ثم الماضى والحق  
ان لكل وجهة (قوله قبل زمانك) اعتراض بان قبل ظرف زمان فينحل المعنى وهو  
الزمان الذى فى زمان متقدم على الزمان الذى انت فيه فان كان عين الزمان الذى  
جعل ظرفاً لزم ان يكون الشئ ظرفاً لنفسه وان كان غيره لزم ان يكون للزمان زمان  
آخر هو ظرفه وهو باطل واجيب بان المراد بقبل مجرد التقدم وجعله ظرف زمان  
فيه مساححة فكأنه قال الزمان المتقدم على زمانك الذى انت فيه او انه من ظرفية العام  
فى الخاص بمعنى تحققه فيه يعنى ان الماضى هو الزمان المتحقق فى اجزاء الزمان الذى

فى داره وزيد ضربته ونحو  
ذلك من الجمل التى وقعت  
خبر مبتدأ ولا تقيد التقوى  
والعمدة فى ذلك تتبع كلام  
السكاكى لانا لم نجد هذا  
الاصطلاح لمن قبله

(واما كونه) اى المسند  
(فعلاً فالتقيد) اى تقيد  
المسند (باحد الازمنة  
الثلاثة) الماضى وهو  
الزمان الذى قبل زمانك  
الذى انت فيه والمستقبل  
وهو الزمان الذى يترقب  
وجوده بعد هذا الزمان  
والحال وهو اجزاء من  
اواخر الماضى واوائل  
المستقبل متعاقبة من غير  
مهلة وتراخ

قبل زمانك ( قوله الذي انت فيه ) اى حين التكلم او حين غيره من الافعال وكذا يقال  
 فى قوله بعد هذا الزمان ( قوله والمستقبل ) هو على صيغة اسم الفاعل كالماضى  
 او اسم المفعول وكلاهما موافق للعقول لان الزمان يستقبل كاستقبله ( قوله الذى  
 يترقب ) اى ينتظر وجوده اى الزمان الذى من شأنه ان يترقب وينتظر وجوده  
 لان لترقب بالفعل لا يتوقف عليه تحقق الزمان المستقبل واعتراض على الشارح  
 بان يترقب دال على الزمان المستقبل فيلزم ان يترقب وجود المستقبل فى المستقبل  
 لان المستقبل الذى هو مدلول يترقب كما هو ظرف للترقب ظرف لوجود المستقبل ايضا  
 اذ لا معنى لترقبه فى الماضى او الخالى فيكون فى المستقبل فيلزم ان يكون الشيء ظرفا  
 لنفسه او ان يكون للزمان زمان آخر هو ظرف له وهو باطل واجيب بان المراد بقوله  
 يترقب وجوده مجرد التأخر فكأنه قال الزمان التأخر بعد هذا الزمان اى الحاضر  
 وجينئذ فلا يلزم ما ذكر لان الافعال الواقعة فى التعاريف لا دلالة لها على زمان كما صرح  
 بذلك العلامة السيد ( قوله وهو اجزاء ) اى آتات وازمنة من اواخر الماضى واوائل  
 المستقبل وفيه انه اذا كان الزمان حالا فلا ماضى ولا مستقبل ويجاب بان المراد  
 الماضى باعتبار ما يكون والمستقبل باعتبار ما كان كذا قرر شيخنا العلامة العدوى وفى بعض  
 الحواشى ان الحال عند النحاة اجزاء من اواخر الماضى واوائل المستقبل مع  
 ما بينهما من الآن الحاضر الا انه حقيقة فى الآن الحاضر لكن لقصره احتياج  
 الى الاعتماد على اجزاء قبله واجزاء بعده ( قوله من غير مهلة وتراخ ) اى بين  
 كل جزء وما يليه لا بين اول الاجزاء وآخرها اذ الهلة بينهما لازمة اذا طالت المدة  
 كما يقال زيد يصلى والحال ان بعض صلاته ماضى وبعضها باقى فيجعلوا الصلاة الواقعة  
 فى الآتات الكثيرة المتعاقبة واقعة فى الحال فليس الحال زمن التكلم فقط وهذا اعنى  
 قوله من غير مهلة وتراخ توضيح لقوله متعاقبة وليس قيدا آخر للاحتراز عما لو كانت  
 الاجزاء متصلة لكن كانت كثيرة كشهر وسنة فان الاجزاء وان كانت متعاقبة لكن هناك  
 مهلة وتراخ بين اولها وآخرها لان المجموع لا يخرج عن ان يكون حالالا نه حيث  
 فرض ان هناك اجزاء متصلة فلهلة بين اولها وآخرها لازمة فلامعنى لاشتراط انقضاء  
 ذلك ( قوله وهذا امر عرفى ) يحتمل ان المراد وهذا الحال اى مقداره امر عرفى اى  
 مبنى على عرف اهل العربية وليس مضبوطا بمحد معين فليعدونه حالا فهو حال كما  
 جعلوا الزمن فى زيد يصلى حالا مع كونه فى انشاء الصلاة فرغ منها شطر وبقي شطر  
 وكذا فى زيد يأكل او يحج او يكتب القرآن او يجاهد الكفار ولا شك فى اختلاف  
 مقادير ازمتهما ويحتمل ان المراد وهذا اى الحال امر عرفى اى متعارف بين الناس  
 ولا حقيقة له فى الواقع لان كل جزء اعبرته من الزمن تجده اما ماضيا او مستقبلا وليس  
 ثم حال يمكن تحققه قاله سم وفيه ان الآن الحاضر وهو الجزء الحاضر من الزمان

وهذا امر عرفى وذلك لان  
 الفعل دال بصيغته على احد  
 الازمنة الثلاثة من غير  
 احتياج الى قرينه تدل على  
 ذلك بخلاف الاسم فانه انما  
 يدل عليه بقرينة خارجية  
 كقولنا زيد قائم الآن او امس  
 او غدا ولهذا قال (على  
 اخصر وجه)

البسيط الذي لا يقبل القسمة متحقق قطعاً ويحتمل ان المراد وهذا تعريف للحال العرفي وهو الزمان الذي يقع فيه الفعل ويقدر بقدره فيختلف باختلافه واما الحال الحقيقي فهو الآن الذي لا يتجزأ قاله السيرامي ( قوله وذلك ) اي ويان ذلك الذي قاله المصنف من ان الفعل يدل على التقييد باحد الازمنة ( قوله دال بصيغته ) اي ببيئته وليس المراد بالصيغة المادة لان الفعل يدل بها على الحدث لاعلى الزمان ( قوله من غير احتياج الخ ) جواب عما يرد على المصنف من ان الاسم كذلك قديبل على احد الازمنة فكيف يقول المصنف واما كونه فعلاً للتقيد الخ مع ان التقيد المذكور متأث مع ايراد اسمها لما علمت من ان الاسم قديبل على احد الازمنة الثلاثة وحاصل الجواب ان العلة التقيد مع الاختصارية فلا يحتاج للتصريح معه بقرينة بخلاف الاسم فانه وان حصل به التقيد لكن يحتاج للقرينة ثم ان قوله من غير احتياج الخ هذا انما يظهر بالنسبة للماضي والامر واما المضارع فانه يحتاج للقرينة لاحتماله للحال والاستقبال وقديحساب بان المراد من غير احتياج الى قرينة اي من حيث اصل الوضع وهذا لاينا في انه يحتاج للقرينة المعينة للمراد عند تراحم المعاني فان قلت فاما الفاسدة حيثئذ في الايراد فعلاً ولا مندوحة عن القرينة الا ان القرينة ههنا لتبين المراد وفي الاسم للتقيد قلت فأنه اذ تدرج في التعيين وذلك موجب لمزيد التقرير ( قوله فانه انما يدل عليه بقرينة خارجية ) اعترض بان هذا ينافيه قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال فان هذا يفيد انه يدل على الزمان الحال بلا قرينة واحتياجه لها اذا اريد غير الحال كاحتياج الفعل لها اذا اريد غير الزمان الذي هو حقيقة فيه وحيثئذ فلا فرق بين الفعل واسم الفاعل واجيب بان المراد بقول الشارح لان الفعل دال بصيغته على احد الازمنة اي دلالة صريحة بلا قرينة وقوله بخلاف اسم فانه انما يدل عليه دلالة صريحة بقرينة وحيثئذ فلا يزد اسم الفاعل لانه وان دل على الزمان الحال بلا قرينة لكن بالزوم لا بالصراحة ويان ذلك ان قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال اي في الحدث الحالي اي الحاصل بالفعل لا للزمان الحالي وان لم من الاول الثاني فدلالته على الزمان الحالي بلا قرينة لكن بالزوم لا بالصراحة بخلاف الفعل فان الزمان جزء مفهومه فيحيثئذ يدل عليه صراحة بلا قرينة فالحاصل ان الفعل يدل على الزمان صراحة بلا قرينة واما الاسم فانه لا يدل على الزمان دلالة صريحة الا بالقرينة فاسم الفاعل وان دل على الزمان بلا قرينة لكن دلالة التزامية لا صريحة فاذا اريد الدلالة عليه صريحاً احتاج الى قرينة وقد ضعف يعقوبي هذا الجواب بان تعقل الحدث الحالي بلا زمان الحال كالحال وحيثئذ فكيف يتأتى للواضع ان تعقل الحدث الحالي وحده ويضع له اسم الفاعل ( قوله على اخصر وجه ) كان ينبغي ان يؤخره عن قوله مع افادة التجدد ليعلق باعادة التجدد والتقيد على سبيل التنازع اذ يمكن كل منهما بالاسم



بضمية القرينة فترجع الفعل لكل منهما على الاسم لا يتأق الا بقصد الاختصار (قوله ولما كان الخ) حاصله ان الفعل يدل على الزمان وعلى حدث مقارن له ثم ان الزمان حرفوه بانه كم اى عرض قابل للقسمة لذاته غير قار الذات اى لا تجتمع اجزاؤه في الوجود فيكون كل منها حادثا فمن لوازمه التجرد والحدوث واذا كان كذلك فينبغي ان يعتبر التجرد في الحدث المقارن له لاجل المناسبة بين المقارنين على انه لا معنى لمقارنة الشيء للزمان الاحدونه معه فاذا استعملت الافعال في الامور المستمرة كقولك علم الله ويعلم الله كانت مجازات ومن ثم اجمعوا على ان هذه الافعال ليست زمانية لانها لو كانت زمانية لكان مدلولها متجعدا وحادثا وباللزام باطل ثم اعلم ان التجرد يطلق على معينين احدهما الحصول بعدا لم يكن والثاني التقضى والحصول شيئا فشيئا على وجه الاستمرار والمعتبر في مفهوم الفعل التجرد بالمعنى الاول واللازم للزمان التجرد بالمعنى الثاني وحيثذا فالواقعة بين الحدث والزمان المقارنين في مطلق تجدد لان التجرد بالمعنى الثاني غير لازم للفعل ولا معتبر في مفهومه حتى اذا اريد ذلك من الفعل المضارع فلا بد من قرينة اذا علمت هذا تعلم ان قول المدرسين معنى احده ان الله سبحانه جدا بعد جد الى ما لا نهاية له تفسير بحسب المقام لا بحسب الوضع (قوله لا مكان التجرد لازما للزمان) المراد بالتجعد هنا التقضى والحصول شيئا فشيئا على وجه الاستمرار (قوله اى لا يجتمع الخ) تفسير لقوله غير قار الذات (قوله نفيدا للتجعد) اى تجدد الحدث المدلول لذلك الفعل اى وجوده بعدا لم يكن لاجل ان يكون هناك مناسبة بين الزمان وماقارنه وهو الحدث في ان كلا منهما متجعد وان كان التجرد المعتبر في هذا غير المعتبر في هذا ان قلب المضارع قديفد التجرد الاستمراري وهو الحصول شيئا فشيئا اللازم للزمان ماقلت ذلك بحسب المقام والقرينة لا بالوضع كما مر ان قلت ماقرر من افادة الفعل للتجعد بشكل على قولهم الجملة المضارعية اذا وقعت خبرا نحو زيد ينطلق مفيدة للثبوت والاستمرار قلت يجوز ان يكون المراد من قولهم للثبوت اى ثبوت التجرد واستمراره وحيثذا فلا اشكال (قوله

ولما كان التجدد لازما للزمان لكونه كما غير قار الذات اى لا يجتمع اجزاؤه في الوجود والزمان جزء من مفهوم الفعل كان الفعل مع افادته التقييد باحد الازمنة الثلاثة مفيد للتجعد واليه اشار بقوله (مع افادة التجدد كقوله) اى كقول طريف بن تميم (او كما وردت عكاظ) هو منسوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناسدون ويتفاخرون وكانت فيه وقائع قبيلة (بعشوا الى عريضهم) وعريف القوم القيم بانهم الذي شهر وعرف بذلك

- اي كقول طريف) اى يصف نفسه بالشجاعة (قوله او كما وردت الخ) بعده
- \* فتوسموني اننى انا ذلكم \* شاك سلاحي في الحوادث معلم \*
- \* تحتى الاغرو فوق جلدى نثرة \* زعف ترد السيف وهو مثل \*
- \* حول اسيد والهجم ومازن \* واذا حلات فحول يبتى خصم \*

وعكاظ منسوق بين نخلة والطائف كانت تقام في مستهل ذى القعدة وتستمر عشرين يوما تجتمع فيه قبائل العرب فيتعاكظون اى يتفاخرون ويتناشدون وكانت فرسان العرب اذا حضروا عكاظ وامن بعضهم من بعض لكون عكاظ في شهر حرام تقنعوا حتى لا يمرقوا وذكر من طريف هذا انه كان من الشجعان وكان لا يتقنع كما يتقنعون فاتفق له انه وافى عكاظ وكان طريف قبل ذلك قد قتل شراجيل الشيباني فقال حصيصه

من سراحيل ارونى طريقا فأروه اياه فجعل حصيصه كما امر به طريف تأمله ونظر اليه  
حتى فطن له طريف فقال له مالك تنظر الى مرة بعد مرة فقال له حصيصه اتوسمك  
لا يفرك فله على ان لقيتك في حرب لاقتلك اولتقتلنى فقال طريف عند ذلك الايات  
المذكورة والهمزة في قوله او كلما للاستفهام التقريرى والواو للعطف على مقدر اى  
احضرت العرب في عكاظ وكما الخ وقبيلة فاعل وردت بمعنى جاءت وعكاظ مفعوله  
وكما نظرف زمان لوردت مضمن معنى الشرط والعامل فيه جوابه وهو بشوا (قوله  
متسوق) بفتح الواو المشددة اسم مكان من تسوق القوم اذا باعوا واشتروا فهو اسم  
لمكان البيع والشراء (قوله ويتفاحرون) اى يذكر انسابهم وبما يلبسونه من الثياب  
وما يحملونه من السلاح (قوله القيم بامرهم) اى رئيسهم المتولى للبحث عنهم والكلام  
في شأنهم (قوله وعرف بذلك) اى بالقيام بامرهم وهذا اشارة الى وجه تسميته  
عريفا (قوله يتوسم) هذا محل الشاهد حيث اورد المسند فعلا للتقيد باحد الازمنة مع  
افادة التجدد (قوله تفرس الوجوه) اى وجوه الحاضرين لينظر انا فيهم اولا لانلى  
جناية فى كل قوم ونكابة لهم فاذا وردت القبائل ذلك المحل بشوا الى عريفهم ليتعرفنى  
فياخذون بثارهم منى وهذا مدح فى العرب للجري \* ويحتمل كما قيل بشوا الى عريفهم  
ليتعرفنى لاجل ان يتا نوابى لشجاعى اولا لاجل ان يتم لهم اظهار مفخرتهم بحضرتى  
لانه كان رئيسا على كل شريف (قوله وتأملها) تفسير لقوله تفرس الوجوه واعترض  
على الشارح بان قوله اى يصدر عنه تفرس الوجوه وتأملها شيئا فشيئا لحظة فلحظة  
يدل على ان التجدد المعبر فى مفهوم الفعل التجدد بمعنى التقضى والحصول شيئا فشيئا مع انه  
ليس كذلك كما تقدم اذ دلالة على التجدد بهذا المعنى لا بد لها من قرينة واجيب بان هذا  
تفسير للراد من الفعل فى هذا المقام لا تفسير له بحسب الوضع فلا ينافى ما مر من ان  
المعبر فى مفهوم الفعل التجدد بمعنى الحصول بعد العدم لا بمعنى التقضى شيئا فشيئا مع انه  
لا بد له من قرينة وهى فى البيت كون تعين المطلوب اما يحصل بعد التفرس التجدد كثيرا  
فى وجوه الحاضرين فى التسوق (قوله فلا فائدة عدمها) الاظهر ان يقال فلا فائدة  
مطلق الثبوت لاجل ان لا يكون الكلام خاليا عن افادة الدلول الوضعى للاسم صريحا  
فان الاسمية لا تقيد عدم التقيد وعدم افادة التجدد بل هما لعدم ما يدل عليهما آه  
فنارى (قوله يعنى) اى بافادة عدمها افادة الدوام اى المقابل للتقيد بزمن مخصوص  
وافادة الثبوت المقابل للتجدد واعلم ان دلالة الاسم على الثبوت الذى هو تحقق المحمول  
للموضوع بحسب اصل الوضع واما افادته للدوام والثبات فن خارج لا بحسب اصل  
الوضع وقد اشار الشارح الى ذلك بقوله الآتى قال الشيخ عبدالقاهر الخ فانه انا دانه  
لادلالة للاسم على الدوام بحسب الوضع فكلام الشارح يشير الى انه ينبغي ان يحمل  
كلام المصنف على ان افادته للدوام من خارج جمعا بينه وبين كلام الشيخ ودفعنا

(يتوسم) اى يصدر عنه  
تفرس الوجوه وتأملها  
شيئا فشيئا لحظة فلحظة  
(واما كونه) اى المسند  
(اسما فلا فائدة عدمها)  
اى عدم التقيد المذكور  
وافادة التجدد بمعنى لا فائدة  
الدوام والثبوت لافراض  
تعلق بذلك (كقوله  
لا يألّف الدرهم المضروب  
صُرّتنا) وهو ما يجتمع فيه  
الدراهم (لكن يمر عليها  
وهو منطلق)

للتعارض بينهما فقله لكلام الشيخ اشارة الى الجمع وحاصله ان كلام الشيخ باعتبار  
الوضع وما فيه كلام المصنف باعتبار القرائن الخارجية لا الى الاعتراض على  
المصنف وان احتمل ذلك ثم انه كان الاولى للشارح تقديم الثبوت على الدوام لانه  
يلزم من الدوام الثبوت ولا عكس فذكر الثبوت آخر لا فائدة فيه لانه معلوم بمقابلته  
وايضا قوله لا غراض متعلق باقادة الدوام لا باقادة الثبوت لما علمت ان اقادة الاسم  
الثبوت بحسب الوضع بخلاف اقادته الدوام فتقديم الدوام يوهم تعلقه باقادة الثبوت  
ثم ما تقرر من ان الاسم انما يفيد الثبوت دون الحدوث اى الحصول بعد العدم بخالفة  
ما ذكره ابن الحاجب في تعريف اسم الفاعل من انه ما انتق لغير الحدوث فقد اعتبر  
الحدوث في مفهومه فاما ان يرى ان النحويين يخالفون اهل المعاني واما ان يقال مراده  
انه يفيد الحدوث غالبا بقرائن خارجية (قوله لا غراض) اى كما اذا كان المقام يقتضى  
كمال الذم او المدح او نحو ذلك مما يناسبه الدوام والثبات (قوله كقول) اى النضر بن  
لؤية يتحد بالغي والكرم وقبل البيت المذكور

\* قالت طريفة ماتى دراهمنا \* وما بنا سرف فيها ولا خرف \*

\* انا اذا اجتمعت يوما دراهمنا \* تلت الى طرق الخيرات تسبق \*

لا يألّف البيت وبعده

\* حتى نصير الى نذل يخلده \* يكاد من صره اياه يمزق \*

يعنى ان الانطلاق من  
الصرة ثابت الدرهم دائما  
قال الشيخ عبد القاهر  
موضوع الاسم على ان  
يثبت به الشئ لاشئ من غير  
اقتضاء انه يتجدد ويحدث  
شيأ فشيأ فلا تعرض في زيد  
منطلق لاكثر من اثبات  
الانطلاق فعلامه كما في زيد  
طويل وعمر وقصير (واما  
تقييد الفعل) وما يشبهه  
من اسم الفاعل او المفعول  
وغيرهما (بمفعول) مطلق  
اوبه اوفيه اوله او معه  
(ونحوه) من الحال والتمييز  
والاستثناء (فلترية الفائدة)

(قوله صرتنا) المشهور نصبه على انه مفعول لقوله لا يألّف والاحسن نصب الدرهم  
المضروب ليكون عدم الالف من جانب صرته آه عصام (قوله وهو منطلق) اى  
فتعبيره بمنطلق للاشارة بان انطلاق الدراهم من الصرة امر ثابت دائم لا يتجدد وان  
الدراهم ليس لها استقرار ما في الصرة وهذا مبالغة في مدحهم بالكرم وفي قوله لكن  
ير عليها الخ تكميل حسن اذ قوله لا يألّف الخ ربما يوهم انه لا يحصل له جنس الدراهم  
فازال ذلك التوهم بهذا الاستدراك (قوله ثابت الدرهم دائما) اى لان مقام المدح يقتضى  
دوام ذلك (قوله موضوع الاسم) اى الاسم المسند في التركيب موضوع لاجل ان  
يثبت الخ اى انه انما وضع لاجل هذا المعنى وهو ثبوت الشئ لاشئ واما اقادة الدوام  
والاستمرار فانما هو من قرينة خارجية (قوله من غير اقتضاء الخ) ان قلت الاسم كما يحمل  
على الدوام بواسطة القرائن يصح ان يحمل على الاستمرار التجددى باعتبار القرائن  
الخارجية كالنعل فلا شئ خص الفعل بالدلالة على الاستمرار التجددى دون الاسم  
قلت وجه ذلك مناسبة الاستمرار التجددى للفعل لاشتراكه على الزمان التجدد (قوله  
فلا تعرض الخ) اى واما اقادته الدوام فن المقام كغرض المدح او الذم فلا منافاة  
بينه وبين كلام الشارح المتقدم لان كلام الشارح بحسب الاستعمال لا اعتبار القرائن  
الخارجية وكلام الشيخ بحسب اصل الوضع (قوله كما في زيد طويل) هذا تقييد للثبوت

في قوله فلا تعرض الخ اي كالاتعرض لقولنا زيد طويل لغير اثبات الطول صفة ريد  
واثبات القصر صفة لغمر و لا تجدد فيه واعترض بان الطول والقصر لازمان له  
فهما دأمان واجيب بانهما وان كانا دأمان لكن استفادة دوامهما ليست من جوهر  
اللفظ بل من حيث ان الصفة المشبهة لاندل على زمان معين وليس بعض الازمنة  
اولى من بعض فتحمل على الجميع فالخاص ان الدوام انهما استفدت من قرينة خارجية  
وهو الترجيح بلا مرجح عند الجمل على خلافه تأمل (قوله واما تقييد الفعل) اي  
الواقع مسندا وكذا يقال فيما اشبهه لا يقال ان تقييد الفعل بما ذكر من مباحث  
متعلقات الفعل فذكره هنا من ذكر الشيء في غير محله لانا نقول لا يترزم من كون ذلك  
من مباحث متعلقات الفعل ان لا يكون من مباحث المسند حتى يكون ذكره هنا من  
ذكر الشيء في غير محله (قوله وما يشبهه من اسم الفاعل الخ) واقتصر المصنف  
على الفعل لانه الاصل ولك ان تحمل الفعل في كلامه على الفعل اللغوي فيكون  
شاملا لما ذكر (قوله وغيرهما) اي كالفعل التفضيل والصفة المشبهة وانما كانت  
المذكورات شبيهة بالفعل لمماثلتها في الاشتقاق فيكون لها متعلقات مثله (قوله  
بمفعول مطلق الخ) اي فلفظ المفعول متناول لها جميعا لاشتراكها في مطلق المفعولية  
وقوله بمفعول مطلق اي غير مؤخر والا فهو لا يفيد تربية الفائدة وذلك لان الفعل  
يحمل الحقيقة والجاز والمصدر المؤكد افاد نفس الحقيقة والذي افاده هو احد  
محملي الفعل وهو الظاهر منهما الا ان يقال التعيين فائدة لم تكن فتأمل وامثلة  
المذكورات اكرمت اكرام اهل الحسب وحفظت حديث البخاري وقرأت بمكة وجلست  
امام الروضة الشريفة وسرت طريق المدينة وتطهرت تعظيما للحديث وتصدققت مخلصا  
وطبت نفسا بالتوفيق ولا احب الا الصالحين واعترض على الشارح في ذكره  
الاستثناء اي المستثنى بانه اما ان يكون مستثنى من الفاعل فهو من تحت اومن المفعول به  
او غيره من الفاعيل او الحال فكذلك في الاول لا يكون مربيا لفائدة وفي غيره التربية  
حصلت بالمستثنى منه وحيث فلا معنى لتقييد الفعل به لكن في الرضى ان المنسوب اليه  
الفعل او شبهه هو المستثنى منه مع المستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب  
دون المستثنى لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب  
آه كلامه وبهذا ظهر كون المستثنى قيدا للفعل واندفع ما ذكر من الاعتراض (قوله  
فلترية الفائدة) اي تكثيرها فان قلت ان الفعل متعدي متى ذكر افاد ان هناك مفعولا به  
لان تعقل الفعل المذكور يتوقف على تعقله وافاد ان هناك مفعولا به ومع له فلا يكون  
ذكر تلك الاشياء مربيا لفائدة اذ ليس ذكرها مفيدا لشيء زائد قلت ان ذكر الفعل  
المتعدى يقتضي هذه الاشياء على العموم وتبين الشخص امر زائد فبذكره بشخصه  
تعظم الفائدة والحاصل ان الفعل متعدي يتوقف تعقله على تعقل كل من الفاعل والمفعول

لان الحكم كما ازداد  
 خصوصاً زاد غرابته وكما  
 زاد غرابته زاد افادة كما  
 يظهر بالنظر الى قولنا  
 شيء ماموجود وفلان بن  
 فلان حفظ التوراة سنة  
 كذا في بلدة كذا ولما  
 استشعر سؤالاً وهو ان  
 خبركان من مشبهات  
 المفعول والتقييد به ليس  
 لتربية الفائدة لعدم الفائدة  
 بدونه اشارة الى جوابه  
 بقوله (والمقيد في نحوكان  
 زيد منطلقاً هو منطلقاً لا  
 كان) لان منطلقاً هو نفس  
 السند وكان قيده لدلالته  
 على زمان النسبة كما اذا  
 قلت زيد منطلق في الزمان  
 الماضي (واما تركه) اي  
 ترك التقييد (فلما نفع) اي  
 من تربية الفائدة مثل خوف  
 انقضاء القرصة او ارادة  
 ان لا يطلع الحاضرون على  
 زمان الفعل او مكانه

الا انه فرق بينهما من جهة ان تعقل الفعل المذكور ينشئ تعقل الفاعل بخصوصه  
 لانه اعتبر في مضمومة النسبة الفاعل الخاص فذكره محصل لاجل الفائدة وتعقل  
 الفعل المذكور يتوقف على تعقل مفعول ما وهو معقول لكل احد لاعلى تعقل  
 مفعول بخصوص فذكره مخصوصه يحصل تربية الفائدة (قوله لان الحكم) اي  
 المطلق وقوله كما ازداد خصوصاً اي قيدا وقوله زاد غرابته اي بعدا عن الذهن  
 وقلة خطوط بالبال وقوله وكما زاد غرابته اي بالنسبة للسامع زاد افادة له والحاصل  
 ان الحكم المطلق الخالي عن القيود لا يزيد على فائدة نسبة المحمول للموضوع  
 وربما كان ذلك الحكم معلوما عند السامع فلا يفيد فاذا زيد قيدكان فيه فائدة غريبة  
 والحكم الغريب مستلزم للافادة للجهل به غالباً وكما كثرت غرابته بكثرة قيوده فقد  
 كثرت فوائده (قوله شيء ماموجود) الاخبار عن شيء بالوجود غير مفيد لانه معلوم  
 بالضرورة وذلك لان الشيء يشمل الوجود والعدم عند الغويين والاخبار بالنظر  
 لعرفهم فهي قضية مهمة في قوة الجزئية اي بعض الشيء اي الاشياء موجود  
 ومن العلوم ضرورة وجود بعض الاشياء وهذا المثال ليس فيه خصوص فهو خال  
 عن الفائدة الزائدة على اصل الحكم بخلاف المثال الذي بعده وهو فلان الخ فان فيه  
 غرابات بكثرة القيود وبذلك كثرت فوائده كما لا يخفى (قوله مشبهات المفعول) اي  
 من حيث انتصابه (قول اشارة الى جوابه الخ) حاصيل ذلك الجواب انا لانسلم  
 ان هذا من قبيل تقييد الفعل بمفعول الذي كلامنا فيه بل هو من قبيل تقييد شبه الفعل  
 بفعل وهذا لا كلام لتأنيه وحينئذ فلا اعتراض (قوله لا كان) اي كما فهم المعترض  
 (قوله لان منطلقاً هو نفس السند) اي لانه هو الدال على الحدث والسند انما هو الدال  
 على الحدث بخلاف كان فانها انما تدل على الزمان ولا دلالة لها على الحدث  
 كما قال السيد وغيره وحينئذ يفيد ذلك السند بمفاد كان وهو الزمان الماضي يفيد  
 الكلام ان الاطلاق لا يد كان فيما مضى فكأنك قلت زيد منطلق في الزمان الماضي  
 والحاصل ان منطلقاً نفس السند لان اصل التركيب زيد منطلق وكان انما ذكرت  
 لدالتها على زمان النسبة فهي باعتبار دلالتها على الزمان قيد لمنطلقاً وحينئذ فقولنا  
 كان زيد منطلقاً في معنى قولنا زيد منطلق في الزمان الماضي والى هذا اشارة بقوله  
 وكان قيده للدلالة على زمان النسبة كما اذا قلت زيد منطلق في الزمان الماضي  
 وما ذكره المصنف من ان الخبر في باب كان هو السند والفعل قيد بطريقة مخالفة  
 لما اختاره الرضي من دلالة كان على الحدث وانها المسند لزيد حتى ان معنى كان زيد  
 حصل شيء ما زيد وقوله بعد منطلقاً او نحوه تفصيل وتبيين لذلك الشيء المهم  
 فاول الكلام اجمال وآخره تفصيل وعلى هذا فخطباً تقييد وتبيين للاتصاف  
 بمضمونها مرب للفائدة والمعنى شيء ماثب لزيد في الزمان الماضي ميبين بالانطلاق

( قوله وكان قيدله ) مبتدأ وخبر وهو صريح في ان القيد نفس السند وهو منطلقا وهو صريح كلام المصنف ايضا ويحتمل ان في العبارة حذف اى وكان قيد لنسبته ويدل لهذا ما بعده وعلى هذا فالقيد انما هو النسبة والامر قريب لان تقيد كل يؤول لتقيد الآخر ( قوله مثل خوف الخ ) هذا مثال للمانع وذلك كقول الصياد لمخاطبه الصيد نجوس او حيس من غير ان يقول محبوبين في الشرك لاجل ان ينتهز فرصة التأكيد المقضى لمبادرة المخاطب لادراكه قبل فواته بالفرار او بالموت حتف انقه ( قوله او ارادة ان لا يطلع الخ ) عطف على خوف انقضاء الفرصة وذلك كقولك لاخر زيد فعل كذا ولم تقل يوم كذا ولا في مكان كذا خوفا من الاطلاع على زمان الفعل او مكانه والمقام مقتضى اخفاؤه واعتراض بان الفعل يدل صراحة على زمان معين من الماضي والحال والاستقبال فالاطلاع على الزمان موجود عند ترك التقيد وحينئذ فلا يصح الترك لاجل ارادة عدم الاطلاع على الزمان واجيب بان المراد بالزمان زمان مخصوص بذلك الفعل مثل المساء والصباح فتقول جاء زيد او يحى ومرادك أمس اوليلا او غدا او صباحا فتترك التقيد المذكور لثلا يعلم الحاضرون الوقت الخصوص والاولو قيل جاء زيد صباحا او مساء او وقت الظهر اطلع الحاضرون على ذلك الزمان الخصوص ( قوله او مفعوله ) عطف على زمان الفعل وذلك كما لو وقع ضرب من زيد على عمرو فقلت ضرب زيد ولم تقل عمرا خوفا من الاطلاع على ذلك فيحصل لعمر وفضيحة بين الناس او يحصل منه ضرر لزيد ( قوله او عدم العلم ) عطف على خوف انقضاء الخ اى عدم علم المتكلم بالمقيدات كقولك ضربت ولم تقل زيدا مثلا لعدم علمك بمن وقع عليه ضربك واعتراض على الشارح في جملة عدم العلم بانما لان المانع لا يكون الوجوديا وهذا امر عديم ولان المانع من الشيء هو النافي له وعدم العلم بالمقيدات لا ينافي التزبية وان كانت متعذرة معه واجيب بان المراد بالمانع هنا المانع القوي وهو ما لا يتأتى تحصيل الشيء معه ووجوديا كان او عدميا منافيا كان اولاً ( قوله او نحو ذلك ) اى كجهد الاختصار حيث اقتضاء المقام لضيق او ضجر من المتكلم او خوف سامة السامع ( قوله واما تقيدته بالشرط ) كان الاولى للمصنف ان يقدم هذا على حالة ترك التقيد ويؤخر ترك التقيد عن هذا لاجل ان يجرى التقيد بالقيود الوجودية على سنن واحد وكيف يؤخر هذا والتقيد بالشرط في قوة التقيد بالمفعول فيه كما يعلم من قول الشارح الآتى بمنزلة قولك اكرمك وقت مجيئك اياى واجيب بانه لما كان التقيد بالشرط محتاجا الى بسط ما اخره عن الترك وان كان المناسب ذكره مع ما قبله ( قوله اى الفعل ) اى الواقع مسندا في جملة الجزاء نحو ان جئت اكرمك فالشرط مقيد لا كرمك وقوله اى الفعل اى او ما يشبهه او ما هو مؤل بما يشبهه الواقع مسندا في جملة الجزاء نحو كلما كانت الشمس طالعة

او مفعوله او عدم العلم بالمقيدات او نحو ذلك ( واما تقيدته ) اى الفعل بالشرط ( مثلا اكرمك ان تكرمنى وان تكرمنى اكرمك فلا اعتبارات وحالات تقتضى تقيدته به ) لا تعرف الا بمعرفة ما ادواته ( يعنى حروف الشرط واسماءه ) من التفصيل وقد بين ذلك اى التفصيل ( في علم النحو )

فالنهار موجود ونحو ان كان زيد اباً لعمرو فانا اخ له ففي المثال الاول ثبوت الوجود  
لنهار مقيد بطلوع الشمس اذ المعنى وجود النهار ثابت في كل وقت من اوقات  
طلوع الشمس وفي المثال الثاني ثبوت اخوة عمرو للمتكلم مقيد بابوة زيد لعمرو ( قوله  
بالشرط ) اراد به جلة الشرط واعاد المصنف الضمير على الشرط في قوله ادواته بمعنى  
التعليق اعنى عقد السببية والمنىية على طريق الاستخدام واعلم ان اطلاق الشرط  
على الجملة الشرطية اعنى مجموع فعل الشرط والجزاء غير معهود وكذلك اطلاقه  
على مجموع الاداة وفعل الشرط فقط انما المعهود اطلاقه على فعل الشرط واداته  
والتعليق ( قوله مثل اكرمك ان تكرمنى الخ ) لم يقصد الشارح بذلك ان التقييد  
كما يكون للجزاء المذكور يكون المحذوف لان البصريين جعلوا اكرمك ان تكرمنى  
محذوف للجزاء لعدم صحة تقديم الجزاء على الشرط لان حروف الشرط لها الصدارة  
بل قصد ان الشرط كما يكون قيداً للجزاء المتأخر يكون قيداً للجزاء المتقدم فان علماء  
المعاني لا يجعلون المتقدم على الشرط دالاً على الجزاء بل يجعلونه نفس الجزاء  
كما صرح به الشارح في بحث الايجاز والاطناب والساواة وفاقا للكوفيين هذا  
والجمهور من النحويين شرطوا ان يكون الشرط ماضياً اذا تقدم عليه ما هو جزاء  
في المعنى نحو انت ظالم ان فعلت كذا واختار بعضهم عدم الاشتراط فهذا المثال مبنى عليه  
افاده الفنارى ( قوله فلاحتمارات ) اى تكات معتبرات لكون المقام يقتضى التقييد  
بما يفيدها وانما فسرنا الاحتمارات بما ذكره بدليل قوله وحالات لان الحالات معتبرات  
لاحتمارات وتلك الحالات هى تعليق حصول مضمون جلة بحصول مضمون جلة  
اخرى اما فى الماضى كما فى لو واما فى الاستقبال اما مع الجزم كما فى اذا ومع الشك كما فى ان  
او فى جميع الزمان كما فى مهما او المكان كما فى اين ( قوله يعنى حروف الشرط واسماها )  
دفع بهذا ما يتوهم من لفظ ادوات انها كلها حروف ( قوله من التفصيل ) بيان  
لما لا يعرفه التفضيل الذى بين ادواته الحاصل ببيان ما بينهما من الفرق المعنوية  
وفى الاطول ما بين ادواته من التفصيل اى بما ذكره مفصلاً ككون ان واذا للشرط  
فى الاستقبال لكن مع الجزم فى اذا ومع الشك فى ان وكون لو للشرط فى الماضى  
وكون مهما متى لعموم الزمان واين لعموم المكان ومن لعموم من يعقل وما لعموم  
غير العاقل فيعتبر فى كل مقام ما يناسبه من معاني تلك الادوات فاذا كان المخاطب  
مثلاً يعتقد انه ان كرر الجئ اليك مللت منه واستقلته فتقول نقياً لذلك كلما جئتني  
ازددت فيك حياء وكذا اذا كان يعتقد ان الجائى فى وقت كذا لا يصادف طعاماً  
عند زيد مثل قلت نقياً لذلك متى جئت زيدا وجدت عنده طعاماً او كان يعتقد انك  
لا تجالس الا بالمجد مثلاً قلت انما تجلس اجلس معك او يعتقد انك لا تكرم الا من كان  
من بنى فلان فتقول له نقياً لذلك من جاني اكرمه او كان يعتقد انك لا تشترى

الانحاجة القلاية ولو اشترى هو غيرها قلت له نفيا لذلك ما شتر اشترى على هذا  
 نقر (قوله وفي هذا الكلام) اعني قول المصنف واما تقييده بالشرط الخ حيث  
 جعل الشرط قيدا (قوله لحكم الجزاء) اراد بالحكم النسبة كثبت الاكرام  
 او ان الاضافة يائية اى قيد للجزاء فالجزاء هو الكلام المقصود بالافادة واما جلة  
 الشرط فليست كلاما مقصودا لذاته بل مذكورة على انها قيد فيه بمنزلة الفضلات  
 كالمفعول والطرف فاذا قلت ان جثني اكرمك فالمعتبر لاصل الافادة هو الاخبار  
 بالاكرام واما الشرط فهو قيد فكأنك قلت اكرمك وقت مجيئك واعلم ان ما ذكر  
 من ان الكلام المقصود بالافادة هو الجزاء والشرط قيدله ينبغي ان يستثنى من ذلك  
 ما اذا كانت اداة الشرط اسما مبتدأ وجعل خبره الجزاء ومجموع فعل الشرط والجزاء  
 فان الكلام حينئذ مجموع الجملتين لان الخبر من حيث هو خبر ليس بكلام وكذا جزؤه  
 من باب اولى فان جعل الخبر فعل الشرط كما هو الاصح عند النحاة كان الكلام  
 هو الجزاء (قوله ونحوه) اى كالظرف في انه يقيد به كضربت او صمت يوم الخميس  
 (قوله بمنزلة قولك اكرمك الخ) استفيد الوقت من التعليل لان الشرط قيد في الجزاء  
 فهو بمنزلة العلة وزمان المعلول والعلة واحد فالعنى في هذا المثال اكرمك لاجل  
 مجيئك اى وفي زمانه (قوله ولا يخرج الكلام) الذى هو الجزاء وقوله بهذا التقييد  
 اى يحمله الشرط وقوله عما كان عليه اى قبل التقييد بالشرط لان اداة الشرط اى  
 تخرج الشرط عن اصاله ولا تسلط لها على الجزاء بل هو باق على حاله (قوله بل ان كان الجزاء  
 خبرا) اى قبل التقييد بحملة الشرط وقوله فالجمله الشرطية اعني مجموع الشرط والجزاء  
 وقوله خبرية اى بسبب خبرية الجزاء واعترض على الشارح بان الجزاء في قوله ان ضربتك  
 تضربني خبر مع ان الجملة انشائية ورد بان حرف الاستفهام داخل في المعنى على الجزاء  
 كما صرح به الرضى وحينئذ فهو ليس بخبر (قوله وان كان) اى الجزاء انشائيا اى قبل التقييد  
 بالشرط قوله فانشائية اى فالجمله اشرطية انشائية بسبب انشائية الجزاء (قوله واما نفس  
 الشرط) اى الجملة الشرطية وحدها بدون الجزاء وهذا مقابل في المعنى لقوله ولا يخرج  
 (قوله عن الخبرية) اى عن كونه كلاما خبريا لانه صار مركبا ناقصا وقوله واحتمال  
 الصدق والكذب عطف لازم على ملزوم وكما اخرجته الاداة عن الخبرية اخرجته  
 ايضا عن الانشائية لما علمت انه صار بالاداة مركبا ناقصا والمحصور عندهم في الخبر  
 والانشاء انما هو المركب التام واما قول الشارح في الطول لان الحرف قد اخرجته الى  
 الانشاء ففيه حذف مضاف بقرينة السياق اى الى حكم الانشاء وهو عدم احتمال الصدق  
 والكذب وان كان ليس بانشاء حقيقة والحاصل ان الشرط وحده كالمفعول الذى يقيد به  
 الفعل فكما ان المفعول لا يحتمل صدقا ولا كذبا فكذلك الشرط (قوله وما يقال الخ)  
 فأنه الشارح العلامة في شرح المفتاح وهذا شروع في دفع التناقض بين ما قاله

وفي هذا الكلام اشارة الى  
 ان الشرط في عرف اهل  
 العربية قيد لحكم الجزاء مثل  
 المفعول ونحوه فقوله ان  
 جثني اكرمك بمنزلة  
 قولك اكرمك وقت مجيئك  
 اى ولا يخرج الكلام بهذا  
 التقييد عما كان عليه من  
 الخبرية والانشائية بل ان  
 كان الجزاء خبرا فالجمله  
 الشرطية خبرية نحو ان  
 جثني اكرمك وان كان  
 انشائيا فانشائية نحو ان جارك  
 زيد اكرمك واما نفس  
 الشرط فقد اخرجته الاداة  
 عن الخبرية واحتمال الصدق  
 والكذب وما يقال



من ان كلا من الشرط  
والجزاء خارج عن الخبرة  
واحتمال الصدق والكذب  
وانما الخبر هو مجموع الشرط  
والجزاء المحكوم فيه بلزوم  
الثاني للاول فانما هو اعتبار  
المنطقيين ففهوم قولنا كلما  
كانت الشمس طالعة فالنهار  
موجود باعتبار اهل العربية  
الحكم بوجود النهار  
في كل وقت من اوقات  
طلوع الشمس فالمحكوم عليه  
هو النهار والمحكوم به هو  
الموجود وباعتبار المنطقيين  
الحكم بلزوم وجود النهار  
لطلوع الشمس فالمحكوم  
عليه طلوع الشمس  
والمحكوم به وجود النهار  
فكم من فرق بين الاعتبارين  
(ولكن لا بد من النظر ههنا  
في ان واذا ولو) لان فيها  
امحاطا كثيرة لم تعرض لها  
في علم النحو ( فان واذا  
للشرط في الاستقبال

شارحنا سابقا ومقاله الشارح العلامة وحاصل ذلك الايراد كيف يقال ان الكلام  
عند اهل العربية هو الجزاء والشرط لا دخل له فيه وانما هو قيد له مع ان هذا يخالفه  
مقاله الشارح العلامة من ان كل واحد من الشرط والجزاء ليس خبرا محتملا للصدق  
والكذب لان كل واحد منهما اخر جته الاداة عن اصله فليس المعبر في القضية  
حكم الجزاء لذلك وانما الكلام الخبري المحتمل للصدق والكذب هو مجموع الشرط  
والجزاء فكل واحد منهما مذکور قصدا لتوقف الكلام عليه لانه جزء منه  
وحاصل الجواب ان مقالته الشارح العلامة اصطلاح للناطقات وما تقدم لشارحنا  
اصطلاح لاهل العربية ولا يعض باصطلاح على اصطلاح ( قوله ان كلا من الشرط  
والجزاء ) اى كل منهما عن حدة لا مجموعهما كما هو ظاهر ( قوله واحتمال ) اى وخارج  
عن احتمال الصدق الخ وهو عطف لازم على ملزوم ( قوله وانما الخبر ) اى وانما الكلام  
الخبري سواء كان الجزاء في الاصل خبرا او انشاء حتى انك اذا قلت ان جاءك زيد  
فاكرمه فالمراد الحكم بالزوم بين الجبى والاکرام ولو كانت صورة الجزاء انشاء ( قوله  
المحكوم فيه ) اى في ذلك الخبر ( قوله فانما هو اعتبار المنطقيين ) اى فهم يعتبرون الزوم  
بين الشرط والجزاء سواء كان الزوم بينهما حقيقيا او اتفاقيا حتى ثبت الزوم بينهما  
صدق القضية لولم يقع واحد منهما ( قوله الحكم بوجود النهار ) الاولى ان  
يقول الحكم على النهار بالوجود لاحل ان يدل على المحكوم عليه وبه يتضح التفریع  
فالمقصود عند اهل العربية الاخبار بوجود النهار والتقيد ليس مقصودا لذاته ( قوله  
والمحكوم به وجود النهار ) اى الاولى ان يقول لزوم وجود النهار لانهم انما يحكمون  
باللزوم لا بالوجود ( قوله فكم من فرق بين الاعتبارين ) اى كم فرق اى ان هناك فروقا  
كثيرة بين الاعتبارين لاختلاف الكلام والحكم والمحكوم به والمحكوم عليه باختلاف  
هذين الاعتبارين وعبرة المطول والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الجملة الشرطية  
يحسب اعتبار المنطقيين غيره بحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس  
طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به  
والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس  
وظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار  
مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار حيثئذ وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم  
عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط  
وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بالزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع  
عن الخبرة واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها تشارك الجملة في انها قول موضوع  
للتصديق والتكذيب وتخالفها في ان طرفها مؤلفان تأليفا خبريا وان لم يكونا خبريين  
وبان الحكم فيها ليس بان احد الطرفين هو الآخر بخلاف الجملة الا ترى ان قولنا كلما

كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النجاة ان التقدير النهار موجود في كل وقت من اوقات طلوع الشمس وظاهره جلة خبرية قيد مسندها مفعول فيه فكهم من فرق بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نقائس المباحث انتهى قال عبد الحكيم فان قلت فما الفرق بين مذهبي اهل العربية واهل الميزان فان المآل واحد قلت الفرق ان الشرط عند اهل العربية مخصص للجزاء ببعض التقديرات حتى انه لولا التقييد بالشرط كان الحكم الذي في الجزاء عاما لجميع التقديرات فيكون التقييد مفهومه مفهوم مخالفة كما ذهب اليه الشافعية وعند اهل الميزان كل واحد من الشرط والجزاء بمنزلة جزء القضية الجزئية لا يفيد الحكم أصلا فلا يكون الشرط مخصصا للجزاء ببعض التقديرات فلا يتصور مفهوم المخالفة بل مسكوت عنه كما هو مذهب الحنفية (قوله ولكن لابد الخ) لما احال معرفة الاعتبارات المفادة لادوات الشرط على تبينها ببيان معانيها في علم النحو اشار الى ان ثلاثة منها لا يكفي في بيان الاغراض المفادة لها بيان معانيها المذكورة في علم النحو فقال ولكن الخ (قوله في ان واذا ولو) اي في معاني هذه الثلاثة (قوله للشرط) المراد به تعليق حصول مضمون جلة على حصول مضمون جلة اخرى بخلافه في قوله بوقوع الشرط فان المراد به فعل الشرط (قوله في الاستقبال) متعلق بالحصول الثاني الذي تضمنه لفظ الشرط كما في عبد الحكيم او بالشرط نظرا لما فيه من معنى الحصول لان الشرط تعليق حصول مضمون جلة للجزاء على حصول مضمون الشرط الكائن في الاستقبال ويلزم من حصول مضمون الشرط في الاستقبال حصول مضمون الجزاء فيه لان الحصول المعلق بحصول امر في المستقبل يلزم ان يكون مستقبلا وليس متعلقا بالشرط اعني التعليق باعتبار ذاته لانه حالي لا استقبالي ويصح ان يكون متعلقا بوصف محذوف اي الشرط الموجود في الاستقبال ويراد بالشرط التعليق وبضمير الوصف الشرط بمعنى فعل الشرط وهو المعلق عليه وحينئذ فقيه استخدام (قوله لكن اصل ان) اي المعنى الاصلي لها الذي تستعمل فيه بالحقيقة اللغوية وسيأتي مقابل ذلك الاصل في قوله وقد تستعمل (قوله عدم الجزم) اي عدم جزم التكلم وقوله بوقوع الشرط اي في المستقبل والمراد بعدم الجزم بوقوعه في المستقبل الشك في وقوعه في المستقبل وتوهم وقوعه فيه وان كان يصدق بظن الوقوع وبالجزم بعدم وقوعه والحاصل ان الفعل له خمسة احوال اما ان يحزم التكلم بوقوعه في المستقبل او بظن وقوعه فيه وهاتان الحالتان تستعمل فيهما اذا وتارة يتردد في وقوعه في المستقبل على حد سواء او بظن عدم وقوعه فيه ويتوهم وقوعه وهاتان الحالتان تستعمل فيهما ان وتارة يحزم بعدم الوقوع لكون الفعل محالا وهذه الحالة لا يستعمل فيها شيء منهما اذ لا معنى لتعليق قمض من هذا ان اذا شارك ان في عدم الدخول على الستميل وهو

لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط (قوله) فلا تقع في كلام الله تعالى على الاصل الاحكامية او على ضرب من التأويل (واصل اذا الجزم) بوقوعه فان واذا يشتركان في الاستقبال بخلاف لو يفترقان بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فلم يتعرض له لكونه مشتركا بين اذا وان والمقصود بيان وجه الافتراق

المجزوم بعدم وقوعه الا لثبته على ما سياتى في قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد الخ وتفرد ان بالشكوك والتوهم وقوعه وتفرد اذا بالتيقن والمظنون الوقوع وسائر ادوات الشرط كان في حكمها المذكور اذا علمت هذا فقول المصنف عدم الجزم بوقوع الشرط صادق بالشك في الوقوع وتوهمه وظنه والجزم بعدمه ولكنه محمول على الحالتين الاولين دون الاخيرتين وان شملهما كلامه واورد على هذا ان مات زيد فافعل كذا مع ان الموت مجزوم بوقوعه واجاب الزمخشري بان وقت الموت لما كان

غير معلوم استحسن دخول ان عليه انتهى فنارى (قوله فلا تقع في كلام الله تعالى على الاصل) اى وهو عدم الجزم بوقوع الشرط لانه تعالى عالم بمحقق الاشياء على ما هي عليه فيستحيل في حقه تعالى الشك والتردد في شيء ما (قوله الاحكامية) اى عن الغير كما في قالوا ان يسرق الخ وقوله او على ضرب من التأويل اى بان يفرض ان هذا الكلام واقع على لسان شخص عربى تكلم بهذا الكلام كما سياتى في قوله وان تصبهم سيئة فهي حينئذ باقية على اصلها من الشك او التوهم فقوله الاحكامية او على ضرب الخ اى تقع حينئذ في كلام الله على الاصل (قوله واصل اذا) اى معناها الاصل الذى تستعمل فيه على سبيل الحقيقة اللغوية (قوله الجزم بوقوعه) اى جزم المتكلم بوقوعه في المستقبل بحسب اعتقاده لان الشرط مطلقا مقدر الوقوع في المستقبل وقوله الجزم بوقوعه اى او ظن وقوعه فقيه حذف او ان مراده بالجزم الرجحان فيشمل اعتقاد الوقوع وظنه (قوله يشتركان في الاستقبال) اى في ان كلا منهما شرط في الاستقبال (قوله بخلاف لو)

اى فانها شرط في الماضى (قوله بالجزم بالوقوع) اى بالنسبة لاداء وقوله وعدم الجزم به اى بالنسبة لان (قوله واما عدم الجزم) جواب عن سؤال مقدر وحاصله كما ان ان لعدم الجزم بوقوع الشرط كذلك هي لعدم الجزم بلا وقوعه كما صرح به النحاة من انها انما تستعمل في المعاني المحتالة المشكوكه وكان اذا الجزم بوقوع الشرط هي ايضا لعدم الجزم بلا وقوعه بل ذلك لازم للجزم بوقوعه فعدم الجزم بالا وقوع مشترك بينهما فيشترط فيهما ان يكون مدخولهما غير مجزوم بعدم وقوعه اذ لو حصل الجزم بعدم وقوعه لم يستعمل فيه لاهذا ولا هذا لكونه محالاً فكان على المصنف ان يتعرض لبيان ذلك بحيث يقول لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط وبلا وقوعه واصل اذا الجزم بوقوعه وعدم الجزم بلا وقوعه وحاصل الجواب ان المصنف بصدد بيان الفرق بينهما ولا وجه لدخول ما كان مشتركاً في مقام الافتراق قال الشيخ بس لكن يبقى هنا شيء وهو ان عدم الجزم بلا وقوع الشرط في اذا بمعنى انه متيقن وفي ان بمعنى انه يجوز فلا اشتراك بينهما في الحقيقة فتأمل آه وحاصله ان عدم الجزم بلا وقوع الشرط في ان لوجود الشك وفي اذا لوجود الجزم بوقوعه فينبهما فرق (قوله كان الحكم النادر) اى القليل الوقوع

(ولذلك) اى ولان اصل ان عدم الجزم بالوقوع (كان) الحكم (النادر) لكونه غير مقطوع به في الغالب (موقعا لان و) لان اصل اذا الجزم بالوقوع (غلب لفظ الماضى) لدلالته على الوقوع قطعاً نظر الى نفس اللفظ وان نُقل ههنا الى معنى الاستقبال (مع اذا نحو فاذا جاءتهم) اى قوم موسى (الحسنة) كالخصب والزخا (قالوا لنا هذه) اى هذه مختصة بنا ونحو مستحقوها

وقوله لكونه غير مقطوع به علة لكونه نادرا ثم ان غير المقطوع بوقوعه اما محتمل  
الوقوع وعدمه على حد سواء فيكون مشكوكا فيه وان الشك واما ان يكون مترجحا  
عدمه على وجوده فيكون متوهما ومي تستعمل في التوهم (قوله في الغالب)  
متعلق بكونه وانما يقيد لان النادر قد يقطع بوقوعه كيوم القيامة فانه نادر ومع ذلك  
مقطوع به وانما كان يوم القيامة نادرا لانه لا يحصل الامرة ولا تذكر لوقوعه والنادر  
هو ما نقل ووقوعه جدا كما يقع مرة او مرتين وان كان وقوعه لا بد منه (قوله ولان اصل  
اذا) اي ولكون اصل اذا الخ وقوله غلب عطف على كان (قوله الى نفس اللفظ)  
اي الموضوع للدلالة على الوقوع في الزمان الماضي (قوله ههنا) اي مع اذا وقوله  
الى معنى الاستقبال اي لان اذا الشرطية تغلب الماضي الى معنى المستقبل (قوله  
فاذا جاءتهم الحسنة الخ) استشهد بالآية على استعمال اذا في المقطوع به واستعمال ان  
في المشكوك فيه نظرا لكون كلامه تعالى واردا على انساب كلامهم وآيات على نمط  
ما ينبغي ان يعتبران لوعبره مخلوق يجوز عليه الشك والتزدد والجزم والافالة تعالى  
لا يتصور منه جزم ولا شك لانه علام الغيوب والشيء عنده تعالى اما معلوم الوقوع  
او معلوم عدمه (قوله اي قوم موسى) كان الصواب ان يقول قوم فرعون لان اصحاب  
تلك المقالة قوم فرعون لا قوم موسى الذين هم بنو اسرائيل فاذا كره الشاح سبق  
قلم كذا اعترض واجيب بان المراد بقوم موسى الذين ارسل اليهم وان لم يدعوا له  
ولاشك ان من ارسل اليهم النبي وان لم يدعوا يقال لهم قومه كما يشهد بذلك القرآن  
(قوله الحسنة) اي الامر المستحسن (قوله كالخصب) بكسر الخاء يقال للجنة الكثيرة  
المطر فعطف الرخاء عليه من عطف اللازم على المعلوم واياته بالكاف اشارة الى  
ان الحسنة لا تنحصر فيهما اي ونمو الاموال وصحة البدن وكثرة الاولاد وغير ذلك  
(قوله مخصصة) اخذه من تقديم المعلوم اي لنا لانه خبر لهذه والخبر معمول للبتداء  
(قوله ونحن مستحقوها) اخذ ذلك من جعل لام لنا للاستحقاق اي ونحن نستحقها  
لكمال سعادتنا في ديننا وبركة مجدنا لان بركة وجود موسى ودينه وفي قوله ونحن  
مستحقوها اشارة الى انهم ادعوا اختصاص الحسنة بحسب الاستحقاق لا بحسب  
الوقوع فان الحسنة لم تكن مخصصة بهم (قوله اي جذب وبلاء) لم يأت بالكاف اشارة  
الى انحصار السيئة في هذين فيكون المراد بها نوعا مخصوصا (قوله اي يشاءوا الخ)  
التشاؤم ترقب حصول المكروه وقوله بموسى اي بسبب وجود موسى ومن معه  
لعدم سعادتهم ودينهم ولولا وجودهم فينا لما اصابنا ذلك هذا قولهم وام  
يفهموا ان الامر بخلافه وان السيئة من شؤم عصيانهم وان الحسنة من رحمة الله  
الوابعة (قوله الحسنة المطلقة) اي الغير المقيدة بنوع مخصوص كما يشير اليه اتيان  
الشارح بالكاف في قوله كالخصب (قوله ولهذا) اي لاجل كون الحسنة مطلقة

(وان نصيبهم سيئة) اي  
جذب وبلاء (بطيروا)  
اي يشاءوا (موسى ومن  
معه) من المؤمنين جي في  
جانب الحسنة بلفظ الماضي  
مع اذا (لان المراد الحسنة  
المطلقة) التي حصولها  
مقطوع به (ولهذا عرفت)  
الحسنة (تعريف الجنس)  
اي الحقيقة لان وقوع  
الجنس كالواجب لكثرة  
واتساعه لتحقيقه في كل نوع

عرفت الخ ( قوله اى الحقيقة ) اى فى ضمن فرد غير معين قال فى الحبسة للعهد الذهنى لان المراد من مدلولها الحقيقة فى ضمن فرد مبهم وجمعى الحقيقة لامن حيث هى لعدم وجودها فى الخارج بل مجيئها فى ضمن جمعى اى فرد من الافراد اى نوع من انواعها ( قوله لان وقوع الجنس الخ ) علة لقوله مقطوع به ومراده بالجنس الامر المطلق الغير المقيد بنوع مخصوص وقوله كالواجب اى فى القطع بوقوعه عادة وان كان يمكن عقلا عدم وقوعه ( قوله لكثرة واتساعه ) علة لعله اعنى قوله لان وقوع الخ فالحبسة جنس يشمل انواع الحسنات مثل اعطاء الحياة والصحة والاموال والاولاد والخصب والرخاء وغير ذلك فكل هذه انواع للحسنة والحسنة شاملة لها ( قوله لتحقيقه فى كل نوع ) اى لان كل جنس يحقق فى افراده وهى الانواع المتدرجة تحته بل فى كل فرد من اى نوع من انواعه وهذا علة لقوله لكثرته ( قوله بخلاف النوع ) اى المعين كالجذب فانه ليس مقطوعا بوقوعه فقد لا يحصل ذلك النوع بان يحصل نوع آخر ( قوله نادرة بالنسبة اليها ) اى لان المراد بالسيئة نوع مخصوص معين وهو الجذب والبلاء والنوع المعين ليس يحقق الوقوع اذ النوع المعين قد لا يقع بان يقع نوع آخر غيره ( قوله ليدل على التقليل ) فيه اشكال وذلك لان التقليل المدلول للتكثير هو قلة الشيء بقلة افراده بمعنى انه شئ يسير واحدا مثلا لا كثير والتقليل المؤذن بعدم الجزم هو قلة وقوع الشيء وان كان عند وقوعه كثيرا فترقى بين التقليلين فلا يصح ان يكون مادل على احدهما علة فى الآخر واجيب بان قلة الافراد تؤذن ايضا بعدم الجزم بالوقوع ضرورة قرب ارتفاع التقليل عن الوجود بخلاف الكثير فاحد التقليلين لازم للآخر فصح ان يكون مادل عليه علة فى الآخر ( قوله وقد تستعمل ان الخ ) هذا مقابل لقوله سابقا اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط وحيث كان عليه ان يذكر ايضا مقابل قوله واصل اذا الجزم بوقوعه فيقول وقد تستعمل اذا فى مقام الشك للاشعار بان الشك فى ذلك الشرط مما لا ينبغي كقولك لمن قال لا ادري هل يفضل على الامير بهذا النوال او لا اذا تفضل عليك كيف يكون شكرك اشعارا بان الامير لا ينبغي الشك فى تفضله ولعله لم يذكره لقلته بالنسبة لخروج ان عن اصلها ( قوله فى مقام الجزم ) اى حاله وقد ر مقام لان ان لم تستعمل فى الجزم ( قوله بوقوع الشرط ) فى التقييد بوقوع الشرط اشكال لان ان قد استعمل ايضا على خلاف الاصل فى مقام الجزم بعدم وقوع الشرط الذى هو خلاف اصلها لان اصلها ان تستعمل فى الامور المتحلة كما فى آية قل ان كان للرجن ولد وكان يقال للخصم ارايت ان كان العالم قديما فانه يلزم استغناؤه عن القاعل فلا يكون ممكنا وانت تقول انه ممكن والحاصل ان كلامنا الجزم بالوقوع والجزم باللاوقوع قد يستعمل فيهما ان على خلاف الاصل وحيث فلا وجه لتقييد الشارح بوقوع الشرط فكان الاولى للشارح ان يقول وقد تستعمل ان

بخلاف النوع وجمعى فى جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لما ذكره بقوله ( والسيئة نادرة بالنسبة اليها ) اى الى الحسنة المطلقة ( ولهذا نكرت ) السيئة ليدل على التقليل ( وقد يستعمل ان فى مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا ) كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو فى الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك فيجهل خوفا من السيد ( او لعدم جزم المخاطب بوقوع الشرط فيجزم الكلام على سبب اعتقاده ) كقولك لمن يكذبك ان صدقت

في الشرط المجزوم بشئ أو تقيده والجواب انه انما قيد بذلك نظرا للامثلة المذكورة  
( قوله تجاهلا ) اي لاجل تكلف الجهل اي عند اقتضاء المقام التجاهل ( قوله وهو  
يعلم انه فيها ) اي ولكن اوصاه انه لا يعلم احدا بوجوده في الدار الا بعد مشاورته  
( قوله خوفا من السيد ) اي لكونه اوصاه ان لا يعلم احدا بوجوده في الدار وهذا  
التجاهل يعد من نكثات علم المعاني حيث اقتضاء الحال كما في المثال فان كان اراده لمجرد  
الظرافة كان من البديع فلا يرد ما قيل ان تجاهل العارف من قبيل سوق العلوم مسايي  
غيره وهو من انواع البديع فيكون ذكر هنا تطفلا ( قوله اول عدم جزم المخ )  
عطف على قوله تجاهلا اي تستعمل ان في مقام الجزم للتجاهل اول عدم جزم المخاطب  
المخ وانما جزم عدم جزم المخاطب باللام لفقد شرط نصب المفعول لاجله لان القدم ليس  
مصدر اقبيا وليس فعلا لفاعل الفعل الملل بخلاف التجاهل فانه مصدر قلبي موافق  
لفعله في الوقت وفي الفاعل اذ فاعلهما واحد وهو المستعمل فلذا جرد من اللام ( قوله  
اول عدم جزم المخاطب بوقوع الشرط ) اي والحال ان التكلم عالم بوقوعه ( قوله  
على سنن ) اي على مقتضى اعتقاد المخاطب واعلم ان هذا وما بعده قد اعتبر فيها  
حال المخاطب لكن على سبيل الحقيقة هنا وعلى سبيل التنزيل فيما بعد لا يقال اعتبار  
حال المخاطب بخلاف ما تقدم من اعتبار حال المتكلم وهو عدم جزمه بوقوع الشرط  
لانا نقول اعتبار حال المتكلم انما هو اذا استعملت ان على سبيل الحقيقة والا اعتبر حال  
المخاطب على سبيل الحقيقة او التنزيل كما هنا ( قوله كقولك لمن يكذبك ) انترض  
على المصنف بان المكذب جازم بعدم وقوع الشرط وهو الصدق وحينئذ فليس  
التعبير بان يجري على سنن ما عند المخاطب لانها للامور المشكوكة والذي عند المخاطب  
الجزم بعدم الوقوع والجواب ان المراد بقوله من يكذبك اي من يجوز كذبك فهو متردد  
والتردد محل ان وليس المراد بقوله من يكذبك من كان جازما بكذبك او المراد بمن يكذبك  
من قال لك كذبت ولا يخفى انه لا يلزم من قوله لك كذبت ان يكون جازما بانك كاذب  
او يقال التكذيب كناية عن عدم التصديق لانه لازم للتكذيب فقوله لمن يكذبك اي  
لمن لا يعتقد صدقك بان شك في صدقك وترد فيه ونسب اليك الكذب ان قلت ان الشاك  
لا اعتقاد عنده وحينئذ فلا يناسب قوله على سنن اعتقاده اجيب بان المراد باعتقاده  
حاله الذي هو عليه وهو الشك قرر ذلك شيخنا العمودي ( قوله فاذا تفعل ) الاستفهام  
للتقرير اي لا تقدر على ما يدفع خجلتك اه الحول ( قوله العالم بوقوع الشرط ) اي  
او بلا وقعه واقصر على العلم بالوقوع نظرا للمثال ( قوله كقولك لمن يؤذي اباه ان  
كان ابك فلا تؤذه ) اي فاعلم المخاطب بان ابوه محقق ومقتضاه انه لا يؤذيه لكنه لما اذاه  
زل التكلم منزلة الجاهل بالابوة فعبّر بان لاجل ان يجرى الكلام على سنن اعتقاده  
تنزيلا قال الفارسي لك ان تعتبر في هذه الصورة تنزيلا للتكلم نفسه منزلة الشاك لان

فاذا تفعل مع هلك بانك صادق  
( او تنزيلا ) اي تنزيل المخاطب  
العالم بوقوع الشرط ( منزلة  
الجاهل لمخالفته مقتضى العلم )  
كقولك لمن يؤذي اباه ان كان  
ابك فلا تؤذه ( او التوبيخ )  
اي تعيير المخاطب على الشرط  
( وتصور ان المقام لا تنفله  
على ما يقطع الشرط عن  
اصله لا يصلح الا لقرضه )  
اي فرض الشرط ( كما يفرض  
الحال ) افرض من الاغراض  
( نحو افترض ب عنكم  
الذكر ) اي ائتملكم  
فترض ب عنكم القرآن  
وما فيه من الامر والنهي  
والوعد والوعيد ( صفحا )  
اي امرضا ولا امرضا

فعل المخاطب من ايداء ايده كانه اوقعه في الشك وفي هذا الاعتبار ملاحظة حال لتكلم  
 كما هو الاصل في ان انتهى (قوله اي تعبير المخاطب) يمكن ان التقيد بالمخاطب للملاحظة  
 المذكور ونحوه والافتعير قديكون لغير المخاطب نحو ان كان هذا ابا زيد فلا يؤذ  
 (قوله على الشرط) اي على وقوع الشرط منه او اعتقاده اياه (قوله وتصوير) اي  
 تبين وهو من عطف السبب على السبب اي تصوير التكلم للمخاطب وقوله ان المقام  
 اي الذي لورد في شأنه الكلام (قوله لاشتماله) علة لقوله لا يصلح مقدمة على العلول  
 وقوله على ما يطلع اي على ادلة تحقق زوال الشرط من اصله (قوله الافتراض) اي  
 الا لان يفرض ويقدر ذلك الشرط كما يفرض الحال وكما ان الحال المحقق استعمله  
 ان فيه كثير تستعمل هنا في ذلك الحال المقدر كذا في عبد الحكيم (قوله لغرض) متعلق  
 يفرض الحال اي وفرض الحال يكون لغرض من الاغراض كالتبكيك وازام الحصر  
 والباغية ونحو ذلك (قوله افضرب عنكم الذكر) اي افضرب عنكم القرآن بترك  
 ازاله لكم وترك ازال ما فيه من الامر والهوى والوعد والوعيد وازال ذلك لغيركم  
 (قوله اي انهم لكم فاضرب الخ) اشار بذلك الى ان الفاء عاطفة على جملة مقدرة  
 تناسب الجملة المعطوفة في المعنى وهزمة الاستفهام باقية في محلها الاصل داخله على ذلك  
 الجملة المقدرة وقيل ان الهزمة مقدمة من تأخير والاصل فانضرب بتقديم الفاء على الاستفهام  
 كما في قوله تعالى فابن تذهبون فاي الفريقين ثم قدمت الهزمة تنبيها على اصلها في الصدارة  
 فلا تحتاج لتقدير جملة على هذا والوجه الاول للزحزحى والثاني لسيويه والجمهور  
 واختار الشارح الوجه الاول بما للكشاف لجزالة المعنى وهذان الوجهان يجران  
 في كل جملة مقرونة بالفاء او الواو او ثم مسوقة بهزمة الاستفهام نحو افضرب الخ  
 او لم يسروا في الارض اثم اذا ما وقع آثم به الآن واعلم ان الزحزحى لم يقل بوجوب  
 التقدير فقد جزم بما قال سيويه والجماعة في مواضع فقال في قوله تعالى اقمنا اهل القرى  
 عطف على فاحذناهم بغتة وفي قوله تعالى انا البعوثون او اباؤنا الاولون في من قرأ يفتح  
 الواو او اباؤنا عطف على الضمير في مبعوثون اكثفاء بالفصل بينهما بهزمة الاستفهام  
 (قوله اي اعراضا) اشار بذلك الى ان الصفح بمعنى الاعراض وان صفحا في الآية  
 مفعول مطلق عاملة فاضرب لان معناه وهو صرف القرآن للغير وترك ازاله لهم يتضمن  
 الاعراض ويستلزمه او عاملة فعل مقدر اي افضرب عنكم الذكر وفرض عنكم  
 اعراضا (قوله او للاعراض) يشير الى انه يجوز ان يكون صفحا مفعولا له بناء على عدم  
 اشتراط اتحاد هو وعامله في التفاعل اذا تفاعل الاعراض المخاطبون اي لامراضكم  
 عن الايمان وفاعل الضرب هو الله تعالى او بناء على ان فاعل الاعراض هو الله تعالى  
 اي لامراضنا عنكم وعدم اقبالنا عليكم بالتكاليف ولا يقال ان الضرب هو الاعراض  
 والعلة تغاير العلول لانا نقول ضرب الذكر عنهم جعله مخاطبا به غيرهم دونهم وعدم

اتزاله لهم وهو ملزوم للاعراض الذي هو عدم الافعال عليهم بالتكاليف واهمالهم  
 منها لانفسه كما لا يخفى او بناء على ان المراد اعتبارا لاغراضكم وقاعل الاعتبار والضرب  
 هو الله (قوله او معرضين) يشير الى جواز كون صفحا حالا واعلم ان الضرب في الاصل  
 الذود والدفع يقال ضرب العرائب عن الحوض ذادها ودفعها وحينئذ فنضرب  
 اما استعارة تصريحية لترك ازاله لهم او انه استعارة تخيلية حيث شبه الذكر بعرائب  
 تداد وتدفع عن الحوض مثلا واستعير اسم الشبهة للشبه في النفس ثم حذف المشبهة  
 وهو العرائب وذكر شيء من لوازمه وهو الضرب على طريق المكنية والضرب  
 تخيل للمكنية وهي لفظ العرائب المطوى او لفظ الذكر المذكور او التشبيه المضمر على  
 اختلاف المذهب (قوله فحين قرأ) اي في قراءة من قرأ بالكسر وهذا متعلق بمحذوف  
 خبر لمحذوف اي فان شرط في قراءة من قرأ بالكسر اي واما في قراءة من قرأ بالفتح  
 فهو في محل المفعول من اجله والمعنى لان كنتم قوما مسرفين اي مستهزئين بآيات الله  
 وكتابه ثم انه على قراءة الفتح يعين اعراب صفحا حالا او مفعولا مطلقا ولا يجوز  
 ان يكون مفعولا لانه لا يتعدد وعلى قراءة الكسر ان الشرطية يكون جواب الشرط  
 محذوف لدل عليه ما قبله او ان نفس ما قبلها هو الجواب او لا يحتاج الى جواب لوقوع  
 الجملة الشرطية حالا فاستغنت عن الجزاء لجمدها عن معنى الشرط والمعنى مفروضا  
 كونكم مسرفين ونظير الآية في الوجهين المذكورين زيد وان كثر ماله بخيل (قوله  
 وتصوير ان الاسراف) اي وتبين ان الاستهزاء بآيات الله وكتابه في هذا المقام الذي  
 اورد في شأنه هذا الكلام وهو مقام ظهور الآيات وتزول القرآن (قوله والحال  
 وان كان الخ) هذا جواب عما يقال اذا كان الاسراف بمنزلة الحال فلا تستعمل فيه ان  
 لما مر انه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والحال مقطوع بعدم  
 وقوعه وحينئذ فلا تستعمل فيه ان وحاصل الجواب ان الحال وان كان ليس محلا لان  
 بحسب الاصل لكونه مقطوعا بعدم وقوعه لكن كثيرا ما ينزل منزلة المشكوك وهو  
 ما لا قطع بعدمه ولا بوجوده لارضاء العنان لتبكي الخصم فتدخل عليه ان وحاصل  
 كلام الشارح ان في الآية تنزيلين الاول تنزيل الاسراف المقطوع به منزلة الحال المقطوع  
 بعدمه الثاني تنزيل الحال منزلة المشكوك فيه الذي لا قطع بعدمه ولا بوجوده على  
 سبيل المساهلة وارضاء العنان لقصد التبكي فادخنت عليه ان فالترزيل الاول وسبيلة  
 الثاني الذي هو موقع لان واعترض بان اعتبار التزيلين امر لا يتعين اذ يصح ان يكون  
 فيها ترزيل واحد وهو تنزيل الاسراف المقطوع به منزلة مالا قطع بعدمه  
 ولا بوجوده الذي هو موقع ان ولاداعي الى اعتبار التزيلين في الآية واجيب بجوابين  
 الاول ان اعتبار التزيلين ابلغ في التوبيخ اذ لو تزل ابتداء كذلك فانت اعتبار محالين  
 وهي نكتة مطلوبة لاقتضاء المقام لها لا فادتها المبالغة التامة في التوبيخ الثاني ان

او معرضين (ان كنتم قوما  
 مسرفين فحين قرأ بالكسر  
 فكونهم مسرفين امر  
 مقطوع به لكن جي بلفظ  
 ان لقصد التوبيخ وتصوير  
 ان الاسراف من العاقل  
 في هذا المقام يجب ان لا  
 يكون الاعلى سبيل  
 الفرض والتقدير  
 كالحالات لاشتمال المقام  
 على الآيات الدالة على ان  
 الاسراف مما لا ينبغي ان  
 يصدر عن العاقل اصلا  
 فهو بمنزلة الحال والحال  
 وان كان مقطوعا بعدم  
 وقوعه لكنهم يستعملون  
 فيه ان لترزيلة منزلة مالا  
 قطع بعدمه على سبيل  
 المساهلة وارضاء العنان  
 لقصد التبكي كما في قوله  
 تعالى قل ان كان لرجن  
 ولد قانا اول العابدين



تنزيل المقطوع به منزلة الشكوك فيه قليل وتنزيل المقطوع بعده منزلة الشكوك فيه كثير فجعل التنزيل الاول واسطة ليجرى على الكثير وظهر نماذ كرهنا ان الشرط هنا اعني قوله ان كنتم قوما مسرفين مقطوع بوقوعه لكن ادخلت عليه ان التوبيخ وتبين انه لا يصلح الا ان يفرض كما يفرض الحال بعد تنزيله منزلة نظر الوجود ما يزيله (قوله لقصد التبكيت) اي اسكات الخصم والزاه من حيث ان المتكلم اذا تنزل مع مدعى الحال واظهر مدعيه الحال في صورة الشكوك اطمان لاستماعه فحينئذ يرتب عليه لازما مسلم الانتفاء كما في آية وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وكان يقال لمن يعتقد ان العالم قديم وانه يمكن بذاته لو كان العالم قديما للزم استغناؤه عن الفاعل فلا يكون ممكنا وانت تقول بإمكانه او يرتب عليه لازما قاطعا لرجائه بتكثفه في ذهنه كما في آية قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين بناء على ان المراد فانا اول النافين لذلك الولد العابد لله فاذارتب الخصم ذلك للآزم سكت المدعى وانقطع وسلم والزم بما كان لا يقول به كذا قيل لكنه بعيد من جهة ان التعليق على وجود ولد في الواقع لانه الحال لا يفرعهم اذ ليس هذا محالا وكلامنا في الحال وقيل المعنى ان صح وثبت ببرهان يقيني وجهة واضحة ان للرحمن ولدا موجودا خارجا فانا اول المطيعين لذلك الولد اي فاسبقكم الى طاعته والانتفاء له كما يعظم الرجل ولد الملك تعظيما لابه لكنه لم يثبت بالبرهان والجهة الواضحة انه ولدا فانا اعبد ربي وحده فكون الرحمن له ولد محال فنزل ذلك الامر المقطوع بانتفائه منزلة الشكوك فيه واستعمل فيه ان تبكي للمخاطبين (قوله او تغليب) عطف على عدم جزم وقوله غير المتصف به اي غير محقق الاتصاف بالشرط وهو الشكوك في اتصافه به الذي هو موقع ان وقوله على المتصف به اي بالفعل فيما اذا كانت اداة الشرط داخلة على كان او من تحقق انه سيتصف به في المستقبل فيما اذا كانت غير داخلة على كان فبصير الجميع كالشكوك فيه وهذا التقرير يدل عليه قول الشارح كما اذا كان القيام الخ فان قلت حيث صار اتصاف الجميع بالشرط كالشكوك فيه بسبب تغليب الشكوك في اتصافه بالشرط على المتصف به تحقيقا كان استعمال ان في موضعها وهو ما يشك فيه وحينئذ فلم يكن هذا الموضع مما نحن فيه وهو استعمال ان في الجزم بالشرط على خلاف الاصل قلت صيرورة الجميع كالشكوك فيه امر تقديري فلا يتأني ان بعضهم ليس مشكوكا في اتصافه به في الواقع بل مجزوم بانصافه به فالاتيان بان بالنظر لذلك البعض خروج عن الاصل والنظر للشكوك في اتصافه به جار على الاصل واعلم ان هذا التقرير الذي قيل هنا يصح اعتباره في الآية الآتية بان يقال غلب غير المرتاب اي غير محقق الاتصاف بالرب وهو المشكوك في ربه على المرتابين جزما فصارت للجميع كالشكوك في اتصافهم بالرب فاستعمال ان بالنظر للشكوك في ربه على الاصل وبالنسبة للمرتاب جزما على خلاف الاصل وعلى هذا لا يرد بحث اصلا كذا قيل وفيه ان هذا

(او تغليب غير المتصف به)  
اي بالشرط (على المتصف به)  
كما اذا كان القيام  
قطعي للحصول زيد غير  
قطعي لعمرو فتقول ان  
فكما كان كذا (وقوله تعالى)  
للمخاطبين المرتابين (وان  
كنتم في ريب مما نزلنا على  
عبدنا يحتملها) اي يحتمل  
ان يكون للتوبيخ

لا يتم الا لو كان المخاطبون بعضهم مرتابا وبعضهم مشكوكا في اريتيابه والواقع خلاف ذلك فقد كان بعضهم مرتابا وبعضهم غير مرتاب يعلم انه من عند الله ولكن ينكر ذلك عنادا (قوله قطعي الحصول لزيد) اي بالفعل او في المستقبل وقوله غير قطعي لعمرو اي بل مشكوك في انصافه في المستقبل (قوله فقول ان قتما كان كذا وكذا) اي تغلبا لمن لم يقطع له بالقيام على من قطع بالقيام فاستتمت ان في المجزوم وهو من القيام قطعي الحصول له بسبب تغليب من القيام غير قطعي له عليه فان قلت كيف يغلب غير المتصف وهو عديم على المتصف وهو وجودي قلت يجوز ذلك باعتبار كون غير المتصف بالشرط اكثر افرادا من المتصف به في الواقع او باعتبار كون عدم الانصاف هو الاصل فان قلت ان الشرط هو الهبة المركبة من وقوع القيامين ولا شك انه مشكوك فيها بسبب الشك في احد جزئيهما وحينئذ فتكون اهل هنا مستملة على الاصل لافي الامر المجزوم على خلاف الاصل وهذا خروج عما نحن بصدده وتوضيح ذلك انه اذا كان خمسة رجال متوضئين وخمسة غير متوضئين ثم خلط الجميع فلا تحكم على الجميع بانهم متوضئون قطعيا ولا بعدم الوضوء قطعيا فكذلك اذا خلط المتصفون بالقيام قطعيا غير المتصفين به قطعيا فالهبة الاجتماعية لا يقطع بقيامها ولا بعدم قيامها اجيب بان قوله ان قتما الخ من باب الكلية اي ان قام كل منهما ولا شك ان احدهما مقطوع بقيامه فاستعماله ان فيه على خلاف الاصل للتغليب المذكور لامن باب الكل حتى يتأتى الاعتراض قرر ذلك شيخنا العلامة المدوي عليه سحائب الرحمة والرضوان (قوله للمخاطبين المرتابين) جعله المخاطبين مرتابين ظاهر على الاحتمال الاول لا على الثاني لانهم عليه بعضهم مرتاب وبعضهم غير مرتاب الا ان يقال جعلهم مرتابين وان كان بعضهم غير مرتاب باعتبار التغليب الذي سيبينه كذا قيل وفيه ان التغليب الذي سيذكره انما يقتضي جعل المخاطبين غير مرتابين فتأمل (قوله بمحتمل ان يكون للتوبيخ) اي ان تكون ان هنا مستملة في الامر المجزوم به للتوبيخ بناء على ان الخطاب للمرتابين لانهم الموبخون على الربب وان الربب تزل منزلة السخيل لوجود الأدلة الدالة على ان الربب فيما انزل لا ينبغي صدوره من عاقل ثم تزل ذلك السخيل منزلة مالا قطع بعدمه ولا بوجوده وهو المشكوك فيه فلذا استعمل فيه ان (قوله والتصوير المذكور) اي تبين ان الارتباب مما لا ينبغي ان يثبت لهم الا على سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه من اصله وهو الآيات الدالة على انه من عند الله (قوله لتغليبه غير المرتابين) اي من المخاطبين وقوله على المرتابين يعني منهم وهذا التقرير هو الذي يقتضيه قول المصنف او تغليب غير المتصف به (قوله لانه كان الخ) علة لقوله غير المرتابين و اشار بهذا الى ان المراد بغير المرتابين في هذا المقام من لم يتصف بالربب

اصلا بل يعرف الحق وينكره عنادا لا من شك في ربه لامر من الاول ماعلم من ان الخطابين منهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا قال تعالى فانهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يعجبون وان فريقا منهم ليكتمون الحق وهم يعلمون والثاني على ما قيل ان الخطاب بكسر الطاء بهذا الكلام هو الله تعالى ولا معنى لكون غير المرتاب هو المشكوك في ربه بالنسبة اليه تعالى لاستحالة الشك عليه تعالى (قوله وههنا بحث)

اي وارد على الاحتمال الثاني (قوله كان الشرط قطعي الا وقوع) اي لان المغلبين لم يحصل منهم ريب اصلا فاذا غلبوا على المرتابين صار الجميع لارتياب عندهم وحينئذ فيكون الشرط مقطوعا بانتفاء فلا يصلح لاستعمال ان فيه ولا اذا والحاصل ان حقيقة التغليب ان يوجد ما للكلية وما ليس لها ويغلب مالها على ما ليس لها وما ليس كذلك اذ البعض مرتاب قطعاً والبعض غير مرتاب قطعاً فاذا غلب غير المرتاب على المرتاب صار الجميع لارتياب عندهم فلم يوجد ما يليق بان وحينئذ فلا يتم ما ذكره المصنف من احتمال كون ان في الآية مستعملة في الامر المجزوم به للتغليب لان التغليب يؤدي لعدم صحة التعبير بها و اشار الشارح لجواب ذلك البحث بقوله الآتي بل لا بد الخ وحاصله انه بعد التغليب وتصيير الجميع غير مرتابين وتصيير الرب منى الوقوع فرض ذلك الرب كما يفرض الحال لتبكت الخصم والزامه وذلك بان نزل ذلك الرب المقطوع بعدمه منزله المشكوك فيه فصح استعمال ان فيه لانها صارت مستعملة في موضعها الاصل وهو المشكوك فيه فقبه تصرفان كما في قوله تعالى ان كنتم قوما مسرفين في قراءة الكسر على ما مر فان قلت حيث كانت ان هنا مستعملة في موضعها وهو ما يشك فيه فلم تكن الآية مما نحن بصدده وهو استعمال ان في الجرم بالشرط على خلاف الاصل قلت تقدم جوابه وحاصله ان صيرورة جميع الخطابين لارتياب عندهم بالتغليب امر تقديري فلا ينافي ان بعضهم في نفس الامر مرتاب قطعاً فالأصل بان بالطرف لذلك البعض على خلاف الاصل (قوله وليس المعنى الخ) هذا جواب عما يقال ان حاجة الى هذا التغليب المستلزم لا يراد الاشكال المذكور الخراج في دفعه الى التنزيل الآتي مع ان اداة الشرط وهي ان تغلب الماضي الواقع بعدها للاستقبال والامور المستقبلية من شأنها ان يشك فيها وان كان الشك بالنسبة اليه تعالى محالاً لكن يجزى الكلام على النسخ العربي وعلى الوجه الذي تجزى عليه على تقدير ان ينطق به مخلوق وحاصل الجواب ان محل كون ان الشرطية تغلب الفعل الماضي الواقع بعدها للاستقبال ما لم يكن الفعل كان والابقى على مضمه وحينئذ فليس الشرط هنا وقوع الارتياب منهم في المستقبل بل في الماضي وحينئذ فلا بد من التغليب والفرض المذكور اي فرض قطعي الا وقوع كما يفرض الحال بان ينزل منزله المشكوك فيه لتبكت الخصم ليصح كونه موقفاً لان هذا

والتصوير المذكور وان يكون لتغليب غير المرتابين على المرتابين لانه كان في الخطابين من يعرف الحق وانما ينكر عنادا لجعل الجميع كأنه لارتياب لهم وههنا بحث وهو انه اذا جعل الجميع بمنزله غير المرتابين كان الشرط قطعي الا وقوع فلا يصح استعمال ان فيه كما اذا كان قطعي الوقوع لأنها انما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكه وليس المعنى ههنا على حدوث الارتياب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان ان ههنا معنى ادولص البرذ والرجاج على ان ان لا تغلب كان الى معنى الاستقبال لقوة دلالة على الصي

محصل كلام النارج ( قوله ولهذا ) اى ولاجل كون المعنى ليس على حدوث  
الارتباب في المستقبل ( قوله بمعنى اذ ) اى ومعلوم ان اذتلف بمعنى ازمان الماضي  
وقوله ههنا اى في هذه الآية ومماثلها ( قوله ونص البرد الخ ) كان الاول تقديمه  
على قوله ولهذا لان هذا دليل للدعوى وهى قوله وليس المعنى ههنا الخ تأمل  
( قوله لقوة دلالة الخ ) اى لان الحدث المطلق الذى هو مدلولها مستفاد من الخبر  
فلا يستفاد منها الا زمان الماضى كذا في الطول وبيانه ان خبرها كون خاص  
كالاطلاق ويلزمه الكون العام فالكون المطلق الذى هو مدلولها صار مستفادا  
من خبرها في ضمن استفادة الحدث المخصوص منه وجبته فلا يستفاد منها  
الا زمان الماضى هذا والصحيح ان كان الواقعة بعدان الشرطية بمنزلة غيرها من  
الافعال الماضية كما هو مذهب الجمهور قال الجزولى والماضى بالوضع له قرآن تصرف  
معناه الى الاستقبال دون لفظه وهى ادوات الشرط كلها الاولولما ولو كانت ان  
لاقلب معنى كان الى الاستقبال لماجاز وقوعها بعدها والمراد بها الاستقبال في قوله  
تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا ( قوله فمجرد الخ ) هذا هو البحث السابق اعاده ليرتب  
عليه الجواب وقوله بل لا بد الخ اى بل يجب الجواب بذلك بناء على تفسير التغليب بما  
ذكره الشارح هنا فلا ينافى انه على تفسيره بما قلنا سابقا نفلا عن المطول لا يجب ذلك  
اذ لا اشكال ( قوله فاستعمل فيه ان على سبيل الفرض والتقدير ) اى بان زل الرب المقطوع  
بعدمه منزله المشكوك فيه فقيه تنزيل الاول تنزيل المرتابين منزله غير المرتابين بسبب  
تفليسهم عليهم والثاني تنزيل الرب المقطوع بعدمه منزله المشكوك فيه ( قوله لتبكيك )  
اى لاجل اسكات الخصم والزامه بما لا يقول به وذلك لان الخصم اذا تنزل مع خصمه الى  
اظهار مدعا محال في صورة المشكوك في وقوعه اطمان لاستماعه منه فارتبه على ذلك  
لازما مسلم الانتفاء فيسكت الخصم وبسلم ويلزم بما كان لا يقول به كاتقدم ( قوله فان آمنوا  
الخ ) اى فان آمن الذين على غير دينكم بمثل دينكم في الحقيقة فقد اهدوا ولا شك ان  
وجود دين غيره حقا محال فنزل قطعى الانتفاء منزله المشكوك فيه واستعمل فيه ان على  
سبيل الفرض والتقدير ( قوله قل ان كان للرجن ولد الخ ) اى فكون الرجن له ولد محال  
فنزل ذلك الامر المقطوع بانتفائه منزله المشكوك فيه واستعمل ان على سبيل الفرض  
والتقدير ( قوله والتغليب الخ ) قال صاحب البيان هو ترجيح احد المعلومين على الآخر  
في الحلاق لفظه عليهما والقيد الاخير لاجرا الشاكلة وفي المطول جميع باب التغليب  
من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا ترى ان القاتين موضوع المذكور الموصوفين  
هذا الوصف والملاقاة على المذكور والانات الحلاق على غير ما وضع له وفي المعنى  
انهم يظنون الشيء على غيره لتناصب بينهما او اختلاط والقوم وان لم ينصوا على هذه

فمجرد التغليب لا يصح  
استعمال ان ههنا بل لا بد من  
ان يقال لما غلب صار الجميع  
بمنزلة غير المرتابين فصار  
الشرط قطعى الانتفاء  
فاستعمل فيه ان على سبيل  
الفرض والتقدير لتبكيك  
والا ازام كقوله تعالى فان آدوا  
بمثل ما آلتهم فقد اهدوا  
وقل ان كان للرجن ولد  
فان اول العابدن ( والتغليب )  
باب واسع ( مجرى في فنون  
كثيرة كقوله تعالى وكانت  
من القاتين ) غلب الذكور  
على الانثى بان اجرى الصفة  
المشتركة بينهما على طريقة  
اجرائها على الذكور  
خاصة فان القنوت مما وصف  
به الذكور والانات لكن  
لفظ قاتين انما مجرى على  
الذكور فقط

في علاقات المجاز المرسل لكنهم نسوا على ما ترجع اليه وهو المجاورة ويصح جعل  
التغليب من قبيل عموم المجاز انتهى وبالجملات فانقلب اما مجاز مرسل علاقته الجزئية  
او المصاحبة او من قبيل عموم المجاز قائل ( قوله في فنون ) اي في تراكيب متعددة  
من الكلام باعتبار احوال ولا يتخصص بالنوع السابق وهو استعمال ان في مقام  
الجزم بوقوع الشرط على خلاف الاصل وليس المراد بالفنون العلوم ( قوله غلب  
الذكر الخ ) ويحتمل ان يكون لفظ القاتنين صفة للجمع مقدر اي من جمع قاتنين ولفظ  
الجمع مذكر فيوصف حقيقة بوصف الذكور وان كان واقعا على مؤنث فلانقلب  
حينئذ آه سم ( قوله بان اجري الصفة المشتركة بينهما ) اي وهي القنوت ( قوله  
على طريقة اجرائها على الذكر خاصة ) اي وهي جمعها بالياء والنون اي بان  
ذكرت تلك الصفة المشتركة على الطريقة المذكورة مرادا بها الذكور والاناث على  
سبيل المجاز المرسل والعلاقة البعضية او مراد بها الذوات المتصفة بالقنوت على  
سبيل عموم المجاز ( قوله فان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث ) اي فيقال رجل  
قانت وامرأة قانتة وهذه علة لكون القنوت صفة مشتركة بين الذكر والمؤنث ( قوله  
انما يجرى على الذكر فقط ) اي لان صيغة الجمع بالواو والياء والنون خاصة  
بالذكور ونكتة هذا التغليب الاشمار بان طاعتها لم تقصر عن طاعة الرجال حتى  
عدت اي مريم من جللتهم وادخلت في النعين عنهم واعلم ان التغليب في الآية مبنى على  
ان من تبعية اسمية اما اذا كانت لا ابتداء القاية والمعنى وكانت مريم مبتدأة وناشئة  
من القوم القاتنين لانها من نسل ابراهيم واسحاق ويعقوب ومن ذرية هارون اخي  
موسى فلا يعين التغليب اذا المراد بالقاتنين محض الذكور من آباءها والوجه الاول اعني  
جعل من تبعية وارثك التغليب في الآية احسن لقوات نكتة التغليب المذكورة  
الى الوجه الثاني وقوات وصفها بجهات الفضل لان كونها من اعقاب الانبياء  
الكرام القاتنين لا يستلزم كونها قانتة والغرض وصفها بالحسب اي بالفضل والصلاح  
لابلان نسب ( قوله بل انتم قوم تجهلون ) اعترض بان هذا من قبيل الالتفات لامن قبيل  
التغليب وذلك لان قوم اسم ظاهر غائب فلما عدل عنه الى الخطاب في تجهلون  
قد تحقق الالتفات واجيب بان الالتماس انه من الالتفات وذلك لان لفظ قوم له جهتان  
جهة غيبة وجهة خطاب ومراعاة كل منهما جرى على مقتضى الظاهر فلا تكون  
الفتا وذلك لان قوما اسم ظاهر وغائب وقد جمل على انتم فصارت عبارة عن المخاطبين  
ثم انه وصف تجهلون باعتبار اجمالية خطابه الخاصة بجمعه على انتم وترجيحها لها  
على جهة غيبته الثابتة له في نفسه لان الخطاب اشرف وادل وجانب المعنى اقوى واكمل  
وهذا في الحقيقة اعتبار لجانب المعنى وترجيح له على جانب اللفظ وبهذا القدر لا يتغير  
الاسلوب ولا يتحقق النقل من طريق الى طريق آخر الذي هو الالتفات وهذا يتضح بحة

(و) نحو ( قوله تعالى  
بل انتم قوم تجهلون )  
غلب جانب المعنى على  
جانب اللفظ لان القياس  
يجعلون بياء الغيبة لان  
الضمير عائد على قوم  
ولفظه لفظ الغائب  
لكونه اسما مظهرا لكونه  
في المعنى عبارة عن  
المخاطبين فغلب جانب  
الخطاب على جانب الغيبة  
( ومنه ) اي ومن التغليب  
( ابوان ) للاب والام ونحوه  
كالعمرين لابي بكر وعمر  
والقمرين للشمس والقمر  
وذلك بان يقلب احدهما  
المصاحبين او المتشابهين  
على الآخر بان يجعل  
الآخر متفقلة في الاسم  
ثم يثنى ذلك الاسم ويقصد  
اللفظ اليهما جميعا مثل ابوان  
ليس من قبيل قوله تعالى  
وكانت من القاتنين كما توهمه  
بعضهم لان الابوة آيت  
صفة مشتركة بينهما  
كالقنوت

أثمة من التقلب على في الشرح قال ابن جاعة وفي جعل هذا من التقلب نظر اذ هذا من ملاحظة المعنى وترجيحه على اللفظ ومثل هذا لا يعد تقلباً اذ لا يصدق على هذا ضابطه المتقدم عن صاحب البيان اعني ترجيح احد العلومين على الآخر في اطلاق لفظه عليها فتأمل وهذا الاعتراض مبني على ما مر عن صاحب البيان في ضابط التقلب اما على ما قاله غيره من انه اعطاء احد المتصاحبين او المتشابهين حكم الآخر بان يحمل الآخر موافقاً له في الهيئة والمادة فلا يرد ذلك ( قوله غلب ) اي ترجيح جانب المعنى وهو الخطاب على جانب اللفظ وهو الغيبة نظر القوم ( قوله لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين ) اي لانه محمول على انتم فدلوا قوم هنا الذوات المخاطبون لان الخبر عين المبتدأ في المعنى ( قوله غلب جانب الخطاب الخ ) اعلم ان استعمال تجهلون في ذلك الموضع مجاز وتوضيحه ان صيغة تجهلون موضوع للجماعة المخاطبين غير المذكورين بلفظ القائب فاستعمل في الجماعة المخاطبين المذكورين بلفظ القائب لعلالة الصحة او الضدية او المشابهة ( قوله ومنه الخ ) فصله بمن عن النوعين السابقين تنبيها على ان بينه وبينهما تفاوتاً وذلك لشهرة كثير منه وتداوله في مقامات عديدة كالابوين والعميرين فكأنه قال ومنه ما اشتهر من ابوين ونحوه وهذا التقلب يسمى تقلب التثنية وظاهر كلامهم انه سماعي بل صرح بذلك بعضهم ( قوله والعميرين للشمس والقمر ) وعليه قول المتنبي

❊ واستقبلت قر السماء بوجهها ❊ فأرتني القمرين في وقت معا ❊  
 اراد الشمس وهو وجهها وقر السماء يعني ان وجهها لشدة صفائه انطبعت فيه صورة القمر لما استقبلته كاتنطبع الصورة في المرآة فرأى برؤية وجهها الشمس والقمر في آن واحد ( قوله وذلك ) اي وكيفية ذلك اي التقلب والباء في قوله بان يقلب للتصوير اي وكيفية التقلب مصورة بتقلب احد المتصاحبين اي كما في ابني بكر وعمر وقوله او المتشابهين اي كالشمس والقمر وقوله بان يجعل تفسير لتقلب احد الامرين المذكورين ( قوله متفقاله ) اي معه ( قوله ثم يثنى ذلك الاسم ) اي على مذهب ابن الخاسب القائل بان مجرد التوافق في الاسم يكفي في التثنية الحقيقية وان لم يحصل اتفاق في المعنى لا على مذهب الجمهور القائلين لابد فيها من الاتفاق في المعنى ايضا والا لم يكن مثنى حقيقة بل ملحق به ولذلك تأولوا الزيد بن بلسمين يزيد وجعلوا مثل قرين للحبض والطهر والعين للشمس والذهب وباب التقلب يلحق بالثنى الا اذا اول نحو القمرين بالمسمين بذلك واعلم ان شأنهم ان يغلوا المذكر او الاخف او الاشرف والمذكر يقلب على غيره وان كان غيره اخف والاخف يقدم على غيره وان كان غيره اشرف والادعاء في سبب التقلب كافي ( قوله ويقصد اللفظ ) اي وطلق اللفظ عليهما جميعا ( قوله من جهة الهيئة ) اي لان هيئة قاتنين غير هيئة قانتات

وقوله من جهة الهيئة أى لامن جهة المادة لأن مادة القنوت تكون للذكر والانتى وقوله والصيغة عطف تفسير (قوله وفى مثل ابوان من جهة المادة) أى لان مادة الاب غير مادة الام وقوله وجوها لفظ أى ذات اللفظ عطف تفسير والحاصل ان الابوان نوع من التغليب غير النوع السابق وهو وكانت من القاتين وقوله بل انتم قوم تجهلون فلذا فصله بمن تنبها على التفاوت بينه وبين السابق فان السابقين للفرد الغلوب حق فى اللفظ قبل التغليب وانما غلب ما هو زائد على جوهر اللفظ من الهيئة وهذا ليس للفرد الغلوب حق فى اللفظ قبل التغليب اصلا ثم ان قوله وفى مثل ابوان الخ يشعر بانه لا يجوز فى ابوان من جهة الهيئة وليس كذلك لان هيئة التثنية موضوعة للشركين فى المعنى واللفظ يزيد على مذهب الجمهور او بحسب اللفظ فقط كما هو مذهب ابن الحاجب والابوان هيتهما ليست كذلك فيكون التجوز واقعا فى الهيئة كالمادة وقد يقال انما اقتصصر على جهة المادة لانها جهة الافراق بين مثل ابوان ومثل القاتين لكن ارتكاب الجواز فى المادة فى مثل ابوان لضرورة الهيئة اذ هيئة التثنية لا تمكن الا بعد تغيير مادة احد الشئيين الى مادة الآخر (قوله ولكونهما الخ) علة قدمت على معلومها وهو كان كل الخ يقع فى ذهن السامع الحكم معللا من اول وهلة فيكون اثبت واوقع فى النفس من الحكم المنتظر علته (قوله بغيره) الباء بمعنى على (قوله متعلق بغيره) أى فعنى الكلام ان ان واذا يفيد ان ان التكلم علق فى حال التكلم حصول الجزاء فى الاستقبال على حصول الشرط فى ذلك الاستقبال وقوله متعلق بغيره أى تعلقا اصطلاحيا فيكون ظرفا لغوا وفيه نظر فان الغير اسم جامد لا يصح ان يتعلق به الظرف واجيب بانه انما صح التعلق به لان لفظ الغير واقع على الحصول الذى هو مصدر فاعطى ما هو بمعنى المصدر حكم المصدر واذا صح عمل الضمير العائد على المصدر فى الظرف فى قوله \* وما الحربه الاماعلم وذقم \* وما هو عنها بالحديث المربع \*

فاولى الاسم الظاهر الذى هو بمعنى المصدر ولهذا قال الشارح على معنى الخ فهو يشير الى ما قلنا وفيه اشارة الى ان ترتب الجزاء على الشرط جعلى لا عادى ولا شرعى ولا عقلى فاذا قلت ان دخلت الدار فانت حر كان ترتب الحرية على الدخول بالتزام التكلم وجعله لباستلزامه اياه عقلا او شرعا او عادة (قوله ولا يجوز ان يتعلق الخ) نوقش هذا بان التعليق وان لم يكن مستقبلا بحسب ذاته لانه جعل شئ معلقا على شئ وهو حالى الا انه مستقبل من حيث متعلقه اعنى المعلق والمعلق عليه فاما مانع من جواز التعلق به لانه لم يستقبلا لئنه من حيث متعلقه (قوله أى من ان واذا) بيان لكل الشاية (قوله يعنى الشرط والجزاء) بيان للجملتين اللتين هما بيان لكل الاولى وحاصل المعنى ولاجل افادة ان واذا ما تقدم كانت كل جملة من جملتى الشرط والجزاء المنسوبتين

فالخاضل ان مخالفه الظاهر فى مثل القاتين من جهة الهيئة والصيغة وفى مثل ابوان من جهة المادة وجوهر اللفظ بالكلية (ولكونهما) أى ان واذا (تعلق امر) هو حصول مضمون الجزاء (بغيره) يعنى حصول مضمون الشرط (فى الاستقبال) متعلق بغيره على معنى انه يجعل حصول الجزاء مترابوا معلقا على حصول الشرط فى الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امر لان التعليق انما هو فى زمان التكلم لا فى الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقته فى هذه الحالة حرته على دخول الدار فى الاستقبال

(كان كل من جلتى كل)  
من ان واذا يعنى الشرط  
والجزء (فعلية استقبالية)  
اما الشرط فلانه مفروض  
الحصول فى الاستقبال  
فيمتنع ثبوته ومضيه واما  
الجزء فلان حصوله  
معلق على حصول الشرط  
فى الاستقبال

لكل واحد من ان واذا فعلية استقبالية بان تصدر بالضرار ف يقال فيهما مثلا ان تجئ  
اكرمك واذا تجئ اكرمك فلا تكون واحدة منهما اسمية ولا ماضوية (قوله اما  
الشرط) اى اما اقتضاء العلة لكون جلة الشرط فعلية استقبالية (قوله فلانه  
مفروض الحصول فى الاستقبال) اى لانا افدنا فى التعليق انه هو الذى اذا حصل  
فى الاستقبال حصل غيره (قوله فيمتنع ثبوته) اى الذى هو مفاد الاسمية وقوله ومضيه  
اى الذى هو مفاد الماضوية وقد يقال اقتضاء العلة لاستقبالية جلة الشرط مسلم واما  
اقتضاؤها للفعلية فلا لجواز ان تكون جلة الشرط اسمية استقبالية من حيث خبرها  
لكونه فعلا نحو زيد ينطلق قلنا تفيد الاستمرار التجددى واجيب بان الجملة الاسمية  
من حيث هي اسمية لاتمدل على حدوث ولا تجدد اذ شأنها ان تمدل على محدد الثبوت  
والحصول فلذا اشترط فى الجملة الشرطية كونها فعلية (قوله واما الجزء) اى واما  
اقتضاء العلة لكون جلة الجزء فعلية استقبالية (قوله ويمتنع تعليق حصول الحاصل)  
اى فيما مضى او الآن على حصول ما يحصل فى المستقبل هذا وما ذكره من الامتناع ظاهر  
ان كان معنى تعليق الجزء على الشرط ان الشرط اذا حصل يحصل الجزء بعده لكن  
لان لم ان هذا معنى التعليق بل معناه جعل الشرط سببا فى حصول الجزء واذا كان  
كذلك ف يقال انه لا مانع من كون ما يأتى سببا فيما يحصل الآن كما اذا قلت ان كان زيد  
يرأ غدا فحقن نفرح الآن وقد يقال نعم ان يكون الفرع الحاصل الآن مسببا عما  
يحصل فى المستقبل وهو البرء بالفعل بل هو مسبب عن شئ حصل الآن وهو اخبار  
الصادق بان البرء يحصل فى المستقبل ولا شك ان هذا سابق على الفرع فعنى التركيب  
حينئذ ان ثبت ان زيدا يرأ فى المستقبل فحقن نفرح الآن (قوله ولا يخالف ذلك)  
اى ما ذكر من كون كل من جلتى الشرط والجزء فعلية استقبالية بان تكون الجملتان  
غير فعليتين او غير استقباليتين فى لفظهما او من جهة لفظهما لا يقال يرد عليه قوله الآتى  
وقد يستعمل ان فى غير الاستقبال الخ فانه اذا جاز استعمالها قليلا لغير الاستقبال من  
غير نكتة لم يصح قوله ولا يخالف ذلك الالكتة ولم يصح التعليق بقوله لامتناع  
مخالفة الخ لانا نقول الكلام هنا حيث اريد الاستقبال بدليل ان هذا مرتب على قوله  
سابقا ولكونهما لتعليق امر بغيره فى الاستقبال الخ وقوله وقد تستعمل الخ حيث اريد  
غير الاستقبال فهو مسألة اخرى اه ابن سم (قوله الالكتة) اى الالفائدة وذلك لان  
ظاهر الحال يقتضى مراعاة المواقفة بين اللفظ والمعنى فلا يعدل عن المواقفة المذكورة  
الالكتة والعدول عنها بلانكتة ممنوع فى باب البلاغة (قوله اسمية) راجع لقوله  
او احديهما وقوله او فعلية ماضوية راجع لكل من الامرين واورد عليه ان جلة  
الشرط لا تكون الافعية والجواب ان بعض التحوين كالإخفش جوز كون شرط  
اذا جلة اسمية كما فى اذا السماء انشقت فلعل الشارح بنى كلامه على ذلك او اراد بقوله



واحدهما احداً معنا وهو جملة الجزاء (قوله فاعني على الاستقبال) اي فاعني لا يمكن  
 المخالفة فيه بخلاف اللفظ فانه قد يخالف لنكتة (قوله حتى ان قولنا الخ) مبالغة  
 في كون المعنى على الاستقبال فكأنه قال فاعني على الاستقبال حتى في التال التوهم  
 فيه عدم الاستقبال بسبب التقييد بالآن والامس ولما كان ظاهراً الجملتين انهما  
 ماضويتان لفظاً ومعنى احتيج فيهما لهذا التأويل لثلاث غرر القاعدة (قوله ان تعد)  
 اي ان تعد اكرامك اياي الآن و تمن به علي فاعتد باكرامى اياك امس اي فاعده  
 وامن به فالاعتداد الواقع شرطاً وجزأ استقبال والآن والامس ظرفان للاكرام  
 لا للاعتداد وقوله فاعتد الخ هو بصيغة المضارع او الامر بناء على ما جوزه الشارح  
 من كون الجزاء قد يكون انشاء بلا تأويل وذلك لانه لما كان الغرض من الجزاء بيان  
 ما يرتب على الشرط صح كونه امر الدلالة على الحدث في الاستقبال فيجوز ان يرتب  
 على الشرط بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون انشاء قوله  
 وقد تستعمل ان في غير الاستقبال اي وهو الماضي حقيقة اي لفظاً ومعنى وذلك فيما اذا  
 قصد بها تعليق الجزاء على حصول الشرط في الماضي ولا يقال هذا بنا في قوله سابقاً  
 اما الشرط فلانه مفروض الحصول في الاستقبال لانا نقول هذا فيما اذا استعملت  
 ان للتعليق في المستقبل كما هو الغالب واعلم انه كما ان ان قد تستعمل في غير الاستقبال  
 قد تستعمل اذا لماضى نحو خشي اذا ساوى بين الصديقين وللإستمرار نحو واذا  
 لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا (قوله وان كنتم في ريب) فيه انه ان كان المعلق  
 عليه حقيقة هذا الفعل فهو مشكل لان المعلق مستقبل ولا يمكن تعليقه بالماضى  
 وان كان التقدير وان ثبت في المستقبل كونكم مرتين فيما مضى فأتوا  
 بسورة الخ كأنك ان علم تستعمل حقيقة الا مع المستقبل وقد يجاب باختيار الاول  
 الا ان في الكلام حذف اي وان كنتم في ريب فيما مضى واستمر ذلك الرب لوقت  
 الخطاب فأتوا بسورة اي فأنتم مطالبون بما يزيله وهو المعارضة المبيدة للجزم  
 لعلم بان الأمور يطلب المعارضة هو المرتاب في الخين لا الذي سبق منه الرب وهو الآن  
 مؤمن (قوله وكذا اذا جئ بها) اي بان وقوله في مقام التأكيدي تأكيده الحكم (قوله  
 بعدواوا الحال) اعلم ان العامل في هذه الحال وصف مأخوذ من الكلام اي زيد متصف  
 بالخل حال كونه مفروضاً كثرة ماله وقول بعضهم العامل فيها المشتق الذي اشتمل عليه  
 الكلام فيه نظر اذ لا يطرده ذلك فقد لا يكون في الكلام مشتق نحو زيد وان اساء  
 اخوك (قوله لجر الواصل) اي وصل ما بعدها وهو الجملة الحالية بما قبلها وهو صاحبها  
 اي ربطه به ثم ان المراد انها للوصل مع الواو لانهما مفيدة للوصل وحدها (قوله  
 والربط) عطف تفسير (قوله دون الشرط) اي التعليق اي وحيث قد لا يكون لان  
 هذه جواب لانه لا يكون لها جواب الا اذا اريد بها التعليق وهنا قد انسلخت عن التعليق

ويمنع تعليق حصول  
 الحاصل الثابت على حصول  
 ما يحصل في المستقبل (ولا  
 يخالف ذلك لفظاً الا  
 لنكتة) لامتناع مخالفة  
 مقتضى الظاهر من غير  
 قاعدة وقوله لفظاً اشارة  
 الى ان الجملتين وان جعلت  
 كلتاهما او احدهما اسمية  
 او فعلية ماضوية فاعني  
 على الاستقبال حتى ان قولنا  
 ان اكرمتني الآن فقد  
 اكرمتك امس معناه ان  
 تعتد باكرامك اياي الآن  
 فاعتد باكرامى اياك امس  
 وقد تستعمل ان في غير  
 الاستقبال قياساً على ما  
 كان نحو وان كنتم في ريب  
 كما

للوصول والربط واذ قد علمت ان هذه لا تحتاج الى جواب فمضى خارجة عما نحن  
بصدده وهو ان الشرطية لان جملة ان هذه حالية لشرطية ( قوله زيد وان كثرة ماله  
بجمل ) اي زيد بجمل والحال ان ماله كثير اي انه بجمل في حالة كثرة ماله ولا شك ان  
هذا تأكيد للجمل لانه اذا ثبت له الجمل حال كثرة المال دل على ملازمة الجمل له وانه  
لا ينفك عنه ( قوله وفي غير ذلك ) اي وقد تستعمل ان في غير الاستقبال مع كونها  
للشرط في غير ما ذكر من الامرين السابقين قليلا ( قوله كقوله ) اي قول ابي العلاء  
المعري \* فيا وطني الخ وهذا البيت من قصيدة مطلعها

\* مغاني اللوا من شخصك اليوم اطلال \* وفي النوم معن من خيالك محلال \*

وبعد البيت المذكور في الشرح

\* فان استطعت آتيك في الحشر زائرا \* وهيهات لي يوم القيامة اشغال \*

وقوله ان فاني اي ان فوتني وقوله من الدهر بيان للسابق والباء في قوله بك بمعنى  
في اي ان فوتني من السكنى فيك دهر سابق على حدوث قوله تعالى وما كنت بجانب الغربي  
وقوله فليتم بفتح العين على صيغة التثنية للمفعول لكن بمعنى التثنية للفاعل كذا ذكر  
بعضهم والذي ذكره شيخنا العلامة العبدوي انه بفتح الباء والعين ناقلا ذلك عن كتب  
الغة والبال بمعنى القاب والمعنى فليجعل قلبه متشما وجواب ان محذوف اي فلا لوم  
على لاني قد تركتك كرها من غير عيب فيك دل عليه قوله فليتم لسالكك البال  
ومعنى البيت انه ان كان زمن سابق من الدهر فوت على الاقامة والسكنى في وطني  
ولم يتيسر لي الاقامة فيه وتولاه غيري فلا لوم على لاني تركته من غير عيب فيه  
وجئت فلطلب نفس ذلك الساكن ولينم بالا والغرض من ذلك اظهار التصر  
والعز على مفارقة الوطن والشاهد في قوله ان فاني فانها مستعملة في الماضي لفظا  
ومعنى بقله ( قوله الى تفصيل النكتة ) اي الى تفصيل سبب النكتة فهو على حذف  
مضاف وذلك لانه لم يذكر الانكته واحدة وذكر لها اسبابا عدة على ما ذكره الشارح  
كما سيظهر لك لاعلى ما ذكره الزاعم ( قوله كابرار ) اي اظهار وقوله غير الحاصل وهو  
الامر المستقبل ( قوله في معرض الحاصل ) معرض كمسجد اسم لوضع عرض الشيء  
اي ذكره وظهوره وموضع الذكر والظهور للشيء عبارة عن اللفظ الدال عليه فهو  
مكان اعتباري لاحقيق والمعنى كاظهار المعنى الاستقبالي الغير الحاصل باللفظ الدال  
على المعنى الحاصل في الحال او في الماضي فان قلت ان الشرط انما يفيد التعليق ولا دلالة له  
على الاظهار المذكور قلت انه يدل عليه على جهة التخييل ولو قال المصنف كايهام  
لو تخيل ابراز الخ لكان اظهر لان نكتة العدول في الحقيقة انما هو التخييل المذكور  
وذلك لان ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل محصله التعبير عن المستقبل الذي  
لم يحصل بما يشعر بمحصله ( قوله لقوة الاسباب ) لما كان ابراز غير الحاصل في معرض

وكذا اذا جئ بها في مقام  
التأكيد بعد واو الحال  
لمجرد الوصول والربط دون  
الشرط نحو زيد وان كثرة  
ماله بجمل وعمره وان اعطى  
جاها لثيم وفي غير ذلك  
قليل كقوله فيا وطني ان فاني  
بك سابق \* من الدهر فليتم  
لسالكك البال \* ثم اشار  
الى تفصيل النكتة الداعية  
الى العدول عن لفظ الفعل  
المستقبل بقوله ( كابرار  
غير الحاصل في معرض  
الحاصل لقوة الاسباب )

الحاصل يحتاج الى سبب اشارة المصنف الى بيان الاسباب والعلل في ذلك بقوله لقوة الخ فهو علة للابراز المذكور وال في الاسباب للجنس فيشمل ماله سبب واحد (قوله المتأخذة) بالدمع تخفيف الخلاء اى التي اخذ بعضها بعضا والمراد الجمعية في حصوله ومعلوم ان الشيء اذا قويت اسبابه بعد حصوله (قوله حال انعقاد) اى اجتماع وانتظام اسباب الاشتراء والحال انه لم يحصل بالفعل وهو ظرف للقول المقدير اى نحو قولك ان اشتريت في الحال الخ او تقول ذلك في حال الخ والمراد باسباب الاشتراء حضور سوق السلعة التي كثرت فيه مع قلة المشتري ووجود التمن ورغبة البائعين في البيع فاذا وجدت هذه الاسباب عند الشراء الذي لم يحصل حاصله فبعد عنه بما يبرزه في صورة الحاصل (قوله او كون ماهو للوقوع) اى ماهو ائلل للوقوع كالواقع في الماضي يعنى انه يعبر بالماضي عن المعنى المستقبل في جملة الشرط لقصد ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لكون ذلك المعنى الاستقبالي شأنه الوقوع فهو كالواقع في ترتب ثمرة الوقوع في الجملة على كل منهما نحو ان يت كان كذا وكذا (قوله عطف على قوة الاسباب) اى فالمعنى انه يبرز غير الحاصل في صورة الحاصل لقوة الاسباب او لكون المعنى الاستقبالي شأنه الوقوع فهو كالواقع او للتفاوت الخ فالتكئة التي ذكرها المصنف للعلول عن المضارع الى الماضي واحدة تعدت اسبابها واعترض على ما ذكره المفسر من العطف فانه من عطف العام على الخاص وذلك لان الاثل للوقوع ايلولته اما لقوة اسبابه المتأخذة فيه واما العلم بوقوعه من جهة اخرى وعطف العام على الخاص وكذا عكسه لا يجوز باوان يجاب بحمل الاول على ما يمكن تخلفه لماثع كالشراء فانه يمكن تخلفه عند اجتماع اسبابه لماثع وحمل الثاني على ما لم يمكن تخلفه كما في الموت وحينئذ فهو من عطف المتأخر (قوله على ما اشار اليه) اى المصنف في قوله الاتي فان الطالب الخ فان محصله بيان ان في اظهار الرغبة تقدير غير الحاصل حاصلًا وتخليه كذلك ولو كان العطف على ابراز لماثع في هذا البيان وقوله على ما اشار اليه متعلق بقوله لانها كلها علل الخ (قوله فقد سها سها بينا) اى من وجوه الاول انه خلاف ما اشار له المصنف في اظهار الرغبة من انها اى العطوفات علل للابراز الثاني ان ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل يشتمل عليه كل ما بعده وحينئذ فلا يصح ان يكون قسمياله الثالث ان التفاؤل لا يحصل بمجرد المخالفة بل لابد من تزييل غير الحاصل منزلة الحاصل لذلك (قوله او التفاؤل) اى من السامع اى انه يبرز غير الحاصل في معرض الحاصل في جملة الشرط لما في ذلك الابراز من التفاؤل الذي هو ذكر ما يشره السامع وذلك لان المخاطب اذا كان سمي شيئاً فبشره بما يشره بمحصله وهو معنى ابرازه في معرض الحاصل ادخل عليه ذلك الابراز البرور (قوله او اظهار الرغبة) اى من التكلم اى انه يبرز غير الحاصل في معرض الحاصل لاجل اظهار التكلم الرغبة في وقوع ذلك التعمط سبب ذلك الابراز

التأخذة في حصوله) نحو  
ان اشترى<sup>ت</sup> كان كذا حال  
انعقاد اسباب الاشتراء  
(او كون ماهو للوقوع  
كالواقع) هذا عطف على  
قوة الاسباب ولهذا  
المعطوفات بعد ذلك لانها  
كلها علل لابرار غير  
الحاصل في معرض  
الحاصل على ما اشار اليه  
في اظهار الرغبة ومن زعم  
انها كلها عطف على ابرار  
غير الحاصل في معرض  
الحاصل فقد سهوا  
بننا (او التفاؤل او اظهار  
الرغبة في وقوعه) اي  
وقوع الشرط (نحو ان  
ظفرت بحسب العاقبة فهو  
الرام) هذا يصلح مثالا  
للتفاؤل واظهار الرغبة  
ولما كان اقتضاء اظهار  
الرغبة ابرار غير الحاصل  
في معرض الحصول يحتاج  
الى بيان ما اشار اليه  
بقوله (فان الطالب اذا  
عظمت رغبته في حصول  
امر يكثر تصوره) اي  
الطالب (ايام) اي ذلك  
الامر (فربما يخيل) ذلك  
الامر (اليه حاصل)

الحاصل بالتعبير بالماضى عن المستقبل ( قوله اى وقوع الشرط ) يجوز عود الضمير على غير الحاصل والمعنى واحد ( قوله فهو المرام ) بوزن مكان وضميره والظفر اى فالظفر بحسن العاقبة هو المرام ( قوله يصلح مثالا للتفاوت ) اى على جعل ضمير ظفرت مفتوحا للمخاطب وقوله واظهار الرغبة اى على جعل الضمير مضموما للتكلم كذا ذكر بعضهم وعبرة النبى ان ظفرت على صيغة التكلم مثال لاظهار الرغبة وعلى صيغة المخاطب مثال لهما آه ( قوله فان الطالب الخ ) هذا علة لكون اظهار الرغبة علة لابرار غير الحاصل فى معرض الحاصل وهى علة غاية ان اقيمت على ظاهرها لان اظهار الرغبة متأخر عن الابراز وعلة فاعلية ان اريد قصد اظهارها لتقدمه على الابراز المذكور ( قوله فى حصول امر ) اى فى المستقبل ( قوله بكثر تصويره ) بفتح حرف المضارعة وضم ثالته وتصوره بالرفع فاعل كذا ضبطه بعض مشايخنا وهذا غير متعين بل يصح ضم حرف المضارعة وكسر ثالته ونصب تصويره على انه مفعول اى بكثر من حصول صورته فى الذهن ( قوله فربما ) اى فبسبب الكثرة المذكورة ربما الخ وهى هنا للتكثير ( قوله ينجل اليه ) اى الى ذلك الطالب الذى عظمت رغبته وقوله حاصلا اى فى الماضى وهو حال وقوله فبغير عنه الخ اى وهذا معنى ابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل اى وقد لا ينجل له ذلك الامر حاصلا فلا يعبر عنه ( قوله وعليه ) انما قال وعليه للتفاوت بينهما لان الله منزّه عن الرغبة والمراد بها هنا لازمها وهو كمال الرضى وايضا ما ذكره المصنف من بيان اقتضاء اظهار الرغبة للابرار لا يجرى فى حقه تعالى لان كثرة التصور وتخيّل الحصول محال فى حقه تعالى آه اطول ( قوله لاظهار الرغبة فى الوقوع ) معنى اظهار الرغبة فى حقه تعالى اظهار كمال رضاه بارادة التحصن فهو مجاز فى لازمه وقبل المراد اظهار كون الشئ مرغوبا فيه فى نفس الامر لاظهار الرغبة القائمة بالمتكلم كذا فى الفناى وفى ابن يعقوب اظهار رغبته تعالى فى وقوع الشئ اظهار ايجابه او طلبه طلبا جازما ( قوله ولا تكرر هوا قياتكم على البقاء ) القيات الاماء والبقاء الزنا كانت الجاهلية تكرر الاماء على الزنا ويأتين لهم بالدراهم فجاء الاسلام بتحريم ذلك ( قوله ان اردن تحصنا ) اى عفة فقد جئ بلفظ الماضى وهو اردن ولم يقل يردن مع ان النهى عن الاكراه المعلق على ذلك استقبالى حيث قيل ولا تكرر هوا الخ للدلالة على رغبة المولى سبحانه فى ارادتهن التحصن اى للدلالة على رضى المولى بذلك او على ان هذا الامر طلبه المولى طلبا جازما على مامر ( قوله تعليق النهى ) اى وهو قوله لا تكرر هوا الخ والتعليق من حيث انه الجزء فى المعنى او حقيقة على مامر من الخلاف ( قوله يشعر بجواز الاكراه عند انتفاها ) اى لان قوله ان اردن تحصنا يقتضى مفهوم المخالفة انهن اذالم يردن تحصنا يجوز للوالى اكراههن على البقاء مع انه لا يجوز اصلا ( قوله اجيب الخ ) واجيب ايضا بان

فبغير عنه بلفظ الماضى ( وعليه ) اى على استعمال الماضى مع ان لاظهار الرغبة فى الوقوع وزد قوله تعالى ولا تكرر هوا قياتكم على البقاء ( ان اردن تحصنا ) حيث لم يقل ان يردن فان قيل تعليق النهى على الاكراه بارادتهن التحصن يشعر بجواز الاكراه عند انتفاها على ما هو مقتضى التعليق بالشرط اجيب بان القائلين بان التقييد بالشرط يدل على نفي الحكم عند انتفائه انما يقولون به اذالم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان تكون فائدته فى الآفة المبالغة فى النهى عن الاكراه يعنى انهن اذالردن العفة قالوا احق بارادتها وايضا دلالة الشرط على انتفاء الحكم انما هو بحسب الظاهر

التقييد بالشرط لموافقة الواقع لانه لايتأتى الاكراه عند انتفاء التحصن لانهن  
اذا اردن عدم التحصن كان امرهن بازنا موافقا لفرضهن والطالب للشيء لايتصور  
اكراهه عليهن وان لم يردن تحصنا ولاعدمه بل كن غافلات فلايتأتى الاكراه لان الاكراه  
انما هو للمتنع غاية الامر ان في امرهن بازنا تنبيهها لهن ان كن غافلات واما  
ما قيل من ان الاكراه يتصور مع ارادة البغاء بان تريد الامة البغاء مع شخص او في  
مكان فيكرهها على البغاء مع غير ذلك الشخص او في غير ذلك المحل فغير صحيح لان  
الاكراه حينئذ ليس على البغاء بل على تعيين القساعل او المحل ( قوله بان القائلين  
الخ ) اى وهم القائلون باعتبار مفهوم الشرط ( قوله على نفي الحكم ) اى كحرمة  
الاكراه هنا وقوله عند انتفاء اى انتفاء الشرط وحاصل هذا الجواب ان اعتبار  
مفهوم المخالفة مشروط بان لا يكون للتقييد بالشرط فائدة اخرى غير اخراج ما لم يكن  
فيه الشرط عن الحكم وهنا يجوز ان تكون الفائدة في التقييد به المبالغة في نهى  
الموالى عن الاكراه لما في ذلك من التوبيخ للموالى بذكر ما يظهر به فضيحتهم وحيث  
كان للتقييد بالشرط هنا فائدة اخرى غير الاخراج سقط باعتبارها اعتبار مفهوم  
الشرط لان مفهوم المخالفة انما يعتبر اذا كان القيد للاخراج لان الفائدة اخرى ( قوله  
يعنى انهن ) اى الامة مع خستهن وشدة ميلهن الى الزنا وقوله قالولى اى قالمالك  
احق بارادتها لكم لانه وقلة ميله بالنسبة لميلهن وحينئذ فيكون طلب ارادة العفة منه  
متأكدا واذا تأكد طلب ارادة العفة والتحصن منه كان النهى المتعلق به عن الاكراه  
على الزنا قويا مبالغا فيه فظهر من هذا ان المقصود من القيد بالمبالغة في نهى الموالى  
وتوبيخهم وحينئذ فلامفهوم له لان مفهوم المخالفة انما يعتبر اذا كان القيد للاخراج  
فقط لان الفائدة اخرى فان قلت جعل المقصود من القيد ما ذكر يقتضى ان المبالغة في النهى  
انما هي في هذه الحالة فقط وهى ارادتهن التحصن لامطلقا والمقصود تأكيده  
النهى مطلقا قلت لما كان الاكراه لايتحقق الا في هذه الحالة تعرض لها لالكونا كون  
النهى والمبالغة فيه مخصوصا بها وحينئذ فالتعرض لتلك الحالة لايتأتى في تأكيد النهى عن  
الاكراه مطلقا حتى عند عدم ارادتهن التحصن على فرض تأنيبه في تلك الحالة فتأمل  
( قوله وايضا دلالة الشرط ) اى مفهوم الشرط على انتفاء الحكم وهو الحرمة  
او المراد دلالة الشرط من حيث مفهومه وهذا جواب ثان عن اصل الاشكال فهو  
عطف على قوله بان القائلين الخ فكأنه قال واجيب ايضا بان دلالة الخ وحاصله ان  
الآية وان دلت على انتفاء حرمة الاكراه عند انتفاء الشرط فذلك الدلالة بحسب  
الظاهر نظرا لمفهوم المخالفة لكن قد عارض ذلك المفهوم الاجماع القاطع ومن  
المقرر انه اذا تعارض امران احدهما قاطع والآخر ظاهر دفع الظاهر بالقاطع ( قوله  
قد عارضه ) اى قد عارض الاجماع الشرط اى مفهومه ( قوله والظاهر يدفع بالقاطع )

المراد بالظاهر هنا مفهوم الشرط والمراد بالقاطع هنا الاجماع واعترض هذا الجواب بان الاجماع لا يفسخ النص حذرا من تقديم الاجماع على النص الذي هو اصل له في الجملة واجيب بان الاجماع يجوز ان يفسخ النص على الصحيح لاستناده الى النص فكانه التامسح (قوله او التعريض) عطف على قوله لقوة الاسباب كما يفيد قول الشارح اي ابراز الخ (قوله بان ينسب الفعل الى واحد) اي حقيقة او مجازا (قوله والمراد غيره) اي ولا يد فيه من القرائن المؤدية لفهم الغير والا فقولك جاني زيد مريدا ابنه ليس من التعريض في شيء (قوله لئن اشركت الخ) اعترض بان النبي معصوم من الاشراك فكيف يسند اليه واجيب بان هذه قضية شرعية لا تستلزم الوقوع فالاسناد على سبيل الفرض وانما عبر بالفعل الماضي المقتضى لوقوع ذلك تعريضا بالمخاطبين فالاشراك في الحقيقة انما هو منسوب لغيره لان التعريض ان ينسب الفعل لواحد والمراد غيره فالاشراك نسب لواحد وهو النبي والمراد غيره ممن وقع منه الاشراك وحاصل ما في المقام ان الشراك من النبي مقطوع بعدم حصوله فنزل منزلة المشكوك فيه فكان المقام مقام ان تشرك لكن بجيء بلفظ الماضي وان كان المعنى على الاستقبال ابرازا للاشراك المقطوع بعدم حصوله في معرض الحاصل فرضا وتقديرا تعريضا بمن حصل منه انه حبط عمله ولا يضر في دخول ان كون الفعل معلوم الانتفاء لان ان تدخل على معلوم الانتفاء اذا نزل منزلة المشكوك فيه لغرض من الاعراض (قوله فالمخاطب هو النبي) الحصر ايضا في اي لائمه والافغيره من الانبياء مخاطب ايضا بدليل قوله تعالى والى الذين من قبلك ان قلت اذا كان كل واحد من الانبياء مخاطب بهذا الخطاب فلم افرده الضمير فالجواب انه انما افرده الخطاب باعتبار كل واحد لان الحكم المذكور مخاطبه كل واحد منهم على حدة كذا قرره شيخنا العبدوى ويفيد ذلك ما ذكره عبد الحكيم حيث قال ان المخاطب هو النبي وليس الخطاب عاماله ولجميع الانبياء بقرينة ما قبله لا على ما فهم لان الحكم المذكور موجه الى كل واحد منهم لا الى مجموعهم فيكون لكل واحد منهم خطاب على حدة انتهى (قوله مقطوع به) اي في جميع الازمنة لان الانبياء معصومون من الشراك قبل البعثة وبعدها (قوله لكن بجيء الخ) يفهم منه انه لولا ابراز المذكور لاجل التعريض لجيء بلفظ الاستقبال وتصح الشرطية مع انه اذا كان اشراكه مقطوعا بعدمه فلا تصح ان لانها للامور المشكوكه والجواب انهم يستعملون في مثل ذلك ان تنزيله منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارضاء العنان (قوله بلفظ الماضي) اي وان كان المعنى على الاستقبال (قوله غير الحاصل) اي من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لافي الماضي ولا في الحال (قوله على سبيل الفرض والتقدير) متعلق بالحاصل الثاني والحاصل انه نزل اشراكه الذي هو غير حاصل في جميع الازمنة منزلة اشراك فرض وقوعه منه صلى الله تعالى عليه وسلم في الماضي وانما احتج بذلك لانه

والاجماع القاطع على حرمة الاكراه مطلقا فقد عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال (السكاكي او للتعريض) اي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل املا ذكر واما للتعريض بان ينسب الفعل الى واحد والمراد غيره (نحو) قوله تعالى ولقد اوحى اليك والى الذين من قبلك (لئن اشركت ليحبطن عملك فالمخاطب هو النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعدم اشراكه مقطوع به لكن بجيء بلفظ الماضي ابرازا للاشراك الغير الحاصل في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا بمن صدر عنهم الاشراك بانه قد حبطت اعمالهم

قضية شرطية كالاستلزام الوقوع

فهذه الخاتمة غير الواضحة التي هي خاتمة ليس بالجملة

لم يحصل منه عليه السلام اشراك في الماضي اصلا ( قوله تعريضا بمن صدر عنهم  
 الاشراك بانه قد حبطت اعمالهم ) اى لتحقيق سببه منهم وقوله تعريضا علة للابرار  
 ووجه التعريض المذكور ان الفعل اذا رتب عليه وعيد في حال نسبت  
 فرضا وتقديرا الى ذى شرف وهو لم يحصل منه فهم منه المخاطبون ان الوعيد  
 واقع بهم ان صدر منهم ذلك الفعل ولهذا التعريض فائدة وهى توبيخ الكفار بان  
 اعمالهم كاعمال الحيوانات الجهم لائمة فيها لان اشرف الخلق اذا كان يحبط عمله  
 فما بالك باعمالهم وانهم لا يستحقون الخطاب لكونهم في حكم البهائم ( قوله ان شئني  
 الاميراح ) اى تعريضا بان من شئت يستحق العقوبة وانك تضربه ( قوله ولا يخفى  
 الخ ) هذا رد لاعتراض الخلل على السكاكى وحاصل ذلك الاعتراض ان التعريض عام  
 لمن صدر منهم الاشراك في الماضي وغيرهم وهذا التعريض يحصل باسناد الفعل  
 الى من يمنع منه ذلك الفعل سواء كان ذلك الفعل بصيغة الماضي او بصيغة المضارع  
 اعنى لئن تحرك وحيتئذ فاقاله السكاكى من ان العدول عن المستقبل الى الماضي  
 قد يكون للتعريض لا يتم وحاصل رد الشارح عليه ان من لم يصدر منهم الاشراك  
 لا يستحقون التعريض بهم لان القصد من التعريض التوبيخ وهو انما يكون على  
 ما وقع من القبح لا على ما سبق منه ولا نسلم ان التعريض يحصل هنا باسناد الفعل الى  
 من يمنع منه ذلك الفعل سواء كان ذلك الفعل ماضيا او مضارعا بل انما نشأ من اسناد  
 صيغة الماضي فقط لانه وان كان بمعنى المستقبل لكن التعبير به مع ان لابرار ذلك المعنى  
 في صورة الحاصل خلاف الاصل فلا بد من تكتة لا رتكابه وهى هنا التعريض بخلاف  
 المضارع فانه لو عبر به مع ان لكان على اصله فلا يحتاج لتكتة فلا وجه لافادته للتعريض  
 قال العلامة الباقوبى وفي هذا الرد بحث وهو ان كون المضارع على اصله يتفق عنه  
 التعريض انما ذلك ان نسب لمن يصح صدوره منه ويشك فيه واما ان اسند لمن علم انفاؤه  
 عند قطعنا طلب لذلك الاسناد وجه فيصح كونه للتعريض بمن صدر منه كالماضى  
 بل نقول ومن لم يصدر منه ان صح الصدور منه ليتحقق تهديده على ما توقع منه  
 واجاب عنه بعضهم بان الاسناد الفرضى يكفى فيه الامكان الذاتى وحيتئذ فلا تعريض  
 من جهة الاسناد فامل ( قوله على اصله ) اى اصل الشرط العلوم من المقام  
 اى وانما يفهم التعريض مما خالف مقتضى الظاهر ( قوله ولما كان هذا الكلام )  
 اى وهو قوله اول التعريض كقوله تعالى الخ ( قوله نوع خفاء وضعف ) اما الخفاء  
 اى الدقة فظاهر واما الضعف فاما توهم ان التعريض يحصل من صيغة المضارع كما  
 ذكره الخلل والى وحيتئذ فلا يتم ما ذكره السكاكى من ان العدول للماضى قد يكون  
 للتعريض وقد عرفت اندفاعه عند الشارح واما ما ذكره الزوزنى من ان الايمان  
 بالشرط في الآفة ماضيا ليس سببه التعريض بل سببه ان جلة الجواب جواب القسم

كما اذا شئت احدق قول والله  
 ان شئني الامير لا ضربته  
 ولا يخفى انه لا معنى للتعريض  
 بمن لم يصدر عنهم الاشراك  
 وان ذكر المضارع لا يفيد  
 التعريض لكونه على اصله  
 ولما كان في هذا الكلام  
 نوع خفاء وضعف نسبه  
 الى السكاكى والافه  
 قد ذكر جميع ما تقدم  
 ثم قال ( ونظيره ) اى  
 نظير لئن اشركت  
 ( في التعريض ) لافى  
 استعمال الماضى مقام  
 المضارع في الشرط  
 للتعريض قوله تعالى  
 ( وما لى لا اعبد الذى  
 فطرني اى وما لكم  
 لا تعبدون الذى فطرکم  
 بدليل واليه ترجعون )

مقدر بدليل دخول اللام عليها لتقدمه على اداة الشرط وجواب الشرط محذوف  
 فضعف امر اداة الشرط لتقدم القسم وجعل الجواب له فلم تستطع ان تعمل في لفظ  
 المضارع فاقى لها بفعل شرط ماض حتى لا يظهر لها اثر عمل وحاصله ان العدول  
 عن المضارع الى الماضي ليس لتعريض بل لضعف اداة الشرط ولا ينبغي ان هذا  
 الوجه مدفوع بما تقرره من عدم التناهي بين المتضامات لجواز تعددها فيمكن ان يكون  
 العدول لضعف الاداة ولتعريض هذا محصل ما في القناري (قوله نسبة السكاكي)  
 اي لا يبرى منه اولا لاجل ان تثبت النفس وتأمل حتى تدرك المقصود ولا تغتر بمجرد الخفاء  
 والضعف لعلها بانه منول هذا الامام الكبير (قوله ثم قال) اي السكاكي (قوله  
 اي وما لكم لا تعبدون) ليس هذا بيانا للمعنى الذي استعمل فيه ومالى الخ بل هو بيان  
 للمعرض بهم وهو المراد من الكلام وذلك لان المراد الانكار على المخاطبين في عدم  
 العبادة بطريق التعريض لا انكار التكلم على نفسه وانما كان المراد ذلك بدليل  
 قوله تعالى بعد واليه ترجعون اذ لولا الاشارة الى المخاطبين بهذا الانكار على وجه  
 التعريض لكان المناسب واليه ارجع لانه الموافق للسياق واعترض على المصنف بانه  
 قد تقدم التمثيل بهذه الآية للالتفات على مذهب السكاكي ومقتضى ما تقدم  
 في الالتفات ان المعبر عنه بالتكلم في قوله مالى هم المخاطبون على جهة الجاز لان الالتفات  
 على مذهبه هو التعبير عن معنى اقتضاء المقام بطريق آخر غير ما هو الاصل فيه واذا  
 كان التعريض هو ان يعبر عن معنى بعبارة هي فيه حقيقة او مجاز يفهم غير ذلك المعنى  
 بالقرائن تحقق التناهي بينهما لاقتضاء الاول وهو كونه الالتفات ان المراد نفس  
 المخاطبين واقتضاء الثاني وهو كونه التعريض ان المراد التكلم ولكن لينقل منه الى  
 المخاطبين بالقرينة وقد يجاب بأن المراد في الالتفات يكون التعبير عن معنى بطريق غير  
 طريقه ككون التعبير لا فائدة ذلك المعنى ولو بالانتقال اليه بالقرائن ولو لم يزد  
 في اطلاق التعبير على نحو هذا القصد وعلى هذا فكونه للالتفات لا ينافي كونه لتعريض  
 بل يصح كونه التفاتا من حيث ان المعنى المنقول اليه عدل عن طريقه مع اقتضاء المقام  
 اياه وكونه تعريضا من حيث مجرد التاويل له بالقرائن فانهم هذا فان فيه دقة  
 افاده العلامة اليعقوبي واجاب العلامة ابن قاسم بان الآيةصالحة للالتفات  
 بان يكون قوله ومالى لا يعبد الذى فطرق مستعملا في المخاطبين بان يكون عبر عنهم  
 بطريق التكلم مجازا على سبيل الالتفات وصالحة لتعريض بان يكون المراد من قوله  
 ومالى لا يعبد الذى فطرق حقيقة وهو التكلم بخصوص فيصح ان يجعل التفات وان  
 يجعل تعريضا فلا منافاة بين ما في الموضعين فان قلت ان احتمال التعريض قد دل عليه  
 الدليل وهو قوله واليه ترجعون فيكون متعبا قلت هذا دليل ظني فلا يفيد اليقين  
 لجواز ان يكون فيه التفات ايضا وان المعنى واليه ارجع نعم ان من المعلوم ان الحمل

اذ لولا التعريض لكان  
 المناسب ان يقال واليه ارجع  
 على ما هو الموافق للسياق  
 (ووجه حسنه) اي حسن  
 هذا التعريض (اسماع)  
 التكلم (المخاطبين)  
 الذين هم اعداؤه  
 (الحق) هو المفعول  
 الثاني للاسماع (على  
 وجه لا يزيد) ذلك الوجه  
 (غضبه وهو) اي ذلك  
 الوجه



على الحقيقة أولى فيكون التعريض في الآية أرجح لأن التعريض لا يكون إلا في المعنى  
الحقيقي وعلى الالتفات يكون المعنى مجازاً نعم فإذهب إليه التشارح من أنه يجوز  
أن يكون التعريض أيضاً باعتبار المعنى المجازي وأن التعريض هنا بناء على استعمال  
ومالي لأبعد الذي فطرني في المخاطبين مجازاً فلا يكون الجمل على التعريض أرجح  
من الجمل على الالتفات فإن قيل كيف يمكن التعريض حيثش مع أن التعريض  
كما تقدم أن ينسب الفعل إلى واحد والمراد غيره وعلى الجوز لا يكون منسوباً إلى واحد  
والمراد غيره بل يتعد المنسوب إليه والمراد قلت إجاب الأستاذ السيد عيسى الصفوي  
بأنه يكفي صدق ذلك بحسب اللفظ فإنه بحسب اللفظ منسوب إلى المتكلم والمراد غيره  
وهو المخاطب (قوله على ما هو الموافق للسياق) أي سياق الآية وهو متعلق بقوله  
لكان المناسب أن يقال (قوله ووجه حسنه) هذا مرتبط بمحذوف أي والتعريض  
حسن ووجه حسنه الخ (قوله أي حسن هذا التعريض) أي الواقع في النظر أعني قوله  
تعالى ومالي لأبعد الخ وليس المراد وجه حسن التعريض مطلقاً إذ ما ذكره المصنف  
من الوجه لا يجري في قوله لئن أشركت إذ لا يتأتى فيه قوله حيث لا يريد المتكلم لهم  
الأميريد لنفسه وعبارة عبد الحكيم قوله هذا التعريض لا مطلق التعريض إذ لا يجري  
ذلك في قوله تعالى لئن أشركت ليحبطن عملك لأن القصور فيه نسبة الخطب إليهم  
على وجه ابلغ (قوله هو المفعول الثاني) أي والمفعول الأول المخاطبين أي أن يسمع  
المتكلم أولئك المخاطبين الذين هم أعداؤه ومن شأنهم أن لا يقبلوا له نصحاء بحق  
وإنما نبه الشارح على كون الحق مفعولاً ثانياً دفعاً لما يتوهم من أن الحق صفة لاسماع  
أي إسماع المتكلم المخاطبين إسماع الحق (قوله لا يزيد ذلك الوجه غضبهم) أي مع  
أن من شأن المخاطب إذا كان عدواً للمتكلم تضاعف غضبه عند سماع الحق من المتكلم  
(قوله ترك التصريح الخ) أي لأن المتكلم إنما أتى على نفسه ضراحة وإن فهم منه  
بالقرينة إرادة الغير (قوله وليس هذا في كلام السكاكي) أي ضراحة وإن كان  
من نتائج قوله لا يزيد غضبهم لأن المراد أنه لا يثير غضبهم وما لا يثير الغضب فن شأنه  
الإعانة على قبول الحق (قوله في إحاض النصح) أي في إخلاص النصح ومن العاوم  
أن ما كان ادخل في إخلاص النصح يكون في غاية القول (قوله حيث لا يريد)  
أي حيث أظهر لهم أنه لا يريد لهم الأمريد لنفسه وذلك لأنه نسب ترك العبادة  
إلى نفسه فينبى أنه على تقدير تركه للعبادة يلزمه من الإنكار ما يلزمهم فقد ادخل  
نفسه معهم في هذا الأمر فلا يريد لهم فيه الأمريد لنفسه (قوله وأو  
للشرط) أي أصلها أن تكون للشرط وأما قدرنا ذلك لأنها قد تأتي لغير ذلك  
كما يأتي (قوله بمحصول) الباء بمعنى على (قوله فرضاً) متعلق بمحصول  
مضمون الشرط لا بالتعليق لأنه محقق وهو نصب على المصدرية أي حصول

(ترك التصريح بنسبتهم  
إلى الباطل ويعين) عطف  
على لا يزيد وليس هذا في  
كلام السكاكي أي على وجه  
يعين (على قبوله) أي قبول  
الحق (لكونه) أي كون  
ذلك الوجه (أدخل  
في إحاض النصح حيث  
لا يريد) المتكلم (لهم إلا ما  
يريد لنفسه ولو للشرط)  
أي لتعليق حصول  
مضمون الجزاء بحصول  
مضمون الشرط فرضاً

بفضل

لما استدل بالامتناع والنفق على  
لما استدل بالامتناع والنفق على

فرض اوعلى الحالية اى حال كون ذلك الحصول مقروضا ومقدرا اوعلى التميز  
اى على حصول مضمون الشرط من جهة الفرض واتما قيد الشارح ذلك الحصول  
بالفرض لتلا يلزم المناقاة بين قول المصنف الآتى مع القطع بانتفاء الشرط وبين كلام  
الشارح (قوله فى الماضى) متعلق بحصول مضمون الشرط الذى تضمنه لفظ الشرط  
فى كلام المصنف لابلتعلق ولا يحصل مضمون الجزاء الذين تضمنهما ايضا لفظ  
الشرط فى كلامه اما الاول فلان التعليق فى الحال لافى الماضى واما الثانى فلان  
حصول الجزاء غير مقيد بالماضى بل معلق على حصول الشرط وان لم تقيد بالماضى  
لان المعلق على امر مقيد بالماضى يلزم تقييده بالماضى آه سم (قوله مع القطع بانتفاء الشرط  
اى بانتفاء مضمونه اى مع القطع بانتفاء مضمون الشرط فى الواقع فلا ينافى فرض حصوله  
وقوله مع القطع الخ حال من الشرط اى حاله كونه مصاحبا للقطع بانتفاء مضمون  
الشرط والمراد بالشرط الثانى الجملة الشرطية المعلق عليها بخلاف الشرط الاول فانه  
بمعنى التعليق كما صرح به الشارح ولا يرد ان المعرفة اذا اعيدت كانت عينا لانه اعلى  
(قوله فيلزم انتفاء الجزاء) فيه بحث لانه لا يفرع على القطع بانتفاء الشرط انتفاء الجزاء  
لجواز ان يكون للجزاء سبب آخر غير الشرط واجيب بان المراد فيلزم انتفاء الجزاء  
من حيث ترتيبه على ذلك الشرط وهذا لا ينافى وجوده من حيث ترتيبه على سبب آخر  
غير الشرط ثم ان تعبير الشارح يلزم لا يلائم قوله الآتى بل معناه الخ واتما يناسب  
فهم ابن الحاجب من انها للاستدلال بانتفاء اللازم الذى هو الثانى على انتفاء المزموم  
الذى هو الاول لان تعبيره بالزوم فيه ميل الى ذلك الفهم لكن فهم ابن الحاجب هذا  
سيرده الشارح فكان الاولى للشارح ان يقول بدل ذلك فينتفى الجزاء اى ان لو اذا  
اقدت القطع بانتفاء الشرط اقدت انتفاء الجزاء بحسب متفاهم عرف اللغة لانها قيد  
توقف الثانى على الاول وانه شرط فيه خارجا واذا انتفى الشرط انتفى المشروط اللهم  
الا ان يقال مراده بقوله فيلزم اى بالنظر لعرف اللغة اى فيلزم على اقدتها لعل توقف  
الثانى على الاول وانه شرط فيه انتفاء الجزاء عند انتفاء الشرط كذا قرر شيخنا العلامة  
العدوى (قوله كما تقول الخ) حاصله ان ذلك القول يفهم بحسب عرف اللغة ان الجبى  
شرط فى الاكرام وانه على تقدير وقوعه يقع الاكرام ويفهم ان الجبى لم يقع فيلزم  
حيث كان الجبى شرطا وانتفى انتفاء المشروط الذى هو الجزاء (قوله فهمى لامتناع)  
اى مفيدة لامتناع الخ فلا ينافى قوله سابقا لتعليق حصول الخ فصريح معنى لو هو  
ذلك التعليق وما له امتناع الثانى لامتناع الاول (قوله يعنى ان الجزاء الخ) هذا يوافق  
ما يأتى لشارح دون ابن الحاجب وقوله متنف بسبب انتفاء الشرط اى من حيث  
ترتبه عليه فلا ينافى انه يوجد لسبب آخر (قوله هذا) اى كونها لامتناع الثانى  
لامتناع الاول هو المشهور وقوله واعترض عليه اى على ذلك القول المشهور (قوله

(فى الماضى مع القطع بانتفاء  
الشرط) فيلزم انتفاء الجزاء  
كما تقول لو جئتني اكرمتك  
معلقا الاكرام بالجبى مع  
القطع بانتفائه فيلزم  
انتفاء الاكرام فهمى  
لامتناع الثانى اعنى الجزاء  
لامتناع الاول اعنى الشرط  
يعنى ان الجزاء متنف بسبب  
انتفاء الشرط وهذا هو المشهور  
بين الجمهور <sup>ط</sup> واعترض  
عليه ابن الحاجب بان  
الاول سبب والثانى مسبب  
وانتفاء السبب لا يدل على  
انتفاء المسبب لجواز ان  
يكون للشيء

الجواز الخ) قال سم هذا مبني على جواز تعدد العلل للملوك واحد او ان هذا خاص  
 بلودون بقية الشروط (قوله اسباب متعددة) اي مختلفة قامة كل واحد منها كاف  
 في وجوده وذلك كالشمس والقمر والسراج فان كل واحد منها سبب في الضوء على  
 البذل كاف في وجوده (قوله يدل على انتفاء جميع اسبابه) اي لان السبب التام يستحيل  
 وجوده بدون سببه اذا للملوك لا يجوز تخلفه عن علته التامة فانتفاؤه يستلزم انتفاء  
 جميع علته التامة (قوله فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني) اي فهي مقيدة لذلك  
 وليست مقيدة لامتناع الثاني لامتناع الاول كما قال الجمهور (قوله انما سبق يستدل  
 الخ) اي لان المعلوم هو امتناع الفساد وانتفاؤه لكونه مشاهدا وانما يستدل بالمعلوم  
 على المجهول دون العكس كما هو مقتضى كلام الجمهور (قوله دون العكس) اي  
 لانه لا يلزم من انتفاء تعدد الاله انتفاء الفساد اي استحالة صحة وقوعه بارادة الواحد  
 الاحد للحكمة والحاصل ان انتفاء الاول انما جاء من انتفاء الثاني لا بالعكس كما هو قضية  
 كلام الجمهور (قوله على انها لامتناع الاول) اي مقيدة لامتناع الاول (قوله اما لما  
 ذكره) اي ابن الحاجب اي وهو ان الاول سبب والثاني مسبب وانتفاء السبب  
 لا يدل على انتفاء المسبب بخلاف العكس (قوله واما لان الاول ملزوم الخ) هذا التعليل  
 على به الرضى وجاعة وانما عدلوا عما قاله ابن الحاجب من قوله لان الاول سبب الخ  
 الى ما قالوه لان ما قاله ابن الحاجب من سببية الاول قاصر وليس كليا اذ الشرط النحوي  
 عندهم اهم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا او شرطا  
 نحو لو كان لي مال لجمعت فان وجود المال ليس سببا في الحج بل شرط او غيرهما  
 نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة اذ وجود النهار ليس سببا لطلوع  
 الشمس بل الامر بالعكس ولا شرطا في طلوعها ولكن كل من وجود النهار ووجود  
 المال ملزوم لطلوع الشمس والحج فلذا عدلوا الى التعبير باللازم والملزوم واعتراض  
 عليهم بان ما قالوه لا يتم ايضا في نحو لو كان الماء بارا لكانت النار موجودة فان الحرارة  
 ليست ملزمة للنار لانها قد توجد بالشمس فان انتعوا ان المراد اللزوم ولو جعلها  
 وادعائيا فلا بن الحاجب ان يريد السببية ولو جعلية وادعائيا لان يجب ان يعلم بان تتبع اللغة  
 ان الشرطية اعتبر فيها اللزوم ولم يعتبر فيها السببية حتى يصح ان يفتركونها جعلية  
 وادعائية انتهى ابن قاسم (قوله ان يكون اللازم اهم) اي كما في قولك لو كانت الشمس  
 طالعة كان الضوء موجودا (قوله وانا اقول) اي في رد اعتراض ابن الحاجب  
 على الجمهور وحاصل ما ذكره من الرد ان لولها استعمالا لان احدهما ان تكون  
 للاستدلال العقلي وذلك فيما اذا كان انتفاء الجزاء معلوما وانتفاء الشرط غير معلوم  
 فيؤتى بها للاستدلال بالمعلوم على المجهول اي لاجل تحصيل العلم بالمجهول فهي  
 حينئذ للاستدلال على امتناع الاول بامتناع الثاني لا فائدتها ان العلة في العلم بانتفاء

العلم والعلل  
 البقية مقبولة

العلم والعلل  
 البقية مقبولة

اسباب متعددة بل الامر  
 بالعكس لان انتفاء السبب  
 يدل على انتفاء جميع اسبابه  
 فهي لا تحتاج الا اول  
 لا متناع الثاني الا ترى  
 ان قوله تعالى لو كان فيهما  
 آلهة الا الله لمفسدات انما  
 سبق يستدل بامتناع الفساد  
 على امتناع تعدد الآلهة  
 دون العكس واستحسن  
 المتأخرون رأى ابن  
 الحاجب حتى كادوا  
 يجمعون على انها لامتناع  
 الاول لامتناع الثاني اما  
 لسا ذكره واما لان الاول  
 ملزوم والثاني لازم وانتفاء  
 اللازم يوجب انتفاء  
 الملزوم من غير عكس

الاول العلم بانتفاء الثاني فانهما ان تكون لترتيب الخارجى وذلك فيما اذا كان كل من  
انتفاء الطرفين معلوما لكن العلة في انتفاء الثاني في الخارج مجعولة فيؤتى بها لبيان  
ان علة انتفاء الثاني في الخارج هو انتفاء الاول فهى حيث لا ينتفع الثاني لامتناع  
الاول وتكون القضية حيث وان كانت في صورة الشرطية في معنى الحلية المعلقة  
فاذا قلت لوجبتنى لا كرمك كان المعنى على هذا الاحتمال ان الاكرام انما اتنى في  
الخارج بسبب انتفاء المحيى ويكون هذا كلاما مع من كان عالما بانتفاء الجزاء وهو طالب  
او كما لطالب لعله انتفائه في الخارج وهله بذلك حاصل بدليل آخر يسمى علة العلم  
والاستعمال الاول اصطلاح الناطقة والاستعمال الثاني اصلاح اهل العربية فان  
الحاجب فهم من قول اهل العربية انها حرف لامتناع الثاني لامتناع الاول اصطلاح  
الناطق وهو انها للاستدلال وحيث فالعنى انها حرف يؤتى به للاستدلال على  
امتناع الثاني بامتناع الاول ولم يمتد لمرادهم من انها للدلالة على ان العلة في انتفاء الثاني  
في الخارج انتفاء الاول فاعترض عليهم بانها للاستدلال على امتناع الاول بامتناع  
الثاني للاستدلال على امتناع الثاني بامتناع الاول ولو اطلع ابن الحاجب على حقيقة  
الحال وفهم معنى عبارتهم الواقعة منهم وان المراد ان امتناع الاول سبب لامتناع الثاني  
لانه دليل عليه ما اعترض عليهم (قوله منشأ هذا الاعتراض) اى اعتراض ابن  
الحاجب على الجمهور (قوله قلة التأمل) اى في عبارتهم الصادرة منهم وهى قولهم  
لولا امتناع الثاني لامتناع الاول (قوله انه يستدل الخ) اى كما فهم ابن الحاجب (قوله  
ان انتفاء السبب او المزموم) المراد به الاول والتعبير الاول منظور فيه لتعليل ابن الحاجب  
والثاني منقول فيه لتعليل الرضى والمراد بالسبب واللازم الثاني وقوله لا يوجب اى  
الجواز كونه اعم كأم ققولك لو كان انسانا كان حيوانا اولو كان الشمس طالعة كان  
الضوء موجودا لا ينتج استثناء نقبض المقدم فيه بل هو عقيم (قوله انها للدلالة) اى  
انها وضعت لاجل الدلالة الخ فهى لام العلة لا للتعبية لان المعنى الموضوعة هـ له  
زوم الثاني للاول (قوله انما هو بسبب انتفاء الاول) اى لكون انتفاء الاول علة  
في انتفاء في الخارج فالبيان معلولان ولكن العلة في انتفاء الثاني في الخارج مجعولة  
للمخاطب فيؤتى بلولا فادة تلك العلة (قوله فعنى لو شاء الله لهداكم) فيه تعريض بالثبوت  
الحاجب بانه لم يمتد لفهم المراد من عبارتهم (قوله انما هو بسبب انتفاء المشيئة) اى لان  
انتفاء المشيئة علة في انتفاء الهداية في الخارج (قوله هى انتفاء مضمون الشرط) نقض  
هذا بقولنا لو كان هذا انسانا لكان حيوانا اذ ليس انتفاء الحيوانية في الواقع علته انتفاء  
الانسانية وبكل صورة يكون الشرط معلولا والجزاء علة نحو لو اضاء العالم لطلعت  
الشمس وكذا في صورة كون الجزاء علة خاصة يمكن ان يوجد العلول باخرى  
نحو لو اضاءت الدار لطلعت الشمس فان عدم العلة المعينة ليس علة لعدم العلوم

الجواز ان يكون اللازم  
اعم وانا اقول منشأ هذا  
الاعتراض قلة التأمل  
لانه ليس معنى قولهم  
لولا امتناع الثاني لامتناع  
الاول انه يستدل بامتناع  
الاول على امتناع  
الثاني حتى يرد عليه ان  
انتفاء السبب او المزموم  
لا يوجب انتفاء السبب  
او اللازم بل معناه انها  
للدلالة على ان انتفاء الثاني  
في الخارج انما هو بسبب  
انتفاء الاول فعنى لو  
شاء الله لهداكم ان  
انتفاء الهداية انما هو  
بسبب انتفاء المشيئة يعنى  
انها تستعمل للدلالة على ان  
علة انتفاء مضمون الجزاء  
في الخارج هى انتفاء  
مضمون الشرط

اللهم الان يقال هذه الامثلة وامثالها واردة على قاعدة المناطقة الآتية غير صحيحة بحسب اللغة انتهى فنرى ( قوله من غير التفات الخ ) اى ان الجمهور لم يلتفتوا لما ذكر في قولهم لو لامتناع الثانى لامتناع الاول كما زعمه ابن الحاجب حيث فهم ان مرادهم ان انتفاء الاول علة في العلم بانتفاء الثانى ودليل عليه فاعترض عليهم بما مر ( قوله الا ترى الخ ) هذا تنظير لما قاله في لوائى به توضيح المقام ( قوله لوجود الاول ) اى لان لوللتفى فلما زيدت عليها لا النافية نفى التنى ونفى التنى اثبات ( قوله ان وجود على سبب ) اى في الخارج ( قوله لان وجوده الخ ) اى لان عدم هلاك عمر معلوم للمخاطب كما ان وجود على كذلك ولا يستدل بمعلوم على معلوم اذ المعلوم لا يستدل عليه والحاصل ان وجود على لم يقصد افادته للعلم بعدم هلاك عمر فان المراد بيان السبب المانع من هلاكه بعد العلم بامتناع هلاكه ( قوله ولهذا صح ) اى لكون معنى لوالدلالة على ان انتفاء الثانى في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول لا الاستدلال بامتناع الاول على امتناع الثانى كما فهم ابن الحاجب صح الخ اذ لو كانت للاستدلال لما صح ذلك القول لما فيه من استثناء نقيض المقدم وهو لا يتجشأ كائنص عليه علماء المنطق لجواز ان يكون اللازم اعم فتعين ان يكون ذلك الاستثناء اشارة الى علة انتفاء الجزاء ( قوله قال الحماسى ) بكسر السين نسبة للحماسة وهى في الاصل الشجاعة ثم سمي بها كتاب ابى تمام الذى جمع فيه اشعار البلغاء المتعلقة بالشجاعة فاذا قيل بيت حماسى فمعناه منسوب للحماسة والشجاعة لتعلقه بها واذا قيل شاعر حماسى فمعناه ان شعره مذكور في ديوان الحماسة اى الكتاب المذكور واتى بكلام الحماسى دليلا لقوله صح دفعنا توهم ان هذا القول غير صحيح ( قوله ولو طار الخ ) اى فعدم طيران الفرس معلوم والفرض بيان السبب في عدم طيرانها وهو عدم طيران دى حافر قبلها ( قوله ولودامت الدولات الخ ) هو بضم الباء جمع دولة بمعنى الملك اى اهل الدولات يعنى الملوك الماضية وقوله كانوا اى اهل دولة زماننا رعاياهم قال الحفيد وهذا البيت قد دخله القلب والاصل ولو كانت الدولات رعايا لهذا الممدوح لما ذهب دولتهم وفيه نظر اذ لا داعى لارتكاب القلب بل معنى البيت ولودامت الدولات للملوك الماضية واستمرت دولتهم لآخر الزمان لكان اهل زماننا من الامراء رعايا لهؤلاء الملوك كغيرهم هكذا قال الغنيمى وفيه ان هذا لا ينافى مقام المدح فلعن الاولى ان يقال معنى البيت لودام اهل الدولات اى الملوك الماضية الى آخر الزمان لكانوا رعايا لهذا الممدوح لاستحقاقه الامارة عليهم لما فيه من الفضائل ففى دوام الدولات الماضية سبب في عدم كونهم رعايا كغيرهم للممدوح لانهم لا يعيشون معه الا رعايا ومعلوم ان بانقرضهم اتنى كونهم رعايا له فليس الغرض الاستدلال على نفي كونهم رعايا له وانما المراد بيان سبب ذلك الانتفاء في الخارج ولهذا صح استثناء نقيض المقدم ( قوله كغيرهم ) خبر لكان ورعايا خبر بعد خبرا وانه خبر لكان وكغيرهم حال مقدمة

من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هى الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الثانى لوجود الاول نحو لولا على لهلك عمر معناه ان وجود على سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ولهذا صح مثل قولنا لو جئنى لا كرمتك لكنك لم تجئ اعنى عدم الاحرام بسبب عدم الجئى قال الحماسى ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر . يعنى ان عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر و قال المعرى ولودامت الدولات كانوا كغيرهم . رعاوا لكن ما لهم دوام . واما المنطقيون فقد جعلوا ان ولو اداة الزوم وانما يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالنتائج فهى عندهم للدلالة على ان العلم بانتفاء الثانى حلة للعلم بانتفاء الاول

(قوله واما المنطقيون) هذا مقابل المحذوف اي وهذا اي ماذكر من انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج بسبب انتفاء الاول قاعدة لغويين واما قاعدة المنطقيين الخ (قوله ان ولو) اي ونحوهما (قوله لزوم) اي للدلالة على لزوم التالي للقدم ليستفاد من نفى التالي نفى المقدم وقد جعلوا هذا الاستدلال اصطلاحا واخذوه مذهبهم كذا في عبد الحكيم (قوله واتما يستعملونها) اي اداة اللزوم سواء كانت ان ولو او غيرهما كذا ومتى وكلاؤ في بعض النسخ يستعملونها اي ان ولو وقوله لحصول العلم اي لاكتسابه (قوله فهي عندهم للدلالة) اي موضوعه لاجل الدلالة الخ فلا يقال ان كلامه يفهم ان معناها نفس الدلالة المذكورة وهو غير مراد واتما المراد ان معناها لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم المعلوم فيستدل به على انتفاء اللزوم المجهول كما افاد ذلك السرياني ثم ان قوله فهي عندهم الخ يقتضي انها انما تستعمل عندهم في ذلك كما اذا استثنى نقيض التالي نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة فهي هنا للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول مع انها قد تستعمل عندهم للدلالة على ان العلم بوجود الاول علة للعلم بوجود الثاني كما اذا استثنى عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا لكن الشمس طالعة ينتج عين التالي اي فالنهار موجود فهي هنا للدلالة على ان العلم بوجود الاول علة للعلم بوجود الثاني الا ان يقال اقتصر الشارح على ما ذكره لانه الاغلب او ان ما قاله على سبيل التمثيل تأمل سم (قوله ضرورة انتفاء اللزوم) اي وهو الاول وقوله بانتفاء اللازم اي بسبب انتفاء اللازم اي الذي هو الثاني (قوله من غير التفات الخ) اي كما التفات الى ذلك علماء اللغة قال السرياني استعمال لوعلى قاعدة اللغويين اكثر في القرآن والحديث واشعار العرب وعلى قاعدة المناطقة اكثر في استعمالات ارباب التأليف خصوصا في كتب المنطق والحكمة لان المقصود عندهم تحصيل العلوم لا بيان ان سبب الثبوت او الانتفاء في الواقع ماذا وثمره الخلاف بين الطريقتين تظهر في استثناء نقيض المقدم فانه جائز عند اهل العربية دون اهل الميراث وفي استثناء عين المقدم فانه بالعكس واما استثناء نقيض التالي فجائز اتفاقا واستثناء عينه باطل (قوله وارد على هذه القاعدة) من الورد وهو المجيء والايان اي آت على هذه القاعدة من اتيان الجزئي على الكلي لامن الابرار وهو الاعتراض واتما كانت الآية المذكورة واردة على هذه القاعدة لان القصد بها تعليم الخلق الاستدلال على الوحدة بان يستدلوا بالتصديق بانتفاء الفساد على العلم بانتفاء التعدد وليس القصد بها بيان ان علة انتفاء الفساد في الخارج انتفاء التعدد ثم ان ظاهر الشارح ان هذه القاعدة غير لغوية وان الآية وردت على مقتضاها لاعلى لغة العرب وفيه ان هذا بعيد جدا كيف والقرآن عربي واجيب بان وروده على هذه اللغة لا ينافي كونه

ضرورة انتفاء اللزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ماهي وقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا وارء على هذه القاعدة لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض وتحقيق هذا البحث على ما ذكرنا من اسرار هذا الفن وفي هذا المقام مباحث اخرى شريفة اورداها في الشرح واذ كان لو للشرط في الماضي (فيلزم عدم الثبوت والمضي في جليتها) اذ الثبوت ينافي التعليق والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل في جليتها

عربيا لان ذلك انما هو باعتبار الغالب بدليل اشتمال القرآن على الفاظ غير عربية كما تقدم  
وبان هذه القاعدة عربية ايضا جرى عليها اهل الميزان ولكنها قليلة الاستعمال بالنسبة  
للقاعدة الاخرى في استعمال اللغويين وانما نسبت للمناطق لاستعمالهم لها كثير وجريانهم  
عليها وذلك لان غرضهم تركيب الادلة من القضايا الشرطية الزومية والناسب في اعتبار  
الشرط الملازمة بين المقدم والتالي ليستفاد من نفي التالي نفي المقدم وعلى هذا الجواب  
فيقال ان مراد الشارح باهل اللغة في قوله على قاعدة اهل اللغة العربون لان كلا  
الاستعمالين لغوي لان العرب قديما يصدقون الاستدلال على الامور العرفية كما يقال هل  
زيد في البلد فنقول لا لو كان فيها لحضر مجلسنا فتستدل بعدم الحضور على عدم كونه  
في البلد وسمى علماء البيان مثل هذا بالطريق البرهاني او يقال المراد بقاعدة اللغة  
الكثيرة الاستعمال عندهم وليس المراد انهم لا يقولون بغيرها (قوله على ما ذكرنا)

اي تحقبا آتيا على ما ذكرنا ومراده بالبحث هنا المسئلة وليس المراد به الاعتراض (قوله  
واذا كانت لولا لشرط في الماضي الخ) اشار بذلك الى ان الفاء في قول المصنف فيلزم فاء  
الفصيحة واقعة في جواب شرط مقدر وقوله فيلزم اي غالبا كما يستفاد من قول الشارح  
بعد وهو مع قلته ثابت (قوله عدم الثبوت) اي عدم الحصول في الخارج والمقصود به  
نفي اسمية شئ من جلتها (قوله والمضى) الخارج عطف على عدم وقوله في جلتها اي  
جولة الشرط وجلة الجزاء المنسوبتين اليها تنازعه عدم الثبوت والمضى (قوله اذ  
الثبوت) اي الحصول في الخارج ينافي التعليق اي المتقدم الذي هو تعليق حصول مضمون  
الجزء بمحصول مضمون الشرط فرضا وانما كان الثبوت منافيا لتعليق لان الحصول  
الفرضي المأخوذ في تعريف التعليق يلزمه القطع بالانتفاء والقطع بالانتفاء يلزمه عدم  
الثبوت قاله السيد في حواشي المطول (قوله والاستقبال ينافي المضى) اي ان كونهما  
استقباليين ينافي ما تقرر من كونها لتعليق شئ بشئ في المضى واشار الشارح بهذا الى  
ان التفريع في المتن على طريق الف والشر المرتب بقوله فيلزم عدم الثبوت في جلتها  
مفرع على قوله ولولشرط اي التعليق وقوله ويلزم المضى في جلتها مفرع على قوله  
في الماضي (قوله عن الفعلية الماضية) لفظا ومعنى اي الى المضارعية في اللفظ وان كان  
المعنى ماضيا (قوله ومذهب البرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان) اي في المستقبل  
فلا تحتاج الى نكتة (قوله وهو) اي استعمالها في المستقبل (قوله نحو قوله عليه  
الصلاة والسلام الخ) فسيقال ان لو هذه لاجواب لها وانما هي للربط في الجملة الحالية  
كما تقدم في ان وكلامنا في لو الشرطية وحيث فلا يصح التثيل بما ذكر وقد يحجب  
بان كلامه مبنى على القول بان لو هذه جوابها مقدر والاصل ولو يكون الطلب  
بالصين فاطلبوه ولو تكون المباشرة بالسقط فاني اباهي به فالشرط في هذين المثالين مستقبل

عن الفعلية الماضية  
لنكتة ومذهب البرد انها  
تستعمل في المستقبل استعمال  
ان وهو مع قلته ثابت نحو  
قوله عليه الصلوة  
والسلام اطلبوا العلم ولو  
بالصين فاني اباهي بكم الامم  
يوم القيامة ولو بالسقط  
(فدخولها على المضارع  
في نحو) واعلموا ان فيكم  
رسول الله (لو يطعمكم في  
كثير من الامر لغتهم) اي  
لوقم في جهنم وهلاك  
(لصلى استمرار الفعل فيما  
مضى وقتنا وقتنا) والفعل  
هو الاطاعة

انقسام استمر الفعل

بدليل انه في حيرة طلبوا واباهي بكم الام يوم اقامة الذي هو مستقبل ولومثل الشارح  
بقول الشاعر

\* ولوتلقى اصداؤنا بعد موتنا \* ومن دون رمينا من الارض سبب \*

\* لظل صدى صوتي وان كنت رمة \* لصوت صدى ليل يهش ويضطرب \*

كان احسن فعل مما تقدم كله ان للواربع استتمالات احدها ان تكون للترتيب الخارجى  
والثاني كونها للاستدلال والثالث ان تكون وصلة الربط في الجملة الحالية والرابع ان  
تكون بمعنى ان للشرط في المستقبل وقد تكون للدلالة على استمرار شئ بربطه بأبعد  
التقيضين ومن ذلك قوله عليه السلام او قول عمر على ما قيل نعم العبد صهيب لولم  
يخف الله لم يعصه فأنخوف وعنده نقيضان وعنده ابعد لعدم العصيان منه فعلى  
عدم العصيان على الا بعد اشارة الى ان عدم العصيان منه مستمر وان العصيان  
لا يقع من صهيب اصلا وقد تكون للتنبي والمصدرية اخذا بما يأتى ومثل لهما بقوله  
تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين (قوله فاني اباهي بكم الام) هذا ليس  
من تنمة ما قبله بل من حديث آخر وهو قوله عليه السلام تناكحوا تناسلوا فاني الخ فراد  
الشارح بعد اذ ائتملة والحديث الاول وهو اطلبوا العلم ولو بالصين قال ابن حبان لا اصل له  
كما في التماز (قوله فدخلوها على المضارع الخ) هذا مفرع على قوله فيلزم المضي  
في جلتها اى وحيث كان ذلك لازما فدخلوها على المضارع الخ (قوله في جهد)  
هو بفتح الجيم المشقة والطاقة والمراد هنا الاول واما بالضم فهو بمعنى الطاقة ليس  
الاوقوله وهلاك الواو بمعنى او اذ لا يجوز ارادة معينين من لفظ واحد (قوله لقصد  
استمرار الفعل) اى للاشارة الى قصد استمرار الفعل والمراد بالفعل الفعل اللغوى  
وهو الحدث والمراد باستمراره الاستمرار التجددى وحاصله ان دخول لوعلى المضارع  
في الآية على خلاف الاصل لتكنة اقتضاها المقام وهى الاشارة الى ان الفعل  
الذى دخلت عليه بقصد استمراره فيما مضى وقتا بعد وقت وحصوله مرة بعد اخرى  
ولونفت ذلك الاستمرار واستمرار الفعل على وجه التجدد انما يحصل بالمضارع لا بالماضى  
الذى شأنه ان تدخل عليه لو فالعدول عن الماضى للمضارع لهذه النكتة التى اقتضاها  
المقام (قوله فيما مضى وقتا فوقتا) اشار بقوله فيما مضى الى ان لوعلى معناها والمضارع  
الواقع موقع الماضى افاد الاستمرار فيما مضى وبقوله وقتا فوقتا الى ان الانتفاء ملاحظ  
بحسب اوقات الوجود فان الاطاعة توجد في العرف وقتا فوقتا فيلاحظ انتفاؤها  
كذلك فيكون المضارع المنقى كالثبت في ان الاستفادة منه تجددى لاثبوت آه فسارى  
(قوله والفعل) اى الذى قصد استمراره في الآية هو الاطاعة وعليه ففي كلام المصنف  
خفف مضاف اى لقصد امتناع استمرار الخ بدليل قوله يعنى ان امتناع عنكم بسبب الخ  
هذا ويمكن الاستغناء عن تقديره في كلام المصنف بان يكون المعنى بالقصد الاستمرار



المذكور أي من يطيعكم بقطع النظر عن لو ويقعهم امتناع الاستمرار من لو وليس المعنى  
 لقصد الاستمرار من لو يطيعكم المحوج لتقدير المضاف المتقدم وحاصل ما ذكره الشارح  
 أن الكلام مشتمل على نفى وهو لو وقيد وهو الاستمرار المقاد بالمضارع فيجوز أن يعتبر  
 نفى القيد وأن يعتبر تقييد النفي فالمعنى على الأول اتقى عنكم بسبب امتناع الاستمرار  
 على الطاعة في الكثير وعلى الثاني اتقى عنكم بسبب الامتناع المستمر على اطاعتكم  
 في الكثير (قوله بسبب امتناع استمراره الخ) هذا يفيد ثبوت أصل اطاعته عليه  
 الصلاة والسلام لهم في بعض الأمور وهو كذلك فواقفته لهم في بعض الأمور التي  
 لا تضر لا توجب الهلاك بل فيها تطيب لخواطرهم ولذا أمر عليه السلام بمشاورتهم  
 والا فهو غنى عنها والذي يوجب وقوعهم في المشقة والهلاك إنما هو استمراره  
 عليه الصلاة والسلام على اطاعتهم فيما يستصوبون حتى كأنه مستتبع فيما بينهم  
 وبشتملونه فيما يمين لهم وفي ذلك من اختلال الرسالة وإرباسة مالا يخفى وأورد  
 على الوجه الأول أنه إذا كان المنفى استمرار الطاعة في كثير من الأمور كان أصل الطاعة  
 في الكثير ثابتا مع أن الواقع خلافه لأنه إنما اطاعهم في القليل واجيب بأن المفهوم  
 معطل بالنظر للقيد أو يقال يكفي كون ما اطاعهم فيه كثيرا في نفسه وإن كان قليلا بالنسبة  
 إلى مقابله واعلم أن هذا الإراد إنما توجه على الوجه الأول في كلام الشارح لأعلى الوجه  
 الثاني لأن محصله أن العلة في انتفاء العنت الامتناع المستمر على اطاعتهم في الكثير  
 فيكون أصل الفعل وهو الطاعة في الكثير منفيًا (قوله ويجوز أن يكون الفعل) أي الذي  
 قد قصد استمراره امتناع الطاعة أي أن لوحظت لوقبل دخول الفعل المفيد للاستمرار  
 عليها فلما دخل عليها صارت كأنها جزء منه والاستمرار ملاحظ بعد النفي فهو حينئذ  
 من تقييد النفي بخلافه على الوجه الأول فإن الفعل الدال على الاستمرار ملحوظ قبل النفي  
 فهو من نفى القيد وفي تأخير هذا الوجه الثاني وتعبيره في جانبه بالجواز إشارة لرجحان  
 الوجه الأول ولذلك قال في المطول أنه الظاهر ووجه ذلك باخرين \* الأول  
 أن القياس اعتبار الامتناع وأردا على الاستمرار حسب ورود كلمة لو المفيدة للامتناع  
 على صيغة المضارع المفيد للاستمرار لأن استفادة المعاني من الالفاظ على وفق ترتيبها  
 وأما اعتبار الاستمرار وأردا على المنفى فهو خلاف القياس فلا يُضار إليه إلا عند  
 تعذر الجريان على موجب القياس نحو ولا يظلم ربك أحدا ولم يكن فيه مزية  
 كما في قوله تعالى ولا هم يحزنون حيث حل على استمرار نفى الحزن عنهم إذ ليس  
 في نفى استمرار الحزن مزيد فائدة \* الثاني أن العلة في نفى عنهم نفى الاستمرار على اطاعتهم  
 لاستمرار نفى الطاعة الذي تضمنه ذلك الوجه الثاني وذلك لأن استمرار نفى الطاعة  
 يقتضي أن أصل الفعل وهو الطاعة منفي بخلاف نفى الاستمرار على الطاعة فإنه  
 يفيد ثبوته ومعلوم أن أصل الطاعة لا يترتب عليه العنت لما يترتب عليه من مصلحة

يعنى أن امتناع عنكم  
 بسبب امتناع استمراره على  
 اطاعتكم فإن المضارع يفيد  
 الاستمرار ودخول لو عليه  
 يفيد امتناع الاستمرار ويجوز  
 أن يكون الفعل امتناع  
 الطاعة يعنى أن امتناع  
 عنكم بسبب استمرار  
 امتناعه عن اطاعتكم لأنه  
 كما أن المضارع المثبت يفيد  
 استمرار الثبوت يجوز أن  
 يفيد المنفى استمرار النفي  
 والداخل عليه لو يفيد  
 استمرار الامتناع كما أن الجملة  
 الاسمية المثبتة يفيد تأكيد  
 النفي ودوامه لأن النفي يؤكد  
 والدوام

استجلا بهم واستماله قلوبهم آه سم ( قوله لانه كما ان الخ ) علة لقوله و يجوز الخ  
ودفع بهذا ما يقال معنى قولهم ان المضارع يفيد الاستمرار اى استمرار معناه  
وهذا الاحتمال بخلافه لانه يلزم عليه ان المضارع انما افاد استمرار معنى لو وهذا  
خلاف القاعدة وحاصل الدفع انه لا مانع من كون الفعل المضارع المنفى  
يفيد استمرار النفي كما ان مثبت يفيد استمرار الثبوت وذلك اذ لو حظ النفي قبل  
دخول الفعل المفيد للاستمرار بحيث جعل النفي كانه جزء من الفعل ( قوله كما ان  
الجملة الاسمية الخ ) هذا تطير للفعاين المثبت والمنفى وهذا بالنسبة للوجه الثاني

لان الاعتبار فيه تأكيد النفي وكذا هنا الاعتبار تأكيد الثبوت ( قوله والمنفية  
تفيد النفي ) اى استمرار الانتفاء ومن هذا يخرج الجواب عن النفي في قوله  
تعالى وما ربك بظلام للعبيد بان ترجع المبالغة الى نفي الظلم فالنفي انفي الظلم عن  
المولى انتفاء مبالغا فيه فالجملة مفيدة لتأكيد النفي والمبالغة فيه لان النفي التأكيد  
والمبالغة والا لاقتضت ان النفي انما هو المبالغة في الظلم فيفيد ثبوت اصل الظلم  
وهو باطل ( قوله لان التأكيد ) ان قلت قضية قاعدة ان النفي يتوجه الى القيد  
في الكلام ان الجملة المنفية انما تفيد نفي التأكيد قلت هذا اذا اعتبر القيد سابقا  
على النفي واما اذا اعتبر سبق النفي كانت مفيدة لتأكيد النفي والحاصل انه اذا اعتبر  
القيد سابقا على النفي افادت نفي القيد غالبا وتارة تفيد نفي القيد وتارة تفيد نفيا  
معا عند الشارح خلافا للشيخ عبدالقاهر حيث اوجب نفي القيد واما اذا اعتبر تقدم  
النفي فاما تفيد تأكيد النفي او يقال ان هذا اى افادة تأكيد النفي استعمال آخر للنفي كما قاله  
سم ( قوله ردا لقولهم آنا ) بيان ذلك ان قولهم آنا يفيد حدوث الايمان منهم  
وسدوره في الماضي ولو مرة لان الماضي يدل على الوقوع والانقطاع فرد المولى  
سبحانه عليهم قوله ما هم بمؤمنين مؤكدا للنفي بالباء الزائدة في الخبر فالنفي ملحوظ اولا  
قبل التأكيد فهي مفيدة لتأكيد النفي والمعنى حينئذ ايمانهم منفي نفيا مؤكدا وعلى هذا  
فقوله وما هم بمؤمنين مبالغة كلية مناقضة للوجبة الجزئية حكما التي هي قولهم آنا وليس  
التأكيد ملحوظا اولا قبل النفي بحيث يكون الكلام من نفي التأكيد واللام يكن ردا لقولهم  
لان نفي التأكيد يقتضي ثبوت اصل ايمانهم وهذا عين دعواهم ( قوله على ابلغ وجه )  
متعلق بقوله ردا ( قوله واكد ) مرادف لما قبله وهو بالمدللا بهزتين لقول الخلاصة  
\* ومدا ابدل ثاني الهزتين من \* كلمة ان يسكن كآخر واثنين \*

كقوله تعالى وما هم بمؤمنين  
ردا لقولهم آنا على ابلغ  
وجده واكد ( كما في قوله  
تعالى الله يستهزي بهم )  
حيث لم يقل الله مستهزي  
بهم قصدا الى استمرار  
الاستهزاء وتجدد وقتا  
فوقنا ( و ) دخولها على  
المضارع ( في نحو ولو  
ترى ) الخطاب لمحمد عليه  
الصلاة والسلام او لكل  
من تأنى منه الرؤية ( اذ  
وقفوا على النار ) اى  
أروها حتى يعاينوها و  
أطلعوا عليها اطلاعا هي  
تحتهم وادخلوها فاعرفوا  
مقدار عذابها

( قوله الله يستهزي بهم ) الاستهزاء هو السخرية والاستخفاف والمراد به ازال الحقايرة  
والهوان بهم فهو من باب اطلاق الشيء على غايته لعلاقة السببية لان غرض المستهزي  
من استهزائه ادخال الهوان على المستهزأ به فيستهزي به مجاز مرسل ويصح ان يكون  
استعاره تبعية بان شبه الهوان بالاستهزاء واستعير اسم الشبه به للشبه واشتق منه يستهزي

بمعنى ينزل الهوان بهم ويحتمل أن يكون من باب المشاكلة بأن سمي جزء الاستهزاء  
باسمه لوقوعه في صحبته كما سمي جزء النسيئة سميته لوقوعه في صحبتها وحيث أنه  
بجاء مرسل علاقته بالمجاورة أو الصاحبة (قوله حيث لم يقل الخ) أشار بذلك إلى أن  
التنظير من حيث مطلق العدول إلى المضارع وأن كان العدول هنا عن اسم الفاعل  
إلى المضارع وفيما سبق العدول عن الماضي إلى المضارع وإنما كان الأصل المعدول عنه  
هنا اسم فاعل لاقتضاء المقام إياه لمشاكلة ما وقع منهم لأنهم قالوا إنما نحن مستهزؤون  
(قوله وتجده وقتا فوقتا) هذا تفسير لما قبله وهو محط القصد والاقبال استمرار مفاد  
بالاسمية المعدول عنها أيضا بمعونة المقام لكن فرق بين الاستمرارين لأن الاستمرار  
في الاسمية في الثبوت والاستمرار في وضع المضارع موضوع الماضي في التجدد وقتا فوقتا  
والثاني ابلغ (قوله ولوترى اندوقفوا على النار الخ) نزل ترى منزلة اللازم بمبالغة  
في أمرهم الفطيع بحيث إذا اتصف الرائي بالرؤية مطلقا حين وقوفهم على النار رأى  
أمرا فظيحا كذا قاله يس وفي عبد الحكيم أن المفعول محذوف أي ولوترى الكفار  
في وقت وقوفهم ولا يجوز أن يكون اندفعوا لأنه إخراج لاذ والرؤية عن الاستعمال  
الشائع أعني الظرفية والادراك البصري من غير ضرورة آه كلامه (قوله أول كل  
من تنأى منه الرؤية) أي بناء على أن الخطاب موجه لغير معين ففي التخصيص نسبية  
لرسول عليه السلام وفي التعميم تفويض لهم لظهور بشاعة حالهم لكل أحد (قوله  
حتى يعاينوها) حتى تعليلية (قوله أو اطلعوا عليها) تفسير ثان لوقفوا وهو أولى  
من الأول لعدم احتياجه إلى تكلف تضمين أو نيابة حرف عن حرف بخلاف الأول  
وكون الوقف بمعنى الإطلاع مما ذكره في القاموس وفي بعض النسخ واطلعوا بالواو  
والأولى أولى من الثانية وعلى الثانية فالعطف للتفسير ومعنى اطلعوا عليها أنهم وقفوا  
فوقها وهي تحتهم كما ذكره الشارح (قوله هي تحتهم) الجملة حال من ضمير عليها أي  
حال كونها تحتهم بحيث أنهم كالأيلين للسقوط فيها كذا قرر شيخنا العدوي ويؤيده  
ما في ابن يعقوب أن المراد بوقوفهم على النار اطلاعهم عليها والمراد باطلاعهم عليها  
أن يروها تحتهم وهم بصدد السقوط فيها (قوله أو ادخلوها) يعني أن وقوفهم على  
النار أما أن يفسر باراتها أو بالاطلاع عليها كما تقدم أو يفسر بالادخال فيها (قوله  
فعرّفوا مقدار عذابها) راجع للتفسير الثلاثة وهي الآراء والاطلاع والادخال  
وكان الأحسن أن يقول أو عرفوا الخ للإشارة إلى أن هذا معنى آخر الوقوف على النار  
ويوضح لك ذلك قول الزجاج أن قوله تعالى إذ وقفوا على النار يحتمل ثلاثة أوجه  
الأول أن يكونوا قد وقفوا عندها حتى يعاينوها فهم موقوفون إلى أن يدخلوها الثاني  
أن يكونوا قد وقفوا عليها وهي تحتهم أي أنهم وقفوا على النار فوق الصراط وعلى  
هذين الوجهين وقفوا من وقت الدابة الثالت أنهم عرفوها من وقت على كلام

فلان علمت معناه ( قوله وجواب لو محذوف ) اى الشارح بهذا دفعا لما يقال ان  
لوالتمنى وهى تدخل على المضارع وحينئذ فلا يصح الاشتهاد بهذه الآية على دخول  
لو الشرطية على المضارع وحاصل الجواب اننا لانسلم انها هنا للتمنى بل هى شرطية  
وجوابها محذوف ( قوله اى رأيت امرا فظيحا ) اى شيئا تقصر العبارة عن تصويره  
قال القنارى ولا يخفى ان الاولى ان يقدر الجزاء مستقبلا مناسبا للشرط اى لئى امرا  
فظيحا والنكتة التنزيل والاستحضار المذكور ان ( قوله اى المضارع ) اى المعنى  
المضارع بمعنى المستقبل ( قوله منزلة الماضى ) اى والماضى تناسبه لو كما تقدم ( قوله  
لصدوره الخ ) يحتمل ان يكون علة للتنزيل اى وانما نزل ذلك المعنى الاستقبالى منزلة  
الماضى حتى دخلت عليه لوالتي هى فى الاصل للماضى لصدوره اى صدور الاخبار  
عن ذلك المعنى الاستقبالى بالفعل المضارع عن لاخلف فى اخباره فكأنه وقع لكن هذا  
الاحتمال بعيد من كلام الشارح والذي يدل عليه قول الشارح لكنه عدل الى  
المضارع الخ انه علة لمحذوف اى وانما لم يعبر عن ذلك المعنى الاستقبالى بعد تنزيله  
منزلة الماضى بصيغة الماضى ليكون هناك مناسبة بين الدال والمدلول لصدور ذلك  
الاخبار بذلك الفعل المضارع عن لاخلف فى اخباره والمستقبل والماضى عنده سواء  
فلا يحتاج الى التحويل لصيغة الماضى الا لو كان الاخبار بذلك الفعل صادرا من يمكن  
التخلف فى اخباره لانه اذا كان كذلك يحتاج الى التعبير بالماضى زيادة فى تأكيد تحقق  
الوقوع نقيبا لذلك الامكان هذا تحقيق ما فى المقام على ما قرره شيخنا العدوى فان  
قلت ان تنزيل المضارع منزلة الماضى فى التحقيق ينافى دخول لوالدالة على الامتناع  
قلت لامنافاة لان الامتناع باعتبار الاسناد الى المخاطب والتحقيق باعتبار اصل الفعل  
فالنزل منزلة الماضى لتحقيقه هو اصل الرؤية والذي فرض وقوعه وادخل عليه لو  
هو الرؤية بالنسبة للمخاطب فذكر لو يدل على ان الرؤية بمثابة من اللفظة يمنع معها  
رؤية المخاطب كذا اجاب عبد الحكيم ( قوله عن لاخلاف ) اى لاخلف فى اخباره  
وهو الله الذى يعلم غيب السموات والارض ( قوله فهذه الحالة ) اى رؤيتهم واقفين  
على النار ( قوله لكنها جعلت بمنزلة الماضى التحقيق ) اى يجمع التحقيق فى كل لان  
تلك الحالة الجائلة يوم القيامة لما اخبر بوقوعها المولى صارت محققة ( قوله لكن  
عدل الخ ) فى الكلام حذف والاصل وكان المناسب ان يعبر عن ذلك المعنى  
بالماضى حيث نزل منزلة الماضى ليكون هناك مناسبة بين الدال والمدلول لكن عدل الخ  
( قوله والمستقبل عنده بمنزلة الماضى ) اى فيستوى عنده التعبير بالماضى والمستقبل  
فالتعبير بايها كالتعبير بالآخر وقوله والمستقبل الخ عطف لازم على ملزوم وهذا  
محط العلة والفائدة ( قوله فهذا ) اى ما ذكر من رؤيتهم واقفين على النار ( قوله  
مستقبل فى التحقيق ) اى لانه يوم القيامة ( قوله ماضى بحسب التأويل ) اى التنزيل

وجواب لو محذوف اى  
لرأيت امرا فظيحا (لتنزيله)  
اى المضارع (منزلة الماضى  
لصدوره) اى المضارع  
او الكلام (عن لاخلاف  
فى اخباره) فهذه الحالة انما  
هى فى القيامة لكنها  
جعلت بمنزلة الماضى  
للتحقق فاستعمل فيها لو  
واذا المختصان بالماضى  
لكن عدل عن لفظ الماضى  
ولم يقل ولورأيت اشارة  
الى انه كلام من لاخلاف  
فى اخباره والمستقبل عنده  
بمنزلة الماضى فى تحقيق  
الوقوع فهذا الامر مستعمل  
فى التحقيق ماضى بحسب  
التأويل كأنه قيل قد انقضى  
هذا الامر لكنك ما رأيك  
ولورأيت امرا فظيحا  
( كما ) عدل عن الماضى  
الى المضارع (فى ربما يود  
الذين كفروا) لتنزيله  
منزلة الماضى لصدوره  
عن لاخلاف (فى اخباره  
وانما كان الاصل ههنا  
هو الماضى لانه قد التزم  
ابن السراج وابو على  
فى الايضاح

(قوله قد انقضى) أى قد مضى هذا الامر وهو رؤيتهم واقفين على النار (قوله لكنتك مارأيت) اشارة لمعنى لو (قوله لتنزله) أى المعنى المضارع بمعنى المستقبل منزلة الماضى أى والماضى تناسبه رب المكفوفة بما وقوله لصدوره يحتمل ان يكون علة للتزليل او المحذوف على ما مر فى الآية السابقة (قوله لانه قد ألزم الخ) الضمير للحال والشان و اشار الشارح بهذا الى ان التمثيل بهذه الآية مبنى على هذا المذهب فقط واما الجمهور فاجازوا وقوع الفعل المستقبل بعدها كقوله

\* ربما تكرر النفوس من الام \* رله فرجة كحل العقال \*

والجملة الاسمية كقوله \* ربما الجامل المؤمل فيهم \* وعنا جميع فوقهن المهار \*

(قوله المكفوفة بما) أى عن عمل الجار (قوله لانها) أى رب المكفوفة للتقليل فى الماضى أى انها للتقليل وهو انما يظهر فى الماضى لان التقليل انما يكون فيما عرف حده والمعروف حده انما هو الواقع فى الماضى والمستقبل مجهول لم يعرف حتى يوصف بقلة او كثرة وحينئذ فلا تدخل عليه رب كذا وجه ابو على وابن السراج وفيه بحث لا يمكن العلم بالمستقبل كما فى الآية لان التكلم هو الله تعالى الذى يعلم غيب السموات والارض وحينئذ فافادتها للتقليل لا تمنع من دخولها على المستقبل وحينئذ يكون المعنى قليل من يوجد منه ذلك الفعل فى المستقبل او حصول ذلك الفعل فى

المستقبل قليل (قوله ومعنى التقليل الخ) جواب عما يقال ان وادادتهم للاسلام وتعيمهم له يحصل منهم كثيرا وحينئذ فما معنى التقليل (قوله فيهمون) أى يتخيرون (قوله فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك) أى فقلة التمنى لذلك باعتبار قلة الزمان الذى يقع فيه وهذا لا ينافى كثرة نفسه (قوله وقيل هى مستعارة) أى منقولة والمراد بالاستعارة هنا مطلق النقل والجوز لا المصطلح عليها والعلاقة فى استعمالها فى التكثير الضدية وفى التحقيق اللازمة لان التقليل فى الماضى يلزمه التحقيق وحاصل ذلك القول ان رب مطلقا مكفوفة او لا موضوعة للتقليل وهى هنا مستعملة فى التكثير او التحقيق على سبيل الاستعارة لكن الذى فى المعنى ان الكثير فى رب ان تكون للتكثير وحينئذ فلا حاجة للاستعارة كذا قيل وقد يقال ان استعارتها للتكثير بالنسبة لاصل الوضع وان شاع استعمالها فى التكثير حتى الحق بالحقيقة كما فى عبد الحكيم وحينئذ فلا اعتراض ثم ان عبارة الشارح توهم انه على القول باستعارتها للتكثير لا تختص بالماضى وحينئذ فلا يكون فى الآية شاهد لتزليل المضارع منزلة الماضى على ذلك القول وليس كذلك بل على انها للتكثير تختص ايضا بالماضى عند ابن السراج وابى على لان التكثير كالتقليل انما يكون فيما عرف حده والتكثير باعتبار ان الكفار فى حال افاقتهم دائما يودون كونهم مسلمين فالتكثير نظرا للتمنى فى نفسه والتقليل نظرا الى

قوله فوقهن المهار هكذا فى  
النسخ والمخطوط بينهما  
وهو الانسب بالمعنى  
(مصححه)

ان الفعل الواقع بعد رب  
المكفوفة بما يجب ان يكون  
ما ضيا لانها للتقليل فى  
الماضى ومعنى التقليل هيها  
انه تدهشهم احوال القيامة  
فيهمون فان وجدت منهم  
افاقة ما تمنوا ذلك وقيل هى  
مستعارة للتكثير او التحقيق  
ومفعول يود محذوف  
لدلالة لو كانوا مسلمين عليه  
ولو للمتنى حكاية لودادتهم  
واما على رأى من جعل لو  
التي للمتنى حرفا مصدريا  
ففعول يودهو قوله لو كانوا  
مسلمين

ان اكثر احوالهم الدهشة والافات التي يفوقون فيها ويتخون الاسلام قليلة ( قوله  
 ومفعول بود محذوف ) اى على كل من الوجوه السابقة من كون رب للتقليل او التكثير  
 او التحقيق وقوله محذوف اى تقديره الاسلام او كونهم مسلمين او نحو ذلك ولا يصح  
 ان يكون المفعول لو كانوا مسلمين لانهم لم يودوا ذلك اذ لا معنى لودادة التنى ولان لو اتى  
 للتنى للانشاء ولا يعمل ما قبل الانشاء فيما بعده ( قوله ولو للتنى ) اى فلا جواب لها  
 ( قوله حكاية لودادتهم ) اى شاء على ان الجملة معمولة لمحذوف حالا اى قائلين لو كانوا  
 مسلمين واعترض هذا بانه كيف يكون هذا الحكاية لودادتهم مع انهم لا يقولون هذا  
 اللفظ اعنى لو كانوا مسلمين وانما يقولون لو كنا مسلمين واجيب بانه لما عبر عنهم بطريق  
 القية في الودادة حيث قال بود الذين كفروا ولم يقل ودتهم جاز ان يعبر في حكاية  
 كلامهم بطريق القية وحاصل ما في المقام ان المحكى عنه اذا كان غائبا كما في الآية فانه  
 يجوز الحكاية عنه بما وقع منه بذاته ويجوز الحكاية عنه بمعنى ما وقع منه فنقول حلف  
 زيد بالله لافعلن وحلف بالله ليفعلن وان كان الواقع منه لافعلن وكذا تقول تمنى فلان  
 التوبة وقال لو كنت تابيا ولو قلت لو كان تابيا لكان حسنا وكما تقول حكاية لوصف  
 زيد لك بالكرم قال زيد فلان كريم مصرحا باسمك ولو قلت قال زيد انى كريم لكان  
 حسنا فنقول الشارح حكاية لودادتهم اى بالمعنى ( قوله واما من جعل لو الى التنى  
 حرفا مصدريا الخ ) فيه ان من يجعلها للتنى لا يجعلها حرفا مصدريا بل هو قول آخر  
 ويحاج بان معنى كلام الشارح واما من جعل لو انى نجعلها للتنى وهى الواقعة بعد  
 فعل يقيد التنى كما هنا حرفا مصدريا ( قوله هو قوله لو كانوا مسلمين ) اى المصدر المنسبك  
 من تلك الجملة اى كونهم مسلمين ببق احتمال ثالث فى لو المذكورة فى الآية وهى كونها  
 شرطية جوابها محذوف كما ان مفعول بود كذلك اى ربما بود الذين كفروا الايمان  
 لو كانوا مسلمين لنجوا من العذاب وعلى هذا فلا تكون الجملة حكاية لودادتهم ( قوله  
 اول استحضار الصورة ) السين والتاء زائدتان اى اول استحضار المتكلم للسامع الصورة  
 اى صورة رؤية الكفار موقوفين على النار وصورة ودادة اسلامهم ( قوله يعنى  
 ان العدول الخ ) الحاصل ان المضارع فى هذه الامثلة على حقيقته لان مضمونها انما  
 يتحقق فى المستقبل لكن تزل ذلك المعنى الاستقبالى منزلة الماضى قضاء لحق ما دخل  
 عليه من لو ورب وانما تزل منزلة الماضى لكونه محقق الوقوع مثله وعدل عن التعبير  
 بالماضى للمضارع لصدوره بمن لا تخلف فى اخباره هذا حاصل ما تقدم وحاصل  
 ما ذكره هنا بقوله يعنى الخ انه تزل اول ذلك المعنى الاستقبالى منزلة الماضى لتحقق  
 وقوعه فصح استعمال لو ورب فيه لصيرورته ماضيا بالتأويل ثم تزل ذلك الماضى تأويلا  
 منزلة الواقع الآن وعدل عن لفظ الماضى لفظ المضارع استحضارا للصورة العجيبة  
 تمنينا لسانها فهو حكاية الحال الماضية تأويلا وانما احتجنا فى حكاية الحال هنا لتزليل

الحالة المستقبلية منزلة الماضي ولم تنزلها منزلة الحاصلة الآن من اول الامر لانه لم يثبت في كلامهم حكاية الحال المستقبلية والواقع في استعمالهم انما هو حكاية الحال الماضية كما في قوله تعالى وتقلبهم ذات اليمين وذات الشمال فظهر لك من هذا ان قوله اول استحضار الصورة عطف على لصدوره وقول الشارح عطف على تنزيه فيه شيء لانه يلزم على عطفه على التنزيل عطف الجائز على العام وذلك لان التنزيل المذكور سابقا صادق بان يكون معه استحضار للصورة اولا والعطف المذكور من خواص الواو ولا يجوز باولهم الا ان يقال انه منى على القول بالجواز (قوله لان المضارع مما يدل على الحال) اى على الشأن والامر وقوله الحاضر اى الحاصل الذى شأنه ان يشاهد بخلاف الشيء الماضى والمستقبل هذا وظاهر قول الشارح ان المعنى الاستقبال تزل منزلة الحالة الحاصلة الآن لاجل استحضار تلك الصورة العجيبة وعبر عنها بالمضارع لدلالته على الامر الحاضر وفيه نظر لان هذا يقتضى حكاية الحال المستقبلية وهو غير ثابت وانما الثابت حكاية الحال الماضية فلا بد من جعل ذلك من حكاية الحال الماضية تقديرًا كما قلنا سابقا هذا يحصل ما في الحواشي وقرره شيخنا العلامة العدوى ايضا وذكر المولى عبدالحكيم ان استحضار الصورة غير حكاية الحال فان احضار الصورة من غير قصد الى الحكاية والتنزيل وهما انما يكونان لما وقع بالفعل واحضار الصورة يكون فيالموقع وحينئذ فلا نافي هذا ما في الرضى من انه لم يثبت حكاية الحال المستقبلية كائنت حكاية الحال الماضية آه كلامه مع بعض زيادة وعليه فاذا ذكره الشارح من العطف والناية ظاهر (قوله تلك الصورة) اى صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار وقوله السامعون اى لفظ المضارع (قوله لغرابية) اى ندرة وقوله او نحو ذلك اى كطائفة (قوله كثير سمحاً) اسناد الانارة الى الرياح مجاز عقلى من الاسناد الى السبب والشاهد في قوله كثير سمحاً حيث عبر بتكرير موضع اثار المناسبة لقوله اولا ارسل ولفظه بعد فسقناه وحينئذ قصدنا لاحضار تلك الصورة البديعة وهى اثاره السحاب مسخرين السماء والارض لدلالة المضارع على الحضور في الجملة وانما قصد احضار تلك الصورة العجيبة لان النفس تتسارع الى احضار الامر العجيب بما امكن ويحتمل ان يكون التعبير بالمضارع لكون اثاره الرياح للسحاب مستقبلة بالنسبة الى زمان ارسل الرياح وان كان ماضياً بالنسبة الى زمان التكلم (قوله الباهرة) اى الغالبة لكل قدرة (قوله والانتقالات) اى التبدلات والاختلافات المتفاوتة من كونه متصل الاجزاء او منقطعها متراكماً او غير متراكماً بطيئاً او سريعاً بلون السواد والياض او الحمرة (قوله فلا رادة الخ) اى فلا رادة افادة عدم الحصر اى فلا رادة للتكلم افادة السامع عدم حصر المسند في المسند اليه وعدم العهد والتعين في المسند حيث يقتضى المقام ذلك وانما لم يقل فلعدم ارادة الحصر الخ لان عدم الارادة ليس

(اول استحضار الصورة)  
عطف على قوله لتنزيه  
يعنى ان العدول الى المضارع  
في نحو ولو ترى اى بالما ذكر  
واما لاستحضار صورة  
رؤية الكافرين موقوفين  
على النار لان المضارع  
مما يدل على الحال الحاضر  
الذى من شأنه ان يشاهد  
كأنه يستحضر بلفظ المضارع  
تلك الصورة ليُشاهد بها  
السامعون ولا يفعل ذلك  
الا في امر يهتم بمشاهدته  
لغرابية او فظاعة او نحو  
ذلك (كما قال الله تعالى  
كثير سمحاً) بلفظ المضارع  
بعد قوله تعالى والله الذى  
ارسل الرياح (استحضاراً  
لتلك الصورة البديعة  
الدالة على القدرة الباهرة  
يعنى صورة اثاره السحاب  
مسخرين السماء والارض  
على الكيفيات المخصوصة  
والانتقالات المتفاوتة  
(واما تنكيره) اى تنكير  
المسند (فلا رادة عدم  
الحصر والعهد)

ان قوله  
كثير سمحاً  
الذي هو  
المتن

الدال عليهما التعريف  
(كقولك زيد كاتب وعمر  
شاعر او التفخيم نحو هدى  
للتقين) بناء على انه خبر  
مبتدأ محذوف او خبر ذلك  
الكتاب (او التحقير) نحو  
ما زيد شيئا (واما تخصيصه)  
اي السند (بالاضافة)  
نحو زيد غلام رجل  
(او الوصف) نحو زيد  
رجل عالم (فلكون  
القائدة اسم) لما مر من ان  
زيادة الخصوص توجب  
اتمية القائدة واعلم ان جعل  
معمولات السند كالحال  
ونحوه من المقيّدات  
وجعل الاضافة والوصف  
من المخصّصات انما هو  
بمجرد اصطلاح وقيل لان  
التخصيص عبارة عن نقص  
الشئوع ولا شئوع للفعل لانه  
انما يدل على مجرد المفهوم  
والحال تقيده والوصف  
يبحث في الاسم الذي فيه  
الشئوع فيخصّصه وفيه  
نظر

مقتضيا لشيء فان غير البليغ يورد التكرير لاداء اصل المعنى مع عدم ارادته لشيء منها  
ثم ان المراد ارادة عدمها فقط فلا يرد ان تلك الارادة متحققة اذا اوود المسند مضمرا  
او اسم اشارة او علما او موصولا لان المراد عند ايراد المسند واحدا مما ذكر شيئا زائدا على  
ارادة عدمها وهو الاتحاد والاشتهار فان قلت ان ارادة افادة عدم الحصر وعدم  
العهد فقط ممكن مع تعريف المسند باللام كما في قوله رأيت بكاءك الحسن الجميلا وجئتك  
فهذه التكنة لا تختص بالتكرير بل كما تستفاد من التكرير تستفاد بالتعريف باللام قلت هذا  
لا يضر لان التكنة لا يجب انعكاسها بحيث اذا عدم ما كان مسيلاها تنعدم لجواز ان  
يجعل ما ذكر من ارادة عدم الامر من مسيلا عن التكرير وان امكن حصوله بغيره على  
ان التعريف وان افاد ما ذكر من ارادة عدم الحصر والعهد الا انه خلاف الاصل  
(قوله الدال عليهما التعريف) اي لانه اذا اريد العهد عرف بأل العهدية او الاضافة  
وان اريد الحصر عرف بأل الجنسية لماسيأتي من ان تعريف المسند بأل الجنسية يفيد  
حصره في السند اليه (قوله زيد كاتب الخ) اي حيث يراد مجرد الاخبار بالكتابة  
والشعر لا حصر الكتابة في زيد والشعر في عمرو لان احدهما معهود بحيث يراد الكتابة  
المعهودة او الشعر المعهود ومقالة الكتابة بالشعر تشعربان المراد بالكتاب من يلقى  
الكلام نثرا لان المراد بالشاعر من يلقى الكلام نظما (قوله او التفخيم) اي التعظيم على  
وجه مخصوص وهو الاشارة الى ان المسند بلغ من العظمة الى حيث يحجل ولا يدرك  
كنهه والاتفخيم مع التعريف لا يضر لما تقدم ان التكنة لا يجب انعكاسها (قوله هدى  
للتقين) اي فالتكرير في هدى للدلالة على فخامة هداية الكتاب وكالها وقد اكّد ذلك  
التفخيم بكونه مصدر مخبر به عن الكتاب المفيد ان الكتاب نفس الهداية مبالغة (قوله  
بناء على انه خبر) اي والتمثيل بالآية المذكورة لتكرير المسند للتفخيم بناء الخ واما ان  
اعرب حالا فهو خارج عن الباب وان كان التكرير فيه للتعظيم ايضا (قوله نحو ما زيد  
شيئا) اي انه ملحق بالمعدومات فليس شيئا حقيرا فضلا عن ان يكون شيئا عظيما قال بعضهم  
والظاهر ان التحقير فيه لم يستفد من التكرير بل من نفى الشيئية فالاولى التمثيل بقولك  
الحاصل لي من هذا المال شيء اي حقير (قوله واما تخصيصه) اي واما الايتان بالمسند  
مخصصا بالاضافة او الوصف (قوله نحو زيد رجل عالم) كان الاولى التمثيل بقوله زيد  
كاتب بخيل لان الوصف في مثال الشارح محصل لاصل القائدة لا تمامها الا ان يقال  
قد يكون كلاما مع من يتوهم ان زيدا لم يبلغ او ان الرجولية بل صبي او انه اسم امرأة  
(قوله واعلم الخ) هذا جواب عما يقال لم قال المصنف فيما تقدم في الايتان مع المسند ببعض  
معمولاته كالحال والمفعول به والتمييز واما تقييده وقال في الايتان مع المسند بالضاف  
اليه او الوصف واما تخصيصه ومقتضى ذلك تسمية الايتان الاول تقييد او الثاني



تخصيصا مع ان تسمية مجموع المضاف والمضاف اليه ومجموع الموصوف والصفة مركبا  
تقييدا يقتضى جعلهما من المقيدات وحاصل ما اجاب به الشارح ان هذا اصطلاح  
يجرد عن المناسبة للداع ولا يقتضى ولو اُصطلح على عكسه بان جعل ممولات الفعل  
من المخصصات والاضافة والوصف من المقيدات او جعل كل منهما من المخصصات  
او من المقيدات لكان صحيحا (قوله وقيل الخ) اى وقيل ان ما ارتكبه المصنف اصطلاح  
مبنى على مناسبة لان تخصيص الخ (قوله عن نقض الشيوع) اى العموم (قوله على  
مجرد المفهوم) اى على الماهية المطلقة وهو الحدث والمعلق لا يكون فيه التخصيص  
وانما يكون فيه التقييد بالممولات (قوله وفيه نظر) لانه ان اراد ذلك القائل بالشيوع  
في الاسم الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة في سياق الاثبات  
ليست كذلك اذ لا عموم لها عموم شموليا بل بدليا فلا يكون وصفها في رجل عالم مخصصا  
وان اراد به الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين  
ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك جاني زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيره  
ويحتمل على حالة السرعة وغيرها وكذا طاب زيد يحتمل ان يكون من جهة النفس  
وغيرها ففي الحال والتمييز وجيع الممولات تخصيص والحاصل انه ان اراد بالشيوع  
العموم الشمولي فهو متف في النكرة الموجبة فلا يكون وصفها مخصصا وان اراد به  
العموم البدلي فهو موجود في الفعل واجب باختيار الشق الاول وان الاسم لما كان  
يوجد فيه العموم الشمولي في الجملة الاترى الى ان النكرة الواقعة في سياق النفي ناسبه  
التخصيص الذي هو نقص العموم الشمولي بخلاف الفعل فانه لا يوجد فيه باعتبار ذاته  
عموم وانما يدل على معنى مطلق ناسب فيه التقييد (قوله فظاهر مما سبق) اى فظاهر  
تعليله مما سبق في بيان السبب في ترك تقييد المسند بالحال او المفعول او نحو ذلك وهو  
وجود مانع من تربية الفائدة وعدم العلم بما يخص به من وصف او اضافة وكقصد  
الاخفاء على السامعين ونحو ذلك فقول مثلا هذا غلام عند ظهور اشارة كون المشار  
اليه غلاما من غير ان تقول فلان او غلام بنى فلان لعدم العلم بمن ينسب اليه او للاخفاء  
على السامعين لئلا يهان بتلك النسبة او يكرم مثلا (قوله معلوم له) اى للسامع قوله  
باحدى طرق التعريف اى من علمية واضمار وموصولية وغير ذلك مما تقدم متعلق  
بمعلومه (قوله يعنى الخ) وجه اخذ هذا من المتن انه جعل علة تعريف المسند الافادة  
المذكورة وتعريف المسند اليه مأخوذ منها فدل ذلك على انه لا يوجد المسند معرفا الا اذا  
عرف المسند اليه والاصح ان يعطى الشارح بذلك ثم ان الوجوب مأخوذ من اقتصار  
المصنف على هذه النكتة اعنى الافادة المذكورة ومن المعلوم ان الاقتصار في مقام البيان  
يقتضى الحصر (قوله اذ ليس في كلامهم) اى العرب واورد عليه قول القطامي

(واما تركه) اى ترك  
تخصيص المسند بالاضافة  
او الوصف (فظاهر  
بما سبق) في ترك تقييد  
المسند لمانع من تربية  
الفائدة (واما تعريفه  
فلا فائدة السامع حكما على  
امر معلوم له باحدى  
طرق التعريف) يعنى انه  
يجب عند تعريف المسند  
تعريف المسند اليه اذ ليس  
في كلامهم مسند اليه نكرة  
ومسند معرفة في الجملة  
الخبرية (بآخر مثله) اى  
حكما على امر معلوم  
بامر آخر مثله في كونه  
معلوما للسامع باحدى  
طرق التعريف سواء اتحد  
الطريقان نحو اراك  
هو المنطلق او اختلفا نحو زيد  
هو المنطلق (او لازم  
حكم) عطف على حكما  
(كذلك) اى على امر  
معلوم بآخر مثله وفي هذا  
تنبيه على ان كون البتأ  
والخبر معلومين لا ينافي  
افادة الكلام للسامع فائدة  
بجهولة لان العلم بنفس  
البتأ والخبر لا يستلزم  
العلم باسناد احدهما الى  
الآخر (نحو زيد اخوك  
وعمر والنطلق

❖ فني قبل التفرق يا ضياعا \* ولايك موقف منك الوداعا ❖

واجيب بان هذا من باب القلب وكلام الشارح فيما لا قلب فيه واحتز بالجملة الخبرية عن الانتثابة نحو من ابوك وكم درهم مالك فان الاستفهام وهو من كم مبتدا عند سيبويه مع كونه نكرة وخبره معرفة ولا بد من تقييد الجملة الخبرية ايضا بالاستقلة بالافادة ليخرج نحو مررت برجل افضل منه ابوه فان افضل منه ابوه وان كان جملة خبرية الا انها ليست مستقلة بالافادة اذ ليست مقصودة لذاتها بل للوصف بها فلا يضر جعل المبتدا وهو افضل نكرة وخبره وهو ابوه معرفة هذا مذهب سيبويه وجعل بعضهم ابوه مبتدا وخبره افضل وحينئذ فلا اشكال (قوله يا خرمثله) اشعر قوله يا خرمثله يجب مقابلة السند والسند اليه بحسب المفهوم وان اتحد في الماصدق الخارجى ليكون الكلام مقيدا واما نحو قوله \* انا ابو النجم وشعرى شعري \* فقول بحذف المضاف اليه باعتبار الحالين اى شعري الآن مثل شعري القديم اى انه لم يقبل عن الصفة التى اشتهر بها من الفصاحة والبلاغة (قوله اى حكما على امر معلوم الخ) اعاد ذلك لاجل ربط العبارة الى بعضها مع بعض لما فيها من الصعوبة (قوله سوا ما اتحد الخ) اشار بذلك الى ان مراد المصنف المماثلة في مطلق التعريف (قوله اولازم حكم) المراد به لازم فائدة الخبر وذلك اذا كان مخاطب عالما بالحكم كأن تقول لمن مدحك امس في غيتك انت المادح لى امس فالتقص بهذا اخباره بانك عالم بمدحك امس (قوله وفى هذا) اى كلام المصنف اعنى قوله واما تعريفه الخ ودفع الشارح بهذا شبهة انه لا فائدة في الحكم على الشيء بالمعرفة لانه من قبل افادة العلوم (قوله فائدة مجهولة) اى وهى الحكم اولازمه (قوله لا يستزم العلم باسناد احدهما الى الآخر) اى لانك قد تعلم ان الشخص الفلانى يسمى زيدا وان ثم رجلا موصوفا بالانطلاق فقد تحققت مدلول زيد ومدلول النطلق في الخارج ولا تعلم ان الموصوف بذلك الانطلاق هو ذلك الشخص المسمى زيد ابالكلام المعروف الجزئين المفيد لذلك (قوله نحو زيد اخوك وعمرو النطلق) كل منهما صالح لان يكون مقيدا للحكم ولا زمة فاذا كان مخاطب يعلم ان هذه الذات تسمى زيد وان ثم رجلا موصوفا بالانطلاق ولا يعلم ان الموصوف بالانطلاق هو ذلك الشخص المسمى زيد وقلت له زيد النطلق فقد افدته الحكم وان كان يعلم ان الموصوف بالانطلاق هو ذلك الشخص المسمى زيد وقلت له هذا اللفظ قد افدته انك عالم بذلك وهذا هو نفس لازم الفائدة ولازم الحكم وكذا يقال في زيد اخوك (قوله حال كون النطلق معرفا الخ) اشار بهذا الى ان قوله باعتبار متعلق بمحذوف حال من النطلق واما خصص الكلام بالمثل الاخير ولم يجعله حالا من اخوك ايضا لما يذكرك من ان تعريف الاضافة انما يكون باعتبار العهد الخارجى ولا يقال ان الاضافة تأتى لما تأتى له اللام من كل من العهد والجنس وحينئذ فلا وجه للتخصيص لان الاضافة وان اتت



على اعتبار تعريف العهد بل على اعتبار الجنس وان المعنى زيد ثبت له جنس الأخوة  
 المنسوبة اليك فلا يصح لانه لم يبق فرق بين غلام زيد وغلام زيد اى لم يبق فرق  
 من جهة المعنى وذلك لان المراد حيث من كل منهما غلام مامن غلمان زيدوا لا للفرق  
 من جهة اللفظ حاصل ( قوله لم يكن الخ ) تفريع على النفي اى واذا اتنى الفرق بينهما  
 لم احدهما معرفة والآخر نكرة مع ان الاول معرفة والثاني نكرة لان المراد  
 من الاول غلام معين في الخارج ثبت له القلامية زيد والمراد من الثاني غلام مامن غلمان  
 زيد ( قوله لكن كثيرا الخ ) هذا استدراك على قوله ان اصل وضع تعريف الاضافة  
 الخ دفع به توهم انها لم تخرج عن اصل وضعها ( قوله من غير اشارة الى معين ) اى  
 من غلمان بان يراد الحقيقة من حيث تحققها في ضمن فرد مبهم بحيث يكون مرادفا  
 لغلام زيد ( قوله كالمعرف باللام ) تشبيه في الطرفين الاصل وخلافه اى كما ان المعرف  
 باللام اصل وضعه لواحد معين وقد يستعمل في الواحد غير المعين على خلاف الاصل  
 كافى \* ولقد امر على التيم بسببى \* آه يس وهو مخالف لما تقدم من ان اتيان ال لكل  
 من الامرين اصل فيها لكن ما تقدم مبنى على الطريقة التى شئ عليها المصنف  
 عند الكلام على تعريف المسند اليه باللام وما هنا مبنى على طريقة اخرى ذكرناها  
 هناك واعلم ان الاقسام الاربعة الجارية في المعرف باللام تجري في المعرف بالاضافة  
 فتارة يكون تعريفه باعتبار العهد الخارجى كافى غلام زيد اذا لم يكن له الاغلام  
 واحد اوله غلمان لكن كان اذا اطلق غلام زيد ينصرف لواحد منهم معين بسبب  
 ان له مزيد خصوصية يزيد لكونه اعظم غلمانا واشهرهم نسبة اليه وتارة يكون  
 تعريفه باعتبار الحقيقة من حيث هى نحو ماء الهندباء انفع من ماء الورد وتارة يكون  
 تعريفه باعتبار الحقيقة من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد سواء كان ذلك المعرف  
 بالاضافة لفظه مفردا او جمعا نحو ضربى زيدا قائما وعبيدى احرار فالاضافة حيث  
 للاستغراق وتارة يكون تعريفه باعتبار الحقيقة من حيث وجودها في ضمن فرد  
 غير معين كغلام زيد مشيرا الى واحد غير معين كقولك خذ ماء الورد واخلطه بالدواء  
 الفلانى فان المراد شخص غير معين وتكون الاضافة حيث للعهد الذهنى وانما كان  
 المعرف بالاضافة كالمعرف باللام في صحة اعتبار الاحوال المذكورة فيه لان الاضافة  
 الى المعرفة اشارة الى حضور المضاف في ذهن السامع كما ان اللام اشارة الى حضور  
 ما دخلت عليه في ذهنه وهذا المضاف الحاضر في ذهن السامع تارة يراد به فرد معين  
 في الخارج وتارة يراد منه الحقيقة من حيث هى او من حيث تحققها في ضمن جميع الافراد  
 او في ضمن فرد غير معين كما ان مدخول ال الحاضر في ذهن السامع كذلك ثم ان المضاف  
 للمعرفة اذا قصد به الجنس في ضمن فرد غير معين معرفة من حيث ان جنسه معلوم  
 للسامع اشير باضافته الى حضوره في ذهنه ونكرة من حيث ان جنسه تحقق في ضمن

لكن كثيرا ما يقال جاءنى  
 غلام زيد من غير اشارة الى  
 معين كالمعرف باللام وهو  
 خلاف وضع الاضافة فا  
 في الكتاب ناظر الى اصل  
 الوضع وما في الايضاح  
 الى خلافه ( وعسكهما )  
 اى نحو عكس المثالين  
 المذكورين وهو اخو لزيد  
 والمطلق عمرو والضابط  
 في التقديم انه اذا كان للشيء  
 صفتان من صفات التعريف

فرد غير معين كما تحققت الجهتان في الم عرف بلا العهد الذهني فاذ قلت غلام زيد  
 تريد الحقيقة في ضمن فرد غير معين كان كقولنا غلام زيد بلاضافة في المعنى وان اختلفا  
 في اللفظ ( قوله مافي الكتاب ) وهو ان زيد اخوك انما يقال لمن سبقت له معرفة بان له اخا  
 فيشار اليه بعهد الاضافة وقوله ناظر لاصل الوضع اى من كونه معرفة باعتبار العهد  
 ( قوله وما في الايضاح ) من ان نجو زيد اخوك يقال لمن يعرف زيدا ولا يعرف ان له اخا  
 اصلا وقوله الى خلافه اى ناظر الى خلاف الاصل من التثنية العارضة ثم اعلم ان الكلام  
 مفروض في الم عرف بالاضافة اذا كان مسندا اما اذا كان مسندا اليه فلا بد ان يكون  
 معلوما فلا تقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لانتفاء الحكم بالتعيين على من لا يعرفه  
 المخاطب اصلا ( قوله وما في الايضاح الى خلافه ) اى مافي الايضاح من صورة الخلاف  
 ناظر فيها لخلاف الاصل فاندفع ما يقال كيف يقال ناظر لخلافه مع ان من جملة  
 مافي الايضاح صورة المتن وهى مبنية على الاصل لاعلى خلافه ( قوله والضابط  
 في التقديم ) اى في جعل احدهما مبتدا والآخر خبرا عند تعريف الجزئين وهذا  
 جواب عما يقال اذا كان كل من الجزئين معرفة هل يجوز جعل ابهما مبتدا والآخر خبر  
 او من هذا الضابط يعلم سر قول النحويين اذا كانا معرفتين وجب تقديم المبتدأ منهما ( قوله انه )  
 اى الحال والشان وقوله اذا كان اى اذا كان للشيء في الواقع وقوله صفتان من صفات  
 التعريف اى صفتان تعلم كل منهما بطريق من طرق التعريف فاضافة صفات الى التعريف  
 لازمة ملازمة ككون الذات مسممة بزيد وكونها ماثرا اليها وامثال ذلك  
 ( قوله دون الاخرى ) اى دون اتصافه بالاخرى كأن عرف المخاطب هذه الذات بكونها  
 مسممة بزيد ولا يعرفها بكونها اخاله ( قوله فايهما ) اى الوصفين ولوراعى لفظ صفتان لقال  
 فايتهما و اى شرطية وجوابها قوله يجب ان يقدم الخ لكن يصح قراءته بالجزم والرفع  
 كما قال في الخلاصة هو بعد ما ض رفع الجزء حسن وقوله كان اى وجد وقوله بحيث اى  
 ملتبسا بحالة هى ان يعرف السامع اتصاف الذات به اى بذلك الوصف اى ان يعرف ذلك  
 بالفعل او من شأنه ان يعرف ذلك واعلم ان حيث في هذا التركيب وامثاله خارجة عن اصلها  
 من وجهين الاول استعمالها بمعنى حالة تشبيها لها بالمكان يجمع الاحاطة والثاني جرهما  
 بالباء مع انها ملازمة للنصب على الظرفية محلا ولا تخرج عنها الاليجر من الا ان  
 يكون روعى قول من يقول بتصرفها ( قوله زعمك ) اى ظنك او فهمك ( قوله الدال  
 عليه ) اى على الوصف الذى يعرف السامع اتصاف الذات به ( قوله وايهما كان  
 بحيث يجهل اتصاف الذات به ) اى بالفعل او كان من شأنه ان يجهل ذلك الاتصاف  
 وان كان عارفا بذلك الوصف ( قوله ولا يعرف اتصافه بانه اخوه ) اى سواء عرف  
 ان له اخا ام لم يعرفه فالضابط جار على ما في المتن والايضاح ( قوله ولا يعرفه

وعرف السامع اتصافه  
 باحدهما دون الاخرى  
 فايهما كان بحيث يعرف  
 السامع اتصاف الذات به  
 وهو كالطالب بحسب  
 زعمك ان تحكم عليه بالآخر  
<sup>هذا هو</sup> <sup>الذي</sup> <sup>يجب</sup> <sup>ان</sup> <sup>تقدم</sup> <sup>اللفظ</sup> <sup>الدال</sup>  
 عليه وتجعله مبتدا وايهما  
 كان بحيث يجهل اتصاف  
 الذات به وهو كالطالب  
 ان تحكم بثبوته للذات  
 او انتفاء عنها يجب ان  
 تؤخر اللفظ الدال عليه  
 تجمله خبرا فاذا عرف السامع  
 زيدا بعينه واسمه ولا يعرف  
 اتصافه بانه اخوه و اردت  
 ان تعرفه ذلك قلت زيد  
 اخوك واذا عرف اخاله ولا  
 يعرفه على التمين و اردت  
 ان تعيته عنده قلت اخوك  
 زيد ولا يصح زيد

(على التعيين) أي من حيث العلم بفتح العين واللام المعين لذاته (قوله وازدت ان تعينه عنده) أي بالعلم ثم ان مراد الشارح بيان تكتة التأخير على وجه الاستقلال اهتماما به والافيان سبب تقديم احدهما المقاد بقوله فابهما كان بحيث يعرف الخ يتضمن بيان سبب تأخير الآخر (قوله ولا يصح زيد اخوك) أي لا يصح بالنظر للبالغة لان المستحسن في نظر البالغة لا يجوز مخالفة الالكتة فهو واجب بالغة وان لم يكن واجبا عقلا فلا يرد ما يقال ينبغي ان يصح لحصول القصور عليه من افادة ان الاخ منصف بانه مسمى بزيد غاية الأمر ان غيره اولى وتحصل من كلام الشارح ان السامع على كل تقدير يعلم ان له اخا ويعرف الاسم ويعرف الذات بعينها لكن تارة يعلم انصاف تلك الذات بذلك الاسم ويجهل انصافها بالاخوة وتارة بالعكس ففي الاول يجب ان يقال له زيد اخوك ويجب ان يقال له في الثاني اخوك زيد لانه انما يقدم ويحكم على ما يتصور ان المخاطب طالب للحكم عليه وهذا هو المعبر عنه عندهم بدفع الالباس لانه لو تقدم الخبر على المبدأ فيهما لا وهم قلب المعنى المقصود (قوله ويظهر ذلك) أي الضابط في قولنا رأيت أسودا غابها الرماح وذلك لان العلوم للأسود هو الغاب لانه مبيتها دون الرماح فالجزء الذي من شأنه ان يعلم عند ذكر الأسود انما هو الغاب فيقدم ويجعل مبتدأ والمراد بالأسود هنا المعنى المجازي وهو الشجعان فقيه استعارة تصريحية وغابها الرماح قرينة وقوله ولا يصح الخ أي لعدم العلم بالرماح للأسود (قوله يعني اعتبار تعريف الجنس) أي المحلى بالسواء كان في السند او المسند اليه وقوله قديفيد قصر الجنس أي جنس معنى الخبر كالانطلاق في المثال المذكور او جنس معنى المسند اليه في عكسه وقوله على شيء أي مسند اليه او حسند وبهذا تعلم ان كلام المصنف هنا اعم مما قبله ولا يرد ما ذكره من المثال لان المثال لا يخصص ثم ان كلام المصنف يفيد ان الاول وهو اعتبار تعريف العهد لا يفيد الحصر وهو كذلك وذلك لان الحصر انما يتصور فيما يكون فيه عموم كالجنس فيحصر في بعض الافراد والمعهود الخارجى لا عموم فيه بل هو مساو للجزء الآخر فلا يصدق احدهما بدون الآخر وحينئذ فلا حصر كذا قيل وهو ظاهر في هذه الافراد واما قصر القلب فيتأتى في المعهود ايضا فيقال لمن اعتقد ان ذلك المنطلق المعهود هو عمرو المنطلق زيداي لا عمرو كما تعتقده (قوله تحقيقا) بمعنى حقيقة صفة لقصر أي يفيد التعريف المذكور قصر الجنس قصرا حقيقة أي تحقيقا أي على سبيل الحقيقة لعدم وجود معنى الجنس في غير ذلك المقصور عليه او مبالغة أي على سبيل المبالغة لوجود المعنى في غير المقصور عليه والمراد بالحقيقة خلاف المبالغة وهذا احسن من قول بعضهم أي قصرا محققا أي مطابقا للواقع او مبالغا فيه لان المبالغة ليست في القصر بل في النسبة بوسطة القصر ولانه لا يلزم في القصر الحقيقي ان يكون مطابقا للواقع بل يكفي ان يكون عن اعتقاد ظنا

اخوك ويظهر ذلك في نحو قولنا رأيت أسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب (والثاني) يعني اعتبار تعريف الجنس (قديفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا

اوجهلا اويقينا (قوله اذا لم يكن الخ) بيان لكون القصر حقيقة (قوله لكماله فيه) جواب عما يقال كيف صح قصر الجنس على فرد من افراده مع وجود معنى الجنس في غير المقصور عليه (قوله اوبالعكس) اى لكمال ذلك الجنس في المقصور عليه لان الكمال امر نسبي فلك ان تعتبره في كل اى واذا كان الجنس كاملا في ذلك المقصور عليه فبعد وجوده في غيره كالعدم لقصور الجنس في ذلك الغير عن رتبة الكمال فصح القصر حيثئذ (قوله وكذا اذا جعل العرف الخ) اى يفيد قصر جنس معنى المبتدأ على الخبر تحقيقا اومبالغة وهذا داخل في كلام المصنف لازائد عليه لما علمت ان كلام المصنف هنا اعم مما سبق (قوله ولا تفاوت بينهما) اى بين المتساويين الذين زدناهم على ما تقدم في المصنف وما ذكره من عدم التفاوت اما يصح على مذهبه من ان الجزئى الحقيقى يكون محمولا من غير تأويل واما على ما ذهب اليه السيد من انه لا يكون محمولا وان قولنا المطلق زيد مؤول بقولنا المطلق المسمى زيد فلا بد من التفاوت لان مفهوم زيد الامير غير مفهوم الامير زيد اى الامير المسمى زيد لان موضوع الاول جزئى حقيقى ولاتأويل فيه لانه يكون موضوعا ومحمولا كلوى وموضوع الثانى ومحموله كلاهما كلوى ولا شك ان ذلك يوجب التغير فيلزم التفاوت فلقصور عليه الامارة على الاول الذات الشخصية المعبر عنها بزيد وعلى الثانى هو المفهوم الكلوى المسمى بزيد واعلم ان افادة الحصر بمادى على الجنس اذا اريد به جميع افراد الجنس ظاهر لان المعنى حيثئذ ان جميع الافراد محصورة في ذلك الفرد فلا يوجد منها شىء في غيره فاذا قبل الامير زيد فكأنه قبل جميع افراد الامير محصورة في زيد فقد ظهر الحصر بهذا الاعتبار واما اذا اريد بالجنس الحقيقة فكأنه قبل حقيقة الجنس منحددة بذلك الفرد فهو كالتعريف مع العرف فلا توجد تلك الحقيقة في غير ذلك الفرد لعدم صحة وجود ذلك التحديدا في فرد آخر فاذا قبل زيد الامير فكأنه قبل الامارة وزيد شىء واحد فلا توجد في غيره كما لا يوجد زيد في غيرها وهذا المعنى ابلغ وادق من الاول ولم يعتبره اى اتحاد الجنس بالواحد الواضع عند الاستعمال الا في العرف دون المنكر ولو كان دالا على الحقيقة على الصحيح وانما المعتبر في المنكر كونه صادقا على ذلك الفرد لا امتحاده ولذلك لم ينفد الحصر (قوله والحاصل الخ) خلاصته ان العرف بلام الجنس هو المقصور سواء جعل مبتدأ او جعل خبرا (قوله سواء كان الخبر معرفة) اى كما مثل وقوله او نكرة اى نحو التوكل على الله اى لا على غيره والكرم في العرب اى لا في غيرهم وهذا التعميم اخذه الشارح من قول المصنف قصر الجنس على شىء فانه يعم المعرفة والنكرة وقد نظم العلامة ابو الارشاد سيدى على الاجهورى هذا الحاصل بقوله

\* مبتدأ بلام جنس عرفا \* منحصر في مخبره وفا \*

\* وان خلا عنها وعرف الخبر \* باللام مطلقا بعكس استمر \*

نحو زيد الامير) اذا لم يكن  
امير سواء ( او مبالغة  
لكماله فيه ) اى لكمال  
ذلك الشئ في ذلك الجنس  
اوبالعكس ( نحو عمرو  
الشجاع ) اى الكامل في  
الشجاعة كأنه لا اعتداد  
بشجاعة غيره لقصورها عن  
رتبة الكمال وكذا اذا جعل  
العرف بلام الجنس مبتدأ  
نحو الامير زيد والشجاع عمرو  
ولا تفاوت بينهما وبين  
ما تقدم في افادة قصر  
الامارة على زيد والشجاعة  
على عمرو والحاصل ان  
العرف بلام الجنس ان جعل  
مبتدأ فهو مقصور على الخبر  
سواء كان الخبر معرفة  
او نكرة وان جعل خبرا  
فهو مقصور على المبتدأ

وقوله مطلقا حال من الضمير في خلا العائد على المبتدأ أى سواء كان معرفا بالعلية  
او الاشارة او الموصولية او الاضافة نحو زيد او هذا او الذى قام ابوه او غلام زيد  
الكريم (قوله وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ) ظاهره كان المبتدأ معرفا بلام  
الجنس نحو الكرم القوى والقائم هو المتكلم او غيرها نحو زيد او هذا او غلام زيد  
الكريم وبه صرح الشارح في المطول والذى قاله العلامة السيدانه اذا كان كل منهما  
معرفا بلام الجنس احتمل ان يكون المبتدأ مقصورا على الخبر وان يكون الخبر مقصورا  
على المبتدأ ولكن الاظهر قصر المبتدأ على الخبر لان القصر مبنى على قصد الاستغراق  
وشمول جميع الافراد وذلك انسب بالمبتدأ لان القصد فيه الى الذات وفي الخبر الى الصفة  
وذكر عبد الحكيم انه يقصر الاعم على الاخص سواء قدم الاعم وجعل مبتدأ او اخر  
وجعل خبرا نحو العلماء الناس أو الناس العلماء وان كان بينهما عموم وخصوص من وجه  
فيحال الى القرائن كقولات العلماء الخاشعون اذ قد يقصد تارة قصر العلماء على الخاشعين  
وتارة يقصد عكسه فان لم تكن قرينة فلا يظهر قصر المبتدأ على الخبر ان قلت انه لا يتصور  
عموم في القصر تحقيا قلت يجوز ان يكون احدهما اعم فهو ما وان تساوبا ماصدا  
(قوله والجنس) أى المقصور سواء وقع مبتدأ او خبرا وقوله كما مر أى في الامثلة  
المذكورة نحو الامير زيد وعكسه وعمرو الشجاع وعكسه (قوله وقديفيد الخ) أى  
فيكون المقصور حينئذ الجنس باعتبار قيده فقولات زيد الرجل الكرم المقصور  
في زيد الرجولية الموصوفة بالكرم فلا توجد في غيره بخلاف مطلق الرجولية (قوله  
او نحو ذلك) أى كالمفعول به ولا جله ومعه (قوله وهو السائر راكبا) أى انحصرت فيه  
السير حال الركوب دون مطلق السير (قوله وهو الامير في البلد) أى انحصرت فيه  
امارة البلد دون مطلق الامارة فهي لغيره ايضا (قوله وهو الواهب الف قطار) أى  
هو مختص بالهبة للالف بخلاف مطلق الهبة فهي لغيره ايضا وفي تفسير القطار خلاف  
قبل ملء جلد ثور ذهبيا وقبل القطار المال الكثير وقيل مائة الف دينار وهل هو  
فعلال او فعال خلاف (قوله وجميع ذلك) أى ما ذكر في هذا الحاصل (قوله اشارة الخ)  
أى لان قدسور القضية الجزئية وقوله الى انه قد لا يفيد أى على خلاف الاصل (قوله  
كافى قول الخنساء) أى في مرتبة اخيها صخر (قوله اذا فجع البكاء على قتيل) أى على  
أى قتيل كان بقرينة المقام وان كانت النكرة في سياق الاثبات لاتم وقبل هذا البيت  
\* الايا صخر ان ابكيت عيني \* فقد اضحككتني دهرًا طويلا \*  
\* بكيتك في نساء معولات \* وكنت احق من ابدي العويلا \*  
\* دفعت بك الجليل وانت حى \* فن ذايدفع الخطب الجليلا \*  
\* اذا فجع البكاء الليت \*

والجنس قديبق على اطلاقه  
كأمر وقديبق بوصف او  
حال او ظرف او نحو ذلك  
نحو هو الرجل الكرم  
وهو السائر راكبا وهو  
الامير في البلد هو الواهب  
الف قطار وجميع ذلك  
معلوم بالاستقراء وتصفح  
تراكيب البلغاء وقوله قد  
يفيد بلفظ قد اشارة الى انه  
قد لا يفيد القصر كما في قول  
الخنساء اذا فجع البكاء على  
قتيل \* رأيت بكاء الحسن  
الجليلا \* فانه يعرف بحسب  
النوع السليم والطبع  
المستقيم والتدريب في معرفة  
معاني كلام العرب ان ليس  
المعنى ههنا على القصر وان  
امكن ذلك بحسب النظر  
الظاهر والتأمل القاصر  
(وقيل) في نحو زيد المنطلق  
والمنطلق زيد الاسم متعين  
للابتداء تقدم او تأخر  
(لدلالته على الذات



الجنس على البكاء وذلك لان هذا الكلام للرد على من يتوهم ان البكاء على هذا المرقى  
 قبيح كغيره فارد على ذلك التوهم بمجرد اخراج بكائه عن القبح الى كونه حسنا وليس  
 هذا الكلام واردا في مقام من يسلم حسن البكاء عليه الا انه يدعى ان بكاء غيره  
 حسن ايضا حتى يكون المعنى على الحصر اى ان بكاءك هو الحسن الجميل فقط دون  
 بكاء غيرك كما توهم اذ لا يلائمه قوله اذا قبح البكاء الخ وانما الملازمة اذا ادعى حسن البكاء  
 عليك وعلى غيرك فيقال حينئذ فان بكاءك فقط هو الحسن الجميل ( قوله وان امكن  
 ذلك ) اى بتكلف ( قوله بحسب النظر الظاهر ) وهو ان التعريف في قوله الحسن  
 الجميل لا يؤتى به بدلا عن التكرير الالفائدة وهو هنا القصر وانت خير بانه غير مناسب  
 للمقام كما تقدم فالعدول عن التكرير للتعريف انما هو للاشارة لمعلومية الحسن لذلك  
 البكاء فلا يكر لان ال الجنسية يشار بها الى معهود معلوم وهنا اشير بها الى معهود  
 معلوم ابعاء كما يقال والذى الحر ووالدك العبد اى ان حرية ابن وعبودية ابيك  
 معلومتان فليفهم آه يعقوبى ( قوله وقيل الخ ) الجملة معطوفة على ما فهم من قوله  
 فلا فائدة السامع حكما على امر معلوم الخ فانه يفهم منه ان الامر العلوم باحد طرق  
 التعريف سواء كان اسما او صفة يكون محكوما عليه بأخر مثله اسما كان او صفة فكأنه  
 قيل هذا اى صحة كون الاسم والصفة المعرفين محكوما عليه وبه عند الجمهور وقيل  
 الاسم متعين للابتداء الخ والمراد بالصفة هنا مادل على ذات مبهمه باعتبار معنى قائم بها  
 ومقابلها الاسم وهو مادل على الذات فقط او المعنى فقط او الذات العينية باعتبار المعنى  
 كاسم الزمان والمكان والآلهة قاله عبد الحكيم ( قوله للابتداء ) الاولى للاسناد ليشتمل  
 معمولات النواسخ ( قوله لدلالته على الذات ) اى ومن شأنها ان يحكم عليها لايها  
 ( قوله على امر نسبي ) اى وهو المعنى القائم بالذات ( قوله لان معنى الخ ) علة للمعلل مع  
 علته او علة للعلية ( قوله ورد الخ ) حاصله ان المنطلق اذا قدم وجعل مبتدا لم يرد  
 مفهومه المشتمل على امر نسبي اى ثبوت الانطلاق لشيء بل يراد منه ذاته اى ما صدق عليه  
 وزيد اذا اخر وجعل خبرا لم يرد به الذات بل يراد به مفهوم مسمى زيدا هو مشتمل على  
 معنى نسبي وهو التسمية به فيكون الوصف مسندا للذات دون العكس وهذا الرد جواب  
 بالمنع فمحصله لا نسلم ان الوصف يلاحظ منه الامر النسبي دائما ولا نسلم ان الاسم يلاحظ  
 منه الذات دائما بل تارة يراعى منه الذات اذا تقدم وتارة يراعى منه المفهوم اذا تأخر  
 وكذا يقال في الصفة ثم ان هذا التأويل ظاهر على مذهب الكوفيين فانهم ذهبوا  
 الى ان الخبر لا يكون الاشتقا فان وقع جامدا وجب تأويله بمشتق وذهب البصريون  
 الى جواز وقوع الخبر جامدا من غير تأويل فيصح عندهم حمل الجزئى الحقيقى على شئ  
 ولا يحتاج الى تأويل زيد مثلا اذا اخر بالمفهوم المسمى زيد ويكتفى تأويله بالذات  
 الشخصية المسماة زيد فعنى قولك المنطوق زيد الذات التى ثبت لها الانطلاق هى الذات

والصفة) متعينة (الخبرية)  
 تقدمت او تأخرت (لدلالاتها  
 على امر نسبي) لان معنى  
 المبتدأ المنسوب اليه ومعنى  
 الخبر المنسوب والذات هى  
 المنسوب اليها والصفة هى  
 المنسوب فسواء قلنا زيد  
 المنطلق او المنطلق زيد يكون  
 زيد مبتدأ والمنطلق خبرا  
 وهذا رأى الامام الرازى  
 رحمه الله (ورويان المعنى  
 الشخص الذى له الصفة  
 صاحب الاسم) يعنى ان  
 الصفة تجعل دالة على الذات  
 ومسند اليها والاسم يجعل  
 دالا على امر نسبي ومسندا  
 (واما كونه) اى المسند  
 (جمله فالتقوى) نحو زيد  
 قائم (اول كونه سيبيا) نحو  
 زيد ابوه قائم (لما مر) من ان  
 افراده يكون لكونه غير سببي  
 مع عدم افادة التقوى وسبب  
 التقوى فى مثل زيد قائم على  
 ما ذكره صاحب المفتاح  
 هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ  
 يستدعى ان يسند اليه شئ  
 فاذا جاء بعده ما يصلح ان  
 ان يسند الى ذلك المبتدأ  
 صرفه ذلك

المبتدأ الى نفسه سواء كان  
خاليا عن الضمير او متضمنا له  
فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان  
متضمنا للضمير المعتد به بان  
لا يكون مشابها للخالى  
عن الضمير كما في زيد قائم  
صرفه ذلك الضمير الى  
المبتدأ ثانيا فيكتسب الحكم  
قوة فعلى هذا يختص التقوى  
بما يكون مسندا الى ضمير  
المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد  
ضربته ويجب ان يجعل  
سببها واما على ما ذكره  
الشيخ في دلائل الإعجاز وهو  
ان الاسم لا يؤتى به معرّى  
عن العوامل الا حديث  
قد نوى اسناده اليه فاذا قلت  
زيد فقد اشعرت قلب السامع  
بانك تريد الاخبار عنه

المشخصة المسماة بزيد وعبارة المصنف محتملة للمذهبين لان الاضافة في صاحب الاسم  
تحتل العهد والجنس فتأمل (قوله الشخص الذى الخ) قدره لان الصفة المبتدأ بها  
لها موصوف مقدر لا محالة (قوله صاحب الاسم) اول بتقدير المضاف ولم يؤول  
العلم بمسمى به كما هو المشتهر لئلا يصير تكرة فيخرج عما نحن فيه من كونه المسند  
والمسند اليه معرفتين آه اطول (قوله فالتقوى) اى تقوى الحكم الذى هو ثبوت  
المسند للمسند اليه اوسلبه عنه كزيد قام وما زيد قام وقوله فالتقوى اى فلحصول  
التقوى بها ولو لم يكن مقصودا فدخل صور التخصيص نحو اناسعت في حاجتك  
ورجل حافى لحصول التقوى فيها وان كان القصد التخصيص كما سيذكر ذلك الشارح  
فاللام للسببية لا للعرض كذا في عبد الحكيم (قوله اول كونه سببا) نسبة للسبب وهو  
في الاصل الجبل استعير للضمير بجامع الربط بكل والمراد بالمسند السببي كاتقدم كل جملة  
علقت على مبتدأ بعائد لم يكن مسندا اليه كما في زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت  
به (قوله لمامر) علة للعلة وقوله من ان افراده يكون الخ اى وحينئذ فكونه جملة  
يكون للتقوى اول كونه سببا (قوله يستدعى ان يسند اليه شئ) اى لان المبتدأ هو الاسم  
المهم به المجهول اول ثان ليخبر به عنه وقوله فاذا جاء بعده ما يصلح اى لفظ يصلح  
وقوله صرفه ذلك المبتدأ الى نفسه اى من حيث اقتضائه ما يسند اليه (قوله سواء كان  
خاليا عن الضمير) نحو زيد حيوان (قوله او متضمنا له) اى او متضملا عليه وهذا صادق  
بزيد قائم ويزيد قام (قوله فينقصد بينهما) اى بين المبتدأ والصالح لان يسند اليه حكم  
هو ثبوت الثانى للاول وهذا كالبیان لقوله صرفه ذلك المبتدأ لنفسه (قوله ثم اذا كان  
متضمنا للضمير) اى ثم اذا كان الثانى متضمنا للضمير الاول (قوله بان لا يكون) اى وذلك  
مصور بان لا يكون مشابها للخالى اى وبان لا يكون ذلك الضمير فضلة لصحة الاسناد  
بدونه فالباء للتصوير (قوله كما في زيد قائم) هذا مشابه للخالى وانما كان مشابها له لانه  
لا يتغير في تكلم ولا خطاب ولا غيبة فهو مثل انا رجل وانت رجل وهو رجل واما الذى  
لم يشابه الخالى فهو كزيد قام (قوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا) اى صرفا  
ثانيا وذلك لان الضمير مسند اليه وهو عين المبتدأ فقد اسند الى المبتدأ ثانيا بواسطة  
اسناده الى الضمير الذى هو عبارة عن المبتدأ فتكرر الاسناد وهذا الكلام يفيد ان المسند الى  
المبتدأ الفعل وحده لا الجملة التى هى مجموع الفعل مع الضمير الذى فيه وظاهره ان الفعل  
اسندا ولا المبتدأ ثم اسند بعد ذلك الى الضمير وليس كذلك بل قام مسندا الى الضمير اولا  
ثم اسندا الى المبتدأ وكأنه نظر الى المقصود بالحكم وهو القيام (قوله فيكتسب الحكم) الذى  
هو ثبوت الفعل قوة اى لتكرر الاسناد وهذا واضح في الاثبات واما في النفي كقولك ما زيد  
اكل فيقال فيه ان سلب الاكل المحكوم به يطلبه المبتدأ وضميره يطلب الفعل وهو منفي  
فيحصل اسناد في الفعل من اثنين فيلزم التقوى (قوله بما يكون) اى بمسند يكون

مسندا الى ضمير المبتدأ يعنى اسنادا تاما ولا بد من هذا بدليل قوله بعد ويخرج زيد  
 ضربته تأمل (قوله ويخرج) عطف على يختص عطف لازم على ملزوم وضمير  
 عنه للتقوى اى يخرج عن التقوى المسند في زيد ضربته لانه لم يسند الى ضمير المبتدأ  
 بل اسند الى غيره وهو ضمير التكلم ووجه خروجه ان التقوى سببه صرف الضمير  
 المسند الى ذلك المبتدأ فيكرر الحكم فيحصل التقوى والضمير هنا لا يصلح للصرف  
 المذكور لانه ليس عبارة عن المبتدأ والذي يصلح للصرف ما كان عبارة عن المبتدأ  
 السابق ولا يقال ان المبتدأ الذي هو زيد من حيث انه مبتدأ يستدعى ان يسند اليه  
 شئ فاذا جاء بعده ضربت صرفه لنفسه فاذا جاء بعده ضمير المفعول الذى هو الهاء في  
 ضربته صار الفعل مسندا اليه ايضا بالوقوع عليه واذا صار مسندا اليه صرفه للمبتدأ  
 لانه عينه فى المعنى فيكرر الاسناد الى المبتدأ فيحصل التقوى وحينئذ فلا يكون هذا  
 المثال خارجا لانا نقول اسناد الفعل للضمير الواقع مفعولا اسناد غير تام والتقوى  
 عند السكاكى يختص بالمستند الذى يكون اسناده لضمير المبتدأ اسنادا تاما كما علمت فلا  
 اعتراض (قوله ويجب ان يجعل) اى نحو زيد ضربته سبييا وذلك لان الايتان  
 بالمسند جملة اما للتقوى اولكونه سبييا فاذا اتنى احدهما تعين الآخر (قوله واما  
 على ما ذكره الخ) عطف على قوله فعلى هذا الخ (قوله الاحديث) اى الاحكام به  
 واعتراض بان هذا شامل لما اذا كان الخبر مفردا فيفيد ان التقوى مشترك بين اخبار  
 المبتدأ المتأخرة سواء كان جملا او مفردات وحينئذ فلا تعلق له بصابط كون الخبر جملة  
 وهو ظاهر الفساد وحينئذ فالتعويل على ما فى الفتح وكأنه لظهور فساد ما ذكره  
 الشيخ سكت الشارح عن رده وقد اجاب بعضهم بان المراد بالحديث الجملة لان الحديث  
 هو الكلام المحدث به وهو لا يطلق على المفرد وفيه نظر لانه يقتضى ان الاسم لا يعرى  
 عن العوامل اللفظية الا اذا كان الخبر جملة وهو غير صحيح (قوله اشعرت) اى علمت  
 (قوله فهذا) اى الايتان به معرى توطئة للأخبار (قوله وتقدمة للاعلام به) تفسير  
 لما قبله (قوله دخل) اى هذا الاسناد كما فى عبد الحكيم (قوله وهذا) اى الدخول  
 على هذه الحالة (قوله اشد للشبوت) اى لبثت المحكوم به للمحكوم عليه (قوله  
 وامنع من الشبهة) اى شبهة احتمال ان يكون المتصف بالمسند غير المسند اليه وقوله  
 والشك عطف تفسير (قوله ليس الاعلام بالشئ بقتة) اى الذى هو مقتضى تقديم  
 المحكوم به (قوله مثل الاعلام به بعد الخ) اى الذى هو مقتضى تأخير المحكوم به  
 (قوله فان ذلك) اى الاعلام بعد التنبيه عليه وكان الاولى ان يقول لان هذا  
 لكنه راعى ان اللفاظ اغراض تقتضى بمجرد التلفظ بها (قوله تأكيد الاعلام)  
 اى التأكيد الصريح فهو بمنزلة قولك زيد قام زيد قام فالاعلام بكسر الهمزة  
 بمعنى الاخبار ويصح قهها والانسيب الاول وقوله فى التقوى اى التثبت

فهذا توطئه له وتقدمة  
 للاعلام به فاذا قلت قام  
 دخل فى قلبه دخول المأنوس  
 وهذا اشد للشبوت وامنع  
 من الشبهة والشك بالجملة  
 ليس الاعلام بالشئ بقتة  
 مثل الاعلام به بعد التنبيه  
 عليه والتقدمة فان ذلك  
 يحرى يحرى تأكيد الاعلام  
 فى التقوى والاحكام فيدخل  
 فيه نحو زيد ضربته وزيد  
 مررت به وما يكون المسند  
 فيه جملة لالسبيية او التقوى  
 خبر ضمير الشأن ولم تعرض له

وقوله والاحكام بكسر الهمزة اى الاتقان (قوله فدخل فيه الخ) هذا جواب اما  
من قوله واما على ما ذكره وضمير فيه التقوى (قوله وزيد مررت به) اى وكذا  
يدخل زيد حيوان وزيد قائم على مامر (قوله وما يكون الخ) هذا شروع في اعتراض  
وارد على المصنف وجوابه وحاصله ان ظاهر المصنف ان الاتيان بالسند جلة انما  
يكون للتقوى او لكونه سبييا لان الاقتصار في مقام البيان يفيد الحصر مع انه قد  
يكون جلة لغير ذلك ككونه خبرا عن ضمير الشأن نحو هو زيد عالم فان الخبر هنا  
جلة ولا يفيد التقوى وليس سبييا وذلك لكونه في حكم المفرد لانه عبارة عن المبتدأ  
فالقصد منها تفسيره فان قلت ان خبر ضمير الشأن يفيد التقوى اى تمكن الخبر في ذهن  
السامع لما فيه من البيان بعد الابهام قلت المراد انه لا يفيد التقوى المراد هنا الذى  
هو تحقق ثبوت المحمول للموضوع والحاصل ان ما افاده خبر ضمير الشأن من  
التقوى مغاير للتقوى الذى نحن بصدده (قوله ولم يتعرض له) اى لكون السند  
يؤتى به جلة لكونه خبرا عن ضمير الشأن وهذا جواب عن الايراد المذكور (قوله  
لشهرة امره) اى من انه لا يخبر عنه الا بجملة (قوله وكونه معلوما بماسبق) اى في بحث  
ضمير الشأن في قول المصنف في الكلام على التخرج على خلاف مقتضى الظاهر وقولهم  
هو او هي زيد عالم مكان الشأن والقصة فانه يعلم من هذا ان خبر ضمير الشأن لا يكون  
الاجلة ولو كان مفردا لثل به لانه اخصر اذا علمت هذا تعلم ان قول الشارح وكونه  
معلوما بماسبق اى بطريق الإشارة لا بطريق الصراحة (قوله واما صورة الخ)  
هذا جواب اعتراض وارد على المصنف وحاصله ان حصر الاتيان بالسند جلة  
في التقوى وكونه سبييا لا يصح لانه يؤتى به جلة لقصد التخصيص نحو اناسعت  
في حاجتك ورجل جاءنى وحاصل ما اجاب به الشارح انه عند قصد التخصيص يكون  
التقوى حاصل الا انه غير مقصود فصورة التخصيص داخله في التقوى (قوله  
على مامر) اى من ان التقوى اعم من ان يكون مقصودا او حاصل من غير قصد  
فصورة التخصيص يتحقق فيها تكرار الاسناد فيستفاد منها التقوى وان لم يكن  
مقصودا فقول المصنف واما كونه جلة فالتقوى اى فلا فائدة التقوى سواء كان  
مقصودا ام لا ولو قال المصنف واما كونه جلة فالتقوى او لكونه سبييا او لكونه  
لضمير الشأن او للتخصيص لكان اوضح (قوله واسميتها الخ) حاصله ان مقتضى  
لايراد الجملة مطلقا اما التقوى او كونه سبييا والمقتضى لخصوص كونها اسمية افادة  
الثبوت ولكونها فعلية افادة التجدد ولكونها شرطية افادة التقيد بالشرط آه  
قول المصنف واسميتها اى والمقتضى لخصوص اسميتها وفعليتها الخ فقوله  
واسميتها مثل زيد ابوه منطلق وقوله وفعليتها مثل زيد قام وقوله وشرطيتها  
مثل زيدان تكرمه بكرمك واعلم ان الجملة في الحقيقة قسمان اسمية وفعلية لان الظرفية

لشهرة امره وكونه معلوما  
بما سبق واما صورة  
التخصيص نحو اناسعت في  
حاجتك ورجل جاءنى فهي  
داخله في التقوى على  
مامر (واسميتها وفعليتها  
وشرطيتها لمامر) يعنى ان  
كون السند جلة للسبيية  
او التقوى وكون تلك الجملة  
اسمية للدوام والثبوت  
وكونها فعلية للتجدد  
والحدوث والدلالة على  
احد الازمنة الثلاثة على  
اخصر وجه وكونها  
شرطية للاعتبارات  
المختلفة الحاصلة من ادوات  
الشرط (وظرفيتها للاختصار  
الفعلية اذهبي) اى الظرفية  
(مقدرة بالفعل على الاصح)  
لان الفعل هو الاصل في  
العمل

مختصر الفعلية والشرطية حقيقتها الجزاء المقيد بالشرط والجزاء جملة فعلية او اسمية  
 مثل ان جثتي اكرمك او فانت مكرم والجملة الظرفية تقيد التقوى لانها فعلية فيتركرو  
 فيها الاسناد وكذا الشرطية ان كان الجزاء جملة فعلية مثل زيد بكرمك ان اكرمته  
 او زيد ان تكرمه بكرمك واما الجملة الاسمية فلا تقيد التقوى لعدم تكرار الاسناد فيها  
 ( قوله للسببية ) خبران ( قوله وكون تلك الجملة الخ ) ينبغي ان تقيد بما خبرها اسم  
 نحو زيد ابوه منطلق لافضل نحو زيد ابوه انطلق والا لم تعد الدوام والثبوت بل  
 التجدد والحدوث اذ زيد انطلق يساوي انطلق زيد في الدلالة على تجدد الانطلاق  
 كما صرح به الشارح في الطول ( قوله للدوام ) اي قهوه زيد ابوه منطلق يدل على  
 دوام الانطلاق وعطف الثبات على الدوام مرادف ( قوله وكونها فعلية ) نحو زيد  
 يقرأ العلم اي يجدد قراءة العلم وقتا بعد وقت ( قوله على اخصروه وجه ) اي لان قولنا  
 يقرأ العلم اخصر من قولنا حاصل منه قراءة العلم في الزمان المستقبل ( قوله للاعتبارات  
 المختلفة ) اي التي لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادوات الشرط من التفصيل كقولنا زيد  
 ان تلقه بكرمك حيث يقتضي المقام الاخبار عن زيد بالاكرام الذي يحصل على تقدير  
 التي المشكوك فيه زيد اذا لقيه بكرمك حيث يقتضي المقام الاخبار عنه بالاكرام  
 الحاصل على تقدير التي التحقق وقس على هذا ( قوله وظرفيتها ) اي الجملة اي  
 كونها ظرفا وقوله لاختصار الفعلية اي لان زيد في الدار اخصر من زيد استقر  
 في الدار فاذا اقتضى المقام اعادة التجدد مع الاختصار اتى بالسند ظرفا لانه اخصر  
 من الجملة الفعلية وبفيد معناها وهو التجدد وقوله اذهي اي ظرفية بمعنى الجملة  
 الظرفية المأخوذة من المقام لا الكون ظرفا اذا لكون ظرفا ليس مقدرا بالفعل  
 ففي كلام المصنف استخدام ولا يصح ان يكون المراد من الظرفية في الاول الجملة  
 الظرفية لثلا يلزم من اضافتها للضمير اضافة الشيء الى نفسه الممنوعة الا تكلف  
 ومع التكلف فهو مخالف لما قبله من قوله واسميتها الخ لان المراد الكون اسما فيجوز  
 نظام الكلام ( قوله مقدرة بالفعل ) لم يقل مقدرة بالجملة الفعلية اشارة الى الصحيح  
 من ان المحذوف الفعل وحده وانتقل ضميره للظرف ( قوله لان الفعل هو الاصل  
 في العمل ) وذلك لان العامل انما يعمل لا فتقاره الى غيره والفعل اشد افتقارا لانه  
 حدث يقتضى صاحبا ومحلا وزمانا وجلة فيكون افتقاره من جهة الاحداث  
 ومن جهة التحقق وليس في الاسم الا الثاني آه فتارى ( قوله وقيل باسم الفاعل )  
 هذا مقابل الاصح ( قوله ورجح الاول الخ ) حاصله انه قد يتعين تقدير الفعل  
 وذلك فيما اذا وقع الظرف صلة فيحمل غير الصلة الذي تردنا في انه مقدر  
 بالفعل او بالاسم على الصلة فتقدر بالفعل جلا للشكوك على المتيقن لان الجمل عند  
 الشك على المتيقن اولى بقوله لوقوع الظرف صلة للموصول اي فانه متى وقع

وقيل باسم الفاعل لان  
 الاصل في الخبر ان يكون  
 مفردا ورجح الاول  
 بوقوع الظرف صلة  
 للموصول نحو الذي  
 في الدار اخوك واجيب  
 بان الصلة من مظان الجملة  
 بخلاف الخبر ولو قال اذ  
 الظرف مقدر بالفعل  
 على الاصح لكن اصوب  
 لان ظاهر عبارته يقتضي  
 ان الجملة الظرفية مقدرة  
 باسم الفاعل على القول  
 العبر الاصح ولا يخفى  
 فساد ( واما آخره )  
 اي السند ( فلان ذكر  
 السند اليه اهم كامر )  
 في تقديم السند اليه ( واما  
 تقديمه ) اي السند  
 ( فتخصيصه بالسند اليه )  
 اي لقصر السند اليه على  
 السند على ما حققناه في  
 ضمير الفصل لان معنى  
 قولنا تجي انا هو انه  
 مقصور على التسمية لا  
 يتجاوزها الى القيسية  
 ( نحو لانها غول )

مقصود  
 من موضوع  
 في المتن

صلة لابد من تقدير الفعل اى واذا وحده ثيقن شئ حل المشكوك على ذلك المتيقن  
 (قوله واجيب الخ) حاصله ان قياس غير الصلة على الصلة قياس مع وجود الفارق  
 ولانسلم ان الحمل على المتيقن كلى واجاب غير الشارح بالمعارضة وذلك لانه قد يتبين  
 تقدير الاسم وذلك في موضع لا يصلح للفعل نحو اما في الدار فريد اذا لهم مكر في آياتنا  
 لان اما لاتفصل من الفاء الا باسم مفرد اوجلة شرط دون جوابه ولان اذا الفجائية  
 لا يليها الافعال على الاصح واذا تعين تقدير الاسم في موضع من مواضع الخبر فليحمل  
 المشكوك فيه من ذلك الجنس على ذلك المتيقن منه دون الصلة (قوله من مظان الجملة)  
 اى من المحال التى يظن فيها وقوع الجملة لا غير وانما عبر بالمظان لان صلة ال تكون  
 غير جملة ظاهرا وان كانت جملة في المعنى (قوله بخلاف الخبر) اى فليس من مظان  
 الجملة اذا اصل فيه الافراد وحيث قد فكيف يقاس الخبر على الصلة مع وجود الفارق  
 (قوله لكان اصوب) انما لم يقل لكان صوابا لامكان تأويل عبارة المصنف على معنى  
 اذهى اى كلمة الظرف او الجملة من حيث اشتمالها على الظرف او يراد بالظرفية الراجع لها  
 ضمير هى الجملة الظرفية والمراد بالمقدرة المتحققة والباء في قوله بالفعل للسيبة وقوله  
 على الاصح راجع لقوله مقدرة اى لان الجملة الظرفية متحققة على الاصح بسبب تقدير  
 الفعل عاملا في الظرف ومقابل الاصح انها غير متحققة اصلا فتأمل (قوله ان الجملة  
 الظرفية) اى التى هى معنى قوله اذهى (قوله ولا يخفى فساد) اى لان الظرف على  
 ذلك المذهب مفرد لاجلة لان الظرف لا يقال له جملة او مفرد الا باعتبار متعلقه فحيث  
 كان متعلقه اسم فاعل كان مفردا وقد جزم بجمليته اولا والحاصل انه جزم بجملية  
 الظرف حيث قال اذهى اى الجملة الظرفية ثم ذكر خلافا هل المقدر فعل او اسم وهو  
 فاسد اذ عند تقدير التعلق اسميا يكون الظرف مفردا قطعاً (قوله اهم كما مر) يعنى ان  
 الاهمية المقترضة لتقديم المسند اليه على المسند كما مرقتها قبل مقتضية لتأخير المسند  
 عن المسند اليه لان اسباب الاهمية المتقدمة التى هى اصالته ولا مقتضى للعدول عنه  
 او كون تقديمه فيه تشويق للمسند والغرض تقريره في ذهن السامع كما تقام في قوله  
 والذى حارت البرية فيه الخ او تعجیل المسرة كقولك سعد في دارك او تعجیل المساء  
 كقولك السفاح في دار صديقك الى آخر ما مر تجرى هنا وهذا الكلام وان علم بما  
 تقدم لكنه نبه عليه هنا لئلا يوهى انه اغفله في بابه ولم يذكره مع مقابله وهو التقديم  
 (قوله اى لقصر الخ) اشار بذلك الى ان الباء داخلة على المقصور وقوله على ماحققناه  
 في ضمير الفصل اى من ان الباء بعد الاختصاص الكثير دخولها على المقصور (قوله  
 لا يتجاوزها الى القيسية) اى فقط وان تجاوز التسمية الى غيرها فهو من قصر الموصوف  
 على الصفة قصرا اضافيا (قوله نحو لانيها) اى ليس في خور الجنة غول فعدم  
 القول مقصور على الكون في خور الجنة لا يتعداه للكون في خور الدنيا والغول

بفتح العين ما يتبع شرب الخمر من وجع الرأس وثقل الاعضاء يقال غلاه الشيء واغثاله  
 اذا اخذه من حيث لا يدري كذا في الصحاح ثم ان جعل التقديم في الآية لتخصيص يقتضي  
 ان هناك مسوغا للابتداء بالنكرة غير التقديم لان افادة القصر في نحو ذلك مقيدة بان يصح  
 الابتداء بدون التقديم على ما يأتي والنفي حيث جعل للعدول في المحمول لا يسوغ الابتداء  
 بالنكرة وحيث قد المسوغ للابتداء جعل التنوين للتنويع لا كون المبتدأ مصدرا لان ذلك  
 مخصوص بالدال على تعجب او دعاء فاذا جعل المسوغ التنويع صح الابتداء وكان التقديم  
 حيثذ واراد للحصر وهذا ظاهر اذا اعتبر العدول في المحمول وان اعتبر بالنسبة  
 للموضوع كان المسوغ كونه في تأويل المضاف اى عدم الغول (قوله فان فيها غولا)  
 المناسب لما يأتي من الجواب ان يقول فان الكون فيها غول لكنه جارى كلام المصنف  
 (قوله فان قلت الخ) هذا وارد على قول المصنف بخلاف خور الدنيا الفيد ان القصر  
 انما هو على جزء المسند الذي هو الضمير المائد على خور الجنة وخلافه خور الدنيا (قوله  
 بل على جزء منه) اى واذا كان كذلك فلا يصح التمثيل بهذه الآية لما اذا كان التقديم  
 لقصر المسند اليه على المسند (قوله قلت) جواب بمنع قوله بل على جزء منه (قوله  
 المقصود) اى مقصود المصنف وان كان هذا خلاف ظاهر كلامه (قوله على الاتصاف  
 بفي خور الجنة) اى مقصور على الكون والحصول في خور الجنة فالقصور عليه  
 هو المتعلق لان الحكم الثابت للظرف انما ثبت له باعتبار متعلقه ولم يصرح الشارح  
 بان يتعلق لظهوره وذكر الاتصاف اشارة الى انه من قصر الموصوف على الصفة فعدم  
 الغول موصوف والصفة التي قصر عليها هي الكون في خور الجنة ووجه الاشارة  
 ان قصر الموصوف على الصفة معناه قصره على الاتصاف بها فصرح بالاتصاف اشارة  
 لذلك (قوله لا يتجاوز الى الاتصاف الخ) اى لا يتجاوز الى الكون في خور الدنيا اى  
 وان تجاوزه لغيره من المشروبات كالبن والعسل وأشار الشارح بقوله لا يتجاوز الخ  
 الى انه قصر اضافي لاحقيق (قوله وان اعتبر الخ) عطف على مقدر اى هذا  
 ان اعتبر النفي في جانب المسند اليه وحملته جزأ منه وان اعتبر الخ اى ان ماذكر  
 من ان المعنى ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بكونه في خور الجنة لا يتعداه الى  
 الاتصاف بكونه في خور الدنيا ان اعتبر النفي الذي هو لا في جانب المسند اليه المؤخر  
 اى ان اعتبره جزأ منه واما ان اعتبر النفي في جانب المسند المقدم اى جزأ منه فالمعنى  
 الخ والحاصل ان القضية موجبة معدولة الموضوع على الاول ومعدولة المحمول على  
 الثاني وليست سالبة واعترض اعتبار العدول في الموضوع مع انفصال حرف السلب  
 بانه لو جاز لجاز كونه جزأ من المسند في ما ناقلت هذا فلا يتحقق فرق بينه وبين انما قلت  
 هذا وقد تقدم ان الحق وجود الفرق بينهما وقد يجاب بان الظرف يتوسع فيه اكثر من غيره

اى بخلاف خور الدنيا  
 فان فيها غولا فان قلت  
 المسند هو الظرف اعني  
 فيها والمسند اليه ليس  
 بمقصود عليه بل على  
 جزء منه اعني الضمير  
 المجرور الراجع الى خور  
 الجنة قلت المقصود ان  
 عدم الغول مقصور على  
 الاتصاف بفي خور الجنة  
 لا يتجاوز الى (قوله)  
 بفي خور الدنيا وان اعتبر  
 النفي في جانب المسند فالمعنى  
 ان الغول مقصور على عدم  
 الحصول في خور الجنة  
 لا يتجاوز الى عدم  
 الحصول في خور الدنيا  
 فالمسند اليه مقصور على  
 المسند قصرا غير حقيقي  
 وكذا القياس في قوله  
 تعالى لكم دينكم ولي دين  
 ونظيره ما ذكره صاحب  
 المفتاح في قوله تعالى  
 ان حسابهم الاعلى ربى  
 موصوف مسند

القصر معنا ليس بالتقدم  
 المسند بل مفاد من حرفين  
 ان عا

وحيث فلا يضر الفصل به بين حرف السلب والموضوع وانما ارتكب هذا العدول في القضية ولم يجعل سالبة محضة لتلا يرد انه اذا كان تقديم المسند في الآية للمحصر كان منها ما نفي حصر الغول في خور الجنة لانني الغول عنها وذلك لان النفي اذا اورد في كلام فيه قيد افاد نفي القيد فعلى هذا يفيد النفي القصر المفاد بقيد التقديم لاثبوت وقديقال لاداعي ذلك لان النفي قد يتوجه الى اصل الثبوت مع رجوع القيد الى النفي كما تقدم في قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد فالتنفي لاصل الظلم مقيدا ذلك النفي بالمبالغة في تحققه وليس النفي مساطا على المبالغة في الظلم وكما في قوله تعالى وما هم بمؤمنين فهو لتأكيد نفي ثبوت الايمان لانني تأكيد الثبوت الذي كان اصلا في الجملة الاسمية فعلى هذا يصح ان لا يعتبر العدول في الآية ويفيد الكلام النفي المقيد بالقصر لانني القصر

افاده العلامة اليعقوبي (قوله فالتعني ان الغول مقصور على عدم الحصول في خور الجنة) اي مقصور على الاتصاف بعدم حصوله في خور الجنة فهو من قصر الموصوف وهو الغول على الصفة التي هي عدم الحصول في خور الجنة (قوله لا يتجاوز الى عدم الحصول الخ) اي لا يتجاوز الى اتصافه بعدم حصوله في خور الدنيا اي وان تجاوزه الى الاتصاف بكونه مذموما مثلا وبكونه حاصلا في خور الدنيا (قوله فالمسند اليه مقصور على المسند قصر غير حقيقي) اي على كلا الاحتمالين اعني اعتبار النفي جزأ من المسند اليه او من المسند (قوله لكم دينكم الخ) اي ان دينكم مقصور على الاتصاف بكونه لكم لا يتجاوز الى الاتصاف بكونه لي ودبني مقصور على الاتصاف بكونه لي لا يتجاوز الى الاتصاف بكونه لكم وهذا لا ينافي انه يتصف به امته المؤمنون فهو قصر اضافي (قوله ونظيره) اي في كونه قصر موصوف على صفة في باب الظرف لانظيره في التقديم لان المسند فيه مؤخر على الاصل والحصر جاء من النفي والالامن التقديم (قوله حسابهم مقصور على الاتصاف) اي على اتصافه بكونه على ربي (قوله لا يتجاوز الى الاتصاف بعلي) ضمير المتكلم راجع له عليه الصلاة والسلام وخص بذلك مع ان غيره مثله لانه هو الذي يوهم كون الحساب عليه لكونه تضدي للدعوة الى الله ولجهاد وفي نسخة لا يتجاوز الى الاتصاف بعلي غير ربي وهي واضحة لان الاتصاف بعلي غير ربي غير ثابت في الواقع سواء في ذلك الغير النبي عليه الصلاة والسلام وغيره (قوله لجميع ذلك) اي جميع الامثلة المذكورة في المتن والشرح (قوله من قصر الموصوف) وهو الغول ودينكم ودبني وحسابهم وقوله على الصفة وهي الكون في خور الجنة والكون لكم ولي والكون على ربي (قوله دون العكس) اي لان الحمل على العكس يستدعي جعل التقديم لقصر المسند على السند اليه والقانون انه اقصر المسند اليه على المسند (قوله كما توهمه بعضهم) وهو العلامة الخلقالي فتوهم ان القصر في قوله تعالى لا فيها غول من قصر الصفة على الموصوف والمعنى ان الكون في خور الجنة وصف مقصور

رغمنا فسمه الحزق ان غينا لنا  
علم ولا نعده مال

العام على

من ان المعنى حسابهم مقصور على الاتصاف بعلي ربي لا يتجاوز الى الاتصاف بعلي بجميع ذلك من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه بعضهم (ولهذا) اي ولان التقديم يفيد التخصيص (لم يقدم الظرف) الذي هو المسند على المسند اليه (في لاريب فيه) ولم يقل لافيه ريب (لثلا يفيد) تقدمة عليه (ثبوت الرب في سائر كتب الله تعالى) بناء على اختصاص عدم الرب بالقرآن

الحجاز بلاغي و اخباري فقط  
عزائن سرحد و اخباري في سائر



على عدم القول لا يعتمد الى القول وهذا القصر اضافي لاحقيق حتى يلزم انه ليس  
لحمورها صفة الاحتمال مع ان له صفات اخر كالسلامة والراحة قال وقد ورد

ذلك القصر في قول على رضي الله تعالى عنه

رضينا قسمة الجبار فينا \* لنسا علم وللإعلاء مال \*

فانه قصر الصفة على الموصوف اي ان الحال الذي لنا مقصور على العلم لا يتجاوز  
للمال والحال الذي للإعلاء مقصور على المال لا يتجاوز الى العلم ويرد عليه ان الكلام  
مع من يعتقد ان القول في خور الجنة كخمر الدنيا لا مع من يعتقد ان الاتصاف بعدم  
الحصول في خور الجنة محقق للقول ولغيره من الراحة والعجم او لغيره قط وبان  
التقديم عندهم موضوع لقصر المسند اليه على المسند لا لقصر المسند على المسند اليه كما  
هو مقتضى كلام ذلك البعض ولا يرد على هذا بيت على فان قصر المسند فيه على المسند  
اليه لم يستفد من تقديم المسند وانما استفيد من معونة المقام والتزاع بين الشارح وغيره  
انما هو في ان قصر المسند على المسند اليه هل يستفاد من نفس التقديم بطريق الوضع  
او من معونة المقام والحق ما ذكره الشارح من ان قصر الصفة على الموصوف لا يستفاد  
من التقديم لان التقديم ليس موضوعا لذلك وانما يستفاد من معونة المقام فان اراد ذلك  
البعض ان التقديم في الآية مفيد لذلك الحصر بمعونة المقام كان كلامه صحيحا وان اراد  
انه مفيد لذلك وضعا كان غير صحيح ثم ان قول الشارح كما توهم بعضهم ظاهره ان  
ذلك البعض توهم ذلك العكس في جميع الامثلة السابقة وليس كذلك اذ هو لا يظهر في  
قوله تعالى ان حسابهم الاعلى ربى اذ لا يصح قصر الكون على ربى في حسابهم (قوله  
لثلاثين الخ) فيه نظرا لانه يقتضى ان التقديم يفيد الثبوت المذكور من حيث ان التقديم  
يفيد الحصر مع انه لا يلزم ان يكون لافادة الحصر بل ذلك هو الغالب كما سيأتى في كلام  
المصنف فالاولى لثلاثين توهم ثبوت الريب بتقديمه نظرا الى ان الغالب فيه الحصر واجيب  
بان المراد لثلاثين لافادة المذكورة او لثلاثين توهم ذلك الامر فالكلام على حذف  
المضاف او المراد لثلاثين يفيد ذلك اذا فهم الكلام على مقتضى الغالب في التقديم وهو  
الاختصاص بقوله لثلاثين الخ علة للتفى اي اتقى التقديم للظرف لاجل انتهاء الافادة  
البنية على انها اختصاص عدم الريب بالقرآن لو قدم الظرف (قوله في سائر) اي الباقي  
من السور وهو البقية اي مع ان الريب منتف عن المراد بالريب هنا كونها مظنة له  
لا بالفعل لوقوعه في القرآن بخلاف الكون مظنة له فانه منتف عن سائر كتب الله لما فيها  
من الاعجاز بنحو الاخبار عن المفيات (قوله بناء على اختصاص الخ) علة لقوله يفيد  
ثبوت الريب وفي الكلام حذف مضاف اي بناء على انها اختصاص الخ اي لو قدم الظرف  
وافهامه ذلك بالنظر للغالب والاقد يقدم ولا يفيد القصر بان كان التقديم هو المسوغ

للايتداء بالنكرة حيث لم يوجد مسوغ سوى ذلك التقديم فقول الشارح بناء على اختصاص بمنزلة قولنا بناء على الغالب فتأمل (قوله وانما قال في سائر كتب الله تعالى) اي ولم يقل في سائر الكتب (قوله في مقابلة القرآن) اي دون سائر الكتب لان التخصيص انما هو باعتبار النظر الذي يتوهم فيه المشاركة وهو هنا باقي الكتب السماوية فقط دون كل كتاب غيرها فانه لا يتوهم فالحصر اضافي (قوله كما ان المعبر الخ) اي ولذلك قال الشارح في مفاد لافها غول ان عدم الغول مخصوص بنحور الجنة دون خور الدنيا فانه فيها ولم يقل دون سائر المشروبات وغيرها من المطعومات (قوله من اول الامر) اي في اول ازمان ايراد الكلام (قوله لانعت) اي بخلاف ما لو اخر فانه ربما يظن انه نعت وان الخبر سيذكر (قوله اذ النعت لا يتقدم على المنعوت) بخلاف الخبر مع المبتدأ فانه يتقدم فلو اخر ذلك المسند ربما ظن انه نعت واعترض بانهم لم يقدموا المسند في نحو زيد القائم للعلم من اول الامر بانه خبر واجيب بان مثل هذا اذا قدم كان هو المسند اليه لان الحكم بابتدائية المقدم من المستويين تعريفا واجب فالمسند انما يقدم على المسند اليه اذا كان المسند اليه نكرة ان قلت ارتكباهم ذلك في المنكر دون المرفع يحتاج الى نكتة قلت قد يقال ان حاجة النكرة الى النعت اشد من حاجتها الى الخبر فهمي تطلب النعت طلبا حثيثا فاذا اخر المسند بعدها توهم انه نعت بخلاف ما لو تقدم فانه لا يتوهم ذلك لان النعت لا يتقدم على المنعوت وبالجمله فالتقديم في خبر النكرة بمنزلة ضمير الفصل في خبر المعرفة في ان كلا منهما معين للخبرية (قوله لا يتقدم على المنعوت) اي بوصف كونه نعتا والافنعت المعرفة يتقدم عليها ويعرب بحسب العوامل كما ان نعت النكرة يتقدم عليها ويعرب حالا (قوله لانه ربما يعلم انه خبر) اي مع التأخير (قوله بالتأمل في المعنى) اي ويعلم بغير ذلك ايضا ككون المذكور لا يصلح لانتهية لكونه نكرة والجزء الآخر المتقدم معرفة فالشارح لم يرد الحصر (قوله والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر) اي بعده فيفهم السامع ان غرض المتكلم به الاخبار لا النعت (قوله كقوله) اي قول حسان بن ثابت في مدح النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبعد البيت المذكور له راحة وان معشار جودها على البركان البرلندي من البحر والهمم جمع همة وهي الارادة المتعلقة بمراد ما على وجه العزم فان كان ذلك المراد من معالي الامور كانت عليه وان كان من سفاسفها فهي ذنيئة وقوله لانتهى لكبارها اي لا آخر لكبارها بمعنى انه لا يحاط بكبارها ولا يحصيها عدد والصغرى منها اجل باعتبار متعلها من الدهر والحاصل ان هممه عليه الصلاة والسلام كلها عليه لكن بعضها اعلى من بعض باعتبار متعلها فهمته المتعلقة بفتح مكة او غزوة بدر او احد مثلا اعظم من همته المتعلقة بغزوة هو اذن وهمته الصغرى اجل باعتبار متعلها

وانما قال في سائر كتب الله تعالى لانه المعبر في مقابلة القرآن كما ان المعبر في مقابلة خور الجنة هي خور الدنيا لا مطلق المشروبات وغيرها (او التنبيه) عطف على تخصيصه اي تقديم المسند للتنبيه (من اول الامر على انه) اي المسند (خير لانعت) اذا نعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لانعت بالتأمل في المعنى وبالنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدأ (كقوله) \* له همم لانتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر \* حيث لم يقل همم له (او التناول) نحو سعدت بكرة وجهك الأيام

من الدهر الذي كانت العرب تضرب بهمة المثل لانه لوقوع العظام فيه كأنه ههما  
تعلق بتلك العظام فالصغرى اجل من الدهر نفسه فضلا عن ههما او في الكلام حذف  
مضاف اى اجل باعتبار متعلقها من همم الدهر اى باعتبار متعلقها او الكلام على حذف  
مضافين اى اجل من همم اهل الدهر غيره عليه السلام وانما قلنا باعتبار متعلقها  
لان الهمة هى الارادة والاتفاوت فيها باعتبار نفسها ( قوله حيث لم يقل همم له ) اى  
لخوف توهم ان له صفة لهمم وقوله لامتتهى لكبارها خبر لها اوصفة بعد صفة والخبر  
محذوف وكلاهما خلاف المقصود وهواثبات الهمم الموصوفة له عليه السلام لا اثبات  
الصفة المذكورة لهمم ولا اثبات صفة اخرى للهمم الموصوفة لانه حيث قلنا يكون الكلام  
مسوقا لدح همم عليه السلام لالدح عليه السلام قاله عبد الحكيم فقدم له التنبيه  
من اول الامر على انه خبر لانعت ( قوله او التفاؤل ) هو سماع المخاطب من اول  
وهلة ما يسر ( قوله سعدت الخ ) تمامه وتزيت بقاتك الاعوام لا يقال هذا  
المسند فعل يجب تقديمه على فاعله فليس تقديمه للتفاؤل اذ يقال فى المسند قدم  
لفرض كذا الا اذا كان جائز التأخير على المسند اليه لاننا نقول التمثيل مبنى على مذهب  
الكوفيين المجوزين لتقديم الفاعل على الفعل او يقال ان الفعل هنا يجوز تأخيره  
فى تركيب آخر بان يقال الأيام سعدت بغرة وجهك على انك من باب الاختيار  
بالجملة لاعلى ان يكون فضلا فاعله تقدم عليه فتقديم سعدت فى هذا التركيب المؤدى  
الى كون المسند اليه فاعلا مع صحة تأخيره باعتبار تركيب آخر لاجل ما ذكر من  
التفاؤل بخلاف ما لو اخر سعدت بالنظر للتركيب الآخر فلا يكون فيه تفاؤل لما علمته من  
معنى التفاؤل وقول سم ان التفاؤل لا يتوقف على التقديم فيه نظر ( قوله او التشويق )  
اى للسامعين ( قوله طول ) اى بسبب اشتغاله على وصف او اوصاف متعلقة بالمسند  
اليه ( قوله كقوله ) اى قول الشاعر وهو محمد بن وهيب فى مدح المعتصم بالله ( قوله هذا  
هو المسند ) انما لم يكن هو المسند اليه مع انه مخصص بالوصف لما يلزم عليه من الابتداء  
بنكرة والاخبار بمعرفة وقد مر انه لم يوجد فى كلامهم الاخبار بمعرفة عن نكرة فى غير  
الانشاء ثم يجوز كونه خبر مبتدأ محذوف وشمس الضمى الخ يدل منه لكنه تكلف آه بص  
( قوله من اشرق الخ ) اشار بذلك الى بيان معنى الفعل والى ضبطه بضم الاول احترازا  
عن كونه من شرق بمعنى طلع فيكون مفتوح الاول ( قوله معنى صار مضيا ) انما عبر  
بمعنى اشارة الى ان المراد باشرق المأخوذ منه صار مضيا لانه من اشرق بمعنى دخل  
فى وقت الشروق وانما لم يقل بمعنى اضاء للمبالغة اى ان الدنيا كانت مظلمة ثم صارت  
مضيئة عند وجود من ذكر بخلاف التعبير باضاء فانه افاد التجدد الا انه يحتمل  
المفارقة ويحتمل عدما بخلاف صار فانها مفيدة للانتقال والدوام بعده كذا قرره  
شيخنا العدوى ( قوله فاعل تشرق ) اى لا ظرف لتشرق كما قال بعضهم لان جعله

( او التشويق الى ذكر المسند  
اليه ) بان يكون فى المسند  
المتقدم طول يشوق النفس  
الى ذكر المسند اليه فيكون  
له وقع فى النفس ومحل من  
القبول لان الحاصل بعد  
الطلب اخر من المتساق بلا  
تعيب ( كقوله ثلاثة ) هذا  
هو المسند المتقدم الموصوف  
بقوله تشرق من اشرق  
بمعنى صار مضيا ( الدنيا )  
فاعل تشرق والعاقل الى  
الموصوف هو الضمير المحرور  
فى ( يهيجتها ) اى بحسنها  
ونضارتها اى تصير الدنيا  
منورة ببهجة هذه الثلاثة  
وبهائها والمسند المتأخر  
هو قوله ( شمس الضمى  
وابواسحق والقمر تنبيه  
كثير مما ذكر فى هذا الباب )  
يعنى باب المسند ( والذى  
قبله ) يعنى باب المسند اليه  
( غير مخصص بهما كالذكر  
والحذف وغيرهما ) من  
التعريف والتكثير والتقديم  
والتأخير والاطلاق  
والتقييد وغير ذلك مما سبق

فاعلا ابلغ ( قوله والعائد الى الموصوف ) اى والرابط للموصوف النكرة بالجملة الواقعة  
صفة هو الضمير الخ ( قوله وبهائها ) عطف على البهجة مفسر لها ( قوله شمس الضمى )  
اضاف شمس الى الضمى لانه ساعة قوتها مع عدم ايدائها ( قوله وابواحق )  
كنية للمقتسم بالله المدح وفي توسطه بين الشمس والقمر اشارة لطيفة وهو انه خير  
منهما لان خير الامور اوسطها وانهما كالخدم له بعضهم متقدم وبعضهم متأخر  
عند ملاقيه من ايهام تولده من الشمس والقمر وان الشمس امدوا القمر ابوه ( قوله كثير  
بما ذكر ) اى كثير من الاحوال المذكورة في هذا الباب ( قوله غير مختص بهما )  
بل يكون الكثير في المفعول به وفي الحال والتمييز والمضاف اليه ( قوله كالذكر الخ )  
مثال للكثير ( قوله وغير ذلك ) اى كالابدال والتاكيد والعطف ( قوله وانما قال كثير )  
اى ولم يقل جميع ( قوله لان بعضا ) اى بعض الاحوال وهو غير الكثير مختص بالباين  
فلو قال جميع ماذ كر غير مختص بالباين ورد عليه ضمير الفصل وكون المسند فعلا لان  
نقيض السالبة الكلية موجهة جزئية ( قوله كضمير الفصل ) اى فانه مختص بالنسبة التي  
بين المسند والمسند اليه فقول الشارح المختص بماين الخ اى بالحكم الذى بين الخ  
او بالمكان الذى بينهما وفي بعض النسخ المختص بماين تنية باب ( قوله فانه ) اى  
الكون فعلا ( قوله اذ كل فعل مسند دائما ) اى ما لم يكن مكفوفاً بما كقلا وطالما وكثراً  
فانها انسلخت عن معنى الفعلية وصار معنى الاول النفي والآخرين التكثير وما لم يكن  
زائداً كان الزائدة او مؤكداً للفعل قبله ( قوله وقيل الخ ) فانه الشارح الزوزنى وحاصل  
كلامه انه انما عبر المصنف بكثير ولم يعبر بجميع لانه لو قال وجميع ماذ كر غير مختص بالباين  
بل يجرى في غيرهما لاقتضى ان كلاما مضى اى كل فرد من افراد الاحوال المذكورة  
يجرى في كل فرد مما يصدق عليه انه غير المسند والمسند اليه وهذا غير صحيح لانتقاضه  
بالتعريف والتقديم لان كلا منهما لا يجرى في سائر افراد الغير اذ من افراد الحال  
والتمييز والمضاف اليه والتعريف لا يجرى في الحال والتمييز وان جرى في المفعول والتقديم  
وان جرى في المفعول لا يجرى في المضاف اليه فقوله هو اى لفظ كثير اشارة وقوله الى  
ان جميعها اى كل فرد منها وقوله لا يجرى في غير الباين اى في كل فرد من افراد الغير  
وقوله فانه لا يجرى في الحال الخ اى وان جرى في المفعول وكذا يقال في التقديم ( قوله  
وفيه نظر ) اى في هذا القيل نظر وحاصله ان ماذ كره انما يصح لو كان معنى قولنا  
جميع ماذ كر غير مختص بالباين اى بل يجرى في غيرهما ان كل واحد من تلك الاحوال  
المذكورة في الباين يجرى في كل ما يصدق عليه انه غيرهما حتى ينتقض بالتعريف  
والتقديم وليس كذلك بل معناه ان كلا من الاحوال يجرى في بعض ما يصدق عليه انه  
غير الباين لانه يكتفى في سلب الاختصاص بالباين عن الجميع تحقق كل منهما في بعض  
ما يصدق عليه الغير وهذا المعنى المذكور لا يقتضى ان فردا واحدا من الاحوال يجرى

وانما قال كثير لان بعضها  
مختص بالباين كضمير الفصل  
المختص بماين المسند اليه  
والمسند وكون المسند  
فعلا فانه مختص بالمسند اذ  
كل فعل مسند دائما وقيل  
هو اشارة الى ان جميعها  
لا يجرى في غير الباين  
كالتعريف فانه لا يجرى  
في الحال والتمييز والتقديم  
فانه لا يجرى في المضاف اليه  
وفيه نظر لان قولنا جميع  
ما ذكر في الباين غير مختص  
بهما لا يقتضى ان يجرى شئ  
من المذكورات في كل واحد

في كل ما يصدق عليه انه غير البايين فضلا عن جريان كل واحد من الاحوال في كل ما يصدق عليه انه غير البايين غاية الامر انه يرد على ذلك المعنى ضمير الفصل وكون المسند فعلا وهذا هو الذي حل المصنف على العدول عن جميع الى كثير كما قال الشارح هذا ملخص تنظير الشارح والحاصل ان الزوزني حل غير البايين على كل ما يصدق عليه انه غيرهما فقال ما قال فرد الشارح بما حاصله ان المراد الغير في الجملة فليس الحامل على العدول عن جميع الى كثير ما ذكره الزوزني بل ما ذكرته انا بقولي واما قال كثير لان بعضها مختص بالبايين الخ (قوله فضلا عن ان يجري كل منها) اي من الاحوال وقوله فيه اي في كل فرد بما يصدق عليه انه غير البايين قال السيرامي فضلا مفعول مطلق من فضل بمعنى زاد يقال زيد لا يوجد درهم فضلا عن الدينار اي ان عدم اعطائه الدرهم امر زائد على عدم اعطائه الدينار لانه يمنع اولا عن اعطاء الدينار ثم عن اعطاء الدرهم فمن الواقعة بعدها اما بمعنى على او للجواز وتستعمل بين كلامين مختلفين ايجابا وسلبا بعد انتفاء الادنى ليلزم انتفاء الاعلى بالطريق الاولى قال سم في قوله فضلا الخ اشارة الى ان مراد هذا القيل انه لو عبر بقوله جميع مذكور في البايين غير مختص بهما لافاد ان كل واحد مما ذكر يجري في كل واحد من غيرهما (قوله اذ يكفي لعدم الاختصاص) اي عدم اختصاص كل فرد من افراد الاحوال المتقدمة بالبايين وقوله ثبوته اي ثبوت كل واحد مما ذكر من الاحوال وقوله في شيء مما يغايرهما اي مما يغاير المسند اليه والمسند ولو كان ذلك واحدا كالمفعول به (قوله اذا تقن اعتبار ذلك) اي الكثير (قوله لا يخفى عليه اعتباره الخ) اي فاذا علم مما تقدم مثلا ان تعريف المسند اليه بالعلمية لاحضاره في ذهن السامع باسم مختص به حيث يقتضيه المقام كما اذا كان المقام مقام مدح فاريد افراده لثلاث الخ لقلب السامع غير المدح من اول وهلة عرف ان المفعول به يعرف بالعلمية لذلك كقولك خصصت زيدا بالثناء لشرفه على اهل وقته واذا عرف مما تقدم ان الحذف لضيق المقام بسبب الوزن او الفجرو السأمة عرف ان حذف المفعول به كذلك واذا عرف ان الابدال من المسند اليه لزيادة تقرير النسبة الحكمية عرف ان الابدال من المفعول به لزيادة تقرير النسبة الايقاعية كقولك اكزمت زيدا ما خاك وقس على ذلك والله اعلم بالصواب واليه المرجع والالباب

### أحوال متعلقات الفعل

ذكر المصنف في هذا الباب ثلاثة مطالب الاول نكات حذف المفعول به والثاني نكات تقديمه على الفعل والثالث نكات تقديم بعض ممولات الفعل على بعض وذ ~~سكر~~ مقدمة للمطلب الاول بقوله الفعل مع المفعول الى قوله ثم الحذف الخ فقوله ثم الحذف هو اول المقصود بالترجيعة وقوله متعلقات بكسر اللام اي احوال الامور المتعلقة بالفعل فالفعل يقال فيه متعلق بالفتح والمفعول مثلا متعلق بالكسر اي متشبه وهذا هو

من الامور التي هي غير المسند اليه والمسند فضلا عن ان يجري كل منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص بالبايين ثبوته في شيء مما يغايرهما فافهم (والفطن اذا تقن اعتبار ذلك فيهما) اي في البايين (لا يخفى عليه اعتبار في غيرهما) من المقاسيل والمحقات بها والمضاف اليه

(أحوال متعلقات الفعل)

الإحسان وإن صح العكس لأن كلا متعلق بالآخر ووجه اولوية الكسر ان المفاعيل  
وما لحق بها معمولة وكون المفعول لضعفه متعلقا بالكسر اتسبب لان المتعلق هو المتشبه  
وهو اضعف من المتشبه به تأمل ( قوله قد اشير الخ ) انما لم يقل صرح لانه  
لم يصرح فيه وانما قال غير مختص بهما بل يجري في غيرهما ومن جملة الغير متعلقات  
الفعل وانما لم يكن هذا صريحا لان هذا عام فلا يلزم من جريان الكثير في غيرهما  
جريانه في تلك المتعلقات لصدق الغير بغيرها كمتعلقات اسم الفاعل ( قوله تفصيل  
بعض من ذلك ) اى من ذلك الكثير ومصدق ذلك البعض حذف المفعول  
وتقديمه على الفعل وتقديم بعض الممولات على بعض ولا شك ان الحذف والتقديم  
قد تقدم في البابين وقوله لكن ذكر الخ استدراك على ما توهم ان ما ذكر في هذا  
الباب مكرر مع ما سبق ثم ان قضية هذا الاستدراك ان المراد باحوال متعلقات  
الفعل بعض احوال متعلقاته وفيه انه يلزم عدم انحصار الفن في الابواب الثمانية  
فالوجه ان المراد الجميع الا انه اقتصر على البعض استثناء عن ذكر الباقي بما سبق في غير  
هذا الباب لظهور جريانه فيه والبعض الذى فصل هنا لا يقصر على ما اشير اليه  
اجالا كما اقتضاه كلام الشارح قاله بس ( قوله لا اختصاصه ) اى ذلك البعض  
( قوله بمزيد بحث ) اى بحث زائد على البحث السابق والمزاد بالبحث النكات ولا شك  
انه ذكر للحذف وللتقديم هنا نكات زائدة على النكات السابقة لهما كما يعلم بتتبع ما تقدم  
وما يأتى ( قوله ومهد لذلك ) اى لذلك البعض اى لبعض ذلك البعض لان قوله الفعل  
مع المفعول الى قوله لا افادة وقوعه مطلقا توطئة لبحث حذف المفعول به ( قوله الفعل )  
هو مبتدأ وقوله مع المفعول حال من ضمير الخبر الذى هو قوله كالفعل وقوله مع الفاعل  
حال من الفعل واسمامل فى الحالين حرف التشبيه اى الفعل يشابه حال كونه  
مصاحبا للمفعول نفسه حال كونه مصاحبا للفاعل وهذا التركيب نظير قولك  
زيد قائما كهو جالسا وفى القنارى ان الطرف ممول لمضاف مقدر اى ذكر الفعل  
مع المفعول كذكره مع الفاعل ( قوله مع المفعول ) اراد به المفعول به بدليل قول الشارح  
واما بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه وقول المصنف نزل الفعل المتعدى منزلة اللازم  
لان هذا تمهيد لحذفه وان كان سائر الفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض  
من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه  
وغير ذلك لكن خص البحث بالمفعول به لقربه من الفاعل ولكثرة حذفه كثرة شائعة  
وسائر المتعلقات يعرف حكمها بالقياس عليها ( قوله من ذكره معه ) المراد بذكره  
معه اعم من الذكر لفظا وتقديرا ( قوله اى ذكر كل الخ ) اى فالضمير الاول على  
الاحتمال الاول مائد على كل من الفاعل والمفعول وافراد الضمير باعتبار كل واحد  
والضمير الثانى للفعل وعلى الاحتمال الثانى بالعكس ويؤيد الاحتمال الثانى امران الاول

قد اشير في التنبيه الى ان  
كثيرا من الاعتبارات  
السابقة تجري في متعلقات  
الفعل لكن ذكر في هذا  
الباب تفصيل بعض ذلك  
لا اختصاصه بمزيد بحث  
ومهد لذلك مقدمة فقال  
( الفعل مع المفعول كالفعل  
مع الفاعل فى ان الغرض  
من ذكره معه ) اى ذكر  
كل من الفاعل والمفعول  
مع الفعل او ذكر الفعل  
مع كل منهما ( افادة تلبسه  
به ) اى تلبس الفعل بكل  
منهما اما بالفاعل فمن جهة  
وقوعه منه

قول المصنف الفعل مع الفاعل فان المحدث عنه في هذه العبارة الفعل وحيث قد فهو اولى  
بعمود الضمير الاول عليه الثاني قوله افادة تلبسه به فان الضمير الاول عائد على الفعل  
والثاني على كل من الفاعل والمفعول والاولى ان يكون الكلامان على نسق واحد ويؤيد  
الاحتمال الاول امر ان ايضا الاول ان الترجمة لاحوال متعلقات الفعل الثاني ان كلمة  
مع تدخل على المتبوع غالبا والفعل متبوع بالنسبة للفاعل والمفعول لانه عامل والعامل  
اقوى من المفعول وانما قلنا غالبا لانها قد تدخل على التابع ومنه قول المصنف الفعل مع  
المفعول كالفعل مع الفاعل فانه قد ادخلها على التابعين الذين كل منهما قيد للفعل مراد  
بها مجردا لمصاحبة الامر خطابي وهو الكلام في متعلقات الفعل من حيث هي مضافة  
اليه وحق المضاف اليه انه يقدم في الذكر التفصيلي (قوله افادة تلبسه به) اي افادة  
المتكلم السامع تلبسه اي تعلقه وارتباطه به (قوله اما بالفاعل) اشار بذلك الى ان تلبس  
الفعل بهما يختلف فتلبسه بالفاعل من جهة وتلبسه بالمفعول من جهة اخرى وقوله  
من جهة وقوعه منه لم يقل او قيامه به مع ان الفاعل يتقسم الى ما يقع منه الفعل كضرب  
زيد عمرا والى ما يقوم به كمرض زيد ومات عمرو لان الكلام في الفعل المتعدي للمفعول به  
ولا يكون الا واقعا من الفاعل بالاختيار (قوله لا افادة وقوعه اي نفيها او اثباتا وقوله  
مطلقا اي حاله كونه مطلقا عن ازيادة العلم بمن وقع منه او عليه (قوله اي ليس الغرض  
من ذكره معه) اي من ذكر كل منهما مع الفعل (قوله من غير ارادة ان يعلم بمن وقع) اي  
من غير ارادة ان يعلم جواب عن وقع (قوله من غير ذكر الفاعل) اي فاعل الضرب  
وقوله او المفعول اي الذي وقع عليه (قوله لكونه عبثا) علة لقوله من غير ذكر اي  
لكون ذكر الفاعل او المفعول عبثا اي غير محتاج له بل زائد على الغرض المقصود وغير  
المحتاج اليه عبث عند البلغاء وان افاد فائدة لانه زائد على المراد فاندفع ما يقال كيف يكون  
عبثا مع انه افاد فائدة وهي بيان من وقع منه الفعل او عليه (قوله فاذا لم يذكر) مفرع  
على قوله الفعلي مع المفعول الخ وجعل الشارح ضمير يذكر راجعا للمفعول به لالواحد  
من الفاعل والمفعول او للفعل وضمير معه لواحد منهما مع ان ذلك يقتضي ما قبله لانه  
يدل على ما صنعه قول المصنف فالغرض الخ (قوله المتعدي) اخذ من كون الكلام  
في المفعول به وهو لا ينصبه الا المتعدي (قوله فالغرض) اي من ذلك التركيب الذي يستند  
فيه الفعل الى فاعله من غير ذكر المفعول وقوله ان كان اي ذلك الغرض وقوله اثباته  
لفاعله اي في الكلام المثبت وقوله او نفيه عنه اي في الكلام النفي (قوله من غير اعتبار  
عموم او خصوص الخ) الاولى اسقاط ذلك والاقتصار في تفسير الاطلاق على قوله  
من غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه الفعل لان التنزيل المذكور انما يتوقف على عدم اعتبار  
تعلقه بمن وقع عليه ولا يتوقف على عدم اعتبار عموم او خصوص بل يجوز ان يقصد التعميم

واما بالمفعول فمن جهة  
وقوعه عليه (لا افادة  
وقوعه مطلقا) اي ليس  
الغرض من ذكره معه افادة  
وقوع الفعل وثبوته في  
نفسه من غير ارادة ان يعلم  
بمن وقع وعلى من وقع اذ  
لواريد ذلك قيل وقع  
الضرب او وجد او ثبت  
من غير ذكر الفاعل  
او المفعول لكونه عبثا  
(فاذا لم يذكر) المفعول به  
(معه) اي مع الفصل  
المتعدي المستند الى فاعله  
(فالغرض ان كان اثباته)  
اي اثبات الفعل (لفاعله  
او نفيه عنه مطلقا) اي  
من غير اعتبار عموم في الفعل  
بان يراد جميع افراد  
او خصوص بان يراد  
بعضها ومن غير اعتبار  
تعلقه بمن وقع عليه فضلا  
عن

وينزل منزلة اللازم واجاب الشيخ يس بما حاصله انه انما اتى بما ذكر في التفسير لاجل مطابقة قول المصنف الا ترى ثم ان كان المقام خطايا افاد ذلك مع التعميم لالكون التزليل يتوقف على ما ذكر من عدم اعتبار العموم او الخصوص في الفعل وبيان ذلك ان المصنف افاد فيما يأتي انه اذا لم يكن المقام خطايا كان مدلول الفعل خصوص الحقيقة واذا كان خطايا افاد الفعل العموم بمعونة المقام الخطائي فتفصيله الفعل فيما يأتي الى افادة العموم او الخصوص يدل على انه اراد هنا بالاطلاق عدم اعتبار عموم الفعل او خصوصه فلذلك ادخل الشارح ذلك في تفسير الاطلاق وان كان تنزيل الفعل منزلة اللازم لا يتوقف على ذلك وفي ابن يعقوب ان عدم اعتبار عموم الفعل وخصوصه لازم لعدم اعتبار تعلقه بمن وقع عليه. وحينئذ فلا يراد تأمل (قوله بان يراد جميع الخ) تصوير لاعتبار العموم وقوله بان يراد بعضها تصوير لاعتبار الخصوص (قوله فضلا عن عموم) اي عموم من وقع عليه الفعل الذي هو المفعول وكذا يقال في خصوصه ثم ان عموم المفعول غير عموم الفعل وكذا خصوصه لان افراد الفعل كالاعطآت وافراد المفعول الاشخاص المعطون (قوله نزل منزلة اللازم) اي الذي وضع من اصله غير طالب للمفعول (قوله ولم يقدر له مفعول) من عطف اللازم على المزموم وانما لم يقدر له مفعول لان الفرض مجرد اثباته للفاعل والمقدر كالمذكور بواسطة دلالة القرينة فالسامع حيث قامت عنده قرينة على المقدر يفهم من ذلك التركيب كما يفهم من التركيب الذي صرح فيه بمفعول الفعل ان الفرض هو الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل على مفعوله وان القصد انما هو افادة تعلقه بالمفعول الذي وقع عليه لا مجرد افادة نسبته للفاعل الذي هو المطلوب وحينئذ فلا يذكر ذلك المفعول ولا يقدر لما في ذلك من انتقاض فرض التكلم (قوله يفهم منهما) اي من المذكور والمقدر (قوله فان قولنا الخ) مثال لفهم السامع من المذكور ان الفرض ما ذكر وحاصل ما ذكره الاشارة للفرق بين اعتبار تعلق الفعل بالمفعول وعدم اعتباره وتوضيحه انك اذا قلت فلان يعطى الدنانير كان معناه الاخبار بالاعطاء التعلق بالدنانير ويكون كلاما مع من سلم وجود الاعطاء وجهل تعلقه بالدنانير فتردد فيه او غفل او اعتقد خلافه واذا قلت فلان يعطى كان كلاما مع من جهل وجود الاعطاء وانكره اصاله فقول الشارح لبيان جنس ما يتناولوه الاعطاء اي لبيان جنس الشيء الذي يتعلق به الاعطاء وهو الشيء المعطى كاللنانير في المثال وقوله ما يتناولوه الاعطاء اي اعطاء فلان هذا هو المراد فسقط قول سم قد يقال اذا كان لبيان ما ذكر فلا حاجة لذكر الفاعل على ان ذكر الفاعل لكونه ضروريا لانه اخبر كني الاسناد لامر منه (قوله لالبيان كونه معطيا) اي والا لاقتصر في التعييز على قولنا فلان معط (قوله ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير) اي او تردد فيه او غفل عنه

عمومه وخصوصه (نزل)  
الفعل المتعدي (منزلة  
اللازم ولم يقدر له مفعول  
لان المقدر كالمذكور)  
في ان السامع يفهم منهما  
ان الفرض الاخبار بوقوع  
الفعل من الفاعل باعتبار  
تعلقه بمن وقع عليه فان  
قولنا فلان يعطى الدنانير  
يكون لبيان جنس ما يتناولوه  
الاعطاء لالبيان كونه  
معطيا ويكون كلاما مع  
من اثبت له اعطاء غير  
الدنانير لامع من ثبتي  
ان يوجد منه اعطاء  
(وهو) اي هذا القسم  
الذي نزل منزلة اللازم  
(ضربان لانه اما ان يجعل  
الفعل) حال كونه (مطلقا)  
اي من غير اعتبار عموم  
او خصوص فيه ومن غير  
اعتبار تعلقه بالمفعول



ومعنى كون هذا كلاما مع من ذكر انه يرد بذلك عليه ولا يقال اذا كان ما ذكر كلاما مع المنكر لاعطاء الدنانير او المتردد فيجب توكيده لما تقدم ان كل كلام مع المتردد او المنكر يجب توكيده او الايتان بصيغة التخصيص ولان تأكيد ولا تخصيص هنا فيجب ان يكون هذا كلاما مع من اثبت له اعطاء والحال انه خالى الذهن عن كون المعطى دنانير او غيرها لانا نقول ان تخصيص الشيء بالذكر يدل على نفي الحكم عما عداه عرفا واستعما لا او يقال يكفي في التأكيد كون الجملة اسمية مع افادة خبرها الفعلي التقوية او التخصيص (قوله لامع من نفي ان يوجد منه اعطاه) اى والا لاقتصر على قوله فلان يعطى فان قيل ان من نفي عنه الاعطاء منكر والكلام الملقى اليه يجب تأكيد ولا تأكيد في قولنا فلان يعطى قلنا قد تقدم الجواب عن نظير ذلك (قوله لانه) اى الحال والشان (قوله كناية عنه) اى مغبراه عن الفعل المتعلق بمفعول مخصوص ومستعملا فيه على طريق الكناية وصح جعل الفعل المنزلة منزلة اللازم كناية عن نفسه متعديا لاختلاف اعتباريه فصح ان يجعل باعتبار احدهما ملزوما وبالاعتبار الآخر لازما فالفعل عند تنزيله منزلة اللازم يكون مدلوله الماهية الكلية ثم بعد ذلك يجعل الفعل كناية عن شئ مخصوص فيكون مدلوله جزئيا مخصوصا وانظر هذا مع ان الكناية اطلاق الملزوم وارادة اللازم والمقيد ليس لازما للطلق الا ان يقال ان الملزوم ولو بحسب الادعاء كاف في الكناية بواسطة القرينة وحينئذ يدعى ان المطلق ملزوم للمقيد والحاصل ان جعل المطلق كناية عن المقيد مع انها الاتساع من الملزوم الى اللازم بناء على ان مطلق الملزوم ولو بحسب الادعاء كاف فيها (قوله دلت عليه) اى على ذلك المفعول الخصوص قرينة (قوله قل هل يستوى الخ) الاصل هل يستوى الذين يعلمون الدين والذين لا يعلمونه ثم حذف المفعول ونزل الفعل منزلة اللازم بحيث صار المراد من الفعل الماهية الكلية اى هل يستوى الذين وجدت منهم حقيقة العلم والذين لم توجد عندهم بعد ان كان المراد علم شئ مخصوص مبالغة في الذم اشارة الى ان الجهال الذين لا علم عندهم بالدين كما أنهم لا علم عندهم اصلا وان حقيقة العلم فقدت منهم وصاروا كالبهائم والحاصل ان الغرض نفي المساواة بين من هو من اهل العلم وبين من ليس من اهل العلم لايين من هو من اهل علم مخصوص وبين من هو ليس من اهل العلم الخصوص فلذلك نزل الفعل منزلة اللازم ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص تدل عليه القرينة (قوله ذكر في بحث افادة اللام الخ) الغرض من سوقه مع ان المتعلق بالمقام انما هو ما بعده وهو قوله ثم ذكر في بحث حذف المفعول الخ تصحيح الحوالة عليه بقوله فيما بعده بالطريق المذكور (قوله اذا كان المقام) اى الذى اورد فيه المحلى بال (قوله خطايا) بفتح الخاء اى يكتفى فيه بالقضايا الخطائية وهى المقيدة للظن كالواقعة في المحاورات اى في مخاطبة الناس بعضهم مع بعض كقولك كل من يمشى في الليل

(كناية عنه) اى عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة اولا) يجعل كذلك (الثاني) كقوله تعالى قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) اى لا يستوى من يوجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله (السكاسى) ذكر في بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطايا لاستدلالا بكقوله المؤمن

بالسلاح فهو سارق فان هذا غير مقطوع به وانما يفيد الظن وانما قيد بالخطابي لانه اذا كان المقام الذى اورد فيه المحلى بال استدلالاى لا يكتفى فيه الا بالقضايا المفيدة لليقين كالمورد اردت اقامة دليل على عدم تعدد الاله فان المرف حيثذ انما يحمل على المتيقن وهو الواحد في المفرد والثلاثة في الجمع كما في القضية المهمة عند المناطقة اذا عرف فيها الموضوع بلام الحقيقة فانه يؤخذ فيها بالمحقق وهو البعض (قوله كقوله المؤمن) اى قول النبي عليه الصلاة والسلام كما في بعض النسخ وهذا مثال للخطابي (قوله غير كريم) المرف بكسر الغين اى غافل عن الخيل لصرفه العقل عن امور الدنيا واشتغاله بامور الآخرة لاجلها بالامور وغباوته وحيث كان غافلا عن الخيل لما ذكر فينخدع ويتقاد لما يراد منه لكريم طبعه وحسن خلقه والكريم جيد الاخلاق (قوله والمنافق) اى تفافا عليا (قوله خيب الخ) الخب بفتح الخاء الخداع بتشديد الدال اى كثير الخداعة واما بكسرها فالخداعة لكن الرواية بالفتح وحيثذ قالعنى انه مخادع ما كر خبث سريره وصرفه العقل الى ادراك عيوب الناس توصلا للافساد فيهم والشيء ضد الكريم فالنبي عليه الصلاة والسلام انما قال ذلك لحسن ظنه بالؤمن وسوء ظنه بالمنافق للدليل قطعى قام عنده على ذلك فكل من القضيتين ظنية اذ قد يوجد في بعض المؤمنين من هو شديد في المكر والخداع وحيثذ قال مقام خطابي لاستدلالى (قوله جل المرف) اى جل السامع المرف باللام المورد في ذلك المقام الخطابي وقوله جل جواب اذا (قوله مفردا) اى كما في الحديث فان المراد كل مؤمن غراى متغافل من الحيلة (قوله اوجعا) كقولك المؤمنون احق بالاخوان اى كل جماعة من المؤمنين احق به (قوله على الاستغراق) اى استغراق الآحاد في المفرد والجموع في الجمع (قوله بلة ايهام) الباء للسببية متعلقة بحمل وازافة علة لما بعده بيانية اى بسبب علة هى ايهام السامع اى الايقاع في وهمه وفي ذهنه وقوله ان القصد اى قصد السامع اى التفاته الى فرددون آخر ترجيح لاحد الامرين التساويين على الآخر من غير مرجح وهو باطل كذا قرر شيخنا العدوى وذكر بعض الحواشي ان المراد ايهام المتكلم السامع ان قصده والتفاته الى فرد الخ وهو ظاهر ايضا وحاصله ان المتكلم لما عرف الاسم بلام الحقيقة ولم ينصب قرينة ظاهرة على ارادة معين من الافراد فعادى بما يوهى ان قصده الى فرد دون آخر تحكم فيكل السامع في فهم ارادة العموم على كون خلافه تحكما فحكمه على العموم قضاء لحق ما افادة ظاهر ما اتى به وهو ان عدم العموم فيه تحكم قال سم وانما اقم لفظ ايهام ايماء الى جواز وجود مرجح للحمل على بعض الافراد في الواقع وان تساوى الكل في تحقق الحقيقة وصحة الحمل عليه (قوله ترجيح لاحد التساويين الخ) اى فدل على العموم والحمل عليه الترجيح المذكور وهو ظنى اى يفيد ظن العموم فقط لاحتمال وجود قرينة خفية تقتضى الحمل على البعض ولذا عبر بالايهام

غير كريم والمنافق خب  
لثيم حل المرف باللام  
مفردا كان اوجعا على  
الاستغراق بلة ايهام  
ان القصد الى فرددون  
آخر مع تحقق الحقيقة  
فيهما ترجيح لاحد  
التساويين على الآخر ثم  
ذكر في بحث حذف  
المفعول انه قد يكون  
القصد الى نفس الفعل  
ينزيل المتعدى منزلة  
اللازم ذهابا في نحو فلان  
يعطى الى معنى يفعل  
الاعطاء ويوجد هذه  
الحقيقة ايهاما للبالغة  
بالطريق المذكور في افادة  
اللام الاستغراق

كما قلناه سابقا ولم يقل من غير مرجح لان التساوى انما يتحقق عند عدمه فاستغنى عنه بقوله المتساويين (قوله انه قديكون الخ) الضمير للحال والشان وقوله القصد اى الالتفات واللاحظة من التكلم الى نفس الفعل وقوله بتزليل اى بسبب تنزيل التكلم الفعل المتعدى منزلة اللازم (قوله ذهابا) حال من فاعل تنزيل وان كان متروكا اى حال كون التكلم ذاهبا الى ان المراد من الفعل نفس الحقيقة وقوله ايها ما علة للذهاب اى وانما ذهب التكلم لذلك لاجل ان يوقع في وهم السامع ان قصده المباغة اى التعميم وهذه المباغة المذكورة تحصل بالطريق المذكور وهى قوله ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد الامرين المتساويين من غير مرجح وذلك لانه حيث كان المقام خطايا وكانت الحقيقة التى ارادها التكلم توجد في جميع افرادها فاللتفات السامع فيه الى فرد دون آخر تحكم فلا بد من الحمل على العموم لاجل ان ينتفى ذلك (قوله فجعل المصنف قوله) اى قول السكاكى (قوله اشارة الى قوله) اى قول السكاكى (قوله واليه) اى الى الجعل المذكور المفهوم من قوله جعل المصنف قوله اولى الطريق المذكور (قوله ثم اذا كان المقام خطايا الخ) اى ثم اذا كان المقام الذى اورد فيه الفعل المنزل منزلة اللازم الذى لم يجعل كناية عن نفسه متعديا لمخصوص خطايا وثمرتها للتراجى في الرتبة لان اثبات العموم اعظم من اثبات اصل الفعل (قوله يكتفى فيه بمجرد الظن) هذا تفسير للمقام الخطاى لاصفه كاشفة له كاهو ظاهره وحيث لاولى الاثبات باى وقوله يكتفى فيه بمجرد الظن اى يكتفى فيه بالكلام الاقناعى الذى يورث الظن وذلك كالتقضاى المقبولة ولا يحتاج فيه الى دليل قطعى (قوله لاستدلاليا) اى لانه اذا كان استدلاليا لم يفد ذلك مع التعميم لان التعميم ظنى فلا يعتبر فيما يطلب فيه اليقين (قوله يطلب فيه اليقين البرهانى) اى اليقين الحاصل بالبرهان وهذا تفسير للمقام الاستدلالي لانه صفة كاشفة له فكان الاولى الاثبات باى التفسيرية (قوله افاد المقام او الفعل ذلك اى كون الغرض ثبوته الخ) فيه بحث من وجهين الاول ان المقام الخطاى لا يفيد الغرض المذكور وهو ثبوت الفعل لفاعل او نفيه عنه مطلقا وانما يفيد التعميم والفعل بالعكس اى يفيد ثبوت الفعل لفاعله مطلقا ولا يفيد التعميم وحيث فلا يصح ان يستقل احدهما بافاده الجميع بل المقام والفعل متعاونان في افادة الجميع \* الثانى ان الظاهر ان المقاد نفس الثبوت لا كون الغرض الخ فكان الاولى للشارح ان يقول افاد الفعل بمعونة المقام الخطاى ذلك اى ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم ويمكن الجواب عن الاول بان او بمعنى الواو وعن الثانى بان ما ذكره من كون الغرض كذا من مستتبعات التراكيب التى يفيدها وان لم يستعمل فيها (قوله دفعا للحكم) وذلك لان حله على خصوص فرد دون آخر مع وجود الحقيقة في كل يلزم منه الحكم المذكور (قوله

فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطايا لاستدلاليا لاجل الحمل على العموم باللام على الاستغراق واليد اشار بقوله (ثم) اى بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية (اذا كان المقام خطايا) يكتفى فيه بمجرد الظن (لا استدلاليا) يطلب فيه اليقين البرهانى (افاد) المقام او الفعل (ذلك) اى كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا (مع التعميم) فى افراد الفعل (دفعا للحكم) اللازم من حله على فرد دون آخر

وتحقيقه ( اى بيان كون الفعل يفيد العموم على الوجه الحق والسرفى الايتان بهذا  
البيان انه لما كان فى افادة الفعل العموم فى المصدر عوض ودقة من جهة انه اذا  
قصد نفس الفعل كان بمنزلة ان يعرف مصدره بلام الحقيقة كما اشار اليه بقوله يفعل  
الاعطاء والحقيقة توجد فى جميع الافراد فالجمل على بعضها تحكم حتى ذهب علماء  
الاصول من الخيفة الى ان المصدر المدلول عليه بالفعل لا يحتمل العموم حتى لو نواه  
المتكلم لا يصدق لانهم لا يعتبرون كون القصد الى نفس الفعل ولا كون المقام خطايا  
احتاج الى تحقيقه ( قوله حيثئذ ) اى حين اذا كان القصد ثبوت الفعل الى فاعله  
( قوله يفعل الاعطاء ) اى الذى هو مصدر يعطى اى يوجد هذه الحقيقة وانما كان  
معناه ما ذكره لان الفرق بين المعرفة والنكرة بعد اشتراكهما فى ان معناه معلوم  
للمخاطب والمتكلم ان الحضور فى الذهن والقصد الى الحاضر فيه معتبر فى المعرفة دون  
النكرة واذا كان القصد الى نفس الفعل يكون المصدر معرفة واللام فيه لام الحقيقة  
واعلم ان كون الفعل مفاده الحقيقة المعرفة لا يمنع منه كونه فعلا لا يقبل ال لان  
مضمونه يقبلها فلذا صح اعتبارها فيه ثم ان المراد بالفعل فى قول الشارح يفعل  
الاعطاء المعنى المصدرى وبالإعطاء المعنى الحاصل بالمصدر وحيثئذ فلا يقال ان الاعطاء  
فعل فكيف يتعلق الفعل بالفعل ( قوله على استغراق الخ ) اى بان يراد الحقيقة فى ضمن  
جميع الافراد ( قوله مبالغة ) اى لقصد المبالغة ( قوله لثلاث الخ ) اى وارتكبت  
المبالغة لثلاث فهو علة لثلاث ( قوله الثبوت ) اى ثبوت الفعل وقوله من غير اعتبار  
عموم ولا خصوص اى فى الفعل ( قوله لانه ذلك ) اى ما ذكر من المناقاة ( قوله فان  
عدم كون الشيء معتبرا فى الغرض ) اى كالعوم فى الفعل فان عدمه غير معتبر فى الغرض  
وقوله لا يستلزم الخ اى لان عدم اعتبار الشيء ليس اعتبارا لعدمه فيصح ان  
لا يعتبر الشيء ويوجد مع ذلك بلا قصد كما تقدم فى ان قصدا تخصيص يصح معه وجود  
التقوى فى قولنا زيد يعطى ولولم يقصد لان موجه وهو تكرر الاسناد وجود وكذلك  
الفعل اذا كان الغرض اثباته لفاعله كان عموم افراده غير معتبر وان كان ذلك العموم  
مفاد من الفعل بواسطة المقام الخطابى حذرا من التحكم واعتراض العلامة السيد هذا  
الجواب بان التعميم اذا لم يكن مقصودا من العبارة فلا يعتد به ولا بعد من خواص  
الترائب فى عرف اهل هذا الفن لان ما يستفاد من التركيب بلا قصد ليس من البلاغة  
فى شئ اذا بلغنا لا يعملون فى الافادة الاعلى ما يقصدونه ومن ثم قيل ان ما يستفاد من  
الترائب الصادرة من غير البليغ لا يلتفت اليه فى مدخ الكلام به لعدم صحة قصده اياه  
فالاولى فى الجواب ان يقال ان الغرض من نفس الفعل الثبوت والنفي مطلقا واما  
التعميم فى افراد الفعل فانه مستفاد من الفعل بمعونة المقام الخطابى وحيثئذ فلا تنافى  
آه وحاصله كما قال السيد الصفوى انه يقصد اولا الفعل مطلقا لجعل بمعونة المقام

و تحقيقه ان معنى يعطى  
حيثئذ يفعل الاعطاء  
فلا يعطى المعروف بلام الحقيقة  
يحمل فى المقام الخطابى  
على استغراق الاعطآت  
وشمولها بمبالغة لثلاث يلزم  
ترجيح احد المتساويين على  
الآخر لا يقال افادة  
التعميم فى افراد الفعل  
تنافى كون الغرض الثبوت  
او النفي مطلقا اى من غير  
اعتبار عموم ولا خصوص  
لانا نقول لانه ذلك فان  
عدم كون الشيء معتبرا  
فى الغرض لا يستلزم عدم  
كونه مفادا من الكلام  
فالتعميم مفاد غير مقصود  
ولبعضهم فى هذا المقام  
تخييلات فاسدة لاطائل  
تحتها فلم تعرض لها  
(والاول) وهو ان يجعل  
الفعل مطلقا كناية عنه  
متعلقا بمفعول مخصوص

وسيلة الى جميع افراد على سبيل الكناية فالطلق ليس مقصودا لذاته بل لينقل منه  
بعمونة المقام الى جميع الافراد على سبيل الكناية فكما يصح ان يحمل الفعل الذى  
قصد ثبوته للفاعل مطلقا كناية عن نفسه متعلقا بمفعول خاص كايأتى يصح ان  
يحمل كناية عن نفسه عامان غير متعلقه بمفعول ثم قال السيد عيسى الصفوى وجواب  
الشارح يمكن حله على جواب السيد بان يقال قول الشارح فان عدم كون الشيء  
معتبرا في الغرض اى اولا وبالذات وقوله بالتعميم غير مقصود اى اولا فلا ينافى انه  
مقصود ثانيا والمقصود اولا مطلق الثبوت الذى لا عموم فيه ثم يقصد التعميم ثانيا وان  
كان التعميم هو المقصود بالذات وعلى هذا معنى قولنا فلان يعطى يوجد جميع اشخاص  
الاعطآت ويلزم انحصارها فيه بحيث لا توجد لغيره ولا يقال هذا ينافى ما سبق في هذا  
القسم من انه لم يعتبر فيه الكناية لانا نقول ذاك في الكناية في المفعول وهذا كناية في  
افراد الفعل فقول المصنف سابقا لولا يحمل كناية عن نفسه متعلقا بمفعول مخصوص  
لا ينافى كونه كناية عن نفسه عاما. (قوله كقول المعتزى) بضم الباء الموحدة وسكون  
الحاء المهملة وقح التاء المثناة كواجده بخط بعض الفضلاء وهو ابوعادة الشاعر المشهور  
من شعراء الدولة العباسية نسبة الى معتز بضم الموحدة وسكون الحاء وقح التاء ابو حنى من ملى  
(قوله في المعتز بالله) اى فى مدحه وهو اما اسم فاعل يقال اعتر فلان اذا عد نفسه عزيزة  
او اسم مفعول اى المعز اعزاز الله له وهذا احسن لانه لا يلزم من عد الشخص نفسه عزيزة  
ان يكون عزيزا فى نفس الامر والمعتز بالله احد الخلفاء العباسية الذين كانوا بخلاد وهو  
ابن النوكل على الله (قوله تعريضا بالمستعين بالله) هو اخو المعتز الممدوح كان منازعا  
للمعتز فى الامامة فراد الشاعر بالحداد والاعداء المستعين بالله ومن ضاهاه وقوله  
تعريضا حال من المعتز اى حال كونه معرضا بالمستعين بالله (قوله شجوا) اى حزن  
حساده وقوله وغيط عده مرادف لما قبله (قوله ان يرى الخ) خبر عن شجوا حساده  
وانت خير بان رؤية المبصر وسماع الواعى ليس نفس الشجوا والغيط حتى يخبر بهما عنه  
لكن لما كانا سببا فى الحزن والغيط جعلهما خبرا عنه فهو من اقامة السبب مقام السبب  
فكانت لهما كمالهما فى السببية خراجا عنها وصارعين السبب (قوله واعى) هو الحافظ  
لما يسمع (قوله اى ان يكون الخ) تفسير للجمله بتقدير مضاف اى ان يوحده فى الدنيا رؤية  
ذى رؤية وسمع ذى سمع وليس تفسير للفعل فقط بدليل قوله ذوولو قال ان تكون رؤية  
مبصر ويكون سمع واعى لكان اوضح ليكون تفسير الفاعل فقط الذى الكلام فيه  
تأمل (قوله فيدرك) اى لانهما اذا وجدا تعلقا بحاسنه فيدرك الخ وهذا بيان  
للفعول المخصوص الذى تعلق به الفعل وحاصله انه جعل السبب في شجوا الحداد  
وغيطهم وجود رؤية راء وسمع سماع فى الدنيا ثم بين المصنف وجه ايجاب  
الرؤية للشجوا والسمع للغيط بانه يلزم من وجودهما تعلقهما بحاسن الممدوح

معتز  
(كقول المعتزى فى المعتز  
بالله) تعريضا بالمستعين  
بالله (شجوا حساده وغيط  
عده) ان يرى مبصر يسمع  
واعى اى يكون ذو رؤية  
وذو سمع فيدرك) بالبصر  
(بحاسنه) بالسمع (اخباره  
الظاهرة الدالة على  
استحقاقه الامامة دون  
غيره فلا يجدوا) نصب  
عطف على يدرك اى فلا  
يجد اعداؤه وحساده  
الذين يمتنون الامامة) الى  
منازعته) الامامة (سيلا)  
فالخاص انه نزل يرى  
ويسمع نزلة اللازم اى من  
بصدر عنه السماع والرؤية  
من غير تعلق بمفعول  
مخصوص

ثم جعلهما كنايةين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره للدلالة على ان آثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فابصرها كل راء وسمعاها كل واع بل لا يبصر الرائي الا تلك الآثار ولا يسمع الواعي الا تلك الاخبار فذكر المزموم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية في ترك المفعول والاعراض عنه اشعار بان فضائله قد بلغت من الظهور والكثرة الى حيث يكفي فيها مجرد ان يكون ذو سمع وذو بصر حتى يعلم انه المنفرد بالفضائل ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره (والاى وان لم يكن الفرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدى السند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور

بادعاء الملازمة بين مطلق وجودهما وتعلقهما بتلك المحاسن فبعض لزمين لينقل من ذلك الى لازمهما وهو كونهما متعلقين بمفعول مخصوص فيكونان كنايةين عن اتسهما باعتباري الزوم والتعدى وليس فيه استلزام الشيء لنفسه وهو واضح (قوله على استحقاق الامامة) اى عند كل احد من غير المنازعين (قوله عطف على يدرك) اى المعطوف على يكون واتم عطفه عليه لان ادراك المحاسن يرتب عليه ان اعدها وحساده الذين يتنون الامامة العظمى لا يجدون سبيلا الى منازعته فيها لان نزاعهم اياه فيها فرع عن وجود ماعدلهم ولا ماعدلهم لاطباق الرايين والسماعين على انه الاحق بهالانه ذو المحاسن والاخبار الظاهرة دون غيره (قوله الامامة) مفعول ثان للنزاعة منصوب بنزع الخافض اى فى الامامة وسبيل مفعول ليجدوا (قوله اى من يصدر الخ) اى ان يوجد من يصدر الخ ولو حذف الشارح لفظة من وقال اى صدور سماع ورؤية لكان احسن لانه تفسير للزم المذكور على قياس يعطى فان معناه يوجد الاعطاء (قوله ثم جعلهما) اى الشاعر وقوله بمفعول مخصوص اى لانه هو الذى يفيظ العدو لا مطلق وجود رؤية وسماع (قوله بادعاء) متعلق بقوله كنايةين اى جعلهما كنايةين بواسطة ادعاء الملازمة المذكورة وانما احتج للادعاء المذكور لاجل صحة الكناية والا فالقيد ليس لازما لمطلق والدليل على هذه الكناية جعلها خبرا عن لشجوا الفیظ (قوله للدلالة الخ) علة لجعلهما كنايةين اى جعلهما كنايةين ولم يصرح بالمفعول المخصوص من اول الامر او يلاحظ تقديره للدلالة الخ وهذا جواب عما يقال لاحاجة الى اعتبار الاطلاق اولاً ثم جعله كناية عن نفسه مقيداً بمفعول مخصوص وهل هذا الانلاعب ولم لم يجعل من اول الامر متعلقاً بمفعول مخصوص وحاصل الجواب انه لو جعل كذلك لفاتت المبالغة في المدح لانها لا تحصل الا بحمل الرؤية على الاطلاق ثم يجعل كناية عن تعلقه بمفعول مخصوص اذا المعنى حينئذ انه متى وجد فرد من افراد الرؤية او السماع حصلت رؤية محاسنه وسماع اخباره وهذا يدل على ان اخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حالة هي امتناع الخفاء كما قال الشارح (قوله الى حيث يمتنع خفاؤها) اى الى حالة هي امتناع الخفاء اى انها صارت لا تخفى على احد في كل وقت مادام الرائي راياً والسامع سامعاً (قوله بل لا يبصر الرائي) اى من المحاسن الا تلك الآثار اى محاسنه ولا يسمع الواعي اى لاخبار احد الا تلك الاخبار اى اخبار ما اثره لانه لو ريت غير محاسنه او سمعت غير اخبار ما اثره لتأتى ادعاء المشاركة في استحقاق الامامة فلا يكون وجود الرؤية والسماع شجوا حساده فالقصد انما يحصل بالانفراد فيه فان قلت انه لا يلزم من كون رؤية آثاره وسماع اخباره لازمين لمطلق الرؤية والسماع ان لا يكون غير آثاره واخباره كذلك اذ ليس هنا ما يدل على الحصر فرؤية آثاره لاتفاق رؤية آثاره غير موصوفاً كذلك سماع اخباره

لا ينافي سماع اخبار غيره فيجوز حصول الامرين معا اجيب بان قوة الكلام تدل على قصد الحصر بالادلة لان ذلك انسب بالمقام الذي هو مقام المدح باستحقاقه الامامة دون غيره اذ لا شك ان هذا لا يتم الا اذا كان فيه من الزايا ما ليس في غيره ولان اعداءه لا يقهرون ولا يشهدون له باستحقاق الامامة دون غيره الا اذا كان كذلك (قوله فذكر المزموم) يعني مطلق الرؤية والسماع واراد اللزوم بمعنى رؤية آثاره ومحاسنه وسماع اخباره الدالة على استحقاقه الملك (قوله على ما هو طريق الكناية) اي عند المصنف من اطلاق المزموم وارادة اللزوم كما في زيد طويل النجاد فقد اطلق المزموم وهو طول النجاد واريد اللزوم وهو طول القامة (قوله في ترك الخ) الظاهر ان هذا نفس قوله لبلاله الخ في المعنى وحينئذ فلا حاجة لاعادته الا ان يقال اعاده ليرتب عليه قوله ولا يخفى الخ قرر شينخا العدوى (قوله في ترك المفعول) اي في اللفظ وقوله والاعراض عنه اي في النية والتقدير فالعطف مغاير ويصح ان يكون تفسيريا واتي به للاشارة الى ان ترك المفعول ليس عن سهول تركه عن قصد ليتأتى التنزيل والاول انسب بقوله الآتي ولا يخفى الخ (قوله الى حيث يكفي فيها) اي الى حالة هي ان يكفي في ادراكها مجرد ان يكون في الدنيا ذو سمع (قوله حتى يعلم) اي فيعلم ذو السمع وذو البصر ان المدح هو المفرد بالفضائل اي فيستحق الخلافة دون غيره (قوله مطلقا) اي من غير قصد الى تعلقه بمفعول فليس الاطلاق هنا كالاطلاق السابق (قوله بل قصد تعلقه بمفعول) اي مخصوص لان الغرض ان الفعل المنسوب لفاعله يمدى الى مفعول واتي بهذا الاضراب لاجل صحة ترتيب قوله وجب التقدير على قوله والاذهو بحسب الظاهر نفي لما ذكر من المعطوف عليه وهو قوله ان كان اثباته له اوضحه عنه مطلقا وذلك على مقتضى ما فسر به الاطلاق سابقا بصدق بان يعتبر تعلقه بمفعول او يعتبر في الفعل عموم او خصوص وحينئذ فلا يصح الترتيب والخاص انه انما اتى بهذا الاضراب للاشارة الى ان الصور الداخلة تحت الا لا يصح ارادة جميعها اذ من جللتها ما اذا اريد ثبوت الفعل للفاعل على جهة العموم او الخصوص وهو لا يصح رجوع وجب التقدير اليه (قوله بحسب القرائن) جمع القرائن نظر الاماكن والمواد والافتد يكون الدال قرينة واحدة (قوله ان عاما فعام) اي ان كان الدلول عليه بالقرينة عاما فاللفظ المقدر عام وذلك نحو والله يدعو الى دار السلام اي لكل واحد (قوله وان خاصا فخاص) اي وان كان الدلول عليه بالقرينة خاصا فاللفظ المقدر خاص نحو اهذا الذي بعث الله رسولا لان الموصل يستدعي ان يكون في صلته ما يرجع اليه و كقول السبغة عائشة ما رأيت منه ولا رأى مني (قوله ومحذوف من اللفظ لغرض) اي لان المحذوف بعدد لالة القرينة عليه يحتاج في باب البلاغة الى غرض موجب لحذفه (قوله ثم الحذف) اي حذف المفعول الدلول عليه بالقرينة

(وجوب التقدير بحسب القرائن) الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص ولما وجب تقدير المفعول تعين انه مراد ومحذوف من اللفظ لغرض فاشار الى تفصيل لغرض بقوله (ثم الحذف) اما للبيان بعد الايهام كما في فعل المشيئة (و الارادة ونحوهما اذا وقع شرطانان الجواب يدل عليه وبينه لكنه انما يحذف (مالم يكن تعلقه به) اي تعلق فعل المشيئة بالمفعول (غريبا نحو فلو شاء لهذا كم اجعين) اي لو شاء الله هدايتكم لهذا كم اجعين فانه لما قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشيئة عليه لكنه مبهم فاذا جئ بجواب الشرط صار ميتا وهذا اوقع في النفس (بخلاف) ما اذا كان تعلق فعل المشيئة به غريبا فانه لا يحذف حينئذ كما في (نحو) قوله

وقوله اما لبيان الخ اى الاظهار بعد الاخفاء والحاصل ان حذف المفعول فيما وجب تقديره له شرطان الاول وجود القرينة الدالة على تعين ذلك المحذوف الثانى الغرض الموجب للحذف ولما ذكر المصنف الشرط الاول شرع فى تفصيل الثانى بقوله اما لبيان الخ (قوله اما لبيان الخ) اى المقيد لوقوع ذلك المين فى النفس ورسومه فيها بخلاف البيان ابتداء لما مر من ان الحاصل بعد الطلب اعز من المناسق بلاتعب (قوله كما فى فعل الخ) اى كحذف مفعول فعل المشيئة اى الدال عليها (قوله ونحوهما) كالجملة كما فى لواحبكم لا عطاكم اى لواحب اعطاءكم لا عطاكم (قوله اذا وقع) اى فعل المشيئة شرطا لتقدير ذلك نظر الغالب والا فتدريكون فعل المشيئة المحذوف مفعول لتلك الكنة غير شرط كما فى قولك بمشيئة الله تهتدون اذا لتقدير بمشيئة الله هدايتكم تهتدون كذا قيل وفيه انه ليس هنا فعل والكلام فى تعلقات الفعل الا ان يقال المراد بالفعل مطلق العامل على سبيل عموم المجاز او الفعل حقيقة او حكما على طريق استعمال الكلمة فى حقيقتها ومجازها تأمل (قوله يدل عليه) اى على ذلك المفعول وقوله ويبينه تفسير لما قبله (قوله مالم يكن الخ) كلام المصنف يوهم ان كون الحذف للبيان بعد الابهام مقيد بذلك الوقت حتى لو كان غرابية فى تعلقه لم يكن الحذف لذلك وليس بمراد بل المقيد بذلك الحذف ولذلك قال الشارح لكنه انما يحذف الخ (قوله لكنه انما يحذف الخ) اى لكن مفعول فعل المشيئة ونحوها انما يحذف مدة انقضاء كون تعلق الفعل بذلك المفعول غرابيا (قوله نحو فلو شاء الخ) هذا مثال للنفي اى ان المفعول الذى لم يكن تعلق فعل المشيئة غرابيا مثل المفعول فى قوله تعالى فلو شاء الخ (قوله علققت المشيئة عليه) ظاهره ان فعل الشرط معلق على المفعول به مع انه ليس كذلك واجيب بان على بمعنى الباء وعلققت بمعنى تعلقت اى تعلقت المشيئة به تعلق العامل بالمفعول (قوله صار) اى ذلك الشيء وهو المفعول وقوله ميئا بفتح الباء اسم مفعول ويصح ان يكون اسم صار للجواب وحيث ان يكون ميئا بصفة اسم الفاعل والحاصل ان ذلك المفعول دل عليه كل من الشرط والجواب لكن الشرط دل عليه اجمالا والجواب دل عليه تفصيلا بجهة الدلالة مختلفة وانما دل الجواب عليه لان سوق المشيئة شرطا يدل غالباً على ان المترتب عليها هو المشاء والمراد الذى هو المفعول الذى وقعت عليه الاشاءة والارادة (قوله وهذا) اى البيان بعد الابهام اوقع فى النفس اى لما قلناه سابقا (قوله بخلاف الخ) الظاهر انه مرتبط بالثال اى ان عدم غرابية التعلق نحو فلو شاء لهذاكم اجمعين بخلاف الخ فانه غريب الخ هذا هو المناسب فى المتن والمناسب لقول الشارح بخلاف ما اذا كان الخ ان يتعلق بقوله مالم يكن تعلقه الخ (قوله غرابيا) اى نادرا (قوله فانه لا يحذف) اى لا يستحسن حذفه (قوله كما فى نحو قوله) اى قول ابى الهندام الخ راى يرمى ابنه الهندام ومطلع القصيدة التى منها ذلك البيت

قوله المشاء وكذلك قوله وقعت عليه الاشاءة هكذا فى النسخ وفيه نظر فان الفعل ثلاثى فقياس اسم المفعول مشى كبيع وقياس المصدر شى كبيع كما لا يخفى (مصححه) قوله ومثل الذى الخ هكذا فى النسخ ولا معنى له فيما يظهر فلعله محرف عن وحل او نحو ذلك وليمرر (مصححه)



\* قضى وطرا منك الحبيب المودع \* ومثل الذى لا يستطاع في دفع  
الى ان قال ولوشئت الخ وبعده

\* واعدته ذخرا لكل ملّة \* وسهم الرزايا بالذخائر مولع \*

\* واتى وان اظهرت منى جلادة \* وصانعت اعداء عليه لموجع \*

(قوله ليكنه) بفتح الكاف وقوله عليه متعلق بابي والضمير عائذ على ولده الهندام  
وقوله ولكن ساحة الصبر اوسع اى من ساحة البكاء ولا يخفى ما فى قوله ساحة الصبر  
من الاستعارة بالكناية والمعنى ان ما من من الاحزان يوجب بكاء الدم عليه لكن اعانى  
على ترك ذلك الصبر (قوله غريب) اى لقلة ذكره كذلك فى كلام اليلفاء (قوله  
فذكره) اى بكاء الدم الذى هو المفعول وان كان الجواب دالا عليه (قوله ليقرر) اى  
ذلك المفعول فى نفس السامع لانه صار مذكورا مرتين المرة الثانية باعادة الضمير عليه  
(قوله ويأنس به) اى لتكرره عليه بخلاف ما لوحذف ولا يثم ذكر مرة واحدة ولا تأنس به  
النفس (قوله واما قوله) اى قول ابى الحسن على بن احمد الجوهري (قوله فليس منه)  
اى ولا من الحذف للبيان بعد الابهام بل ليس من الحذف مطلقا لذكر المفعول وهو ان ابى

المصادر منه البكاء الحقيق (قوله اى مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة  
تعلقها الخ) اى وانما هو مما ترك فيه الحذف لعدم الدليل عليه لوحذف والحاصل  
ان مفعول المشيئة هنا مذكور باتفاق المصنف وصدر الافاضل وانما الخلاف بينهما  
فى علة ذكره فالمصنف يعلى ذكره بعدم الدليل عليه لوحذف وصدر الافاضل يعمله  
بغرابة تعلق الفعل به اذا علمت هذا تعلم ان التنى بليس مسلط على القيد الذى هو  
قوله بناء على غرابة تعلقها به والمعنى ان ترك الحذف الذى هو عبارة عن الذكر لاجل  
الغرابة كما يقول صدر الافاضل مبنى بل ترك الحذف لعدم الدليل عليه لوحذف وتعلم  
ان قوله على ما ذهب الخ متعلق بالتنى الذى هو ترك الحذف لاجل الغرابة (قوله صدر  
الافاضل) هو الامام ابو المكارم المطرزي تلميذ الامام محمود جار الله الزمخشري وضرام  
السقط بكسر الصاد المعجمة وبكسر السين المهملة شرح له على ديوان ابى العلاء المعرى المسمى

بسقط الزند والسقط الزند فى الاصل عبارة عن النار الساقطة من الزناد فشبه الفاظ ذلك  
الديوان بالنار على طريق الاستعارة المكنية واثبات الزند تخيل والضرام فى الاصل معناه  
التأجيج فضرام سقط الزند تأجيج ناره (قوله لان تعلق المشيئة بكاء التفكير غريب)  
اعترض بأنه كيف يكون من الذكر للغرابة مع ان غرابة مفعول المشيئة اعنى ان بكى  
انما هى بمفعوله اعنى تفكرا وهو لم يذكر اذ لم يقل فلو شئت ان ابكى تفكرا ابكىته  
وقد يجاب بأنه مذكور على طريق التنازع فان اعملنا فيه فعل الشرط فظاهر ذكره  
وان اعملنا الثانى وقدرنا للاول ضمير المتنازع فيه كفى لان المقدر كالمذكور واعترض  
على الاول بانه لو كان كذلك لوجب الاتيان بالضمير فى الثانى لان فى حذف الضمير تهية

(ولو شئت ان ابكى دما  
ليكنه) عليه ولكن ساحة  
الصبر اوسع فان تعلق  
فعل المشيئة بكاء الدم  
غريب فذكره ليقرر فى  
نفس السامع ويأنس به  
(واما قوله فلم يبق منى  
الشوق غير تفكرى فلو  
شئت ان ابكى بكيت تفكرا  
فليس منه) اى مما ترك فيه  
حذف مفعول المشيئة بناء  
على غرابة تعلقها به على  
ما ذهب اليه صدر  
الافاضل فى ضرام السقط  
من ان المراد لو شئت ان  
ابكى تفكرا بكيت تفكرا  
فلم يحذف مفعول المشيئة  
ولم يقل لو شئت بكيت  
تفكرا لان تعلق المشيئة  
بكاء التفكير

العامل للعمل وقطعه وهو ممنوع واجيب بان المنع ليس متفقا عليه فقد اجاز بعضهم الحذف للضمير من الثاني كالاول واستدل بنحو قوله

بمكاظ يعشى الناظر : • ن اذا هم لمحو شاعه \*

فعلى الاحتمال الاول يمكن التصحيح بالجرى على مذهب هذا المجيز تأمل (قوله لا البكاء التفكيرى) اى وحينئذ فلا يصح ما قاله صدر الافاضل من ان الاصل لو شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا وبطل القول بان البيت بما ذكر فيه مفعول المشيئة لغرابته لان مفعول المشيئة فيه ليس غريبا حينئذ وتعين القول بان مفعول المشيئة انما ذكر لعدم الدليل الدال عليه لو حذف وما يحقق ان المراد بالبكاء الاول الحقيقى ان الكلام مع ارادته يكون انسيا بمقصود الشاعر وهو الياقظة في فناءه حتى انه لم يبق فيه مادة سوى التفكير لانه يكون المعنى على هذا التقدير لو طلبت من نفسى بكاء لم اجده بل اجد التفكير بدله واما لو كان المعنى لو شئت ان ابكى تفكرا بكيت لم يفد انه لم يبق فيه الا التفكير لصحة بكاء التفكير الذى هو الحزن والكمد عند كثرة الدمع بقاء مادة اخرى وهذا المعنى لا يناسب قوله فلم يبق من الشوق غير تفكرى آه يعقوى (قوله فلم يبق) بضم الياء وضميره التحول وقوله تحول اى تزداد تذهب وتأتى (قوله حتى لو شئت البكاء) اى الحقيقى (قوله فريت جفونى) بتخفيف الراء اى مسحها وامررت يدي عليهما ليسيل الدمع (قوله وعصرت الخ) مرادف لما قبله وضمير اجده للدمع (قوله وخرج منها) اى من العين وقوله بدل الدمع اى المطلوب وقوله التفكير اى الذى ليس بمطلوب وكان الاولى للشارح حذف هذا لان التفكير لا يخرج من العين وانما يقوم بالقلب (قوله مطلق مبهم) الثانى تفسير للاول والمراد باطلاقه وابهامه عدم ارادة تعلقه بمفعول مخصوص والمعنى لو شئت ان اوجد حقيقة البكاء ما قدرت على الاتيان بها لعدم مادة الدمع منى وحينئذ فابكى منزل منزله اللازم كذا قال بعضهم ولكن الابقى بقول المصنف ان المراد بالبكاء الاول البكاء الحقيقى لا البكاء التفكيرى ان يقال ان المعنى فلو شئت ان ابكى دمعا بكيت الحذف للمفعول للاختصار الا ان هذا الائق بكلام المصنف بعده قول الشارح مطلق مبهم لانه قد اعتبر تعلقه بمفعول مخصوص اللهم الا ان يقال المراد بقوله مطلق مبهم انه غير معدى للتفكير فلا ينافى انه بكاء دمع وعلى هذا قوله غير معدى الخ تفسير لما قبله او يقال المراد انه مطلق ومبهم من حيث اللفظ لعدم تعيينه بالاضافة فلا ينافى ان المراد البكاء الحقيقى والمفعول محذوف اختصارا (قوله معدى الى التفكير) تفسير لقوله مقيد (قوله فلا يصلح تفسير الاول) لانه مبين له اى وحينئذ فذكر مفعول المشيئة لعدم الدليل الدال عليه عند الحذف لالكون تعلق الفعل به غريبا (قوله كما اذا قلت لو شئت ان تعطى درهما اعطيت درهماين) اى فلو حذف درهما لثوهم ان المراد لو شئت ان تعطى درهماين اعطيتهما مع ان هذا ليس مرادا وكذلك قوله لو شئت الخ

غريب كتعلقها بكاء الدم وانما لم يكن من هذا القبيل (لان المراد بالاول البكاء الحقيقى) لا البكاء التفكيرى لانه اراد ان يقول انى التحول فلم يبق منى غير خواطر تحول فى حتى لو شئت البكاء فريت جفونى وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكير فالبكاء الذى اراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكير فلا يصلح تفسيره للاول وباناله كما اذا قلت لو شئت ان تعطى درهما اعطيت درهماين كذا فى دلائل الاعجاز وما نشأ فى هذا المقام من سوء الفهم وقلة التدبر ما قبل ان الكلام فى مفعول ابكى والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول لبيان بعد الابهام بل انما حذف لغرض آخر

لوحذف قوله ان ابكى بان قال لو شئت بكيت تفكرا لم يوجد ما يدل عليه بل هوهم ان  
 المراد بكاء التفكير مع ان المراد البكاء الحقيقي فظهر لك ان قوله كما اذا قلت الخ تنظير  
 من حيث عدم صلاحية تفسير الثاني للاول لكن كان الانسب في التنظير ان يقول كما  
 لو قلت لو شئت ان تعطى عطايا اعطيت درهمين وذلك لان البكاء في البيت ليس مقيدا  
 بالفعل بل مطلق فالاولى ان لا يقيد العطايا في التنظير ايضا تأمل قرره شيخنا بالعدوى  
 (قوله وقلة التدبر) عطف سبب على سبب (قوله ما قيل الخ) حاصله ان بعض  
 الشراح جعل قول المصنف واما قوله راجعا لقوله كما في فعل المشيئة لاني قوله بخلاف  
 وجعل المراد منه ان حذف مفعول ابكى ليس لبيان بعد الاتهام بل لامر آخر لان قوله  
 بكيت تفكرا لا يصلح بيانا لمفعول ابكى لانه ليس التفكير (قوله ان الكلام) اي ان كلام  
 المصنف وهو قوله واما قوله الى قوله فليس منه مسوق في مفعول ابكى لا في مفعول  
 المشيئة كما هو التقرير الاول (قوله والمراد) اي و مراد المصنف بقوله فليس منه وهذا  
 من تنمة القيل (قوله لغرض آخر) اي كالاختصار وانما كان هذا القيل ناشئا من سوء  
 الفهم لامرين الاول ان ذلك خلاف سياق كلام المصنف لانه كلامه السابق انما هو  
 في حذف مفعول المشيئة لاني مفعول ابكى الثاني ان قول المصنف واما قوله فلم يبق  
 الخ انما ذكره لاجل الرد على صدر الافاضل القائل انه ذكر مفعول المشيئة هنا  
 للغرابية ولذا قال لان المراد بالاول البكاء الحقيقي وليس للرد على من زعم ان الحذف  
 في البيت لبيان بعد الاتهام والاقبال لان الحذف للاختصار بل قوله لان المراد بالبكاء  
 الاول الحقيقي (قوله وقيل يحتمل الخ) الفرق بين هذا وما قاله صدر الافاضل ان قائل هذا  
 يجوز ما قاله المصنف كما يجوز ما قاله صدر الافاضل بقرينه قول الشارح يحتمل فاوجه  
 صدر الافاضل جوزه صاحب هذا القيل وفرق بعضهم بفرق آخر وحاصله ان هذا  
 القول بغير قول صدر الافاضل من جهة ان صدر الافاضل اعتبر ان المعنى لو اردت  
 ان ابكى تفكرا لبكيت ولم يعتبر عدم بقاء مادة الدمع بخلاف هذا القائل فانه اعتبر  
 ان المعنى لم يبق في الشوق مادة دمع وصرت افتر على بكاء التفكير فلو شئت ان ابكى  
 تفكرا لبكيت تفكرا او على كل حال فريد عليهما بما ذكره الشارح بقوله وفيه نظر هذا  
 وقرر شيخنا العدوي ان هذا القيل عين ما قاله صدر الافاضل وانما ادله الشارح لاجل بيان  
 توجيهه والاعتراض عليه (قوله لان ترتب هذا الكلام) اعني قوله فلو شئت ان ابكى  
 بكيت تفكرا والترتب جاء من حيث التعبير بالقاء المفهومة ان ما بعدها يرتب على ما قبلها  
 ومتوقف عليه من حيث ان الاول سبب في الثاني (قوله لان القدرة الخ) حاصله  
 ان بكاء التفكير عبارة عن الحزن واسف النفس على عدم نيل المراد فلو كان المراد  
 لو شئت البكاء التفكيرى لبكيت لمارتبه على عدم ابقاء الشوق غير الخواطر لانه  
 لا اختصاص بقاء التفكير اعني حصول الاسف والحزن بمن لم يبق فيه الشوق

وقيل يحتمل ان يكون  
 المعنى لو شئت ان ابكى تفكرا  
 بكيت تفكرا اي لم يبق في  
 مادة الدمع فصرت بحيث  
 اقدر على بكاء التفكير فيكون  
 من قبيل ما ذكره مفعول  
 المشيئة لغرابته وفيه نظر  
 لان ترتب هذا الكلام على  
 قوله لم يبق منى الشوق غير  
 تفكري ياتي هذا المعنى عند  
 التأمل الصادق لان القدرة  
 على بكاء التفكير لا تتوقف على  
 ان لا يبق فيه غير التفكير  
 فافهم (واما لدفع توهم  
 ارادة غير المراد) عطف  
 على امال البيان (ابتداء) متعلق  
 بتوهم (كقوله وكمدت)  
 اي دفعت

سوى الخواطر لجواز حصول ذلك الأسف والحزن من غيره ايضا وهو من يقدر  
على البكاء بالدمع والمناسب للترتب كونه اذا طلب بكاء آخر لم يحدد سوى التفكير  
وقد يقال المراد لم يبق منى الشوق غير تفكرى فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكير  
فقط دون بكاء الدمع والدم ونحوهما فلو شئت ان ابكى تفكرا بكيت تفكرا ورد بان  
هذا يتوقف على انه لم يبق فيه غير التفكير وهذا يدفعه تخصيص الدمع بعدم البكاء  
في قول هذا القائل اى لم يبق في مادة الدمع الا ان يقال والمراد لا غيره وقال الشيخ  
بس وقد يقال ان القدرة على بكاء التفكير وان لم تتوقف في حد ذاتها على حالة  
عدم ابقاء الشوق غير الخواطر بل كاتجاعه تجامع القدرة على البكاء بالدمع لكنها  
باعتبار التخصيص بتلك الحالة ونفى ما عداها من القدرة على بكاء الدمع والدم تتوقف  
على ذلك وهذا هو الذى اراده ذلك القائل كابدل عليه قوله اى لم يبق في الشوق مادة الدمع  
الخ ولاجل امكن رد النظر الذى قاله الشارح بما علمت من البحث قال الشارح فافهم  
(قوله متعلق بثوهم) اى ان توهم المخاطب في ابتداء الكلام ان التكلم اراد غير المراد  
متدفع بحذف المفعول ويجوز ايضا تعلقه بدفع اى بحذف المفعول لاجل ان يدفع  
في اول الكلام توهم ارادة غير المراد فان قلت لا شئ اقتصر الشارح على الاول  
مع صحة الثانى قلت انما اقتصر على الاول لانه هو الذى يدل عليه قول المصنف  
اذ لو ذكر الهم لربما توهم قبل ذكر ما بعده الخ ولان تمنع تعلقه بالدفع لان التعليق  
به يوم ان الدفع لافى الابتداء غير حاصل بحذف المفعول كما ان التعليق بالتوهم  
يدل على ان التوهم فى الانتهاء اعنى بعد ذكر الى العظم غير متحقق مع ان النكتة  
هى الدفع المطلق اعنى ابتداء وانتهاء كذا قيل وقد يقال لانسلم ان النكتة هى الدفع  
المطلق بل الدفع فى الابتداء واما فى الانتهاء فالدفع حاصل بغير الحذف وذلك لان توهم  
غير المراد لا يبقى بعد تمام الكلام على ما يحققه المثال فلا يصح توهم بعد الانتهاء حتى  
يدفع ثانيا (قوله كقوله) اى قول القائل وهو البصرى فى مدح ابى الصقر (قوله  
من تحامل حادث) التحامل هو الظلم و اضافته للحادث اما حقيقة اى كم دفعت من تعدى  
الحوادث الدهرية على اوان الاضافة بآية اى من الظلم الذى هو حادث الزمان  
وعلى هذا فبجعل حادث الزمان ظلما مبالغة كرجل عدل (قوله وكى خبرية)  
ويحتمل ان تكون استفهامية محذوف المميز اى كم مرة اوزمنا ويكون زيادة من  
فى المفعول لان الكلام غير موجب لتقدم الاستفهام الذى يزداد بعده من وهذا  
الاستفهام لادعاء الجهل بالعدد لكثرة مبالغة فى الكثرة (قوله وجب الاتيان بمن)  
لقوله كم تركوا من جنات و عيون وكم اهلكنا من قرية (قوله لئلا يلتبس) اى المميز  
بالمفعول لذلك الفعل التعدى لانه اذا فصل بين كم الخبرية ومميزها وجب نصبه  
جلا لها على الاستفهامية خلافا لفراء فانه يحرم بتقدير من وخلافا لبونس فانه

(عنى من تحامل حادث)  
يقال تحامل فلان على اذا  
لم يعدل وكم خبرية مميزها  
قوله من تحامل قالوا اذا  
فصل بين كم الخبرية ومميزها  
بفعل متعبد وجب الاتيان  
بمن لئلا يلتبس بالمفعول  
ومحل كم النصب على انها  
مفعول ذلت وقبل المميز  
محذوف اى كم مرة ومن  
فى من تحامل زائدة

يجوز الاضافة مع الفصل وبهذا الذي قاله الشارح تعلم ان الضابط لزيادة من ليس هو مجرد عدم الايجاب بل هو او كون المزيد فيه تميز الكم الخبرية الذي فصل بينها وبينه بفعل متعد (قوله وقيل المميز محذوف) اى وكم خبرية على حالها وقوله زائدة اى فى الاثبات على مذهب الاخفش وتحامل مفعول لذت على هذا والجملة خبر عن كم والرابط لتلك الجملة بالبتدا ضمير محذوف والمعنى مرار كثيرة ددت عنى تحامل الحوادث فيها (قوله عن هذا الحذف) اى حذف المميز وقوله والزيادة اى زيادة من الذين هما خلاف الاصل وقوله بما ذكرناه اى من الوجه الاول فانه غنى عن التقدير والزيادة فيكون ارجح (قوله وسورة ايام) عطف على تحامل حادث كالتفسير له (قوله حزن الى العظم) والجملة فى محل جر صفة لايام اى من وصف الايام انهن حزن الخ ويحتمل ان يكون ضمير حزن للسورة فتكون الجملة صفة لها واتى بضمير الجمع نظرا الى ان لكل يوم سورة او ان المضاف اكتسب الجمعية من المضاف اليه كما فى قوله

\* فاحب الديار شغفن قلبي \* ولكن حب من سكن الديارا \*

(قوله ودفع هذا التوهم) اى من السامع اتداء الذى هو محذوف فى هذا المقام لان الشاعر حرص على بيان كون ما دفعه الممدوح من سورة الايام بلغ الى العظم لا بلقيته فى الشدة بحيث لا يحتاج قلب السامع بخلاف ذلك اصلا ولو فى ابتداء لان ذلك اوكد فى تحقيق احسان الممدوح حيث دفع ما هو بهذه الصفة فان قلت ان هذا الغرض الذى هو دفع التوهم ابتداء لا يتوقف على الحذف بل يمكن حصوله مع ذكر المفعول لكن مع تأخير عن قوله الى العظم بان يقال حزن الى العظم اللحم قلت ليس فى الكلام ما يدل على ان التكتية لا توجد الا بهذا الحذف فهى توجد بهذا الحذف وتوجد بغيره اذ لا يجب انعكاسها على ان ذكره بعد قوله الى العظم لا يحسن فلعلم به فيكون ذكره عبثا ويلزم عليه تقديم المفعول بواسطة على المفعول مباشرة مع امكان حصول الغرض بدونه (قوله واما لانه اريد الخ) اى بحذف المفعول اما لبيان بعد الابهام واما لان المفعول المحذوف اريد ذكره ثانيا اى فى محل ثان مع فعل آخر وليس المراد انه اريد ذكره ذكرا ثانيا لانه لم يذكر اولا الا ان يقال المقدر كالمذكور (قوله يتضمن ايقاع الفعل) الاولى ايقاع فعل والمراد بالايقاع هنا الاعمال اى على وجه يتضمن اعمال فعل فى صريح لفظ ذلك المفعول اثباتا كان او نفيًا فلو ذكر المفعول اولًا لذكر فى الجملة الثانية بالإضمار فيقع الفعل فى تلك الجملة الثانية على الضمير العائد على المذكور اولا والغرض ايقاعه على صريح لفظه واعتراض على المصنف بان ذكر المفعول اولا لاني فى ذكره ثانيا غاية انه من وضع الظاهر موضع الضمير لكمال العناية به واجيب بان الحذف فى المفعول اكثر من الوضع المذكور

وفيه نظر للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة بما ذكرناه (وسورة ايام) اى شدتها وصولتها (حزن الى العظم) قطع اللحم (الى العظم) حذف المفعول اعنى اللحم (اذلو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده) اى ما بعد اللحم يعنى الى العظم (ان الحزن ليشته الى العظم) وانما كان فى بعض اللحم تحذف دفعًا لهذا التوهم (واما لانه اريد ذكره) اى ذكر المفعول (ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه) لاعلى الضمير العائد اليه (اظهار الكمال العناية بوقوعه) اى الفعل (عليه) اى المفعول حتى كأنه لا يرضى ان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله قد طلبنا فلم نجدك فى السوء ددو لمجد والمكارم مثلا) اى قد طلبنا لك مثلا لحذف مثلا اذلو ذكره لكان المناسب فلم نجد

على انه لو صرح به اولا في البيت لاهم تعدد المثل وان المثل الثاني خلاف الاول لان تكرار التكرار ظاهر في افادة التغير فيكون المعنى قد طلبنا لك مثلا فلم نجد لك مثلا آخر مخالفا للطلب واما وجدنا المطلوب وهو فاسد ( قوله اظهرا الخ ) علة لارادة الاتيان بصريح اسمه ثانيا واما نكتة الحذف اولا فلانه مع الاتيان بصريح الاسم ثانيا يلزمه التكرار آه سم ( قوله حتى كانه الخ ) كان التحقيق اى حتى لا يرضى المتكلم تحقيقا بوقوع الفصل على ضمير المفعول وان كان ضميره العائد عليه كناية عنه واما لم يرض المتكلم بذلك لان الضمير يحتمل ان يعود على شخص آخر غير الاول والمعنى حينئذ قد طلبنا لك مثلا فلم نجد لك مثلا آخر مخالفا للطلب واما وجدنا المطلوب وهذا فاسد ( قوله كقوله ) اى قول البصري في مدح المعتز بالله وبعد البيت المذكور

لم يزل حقل المقدم يمحى • باطل المستعار حتى اضمحلا \*

( قوله تحذف مثلا ) فيه ان المحذوف انما هو ضميره وذلك لانه من باب التنازع فاعمل الثاني وحذف ما ضمير في الاول لانه فضلة فالتل حينئذ مؤخر فقط لا محذوف والمحذوف انما هو ضميره الا ان يقال المراد تحذف مثلا اى الذى كان الاصل ذكره او لا يعود عليه الضمير فينتفى التنازع فلما حذف اى التنازع واعمل الثاني وحذف ضميره من الاول كما حذف هو على انه لا مانع من ان لفظ مثل محذوف من الاول لدلالة الثاني ( قوله لكان المناسب الخ ) اى نظر الكثير وهو عدم الاظهار موضع الاختصار ( قوله فيفوت الغرض الخ ) اى لان الفعل الثاني وهو نجد ليس واقعا على صريح لفظ المفعول بل على ضميره وقوله عدم الوجدان الاول ايقاع الوجدان المنفى على لفظ المثل واما كان الغرض هو ما ذكر لان الاسكد في كمال مدح المدوح نفى وجدان مثله على وجه لا يتوهم فيه بل ولا يخطر بالبال ان الذى نفى وجدانه غير المثل ولا شك ان الضمير من حيث هو يحتمل ذلك اى نفى وجدان غير المثل لاحتمال رجوع الضمير لشي آخر غير المثل وان تعين المعنى بالمقام والمراد ولكن المبالغة في المدح لا يناسبها الا ما لا ياتيه الباطل بوجه ولو تخيلا ( قوله ) ويجوز ان يكون السبب في حذف مفعول طلبنا ترك الخ اى ويجوز ان يكون السبب ايضا في حذفه البيان بعد الابهام لانه ايه المطلوب ولا يمين انه المثل ( قوله بطلب مثله ) متعلق بالمواجهة ( قوله قصدا ) علة للترك اى اتمارك الشاعر مواجهة المدوح بطلب مثله لقصد المبالغة في التأدب معه تعظيما له ( قوله حتى كانه لا يجوز وجود المثل ) اى ولو قال طلبنا لك مثلا لكان ذلك مشعرا بقصور وجود المثل لان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده والغرض الذى يناسب المبالغة في المدح احالة المثل بترك التصريح بطلبه المشعر بإمكان وجوده فان قلت ان العاقل يقع منه التمنى وهو طلب متعلق بالحال فلا يتم قولكم ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده قلت المراد بالطلب هنا الطلب بالفعل وهو الحب القلى

فيفوت الغرض اى ايقاع عدم الوجدان على صريح لفظ المثل ( ويجوز ان يكون السبب ) في حذف مفعول طلبنا ( ترك مواجهة المدوح بطلب مثله ) قصد الى اقباله في التأدب حتى كانه لا يجوز وجود المثل له ليطلبه فان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده ( واما التعميم ) في المفعول ( مع الاختصار ) كقولك قد كان منك ما يؤلم اى كل احد ( بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصفة العموم لكن يثبت الاختصار حينئذ ) ( عليه ) اى على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ورد قوله تعالى ( والله يدعوا الى دار السلام ) اى جميع عباده فالتل الاول يفيد العموم بمبالغة والثاني تحقيقا ( واما مجرد الاختصار ) من غير ان يعتبر معه فائدة اخرى من التعميم وغيره وفي بعض النسخ

المقرون بالسعي واما التثني فهو عبارة عن مجرد حب القلب فنم تعلق بالمال ( قوله  
واما للتعميم في المفعول ) اى المحذوف ( قوله مايؤلم ) اى ما يوجع ( قوله بقرينة ان المقام  
مقام المبالغة ) اى فى الموصف بالابلام فيكون ذلك المقام قرينة على ارادة العموم  
فى ذلك المفعول وانه ليس المراد مايؤلمنى او يؤلم بعض الناس او نحو ذلك ( قوله حيثئذ )  
اى حين اذكر المفعول ( قوله ورد ) هو من الورد بمعنى الاتيان لامن الاراد بمعنى  
الاعتراض ( قوله الى دار السلام ) اى السلامة من الآفات ( قوله اى جميع عبادته ) يعنى  
المكلفين وانما قدر المفعول هنا بما لان الدعوة من الله الى دار السلام بسبب التكليف  
عامة لجميع العباد المكلفين الا انه لم يجب منهم الا السعاده بخلاف الهداية يعنى الدلالة  
الموصلة فانها خاصة ولهذا اطلق الدعوة فى هذه الآية وقيد الهداية فى قوله بعد ذلك  
ويهدى من يشاء الى صراط مستقيم ( قوله مبالغة ) اى حالة كون العموم مبالغة وذلك  
لان ايلام كل احد من شخص واحد محال عادة على وجه الحقيقة ( قوله والثاني تحقيقا )  
اى والمثال الثاني يفيد العموم على وجه الحقيقة ( قوله واما لجرد الاختصار ) اى  
للاختصار الجرد عن مصاحبة نكتة اخرى من عموم فى المفعول او خصوص فيه ( قوله  
تذكرة ) اى مذكرة ومنبهة على ما سبق وهو قوله والاوجب التقدير بحسب القرائن  
خوف ان يغفل عنه ( قوله فلا حاجة اليه ) اى ليس له فائدة اصلية غير التذكرة ( قوله  
وما يقال ) اى فى الجواب عن المصنف ( قوله عند قيام قرينة دالة على ان الحذف لجرد  
اختصار ) اى وليس المراد عند قيام قرينة دالة على المحذوف التى لا بد منها ايضا ( قوله  
لان هذا المعنى ) اى وهو كون المراد القرينة الدالة على خصوص النكتة التى  
هى مجرد الاختصار وقوله معلوم اى فلا حاجة للنص عليه وقد يقال ان كان المراد  
انه معلوم من المتن فقيه انه لم يعلم وان كان المراد انه معلوم من خارج فقيه انه لا يعترض  
بالعلم من خارج والالورد ان جميع النكات المذكورة فى المتن معلومة من خارج فلا حاجة  
لذكرها فيه فكان الاولى للشارح الاختصار على الوجه الثانى اعنى قوله جارفى سائر  
الاقسام ويمكن ان يقال المراد انه معلوم من الامثلة المذكورة حسبا تقرر فيها تأمل  
قرره شيخنا العدوى ثم ان قوله معلوم يفيد انه لا بد من قرينة على ان الحذف للنكتة  
الفلائية كالاختصار وهو كذلك قاله سم ( قوله ومع هذا ) اى ومع كونه معلوما فهو  
جارفى سائر الاقسام اى فى باقى اقسام الحذف كالحذف لبيان بعد الاهام فلا بد فيه من قرينة  
نعين ان الحذف لما ذكر ( قوله فلا وجه الخ ) اى فلا وجه لذلك قوله عند قيام قرينة  
مع قوله لجرد الاختصار دون غيره من نكات الحذف وقد يقال له وجه وهو ان مجرد  
الاختصار نكتة ضعيفة لا يصار اليها الا اذا قيلت نظير ذلك ما مر فى ذكر  
المسند اليه حيث حلل بالاصالة وقيد الشارح ذلك بقوله ولا مقتضى للمدول عنه

( عند قيام قرينة ) وهو  
تذكرة لما سبق ولا حاجة  
اليه وما يقال من ان المراد  
عند قيام قرينة حقيقة  
ان الحذف لجرد الاختصار  
ليس بسديد لان هذا المعنى  
معلوم ومع هذا جارفى  
سائر الاقسام فلا وجه  
لتخصيصه بمجرد الاختصار

(قوله اصغيت اليه) اى املت اليه (قوله اى اذنى) انما قدر المفعول هكذا لان الاصفاء مخصوص بالاذن (قوله وعليه) انما قال وعليه ولم يقل ونحوه للتفاوت بين قرينتى المثالين فان القرينة فى الاول لفظ الفعل وهو اصغيت وفى الثانى جواب الطلب (قوله ارنى انظر اليك) ان قلت ارنى من اراه كذا اذا جعله يراه فكأنه قال اجعلنى ارى ذاك انظر اليك وهذا بظاهره يحقق التداخل فى الكلام وينبع ترتيب انظر على ارنى قلت انه عبر بالارادة عن مجرد الكشف للحجاب عن الرأى لان الرؤية مسببة عنه فيترتب عليه قوله انظر اليك فكأنه يقول رب اكشف الحجاب عن ذاك بكشفه حتى لا ينجس المحبوب حقيقة انظر اليك افاده العقبى (قوله وههنا بحث) اى فى قول المصنف واما للتعميم مع الاختصار وحيث لاولى تقديمه عنده (قوله ان لم يكن الخ) اى وذلك بان لا يكون هناك قرينة غير الحذف بان يقال قد كان منك ما يؤلم (قوله وان كانت الخ) وذلك مثل ان يذكر فى الكلام كل احد ثم يقال قد كان منك ما يؤلم (قوله فالحذف لا يكون الا مجرد الاختصار) اى ولا يفيد التعميم واجاب الشارح فى شرح المفتاح عن هذا باختيار الشق الاول من الترتيب وهو انه لم يكن فيه قرينة دالة على ان المقدر عام وقوله فلا تعميم اصلا ممنوع لانه اذا لم يكن قرينة على ذلك يجعل ذلك المحذوف على العموم فى المقام الخطاى حذرا من ترجيح خاص على خاص آخر بلا مرجح فالحذف مدخل فى تقديره عام لانه توصل به الى تقديره عاما فى ذلك المقام وفى هذا الجواب نظر لان العموم حيث يستفاد من المقام الخطاى لامن الحذف بدليل ان المفعول اذا ذكر على العموم ايضا بواسطة المقام المذكور مالم يدل دليل على الخصوص فيكون العموم مستفادا من المقام المذكور مطلقا حذف المفعول او ذكر لامن الحذف واجيب بان العموم فى المقام الخطاى مستفاد من المقام والحذف جميعا وحصول العموم مع غير الحذف لا يمنع حصوله معه فيكون المحذف دخل فى العموم فى الجملة (قوله واما للرعاية على الفاصلة) على زائدة لان الرعاية وما تصرف منها تغدى بنفسها الا ان يقال انه ضمن الرعاية معنى المحافظة فعداها بلى اى المحافظة على الفاصلة وفيه ان الفاصلة اسم للكلام المقابل بمثابة ان التزم فيه الختم بحرف فهو سمعة ايضا فهمي اخص من الفاصلة والمحافظة عليه بحذف المفعول الحرف الاخير من ذلك الكلام وهو الروى واجيب بان فى الكلام حذف مضاف اى المحافظة على روى الفاصلة تأمل واعترض بان رعاية القواصل من البدع وليس من الاعتبار المناسب حتى يكون من المعانى فذكره هنا تطفل وقد يجاب بان عدم اعتبار توافق القواصل وان كان الاصل جوازه لان اعتبار التوافق من البدع لكن لما اورد بعض القواصل مجنوما بحرف واحد كان المقام فى الباقي مقام الرعاية وكان عدم الرعاية خروجاً عما يناسب المقام الذى اورد فيه ذلك البعض بعد اراده وعلى هذا يكون المراد بالمقام ما هو اهم من مقام مراعاة

(نحو اصغيت اليه اى اذنى وعليه) اى على الحذف لمجرد للاختصار قوله تعالى (رب ارنى انظر اليك اى ذاك) وههنا بحث وهو ان الحذف للتعميم مع الاختصار ان لم يكن فيه قرينة دالة على ان المقدر عام فلا تعميم اصلا وان كانت فالتعميم من عموم المقدر سواء حذف او لم يحذف فالحذف لا يكون الا مجرد الاختصار واما للرعاية على الفاصلة نحو قوله تعالى والضمى والهيل اذا سمعى (ما ودعك ربك وما قلى) اى ما قلاك وحصول الاختصار ايضا ظاهر



صفة الكلام ومقام اقتضاه اراده افاده العقوبى (قوله اى ماقلاك) اى تحذف المفعول ولم يقل وماقلاك للمحافظة على روى الفاصلة لتوافق ما قبلها وما بعدها (قوله وحصول الاختصار ايضا ظاهر) يريد انه لامدافعة بين ما ذكره المصنف وقول الكشاف ان الحذف في هذه الآية للاختصار اذ لا تراحم في النكات فيجوز اجتماع عدة من الاغراض في مثال واحد وذكر السيد الصفوى وجها احسن مما ذكره المصنف والكشاف في الآية وهو ترك مواجهته عليه الصلاة والسلام بايقاع قلى الذى معناه ابتض على ضميره وان كان منفي لان النفي فرع الابطات في التعقل ولم يفعل ذلك في ودعك بل اوقع على ضميره عليه السلام لان لفظ ودع ليس كلفظ قلى لان لفظ ودع معناه ترك وهو لا يستلزم البغض (قوله واما الاستهجان) اى استقباح ذكره (قوله مارأيت منه الخ) صدر الحديث كنت اغتسل انا ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من ماء واحد مارأيت منه ولا رأى منى اى مارأيت منه العورة ولا رأها منى ويمكن ان الحذف هنا اشارة لتأكيد الامر بستر العورة حسا من حيث انه قد ستر لفظها على السامع ليكون الستر اللفظى موافقا للستر الحسى (قوله كاخفائه) اى خوفا عليه كأن يقال الامير يحب وبغض عند قيام قرينة عند المخاطب دون بعض السامعين على ان المراد يحبى وبغض ذلك الحاضر فيحذف المتكلم المفعول خوفا على نفسه ان يؤذى بنسبة محبة الامير اليه او خوفا على ذلك الحاضر بسبب نسبة بغض الامير اليه فقد دعت الحاجة للحذف (قوله او التمكن من انكاره) اى كأن يقال لعن الله واخرى ويراد زيدا عند قيام القرينة فيحذف المتكلم ذلك المفعول لتتمكن من الانكار ان نسب اليه لعن زيد وطولب بموجبه لان الانكار مع القرينة المجردة امكن من الانكار عند التصريح (قوله ان مست اليه) اى الى ما ذكر من الاخفاء والانكار (قوله او تعينه حقيقة) كما يقال نحمد ونشكر اى الله تعالى لتعين انه الحمود المشكور حقيقة (قوله او ادعاء) اى كما يقال نخدم ونعظم والمراد الامير لادعاء تعينه وانه لا يستحق ذلك في البلد غيره (قوله ونحو ذلك) اى كايها صوته عن اللسان كقولك نمدح ونعظم وتريد محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم عند قيام القرينة وكايها صون اللسان عند كقولك لعن الله واخرى وتريد الشيطان عند قيام القرينة واهل ان الاختصار لازم للحذف لهذه الالوجه سواء قصد اولم يقصد وحيثئذ فيصح ان يكون الحذف فيما ذكره والنكات لا تراحم (قوله وتقديم مفعوله الخ) هذا هو المطلب الثانى من مطالب هذا الباب اى ان من احوال متعلقات الفعل تقديم مفعول الفعل عليه من مفعول به اوجار ومجرور او ظرف احوال او نحو ذلك كالمفعول له ومعناه وفيه واتما زاد المصنف ونحوه لان المراد بالمفعول عند الاطلاق المفعول به فيحتاج لزيادة ونحوه لادخال المجرور والحال وباقي المفاعيل واتما لم يعبر بمفعوله ويستغنى عن قوله ونحوه لان الكلام السابق مفروض في المفعول لانه الاصل

(واما الاستهجان ذكره)  
اى ذكر المفعول (كقول  
عائشة رضى الله عنها  
مارأيت منه) اى من النبي  
صلى الله عليه وسلم (ولا  
رأى منى اى العورة واما  
لكنة اخرى) كاخفائه  
او التمكن من انكاره ان  
مست اليه حاجة او تعينه  
حقيقة او ادعاء ونحو ذلك  
(وتقديم مفعوله) الفعل  
(ونحوه) اى نحو المفعول  
من الجار والمجرور  
والظرف والحال وما شبه  
ذلك (عليه) اى على الفعل  
(رد الخطأ في التعيين  
كقولك زيدا عرفت لمن  
اعتقد انك عرفت انسانا)  
اصاب في ذلك واعتقد  
(انه غير زيد) واخطأ فيه  
(وتقول لتأكيد) اى  
تأكيد هذا الرد زيدا  
عرفت (لا غيره) وقد  
يكون

في المعمولية ولم يقل وتقديمه مع ان المقام مقامه ليتضح ضمير عليه التعلق بتقديم  
(قوله من الجاز والمجور الخ) نحو في الدار صليت وعند زيد جلست وراكبا جئت  
(قوله وما تشبه ذلك) اي من جيع معمولات الفعل التي يجوز تقديمها على الفعل  
كالمفعول له ومعها وفيه والتمييز على ما فيه وخرج بقولنا التي يجوز الخ الفاعل فانه  
لا كلام لتأنيده لانه عند تقديمه لا يكون معمولاً للفعل بل مبتدأ (قوله رد الخطأ) من  
اضافة المصدر لمفعوله اي لرد التكلم خطأ المخاطب في اعتقاده تعيين مفعول الفعل  
ونحوه فيكون القصر قصر قلب كما يصرح به قوله لمن اعتقد الخ وليس القواد قد  
الخطأ في قصر التعيين وذلك لان قصر التعيين انما يلي لمن لاحكم عنده لانه انما يلي  
للمتعدد كما يأتي ومن لاحكم عنده لا ينسب اليه الخطأ لانه من اوصاف الحكم (قوله  
واصاب في ذلك) اي في اعتقاده المعرفة لانسان ما وقوله واعتقد اي مع ذلك الاعتقاد  
الاول (قوله وتقول لتأكيده) اي اذا لم يكتف المخاطب بالرد الاول (قوله اي تأكيده  
هذا الرد) اي المسمى بقصر القلب (قوله لا غيره) انما كان تأكيده لانه منطوقه  
موافق لمفهوم زيدا عرفت وفي الأطول وتقول في تأكيده اي تأكيده هذا التقديم  
لأننا كبدر الخطأ لان المؤكد في التعارف هو المفيد للاول لانفاده الاتري انك تجعل في  
جاء زيد زيد الثاني تأكيده للاول فلا يفرنك قول الشارح الحق اي تأكيده هذا الرد  
(قوله وقد يكون) اي تقديم المفعول على الفعل وقد هنا لتحقيق للتقليل اي ان  
التقديم يكون رد الخطأ في الاشتراك تحقيقا واثار الشارح بهذا للاعتراض على  
المصنف حيث ذكر ان التقديم يفيد قصر القلب ولم يذكر افادته لقصر الافراد مع  
انه قد يفيد والاقصا على ذكر الشيء في مقام البيان يفيد الحصر (قوله رد الخطأ  
في الاشتراك) اي لرد التكلم خطأ المخاطب في اعتقاده الاشتراك في مفعول الفعل ويسمى  
ذلك الرد بقصر الافراد (قوله وتقول لتأكيده) اي لتأكيده ذلك الرد ان لم يكتف  
المخاطب بالرد المذكور (قوله زيدا عرفت وحده) اي لامشاركها بفتح الراء كما تعتقد  
وانما كان وحده مؤكدا لان منطوقه موافق لمفهوم زيدا عرفت وترك المصنف  
والشارح بيان افادة التقديم قصر التعيين مع انه يفيد كما يستفاد من المطول كأن تقول  
زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا ولكنه جاهل بعينه وشاك في ذلك (قوله  
وكذا في نحو زيدا اكرم الخ) اشار بذلك الى ان رد الخطأ في قصر القلب والافراد  
كما يكون في الاخبار يكون في الانشاء فنحو زيدا اكرم وعمر الانكرم يقال ذلك رد اعلى من  
اعتقد ان النبي عن الاكرام مخصص بغير عمر او الامر به مخصص بغير زيد في قصر القلب وكذا  
يقال ذلك رد اعلى من اعتقد ان النبي عن الاكرام او الامر بالاكرام مستوفيه زيد وعمر  
في قصر الافراد (قوله فكان الاحسن الخ) اي لاجل ان يدخل فيه القصر بانواعه  
الثلاثة ويدخل فيه نحو زيدا اكرم وعمر الانكرم واورد على الشارح ان افادة الاختصاص

رد الخطأ في الاشتراك  
كقولك زيدا عرفت لمن  
اعتقد انك عرفت زيدا  
وعمر وتقول تأكيده  
زيدا عرفت وحده وكذا  
في نحو زيدا اكرم وعمر  
لا تكرم امرا ونهيا فكان  
الاحسن ان يقول لافادة  
الاختصاص (ولذلك)  
اي ولان التقديم لرد الخطأ  
في تعيين المفعول مع  
الاصابة في اعتقاد وقوع  
الفعل

لا يجرى في الانشاء لانه عبارة عن ثبوت شيء لشيء وفيه عن غيره ولا يقبله الانشاء  
واجب لان التخصيص وان لم يجر في الانشاء باعتبار ذاته لكنه يجرى فيه باعتبار  
ما يتضمنه من الخبر فان كل انشاء يتضمن خبرا فقولك اكرم زيدا يتضمن خبرا وهو  
ان زيدا مأمور كرامه او مستحق للاكرام قال اليعقوبي بعد ذكر هذا والحق ان التخصيص  
النسبة الى شيء دون غير فان كانت النسبة انشائية فما وقع به التخصيص انشاء وان كانت  
خبرية فما وقع به خبر وانما عبر بالاحسن دون الصواب لامكان الاعتذار عن المصنف  
بانه لم يذكر رد الخطأ في الاشتراك وما يتعلق به من التأكيذ بوحده اعتمادا على المقايضة  
بحاجتي ولم يعم بمبحث يتناول الانشاء لانه في مبحث الخبر (قوله مع الاصابة) اي مع  
اصابة المخاطب (قوله لا يقال) اي عند ارادة الرد على المخاطب في اعتقاده وقوع  
الضرب مثله على زيد (قوله تحقيقا لمعنى الاختصاص) الاضافة بيانية اي تحقيقا لمعنى  
هو اختصاص زيد بنى الضرب عنه فان معناه قصر عدم الضرب على زيد وثبوته  
لغيره (قوله ينفى ذلك) اي ينفى وقوع الضرب على غير زيد (قوله مناقضا لمنطوق الخ)  
اي والجمع بين المتناقضين باطل والاولى للشارح اسناد المناقضة للاخير اعني منطوق لاغيره  
فيقول فيكون منطوق لاغيره مناقضا لمفهوم التقديم لان الاول وقع في مركزه والثاني هو  
الطاري وان كانت المناقضة نسبة بين الطرفين يصح اسنادها لكل منهما (قوله ثم لو كان  
التقديم لفرض آخر) اي كالاتهام به في نفي الفعل عنه او الاستلذاذ به كره من غير ارادة  
الاعلام بثبوت الفعل لغيره جاز ما زيدا ضربت ولا غير مود ذلك لانه ليس في التقديم ما ينافي  
النفي عن الغير لان المعنى المفسد بالتقديم وهو الاهتمام مثلا يصح معه النفي عن الغير وثبوته  
واشار الشارح بذلك الى ان التقديم لا يلزم ان يكون للاختصاص بل ذلك هو الغالب  
وقد يكون لاغراض اخرى كما يأتي ذلك للمصنف في قوله والتخصيص لازم للتقديم غالبا  
وكان الاولى للشارح ان يؤخر قوله ثم بعد قوله ولا ما زيدا ضربت ولكن اكرمه لانه  
يجري فيه ايضا (قوله وكذا زيدا ضربت وغيره) اي انه مثل ما زيدا ضربت ولا غير في  
المنع عند قصد التخصيص وفي الجواز عند قصد غيره لان التخصيص يقيد نفي مشاركة  
الغير والعطف يفيد ثبوت المشاركة وهو تناقض فان جعل التقديم للاهتمام او الاستلذاذ  
جازا لك اذ ليس في التقديم ما ينافي مقتضى العطف لان المعنى المقاد بالتقديم وهو الاهتمام  
يجماع المفسد بالعطف (قوله لان مبنى الكلام) اي لان الذي بني وذكر لاجله هذا  
الكلام المحتوي على التقديم وهو ما زيدا ضربت (قوله ليس على ان الخطأ واقع  
في الفعل) اي والاستدراك ولكن يفيد ان مبنى الكلام على ان الخطأ واقع في الفعل  
الذي هو الضرب فيكون في الكلام تدافع اذاو له يقتضي عدم الخطأ في  
الفعل وآخره يقتضي الخطأ فيه (قوله ليس على ان الخطأ الخ) اي لانه لو اريد ذلك

على مفعول ما (لا يقال  
ما زيدا ضربت ولا غيره)  
لان التقديم يدل على وقوع  
الضرب على غير زيد  
تحقيقا لمعنى الاختصاص  
وقولك ولا غيره ينفى ذلك  
فيكون مفهوم التقديم  
مناقضا لمنطوق لاغيره ثم  
لو كان التقديم لفرض آخر  
غير التخصيص جاز ما زيدا  
ضربت ولا غيره وكذا  
زيدا ضربت وغيره (ولا  
ما زيدا ضربت ولكن  
اكرمه) لان مبنى الكلام  
ليس على ان الخطأ واقع في  
الفعل

لقل ماضرت زيدا ولكن اكرمه بلا تقديم للمفعول ( قوله بانه الضرب ) الباء بمعنى  
 في وهو بدل من في الفعل او ان الباء للتصوير ( قوله واما نحو الخ ) اي ان ما تقدم من ان  
 زيدا عرفت مفيد للاختصاص قطعاً بحله مالم يكن هناك ضمير الاسم السابق يشتغل  
 الفعل بالعمل فيه واما اذا كان هناك اشتغال فتأكد ان قدر الخ وفي هذا رد على صاحب  
 الكشف حيث جزم بان زيدا عرقته للخصيص ( قوله فتأكد ) اي فذو تأكيد لانه  
 نفس التأكد او ان قوله فتأكد خبر المحذوف اي فقاؤه تأكيد لفعل المحذوف والمراد  
 فتأكد فقط فلا ينافي انه في حالة التخصيص فيه تأكيد ايضا فالقابلة ظاهرة او يقال قوله  
 الآتي والاختصاص اي مقصود فلا ينافي ان هناك تأكيد الا انه غير مقصود فان قلت  
 اي فائدة لهذا التأكد وكيف يكون من الاعتبار المناسب قلت قد يكون المقام مقام انكار  
 نعلق الفعل بالمفعول مع ضيق المقام بحيث يطلب فيه الاختصار فيعدل عن ذكر الفعل  
 مرتين صراحة المفيد للتأكد المناسب للانكار الى ما يفيد التأكد مع الحذف المناسب  
 للاختصار ( قوله اي عرفت زيدا عرقته ) اي فقيه تكرر الاستناد وهو مفيد تأكيد الفعل  
 لا يقال كيف يكون مفاده تأكيد الفعل المحذوف مع ان المراد بهذا الفعل التفسير لانقول  
 افادته التأكد بالتبع لافادته تفسير المحذوف فالتوكيد لازم للتفسير الذي هو المراد بهذا الفعل  
 فان قلت كيف يستلزم التفسير التأكد مع ان المفسر لم يفهم منه حتى يكون تأكيداً قلت بعد  
 ذكر المفعول يعلم ان ثم مقدرا بمعناه والمقدر كالمذكور فصار مذكوراً مرتين وتسميته  
 تفسيراً من جهة دلالة على المحذوف فالتأكد لازم له يتحقق ذكر مضمونه مرتين ولو كان  
 احد المذكورين تقدير بافاده ابن يعقوب ( قوله والاي الخ ) اي والا يقدر المفسر قبل  
 المنصوب بل قدر بعده ( قوله قصص ) اي فالكلام ذو تخصيص او فساد الكلام  
 حينئذ تخصيص ( قوله كما في بسم الله ) تشبيه في افادة الاختصاص ( قوله فهو زيدا  
 عرقته الخ ) اعادوا ان كان هو معنى كلام المتن ليرتب عليه قوله والرجوع الخ ( قوله  
 محتمل للعين ) هما التأكد والتخصيص فلي احتمال التأكد يكون الكلام اخباراً بمجرد  
 معرفة متعلقة بزيدا وعلى احتمال التخصيص يكون الكلام اخبار بمعرفة مختصة بزيدا  
 رداً على من زعم ثقلها بعمر ومثلاً دون زيدا وزعم ثقلها بهما ( قوله والرجوع  
 في التعين ) اي تعيين كون التقديم للتأكد او التخصيص ( قوله وعند قيام القرينة  
 على انه ) اي زيدا عرقته للتخصيص بان كان المقام مقام اختصاص يكون اي زيدا  
 عرقته ( قوله أكد ) اي زائداً في التأكد من قولنا زيدا عرفت هذا يقتضي ان زيدا  
 عرفت فيه تأكيد وليس كذلك بل لجرد الاختصاص كما تقدم فالاولى ان يقول  
 يكون مفيداً للتأكد ايضا لما فيه من التكرار كذا قيل ورد بان التخصيص يستلزم  
 التأكد بخلاف العكس اذ ليس التخصيص الا تأكيداً على تأكيد ( قوله لما فيه

بانه الضرب حتى ترد الى  
 الصواب بانه الاكرام  
 وانما الخطأ في تعيين  
 المضروب فالصواب  
 ولكن عمراً ( واما نحو  
 زيدا عرقته فتأكد ان  
 قدر ) الفعل المحذوف  
 ( المقصر ) بالفعل المذكور  
 ( قبل المنصوب ) اي  
 عرفت زيدا عرقته ( والا  
 قصص ) اي زيدا عرفت  
 عرقته لان المحذوف المقار  
 كالمذكور فالتقديم عليه  
 كالقديم على المذكور في  
 افادة الاختصار كما في بسم  
 الله فهو زيدا عرقته محتمل  
 للعين والرجوع في التعين  
 الى القرائن وعند قيام  
 القرينة على انه للتخصيص  
 يكون أكد من قولنا زيدا  
 عرفت لما فيه من التكرار  
 وفي بعض النسخ ( واما  
 نحو واما عمود فهديناها

من التكرار) أي تكرار الأسناد المفيد لنا كيد الجلة ومعلوم أن التخصيص ليس إلا تأكيداً على تأكيد كيد فيتقوى زيداً عرفته بزيادة التأكد كذا قرر رسم وقرر غير أن قوله كذب معنى ابلغ في الاختصاص وقوله لما فيه من التكرار أي من تكرار الاختصاص أما الاختصاص الأول فقد استفيد من تقديم المفعول على الفعل المقدر وأما التخصيص الثاني فهو مستفاد من عود الضمير في الأسناد الثاني على المفعول المقدم فكأن المفعول متقدم في الأسناد التكرار (قوله وأما نحو وأما ثمود الخ) المراد بنحو كل تركيب تقدم فيه المشغول عنه والبالا ما التي هي بمعنى مهمالين وهذا تخصيص للسئلة السابقة التي هي من باب الاشتغال وحاصله أنه لما ذكر أن نحو زيداً عرفته محتمل للتأكد كيد والتخصيص ربما توهم أن نحو قوله تعالى وأما ثمود فهديناهم نصب ثمود على القراءة الشاذة يحتملها دفع ذلك التوهم بأنه متعين للتخصيص لتعين التقدير مؤخرًا هكذا وأما ثمود فهديناهم فقوله وأما نحو وأما ثمود أي بالنصب وأما على قراءة الرفع فالتقديم مفيد لتقوى الحكم بتكرار الأسناد وتأكد كيداً في أمان الدلالة على لزوم والتحقيق لكن ككون التقديم في الآية على قراءة الرفع مفيداً لتقوى الحكم بناء على مذهب غير السكاكي لما تقدم عنه أن تقديم مثل هذا لا يفيد التقوى لكونه سيباً وقوله وأما نحو الخ مقابل لقوله وأما زيداً عرفته (قوله فلا يفيد إلا التخصيص) أي دون مجرد التأكد كيداً فالخصر بالنسبة لمجرد التأكد فلا يرد أن مع كل تخصيص تأكد (قوله لا متناع أن يقدر الخ) فيه بحث وهو أنه لم لا يجوز أن يقدر الفعل مقدماً بدون الفاء هكذا وأما هديناهم فيحصل الفصل بين أفعال الفعل ويكون التركيب حينئذ مفيداً للتأكد كيداً واجب أن الفعل المقدر هو الجواب والمذكور أنما هو مفسر له وجواب الألب من اقترانه بالفاء فلا يجوز أن يقدر بدونها والازم خلو الجواب عن الفاء وهو لا يجوز (قوله وفي كون هذا التقديم) أي الحاصل مع أم التخصيص نظراً بل هو لإصلاح اللفظ (قوله لأنه) أي التقديم قد يكون مع الجهل بثبوت أصل الفعل أي ومع الجهل بذلك لا يتأتى التخصيص لأنه إنما يكون عند العلم بأصل الفعل وأيضاً لو كان التقديم في هذه الآية مفيداً للتخصيص كما قال المصنف لا يقتضي أنه ليس أحدهم الكفار هدي أي دل على الطريق الموصل واستحب العمى على الهدى غير ثمود وليس كذلك وفي قول الشارح لأنه قد يكون مع الجهل أشعار بأنه قد يكون مع العلم أيضاً وحينئذ فمأزعة الشارح للمصنف أنما هي في كية ككون التقديم الحاصل مع أم التخصيص (قوله ثم سألك سائل ما فعلت بهما) أي سألك سائل عن الفعل الذي تعلق بهما الصادر منك ما هو (قوله فتقول أما زيد الخ) أي سألك سائل جاهل بالفعل وانت لم ترد التخصيص بل اردت بيان ما تعلق بهذين الرجلين فالغرض من التركيب المذكور أعني قولك أما زيد الخ إفاضة أصل الفعل المتعلق بهما والتقديم

فلا يفيد إلا التخصيص)  
لا متناع أن يقدر الفعل مقدماً  
نحو وأما فهديناهم ثمود لا لتزامهم  
وجود فاصل بين أما  
والقابل التقدير أما ثمود  
فهديناهم فهديناهم بتقديم  
المفعول وفي كون هذا  
التقديم للتخصيص نظراً لأنه  
قد يكون مع الجهل بثبوت  
أصل الفعل كما إذا جاء لزيد  
وعمر ثم سألك سائل  
ما فعلت بهما فتقول أما زيداً  
فضرته وأما عمر فآكرمه  
فتأمل (وكذلك) أي ومثل  
زيداً عرفته في إفاضة  
التخصيص (قوله زيد  
مررت) في المفعول بواسطة  
لأن اعتقادك مررت بأنسان  
وأنه غير زيد وكذلك يوم  
الجمعة سرت وفي المسجد  
صليت وتأدياً ضرته  
وما شيا عجبت

فيه اصلاح اللفظ بالفعل بين اما والقاء ( قوله قائل ) اى قائل في هذا البحث  
 يظهر لك انه ليس الغرض من الآية بيان ان عمود هدوا فاستحووا الهى على الهدى  
 دون غيرهم رداعلى من زعم انفراد غيرهم بذلك او مشاركته لهم كما قال المصنف لان  
 من المعلوم ان الكفار كلهم كذلك وانما الغرض بيان ان اصل الهداية اى الدعوة  
 للحق حصلت لهم والاخبار بسوء ضنيعهم ليعلم ان اهلاكم انما كان بعد اقامة الحجبة  
 عليهم ( قوله وكذلك يوم الجمعة سرت ) اى فى الظرف وهذا يقال ردالمثل اعتقدان  
 سيرك في غير يوم الجمعة ( وقوله وتاديا الخ ) اى فى المفعول لاجله وهذا يرده على من  
 اعتقدان سبب الضرب العداوة اى ان علة الضرب مقصورة على التأديب وليست  
 علته العداوة ( قوله وماثبا الخ ) اى فى الحال وهذا يرده على من اعتقدان  
 الحج وقع منك راكبا ( قوله لازم التقديم ) اى لتقديم ماحقه التأخير سواء كان المتقدم  
 مفعولا او غيره او بعض الممولات على بعض كافى وان عليكم لحافظين كما يفيد كلام  
 الشارح فى المطول واحترز بقوله ماحقه التأخير عما هو مقدم وضعا كاسم الاستفهام  
 المتقدم على عامله وكالبتداء المتقدم على خبره عند من يحمله معمولا للخبر فلا يفيد تقديم  
 ما ذكر شيئا من التخصيص وهذا بناء على قاعدة السكاكى والا فتقديم المسند اليه  
 عند المصنف يفيد التخصيص اذا كان المسند جملة نحو اناسعت فى حاجتك وقوله لازم  
 للتقديم اى لزوما جزئيا فلا ينافى قوله غالبا واعلم ان لزوم اما كلوى وهو لا ينفك  
 اصلا كزوم الزوجية للاربعة او جزئى وهو ما ينفك فى بعض الاوقات كزوم  
 الخسوف للقمر وقت الحيلولة وما هنا من الثانى وفى عبد الحكيم ان الغالبية ليست  
 باعتبار الاوقات والاحوال حتى تنافى الزوم بل بالنسبة للمواد ويشير الى ذلك الشارح  
 بقوله فى اكثر الصور ( قوله وحكم الذوق ) المراد به هنا قوة النفس تدرك بسببها  
 لطائف الكلام ووجوه محسناته فهو عبارة عن العقل وحيثذا فالمعنى بشهادة الاستقراء  
 والعقل ( قوله غير متحقق ) اى غير ثابت ( قوله آخر ) اى غير التخصيص ( قوله كمجرد  
 الاهتمام ) اى كالاتهام المجرد عن التخصيص نحو العلم لزمت فان الاهم تعلق الزوم بالعلم  
 ( قوله والتبرك ) اى تعجيل التبرك نحو محمدا عليه الصلاة والسلام احييت ( قوله  
 والاستلذاذ ) اى تعجيله نحو لى احييت وانما قدرنا التعجيل فى هذا وما قبله لان التبرك  
 والاستلذاذ يحصلان مع التأخير ( قوله وموافقة الخ ) نحو زيدا اكرمت فى جواب  
 من اكرمت فتقديم زيدا موافقة لتقديم السائل من الاستفهامية التى هى المفعول  
 ( قوله وضرورة الشعر ) كقوله

(والتخصيص لازم للتقديم  
 غالبا) اى لا ينفك عن تقديم  
 المفعول ونحوه فى اكثر  
 الصور بشهادة الاستقراء  
 وحكم الذوق وانما قال  
 غالبا لان لزوم الكلوى غير  
 متحقق اذ التقديم قد يكون  
 لاغراض اخر كتحديد الاهتمام  
 والتبرك والاستلذاذ او موافقة  
 كلام السامع وضرورة  
 الشعر و رعاية السجع و  
 الفاصلة ونحو ذلك قال الله  
 تعالى خذوه فقلوه ثم الجحيم  
 صلوه ثم فى سلسلة ذرعهما  
 سبعون ذراعا فاسلكوه  
 وقال وان عليكم لحافظين

\* سريع الى ابن الم يلطم وجهه • وليس الى داعى البدا سريع \*

( قوله ورعاية السجع ) اى السجع من التثنية القرآن ( قوله والفاصلة ) اى من القرآن  
 لان ما يسمى فى غير القرآن سجمة يسمى فى القرآن فاصلة رعاية للادب لان السجع

في الاصل هدير الحما ولا يقال ان رعاية الفاصلة من المحسنات البديعية فلا يحسن  
ايرادها هنالانا فنقول عدم رعاية توافق الفواصل وان كان الاصل جوازه لان اعتبار  
التوافق من البديع لكن لما اورد المتكلم بعض الفواصل مخنوما يحرف واحد كان  
المقام في الباقي مقام الرعاية وكان عديمها خروجا عما يناسب المقام الذي اورد فيه ذلك  
البعض بعد ايراده (قوله ونحو ذلك) اى كتحجيل المسرة نحو خيرا تلقى وتجميل المساة  
نحو شرا يلقى صديقك (قوله قال الله تعالى الخ) كلها امثلة لما كان التقديم فيه لغرض  
آخر غير التخصيص (قوله خذوه الخ) اى يقول الله لخرنة النار خذوه فعلموه اى اجمعوا  
يده الى عنقه في الغل ثم الجحيم صلوه اى ادخلوه في النار كذا في الكواشى (قوله  
ثم الجحيم صلوه) مثال لكون التقديم لمجرد رعاية الفاصلة اذ ليس المعنى على صلوه  
الجحيم لا غيرها وقوله ثم في سلسلة الخ فيه الشاهد ايضا فالتقديم فيه لرعاية الفاصلة  
اذ ليس المراد الرد على من يتوهم انه يؤمر بسلسلة اخرى يسلكها حتى يكون التقديم  
للتخصيص (قوله وان عليكم حافظين) من العلوم ان هذا ليس من تقديم الممول  
على العامل بل من تقديم احد الممولين على الآخر فان عليكم خبر ان وحافظين اسمها  
فالتقديم لرعاية الفاصلة لان المراد الاخبار بان على الآدميين ملائكة يكتبون لا الرد  
على من يعتقد انهم على غيرهم (قوله فاما اليتيم فلا تقهر) التقديم هنا لتصحيح اللفظ لان  
اما تليها الفاء ولرعاية الفاصلة ايضا وذلك لان المراد النهى عن قهر اليتيم وانتهاز  
السائل لا الرد على من زعم ان النهى عن قهر غير اليتيم وانتهاز غير السائل (قوله  
ولكن كانوا انفسهم يظلمون) التقديم هنا ايضا لرعاية الفاصلة وذلك لان المراد الاخبار  
بظلمهم انفسهم لا الرد على من زعم ظلمهم غير انفسهم فظهر لك ان التقديم فيما ذكر  
من الآيات لرعاية الفواصل ولا يخلو من الاهتمام ولا يناسب ارادة الحصر فيها عند  
من له ذوق ومعرفة بالاسباب الكلام اى مقاصده (قوله مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص)  
نفى الحسن لا يستلزم نفى الصحة ولهذا جل صاحب الكشاف والقاضي قوله تعالى  
ثم الجحيم صلوه على التخصيص اى ثم لا تصلوه الا الجحيم وهى النار العظيمة لانه كان  
بتعاضها على الناس (قوله ولهذا يقال في اياك نعبد الخ) كون تقديم اياك للاختصاص  
لا ينافى انه لرعاية الفاصلة ايضا (قوله نخصك بالعبادة) اى نجعلك دون كل موجود  
مخصوصا بالعبادة والاستعانة على جميع المهمات او على اداء العبادة وهذا المعنى يفيد ان  
التقديم للاختصاص (قوله بمعنى الخ) يشير الى ان الباء داخلة على المقصور وقوله  
بذلك اى المذكور من العبادة والاستعانة (قوله لا نعبد ولا نستعين غيرك) يشير الى ان  
القصر في هذه الآية قصر حقيقى خارج عن قصر القلب والافراد والتعيين لانها  
اقسام للاضافى كما يأتى (قوله معناه اليه لا الى غيره) اى فالتقديم للاختصاص  
واما كان كلام الأئمة في تفسير الآيتين دليلا على ان التقديم مقيد للاختصاص لانه

وقال فاما اليتيم فلا تقهر  
واما السائل فلا تنهر وقال  
وما ظنناهم ولكن كانوا  
انفسهم يظلمون الى غير ذلك  
مما لا يحسن فيه اعتبار  
التخصيص عند من له معرفة  
بالاسباب الكلام (ولهذا)  
اى ولان التخصيص لازم  
للتقديم غالبا (يقال في اياك  
نعبد ويايك نستعين معناه  
نخصك بالعبادة والاستعانة)  
بمعنى نجعلك من بين  
الموجودات مخصوصا  
بذلك لا نعبد ولا نستعين  
غيرك (وفى لا الى الله  
تتشرون معناه اليه)  
تتشرون (لا الى غيره)

لم يوجد في الآيتين من الآت الحصر الا التقديم وقد قالوا معنى الآيتين كذا فلو كان الاختصاص من مجرد ما علم من خارج وان التقديم لجرد الاهتمام كما قيل لم يناسب ان يقال ان معنى الآيتين كذا بل يقال واستفيد مما تقرر من خارج ان لاعبادته وان لاستعانة لغيره وان لاحتر لغيره افاده اليعقوبي واعلم ان الاختصاص والقصر بمعنى واحد عند علماء المعاني وذلك لانهم نصوا على ان تقديم ما حقه التأخير يفيد الاختصاص وقابلوه بالاهتمام فدل على انه غيره وعدوا التقديم المذكور من طرق القصر وكون القصر لا يتأتى في بعض المواضع مما لا ينكره القوم لانهم قالوا بافادته ذلك غالبا واما قول ابن السبكي بالفرق بين القصر والتخصيص فمخالف لما عليه اهل المعاني وحاصل الفرق الذي ذكره ان التخصيص قصد المتكلم افادة السامع خصوص شيء من غير تعرض لغيره بآيات ولا نفي بسبب اعتناء المتكلم بذلك الشيء وتقديمه له في كلامه فاذا قلت ضربت زيدا فقد اخبرت بضرب عام وقع منك على شخص خاص فصار ذلك الضرب التجربة خاصا لما انضم اليه منك ومن زيد وهذه المعاني الثلاثة اعني مطلق الضرب وكونه واقعا منك وكونه واقعا على زيد قد يكون قصد المتكلم بها ثلاثها على السواء وقد يترجح قصده لبعضها على بعض ويعرف ذلك بما ابتدأ به كلامه فان الابتداء بالشيء يدل على الاهتمام به وانه الأرجح في غرض المتكلم فاذا قلت زيدا ضربت علم ان وقوع الضرب على خصوص زيد هو المقصود لا افادة حصول الضرب منك واذا قلت ضربت زيدا علم ان المقصود وقوع خصوص الضرب على زيد فلا شك ان كل مركب من خاص وعام له جهران فقد يقصد من جهة عمومه وقد يقصد من جهة خصوصه فقصد من جهة خصوصه هو الاختصاص واما الحصر فعناء نفي الحكم عن غير المذكور واثباته للمذكور بطريق مخصوص وهذا المعنى زائد على الاختصاص (قوله اي جيع صور التخصيص) اي في جيع الصور التي افاد فيها التقديم التخصيص (قوله اي بعده) اي بعد ذلك التخصيص المفاد للتقديم وانما لم يقل اي غيره مع انه المراد اشارة الى تأخره في الاعتبار عن الاختصاص بحسب الرتبة فبعدية الاهتمام بالنظر الى ان المقصود بالذات هو التخصيص والاهتمام تابع له ومتأخر عنه في الاعتبار (قوله اهتماما بالمقدم) اي سواء كان ذلك من جهة الاختصاص او من غيرها ولا يتأني هذا المعنى قوله وراء التخصيص كما لا يخفى فينطبق الدليل اعني قوله لانهم يقدمون الخ على المدعى آه فنارى (قوله وهم ببيان) اي بذكر ما يدل عليه اعني اي اشد عناية وفي الغنيبي ان اعني يصح ان يكون اسم تفضيل مصوغا من قولهم عنى بكذا بضم العين على صيغة المبني للفعول اي اعني به فيكون مبنا للفعول في الصورة ولكنه بمعنى المبني للفاعل كما يؤخذ من التفسير السابق ويرد عليه ان صوغ اسم التفضيل من المبني للفعول شاذ ويحاج بانه جار على مذهب من يجوز

ويفيد التقديم (في الجمع)  
اي جيع صور التخصيص  
(وراء التخصيص) اي بعده  
(اهتماما بالمقدم) لانهم  
يقدمون الذي شأنه اهم  
رهم ببيان اعني (ولهذا  
يقدر) المحذوف (في بسم الله  
مؤخرا) اي بسم الله افعل  
كذا ليعيد مع الاختصاص  
الاهتمام



صوغه من المبنى للمفعول اذا كان ملازما لذلك البناء وبان ذلك ورد في كلام العرب  
والمعنى هم اشد مشغوفية ببيان الالهم ويصح ان يكون مصوغا من عنيت بكذا بفتح  
العين على صيغة المبنى للفاعل اي اردته والمعنى هم اشد ارادة ببيان الالهم وظهر  
من هذا ان معنى ورد في كلامهم تارة مبني للمفعول وتارة مبني للفاعل فليس من الافعال  
اللازمة للبناء للمفعول واعلم ان الاهتمام له معنيان احدهما كون المقدم بما يعنى بشأنه  
لشرف وعزازه وركنية مثلا فيقتضى ذلك تخصيصه بالتقديم وهذا المعنى هو المناسب  
بحسب الظاهر لان يقال لانهم يقدمون الذى شأنه اهم وهم ببيانه اعنى ونفس  
الاهتمام في هذا هو الموجب للتقديم ولا يدل تقديمه الاعلى ان التكلم له به الاعضاء  
المطلق والآخر كون المقدم في تقديمه معنى لا يحصل عند التأخير فان المفعول مثلا اذا  
تعلق الفرض بتقديمه لافادة الاختصاص فلم يتعلق الاهتمام بذاته وانما تعلق بتقديمه  
للفرض المقاد وليست الاهمية هنا هي الموجبة للتقديم بل الحاجة الى التقديم هي  
الموجبة للاهتمام بذلك التقديم فالاهمية هنا معاملة موجبة بفتح الجيم لاموجبة بالکسر  
والعلة هي الحاجة والاهمية والتقديم متلازمان معللان بعلة الحاجة لان الحاجة  
انما هي الى التقديم واهتم به لكونه محتاجا اليه وهذا المعنى يم كل ما يجب فيه  
التقديم (قوله ولهذا) اي ولاجل ان التقديم يفيد الاختصاص ويفيد مع ذلك الاهتمام  
(قوله يقدر المحذوف في بسم الله مؤخرا) اي انه يقدر ما يتعلق به الجار والمجرور  
المحذوف مؤخرا حيث كان ذلك مما له شرف وكان المقام يناسبه ارادة الاختصاص  
كما في بسم الله فاذا قدر مؤخرا افاد الاختصاص والاهتمام معا والاهتمام هنا ظاهر لان  
الجلالة بهم بها لشرف ذاتها (قوله لان المشرکين الخ) علة للمعلل مع علته (قوله  
فقصد الموحّد تخصیص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم) الاولى فقصد  
الموحّد بالتقديم تخصیص اسم الله بالابتداء اي قصر الابتداء عليه والاهتمام به لرد  
عليهم ليناسب ما قدمه ولانه اوفق بالواقع وذلك لان هؤلاء الاشقياء حيث  
كانوا يبدأون بغير اسم الله ويمضون بذلك الغير فقصد الموحّد الرد عليهم يكون  
بتخصیص اسم الله بالابتداء والاهتمام به كذا قرر شيخنا العدوى وتخصیص الموحّد  
اسم الله بالابتداء لرد عليه من باب قصر القلب لانه رد الخطاء في التعيين ان كان الكفار  
قاصدين بقولهم باسم اللات والعزى اي لا غير ذلك وان ارادوا باسم اللات والعزى  
لتقربنا الى الله كانوا معتقدين للشركة فيكون القصر المقاد بالتقديم في بسم الله لرد  
الخطاء في الشركة وهو قصر افراد آه لكن العلامة البعقوبى استشكل كون التقديم  
في كلامهم لعنة الله عليهم للتخصیص حيث قال ان تقديم المجرور في قولهم باسم اللات  
مثلا لا يصح ان يكون للاختصاص لاعتقادهم الوهية الله ولا ابتداءهم باسمه في بعض  
الاوقات من غير انكار عليهم ولا يصح ان يكون للاهتمام لانه اعظم الالكهة لانهم

لان المشرکين كانوا يبدأون  
باسماء آلهتهم فيقولون باسم  
اللات باسم العزى فقصد  
الموحّد تخصیص اسم الله  
بالابتداء للاهتمام والرد  
عليهم (واورد اقرأ باسم  
ربك) يعنى لو كان التقديم  
مقيدا للاختصاص  
والاهتمام لوجب ان  
يؤخر الفعل ويقدم باسم  
ربك لان كلام الله تعالى  
احق برعاية ما يجب برعايته  
(واجب بان الالهم فيه القراءة)  
لانها اول سورة تزلت

فصهم الله انما يعبدون غيره ليقربهم اليه وهم ببقاء فضحاء فامضاد هذا التقديم اللهم  
الان يقال التقديم للاهتمام لان المقام مقام الاستشفاع بتلك الآلهة فان قلت  
الاختصاص حيث يقصده الرد انما يكون للرد على من زعم اختصاص الغير ومشاركته  
في الحكم فاذا قيل بسم الله وقصد الاختصاص كان المعنى اني ابتدئ بسم الله لا بغيره فقط  
او لا بغيره معه كما تعتقد ايها المخاطب والمشركون لا يعتقدون ان المؤمنين يتدعون  
باسماء آلهتهم مع الله تعالى ولا باسماء آلهتهم باتفرادها فكيف صح التخصيص هنا  
للرد على المشركين قلت الرد عليهم في اعتقادهم ان الآلهة ينبغي ان يبتدأ باسمائها  
فلما حصر المؤمن الابتداء في اسم الله تعالى فهم منه انه لا ينبغي لي ان ابتدئ مع الله  
تعالى باسم آلهتك ايها المشرک لبطانها وعدم تفعلها فلا يلتفت الى الابتداء بها  
فالحصر بالنظر الى نفي امكان الابتداء باسماء الآلهة وانباتها كما عليه المخاطب لا بالنظر الى  
نفي الوقوع آه كلامه واعلم ان قصد الموحّد الرد عليهم ظاهر على جمل جملة البسملة.  
خبرية اما على جعلها انشائية فيردان الانشاء لاحكم فيه فكيف يتأتى الرد الان يحاج  
بان هذا الانشاء تضمن خبرا وهو انه لا ينبغي الابتداء باسم غير الله وهذا الحكم ينكره  
المشركون على ان كلام الشارح في ما مر يفيد ان التخصيص الواقع في الانشاء لا يعتبر  
في رد الخطاء بل يعتبر فيه الثبوت لمذكور والنفي عن الغير من غير التفات الى كونه ردا  
للخطأ نحو عمر الكرم او لا تكرم لكن ظاهر ما يأتي في اقسام القصر الثلاثة انه ينظر فيها  
لاعتقاد المخاطب مطلقا في الخبر والانشاء ( قوله يعني لو كان التقديم الخ ) هذا يدل  
على انه اراد على قوله ويفيد التقديم وراء التخصيص اهتماما بقوله ويرد عليه اي  
على كون التقديم يفيد الاهتمام والاختصاص في الغالب ويرد عليه بان كون كلام الله تعالى  
احق برعاية ما يجب رعايته مسلم لكن اذا ثبت ان الاختصاص مع الاهتمام واجب  
الرعاية في اقرأ باسم ربك وهو ممنوع فالوجه ان يكون واردا على قوله ولهذا يقدر  
المحذوف مؤخرا كما قرره في شرح المفتاح حيث قال واذا كان الواجب تقدير الفعل  
مؤخرا فما بال قوله تعالى اقرأ باسم ربك قدم الفعل فيه والحال ان كلام الله تعالى  
احق برعاية ما يجب رعايته ( قوله احق برعاية ما يجب الخ ) اي احق برعاية النكات  
التي يجب رعايتها في الكلام البليغ ( قوله بان الاهم فيه ) اي في ذلك القول وهو اقرأ  
باسم ربك وفي نسخة الإهم فيها اي في آية اقرأ باسم ربك ( قوله لانها اول الخ ) اي  
وانما كانت القراءة في تلك الآية اهم لانها اول آية نزلت من سورة فلما كانت اول آية  
نزلت كان الامر بالقراءة فيها اهم من ذكر اسم الله فلذلك قدم وانما كان الامر  
بالقراءة اهم لما ذكر لان القصود بالذات من الاتزال حفظ المنزل وهو متوقف  
على القراءة وكون الامر بالقراءة في هذه الآية اهم لما ذكر لا ينافي كون ذكر اسم الرب  
اهم لذاته فتأخيره لا يفيت التوقف المتقضى للاهمية في الجملة والحاصل ان الاهتمام

بذكر الله باسمه امر ذاتي والاهتمام بالقراءة امر عارض من حيث ان المقصود من الاتزال  
الحفظ المتوقف عليها فقدم الاهتمام بحسب العارض على الاهتمام الذاتي ففاضلة  
القراءة على ذكر اسم الله بحسب العرض ومفاضلة ذكر اسم الله على القراءة بحسب  
الذات فاعتبرت المفاضلة التي بينها العروض وفيه ان مقتضى هذا ان يكون ذكر الله  
مقدما لانه بالذات ويمكن ان يقال ان المفاضلة التي موجبها العروض كالناسخة التي  
موجبها امر ذاتي لاقتضاء المقام ايها فلم من هذا ان الاهمية الذاتية انما تقيد التقديم  
ان لم يعارضها مناسبة المقام الذي هو مقتضى البلاغة التي هي اعظم ما وقع به اعجاز  
القرآن كذا قرر شيخنا العلامة العدوي ( قوله لانها اول سورة تزلت ) وقبل اول  
ما تزل سورة الفاتحة وقبل اول ما تزل اول سورة المدثر والتحقيق ان الخلاف لفظي  
لان اول سورة تزلت بتامها سورة الفاتحة واول آية تزلت على الاطلاق اقرأ باسم ربك  
الى قوله علم الانسان ما لم يعلم واول آية تزلت بعد فترة الوحى اول المدثر فن قال اول  
سورة تزلت الفاتحة مراده اول سورة تزلت بتامها ومن قال اول ما تزل اقرأ باسم ربك  
مراده اول ما تزل على الاطلاق ومن قال اول ما تزل اول المدثر مراده اول ما تزل بعد  
فترة الوحى اذا علمت هذا فقول الشارح لانها اول سورة تزلت فيه مساححة والاولى  
ان يقول اول آية تزلت من سورة ( قوله فكان الامر بالقراءة اهم ) اى فلذا قدم  
وقوله باعتبار هذا العارض وهو كونها اول ما تزل اى والمقصود من الاتزال الحفظ  
وهو متوقف عليها ( قوله وان كان ذكر الله ) اى باسمه والواو للجمال وان وصلية وقوله  
في نفسه اى باعتبار ذاته واعترض هذا الجواب العلامة الحفيد قائلا ان اسماء تعالى  
لا يساويها شئ في الاهمية ولا يقار بها ولا يقال القراءة اهم من اسم الله ولا الامر بها  
ايضا لما في ذلك من البشاعة الظاهرة واجيب بان المراد الامر بمطلق القراءة اهم  
من الامر باختصاص القراءة باسمه تعالى وهي التي قدم فيها اسمه تعالى وان كان  
اسم الله اهم بالنظر الى ذاته فاسمه تعالى بالنظر الى ذاته اهم من القراءة ومن الامر بها  
واما بالنظر الى القراءة المشتملة على تقديمه فمطلق القراءة اهم نظرا الى ذلك العارض  
وهو السبق في النزول وانما اعتبرت تلك الاهمية لان الامر بالقراءة لم يكن معلوما  
للمخاطب في حال الخطاب فذكر الفعل اولا ليعلم حال القراءة ولو قدم اسمه تعالى  
لاقتضى ان الامر بالقراءة معلوم للمخاطب والمجهول انما هو ما تلبست به القراءة من اسمه  
تعالى فقدم لبيان وليس كذلك ولا يخفى ان هذا بعيد من كلام الشارح والا قرب  
اليه ما تقدم من تقرير شيخنا العدوي ( قوله متعلق باقرأ الثاني ) اى على انه مفعول  
والباء زائدة لتأكيد الملازمة لا فائدة للدوام والتكرار فيكون المعنى اقرأ باسم ربك اى  
اذكره على وجه التكرار وهذا بخلاف ما لو قيل اقرأ اسم ربك فان معناه اقرأ اى  
اذكره ولو مرة وعلى هذا الاحتمال يكون اسم ربك هو المقروء وهو المناسب لما ورد

فكان الامر بالقراءة اهم  
باعتبار هذا العارض  
وان كان ذكر الله اهم  
في نفسه هذا جواب  
جار الله العلامة في  
الكشاف (وبانه) اى باسم  
ربك (متعلق باقرأ الثاني)  
اى هو مفعول اقرأ الذي  
بعده

( ومعنى ) اقرأ ( الاول  
اوجد القراءة ) من غير  
اعتبار تعديته الى مقروء  
به كما في فلان يعطى كذا  
في المفتاح ( وتقديم بعض  
معمولات ) اى معمولات  
الفعل ( على بعض لان  
اصله ) اى اصل ذلك  
البعض ( التقديم ) على  
البعض الآخر ( ولا  
مقتضى للعدول عنه )  
اى عن الاصل ( كالفاعل  
في نحو ضرب زيد عمرا )  
لانه عمدة في الكلام وحقه  
ان يلى الفعل وانما قال في  
نحو ضرب زيد عمرا لان في  
نحو ضرب زيدا غلامه  
مقتضيا للعدول عن الاصل

من قوله عليه الصلاة والسلام ما انا بقارى اذهب اعتذار متضمن لطلب ما يقرأ  
ويحتمل ان يكون متعلقا بقرأ الثانى على ان الباء للمصاحبة التبركية او الاستعانة  
ويكون اقرأ الثانى اما لازما باعتبار المقروء اى اوجد القراءة متبركا او مستعينا  
باسم ربك واما متعديا اى اقرأ القرآن متبركا او مستعينا باسم ربك فهذه احتمالات  
ثلاثة وحاصلها ان اقرأ الثانى متعد ومفعوله باسم ربك بزيادة الباء او متعد ومفعوله  
محذوف او لازم واما الاول فلازم كما قاله المصنف لكن احتمال كون اقرأ الثانى لازما لا يناسب  
كلام المصنف بل المناسب له انه متعد يجعل الباء زائدة للدوام او يحذف المفعول وهو القرآن  
لان تفسير المصنف الاول بما يقتضى لزومه انما هو لافادة مخالفة الثانى وانما يخالفه يجعل  
الثانى متعديا والا لم يكن لذلك التفسير فائدة واحتمال تعدى الثانى بحذف المفعول وهو القرآن  
معرض بان القرآن لم يكن معهودا وقت النزول حتى يحذف لان هذا اول ما نزل فلا قرينة  
على المحذوف حيثئذ على ان احتمال التزيل وكذا حذف المفعول يستلزم طلب القراءة  
بدون المقروء وهذا محال فاما ان يقال بوقوع التكليف بالحال كما هو مذهب بعض  
الاشاعرة او تأخير البيان لوقت الحاجة لكن الظاهر انه طلب للقراءة في الحال بدليل  
جوابه عليه الصلاة والسلام بقوله ما انا بقارى ثلاث مرات فالوجه جعل اقرأ لثانى  
متعديا بزيادة الباء لافادة التكرار والدوام ( قوله ومعنى الاول الخ ) اى فقد نزل الفعل  
المتعدي منزلة اللازم وعلى هذا لا يكون اقرأ الثانى تأكيد الاول بل هو مستأنف  
استئنافا بآيات جواب لقوله كيف اقرأ وذلك لان الثانى اخص ولان تأكيد بين اخص  
واعم وحيثئذ اندفع ما يقال يلزم على جعل الاول لازما والثانى متعديا حالاً في الجار  
والجورز التقدم عليه الفصل بين المؤكد والتأكيد بمعمول التأكيد سلنا ان الاخص  
بؤكد الاعم فلا نسلم امتناع الفصل بين التأكيد بمعمول التأكيد كالفصل بين  
الموصوف والصفة بمعمولها كقولك مرت برجل عمرا ضارب ( قوله من غير اعتبار  
تعديته الى مقروء به ) اى الى ما تعلقت به القراءة ووقعت عليه والاضح حذف به اى  
واما على الجواب الاول فقد اعتبر تعديته الى مقروء وهو اسم ربك انما كان الاوضح  
ما ذكر لان التعبير المذكور انما يناسب احتمال كون اقرأ الاول لازما او متعديا لمفعول  
محذوف والباء للاستعانة وحيثئذ فيجعل معنى كلام الشارح الى قولنا من غير اعتبار  
تعديته الى مقروء به اى بخلافه على الجواب الاول فقد اعتبر تعديته لمقروء به فاسم  
ربك على الجواب الاول مقروء به لانه مستعان او متبرك به في القراءة لا مقروء لان  
المراد اقرأ القرآن اى اوجد القراءة مستعينا او متبركا باسم ربك وقد علمت ما يرد على  
كل من الاحتمالين بالنسبة لاقرأ الثانى ويقال مثل ذلك بالنسبة لاقرأ الاول تأمل  
كذا قرر شيخنا العدوى ( قوله وتقديم بعض معمولاته الخ ) هذا هو المطلب الثالث

من مطالب هذا الباب أي أن من أحوال متعلقات الفعل تقديم بعض مفعولات الفعل على بعض وأراد بمعمولاته كل ماله ارتباط به الشامل للسند إليه وإن كان الباب معقودا للمتعلقات التي هي ماعدا السند إليه والقرينة على هذه الإرادة قوله كالفعل الخ (قوله لأن أصله التقديم) علة لمحذوف أي يكون ذلك التقديم إما لأن الخ وقوله أي أصل ذلك البعض أي التقديم (قوله ولا مقتضى للعدول عنه) المقتضى للعدول عن الأصل مثل اتصال الفاعل بضمير المفعول المقتضى لتقدم المفعول لأنه مرجع الضمير وتأخير الفاعل ثم إن اللام في قوله للعدول إن كانت صلة لمقتضى فالجملة فيه نصب وسقوط التنوين تشبيها له بالمضاف وإن لم تكن صلة فالفتح بـ نائبة والجار متعلق بمحذوف يدل عليه لفظ مقتضى أشار الوجهين في المعنى (قوله لأنه عدة الخ) أي إنما كان أصل الفاعل التقديم لأنه عدة في الكلام أي لا يقوم الكلام بدونه بخلاف المفعول فسقط ما في الحفيد ونص ما في الحفيد أن التعليل بالعمدية لأصالة التقديم غير صحيح لأن المفعول عدة أيضا بالنسبة للفعل المتعدي لأن تعمله يتوقف على تعقل المفعول مع أنه ليس أصله التقديم فالأولى لتعليل أصالة التقديم في الفاعل بكونه مقدما على المفعول في تعلق الفعل لأن الفعل يتعلق أولا بالفاعل ثم بالمفعول فالناسب لترتيب المعنى أن يقدم الفاعل ورد هذا الاعتراض بأن المفعول فضلة مطلقا سواء كان الفعل لازما أو متعديا والفعل المتعدي إنما يتوقف تعمله على شيء يقوم به أو يقع عليه بدليل أن الكلام يتم بالفعل المتعدي مع الفاعل ولا يتم بالفعل المذكور مع المفعول كما مر (قوله وحقه أن يلي الفعل) أي لأنه لشدة طلب الفعل له صار كالجزء منه وما هو كالجزء أولى بالتقديم مما هو في حكم الانفصال (قوله مقتضى للعدول عن الأصل) أي وهو اتصال الفاعل بضمير المفعول المقتضى لتقدم المفعول إذ لو قدم الفاعل حيثئذ لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله فإن أصله) أي أجل المفعول الأول وهو زيدا في المثال (قوله أنه عاط) من عطوت الشيء تناولته وقوله أي أخذ للعطاء أي الشيء المعطى وهو الدرهم فتوالت أعطيت زيدا درهما في معنى أخذ زيد مني درهما (قوله أولان ذكره أهم) أي كما لو كان تعلق الفعل بذلك المقدم هو المقصود بالذات لغرض من الأغراض فيقدم على المفعول الآخر وذلك كما في المثال الآتي فإن تعلق القتل بالخارجي هو المقصود بالذات ليستريح الناس من أذاه دون تعلقه بالقاتل ولو كان فاعلا فيكون ذكره أولا لكونه أهم (قوله جعل الأهمية الخ) هذا اعتراض على المصنف حيث خالف صنيعه هنا ما ذكره في باب السند إليه وذلك لأنه فيما تقدم جعل الأهمية أمرا شاملا لكون الأصل التقديم ولغيره حيث قال وأما تقديمه فليكون ذكره أهم إما لأنه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه وأما لئتمكن الخبر في ذهن السامع وأما لتجميل المسرة أو المساءة الخ وهنا جعل الأهمية قسما لكون

و المفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما (فإن أصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية وهوائه عاطي أخذ للعطاء (أولان ذكره) أي ذكر ذلك البعض الذي يقدم (أهم) جعل الأهمية هنا قسما لكون الأصل التقديم وجعلها في السند إليه شاملا له ولغيره من الأمور المقتضية للتقديم وهو الموافق للفتاح ولما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال أنا لم نجد لهم اعتمادا في التقديم شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية والأهتمام لكن ينبغي أن يفسر وجه العناية بشيء يعرف له معنى

قوله وبم كانت الخ الذي  
في نسخ الشارح وبم كان  
اهم وهو المناسب لقوله  
قبله قدم للعناية ولكونه  
اهم تأمل (مصححه)

وقد ظن كثير من الناس انه  
يكفي ان يقال قدم للعناية  
ولكونه اهم من غير ان  
يذكر من اين كانت تلك  
العناية وبم كان اهم فراد  
المصنف بالاهمية ههنا  
الاهمية العارضة بحسب  
اعتناء المتكلم او السامع  
بشأنه والاهتمام بحاله  
لفرض من الاغراض  
(كقولك قتل الخارجى  
فلان) لان الاهم في تعلق  
القتل هو الخارجى المقتول  
ليخلص الناس من شره

الاصل التقديم فقتضى ماتقدم ان يكون المصنف هنا عطف العام على الخاص  
وباو وهو لا يجوز واجاب الشارح من هذا الاعتراض بالتوفيق بين الكلابين وعدم  
ثبوت العطف المذكور بقوله فراد المصنف بالاهمية فيما تقدم مطلق الاهمية ومراده  
بالاهمية هنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم وتوضيح ذلك الجواب ان  
الاهمية المطلقة اى الغير المقيدة بذاتية او غرضية لها اسباب منها اصالة التقديم  
وتمكن الخبر في ذهن السامع وتجميل المسرة او المساءة الى غير ذلك مما تقدم فان كان  
سيها غير كون الاصل التقديم من تجميل المسرة او المساءة او تمكن الخبر في ذهن السامع  
فلاهمية غرضية وان كان سيها كون الاصل التقديم فالاهمية ذاتية فالمصنف  
اراد بالاهمية هنا الاهمية العارضة المقابلة للاهمية الذاتية واراد بالاهمية السابقة  
في باب المسند اليه مطلق الاهمية الشاملة للذاتية والعرضية وجئنا فعطف الاهمية  
في كلامه على كون الاصل التقديم من عطف المغاير فصح جعله هنا الاهمية قسما  
لكون الاصل التقديم لكن يرد على هذا الجواب ان ما ذكره هنا بعد الاهمية من كون  
التأخير فيه اخلال ببيان المعنى والتناسب من جملة اسباب الاهمية العرضية فيكون  
مندرجا فيها فكيف يجعله قسما لها وحاصل ما يجب به ان يرد بالاهمية العرضية هنا  
ما كان سيها غير ما ذكره بعد وغير اصالة التقديم فالاحتراز عن الاخلال ببيان المعنى  
والتناسب ليسا دخليين عنده في الاهمية كذا قرر شيخنا العلامة العدوى (قوله جعل  
الخ) اى لان العطف يقتضى المغايرة (قوله قسما لكون الاصل التقديم الخ) اخذ  
الشارح الكونية من قول المصنف لان اصله التقديم لان ان وما دخلت عليه في  
تأويل الكون لجود خبرها (قوله شاملا) اى امرها شاملا لاهي لكون الاصل التقديم  
ولغير كونه الاصل وذلك لانه جعلها فيما تقدم مقسما حيث قال واما تقديمه فلكون  
ذكره اهم اما لانه الاصل ولا مقتضى للعدول عنه واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع  
الى آخر ما مر (قوله من الامور الخ) بيان لذلك الغير (قوله وهو) اى جعل الاهمية  
امرا شاملا لاصالة التقديم وغيره من شمول الشيء لاسبابه الموافق للفتاح ولما ذكره  
الشيخ عبد القاهر يعنى في دلائل الإعجاز (قوله حيث قال) اى الشيخ عبد القاهر  
وهذه جثية تعليل (قوله في التقديم) اى في الاغراض الموجبة له (قوله يجرى بجرى  
الاصل) اى بجرى القاعدة الكلية الشاملة لجميع اغراضه (قوله والاهتمام) عطف  
تفسير فجعل الاهتمام كالقاعدة الكلية في مطلق الشمول وذلك لان الاهتمام بالشيء  
صادق بان يكون من جهة اصالة تقديمه او من جهة تمكنه في ذهن السامع او من  
جهة تجميل المسرة او المساءة الخ وجعله كالقاعدة حيث قال يجرى بجرى الاصل ولم  
يجعله قاعدة بحيث يقول شيأ هو الاصل لان شمول القاعدة لجزئياتها وشمول الاهتمام  
لاسبابه (قوله لكن ينبغي الخ) هذا من جملة كلام الشيخ وقوله وجه العناية اى سيها

وقوله يعرفه اي لذلك الشيء بمعنى اى مزية واعتبار مثل اصاله التقديم وتمكين الخبر  
 في ذهن السامع ولا يقال ان الشيء نفس المعنى لانك اذا قلت قدم هذا لانه اهم لكون  
 الاصل تقديمه فقولك لكون الاصل تقديمه لابد من معرفة معناه اى وجهه وسببه  
 بان يقال لانه مسند اليه والاصل فيه ان يكون مقدما الى غير ذلك كذا قرر شيخنا العدوى  
 وعلم من كلام الشيخ عبدالقاهر هذا انه لا يكفي ان يقال قدم هذا الشيء للاهتمام به بل  
 لابد من بيان سبب الاهتمام بان يقال اهتم به لكون الاصل تقديمه ولا مقتضى للعدول  
 عن تلك الاصاله اولا لجل ان يتمكن الخبر في ذهن السامع الخ (قوله ولكونه اهم)  
 تفسير لما قبله (قوله من غير ان يذكر من اين كانت) اى من غير ان يذكر جواب من اين  
 كانت وجواب ذلك ذكر سببها وحيث ذكرنا المعنى من غير ذكر سببها ووجهها وقوله وبم  
 كانت اى وبأى سبب كانت تفسير لما قبله (قوله فراد المصنف) اى وحين اذ كان كلام  
 المصنف هنا مخالفا لما مر في المسند اليه الموافق لما في المفتاح ولما ذكره الشيخ عبدالقاهر  
 فيتبين ان مراد المصنف الخ (قوله الاهمية العارضة) اى لا يطلق الاهمية اى بخلاف  
 ما مر في المسند اليه فان مرادها الاهمية المطلقة الصادقة بالذاتية والعارضة والدليل  
 على ان مراد المصنف بالاهمية هنا الاهمية العارضة ما تقرر من ان العام اذ هو بل بالخاص  
 يراد به ما عدا الخاص (قوله بحسب اعتناء التكلم) اى سواء وافق نفس الامر ولا  
 (قوله بشأنه) اى بشأن المقدم (قوله لغرض من الاغراض) اى غير اصاله التقديم  
 كما تقدم (قوله قتل الخارجى فلان) الخارجى هو الخارج على السلطان فالنسبة اليه  
 من نسبة الجزئى للكل (قوله لان الاهم الخ) بمعنى ان افادة وقوع القتل على الخارجى  
 اهم من افادة وقوعه من فلان لان قصد النفس وقوع القتل على الخارجى لا وقوع القتل  
 من فلان (قوله اولان فى التأخير) اى تأخير ذلك المفعول القيد وقوله اخلا لا بيان  
 المعنى اى المراد وذلك بان يكون التأخير موهما لمعنى آخر غير مراد فيقدم لاجل  
 التحرز والتباعد عن ذلك الابهام (قوله انه من صلة بكنتم) اى لتوهم انه بعض  
 معمولاته والبعض الآخر قوله ايمانه والحاصل انه على تقدير تأخير الجار والمجرور  
 لا تكون صلة بكنتم مخصصة فيه اذ من صلته بحيث المفعول وهو ايمانه وهذا هو السر  
 في تفسير المصنف بمن التبعضية وقوله لتوهم اى توهمها قويا فلا ينافي ان هذا التوهم  
 حاصل في حال تقديمه ايضا لاحتمال تعلقه به مع التقديم لكنه ضعيف فان قلت ان التأخير  
 لا يوهم كونه من صلة بكنتم الا لو كان بكنتم يتعدى بمن ومن المعلوم انه انما يتعدى  
 بنفسه اذ يقال كنتم زيدا الحديث كما قال الله تعالى ولا يكتنون الله حديثا اجيب بانه  
 سمع ايضا تعديته بمن فيعرض الابهام بسبب ذلك فان قلت ان تقديم الجار والمجرور  
 على الجملة فيما اذا كان كل منهما نعتا هو الاصل اذ القاعدة عند اختلاف النعوت تقديم  
 النعت المفرد ثم الظرف ثم الجملة وحيث لا آية المذكورة مما جرى فيها التقديم على

(اولان فى التأخير اخلا لا  
 بيان المعنى نحو وقال  
 رجل مؤمن من آل فرعون  
 يكنم ايمانه فانه لو اخر  
 (قوله من آل فرعون)  
 عن قوله بكنم ايمانه (لتوهم  
 انه من صلة بكنتم) اى بكنتم  
 ايمانه من آل فرعون (فلم  
 يفهم انه) اى ذلك الرجل  
 كان (منهم) اى من آل فرعون  
 والحاصل انه ذكر لرجل  
 ثلاثة اوصاف قدم الاول  
 اعنى مؤمن لكونه اشرف  
 ثم الثانى لثلاثتهم خلاف  
 المقصود (او) لان فى التأخير  
 اخلا لا بالناسب كراية  
 الفاصلة نحو فاجس  
 فى نفسه خيفة موسى  
 بتقديم الجار والمجرور  
 والمفعول على الفاعل

الاصل لا يماقدم لغرض آخر يجاب بان النكات لا تنزاحم فيجوز تعددها ويرجح بعضها على بعض اعتبار التكلم فيجوز ان يقال قدم الجار والمجرور لانه الاصل لقربه من المفرد لان الاصل تقديره بالمفرد وان يقال قدم لان في تأخيرها اخلالا بالمراد ( قوله فلم يفهم انه منهم ) اي والغرض بيان انه منهم لافادة ذلك مزيد عناية الله به فتأخيرها فيه اخلالا بالمعنى المقصود ( قوله ثلاثة اوصاف ) اي كونه مؤمنا وكونه من آل فرعون وكونه يكتن ايمانه وهذه الاوصاف معمولات للفعل لان العامل في الموصوف عامل في الوصف وقوله قدم الاول اعني مؤمن اي على الجميع ( قوله لكونه اشرف ) اي ولافراده اذ التعت المفرد يقدم على غيره ( قوله ثم الثاني ) اي على الثالث وقوله لثلاثتهم الخ اي ولقربه من المفرد بحسب التعلق اذا الاصل تقدير متعلق الجار مفردا وسكت عن الثالث لانه وقع في محله فلا يسأل عنه ( قوله كناية الفاصلة ) اي كالقديم الذي لرعاية الفاصلة فان قلت ان رعاية الفواصل من البدع قلت قد سبق بيان امكان انحرافه في سلك المعاني من جهة ان المناسبة للفواصل بعد الايمان بها رعاية كونها جميعا على نمط واحد اولها كآخرها ( قوله بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل الخ ) وانما قدم الجار والمجرور على المفعول وان كان حق المفعول التقديم عليه لان تقديمه يفهم حصر الخيفة في نفسه وهو غير مراد ( قوله على الالف ) اي مبنية عليها

لان فواصل الآي على الالف

( القصر )

في اللغة الحبس وفي الاصطلاح

تخصيص شيء بشئ بطريق مخصوص وهو ( حقيق وغير حقيق ) لان تخصيص الشيء بالشيء

### القصر

( قوله في اللغة الحبس ) ومنه قوله تعالى حور مقصورات في الخيام اي محبوسات فيها وقال بعضهم هو في اللغة عدم الجاوزة الى الغير فهو من قصر الشيء على كذا اذا لم يتجاوزه الى غيره لامن قصرت الشيء حبسته بدليل التعبير بعلى ( قوله تخصيص شيء بشئ ) اي تخصيص موصوف بصفة او صفة بموصوف فالباء داخله على المقصور والشيء الاول ان ارد به الموصوف كان المراد بالشيء الثاني الصفة او بالعكس وذلك لان التخصيص يتضمن مطلق النسبة المستزمنة للنسب ومنسوب اليه فان كان المخصص منسوباً فهو الصفة وان كانت منسوباً اليه فهو الموصوف والمراد بتخصيص الشيء بالشيء الاخبار بثبوت الشيء الثاني للشيء الاول دون غيره فالقصر مطلقاً يستلزم النفي والاثبات ( قوله بطريق مخصوص ) اي معهود معين من الطرق المصطلح عليها عندهم وهو واحد من الطرق الاربع الآتية في كلامه وهي العطف وما ولا والا وانما التقديم او توسط ضمير الفصل وتعريف المسند اليه او المسند بلام الجنس على ما مر واحترز بقوله بطريق مخصوص عن قولك زيد مقصور على القيام فلا يسمى قصراً اصطلاحاً واعلم ان الباء الاولى للصاق والتعدي والثانية بلاء الاستعانة فلا يقال ان في كلامه تعلق حر في جر متعدي اللفظ والمعنى بعامل واحد ( قوله وهو حقيق الخ ) اني الشارح

( بالضمير )



بالضمير لطول الفصل او للإشارة الى ان قوله القصر ترجية وقوله حقيق خبر لمبتدأ محذوف وحيث يكون في كلام المصنف استخدام لان الضمير عائداً على القصر بمعنى التخصيص لا بمعنى الترجية (قوله وغير حقيق) اي وهو الاضافي وذلك لان السلب الذي تضمنه القصر ان كان من كل ما عدا المقصور عليه فهو الحقيق نحو ما خاتم الانبياء والرسل الامجد والافهوا الاضافي نحو ما زيد الاشاعر وحاصل ما ذكره الشارح في بيان انقسام القصر الى حقيق وغير حقيق ان الحقيق نسبة الى الحقيقة بمعنى نفس الامر لان عدم تجاوز المقصور للمقصود عليه فيه بحسب نفس الامر وان الاضافي نسبة للاضافة لان عدم التجاوز فيه بالاضافة الى شيء مخصوص وفيه نظر فان عدم التجاوز في كل من الحقيق والاضافي بحسب نفس الامر اذ لا بد في كل منهما من المطابقة لنفس الامر والا كان كاذبا وحيث فلا تظهر مقابلة عدم التجاوز بحسب الاضافة الى شيء لعدم التجاوز بحسب نفس الامر لان عدم التجاوز بحسب الاضافة الى شيء بحسب نفس الامر ايضا كما علمت فلا يصح ما ذكره الشارح وذكر العلامة السيد في حواشي المطول ان الحقيق نسبة للحقيقة بالمعنى المقابل للمجاز وان المراد بالاضافي للمجاز بمعنى ان تخصيص الشيء بالشيء بحسب الاضافة الى شيء معين مجازي له وفيه نظر لان كلا من المعنيين حقيق للقصر وليس الغرض من سوق الكلام افادة ان بعض المعنيين معنى حقيق للفظ القصر والبعض الآخر معنى مجازي له كما فهمه العلامة السيد فلا يصح ما ذكره ايضا والاولى كما قال الحفيد ان المراد بالحقيق ما لوحظ فيه الحقيقة ونفس الامر بدون ملاحظة حال المخاطب من تردد او اعتقاد خلاف او شركة والاضافي ما لوحظ فيه الحقيقة ونفس الامر مع ملاحظة حال المخاطب السابق ومن ثم صرحوا بان قصر الافراد وقصر القلب وقصر التعيين اقسام القصر الغير الحقيق لانه هو الذي يعتبر فيه حال المخاطب وانقسام القصر الى هذه الاقسام انما هو باعتبار حال المخاطب ويمكن ان ينزل كلام الشارح على ذلك وان كان ظاهر كلامه ان الاضافي لا يشترط فيه ان يكون مطابقا لما في نفس الامر حيث عطف قوله او بحسب الاضافة على قوله بحسب الحقيقة ونفس الامر بانه لا مروعي في الاضافي امر زائد على ما اعتبر في الحقيق وهو حال المخاطب اقتصر عليه ولم يذكر المطابقة لما في نفس الامر مع ان المطابقة المذكورة معتبرة فيه ايضا (قوله لان تخصيص الشيء بالشيء) الباء داخلة على المقصور عليه اي لان جعل الشيء خاصا بشيء ومختصرا فيه (قوله اما ان يكون بحسب الحقيقة وفي نفس الامر) العطف تفسيري اي اما ان يكون بحسب ذاته من غير ملاحظة شيء دون شيء سواء كان الاختصاص ايضا كذلك او لم يكن كذلك فيم القصر الحقيق والادعائي (قوله بان لا يتجاوز الى غيره) الضمير المستتر في يتجاوز راجع للشيء الاول والبارز فيه وفي غيره راجع للشيء الثاني اي بان لا يتجاوز الشيء الاول المقصور الشيء

اما ان يكون بحسب الحقيقة وفي نفس الامر بان لا يتجاوز الى غيره اصلا وهو الحقيق او بحسب الاضافة الى شيء آخر بان لا يتجاوز الى ذلك الشيء وان امكن ان يتجاوز الى شيء آخر في الجملة وهو غير حقيق بل اضافي كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود لا بمعنى انه لا يتجاوز الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيق والاضافي بهذا المعنى

الثاني المقصور عليه الى غير هذا الشيء الثاني كقولك ما خاتم الانبياء والرسول  
 الا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم فقد قصرت ختمها على محمد ونفيتها عن كل ماعداه  
 فلم يتجاوز الحتم الى غيره اصلا ( قوله وهو الحقيقي ) قال ابن يعقوب سمي هذا حقيقا  
 لان التخصيص ضد المشاركة وهذا المعنى هو الذي يتأق المشاركة فهو الاولى ان يتخذ  
 حقيقة للتخصيص فناسب ان يسمى قصرا حقيقا ( قوله بان لا يتجاوز الى ذلك الشيء )  
 اي بان لا يتجاوز الشيء الاول وهو المقصور الشيء الثاني وهو المقصور عليه الى ذلك  
 الشيء الآخر ( قوله وان امكن ان يتجاوز الى شيء آخر ) الواو الحال وان وصلية  
 اي والحال انه امكن مجاوزته الى شيء آخر وفيه نظر لان القصر الاضافي لا بد فيه  
 من مجاوزة الشيء الشيء بالفعل الى شيء آخر فقولك ما زيد الا قائم معناه ان زيدا لا يتجاوز  
 القيام الى القعود ولكن يتجاوز الى غيره من العلم او الشعر او الكتابة فالاولى ان يقول  
 وان تجاوزه لما علمت ان الذي يتا في الحقيقي انما هو المجاوزة بالفعل واما الامكان  
 فلا ينافيه واجيب بان المراد بالامكان الامكان الوقوعي لا مطلق الامكان فامكن  
 في كلام الشارح بمعنى وقع كذا قرر السيد الصفوى لكن الذي ذكره العلامة الحفيد  
 ان الشرط في الاضافي عدم التجاوز الى ما يعتبر القصر بالاضافة اليه كالتعود في المثال  
 المذكور واما غيره فلا يشترط التجاوز اليه بالفعل بل يكفي فيه امكان التجاوز وان لم يوجد  
 كما اشار اليه الشارح بخلاف الحقيقي فان عدم التجاوز فيه بالنسبة لجميع ماعدا المقصور  
 عليه من غير امكان التجاوز لغيره انتهى وحاصله ان الحقيقي والاضافي بحسب اعتبار  
 المتبر فان اعتبر التخصيص بالنسبة الى جميع الصفات الباقية فهو حقيقي سواء وجد  
 الجميع او لم يوجد شيء متدوان اعتبر التخصيص بالنسبة الى بعضها فهو اضافي وان لم يكن  
 موجودا الا ذلك البعض ( قوله في الجملة ) اي في بعض امثلة القصر لا في كلها  
 اذ قد لا يتجاوز الى شيء آخر كما اذا اعتبر القصر الذي في لا اله الا الله بالنسبة لآلهة  
 بعض البلدان فهو اضافي مع عدم التجاوز لشيء آخر اصلا ( قوله بل اضافي ) دفع به  
 توهم ان المراد بكونه غير حقيقي انه مجازي كما قال السيد ( قوله لا بمعنى انه لا يتجاوز الى  
 صفة اخرى اصلا ) اي والا كان حقيقا وهذا المعنى الذي ذكره وان كان فيه تخصيص  
 مضاد لمشاركة القيام للقعود في زيد فلصحة وجود صفة مشاركة اخرى فيه لا ينبغي  
 ان يتخذ حقيقة للتخصيص لكونه ليس باكمل وان شمله مطلق التخصيص فناسب  
 ان يسمى قصرا اضافيا لان التخصيص فيه اضافي قاله ابن يعقوب ( قوله وانقسامه )  
 اي القصر وهذا جواب عما يقال ان القصر هو التخصيص وهو من الامور الاضافية  
 لكونه نسبة بين المقصور والمقصور عليه وحينئذ فيمتنع اتصافه بالحقيقي وتقسيمه  
 الى الحقيقي والاضافي من تقسيم الشيء الى نفسه وغيره وحاصل الجواب انه ليس المراد  
 بالحقيقي ما يكون تعقله في حد ذاته لا بالقياس الى الغير بل المراد به ما كان بالاضافة الى

جميع ما يغير فهو حيثنوع من الاضافى بمعنى ما يكون تعقله بالقياس الى الغير كما ان الاضافى هنا نوع منه ايضا وهو ما يكون بالاضافة الى بعض ما يغير والحاصل انه ليس المراد بالحقيقى مالىس اضافيا مطلقا بل ما كان بالاضافة الى جميع المقصور عليه كما ان المراد بالاضافى ما كان بالاضافة الى بعض ماعدا المقصور عليه وحيثنوع فكل منهما قسم من مطلق اضافى (قوله بهذا المعنى) تنازعه الحقيقى والاضافى والباء للابسة من ملاسة الدال للدلول المشار اليه فيما سبق وهو عدم مجاوزة المقصور المقصور عليه الى غيره اصلا بالنسبة للحقيقى او عدم مجاوزة المقصور للمقصور عليه الى شئ آخر يعنى وان امكن ان يتجاوز الى غير ذلك المعنى بالنسبة للاضافى (قوله لا ينافى كون التخصيص) اى الذى هو القصر (قوله مطلقا) اى حقيقيا كان او اضافيا وقوله من قبيل الاضافات اى النسب التى يتوقف تعقلها على تعقل غيرها لتوقف كل من الحقيقى والاضافى على تعقل المقصور والمقصور عليه اولان فى كل من الحقيقى والاضافى اضافة الى الغير لكن فى الحقيقى الى الجميع وفى الاضافى الى البعض وخص احدهما باسم الاضافة لان المضاف اليه فيه متعين والآخر باسم الحقيقة لانه انسب بحقيقة التخصيص التى هى ضد المشاركة فالحقيقة موجودة فى كل منها لكنها فى الحقيقى اكمل لنى كل مشارك (قوله وهو ان لا يتجاوز الموصوف تلك الصفة الخ) كقولك ما زيد الا قائم فقد قصرت زيدا على القيام ولم يتجاوز له للعود ويصح ان تكون تلك الصفة وهى القيام لموصوف آخر (قوله الى صفة اخرى) ان اراد الى صفة كان القصر حقيقيا وان اراد الى صفة معينة من الصفات كان اضافيا وكذا يقال فيما يأتى (قوله لكن يجوز الخ) هذا الجواز ليس من مدلول القصر وقد يمنع كون تلك الصفة لموصوف آخر كما فى انما الله واحد واما فى قصر الصفة على الموصوف فلا يظهر منع الجواز فيه (قوله ان لا يتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف) كقولك ما قائم الا زيد فقد قصرت القيام على زيد بحيث لا يتجاوز الى غيره وان كان زيد متصفا بصفات اخرى كالاكل او الشرب وقوله الى موصوف آخر المراد جنس الموصوف الآخر الصادق بكل موصوف وبعض معين (قوله والمراد بالصفة) اى التى تقصر او يقصر عليها (قوله هنا) اى فى باب القصر (قوله المعنى القائم بالغير) اى سواء دل عليه بلفظ النعت النحوى كقائم او غيره كالقصر نحو ما زيد الا يقوم وسواء كان ذلك المعنى القائم بالغير وجوديا او عدما كالحال و اشار الشارح بالناية الى انه ليس المراد بالعدوية ما قابل صفات المعانى وهى الحال اللازمة لصفة اخرى فقط بل المراد بها ما قابل الذات عند المتكلمين فشملت الوجودية والعدمية كما قلنا ولا يقال تفسير الصفة بما ذكر اصطلاح المتكلمين والمناسب هنا ذكر المعنى اللغوى لانه المتبادر لانا نقول هذا المعنى لغوى ايضا فقد قال فى الصحاح الصفة كالعلم والسواد (قوله لا النعت النحوى)

لا ينافى كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات (وكل منهما) اى من الحقيقى وغيره (نوعان قصر الموصوف على الصفة) وهو ان لا يتجاوز الموصوف تلك الصفة الى صفة اخرى لكن يجوز ان تكون تلك الصفة لموصوف آخر (وقصر الصفة على الموصوف) وهو ان لا يتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف الى موصوف آخر لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخرى (والمعاد بالصفة) هذه الصفة (المعنوية) اعنى المعنى القائم بالغير (لا النعت) النحوى اعنى التابع الذى يدل على معنى فى شئ غيره الشمول

ليس المراد لا النعت النحوى فقط بل ماهو اعم منه لان هذا لا يصح لان النعت  
النحوى لا يدخل فى شئ من طرق القصر فلا يعطف ولا يقع بعد الاول ولا بعد التام ولا يتقدم  
ولا يتوسط بينه وبين منعوته ضمير الفصل وليس مستندا ولا مستندا اليه حتى يقصد  
بتعريفه باللام القصر وحينئذ فالمراد تقيده بالكلية اى انه لا يصح ارادته فى باب القصر  
اذ لا يتأتى قصره بطريق من طرقه ولا يعكر على هذا قول الشارح وبينهما الخ  
لان المراد بيان النسبة بينهما فى حد ذاتهما ونفس الامر لافى هذا الباب تأمل  
( قوله اعنى التابع ) اى اللفظ التابع وهذا جنس فى التعريف شامل لجميع التوابع وقوله  
الذى يدل على معنى فى متبوعه فصل خرج به البذل وعطف البيان والتأكيده الذى  
ليس للشمول لانها كلها لا تدل على معنى فى المتبوع لانها نفسه واورد عليه انه غير مانع  
لشموله نحو علمه فى اعجبني زيد علمه فانه تابع دل على معنى وهو العلم فى المتبوع واجيب  
بان قيد الحثية معتبر فى التعريف فالمعنى دل على معنى كائن فى المتبوع من حيث كونه  
فى المتبوع بمعنى انه يشعر بالمتبوع فى حال دلالاته على المعنى ويشعر بان هذا المعنى كائن  
فى ذلك المتبوع كالعلم فى قولك جاء زيد العالم فانه يشعر بالذات التى هى المتبوع مع المعنى  
يقطع النظر عن ضميره بخلاف العلم فى اعجبني زيد علمه فانه انما يدل على المعنى ولا اشعاره  
بالمتبوع الا باضافته للضمير العائد اليه واورد ايضا نحو اخوك من قولك جاءنى زيد  
اخوك لدلالته على الذات وعلى معنى فيها وهو الاخوة واجيب بان المراد الدلالة قصدا  
والغرض من البذل تكرير النسبة لا الاشعار بالاخوة ( قوله غير الشمول ) فصل ثان  
اخرج به التأكيد بكل واخواتها واعترض بان هذا القيد يخرج نحو الشاملون  
فى قولك جاء الناس الشاملون زيدا فانه دال على معنى فى متبوعه هو الشمول مع انه  
نعت نحوى فالتعريف غير جامع واجيب بان المراد بالشمول المنفى الشمول المفهود  
فى التوكيد وهو الذى يستفاد بالالفاظ المعلومة وفيه ضعف اذ لا قرينة على ذلك واجاب  
عبد الحكيم بجواب غير هذا بان الشمول زيد شمول مقيد غير الشمول الذى فى القوم فانه  
مطلق والمطلق غير المقيد واورد ايضا نحو العلم والرجل فى قولك اعجبني هذا العلم  
فى هذا الرجل فان تابع الاشارة نصوا على انه نعت مع انه لم يدل على معنى كائن فى المتبوع  
لانه نفسه وكذا كل نعت كاشف وقد يحاسب بان اسم الاشارة براعى معه مدلوله  
من حيث انه شئ يشار اليه وكونه علما او رجلا معنى زائد وكذا الاسم الكاشف لان  
ما قبله شئ وكونه حقيقة كذا معنى زائد لكن على تقدير تسليمه يرد حيث انه ليس  
ما فيه اشعار بشئين وهما الذات والمعنى كما قرر فى النعت لانه ليس بمشتق وعلى تقدير  
الاشعار يرد عليه التوكيد بالنفس والعين فى قولك جاء زيد نفسه او عينه لدلالة النفس  
على ان مدلول زيد موصوف يكون نفسه هى لفاعله للمعنى وليس موصوفا بكون  
ملا بيه هو الفاعل للمعنى فالاولى ان التعريف العملى افراد النعت وقيد خروج

عن مقتضى اصل الحدود ( قوله وبينهما ) اي بين المعنوية والنحوية من حيث مدلولها  
 اوبين النحوية والمعنوية من حيث دالها والاف النحوية لفظ وهو مبين للمعنى ( قوله لتصادقهما )  
 اي تصادق النعت النحوى والصفة المعنوية وفيه نظر اذا الصفة المعنوية معنى والنعت النحوى  
 لفظ فهما متباينان فلا يتأتى تصادقهما واجيب بجوابين الاول ان المراد بالتصادق التحقق  
 لا الحمل ولا شك ان هذا المثال وجد فيه الامر ان العلم نعت لاسم الاشارة على قول وصفة  
 معنوية لانه معنى قائم بالغير الجواب الثانى ان الكلام مبنى على المسامحة وذلك لان التصادق  
 بين الصفة المعنوية وبين معنى النعت النحوى ولكن لشدة الارتباط الذى بين اللفظ ومعناه  
 نسب ما للمعنى لفظ على طريق التسميح والتجوز ( قوله العلم حسن ) مثال لافتراق الصفة  
 المعنوية فان العلم صفة معنوية لانحوية لانه مبتدأ ( قوله ومررت بهذا الرجل ) مثال  
 لانفراد النعت فان لفظ الرجل نعت لاسم الاشارة ولم يدل على معنى قائم بالغير بالنظر  
 لاصله فليس صفة معنى فان قيل الرجل فى هذا التركيب يدل على معنى قائم بالغير اذ هو دال  
 على كون المشار اليه موصوفا بالرجولية ولذلك صح كونه نعتا فيكون صفة معنوية  
 قلناه من اصله لم يوضع الالذات بخلاف العلم ولو عرض له فى الحين ما ذكره  
 من التأويل فليس صفة معنوية باعتبار الاصل ويرد على هذا الجواب انه ان كان المعبر  
 فى كون الشئ صفة معنوية ما كان باعتبار الدلالة الاصلية فلا يكون قولنا ما زيد الاخو لوما  
 الباب الاساج وما هذا الازيد من قصر الموصوف على الصفة المعنوية وقد صرحوا  
 بانه منه حيث قالوا المعنى حصر زيد فى الاتصاف بكونه اخا الخ فاما ان يجعل الكل من  
 الصفة المعنوية باعتبار الحال اولا يجعل الكل من الصفة المعنوية باعتبار الاصل لان  
 الرجل حيث اعرب نعتا يقصد فيه هذا المعنى بعينه فان جعل منها كانت الصفة المعنوية  
 اعم مطلقا من النعت النحوى وهو الاقرب آه يعقوبى ( قوله واما نحو قولك ما زيد الا  
 اخو الخ ) قصد بهذا دفع ما يرد على قوله وكل منهما نوعان فان القصر فى الامثلة المذكورة  
 ليس من النوعين وحاصل الجواب انها من باب قصر الموصوف على الصفة المعنوية  
 تأويلا وقد يقال كان ينبغي ترك المثال الاول لعدم احتياج الاخ للتأويل لانه يدل على  
 معنى هو الاخوة فهو ما يدل على المعنى القائم بالغير دلالة ظاهرة وان لم يكن مشتقا  
 فتدبر ( قوله تقديرا ) حال من الصفة اى حال كون الصفة مقدرة وانما كانت الصفة  
 مقدرة فى ذلك لعدم تحققها فى ذلك لان كلا من المسند والمستند اليه فى تلك الامثلة ذات  
 وقوله فن قصر الموصوف على الصفة مبنى على ان التأويل فى جانب المقصور عليه هنا  
 كما هو الظاهر لكونه خيرا وقد يعكس ويعتبر التأويل فى جانب المقصور على معنى قصر  
 الكون زيدا على اخيك والباية على الساج والهاذية على زيد فيثبت يكون من قصر الصفة  
 على الموصوف لكنه لا يخلو عن تكلف ( قوله من الحقيقى ) حال من المبتدأ او من الخبر

وبينهما عموم من وجه  
 لتصادقهما فى نحو اعجبني  
 هذا العلم وتفاوتهما فى مثل  
 العلم حسن ومررت بهذا  
 الرجل واما نحو قولك  
 ما زيد الاخو كوما الباب  
 الاساج وما هذا الازيد فن  
 قصر الموصوف على  
 الصفة تقديرا اذ المعنى انه  
 مفصور على الاتصاف  
 بكونه اخا او ساجا او زيدا

على القول بجوازهما وحاصل ما ذكره المصنف ان القصر اما حقيقي او ادائي والحقيقي  
 اما قصر موصوف على صفة او بالعكس وكل منهما اما حقيقي غير ادائي او ادائي فهذه  
 اربعة والاضافي اما قصر موصوف على صفة او بالعكس وكل منهما اما قصر افراد  
 او قلب او تعين فهذه ستة تلك عشرة كاملة (قوله اذا اريد الخ) هذا قيد في المثال اي ان هذا  
 المثال انما يكون من الحقيقي اذا اريد ان زيدا لا يتصف بغيرها اي بكل مغاير لها من الصفات  
 واما اذا اريدانه يتصف بها لا يعاقبها فقط من الشعر مثلا كان من القصر الاضافي (قوله  
 وهو) اي قصر الموصوف على الصفة قصر حقيقيا لا يكاد يوجد اي من البليغ المتجرى  
 للصدق وهذا لا ينافي انه قد يكون من غيره لكن يكون كاذبا لفظ لا يكاد يعبر به تارة عن قلة  
 وجود الشيء فيقال لا يكاد يوجد كذا بمعنى انه لا يوجد الا نادرا تنزيلا للتأخر منزلة الذي  
 لا يقارب الوجود وتارة يعبر به عن نفي الوقوع والبدع عنه اي لا يقرب ذلك الشيء الى  
 الوجود اصلا وهذا الثاني هو المناسب لقوله بعد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء اي لعدم  
 امكان الاحاطة بصفات الشيء عادة لانه اذا تعذر في العادة احاطة المخلوق بصفات الشيء  
 لم يأت للمجتز عن نقيصة الكذب ان يأتي به فاصد المعناه الحقيقي (قوله لتعذر الاحاطة  
 الخ) اي ان تعذر احاطة المتكلم بها ثم ان ذلك التعذر لا لكثرة حتى يتوجه عليه امكان  
 الاحاطة الاجالية وكفائتها في القصر كما في ليس في الدار الا زيد بل لان من الصفات  
 ما هو حقيقي خصوصا النفسية فلا يقع من العاقل المتجرى للصدق اثبات واحدة منها  
 ونفي ماسواها مطلقا قاله الفارسي (قوله حتى يمكن الخ) تفرع على الاحاطة اي ان الاحاطة  
 بصفات الشيء التي تفرع عليها امكان اثبات شيء منها ونفي ماعدها بالكلية متعذرة  
 وضمير منها لصفات الشيء (قوله ونفي ماعدها) الاولى ونفي ماعدها اي الشيء  
 المثبت الا ان يقال انه انت الضمير نظرا الى ان الشيء المذكور صفة (قوله بل هذا) اي  
 قصر الموصوف على الطرفة قصر حقيقيا محال وهذا اضرب على قول المصنف  
 وهو لا يكاد يوجد وفيه انه لا حاجة لذلك الاضرب لان قول المصنف وهو لا يكاد يوجد  
 يفيد المحالة خصوصا وقد علل بعد ذلك بالتعذر وقد يقال ان التعرض له في المتي انما  
 هو كون هذا القصر غير واقع بالكلية وكمن امور غير واقعة وليست محالا  
 ولا دلالة للتعذر على المحالة لان المراد التعذر عادة لا عقلا على ان كثيرا ما يراد به التعسر  
 (قوله لان للصفة المنفية) المراد جنس الصفة ولو قال لان لكل من الاوصاف المنفية  
 نقيضا هو ثبوتها البتة لكان اوضح (قوله وهو) اي النقيض من الصفات التي لا يمكن  
 نفيها (قوله ولا بتقيضه) اعني عدم القيام الصادق بالجلوس والا ضطجاع اي  
 وزمان لا يتصف بالحركة ولا بتقيضها وزمان لا يتصف بالشعر ولا بتقيضه وهكذا كل  
 وصف مغاير للكتابة لا يقال المراد من قولنا ما زيد الا كاتب نفي اتصافه بغير الكتابة

(والاول) اي قصر  
 الموصوف على الصفة  
 (من الحقيقي نحو ما زيد الا  
 كاتب اذا اريدانه لا يتصف  
 بغيرها) اي غير الكتابة  
 (وهو لا يكاد يوجد لتعذر  
 الاحاطة بصفات الشيء)  
 حتى يمكن اثبات شيء منها  
 ونفي ماعدها بالكلية بل  
 هذا محال لان للصفة المنفية  
 نقيضا وهو من الصفات  
 التي لا يمكن نفيها ضرورة  
 امتناع ارتفاع النقيضين  
 مثلا اذا قلنا ما زيد الا كاتب  
 وارادنا انه لا يتصف بغيره  
 لزم ان لا يتصف بالقيام ولا  
 بتقيضه وهو محال (والثاني)  
 اي قصر الصفة على  
 الموصوف من الحقيقي  
 (كثير نحو ما في الدار الا  
 زيد)

من الصفات الوجودية والنفيس امر عديمي وحيث فلا يكون اثبات صفة ونفي  
 ماعداها محالانا نقول الكلام في القصر الحقيقي وهو لا يتصور الابتنى كل ماهو غير المثبت  
 فعلى فرض لو اريد نفي الصفات الوجودية اما يلزم عدم ارتفاع النقيضين لاصحة  
 القصر الحقيقي على ان قصد الاوصاف الوجودية فقط لو سلمنا كونه عذرا لم يدفع به  
 ما ذكر اذ من الصفات الوجودية ما يستلزم نقيض احديهما عين الاخرى كحركة  
 الجسم وسكونه فيلزم ذلك المحال قطعاً اذ من جملة النفيات الحركة فيلزم ثبوت  
 السكون عند انتفاؤها ولا يتأتى تقيهما مع المساواة كل منهما لنقيض الآخر كذا قال  
 الفارابي ورد هذا بان غايته الامتناع في بعض الاحيان وهو ما اذا كان الموصوف  
 الجسم والوصف غير الحركة او السكون وهو ظاهر ( قوله كثير ) اي لعدم التعذر  
 بالاحاطة فلا محالة بالاولى ( قوله ما في الدار الازيد ) اورد على هذا المثال بان الكون  
 في الدار المعينة لا ينحصر في زيد لان الهواء الذي لا يخلو منه فراغ عادة كائن في الدار  
 فان اجيب بان المراد نفي الكون عن نوع زيد بان يكون التقدير ما في الدار انسان واحد  
 الا زيد ليوقع الاستثناء متصلاً فلنا صار القصر اضافياً ولزم صحة هذا في قصر الموصوف  
 على الصفة الذي جعل متعذراً او محالاً اذ يصح قولك ما هذا النوب الابيض  
 بتقدير ما هذا الثوب ملونا بشئ من الالوان غير البياض فالاولى التمثيل بقولنا لا واجب  
 بالذات الا الله تعالى وما خاتم الانبياء الامجد صلى الله تعالى عليه وسلم انتهى يعقوبى ( قوله  
 المعينة ) اخذ هذا القيد من جعل اللام في الدار العهد ولابد من هذا القيد وذلك لانه  
 اذا اريد دار معينة صح ان تنحصر هذه الصفة وهي الكون فيها في زيد فلا يكون  
 فيها غيره اصلاً واما لو اريد مطلق الدار فلا يصح اذ لا يتأتى عادة حصر الكون  
 في مطلق الدار في زيد اذ لابد من كون غير زيد في دار ما ( قوله اي بالثاني ) اي وهو  
 قصر الصفة على الموصوف قصر حقيقة قال الفارابي وازجاء الضمير الى الحقيقي  
 مطلقاً بل الى مطلق القصر اصح واشمل اذ لا مانع من اعتبار القصر الادعائى في الاضافى  
 اللهم الا ان يقال انه لم يقع مثله في كلام البلغاء وان جاز وافاد عقلاً ( قوله بالمبالغة )  
 اي في كمال الصفة في ذلك الموصوف فتشقى عن غيره على وجه العموم وتثبت له فقط دون  
 ذلك الغير وان كانت في نفس الامر ثابتة لذلك الغير ايضا ( قوله لعدم الاعتداد بالـ )  
 اي وانما يفعل ذلك لعدم الاعتداد في تلك الصفة بغير المذكور وذلك اذا كان المقام مقام  
 مذمة لغير المذكور ودعوى نقصانه وذلك كما اذا وجد علماء في البلد واريده بالمبالغة  
 في كمال صفة العلم في زيد فيزل غير زيد منزلة من انتفت عنه صفة العلم لعدم كمالها  
 فيه ويقال لا عالم في البلد الا زيد ( قوله قصر حقيقة ادعائياً ) انظر هل المطلق الحقيقي  
 عليه حقيقة او مجاز واستظهر السيد الصفوى الثاني ويدل له قول الشارح اول الباب  
 بحسب الحقيقة ونفس الامر اه سم وفي العروس انه من مجاز التركيب لانه اذا قيل لا عالم

على معنى ان الحصول في  
 الدار المعينة مقصور على  
 زيد ( وقد يقصده ) اي  
 بالثاني ( بالمبالغة لعدم  
 الاعتداد بغير المذكور ) كما  
 يقصد بقولنا ما في الدار  
 الازيد ان جميع من في الدار  
 ممن عدا زيد في حكم العدم  
 فيكون قصر حقيقة ادعائياً  
 واما في القصر الغير الحقيقي  
 فلا يجعل غير المذكور  
 بمنزلة العدم بل يكون المراد  
 ان الحصول في الدار  
 مقصور على زيد بمعنى انه  
 ليس حاصل للعرو و ان كان  
 حاصل لغيره وخالد

في البلد الا زيد على وجه حصر العلم فيه وتفيه عن غيره لعدم الاعتداد بالعلم في ذلك الغير  
ففي العلم عن غير زيد الذي تضمنه هذا الحصر ليس كذلك في نفس الامر وانما نسب ذلك  
النقي الى الغير لكونه بمنزلة المنتصف بالنقي لضعف الاثبات فيه ونسبة الشيء لغير من  
هوله مجاز تركيبي ( قوله واما في القصر الغير الحقيقي ) اي وهو الاضافي فلا يجعل الخ  
وهذا الذي ذكره الشارح اشارة للفرق بين الاضافي والقصر الحقيقي الادعائي وحاصله  
ان الاضافي يعتبر بالاضافة الى شيء معين من غير اعتبار المبالغة والتزويل والحقيقي الادعائي  
مبنى على المبالغة والتزويل فاذا قلت مافي الدار الازيد واردت لا غيره وكان فيها غيره  
وتزئله منزلة العدم كان القصر حقيقيا ادعائيا وان اردت لا عمرو وكان فيها بكر وخالد  
ايضا كان اضافيا وقد يعتبر في الاضافي تلك المبالغة بان يجعل ما يكون القصر بالاضافة  
اليه منزلة العدم فاذا قلت مافي الدار الازيد بمعنى ان الحصول في الدار مقصور على زيد  
لا يتجاوز الى عمرو وان كان حاصله لبكر وخالد فذلك قصر اضافي على وجه الحقيقة  
فاذا جعل ما يكون القصر بالاضافة اليه وهو عمرو منزلة العدم كان قصرا اضافيا  
على وجه المبالغة والحاصل ان اقسام القصر اربعة قصر حقيق على وجه الحقيقة  
وقصر حقيق على وجه المبالغة وقصر اضافي على وجه الحقيقة وكذا على وجه المبالغة  
والفرق بين الثاني وهو الحقيقي الادعائي والرابع وهو الاضافي الادعائي ان الحقيقي  
يجعل فيه ماعدا المقصور بمنزلة العدم كقولنا مافي الدار الازيد اذا كان في الدار غير زيد  
وجعل منزلة العدم والاضافي يجعل فيه ما يكون القصر بالاضافة اليه منزلة العدم كالتمثال  
المذكور اذا قصد ان الحصول في الدار مقصور على زيد لا يتجاوز الى عمرو وجعل  
عمرو منزلة العدم فالاول ينزل فيه جميع من سوى المقصور بمنزلة العدم والثاني ينزل فيه  
بعض من سواء وهو ما يكون القصر بالاضافة اليه منزلة العدم واما الفرق بين الاضافي  
على وجه الحقيقة والاضافي على وجه المبالغة فقد علم بما مر كالفرق بين الحقيقي الادعائي  
والاضافي على وجه الحقيقة ( قوله بمعنى انه ليس حاصله لعمرو ) اي الذي هو ليس  
موجودا فيها وقوله وان كان حاصله لبكر وخالد اي الذين هما فيها ولم ينزلا  
منزلة العدم ( قوله والاول الخ ) لما فرغ من اقسام الحقيقي الاربعة شرع في اقسام  
الاضافي وهي ستة كما عرفت وقوله من غير الحقيقي حال من المبتدأ او الخبر او صفة  
للمبتدأ اي الكائن من غير الحقيقي ومن كلام المصنف هذا تعلم عدم جريان الانقسام  
الى الافراد والتعين والقلب في الحقيقي بل هي خاصة بالقصر الاضافي ولا يرد على هذا  
لا اله الا الله فانها من قصر الصفة على الموصوف قصر حقيقيا اي لا غيره قصر افراد  
لرد على معتدة التركة لانا نقول انها من قصر الصفة اي الالهية على الموصوف  
اي الله قصرا اضافيا اي بالنسبة الى المعبودات الباطلة وهي الاصنام والاوثان قصر  
افراد رد اعلى من اعتقد شركتها مع الله في الالهية لان العبرة في الافراد واخويه

(والاول) اي قصر  
الموصوف على الصفة (من  
غير الحقيقي تخصيص امر  
بصفة دون) صفة (اخرى  
او مكانها والثاني) اي قصر  
الصفة على الموصوف من  
غير الحقيقي (تخصيص صفة  
بامر دون) امر (آخر



بحال المخاطب واعتباره والمخاطبون بلا اله الا الله لا يعتقدون شركة كل ما عدا الله تعالى معه في الالهية حتى يكون القصر في كلمة التوحيد قصرا حقيقيا بل انما يعتقدون شركة الاوثان والاصنام فالعنى ان الالهية مقصورة على الله لا تتجاوز الى الاوثان والاصنام ولا ينظر الى الواقع كذا قرر بعض الافاضل وعلل في المطول عدم جريان الانقسام في الحقيقى بانه لا يتصور من السامع العاقل ان يعتقد ثبوت جميع الصفات لامر او جميعها الا واحدة او يتردد فيه كيف وفيها ماهى متقابلة حتى يقصر بعضها وينفى الباقي افرادا او قلبا او تعيينا وكذا قصر الصفة على هذا النوال ( قوله تخصيص امر ) وهو الموصوف المقصور والباء في قوله بصفة داخل على المقصور عليه وفي الحقيقة هو على حذف مضاف اى بثبوت صفة وازدادة صفة لما بعده من اضافة المصدر لمعموله اى تخصيص المتكلم امرا بثبوت صفة وقوله دون اخرى حال من فاعل الصدر اى حال كون المتكلم متجاوزا وتاركا للصفة الاخرى وفهم منه ان هناك صفة يمكن ان تشارك هذه في تخصيص ذلك الامر بها لكن جعلت له احديهما في مكان ليست فيه تلك الاخرى ففهم منه انه لم يتصف بتلك الاخرى وان تلك الاخرى لم يقرر لها ذلك المكان بدلا عن هذه ( قوله او مكانها ) اى او تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى وهذا قصر القلب وما قبله قصر الافراد واما قصر التعيين فهو داخل في قوله او مكانها على طريقة المصنف وفيما قبله على طريقة السكاكى وكذا يقال فيما بعد ومكانها قيل حال ومعناه او واضعا تلك الصفة مكان اخرى وقيل انه منصوب على الظرفية اى بصفة واقعة في مكان صفة اخرى واحدة كانت او اكثر ( قوله والثاني ) اى من غير الحقيقى للذى هو الاضافى ( قوله بامر ) هو الموصوف اى تخصيص المتكلم صفة بامر حاله كون المتكلم متجاوزا وتاركا امرا آخر او حال كون الصفة متجاوزة امرا آخر ( قوله او مكانه ) اى او تخصيص صفة بامر مكان آخر ( قوله معناه الخ ) ذكره لئلين به المراد من قوله دون اخرى فانه يمكن ان يصدق بالسكوت عن تلك الصفة وعدم التعرض لانتفائها مع انه ليس مرادا اذا المراد التعرض لانتفائها ( قوله متجاوز الصفة الاخرى ) اشار به الى ان دون وقع حالا وذو الحال اما المفعول المذكور وهو الامر واما الفاعل وهو المخصص فانه مراد بحسب الحقيقة فهو في قوة الملفوظ كذا في الفسارى لكن جعله حالا من الفاعل هو الذى يدل عليه قول الشارح والمتكلم يخصه باحديهما ويتجاوز الاخرى مع ان في جعله حالا من المفعول اتيان الحال من النكرة ( قوله اعتقد اشتراكه ) اى الموصوف في صفتين وفي الكلام قلب والاصل اعتقد اشتراك صفتين فيه بدليل ما يأتى له عند قول المصنف من يعتقد الشركة حيث قال اى شركة صفتين في موصوف ولو قيل اعتقد اشتراكه بين صفتين لم يحتاج للتأويل ( قوله ويتجاوز الاخرى ) اى

او مكانه ) وقوله دون اخرى معناه متجاوزا للصفة الاخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصه باحديهما ويتجاوز الاخرى ومعنى دون في الاصل

يتباعد عن ثبوت الاخرى الى نفيها (قوله ومعنى دون الخ) حاصله ان اصل دون ان تستعمل في المكان المحسوس المخطى اي التخفيض بالنسبة لمكان آخر انحطاطا يسيرا فهي في الاصل اسم مكان فيقال هذا البيت مثلا دون ذلك البيت اذا كان احط منه قليلا ثم استعملت في المكان المعنوي من الاحوال والرتب مع مراعاة ان صاحب ذلك المكان ادنى واخفض مرتبة من الآخر فيقال زيد دون عمرو في الفضل ثم نقلت الى تخطى حكم الى حكم وتجاوز حد الى حد بعد نقلها للمكان المعنوي المراعى فيه شرف غير صاحبه ثم اريد بالمصدر الذي هو التجاوز اسم الفاعل كما في كلام المصنف فيكون التقدير تخصيص التكلم امر ا بصفة حال كونه متجاوزا صفة اخرى اعتقد فيها الشركة (قوله ادنى مكان من الشيء) اي اخفض مكان اي مكان منخفض بالنسبة لمكان آخر كذا قرر شيخنا العدوي والمراد المكان المحسوس وقوله من الشيء متعلق بادنى باعتبار اصل المعنى كما يقال دنا منه وقرب منه لا باعتبار المعنى التفضيلي فلا يلزم استعمال افعال التفضيل بالاضافة ومن قاله الفناري (قوله اذا كان احط منه) اي في الحس (قوله ثم استعمل) اي نقل او المراد الاستعارة التصريحية وقوله للتفاوت الخ الاولى للرتبة المخططة كما تقدم فتكون دون استعملت في المكان المعنوي بالنقل او بالاستعارة من المكان الحسي بعد تشبيه المكان المعنوي به وقد يقال ان في الكلام حذف مضاف وفي معنى من البيانية لذلك المحذوف اي لدى التفاوت من الرتب والاحوال (قوله ثم اتسع فيه) اي بطريق النقل او المجاز المرسل من استعمال المقيد في المطلق لان المراد فاستعمل في تجاوز حدوده لم يكن هناك تفاوت كما في القيام دون القعود او من استعمال اسم الملزوم في اللازم لان التفاوت يلزمه التجاوز او المراد بالاتساع فيه صيرورته حقيقة عرفية وقوله اي في كل ذي تجاوز حد الى حد وذى تخطى الخ والمراد بالحكم المحكوم به ثم يحتمل ان المراد بالحد الحكم فالعطف للتفسير لكن يتناول كلامه حينئذ دون التي في قصر الصفة على الموصوف او الامر المحكوم عليه فالعطف مغاير فيدخل في قوله تجاوز حد الى حد دون التي في قصر الصفة على الموصوف وفي قوله تخطى حكم الى حكم دون التي في قصر الموصوف على الصفة كذا قرر شيخنا العدوي (قوله ولقائل الخ) هذا اعتراض على تعريف المصنف وحاصله انه ان اختار الشق الاول من شق التزديد كان التعريف غير جامع لبعض افراد القصر الاضافي وهو ما يكون لنفي اكثر من صفة واحدة او امر واحد وان اختار الشق الثاني كان التعريف غير مانع لصدقه على القصر الحقيقي لانه تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات وتخصيص صفة بامر دون سائر الامور (قوله كقولنا ما زيد الا كاتب) اي في قصر الموصوف على الصفة وقوله وما كاتب الا زيدا في قصر الصفة على الموصوف وقوله اشتراك ما فوق الاثنين اي اشتراك الموصوف فيما فوق الاثنين

ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذلك اذا كان احط منه قليلا ثم استعمل للتفاوت في الاحوال والرتب ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطى حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان اريد بقوله دون اخرى ودون آخر دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد آخر فقد خرج عن ذلك ما اذا اعتقد المخاطب اشتراك ما فوق الاثنين كقولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما كاتب الا زيد لمن اعتقد الكاتب زيدا وعمرا وبكرا وان اريد الاعم من الواحد وغيره فقد دخل في هذا التفسير القصر الحقيقي وكذا الكلام على قوله مكان اخرى ومكان آخر

في قصر الموصوف على الصفة واشترك مافوق الاثنين في الموصوف في قصر الصفة  
واجب باختيار الشق الثاني لكن المراد الواحد وغيره على سبيل التفضيل بان يلاحظ  
الصفات او الامور الموصوفة المتجاوز عنها تفصيلا بخلاف القصر الحقيقي فانه يلاحظ  
النفي عن الغير على سبيل الاجمال والحاصل ان النظر في غير الحقيقي الى كل فرد من المتجاوز  
عنه تفصيلا ضرورة الرد على معتد ثبوته وليس هو جميع ما غير المقصور حتى يكون  
بالنظر اليه اجالا بخلاف الحقيقي مثلا اذا قيل لاقائم الازيد ان لوحظ لا غيره كان القصر  
حقيقيا وان لوحظ لا عمرو ولا بكر ولا خالد كان اضافيا واجيب ايضا بان المراد اعم  
من الواحد وغيره بشرط ان لا يكون الاعم هو الجميع وحيتذ فلا يدخل القصر الحقيقي  
في التعريف والقرينة على ذلك المراد المقابلة واجاب في المطول باختيار الشق الثاني  
وهذا المعنى وان كان مشتركاً بين الحقيقي وغيره لكنه خصصه بغير الحقيقي لانه ليس  
بصدده التفسير للقصر الغير الحقيقي لاجل ان يميز عن القصر الحقيقي لان ذلك قد علم  
من قوله وهو نومان بل غرضه من هذا الكلام ان يرفع عليه التقسيم الى قصر الافراد  
والقلب والتعين وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف  
امر بجميع الصفات والاتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا يردده ايضا بين  
ذلك وكذا اشترك صفة بين جميع الامور انتهى (قوله وكذا الكلام الخ) اي من انه  
ان اريد مكان صفة واحدة اخرى او مكان امر واحد آخر يخرج ما اذا اعتقد المخاطب  
اكثر من صفتين او امرين وان اريد اعم دخل القصر الحقيقي لانه يصدق عليه انه  
تخصيص بصفة مكان سائر الصفات وتخصيص بامر مكان سائر الامور (قوله فكل  
منهما) اي من الاول والثاني من غير الحقيقي وقوله فكل الخ نتيجة لما تضمنه التعريف  
من التنويع فالاضرب اربعة الاول منها تخصيص امر بصفة دون اخرى الثاني  
تخصيص امر بصفة مكان اخرى الثالث تخصيص صفة بامر دون آخر الرابع تخصيص  
صفة بامر مكان آخر (قوله ومن استعمال لفظ او فيه) اي ومن لفظ او التنويع  
المستعملة فيه في قوله او مكانها او مكانه قيل ان هذا من عطف التفسير بحسب المراد  
وقال الشيخ بس الظاهر انه عطف سبب على سبب لان سبب علم ما ذكر من ذلك  
الكلام استعمال او فيه كما لا يخفى وعلى كل حال فليس ضروري الذكر فله فائدة وهو  
الدلالة على ان او في كلام المصنف للتويع لا اشك والامر قد كلامه هذا المعنى (قوله  
الاول) اي من كل منهما وكذا يقال في قوله والثاني وذلك لان قوله التخصيص بشيء  
اعم من كونه امرا او صفة وقوله دون شيء اي صفة او امر على التوزيع وكذا قوله  
بشيء اي صفة او امر وقوله مكان شيء اي صفة او امر على التوزيع (قوله من ضرب  
كل الخ) المراد بكل ما ينشئ الشياخ بقوله من قصر الموصوف على الصفة وقصر  
الصفة على الموصوف والقسم الاول من قصر الموصوف على الصفة هو المجرى عنه

(فكل منهما) اي فكل  
من هذا الكلام ومن  
استعمال لفظ او فيه ان كل  
واحد من قصر الموصوف  
على الصفة وقصر الصفة  
على الموصوف (ضربان)  
الاول التخصيص بشيء  
دون شيء والثاني  
التخصيص بشيء مكان  
شيء (والمخاطب بالاول  
من ضربين كل) من قصر  
الموصوف على الصفة  
وقصر الصفة على  
الموصوف ويعني بالاول  
التخصيص بشيء دون شيء

بقوله تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى والقسم الثاني منه هو المعبر عنه بقوله  
تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والقسم الاول من قصر الصفة على الموصوف  
هو المعبر عنه بقوله تخصيص صفة بامر دون امر آخر والقسم الثاني منه هو ما عبر  
عنه بقوله تخصيص صفة بامر مكان امر آخر وبذلك ظهر ان قول الشارح ويعنى  
بالاول الخ اى بالقسم الاول من النوع الاول والقسم الاول من النوع الثاني والحاصل  
ان المراد بالاول هو الذى لم يعبر فيه بلفظ مكان بل بدون سواء كان من قصر الموصوف  
على الصفة او العكس والمراد بالتانى ما كان فيه لفظ مكان وانما كان ذلك اولاً وهذا ثانياً  
لوقوعه كذلك فى التعريف او التقسيم (قوله من قصر الموصوف الخ) بيان لكل  
(قوله ويعنى بالاول) اى من الضريين وانما اتى بالعبارة هنا وفى قوله وبالتانى خلفه  
المراد من الاول والثانى لانه لم يبين الاول من الضريين والثانى منها لكن بداءة المصنف  
فيما تقدم بالتخصيص بشئ دون شئ وتنبه بالتخصيص بشئ مكان شئ قرينة  
على المراد افاده سم (قوله دون شئ) اى لا بالتخصيص بشئ مكان شئ فانه الثانى  
كأبأنى (قوله من يعتقد الشركة) اى غالباً وقد يخاطب به من يعتقد ان المتكلم يعتقد  
الشركة ولو كان هذا المخاطب معتقداً للانفراد كان يعتقد مخاطب انصاف زيد بالشعر  
فقط ويعتقد انك تعتقد اتصافه بالشعر والكتابة او النجوم مثلاً فتقول له ما زيد الاشاعر  
لتعلمه انك لا تعتقد ما يعتقدك فيك (قوله اى شركة صفتين) يعنى فاكثراً وكذا يقال  
فى قوله شركة موصوفين وفى الاطول قوله من يعتقد الشركة هكذا اتفقت كلمهم  
وينبغى ان يصح لخطاب من يعتقد اتصاف المسند اليه بالمقصود عليه ويجوز اتصافه  
بالغير فيقصر قطعاً التجويز الشركة (قوله فالمخاطب بقولنا الخ) اعلم ان المقصود عليه  
ابداً ما بعد الاوالمقصود ما قبلها وحاصل ما قلناه الشارح انه اذا اعتقد المخاطب ان زيدا  
شاعر وكاتب ونجم مثلاً قلت فى نفي ذلك الاعتقاد ما زيد الاشاعر هذا فى قصر  
الموصوف واذا اعتقد ان زيدا وعمرًا وخالداً اشتركوا فى صفة الشعر فقلت تقول فى نفي  
ذلك الاعتقاد ما شاعر الازيد هذا فى قصر الصفة اذا المعنى ان الشعر مقصور على زيد  
لا ينصف به عمرو مثلاً وجازان زيدا ينصف به ايضا (قوله لقطع الشركة) اى لقطع ذلك  
القصر او ذلك المتكلم الشركة التى اعتقدها المخاطب وابطالها ايها الوصف الشركة يكون  
المخاطب اعتقدها احترازاً عن الشركة فى نفس الامر فلا يصح ارادتها لعدم تحققها (قوله  
وبالتانى) عطف على قوله بالاول ومن يعتقد العكس عطف على من يعتقد الشركة السابق  
وعاملهما واحد ذاتا وهو المخاطب لكنه عامل فى الجار والجرور من حيث انه مشتق  
وفى من يعتقد من حيث انه مبتدأ فان قلنا الاختلاف بالحجية كالاختلاف الذائق قدرنا للتانى  
عاملاً اى المخاطب بالتانى الخ ويجعل من عطف الجمل والمفردات والا كان من قبيل العطف على  
معمولى عاملين مختلفين وان قلنا الاختلاف بالحجية ليس كالاختلاف الذائق فلا يحتاج الى تقدير

(من يعتقد الشركة) اى  
شركة صفتين فى موصوف  
واحد فى قصر الموصوف  
على الصفة وشركة  
موصوفين فى صفة واحدة  
فى قصر الصفة على  
الموصوف فالمخاطب بقولنا  
ما زيد الا كاتب من يعتقد  
اتصافه بالشعر والكتابة  
وبقولنا ما كاتب  
الا زيد من يعتقد اشتراك  
زيد وعمر فى الكتابة  
(ويسمى) هذا القصر  
(قصر افراد لقطع الشركة)  
التى اعتقدها المخاطب (و)  
المخاطب (بالتانى)

عامل كذا قيل وقد يقال ان العاملين هنا مختلفان ذاتا حقيقة لان المبتدأ في الحقيقة ال  
 وحينئذ فلا بد من تقدير عامل هنا كما فعل الشارح ( قوله من ضرب في كل من القصرين )  
 اى قصر الموصوف على الصفة والعكس ( قوله من يعتقد العكس اى عكس الحكم )  
 هذا بالنظر للغالب والافتد يخاطب به من يعتقد ان التكلم يعتقد العكس وان كان هو  
 لا يعتقد العكس وذلك عند قصذ ان يكون الخطاب لافادة لازم الفائدة بيان المتكلم  
 ان ما عنده هو ما عند المخاطب مثلا لاماتوهم فيه ثم ان المراد بعكس الحكم الثبوت ما ينساق  
 ذلك الحكم في قصر الصفة اذا اعتقد المخاطب ان القائم عمرو ولاز يد تقول نفيالذالك  
 الاعتقاد ما قائم الا يز يدحصر القيام فيز يدونفيا له عن عمرو وفي قصر الموصوف اذا اعتقد  
 ان يز يد اقاعد لا قائم تقول ما يز يد لا قائم اى لا اقاعد قال الشيخ بس انظر هل المراد بالاعتقاد  
 في هذا المقام حقيقته الاصولية او المراد به ما يشمل التجوز فيدخل فيه الظن بل الوهم  
 واما شمول الاعتقاد هنا لليقين فلا كلام فيه اذ هو اولى آه وقد يقال ان ظاهر قوله  
 او تساويا عنده ان الظن كالا اعتقاد وحينئذ فالمراد بالاعتقاد ما يشمل التجوز فتأمل  
 ( قوله فالحاطب ) مبتدأ خبره من اعتقد وفيه ضمير مستتر هو نائب الفاعل يرجع الى ال  
 ( قوله اعتقد اتصافه بالعمود ) اى سواء اعتقد اتصافه بشئ آخر ام لا ( قوله لقلب  
 حكم المخاطب ) اى لان فيه قلبا وتبديلا لحكم المخاطب كله بغيره بخلاف قصر الافراد  
 فانه وان كان فيه قلب وتبديل لكن ليس لكل حكم المخاطب بل فيه اثبات البعض ونفي  
 البعض ( قوله او تساويا عنده ) ينبغي كما قال الصفوى ان يدخل في قصر التعيين ما اذا كان  
 التردد بين امرين هل الثابت ابعدهما او كلاهما وكذا ما لو جزم بثبوت صفة على  
 التعيين واصاب وبثبوت اخرى معها لاعلى التعيين وكذا اذا شك في ثبوت واحدة  
 واتفاتها بخلاف ما لو اخطأ في الصفة التي اعتقد ها على التعيين فان القصر حينئذ  
 يكون بالنسبة اليها قصر قلب والنسبة لما تردد فيه قصر تعيين ( قوله على ما يفصح  
 عنه لفظ الايضاح ) اى فالاول حل كلامه هنا عليه ليطابقا وان احتمل على بعد عطفه  
 على يعتقد الشركة اى ان المخاطب بالاول من يعتقد الشركة او تساوى عنده  
 الاتصاف فان اى الاتصاف بالصفة والاتصاف بغيرها في قصر الموصوف واتصاف  
 الموصوف بصفة واتصاف غير بها في قصر الصفة وعلى هذا فيكون قصر التعيين  
 داخلا في الاول والحاصل انه لو لا ما في الايضاح لا يمكن عطف تساويا عنده على يعتقد  
 الشركة فيكون قصر التعيين داخلا في الاول وهو التخصيص بشئ دون شئ فيوافق  
 ما في المفتاح وعبارة الايضاح والمخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى  
 الامران عنده فهي صريحة في العطف الذي قاله الشارح ( قوله الامران ) اشار  
 بذلك الى ان ضمير تساوى يراجع لعلوم من السياق وهو الامران الشاملان للامرين في قصر  
 الصفة وللصفتين في قصر الموصوف ( قوله بالصفة المذكورة وغيرها ) اى على سبيل

اعنى التخصيص بشئ  
 مكان شئ من ضرب في كل  
 من القصرين ( من يعتقد  
 العكس ) اى عكس الحكم  
 الذي اثبتته التكلم فالحاطب  
 بقولنا ما يز يد الا قائم من  
 اعتقد اتصافه بالعمود  
 دون القيام وبقولنا ما  
 شاعر الا يز يد من اعتقد  
 ان الشاعر عمرو ولا يز يد  
 ( ويسمى ) هذا القصر  
 ( قصر قلب لقلب حكم  
 المخاطب او تساويا عنده )  
 عطف على قوله يعتقد  
 العكس على ما يفصح عنه  
 لفظ الايضاح اى المخاطب  
 بالثاني اما من يعتقد العكس  
 او من تساوى عنده  
 الامران اعنى الاتصاف  
 بالصفة المذكورة وغيرها  
 في قصر الموصوف  
 واتصاف الامر المذكور  
 و غيره بالصفة في قصر  
 الصفة حتى يكون المخاطب  
 بقولنا ما يز يد الا قائم من  
 يعتقد اتصافه بالقيام  
 او العمود من غير علم  
 بالتعيين وبقولنا ما شاعر  
 الا يز يد من يعتقد ان الشاعر  
 يز يد او عمرو من غير ان يعلم  
 على التعيين

(ويسمى) هذا القصر  
(قصر تعيين) لتعيينه  
ما هو غير معين عند المخاطب  
فالخاص ان التخصيص  
بشيء دون شيء قصر افراد  
والتخصيص بشيء مكان  
شيء ان اعتقد المخاطب  
فيه العكس قصر قلب  
وان تساوى يا عنده قصر  
تعيين وفيه نظر لانا لو سلمنا  
ان في قصر التعيين  
تخصيص شيء بشيء مكان  
آخر فلا يخفى ان فيه  
تخصيص شيء بشيء دون  
آخر فان قولنا ما زيد الاقام  
لمن يردده بين القيام  
والقعود تخصيص له  
بالقيام دون القعود ولهذا  
جعل السكاكي التخصيص  
بشيء دون شيء مشتركين  
قصر الافراد والقصر  
الذي سماه المصنف قصر  
تعيين وجعل التخصيص  
بشيء مكان شيء قصر قلب  
قط (و شرط قصر  
الموصوف على الصفة

البديلة قالوا بمعنى او ويدل لذلك قوله بعد حتى يكون المخاطب الخ (قوله وانصاف  
الامر المدكور وغيره) الواو بمعنى او (قوله حتى يكون الخ) تبرع على قوله او تساوى  
فحتى تبرع بمعنى الفاء (قوله ما زيد الاقام) اي في قصر الموصوف وقوله وبقولنا  
ما شاعر الا زيد اي في قصر الصفة (قوله لتعيينه) اي القصر او التكلم وقوله ماى  
حكما وقوله غير معين اي مبهم عند المخاطب شك في ثبوته (قوله فالخاص) اي حاصل  
ما سبق من قوله والاول من غير التحقيق الى هنا وقوله ان التخصيص اي تخصيص التكلم  
شئنا بشيء ففاعل المصدر ومفعوله محذوفان والمفعول المحذوف الذى هو الشئ ان كان  
واقعا على الصفة كان المراد بقوله بشيء الموصوف فيتحقق قصر الصفة على الموصوف  
اي جعلها مقصورة على الموصوف وان كان واقعا على الموصوف كان المراد بقوله  
بشيء الصفة فيتحقق قصر الموصوف على الصفة اي جعلها هذا الموصوف مقصورا على  
تلك الصفة قالوا في بشيء داخل على المقصور عليه على كلا الامرين (قوله والتخصيص  
الخ) يجوز ان يكون بالنصب عطفا على اسم ان فيكون من عطف معمولين على معمول  
ان ويجوز الرفع ويكون من عطف الجمل وقوله بشيء اي صفة كان او موصوفا (قوله  
وان تساوى يا عند قصر تعيين) هذا قسم قوله ان اعتقد (قوله وفيه نظر) اي في هذا  
الحاصل نظر (قوله لانا لو سلمنا) فيه اشارة الى منع كون التعيين من تخصيص شيء بشيء  
مكان آخر وحاصل ذلك النظر اننا لانعلم ان في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان  
شيء آخر لان المخاطب به لم يثبت الصفة الاخرى في قصر الموصوف حتى يثبت التكلم  
مكانها ما يعينه بل هو متردد بينهما سلمنا ان فيه تخصيصا بشيء مكان شيء آخر واو احتمالا  
فلا يخفى ان فيه ايضا تخصيصا بشيء دون شيء آخر فيكون داخلا في الاول وحينئذ فجعل  
قصر التعيين من تخصيص شيء بشيء مكان شيء لامن تخصيص شيء بشيء دون آخر تحكم  
(قوله ولهذا) اي ولاجل ان قصر التعيين فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر وان كونه  
من تخصيص شيء بشيء دون آخر اظهر من كونه من تخصيص شيء بشيء مكان آخر جعل الخ  
وهذا اعتراض ثان غير الحكم اي انه يلزمه الحكم ومخالفة من تقدمه من المؤلفين  
بلا موجب (قوله والقصر الذى سماه المصنف الخ) تبرأ الشارح من هذه التسمية اشارة  
الى ان السكاكي لا يقول بها اذا قصر الاضافى عنده نوعان فقط قصر قلب لمن يعتقد  
العكس وقصر افراد لمن يعتقد لشركة ومن لا يعتقد شيئا فدرج ما يسميه المصنف تعيينا  
في الافراد ولا مشاحة في الاصطلاح الان في قصر التعيين ازالة الشركة الاحتمالية  
بخلاف القسم الثانى من الافراد فان فيه ازالة الشركة الحقيقية وقد يقال ان البحث  
الوارد على المصنف لازم للسكاكي ولا يختص به المصنف اذ كما انه لا وجه لتخصيص  
التعيين بالتعريف الذى فيه مكان كما عند المصنف لا وجه لتخصيصه بالتعريف الذى  
فيه دون كما عند السكاكي فالصواب جعل التعريفين شاملين لقصر التعيين وهذا كله

بل ان معاد مكان خلاف . فناد دون كما اعتبره المصنف والا لم يختص البحث بقصر  
التعيين بل يجرى البحث في التعريفين باعتبار القصيرين الاولين ايضا لصدق كل منهما  
حينئذ على الآخر فتدبر ( قوله قصر قلب فقط ) اى لا قصر قلب وتعيين كما جعله المصنف  
وتحصل مما تقدم ان قصر التعيين لم يدرجه احد في قصر القلب لظهور ان لا عكس  
فيه اصلا واما عند السكاكى فالتعيين من افراد الافراد لا قسم له لان الافراد عنده عبارة عن  
قطع الشركة سواء كانت بطريق الاحتمال او الاعتقاد وعند المصنف الافراد قطع  
الشركة الاعتقادية فلا يتناول التعيين لانه قطع الشركة الاحتمالية لاشتراك الصفتين  
او الموصوفين في ان كلا منهما يحتمل ان يكون تابا بديل الآخر فعليه يكون التعيين  
قسما لكل من الافراد والقلب ( قوله وشرط قصر الموصوف على الصفة الخ ) فديقال  
هذا الاشرط ضائع لعله مما تقدم من ان المخاطب بقصر الافراد من يعتد الشركة  
فان هذا يفيد ان قصر الافراد انما يكون عند اعتقاد الاشتراك في الوصفين فهو  
تصريح بماعلم التزاما وخص هذا الشرط بقصر الموصوف على الصفة دون قصر  
للصفة على الموصوف لان الموصوفات لا تكون الامتافية طالة السراى وفي بس  
ظاهر كلام المصنف انه لا اشرط في قصر الصفة على الموصوف افرادا وفيه نظر  
فانه بشرط في قصر الصفة على الوصف عدم تنافى الانصافين اذ لو كان الوصف بما  
لا يصح قيامه بمحلين لم يأت اعتقادا لمخاطب ثبوته لموصوفين فلا يأتى فيه قصر الافراد  
نحو قولك لا بزيد الا عمرو ونحو ما افضل البلد الا زيد لانه لا يجتمع الموصوفان في وصف  
الابوة ولا في وصف الفضيلة فلا يأتى فيهما قصر الافراد بخلاف نحو قولك لا جواد  
الا حاتم في قصر الافراد فيصح لان الجود يمكن ان يتصف به اثنان واجيب بان المصنف  
ترك هذا الاشرط في قصر الصفة اما لدرته لان تنافى انصاف الموصوفين بالصفة  
نادر والكثير عدم تنافيهما والكثير بمنزلة اللازم فلامعنى لا اشرطه واما التعويل  
على ظهور المقايسة انتهى ( قوله افرادا ) حال من قصر وشرط مجئ الحال من المضاف  
اليه موجود اى حال كونه افرادا اى ذا افراد او مفعول مطلق اى قصر افراد  
او مفعول لاجله اى لاجل الافراد ( قوله عدم تنافى الوصفين ) عدم تنافيهما  
صادق بان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه او مطلق نحو ما زيد الا ماش  
لا ييض ولا ضاحك قلله يس وفي عبد الحكيم مراد المصنف بعدم تنافى الوصفين ان  
لا يكون مفهوم احدهما عين نفي الآخر وذلك كالفجعية والشاعرية ولا مزوما لنفي  
الآخر لزوما يينا يحصل في الذهن بمصولة كالقعود والقيام اذ لو كان كذلك لم تصور  
اعتقاد المخاطب اجتماعهما لان امتناع النفي والانيات من اجل البدييات  
فلا يتحقق قصر الافراد لا يتناء على اعتقاد الشركة وبهذا تعلم انه لا يرد ما قيل ان  
صحة اعتقاد المخاطب الاجتماع لا يتوقف على عدم التنافى لجواز ان يعتقد خلاف

افرادا عدم تنافى الوصفين  
ليصح اعتقاد المخاطب  
اجتماعهما في الموصوف  
حتى تكون الصفة النفية  
في قولنا ما زيد الاشاعر  
كونه كاتب او منجما لا كونه  
منجما اى غير شاعر لان  
الانحام وهو وجدان  
الرجل غير شاعر ينافى  
الشاعرية ( و ) شرط  
قصر الموصوف على  
الصفة ( قلنا تحقق تنافيهما )  
اى تنافى الوصفين حتى  
يكون النفي في قولنا ما زيد  
الاقائم كونه قاعدا  
او مضطجعا او نحو ذلك  
بما ينافى القيام ولقد احسن  
صاحب المفتاح في اجمال  
هذا الاشرط لان قولنا  
ما زيد الاشاعر لن اعتقاده  
كاتب وليس بشاعر قصر  
قلب على ما صرح به  
في المفتاح مع عدم تنافى  
الشعر والكتابة

الواقع اذا الاعتقاد المطابق للواقع ليس بلازم في القصر ولا حاجة للجواب عنه بان المراد عدم تنافي الوصفين في اعتقاد المخاطب لافي الواقع انتهى ( قوله ليصح الخ ) علة لعدم التنافي ( قوله حتى تكون الخ ) حتى تقر بعبية بمنزلة الفاء وما ذكره من عدم منافاة كونه كالبالكونه شاعرا مبني على ان المراد الكتابة والشعر بالقوة فلا يصح اذا يمكن اجتماعهما لان المراد بالكتابة الفاء الكلام نثرا بقرينة مقابلتها بالشعر الذي هو الفاء الكلام نظما كذا ذكر بعضهم ( قوله وقلبا الخ ) فيه العطف على معمولي عاملين لان قلبا عطف على افرادا والعامل فيه قصر وتحقيق عطف على عدم والعامل فيه شرط وفيه خلاف والراجح المنع اذا لم يكن احدا للمولين جارا ومجرورا متقدما كافي قولك في الدار زيد والحجرة عمرو واجاب الشارح بانه من عطف الجمل حيث قال وشرط الخ ان قلت انما جاء هذا من جعل قوله افرادا وقلبا مفعولا لاجله ونحن نجعلهما حالا فيكون العامل فيهما شرط وحيث فيكون من قبيل العطف على معمولي عامل واحد وهو جائز قلت مازال البحث واردا لان اختلاف جهة العمل ينزل منزلة اختلاف العامل بناء على ماحققة العلامة الرضى وقوله وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا الخ سكت عن شرط قصر الصفة على الموصوف قلبا نحو انما الكاتب زيد لا عمرو لمن اعتقد ان الكاتب عمر ولا زيد ولا يخفى عليك ان وصف الكتابة يمكن اجتماع الموصوفين فيه وحيث فلا يشترط فيه تحقق التنافي بل تارة لا يتحقق كما مثلنا وتارة يتحقق نحو لو اب زيد لا عمرو فانه قصر صفة على موصوف قصر قلب ولا يمكن اجتماع موصوفين في وصف ابوة زيد ( قوله تحقق تنافيهما ) اي تحقق تنافي الوصفين في الواقع لاجل ان يكون اثبات التكلم احدى الصفتين شعرا باثناء غيرها وهي الصفة التي تنافيه فيكون القصر قصر قلب يقين بخلاف ما اذا لم تكن احديهما منافية للآخرى فان المخاطب يجوز اجتماعهما في بادئ الرأي فيحتمل ان يكون قصر افراد ويحتاج في كونه قصر قلب الى امر خارجي يعرف به ان المخاطب يعتقد العكس ( قوله حتى يكون التنافي الخ ) حتى تقر بعبية بمعنى الفاء ( قوله وانحو ذلك مما ينفي في القيام ) اي ككونه مستلقيا اي وليس التنافي بما ذكر من القصر كونه كاتب او شاعرا لعدم منافاتهما للقيام ( قوله ولقد احسن الخ ) هذا تعريض بالمصنف من كونه اساء في اشراط هذا الشرط وهو تحقق التنافي في قصر الموصوف على الصفة قصر قلب فكان ينبغي له اهماله كما اهمله السكاكي ( قوله على ما صرح به في الفتاح ) اي لان الشرط في قصر القلب على كلام صاحب الفتاح اعتقاد المخاطب عكس ما ذكره التكلم سواء كان التنافي بينهما محققا في الواقع ام لا قول الشارح مع عدم تنافي الشعر والكتابة اي في الواقع لصحة اجتماعهما في موصوف واحد وان كان المخاطب يعتقد تنافيهما والمراد بعدم تنافيهما واحد وان كان مفهومهما مختلفا ( قوله ومثل هذا ) اي ومثل هذا القول وهو ما زيد الاشاعر لمن اعتقد انه كاتب ( قوله خارج عن اقسام القصر ) اي



مع ان القصر لا يخرج عنه هذا الاقسام الثلاثة قطعا (قوله خارج عن اقسام القصر)  
 اى القصر الاضافى اما خروجه عن قصر الافراد فلاعتقاد المخاطب التصافه بصفة  
 وفى قصر الافراد لابد ان تعتقد المخاطب اجتماعهما واتصافه بهما \* واما خروجه  
 عن قصر التعيين فلكون المخاطب به متردد الاعتقاد عنده والمخاطب هنا معتقد ثبوت  
 احدهما وانتفاء الآخر \* واما خروجه عن قصر القلب فليعدم تحقق تنافى الوصفين  
 هنا فى الواقع وهو شرط فيه لابد منه على ماقل المصنف وقوله على ما ذكره المصنف  
 اى من اشتراط هذا الشرط فى قصر القلب واما على صنيع السكاكى من اهماله فلا يكون  
 هذا المثال خارجا عن الاقسام الثلاثة بل من قبل قصر القلب كما علمت (قوله هذا  
 شرط للحسن) اى لحسن قصر القلب لا لصحته وحيث فلا يخرج ما زيد الاشاعر لمن  
 اعتقد انه كاتب عن اقسام القصر الثلاثة بل هو من قبل قصر القلب وان كان غير  
 حسن (قوله او المراد التنافى فى اعتقاد المخاطب) اى سواء تنافى فى الواقع او لا كما فى المثال  
 المذكور ثم انه ليس المراد بتنافيهما فى اعتقاد المخاطب اعتقاده تنافيهما فى نفس الامر  
 بان يعتقدانه لا يمكن اجتماعهما فى نفس الامر بل المراد اعتقاده ثبوت احدهما وانتفاء  
 الاخرى فصح رد الشارح الا ترى (قوله اما الاول) اى وهو كونه شرطا فى حسن  
 قصر القلب وحاصل هذا الرد اننا لانسلم ان هذا مراد المصنف لعدم اشعار لفظ الكتاب  
 به اذا اصل فى الشروط ان تكون للصحة لا للحسن بل كلامه فى الايضاح الذى هو  
 كالشرح لهذا الكتاب ينافى كونه شرطا للحسن لانه قال ليكون اثبات الصفة مشعرا  
 بانتفاء غيرها فان قضيته ان الشرط للتحقق لا للحسن سلما ان لفظ الكتاب مشعرا به  
 شرط فى الحسن فلانسلم عدم حسن الخ فبطل حيثذ كونه شرطا فى الحسن فقول  
 الشارح فلا دلالة للفظ اى لفظ الكتاب اعنى المتن عليه (قوله واما الثانى) اى  
 كون المصنف اراد تنافى الوصفين فى اعتقاد المخاطب لا بحسب نفس الامر (قوله  
 بما ذكره فى تفسيره) اى بما ذكره فى التفريع على تفسيره اى تعريفه وذلك لانه عرفه  
 بانه تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى ثم فرع على ذلك قوله والمخاطب بالتنافى  
 من يعتقد العكس (قوله فيكون هذا الاشتراط ضائعا) يرد مثل هذا على قوله وشرط  
 قصر الموصوف افرادا عدم تنافى الوصفين لان عدم تنافى الوصفين وامكان  
 اجتماعهما معلوم من قوله فى التفريع على تعريفه والمخاطب بالاول من يعتقد الشركة  
 فكان اللائق ترك الاشتراط فيها لهذا المعنى ولهذا لم يتعرض فى المفتاح لهذين الشرطين  
 المذكورين فى قصر الافراد وقصر القلب (قوله وايضا لم يصح) اى على ارادة  
 هذا الاحتمال الثانى (قوله لم يصح قول المصنف) اى فى الايضاح الذى هو كالشرح  
 لهذا الكتاب وحاصل كلام الشارح انه لو كان مراد المصنف التنافى بحسب اعتقاد  
 المخاطب لم يصح قول المصنف فى الايضاح معترضا على السكاكى انه لم يشترط

ومثل هذا خارج عن  
 اقسام القصر على ما ذكره  
 المصنف لا يقال هذا شرط  
 للحسن او المراد التنافى  
 فى اعتقاد المخاطب لانا  
 نقول اما الاول فلا دلالة  
 للفظ عليه مع اننا لانسلم  
 عدم حسن قولنا ما زيد  
 الاشاعر لمن اعتقده كاتبا غير  
 شاعر واما الثانى فلان  
 التنافى بحسب اعتقاد  
 المخاطب معلوم بما ذكره  
 فى تفسيره ان قصر القلب  
 هو الذى يعتقد فيه  
 المخاطب العكس فيكون  
 هذا الاشتراط ضائعا  
 وايضا لم يصح قول  
 المصنف ان السكاكى لم  
 يشترط فى قصر القلب  
 تنافى الوصفين وعلل  
 المصنف اشتراط تنافى  
 الوصفين بقوله ليكون  
 اثبات الصفة مشعرا  
 بانتفاء غيرها وفيه نظرين  
 فى الشرح

في قصر القلب تنافي الوصفين كما شرطناه وذلك لأن السكاكي قد اشترط فيه كون  
 مخاطب معتقدا للعكس وهذا هو المراد بالتنافي في اعتقاد المخاطب فدل هذا على أن  
 مراد المصنف تنافي الوصفين في الواقع لا بحسب اعتقاد المخاطب اذ يعد ان يعترض  
 المصنف على السكاكي بما هو قائل ومعتزق به وانما يعترض عليه بما تحقق اهماله له  
 وهو التنافي في نفس الامر (قوله وعلل المصنف) اي في الايضاح وأشار الشارح بهذا  
 الى بطلان دليل المصنف بعدما ابطال مدعاء من اشتراط الشرط المذكور (قوله ليكون  
 الخ) اي انما اشترط في قصر القلب تنافي الوصفين لاجل ان يكون اثبات الصفة شعرا  
 بانتفاء الاخرى انتهى فاذا قيل ما زيد الا فاقم كان اثبات القيام شعرا بانتفاء القعود ولم  
 يحصل ذلك الاشعار الا اذا كان البوصفان متنافيين في نفس الامر (قوله وفيه نظيرين  
 في الشرح) اي وحيث قلح مع السكاكي في اهمال ذلك الشرط وحاصل ذلك الظاهر  
 انه ان اراد ليكون اثبات التكلم الصفة شعرا بانتفاء غيرها وهو ما اعتقده المخاطب فقيه  
 ان اداة القصر مشعرة بذلك من غير حاجة للتنافي وان ازيد ان اثبات المخاطب الصفة  
 مشعر بانتفاء غيرها وهي التي اثبتنا للتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكسا لحكم  
 المخاطب فيكون قصر قلب فقيه ان اثبات المخاطب لا اعتبار له بانتفاء شيء اصلا اذ غاية  
 ما يفهم منه الاثبات فقط وانتفاء الغير ان فهم منه التكلم فقرينة او عبارة كما يقول  
 ما زيد الا فاعاد فيقول التكلم رد اعليه ما زيد الاشاعر ولا يتوقف على التنافي والحاصل  
 ان شرط قصر القلب اعتقاد المخاطب عكس ما ذكره التكلم سواء تحقق التنافي  
 بينهما ام لا وما ذكره المصنف من اشتراط تنافي الوصفين لا يتم (قوله وقصر التعيين)  
 اي وهو اثبات التكلم احد الامرين المتردد فيها او احد الامور المتردد فيها وقوله  
 اعم اي من كل واحد منهما على انفراد وليس المراد انه اعم من مجموعهما بان يتحقق  
 بدون هذا المجموع لانه لا يمكن لان الوصفين فيه اما متباينان او لا واسطة  
 بينهما فان كانا متباينين تحقق القلب والتعيين دون الافراد وان كانا غير متباينين تحقق  
 الافراد والتعيين دون القلب والعموم باعتبار المحل وليس العموم باعتبار نفس  
 حقيقة قصر التعيين لانها مبينة لكل من حقيقة القصرين اذ لا يصدق قصر الافراد  
 الا عند اعتقاد المشاركة ولا يصدق قصر القلب الا عند اعتقاد العكس ولا يصدق  
 قصر التعيين الا عند عدم الاعتقادين وانما كان قصر التعيين اعم محلا من كل من  
 قصرى الافراد والقلب لان الاول على ما مر عليه المصنف محله ما لا تنافي فيه والثاني  
 محله ما فيه التنافي وقصر التعيين محله ما فيه التنافي وغيره فكون اعم من الاول  
 لشموله ما فيه التنافي واعم من الثاني وهو قصر القلب لشمومه ما ليس فيه التنافي  
 والحاصل ان عمومه بالنسبة للاول لوجوده في محل الثاني وعمومه بالنسبة لثاني لوجوده  
 في محل الاول وليس عمومه بالنسبة لهما معا بان يتحقق بدون هذا المجموع والالزم

(وقصر التعيين اعم)  
 من ان يكون الوصفان  
 فيه متنافيين او لا فكل  
 مثال يصلح لقصر الافراد  
 او القلب يصلح لقصر  
 التعيين من غير عكس  
 (وللقصر طرق) والمذكور  
 ههنا اربعة وغيرها  
 قد سبق ذكره فالاربعة  
 المذكورة ههنا (منها  
 العطف

وجود محل يصدق فيه وحده وهو ما ليس فيه الثاني ولا غيره وهذا فاسد كالا يخفى  
 ( قوله فكل مثال الخ ) اشارة الى ان العموم بحسب التحقق باعتبار الصلاحية  
 لا بحسب الصدق او التحقق بالفعل ( قوله من غير علس ) اى لانه ربما صلح للتعين  
 مالا يصلح للافراد وهو القلب وربما صلح له مالا يصلح للقلب وهو الافراد ( قوله  
 وللقصير ) اى سواء كان حقيقيا او غيره وقوله طرق اى اسباب تقيده ( قوله والمذكور )  
 اى والطرق المذكور ففيه تدكير الطريق نظرا للفظ ال او يقال اراد بالمذكور الشيء  
 وهو مذكر وقوله ههنا اى في باب القصير ( قوله وغيرها ) اى كضمير الفصل وتعريف  
 السند او السند اليه بال الجنسية وتقدم ما حقه التأخير من المعولات واما التصريح  
 بلفظ الاختصاص وما في حكمه فلا يعد من طرق القصير اصطلاحا وكذا التأكيد  
 غير الشمولي فحواجا زيد نفسه اى لا غيره وانما اقتصر المصنف على ذكر هذه الاربعة  
 في هذا الباب اما لان القصير الاصطلاحي هو ما كان بهذه الاربعة وما كان بغيرها  
 كضمير الفصل وتعريف السند او السند اليه ونحو لفظ الخصوص فليس باصطلاحي  
 وان كان قصرا بالمعنى القوي وان القصير يضمير الفصل وتعريف السند او السند اليه  
 داخل في القصير الاصطلاحي بان يكون عبارة عن التخصيص باحد الطرق السبعة  
 ولم يذكر هذه الثلاثة في هذا الباب لاختصاصها بالسند والسند اليه وقد تقدم  
 ذكرهما وعلى كلا الاحتمالين التخصيص الحاصل بصريح لفظ الخصوص والتأكيد  
 ابس داخلا في القصير الاصطلاحي هذا حاصل ما ذكره العلامة عبد الحكيم ( قوله منها  
 العطف ) اى بلا وبلى ولكن وانما تقدم العطف على بقية الطرق لانه اقواها للتصريح  
 فيه بالطرفين المثبت والنفي بخلاف غيره فان النفي هناك ضمني ثم النفي والاستثناء اصرح  
 من انما واخر التقديم عن الكل لان دلالة على القصير ذوقية لا وضعية واعلم  
 ان العطف يكون للقصير الحقيقي والاضافي وذلك لانه ان كان المعطوف خاصا  
 نحو زيد شاعر لا عمر وفاقصير اضافي وان كان عاما نحو زيد شاعر لا غير زيد فالقصير  
 حقيقي ( قوله زيد شاعر لا كاتب ) اى لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ( قوله والثاني بالعكس )  
 وهو ان الوصف المنفي فيه معطوف عليه والمثبت معطوف لكن كون ثاني الاخير معطوفا  
 على المنفي محل نظر لانه ان عطف بالنصب على لفظ المنصوب المنفي لم عمل ما في المثبت  
 وهى انما تعمل في المنفي وان عطف بالرفع على محل المنصوب فالعطف على محل  
 المنصوب هنا ممنوع لزال رعاية المحلية بوجود الناصح واما رفعه بتقدير البدأ  
 فيخرج به عن كونه معطوفا لان بل اذا دخلت على جملة كانت ابتدائية واضرابة  
 لا عاطفة لانها انما تعطف المفردات وكلامنا في افادة الحصر بالعطف ويمكن ان يجاب  
 بان العطف على المحل لا يمنع على مذهب البصريين الذين لا يشترطون وجود المحرر  
 اى الطالب لذلك المحل والتال جار عليه على ان المحل وان كان لا يقيق مع العامل المعبر

يقولك في قصيره ) اى  
 قصر الوصف على  
 الصفة ( افرا دا زيد  
 شاعر لا كاتب او ما زيد  
 كاتبا بل شاعر ) مثل  
 مثالين اولهما الوصف  
 المثبت فيه معطوف عليه  
 والنفي معطوف والثاني  
 بالعكس

لكنه اعتبرها للضرورة ولكون ماضية العمل وانما ذكر بل بعد التني دون الاثبات لانها بعد التني تفيد الاثبات للتابع فتفيد القصر وبعد الاثبات لا ترفعه عن التبوع بل تجعله في حكم السكوت عنه فلا تفيد القصر فحق ما زيد كاتب بل شاعر معناه نفي الكتابة عن زيد واثبات الشعر له ونحو زيد كاتب بل شاعر معناه ثبوت الشعر له مع السكوت عن نفي الكتابة واثباتها زيد آه سرامي واعلم ان افادة بل للقصر مبنى على ان ما قبل بل في التني متقرر تفيد كما عليه الجمهور واما على انه مسكوت عنه كما قاله بعضهم فلا تفيد القصر فالمصنف متى على ما قاله الجمهور ( قوله وقلنا الخ ) اقتصراره على القصرين ربما يوهم عدم جريان طريق العطف في قصر التين لكن المفهوم من دلائل الايجار جريانه فيه فالاعتصار لما يصرح به الشارح في قوله ولما كان الخ ( قوله زيد قائم لا قاعد ) اي لمن اعتقد انه قاعد والشرط وهو تنا في الوصفين موجود

( قوله وما زيد قائما بل قاعد ) اي لمن اعتقد انه قائم ومثل بمثالين لما سبق ( قوله فان قلت الخ ) حاصله ان قصر القلب بطريق العطف لا فائدة له على مذهب المصنف مطلقا وذلك لانه شرط فيه تحقق تنا في الوصفين واذا تحقق اي ثبت تنا فيهما كما في المثالين علم من نفي احدهما ثبوت الآخر وكذا من ثبوت احدهما نفي الآخر وحيث لا فائدة في عطف المثبت على التني او عطف التني على المثبت وكذا على مذهب غيره في صور تحقق التنا في قد علمت ان هذا الاراد بحسب مذهب المصنف وكذا بحسب مذهب غيره اذا تحقق التنا في واما اذا لم يتحقق التنا في فالامر ظاهر وقول الشارح ثابتات احدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير وكذا نفي احدهما يكون مشعرا بثبوت الآخر ولو زاد الشارح ذلك لكان اولي ليشمل المثال الثاني والجواب الذي ذكره شامل له ايضا لان حاصله ان الجمع بين التني والاثبات للتنبيه على رد الخطأ بالتني سواء تقدم او تأخر ( قوله قلت الخ ) حاصله ان فائدة التعرض لنفي الغير بعد اثبات المطلوب بطريق الحصر الاشعار بان المخاطب اعتقد العكس لان القيد الزائد من البليغ حيث لا يحتاج اليه تطلب له فائدة واقرب شيء يعتبر فائدة له بالذوق السليم الرد على المخاطب فان التبادر من قولنا كان كذا لا كذا ان المعنى لا كذا كما تزعم ايها المخاطب وكذا قولنا ما كان كذا بل كذا معناه بالذوق السليم ما كان كذا كما تزعم ايها المخاطب بل كذا يقول الشارح الفائدة فيه اي في نفي الغير وقوله التنبيه اي تنبيه المخاطب وغيره وقوله على رد الخطأ اي الواقع من المخاطب وقوله وان المخاطب الخ عطف على رد عطف لازم على ملزوم او عطف تفسير وهذا التنبيه ليس من جوهر اللفظ بل من الذوق كما علمت من انه اذا وقع في الكلام شيء مستغنى عنه بحسب الظاهر فان الذهن يطلب له فائدة فاذا وجد ما يناسبه حل عليه لان كلام البليغ يحمل على المناسب وانما قال التنبيه على رد الخطأ الخ لان كلامه في قصر القلب ولان الاراد فيه اقوى

( وقلنا زيد قائم لا قاعد )  
او ما زيد قائما بل قاعد  
فان قلت اذا تحقق تنا في  
الوصفين في قصر القلب  
فثبتات احدهما يكون  
مشعرا بانتفاء الغير فافادة  
الغير واثبات المذكور  
بطريق الحصر قلت  
الفائدة فيه التنبيه على  
رد الخطأ فيه وان المخاطب  
اعتقد العكس

فلان في انه قد تكون فائدة النفي التنبيه على تردد المخاطب اذا كان قصر تعين وقد يقال  
 يمكن ان الذهن يحمل ذلك الزائد على التنبيه على ان المخاطب متردد فانه فائدة يصح  
 الحمل عليها وحيثئذ فيكون ذلك القصر من قصر التعيين فلم يتم التنبيه الذي ذكره  
 الشارح ولذا اجاب بعضهم بجواب آخر وحاصله ان فائدة نفي الغير بعد اثبات المذكور  
 بطريق الحصر تأكيده الحكم المنكر المناسب للقيام وبيانه ان الحكم المقرر هنا منكر لا اعتقاد  
 المخاطب عكسه والحكم المنكر يجب تأكيده في اثبات ضدا وخلاف المعتقد في الحكم  
 المعتقد وفي العطف بالنفي او الاثبات تقرير ما تقرر او لا تقدر توصيل بالعطف المقيد للحصر  
 صراحة الى التأكيد المناسب للقيام ولا يقال قد قررت ان مقام قصر القلب مقام انكار  
 وبيئت فيه ان العطف فيه يفيد التأكيد ومعلوم ان قصر الافراد انما يرد في مقام الانكار  
 ايضا ولا تأكيده فيه اصلا لان الحكم المثبت معلوم مسلم ولا معنى للتأكيد فيه والنفي  
 وهو المنكر بالفتح لم يشتمل على اداة تأكيده فلم يستقم فيه ان العطف فيه للتأكيد ولا جرى  
 على قاعدة الخطأ بالانكار لا تقول المنكر على المخاطب في قصر الافراد هو التشريك  
 والعطف فيه يفيد الوحدة بالزوم ويقيد بالمطابقة نفي غير من اتسب له الحكم والكلام  
 على تقدير الوحدة فاذا قيل زيد جاء لا عمرو فعناه جاء زيد وحده لا عمرو فقيه تأكيده  
 الوحدة المنافية للتشريك المدعى الا انه كثيرا ما يستغنى عن ذكر تلك الوحدة بالعطف  
 لاستلزامه ايها في الكلام مع العطف تأكيده بهذا الاعتبار آه يعقوب (قوله لكنه  
 خال عن الدلالة على ان المخاطب اعتقده قاعد) اي فاذا جئنا بالعطف دل بالذوق السليم  
 على انه معتقد لذلك خطأ فان التبادر من قولنا كان كذا لا كذا ان المعنى لا كذا كما تزعم ايها  
 المخاطب (قوله بحسب المقام) اي حال المخاطب فان اعتقد المخاطب شركة زيد وعمرو  
 في الشاعرية او في اتفانها كان قصر افراد وان اعتقد العكس كان قصر قلب ولا تغفل  
 عن كون تنافي الوصفين المتباشر عند المصنف في قصر القلب اذا كان قصر موصوف  
 على صفة لا قصر صفة على موصوف للابشكال عليك كون زيد شاعر لا عمرو قصر قلب  
 ومثل الصنف بمثلين لما سبق (قوله لتقديم الخبر) اي على الاسم كما هو السياق (قوله لبطلان  
 العمل) اي عمل ما لان شرط عملها ترتيب معموليها وقد قد الترتيب بين الاسم والخبر  
 لان شاعر خبر مقدم وعمرو مبتدأ مؤخر ويجوز ان يكون الوصف مبتدأ وما بعده  
 فاعلا غني عن الخبر ان قلت ما يعبدل مثبت فعلى تقدير لو جعل عمرو فاعلا بالصفة لم يصح  
 عملها في المعطوف لعدم اعتمادها على حرف النفي اذا التقدير ما شاعر زيد بل شاعر عمرو قلت  
 العامل في المعطوف ليس صفة مقدرة بل الصفة المعتمدة على حرف النفي عاملة في المعطوف  
 عليه اصالته وفي المعطوف تعاو قوله لبطلان العمل اي مطلقا عند الجمهور او الا اذا كان  
 الخبر ظرفا عند ابن عصفور وبعض النحاة لا يقول لبطلان العمل مع عدم الترتيب مطلقا

فان قولنا زيد قائم وان دل  
 على نفي القعود لكنه خال  
 عن الدلالة على ان المخاطب  
 اعتقده قاعد (وفي قصرها)  
 اي قصر الصفة على  
 الموصوف افراد او قلبا  
 بحسب المقام (زيد شاعر  
 لا عمرو او ما عمرو شاعر بل  
 زيد) ويجوز ما شاعر عمرو  
 بل زيد بتقديم الخبر لكنه  
 يجب حيثئذ رفع الاسمين  
 لبطلان العمل ولما لم يكن في  
 قصر الموصوف مثال  
 الافراد صالحا للقلب  
 لا شراط عدم التنافي في  
 الافراد وتحقيق التنافي  
 في القلب على زعمه اورد  
 للقلب مثالا يتنافى فيه  
 الوصفان بخلاف قصر  
 الصفة

كافي الرضى بقول الشارح في المطول وقد اجمع النحاة على وجوب رفع الاسمين  
لبطلان العمل اى اجمع اكثرهم (قوله وتحقق التنافي في القلب) اى وتحقق التنافي  
وعدم التنافي لا يمكن اجتماعهما في محل واحد وقوله على زعمه اى على مذهب السكاكي  
الذى لا يشترط تحقق التنافي فيه وحيث قد قال قال الواحد عندهم يصلح لهما (قوله اورد  
للقلب مثالا) اى غير مثال الافراد وقوله اورد جواب لما وقوله مثالا اى واحدا في  
الاثبات وآخر في النفي وعدهما واحدا نظر المتعلقةما (قوله يصلح لهما) اى لان ما ذكر  
من اشتراك التنافي وعدمه انما يتأتى في قصر الموصوف على الصفة ولا يتأتى في قصر الصفة  
على الموصوف لظهور التنافي بين كل موصوفين والفرق بين القصيرين انما هو بحسب  
اعتقاد المخاطب فقوله ما قائم الا زيد يصلح لهما آه سري (قوله كل ما يصلح مثالا  
لها) اى للافراد والقلب في قصرى الموصوف والصفة (قوله لم يتعرض لذكره)  
اى لافي قصر الموصوف ولا في قصر الصفة (قوله وهكذا في سائر الطرق) اى باقى  
طرق القصر وهى انما والاستثناء والتقديم (قوله ومنها النفي والاستثناء) اى النفي اى  
اداة من ادواته كليس وما وان وغيرها من ادوات النفي والاستثناء بالاواحدى اخواتها  
ولم يقل المصنف ومنها الاستثناء لان الاستثناء من الاثبات كقوله قام القوم الا زيد الا يفيد  
القصر لان الغرض منه الاثبات والاستثناء قيد صحيح له فكأنك قلت جاء القوم المغايرون  
زيد ولو كان الاستثناء المذكور من طريق القصر لكان من طريقه الصفة ايضا نحو جاء  
الناس الصالحون بخلاف ما تقدم فيه النفي ثم اتى فيه بالاستثناء سواء ذكر المستثنى منه ام لا  
نحو ما جاني الازيد فان الغرض منه النفي ثم الاثبات المحققان للقصر وليس الغرض منه  
تحصيل الحكم فقط والاقيل جاني زيد والحكم في ذلك الاستعمال والذوق السليم ولذلك  
يستعمل النفي ثم الاستثناء عند الانكار دون الاثبات ثم الاستثناء آه يعقوبى (قوله ما زيد الا  
شاعر) اى لمن يعتقد انصافه بالشعر وغيره (قوله ما زيد الا قائم) اى لمن اعتقد انه قاعد وانظر  
لمكرر المثال في قصره دون قصرها وهلا اقتصر على مثال واحد لكل منهما ولا يقال انه  
لم يكرر المثال في قصرها لصلحية المثال الذى ذكره لقصر القلب والافراد لانه لم يشترط في  
قصر الصفة عدم صحة اتصاف الموصوفين به اى قصر القلب بخلاف قصر الموصوف فانه  
شروطه اذا كان افراد اعدم تنافى الوصفين وقلبا تنافيهما فخل بمثال فيه عدم التنافي وبمثال فيه  
التنافي لا نقول هذا الغرض يحصل بمثال واحد لان النفي هنا غير مصرح به فان قدر منافيا  
كان للقلب والا كان للافراد فقوله مثلا ما زيد الشاعر ان قدرت لا معجم كان للقلب ولا كاتب كان  
للافراد وكذلك قولك ما زيد الا قائم ان قدرت لا قاعد كان للقلب وان قدرت لا شاعر كان  
للافراد وهذا بخلاف العطف فانه لا بد فيه من التصريح بالنفي ويستحيل ان يكون منافيا وغير مناف  
فلا بد في معن المتالين واعلم ان هذا كله باعتبار ما جل عليه الشارح كلام المصنف والافكلام

فان مثالا واحدا يصلح  
لها ولما كان كل ما يصلح  
مثالا لهما يصلح مثالا لقصر  
التعين لم يتعرض لذكره  
وهكذا في سائر الطرق  
(ومنها النفي والاستثناء  
كقوله في قصره) افراد  
(ما زيد الا شاعر) (و) قلبا  
(ما زيد الا قائم وفي قصرها)  
افرادا وقلبا (ما شاعر الا  
زيد) والكل يصلح مثالا  
للتعين والتفاوت انما هو  
بحسب اعتقاد المخاطب  
(ومنها انما كقوله في  
قصره) افرادا (انما زيد  
كاتبو) قلبا (انما زيد قائم  
وفي قصرها) افرادا وقلبا  
(انما قائم زيد) وفي دلائل  
الاجاز ان انما ولا العاطفة  
انما يستعملان في الكلام

المصنف في حد ذاته ليس فيه تصريح بافراد ولا قلب حتى تكون الامثلة لهما فقط (قوله  
 ماشاعر الا زيد) اي لمن اعتقد ان زيدا وعمرا شاعر او عمرا فقط (قوله والكل) اي  
 من الامثلة المذكورة لقصره او لقصرها يصلح الخ وهذا مكرر مع قوله سابقا وهكذا  
 في سائر الطرق (قوله والتفاوت) اي التباين بين ما تقدم والتعين انما هو بحسب اعتقاد  
 المخاطب وفيه انه لا اعتقاد في قصر التعيين فكان الاولى ان يقول بحسب حال المخاطب  
 واجيب بان في الكلام حذف الواو مع ما عطفت الي بحسب اعتقاد المخاطب وعدم  
 اعتقاده فان اعتقد المخاطب الاشتراك فهو افراد وان اعتقد العكس فقلب وان لم يعتقد  
 شيئا تعين (قوله كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب) اي لمن اعتقد انه كاتب  
 وشاعر (قوله وقلبا انما زيد قائم) اي لمن اعتقد انه قاعد ويرد على تعدد المثال مامر  
 من ان المثال الواحد يصلح للافراد والقلب لان القائمة قد تضاف لما ينافيها كالقاعدية  
 فيكون القصر قلبا والى ما ينافيها كالشاعرية فيكون افرادا فلاوجه لتعدد المثال  
 (قوله وفي قصرها افرادا وقلبا) اي بحسب المقام واعتقاد المخاطب فان كان معتقدا ان  
 القائم زيد وعمرو فافراد وان اعتقد انه عمرو فقلب ولا تغفل عما تقدم من ان الامثلة  
 المذكورة لقصره او لقصرها تصلح للتعين (قوله وفي دلائل الابعاز الخ) هذا  
 شروع في الاعتراض على المصنف وحاصله ان المصنف جعل انما لقصر القلب وقصر  
 الافراد وكذلك جعل فيما تقدم لانهما مع ان الذي في دلائل الابعاز ان انما ولا العاطفة انما  
 يستعملان في الكلام البليغ في قصر القلب دون الافراد وهذا الاعتراض من الشارح  
 على المصنف بالنسبة لانما بحسب ما شرح به كلامه لكن يمكن انه لا يرد عليه الاعتراض  
 بالنسبة لها لان امثله لها يمكن ان تخص بقصر القلب (قوله انما يستعملان الخ) ان كان  
 الشارح نقل عبارة الدلائل بالمعنى ولفظ انما من الشارح ورد عليه انه استعمل انما  
 في قصر الافراد في نفس العبارة التي اعترض بها على المصنف لان قوله ان انما ولا انما  
 يستعملان الخ رد على من قال انهما يستعملان فيهما وهذا قصر افراد غافرنه وقع فيه الا  
 ان يقال ان الشارح ليس ملتزما لحقبة كلام صاحب الدلائل فيجوز ان يكون مر جبا  
 لما قاله المصنف فاستعملها في قصر الافراد على مذهبه وانما نقل كلام الدلائل ليلين المذهبين  
 لالافساد كلام المصنف حتى يعترض عليه بانه وقع فيما فرمنه وان كانت انما وقعت في عبارة  
 الدلائل والشارح نقلها بلفظها فالاعتراض المذكور وارد على صاحبها (قوله  
 المعتد به) اي وهو البليغ (قوله دون الافراد) اي والمصنف قد استعمل لاقى الافراد  
 في بحث العطف السابق وانما ليس في كلامه تصريح باستعمالها لقصر الافراد لكن  
 الشارح شرحه على انها تستعمل له (قوله و اشار الى سبب الخ) فائدة هذه التوطئة  
 دفع توهم ان قول المصنف تضمنه راجع لقوله وفي قصرها فقط دون ما قبله ايضا

وانما تعرض المصنف لبيان سبب افادة انما القصر لمخالفة بعضهم في ذلك حيث قال  
السبب في افادتها القصر تركيها من ان التي هي لتوكيد الاثبات وما التي لتوكيد  
النفي ولا يجوز ان توجه الاثبات والنفي لما بعده بظهور التناقض فاحدهما راجع لما  
بعده والآخر لما عداه وكون ما راجعا لما بعده خلاف الاجماع فتعين ان الاثبات  
للمذكور والنفي لما سواه فجاء القصر ورد هذا التوجيه بانه مبني على مقدمتين فاسدتين  
لان ان لتأكيد النسبة ايجابا او سلبا نحو ان الله لا يظلم الناس شيئا لتأكيد الاثبات فقط  
وما كافة لنافية وجماعت من الخلاف في سبب افادة انما القصر ائدفع ما يقال ان سبب  
افادة التقديم الحصر ذلك التضمن الذي ذكره المصنف فهلا تعرض لبيان ذلك السبب  
كما تعرض لبيان السبب في انما واعلم ان الموجب للحصر في انما بالكسر موجود في انما  
بالفتح فن قال سبب افادة انما الحصر تضمنها معنى ما والا قال بذلك في انما المفتوحة  
لوجود هذا السبب فيها ومن قال ان السبب اجتماع حرفي توكيد قال به في انما ايضا  
لذلك ومن هنا صح الزمخشري دعواه ان انما بالفتح قيد الحصر كاتما وقد اجتمعا في  
قوله تعالى قل انما يوحى الى انما الحكم الله وحد فالاولى لقصر الصفة على الموصوف  
والثانية بالعكس وقول ابن حيان هذا شيء انفرد به الزمخشري مردود بما ذكرنا وقوله  
ان دعوى الحصر هنا باطلة لاقتضاها انه لم يوح اليه غير التوحيد مردود ايضا بانه  
حصر اضافي او ان خطاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان للمتركن فالمعنى ما  
اوحى الى في امر الربوبية الا التوحيد لا الاشرار آه فسارى (قوله تضمنه معنى ما  
والا) في ذكر التضمن اشارة الى ان ما في انما ليست هي النافية والى ان ان ليست للاثبات  
على ما توهمه بعض الاصوليين لان المناسب على ذلك التقدير ان يقال لكونه بمعنى  
ما والا وبيان ذلك ان انما لو كانت مركبة من ان التي للاثبات وما النافية لم ترد على  
الاثبات والنفي الموجودين في ما والا فلا يحسن ذكر التضمن بل المناسب على هذا  
التقدير ان يقال لكونه بمعنى ما والا (قوله تضمنه معنى ما والا) اى لاشتماله على معنى ما  
والا اللتين هما في افادة الحصر ايتين ومعناها هو الاثبات والنفي وقديقال ان النفي  
والاثبات التي هو معناهما هو عين الحصر فكأنه قال انما افادت انما الحصر  
لتضمنها الحصر الذي هو معنى ما والا وهذا تعليل لشيء بنفسه وان اريد بمعنى ما  
والا غير الحصر كان الدليل غير مفيد ان انما قيد الحصر اللهم الا ان يلاحظ ان معنى ما  
والا مجمل وان كان في الواقع هو الحصر قررر شيئا العدوى (قوله الى انه) اى انما  
ليس ملتبسا بمعنى ما والا اى اشارة بلفظ التضمن الى ان معنى انما ليس هو معنى ما والا بعبارة  
حتى كأنها مرادفة لهما ووجه تلك الاشارة ان تضمن الشيء معنى الشيء لا يقتضى  
ان يكون كهو من كل وجه بخلاف كونه نفسه ولهذا يقال ان انما ولو شاركت ما  
والا في افادة القصر تختلف معهما في ان انما تستعمل في ما من شأنه ان لا ينكر

المعتد به لقصر القلب دون  
الافراد و اشار الى سبب  
افادة انما القصر بقوله  
(تضمنه معنى ما والا)  
واشار بلفظ التضمن الى  
انه ليس بمعنى ما والا  
حتى كأنهما لفظان مترادفان



وماو بالعكس كما يأتي ولو كانت انما معناها هو معنى ماو الا كما في المترادفين لم تختص عنهما  
 بافادة غير مفادهما هذا محصل كلامه ( قوله حتى كأنهما ) اي اتنا وما والالفاظ مترادفات  
 هذا تقرير على المنى وهو كون انما ملتبسة بمعنى ماو الا وانما عبر بكان ولم يقل حتى انهما لان  
 انما اذا كانت بمعنى ماو الا لا يكونان مترادفين بل كالمترادفين لان من شرط المترادفين ان يحددا  
 معنى وافرادا في اللفظ وهنالك كذلك لان انما مفرد وماو الامر كسب ولها لا يقال الانسان  
 مرادف للحيوان الناطق ( قوله اذ فرق الخ ) علة للنفى وقوله بين ان يكون في الشيء معنى  
 الشيء وذلك كما في التضمن كتضمن انما معنى ماو الا وقوله وان يكون الشيء الشيء على  
 الاطلاق اي من كل وجه وذلك كما في المترادفين فالاول لا يقتضي كونه كنه من كل وجه  
 والثاني يقتضي ( قوله فليس كل كلام الخ ) تقرير على قوله انه ليس بمعنى ماو الا وذلك  
 كالامر الذي شأنه ان ينكر فانه صالح لان يستعمل فيه ماو الا ولا يصلح لانما لانها انما يستعمل  
 فيما شأنه ان لا ينكر ولكن الزائدة فانه يصلح معها ماو الا دون انما نحو ما من اله الا الله ولا يصح  
 ان يقال انما من اله الله لان من لا تزاد في الاثبات وكذلك احد وعرب يصلح معها ماو الا  
 دون انما فيقال ما احد الا هو يقول ذلك ولا يقال انما احد يقول ذلك لانهما لا يقعان في حيز  
 الاثبات فلو كان انما بمعناها كان كل كلام يصلح فيه ماو الا يصلح فيه انما ( قوله ولما اختلفوا  
 في افادة انما القصر ) اي وفي عدم الافادة فقال بعضهم انها لا تفيد وقيل تفيد عرفا  
 وقبل عرفا واستعمالا ( قوله وفي تضمنه الخ ) عطف سبب على مسبب ( قوله بينه ) اي  
 المذكور من افادة انما القصر ومن تضمنها معنى ماو الا ( قوله لقول المفسرين الخ ) ان  
 قلت دلالة انما على القصر بالوضع فكيف يقام عليه الدليل قلت المقصود بيان ان  
 الواضع انما جعلها دليلا على القصر بواسطة جعله متضمنا معنى ماو الا ولما كان في  
 تضمنه اياه خفاء حتى ترد فيه جاعة استشهاد عليه بقول الصحابة ائمة التفسير وايداه  
 بالمناسبة المحسنة للتضمن لا المتضمنة للتركيب آه سوامي وفي الغني في هذا الاستدلال  
 نظرا لما فيه من الدور لان المفسرين يستدلون بقول اهل المعاني فاذا استدلال اهل المعاني  
 بقول المفسرين جاء الدور فالمناسب الاستدلال باستعمال العرب واجيب بان المراد  
 بالمفسرين الذين يستدلون بكلام علماء المعاني المتأخرون منهم والمراد بالمفسرين الذين  
 استدلال البيانيون بكلامهم المتقدمون من العرب العارفون بموضوعات الالفاظ نحو ابن  
 عباس وابن مسعود ومجاهد من فسر القرآن من اكابر الصحابة قيل تدوين علم المعاني  
 فالتمسك بقولهم من حيث اتهم علماء اللغة فهو من باب الاستدلال بالنقل عن اللغة والحاصل  
 ان المفسرين حيث قيدوا بكونهم من ائمة اللغة والبيان الموثوق بهم فلم يقولوا الا ما تقر  
 عندهم لغة وبيانا فلا يرد ان يقال لامعنى للاستدلال على معنى لفظ لغوي لانه  
 انما ثبت بالنقل آه ( قوله انما حرم عليكم الميتة بالنصب ) مبتدأ ومعناه خبره اي هذا

اذ فرق بين ان يكون في  
 الشيء معنى الشيء وان  
 يكون الشيء الشيء على  
 الاطلاق فليس كل كلام  
 يصلح فيه ماو الا يصلح فيه  
 انما صرح بذلك الشيخ في  
 دلائل الاعجاز ولما اختلفوا  
 في افادة انما القصر وفي تضمنه  
 معنى ماو الا بينه بثلاثة  
 اوجه فقال ( لقول المفسرين  
 انما حرم عليكم الميتة بالنصب  
 معناه ما حرم عليكم الا  
 الميتة ) هذا المعنى ( هو  
 المطابق لقراءة الرفع ) اي  
 رفع الميتة وتقدير هذا  
 الكلام ان في الآية ثلاث  
 قراءات وحرم مبنيا للفاعل  
 مع نصب الميتة ورفعها  
 وحرم مبنيا للمفعول مع  
 رفع الميتة كذا في تفسير  
 الكواشي فعلى القراءة  
 الاولى ما في انما كافة اذ لو  
 كانت موصولة لبقى ان بلا  
 خبر والموصول بلا عائد

الكلام معناه الخ ( قوله وهذا المعنى ) اى المذكور لانما في هذه الآية ( قوله هو المطابق الخ ) اى الموافق لها في اعادة القصر وان اختلف طريق القصر في القرائين فالطريق في القراءة الاولى اعم وفي القراءة الثانية تعريف الطرفين ( قوله اى رفع الميتة ) اى مع بناء حرم للفاعل ( قوله مع نصب الميتة ) اى على انه مفعول حرم وقوله ورفعها اى خبر ان اى وهى قراءة شاذة وقوله مع رفع الميتة اى على انه نائب فاعل وهى شاذة ايضا ( قوله الكواشى ) بضم الكاف وتخفيف الواو نسبة الى كواشة حصن من اعمال الموصل وهو الامام موفق الدين احدى بن يوسف بن الحسين الكواشى كان من الاكابر ينفق من الغيب وله كرامات عدة ( قوله فعلى القراءة الاولى ) اى هو حرم مبني للفاعل مع نصب الميتة ( قوله لبقى ان بلا خبر ) اى وجعلها موصولة والعائد ضميرا مستترا يعود على الذى والخبر محذوف والتقدير وان الذى حرم اى هو الميتة الله تعالى عكس للعنى المقصود من الآيات وهو بيان المحرم بالمفتح لان الكلام حيث بيان للحرم بالكسر مع ما فيه من التكلف وايقاع ما على العالم وجعلها موصولة والعائد ضمير المفعول محذوف والميتة بدل منه او مفعولا لمحذوف تقديره اعنى والخبر محذوف والتقدير ان الذى حرمه الله الميتة او اعنى الميتة ثابت تحريمه تكلف لا ينبغي ارتكابه فى كلام الله تعالى مع وجود وجه صحيح واضح على ان فى هذا عكس المعنى المقصود لان المقصود بيان حرمة الميتة لا بيان الميتة المحرمة حاصلة وثابتة ( قوله موصولة ) اى والعائد محذوف لانه منصوب بحرم ( قوله لتكون الميتة خبرا ) اى لان لا فاعل بحرم والتقدير ان الذى حرمه الله عليكم ( قوله على ما لا يخفى ) لانه لا يستقيم ارتفاع الميتة على انها فاعل حرم المبني للعلوم لان المحرم هو الله سبحانه وتعالى وهو مرجع الضمير المستتر فى حرم فاستناد حرم المبني للفاعل الى الميتة لا يعقل فنعين ان يكون خبرا نعم يجوز على هذه القراءة جعل ما كافة ورفع الميتة على انه خبر لمحذوف والمعنى انما حرم الله تعالى عليكم شيئا هو الميتة لكن هذا الوجه لا يرتكب لوجود ما هو اسهل منه وهو جعلها موصولة المؤدى لتعريف الجزين ( قوله والمعنى ان الذى حرمه الله عليكم هو الميتة ) هذا حل معنى والأفلا حاجة الى قوله هو ( قوله وهذا يفيد القصر ) اى وهذا المعنى يفيد قصر التحريم على الميتة وما عطف عليها لان الذى حرم فى قوة المحرم فهو كالمعلق فى النطق زيد وزيد النطق لان الوصول فى قوة المعرفة باللام فيفيد القصر لما مر آه سيراى ( قوله من ان نحو النطق زيد ) اى سواء جعلت اللام موصولة او حرف تعريف ونحو النطق زيد الخ كل جملة معرفة الطرفين وانما ذكر زيد النطق وان لم يكن مقصودا بالاستشهاد اد المقصود به انما هو الاول وهو النطق زيد لان الميتة معرفة بلام الجنس فيفيد قصر الميتة على المحرم ايضا كما فى زيد النطق كذا فى عبد الحكيم وفى جاشية الشيخ يس تبعاً للفنارى

وعلى الثانية موصولة لتكون الميتة خبرا اذا لا يصح ارتفاعها بحرم المبني للفاعل على ما لا يخفى والمعنى ان الذى حرمه الله تعالى عليكم هو الميتة وهذا يفيد القصر (لما مر) فى تعريف المسند من ان نحو النطق زيد وزيد النطق يفيد قصر الانطلاق على زيد فاذا كان انما متضمنا معنى حاو لا وكان معنى القراءة الاولى ما حرم الله عليكم الا الميتة كانت مطابقة للقراءة الثانية والالم تكن مطابقة لها لا فادتها القصر فراد السكاكى والمصنف بقراءة النصب والرفع هو القراءة الاولى والثانية ولهذا لم تعرض للاختلاف فى لفظ حرم بل فى لفظ الميتة رفعا ونصبيا

ان زيدا لمنطلق ذكر على وجه الاستطراد والافالمسئلة من الاول واعترض بان تعريف  
 المسند اليه الجنس ليس يلزم ان يكون للمصدر قلت انما يحتمل عدم افادته لذلك اذا  
 ظهرت له فائدة اخرى وهنا لم تظهر له فائدة اخرى فيحمل على القصر المتبادر (قوله  
 مطابقة كانت) اي في افادة القصر وان كان سبب القصر مختلفا فيهما لان القصر  
 في قراءة النصب من انما وفي الرفع من التعريف الجنسي لما عرفت من ان الوصول مع صلته  
 في قوة المحلى بال وقوله كانت مطابقة اي كما هو الواجب في القراءات من التطابق  
 لا الثاني آه يس وتأمله (قوله والالم تكن مطابقة لها) اي والالتمكن انما متضمنة معنى  
 ما والالم تكن القراءة الاولى مطابقة للقراءة الثانية (قوله لافادتها) اي القراءة الثانية  
 القصر بخلاف الاولى فانها لا يفيد على هذا التقدير (قوله هو القراءة الاولى والثانية)  
 اي وليس مرادها بقراءة الرفع القراءة الثالثة وقد علمت ان المراد بالقراءة الاولى قراءة  
 النصب والقراءة الثانية هي قراءة الرفع مع بناء حرم للفاعل فيهما (قوله ولهذا) اي  
 لكون مرادها بقراءة الرفع والنصب ما ذكر (قوله لم تعرضا للاختلاف في لفظ حرم)  
 اي لعدمه حين كان مرادها ماسبق لان حرم مبنى للفاعل على القراءتين المذكورتين  
 وقوله بل في لفظ اي بل تعرضا للاختلاف في لفظ الميتة لوجود الاختلاف فيه (قوله  
 وحرم) عطف على رفع ومبني حال من حرم وفي نسخة حرم مبنى فيكون الواو للمال  
 (قوله وان تكون موصولة) اي وعلى كل فالقصر حاصل بانما على الاول او التعريف  
 الجنسي على الثاني وقوله وان تكون موصولة اي في محل نصب على انها اسم ان والميتة  
 خبرها (قوله ويرجح هذا) اي الاحتمال الثاني وهو كون ما موصولة وقوله على  
 ما هو اصلها اي على ما هو الاصل فيهما من العمل (قوله بقراءة الرفع) اي التي تقوت بها  
 قراءة النصب (قوله فطالبيها بالسبب في اختيار كونها موصولة) ان قلت من اين اتى له  
 ذلك الاختيار قلت من قوله وهو المطابق لقراءة الرفع لانه لا يصح الاحالة على  
 مامر الا اذا كانت موصولة لانها لو كانت كافة لم يستند في افادة القصر الى مامر  
 في تعريف المسند بل تتضمنه معنى ما والا كما في قراءة النصب وقد يقال السبب في اختيار  
 كونها موصولة موجود وهو بقاء انعامه على ما هو اصلها من العمل (قوله مع  
 ان الزجاج اختار انها كافة) اي نظر لكونها مرسومة في الصحف متصلة بان ادرسم  
 كتابة ما الموصولة الانفصال وزد عليه بان رسم القرآن لا يجري على القياس المقرر  
 في الكتابة بل هو سنة تتبع وكمن اشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح عليه كما اشار له  
 القاضي في تفسير او اخر آل عمران (قوله ولقول النحاة) اي الذين اخذوا النحوم من كلام  
 العرب مشافهة فهم انما يقولون ما تقر عندهم من جهة اللغة فالتقل عنهم نقل عن اللغة  
 وليس المراد النحاة الذين تلقوا القواعد من الكتب المدونة والمراد النحاة غير المفسرين

واما على القراءة الثالثة  
 اعني رفع الميتة وحرم  
 مبني للفعول فيحمل  
 ان تكون ما كافة اي ما حرم  
 عليكم الا الميتة وان تكون  
 موصولة اي ان الذي حرم  
 عليكم هو الميتة ويرجع  
 هذا بقاء انعامه على  
 ما هو اصلها وبعضهم  
 توهم ان مراد السكاكي  
 والمصنف بقراءة الرفع  
 هذه القراءة الثالثة فطالبيها  
 بالسبب في اختيار كونها  
 موصولة مع ان الزجاج  
 اختار انها كافة

فلا تكرر مع ما تقدم والمراد ايضا بالجملة بعضهم لا تكلم لما تقدم من الخلاف في افادتها  
للقصر وعدمه فلا يعارض ما تقدم للشارح (قوله انما لا يثبت ما يذكر بعده ونفي ماسواه)  
اي فدلائلها على ذلك دليل على تضمنها معنى ما التي هي للنفي وعلى معنى التي هي للاثبات  
والحاصل انه لما كان مفاد انما ومفاد ماوا والواحد دل على انها بمعناها فاندفع ما يقال  
ان قول الجملة انما يدل على وجود معنى القصر في انما لاعلى خصوص تضمنها معنى  
ماوا لا للدليل لا يتجسس المدعى ثم لا يخفى ان سائر طرق القصر فيها الاثبات والنفي وانما  
صرح الجملة بذلك في انما لخفاها فيها بخلاف العطف وماوا والاولى التقديم فلا يفيد القصر  
عند الجملة (قوله اي سوى ما يذكر بعده) اي بما يقابله لان الكلام في القصر الاضافي  
(قوله ونحوه) اي كالاضطجاع (قوله ونفي ماسواه من قيام عمرو وبكر الخ) اي فا  
سوى الحكم المذكور بعده في كل من القصر بن مخصوص لظهور انه لا ينفي كل حكم  
سواه ولا ينافي هذا ان قصر الصفة قد يكون حقيقيا لان كونه حقيقيا يكون باعتبار  
عموم النفي عنده وان كان الحكم النفي خاصا (قوله ولصحة انفصال الضمير) اي الاتيان به  
منفصلا مع انما والحال انه يمكن وصله والقاعدة ان الضمير اذا امكن وصله وجب  
ولا يعدل عن وصله لفصله الا لوجوب وموجبات الفصل اما تقديمه على عامله واما  
وجود فاصل بينه وبين عامله من القواصل التي علم انها توجب فصل الضمير عن عامله  
والتقديم هنا لم يحصل والقواصل المعلومة في النحو لا يصلح منها للتقدير في موضع انما  
الاما والاقعين كونها للحصر كما هو الا هذا حاصله واعتراض على هذا الدليل بان فيه دورا  
وذلك لان صحة الانفصال متوقفة على التضمن كما قال الشارح ولا يعرف التضمن الا بصحة  
الانفصال للاستدلال بها عليه واجاب بعضهم بان التوقف الاول وهو توقف صحة  
الانفصال على التضمن توقف حصول والتوقف الثاني وهو توقف معرفة التضمن  
على صحة الانفصال توقف معرفة وحينئذ فالجهة منفكة هذا وكان المناسب ان يقول  
ولوجوب انفصال الضمير مع كما قال ابن مالك لان انفصال الضمير عنده مع انما واجب  
الا ان يقال ان المصنف راعى قول ابى حيان القائل بعدم الوجوب مستدلا بان الضمير  
قد جاء متصلا في قوله تعالى انما اشكوبني وحزني الى الله فلم يقل انما اشكو انا واجاب  
صاحب عروس الافراح بان يحمل كلام ابن مالك اذا كان الضمير محصورا فيه والمحصور  
فيه في الآية الجار والجرور لا الضمير وفي ابن يعقوب انما قال لصحة ولم يقل لوجوب  
مجاراة الظاهر ما قيل من ان انما لا يجب فصل الضمير معها وان كان التحقيق وجوب  
فصل الضمير معها متى قصد الحصر وانما يتصل اذا لم يقصد الحصر فيه بل قصد  
الحصر في الفعل نحو انما قلت او في غيره كالاية وفي شرح المفتاح ليسد ان قلت  
اذا اريد حصر الفعل في الفاعل بطريق انما فهل يجب انفصاله او لا قلت ان ذكر  
بعد الفعل شيء من متعلقاته وجب فصله وتأخيره دفعا للالباس وان لم يذكر احتمال

(ولقول الجملة انما لا يثبت ما يذكر بعده ونفي ماسواه)  
اي سوى ما يذكر بعده  
اما في قصر الموصوف  
نحو انما زيد قائم فهو لا يثبت  
قيامه ونفي ماسواه من  
العود ونحوه واما في قصر  
الصفة نحو انما يقوم زيد  
فهو لا يثبت قيامه ونفي  
ماسواه من قيام عمرو  
وبكر وغيرهما (ولصحة  
انفصال الضمير معه)  
اي مع انما نحو انما يقوم  
انا فان الانفصال انما يجوز  
عند تعذر الاتصال ولا تعذر  
هنا الا بان يكون المعنى  
ما يقوم انا انا فيقع بين  
الضمير وعامله فصل لفرض  
ثم استشهد على صحة هذا  
الانفصال ببسبب من يستشهد  
بشعره ولهذا صرح باسمه  
فقال

الوجوب كذا للباب وعدم الوجوب بان يجوز الاتصال نظر المعنى والاتصال نظرا  
لفظ اذلا فاصل لفظيا فقول المصنف لصحة انفصال الضمير معه اراد بالصحة مايم  
الوجوب وغيره كذا في عبد الحكيم (قوله ولا تعذر ههنا الا بان يكون الخ) اى  
ولا تعذر الاتصال هنا الا بسبب كون المعنى الخ اى وعند الاتصال بان يقول انما  
اقوم يفوت هذا المعنى فالمانع من الاتصال معنوى لالفتى وقوله بين الضمير هو انا  
وعامله هو يقوم وانظره مع ان يقوم للمعنى واما المتكلم الا ان يقال الفاعل في الحقيقة  
محذوف اى ما يقوم احد الا انا وقوله فصل اى بالالقدرة وقوله لغرض هو المحصر  
(قوله ولهذا صرح الخ) اى لكون البيت المذكور بيت من مستشهد بشعره صرح  
باسمه تقوية للاستشهاد اذلا موجب للتحقق (قوله وهو الطرد) اى بسيف او غيره  
وعرف الجزين لقصد حصر الجنس بملغة اى انا الطارد لن يعد ولاغرى الامن كان  
على وصنى (قوله الحامى) اى الحافظ والذمار بالنصب على المفعولية وبالجر على الاضافة  
كالضارب الرجل والمراد ذماره (قوله العهد) هذا معنى الذمار لغة يقال فلان حى  
ذماره اى وى بعهد ومناه عرفا هو ما ذكره الشارح عن الاساس وهو ما يلام الانسان  
على عدم حمايته من جاه وحرمة مأخوذ من الذم وهو الحث لان ما يجب حمايته  
كانوا يتذامرون اى بحث بعضهم بعضا على الدفع عنه في الحروب قاله البيهقي وقال  
بعضهم انما سمي ما ذكر ذمارا لانه يجب على اهله التذمير اى التثمير لدفع العار عنه  
(قوله من جاه) بيان لما والحامى ما يحبه الانسان من مال او نفس او غيره فطفت  
الحريم عليه عطف خاص على عام قرره شيخنا العدوى وقوله ليم بالبناء للقول من  
الملامة وقوله عطف بالتشديد اى شدد عليه (قوله وانما يدافع الخ) الواو ليست  
بعاطفة لان الجملة تذييلية والواو في مثلها اعتراضية وفيها معنى التعليل كانه قيل  
انا الذائد الحامى لاني شجاع مطاعن قال السيرامى والقصر في انما يدافع محتمل للاقسام  
الثلاثة بحسب اعتقاد مخاطب وهو مبنى على ان انما تستعمل في قصر الافراد في الكلام  
المعته به (قوله عن احسابهم) جمع حسب وهو ما بعده المراء من مفاخر نفسه وآبائه  
والمراد به هنا الاعراض واما النسب فهو الانتساب للاب قاله السيرامى (قوله لما كان  
غرضه الخ) حاصله انه اذا اخر الضمير عن الاحساب بعد فصله كان الضمير محصورا  
فيه لان المحصور فيه يجب تأخير المعنى حيث لا يدافع عن احسابهم الا انا  
لاغرى وهذا لا ينافي مدافعتهم عن احساب غيرهم ايضا ولو اخر الاحساب لكانت  
محصورا فيها وكان الواجب حيث وصل الضمير وتحول الفعل الى صيغة التكلم فيكون  
التقدير هكذا وانما ادافع عن احسابهم لاعم احساب غيرهم ولما كان غرض الفرزدق  
الحصر الاول دون الثاني ارتكب التعبير الاول المفيد وعلما ان ذلك غرضه من خارج  
وهو قرينة المدح (قوله ان يخص المدافع) اى بالمداغة فهو من قصر الصفة على

(قال الفرزدق انا الذائد)  
من الذود وهو الطرد  
(الحامى الذمار) اى العهد  
وفي الاساس هو الحامى  
الذمار اذا حى مالوم  
يحمده ليم وعطف من جاه  
وحرمة (وانما يدافع  
عن احسابهم انا او مثلى)  
لما كان غرضه ان يخص  
المدافع لا المدافع عنه فصل  
الضمير واخره اذ لو قال  
وانما ادافع عن احسابهم  
لصار المعنى انه يدافع عن  
احسابهم لاعم احساب  
غيرهم وهو ليس بمقصود  
ولا يجوز ان يقال انه محمول  
على الضرورة لانه كان  
يصح ان يقال انما ادافع  
عن احسابهم انا على ان  
يكون انا تأكيذا

الموصوف والمدافع على صيغة اسم الفاعل (قوله لا المدافع عنه) أي وهو الاحساب  
 (قوله فصل الضمير) أي في الاختيار وقوله واخره أي عن الاحساب لوجوب تأخير  
 المحصور فيه عن المحصور (قوله اذ لو قال) علة لمحذوف أي ولو اخرج الاحساب واوصل  
 الضمير بالفعل لقات ذلك الغرض اذ لو قال الخ (قوله لصار المعنى الخ) أي فيكون من  
 قصر للموصوف على الصفة (قوله وهو ليس بمقصود) أي لما فيه من القصور في المدح  
 مع ان المقام مقام المبالغة لانه في معرض التفاخر وعد المآثر على ان المدافعة عن احساب  
 معينة تأتي ممن هو منكروه لا يطل (قوله ولا يجوز ان يقال) أي منع الاستشهاد بالبيت  
 وحاصله ان ما ذكرتموه من ان فصل الضمير وتأخيره دليل على الحصر لان ذلك  
 الفصل انما هو لتقدير فاصل وهو الامتنوع اذ لا نسلم ان ذلك الفصل لتقدير فاصل  
 وما المانع من ان يكون الفصل للضرورة لانه لو قيل وانما ادافع عن احسابهم او مثلي  
 لانكسر البيت فعدل الى فعل الغيبة لانه هو الذي يمكن به الفصل دون فعل التكلم  
 لوجوب استتار الضمير فيه وجبته فلا يكون فصل الضمير مع انما في البيت لتضمنه معنى  
 ما والا فلم يتم الاستدلال (قوله لانه كان الخ) حاصل ذلك الجواب ان هنا مندوحة  
 عن ارتكاب الفصل الموجع لجل الفعل غيبة وهو ان يؤتى بفعل التكلم ثم يؤتى  
 بالضمير لتأكيد المستكن لانه فاعل مفعول وذلك بان يقال مثلاً وانما ادافع عن  
 احسابهم انا والوزن واحد فلو لم يكن الحصر الموجب لفصل ضمير الفاعل مقصود  
 الاتي بالتركيب هكذا فيجبه ان يدعى انه لا فصل للفاعل فلا قصر وهذا الجواب انما  
 يتم بناء على قول ابن مالك ان الضرورة هي ما لا مندوحة ولا تخلف للشاعر عنه واما  
 ان بني على انها ما وقع في الشعر مطلقاً كان للشاعر عنه مندوحة ام لا لم يتم وهذا  
 الثاني هو الذي اختاره الدماميني في شرح المعنى ورد ما قاله ابن مالك باقتضائه عدم  
 تحقق الضرورة دائماً او غالباً لان الشعراء قادرين على تغيير التراكيب والايان  
 بالاساليب المختلفة فلا يتحقق تركيب مفيد لا مندوحة له عنه \* بقي شيء آخر وهو ان  
 ما جعل دافعا للضرورة يلزم عليه عطف مثلي على فاعل ادافع مع انه لا يصح ان يقال  
 ادافع مثلي لان المضارع البدوء بالهزة لا يرفع الظاهر الا ان يقال يغتفر في التابع مالا  
 يغتفر في التبوع كما قيل في قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة او ان مثلي فاعل فعل  
 محذوف أي او يدافع مثلي وهو من عطف الجمل (قوله وليست ما موصولة) هذا  
 جواب عن منع وارء على استشهاد المتن بالبيت وهو ان يقال عندنا وجه يوجب فصل  
 الضمير من غير تقدير كون انما بمعنى ما والا حيث لا يتم هذا الشاهد على المراد وهو  
 ان يجعل ما موصولة وانا خبرها وجلة يدافع عن احسابهم ضلتها والمعنى حيث ان الذي  
 يدافع عن احسابهم انا كما تقول ان الذي ضرب زيد انا فيفيد الكلام الحصر  
 تعريف الجزء من كما في قراءة انما حرم عليكم الميتة بالرفع ويكون فصل الضمير لكونه

وليست ما موصولة اسم  
 ان وانا خبرها اذ لا  
 ضرورة في العدول عن  
 لفظ من الى لفظ ما (ومنها  
 التقديم) أي تقديم ماحقه  
 التأخير كتقديم الخبر على  
 التبتأ والمعمولات على  
 الفعل (كقولك في  
 قصره) أي قصر  
 الموصوف (عجبي انا)  
 كان الانسب ذكر مثالين  
 لان التسمية والتعسية ان  
 تنافيا لم يصلح هذا مثالا  
 لقصر الافراد والالم  
 يصلح لقصر القلب بل  
 للافراد

خبرا وليس مرفوعا بالفعل حتى يكون مفصولا عنه وحاصل الجواب ان المقام مقام  
 الافتخار فلا يناسبه التعبير بما التي هي لغير العاقل مع امكان التعبير عن واستقامة الوزن  
 فلا وجه للتعبير من البليغ بما في موضع من وايضا لو كانت موصولة لكتبت مفصولة  
 عن ان وايضا الموافق لما قبله اعني قوله انا الذائد ان لا يكون انا في قوله وانما يدافع  
 الخ خبرا فان انا في الاول مسند اليه لانه مبتدأ مقدم (قوله اذ لا ضروره الخ) اي واذا  
 كان لا ضرورة في العدول علم انه لم يقصد هذا المعنى وانما قصد ما يدافع الا انا قد  
 افادت انما القصر لتضمنها معنى ما والا هو المدعى قال العلامة الفارسي وقد بوجه  
 ذلك العدول بان المراد من ما الموصولة الوصف اي ان قويا يدافع عن احسابهم انا  
 وحيتذ فهو من قصر الوصف لانه الاهم في المقام وتأمله (قوله اي تقديم ماحقه  
 التأخير) هذا يشمل تقديم بعض معمولات الفعل على بعض كتقديم المفعول على الفاعل  
 دون الفعل وفي افادته القصر كلام والمرجح عدم الافادة واحتراز بقوله ماحقه التأخير  
 عما وجب تقديمه لصدارته كائين ومتى كامر عند قول المصنف والتخصيص لازم  
 للتقديم غالبا وقوله ماحقه التأخير اي سواي بقى بعد التقديم على حاله نحو زيد اضربت  
 اولاك في انا كفت مهمك وهذا ظاهر على مذهب السكاكي حيث يعتبر في التخصيص  
 كون انا في الاصل توكيدا لما مر من ان تقديم المسند اليه عنده قد يفيد القصر اذا قدر  
 انه كان فاعلا في المعنى ثم قدم نحو انا سمعت في حاجتك ثم ان تقييد التقديم بما حقه  
 التأخير غير ظاهر على مذهب المصنف وعبد القاهر لان تقديم المسند اليه عندهما يفيد  
 القصر وان كان قارا حيث كان المسند فعليا نحو الله يسط الرزق الا ان يبنى التقييد  
 على الغالب (قوله كتقديم الخبر على المبتدأ) هذا يشمل اقام زيد بناء على ان قائم خبر  
 مقدم اما على انه مبتدأ وزيد فاعل فلا يشمل ومحل كون تقديم الخبر على المبتدأ يفيد  
 الحصر ما لم يكن المبتدأ نكرة وقدم عليه الخبر والا فلا يفيد كما صرح به الشارح (قوله  
 والمفعولات على الفعل) كتقديم المفعول والمجرور والحال عليه (قوله بمجي انا) اي  
 فتقديم الخبر على المبتدأ مفيد لقصر المتكلم على التسمية لا يتعداها للقيسية مثلا (قوله  
 كان الانسب الخ) حاصله ان الانسب يصنعه الاثني بمثاليين احدهما قصر القلب  
 وهو ما يتنافى فيه الوصفان والاخر لقصر الافراد وهو ما لا يتنافيان فيه والتسمية  
 والقيسية ان تنافيا كان القصر للقلب ولا يصلح للافراد وان لم يتنافيا كان القصر للافراد  
 ولا يصلح للقلب وقد يجاب بان التسمية يصح ان يكون المنفى باثباتها القيسية التي تنافيا  
 وهي الحقيقية فيكون قصر القلب باعتقاد المخاطب تلك القيسية ويصح ان يكون  
 المنفى القيسية الجامعة للتسمية وهي القيسية الحلفية اي النسوبة للحلف والنصرة فيكون  
 لقصر الافراد حيث كان المخاطب يعتقد الاتصاف بهما معا وما تقدم من انه اذا تعين  
 المنفى كافي العطف فلا بد من مثاليين انما ذلك حيث لم يكن لوصف جهتان يتنافيان احدهما

دون الاخرى كما في هذا المثال والحاصل ان قول المصنف تمى ناقصر تعين اذا كان  
المخاطب يرددك بين قيس وتميم وقصر قلب اذا كان المخاطب ينفك عن تميم ويلمحك  
بقيس وقصر افراد اذا كان المخاطب مقتدا انك تمى وقيسى من وجهين و اشار الشارح  
لامكان الجواب عن هذا البحث بتعبيره بالانصب واما قول بعضهم في الجواب  
ان التسمية قد تؤخذ بالقياس الى ما ينافيها كالقيسية فهو لقصر القلب وقد تؤخذ  
بالقياس الى ما لا ينافيها كالعالمية فالقصر للافراد فيه شيء وذلك لان التسمية انما تقابل  
في العرف بالقيسية ولا يحسن في العرف مقابلتها بغير هائم ان ترديد الشارح بقوله  
لان التسمية والقيسية الخ يقطع النظر عن الواقع والافهما متنا فيان قطعاً تأمل  
كذا ذكر بعضهم وذكر غيره ان قوله ان تنافيا اي يجعل المعبر في النسب طرف الاب  
فقط كما هو المعروف وقوله والا اي وان لم يتنافيا اي يجعل المعبر في النسب طرف الام  
(قوله انا كفيت ميمك) اي تقديم انا عن الفاعلية المعنوية اوجب حصر كفاية الميم  
في التكلم بحيث لا تتعداه الى غيره فان اعتقد المخاطب كفاية التكلم مع غيره كان  
افرادا وان اعتقد كفاية الغير فقط دون التكلم كان قلبا ولهذا لم يأت الامثال واحد  
لقصر الصفة لما تقدم ان المثال الواحد يكفي في قصرها واما قصر التعيين فيصح  
في مثالي قصره وقصرها كما تقدم ايضا لكن انما يكون تقديم لفظ انا في هذا المثال  
الذي ذكره المصنف من باب ما قدم فيه ماحقه التأخير على من ذهب السكاكي القائل ان  
اصله كفيتك انا تقدم انا وجعل مبتدأ لانه يرى ان تقديم الفاعل المعنوي وهو التأكيد  
للاختصاص كما تقدم في احوال المسند اليه والمصنف لم يرتضه فليس فيه تقديم ماحقه  
التأخير عنده وان افاد التخصيص من جهة تقديم المسند اليه على المسند الفعلي لانه يفيد  
الحصر دائما عنده كما مر وانما مثل به لكونه من باب التقديم لما حقه التأخير في الجملة  
لانه فاعل في المعنى عند السكاكي (قوله بحسب اعتقاد المخاطب) الاولى بحسب  
ما عند المخاطب وذلك لان المخاطب في قصر التعيين لا اعتقاد له بل هو شاك (قوله  
فدلالة الخ) اي فالوجه الاول ان دلالة الخ (قوله اي بمفهوم الكلام) هذا يخالف  
لاصطلاح اهل الاصول لان الفعوى عندهم مفهوم الموافقة ومانحن فيه مفهوم  
مخالفة لان حكم غير المذكور يخالف لحكم المذكور وقوله بمعنى الخ بيان لطريق فهم  
القصر من التقديم وقرر شيخنا العدوي ان قوله بمفهوم الكلام اي بما يفهم منه في  
عرف البلغاء من الاسرار و اشار الشارح بقوله بمعنى الخ الى ان في كلام المصنف  
حذفا والمعنى ان دلالة التقديم على القصر بالتأمل في الفعوى اي فيما يفهم منه ويدل عليه  
في عرف البلغاء وهو سر التقديم فاذا تأمل صاحب الذوق السليم في الكلام الذي  
فيه التقديم لطلب سر ذلك التقديم الذي فيه لا يجد بالنظر للقرائن الحالية ما يناسب  
الحمل عليه سوى الحصر فقول الشارح اي بمفهوم الكلام تفسير للفعوى بالمعنى الحقيقي

(وفي قصرها انا كفيت  
ميمك) افرادا او قلبا  
او تعيينا بحسب اعتقاد  
المخاطب (وهذه الطرق)  
الاربعة بعد اشتراكها  
في افادة القصر (تختلف  
من وجوه فدلالة الرابع)  
اي التقديم (بالفعوى)  
اي بمفهوم الكلام بمعنى  
الكلام بمعنى انه اذا تأمل  
صاحب الذوق السليم فيه  
فهم القصر وان لم يعرف  
اصطلاح البلغاء في ذلك  
(و) دلالة الثلاثة (الباقية  
بالوضع)



وقوله بمعنى الخ إشارة الى ان في الكلام حذفاً وعلت من هذا ان المراد بمفهوم الكلام ما يفهم منه عند البلغاء من الاسرار لا مفهوم الواقعة ولا المخالفة (قوله قيد) اي في الكلام الذي فيه التقديم وهو متعلق بقوله تأمل وقوله فهم القصر اي من القرائن وقوله وان لم يعرف اصطلاح البلغاء في ذلك اي في التقديم من انه يفيد الحصر والحاصل ان صاحب الذوق السليم اذا تأمل في الكلام الذي فيه التقديم فهم بسبب القرائن الحالية الحصر وان لم يعرف ان التقديم في اصطلاح البلغاء يفيد الحصر (قوله وبالباقي) بالجر عطف على الرابع كما نبه عليه الشارح فقيه العطف على معمولي عاملين مختلفين (قوله ودلالة الثلاثة) اي وهي العطف والنفي والاستثناء (قوله بالوضع) اي بسبب الوضع بمعنى ان الواضع وضعها لمعان يحزم العقل عند ملاحظة تلك المعاني بالقصر وليس المراد انها موضوعة للقصر كما اشار لذلك الشارح بقوله لان الواضع الخ وبع ذكره الشارح من انها موضوعة لمعان تقيد القصر اندفع ما يقال انه اذا كان دلالتها على القصر بالوضع لم يكن البحث عنها من وظيفة هذا العلم لانه انما يبحث عن الخصوصيات والمزايا الزائدة على المعاني الوضعية او يقال ان هذه الثلاثة وان دلت على القصر بالوضع له الا ان احواله من كونه افراداً او قلباً او تعييناً انما تستفاد منها بمعونة المقام وهي المقصودة من هذا الفن دون ما استفيد منها بمجرد الوضع والجواب الاول الذي اشار له للشارح ذكره عبد الحكيم والثاني نقله سم عن شيخه السيد عيسى الصفوي وعلى هذا الجواب فيقال لاحاجة لقول الشارح لمعان لان الواضع وضعها للقصر لمعان تقيد تأمل (قوله وضعها لمعان) وهي اثبات المذكور ونفي ما سواه في كل من الثلاثة وهذه المعاني تقيد القصر والاختصاص فحرف النفي وضع للنفي وحرف الاستثناء وضع للاخراج من حكم النفي ويلزم من اجتماعهما القصر (قوله اي طريق العطف) الاضافة للبيان والمراد بالاصل الكثير (قوله النص على المثبت) اي على الذي اثبت له الحكم في قصر الصفة او على الذي اثبت لغيره في قصر الموصوف (قوله والنفي) اي والنص على النفي اي الذي نفي عنه الحكم في قصر الصفة او نفي عن غيره في قصر الموصوف فتقول في قصرها بالطريق الاول جرباً على الكثير قام زيد لا عمرو فقد نصصت على الذي اثبت له القيام وهو زيد والذي نفي عنه وهو عمرو وتقول في قصره زيد قائم لا قاعد فقد نصصت على المثبت زيد وهو القيام والنفي عنه وهو القعود وقوله كما مر اي في الامثلة التي ذكرت عند ذكر تلك الطريق في طرق الحصر فانه ذكر هناك ان المعطوف عليه في تلك الامثلة بلاهو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس (قوله فلا يترك النص عليهما) اي التصريح بهما ولم يقل فلا يترك ذكر احدهما الخ إشارة الى ان الذكر الاجمالي لا بد منه فان في قولك لا غير ذكرنا للمنفى اجبالاً لانصاً لعدم دلالتها على النفيات

لان الواضع وضعها لمعان  
تفيد القصر (والاصل)  
اي الوجه الثاني من  
وجوه الاختلاف ان  
الاصل (في الاول) اي  
طريق العطف (النص  
على المثبت والنفي كما مر  
فلا يترك النص عليهما  
(الاكراهة الاطناب  
كما اذا قيل زيد يعلم النحو  
والتصريف والعروض  
او زيد يعلم النحو وعمرو  
وبكر فتقول فيهما) اي في  
هذين المقامين (زيد يعلم  
النحو لا غير) اما في الاول  
فمعناه لا غير النحو اي  
لا التصريف ولا العروض  
واما في الثاني فمعناه لا غير  
زيد اي لا عمرو ولا بكر  
وحذف المضاف اليه من  
غيره ونفي على الضم تشبيهاً  
بالغايات

بخصوصها (قوله الا كراهة الابطساب) اى الالاجل كراهة التطويل لغرض من  
 الاغراض كضيق المقام او لقصد الابهام او تأتى الانتكار لدى الحاجة اليه عند عدم  
 التخصيص او استهجان ذكر المتروك (قوله كما اذا قيل) اى عند ارادة اثبات صفات  
 لموصوف واحد (قوله اوزيد يعلم النحو) اى اوقيل عند ارادة اثبات صفة واحدة  
 لتصفين زيد يعلم النحو وعمرو الخ (قوله اى فى هذين المقامين) اى مقام قصر الموصوف  
 ومقام قصر الصفة اى تقول فى رد الاثبات فى هذين المقامين (قوله لا غير) حكي  
 فى القاموس عن السيراء فى ان حذف ما تضاف له غير انما يستعمل اذا كانت غير بعد ليس  
 واما لو كانت بعد غيرها من الفاظ الجود لم يحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع  
 وتبعه فى ذلك ابن هشام وحكم فى المعنى بان قولهم لا غير لحن واختار انه يجوز فقد حكي  
 ابن الحاجب لا غير وتبعه على ذلك شارحوا كلامه وفى الفصل حكاية لا غير وليس غير  
 وانشد الامام ابن مالك فى شرح التسهيل فى باب القسم مستشهدا على جوازه قوله  
 \* جواباه نجو اعتمد فورنا \* لعن عمل اسلفت لا غير تسأل \*

وهو ثقة لا يستشهد الا بشاهد عربى آه فنارى واعلم ان كلمة غير فى ليس غير فى محل  
 نصب عند البرد على انه خبر ليس واسمها ضمير مستتر تقديره ليس هو اى معلومه  
 غير النحو وفى موضع رفع عند الزجاج على انه اسم ليس وخبرها محذوف والتقدير  
 ليس غير النحو معلومه واما غير فى لا غير فحملها بحسب المعطوف عليه اذا علت هذا  
 فلا غير عطف على النحو فى الاول فى محل نصب وعطف على زيد فى الثانى فى محل  
 رفع (قوله اما فى الاول) اى اما غير فى الاول فعناه الخ اى فيكون من قصر الموصوف  
 على صفة واحدة مما ثبت المخاطب من الصفات (قوله اى لا التصريف ولا العروض)  
 هذا بيان لاصل التركيب فترك التخصيص على ما ذكر لغرض من الاغراض  
 (قوله واما فى الثانى) اى واما لا غير فى الثانى فعناه الخ فيكون من قصر الصفة  
 على واحد من اثبتها لهم المخاطب من الموصوفين وقوله اى لا عمرو الخ بيان  
 لاصل التركيب فترك النص على ما ذكر لغرض (قوله على الضم) اى لقطعه عن  
 الاضافة (قوله بالغايات) اى قبل وبعد وسميت بذلك لان الغاية فى الحقيقة ما بعدها  
 الذى هو المضاف اليه المحذوف لكن لما حذف ونوى معناه وادى بذلك الظرف  
 سمي غاية (قوله وذكر بعض النحاة) هو نجم الائمة الرضى وهذا اراد على حد  
 المصنف لها من طرق العطف (قوله ليست عاطفة) اى لان العاطفة نص معها على  
 المثبت والنفي جميعاً وهنا ليس كذلك (قوله بل لنفى الجنس) اى وعلى هذا القول فالتصريف  
 حاصل لظرا المعنى لان معنى زيد شاعر لا غير ما زيد الشاعر فيعود الى النفي والاستثناء  
 كما ذكره الشارح فى شرح المفتاح وحيث ذنف فى كلام بعض الناظرين من ان نحو لا غير  
 طريق آخر للقصر على هذا القول وهم كذا فى عبد الحكيم وكذا ما فى من الاطول

وذكر بعض النحاة ان  
 لا غير ليست عاطفة بل  
 لنفى الجنس (اونحوه)  
 اى نحو لا غير مثل لاما  
 سواء ولا من عداه وما  
 اشبه ذلك (و) الاصل  
 (فى) الثلاثة (الباقية  
 النص على المثبت فقط)  
 دون النفي وهو ظاهر

من أن الكلام حينئذ ليس من طرق القصر لا يتم تأمل ثم ان غير على هذا القول في محل  
نصب على انه اسم لا وانحرف محذوف اى لاغيره عالم في قصر الصفة او لاغيره معلوم له  
في قصر الموصوف والحاصل ان لا التي يبنى ما بعدها عند القطع عن الاضافة هل هي  
لا العاطفة او التي لنفي الجنس بخلاف وكلاهما في القصر فلو جعل الطريق الاول النفي  
بلا مطلقا اى سواء كانت عاطفة او نبرثة لكان اولى (قوله اى نحو لاغير) حيث رجع  
الشارح الضمير للاغير علم ان نحوه منصوب لعطفه على المنصوب بناء على ان جزء المقول له  
محل او يقدر نحوه عامل اى او تقول نحوه ويكون من عطف الجمل ولورجع الشارح الضمير  
لجملة زيد يعلم النحو لاغير لكان عطفا على جملة المقول بتامها التي هي في محل نصب ويكون  
نحو زيد يعلم النحو لاغير زيد يعلم النحو لا مساواة وانما اقتصر الشارح على الاحتمال  
الاول لكون الغرض الاهم من قول المصنف او نحوه بيان انه لا اختصاص لفظ لاغير هنا  
لانه قد يشبه الاختصاص قرره شيخنا العدوي (قوله مثل لا مساواة) راجع للاول اى  
لامساوى النحو فلذا اتى بما الموضوع لما لا يعقل وقوله ولا من عداه راجع للثاني اى  
لامن عداه زيدا ولذا اتى بمن الموضوع للعاقل (قوله وما اشبه ذلك) نحو ليس غير  
وليس الا (قوله والاصل في الثلاثة الباقية) وهى ما والا وانما التقديم (قوله النص  
على المثبت فقط) اى المثبت له الحكم في قصر الصفة والمثبت لغيره في قصر الموصوف  
فتقول في ما والا في قصر الصفة ما قائم الا زيد فقد نصصت على الذى اثبت له القيام  
وهو زيد ولم تنص على الذى نفي عنه وهو عمرو ومثلا وتقول في قصر الموصوف ما زيد  
الاقام قد نصصت على الذى اثبت وهو القيام لغيره وهو زيد ولم تنص على الشئ  
الذى اتبني عن ذلك الغير وهو القعود مثلا وتقول في انما في قصر الصفة انما قائم زيد  
وفي قصر الموصوف انما زيد قائم وتقول في التقديم في قصرها انا كيف مهمك اى  
لاعمرو وفي قصر الموصوف زيدا ضربت اى لاعمر اى بمعنى اى اتصفت بضرب زيد  
لا بضرب عمرو وقد ظهر لك ان الطرق الثلاثة لاتنص فيها الاعلى المثبت واذا نص  
في شئ منها على النفي كان خروجاً عن الاصل كقولك ما اتاقلت هذا لان المعنى لم اتقله  
لانه محمول لغيري والاول منصوص والثاني مفهوم وكقولك ما زيدا ضربت فاق  
المعنى لم اضربه وضربه غير محال القارى وكما يترك الاصل الاول لكرهه الاغلب يترك  
هنا ايضا في مثل ما زيدا ضربت وما اتاقلت هذا لان القضية قصر الفعل على غير  
المذكور لا قصر عدم الفعل على المذكور كما هو الحق فيكون النص بما سبق لا بما يتبعه  
واعترض على المصنف بان قوله والاصل في الثلاثة النص على المثبت فقط دون النفي  
يقتضى ان نحوه ما قام القوم الا زيدا خارج عن الاصل لان الاصل النص على المثبت فقط  
وقد نص في هذا على المثبت والنفي فيكون خارجاً عن الاصل مع انه جار على الاصل باتفاق  
ولم يقل احد بخروجه عنه واجاب بعضهم بان الكلام في الاستثناء الفرغ لانه هو الذى

من طرق القصر واما هذا فليس من طرق المحصر اعطالها ولا يخفى ضعف هذا الجواب لان معنى المحصر موجود فيه قطعاً فلا حسن في الجواب ان يقال انما منع انه نص فيه على المتنى لان المراد بالنص التفصيل والمتنى وهو القوم في المثال المذكور مجمل لعدم النص فيه على الافراد واحداً واحداً (قوله دون المتنى) اي انه لا يصرح فيها بالمتنى وانما يدل عليه ضمنا كما تقول في قصر الموصوف ما انا الاتمى وتسمى الملائكة قد اثبت كونك تسمى صريحا ولم تنف كونك قيسى صريحا وانما نفيه ضمنا ولا منافاة بين كون للمتنى مذكورا ضمنا وكون النفي قد يكون منطقيا بافظه (قوله ان النفي بلا) انما قيد الشارح كلام المصنف بذلك الاحتراز عن النفي بغيرها كليس اذ لا دليل على امتناع ما زيد الاقام ليس هو بقاعد وانما قيد بالاعاطفة اخذاً من قول المصنف لان شرط المتنى بلا الخ (قوله لا قاعد) فلو قيل لا عمرو بدل لا قاعد فهل يصح ذلك قال الشيخ يس الظاهر عدم الصحة لانه وان لم يكن المعطوف بها منقيا قبلها لكنه يوهى ان النزاع في قيام زيد وعمرو لاني قيام زيد وقعوده الذي هو فرض الكلام (قوله في كلام المصنفين) اي لاني كلام الله بل ولاني كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم ومراده بهذا التعريض بصاحب الكشف حيث قال في تفسير قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله اي لان الاصطلاح لا يعلمه الا الله لانت وبالحريري حيث قال

لعمرك ما الانسان الا ان يومه \* على ما يحلى يومه لا ان اسمه \*

ولا يقال ان الزمخشري ممن يستدل بتركيبه عند الشارح والسيد وغيرهما لانا نقول انما يستدلون بكلامه فيما لم يخالف فيه الجمهور وهذا مذهب مخالف فيه للجمهور فلا يستدل به (قوله لان شرط المتنى بلا) اي شرط صحة نفيه بها (قوله ان لا يكون منقيا قبلها بغيرها) اي بغير شخصها وهذا صادق بما اذا كان غير منقيا اصلا وبما اذا كان منقيا بغير ادوات النفي كالفحوى او علم المتكلم او السامع فالمنطوق تحت صورتان والمفهوم صورة واحدة هي محل الامتناع وهي ما اذا كان المتنى بها منقيا قبلها بغيرها من ادوات النفي كما وليس ولا التي لنفي الجنس ولا عاطفة اخرى مماثلة للالاتي وقع النفي بها لانها غير شخصها وان كانت من نوعها ولهذا لا يصح قام القوم لا النساء لانهن لادن هذا نفي في ضمن النساء بغير شخص لالاتي نفيها فان قلت ان المنطوق صادق بصورة تالفة وهو ما اذا كان المتنى بها منقيا قبلها بشخصها قلت كلامه وان صدق بذلك لكن هذا معلوم انه لا يتأتى لاسهالة النفي بها قبل ورودها قتم ما قلناه من ان المنطوق صورتان (قوله من ادوات النفي) هذا تخصيص للضاف وهو الغير لشموله لكل غير ينفي به (قوله فانها موضوعة لان نفي بها) اي عن التابع ما اوجبه للتبوع هذا ظاهر في قصر الصفة على الموصوف مثل جاء زيد لا عمرو فقلت نفي بها عن عمرو ما اوجبه لزيد وهو المجنى ومشكل في قصر الموصوف على الصفة مثل زيد قائم لا قاعد

(والنفي) اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي بلا العاطفة (لا يجماع الثاني) اعني النفي والاستثناء فلا يصح ما زيد الاقام لا قاعد وقد يقع مثل ذلك في كلام المصنفين (لان بشرط المتنى بلا العاطفة ان لا يكون ذلك المتنى منقيا قبلها بغيرها) من ادوات النفي فانها موضوعة لان نفي بها ما اوجبه للتبوع لان تعيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لالت اذا قلت ما زيد الاقام فقد نفيته عنه كل صفة وقع فيها انشازع

فان المنى بها المقود ولم يثبت للتبوع الذى هو قائم كما هو ظاهر واجيب بان المراد  
 بما اوجب للتبوع المحكوم به او الثبوت للمحكوم عليه فى المثال المذكور التبوع  
 وهو قائم اوجب له الثبوت للسند اليه وهو زيد وقد نفي بها هذا الثبوت عن التابع  
 وهو قاعد لان معنى زيد قائم لا قاعد ان زيدا محكوم عليه بالقيام وليس محكوما عليه  
 بالعود بل هو منفي عنه وقوله لان نفي بها اى او لا بقرينة قوله لان تعيد بها النفي فلا يرد  
 ما قيل ان وضعها لان نفي بها ما اوجبه للتبوع لا يقتضى الاكونها بعد الايجاب  
 للتبوع ولا يقتضى عدم تكرار النفي وهذا صادق بقولنا ما جاني الازيد لا عمرو فقتضى  
 كلامه جواز ذلك مع انه ممنوع وحاصل الجواب ان المراد بقوله انها موضوعة  
 لان نفي بها اى او لا ما اوجبه للتبوع وما اوجب للتبوع وهو الجبى هنا ليس منفيا  
 بلا او لا فى المثال بل بما لان المعنى ما جاني احد الازيد لا عمرو وعمرو من جملة افراد  
 الاحد فيكون منفيا بما غايه الامر انه تكرار النفي بقوله لا عمرو تأمل قرره شيخنا العلامة  
 العدوى (قوله لان تعيد الخ) اى والا كان تكرارا وهو ممنوع فان قلت نجعل لافى  
 نحو ما زيد الاثم لا قاعد لتاكيد نفي القعود الحاصل بما قلت هو خلاف اصل  
 وضع لا وان لافى النفي اقوى من غيره فلا يؤكد به غيره كما لا يؤكد اكنع باجمع (قوله  
 وهذا الشرط) اعنى عدم كون المنى بها منفيا قبلها بغيرها (قوله قد نقيت عنه)  
 اى بلفظ ما التى هى اداة نفي صراحة وان كان المنى مجعلا (قوله وقع فيها التنازع)  
 اى والصفة التى تنفيها بلا بعد هذا يجب ان تكون بما وقع فيها النزاع والا خرجت  
 عما يراعى فى خطاب العطف بها من افادة الحصر او تأكيده (قوله حتى كذا الخ) اى  
 بالكائنة لكون ذلك القول ليس بمحقق والا نافي قوله والاصل فى الثلاثة الخ (قوله  
 ونحو ذلك) اى كالمستلحق (قوله قد نقيت بلا العاطفة شيئا الخ) اى فلزم التكرار  
 وحيث فلا يصح ورودها بعد النفي والاستثناء قبل المنع اذا عطف على المستثنى منه  
 واما اذا عطف على المستثنى فهو جائز لعطفه على المثبت فاذا قلت ما قام القوم الازيد لا عمرو  
 صح على انه معطوف على زيد لان المعنى نفي القيام عن القوم واثباته لزيد ثم نفي اثباته  
 عن عمرو لعطفه بلا النافية على زيد التابته القيام فلزم نفي القيام عن عمرو تفصيلا  
 كما نفي عنه فى ضمن القوم اجمالا وفيه نظر مع ما تقرر من ان منفيا لا بد ان يكون غير منفي  
 بغيرها قبلها سواء كان نفيه على جهة الاجال او التفصيل وليس الشرط ان لا يكون  
 منفيا قبلها تفصيلا فقط حتى يتم هذا القيل (قوله وكذا الكلام الخ) يعنى انه لا فرق  
 بين قصر الموصوف على الصفة وهو مامر وقصر الصفة على الموصوف وهو ما هنا  
 فى هذا المثال فانك قد نقيت فيه القيام عن عمرو وبكر وغيرهما من كل ما هو مقار لزيد  
 فلا يصح ان تقول ما يقوم الازيد لا عمرو (قوله يعنى الخ) لما كان الغير شاملا لغير  
 ادوات النفي كفعوى الكلام وكان غير مرادنى بالناية (قوله وفادته) اى فائدة تقييد

حتى كذا قلت ليس هو  
 بقاعد ولا اثم ولا مضطجع  
 ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد  
 قد نقيت بلا العاطفة  
 شيئا هو منفي قبلها بما  
 النافى وكذا الكلام  
 فى ما يقوم الازيد وقوله  
 بغيرها يعنى من ادوات  
 النفي على ما صرح به فى  
 المفتاح وفادته الاحتراز  
 عما اذا كان منفيا بفعوى  
 الكلام او علم التكلم  
 او السامع او نحو ذلك  
 كما سيجى فى انما لا يقال  
 هذا يقتضى جواز ان  
 يكون منفيا قبلها بلا  
 العاطفة الاخرى نحو  
 جاء فى الرجال لا النساء  
 لاهند لانا نقول الضمير  
 لذلك الشخص اى بغير  
 لا العاطفة التى نفي بها  
 ذلك المنى

الغير بكونه من ادوات النفي ( قوله عما اذا كان النفي مدلولاً عليه بفحوى الكلام ) اى  
التقديم كما في قولنا زيدا ضربت فلان منع ان يقال لامرأ ( قوله او علم التكلم ) اى والحال  
ان السامع يعلم خلافه كما اذا كنت تعلم بضرب زيد دون عمرو والسامع يعلم بعلمك  
ذلك الا انه يعلم خلاف ما تعتقده فتقول ضربت زيدا لامرأ ( قوله او نحو ذلك ) اى  
من الافعال المتضمنة للنفي وليس هو معناها صريحاً كما في وامتنع وكف فان معناها  
الصريح ثبوت الامتناع والاباء والكف ( قوله كما سيجئ ) راجع لقوله او نحو ذلك  
( قوله لا يقال هذا ) اى ما ذكر في بيان قوله بغيرها يقتضى الخ لان المصنف لم يشترط  
الا ان لا يكون النفي منقياً قبلها بغيرها لابلها والتبادر ان المراد بغير لا غير نوعها من  
ادوات النفي وحينئذ يكون امثال المذكور صحيحاً لان هذا ليس منقياً قبلها بغير  
نوعها بل منقياً بها ( قوله لانا نقول الخ ) حاصله ان المراد غير شخص لا ومنه لا اخرى  
قبلها وحينئذ فلا يصح امثال لان هذا منقياً بغير شخص لا الداخلة عليها قبل التصريح  
بها ( قوله الضمير ) اى في قوله بغيرها ( قوله ومعلوم الخ ) جواب عما يقال ان  
ما ذكر من الجواب وهو ان شرط النفي بلا ان لا يكون منقياً قبلها بغير شخصها الذى  
وقع النفي به يقتضى ان نفيه قبلها بشخصها الذى وقع النفي به جائز مع انه لا يجوز  
فكان الواجب الاحتراز عنه وحاصل الجواب ان هذا معلوم استحالة وان كانت العبارة  
صادقة به واذا كان محالاً لا يأتى وجوده فلامعنى الاحتراز عنه كذا قرر شخصاً العدوى  
( قوله لامتناع ان ينقضى شئ ) اى كالفناء بلا اى الداخلة على هند في امثال قبل الاتيان بها  
بل اتيانى بلا اخرى مماثلة لها ( قوله وهذا ) اى قول المصنف بغيرها حيث جعلنا  
الضمير راجعاً للشخص لا النوع كما يقال الخ فهو تنظير في ان الضمير في كل عائد  
على الشخص فقوله ان لا يؤذى غيره اى غير شخصه اعم من ان يكون غير شخصه  
كربما او بخلافه ما جعل الضمير راجعاً للنوع فان المعنى حينئذ ان لا يؤذى غير  
نوعه وغير نوعه هم الجلاء فيقتضى بمفهومه انه يؤذى الكرماء وهذا غير مراد ( قوله  
فان المفهوم منه ان لا يؤذى غيره ) اى فيكون الضمير عائداً على ذلك الشخص لا على  
جنس الكريم اى شانه انه لا يؤذى غير شخصه لا يقال انه يقتضى بمفهومه انه يؤذى  
شخصه وهو غير مراد لانا نقول هذا المفهوم معطل لما هو معلوم بالبداهة ان الانسان  
لا يؤذى نفسه كذا قرر بعضهم وفيه تأمل اذ لا ضرر في ان يراد ان الكريم يؤذى نفسه  
لاجل تقع غيره بل هذا حاصل بقى شئ آخر وهو ان جعل الضمير عائداً على الشخص  
ينا في ما ذكره الشارح في شرح المفتاح في قولهم دأب الكريم ان لا يعادى غيره من ان  
الضمير عائداً على الجنس وقد يقال يمكن الفرق بان الكريم بنا في الايداء للغير مطلقاً  
كربما كان الغير او غيره فلذلك جعل الضمير في امثال هذا للشخص لا للجنس ومعاداة  
الكريم عند ضرورة المعاداة لغير حنسه وهم الجلاء تنقصه فلذلك جعل الضمير في هذا

ومعلوم انه يمنع نفيه  
قبلها بما لامتناع ان ينقضى  
شئ بلا قبل الاتيان بها  
وهذا كما يقال دأب  
الرجل الكريم ان لا يؤذى  
غيره فان المفهوم منه  
لا يؤذى غيره سواء كان  
ذلك الغير كريماً او غير  
كريم ( ويجمع ) النفي بلا  
العاطفة ( الاخيرين )  
اى انما والتقديم ( يقال  
انما انما يسمى لا يسمى وهو  
يأتينى لامرأ لان النفي  
فيهما ) اى في الاخيرين  
( غير مصرح به ) كما في  
النفي والاستثناء فلا يكون  
النفي بلا العاطفة منقياً  
بغيرها من ادوات النفي  
وهذا ( كما يقال امتنع زيد  
عن الجئ لامرأ ) فانه  
يدل على نفي الجئ عن  
زيد لكن لا صريحاً بل  
ضمنياً

المثال للمفسر للشخص (قوله ويجمع الأخيرين) أي ويكون الحصر حيثئذ مستندا  
 لهما والعطف لئلا يكيد ولا ينسب له الحصر لتبعيته وهذا باتفاق من الشارح والسيد  
 واما بجامعة التقديم لانما فاختلف في الذي يستدله القصر منهما فذهب الشارح الى انه  
 يسند الى التقديم لانه اقوى وعكس السيد لان انما اقوى فاختلاف بينهما لفظي لانه  
 خلاف في حال (قوله وهو يأتي الخ) هو فاعل معنى قدم لافادة الحصر والاصل  
 يأتي هو على ان هو تأكيد مقدم لافادة الاختصاص وجعل مبتدأ وظهورك ان التمثيل  
 المذكور مبني على مذهب السكاكي لاعلى خلافه والورد انه لا تقديم فيه لان هو مستند  
 اليه فهو واقع في محله نعم كان الاول ان يمثل بزيدا ضربت لاحتمال ان يقال التقديم في  
 هو يأتي للتقوى دون التخصيص مثل اتاقت والتمثيل بما لا احتمال فيه اولى بمافيه  
 الاحتمال والحاصل ان التقديم في هذا المثال على مذهب السكاكي محتمل لان يكون  
 للتقوى ومحتمل لان يكون للتخصيص وهذا هو الاقرب بدليل العطف بعده بلا  
 المؤكده واما على خلاف مذهب فلا تقديم فيه (قوله لان النفي فيهما) علة لحواز  
 بجامعة النفي بلا للاخيرين اي لان النفي الاعتبار فيهما لافادة الحصر غير مصرح به اي  
 وانما صرح فيهما بالاثبات والنفي ضمني فلم يقع حيثئذ بلا وقوله لا العاطفة لاتقع  
 بعد نفي فالمراد النفي الصريح لا ما يشمل الضمني (قوله كافي النفي والاستثناء) راجع للنفي  
 اي فانه صرح فيهما بالنفي وان لم يكن النفي مصرح به فصدق انه نفي بلا معهما مانفي  
 باداة اخرى مستقلة قبلها (قوله فلا يكون الخ) اي واذا كان غير مصرح به فيهما  
 فلا يكون الخ فلم من هذا ان النفي الصريح ليس كالضمني لان الضمني بجامعة النفي بلا  
 بخلاف الصريح فانه لا جامعة (قوله وهذا) اي ما ذكر من المثالين (قوله فانه) اي  
 قولنا امتنع زيد عن الجب وكذا يقال في مرجع الضمير في قوله وانما معناه (قوله فانه  
 يدل على نفي الجب) اي على انتفاءه (قوله ايجاب) اراد بالايجاب الوجوب اي الثبوت  
 لان معنى الجملة على التحقيق النسبة لالحكم وقوله امتناع الجب عن زيد في العبارة  
 قلب والاصل امتناع زيد عن الجب كافي للمتن ولا شك ان امتناعه عن الجب يتضمن  
 ويستلزم انتفاء الجب عنه (قوله فتكون لا) اي لفظة لا في قولنا لا عمرو وقوله نفي  
 لذلك الايجاب اي من التابع وهو عمرو ولو صرح بالنفي وقيل لم يجز زيد لم يصح  
 ان يقال لا عمرو لانه نفي للنفي فيكون اثباتا ووضع لالنفي للاثبات وانما قلنا نفي للنفي  
 لانه يجب ان يكون ما بعده مخالفا لما قبلها لانها عاطفة لامؤكدة (قوله من جهة ان  
 النفي الخ) فيه ان المشبهة لا والتشبيه لا يفيد ان النفي الضمني ليس في حكم الصريح  
 فكان الاول ان يقول من جهة ان كلافه نفي ضمنا قد جاء معه النفي بلا العاطفة وان  
 كان النفي الضمني في المشبهة مسلطا على النفي بلا وفي المشبهة على ما قبل لا كزيد في المثال  
 كذا قرر شيخنا العدوي (قوله ليس في حكم النفي الصريح) اي لانه حكم بصحة العطف بلا

وانما معناه الصريح ايجاب  
 امتناع الجب عن زيد  
 فتكون لا نفيا لذلك  
 الايجاب والتشبيه بقوله  
 امتنع زيد عن الجب لا عمرو  
 من جهة ان النفي الضمني  
 ليس في حكم النفي الصريح  
 لان جهة ان النفي بلا  
 العاطفة مني قبلها بالنفي  
 الضمني كافي انما انا نفي  
 لا قيسى ادلا دلالة قولنا  
 امتنع زيد عن الجب على  
 نفي امتناع جبي عمرو  
 لا ضمنا ولا صريحا قال  
 (السكاكي شرط بجامعة)  
 اي بجامعة النفي بلا العاطفة  
 (لثالث) اي انما (ارلا  
 يكون الوصف مختصا

مع الاول دون الثاني (قوله اذلا دلاله لقولنا امتنع زيد عن الجي) اى بدون قولنا  
لاعمرو (قوله على نفي امتناع مجي عمرو) اى لانه لاحصر فيه حتى يتضمن النفي كأنما  
واتما استفيد نفي مجي عمرو المقيد للمحصر من النفي بلامن قولك بعد ذلك لاعمرو فلا  
نافية للاستحباب الذى دلت عليه الجملة قبلها بخلاف اتما والتقديم فانهما يدلان على النفي  
ضمنا فلا بعدهما لتأكيد ذلك النفي الضمنى كأم (قوله ان لا يكون الوصف) اى الذى  
اريد حصره فى الموصوف وذلك كافى قولك اتما مجي انا فان التسمية لا يجب اختصاصها  
بالتكلم وهذا شرط بالنسبة لقصر الصفة ويقاس عليه قصر الموصوف على الصفة  
فيقال شرط بجامعة النفي بلا العاطفة لانما ان لا يكون الموصوف مختصا بتلك الصفة  
فلا يجوز اولا يحسن ان يقال اتما التقي متبع مناهج السنة لا البدعة لا اختصاص  
الموصوف بتلك الصفة وكذا لا يقال اتما الزمن قاعد لا قائم لا اختصاص الزمن بالعمود  
فان قلت القصر لا يكون الا عند الاختصاص فكيف يشترط عدم الاختصاص فى مجامعته  
لانما مع ان القصر لا يتحقق الا عند الاختصاص قلت ان المشترط فى تحقق القصر  
اختصاص الوصف بالموصوف او الموصوف بالصفة بحسب المقام والمشرط فى الجامعة  
عدم اختصاص الوصف فى نفسه بالموصوف وعدم اختصاص الموصوف فى نفسه  
بالصفة ثم ان قوله شرط بمجامعته للتالث ان لا يكون الوصف مختصا ظاهره ان هذا  
لا يشترط فى صورة التقديم فيصح ان تقول من يسمع تسمع لا غير من يسمع وانظره (قوله  
بالموصوف) الباء داخله على المقصور عليه بقرينة المثال (قوله لتحصل الفائدة) اى فى  
جامعة النفي بلا اتما اى ولو كان الوصف مختصا بالموصوف لعدمت الفائدة لان الوصف  
اذا كان مختصا بالنظر الى نفسه تنبه المخاطب للاختصاص بادنى تنبيه على ذلك ويكون  
فيه كلمة اتما فلا فائدة فى جمع لامعه والقصد الى زيادة التحقيق اتما يناسب الحكم الذى  
يحمل عدم الاختصاص فيصر المخاطب على انكاره (قوله نحو اتما يستجيب الخ) هذا  
مثال للنفي اى فان كان الوصف مختصا فلا يجي النفي بلا كافى قوله تعالى اتما يستجيب الخ  
اى اتما يستجيب دعاك للامان الذين يسمعون سماع تدبر واذعان وقبول وهم المؤمنون  
اى من اراد الله ايمانهم فالذين فاعل والمفعول محذوف كاترى ومثل الآية المذكورة  
فى اختصاص الوصف الكائن فيها بالموصوف اتما انت منذر من يخشاها فانه معلوم ان  
الانذار اتما يكون لمن يؤمن بالله ويخشى الاهوال والعواقب فلا يجوز ان يقال لامن لا  
يخشاه (قوله لا تكون الامن يسمع) اى فاذا قيل لا الذين لا يسمعون كان ذلك حشوا فى  
الكلام فلا يقبل فان قلت ان فائدة القصر ان يعتقد المخاطب خلافه والمخاطب هنا ليس  
كذلك لان كل عاقل يعلم ان الاستجابة اتما تكون من يسمع اجيب بان الكفار تزلوا منزلة  
من لا يسمع له لعدم قبولهم الحق والنبي عليه الصلاة والسلام لشدة حرصه على ايمان

بالموصوف (تحصل  
الفائدة) نحو اتما يستجيب  
الذين يسمعون) فانه يمتنع  
ان يقال لا الذين لا يسمعون  
لان الاستجابة لا تكون الا  
من يسمع بخلاف اتما يقوم  
زيد لاعمرو اذا لقيام ليس  
بما يختص بزيد وقال الشيخ  
(عبد القاهر لا تحسن)  
بجامعته لثلاث (فى) الوصف  
(المختص) كما تحسن فى غيره  
وهذا اقرب الى الصواب  
اذ لا دليل على الامتناع عند  
قصد زيادة التحقيق  
والتأكيد



الكفار نزل منزله من يعتقد الاستجابة بما لا يسمع فخطوب بقصر الاستجابة على من يسمع  
 قصر قلب فاقصر هنا تحقيق لكن بعد تنزيل الخطاب منزلة من يعتقد العكس لاجل  
 ذلك الاعتبار الخطابي وتضمن ذلك التنزيل التعريض بالكافرين بانهم من جملة الموق  
 الذين لا يسمع لهم فليس هنا في الحقيقة الاثني الاستجابة عن الكفار واثبتها المؤمنين لكن  
 لما كان القصر في امر مختص بحسب الظاهر وان لم يكن في الواقع اختصاص لان الاستجابة  
 ليست خاصة بالمؤمنين صحت مراعاة هذا الظاهر وامتنع ان يقال لالا الذين لا يسمعون  
 مراداً منهم الكافرون نظراً لذلك الظاهر (قوله لا تحسن مجامعته) اي لا تحسن مجامعة  
 النبي بلا وقوله الثالث وهو انما والمراد لا تحسن حسناً كاملاً فالنبي كمال الحسن لاصله  
 والا كان عين كلام السكاكي لان الخالي عن الحسن عند البلغاء لاصحمة له او يقال ان قوله  
 كما تحسن قيد في الحسن النبي وحينئذ يفيد كلامه ان في مجامعة الوصف المختص اصل  
 الحسن والحاصل ان عدم اختصاص الوصف شرط في كمال حسن المجامعة عنده لاشترط  
 في اصله كما يقول السكاكي فعلى هذا يصح ان يقال في غير القرآن انما يستجيب الذين  
 يسمعون لالا الذين لا يسمعون وان كان غير كامل في الحسن (قوله وهذا اقرب الى الصواب)  
 اي وهذا الذي قاله عبد القاهر اقرب الى الصواب بما قاله السكاكي من المنع لابتداء كلام  
 الشيخ على شهادة الاثبات وكلام السكاكي على شهادة النبي وشهادة الاثبات مقدمة على  
 شهادة النبي (قوله اذ لا دليل على الامتناع) اي على امتناع مجامعة النبي بلا لثالث اذا  
 كان الوصف مختصاً بالوصوف (قوله عند قصد زيادة التحقيق) اي عند قصد زيادة  
 تحقيق النبي عن ذلك الغير وتأكيده وهذا رد لقول السكاكي ان كان الوصف مختصاً  
 امتنع المجامعة لعدم الفائدة وحاصل ذلك الرد اننا لانسلم عدم الفائدة اذ قد تحصل  
 فائدة هي زيادة التحقيق والتأكيد للنبي عن ذلك الغير وقد يقال ان التأكيد بلا العاطفة  
 للنبي الحاصل بانما خلاف اصل وضعها لان اصل وضعها ان ينفي بها عن التابع ما واجب  
 للتبوع لالان يعاد بها النبي لشيء قد نفي اولاً ولذلك حكموا بمنع ما زيد الاقام لا قاعد  
 مطلقاً ولم يقولوا بجوازه عند قصد التحقيق والتأكيد للنبي فتأمل (قوله واصل الثاني)  
 اي الكثير والغالب فيه (قوله ما استعمل له) الضمير المجرور باللام راجع لما قول الشارح  
 اي الحكم بالرفع تفسير لما وقوله فيه اشارة الى ان اللام في كلام المصنف بمعنى في وقوله  
 النبي والاستثناء بان للضمير المستتر في قول المصنف استعمل فهو عائد على الثاني الذي هو  
 النبي والاستثناء لاهل ما وحينئذ فالصلة جارية على غير من هي له فكان الاولى للمصنف  
 ان يقول ما استعمله به ابراز الضمير الا ان يقال انه ماش على مذهب للكوفيين القائلين  
 بعدم وجوب الابرار عند امن اللبس كما هنا لو على مذهب من يقول ان الخلاف بين  
 البصريين والكوفيين في الوصف لاقى الفعل واما هو فلا يجب الابرار (قوله بما يحمله

(واصل الثاني) اي الوجه  
 الرابع من وجوه الاختلاف  
 ان اصل النبي والاستثناء  
 (ان يكون ما استعمل له)  
 اي الحكم الذي استعمل  
 فيه النبي والاستثناء (بما  
 يحمله الخطاب وينكره  
 بخلاف الثالث) اي انما فان  
 اصله ان يكون الحكم  
 المستعمل هو فيه مما يعلو  
 الخطاب ولا ينكره كذا  
 في الايضاح نقلاً عن دلائل  
 الاعجاز وفيه بحث لان  
 الخطاب اذا كان عاماً  
 بالحكم ولم يكن حكمه  
 مشوباً بخطأ لم يصح القصر  
 بل لا يفيد الكلام سوى  
 لازم الحكم وجوابه ان  
 مرادهم ان انما تكون خبر  
 من شأنه ان لا يحمله  
 الخطاب ولا ينكره حتى  
 ان انكاره يزول بادن تنبيه  
 لعدم اصراره عليه

(الخاطب) أي من جملة الأحكام التي يحتملها الخاطب فضمير يحمله راجع لما المراد مما يحمله  
 الخاطب بالفعل وشأنه أن يكون مجهولا وليس المراد الجهل بالفعل فقط لانه شرط  
 في الحصر مطلقا أي بأي طريق كان (قوله وينكره) أي وأن يكون من جملة الأحكام  
 التي ينكرها الخاطب والمراد بالحكم المستعمل فيه الذي هو بعض الأحكام المجهولة  
 النفي والثبوت بالنظر لقصر القلب والنفي فقط بالنظر للأفراد والثبوت والنفي في قصر  
 التعيين ففي القلب ينكرهما الخاطب ويجهلها وفي الأفراد يجهل النفي وينكره وفي التعيين  
 يجهلها فقط ولا يأتى فيه انكار فالجهل ظاهر في جميع أقسام القصر وأما الانكار فليس  
 ظاهرا في قصر التعيين لأن المتردد لانكار عنده كذا قرر شيخنا العدوى وفي الأطول  
 مانصه بما يحمله الخاطب وينكره فاستعمله في قصر التعيين على خلاف الأصل (قوله  
 وفيه بحث) أي اعتراض على قوله بخلاف الثالث (قوله لازم الحكم) وهو اعلام  
 الخاطب أن المتكلم عارف بالحكم (قوله وجوابه الخ) حاصله أن قولهم أصل إنما  
 أن يكون الحكم المستعملة فيه مما يعلمه الخاطب ولا ينكره مرادهم أن ذلك الحكم مما شأنه  
 أن يكون معلوما للخاطب لكونه من شأنه أن يظهر أمره بحيث يزول انكاره بآدنى  
 تبينه في زعم المتكلم فلا يأتى أنه مجهول بالفعل فالخاصل أن محل الطريق الأول اعنى  
 النفي والاستثناء الحكم الذي يحتاج للتأكيد لانكاره وكونه مما شأنه أن يجهل ومحل الثاني  
 ما لا يفتقر إلى ذلك لكونه مما شأنه أن يكون معلوما وأن كان الجهل والانكار بالفعل لا بد  
 منهما فيهما في غير قصر التعيين كما علمت (قوله خبر) هو بالتوین أي لحكم كلام خبري  
 من شأنه أن لا يجهل الخاطب ولا ينكره أي ولكنه جاهل به ومنكره بالفعل كما يدل عليه قوله  
 حتى أن انكاره الخ (قوله وعلى هذا) أي التأويل (قوله موافقا لما في الفتاح) أي من أنه لا بد  
 من الجهل والانكار بالفعل (قوله كقولك الخ) تمثيل للأصل الثاني اعنى النفي والاستثناء  
 (قوله وقد رأيت شيئا) الجملة حالية وكان المناسب أن يقول وقد رأينا لأنه لا يكون  
 الخاطب منكرا كون الشئ غير زيد إلا إذا رآه أو الشئ بسكون الباء وقصها الشخص وقوله  
 من بعيد أي من مكان بعيد وقيد بالبعد لأن شأن البعيد الجهل والانكار (قوله ما هو  
 الأزید) مقول قوله كقولك أي كقولك ما هذا الشئ الأزید (قوله إذا اعتقده) أي تقول  
 ذلك إذا اعتقده غير زيد فإن اعتقده زيدا وعمرا كان قصر أفراد وان اعتقده عمرا كان  
 قصر قلب فالتال يحتمل القسمين (قوله مضرا) أي حال كونه مضرا أي مصمما على اعتقاد ذلك  
 الشئ غير زيد فهذا التال قد تحقق فيه الجهل والانكار فيما من شأنه أن يجهل وينكر لبعده  
 مضمونه جهلا لا يزول إلا بالتوكيد فاستعملت فيه ما هو الأعلى اضلها (قوله وقد ينزل) هذا  
 مقابل لقوله وأصل الثاني وقوله العلوم أي الحكم المعلوم أي الذي من شأنه أن يعلم  
 وذلك كقيام الهلاك به عليه الصلات والسلام في المثال الآتى وقوله منزلة المجهول أي منزلة

وعلى هذا يكون موافقا  
 لما في الفتاح (كقولك  
 لصاحبك وقد رأيت شيئا  
 من بعيد ما هو الأزید اذا  
 اعتقده غيره) أي اذا اعتقد  
 صاحبك ذلك الشئ غير  
 زيد (مضرا) أي على  
 هذا الاعتقاد (وقد ينزل  
 العلوم منزلة المجهول

الحكم المجهول اى المنكر الذى يحتاج الى تأكيد لدفع انكاره ( قوله لا اعتبار الخ ) اى وذلك  
التنزيل لاجل امر معتبر مناسب للمقام كالاشعار بانهم في غاية الاستعظام لهلاكه عليه الصلاة  
والسلام في المثال الآتى ( قوله فيستعمل الخ ) اى فيسبب ذلك التنزيل يستعمل الثانى فيه  
اى في ذلك الحكم العلوم فاللام بمعنى ( قوله افرادا ) حال من الثانى اى حال كون  
الثانى قصر افراد فيه ان الثانى ليس قصر افراد فلا بد من تقدير اى حال كون الثانى دال  
قصر افراد او ذا قصر افراد او حال كون الثانى قصره قصر افراد ( قوله وما محمد الا  
رسول ) هذا استثناء من مقدرام على اصل التفريع والمقدر في نحو هذا محمول والحصول  
برأيه الحقيقة اذ لا يصح جل فرد والحقيقة من حيث هى متحدة لا يمكن الاستثناء منها من  
حيث هى وانما يستثنى منها من حيث افرادها الصادقة على الموضوع فلا بد من اعتبارها  
على وجه يتناول افرادها صادقة على الموضوع فاذا قيل مثلا ما زيد الا قائم قد مر ما زيد متحدا  
بحقيقة من الحقائق وموصوفها الاحقيقة القائم فكأنه قيل ما زيد متعصدا ولا مضطجعا ولا  
كذا من سائر الحقائق الاحقيقة القائم فهو كائن اياها وان شئت قدرت ما زيد بشئ مما يعتقد  
انه اياه الا قائم فعلى وزانه في الآية يكون التقدير ما محمد موصوفا بحقيقة من الحقائق التى  
تعتقدون الاحقيقة الرسول فانه كائن اياها او ما محمد بشئ مما تعتقدون انه كان اياه الرسول  
فكانه قيل ما محمد متبرئا من الهلاك ولا غير ذلك بما لا يناسب من الحقائق الاحقيقة الرسول  
ويجب ان يعلم ان معنى قولنا كان هذا تلك الحقيقة انه مطابقها واتصف بمحصة من حصصها  
لانه نفسها من حيث انها حقيقة والا كان الجزئى كليا والكلى جزئيا أه يعقوبى ( قوله اى  
مقصور على الرسالة ) اى فهو من قصر الموصوف على الصفة قصر افراد على ما قال المصنف  
واشار بقوله لا يتعداها الى التبرى من الهلاك اى الموت الى ان ذلك القصر اضاف لاحقيق  
هذا ويحتمل ان تكون الآية من قصر القلب بان يكون مصب القصر الى مفاد الجملة التى هى  
في محل النعت عند بعضهم فيكون التقدير وما محمد الا رسول خلت الرسل قبله فيذهب كما  
ذهبوا ويجب التمسك بدينه كما يجب التمسك بدينهم بعدهم لانه رسول مخالف لسائر  
الرسل بحيث لا يذهب كما عليه المخاطبون بتنزيل اعظامهم موته منزله انكارهم اياه فكأنهم  
قالوا هو رسول لا يموت قبل لهم هو رسول يموت كغيره او بان يقدر ما محمد الا رسول  
لانه ليس برسول كما عليه المخاطبون لان في الموت عنه الذى تزلوا منزلة المتصفين به  
لا يكون مع الاقرار بالرسالة اى لانه اله لان في الهلاك الذى جعلوا موصوفين به لا يكون  
الالاله وفي هذين الوجهين بعد قاله يعقوبى ( قوله لا يتعداها الى التبرى من الهلاك ) اى

من الموت وهو الخلود ( قوله كانوا عاقلين بكونه مقصور اعلى الرسالة غير جامع بين  
الرسالة والتبرى من الهلاك ) بل جامع بين الرسالة والهلاك لانهم لا يعتقدون ان التبرى لا يهلك  
ابدا فلما نزل عليهم بموته منزلة الجهل به والانكار لاستعظامهم اياه صاروا كأنهم اثبتوا له

لا اعتبار مناسب فيستعمل  
له اى لذلك المعلوم ( الثانى )  
اى التبرى والاستثناء ( افرادا )  
اى حال كونه قصر افراد  
( نحو وما محمد الا رسول اى  
مقصور على الرسالة لا  
يتعداها الى التبرى من  
الهلاك ) فالمخاطبون وهم  
الصحابه رضى الله تعالى  
عنهم كانوا عاقلين بكونه  
مقصورا على الرسالة  
غير جامع بين الرسالة والتبرى  
من الهلاك لكنهم لما كانوا  
بعدون هلا كما امرنا عظيما  
( نزل استعظامهم هلا كما  
منزلة انكارهم اياه )

صلى الله تعالى عليه وسلم صفتين الرسالة والتبرى من الهلاك فقصر على الرسالة قصر  
 افراد (قوله تزل استعظامهم هلاك منزلة انكارهم اياه) اى وزم من ذلك تنزيل علمهم  
 بهلاك منزلة جهلهم به لان الانكار يستلزم الجهل وبهذا يدفع ما يقال ان اللائم لدعوى  
 تنزيل العلوم منزلة المجهول تنزيل علمهم بهلاك منزلة الجهل لاستعظامهم اياه لان تنزيل  
 استعظامهم منزلة انكارهم اياه قاله يس ولما تزل استعظامهم لهلاك منزلة الانكار الذى  
 يحتاج الى تأكيد النقي استعمل لذلك الاستعظام المنزل منزل انكارهم النقي والاستثناء  
 ووجه تنزيل استعظام الهلاك منزلة انكاره ان مستعظم الشيء الحرص على عكسه لو  
 امكنه نفي ذلك الشيء لفناء فهو كالنافى على وجه الرضى والحبّة واصل التنزيل تشبيه  
 الشيء بالشيء فلما شبهوا بالنافى على وجه الرضى ناسب تنزيلهم منزلة المنكرين فخطبوا  
 بردد ذلك الانكار المقدّر لاجل الاعتبار المناسب وهو الاشعار بانهم فى غاية الحرص على  
 حياته والاستعظام لموته الذى يزولون بسببه منزلة المنكرين كذا فى ابن يعقوب وقرر شيخنا  
 العدوى ان المنزل منزلة المجهول المنكر قيام الهلاك به العلوم لهم لاستعظامهم اياه لان  
 المنزل الاستعظام وهذا هو المناسب لقول المصنف وقد يزل الخ فكان المناسب لقوله وقد  
 يزل الخ ان يقول تزل العلوم وهو عدم التبرى من الهلاك اعنى قيام الهلاك به منزلة  
 المجهول فاستعمل النقي والاستثناء وسبب التنزيل استعظامهم اياه ليكون الكلام على نسق  
 واحد (قوله والاعتبار المناسب) اى لمقام الرسالة هنا (قوله وشدة حرصهم) اى  
 وحرصهم الشديد الذى يزولون بسببه منزلة المنكرين وانهم بحيث يخاطبون بهذا الخطاب  
 التنزيلى ردالهم عما عسى ان ينبنى على ذلك الاستعظام بما ينبنى وقد وقع من بعض الصحابة  
 يوم وفاته عليه الصلاة والسلام ذلك البناء حيث انكر الوفاة وشغله ذلك الانكار عما  
 يقتضيه الحال من الشغل باقامة الدين من بعده عليه الصلاة والسلام وكان يقول والله  
 لا اسمع رجلا قال مات رسول الله الا فعلت به كذا وكذا وقال بعضهم انما ذهب لنا جارية  
 كوسى حتى اتى المتمكن الصديق فنفي ذلك واقام الدين بما امر الله تعالى به رضوان الله تعالى  
 عليه وعلى الجميع على ان لهم فى ذلك الاستعظام عذرا لان وفاة سيد الوجود هي الرزية  
 العظمى والهول الاكبر الذى يكاد ان تزل قواعد التكليف به وله ويسقط بناء ضبط الادراك  
 من اصله (قوله عطف على قوله افرادا) اى وحيث قلنا ان القصر الذى استعملت  
 فيه ما والا للتنزيل اما ان يكون قصر افراد كما تقدم واما ان يكون قصر قلب (قوله نحو  
 ان اتم الابشر مثلنا) اى نحو قوله تعالى حكاية عن الكافرين فى خطاب الرسل ان اتم  
 الابشر مثلنا اى ماتصفون الا بالبشرية مثلنا لا بغيرها كما تزعمون وانما خاطبهم بهذا  
 الخطاب ولم يقولوا ما اتم رسل الذى هو مرادهم لانه فى زعمهم ابلغ اذ كانوا قالوا  
 انكرتم ما هو من الضروريات وهو ثبوت البشرية واتم لاتعدون الانصاف بها

اى الهلاك فاستعمل له النقي  
 والاستثناء والاعتبار  
 المناسب الاشعار بعظم  
 هذا الامر فى نفوسهم  
 وشدة حرصهم على بقاءه  
 عندهم (او قلنا) عطف على  
 قوله افرادا (نحو ان اتم الا  
 بشر مثلنا) فالخاطبون وهم  
 الرسل عليهم الصلاة والسلام  
 لم يكونوا جاهلين بكونهم  
 بشرا ولا منكرين لذلك  
 لكنهم زلوا منزلة المنكرين  
 (لا اعتقاد القائلين) وهم  
 الكفار (ان الرسول  
 لا يكون بشرا مع اصرار  
 المخاطبين على دعوى  
 الرسالة) فنزلهم القائلون  
 منزلة المنكرين للبشرية لما  
 اعتقدوا اعتقادا فاسدا من  
 التنافى بين الرسالة والبشرية

الى الاتصاف بقيضها الذي ثبت معه الرسالة. ولهذا كان قصر قلب ولان قولهم ذلك في قوة قياس نظمه هكذا ما اتم الا بشر مثلنا وكل بشر لا يكون رسولا فاتم لستم رسل فاقالوه كدعوى الشيء بينة قيل يمكن ان تكون الآية من قصر الافراد جريا على الظاهر من غير تنزيل فكأنهم قالوا ما اجتمعت لكم البشرية والرسالة كاتزعمون او من قصر القلب بلا تنزيل ايضا بان يكون المراد ما اتم الا بشر مثلنا لا بشر على مناب الرسالة ( قوله لاعتقاد القائلين الخ ) هذا هو الاعتبار المناسب ( قوله لا يكون بشرا ) اي وانما يكون ملكا ( قوله مع اصرار مخاطبين ) اي بهذا الخطاب وقوله على دعوى الرسالة اي المستزمنة لنفي البشرية بحسب زعم المتكلمين وحيث كان الرسل مصرين على دعوى الرسالة المنافية للبشرية بحسب اعتقاد المتكلم صاروا بحسب اعتقاد المتكلمين بمنزلة من ادعى نفي البشرية صريحا لانهم في اعتقادهم ادعوا ما يستلزم نفيه وهو الرسالة ولا فرق بين من ادعى نفي شيء ومن ادعى ما يستلزم نفيه ولذلك جعلوه منكرين للبشرية وخاطبوه بما خاطبوه فظهر من هذا ان القصر في هذا المثال مبنى على مراعاة حال المتكلم والمخاطب بخلاف المثال السابق فان القصر فيه مبنى على رعاية حال المخاطب فقط ( قوله لما اعتقدوا ) بخفيف اليم وقوله من التاني الخ بيان لما وانما اعتقدوا التاني لان الرسول جلالة قدره يزه في رأيهم عن البشرية وانظر خسافة عقولهم حيث لم يرضوا بشرية الرسول ورضوا للاله ان يكون حجرا ( قوله قلوبوا ) اي القائلون وقوله هذا الحكم اي المستلزم لنفي البشرية بحسب زعمهم ( قوله قد ادعوا التاني ) اي بحسب زعمهم ( قوله حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم ) اي لا ملائكة ( قوله فكأنهم سلوا انتفاء الرسالة عنهم ) اي مع انه ليس كذلك ( قوله من باب مجارة الخصم ) اي بما شابهه والجرى معه في الطريق من غير مخالفة في السلوك ومثاله ان تريد ازلاق صاحبك فتماشيه في الطريق المستقيم حتى اذا وصلت الى مزلة ازلقته ( قوله وارخاء العنان ) عطف لازم ( قوله بتسليم بعض مقدماته ) الباء السببية متعلقة بمجارة الخصم لانه اذا سلم بعض مقدماته كان ذلك وسيلة لانعائه لما يليق له بعد ذلك فيعثر بما يليق له بعد ذلك ويقعح واما اذا عورض من اول وهلة ربما كان ذلك سببا لنفرته وعدم اصغائه وعناده والمراد ببعض المقدمات التي سلمها الرسل هنا المقدمة الصغرى اعني كونهم بشر او اما كون البشر لا يكون رسولا وهو الكبرى فلم يسلمها الخصم ( قوله من العثار ) اي لامن الغشور وهو الاحلال وقوله ليعثر متعلق بالمجارة وقوله وانما يفعل ذلك اي ما ذكر من مجارة الخصم ( قوله وهو الزلة ) بفتح الزاي اي الوقوع والسقوط اي لاجل ان يسقط فيرجع عما قال الى الحق ( قوله والزامه ) اي بان يرتب على التسليم المذكور بعد استماع الخصم له وطماعيته في الظفر ما يشطع به اما باظهار

فقلبو اهذا الحكم بان قالوا  
ان اتم الا بشر مثلنا اي  
مقصورون على البشرية  
ليس لكم وصف الرسالة  
التي تدعونها ولما كان هنا  
مظنة سؤال وهو ان  
القائلين قد ادعوا التاني  
بين البشرية والرسالة  
وقصروا المخاطبين على  
البشرية والمخاطبون قد  
اعترفوا بكونهم مقصورين  
على البشرية حيث قالوا  
ان نحن الا بشر مثلكم  
فكانهم سلوا انتفاء الرسالة  
عنهم اشار الى جوابه  
بقوله ( وقولهم ) اي قول  
الرسول مخاطبين ( ان نحن  
الا بشر مثلكم من ) باب  
( مجارة الخصم )

انها بعد تسليمها لا تستلزم مطلوبه كما هنا فيحتاج الى دليل آخر وانها تستلزم ما يناقض  
المطلوب كما تقدم في آية قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين اى النافين له فيقطع  
الخصم في مطلوبه ( قوله لا لتسليم انتفاء الرسالة ) عطف على قوله من باب مجازاة  
الخصم اى ان ما قاله الرسل للمجازاة ولم يقولوه لتسليم انتفاء الرسالة عنهم فان قلت ان  
مجازاة الخصم انما تكون فيما هو مخالف للواقع عند المخاطب كالرسل هنا فيسله على  
سبيل التزول وهنا ليس كذلك لان بشرتهم موافقة للواقع بلا خلاف وحينئذ فلا  
معنى للمجازاة هنا قلت المجازاة تكون بوجهين احدهما الاعتراف بمقدمة مخالفة  
للواقع على سبيل التزول ليرتب عليها ما يناقض المقصود والثاني الاعتراف بمقدمة  
صحيحة موافقة للواقع عنده ايضا ليبين انها لا تستلزم المطلوب ولا تدخل لها فيه ولا  
يتوقف عليها كال بشرية هناك انهم قالوا لهم صدقتم في هذه المقدمة لكنها لا تفيدكم  
شيئا لانها لا تدخل لها في مطلوبكم ولا تنافي مطلوبنا ونظير ذلك ان يقال لمن قال انا  
اعرف العربية ما انت الا اجمعي الاصل اى لا عربى فيقول ذلك القائل ما انا الا اجمعي  
الاصل كما قلتم ولكن يجوز في حق الله ان يعلم العربية لمن شاء من عباده لكن استعمال  
المجازاة في الاول اكثر ( قوله فلذا ) اى فلعدم التنافي ( قوله واما اثباتها الخ )  
جواب عما يقال انه كان يكفي في المجازاة ان يقولوا نحن بشر مثلكم فالتنفي والاستثناء  
لغوا وليس المراد اثبات البشرية ( قوله على وفق كلام الخصم ) اى في الصورة فيكون  
في الكلام مشاكلة وهذا اقوى في المجازاة وعلى هذا يكون الحصر غير مراد بل هو  
صوري فقط والصفة مستعملة في اصل الاثبات على وجه التجريد واستعمال اللفظ في  
بعض معناه وهو الاثبات دون التنفي وحاصل ما ذكره الشارح من التوجيه ان الرسل لم  
يريدوا القصر بل اصل الاثبات على سبيل التجريد وانما عبروا بصفة القصر لموافقة  
كلام الخصم وقد يقال لا يلزم من كون كلامهم على وفق كلام الخصم عدم ارادة الحصر  
فلا حسن في التوجيه ان يقال ان القصر مراد لهم لان الكفار لم ادعوا ان الرسل  
لا يكون الاملكا لبشر انزلوهم في دعواهم الرسالة منزلة من يدعى الملكية وينكر  
البشرية فقالوا ان اتمم الا البشر مثلنا بمعنى ما اتمم الا مقصرون على البشرية وليس لكم  
وصف الملكية فاجابهم الرسل بقولهم ان نحن الا بشر مثلكم اى ما نحن الا مقصرون على  
البشرية وليس لنا وصف الملكية كما يقولون لكن لا ملازمة بين البشرية ونفي الرسالة  
كما تعتقدون فان الله تعالى عن على من يشاء من عباده بخصوصية الرسالة ولو كانوا بشر  
و حينئذ يقول الرسل المذكور ليس فيه انتفاء الرسالة بل تسليم انتفاء الملكية فيكون من باب  
المجازاة او الزامهم بقولهم ولكن الله عن على من يشاء من عباده الا انه يرد على هذا التوجيه  
ان يقال كيف صح القصر مع ان المخاطب هو الكفار لا ينكرون البشرية بل هي امر مسلم

وارضاء العنان اليه بتسليم  
بعض مقدماته ( ليعثر )  
الخصم من العثار وهو الزلة  
وانما يفعل ذلك ( حيث  
يراد بتكثيره ) اى اسكات  
الخصم والزامه ( لا لتسليم  
انتفاء الرسالة ) فكأنهم قالوا  
ان ما ادعيت من كوننا بشر  
حق لا ننكره ولكن هذا  
لا ينافي ان يعين الله تعالى  
علينا بالرسالة فلماذا اثبتوا  
البشرية لانفسهم واما  
اثباتها بطريق القصر  
فيكون على وفق كلام  
الخصم

عندهم واقعي فلامعنى للمخسر حيث دلالة الرد المخاطب ولا حاجة لرددها لعدم الانكار وغيره مما يحوج الى الرد الان يحاج بان لا نسلم ان القصر انما يكون لرد المخاطب قلبا او افرادا او لتعيين بل قد يكون لغير ذلك لتكته من التكات نعم الغالب فيه ان يكون لرد او لتعيين واعلم ان هذا السؤال الثاني بالنظر لحال المخاطب كما ان السؤال الذي قصد المصنف رده بحسب حال المتكلم آه سم ( قوله وهذا مثال لاصل انما ) اى بناء على ما يقتضيه قول المصنف بخلاف الثالث من ان الاصل في انما ان تستعمل فيما هو معلوم لا يجمله. المخاطب وعلى هذا فهو مثال لتفريج الكلام على مقتضى الظاهر ( قوله لمن يعلم ذلك ) اى كون الخبر عنه اخاه ( قوله ويقربه ) اى بكونه اخاله والمرداته يعلم ذلك بقلبه ويقربه بلسانه ( قوله لمن ترققه عليه ) اما بقاين من الرقة ضد الغلظة يقال رقى الشيء وارقه ورققه والتعدية يعلى بتضمين معنى الاشتاق كما اشار له الشارح وحينئذ يقرأ رقيقا ايضا بقاين والمراد رقيق القلب واما بالفاء والقاف من الرقيق بمعنى اللطف وحسن الصنيع يقال رقيق به من عليه وقول الشارح اى تجعل الخ فيه اشارة الى ان صيغة فعل للجعل والتصير والمراد انك تحدث في قلب من يعلم ذلك الشفقة والرقه على اخيه بسبب ذكرك الاخوة لانه وان كان عالما بها قد يحدث في قلبه الشفقة بسماعها لان الشيء قد يوجب بمعايه من الغير ما لا يوجب بمجرد غله ( قوله والاولى بناء على ما ذكرنا ) اى من ان انما تستعمل في مجهول شانه ان لا يجمله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لكونه لا يصير عليه وقوله ان يكون هذا المثال من الاخراج لاعلى مقتضى الظاهر اى فالحكم في هذا المثال وهو الاخوة وان كان معلوما للمخاطب لكن لعدم غله بموجب علمه بالاخوة اذ بموجب علمه بها ان يشفق عليه ولا يضربه تزل منزلة المجهول واستعمل فيه انما على خلاف مقتضى الظاهر وعلى هذا الاحتمال يكون قول المصنف وكقولاك الخ عطف على قوله نحو ما محمود ويكون المصنف لم يمثل لتفريج انما على مقتضى الظاهر لكن هذا الاحتمال فيه شىء لانه لا يناسب قول المصنف سابقا فيستعمل له الثاني لان الحصر في هذا المثال الذى تزل فيه المعلوم منزلة المجهول بالطريق الثالث لا بالطريق الثاني اللهم الا ان يقال قوله فيستعمل له الثاني اى مثلا وقد يستعمل فيه الثالث كما في هذا المثال وانما قال الشارح والاولى ولم يقل والصواب اشارة لامكان الجواب عنه بانه يجوز ان يكون هذا المثال على مقتضى الظاهر من غير تنزيل لان المقصود منه ترقيق المخاطب لإفادة الحكم فكونه معلوما لا يضروا القصر للبالغة في التريق لانه يفيد تأكيده على تأكيده ويحتمل قوله لمن يعلم ذلك على ان المراد لمن شانه ان يعلم ذلك ويقربه وان لم يعلمه بالفعل بل هو جاهل به وزول بادنى تنبيه لكن هذا الجواب الثاني بعيد فتأمل ( قوله وقد ينزل المجهول ) اى الحكم المجهول عند المخاطب ( قوله منزلة المعلوم ) اى منزلة الحكم الذى شانه ان يكون معلوما

(وكقولاك) عطف على قوله  
كقولاك لصاحبك وهذا  
مثال لاصل انما اى الاصل  
في انما ان تستعمل فيما لا ينكره  
المخاطب كقولاك (انما هو  
اخوك لمن يعلم ذلك ويقربه  
(و) انت (تريد ان ترققه عليه)  
اى ان تجعل من يعلم ذلك  
رقيقا مشفقا على اخيه  
والاولى بناء على ما ذكرنا  
ان يكون هذا المثال من  
الاجراج لاعلى مقتضى  
الظاهر (وقد ينزل المجهول  
منزلة المعلوم لادعاء ظهوره  
فيستعمل له الثالث) اى انما  
(نحو) قوله تعالى حكاية عن  
اليهود (انما نحن مصلحون)  
ادعوا ان كونهم مصلحين امر  
ظاهر من شانه ان لا يجمله  
المخاطب ولا ينكره

عند المخاطب بحيث لا يصر على انكاره فلا يشأ في انه مجهول له بالفعل وليس المراد منزلة المعلوم له بالفعل لأن المعلوم بالفعل ليس محلا للقصر (قوله لادعاء ظهوره) أي وانما ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء المتكلم ظهوره وان انكاره بما لا ينبغي (قوله فيستعمل له) أي فبسبب ذلك التزويل يستعمل فيه الطريق الثالث من طرق القصر وهو انما (قوله من شأنه ان لا يجمله المخاطب) أي وهم المسلمون وقوله ولا ينكره أي انكارا قويا أي وان كان هو جاهلا له ومنكره بالفعل والحاصل ان اصلاح اليهود امر مجهول عند المخاطبين وينكرونه انكارا قويا ولكن اليهود لعنة الله عليهم يدعون ان اصلاحهم امر ظاهر من شأنه ان لا يجمل فزولوا التلك الدعوى اصلاحهم منزلة الامر الذي من شأنه ان يكون معلوما عند المخاطبين وهو المنكر انكار اضعيفا بحيث يزول انكاره بادنى تنبيه فاستعملوا في اثباته لارد عاينهم انما التي شأنها ان تستعمل في ما من شأنه ان يكون معلوما وان كان مقتضى الظاهر التعبير بالنفي والاستثناء لان اصلاحهم امر مجهول منكر وفي استعمالهم انما في اثبات الاصلاح لادعاء ظهوره اشعار بان نقيضه وهو افسادهم امر ظاهر الانتفاء حتى لا يحتاج في نفيه واثبات نقيضه الذي هو الاصلاح الى التأكيد بالنفي والاستثناء فقد انكروا الافساد المتصفين به في نفس الامر مبالغين في انكاره حيث زعموا ان نفيه من شأنه ان يلحق بالضروريات التي لا تنكر (قوله ولذلك) أي ولاجل ادعائهم ظهور اصلاحهم ومبالغتهم في انكار الافساد الذي اتصفوا به (قوله لارد عليهم) أي لاجل الرد عليهم باثبات الافساد لهم ونفي الاصلاح عنهم (قوله مؤكدا بما ترى) أي بما تعله أي مؤكدا بتأكيد شتى فهو رد قوى (قوله من اراد الجملة الاسمية) أي من الجملة الاسمية الموردة فاضافة اراد للجملة من اضافة الصفة للموصوف لان المؤكد الجملة الاسمية لا يرادها (قوله وتعريف الخبر الدال على الحصر) أي على حصر المسند في المسند اليه والمعنى لا مفسد الا هم لما تقرر ان تعريف الخبر وضمير الفصل لقصر المسند على المسند اليه (قوله المؤكد لذلك) أي للحصر المستفاد من تعريف الخبر واعتراض بان ضمير الفصل وكذا تعريف الخبر انما يفيد ان قصر المسند على المسند اليه والقصر الواقع من اليهو بالعكس وحينئذ فلا يكون هذا القصر ردا عليهم واجيب بان الرد عليهم حاصل به لان المنفى في القصر يتضمن نفيه اثبات مقابله كما ان التثبت فيه يتضمن اثباته نفي مقابله (قوله وتصدير الكلام الخ) هذا تأكيد آخر وقوله بحرف التنبيه وهو الا (قوله وبه عناية) عطف مسبب على سبب أي بماله خطر يوجب العناية باثباته (قوله ثم تعقيبه) بالجر عطف على تصدير (قوله والتوبيخ) عطف تفسيري (قوله وهو قوله ولكن لا يشعرون) انما كان هذا يدل على التبريع والتوبيخ لا فادته انهم من جملة الموقين الذين لا شعور لهم والا لادركوا افسادهم بلا تأمل (قوله ومزية انما) أي شرفها وفضلها وهو مبتدا

(ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون لرد عليهم مؤكدا بما ترى) من اراد الجملة الاسمية الدالة على الثبات وتعريف الخبر الدال على الحصر وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لذلك وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام بماله خطره وبه عناية ثم التأكيد بان ثم تعقيبه بما يدل على التبريع والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون (ومزية انما على العطف انه يعقل منها) أي من انما (الحكماء) اعنى الاثبات للتذكور والنفي عما عداه (معا) بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي فحوزيد قائم لاقاعد وبالعكس فحوزيد قائم بل اقاعدة (واحسن مواضعها)



وقوله انه يعقل على حذف الجار خبر اى ثابتة بانه يعقل الخ ولو قيل ان هذا وجه  
خامس من اوجه الاختلاف لما بعد (قوله انه يعقل منها الحكمان معا) اى انه يعقل  
منها حكم الاثبات والنفي المفادين بالقصر دفعة بحسب الوضع بمعنى ان الواضع وسبعا  
للمجموع فلا يرد انه قد يلاحظ احدهما قبل الآخر (قوله بخلاف العطف الخ) اى  
ولاشك ان تعقل الحكمين معا ارجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر من اول  
الامر كما فى العطف واعلم ان هذه المزية ثابتة للتقديم وللنفي والاستثناء فكل منها  
يتعقل منه الحكمان معا فلم تظهر هذه المزية لانما عليهما ولذلك لم يتعرض لهما  
المصنف بل قال ومزية على العطف نعم تظهر مزية انما عليهما من جهة ان انما  
تفيد الحكمين معانصا من غير توقف على شئ بخلاف التقديم فانه وان افادتهما  
لكن على سبيل الاحتمال لان الاسم المذكور يحتمل ان يكون معمولاً للعامل المؤخر  
فيكون تقديمه مفيد لهما ويحتمل ان لا يكون معمولاً للمؤخر بل لشيء آخر مقدر فيكون  
مؤخرا فلا يفيدهما وبخلاف الاستثناء فانه وان افادتهما لكن افادته موقوفة على  
المستثنى منه لا تحصل بدونه فان قلت ان طريق العطف يعقل منه الحكمان معا  
في نحو جاء زيد لا عمرو كما فى الاستثناء قلت لانسلم ان طريق العطف كالاستثناء لان  
صورة العطف تحتمل الاستقلال والاستثناء مرتبط بالمستثنى منه فيفيد الحكمين بواسطة  
ذلك الارتباط وبيان ذلك ان قولك فى صورة العطف لا عمرو وانما وضع لتفى الحكم  
عن عمرو بخلاف الازيد فى صورة الاستثناء فانه وضع للخارج فلا بد من ملاحظة  
المخرج منه فيعقل الحكمان معا لكن تعقلهما معا فى انما اقوى من تعلقهما معا فى النفي  
والاستثناء لعدم التوقف على شئ فلذا خصت فى المتن بالذكر (قوله واحسن مواضعها)  
اى مواضعها اى المواضع التى تقع فيها وقوله التعريض فيه ان التعريض هو استعمال  
الكلام فى معناه ملوحاً به الى غيره اى ليفهم منه معنى آخر ولا شك ان الاستعمال المذكور  
ليس موضعاً لانما تقع فيه فلا بد من تقدير مضاف اى ذو التعريض وهو الكلام  
المستعمل فى معناه ليلوح بغيره وذكر الناصر القافى ان التعريض يطلق على نفس الكلام  
المستعمل فى معناه ليلوح بغيره وعلى هذا فلا حاجة للتقدير وانما كان التعريض احسن  
مواقعها لان افادة الحكم الذى شأنها ان تستعمل فيه لايهم المخاطب لكونه معلوما  
او من شأنه العلم بخلاف المعنى الآخر الملوح اليه فانه اهم لكون المخاطب جاهلاً به مضراً  
على انكاره (قوله نحو انما تذكر اولوا الالباب) اى انما يتعقل الحق اصحاب  
العقول فمنه نجزم بانه ليس المراد من هذا الكلام ظاهره وهو حصص التذكر اى تعقل  
الحق فى اصحاب العقول لان هذا امر معلوم بل هو تعريض بدم الكفار بلهم من شدة  
جهلهم وتناهي الغاية القصوى كالبهائم ويترتب على ذلك التعريض التعريض بالنفي  
عليه الصلاة والسلام بانه لكمال حرصه على ايمان قومه يتوقع التذكر من البهائم

اى مواقع انما التعريض  
نحو انما تذكر اولوا الالباب  
فانه تعريض بان الكفار  
من فرط جهلهم كالبهائم  
فطمع النظر (اى التأمل  
منهم كطمع منها) اى كطمع  
النظر من البهائم

فجعل الفاعلة من هذا الكلام هو التعريض المتوسل اليه ( قوله من قرط جهلهم ) اى  
من تنهيه الى الغاية القصوى ( قوله على مامر ) اى فى تعريف الجزم وفى غير ذلك  
من طرق القصر ويحتمل ان المراد على مامر من كونه حقيقيا واضافيا قصر صفة  
على موصوف او عكسه ( قوله يقع بين الفعل والفاعل ) اى بحيث يكون الفعل مقصورا  
على الفاعل كما يؤخذ من تمثل المصنف بالقصر الواقع بينهما من قبل قصر الصفة  
على الموصوف واما عكسه وهو حصر الفاعل فى الفعل فلا يتوهم امكانه لان المحصر  
فيه يجب تأخير على مايتى والفعل لا يؤخر عن الفاعل مادام فاعلا فان خرج  
عن الفاعلية رجع الامر لقصر المبتدأ على الخبر ( قوله كالفاعل والمفعول ) اى بحيث  
يكون الفاعل مقصورا على المفعول وبالعكس وقد مثل الشارح لكل منهما قالشال  
الاول من حصر الفاعل فى المفعول والثالث الثانى من حصر المفعول فى الفاعل ( قوله  
وغير ذلك من المتعلقات ) اى كالحال فتقول فى قصرها على صاحبها ماجاء رابكا الا  
زيد وفى عكسه ماجاء زيد الارابكا ومعنى الاول ما صاحب الجنى مع الركوب الا زيد  
او ما جاني رابكا الا زيد ومعنى الثانى ما زيد الا صاحب الجنى رابكا او ما زيد الا  
جاني رابكا فالاول من قصر الصفة والثانى من قصر الموصوف وكالتبميز كقولك  
ماطاب زيد الانفس اى ما يطيب من زيد الانفس فهو من قصر الصفة وكالجزر نحو  
مامرت الا يزيد وكالظرف نحو ما جلست الا عندك كالصفة نحو ما جاني رجل  
الافضل وكالبديل نحو ما جاني اخوك وما ضربت زيدا الا رأسه وما سرق  
زيد الا ثوبه ثم ان قوله وغير ذلك من المتعلقات يعنى ماعدا المصدر المؤكد فانه  
لا يقع القصر بينه وبين الفعل اجماعا فلا تقول ما ضربت الا ضربا واما قوله تعالى  
ان نظن الاظنا فعناء الاظنا ضعيفا فهو مصدر نوعى وماعدا المفعول معه فانه لا يبنى  
بعد الا فلا يقال ماشرت الاو النيل وذلك لان ما بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى  
عاقبه لمخالفته له نفيًا وإثباتًا فلا تؤذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذلك  
الواو فاستحسن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل ولذا لا يقع من التوابع بعد  
الاعطف النسق فلا يقال ما قام زيدا لا وعمرو واما وقوع واو الحال بعدها فى نحو  
ما جاني زيدا لا وعلامه رابك فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا بعد الواو بل هو مقدر  
كذا فى الرضى وبهذا ظهر الفرق بين لامش الامع زيد ولا تمش الا وزيدا حيث جاز  
الاول دون الثانى كما لا يخفى وما ذكر من جواز التفرغ فى الصفات احد قولين للحاة  
وعليه ان نحشى واو البقاء والقول الثانى عدم الجواز وعليه الاخفش والغارمى آه سن  
( قوله فى الاستثناء ) اى بالقصر فى الاستثناء بخريفه المقصور عليه مع اداة الاستثناء  
سواء كانت تلك الاداة الاو غيرها وتأخير المقصور عليه مع الاداة بان يكون المقصور مقدما  
على اداة الاستثناء وهى مقدمة على المقصور عليه قال التوتى والبس فى تأخير المقصور عليه

( ثم القصر كما يقع بين  
المبتدأ والخبر على مامر  
يقع بين الفعل والفاعل )  
نحو ما قام الا زيد ( وغيرها )  
كالفاعل والمفعول نحو ما  
ضرب زيد الاعمر وما  
ضرب عمرا الا زيد  
والمفعولين نحو ما اعطيت  
زيدا الا درهمها وما  
اعطيت درهمها الا زيدا  
وغير ذلك من المتعلقات  
( فى الاستثناء يؤخر  
المقصور عليه مع اداة  
الاستثناء ) حتى لو اريد  
القصر على الفاعل قيل  
ما ضرب عمرا الا زيد ولو  
اريد القصر على المفعول  
قيل ما ضرب زيد الا  
عمرا ومعنى قصر الفاعل  
على المفعول



على الصفة لكن الاظهر الاول (قوله ولا يخفى اعتبار ذلك) اى فاذا قلت فى قصر  
 الفاعل على المفعول ماضرب زيد الاعرا ان اريد ماضربوب زيد الاعرو ودون كل  
 ماهو غير عمرو كان من قصر لصفة قصر حقيقيا وان اريد دون خالد كان قصرا  
 اضافيا ثم ان اريد الرد على من زعم ان مضروب زيد عمرو وخالد مثلا كان افرادا  
 وان اريد الردا على من زعم ان مضروبه خالد دون عمرو كان قلبا وان كان المخاطب  
 مترددا فى المضروب منهما كان تعيينا وقس هذا على سائر التعلقات (قوله حال كونهما)  
 اى المقصور عليه وهو المستثنى واداة الاستثناء (قوله بحالهما) الباء للابسة اى  
 ملتبسين بحالهما وصفتهما ولما كان ظاهر المصنف ان البقاء بحالهما شرط فى القلة  
 وليس هذا مرادا قال الشارح اى جاز على قلة اشارة الى انه شرط فى الجواز مع القلة  
 كذا قرر شيخنا العدوى واعلم ان ما ذكره المصنف من جواز تقديمهما على قلة ان بنيانا  
 على انه لا يجوز ان يستثنى بالا لشيء واحد لضعفها لان اصلها لا النافية وهى لاتنق  
 الاشياء واحدا فيعلم من التقديم حيث يقصد الحصر فى مواليها ماهو المراد من التركيب  
 من قصر ما بعد مدخولها على مدخولها واما ان بنيانا على جواز ان يستثنى بهاشيان  
 بلا عطف لم يحجز التقديم حيث يقصد الحصر فيما والاها فقط بقلة ولا يغيرها لان التقديم  
 يوجب توهم ان المراد القصر فى مواليها وفيما بعده والقصور القصر فى مواليها فقط فلا يجوز  
 على هذا ولو بقلة ان يقال فى ماضرب زيد الاعرا ماضرب الاعرا زيد برفع زيد ونصب  
 عمرو لانه حيث يجوزنا استثناء شيئين توهم ان المعنى ماضرب احدا احدا الاعرا ضربه  
 زيد واكثر النحويين على المنع مطلقا اى سواء ذكر المستثنى على سبيل البدلية ام لا واياه  
 اعتمد المصنف ولذلك حكم بالجواز على وجه القلة وبعضهم جوزوه اذا صرح بالمستثنى  
 منه كأن يقال ماضرب احدا احدا الازيد عمرا فالازيد مستثنى من الاحد الاول وعمرا  
 مستثنى من احده الثانى واورد على القول بامتناع استثناء شيئين باداة واحدة من غير  
 عطف قوله تعالى وما تراك اتبعك الا الذين هم ارادنا بآدى الراى فانه قد استثنى  
 بالاموصول والظرف واجيب بان الظرف منصوب بمضراى اتبعوك فى بآدى الراى  
 ومثل هذا يقال فى قوله تعالى ثم لا يحاورونك فيها الا قليلا ملمعون اى اذم ملمعون  
 انما شقوا اخذوا الخ وليس ملمعون حالا من فاعل يحاورونك والالزم استثناء شيئين  
 باداة واحدة من غير عطف واما قول ابى البقاء انه حال مما ذكر فبنى على القول بالجواز  
 (قوله وانعكاس المقصود) تفسير لما قبله وذلك لان معنى قولنا ماضرب زيد الاعرا  
 ماضربوب زيد الاعرو ومعنى قولنا ماضرب عمرا الازيد ماضرب عمرو الازيد فالمقصود  
 فى الاول حصر مضروبة زيد فى عمرو والمقصود فى الثانى حصر ضاربة عمرو فى زيد  
 (قوله لاستزامة) اى استلزام التقديم فى المثالين المذكورين قصر الصفة على المصوف  
 قبل تمامها ثم ان ما ذكره من استلزام تقديم الصفة مبنى على احد الوجهين فى معنى

وانما قال بحالهما احترازا  
 عن تقديمهما مع ازالتهما  
 عن حالهما باق توخر الاداة  
 عن المقصور عليه  
 كقولك فى ماضرب زيد  
 الاعرا ما ضرب عمرا الا  
 زيد فانه لا يجوز ذلك لما  
 فيه من اختلال المعنى  
 وانعكاس المقصود وانما  
 قل تقديمهما بحالهما  
 (لاستزامة قصر الصفة  
 قبل تمامها)

قصر الفاعل على المفعول وقصر المفعول على الفاعل وهو ان يقصر الفعل المستند للفاعل على المفعول ويقصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل فيكون التقصر حيثئذ من قصر الصفة على الموصوف فاذا قدم المقصور عليه لم يقصر الصفة قبل تمامها كما قال واما على الوجه الآخر وهو ان يقصر الفاعل على فعله المتعلق بالمفعول ويقصر المفعول على فعله المنسوب للفاعل يكون التقصر حيثئذ من قصر الموصوف على الصفة فاللازم على التقديم انما هو تأخير الموصوف عن جميع الصفة وحيثئذ فتعيل المصنف قاصر لانه لا يجري في قصر الموصوف على الصفة وبيان ذلك انك اذا قلت ماضرب زيدا لا عمرا وقد رت ان المعنى ما زيد الا ضارب وعمرو لم يظهر فيه عند تقديم المقصور عليه قصر الصفة قبل كمالها بل اللازم على تقديمه بان قيل ماضرب الاعمر ازيد تأخير الموصوف عن جميع الصفة وكذا اذا قدر في المثال الثاني وهو قصر المفعول على الفاعل ان المعنى ما عمرو الا مضروب زيدا انما فيه عند التقديم تأخيره عن جميعها (قوله لان الصفة الخ) اي فاذا قلت ماضرب زيدا لا عمرا وحل على ان المعنى ما مضروب زيدا لا عمر ولازم لو قدم المقصور عليه وقيل ماضرب عمرا الازيد قصر الصفة وهو الضرب قبل تمامها اذ تمامها يذكر الفاعل وكذلك الفعل المتعلق بالمفعول في قصره على الفاعل فاذا قلت ماضرب عمرا الا زيد وحل على ان المعنى ماضرب عمرو الا زيد لم لو قدم المقصور عليه وقيل ماضرب الازيد عمرا قصر الضرب قبل ذكر متعلقه وهو ظاهر (قوله لان الصفة المقصورة على الفاعل) اي في قصر المفعول على الفاعل كما في المثال الثاني وهو قولنا ماضرب عمرا الا زيد (قوله مثلا) اي او المقصورة على المفعول في قصر الفاعل على المفعول كما في قولنا ماضرب زيدا لا عمرا وقوله هي الفعل الواقع على المفعول اي الواقع من الفاعل على المفعول وهذا بالنظر لما قبل مثلا اعني الصفة المقصورة على الفاعل في قصر المفعول على الفاعل (قوله وعلى هذا) اي البيان المذكورة للصفة المقصورة على الفاعل فقس فتقول في قصر الفاعل على المفعول الصفة المقصورة على المفعول هي الفعل المتعلق بالفاعل فلا يتم المقصور قل ذكر الفاعل فلا يحسن قصره وهكذا (قوله وانما جاز على قلة) اي ولم يمنع (قوله ووجه الجميع) اي ووجه افادة النفي والاستثناء القصر في جميع ما ذكرنا بين المبدأ والخبر الخ وقوله وغير ذلك اي كالحال وصاحبها والمفعول الاول والثاني (قوله ان النفي في الاستثناء المفرغ) انما اقتصر على بيان الوجه في النفي والاستثناء المفرغ دون غيره لان افادة التقديم لا يذكره الا صاحب الذوق وافادة طريق المطف وكذا النفي والاستثناء اذا كان المستثنى منه مذكورا بين وكذا افادة انما لكونه بمعنى ما والافسا بق الحناء الا في الاستثناء المفرغ لمدم ذكر المستثنى منه آء عبد الحكيم (قوله الى مقدر) اي الى شيء يمكن ان يقدر لانسباق الذهن اليه ورجوع تفصيل المعنى اليه لانه يتوقف

لان الصفة المقصورة على  
الفاعل مثلا هي الفعل  
الواقع على المفعول لا مطلق  
الفعل فلا يتم المقصور قبل  
ذكر المفعول فلا يحسن  
قصره وعلى هذا فقس  
وانما جاء على قلة نظرا الى  
انها في حكم التام باعتبار ذكر  
المفعول المتعلق في الآخر  
(ووجه الجميع) اي السبب  
في افادة النفي والاستثناء  
القصر فيما بين المبدأ والخبر  
والفاعل والمفعول وغير  
ذلك (ان النفي في الاستثناء  
المفرغ) الذي حذف فيه  
المستثنى منه واهرب ما بعد  
الابحسب العوامل

اقادة التركيب للمعنى على تقديره في نظم الكلام تقديره ايكون كالمذكور بحيث يكون اسقاطه  
 ايجازا فلا ينافي هذا ما يأتى من ان قوله تملأ ولا يحق المكر السبى الاباهله من المساواة  
 ويحتل وهو ظاهر كلام صاحب المفتاح ان في الاستثناء المفرغ مقدرا عاما حقيقة وان  
 العامل لا يسلط على ما بعد الا ووجه بان اذا قلنا مثلا ما قام الازيد في قام ضمير يعود على  
 احد هو مقدرها اي ما احد قام ويكون الازيد بلا وتقدير ضمير يعود على مقدر لم يذ كر  
 موجود كقولهم اذا كان غدا فأتني اي اذا كان ما نحن فيه من سلامتنا غدا فأتني ولا يخفى  
 ما فيه من التعسف وما نظره لا يتضح به الامر لو وجود الدليل الحال في خلاف الاستثناء  
 بعد النفي فان نفس المستثنى هو الذى يتبادر تسلط العامل عليه والاداة لجرد الحصر آه  
 بمقوبى (قوله لان الالخراج) علة لقوله يتوجه الى مقدر وهذا ظاهر في الاستثناء  
 المتصل لان الالف لا يخرج وما المقطع فالالف لا يستل الخراج بل بمعنى بل فلا يأتى فيه  
 هذا التوجيه مع انه مفيد للحصر ايضا فاذا قيل ما جاء القوم الا الجير فالجى ان الجى لا يجاوز  
 الى القوم ولا الى ما يتعلق بهم بماعدا الجير واجيب بان كلامه في الاستثناء المتصل لان  
 الاستثناء المفرغ لا يقدر فيه المستثنى منه الامتناع للمستثنى فيكون متصلا دائما ويكون  
 الالف لا يخرج بدليل قول المصنف ان النفي في الاستثناء المفرغ يتوجه الى مقدر مناسب  
 للمستثنى في جنسه (قوله والخراج يقتضى مخرجا منه) اي وليس هنا الا هذا  
 المقدر فهو مخرج منه واستفيد من كلام الشارح ان اقربة على المقدر كقوله الا وكذا  
 على عومه كذا في عبد الحكيم وربما كان كلامه هذا مقويا لظاهر كلام المفتاح السابق  
 فامل (قوله عام مناسب الخ) صفتان لمقدر في قول المصنف الى مقدر وانما اشترط عموم المقدر  
 للمستثنى لاجل صحة الاستثناء الذى هو الخراج ايضا اذ لو اراد بالمقدر البعض فان كان ذلك  
 البعض مينا هو هذا المستثنى كان الكلام متقضا محضا وان كان غيره فلا يخرج  
 قبطل فائدة وضع دلالة الاستثناء وان كان ذلك المقدر بعضا مبهما لم يتحقق دخول  
 المستثنى فيه فلا يتحقق الخراج قبطل دلالة الاداة فيما وضعت له فلم يفهم المعنى  
 واللفظ الموضوع يستلزم فهم معناه فوجب ان يكون ذلك المقدر عاما ليتحقق الخراج  
 ولهذا يقال الاستثناء معيار العموم وظهور ذلك من هذا ان المراد بالعموم في كلام المصنف  
 العموم الشمولى لا البدلى وان اعتراض بعضهم على عدم الاستثناء من طرق القصر بان  
 صحة الخراج والتناول توقف على العموم ولو على سبيل البدلية لاعلى خصوص  
 الشمولى والحصر متوقف على الشمولى فيلزم ان الاستثناء تحقق بدون تحقق القصر  
 وحينئذ فلا يصح الحكم بان الاستثناء يفيد الحصر ساقط بما ذكرناه فيما لو كان المستثنى  
 منه المقدر بعضا مبهما ثم ان المراد بالعموم الشمولى الذى يتوقف تحقق القصر عليه  
 ان يكون ذلك المقدر بحيث يتناول سائر الافراد ولا فرق في ذلك بين الحقيقي وبين

(يتوجه الى مقدر هو  
 مستثنى منه) لان الالخراج  
 والخراج يقتضى مخرجا  
 منه (عام) ليتناول المستثنى  
 وغيره فيتحقق الخراج  
 (مناسب للمستثنى في جنسه)  
 بان يقدر في نحو ما ضرب  
 الازيد ما ضرب احد  
 وفي نحو ما كسوته  
 الاجبة ما كسوته لباسا  
 وفي نحو ما جاء الاراكبا  
 ما جاء كائنا على حال من  
 الاحوال وفي نحو ما سرت  
 الايوم الجمعة ما سرت  
 وقتا من الاوقات وعلى  
 هذا القياس (و) في  
 (صفته) يعنى الفا عليه  
 والمفعولية والحالية ونحو  
 ذلك واذا كان النفي  
 متوجها الى هذا المقدر العام  
 المناسب للمستثنى في جنسه  
 وصفته (فاذا اوجب منه)  
 اى من ذلك المقدر شئ  
 بالاجاء القصر ضرورة  
 بقاء ما عداه على صفة  
 الالاتفاء (وفي انما  
 يؤخر المصور عليه تقول  
 انما ضرب زيد عمرا

الاضافي الا انه في الاضا في قدر لفظ عام يراد به خاص وهو البعض الذي اراد  
 الاختصاص بالنسبة اليه فاندفع ما يقال ان الحصر قديكون اضافيا فلا يناسبه العموم  
 تأمل ( قوله ليتناول المستثنى ) اى بالنظر لفظ لا بالنظر للحكم لما تقرر من قبيل العام  
 الخصوص فالمستثنى منه عموم مراد تناولا لاحكاما ( قوله في جنسه ) اى في كونه جنسه  
 لان المستثنى من افراد المستثنى منه لانه امر مشترك له في الجنس كما هو ظاهر المتفق عليه  
 مساححة والحاصل ان ظاهر قوله مناسب للمستثنى في جنسه يقتضى ان الجنس غير المقدر  
 مع انه نفس المقدر وحاصل الجواب ان في الكلام حذفا اى كونه جنسه كذا قرر  
 شيئا العدوى رحمة الله تعالى ( قوله ماضرب احد ) اى فاخذ عام شامل لزيد وغيره  
 ومناسب له من حيث انه جنس له اى صالح لان يحمل عليه وكذا يقال فيما بعده ( قوله  
 وعلى هذا القياس ) اى فيقدر في ماصليت الا في المسجد ماصليت في مكان الا في المسجد  
 وفي ما طاب زيد الانفسا ما طاب زيد شيئا الانفسا وفي ما اعطى الادرها ما اعطى  
 شيئا الادرها وفي ما مررت الابزيد ما مررت باحد الابزيد وفي ما زيد الاقام ما زيد  
 حقيقة من الحقائق التي يظن كونه اياها الاقام اى الاحقيقة قائم ويقدر في مثل  
 ما اشترت من الجارية الانفسا ما اشترت جزأ منها ثم ان ما ذكر من التقدير  
 في المفردات واضح واما في الجمل كما اذا قيل ما جاء زيد الا وهو يضحك فيحصل ان  
 يؤول المستثنى بالفرد اى ما جاء كائنا على حال الا كائنا على حال الضحك او يقدر  
 ما جاء وهو يفعل شيئا من الاشياء الا هو يضحك ( قوله ونحو ذلك ) اى كالظرفية  
 ( قوله فاذا اوجب ) اى اثبت من ذلك المقدر والقاء رابطة لهذا الكلام بالشرط  
 الذى قدره الشارح ( قوله بالا ) اى بواسطة الا ( قوله بقامعا عدا ) اى ما عدا ذلك الشيء  
 المثبت وقوله على صفة الانتفاء الاضافة فيه بآية ولا شك ان في الحكم عن غير الوجوب واثباته  
 لذلك الوجوب هو عين القصر ( قوله وفي انما الخ ) عطف على قوله نفي الاحتشاء اى  
 وفي القصر بانما ( قوله يؤخر المقصور عليه ) اى يكون المقصور عليه هو الجزء الاخير  
 والمراد بالجزء الاخير ما يكون في الآخر جزأ بالذات عمدة او فضلا لاما كان مذكورا  
 في آخره فقط فان الموصول المشتمل على قيود متعددة جزء واحد وكذلك الموصوف  
 مع صفته فالمقصود عليه في قولنا انما جاني من اكرمه يوم الجمعة امام الامير هو القاعل  
 اعنى الموصول مع الصلة وفي قولنا انما جاني رجل عالم هو الموصوف مع صفته وانما  
 اخر المقصور عليه دون المقصور لان المقصور مقدم طبعا مقدم وضعيا لوافق الوضع  
 الطبع ومحل تأخير المقصور عليه في انما حيث استفيد القصر منها فقط ولم يمرض  
 عارض لتقديمه وانما قيدنا بقولنا حيث استفاد منها القصر فقط احترازا من نحو  
 قولك انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب على زيد فقد تقدم المقصور عليه  
 على المقصور مع انما لانها غير مفيدة للقصر بل القيد للقصر هنا التقديم وقولنا ولم يمرض

فيكون القيد الاخير بمنزلة  
 الواقع بعد الا فيكون هو  
 المقصور عليه ( ولا يجوز  
 تقديمه ) اى تقديم المقصور  
 عليه بانما ( على غيره  
 للالباس ) كما اذا قلنا في انما  
 ضرب زيد عمرا انما ضرب  
 عمر ازيد بخلاف النفي والاستثناء  
 فانه لاالباس فيه اذا المقصور  
 عليه هو المذكور بعد  
 الاسواء قدم او اخر وهما  
 ليس الامذكورا في اللفظ  
 بل متضمنا ( وغير كالا  
 في افادة القصيرين

عارض تقديمه لخراج نحو قولك انما قلت اى لا انى قدمت فان الفاعل هنا محصور  
 فى الفعل وقدم الفعل عليه لعدم صحة تقديم الفاعل عليه فلم من هذا ان المقصور  
 معها قد يؤخر ويؤدم المقصور عليه لعارض فان قلت لم يكن المثال المذكور من حصر  
 الفعل فى الفاعل فيكون جاريا على الاصل فى انما من تقديم المحصور وتأخير المحصور  
 فيه قلت لان الضمير مع انما يجب فصله اذا قصد الحصر فيه فان اتصل تعين ان  
 يكون مقصورا ( قوله فيكون القيد الاخير ) يعنى ما اخر من فاعل او مفعول لما تقدم  
 ان كلا من الفاعل والمفعول قيد للفعل والقفل مقيد بهما ( قوله للالباس ) اى  
 افهام خلاف المراد فى التقديم وذلك لان كلا من الفاعل والمفعول الواقعين بعد الفعل  
 يجوز ان يكون هو المقصور عليه دون الآخرو لم يترن احدهما بقرينة تدل على كونه  
 هو المقصور عليه فتصدوا ان يجعلوا التأخير علامة القصر على ذلك المؤخر فالتزوه  
 فى موطن مع انما فلو قلت انما ضرب زيد عمرا كان عمرا المحصور فيه ولو قدمت عمرا  
 كان زيد هو المحصور فيه وان عكس المعنى المراد لان المقصود حصر ضرب زيد فى عمرو  
 وتقديم عمرو ويفيد حصر مضروبة عمرو فى زيد ولم يجعلوا تقديم احدهما على انما اشارة  
 على ان ما بعدها هو المقصور عليه كما تقدم فى التنى والاستثناء لكون انما لا تقع الا  
 فى صدر الكلام ولا يقال ان دفع الالباس كما يحصل باشتراط كون المقصور عليه هو  
 المؤخر يحصل باشتراط كونه هو المتقدم فلم اشترط تأخيره لانا نقول الترتيب الطبيعى يقتضى  
 تقديم المقصور عليه كما مر فتعين ان يكون طريقة القصر بانما ان يذكر المقصود بعدها  
 ويذكر بعده المقصور عليه ( قوله ليس الامد كورا فى اللفظ ) اى ليس لفظ الامد كورا  
 فى الكلام وقوله بل متضمنا اى بل تضمنه معنى الكلام ( قوله وغير كالا ) اى ولفظ  
 غير كلفظ الا اى الاستثناء لانها هى التى تفيد القصيرين بخلاف الا التى تقع صفة  
 وانما خص غير بالذكر دون بقية ادوات الاستثناء لانه لا تستعمل فى التفرغ من ادوات  
 الاستثناء غير الا غيرها وهذا مبنى على ان سوى ملازمة لانتصب على الظرفية والافهى  
 كغير فى افادة القصيرين ( قوله قصر الموصوف الخ ) نحو ما زيد غير عالم وما كريم  
 غير زيد فقد قصر فى الاول زيد على العلم وفى الثانى الكرم على زيد ( قوله افرادا  
 وقلبا وتمينا ) ظاهره انها لا تستعمل للقصر الحقيقى لان الافراد والقلب والتعيين اقسام  
 للاضا فى وليس كذلك فكان الاولى ان يقول ويكون حقيقيا نحو لا اله غير الله  
 وما خاتم الانبياء غير محمد وغير حقيقى افرادا الخ ( قوله للمسبق ) اى من ان شرط التنى بلا  
 ان لا يكون متنيا قبلها بغيرها ( قوله فلا يصح ما زيد الخ ) اى فلا يصح ان يقال  
 فى قصر الموصوف ما زيد غير شاعر لا كاتب ولا يصح ان يقال فى قصر الصفة  
 ما شاعر غير زيد لا عمرو وذلك لفقد الشرط السابق والله اعلم

قصر الموصوف على  
 الصفة وقصر الصفة  
 على الموصوف افرادا  
 وقلبا وتمينا ( و ) فى  
 ( امتناع مجامعة لا )  
 العاطفة لما سبق فلا يصح  
 ما زيد غير شاعر لا كاتب  
 ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو



هذه ترجمة وهو الباب السادس من الابواب الثمانية المذكورة اول الكتاب فهو اسم  
للافظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة (قوله اعلم ان الانشاء الخ) اعاد المظهر  
اشارة الى انه ليس المواد الانشاء بالمعنى المتقدم بل بمعنى اللفظ اى اعلم ان لفظ الانشاء  
وقوله يطلق اى اصطلاحاً وامالفة فهو الابتداع والاختراع (قوله الذى ليس لنفسه)  
اى ليس للنسبة المفهومة منه وهى النسبة الكلامية وقوله خارج اى نسبة خارجية  
(قوله تطابقه) هو محط النفي والافالانشاء لابلده من نسبة خارجية تارة لان تكون مطابقة  
لنسبته الكلامية وتارة تكون مطابقة لها الا انه لا يقصد مطابقتها لها فاضرب مثلاً  
نسبته الكلامية طلب الضرب ولابلده من نسبة خارجية فان كان التكلم طالبا للضرب  
فى نفسه كانت الخارجية طلب الضرب ايضا وكانت مطابقة للكلامية الا انه لم يقصد  
مطابقتها لها وان كان التكلم غير طالبا له فى نفسه كانت الخارجية عدم الطلب فلم يكونا  
متطابقين فان قصد التكلم المطابقة فى القسم الاول كان من باب استعمال الانشاء  
فى الخبر لقصد حكاية تحقق النسبة الحاصلة فى الخارج كما مر فى اول الكتاب فى التنبية  
اذا علمت هذا فقوله تطابقه اى تقصد مطابقته او لا تقصد مطابقته فلا بد من هذا  
(قوله وقد يقال) اى وقد يطلق الانشاء على ماى على شئ هو فعل التكلم اعنى الايتان  
بالكلام الذى ليس لنفسه خارج الخ وليس المراد فعل التكلم المطلق وقول الشارح  
اعنى القاء مثل هذا الكلام لفظ مثل فيه مقحمة لان الكلام الذى ليس لنفسه خارج  
تطابقه او لا تطابقه امر كلى لا مثل له ولذا اسقطها فى الطول (قوله كما ان الاخبار  
كذلك) اى يطلق على الكلام الخبرى الذى لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه  
وعلى القاء نفس هذا الكلام المذكور وانظر ماوجه الجمع بين كما وكذلك مع ان لفظ  
الاول يقتضى تشبيه الانشاء بالاخبار ولفظ كذلك يقتضى العكس لان مقتضى كما ان الانشاء  
مشبه والخبر مشبه به ومفاد قوله كذلك العكس (قوله والظاهر ان المراد) اى بالانشاء  
ههنا فى قول المصنف الا ترى ان كان طالبا وليست الاشارة للترجمة كما يوهم كلام  
الشارح لان الانشاء الواقع ترجمة لا يصح ان يراد به واحد من هذين الامرين وقوله  
هو الثانى اى فعل التكلم لا الكلام اذى ليس لنفسه خارج فمحصله ان فى كلام  
المصنف استخدما حيث ذكر الانشاء او لا على انه ترجمة بمعنى الالفاظ المخصوصة الدالة  
على المعاني المخصوصة ثم اعاد عليه الضمير بمعنى آخر وهو فعل التكلم اعنى القاء الكلام  
الانشائى والتلفظ به (قوله بقرينة تقسيمه) اى تقسيم المصنف الانشاء (قوله وغير الطلب)  
اظهار فى محل الاضمار فالاولى وغيره والمراد بذلك الغير ما ذكره الشارح من افعال  
المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود الخ (قوله وتقسيم الطلب) من اضافة  
المصدر لمفعوله اى وتقسيم المصنف الطلب الخ (قوله وغيرهما) اى كالامر والنهي  
والنداء (قوله والمراد بها) اى بالتثنية والاستفهام وغيرهما وهذا فى معنى العلة اى لان

### ❖ الانشاء ❖

اعلم ان الانشاء قد يطلق  
على نفس الكلام الذى  
ليس لنفسه خارج  
تطابقه او لا تطابقه وقد  
يقال على ما هو فعل التكلم  
على القاء مثل هذا الكلام  
كما ان الاخبار كذلك  
والظاهر ان المراد ههنا  
هو الثانى بقرينة تقسيمه الى  
الطلب وغير الطلب  
وتقسيم الطلب الى التثنية  
والاستفهام وغيرهما  
والمراد بها

المراد بها الخ اي انما كان ذلك التقسيم قرينة دالة على ما ذكر لان المراد الخ  
اي واذا كانت هذه الاقسام بمعانيها المصدرية كان المقسم كذلك للثلاث يكون بين  
المقسم والاقسام تباين (قوله معانيها المصدرية) اعني الالتقاءات فسياقه يقتضي  
ان التثني بالمعنى المصدرى القاء عبارة التثني والاستفهام كذلك القاء عبارة الاستفهام  
وهكذا فيكون التثني والاستفهام وغيرهما تطلق على القاءات التراكيب المخصوصة كما  
تطلق على الاحوال القلبية كطلب الامر المحبوب بالقية للتثني وطلب التفهيم بالنسبة  
للاستفهام وهكذا ولا مانع من ذلك (قوله لا الكلام المشتمل عليها) اي على ادواتها  
(قوله بقرينة قوله واللفظ الموضوع له لذا) فيه ان هذا لا يصح ان يكون قرينة  
لما ادعاه لان التبادر ان اللام في قوله الموضوع له لتعدية ومن المعلوم ان الذى وضع له  
ليت مثلا للطلب القلى لا لبقاء الكلام المخصوص وهو الذى فيه ليت اللهم الا ان يتكلف  
يجعل اللام لالة الغاية لا لتعدية والمعنى ان اللفظ الموضوع لاجل القاء واما د كلام  
التثني ليت والمراد بكلام التثني الكلام الذى فيه اداته وكذا يقال في قوله واللفظ  
الموضوع للاستفهام هل وهكذا (قوله لظهور الخ) اي وانما كان قوله واللفظ  
الموضوع له كذا قرينة على ان المراد بالتثني والاستفهام وغيرهما معانيها المصدرية  
وهو القاء كلامها لا الكلام المشتمل على ادواتها لظهور ان لفظ ليت الخ (قوله مشتمل  
لمعنى التثني) اي في معنى التثني واذا فقه معنى التثني بانية اي مشتمل في معنى هو التثني الذى  
هو بالمعنى المصدرى اعني القاء نحو ليت زيدا قائم هذا ما يقتضيه سياقه وهو غير مسلم  
فان ليت لم تشتمل في فعل التكلم الذى هو القاء هذا الكلام وانما تشتمل في نفس  
التثني الذى هو الحالة القلبية ولذلك يقال ان ليت تتضمن معنى التثني ان قلت نجعل اللام  
في قوله لمعنى التثني للالة لا للظرفية والمعنى لظهور ان ليت تشتمل لاجل القاء التثني قلت  
هذا التأويل وان صح به كلام المشرح هنا لكنه لا يناسب قوله بعد لا لقولنا الخ تأمل  
(قوله لا لقولنا ليت الخ) اي لافى قولنا اي مقولنا الخ (قوله فالانشاء) اي القاء الكلام  
الانشائى وتقسيمه للطلب وغيره ظاهر لان الالتقاء عين الطلب في الخارج وان اختلفا  
مفهوما فان قلت ان تقسيم المصنف في اول الفن الكلام التام الى الخبر والانشاء يقتضى  
ان المراد بالانشاء المقسم لذكره الكلام الانشائى كالخبر لا لبقاء الكلام المذكور والالزام  
ان هذا الفن باحث عن غير احوال اللفظ العربى لان الالتقاء من احوال الشخص قلت  
المقصود ما البحث عن احوال القاء الكلام الانشائى وهو يجرى للبحث عن احوال  
اللفظ العربى لان علل الالتقاء المذكور تجرى الى علل التلقى (قوله ان لم يكن طلبا الخ) اشار  
بهذا الى ان قيم قول المصنف ان كان طلبا محذوف لعدم البحث عنه وهنا  
(قوله كاضال المقاربة) اي كلقاء افعال المقاربة وكذا يقال فيما بعده وانما احتجج  
لذلك لان الالتقاء المذكور وهو الذى يصح جعله قسما من الانشاء بمعنى القاء الكلام

معانيها المصدرية لا الكلام  
المشتمل عليها بقرينة قوله  
واللفظ الموضوع له كذا  
وكذا لظهور ان لفظ ليت  
مثلا مشتمل لمعنى التثني  
لا لقولنا ليت زيدا قائم  
فانهم فالانشاء ان لم يكن  
طلبا كاعمال المقاربة  
وافعال المدح والذم  
وصيغ العقود واقسم  
ورب

الإنشائي وقوله كافعال المقاربة أى كعض افعال المقاربة اذا انشاء انما يظهر  
 في افعال الرجاء وهى عسى وحرى واخولق ولا يظهر في غيرها من افعال الشروع  
 والمقاربة (قوله وافعال المدح والذم) أى كالقائه نعم وبئس لاقادة المدح والذم  
 (قوله وصيغ العقود) أى كبعث لانشاء البيع وتكتم لانشاء التزوج ولم يقل  
 وافعال لتناول المشتقات كانا بائع وكالعقود والفدوخ (قوله والقسم) أى وكالقائه  
 جملة القسم كاقسم بالله لا افادة انشاء القسم (قوله ورب) أى وكالقائه رب لاقادة انشاء  
 التكثير بناء على انها للانشاء باعتبار انك اذا قلت مثلاً رب جاهل في الدنيا فالمراد انك  
 تظهر كثرة الجاهلين ولا يترضك تكذيب ولا تصديق في ذلك الاستكثار وان كان  
 يترض باعتبار وجودهم في الدنيا نظراً لمدلول قولك في الدنيا والحاصل انه  
 باعتبار نسبة الظرف الى الجهال كلام خبيث يحتمل الصدق والكذب واما بانكار  
 استكثار التكلم اياهم فلا يحتملها لانه انما يستكثرهم ولم يخبر عن كثرتهم لهم لكن  
 التبادر انها للاخبار وان الفرض الاخبار بالكثرة لا مجرد اظهار الاستكثار وحينئذ  
 فيعترضه التصديق والتكذيب (قوله ومحو ذلك) مثل فعلا التعجب وكما الخبرية المفيدة  
 لانشاء التكثير (قوله لقلة المباحث البيانية المتعلقة بها) وذلك لقلة دورها على اللسان  
 وقد اطلق البيان على ما بين المعاني (قوله ولان اكثرها) أى اكثر هذه الاشياء الانشائية  
 الغير الطلبية والمراد بذلك الاكثر ماعدا افعال التزجي والقسم (قوله نلت الى معنى  
 الانشاء) أى نقلت عن الخبرية الى الانشائية وحينئذ فيستغنى بادائها الخبرية عن  
 الانشائية لانها تنقل مستحبة لما ترتب فيها في الخبرية (قوله وان كان طلبا استدعى  
 الخ) المناسب للمقابلة ان يقول وان كان طلبا فيبحث عنه هنا ولذا قال ان كان الخ  
 والمراد بالطلب معناه الاصطلاحي اعنى القاء الكلام المخصوص لا الغوى الذى هو  
 فعل القلب قاله الفارسي (قوله استدعى مطلوباً) أى استلزم مطلوباً أى لان الطلب  
 نسبة بين الطالب والمطلوب فطلبك بدون ان يكون لك مطلوب مما هو محال عند العقل  
 واما كون غير المطلوب غير حاصل وقت الطلب فلما قال الشارح (قوله غير حاصل)  
 أى في اعتقاد المنكح فبدخل فيه ما اذا طلب شيئاً حاصل وقت الطلب لعدم علم  
 المنكح بمحصله (قوله وقت الطلب) لم يقل وقته لئلا يتوهم كونه فاعل حاصل والضمير  
 راجع للمطلوب وقوله غير حاصل الخ صفة لمطلوب أى اقتضى مطلوباً من وصفه انه  
 غير حاصل وقت الطلب سواء طلب حصوله فيما مضى كما في تمنى حصول مالم يحصل  
 كقولك ليتني جئت بالامر أو في المستقبل وهو ظاهر (قوله لا امتناع طلب الحاصل)  
 فيه ان المنوع تحصيل الحاصل لا طلب ذلك الا ان يقال المراد بالامتناع عدم اليقظة  
 لا الامتناع العقلي كما قرر شيخنا وهو مبنى على ان المراد بالطلب الطلب الانطلي الذى  
 كلامنا فيه ولك ان تحمله على الامتناع العقلي ويد بالطلب الطلب انطلي ولا شك

ونحو ذلك فلا يبحث عنها  
 هنا لقلة المباحث البيانية  
 المتعلقة بها ولان اكثرها  
 في الاصل اخبار نقلت  
 الى معنى الانشاء (ان كان  
 طلبا استدعى مطلوباً غير  
 حاصل وقت الطلب)  
 لا امتناع طلب الحاصل  
 فلو استعمل صيغ لطلب  
 لمطلوب حاصل امتنع  
 اجراؤه على معانيها الحقيقية  
 وينولد منها بحسب  
 القرائن ما يناسب المقام  
 (وانواعه) أى الطلب  
 كثيرة

ان طلب تحصيل الحاصل بالطلب القلي محال لان الطلب القلي اما الارادة او المحبة  
والشهوة والارادة لاتعلق بالواقع والشهوة في حصول المشتهى لاتبقى بعد حصوله  
وانما تبقى شهوة دوامة وان اريد بالطلب القلي الكلام النفساني فهو تابع لأحدثين  
وينبغي بانفائهما (قوله لملوب) اي لطلب مطلوب حاصل (قوله امتنع اجراؤها)  
اي اجراء تلك الصيغ (قوله ويتولد منها) اي من تلك الصيغ ما تناسب المقام كطلب  
دوام الايمان والتقوى في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا آمنوا بالله وبآياته التي  
اتق الله ثم ين الغرض من ذكر هذه المقدمة التي ذكرها المصنف التمهيد لبيان المعاني  
اتولدة من صيغ الطلب المستعملة في مطلوب حاصل (قوله وانواعه كثيرة) هي على  
ما ذكره المصنف خمسة النفي والاستفهام والامر والنهي والنداء ومنهم من يجعل  
الترجي قسما سادسا ومنهم من اخرج النفي والنداء من اقسام الطلب بناء على ان العاقل  
لا يطلب ما يعلم استحالة فالتنفي ليس طلبا ولا يستلزمه وان طلب الاقبال خارج  
عن مفهوم النداء الذي هو صوت يهتف به الرجل وان كان يلزمه آه فتأري (قوله منها  
النفي) قدمه لعمومه لجريته في الممكن والمنع وعقبه بالاستفهام لكثرة مباهته ثم  
بالامر لاقضائه الوجود ثم بالنهي لمناسته له في الاحكام (قوله وهو طلب الخ) هذا  
يخالف مقتضاه سياق الشارح السابق وموافق لما قلناه سابقا من ان المراد الطلب  
القلي اللهم الا ان يحمل الطلب في التعريف على الطلب اللفظي وهو القاء الكلام  
فكانه قال وهو القاء كلام يدل على حصول شيء الخ وقوله وطلب حصول شيء او والو  
على جهة النفي على سبيل المحبة ان قبل هذا التعريف غير مانع لان طلب حصول الشيء  
على سبيل المحبة موجود في بعض اقسام الامر والنهي وغيره مما معه المحبة وبيان ذلك  
ان طلب حصول الشيء على سبيل المحبة ان كان مع طمع في حصوله من المحاطب فامر  
وان كان مع طمع في التزك منه فهي وان كان مع طمع في اقباله فنداء وان لم يكن  
طمع اصلا فهو التمني فهذا تعريف باعم وهو وان اجازته بعض المتقدمين لكن الأكثر  
من الناس على منعه قلت المحبة هنا الواقعة في التعريف مقيدة بالتجرد عن الطمع  
وحينئذ يخرج الاوامر والنواهي والنداء التي وجدت المحبة فيها فانها مصحوبة  
بالطمع او ان المراد بقوله على سبيل المحبة اي على طريق يفهم منه المحبة او ان قيد  
الحنية المعتبرة في التعريف يكفي في دفع النقض اذا المعنى طلب حصول الشيء من حيث  
انه محبوب ولذا يطلب المحال وهذا يخرج الاوامر والنواهي والنداء لانها ليست  
طلبا لحصول الشيء من حيث انه محبوب بل من حيث قصد وجوده او عدم وجوده  
او اقباله تأمل (قوله واللفظ الموضوع له) اي للتني بالمعنى المصدري اعني القاء كلامه  
كما هو سياق كلام الشارح والمعنى واللفظ الموضوع لاجل القاءه وايجاد كلام التمني ليت  
قالام في قوله له لتتميل لاملة للموضوع لان ليت لم موضوع لفعل المتكلم الذي هو القاء

منها التمني (وهو طلب  
حصول شيء على  
سبيل المحبة  
(واللفظ الموضوع له ليت  
ولا يشترط امكان التمني)  
بخلاف الترجي (تقول  
ليت الشباب يعود)  
ولا تقول له يعود لكن  
اذا كان التمني ممكنا يجب  
ان لا يكون لك توقع  
وطمعية في وقوعه  
والالصار ترجيا

كلام التمني وانما وضعت لنفس التمني الذي هو الحالة القلبية اعني الطلب القلبي التعلق  
بالنسبة فاذا قيل ليت لي مالا استفيد منه ان المتكلم تمنى وجود المال وليس اخبارا عن  
وجود التمني. مثل قولك اتمني ونحوه والا كانت ليت جملة بل هي حرف بصير به نسبة  
الكلام انشاء بحيث لا يحتمل الصدق والكذب وتفيد ان المتكلم طالب لتلك النسبة  
وحينئذ فلا يقال للمتكلم بقولنا ليت لي مالا احج به انه صادق او كاذب في نسبة الثبوت  
للال لانه متين لتلك النسبة لاحاله لتحقيقها في الخارج وان كانت باعتبار ما وضعت له  
مستزمنة لخبر وهو ان هذا المتكلم تمنى تلك النسبة ولهذا يقال الانشاء يستلزم الاخبار  
(قوله ولا يشترط) اي في صحة التمني (قوله امكان التمني) اي امكانه لذاته بان يكون  
جائزا لوجود والعدم بل يصح مع استحالة لذاته واما وجوبه فقد تقدم ان الحاصل  
يستحيل طلبه والواجب حاصل (قوله بخلاف المترجي) اي فانه يشترط امكانه كما ان  
الامر والنهي والاستفهام والتداء يشترط فيها ان يكون المطلوب ممكنا فلا تستعمل  
صيفها الا فيما كان كذلك كما قال بعضهم ولعل مراده ان الاصل ذلك والا فالامر  
بالمحال بل التكليف به واقع ثم ان قوله بخلاف المترجي يقتضي ان بين التمني والمترجي  
مشاركة في مطلق الطلب وانه لا فارق بينهما الا اشتراط امكان المترجي دون اشتراط  
امكان التمني وليس كذلك اذ المترجي ليس من اقسام الطلب على التحقيق بل هو أقرب  
الحصول قال الشيخ يس ان كان المراد بالامكان المنفي اشتراطه في التمني الامكان الخاص  
الذي هو سلب الضرورة عن الجانبين فهذا باطل لانه حينئذ يشترطه بصدق بالواجب  
مع انه لا يقع فيه التمني فلا يقال ليت الله عالم ولا ليت الانسان ناطق ويصدق بالمتنع  
ويقع فيه التمني وان كان المراد به الامكان العام وهو سلب الضرورة عن الجانب المخالف  
للنسبة فكذلك يصدق بالواجب لان في اشتراط العام يستلزم في اشتراط الخاص  
لان في الاعم يستلزم في الاخص والحاصل انه يرد على كل من الاحتمالين انه يصدق  
بالواجب مع انه لا يتمنى وقد يقال المراد بالامكان الخاص ولا يرد على الاحتمالين انه يصدق  
بالواجب لخروجه بقوله قبل غير حاصل وقت الطلب تأمل (قوله تقول) اي في التمني  
ليت الشباب يعود اي مع ان عوده محال عادة كذا في ابن يعقوب وهو مبني على ان  
المراد بالشباب قوة الشبوية فان عودها بالنوع محال عادة ممكن عقلا وفي عهد الحكيم  
ان الشباب عبارة عن زمان ازدياد القوى النامية كما مر في المجاز العقلي واعادة الزمان  
محال عقلا لاستلزامه ان يكون للزمان زمان (قوله يجب ان لا يكون الخ) لما تقدم  
ان التمني يجب ان لا يكون فيه طماعية (قوله والالصار ترجيا) اي والا بان كان هناك  
طماعية في الوقوع صار ترجيا وحينئذ لا يستعمل فيه الا الالفاظ الدالة على الترجي  
كعمل وعسى مثلا اذا كنت تطلب حصول مال في العام متوقفا وطماعا في حصوله  
قلت لعل لي مالا في هذا العام احج به وان كان غير متوقع ولا طماعية لك فيه

قلت ليت لي مالا كذا قرر شيخنا العدوي وفي الفارسي انه اذا كان الامر الممكن متوقفا  
يستعمل فيه لعل وان كان مطبوعا فيه تستعمل فيه عسى والفرق بين التوقع والطمع  
ان الاول ابلغ من الثاني ولذا اخر الطماعية عن التوقع اه كلامه ويؤخذ من  
قول الشارح لكن ان كان الخ الثباني بين التمني والترجي لانهما وان اشتركا في طلب  
الممكن لكنهما متميزان بما ذكره وعلى ما في المطول وهو التحقيق من ان الترجي  
ليس بطلب بل هو ترك الحصول يكون الثباني بينهما اظهر والطماعية بتخفيف اليأس  
كراهية مصدر يقال طمع فيه طمعا وطماعية (قوله وقد يتننى بهل) اى على سبيل  
الاستعارة التبعية بان شبه التمني المطلق بمطلق الاستفهام بجامع مطلق الطلب في كل  
فسرى التشبيه للجزيئات فاستعيرت هل الموضوعه للاستفهام الجزئى التمني الجزئى  
او على سبيل المجاز المرسل من استعمال القيد في المطلق ثم استعماله في القيد بيان ذلك  
ان هل لطلب الفهم فاستعملت في مطلق الطلب ثم استعمال في طلب حصول الشيء  
المحسوب من حيث اندراجه تحت المطلق فيكون مجازا بمرتبة او من حيث خصوصه  
فيكون مجازا بمرتبتين لخروجه بقوله قبل غير حاصل وقت الطلب تأمل (قوله حيث  
يعلم الخ) حيث ظرف لمخدوف اى وانما يقال هذا لقصد التمني حيث يعلم الخ وهذا  
اشارة لقريئة المجاز (قوله لانه حينئذ) اى حين يعلم انه لا شفيع وقوله لحصول الجزم  
بانتفاء اى والاستفهام يقتضى عدم الجزم بالانتفاء بل الجهل بالشيء فلو حل على الاستفهام  
الحقيق لحصل التناقض والحاصل انه حيث كان يعلم انه لا شفيع يطعم فيه لا يصح حل  
الكلام على الاستفهام يقتضى لعدم العلم المستفهم عنه ثبوت او نفي حمل الكلام على  
الاستفهام يؤدى الى التناقض فعين الحمل على التمني وقد يقال هذا انما يفيد عدم صحة  
حمل الكلام على الاستفهام واما حمله على خصوص التمني فيفتقر الى قريئة اخرى معينة  
له ولا تنكفى الصارفة بدليل ان مثل هذا الكلام يقال عند العلم بنفي الشفيع لمجرد  
التحسر والتحزن فانه يقال ما اعظم الحزن لنفى الشفيع ولك ان تقول لما كان التحسر  
والتحزن على نفي الشيء الذى لا يطعم فيه الآن ولا في المستقبل يستلزم كون الموصوف  
بذلك يتننى ما فات والالم بتحزن عليه كان ذلك الكلام تمنيا في المعنى ولو امكن ان  
ان يقصد معه التحزن فصيح التمثيل لمجرد ما ذكر (قوله لكما العناية به) اى لاطهار  
الرغبة فيه (قوله في صورة الممكن الخ) اى والممكن الذى لا جزم بانتفائه حاصل  
مع الاستفهام لان المستفهم عنه لا بد ان يكون ممكنا لا جزم بانتفائه بخلاف التمني فانه قد  
يكون مجزوما بانتفائه وان كان ممكنا (قوله وقد يتننى بلو) اى على طريق التجوز  
لان اصل وضعها الشرطية والبعوز فيها مثل ما تقدم في هل ولم يذكر الشارح نكتة  
العدول عن التمني بليت الى التمني بلو كما ذكر في هل وقد يقال ان نكتة الاشعار بمرزة  
متمناه حيث ابرزه في صورة ما لم يوجد لان لو بحسب اصلها حرف امتناع لامتناع كذا

(وقد يتننى بهل نحو هل لي  
من شفيع حيث يعلم ان لا  
شفيع) لانه حينئذ يتمنع  
حله على حقيقة الاستفهام  
لحصول الجزم بانتفائه و  
النكتة في التمني بهل و  
العدول عن ليت هو ابراز  
التمنى لكمال العناية به في  
صورة الممكن الذى لا جزم  
بانتفائه (و) قد يتننى (بلو  
نحو لو تأتيتني فقد تني  
بالنصب) على تقدير فان  
تحدثني فان النصب قريئة  
على ان اوليت على اصلها  
اذ لا ينصب المضارع بعدها  
باضماران وانما يضرر بعد  
الاشياء الستة والمناسب  
ههنا هو التمني

قرر شيخنا العدوى (قوله نحو لو تأتيتني فحدثني) أي ليتك تأتيتني فحدثني (قوله بالنصب)  
 أي ينصب تحدثني بأن مضرة بعد الفاء في جواب التني وأما تأتيتني فهو مرفوع بضمه  
 مقدرة على الياء للثقل والفعل المنصوب في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم  
 والمعنى اتمني أتيتا منك فحدثتني وسمي ما بعد الفاء جوابا والحال أنه في تأويل مفرد  
 نظر المعنى الكلام لأن المعنى أن وقع منك آتيان فانه يقع تحديث فقد تضمن الكلام  
 جواب شرط اقتضاء المعنى (قوله فان النصب قرينة الخ) أي قرينة لفظية والظاهر  
 أنه لو رفع الفعل بعدها أن كان هناك قرينة تدل على التني عمل بها والا فلا (قوله ليست  
 على أصلها) أي وهو الشرطية والتعليق (قوله بعد الأشياء الستة) وهي الاستفهام  
 والتني والعرض ودخل فيه التحضيض لقربه منه والامر والنهي والتني وأما الترجي  
 فساقط لانه لا ينصب في جوابه عند البصريين بل عند الكوفيين والدعاء داخل في الامر  
 والنهي فاندفع ما يقال أن الأشياء التي ينصب المضارع بعد الفاء بأن في جوابها  
 تسعة لاستة (قوله والمناسب هنا هو التني) أي والاولى بالحل عليه هنا في المثال هو  
 التني دون غيره من هذه الأشياء وذلك لشبوع استعمال لولذلك لأنها في الأصل  
 تدخل على المحال والمنوع والمحال يتنى كثيرا وان احتملت الاستفهام والتني لكن  
 الأكثر شيوعا التني والحل على الشائع اولى وما استفيد من كلام المصنف من أن المضارع  
 ينصب في جواب التني بلونقل السيوطي في النكت عن ابن هشام عن السفاقي خلافة  
 ثم أن استفاد من كلام الشارح أن لو التنية هي لو الشرطية الا انها اشربت معنى التني  
 وحينئذ فلا بد لهما من جواب لكنه التزم حذفه وعليه فاذا قيل لو تأتيتني فحدثني  
 فلامني لو حصل ما تمنى وهو الايتان فالتحديث لسرنا ذلك وقيل انها نقلت من الشرط  
 للتمنى مستقلة من غير أن يبقى فيها معنى الشرطية وقيل انها هي التي تستعمل مصدرية  
 وعلى هذين القولين فلا جواب لها لخروجها عن معنى الشرطية والتعليق والخلاف  
 مبسوط في كتب النحو (قوله كأن خروف الخ) الاولى احرف بصيغة جمع القلة  
 الا ان يقال انه مبني على ان مبدأ جمع الكثرة من ثلاثة واورد لفظ كأن لعدم الجزم  
 بما ذكره من التركيب لجواز ان يكون كل كلمة برأسها لان التصرف في الحروف بعيد  
 وسميت حروف التنديم لانها اذا دخلت على الفعل الماضي افادت جعل المخاطب نادما  
 على ترك الفعل وسميت حروف التحضيض لانها اذا دخلت على المضارع افادت  
 حض المخاطب وخته على الفعل (قوله مأخوذة منهما مركبتين) الضمير في منهما  
 لهل ولو ومركبتين حال من الضمير المجرور بمن كما اشار له الشارح وقوله مع لا وما ظرف  
 لقوله مركبتين وذلك بان ضمت لام مع هل فصارت هلاثم ابدلت الهاء همزة فصارت  
 الواضحة مع لو فصارت لولا فحصل من التركيب مع لا ثلاثة احرف وضمت ما مع لو فصارت  
 لوما فلا تكون مع هل ومع لو وما تكون مع لو خاصة لكن قد اشتهر ان مقابلة الجمع بالجمع

قال (السكاكي كأن حروف  
 التنديم والتحضيض وهي  
 هلا ولا بقلب الهاء همزة  
 ولولا ولوما مأخوذة  
 منهما) خبر كأن أي كأنها  
 مأخوذة من هل ولولا التين  
 للتمنى حال كونهما  
 (مركبتين مع لا وما  
 المزيدتين لتضمينهما)  
 علة لقوله مركبتين

فتقتضى انقسام الآحاد على الآحاد كما في تركيب القوم دوابهم والامر هنا ليس كذلك  
 ووزان هذا التركيب الواقع في المتن ان تقول اكل الزيدان مع عمرو وبكر على معنى  
 ان عمرا صاحب كلا من الزيدين في الاكل وان بكرا صاحب احدهما فقط وقد يقال  
 ان ما اشتهر هذا امر اعلي لا كلي فلا منع في مخالفته كما صرح بذلك حواشي الاشموني  
 واعترض على المصنف بان هذه الحروف انما اخذت من هل ولو قبل التركيب لافي حالة  
 التركيب لانه يلزم عليه اتحاد المأخوذ والمأخوذ منه لانه قيد المأخوذ منه بالتركيب  
 المذكور فالمأخوذ هلا والا ولولا ولوما والمأخوذ منه هل ولو في حال تركيبهما مع لا وما  
 المزيدتين وذلك بعينه هلا والا ولولا ولوما فيتحد المأخوذ والمأخوذ منه ولا يخفى  
 فساد لان فيه اخذ الشيء من نفسه واجيب بان قوله مركبتين حال مقدرة والمعنى انها  
 مأخوذة من او وهل حال كونها مقدرتي التركيب مع ما ذكر لاحال محققة بحيث يكون  
 المعنى انها مأخوذة منهما حال كونهما مركبتين عند الاخذ كذا في الفسارى وردبانه  
 لاحصول لهذه الكلمات في حال التقدير فالاول ما اجاب به سم بان معنى كلام المصنف ان  
 هذه الاربعة حال كون كل منها مجعولا بكلمة واحدة لمعنى واحد مأخوذة من نفسها  
 حال كونها غير مجعولة كذلك بل حال كونها كلتين فتغيرا بهذا الاعتبار وهو معنى قول  
 عبد الحكيم ان المأخوذ الكلمات الاربعة والمأخوذ منه هل ولو حال التركيب مع لا وما  
 لا بعده فلم يتحد المأخوذ والمأخوذ منه على ما وهم والعجب الجواب يجعل الحلال  
 مقدرة مع انه لاحصول لهذه الكلمات في حال التقدير آه والحاصل انه على الجواب  
 الاول المأخوذ محقق التركيب بالفعل والمأخوذ منه مقدر التركيب وعلى الجواب الثاني  
 المأخوذ مركب تركيبا جعل فيه الكلمات كلمة واحدة بمعنى واحد والمأخوذ منه  
 مركب تركيبا ليس بهذه المثابة بل هو ضم احدى الكلمتين الى اخرى فتأمل  
 ( قوله علة لقوله مركبتين ) اى فالمعنى ان تركيب هل ولومع ما ذكر انما هو  
 لاجل تضمينهما اى جعلهما متضمنتين اى مشتملتين دالتين على معنى التضمن فالمراد  
 بالتضمن هنا جعل الشيء مداولا لفظ لاجعله جزءا من المدلول الذى هو التضمن  
 اصطلاحا ونظير ذلك قولك ضمنت هذا الكتاب كذا كذا بابا فليس المراد انى  
 جعلت الابواب جزءا من اجزاء الكتاب بل جعلت الابواب نفس اجزاء الكتاب لاعم  
 زائد عليها فان قلت ان معنى التضمن حاصل قبل التركيب فكيف يكون علة  
 غاية وغرضا من التركيب مع ان الغرض والعلة الغاية لا يسبقان ما ترتبنا عليه اجيب  
 بان المراد بتضمينهما معنى التنى على جهة النص والزوم فالتمنى مدلول لهما قبل التركيب  
 على جهة الجواز وبعده على جهة الوجوب بمعنى انهما قبل التركيب يجوز ان يراد بهما  
 التنى بخلافهما بعده فانه معناه نصابا كان التركيب قرينة على ذلك وربما كان  
 تعبير المصنف بالصدر المضاف للفعول مشيرا لقصد هذا المعنى لان تضمينهما التنى



الزامها اياه اى جعلهما ملزومين باقادته ولم يعبر بالتضمن بحيث يكون المصدر مضافا للفاعل ثلثا يومهم ان تضمنهما معنى التثني بعد التركيب ليس بلازم كما كان في الاصل لان التضمن عبارة عن الاشتغال كان هناك الزام او لا بخلاف التضمن فانه الازام كما عرفت (قوله جعل الشيء في ضمن الشيء) اى محتويا عليه ومفيدا له (قوله كذا كذا بابا) اى احد عشر بابا مثلا او اثني عشر وكذا الثانية توكيد للاولى (قوله اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب) اى مشتقها عليها من اشتغال الكل على اجزائه (قوله والتزامه) هو بالجر عطف على التركيب اى الاعتراف به والقول به مع ان الاصل في كل كلمة ان تكون بسيطة ويحتمل ان المراد بالتزامه جعله لازما واخذ الشارح هذا من القيد اعنى الحال فانها قيد وشأن القيد اللزوم كذا قرر شيخنا العدوى (قوله متضمنين) اى مستلزمين (قوله معنى التثني) الاضافة بانية (قوله ليس اقادة التثني) فالتثني ليس مقصودا بالذات بل يتوصل به الى التنديم والتحضيض (قوله بل ان يتولد الخ) فان قلت ما المانع من جعل تركيهما للتحضيض والتنديم من اول الامر من غير توسط التثني قلت لو لم يضمنا معنى التثني بعد التركيب لزم بناء مجاز على مجاز وهو ممنوع عند بعضهم وهذا منى عند التضمنين المذكور لان التثني بالوضع التركيبى معنى حقيق لهما بالوضع الثانى واجيب ايضا بان التنديم متعلق بالمضى والتحضيض بالمستقبل وهما مختلفان فارتكب معنى التثني واسطة لانه طلب فى المضى والاستقبال ليكون كالجلس لهما فيكون استعمال هذين الحرفين فى هذين المعنيين كاستعمال الكل فى افراده فيكون فى الحروف شبه تواطؤ ولو جعل الحرفان المذكوران من اول الامر للتنديم والتحضيض لاقتضى انهما موضوعان لكل منهما بالاشتراك والتواطؤ اقرب من الاشتراك لان الاصل عدم تعدد الوضع وانما قلنا شبه الخ لان التواطؤ الحقيقى انما يتصور فى غير الحروف (قوله التضمنين بصيغة اسم الفاعل صفة التثني جرت على غير من هى له فلذا ابرز الضمير ولو قال اى من معنى التثني الذى تضمنناه لكان اوضح (قوله فى الماضى) اى مع الفعل الماضى (قوله التنديم) اى جعل المخاطب نادما ووجه التولد ان التثني انما يكون فى الامور المحبوبة فاذا فات الامر المحبوب له ندم المخاطب عليه وان كان مستقبلا حظه عليه فان قلت ان حجة التكلم للشيء لا تقتضى تنديم المخاطب عليه فكيف يتولد من طلب المحبوب التنديم قلت ان التكلم انما يبحث المخاطب على الشيء لاجل شفقة عليه فاذا ترك المخاطب ما هو محبوب للمتكلم ندمه عليه شفقة عليه وكذا يقال فى التحضيض (قوله نحو هلا اكرمت زيدا) اى نحو قولك لمخاطبك بعد فوات اكرامه زيدا (قوله على معنى) اى بمعنى لينك اكرمه وذلك لان الفعل بعد فوات وقته لا يمكن طلب فعله فى وقته حقيقة ثم يمكن تمنيه لصبرورته محالا ولما فات وقت امكانه مع ما فيه من الحكمة المقضية للفعل المعلومة للمخاطب صار فى الكلام اشارة الى انه كان مطلوباً

والتضمن جعل الشيء  
فى ضمن الشيء تقول  
ضمنت الكتاب كذا كذا  
بابا اذا جعلته متضمنا لتلك  
الابواب يعنى ان الغرض  
المطلوب من هذا التركيب  
والتزامه هو جعل هل  
ولو متضمنين (معنى التثني  
ليتولد) علة لتضمنهما  
يعنى ان الغرض من  
تضمنهما معنى التثني ليس  
اقادة التثني بل ان يتولد  
(منه) اى من معنى التثني  
المتضمنين هما اياه  
(فى الماضى التنديم نحو  
هلا اكرمت زيدا) ولو لما  
اكرمه على معنى لينك  
اكرمه قصدا الى جعله  
نادما على ترك الاكرام  
(وفى المضارع التحضيض

من المخاطب فله فيصير المخاطب بسماع هذا الكلام المفيد لهذا المعنى نادما فقول  
 على معنى الخ اشارة الى اصل التثني وقوله قصدا الى اشارة الى تولد التثني ( قوله  
 وفي المضارع ) اي ويتولد منه مع الفعل المضارع وكان المناسب ان يقول وفي المستقبل  
 لان صيغة المضارع مع هذه الحروف تحتل الحال والاستقبال والتحضيض انما يكون  
 في المستقبل وايضا صيغة المضارع اذا كانت بمعنى الماضي كانت تلك الحروف معها  
 للتثني ( قوله التحضيض ) اي الحث على الفعل لا مكان وجوده قوله نحو هلا تقوم  
 الخ ) اي نحو قولك في حضن المخاطب على القيام هلا تقوم ( قوله على معنى ) اي بمعنى  
 ليتك تقوم وهذا اشارة الى اصل التثني وقوله قصدا الى اشارة الى تولد التحضيض  
 ( قوله في الكتاب ) اي المتن ( قوله مصدر مضاف الخ ) اي تقدير الكلام لتضمين المتكلم  
 هل ولو معنى التثني اي لا التزامها افادة ذلك لان التضمين هو الالتزام ( قوله لا يوافق  
 معنى كلام المفتاح ) اي لان التضمين عبارة عن الاشتغال سواء كان على وجه الالتزام او لا  
 وصاحب المفتاح عبر بالالتزام حيث قال مطلوبوا بالزام التركيب التثنية على الزام هل  
 ولو معنى التثني كذا قرر بعضهم وعبارة بس عدم الموافقة من جهة ان صيغة التفعّل  
 تقتضي ان هلا ولولا يد لان على امر زائد على التثني بطريق الوضع وليس كذلك  
 بل هما لا يد لان بطريق الوضع الاعلى التثني كما يدل عليه كلام المفتاح ويحتمل ان عدم  
 الموافقة من جهة ان كلام المفتاح يدل على ان دلالة هل ولو على التثني بفعل فاعل  
 وجعل جاعل فوافق النسخة التي فيها التضمين على لفظ التفعّل لان الالتزام في كلامه  
 فعل المروم وهو المتكلم بخلاف التضمين على وزن التفعّل فانه يقتضي ان دلتها  
 على التثني امر ذاتي لا بفعل فاعل فلا تكون هذه النسخة موافقة لكلام المفتاح ( قوله  
 لعدم القطع بذلك ) اي بالاخذ المذكور القنضي لتركيبها لجواز ان يكون كل كلمة  
 برأسها لان التصرف في الحروف بعيد ( قوله وقد يتنى بلعل ) التي هي موضوع الترجي  
 وهو ترقب حصول الشيء سواء كان محبوا ويقال له طمع نحو لعلك تعطينا او مكروها  
 ويقال له اشفاق نحو لعلني اموت الساعة فليس الترجي من انواع الطلب في الحقيقة  
 لان المكروه لا يطلب ( قوله وينصب في جوابه المضارع الخ ) بيان لاعطائه حكم  
 ليت فلو استعملت لعل في موضعها الاصل وهو الترجي لم ينصب المضارع بعد هاهم  
 ان نصب المضارع بعد لعل لا يدل على انها مستعملة في التثني الاعلى مذهب البصريين الذين  
 لا ينصبون المضارع في جواب الترجي اذا لجوابه لعل عند مذهب الكوفيين الذين  
 يثبتون له جوابا ويجوزون نصب المضارع في جوابه ( قوله لبعده الرجوع ) اي وانما يتنى  
 بلعل اذا كان الرجوع كالحج في المثال المذكور بعيد الحصول فاللام في قوله لبعده الرجوع متعلقة  
 بقوله يتنى بلعل كما يدل عليه كلام الشارح بعد ( قوله وبهذا ) اي وبسبب هذا البعد  
 اشبه ذلك الرجوع البعيد الحصول المحال يجامع عدم الحصول في كل ( قوله فيقول منه )

نحو هلا تقوم ) و لو ما  
 تقوم على معنى ليتك تقوم  
 قصدا الى حثه على القيام  
 والمذكور في الكتاب  
 ليس عبارة السكاكي لكنه  
 حاصل كلامه وقوله  
 لتضمينهما مصدر مضاف  
 الى المفعول الاول ومعنى  
 التثني مفعوله الثاني ووقع  
 في بعض النسخ لتضمينهما  
 على لفظ التفعّل وهو  
 لا يوافق معنى كلام المفتاح  
 وانما ذكر هذا بلفظ كائن  
 لعدم القطع بذلك ( وقد  
 يتنى بلعل فتعطى حكم  
 ليت ) وينصب في جوابه  
 المضارع على ضمائر ان  
 ( نحو لعلني احيى فازورك  
 بالنصب لبعده الرجوع عن  
 الحصول

اي من ذلك البعد او الشبه المذكور معنى التثني لما مر من انه طلب محال او ممكن لا طمع  
في وقوعه فقد ظهر لك من هذا ان التثني في هل ولو معنى مجازي وفي لعل من مستتبعات  
التركيب وليس معنى مجازيها كذا في عبد الحكيم والحاصل ان لعل مستعملة في مرجو  
شبيه بالتثني في البعد فتولد من ذلك الشبه غنیه ( قوله طلب حصول صورة الشيء  
في الذهن ) اي طلب حصول صورة الشيء المستفهم عنه في ذهن المستفهم وفي هذا  
التعريف اشارة الى ان السين والتاء في استفهام للطلب اي طلب الفهم وان الفهم هو  
العلم لان الحصول هو الادراك واعتراض هذا التعريف بانه غير مانع وذلك لانه يشمل  
مثل علمي على صيغة الامر فانه دال على طلب حصول صورة في الذهن مع انه امر  
لا استفهام فكان على الشارح ان يزيد بادوات مخصوصة ليخرج نحو علمي وفهمي  
واجيب بانه تعريف بالاعم وان الاضافة للمهد اي طلب معهود وهو ما كان بالادوات  
المخصوصة او ان ال في الذهن عوض عن المضاف اليه اي في ذهن المتكلم واما علم  
وفهم فان كلا منهما يدل على طلب حصول صورة في اي ذهن كان ولا يقال ان علمي  
وكذا فهمي يدل على طلب حصول صورة في ذهن المتكلم لان هذا ليس من صيغة  
علم وفهم بل من الايتان بضمير المتكلم واجاب الحفيد بجواب آخر وحاصله ان المقصود  
بالذات في الاستفهام المعلوم من حيث صورته المسماة بالوجود الظلي اي الذهني لا المعلوم  
من حيث ذاته فقولك هل قام زيد المقصود بذلك الاستفهام حصول صورة القيام  
في الذهن لتعذر وجوده فيه والمقصود بالذات في الامر المذكور هو العلم من حيث ذاته  
لان حيث صورته لان المقصود به حصول نفس العلم في الذهن والحاصل ان المراد  
بالصورة في تعريف الاستفهام المعلوم من حيث صورته وفي ذلك الامر العلم من حيث  
ذاته وحيث فلا شمول وهذا نظير اختلاف اهل الميراث في ان المترتب على النظر بطريق  
الاصالة هل هو المعلوم او العلم فذهب بعض الى الاول والعلم بطريق التبعية وذهب  
آخرون الى الثاني والمعلوم بطريق التبعية وهذا مبنى على مفايزة العلم للمعلوم وذهب  
الحكماء الى ان العلم عين المعلوم حيث فبروا العلم بحصول الصورة وجعلوا الاضافة  
من قبيل اضافة الصفة للوصف اي الصورة الحاصلة وفرق السكاكي في المفتاح بفرق  
آخرين الاستفهام والامر وهو ان المقصود في الامر حصول ما في الذهن في الخارج  
والمقصود في الاستفهام حصول ما في الخارج في الذهن لكن خصوص الفعل في هذا المثال  
وهو علمي اقتضى حصول اثره في الذهن لكون الفعل امرا فالمقصود من قولك هل قام  
زيد حصول القيام الذي في الخارج في الذهن والمقصود من قولك قم حصول القيام  
الذي في الذهن في الخارج وحاصل هذا الفرق ان الاستفهام طلب حصول صورة  
الشيء الذي في الخارج في الذهن وحيث فلا شمول وعبارته في المفتاح والفرق بين

وبهذا يشبه الحالات  
والممكنات التي لا طمعية  
في وقوعها فتولد منه  
التثني (ومنها) اي من انواع  
الطلب (الاستفهام) وهو  
طلب حصول صورة  
الشيء في الذهن فان كانت  
وقوع نسبة بين امرين  
اولا وقوعها فصولها  
هو التصديق والافه  
التصور ( والافاظ  
الموضوعة له الهمزة  
وهل وما ومن واي وكم  
وكيف واين واى ومتى  
وايان فالهمزة لطلب  
التصديق ) اي انقياد  
الذهن واذعانه لوقوع  
لوقوع نسبة تامة بين

الطلب في الاستفهام والطلب في الامر والنهي والنداء واضح فالتك في الاستفهام تطلب ما هو في الخارج ليحصل في ذهنك نقش مطابق له وفيما سواه نقش في ذهنك ثم تطلب ان يحصل له في الخارج مطابق فنقش الذهن في الاول تابع وفي الثاني متبوع وتبعه على ذلك العلامة السيد في حواشي المظول وفيه نظر لان صيغة الامر لطلب حصول امر مطلقا سواء كان في الذهن كعلمي او الخارج كقم فيدخل في الاستفهام بعض صور الامر فالمعول عليه الفرق الاول آه غنيمي (قوله فان كانت) اي الصورة التي طلب حصولها في الذهن (قوله وقوع نسبة بين امرين) المراد بوقوعها مطابقتها للواقع ونفس الامر كما ان المراد بلا وقوعها عدم مطابقتها للواقع (قوله فصولها) اي ادراكها اي فادراك تلك الصورة التي هي مطابقة النسبة للواقع تصديق (قوله والافهوتصور) اي والاتكن الصورة وقوع نسبة او لا وقوعها بل كانت تلك الصورة موضوعا او محمولا او نسبة مجردة او اثنتين من هذه الثلاثة او الثلاثة فصولها اي ادراكها تصور قمحصل من كلامه ان التصديق ادراك مطابقة النسبة الكلامية للواقع او عدم مطابقتها وان التصور ادراك الموضوع والحصول والنسبة او اثنتين من هذه الثلاثة او الثلاثة ثم ان هذا التقسيم الذي ذكره الشارح مبني على ان المراد بالصورة في التعريف العلوم كما سبق وهو ما ذكره في حاشية المطالع لان الوقوع واللاوقوع من قبيل العلوم ولذلك قال بعد ذلك فصولها تصديق وذهب بعضهم الى ان تلك الصورة هي العلم بناء على انه لا تفاوت بين العلم والعلوم الا بالاعتبار فالصورة من حيث وجودها في الذهن علم ومن حيث وجودها في الخارج معلوم وهذا مذهب الحكماء كما مر (قوله الهمزة وهل الخ) اعلم ان هذه الالفاظ على ثلاثة اقسام منها ما يستعمل لطلب التصور فقط ومنها ما يستعمل لطلب التصديق فقط ومنها ما يستعمل لطلب التصور تارة ولطلب التصديق تارة اخرى فالقسم الثالث هو الهمزة والقسم الثاني هل والقسم الاول بقية الالفاظ وبهذا الاعتبار صارت الهمزة اعم فلذا قدمها المصنف على غيرها (قوله واذعانه لوقوع نسبة الخ) عطف الاذعان على انقياد الذهن عطف تفسير والمراد بالاذعان لوقوع النسبة ادراك وقوعها او لا وقوعها فكأنه قال الهمزة لطلب التصديق الذي هو ادراك وقوع نسبة تامة بين شيئين او لا وقوعها اي ادراك موافقتها لما في الواقع او عدم موافقتها له وتفسير الاذعان بالادراك هو مذهب الناطقة واما عند المتكلمين فهو قبول النفس الشيء والرضى به فهو يرجع لكلام نقساق وهو قول النفس قبلت ذلك ورضيت به واعلم ان ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها كما يسمى تصديقا يسمى حكما واسنادا وايضا وانزاما واجبا وسلبا قرره شيخنا العدوي (قوله اقام زيد) اي قد تصورت القيام وزيدا والنسبة بينهما وسألت عن وقوع النسبة بينهما هل هو محقق خارجا او لا فاذيل قام

قوله تصديق وكذلك قوله والافهوتصور هكذا بالتكثير فيهما والذي في نسخ الشارح التصديق والتصور بالتعريف فيهما فلعل ما كتب عليه المحشي نسخة له وليحرر (مصححه)

حصل التصديق والحاصل ان السائل عالم بان بينهما نسبة ملتبسة بالوقوع واللاوقوع  
ويطلب تعيين ذلك وكذا يقال في المثال الثاني (قوله في الاسمية) لكن دخول الهمزة  
على الجملة الفعلية اكثر (قوله غير النسبة) الاولى غير وقوع النسبة اولاً ووقوعها وذلك  
كادراك الموضوع والمحمول والنسبة التي هي مورد الايجاب والسلب وانما كان الاولى  
ما قلناه لان كلامه يفيد ان ادراك النسبة من حيث ذاتها ليس تصوراً مع انه تصور الا ان  
يقال المراد غير النسبة من حيث وقوعها اولاً ووقوعها فدخل فيه ادراك ذات النسبة  
واعلم ان الفرق بين الاستفهام بالهمزة عن التصور والاستفهام بها عن التصديق من  
وجهين لفظي وهو ان ماصح ان يؤتى بعده بام المتقطعة دون المتصلة استفهام  
عن التصور وما صلح ان يؤتى بعده بام المتصلة فهو استفهام عن التصديق ومعنوي  
وهو ان الاستفهام عن التصديق يكون عن نسبة تردد الذهن فيها بين ثبوتها ونفيها  
والاستفهام عن التصور يكون عند التردد في تعيين احد الشئيين بقى شيء آخر وهو ان  
جعل الهمزة في المثالين المذكورين لطلب التصور يلزم عليه طلب تحصيل الحاصل  
وذلك لان تصور الطرفين حاصل قبل السؤال لانه متصور للمسند اليه وهو الدبس  
وللمسند وهو الكون في الاتاء قبل السؤال وبعده فلا يتفاوت تصور الطرفين بعد  
السؤال وقوله في الحصول للسائل بل هو حاصل في الحالين ولا يصح ابضاً ان تكون  
لطلب التصديق لان التصديق حاصل للسائل قبل السؤال لانه ادرك قبل السؤال  
ان احد الامرين حاصل في الاتاء وهذا الادراك عين التصديق والحاصل ان الهمزة  
في المثالين لا يصح ان يكون لطلب التصور ولا لطلب التصديق لما فيه من طلب تحصيل  
الحاصل واجب بانه يصح ان تكون لطلب التصور والمراد التصور على وجه التعيين  
اي تصور المسند اليه من حيث انه مسند اليه وتصور المسند من حيث انه مسند وهذا  
غير التصور الحاصل قبل السؤال لانه تصور للمسند اليه والمسند من حيث ذاتهما  
وهو تصور على وجه الاجمال وبيان ذلك ان السائل تصور قبل السؤال ذات  
الدبس وذات العسل واما الموصوف فهما بكونه في الاتاء فغير متصور له فاذا قيل له  
في الجواب دبس تصور الموصوف فهما بكونه في الاتاء وهو خصوص الدبس وكذا  
اذا اجيب بالعسل ويصح ان تكون الهمزة في المثالين لطلب التصديق والمراد تصديق  
خاص فان التصديق الحاصل قبل السؤال تصديق على سبيل الاجمال وهو ادراك  
ان احدهما في الاتاء والحاصل بعد السؤال تصديق على سبيل التعيين وهو ادراك  
ان الحاصل في الاتاء دبس فان قلت حيث كان يصح جعل الهمزة في المثالين لطلب  
التصديق فلا وجه لاقتصارهم على كونها لطلب التصور قلت انما اقتصر عليه لكون  
تصور المسند اليه او المسند على جهة التعيين هو المقصود للسائل واما التصديق الخاص  
فهو حاصل غير مقصود والحاصل ان الهمزة في المثالين القصد بها طلب تصور

(كقولك اقام زيد) في الجملة  
الفعلية (وازيد قائم)  
في الاسمية (او) لطلب  
(التصور) اي ادراك غير  
النسبة (كقولك) في طلب  
تصور المسند اليه (ادبس  
في الاتاء ام عسل) عالماً  
بحصول شيء في الاتاء طالبا  
لتعيينه (و) في طلب تصور  
المسند (افى الخابية دبس  
ام في الزرق) عالماً بكون الدبس  
في واحد من الخابية

خاص ويلزم من حصوله حصول تصديق خاص وهذا لا يتنافى ان السائل عنده قبل السؤال تصور اجمالي وتصديق كذلك وبما ذكرناه لك يدفع ماورد على قول الشارح علما بحصول شيء في الائناء وقوله علما بكون الدبس الخ من ان هذا يقتضى تقدم التصديق على التصور ولا قائل بهذا وحاصل الدفع ان التصور المطلوب بالهمزة تصور خاص وهذا يصاحبه تصديق خاص وهذا لا يتنافى ان السائل عنده قبل السؤال تصديق اجمالي وهو ما ذكره الشارح وهو صاحب تصور المسند اليه او المسند على وجه الاجال قرر ذلك شيخنا العلامة العدوى (قوله في طلب تصور المسند اليه) اى من حيث انه مسند اليه والافتصور ذاته حاصل قبل السؤال كما علمت وكذا يقال فيما بعده (قوله ادبس في الائناء ام غسل) الدبس غسل متخذ من الزبيب والمراد من العسل غسل النحل لانه المتبادر عند الاطلاق (قوله لتعين ذلك) اى الواحد والحاصل ان السائل في المثال المذكور عالم بالنسبة اعنى ثبوت الكونية للدبس والمجهول له هو الظرف المكون فيه فانه وان كان معلوما له انه احدهما الا انه مجهول من حيث التفصيل اعنى كونه الخاية او الزرق لا يقال كون الهمزة في ازيد قائم للتصديق وفي قولك افي الخاية دبس ام في الزرق للتصور تحكم لان في الاول ترددا بين قيام زيد وعدمه وفي الثاني للتردد بين كون الدبس في الخاية وكونه في الزرق لاننا نقول متعلق الشك في الاول حصول النسبة وعدمها وفي الثاني نفس الموصوف بها وهو المحكوم به مع مقابله بدليل الاتيان بام فناسب كون الاول للتصديق الذى هو العلم بالنسبة دون الثانى وان لزم من الشك في احدهما الشك في الآخر وحاصله ان السؤال عن التصديق هو ما يكون عن نسبة المحمول للوضوع او سلبها عنه والسؤال عن التصور هو ما يكون عن نفس المحمول او مقابله كما تقدم ذلك في الفرق المعنوى (قوله في طلب تصور الفاعل) اى الفاعل المعنوى (قوله وذلك) اى وبيان ذلك القبح فيما ذكر مع هل في المرفوع والمنصوب وعدم القبح مع الهمزة في المرفوع والمنصوب فقوله لان التقديم اى للمرفوع والمنصوب (قوله لان التقديم الخ) توضيح ذلك ان التقديم يفيد الاختصاص فيكون مفاد التركيب الاول السؤال عن خصوص الفاعل بمعنى انه يسئل عن المختص بالقيام هل زيد او عمرو بعد ثقل وقوع القيام فيكون اصل التصديق بوقوع القيام من فاعل ما معلوما عنده فلزم كون السؤال عن تعيين الفاعل ومفاد الثانى السؤال عن خصوص المفعول اى الذى اختص بالمعرفة دون غيره بمعنى انه يسئل عن الذى يصدق عليه انه المعروف فقط دون غيره بعد العلم بوقوع المعرفة على عمرو وغيره فاصل التصديق بوقوع الفعل على مفعول ما معلوم وانما سأل عن تعيين المفعول فالسؤال في الجملتين لطلب التصور فلو استعملت فيهما هل لفادت طلب التصديق واصل التصديق معلوم فيهما فيكون الطلب بها التحصيل الحاصل بخلاف استعمال

والزق طالبا لتعين ذلك (ولهذا) اى ولجئ الهمزة لطلب التصور (لم يقبح) في طلب تصور الفاعل (ازيد قام) كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول اعلم اعرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهذا ظهر في اعلم اعرفت لافى ازيد قام فليتأمل (والمسؤل عنه بها) اى بالهمزة (هو ما يليها) كالفعل في اضربت زيدا) اذا كان الشك في نفس الفعل اعنى الضرب الصادر من مخاطب الواقع على زيد

المهزة فانه لا ضرر فيه لانها لطلب التصور فان قلت مقتضى هذا ان استعمال هل  
 فيما ذكر من التركيب ممنوع لانه فيجوز فقط قلت انما لم يكن ممنوعا لجواز ان يكون التقديم  
 لغير التخصيص لانه لا يتعين ان يكون للتخصيص فلذا لم يمنع اصل التركيب آهيمعقوبى  
 (قوله فيكون هل) اى لو اتى بهاقى هذا التركيب لطلب حصول الحاصل اى لانها  
 لطلب التصديق اى وطلب حصول الحاصل عت (قوله وهذا ظاهر الخ) اى  
 واستدعاء التقديم حصول التصديق بنفس الفعل ظاهر في تقديم المنصوب لان تقديم  
 المنصوب يفيد الاختصاص مالم تقم قرينة على خلافه فالغالب فيه الاختصاص  
 واما كونه للاهتمام او التبرك او الاستلذ اذ فختلف الغالب واما تقديم المرفوع فليس  
 للاختصاص في الغالب بل الغالب فيه ان يكون لتقوى الاسناد واما كونه للتخصيص  
 فختلف الغالب وحيث لا يكون هل زيدا قام فيحتمل ما ذكر نم بقبج لامر آخر على ما يأتى  
 من ان هل في الاصل بمعنى قد فلا يليها الا الفعل غالبا (قوله فليأمل) انما قال ذلك  
 لان تقديم المنصوب يكون ايضا لغير الاختصاص كالا اهتمام فيساوى تقديم المرفوع  
 من جهة ان كلا قد يكون للاختصاص ولغيره وحيث فلا فرق بينها وحيث  
 فيكون الاتيان بهل فيجاء دون المهزة في تقديم المنصوب والمرفوع ويحجب عنه  
 بان النظر في الفرق بينهما للغالب فتقديم المرفوع والمنصوب وان اشتركا في ان كلا يكون  
 للاختصاص ولغيره لكن الغالب في تقديم المنصوب التخصيص وفي تقديم المرفوع غير  
 التخصيص وحيث فيكون الاتيان بهل فيجاء دون المهزة في تقديم المنصوب دون  
 المرفوع نظرا للغالب فيهما (قوله هو ما يليها) اى هو تصور ما يليها والتصديق به  
 (قوله اذا كان الشك) اى يقول ذلك اذا كان الشك في نفس الفعل اى من حيث صدوره  
 من المخاطب حتى يصح تعلق الشك به والا فالفعل في حد ذاته لا يتعلق به شك ويدل  
 لذلك قول الشارح اعنى الخ اى تقول ذلك اذا حصل عندك شك في ان المخاطب ضرب  
 زيدا ام لا (قوله ان تعلم وجوده) اى اردت ان تعلم ان الضرب وجد من المخاطب ام لا  
 (قوله ويحتمل ان يكون الخ) اى فهذا التركيب اعنى اضربت زيدا وكذا ما مثله  
 من كل تركيب للمهزة فيه فعل محتمل لان يكون لطلب التصديق ولطلب التصور وتعيين  
 احد الامرين بالقرائن اللفظية كافتزان العبادل لمسايل المهزة بام المنقطعة او المتصلة  
 فمثل اضربت زيدا ام لا لطلب التصديق وقولك اضربت زيدا ام اكرمه لطلب  
 التصور او المعنوية كما في افرغت من الكتاب الذى كنت تكتبه فانه سؤال عن التصديق  
 بالفراغ منه وقوله الذى كنت تكتبه قرينة على ذلك لانه يفيد ان السائل عالم بان  
 المخاطب يكتب كتابا واما قولك اكتب هذا الكتاب ام اشترته فانه سؤال عن  
 تصور المسند اى تعيينه والقرينة حالية واذا علمت ان ما ذكره المصنف من المثال  
 محتمل للامر من ظهورك ان في كلام المصنف اعنى قوله والمسؤل عندها هو ما يليها

واردت بالاستفهام ان تعلم  
 وجوده فيكون لطلب  
 التصديق ويحتمل ان يكون  
 لطلب تصور المسند ان تعلم  
 انه قد تعلق فعل من  
 المخاطب بزيدا لكن لا تعرف  
 انه ضرب او اكرام  
 (والفاعل في انت ضربت  
 اذا كان الشك في الضارب  
 والمفعول في ازيد اضربت)  
 اذا كان الشك في المضروب  
 وكذا قياس سائر التعلقات  
 (وهل لطلب التصديق  
 فحسب)

كالفعل الخ نظرا. وذلك لانه لا يظهر الا اذا كان المسؤل عنه تصور المسند او المسند اليه  
او شئ من متعلقا بهما لان هذا هو الذي يأتى ابلاؤه لها ولا يظهر اذا كان المطلوب بها  
التصديق بوقوع النسبة اذ ليس له لفظ واحد يلى الهمة بل دأثر بين المسند والمسند اليه  
فليس احد هما اولى بالايلاء من الآخر وقد يحجب بانه لما كان الغرض عند السؤال بها  
عن التصديق السؤال عن حال التهمة وهى جزء مدلول الفعل فلا بد ان يلى الفعل الهمة  
هذا وبعضهم حل كلام المصنف على ما اذا كان المسؤل عنه احد الطرفين لا النسبة  
ولا وجهه كما علمت بقى بحث آخر وهو ان الشارح حل المتن على صورة التصديق  
وجعل صورة التصور احتمالا مع ان التصديق انما يحصل بالطرفين فلم يلى التصديق  
الذى هو المسؤل عنه الهمة فهلا حل المتن على صورة التصور ابتداء كذا فى يس والجواب  
عنه ما علمته فتأمل (قوله لكن لا تعرف انه ضرب او اكرام) اى واردة بالاستفهام  
تبيينه (قوله والفاعل الخ) عطف على الفعل وينبغى ان يراد هنا بالفاعل الفاعل المعنوى  
لالصناعى اذ لا يجوز تقديمه على فعله (قوله اذا كان الشك فى الضارب) اى تقول  
هذا الكلام لمخاطبك اذا كنت تعلم ان شخصا صدر منه الضرب وشككت فى كونه  
المخاطب او غيره فكأنك تقول له الذى صدر منه الضرب انت ام غيرك فالشك هنا  
فى الفاعل فالسؤال هنا لطلب التصور (قوله اذا كان الشك فى المضروب) اى ان هذا  
الكلام انما تقوله اذا عرفت ان مخاطبك ضرب احدا وجهلت عين ذلك الاحد فكأنك  
تقول مضروبك ما هو هل هو زيد ام غيره فالشك هنا فى المفعول والسؤال هنا  
للتصور ولا يذهب عنك ما نهنا عليه آنفا من ان الاستفهام الذى ذكرنا انه يراد به  
التصور هنا لا يتخلو عن مراعاة التصديق المخصوص ولهذا صح اطلاق الشك فيما  
هو سؤال عن تصور الفاعل او المفعول مع ان الشك انما يتعلق بالنسبة لا بالفاعل  
والمفعول من حيث ذاتهما (قوله وكذا قياس سائر التعلقات) اى الممولات نحو  
افى الدار صليت وايوم الجمعة سرت واتاديا ضربت وارا كبا جئت ونحو ذلك اه  
مطول ولم يذكر المفعول المطلق لانه لا يقدم على عامله لانه بمنزلة التأكيد بل ادعى  
بعضهم انه توكيد لفظى اصطلاحا كما هو مسطر فى كتب النحو لكن انظر المصدر  
المبين للنوع والمبدل هل تقدم اولا وحرره (قوله وهل لطلب التصديق) اى لطلب  
اصل التصديق وهو مطلق ادراك وقوع النسبة اولا ووقوعها فلا يرد ان الهمة  
ايضا لطلب التصديق دائما لانها لطلب تصديق خاص وان كان الغرض منه قد يكون  
تصور المسند اليه او المسند كما مر ولذا قل العلامة يعقوبى المراد بالتصديق هنا  
مطلق ادراك وقوع النسبة اولا ووقوعها لانه متى علم اصل الوقوع وطلب الاعلام بوقوع  
مخصوص عدوه من باب التصور (قوله فحسب) اى اذا عرفت انها لطلب التصديق  
فحسبك هى اى هذه المعرفة فحسب مبتدأ لكن ضم له ليس رفعا لانه مبنى بعد حذف المضاف اليه



على الضم ومآله القصير على طلب التصديق وان كان ليس من طرقه آه اطول (قوله  
وتدخل على الجملتين) اى الاسمية والفعلية بشرط ان تكون الجملة مثبتة فلا تدخل  
على منفي فلا يقال هل لا قام زيد لانها في الاصل بمعنى قدوهى لا تدخل على المنفي  
فلا يقال قد لا يقوم زيد واعلم ان عدم دخول هل على المنفي لا ينافي انها لطلب التصديق  
مطلقا اعنى الايجابى والسلبى فيجوز ان يقال هل قام زيد اولم يتم كما صرخ بذلك  
العلامة المحلى في شرح جمع الجوامع راداً على التساج السبكي في المتن المذكور حيث  
فهم من قولهم انها لا تدخل على منفي انه لا يطلب بها التصديق السلبى (قوله نحو هل  
قام زيد وهل عمرو قاعد) اورد مثالين دفعا لتوهم اختصاص هل بالفعل  
لكونها في الاصل بمعنى قد (قوله اذا كان المطلوب حصول التصديق الخ) الاولى ان  
يقول اذا كان المطلوب التصديق بثبوت القيام لزيد الخ وذلك لان التصديق كما مر  
حصول وقوع النسبه اولا ووقعها فينحل المعنى اذا كان المطلوب حصول حصول  
الخ ولا معنى له الا ان يجرد التصديق عن بعض معناه وهو الحصول ويراد به الوقوع  
فكانه قال اذا كان المطلوب حصول الوقوع لثبوت القيام لزيد اى ادراك ان هذا  
الثبوت مطابق للواقع مع العلم بحقيقة كل من المسنين تأمل (قوله ولهذا امتنع هل  
زيد الخ) اى امتنع الجمع بينها وبين ما يدل على السؤال عن التصور نحو قولك هل  
زيد قائم ام عمرو (قوله لان وقوع المفرد الخ) هذا علة لعلية اى وامتنع هل زيد قائم  
ام عمرو ولاختصاصها بطلب التصديق لان وقوع المفرد وهو عمرو هنا اى بعدم  
الواقعة في حيز الاستفهام دليل على ان ام متصلة اذ لو كانت منقطعة لوجب وقوع  
الجملة بعدها بان يقال ام عندك بشر ولا يقال ان ذلك المفرد الواقع بعدها هنا جزء  
من الجملة وانها منقطعة لان وقوع المفرد الذى هو جزء جملة بعدام المنقطعة جواز  
مشروط بكونها بعد الخبر نحو انها لابل ام شاة وهناليست واقعة بعد الخبر وانما سميت  
ام هذه منقطعة لانقطاع ما بعدها عما قبلها لان الغرض من الاثبات بها الانتقال من كلام  
الى كلام آخر فلذا كانت بمعنى بل الاضرائية وانما سميت ام المتصلة بذلك لاتصال  
ما قبلها بما بعدها (وقوله وهى لطلب تعيين احد الامرين) اى المفرد الذى قبلها  
والمفرد الذى بعدها واما المنقطعة وهى التى بمعنى بل فطلب التصديق فيجوز  
وقوعها بعد هل تأكيذا (قوله مع العلم بثبوت اصل الحكم) اى المحكوم به والعلم بثبوت  
المحكوم به تصديق وحاصله انها لا تكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق  
بنفس الحكم فان قلت التصديق مشبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور بام المتصلة  
مع حصول التصديق في نحو ازيد قام ام عمر وقلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة  
القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور  
السابق على التصديق لانه التصور بوجهما (قوله وهل انما تكون لطلب الحكم

وتدخل على الجملتين (نحو  
هل قام زيد وهل عمرو  
قاعد) اذا كان المطلوب  
حصول التصديق بثبوت  
القيام لزيد والعقود  
لعمرو (ولهذا) اى  
ولاختصاصها بطلب  
التصديق (امتنع هل  
زيد قائم ام عمرو) لان وقوع  
المفرد ههنا بعد ام دليل  
على ان ام متصلة وهى  
لطلب تعيين احد الامرين  
مع العلم بثبوت اصل  
الحكم وهل انما تكون  
لطلب الحكم فقط

قوله لا اجزائه لعل الاولى  
لاجزء بالافراد ليناسب  
ما قبله (مسحود)

ولو قلت هل زيد قام بدون  
ام عمرو لقيح ولا يمنع لما  
سجى (و) لهذا ايضا  
(قيح هل زيد اضر بت  
لان التقديم

يستدعي حصول التصديق  
بنفس الفعل) فيكون هل  
لطلب حصول الحاصل  
وهو محال وانما يمنع  
لاحتتمال ان يكون زيدا  
مفعول فعل محذوف  
او يكون التقديم مجرد  
الاهتمام بالتخصيص لكن  
ذلك خلاف الظاهر  
(دون) هل زيدا (ضربته)  
فانه لا يقيح (لجواز تقدير  
المسرف قبل زيدا) اى هل  
ضربت زيدا ضربته

اى التصديق اى قام المتصلة تفيد ان السائل عالم بالحكم وهل تفيد انه جاهل به لانها  
لطلبه وحينئذ فين هل وام المذكورة تدافع وتناقض فيمنع الجمع بينهما في تركيب واحد  
وتفسير الحكم بالتصديق بناء على ان التصديق بسيط وانه عبارة عن الحكم وان تصور  
المسند والمسند اليه والنسبة اى ادراك الكل منها شرط للتصديق لا اجزائه وهذا هو  
مذهب الحكماء وهو المختار وقيل ان التصديق مركب من تصور المسند والمسند اليه  
والنسبة ومن الحكم وهو ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة فان قلت لم لا يكون  
المطلوب بنحو قولنا هل زيد قام ام عمرو الامرين معا عني طلب التعيين وطلب الحكم  
بان يكون المطلوب بهل التصديق وبام التعيين ويقصد ان معا باللفظين المختلفين اذ  
طلب التعيين لم يقصد بهل بل بام وطلب الحكم لم يقصد بام بل بهل وحينئذ فيسوغ  
الجمع بين هل وام المتصلة قلت المراد ان الجملة الواقعة فيها هل لا تكون الا لطلب  
التصديق والجملة الواقعة فيها ام لا تكون الا لطلب التعيين فالجمع بينهما يؤدي  
الى التناقض على ان طلب التعيين بام يستلزم كون التصديق باصل الحكم حاصل اذ قد  
قلنا انها لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم وهل تقتضي عدم  
حصوله وحينئذ فلا يمكن الجمع بينهما فلا يتوجه السؤال من اصله (قوله ولو قلت  
الخ) افاد بهذا ان محل امتناع المثال المتقدم عند الاتيان بام بعد هل فلولم تذكر فانه  
لا يمنع بل يكون قبيحا لا سجيى من قول المصنف لان التقديم الخ (قوله ولهذا ايضا قبح)  
اى ولاجل اختصاصها بالتصديق قبح استعمالها في تركيب هو مظنة للعلم بحصول  
اصل النسبة وهو ما يتقدم فيه المفعول على الفعل سواء كان ذلك المفعول مفعولا نحو  
هل زيدا ضربت او غيره نحو افي الدار جلست وارا كبا جئت واعندك قام عمرو  
(قوله لان التقديم) اى تقديم المفعول على الفعل (قوله يستدعي) اى يقتضي  
غالبا (قوله حصول التصديق) اى حصول العلم للتكلم (قوله بنفس الفعل)  
اى بنفس وقوع الفعل كالضرب اى ان التقديم يقتضي ان التكلم عالم بوقوع الفعل  
(قوله فتكون هل الخ) اى لانها لطلب التصديق (قوله وهو محال) اى و  
حصول الحاصل محال وحينئذ فيكون طلبه عبثا (قوله وانما يمنع) اى مع  
ان العلة المذكورة تقتضي منعه لاحتمال ان يكون زيدا اى في المثال المذكور مفعول  
فعل محذوف اى مقدرا قبله ويكون مفعول المذكور محذوفا والتقدير هل ضربت زيدا  
ضربته وحينئذ فلا يكون هناك تقديم حتى يستدعي التصديق بحصول نفس الفعل  
(قوله او يكون التقديم مجرد الاهتمام) اى للاهتمام الجرد عن التخصيص اى وحينئذ  
فلا يكون التقديم مستدعا للتصديق بحصول الفعل فلا تكون هل لطلب حصول  
الحاصل (قوله لكن ذلك) اى ما ذكر من كون زيد مفعولا لمحذوف او مفعولا  
للكور قدم مجرد الاهتمام بالتخصيص (قوله خلاف الظاهر) اى لما يلزم على التقدير  
الاول من منع الفعل الظاهر من العمل بلا شغل وهو قبيح ولما يلزم على الثاني من مخالفة

الغالب المتبادر اذا لغالب في تقديم النصب كونه للتخصيص ومخالفة الغالب قيمة  
واذا علمت ما يلزم على كل منهما ظهر لك ان كلا من الاحتمالين بعيد مرجوح الا انه  
مع بعده يكفي في تصحيح قولك هل زيدا ضربت فلذا عده المصنف قيما لامتناع بقى  
شيء آخر وهو ان مقتضى ما ذكر انه اذا قدم المفعول بقصد الاهتمام نحو وجه الحبيب  
اتمنى كان قيما لمخالفة الغالب قال العلامة يعقوبى قيل ولا قائل به وعلى هذا فيكون  
القيح مخصوصا بتقدير الفعل وحيث قد فرأى ما حصل في نفس الامر فان قصد التخصيص  
امتنع وان قصد تقدير الفعل قيح وان قصد الاهتمام لم يقيح ولا يراعى في القيح كون  
التقديم مظنة للتخصيص سواء قصد اولاهو ظاهر كلام الشارح وفي هذا المقام بحث  
ذكره شيخنا الشهاب الملوى في شرح الفيه وحاصله انه اذا نظرنا الى الاحتمال لزم  
جواز مثل هل قام زيد ام عمرو لاحتمال تقدير فعل بعد ام لتكون منقطعة وان كان خلاف  
الظاهر اذ مخالفة الظاهر لا تقتضى الامتناع على ما ذكرتم وان اقتضت القيح واجاب  
بان نحو هل زيد قام ام عمرو لم يقع في كلام العرب حتى يتكلف صحته ولو على قيح اذ  
ام المنقطعة المذكور بعدها المفرد المعمول لمحذوف انما نطقوا به بعد الخبر نحو انها لابل  
ام شاة واما ام المذكورة في الاستفهام فلم ينطقوا بعدها الا بالجملة بخلاف نحو هل زيدا  
ضربت فانه وجد في كلامهم فاضطروا الى تكلف صحته ولو على قيح اذ لو كان ممنعا  
لما نطقوا به (قوله لكن ذلك خلاف الظاهر) اى فيكون الحمل عليه بعيدا والحمل على  
التخصيص ارجح واذا كان مقتضى للامتناع راجعا كان هذا المثال قيما مع ذلك  
الاحتمال المرجوح الكافى في تصحيحه (قوله دون هل زيدا ضربته) اشار المصنف  
بهذا الى ان القيح المذكور حيث لا يتصل العامل بشاغل كما في المثال السابق اما اذا اتصل  
به كهذا المثال فلا يقيح (قوله لجواز تقدير المفسر الخ) اى لجواز ذلك جوازا راجعا  
لان الاصل تقديم العامل على المفعول وحيث فلا يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل  
لان السؤال حيث يكون عن اصل ثبوت الفعل لاعن المفعول بعد العلم باصل الثبوت  
وحيث كان لا يستدعى حصول التصديق فتكون هل لطلبه فيحسن وبما قلناه من ان المراد  
الجواز ارجح اندفع ما يقال ان مطلق الجواز لا يخلص من القباحة ولا يذهبها وانما عبر  
بالجواز اشارة الى انه قد لا يتقدر المفسر قبل زيد بل بعده وهو جائز ايضا لكن بمزجوجه  
ويكون التقدير هل زيدا ضربت ضربته ويكون على هذا من باب التخصيص ويلزمه  
الفساد السابق والحاصل ان هذا المثال يحتمل احتمالين احدهما ارجح والاخر مرجوح  
ويلزمه الفساد فحمل على ارجح فلذا كان خاليا عن القيح (قوله لما سبق الخ) اى وانما  
حصل قيحه لاجل كون التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق الخ (قوله  
قدم للتخصيص) اى والتقديم للتخصيص يستدعى حصول التصديق بنفس المعرفة

(وجعل السكاكى قيح هل  
رجل عرف لذلك اى  
لان التقديم يستدعى حصول  
التصديق بنفس الفعل  
لما سبق من مذهبه من  
ان الاصل عرف رجل  
على ان رجل بدل من  
الضمير في عرف قدم  
للتخصيص)

والجهل انما هو بالفاعل فالسؤال عن تعيينه فيكون السائل طالبا لتصوره وهل لطلب التصديق فتكون لطلب حصول الحاصل ولم يجعل المثال المذكور ممتنعاً لجواز ان لا يكون تقديمه من تأخير التخصيص بل لمجرد الاهتمام او يكون الكلام بتقدير فعل رافع لرجل (قوله ويلزمه) اي حيث جعل علة القبح في المنكر كون التقديم لما كان مؤخراً التخصيص (قوله ليس للتخصيص عنده) بل للاهتمام او التقوى لان اعتبار التقديم والتأخير لا فائدة التخصيص في رجل عرف لكونه لاسبب سواء لكون المبتدأ نكرة واما المعرفة ففنية عن اعتبار كون التقديم والتأخير فيها التخصيص واذ كان تقديم المعرفة لغير التخصيص فلا ضرر في كون هل لطلب التصديق (قوله حتى يستدعي الخ) تقرير على النفي اي ليس للتخصيص الذي يتفرع عليه استدعاء الخ (قوله مع انه قبيح باجاء النجاة) مرتبط بقوله ويلزمه ان لا يقبح ووجه قبحه الفصل بين هل والفعل بالاسم مع انها اذ رأت الفعل في حيزها لا ترضى الابعائته وعدم الانفصال عنه ان قلت كيف يكون قبيحاً بالايجاع مع ان صاحب الفصل خرجه على تقدير الفعل قلت ما ذكره صاحب الفصل من التوجيه انما هو تصحيح للنطق بالوجه القبيح لانه توجيهه مع كونه شائعاً حسناً (قوله وفيه نظر) اي وفي هذا اللزوم نظر وهذا جواب عن اعتراض المصنف على السكاكي وحاصله ان ما ذكره المصنف من اللزوم غير لازم للسكاكي لان انتفاء علة من علل القبح وهي كون التقديم للتخصيص لا يستلزم انتفاء جميع العلل فلا يلزمه ان يقول بحسن هذا التركيب بل يجوز ان يقول فيه بالقبح لعله اخرى اذا يلزم من نفي علة نفي جميع العلل فاللازم على ما قاله عدم وجود القبح تلك العلة لان نفي القبح مطلقاً قال المصنف آه لكن هذا الجواب انما يظهر اذا لم تكن علة القبح منحصرة عند السكاكي فيما ذكره وظاهر عبارته يفيد الانحصار حيث قال ولا اختصاصه بالتصديق قبح هل زيد اعرفت الا ان يقال تقديم قوله لا اختصاصه لا للاختصاص بل لفرض آخر (قوله لان ما ذكره) اي المصنف (قوله لجواز ان يقبح) اي هل زيد عرف عند السكاكي لعله اخرى هي ما ذكره غيره من ان هل في الاصل بمعنى قد وقد مختصة بالفعل فكذا ما كان معناها فيكون السكاكي قائلاً بما علل به غيره في قبح هذا التركيب (قوله وعلل غيره ففهمنا بان هل الخ) اي علل غيره ففهمنا بعله اخرى غير ما علل بها هو وهي ان هل دائماً بمعنى قد في استعمالها الاصل والاستفهام مأخوذ من همزة مقدرة قبلها فاصل هل عرف زيد اهل عرف زيد بادخال همزة الاستفهام على هل التي بمعنى قد فكأنه قيل اقد عرف زيد فقول الشارح واصله اي اصل هل بمعنى قد اهل بهمزة الاستفهام اشارة لذلك قال ابو حيان في الافصح وذكر جماعة من النحويين واهل اللغة ان هل قد تكون بمعنى قد مجردة عن الاستفهام وربما فسروا بذلك قوله تعالى هل اتى علي الانسان حين من الدهر ثم ان المراد بمعنى قد المذكورة قيل

(ويلزمه) اي السكاكي  
(ان لا يقبح هل زيد عرف)  
لان تقديم المظهر المعرفة  
ليس للتخصيص عنده حتى  
يستدعي حصول التصديق  
بنفس الفعل مع انه قبيح  
باجاء النجاة وفيه نظر  
لان ما ذكر من اللزوم  
ممنوع لجواز ان يقبح  
لعله اخرى (وعلل غيره  
اي غير السكاكي) (ففهمنا)  
اي قبح هل رجل  
عرف وهل زيد عرف

التقريب اى قد اتي على الانسان قبل زمان قريب طائفة من الازمان الطويل المتدلم يكن  
شيأ مذكورا كذا في الكشاف وفسرها غيره بقدر خاصة لكن حل قد على معنى التحقيق  
لاعلى معنى التقريب وحلها بعضهم على معنى التوقع وكأنه قيل لقوم يتوقعون الخبر  
في شان آدم قد اتي على الانسان وهو آدم حين من الدهر لم يكن فيه شيأ مذكورا  
وذلك الحين من كونه طيناً ( قوله بمعنى قد ) اى ملتبسة بمعنى قد وهو التقريب  
او التحقيق او التوقع على الخلاف في ذلك ( قوله وترك الهمزة قبلها ) اى قبل هل  
واشار بقوله لكثرة الخ الى انها قد تقع في الخبر كافي قوله تعالى هل اتي على الانسان  
حين من الدهر كما مر ( قوله وفوعها في الاستفهام ) اى في الكلام الذي يراد به  
الاستفهام ( قوله فقيمت هي مقام الهمزة ) اى والتي منها معنى قد ( قوله وتطقلت  
عليها في الاستفهام ) اى في افادته وفيه ان هذا يقتضي ان هل غير موضوعة للاستفهام  
فينافي ماسبق من انها موضوعة لطلب التصديق واجيب بان وضعها لذلك باعتبار  
العرف الطارى فلا ينافي انها تطقلت على الهمزة في افادة معناها ( قوله وقد من  
خواص الافعال الخ ) هذا من تمة التعليل وكذا ما هي بمعنى لكن لما كان الفرع لا يعطى  
حكم الاصل من كل وجه جاز دخول هل على الاسم اما بفتح ان كان في الجملة فعل  
او بدونه ان لم يكن فيها فعل نحو هل زيد قائم لما ذكره الشارح بخلاف قد فان  
دخولها عليه ممنوع ( قوله وانما لم يفتح الخ ) هذا جواب عما يقال مقتضى هذا التعليل  
ان يفتح دخولها على الجملة الاسمية التي طرفها اسمان نحو هل زيد قائم مع انه جائز بلا  
فتح فاي فرق بين ما اذا كان الخبر فعلا قلتم بفتح واذ كان اسما قلتم بعدم فتحه مع ان  
مقتضى التعليل استواء الامرين في الفتح وحاصل ما اجاب به الشارح انه فرق بين  
الامرین وذلك لانه اذا كان طرفاً بالجملة اسمين لم ترهل الفعل في حيزها فتدخل منه  
ويراعى فيها معنى الاستفهام الذي نقلت له واذا كان الخبر فعلاً رأيت هل الفعل في حيزها  
فلا ترضى الابعاضة نظراً لمعناها الاصلى وهو كونها بمعنى قد المختصة بالدخول على  
الفعل ( قول في حيزها ) اى في قرب حيزها والاخيرها مشتغلها لا يقبل غيرها  
( قوله وتسلت ) اى ولم تذكر المعاهد والاولان قائله ملجأ عن العين غاب عن الخطر  
( قوله تذكرت اليهود ) اى العهد الذي بيننا وبينه من حيث انها في الاصل بمعنى  
قد المختصة بالفعل وكان المناسب ان يقول قلنا تذكر اليهود ونحن الى الالف  
المألوف ولا ترضى الخ لان اذا للاستقبال فالمرتب على فعلها المستقبل مستقبل ( قوله  
وحنت الى الالف المألوف ) المراد بالالف المألوف الفعل وحنت بالتخفيف بمعنى مالت  
وعطفت من حنا يحنو حنواً بالتشديد بمن اشتاقت من حن يحن حنينا والمألوف تأكيد  
لما قبله ( قوله فلم ترض بافتراق الالتم بينهما ) اى لم ترض بفرقه ولو بحسب الصورة  
الظاهرية وذلك فيما اذا قدر الاسم فعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور وكان المناسب

قوله من كونه طيناً هكذا  
في النسخ ولعله تحريف  
والاصل حين كونه او  
وقت كونه اما تأمل (صححه)

(بان هل بمعنى قد في الاصل)  
واصله اهل ( وترك الهمزة  
قبلها لكثرة وفوعها في  
الاستفهام ) فقيمت هي مقام  
الهمزة و تطقلت عليها في  
الاستفهام وقد من خواص  
الافعال فكذا ما هي بمعناها  
وانما لم يفتح هل زيد قائم  
لانها اذا لم تر الفعل في حيزها  
ذهلت عنه وتسلت  
بخلاف ما اذا رآته فانها  
تذكر اليهود و حنت الى  
الالف المألوف فلم ترض  
بافتراق الاسم بينهما

ابدال افتراق بتفريق اذلا يقال افترق زيد بين بكر وعمرو وانما يقال فرق بينهما او  
افترق منهما تأمل ( قوله وهى ) اى هل المقولة للاستفهام فلا تافى صحة دخول  
هل التى بمعنى قد على الحال قاله سم وقوله تخصص المضارع بالاستقبال اى تخصه  
لذلك بعد ان كان محتملا له وللحال وذلك لانها لما كانت منقولة للاستفهام التزم فيها  
مقتضاه وهو تخصص الفعل المضارع للاستقبال لان حصول الامر المستفهم عندي يجب  
ان يكون استقباليا اذلا يستفهم عن الواقع فى الحال حال شهوده الا ان يكون على وجه  
آخر ولم يذكر المصنف الجملة الاسمية والماضى فظاهره بقاء كل منهما على اصله وانما  
لا تؤثر فى احدهما شيئا ( قوله بحكم الوضع ) اى لا بالقرائن بمعنى ان الواضع وضع هل لتخصص  
المضارع بالاستقبال اذا دخلت عليه بعد ان كان محتملا له وللحال واعلم انها ليست من  
الحروف المغيرة لمعنى الفعل لانها فى الاصل بمعنى قد وهى لا تغيره فلا يرد ما قيل  
انها لو كانت مخصصة بحسب الوضع لكانت مخصصة للماضى بالاستقبال مع انه ليس  
كذلك قال الله تعالى فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا ( قوله فلا يصح الخ ) اى فلاجل  
انها تخصص المضارع بالاستقبال لا يصح ان تسعمل فيما يراد به الحال كما فى قولك هل  
تضرب زيدا وهو اخوك ووجه عدم الصحة ان هل للاستقبال والفعل الواقع بعد هاهنا  
حال فقد تافى الامر ان والدليل على ان الفعل هنا حال ان جملة وهو اخوك حالية مضمونها  
حاصل فى الحال ومضمون الحال قيد فى عاملها فلما كان مضمون الحال وهو الاخوة  
ثابتا فى الحال وقيد العامل وهو الضرب بذلك كان العامل ايضا واقعا فى الحال والحاصل  
ان مضمون الحال قيد للعامل ثم ان كان مضمون الحال حاصل فى حال التكلم كما فى هذا  
المثال لم يكن مضمون العامل حاصل فى تلك الحال ايضا لوجوب مقارنة المقيد  
لقيدته فى الزمان وان لم يكن مضمون الحال ثابتا فى حال التكلم كما فى قولك جاء زيد راكبا  
لم يكن مضمون العامل حاصل فى تلك الحال كذا قرر شيخنا العدوى وظهر لك منه ان  
المراد بعدم الصحة فى قول المصنف فلا يصح عدمها بحسب الاستعمال وان امكن عقلا  
ولا يقال ان اطلاق عدم الصحة مشكل لان هل قد تكون بمعنى قد وقد لا تافى الحالية  
لانا نقول كلامنا فى هل المنقولة للاستفهام لاقى هل مطلقا كما مر آه بس ( قوله فى ان

( وهى ) اى هل ( تخصص  
المضارع بالاستقبال ) بحكم  
الوضع كالسين وسوف  
( فلا يصح هل تضرب  
زيدا ) فى ان يكون الضرب  
واقعا فى الحال ما يفهم  
عرا من قوله

يكون ) متعلق بقول محذوف اى فلا يصح قولك هذا فى حالة كون الضرب واقعا  
فى الحال فان فى كلام الشارح مصدرية وهل يصح ان تقرأ بالمد وتكون بمعنى زمن  
اى لا يصح قولك هذا فى زمن يكون الضرب واقعا الخ والظاهر عدم الصحة لان جملة  
يكون الضرب الخ صفة لأن ولا عائد فيها ( قوله على ما يفهم ) اى وهو هنا كذلك  
على ما يفهم عرا من قوله وهو اخوك فان الشائع فى العرف انه اذا قيل زيد اخوك كان  
معناه انه متصف بالاخوة فى الحال وانما قيد بالعرف لان معنى زيد اخوك بحسب الوضع  
انه ثبت له الاتصاف بالاخوة ساعة ما ولو فى الماضى كذا قرر شيخنا العدوى والحاصل

ان تقيد الضرب بالاخوة يفيد شيئين احدهما الانكار لان من انكر لنا كضرب الاخ  
صدافة او نسا والآخر حالة الضرب لان الاخوة حالة اذا اراد استقبالهوا لامصية  
لان الاستفهام الانكاري لا يناسبه الا الحال اذ لا معنى لمقولنا انضرب زيدا وهو  
سيكون لك اخا يعني وهو عدو الآن لان ذلك تعسف واذا كانت الاخوة حالة وهي  
قيد في الفعل افادت ارادة الحال في الفعل لوجوب مقارنة المقيده في الزمان واذا  
كان المراد بالفعل الحال كان منافيا لمقادهل مع المضارع وهو الاستقبال وحينئذ  
فلا يصح ان يقال ما ذكر من المثال (قوله وهو اخوك) قبل المراد بالاخوة التأخي وهو  
الصدافة لا الاخوة الحقيقية والا لكانت الجملة الاسمية حالا مؤكدة فلم يجر دخول الواو  
عليها كما تقرر في النحو انتهى قال العلامة عبد الحكيم وهذا سهو ظاهر لان الحال  
المؤكد ما كانت مؤكدة لمضمون جملة وهو لا يكون الاسما غير حدث كما نص عليه  
الرضي آه اي وحينئذ فالحال هنا غير مؤكدة سواء اريد بالاخوة الصدافة او الاخوة  
الحقيقية (قوله قصدا الخ) اي يقال كل من المتأخرين في حالة القصد الى انكار الفعل او قولهما  
حالة كونك قاصدا انكار الفعل الواقع في الحال لا قاصدا الاستفهام عن وقوع الضرب  
اذ لا معنى للاستفهام عن الضرب المقارن لكون المضروب (الخ) (قوله بمعنى الخ) متعلق  
بانكار اي قاصدا انكاره بهذا المعنى وانما قيد بذلك اشارة الى انه انكار توبخ وهو  
مستلزم لوقوع الفعل لانه انكار فكذب وابطال مستلزم لعدم وقوع الفعل والودر  
عليه ان انكار الفعل الواقع ونفيه باطل وسأتي ان شاء الله تعالى ان الانكار يكون  
لهذين المعنيين (قوله لا ينبغي ان يكون ذلك) اي ان يقع منك الضرب فلا نكار  
انما تسلط على الانباء (قوله لان هل الخ) هذا تغليل لعدم الصحة في المثال الاول  
في كلام المصنف وللحجة في المثال الثاني فيه وهذا التعليل بشير الى قياس من الشكل  
الاول حذف كبراه ونظمه هكذا هل تخصص المضارع بالاستقبال وكل ما خصص  
الفعل المضارع بالاستقبال لا يصلح لانكار الفعل الواقع في الحال ينتج هل لا تصلح  
لانكار الفعل الواقع في الحال وذلك لتنا في مقتضيهما ويلزم من ذلك عدم صحة المثال  
المحتوى عليها اذا كان الفعل حاليا كما في المثال الاول فقول الشاح فلا تصلح الخ  
اشارة للنتيجة والدعوى لازمة لها (قوله وقولنا) مبتدأ وقوله ليعلم خبره (قوله  
في كل ما) اي في كل تركيب يوجد فيه قرينة بل في كل ما اريد به الحال وان لم يكن  
قرينة غاية الامر انا لانطلع على البطلان بدون القرينة الا انه في نفسه غير صحيح  
لا بسوغ المستعمل وكلام الشارح يوهم جصر الامتناع في القرينة آه سم (قوله سواء عمل  
الخ) الاوضح ان يقول سواء كانت القرينة لفظية كما اذا عمل المضارع في جملة حالية كقولك  
انضرب زيدا وهو اخوك فان قولك وهو اخوك قرينة على ان الفعل التكرار واقع في الحال  
او كانت حالية كقوله اتقولون على الله ما لاتعلون الخ فان القرينة في الامثلة الثلاثة

(وهو اخوك كما يصح  
انضرب زيدا وهو اخوك)  
فصد الى انكار الفعل الواقع  
في الحال بمعنى انه لا ينبغي  
ان يكون ذلك لان هل  
تخصص المضارع  
بالاستقبال فلا تصلح  
لانكار الفعل الواقع في الحال  
بخلاف الهزة فانها تصلح  
لانكار الفعل الواقع في  
الحال لانها ليست مخصصة  
للمضارع بالاستقبال وقولنا  
في ان يكون الضرب واقعا  
في الحال ليعلم ان هذا الامتناع  
جار في كل ما يوجد فيه قرينة  
ندل على ان المراد انكار  
الفعل الواقع في الحال سواء  
عمل ذلك المضارع في جملة  
حالية كقولك انضرب  
زيدا وهو اخوك او لا  
كقوله تعالى

المذكورة حاليه وهى التوبيخ لانه لا يكون الاعلى فل واقع فى الحال او فى الماضى  
 لاعلى المستقبل وقد يقال يعد كون الفعل واقعا فى الحال فى الامثلة الثلاثة اذ القول  
 وقع من الخطابين المنكر عليهم فيما مضى قبل التكلم وكذا الابداء الان يقال لما كان  
 هذا الخطاب واقعا عقب القول والفعل من غير فصل كان كل منهما حاليا او ان  
 كلا منهما حال من حيث الادامة عليه كذا قرر شيخنا العدوى (قوله اتقولون الخ)  
 الخطاب لليهود والنصارى ومن زعم ان الملائكة بنات الله (قوله فلا يصح وقوع  
 هل فى هذه المواضع) اى التى دلت فيها القرينة على انكار الفعل الواقع فى الحال وانما  
 لم يصح وقوع هل فيها لان هل للاستقبال التام فى حصول الفعل الحالى (قوله  
 ومن الجواب الخ) اعلم ان السبب فى عدم صحة المثال على كلام شارحنا كون الفعل  
 المضارع معناه واقعا فى الحال وهل لا تدخل عليه لانها اذا دخلت على مضارع  
 خلصته للاستقبال فلو دخلت على الحاصل فى الحال لحصل التنا فى والسبب فى الامتناع  
 على كلام ذلك البعض هو ان هل لما دخلت على الفعل المضارع صيرته نصا  
 فى الاستقبال وحينئذ فلا يجوز تقييده بالحال وهو فى هذا المثال قد قيد بها (قوله  
 ما وقع لبعضهم) هو العلامة الشيرازى وقوله فى شرح هذا الموضع اى من المفتح  
 (قوله لا يجوز تقييده الخ) وذلك لعدم مقارنة الحال للاستقبال والقيد والمقيد يجب  
 اقترانهما فى الزمان اى وهو فى هذا المثال قد قيد بها وعمل فيها وقوله واعماله فيها  
 عطف لازم على ملزوم (قوله ولعمري الخ) اى ولجئنا ان مقالته هذا البعض كذبة  
 من غير شك فالقرينة الكذب والمربة الشك وفى تسميته ذلك قرينة تسمع لان الافتراء  
 نعمد الكذب وهو غير موجود هنا (قوله سيجئ زيد الخ) اى فالحجى مستقبل بدليل السين  
 وقيد بالحال المفردة وكذلك قوله بعد سأضرب زيدا فانه مستقبل بدليل السين  
 وقيد بالحال التى هى جملة اسمية لنكتة والنكتة فى تعداد الامثلة الاشارة الى انه  
 لا فرق بين ان تكون الحال التى قيد بها الفعل المستقبل مفردة او جملة (قوله كيف وقد  
 قال الخ) اى كيف نصح مقالة هذا البعض والحال ان الله تعالى قال سيد خلون  
 جهنم داخرين اى صاخرين فان الدخول استقبالى بدليل السين وقد قيد بالحال وهى  
 قوله داخرين قبل فى تمثيل الشارح بهذه الآية وما بعدها تعريض بذلك البعض  
 وهذا خلاف الظن بالشارح مع مثل هذا الامام قوله انما يؤخرهم الخ) فالتأخير  
 لذلك اليوم وهو يوم القيامة استقبالى وقد قيد بالحال وهى قوله مهطعين اى مسرعين  
 (قوله وفى الجماسية) هو ديو ان لابي تمام جمع فيه كلام الرب المتعلق بالجماسية اى  
 الشجاعة والمراد بالفصل فى البيت الدفع من باب اطلاق المزموم واردة اللازم وبالسيف  
 متعلق باغسل وهو على تقدير مضاف اى باستعمال السيف فى الاعداء وجالبا حال  
 من فاعل اغسل وهو محل الاستشهاد لان عامل الحال فعل مستقبل بدليل اقترانه بالسين

اتقولون على الله ما لا تعلمون  
 وكقوله اتؤذى اباك  
 وانتشم الامير فلا يصح  
 وقوع هل فى هذه المواضع  
 ومن الجواب ما وقع  
 لبعضهم فى شرح هذا  
 الموضع من ان هذا الامتناع  
 بسبب ان الفعل المستقبل  
 لا يجوز تقييده بالحال واعماله  
 فيها ولعمري ان هذه قرينة  
 ما فيها امرية اذ لم يقل عن احد  
 من النحاة امتناع مثل سيجئ  
 زيد اكبوسا ضرب زيدا  
 وهو بين يدي الامير كيف  
 وقد قال الله تعالى سيد خلون  
 جهنم داخرين وانما  
 يؤخرهم ليوم تخصص  
 فيه الابصار مهطعين و  
 فى الجماسية سأغسل عنى  
 العار بالسيف جالبا علي  
 قضاء الله ما كان جالبا



وعلى متعلق بجالبيا وقضاء الله بالرفع قاعل جالبيا الاول وما كان جالبيا مفعولاه والقضاء  
بمعنى الحكم والمعنى سأدفع عن نفسي العار باستعمال السيف في الاعداء في حال جلب  
حكم الله على الشيء الذي كان يجلبه من عداوة الاعداء وانكارهم واذيتهم واذا دفع  
العار في هذه الحالة فيكون دفعه في غيرها بالاولى فالقصد المبالغة في انه لا يترك دفع  
العار في حال من الاحوال وبصح نصب القضاء على انه مفعول لجالبيا وقاعله ما كان  
جالبيا وعلى هذا فالمراد بالقضاء الموت المحتوم والقدر المقدور واضافته الله لكونه بمعنى  
امانة الله والمعنى سأدفع العار عن نفسي باستعمال السيف في الاعداء في حال جلب الموت  
الشيء الذي كان جالبيا على فهمي حال سببية على الاحتمالين راقعة للظاهر والضمير العائد  
على ذي الحال منها هو ضمير على المتعلقة بجالبيا الثاني على الاحتمال الثاني لانه من متعلقات  
السببي وجالبيا الاول على الاحتمال الاول والضمير في ما كان على هذا التقدير الثاني عائد  
على ما هو اسم كان وجالبيا خبرها واما على التقدير الاول فالضمير في كان عائد  
على القضاء وكان الواجب ابرازه لجريانه على غير من هو له والعائد على الموصول  
او الموصوف محذوف وبعد البيت المذكور

❖ واذا هل عن داري واجعل هدمها ❖ لعرضي من باقي المذمة حاجبا

❖ ويصغر في عيني تلادى اذا اثنت ❖ يعني بادراك الذي كنت طالبا

يريد اني اترك داري واجعل خرابها وقاية لعرضي ويخف على قلبي تركها خوفا  
من لحوق العار ويقل في عيني اتفاق تلادى اي مالى القديم عند انصراف عيني حائرة  
للمطلوب (قوله وامثال هذه) اي ونظائر هذه الامثلة والشواهد اكثر من ان تحصى  
اي اكثر من ذي ان تحصى اي اكثر مما يمكن ان يحصى هذا هو المراد الا انه تسويع  
في العبارة اعتمادا على ظهور المراد وبهذا اندفع ما يقال ان مابعد من وهو الاحصاء  
اي المضبط بالعد لا يصلح ان يكون مفضلا عليه اذ ليس مشاركا لما قبله في اصل الكثرة  
فلا صحة للتعبير باسم التفضيل (قوله واعجب من هذا) انما كان اعجب لانه دليل فاسد  
يظهر مما جعله دليلا على دعواه اعنى قول النحاة لان ذلك في الجملة الحالية لا في عاملها  
وقوله اي ذلك البعض وهذا الذي قاله هنا مخالف لما في المطول فانه يقتضى ان ذلك  
السامع المستدل بكلام النحاة بعض آخر غير الاول وكذا كلام العلامة اليعقوبي  
(قوله لما سمع قول النحاة الخ) اعلم ان النحاة اشترطوا في الجملة الحالية ان تكون غير  
مصدرة بعلم استقبال لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت  
حصول مضمون الحال وذلك يناق الاستقبال واعترض عليهم بان الحال بالمعنى  
الذي نحن بصده يجمع كلا من الازمنة الثلاثة ولا مناسبة بين الحال المذكورة وبين  
الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا في اخلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا  
لفظيا وذلك لا يقتضى امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال واجيب بان الافعال

وامثال هذه اكثر من ان  
تحصى واعجب من هذا انه  
لما سمع قول النحاة يجب تجريد  
صدر الجملة الحالية عن علم  
الاستقبال لتنافي الحال  
والاستقبال

اذا وقعت قيودا لالة اختصاص باحد الازمنة فهم منها استقبلتها وحاليتها  
وماضويتها بالنظر لذلك القيد لا بالنظر لزمان التكلم كما في معانيها الحقيقية وحينئذ  
يظهر صحة كلامهم من اشتراط التجريد من علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها لفهم  
كونها مستقبلة بالنظر الى عامها آه تصریح (قوله عن علم) اى علامة الاستقبال  
كالبين وسوف ولن وهل (قوله بحسب الظاهر) اى وان لم يكن هناك تناف بحسب  
نفس الامر اذ الكلام في الحال التحوية وهى لاتنافى الاستقبال بل يكون زمنها ماضيا  
وحالا ومستقبلا لان الواجب انما هو مقارنتها لعاملها فزمنها زمن عاملها ايا كان  
والتنافي انما هو الحال الزمانية المقابلة للماضى والمستقبل (قوله على ماسنذكره) اى  
في بحث الحال في اواخر باب الفصل والوصل في التذنيب (قوله حتى لا يجوز) تفریع  
على قوله يجب تجريد اوعلى التنافی (قوله فهم منه الخ) جواب لما وهذا الذى فهمه  
من كلامهم غير ما قالوه فالذى ادعاه النحاة وجوب تجريد الحال من علامة الاستقبال  
والذى فهمه وجوب تجريد الفعل العامل في الحال من علامة الاستقبال لانفس الحال  
كاهو الواقع في كلام النحاة وبين الامرین بون بعيد ولعل منشأ فهمه كافي عبدالحكيم  
انه فهم من الجملة الحالية الواقعة في قول النحاة الجملة التى وقعت الحال قيدا لها مع  
ان مرأهم بالجملة الحالية التى وقعت حالا (قوله حتى لا يصح الخ) غاية لوجوب تجريد  
الفعل العامل في الحال من علم الاستقبال لامتناع عمل المستقبل في الحال (قوله مثل  
هل يضرب) اى فلا يقال هل يضرب زيد وهو راكب مثلا ولا يضرب زيد وهو  
راكب ولان يضرب زيد وهو راكب (قوله واورد هذا المقال) اى كلام النحاة  
وهو انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتنافي الحال والاستقبال  
في الظاهر وقوله دليلا على ما ادعاه اى من وجوب تجريد عامل الحال من علم الاستقبال  
وفي بعض النسخ واورد هذا المثال بالثاء الثلاثة اى يا تبنى زيد سيركب اولن يركب  
فالمراد بالثال جنسه اى انه ادعى وجوب تجريد عامل الحال من علم الاستقبال واستدل  
على ذلك بمنع يا تبنى زيد سيركب اولن يركب (قوله ولم ينظر في صدر هذا المقال)  
اى وهو قولهم يجب تجريد صدر الجملة الحالية الخ فلو تأمل ادنى تأمل فيما قالوه لوجد  
ان الذى يجرده صدره هو الجملة الحالية لاعامل الحال فسيحان من لايسهو وفي نهضة  
ولم ينظر في صدر هذا المثال بالثاء الثلاثة يعنى يا تبنى زيد سيركب اى فلو نظر في صدره  
لعرف انه ليس في صدره علم استقبال وانما هو في آخره في الجملة الحالية (قوله انه لبيان  
امتناع الخ) اى لبيان امتناع تصدير العامل في الحال بعلم الاستقبال (قوله  
ولاختصاص التصديق بها الخ) علة مقدمة على العلول اعنى قوله كان لها مزيد الخ  
اى وكان لها مزيد اختصاص بما زمانيته اظهر لاجل اختصاص التصديق بها ولاجل  
تخصيصها المضارع بالاستقبال وقدم العلة اهتماما بها ولاجل ان يكون اسم الاشارة

بحسب الظاهر على  
ماسنذكره حتى لايجوز  
بأئبني زيد سيركب اولن  
يركب فهم منه انه يجب  
تجريد الفعل العامل  
في الحال عن علامة  
الاستقبال حتى لا يصح  
تقييد مثل هل يضرب  
وسيضرب ولن تضرب  
بالحال واورد هذا المقال  
دليلا على ما ادعاه ولم ينظر  
في صدر هذا المقال حتى  
يعرف انه لبيان امتناع  
تصدير الجملة الحالية بعلم  
الاستقبال (ولاختصاص)  
التصديق بها

في قوله بعد ولهذا كان الخ عائدا على اقرب مذكور (قوله اي لكون هل الخ) اشار الشارح بذلك الى ان الباء في كلام المصنف داخلة على المقصور وان في الكلام حذف مضاف والاصل ولاختصاص طلب التصديق بهاى وكونها مقصورة على طلب التصديق لاتعداء لطلب التصور وليست الباء داخلة على المقصور عليه اذ التصديق يتعداها للمهزة قالها هنا بمنزلتها في قولك نحس ربنا بالعبادة بمعنى ان عبادتنا مقصورة عليه تعالى لانه تعالى لا يكون له غير ما وهذا بخلاف الباء في قوله بعد وتخصيصها المضارع بالاستقبال فانها داخلة على المقصور عليه فقد جمع المصنف في العبارتين استعمالى التخصيص (قوله وعدم الخ) هو بالجر عطف على طلب التصديق (قوله كاذ كرفيا سبق) اي في قوله وهل لطلب التصديق فحسب (قوله مزيد اختصاص) اي اختصاص زائد وانما قال مزيد لان للاستفهام مطلقا نوع اختصاص بالفعل كما هو معروف في علم النحو والمراد بالاختصاص الارتباط والتعلق لا الحصر لانه لا يقبل التفاوت اي ان تعلقها بالفعل ودخولها عليه ازيد واكثر من دخولها على الاسم او المراد به الاستدعاء اي ان استدعاءها الفعل ازيد واكثر من استدعاء غيرها له (قوله بما كونه زمانيا) اي بموالاته ما كونه زمانيا ففيه حذف مضاف (قوله اظهر) اي من زمانية غيره كالاسم (قوله كالفعل) اي النحوى والايان بالكاف يقتضى ان ما زمانيته اظهر من غيره يشمل الفعل وغيره وليس الامر كذلك اذ ما زمانيته اظهر من غيره قاصر على الفعل وكان الاول ان يقول وهو الفعل ويحذف الكاف الا ان تجعل الكاف استقصائية ولم يعبر بالفعل من اول وهلة بان يقول كان لها مزيد اختصاص بالفعل اشارة الى ان زيادة اختصاصها به من حيث اظهرية زمانه لامن جهة اخرى كدلالته على الحدث مثلا ويصح ان يكون تمثله باعتبار الافراد العقلية لما كونه زمانيا اظهر فان مفهومه اهم من الفعل وان انحصر في الخارج فيه لا باعتبار ادخالها لاسم الفعل بناء على انه يدل على الحدث والزمان لاعلى لفظ الفعل كما قال النوبى لان هذا يتوقف على ثبوت دخول هل على اسم الفعل وان لها مزيد اختصاص به دون بقية الجمل الاسمية ولم يثبت ذلك فأمل (قوله فان الزمان الخ) علة لكون الفعل زمانية اظهر من الاسم وقوله جزم من مفهومه اي ودلاله الكل على جزئه اظهر من دلالة الشيء على لازمه (قوله حيث يدل) اي اذا دل عليه بان كان وصفا كانه اضارب الا ن او غدا (قوله يعروضه له) اي بسبب عروض الزمان لذلك الاسم اى لدلوله من عروض اللازم للزوم وذلك لان اسم الفاعل موضوع لذات قام بها الحدث ومن لوازم الحدث زمان يقع فيه فالخاصل ان الفعل من حيث هو فعل لا ينفك عن الزمان بحسب الوضع بخلاف الاسم فانه قد ينفك عنه من حيث هو اسم وهذا لا ينافى عروضه اي لزومه لدلوله اذا كان وصفا (قوله اما اقتضاء الخ)

اي لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كاذ كرفيا سبق (وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر) ومما موصولة وكونه مبتدا خبره اظهر وزمانيا خبر الكون اي بالشيء الذى زمانيته اظهر (كالفعل) فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل يعروضه له اما اقتضاء تخصيصها المضارع بالاستقبال لمزيد اختصاصها بالفعل

مصدر مضاف الى فاعله ومفعوله قوله لمزيد اختصاصها واللام للتقوية متعلقة باقتضاء لانها ليست زائدة محضة حتى لاتعلق بشئ والمضارع مفعول تخصصها وقوله بالفعل لم يقل بنحو الفعل اشارة الى ان الكلف في قوله كالفعل ليست بمعنى مثل بل استقصائية (قوله فظاهر) وذلك لان هل اذا كانت تخصص الفعل المضارع زمان الاستقبال كان لها ارتباط وتعلق بالفعل لان الفعل المضارع نوع من مطلق الفعل وما كان له تعلق بالنوع كان له تعلق بالجنس ولانها اذا كانت تخصص المضارع بالاستقبال صار لها فيه تأثير وتأثيرها في المضارع دليل على ان لها مزيد تعلق بجنس الفعل والاماثرت في بعض انواعه وبما ذكرناه اندفع ما يقال ان غاية ما يفيد هذا التعليل الثاني الواقع في المتن ان هل اذا دخلت على المضارع خصصه بالاستقبال ولا يلزم منه مزيد اختصاصها بالمضارع ولا كون دخولها عليه اكثر من دخولها على الاسماء حتى يتم ما ذكره لجواز ان تدخل عليه قليلا واذا دخلت عليه خصصته ونظير هذا ان قد تقرب الماضي من الحال ولا يلزم منه كون دخولها على الماضي اكثر من دخولها على المضارع وحاصل الدفع انها كانت تخصص المضارع بالاستقبال دون الاسم كان لها مزيد ارتباط بالفعل دون الاسم لان الفعل المضارع نوع من مطلق الفعل وما كان لازما للنوع كان لازما للجنس واعلم ان تفصيل الشارح للمقتضى يفيدان اختصاصها بما زمانيته اظهرنا من كل واحد من الامرين السابقين لامن مجموعهما (قوله لذلك) اي لمزيد اختصاصها بالفعل وهو مفعول باقتضاء واللام للتقوية (قوله هو الحكم بالثبوت او الانتفاء) المراد بالحكم الادراك واما الثبوت والانتفاء فيحمل ان يراد بهما الوقوع واللا وقوع النسبة الحكمية فكأنه قال فلان التصديق هو ادراك وقوع الثبوت او ادراك عدم وقوع الثبوت والاول في القضية الموجبة والثاني في السالبة وهذا مبني على ان النسبة في القضيتين واحدة وهي الثبوت ويحتمل ان تكون مراده بالثبوت والانتفاء نفس النسبة الحكمية فكأنه قال فلان التصديق هو ادراك النسبة الحكمية اعني الثبوت والانتفاء اي ادراك مطابقتها او عدم مطابقتها وهذا مبني على ان النسبة في القضية السالبة سالبة (قوله والنفي والاثبات الخ) فيه ان النفي والاثبات هو الحكم الذي هو ادراك وقوع الثبوت في القضية الموجبة وادراك وقوع الانتفاء في القضية السالبة والحكم لا يتوجه للعاني والاحداث وانما المتوجه اليهما النسب وهي الانتفاء والثبوت فكان الاول ان يقال والانتفاء والثبوت انما يتوجهان الخ واجيب بان مراد الشارح بالنفي والاثبات الانتفاء والثبوت ومحصل كلامه ان التصديق الذي اختص به هل متعلق بالافعال بواسطة ان متعلقه هو الثبوت والانتفاء يتوجهان للعاني والاحداث التي هي مدلولات للافعال فلهذا كان تعلقها بالفعل اشد كذا قرر شيخنا العدي (قوله والاحداث) عطفها على العاني عطف

فظاهر واما اقتضاء كونها  
لطلب التصديق فقط لذلك  
فلا ان التصديق هو الحكم  
بالثبوت او الانتفاء والنفي  
والاثبات انما يتوجهان الى  
العاني والاحداث التي  
هي مدلولات الافعال  
لا ال الذوات التي هي  
مدلولات الاسماء

تفسير والمراد بها ما يشمل الصفات القائمة بالغير ( قوله التي هي مدلولات الافعال )  
 في هذا التوجيه نظر لانه يقتضى انه لا يجوز دخول هل على الجملة الاسمية لعدم دلالتها  
 على المعاني والاحداث والمدعى ان لها زيادة تعلق بالفعل لانها مختصة به واجيب  
 بان تلك المعاني والاحداث كما هي مدلولات الافعال مدلولات ايضا للاسماء المشتقة  
 لكنها مدلولات للافعال بطريق الاصلالة ومدلولات للمشتقات بطريق التبعية فلذا  
 كان لها مزيد تعلق بالافعال فقول الشارح التي هي مدلولات الافعال اى بطريق  
 الاصلالة واما في الاسماء المشتقة فبطريق العروض والتبع ( قوله لالى الذوات ) اى  
 الامور القائمة بنفسها لانها مستمرة ثابتة نسبتها في جميع الازمنة على سواء لان الذوات  
 ذوات في الماضي والحال والمستقبل واورد على الشارح ان هذا التوجيه انما يتبع  
 زيادة تعلق هل بالفعل واولويتها به بالنسبة للاسم المفرد لبالنسبة للجملة الاسمية لانها  
 متضمنة ايضا للنسبة التي توجه للمعاني والاحداث واجيب بان صاحب النسبة في الاسمية  
 المحمول وقد فصل بين هل وبينه بالموضوع فصارت الجملة المذكورة ليست اولى بهل  
 لما يلزم من دخولها عليها الفصل بينها وبين مطلوبها بخلاف الفعل اذا دخلت عليه  
 هل فلا يلزم عليه فصل بينها وبين مطلوبها فلذا كان اولى بها على ان النسب في الجمل  
 المذكورة مدلولات للروابط ( قوله مزيد اختصاص بالفعل ) اى بحيث اذا عدل بها  
 عن موالاتها الفعل كان للاعتناء بالعدول اليه ( قوله كان فهل انتم شاكرون ) اى  
 الذى عدل فيه عن الفعل الى الجملة الاسمية ( قوله ادل ) خبر كان وقوله على طلب  
 الشكر اى على طلب حصوله في الخارج لانه المراد دون الاستفهام لامتناعه من علام  
 القيوب كذا قال العلامة السيد وتبعه عليه غيره وهو يفيد ان المقصود بالاستفهام هنا  
 طلب حصول الفعل وان المعنى المراد حصولوا الشكر وهذا معنى آخر غير ما تقدم نهل  
 في انها لطلب التصديق والمذكور هنا معنى مجازى لها مرسل علاقته الاطلاق  
 والتقيد كذا قرر شيخنا العدوى ( قوله من فهل تشكرون ) الحاصل ان الصور ست  
 لان الاستفهام اما بهل او بالهمزة وكل منهما اما داخل على جملة فعلية او اسمية خبرها  
 فعل او اسم وفهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من الخمسة الباقية بعدها  
 لما ذكره المصنف وجعل هل داخلية على جملة اسمية خبرها فعل نظرا للصورة ( قوله مع  
 انه مؤكدا الخ ) الضمير للمثال الثانى وهو فهل انتم تشكرون ( قوله لفعل محذوف ) اى  
 فالاصل هل تشكرون تشكرون نحذف الفعل الاول فانفصل الضمير وانما كان انتم فاعلا  
 لمحذوف كما قال لما تقدم من ان هل اذا رأت الفعل في حيزها لا ترضى الابعائته وما ذكره  
 من ان انتم فاعل محذوف مبنى على الاصح ويجوز ان يكون فاعلا معنى ثم قدم على  
 مذهب السكاكى ( قوله لان ابراز الخ ) هذا جملة لعلية او لعلل مع علتها والمراد بالابراز  
 الاظهار ( قوله ما يستجد ) اى ما يتجدد وجوده بزمان الاستقبال الذى هو مضمون الفعل

ولهذا اى ولان لهل مزيد  
 اختصاص بالفعل ( كان  
 فهل انتم شاكرون ادل  
 على طلب الشكر من  
 فهل تشكرون وفهل انتم  
 تشكرون ) مع انه مؤكد  
 بالتكرير لان انتم فاعل للفعل  
 محذوف ( لان ابراز  
 ما يستجد في معرض التابت  
 ادل على كمال العناية  
 بحصوله ) من ابقائه على  
 اصله كما في هل تشكرون  
 وفهل انتم تشكرون لان هل  
 في هل تشكرون وهل انتم  
 تشكرون على اصلها كونها  
 داخلية على الفعل تحقيقا  
 في الاول وتقديرا في الثانى

المضارع الواقع بعدهل كالشكر لانها تخص المضارع بالاستقبال (قوله في معرض  
الثابت) اى في صورة الامر الثابت في الحال الغير المقيد بزمان (قوله ادل) اى اقوى  
دلالة على كمال العناية اى الاعتناء وقوله بحصوله اى بحصول ما يستجدد وقوله من  
ابقائه اى من ابقاء ما يستجدد وقوله على اصله اى الذى هو ابرازه في صورة التجدد  
وهى الجملة الفعلية والاسمية التى خبرها فعل ووجه كون ابراز ما يستجدد في معرض  
الثابت يدل على كمال العناية بما يستجدد ان ابراز ما كان وجوده مقيدا بالاستقبال  
في صورة الثابت الغير المقيد بزمان يدل على طلب حصول غير مقيد بزمان من الازمنة  
ولاشك ان المنبى عن طلب حصول مطلق اقوى دلالة مما ينبى عن طلب حصول مقيد  
بزمن ثم ان هذا الكلام لطلب اصل الشكر لكون المقام مقتضيا لذلك كما يدل عليه  
قول المصنف ادل على طلب الشكر لا لطلب استمرار الشكر فلا يراد ما قبل ان الاستمرار  
التجددى المستفاد من هل انتم تشكرون امس بالقيام من الاستمرار الشوق المستفاد  
من فهل انتم شاكرون لدلالته على طلب استمرار الشكر على سبيل التجدد الاشق على  
النفوس المستدعى لزيادة الثواب وحينئذ فلا يتم مادعاء المصنف من ان فهل انتم  
شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل انتم تشكرون افاد ذلك العلامة عبد الحكيم  
فان قلت سلنا ان هل في هل انتم تشكرون داخل على الفعل تقديرا لكنه لما كان  
في قالب الجملة الاسمية وجد فيه ابراز ما يستجدد في معرض الثابت صورة وهم يعتبرونها  
في استخراج البكات فكيف يكون هل انتم شاكرون ادل عليه من فهل انتم تشكرون  
مع انه يسأوله قلت ان هل انتم تشكرون لا يفيد الثبوت صورة ايضا لما تقدم للشارح  
في بحث المسند في قوله تعالى لو انهم تملكون خزائن رحمة ربى من ان الجملة الاسمية  
اذا كان الخرف فيها جملة فعلية كانت مفيدة لاستمرار التجدد فقط ولا تقيد الثبوت سلنا  
ان فهل انتم تشكرون يفيد الثبوت صورة لكن ما يفيد ذلك بحسب الصورة والحقيقة  
معا ادل بما يفيد ذلك بحسب الصورة فقط (قوله كما في هل تشكرون) اى كالبقاء في هل  
تشكرون (قوله لان هل الخ) علة لكون المنالين المذكورين فيهما ابقاء ما يستجدد على  
اصله (قوله لكونها داخل على الفعل) اى فليس معها ابراز التجدد في صورة الثابت  
(قوله وتقديرا في الثانى) اى لان انتم فاعل بفعل محذوف يفسره الظاهر المذكور بعد  
(قوله من اقامتم شاكرون) اى وكذا هو ادل من اقامتم تشكرون ومن اقامتم تشكرون (قوله  
وان كان) اى هذا القول وهو اقامتم شاكرون (قوله لان هل) علة لكون هل انتم شاكرون  
ادل على طلب الشكر من القول الذى فيه الاستفهام بالهمزة (قوله ادعى للمعل) اى  
اطلبه الى اقوى طلبه (قوله ادل على ذلك) اى بخلاف الترك مع الهمزة وذلك  
لان الفعل لازم بعدهل بخلاف ترك الهمزة وترك اللازم لا يكون الانكسار كشدة  
الاعتناء والاهتمام وكشدة الطلب بخلاف ترك غير اللازم (قوله اى ولان هل ادعى للفعل)

(و) فهل انتم شاكرون ادل  
على طلب الشكر (من اقامتم  
شاكرون) ايضا (وان كان  
الثبوت باعتبار) كون الجملة  
اسمية (لان هل ادعى للفعل  
من الهمزة فتركها معها) اى  
ترك الفعل مع هل (ادل على  
ذلك) اى على كمال العناية  
بحصول ما يستجدد

اى بحيث لا يبدل عنه معها الالشدة الاهتمام والاعتناء بمقاد العدول اليه ( قوله  
 هل زيد منطلق ) اى دون ان يقال هل منطلق زيد ( قوله الامن البليغ ) اى لا  
 من غيره ولوراعى ما ذكر لانه اذا اتفق له مراعاة ما ذكر في وقت كان بمثابة  
 الامور الاتفاقية الحاصلة بلا قصد ( قوله لانه الذى يقصد الخ ) اى لانه الذى شأنه  
 مراعاة الاعتبارات وافادة اللطائف بالعبارات فاذا صدر منه مثلا هل زيد منطلق فانه  
 يقصد به الدلالة على الثبوت والاستمرار وقوله وابرار عطف على الدلالة اى ويقصد  
 به ابرار ما سيوجد في معرض الموجود الناسين للجملة الاسمية وحاصله انه اذا صدر  
 هذا القول من البليغ كان المنظور اليه معنى لطيفا وهو الاستفهام عن استمرار انطلقا لزيد  
 وكان الكلام محرجا على خلاف مقتضى الظاهر وهذا من فن البلاغة لاحاطة علم بما  
 تقتضيه هل من الفعل بخلاف ما اذا صدر من غير البليغ لان استعمال اللفظ في غير موضعه  
 انما يكون عن جهل لاعن نظر الى معنى لطيف فيكون هذا القول منه قبيحا وعلى  
 فرض ان يقصد نكتة فلا اعتداد بقصده لانتفاء بلاغته ( قوله بسيطة ) يطلق  
 البسيط على ما لا جزاء له كالجواهر الفرد وعلى ما يكون اقل اجزاء بالنسبة لغيره المقابل له  
 والبساطة بهذا المعنى امر نسبي وهذا المعنى هو المراد هنا وبساطة هل وتركيبها  
 بالنظر لاندخل عليه كالحركة في البساطة والحركة والدوام في المركبة وسياق ايضاح  
 ذلك ( قوله وهى التى يطلب بها وجود الشيء ) اى التى يطلب بها التصديق بوقوع  
 وجود الشيء ليوافق مامر من ان هل لطلب التصديق اى بحيث يكون الوجود محمولا  
 على مدخولها كافي هل زيد موجود وهل النار موجودة اى هل ثبت له الوجود  
 في الخارج وهل النار ثبت لها الوجود والتحقق في الخارج فقط تظهر لك ان المطلوب بها  
 التصديق بوقوع النسبة التى بين الموضوع وبالوجود الواقع محمولا الوجود الخارجى وهو التحقق  
 في كلام المصنف الموضوع وبالوجود الواقع محمولا الوجود الخارجى وهو التحقق  
 في الخارج لا الوجود بمعنى النسبة ( قوله هل الحركة موجودة ) يقال هذا بعد معرفة  
 الحركة المطلقة وهى خروج الجسم من حيز الى حيز وقوله موجودة اى ثابتة في  
 الخارج ومتحققه فيه وقوله اولا موجودة اى اوليت ثابتة في الخارج بل هى امر  
 اعتبارى وهى ( قوله اولا موجودة ) فيه ان هذا يتاقي ما قرر بينهم من ان هل لا  
 تدخل على منق وان كانت لطلب التصديق مطلقا ايجابيا او سلبيا على مامر واجب  
 بانه ليس مراد الشارح انه يفرد هذا السلب بالسؤال بان يقال هل الحركة لا موجودة  
 بل قصده بيان ان ذلك السؤال اذا وقع على وجه الايجاب كان المراد منه طلب بيان  
 احد الامرين اما الايجاب او السلب وبعض الافاضل حل التقي في قولهم هل لا تدخل  
 على نفي على التقي البسيط وقولنا هل الحركة لا موجودة معدونة وبعضهم قال انها  
 لا تدخل الاعلى فوجب والسلب في قولنا هل الحركة موجودة او غير موجودة معطوف

(ولهذا) اى ولان هل  
 ادعى للفعل من الهمزة  
 (لا يحسن هل زيد منطلق  
 الامن البليغ) لانه الذى  
 يقصده الدلالة على الثبوت  
 وابرار ما سيوجد  
 في معرض الموجود (وهى  
 اى هل) فتميان بسيطة  
 وهى التى يطلب بها  
 وجود الشيء (اولا  
 وجوده) كقولنا هل  
 الحركة موجودة اولا  
 موجودة (ومركبة  
 وهى التى يطلب بها  
 وجود شيء شيء  
 اولا وجوده) كقولنا  
 هل الحركة دائمة  
 اولا دائمة فان المطلوب  
 وجود الدوام للحركة  
 اولا وجوده لها

على هل الحركة موجودة فصدق انها لم تدخل الاعلى موجب لانه يم معطف عليه  
سلب آه يس ( قوله يطلب بها وجود شئ لشي ) المراد بالوجود هنا الثبوت الذي  
هو النسبة بخلافه في الاولى فان المراد به التحقق في الخارج والمراد وجود شئ غير  
الوجود فخرجت البسيطة والقرينة على ذلك المقابلة والا فالمطلوب بالبسيطة ايضا  
وجود شئ هو الوجود لشيء كالحركة ( قوله فان المطلوب وجود الدوام للحركة ) اى  
ثبوته لها فظهر مما قلناه ان الوجود نوعان احدهما رابطى وهو النسبة بين المحمول  
والموضوع وهذا ثابت في كل قضية وهذا هو المراد في المركبة وغير رابطى وهو ما يكون  
مطلوبا لنفسه لا للربط كما في قولنا في البسيطة هل الحركة موجودة فان الوجود فيه  
مطلوب لنفسه والحاصل ان المركبة وان شاركت البسيطة في انه يطلب بها وجود الشئ  
كوجود الدوام للحركة في المثال الا انها تخالفها من جهة ان البسيطة يطلب بها  
وجود نفس الموضوع والمركبة يطلب بها وجود المحمول وايضا الوجود في  
البسيطة مقصود في ذاته لانه مثبت للموضوع والوجود في المركبة ليس مقصودا في  
ذاته لانه رابطة بين المحمول والموضوع وبهذا كله اندفع ماورد على قول المصنف  
في تعريف البسيطة وهى التي يطلب بها وجود الشئ من ان المركبة كذلك وجيء  
فالتعريف غير مانع وبمحصل الجواب التفرقة بين الوجودين المطلوبين بهما ( قوله  
وقد اعتبر في هذه ) اى المركبة شيان حيث استفهم بها عن الثبوت الحاصل بين  
شيئين هما الموضوع والمحمول كالحركة والدوام وقوله غير الوجود اى المضاف  
للمحمول وهو النسبة وقوله في الاولى اى البسيطة شئ واحد هو الموضوع كالحركة  
وذلك لانها استفهم بها عن الثبوت الحاصل بين الشئ ووجوده وهما كالشئ الواحد  
لان الوجود عين الوجود على ما فيه فهذه قد استفهم بها عن ثبوت بسيط والثاني عن  
ثبوت مركب والحاصل ان كلا من البسيطة والمركبة داخل على جملة مشئلة  
على ثلاثة اجزاء الموضوع والمحمول كدوامه في الثانية ووجوده في الاولى ونسبة  
وهى وجود المحمول للموضوع اى ثبوته له كثبوت الدوام للحركة في مثال المركبة وثبوت  
الوجود اى التحقق في الخارج للحركة في مثال البسيطة ولما كان المحمول غير الموضوع  
في المركبة كان الثبوت المستفهم عنه بها الرابط بينهما مركبا ولما كان الوجود الواقع  
محمولا عين الوجود الواقع موضوعا في مثال البسيطة صار الثبوت المستفهم عنه بها  
الرابط بينهما بسيطا فان قلت حيث كانت الجملة التي تدخل عليها البسيطة لا بد فيها  
من نسبة هى ثبوت المحمول للموضوع كان على الشارح ان يقول وقد اعتبر في الاولى  
شئ واحد غير الوجود اى المضاف للمحمول كما قال في المركبة قلت في كلامه حذف  
من الثاني لدلالة الاول كذا قرر شيخنا العدوى عليه سمات الرجعة والرضوان  
وحاصله انه اذا نظر لغير الوجود الواقع رابطة في الامرين كان المعبر في اولهما شيئا

وقد اعتبر في هذه شيان  
غير الوجود وفي الاولى  
شئ واحد كانت مركبة  
بالنسبة الى الاولى وهى  
بسيطة بالنسبة اليها  
( والباقية ) من الفاظ  
الاستفهام تشترك في انها  
( لطلب التصور فقط )  
وتختلف من جهة ان  
المطلوب بكل منها تصور  
شئ آخر ( قبل فيطلب بها  
شرح الاسم



واحدا وهو الحركة وفي ثانيهما شيئين هما الحركة ودوامها وان اعتبر الوجود الواقع رابطة في الامرين كان المعبر في الاول شيئين وفي الثاني ثلاثة وعلى كل حال فالاعتبار الاول فيه بساطة بالنسبة الى الثاني بمعنى قلة المعبر وكثرته (قوله والباقي من الفاظ الاستفهام) اي المذكورة سابقا وذلك الباقي تسعة وهو ماعد الهمزة وهل فان حكمهما قد مر وبقولنا اي المذكورة سابقا اندفع ما يقال ان من جملة بقية الفاظ الاستفهام ام النقطعة ولا تكون الا لطلب التصديق فلا يتم قوله والباقي لطلب التصور فقط (قوله تصور شي آخر) اي تصور شي مخالف للشيء المطلوب تصور باداة اخرى وحاصله ان ماسوى هل والهمزة من الفاظ الاستفهام اشتركت في طلب التصور واختلفت في التصورات ولا يقال ان متى وايا كل منهما لطلب تعيين الزمان وتصوره فقد اتحد في التصور لانا نقول ان احدهما للزمان المطلق والآخر للمستقبل كما يأتي وحينئذ فهم مختلفان فيه (قوله قيل الخ) القصد بذلك مجرد العزو والنسبة للسائل لا التبري من هذا القيل فانه كلام حق ومقابل هذا القيل قول السكاكي الآتي (قوله فيطلب بما) اي التي هي من الفاظ الاستفهام السابقة (قوله شرح الاسم او ماهية المسمى) اي ويعين المراد بالقرينة (قوله شرح الاسم) اي الكشف عن معناه وبيان مفهومه الاجالي الذي وضعه في اللفظة او الاصطلاح فذلك المفهوم الموضوع له هو المطلوب شرحه وبيانه كما اذا سمعت لفظا ولم تفهم معناه فانه تقول ما هو طالبان يعين لك مدلوله اللغوي او الاصطلاحي واراد بالاسم هنا ما قابل المسمى فيشمل الفعل والحرف اذ شرح الاسم لا يختص بالاسم المقابل للفعل والحرف (قوله ما العنقاء الخ) حكى الزمخشري في ربيع الابرار ما حاصله ان العنقاء كانت طائرا وكان فيها من كل شيء من الالوان وكانت في ز من اصحاب الرس تأتي الى اطفالهم وصغارهم فتحطفهم وتقرب بهم نحو الجبل فتاكلهم فشكوا ذلك الى نبيهم حنظلة ابن صفوان عليه السلام فدعا الله عليها فاهلكها وقطع عقبها ونسلها فسميت عنقاء مغرب لذلك (قوله طالبا ان يشرح الخ) حال من نا في قوله كقولنا ما العنقاء والمراد طالبا كل منا او الضمير في قوله كقولنا للتكلم الواحد المعظم نفسه فاندفع الاعتراض بان المناسب لقوله كقولنا ان يقال طالين (قوله وبين مفهومه) اي مدلوله الاجالي الذي لا يعرف منه الماهية وهذا هو المناسب لقول الشارح فيجيب بايراد لفظ اشهر وهذا عطف تفسير والحاصل ان قول السائل ما العنقاء مثلا في معنى قوله ما مدلول هذا اللفظ الموضوع له واعلم ان ما المطلوب بها شرح الاسم على قسمين الاول ان يطلب بها بيان ان الاسم لاي معنى وضع وما ل هذا البيان الى التصديق دون التصور لان مقصود السائل هو التصديق بان اللفظ موضوع في مقابلة اي معنى سواء كان يعرف ذلك المعنى الذي هو موضوع بازائه مجعلا او مفصلا وجوابه

كقولنا ما العنقاء طالبا  
ان يشرح هذا الاسم  
وبين مفهومه فيجيب بايراد  
لفظ اشهر (او ماهية المسمى)

اراد لفظ اشهر وهذا القسم بالمباحث اللغوية انسب لانها لبيان مدلولات الالفاظ  
 اجمالا لان اهل اللغة يعتنون بالمعرفة الاجالية كقول الجوهرى فى الصحاح الخجب  
 ضرب من العدو والكلام اسم جنس يقع على القليل والكثير والثانى ان يطلب بها  
 تفصيل مادل عليه الاسم اجمالا بان يكون السائل عال بمدلول الاسم اجمالا و يطلب  
 تفصيله وجواب هذا بالحد الاسمى وهذا الجواب للتصور لان قصد السائل تصور  
 مفهوم الاسم تفصيلا وهذا القسم بالمباحث الحكيمة انسب لانها لبيان تفاصيل  
 الحقائق الموجودة والمفاهيم الاصطلاحية مثال الاول قول السائل ما الفضنفر  
 حال كونه يعرف معنى الاسد من حيث هو بانه نوع من الحيوان او حيوان مفترس  
 ولا يعرفه من حيث انه مدلول لفظ الفضنفر فقصد السائل ان يعلم ان لفظه موضوع  
 لاي معنى فيجاب بايراد لفظ اشهر وهو اسد ومثال الثانى قول السائل ما العنقاء  
 والحال انه يعرف بدلوله اجمالا بانه نوع من الطير ومقصوده ان يعرفه مفصلا فيجاب  
 بالحد الاسمى بان يقال طير صفته كذا اذا علمت هذا فقول الشارح طالبان بشرح  
 هذا الاسم و يبين مفهومه ان اراد بشرح الاسم و بيان مفهومه بيان المعنى الذى  
 وضع له اللفظ كما هو التبادر منه كان قوله فيجاب الخ صحيحا لكن ما حينئذ لطلب  
 التصديق لالطلب التصور كما هو الموضوع وان اراد بشرح الاسم و بيان مفهومه  
 تفصيل مادل عليه الاسم اجمالا كان التمثيل صحيحا لان ما حينئذ لطلب التصور ولكن  
 قوله فيجاب الخ فيه نظر لان الجواب حينئذ بالحد الاسمى وهو الرسم لا بإيراد اللفظ  
 الاشهر الذى هو تعريف لفظى تأمل ( قوله فيجاب بايراد لفظ اشهر ) اى مرادف له  
 اشهر منه عند السامع سواء كان من هذه اللغة التى سأل بها السائل ام لا كذا  
 فى سم وعم يس فقال اشهر منه سواء كان مراد فاه ام لا كما يقال فى جواب ما العنقاء  
 طائر وفى جواب ما العنقاء خمر وقوله بايراد لفظ اى مفرد كقولك فى جواب ما الانسان  
 بشر لمن لا يعرف مدلول الانسان سواء عرف مدلول البشر اجمالا بان عرف انه نوع  
 من الحيوان او عرفه تفصيلا ثم ان قوله فيجاب بايراد لفظ بيان لما حق الجواب ان يكون  
 عليه اى ان حق الجواب حينئذ ان يكون بإيراد لفظ مفرد اشهر عند السامع وذلك  
 لان مفهوم الاسم امر مجمل فاذا اجيب بمركب دخل فى الجواب تفصيل ليس من السؤال  
 عنه فاذا لم يوجد مفرد اشهر عدل الى لفظ مركب كقولنا فى جواب ما العنقاء طائر عظيم  
 تحطف الصبيان ولا يكون التفصيل المستفاد من التركيب مقصودا فاذا حصل المفهوم  
 سأل عن الماهية وذاتيات افرادها فيؤتى بما يدل عليها ( قوله او ماهية السمى ) بالجر  
 عطف على الاسم اى او شرح ماهية السمى و اراد المصنف بالسمى المفهوم الاجالى  
 و بماهية اجزاء ذلك المفهوم الاجالى اعنى الماهية التفصيلية التى عرفت بالوجود  
 حتى يكون الجواب المبين لها تعريفا حقيقيا فالانسان مثلا مفهومه الاجالى الذى

هو مسماه نوع مخصوص من الحيوان وماهية ذلك المسمى حيوان ناطق ( قوله اى حقيقته الخ ) اشار بذلك الى انه ليس مراد المصنف بالماهية ما يقع جوابا لما هو لانه شامل لما يكون شرحا للاسم من المفهومات المدومة بل مراده الماهية الموجودة وقوله التى هو اى المسمى وقوله بها اى بالحقيقة اى بسببها وقوله هو اى نفسه مثلا مفهوم الانسان الاجالى وهو النوع المخصوص من الحيوان صار بسبب ماهيته وهى الحيوانية والباطنية انسانا فالمسمى ملاحظ اجالا والحقيقة ملاحظة تفصيلا فاختلف السبب والسبب باعتبار الاجال والتفصيل واما اختلاف المبدأ والخبر فباطلاق المبدأ وتقييد الخبر بالسبب او بملاحظة المبدأ نوعا مخصوصا مع قطع النظر عن العنونة عنه بكذا والخبر نوعا مخصوصا معنونا عنه بكذا ووصف الشارح الحقيقة التى هو بها اشارة الى ان المراد بالحقيقة الماهية الثابتة فى نفس الامر التى بها تحققت افراد الشئ بحيث لا يزداد فى الخارج عليها الا لعوارض كأن يقال ما الانسان فيقال الحيوان الناطق فافراد الانسان لا تزيد على هذه الحقيقة الا بالعوارض ولم يرد المصنف بالماهية الماهية التفصيلية ولولم يوجد لها فرد والدليل على ان مراد المصنف بالماهية الحقيقة الثابتة فى نفس الامر لا مطلق ماهية تفصيلية ولومعدومة ( قوله وتقع هل البسيطة فى الترتيب بينهما ) لان الماهية الوجودية هى التى تقع هل بينهما وبين شرح الاسم وقوله كقولنا ما الحركة ولا شك انها موجودة الافراد ( قوله اى ما حقيقة مسمى هذا اللفظ ) مسماه نوع مخصوص من المرض وحقيقة ذلك المسمى الذاتيات التى يحجب بها بان يقال فى الجواب مثلا هى حصول الجرم حصولا اوليا فى الخبر الثانى ( قوله فيجاب بايراد ذاتياته ) من الجنس والفصل كأن يقال فى جواب ما الانسان حيوان ناطق بعد معرفة ان الانسان شئ موجود فى نفسه وانما قيدوا بذلك لاجل ان يكون الجواب تعريفا حقيقيا والا كان تعريفا اسميا وكانت ماهى التى يطلب بها شرح الاسم لا التى يطلب بها الماهية وربما تذكر الرسوم فى مقام الحدود توسعا او اضطرارا كما فى شرح الاشارات وحيثئذ فقول الشارح فيجاب بالذاتيات اى حق الجواب عن ما التى لطلب شرح الماهية ان يكون كذلك ولذلك لما سأل فرعون موسى عن حقيقة الله بقوله ومارب العالمين جابه موسى بذكر بعض خواصه وصفاته تعالى حيث قال رب السموات والارض وما بينهما ان كنتم موقنين بتبها على ان حقيقته تعالى لا تعلم الا بذكر الفصول المقومة لها ولا مقوم لها اذ لا تركيب فيه سبحانه وتعالى ولما لم يتنبه فرعون لذلك بل عد جوابه غير مطابق قال لمن حوله الا تستون يعنى اناسأله عن حقيقته فاجابنى بصفاته فلم يتعرض موسى عليه السلام لخطابه هذا بل ذكر صفات ايتين حيث قال ربكم ورب آبائكم الاولين لعله يتنبه فلم يتنبه فرعون لعنه الله موسى عليه السلام الى الجنون وقال على وجه الاستهزاء ان رسولكم الذى ارسل اليكم

اى حقيقته التى هو بها هو  
( كقولنا ما الحركة ) اى  
ما حقيقة مسمى هذا اللفظ  
فيجاب بايراد ذاتياته  
( وتقع هل البسيطة  
فى الترتيب بينهما ) اى  
بين ما التى لشرح الاسم  
والى لطلب الماهية

لجنون فذكر موسى عليه السلام ثالثا صفات ايين بقوله رب المشرق والمغرب وما بينهما  
وقال عقبه ان كنتم تعقلون فاشار الى ان السؤال عن حقيقة الرب ليس من دأب  
العقلاء آه كلامهم قال الشيخ ليس وهل يؤخذ من كلامهم هذا ان كل بسيط لا يستل  
عن حقيقته آه والظاهر انه كذلك (قوله وتقع هل البسيطة) اى وهى التى يطلب بها  
نفس وجود الشئ اى ويقع السؤال بهل البسيطة بين السؤال بما التى لشرح الاسم  
و بين التى لطلب الماهية (قوله فى الترتيب) اى فى حال الترتيب اى ترتيب الطلب  
(قوله اى بين ما التى لشرح الاسم والتى لطلب الماهية) اى لطلب شرحها و بيانها  
لما علمت ان قول المصنف او ماهية المسمى عطف على الاسم و يحتمل انه عطف على  
شرح و يدل له ما هنا واعلم ان مقتضى الترتيب الطبيعى وقوع هل المركبة بعد ما  
التى لطلب شرح الماهية كما مرولذا يقال ان هل تقع بين مائتين و مائة بين هلين وقد  
أسقط المصنف والشارح هذه المرتبة فيقال مثلا اول ما العناية ثم ثانيا هل هى  
موجودة ثم ثالثا ماهى اى ما ماهيتها و حقيقتها فاذا عرفت الحقيقة قلت رابعا هل  
العناية دائمة وكذا تقول ما البشر فتجاب بانسان ثم تقول هل هو موجود اولافجاب  
موجود ثم تقول ما ماهيته و حقيقته فتجاب بحجوان ناطق ثم تقول هل يمشى على اربع  
او على رجلين ونحو ذلك من الاحوال العارضة (قوله يعنى ان مقتضى الترتيب الطبيعى)  
اى العقلى نسبة للطبع يعنى العقل اذ هو المراعى للناسبات و الترتيب الطبيعى هو  
ان يكون التأخر متوقفا على التقدم من غير ان يكون التقدم علة له كتقدم المفرد على  
المركب والواحد على الاثنين ووجه كون ما ذكره المصنف مقتضى الترتيب الطبيعى  
ان مقتضى الطبع اى العقل المراعى للنسابة ان الشخص اذا سمع اصما ولم يعرف ان له  
مفهوما طلب له مفهوما على وجه الاجال ثم اذا وقف على مفهومه طلب وجوده  
لاستحالة طلب وجود مفهوم اللفظ قبل العلم بان له مفهوما اذ لعله مهمل ثم اذا علم  
وجوده طلب تفصيل ذلك المفهوم بالحد المتضمن للجنس والفصل واذا علم تفصيل  
ذلك المفهوم سأل عن احواله العارضة له كدوامه لان العلم بدوام ذلك الشئ يستدعى  
سبق العلم بحقيقته كذا قيل قال السبكي ولا يخلو عن نظر لانه اذا كان السؤال عن الدوام  
يستدعى سبق علم الماهية فالسؤال عن الوجود كذلك وحينئذ فلا فرق بين هل البسيطة  
والمركبة نظرا لذلك التعليل آه وقد يقال ان وجود الشئ عينه بخلاف الدوام  
و حينئذ ففرق بينهما تأمل (قوله شرح الاسم) اى بيان مفهومه الاجالى وقوله  
ثم وجود المفهوم اى ثم يطلب بهل وجود ذلك المفهوم وقوله ثم ماهيته اى ثم يطلب  
بيان ماهيته بما الثانية وقوله لان من لا يعرف مفهوم اللفظ اى الاجالى علة لكون مقتضى  
الترتيب العقلى ما ذكر وقوله استحالة منه ان يطلب وجود ذلك المفهوم اى الاجالى  
وذلك لاحتمال ان يكون اللفظ المسموع موهوما وقوله استحالة منه ان يطلب حقيقته اى

قوله و بين التى لطلب  
الخ اى و بين السؤال بما  
التى لطلب الخ  
(مصححه)

يعنى ان مقتضى الترتيب  
الطبيعى ان يطلب اولاً  
شرح الاسم ثم وجود  
المفهوم فى نفسه ثم  
ما هيته و حقيقته

التفصيلية ( قوله لان من لا يعرف مفهوم اللفظ ) اى مفهومه من حيث انه مدلول اللفظ  
استحال منه ان يطلب وجوده فاندفع ما يقال ان ما ذكر من استحالة طلب الوجود  
قبل الوقوف على المفهوم في الجملة لا يسلم بل قد يطلب بناء على ان الاصل وضع اللفظ  
للمفهوم ما ثم على تقدير تسليمه فاما ذلك اذا لم يعرف ان له مفهوما اصلا واما ان عرف  
ان له مفهوما ولو لم يقف على ما يعينه في الجملة فلا مانع من السؤال عن وجوده لانه  
اذا عرف ان له معنى فقد تصوره باعتبار انه معنى اللفظ وان كان مبهما وهذا التصور  
كاف في طلب وجوده والسؤال عن خصوصيته ( قوله ادلا حقيقة للمعدوم ولا ماهية له )  
العطف مرادف ووجه كون المعدوم لا ماهية له ان الماهية ما يكون الشيء المتعارف  
وهو الموجود هو هو والمعدوم لا وجود له فلا ماهية له ايضا ( قوله والفرق الخ ) انى  
بهذا دفعا لما يقال ان المصنف جعل ما قسمين الاول ما يطلب بهما بيان مفهوم الاسم  
والثاني ما يطلب بهما بيان ماهية السمي وهل هما الاشياء واحد وحاصل ذلك الدفع  
ان لا نسلم انهما شيء واحد بل مختلفان كذا قرر بعضهم وعبرة البيراى لما كان  
الحد والمحدود متحدين ذاتا مختلفين من جهة الاجال والتفصيل فربما يتوهم متوهم  
عدم الفائدة في التحديد سواء كان اسما او حقيقة يدفعه بقوله والفرق الخ والفرق مبتدأ  
وقوله غير قليل خبر ومعنى كونه غير قليل انه كثير والمراد لازمه اى ظاهر واضح  
او المراد بالقلة الخفاء ( قوله بين المفهوم من الاسم ) اى بين الذى يفهم من الاسم اى  
من اللفظ ويدل عليه ( قوله بالجملة ) متعلق بالمفهوم والباء للابسة اى المفهوم  
الملتبس بالجملة اى بالاجال اى بين المفهوم الجمل او الاجالى او انه حال من المفهوم  
اى حال كونه اجالا اى بجملا ( قوله التى تفهم من الحد ) اى من لفظ الحد وفى كلامه  
اشارة الى ان الحد يطلق على اللفظ المعنون به عن اجزاء الماهية كما انه يطلق على  
مجموع اجزائها ( قوله بالتفصيل ) متعلق بتفهم اى تفهم تفصيلا من الحد او انه صفة  
للماهية اى الماهية الملتبسة بالتفصيل اى الماهية المفصلة التى تفهم من الحد ( قوله غير  
قليل ) اى ظاهر فلا يتوهم اتحادهما لان المحدود وهو ما يدل عليه اللفظ يفهم منه الماهية  
الجملة والذى يفهم من الحد الماهية المفصلة ولا شك ان الماهية الجملة غير نفسها حال  
كونها مفصلة كما هو ظاهر ( قوله فان كل الخ ) هذا من باب التنبيه لامن الدليل اذ  
الامور الواضحة لا يقام عليها دليل نعم قد ينه عليها ازالة لما يعرض لها من الخفاء  
بالنسبة لبعض الاذهان ( قوله فهم فهما ما ) اى فهم منه الماهية فهما اجاليا  
فمفهوم فهم مخدوف ( قوله ورفع على الشيء الذى يدل عليه الاسم ) اى وقفا  
اجاليا وهو تقدير لما قبله لان فهم الشيء هو ادراكه والوقوف عليه ( قوله اذا كان  
عالما باللفظ ) اى بوضعها اما غير العالم بوضعها فلا يفهم من الاسم المخاطب به شيئا  
فادا كان المخاطب عالما بوضع اللفظ وخوطب بلفظ انسان فهم منه نوعا من الحيوان

لان من لا يعرف مفهوم  
اللفظ استحاله منه ان يطلب  
وجود ذلك المفهوم ومن  
لا يعرف انه موجود  
استحال منه ان يطلب  
حقيقته وماهيته اذ لا  
حقيقة للمعدوم ولا ماهية  
له والفرق بين المفهوم من  
الاسم بالجملة وبين الماهية  
التي تفهم من الحد بالتفصيل  
غير قليل فان كل من خوطب  
باسم فهم فهما ما ووقف على  
الشيء الذى يدل عليه  
الاسم كان عالما باللفظ

اذا

مخصوصا (قوله واما الحد) المراد به هنا الماهية التفصيلية لا اللفظ الدال عليها بدليل قوله فلا يقف عليه الخ وكان المناسب لمأمله ان يقول والذي يفيد الحد الماهية التفصيلية ولذلك كان لا يقف الخ وقوله الا المرتاض بصناعة المنطق اى اى العالم بها المتقن لها وذلك لان الحد عبارة عن الماهية التفصيلية كما علمت ولا يعلم الحقائق المفصلة الا من له اتقان لعلم المنطق لعلم حقيقة الذاتيات اعنى الجنس والفصل منه وفيه ان الذاتيات انما تعرف بالنقل او بمحض فرض العقل على الاصح فالارتاض في صناعة المنطق لا يفيد معرفة ذاتيات الاشياء وقد يقال المرتاض في صناعة المنطق يستخرج الحقيقة اجزاءها الذاتية من الجنس والفصل عند عدم النقل تأمل (قوله فالوجودات الخ) الفاء واقعة في جواب شرط مقدر اى اذا علمت ما ذكرناه من انه لاحقيقة للعدوم ولا ماهية له وارادت الفرق بينه وبين الوجود فتقول لك الفرق بينهما ان الموجودات الخ واراد بالوجودات الامور التي لها ثبوت في نفس الامر لا المتحققة في الخارج فقط (قوله لها صفات) اى ماهيات مركبة من الذاتيات ملحوظة باعتبار التحقق في نفس الامر وهى حقيقة ذلك الوجود (قوله ومفهومات) اى صور حاصلة في العقل مدركة من الالفاظ الدالة عليها بواسطة معرفة وضعها لها والحاصل ان كلا من الوجودات والعدومات وضع له الفاظ لان الوضع لا يشترط فيه تحقق الموضوع له وتلك الالفاظ الموضوعية يدرك العقل منها صوراً بواسطة معرفة وضعها وتلك الصور هى مفهومات الالفاظ (قوله فالها حدود حقيقة) اى تدل على الحقائق (قوله واسمية) اى لفظية تدل على المفهومات من الاسماء (قوله فليس لها المفهومات) وهى الصور العقلية المدركة من اسمائها (قوله لا بحسب الاسم) اى لا بحسب الذات وكان الاولى ان يقول فلا تعريف لها الا بحسب الاسم لان الحد ما كان بالذاتيات وهى لذاتيات لها (قوله لان الحد بحسب الذات) اى بالنظر للذات اى الحقيقة (قوله حتى ان ما يوضع الخ) غاية لقوله لان الحد بحسب الذات لا يكون الابد الخ وحاصل كلامه ان الحد الاسمى قد ينقلب حقيقيا فالواضع اذا تعقل نفس الحقيقة ووضع الاسم بازائها قبل العلم بوجود تلك الحقيقة يكون تعريفا اسميا وبعد العلم بوجودها ينقلب حدا حقيقيا فالحد الحقيقى والحد الاسمى لامتزاج بينهما الا بذلك الاعتبار مثلا تعريف الشكل المثلث التساوى الاضلاع بما احاط به ثلاث خطوط متساوية حدا سمى وبعد علمك بوجوده بالشكل الاول من التحرير يصير حدا حقيقيا وكذلك اذا قلت لن لا يعرف معنى لفظ صلاة الصلاة عبادة ذات اقوال وافعال مفتحة بالتكبير مختمة بالتسليم كان ذلك حدا اسميا فاذا علم المخاطب بعد ذلك بوجودها بان سأل عن وجودها وقال هل هى موجودة فقلت له ان النبى قد امر بها وكل ما امر به النبى فهو موجودا فنقلب ذلك الحد الاسمى حدا حقيقيا ببق شئ آخر وهو ان الحد الاسمى اذا انقلب حدا حقيقيا هل فى هذه

عالم  
واما الحد فلا يقف عليه الا  
المرتاض بصناعة المنطق  
فالوجودات لها حقائق  
ومفهومات فلها حدود  
حقيقية واسمية واما  
العدومات فليس لها الا  
المفهومات فلا حدود لها  
الا بحسب الاسم لان الحد  
بحسب الذات لا يكون  
الابعدان يعرفان الذات  
موجودة حتى ان ما يوضع  
فى اول التعاليم من حدود  
الاشياء التى يترهن عليها  
فى انشاء العلم

الحال يقال له حداسمى او ان الشرط في كونه اسما عدم العلم بوجود ذلك الحقيقة  
 فاذا وجد العلم انتفى عنه ذلك الاسم (قوله في اول التعاليم) جمع تعليم والمراد به التراجم  
 كلفصل والباب وقوله من حدود الاشياء بيان لما يوضع وذلك مثل حد الصلاة  
 المذكور في اول بابها (قوله يبرهن عليها) اى على وجودها (قوله في اثناء العلم) اراد  
 بالعلم القواعد المتعلقة بالشيء المحدود المذكور في تلك الترجمة وفي بعض النسخ في اثناء  
 التعليم اى في اثناء الترجمة (قوله حدود اسمية) اى رسوم (قوله ثم اذبرهن عليها)  
 اى على تلك الاشياء اى اقيم البرهان على وجودها (قوله واثبت وجودها) اى بالبرهان  
 والمراد الوجود الخارجى لامطلق الوجود (قوله صارت تلك الحدود) اى التعاريف  
 وقوله حدودا حقيقة اى بحسب الحقيقة فانقلب الاسمى حقيقيا وجعل هذا كليا غير  
 مسلم لان الحد الاسمى عبارة عن جميع ما اعتبره الواضع في مفهوم اللفظ وما اعتبره  
 قديكون عارضا للافراد لا ذاتيا فلا يمكن بعد اثبات الوجود ان يصير حدا حقيقيا  
 لان الحد الحقيقى عبارة عن جميع ذاتيات الشيء الموجودة مثلا مفهوم الماشى حداسمى  
 للانسان وبعد اثبات الوجود لا يكون حدا حقيقيا لانه ليس عبارة عن جميع ذاتيات  
 الافراد كزيد وعمرو فلا بد من تأويل كلامه بان المراد انه بعد اثبات الوجود يمكن  
 ان يصير حدا حقيقيا بان يكون ما اعتبره الواضع جميع ذاتيات الافراد كذا ذكر  
 العلامة السيد في حواشى المطول وفي القنارى ان الواضع اذا تصور حقيقة الشيء  
 وعين الاسم بازائها فظاهر ان التعريف حداسمى قبل العلم بوجودها وحقيقى بعد  
 العلم بالوجود واذا تصورها ببعض عوارضها واعتباراتها ووضع الاسم بازائها  
 فالتعريف انما يكون حدا اسميا بالنظر لتلك الاعتبارات فبعد العلم بالوجود يكون حدا  
 حقيقيا بالنظر اليها بلا اشتباه واما بالنظر لنفس الشيء فرسم اسمى قبل العلم بالوجود  
 ورسم حقيقى بعده وحينئذ فلا حاجة لما ذكره العلامة السيد من التقييد وهذا كله  
 اذا اريد بالحد والرسم المعنى المصلح عليه عند ارباب العقول واما اذا اريد بالحد  
 المعروف مطلقا فالامر ظاهر (قوله لدا في الشفاء) كتاب لابن سينا وعلم من كلامه ان الجواب  
 الواحد يجوز ان يكون حد بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين  
 وبالقياس الى شخص واحد وفي وقتين اما الثانى فكما مر في مثال الثلث والصلاة واما  
 الاول فكما اذا سألت عن مفهوم الانسان فقال ما الانسان اى ما مفهوم هذا  
 اللفظ وكان شخص حاضر يعلم مفهومه وانه موجود ولكن لا يعلم تفصيل ذلك المفهوم  
 قلنت له حيوان ناطق فهذا حد اسمى بالنظر للسائل وحقيقى بالنظر للسامع (قوله  
 العارض الشخص لذى العلم) لما كان المتبادر منه ان المراد بالعارض الشخص خصوص  
 الوصف الذى يعين ذا العلم كقولنا في جواب السؤال المذكور الرجل الطويل الذى  
 لقبته بالامس اذا كان التعيين يحصل بتلك الاوصاف اشار الشارح بقوله فيجاب بزيد

انما هى حدود اسمية ثم  
 اذا برهن عليها واثبت  
 وجودها صارت تلك  
 الحدود بمنها حدودا  
 حقيقة جميع ذلك مذكور  
 في الشفاء (و) يطلب  
 (بمن العارض الشخص)

او نحوه الى ان المراد بالعارض الشخص لدى العلم الامر المتعلق به سواء كان علمه او وصفا  
خاصه كافي المثال المذكور وسواء اتحد العارض كافي المثال الاول او تعدد كما في الثاني  
وليس المراد المعنى المتبادر فقط وخرج بالشخص العارض الغير الشخص وهو الامر  
العارض العام ككاتب ونحوه فلا يصح ان يقع في جواب السؤال بمن لانها وان كانت  
عارضة لحقيقة الانسان لكنها غير معينة قال ابن يعقوب ولما كانت من ههنا في غايه  
الابهام لم يكن فيها اشعار بخصوصية الجواب فاذا قيل في الجواب زيد تصور السائل  
من ذلك الجواب ذات زيد فلذا كانت للتصور وان لم يكن من ذلك تصديق يكون  
خاص في الدار واما قولنا فيما تقدم ادريس في الاناء ام غسل فالجواب به مستشعر من السؤال  
فلم يزد الجواب تصويره ولهذا قلنا فيما تقدم انه يرجع الى التصديق في التحقيق وعلى هذا  
يقاس ما يأتي في ما ونحوها آه و من هذا نعم ان قولهم من ونحوها لطلب التصور اى اصاله  
فلاننا في ان طلب التصديق الخاص لازم لها هذا وذكر السبكي في عروس الافراح نفلا  
عن والده ان الجواب بزيد مفرد لا مركب ولا يقدر مبتدأ ولا خبر فاذا قلت من عندك  
فقل بزيد كان بمنزلة قولك ما الانسان فتقول حوان ناطق فهو ذكر حد يفيد التصور  
فقط وعلى ذلك قوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله واما قوله  
في الآية الاخرى خلقهن العزيز العليم فهو ابتداء كلام يتضمن الجواب وليس اقتصارا  
على نفس الجواب بخلاف الآية قبلها (قوله لدى العلم) عبر بالعلم دون العقل ليتناول الباري  
نحو فن ربكم يا موسى (قوله تشخصه) اى تشخصا تشخصيا او نوعيا كما اذا قيل من  
في هذا القصر فقل مثل الانسان الصقلي وكذا اذا قيل من في السماء من انواع العالمين  
فقل الملك والمراد بالنوع الاقوى الشامل للصفة (قوله وتعيينه) عطف تفسير (قوله  
من في الدار) اى اذا علم السائل ان في الدار احدا لكن لم يتشخص غنده فيسأل بمن عن  
مشخصه (قوله فيجاب بزيد) اى لان العلم يفيد حضار ما وضع له بعينه وهو عارض له  
بمعنى انه خارج عن ماهيته او جنسه بالعارض القائم به قاله عبد الحكيم او المراد بكونه عارضا  
للذات انه متعلق بها لدلالته عليها كما مر قال في المطول واما الجواب بنحو رجل فاضل  
من قبيلة كذا ونحو ابن فلان واخو فلان فانما يصح ذلك من جهة ان الحاصل يفهم  
منه الشخص بحسب انحصار الاوصاف في الخارج في شخص وان كانت تلك الاوصاف  
بالنظر الى مفهوماتها كلييات (قوله وقال السكاكي) اى في الفرق بين من وما وهذا  
مقابل للقول المتقدم (قوله يسأل بما عن الجنس) اى من ذوى العلم او من غيرهم والمراد  
بالجنس الماهية الكلية سواء كانت متفقة الافراد او مختلفتها مجملة او مفصلة فيشمل  
جميع اقسام القول في جواب ما هو وهو النوع والجنس والماهية التفصيلية والاجالية  
فاذا قيل ما زيد وعمر وفيجاب بانسان وما الانسان والفرس فيجاب بمحيوان ناطق او نوع

اى الامر الذى يعرض (لدى  
العلم) يفيد تشخصه وتعيينه  
(كقولنا من في الدار)  
فيجاب بزيد ونحوه بما يفيد  
تشخصه (وقال السكاكي  
يسأل بما عن الجنس تقول  
ما عندك اى اى اجناس  
الا شياء عندك



من الحيوان فيطلب بما عند السكاكي شرح الاسم وشرح الماهية الموجودة الا انه  
 مختص عنده بالامر الكلي وعند صاحب القيل السابق يطلب بها شرح الاسم كليا  
 كان او جزئيا قال عبد الحكيم ومما ذكر تعلم ان مراد المصنف بالجنس الجنس اللغوي  
 فيدخل النوع سواء كان حقيقيا او اصطلاحيا نحو قولنا ما الكلمة اي اي جنس  
 من اجناس الالفاظ فيجاب بانها لفظ مفرد مستعمل (قوله اي اي اجناس الاشياء الخ)  
 اي اي جنس من اجناس الاشياء عندك لان المسؤل عنه ليس هو الجمع (قوله وجوابه)  
 اي جواب ما عندك لاجواب اي جنس من اجناس الاشياء عندك لان قول المصنف  
 اي اي اجناس الاشياء عندك انما اتى به للتفسير من جهة المعنى وذلك لان السؤال باي  
 انما يكون عن المميز كما سيذكره المصنف قريبا واما ما قانه يسئل بها عن الجنس فلم يكن  
 جواب اي مطابقا لجواب ما وذلك لان الجواب به عن مالفظ الجنس ككتاب او فرس  
 والمجاب به عن اي الجنس وميمزه الذي هو الفصل نحو شيء مكتوب او شيء عاقل  
 او شيء ملبوس او نحو ذلك لكن لما كان مميز الجنس يستشعر منه الجنس لان الشيء  
 المكتوب مثلا يستلزم الكتاب فتي ذكر مميز الجنس الذي عنده فقلد ذكر الجنس الذي عنده  
 فسر المصنف ما عندك باي جنس عندك نساعبا لتلازم جوابيهما هذا يحصل ماقاله  
 اليعقوبي وسمو قال عبد الحكيم لا يتوهم من تفسير المصنف مطلب ما يطلب اي اتحادهما  
 فان بالطلب المميز وبالطلب الماهية الا انه لما كان طلب ماهية الشيء مستلزما لطلب تمييز  
 تلك الماهية بعينها عما عداها من حيث اشتغالها على الخصوصية اقيم مطلب اي مقام  
 مطلب ما ولذا اتحد جوابيهما فيقال كتاب ونحوه لانه من حيث انه مشتمل على بيان  
 الجنس اجمالا جواب لما ومن حيث اشتغاله على الخصوصية الميمزة عن الاجناس  
 الاخر جواب لاي هكذا يستفاد من شرح العلامة الشارح للفتاح انه فانت تراه جعل  
 جوابهما واحدا بالذات مختلفا بالاعتبار وعلى هذا فيصح جعل ضمير وجوابه لما عندك  
 ولاي الاجناس عندك تأمل (قوله ونحوه) اي كفرس ورجل وانسان (قوله ويدخل  
 فيه) اي في السؤال عن الجنس السؤال عن الماهية والحقيقة اي التي هي النوع سواء  
 كان حقيقيا نحو ما للانسان او اصطلاحيا نحو ما الكلمة وأشار الشارح بهذا الى ان مراد  
 المصنف بالجنس اللغوي وهو ما صدق على كثيرين لا الجنس المنطقي اذ هو مقابل  
 للنوع (قوله والحقيقة) عطف مرادف (قوله ما الكلمة) اي ما مدلول هذه اللفظه  
 (قوله اي اي اجناس الالفاظ هي) اي اي جنس من اجناس الالفاظ هي اي اي نوع  
 من انواعها لانها تتنوع لانواع مفرد ومركب وموضوع وغير موضوع ومستعمل وغير  
 مستعمل (قوله او عن الوصف) عطف على قوله عن الجنس اي يسأل بما عن الجنس او عن  
 الوصف (قوله نقول ما زيد) اي نقول في السؤال عن الوصف ما زيد اي اي وصف يقال  
 فيه اي هل يقال فيه كريم او بخيل او غير ذلك وانما فسرنا بذلك لقول المصنف وجوابه

وجوابه كتاب ونحوه  
 ويدخل فيه السؤال عن  
 الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة  
 اي اي اجناس الالفاظ  
 هي وجوابه لفظ مفرد  
 موضوع (او عن الوصف  
 نقول ما زيد وجوابه  
 الكريم

الكريم فلو كان المراد الوصف القاسم به لكان جوابه الكريم ونحوه ( قوله ونحوه )  
 اى كالشجاع والخيال والجبان وكان الاولى للوصف ان يقول وجوابه كريم بالشكر  
 ( قوله وبمن عن الجنس ) عطف على ما من قوله يسأل بما عن الجنس فهو من جملة مقول  
 السكاكى والمراد الجنس اللغوى فيمثل النوع والصنف ( قوله من ذوى العلم ) اى  
 الكائن من ذوى العلم وذلك بان يعلم السائل ان المسؤل عنه من ذوى العلم لكنه يجهل  
 جنسه وقضية التقييد بذوى العلم تقتضى انه لا يسألها عن الجنس مطلقا ( قوله تقول  
 من جبريل ) اى تقول فى السؤال عن الجنس من ذوى العلم من جبريل اى ما جنسه اذا كنت  
 عالما به من ذوى العلم جاهلا جنسه وجوابه ملك ( قوله وفيه نظر ) اى وفيما قاله  
 السكاكى بالنظر للشق الثانى وهو جعل من السؤال عن الجنس نظرا وحاصله انا لانسلم  
 ورود من فى اللغة للسؤال عن الجنس فالصواب ما مر من انها للسؤال عن العارض الشخص  
 ورجع بعضهم النظر الى قوله او عن الوصف ايضا فان المنطقيين قالوا لا يسأل بما عن  
 الصفات المميزة بل باى واجاب بان مراد السكاكى انها قد تخرج عن حقيقتها فيستفهم بها  
 عن الصفات آه يس فان قلت قد يستدل على وروده فى اللغة للسؤال عن الجنس ببيت  
 الكتاب وهو قوله \* انا انارى فقلت ممنون اثم \* فقالوا الجن قلت عوا ظلاما \* فان  
 الجواب دليل على ان السؤال عن الجنس اذ لو كان السؤال عن الشخص لقالوا فلان  
 وفلان قلت لانسلم ان المسؤل عنه الجنس بل الظاهر ان الشاعر ظنهم من البشر فسألهم  
 عن شخصهم وانهم من اى قبيلة فاجابوا باللسان من جنس البشر حتى تفحص عن الشخص  
 والمعين فى اجابتهم بيان الجنس الغير المطابق للسؤال تنبيه على خطأ السائل فى هذا  
 الظن فكان المجيب يقول ليس الامر كما تظن من اننا من اشخاص الادميين فحيثك بما  
 يعيننا وانما نحن من جنس الجن والمخطئة فى السؤال وارادة ( قوله اذ لانسلم انه ) اى من  
 فى اللغة للسؤال الخ ( قوله وانه يصح ) اى ولا نسلم انه يصح ( قوله بل يقال ملك )  
 اى بل يقال فى جوابه ملك من عبد الله تعالى الخ ( قوله كذا وكذا ) اى الى الانبياء  
 من عند الله وقوله بما يفيد الخ بيان لكذا وكذا اى واذا كان لا يجاب الا بذلك فتكون  
 من لطلب العارض الشخص لذى العلم كما مر فان قلت ان السكاكى ادعى ان من فى قوله  
 تعالى حكاية عن فرعون فنرى كما يابى اوسى السؤال عن الجنس قلت كلامه ممنوع لم لا يجوز  
 ان يكون للسؤال عن الوصف كما يدل عليه الجواب على انه يجوز ان يكون الجواب  
 من الاسلوب الحكيم اشارة الى ان السؤال عن الجنس لا يلىق بجنابه تعالى انما اللائق  
 السؤال عن اوصافه الكاملة فكأنه قيل لفرعون دع السؤال عن الجنس فانه معلوم  
 البطلان لان ذاته تعالى لا تدخل تحت جنس بل اللائق بجنابه ان يستل عن صفاته  
 ( قوله احدا المتشاركين ) هو بصيغة التثنية وهو اقتصار على اقل ما يحصل فيه الاشتراك  
 والافاضة كـ األ بها عما يميز احد المتشاركين يسأل بها عما يميز احد المتشاركات وقوله

ونحوه ( يسأل ) بمن عن  
 الجنس من ذوى العلم تقول  
 من جبريل اى ابشر هوام  
 ملك ام جنى وفيه نظر )  
 اذ لانسلم انه للسؤال  
 عن الجنس وانه يصح  
 فى جواب من جبريل  
 ان يقال ملك بل يقال ملك  
 من عند الله يأتى بالوحى  
 وكذا بما يفيد تشخصه  
 ( ويسأل باى عما يميز احد  
 المتشاركين فى امر يميزهما )

في امر يعمهما متعلق بالتشاركين واتى المصنف بهذا لزيادة البيان والايضاح للمشاركة  
 اذا الامر الذي تشارك فيه الشئان لا يكون الاعاما لهما كذا قيل وفيه بحث لان  
 التشاركين في دار او مال لا يسأل باى عامية هما الا اذا جعلنا داخلين تحت امر يعمهما  
 ولو كان ذلك الامر يعمهما مفهوم التشاركين في هذا المال او في هذه الدار قاله عبد  
 الحكيم وحاصل ما ذكره المصنف انه اذا كان هناك امر يعم شئين او اشياء بحيث وقع  
 فيه الاشتراك وكان واحد منهما او منها محكوما له بحكم وهو مجهول عند السائل الا  
 ان له وصفا عند غيره يميزه واريد تمييزه فانه يسأل باى عن ذلك الموصوف بوصف  
 يميزه وهو صاحب الحكم لان العلم بالمشارك فيه وهو الامر العام مع العلم بثبوت الحكم  
 لاحد الشئين المشتركين او المشتركات لا يستلزم بالضرورة العلم بتمييز صاحب الحكم  
 من الشئين او الاشياء فيسأل باى عن الموصوف بالوصف المميز له فقول المصنف عما يميز  
 المراد عن موصوف ما يميز اى عن موصوف وصف يميز الخ لقوله بعد اى نحن ام  
 اصحاب محمد فالمسؤول عنه باى الاشخاص الموصوفون بالكون كافرين او الكون اصحاب  
 محمد فقول الشارح بعد وبألو اعما يميز اى عن موصوف ما يميز وقوله مثل الكون الخ  
 تمثيل لما يميز فتأمل (قوله وهو) اى الامر الذي يعمهما مضمون الخ اعلم ان الامر المشترك  
 فيه الذى قصد التمييز فيه تارة يكون هو ما اضيفت اليه اى وتارة يكون غيره فالاول  
 كمثل المصنف فانهما مشتركان في الفريقية والذى يميز احدهما هو الوصف الذى  
 يذكره الجيب مثل الكون انتم او اصحاب محمد ونحو اى الرجلين او الرجال عندك قال جلان  
 مثلا اشتراكا في الرجولية وهو امر يعمهما والذى يميز احدهما هو الوصف الذى يذكره  
 الجيب والثاني كقوله تعالى حكاية عن سليمان على نبينا وعليه افضل الصلاة والسلام  
 ايكلم يا تبني برعشا اى الانس والجن يا تبني برعشا فان الاقرب فيه ان الامر المشترك  
 فيه هو كون كل منهم من جند سليمان ومنقادا لامره وبهذا تعلم ما فى قول الشارح  
 وهو مضمون ما اضيف اليه اى ويمكن تكلف ان يجعل الامر المشترك فيه من هذا  
 المثال مضمون المضاف اليه بمعنى كون كل منهما مخاطبا بالاضمار فتأمل (قوله نحو  
 اى الفريقين الخ) هذا حكاية الكلام الشريكين لعلاء اليهود فهم معتقدون ان احد  
 الفريقين ثبت له الخيرية والفريقية تصدق على كل منهما ولم يميز عندهم من ثبت له  
 الخيرية فكانهم قالوا نحن خير ام اصحاب محمد وقد جابهم اليهود بقولهم انتم وقد  
 كذبوا في هذا الجواب والجواب الحق هو اصحاب محمد وكل من الجوابين حصل به التمييز  
 (قوله اى احسن الخ) هذا تفسير لفريقين (قوله قد اشتراكا في الفريقية) لم يقل قد اشتراكا  
 في امر يعمهما وهو الفريقية لعلة للاشارة الى ان قوله في المتن في امر يعمهما لا حاجة  
 اليه الا التاكيد ودفع التوهم كذا قال يس وقد علمت ما فيه (قوله وسألوا) اى الكافرون  
 اعنى مشركي العرب ايجاب اليهود (قوله عما يميز احدهما) في الكلام حذف كما مر اى

قوله ولو كان ذلك الامر  
 الخ هكذا في النسخ ولم  
 يظهر لي معناه فلعل العبارة  
 فيها سقطوا لولوا كان  
 ذلك الامر الذى يعمهما  
 هو مفهوم التشاركين  
 الخ وليحذر بمراجعة وهو  
 عبارة عبد الحكيم (محمده)

وهو مضمون ما اضيف  
 اليه اى (نحو اى الفريقين  
 خير مقاما اى نحن ام  
 اصحاب محمد) فالمؤمنون  
 والكافرون قد اشتراكا  
 في الفريقية وسألوا عما  
 يميز احدهما عن الآخر  
 مثل الكون كافرين قائلين  
 لهذا القول ومثل الكون  
 اصحاب محمد عليه الصلاة  
 والسلام غير قائلين

وسألوا عن موصوف ما يميز أي سألوا عن الفريق الموصوف بالوصف الذي يميز أحد الفريقين عن الآخر (قوله مثل الكون كافرين) اسم الكون ضمير ثابت عنه ال وكافرين خبره أي مثل كونهم كافرين وقوله قائلين حال من الواو في سألوا بين بها من صدر منه القول اعني قوله أي الفريقين خير مقاما ولو قال بدل قوله مثل الكون الخ مثل كون الجواب انتم واصحاب محمد كان اخصروا ووضح (قوله ويسأل بكم عن العدد) أي المعين اذا كان مبهما فيقع الجواب بما يعين قدره كما يقال كم غنما ملكت فيقال مائة او ألفا ولا يصح الجواب بالوف وبحال الاحتياج للجواب المعين لقدر العدد اذا كان السؤال بها على ظاهره كما مثلنا وقد يكون السؤال بها عن العدد على غير ظاهره كما في الآية التي ذكرها المصنف كما قال الشارح فلا يحتاج لجواب (قوله اعشرين ام ثلاثين) بدل من كم (قوله يميزكم) أي وكم مفعول ثان لا تبناهم مقدم عليه وقوله فن آية يميزكم في الكلام حذف أي وانما كان المعنى ما ذكر لان من آية يميزكم (قوله لما وقع الخ) أي لوقوع وهذا علة لزيادة من أي فلولم تدخل من الزائدة على هذا التمييز لثوهم انه مفعول للفعل (قوله كما ذكرنا) أي وهذا نظير ما ذكرنا في حكم الخبرية في قول الشاعر سابقا

❖ وكذبت عني من تحامل حادث ❖ وسورة ايام حزن الى العظم ❖

وان كانت كم هنا في هذه الآية استفهامية على انه يجوز ان تكون هنا خبرية والمقام لا ياباه كما بينه الزمخشري (قوله فكم هنا للسؤال عن العدد) هذا صريح في بقاء كم على حقيقتها من الاستفهام وان الغرض منه التوبيخ فهو وسيلة اليه من حيث دلالة الجواب على كثرة الآيات ففيه توبيخ لهم بعدم ايقاظهم مع كثرة الآيات والفرق بين كم الاستفهامية والخبرية ان الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب ربما يعرفه المتكلم واما المعداد فهو مجهول في كليهما فلذا اخذ الى المميز المبين للمعداد ولا يحذف الالدليل وان الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب بخلافه مع الاستفهامية وان المتكلم مع الخبرية لا يستدعي جوابا من مخاطب لانه مخبر والمتكلم مع الاستفهامية يستدعيه لانه مستخبر وغير ذلك مما هو مذكور في معنى اليب (قوله ولكن الغرض من هذا الاستفهام هو التبريع والتوبيخ) أي على عدم اتباع مقتضى الآيات مع كثرتها وبيانها وحيث قلل لهم هذا الكلام فاذا اجابوا باننا آتيناهم آيات كثيرة فوجبهم على عدم الاتباع مع كثرة الآيات وانما كان الغرض من هذا الاستفهام التبريع والتوبيخ وليس الغرض به استعلام مقدار عدد الآيات من جهة بني اسرائيل لان الله تعالى علام الغيوب فلو كان المراد مجرد علم مقدار الآيات لاعلم الله نبيه بقدرها وتولى ذلك الاعلام فتعين ان يكون الغرض به التبريع والتوبيخ قبل ويصح ان يكون الاستفهام على ظاهره بان يكون القصد امر النبي صلى الله

(و) يسأل بكم عن العدد نحو سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة (أي كم آية آتيناهم اعشرين ام ثلاثين فن آية يميزكم بزيادة من لما وقع من الفصل بفعل متعددين كم ويميزها كما ذكرنا في الخبرية فكم ههنا للسؤال عن العدد ولكن الغرض من هذا السؤال هو التبريع والتوبيخ (و) يسأل بكم عن الحال وبأين عن المكان وبمى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا (و) يا ايها الذين آمنوا (الزمان المستقبل) قبل وتستعمل في مواضع التفعيم مثل يسأل ايان يوم القيامة

تعالى عليه وسلم ان يسئل بنى اسرائيل حقيقة ليعلم من جهنهم مقدار الآيات لانه لم يكن يعلمها بلا اعلام وقد تكون الحكمة انما هي في علم مقدارها من جهنهم وعلى هذا فالمعنى سلمهم عما آتيناهم من الآيات فيحيونك عن عددها فاذا علمت ان كم في الآية مستعملة في حقيقتها وهو الاستفهام وان الغرض منه التوبيخ كما قال الشارح لا انها مستعملة في التوبيخ سقط ما قيل اعتراضا على المصنف كان المناسب ذكر هذه الآية بعد قوله ثم ان هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا الخ لان الكلام هنا في الاستفهام الحقيقي ولا يصح التمثيل بذلك هنا تأمل (قوله ويسئل بكيف عن الحال) اى الصفة التى عليها الشئ كالصحة والمرض والركوب والمشى فيقال كيف زيد او كيف وجدت زيدا اى على اى حال وجدته فيقال صحيح او مريض ويقال كيف جاز بد فيقال راكبا او ماشيا وليست كيف ظرفا وان كان يقال في تفسيرها في اى حال وجدته لانه تفسير معنوى كما يقال في تفسير الحال في قولنا جاء زيد راكبا اى جاء في حالة الركوب وانما هى بحسب العوامل ففى قولنا كيف وجدت زيدا تكون مفعولا او حالا وفى قولنا كيف زيد تكون خبرا (قوله عن المكان) فيقال ابن جلدت بالامس مثلا وجوابه امام الامير وشبهه ونحو ابن زيد وجوابه في الدار او في المسجد مثلا (قوله ماضيا كان او مستقبلا) فيقال في الماضى مثلا متى جئت والجواب سمعرا او نحوه و يقال في المستقبل متى تأتى فيقال بعد شهر وكان يمكن الشارح ان يزيد وحالا لانه يسئل بمعنى عنه ايضا خلافا لما يوهمه اقتصاره (قوله عن الزمان المستقبل) فيقال ايان يثمر هذا الفرس فيقال بعد عشرين سنة مثلا ويقال ايان تأتى فيقال بعد غد وظاهر المصنف ان ايان للاستقبال ولو وقع بعدها اسم نحو ايان مرساها وقال ابن مالك انها للمستقبل اذا وليها فعل بخلاف ما اذا وقع بعدها اسم كقوله تعالى ايان مرساها قال بعضهم وفيه نظر لان مرساها مراد به الاستقبال اذ المراد ايان الزمان الذى ترسى وتستقر فيه هل هو زمان قريب او بعيد قبل ان اصل ايان اى او ان لحذفت احدى الباءين من اى والهمزة من او ان فصار ايو ان فقلبت الواو باء واذغمت الباء في الباء فصار ايان ورد ذلك بان كسر الهمزة فيه لفة مستعملة وهو يأتى ان يكون اصله ذلك لانه ثقيل في مقام التخفيف اللهم الا ان يقال الكسر عوض عن الباء المحذوفة والحق ان كون الاسم غير ممكن بأبى التصريف المذكور انتهى فنارى (قوله قبل ونستعمل في مواضع التفعيم) اى في المواضع التى يقصد فيها تعظيم المسؤل عنه والتهويل بشانه ثم ان هذا الكلام يحتمل ان يكون المراد منه انها لا تستعمل الا في مواضع التفعيم فتكون مختصة بالامور العظام نحو ايان مرساها و ايان يوم الدين وعلى هذا فلا يقال ايان ثام كما قاله السيد ويحتمل ان المراد منه انها تستعمل للتفعيم كما تستعمل في غيره وهو ظاهر كلام النحويين حيث قالوا انها كتى تستعمل للتفعيم وغيره (قوله يسئل ايان يوم القيامة) اى فقد استعملت ايان منع يوم القيامة للتهويل والتفعيم بشانه وجواب هذا السؤال

يومهم على النار يفتنون فان قلت ان الاخبار بايان عن يوم القيامة مشكل وذلك لان اسم الزمان لا يجبره الا عن الحدث ولا يجبره عن الجنة ويوم القيامة كاجلثة قلت في الكلام حذف مضاف والتقدير ايان وقوع يوم القيامة اى يوم انقيامة يقع في اى زمان فلم يلزم الاخبار المذكور فان قلت ان السؤال عن زمان وقوع اليوم الذى هو من اسماء الزمان يلزم عليه ان يكون للزمان زمان يقع فيه قلت يجوز ان يعتبر الاخص ظرفا للاعم والعكس وما هنا من هذا القبيل وذلك لان المستقبل اعم من يوم القيامة لانه من الصفحة الثانية الى دخول اهل الجنة الجنة واهل النار النار واعترض على المصنف والشارح في تمثيلهما بايان يوم القيامة وايان يوم الدين بانه كلام محكى عن الانسان الذى يحسب ان لن يجمع الله عظامه وهو لا يقصد تفخيم يوم القيامة لانه لا يقر به اللهم الا ان يقال ان التفخيم قد تحقق باعتبار ان هذا القائل يقول هذا السؤال بناء على اعتقاد المخاطب استهزاء به وانكارا عليه او يقال ان هذه الحكاية عن ذلك الانسان بالمعنى وعبر فيها بما يقتضى التفخيم اشعارا بعظم اليوم في نفسه وان كان الجاحد لا يقر به ( قوله واتى ) اى الاستهامة وقوله تستعمل الخ يحتمل ان تكون حقيقة في الاستعمالين فتكون من قبيل المشترك وان تكون مجازا في احدهما وسيأتى في الشارح

(قوله تارة) أي مرة بعد مرة كما في الصحاح فمرتت عن بعض معناها (قوله ويجب أن يكون بعدها فعل) أي بخلاف كيف وظاهر أنه لا فرق بين الماضي وغيره وهو كذلك فالأول كالأية المذكورة والثاني كقوله تعالى أني يحيي هذه الله بعد موتها (قوله فأتوا حركتم أني شتم) قيل أن أني في هذه الآية غير الاستفهامية إذ لو كانت كذلك لا كتبت بما بعدها لأن من شرط الاستفهام أن يكتفى بما بعده من فعل نحو أني يكون لي ولد أو اسم نحو أني لك هذا بل هي شرطية بمعنى كيف الشرطية وجوابها محذوف أي أني شتم فأتوا وحذف الجواب لدلالة فأتوا عليه وحيث أنتميل المصنف وغيره لأن الاستفهامية بالآية فيه نظر فالأولى التمثيل بأني يحيي هذه الله بعد موتها وفيه أن جعلها استفهامية على الوجه الذي ذكره الشارح ظاهر وحيث أن الحاجة لتكليف الحذف وذكر الضمك أن أني في الآية بمعنى متى وأنه معنى ثالث لها ويرده سبب النزول وهو ما روى أن اليهود كانوا يقولون من بشر امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد أجول فذكر ذلك عند رسول الله فزلت الآية (قوله أي على أي حال) تفسير لها بمعنى كيف والعامل في أني هذه فأتوا أو ورد العلامة أبو حيان على ذلك ما حصله أن أني إذا كانت شرطية أو استفهامية لها الصدر فلا يعمل فيها ما قبلها تأمل وقوله على أي حال أي من قيام أو اضطجاع وقوله ومن أي شق أي من خلف أو امام (قوله المآتي) بفتح التاء أي مكان الايتان (قوله موضع الحرت) أي وهو القبل دون الدبر وما يؤيد ذلك أن الله قال في آية فأتوا من حيث أمركم الله إذ فهم منه أن ثم موضعا لم يورثا بالآيتان منه وهو غير الدبر

و انی تستعمل تارة بمعنى  
 كيف ) و يجب ان يكون  
 بعدها فعل ( نحو فأتوا  
 حرثکم انی شتم ) ای علی  
 ای حال و من ای شق اردتم  
 بعد ان يكون المأثي موضع  
 الحرث و لم یحیی انی زید  
 بمعنى كيف هو ( و اخرى  
 بمعنى من این نحو انی لك  
 هذا ) ای من این لك هذا  
 الرزق الاتي كل يوم

قوله ومما يؤيد ذلك  
ان الله قال في آية الخ هكذا  
في النخلة المجموع منها  
ولا معنى له فلعل العبارة  
محرفة او فيها سقط  
والاصل ومما يؤيد ذلك  
ان الله قال في الآية قبلها  
او قوله في آية قبلها او مما  
يؤيد ذلك التقييد في آية  
الخ او نحو ذلك وليجرز  
(مصححه)

مأمور بالأتان منه اجاءا فلم يحل لم يؤذن فيه الا الدبر واخذ الشيعة من الآية جواز اتان المرأة في دبرها وتأولوا الآية على ان المراد فأتوا حرثكم اي ذات الحرث وهي النساء فيصدق بالأتان في اي موضع ورد عليهم بان الحرث بمعنى المحرث وهو القبل فشبه الفرج بالارض المحروثة والمثني بالبذر والذكر بالمحرث والولد بالنبات (قوله ولم يحى اتي زيد) اي من غير ايلاء الفعل لها وهذا محترز بقوله ويجب ان يكون بعدها فعل (قوله بمعنى كيف هو) اي الصحيح ام سقيم (قوله واخرى بمعنى من اين) اي وهذه لا يجب ان يكون بعدها فعل وظاهره ان اتي في تلك الحالة متضمنة لمعنى الاسم والحرف معا وهما الظرفية والابتدائية وسيأتي عن بعض النحاة ما يخالف ذلك قال في عروض الافراح والفرق بين اتي ومن اين ان اتي سؤال عن المكان الذي دخل فيه الشيء ومن اين سؤال عن المكان الذي برز عنه الشيء اه (قوله اي من اين لك هذا الرزق الخ) اي وليس المراد كيف لك هذا دليل قولها قالت هو من عند الله (قوله الا اتي كل يوم) لانه كان يجدها عندها فأكهة الشتاء في الصيف وفاكهة الصيف في الشتاء ثم انه ليس المراد المكان حقيقة وانما يراد به ما يراد من قولهم من اي وجه نلت ما نلت (قوله وقوله تستعمل) اي دون ان يقول وضعت (قوله اشارة الى انه) اي اتي وقوله مشتركا اي اشتراكا لفظيا وقوله بين المعنيين اي معنى كيف ومن اين (قوله ويحتمل ان يكون الخ) عطف على يحتمل الاول اي واشارة الى انه يحتمل ان يكون معناه الخ وحاصل كلام الشارح ان المصنف عبر بتستعمل اما للاشارة الى انه اي اتي يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وانه حقيقة فيهما وان يكون حقيقة في احدهما مجازا في الآخر واما للاشارة الى ما قاله بعض النحاة ان اتي اذا لم تكن بمعنى كيف معناه اين دائما لكن تكون من قبلها اما مقدرة كافي الآية او ظاهرة كما في البيت وذلك لان قول المصنف انها تستعمل بمعنى من اين صادق بما اذا كان ذلك على جهة اضمار من اودبونه والحاصل ان المصنف انما عبر بتستعمل دون وضعت اشارة الى انه يحتمل احتمالات ثلاثة وهذا ما يفيد كلام المطول وسم والذي في الحفيدان قوله ويحتمل متعلق بالاستعمال الثاني الذي ذكره المصنف بقوله واخرى بمعنى من اين وان الاولى للشارح ان يقول وقوله بمعنى من اين معناه اين فيكون نصا في تعلقه بالاستعمال الثاني (قوله ويحتمل ان يكون معناه) اي معنى اتي وقوله اين اي لا مجموع من اين وقوله الا انه اي اتي (قوله من اين الخ) خبر مقدم وعشرون مبتدأ مؤخر ولناصفة له وقوله من اتي الظاهر انه خبر حذف مبتدؤه وصفته بدليل ما قبله اي من اتي عشرون والجملة مؤكدة لما قبلها ويحتمل ان يكون تأكيذا فالمراد من اين مع وجود الفصل انتهى يس (قوله على ما ذكره الخ) متعلق بقوله ان يكون معناه الخ (قوله ثم ان هذه الكلمات الخ) انما عبر بالكلمات ليشمل الابهيم منها والحرف (قوله كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام) اي الذي هو اصلها فيكون استعمالها في ذلك الغير مجازا

وقوله تستعمل اشارة الى انه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا ويحتمل ان يكون معناه اين الا انه في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كافي قوله من اين عشرون لنا من اتي او مقدرة كقوله تعالى اتي لك هذا اي من اتي اي من اين على ما ذكره بعض النحاة (ثم ان هذه الكلمات) الاستفهامية (كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام) بما يناسب المقام

مناسبة بين المعنى الاصلى وذلك الغير مع وجود القرينة الصارفة عن ارادة ذلك المعنى  
الاصلى الذى هو الاستفهام وما ذكرناه من ان استعمال تلك الكلمات الاستفهامية  
فى تلك انانى المفارقة للاستفهام مجاز هو ما يفيد كلام الشارح فى المطول والظاهر  
انه مجاز مرسل كما يأتى بيانه ( قوله بحسب معونة ) اى اعانة القرائن الدالة على تعيين  
ما مناسب المقام وهو متعلق بتستعمل او يحذف اى وتعين ذلك الغير ( قوله كالاستبطاء )  
اى تأخر الجواب ( قوله نحوكم دعوتك ) اى نحو قولك لخطاب دعوته فابطأ  
فى الجواب كم دعوتك فليس المراد استفهام التكلم عن عدد الدعوة لجهله به اذ لا  
يتعلق به غرض قرينة الابطاء مع عدم تعلق الغرض بالاستفهام ومع جهل الخطاب  
بالعدد دالة على قصد الاستبطاء والعلاقة السببية وبيان ذلك ان السؤال عن عدد  
الدعوة الذى هو مدلول اللفظ مسبب عن الجهل بذلك العدد والجهل به مسبب عن كثرة  
عادة اذ يعد جهل القليل وكثرته مسببة عن الاستبطاء فاطلق اسم المسبب واراد السبب  
ولو بوسائط والاولى اسقاط الوسائط التى لاحاجة لها وذلك بان تقول الاستفهام  
عن عدد الدعاء مسبب عن تكرير الدعوة وتكريرها مسبب عن الاستبطاء فهو من باب  
استعمال اسم المسبب فى السبب ومثل ما قيل هنا يقال فيما مثله ايضا من قوله تعالى  
متى نصر الله فالاستفهام عن زمان النصر يستلزم الجهل بذلك الزمن والجهل به يستلزم  
استبعاده عادة او ادعاء اذ لو كان قريبا كان معلوما بنفسه او باماراته الدالة عليه  
واستبعاده يستلزم استبطاءه ( قوله لانه ) اى الهدد كان لا يغيب الخ وهذا علة  
لحذف اى وانما كان الغرض من هذا التركيب التعجب لانه الخ ( قوله فى عدم ابصاره )  
اى وهو عدم ابصاره له فى معنى من البينة او انه من ظرفية المطلق فى المقيد اى تعجب  
من حال نفسه المتحقق فى عدم ابصاره اياه كذا ذكر بعضهم وهذا مبنى على ان المستفهم  
عنه عدم ابصاره وليس كذلك اذ معنى العبارة اى شئ ثبت فى حال كونه لا يرى  
الهدد اى اى حالة حصلت لى منغنى رؤيته فالاولى ان يقال المعنى تعجب من حال  
نفسه فى وقت عدم ابصاره فالمراد بحال نفسه هنا الحالة التى قامت به وقت عدم رؤية  
الهدد مع حضوره بحسب ظنه او لا فكانت سببا لعدم الرؤية ونلك الحالة اما غفلة بصره  
او مرض عينه او نحو ذلك ( قوله ولا يخفى الخ ) علة لحذف عطف على قوله تعجب  
من حال نفسه اى لانه استفهم عنها اذ لا يخفى انه لا معنى لاستفهام العاقل كسليمان  
عن حال نفسه لان العاقل ادرى بحال نفسه من غيره فكيف يستفهم عنها من الغير ولما  
امتنع حل الكلام على ظاهره من السؤال عن حال نفسه عند عدم الرؤية جل  
على التعجب مجازا لان السؤال عن الحال وهو السبب فى عدم الرؤية يستلزم جهل  
بذلك السبب والجهل بسبب عدم الرؤية يستلزم التعجب وقوعا او ادعاء اذ التعجب معنى  
قائم بالنفس يحصل من ادراك الامور القليلة الوقوع المجهولة السبب فاستعمال

بحسب معونة القرائن  
( كالاستبطاء نحوكم دعوتك )  
والتعجب نحو ما لارى  
الهدد لانه كان لا يغيب  
عن سليمان عليه الصلاة  
والسلام الا اذنه فلما لم  
يبصره مكانه تعجب من  
حال نفسه فى عدم ابصاره  
ايه ولا يخفى انه لا معنى  
لأستفهام العاقل عن حال  
نفسه وقول صاحب  
الكشاف نظر سليمان الى  
مكان الهدد فلم يبصره  
فقال ما لى لاراه على معنى  
انه لا يراه وهو حاضر لستار



لفظ الاستفهام في التعجب مجاز مرسل من استعمال اسم الملزوم في اللازم وما ذكره الشارح  
من ان العاقل لا يستفهم عن حال نفسه من الغير لا يرد عليه ان المريض يسئل الطبيب عن حاله  
لان المريض انما يسئل عن سبب مرضه او عما ينفعه لانه كونه مريضا ثم ان ما ذكره  
الشارح من انه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه ظاهر بالنسبة للاحوال التي لا تخفى  
على صاحبها كقيامه وقعوده وجوعه وعطشه فلا يقال ما حال اى انا تام او قاعد او انا  
جائع او لا واما الاحوال المنفصلة او ما في حكمها مما تخفى عليه فيجوز ان يستفهم الانسان  
عنها كأن يقال ما بالى اودى دون سائر المسلمين اى ما السبب الذى صار متعلقا به وحالا  
من احوالى فلو جاب اذيتى ومن العلوم ان السبب في عدم رؤيته للهدد حال منفصلة  
عنه وحينئذ فلا يتم ما ذكره الشارح من التعليل ولما امكن حل السؤال في الآية على  
الحال المنفصلة التي يمكن السؤال عنها اجري الاستفهام الواقع فيها على الاستفهام الحقيقي  
عندنا مخشى واليه اشار الشارح بقوله وقول صاحب الكشف الخ وهو مبتدأ خبره  
يدل الخ (قوله وهو حاضر) اى والهدد حاضر وهذه الجملة حالية وقوله لسائر  
متعلق بقوله لا يراه وحاصله ان سليمان جازم بعدم رؤيته مع حضوره ومتزدد في السبب  
المانع له من الرؤية مع حضوره هل هو سائر ستره عنه او غير ذلك ككونه خلفه او على  
يمينه او يساره فسأل الحاضرين عن ذلك السبب الذى منعه فقال لهم مالى لا ارى الهدد  
اى ما السبب في عدم رؤيتي له والحال انه حاضر هل هو سائر ستره عني او غير ذلك ككونه  
خلفي كذا قرر شيخنا العدوى وبواقفه ما في سم وفي ابن يعقوب في بيان كلام از مخشى  
المذكور هنا ما محصله ان سليمان لما نظر لمكان الهدد فلم يصره تردد في السبب المانع له  
من الرؤية هل هو سائر متعلق به فنعه من الرؤية مع كونه حاضرا وليس هو سائرا مع  
كونه حاضرا بل غيبته فلما تردد في ذلك السبب سأل الحاضرين عن ذلك السبب الذى  
اوجب له منع الرؤية من كونه سائرا او غيبته عنه بلاذن فقال لهم مالى لا ارى الهدد  
اى ما السبب في عدم رؤيتي له هل هو سائر ستره عني مع كونه حاضرا او غيبته بلاذن آه  
وربما كان التقرير الاول اقرب لكلام شارحنا وعلى كل من التقريرين فالمسؤل منه ليس  
حالا من احوال نفسه فلذا صح السؤال عنه (قوله وهو حاضر) لظنه حضوره (قوله  
او غير ذلك) اى ككونه خلفه (قوله ثم لاح) اى ظهر له لاعلى وجه الجزم بدليل قوله  
بعد ذلك كأنه يسئل الخ (قوله فاضرب عن ذلك) اى عما ذكر من الجزم بحضوره المشار  
له بقوله وهو حاضر والمراد اضرب السؤال الذى كان على وجه الاحتمال وتساوى  
الامر بين الاحتمال الاول هنا يناسب الاحتمال الاول المذكور سابقا والثاني هنا يناسب  
الثاني فيأمر وقوله فاضرب عن ذلك اى حال كونه مستفهما بقوله ام كان من الغائبين اى بل  
اكان من الغائبين فام منقطعة لامتصالة لان شر طها وقوع الهزيمة قبلها (قوله كأنه يسئل

ستره او غير ذلك ثم لاح له  
انه فائب فاضرب عن ذلك  
واخذ يقول اهو فائب  
كأنه يسئل عن صحة ما لاح  
له يدل على ان الاستفهام  
على حقيقته

قوله لظنه حضوره لعل  
الاصحوب حذفه بدليل  
قوله بعد فاضرب عن  
ذلك اى عما ذكر من الجزم  
بحضوره تأمل (مصححه)

عن صحة ملاح له ( اى هل ملاح له من كونه غائبا صحيح ام لا وضمير كانه لسليمان ) قوله يدل على ان الاستفهام على حقيقته ( كذا في بعض النسخ من غير زيادة لاقبل يدل وهى ظاهرة وبواهما قاله العلامة السيد في شرح المفتاح ونصه الذى يظهر مما ذكره صاحب الكشف جل مالى على حقيقة الاستفهام فيكون المعنى اى امر ثبت لى وتلبس بى في حال عدم رؤيتى الهدهد اهناط سائر او مانع آخر آه وفي بعض النسخ لا يدل على ان الاستفهام على حقيقته بادخال لا على يدل وهذه النسخة مشككة فان قوله على معنى انه لا يراه لسائر او غير ذلك والحال انه حاضر صريح في انه استفهام حقيقى عن السبب الذى اوجب منع الرؤية ماهو واجب عن هذه النسخة بان مراد الشارح عدم الدلالة قطعا لاحتمال ارادة التعجب وهذا لا ينافى ظهوره في حقيقة الاستفهام كما قال السيد فلا مخالفة بين كلام الشارح حتى على هذه النسخة وبين كلام السيد وحاصل ما في المقام ان عدم الرؤية قد يكون لحائل في جانب الرأى وقد يكون لحائل في جانب الرأى فقوله مالى لا ارى الهدهد ان كان استفهاما عن حائل في جانب الرأى يوجب عدم الرؤية فلا يمكن حل الاستفهام على حقيقته اذ لا معنى للاستفهام عن حال نفسه فهو مجاز عن التعجب وان كان الاستفهام عن حائل في جانب الرأى يوجب عدم الرؤية كالسائر فيجب ان يكون الاستفهام على حقيقته فان قصد به التعجب وجهل ارادة المعنى الحقيقى بمجرد الانتقال كان كناية وان قصده المعنى الحقيقى مع التعجب كان من مستبعات الكلام وبهذا ظهر الجمع بين كون الاستفهام على حقيقته وكونه للتعجب وظهر الجمع بين كلام الشارح من ان كلام صاحب الكشف لا يدل على ان الاستفهام على حقيقته على النسخة الثابتة وبين كلام السيد في شرح المفتاح القائل ان كلام صاحب الكشف ظاهر في ان الاستفهام على حقيقته لما علمت ان مراد الشارح عدم الدلالة قطعا ومراد السيد ظهوره في حقيقة الاستفهام آه عبد الحكيم ( قوله فابن تذهبون ) اى فليس القصد الاستفهام عن مذهب بل التنبيه على ضلالهم وانهم لا مذهب لهم ينبجون به والعلاقة بين الاستفهام المدلول لذلك اللفظ وبين التنبيه المذكور الزوم وبيان ذلك ان الاستفهام عن الشيء كالطريق في هذا المثال يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه اليه فاذا سلك طريقا واضحا للضلالة كان ذلك غفلة منه عن الالتفات لتلك الطريق فاذا تنبه عليه ووجه ذهنه اليه كان تنبيها له على ضلاله فالاستفهام عن ذلك يستلزم توجيه ذهنه اليه المستلزم للتنبيه على كونه ضلالا قال السيد فاستعمال صيغة الاستفهام في التنبيه المذكور من استعمال اسم المزموم في اللازم قال عبد الحكيم ولك ان يجعل اللفظ مستعملا في الاستفهام ليتوصل به الى التنبيه على طريق الكناية او يجعل اللفظ مستعملا في الاستفهام مع التنبيه على انه من مستبعات الكلام وكذا يقال فيما سيجئ بعد

(والتنبيه على الضلال نحو)  
فابن تذهبون والوعيد  
كقولك لمن يسيء الادب  
الم اؤدب فلانا اذا علم  
المخاطب (ذلك) وهوانك  
ادبت فلانا فيفهم معنى  
الوعيد والتخويف فلا  
يحمل على السؤال

واعلم ان استعمال اداة الاستفهام في التنبيه المذكور دون التوبيخ بكونه طريق ضلال  
يتضمن معنى لطيفا وهو الاشارة الى ان كون ذلك الامر ضلالا امر واضح يكفي  
في العلم به مجرد الالتفات وايهام ان المخاطب اعلم بتلك الطريق من التكلم من حيث  
اتباعه بالاستفهام الذي من شأنه انه انما يوجد لمن هو اعلم بالاستفهام عنه وكثيرا ما  
يؤكد استعمال الاستفهام في التنبيه على الضلال بالتصريح بالضلال فيقال  
لمن ضل عن طريق الصواب يا هذا الى اين تذهب قد ضللت فارجع وبهذا تعلم  
ان التنبيه على الضلال لا يخلو عن الانكار والنفي (قوله اذا علم المخاطب ذلك) هذا  
ظرف لمحذوف اي وانما يكون هذا وعيدا اذا علم المخاطب المسمى للادب ذلك التأديب  
الحاصل منك لفلان اي وانت تعلم انه يعلم ذلك فلا يحمل كلامك حيثئذ على الاستفهام  
الحقيقي لانه يستدعي الجهل وهو عالم انك عالم بتأديب فلان بل يحمله على مقصودك  
من الوعيد بقرينة كراهيتك للاساءة المقضية للزجر بالوعيد والعلاقة بين الاستفهام  
والوعيد اللزوم فان الاستفهام ينبه المخاطب على جزاء اساءة الادب وهذا يستلزم  
وعيده لاتصافه باساءة الادب فهو مجاز مرسل من استعمال اسم المزموم في اللزوم وذلك  
ان يجعل الكلام من قبيل الكناية بان يجعل اللفظ مستعملا في الاستفهام لينقل منه  
الى الوعيد او مستعملا فيهما على ان يكون الوعيد من مستبعات الكلام (قوله  
والتقرير) اي الاعتراف بالشيء واستعمال صيغة الاستفهام في ذلك مجاز مرسل  
علاقته الاطلاق والتقييد كما يأتي بيانه (قوله اي حل المخاطب) من اضافة المصدر  
للفعل اي حل التكلم المخاطب على الاعتراف بالامر الذي استقر عنده من ثبوت شيء  
او نفيه كما يأتي في نحو ليس الله بكاف عبده وانت قلت للناس الآية (قوله والجاه اليه)  
اي الى الاقرار والالغاء قوة الطلب وهذا تفسير لما قبله والجاه المخاطب للاعتراف  
بالامر يكون لغرض من الاغراض كأن يكون السامع منكرا لوقوع ذلك الفعل  
من المخاطب فتريد ان تسمعه منه من غير قصد لحقيقة الاستفهام المستلزم للجهل  
او يكون في السماع منه تلذذ بسبب المراجعة في الخطاب (قوله بايلا الخ) متعلق بمحذوف  
حال اي حال كونه ملتبسا بايلاء المقر به وهو ما يعرفه المخاطب للهمة والحال تفهم  
الشرطية ولذا قال الشارح اي بشرط ان يذكر الخ (قوله ما حل المخاطب الخ) اي لفظ  
حل المخاطب بقرينة قوله يذكر وقوله على الاقرار به اي بمدلوله (قوله من ايلاء  
المسؤل عنه الهمة) اي فاذا صرف الاستفهام للتقرير كان الوالى للهمة هو المقر به لان  
التقرير اي حل المخاطب على الاقرار تابع للاستفهام لان الجواب في الاستفهام  
اقرار بالاستفهام لجملة على الاقرار في الجملة فيعتبر في التقرير ما يعتبر في اصله والكاف  
في قول المصنف كما مر للتقديم اي ايلاء مثل الايلاء الذي مر في حقيقة الاستفهام  
وتوضيحه ان الهمة قد سبق انها تأتي للاستفهام وقد تأتي للتقرير وللانكار

(والتقرير) اي حل  
المخاطب على الاقرار بما  
يعرفه والجاه اليه (بايلاء  
المقر به الهمة) اي بشرط  
ان يذكر بعد الهمة ما حل  
المخاطب على الاقرار به  
(ككامل) في حقيقة  
الاستفهام من ايلاء المسؤل  
عنه الهمة تقول اضربت  
زيدا في تقريره بالفعل وأنت  
ضربت في تقريره  
بالفاعل وازيدا ضربت  
في تقريره بالفعل وعلى  
هذا القياس وقد يقال  
التقرير بمعنى التحقيق  
والثبوت

فإذا أنت لهما وليها المقر به والمنكر كإليها المستفهم عنه في حال كونها للاستفهام  
 وحينئذ فيأتى في حالة كونها للتقرير والانكار التفصيل الذى مر في الاستفهام  
 من كون المقر به او المنكر اما الفعل او الفاعل او المفعول او الحال او غيرها من الفضلات  
 فحتى كان المقر به او المنكر واحدا من هذه كان واليا للهمزة كما ان المستفهم عنه اما ان يكون  
 هو الفعل او الفاعل او المفعول او الحال او غيرها من الفضلات فحتى كان المستفهم عنه  
 واحدا من هذه كان واليا للهمزة (قوله في تقريره) اى المخاطب بالفعل اى اذا اردت  
 ان تجعله على الاقرار بالفعل فانت عالم بانه ضربه ولكن قصدت تقريره بالفعل لغرض  
 من الاغراض التى مرّت ونحوها (قوله وأنت ضربت في تقريره بالفاعل) اى  
 المسمى لا الاصطلاحى لان انت مبتدأ ومثله قوله تعالى حكاية مانت فعلت هذا  
 بالهنا يا ابراهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان  
 بل حمله على الاقرار بان الكسر لم يكن الامنه ويدل لهذا اشارتهم للفعل في قوله تعالى  
 مانت فعلت هذا فانها تقتضى ان المطلوب الاقرار بالفاعل لا بالفعل وقول ابراهيم لهم  
 بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت اولم افعل (قوله  
 وعلى هذا القياس) اى قياس بقية الفضلات فتقول افي الدار زيد في تقريره بالمرور  
 واراكبا جئت في تقريره بالحال (قوله وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبت)  
 اى كما يقال بمعنى حل المخاطب على الاقرار بما يعرفه اى انه يطلق باطلاقين بطريق  
 الاشتراك والذى قصده المصنف من المعنيين هو المعنى الاول اعنى حل المخاطب  
 على الاقرار بما يعرفه ولذا اقتصر الشارح عليه في حل المتن والدليل على ان المصنف  
 قصد ذلك المعنى لفظه في قوله بعد بآلاء المقر به اذ لو قصد المعنى الآخر لقال بآلاء  
 المقرر وحذف قوله به وعطف التثبيت على التحقيق في كلام الشارح للتفسير فالمراد  
 بالتحقيق تحقيق النسبة وتثبيتها واعلم ان استعمال الاستفهام في كل من معنى التقرير  
 بالجواب مع سبق جهل المستفهم فاستعمل لفظه في مطلق طلب الاقرار ثم في طلب  
 الاقرار من غير سبق جهل وقول بعضهم العلاقة الزوم لان الاستفهام عن امر معلوم  
 للمخاطب يستلزم حمله على اقراره لكونه معلوما له فيه ان الزوم لا يكفي في بيان العلاقة  
 لوجوده في جميع العلاقات والعلاقة في الثاني قبل الاطلاق والتقييد لان الاستفهام عن  
 الشيء يستلزم تحقيقه وتثبيته بالجواب فاستعمل اللفظ في مطلق التحقيق والتثبت وفيه  
 ان هذا ليس هو الاطلاق والتقييد المتبرع علاقة كما هو ظاهر وقيل ان العلاقة الزوم لان  
 الاستفهام يلزمه التحقيق والتثبت وفيه ما مر من البحث فاعل الاولى ان استعمال  
 الاستفهام في التحقيق على طريق الكناية او انه من مستبعات الكلام كما مر (قوله بمعنى  
 انك ضربته البتة) قال سري نغى ان يكون المراد انه ان كان ضرب المخاطب مجهولا

لنفسه فالقصد اخباره به على وجه التثبيت وان كان معلوماه فالقصد تثبيت اعلامه  
 بكونه معلوما كما أنه يقول هذا معلوم قطعا فلا تطمع في انكاره فتأمل (قوله والانكار)  
 بالجز عطف على الاستبطاء وقوله كذلك حال من الانكار والشارح اليه التقرير اى حال  
 كون الانكار مماثلا للتقرير في ايلاء المنكر الهمة يقول الشارح بايلاء الخ بيان للمراد  
 من التشبيه وانظر لم فصل الشارح بين المفسر والمفسر بالثال وذكر مثالا لما يكون المنكر  
 فيه المفعول مع ان مثال المصنف وهو قوله اغير الله تدعون مثال له فلو ذكر التفسير  
 قبل المثال ووطأ لثال المصنف بقوله والمفعول كان احسن وفي بعض النسخ اسقاط  
 المثال بعد قوله كذلك وعليه فلا اشكال والعلاقة بين الاستفهام والانكار ان المستفهم  
 عنه مجهول والمجهول منكر اى ينفي عنه العلم فاستعمل لفظ الاستفهام في الانكار لهذه  
 الملازمة الصحيحة للمجاز الارسالى بعرفة القرائن الحالية قاله ابن يعقوب وذكره غيره  
 ان انكار الشيء بمعنى كراهته والنفرة عن وقوعه يستلزم عدم توجه الذهن اليه وهو  
 يستلزم الجهل به والجهل يقتضى الاستفهام والاحسن ان يقال ان استعمال الاستفهام في  
 الانكار اما كناية او انه من مستبعدات الكلام كامر (قوله اغير الله تدعون) قاله اسمعيل  
 والمنكر كون المدعو غير الله (قوله بايلاء الخ) وذلك لان ما ل الانكار الى النفي فكما ان  
 اداة النفي تدخل على ما يريد نفيه كذلك تدخل ايضا على ما يريد انكاره من الفعل وما بعده  
 (قوله ائقتلنى الخ) تمامه \* ومنونة زرق كاشال اغوال قال الشارح في اول بحث  
 التشبيه اى ائقتلنى ذلك الرجل الذى توعدنى والحال ان مصاجعى سبب منسوب الى  
 مشارف الين وسهام محدودة النصال صافية نجلوة آه وهذا يقتضى ان قوله ائقتلنى  
 بايلاء التمنية لا بصيغة الخطاب وانما لم يكن هذا من انكار الفاعل اعنى كون ذلك  
 الرجل بخصوصه قاتلا وانما يقتله غيره لان الشاعر ذكر ما هو مانع من الفعل حيث قال  
 والمشر في الخ فانه مانع من قتل ذلك الرجل ومن غيره لانه لكل اجد لانهذا الرجل  
 فقط وحيث فلا يكون الانكار متوجها للفاعل لعمره بوخود المانع فحين ان يكون  
 الانكار متوجها الى نفس الفعل (قوله والفاعل) اى القوى لا الاصطلاحى كما مر  
 (قوله اهم يقسمون الخ) اى فالنكر كونه هم القياسيين لانفس القسمية للرجحة لان  
 القاسم لها هو الله تعالى (قوله اغير الله اتخذ وليا) فالنكر كون المتخذ غير الله واما  
 اصل الاتحاد فلا يتعلق به انكار وهذا بخلاف قوله تعالى ماتخذ اصناما آلهة فان  
 الاتحاد منكر وغير مسلم (قوله واما غير الهمة الخ) هذا جواب عما يقال ان تشديد  
 المصنف بالهمة في قوله بايلاء التقرير به الهمة وقوله بعد والانكار كذلك يقتضى ان  
 كلا من التقرير والانكار لا يكون بغير الهمة وليس كذلك (قوله فيمضى للتقرير  
 والانكار) هذا جواب اما وقد جذف بجوابها في الطول وهو بائع (قوله هذه  
 التفاصيل) اى من ان التقرير يكون لما وليها من الفعل او الفاعل او المفعول او غيره من

فيقال اضربت زيدا بمعنى  
 انك ضربته البتة (والانكار  
 كذلك نحو اغير الله تدعون)  
 اى بايلاء المنكر الهمة كالفعل  
 في قوله ائقتلنى والمشرقى  
 مصاجعى والفاعل في قوله  
 تعالى اهم يقسمون رجحة  
 ربك والمفعول في قوله تعالى  
 اغير الله اتخذ وليا واما غير  
 الهمة فيمضى للتقرير والانكار  
 لكن لا يجرى فيه هذه  
 التفاصيل ولا يكثر كثرة  
 الهمة فلذا لم يبحث عنه

الفضلات ومن ان الانكار كذلك يكون لما وليهما من الفعل او الفاعل او المفعول او غيره  
 من الفضلات ووجه ذلك ان غيرها انما يكون لشيء مخصوص فهل مثلا موضوعه اطلب  
 التصديق فاذا استعملت في التقرير او الانكار كانت لتقرير النسبة الحكمية او انكارها  
 فقط كما يقال هل زيد عاجز عن ان ياتي عند ظهوره بنجزة وغيره هل من ادوات الاستفهام  
 يعني ما عدا الهمزة انما يكون للتقرير بما يطلب تصويره بها وهو مدلولاتها ولا تنكاره  
 من العدد والزمان والمكان والحال والعامل وغيره ككم اعتك ومن ذا ضربت وماذا  
 صنعت معكم عند قيام التريفة في الكل على ان المراد التقرير او الانكار وحينئذ فلا ياتي  
 في غير الهمزة ان يكون لتقرير او انكار كل ما وليهما من فعل او فاعل او مفعول او غيره  
 من الفضلات (قوله ومنه اليس الله الخ) انما فصله لان فيه الاعتبار بين انكار النفي  
 وتقرير الاثبات او لما في هذا المثال من الخلاف كما ياتي بيانه (قوله للانكار) اي الابطال  
 كما في المعنى (قوله اليس الله بكاف عبده) اي فليس المراد به الاستفهام بل المراد انكار  
 ما دخلت عليه الهمزة وهو عدم الكفاية فيكون المراد الاثبات فلذا قال المصنف  
 اي الله كاف له فانكار النفي ليس مقصودا بالذات بل وسيلة للاثبات على ابلغ وجه  
 وهذا الكلام رد على من يوهن من الكفرة ان الله تعالى ليس بكاف عبده (قوله لان  
 انكار النفي نفي له) اي للنفي وهذه مقدمة صغرى والكبرى المذكورة في المتن وبمجموعهما  
 دليل على ما ذكر من ان المراد من الآية الاثبات (قوله ونفي النفي اثبات) اي للنفي وانما  
 كان كذلك لانه لا واسطة بينهما فحيث اتني احدهما ثبت الآخر فالسم واذا تأملت  
 امثلة الانكار وجدت معنى النفي في جميعها لكن تارة يكون لنفس المذكور وتارة يكون  
 لياقته وانما كما في اعصيت ربك الآتي وبهذا تعلم صحة اطلاق ان الاستفهام  
 الانكاري في معنى النفي (قوله وهذا المعنى) اي تحقيق ان الله تعالى كاف عبده (قوله  
 ان الهمزة فيه) اي في هذا التركيب وهو اليس الله بكاف عبده (قوله لتقرير بما دخله  
 النفي) وعلى هذا فيصح ان يقال ان الهمزة فيه للتقرير كما يصح ان يقال انها للانكار  
 ومثل اليس الله بكاف عبده قوله تعالى الم نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما فقد  
 يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير ليس  
 يجب ان يكون بما دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب من الكلام الذي دخلت  
 عليه الهمزة من اثبات كما في آية اليس الله بكاف عبده او نفي كما في آية أأنت قلت للناس  
 الخ ومن هذا تعلم ان شرط المصنف فيما سبق ايلاء المقر به الهمزة ليس كليا كذا ذكر  
 القناري وفي الغني ان قلت ان جعل الهمزة فيما ذكر للتقرير لا يناسب ماسر للمصنف  
 من ان المقر به يجب ان يلي الهمزة والوال للهمزة هنا النفي والهمزة ليست لتقريره  
 بل لتقرير المنفي قلت ماسبق محمول على ما اذا اريد التقرير بمقر من فعل او فاعل او مفعول  
 او غير ما غني اريد التقرير بواحد منها ويجب ان يلي الهمزة وما هنا محمول على ما اذا اريد

(ومنه) اي من مجي  
 الهمزة للانكار  
 ( اليس الله بكاف  
 عبده اي الله كاف  
 له) لان انكار النفي  
 نفي له ( ونفي النفي  
 اثبات وهذا ) المعنى  
 ( مراد من قال ان  
 الهمزة فيه للتقرير )  
 اي لجل المخاطب على  
 الاقرار بما دخله  
 النفي) وهو الله كاف  
 (لأن النفي) وهو ليس  
 الله بكاف فالتقرير  
 لا يجب ان يكون  
 بالحكم الذي دخلت  
 عليه الهمزة بل بما  
 يعرف المخاطب

التقرير بالحكم فإذا أريد ذلك فلا يكون بما دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه  
 المخاطب من ذلك الحكم الذي اشتمل عليه الكلام الذي فيه الهمزة وإن لم يكن والبالها  
 كما ذكره الشارح أنه وهو موافق لما ذكره الفناري من أن اشتراط المصنف فيما سبق  
 إيلا المقر به الهمزة ليس كليا وذكر العلامة يس أن قول الشارح فالتقرير لا يجب الخ  
 أي عند القائل أن الهمزة في الآية المذكورة ونحوها للتقرير كان مخشريا في بعض  
 المحال لا عند المصنف لأن الهمزة في هذا عنده للانكار لا للتقرير وإن قول من قال  
 أن قول المصنف سابقا والتقرير بإيلا المقر به الهمزة لا يصح كليا فيه نظر لأن  
 المصنف لا يوافق هذا القائل في جعل الهمزة للتقرير في هذا بل جعلها للانكار ولا شك  
 أن المنكر ولي فيها الهمزة ولما في هذا المثال من الخلاف فصله بقوله ومنذ حينئذ فكلام  
 المصنف يصح كليا على مخناره (قوله من ذلك الحكم) أي مما يتعلق بذلك الحكم  
 الداخلة عليه الهمزة مثلا أنت قلت للناس الخ الحكم فيه ثبوت قوله للناس انخذوني  
 الخ والذي يتعلق به عدم القول لهم ذلك (قوله أثباتا ونفيا) تعميم فيما يعرفه المخاطب  
 من الحكم الذي اشتمل عليه الكلام الذي فيه الهمزة أي كان ما يعرفه المخاطب أثباتا ونفيا  
 أي إذا أثبت أو نفى أو مثبتا ونفيا (قوله وعليه) أي وقد ورد عليه أي على النقي (قوله  
 بما يعرفه عيسى من هذا الحكم) أي مما يتعلق بهذا الحكم وهو أنه لم يقل انخذوني  
 وأمي الهين من دون الله فإذا أقر عيسى بما يعلم وهو أنه لم يقل ذلك انقطعت أوهام  
 الذين ينسبون إليه ادعاء الألوهية وكذبهم أقراره وإقامة الحجة عليهم (قوله لا بانه  
 قد قال ذلك) أي لا التقرير بانه قد قال ذلك إذ قول هذا مستحيل في حقه عليه السلام  
 ثم إن ظاهره أنه لو كان التقرير على ظاهره كان بالفعل مع أن الذي ولي الهمزة الفاعل  
 فعلى مقتضا، كان الظاهر أن يقول لا بانه قد قال ذلك دون غيره (قوله وقوله) مبتدأ  
 وجلة والانكار كذلك مقول القول وقوله دل خير قوله يعني أن قول المصنف والانكار  
 كذلك دل بموه على ما قال الشارح كما هو ظاهر أنه ليس مقصورا على انكار  
 غير الفعل بل معناه أن المنكر سواء كان فعلا أو اسما فاعلا أو مفعولا أو غيرهما من المتعلقات  
 يجب أن يلي الهمزة كالمقر به (قوله ولما كانه) أي لانكار الفعل صورة أخرى الخ  
 وضابطها أن يلي الهمزة معمول الفعل المنكر ثم يعطف على ذلك المعمول بام وبغيرها  
 وسواء كان معمول الفعل الوالي للهمزة مفعولا كما في مثال المصنف قال في المطول أو كان  
 فاعلا نحو أزيد ضربك أم عمر ولمن يردد الضرب بينهما وهو مبني على مذهب من يجيز  
 تقديم الفاعل على عامله أو كان ظرفا زمانيا أو مكانيا نحو أفي الليل كان هذا أم في النهار  
 لمن يردد الكون فيهما أوفى السوق كان هذا أم في المسجد لمن يردد الكون فيهما  
 إلى غير ذلك من معمولات هذا ولم لا يكون لانكار غير الفعل صورة أخرى كأمم الفاعل  
 مثلا أزيد ضاربك أم عمر ولعين الدليل الذي ذكره الشارح والماتن فإن ثبت هذا لم يكن

من ذلك الحكم أثباتا  
 أو نفيا وعليه قوله  
 تعالى أنت قلت  
 للناس انخذوني  
 وأمي الهين من دون  
 الله فإن الهمزة فيه  
 للتقرير أي بما يعرفه  
 عيسى عليه الصلاة  
 والسلام من هذا  
 الحكم لا بانه قد يقال  
 ذلك فافهم وقوله  
 والانكار كذلك  
 دل على أن صورة  
 انكار الفعل أن يلي  
 الفعل الهمزة  
 ولما كان له صورة  
 أخرى لا يلي فيها  
 الفعل الهمزة أشار  
 إليها قوله (ولانكار)  
 الفعل صورة أخرى  
 وهي نحو أزيد  
 ضربك أم عمر  
 لمن يردد الضرب  
 بينهما

حل الفعل في المتن على معناه القوي (قوله لمن يردد الخ) اي حاله كونه مقولاً لمن يردد  
الضرب بينهما الخ (قوله من غير ان يعتقد الخ) بيان لتزديد المخاطب الضرب بينهما  
وكان الاولى ان يقول بان يعتقد عدم تعلقه بغيرهما والا فاذكره الشارح لا يصح  
لانه يصدق بما اذا كان المخاطب خالي الذهن عن تعلقه بثالث في نفس الامر بخلاف ما  
اذا اعتقد عدم تعلقه بغيرهما فان النفي حينئذ يكون للفعل من اصله والحاصل  
ان المراد بتزديده الضرب بينهما ان يعتقد الحاضر تعلقه في نفس الامر باحدهما  
من غير تعيين له (قوله فاذا انكرت تعلقه بهما) فيه اشارة الى ان المنكر ابتداء  
هو المفعولان من حيث كونهما متعلق الفعل فان انكارهما من هذه الجنبية يستلزم  
انكار الفعل لانها محله ونفي المحل يستلزم نفي الخلال فانكارهما من هذه الجنبية للتوصل المقصود  
بالذات وهو انكار الفعل كذا في سم (قوله لانه لا بدله من محل يتعلق به) وقد انحصر  
ذلك المحل في زيد وعمرو على التزديد باعتبار اعتقاد المخاطب وقد نفي المنكلم ذلك المحل  
فلزم انتفاء الفعل من اصله وحاصله ان المخاطب اذا ادعى حصول الضرب بانحصاره  
في زيد وعمرو على التزديد كان هذا حصر المحل في احدهما فاذا قلت له ازيدا ضربت  
ام عمرا بادخال همزة الانكار على احدا الامرين وادخال ام على الآخر كنت منكرا  
ان يكون محله احدهما وانكار محل الضرب انكار لازمه وانكار اللازم مستلزم  
لانكار المزموم بهذا الاعتبار صار انكار التعلق باحدهما كناية عن انكار اصل الفعل  
فالهمزة هنا استعملت استعمال الكنايات لانها موضوعة لانكار ما يليها كذا قرر شيخنا  
العدوي قال العلامة البيهقي وههنا شيء وهو انه ان اريد ان موالاة الهمزة  
للفعل في الانكار تدل على نفي اصل الفعل ولو ذكره مفعول وموالاة الفعل تدل  
على نفيه عن المفعول المذكور خاصة الا في صورة التزديد كما هو ظاهر عبارة المصنف  
لم يصح لانه متى ذكر المفعول تقديم او تأخر لم يدل الا على نفي الفعل حال كونه متعلقا  
بذلك المفعول وان اريد ان موالاة تدل بشرط ان لا يذكره معمول سوى الفاعل لم يتجه  
قوله ولانكار الفعل صورة اخرى لان هذا اخصر اعني حصر الضرب مثلاً في مفعولين  
او اكثر يوجب انكار الفعل ولو في حال موالاة الفعل حال كونه متعلقا بالمفعول واذا لم يكن  
حصر فالانكار للفعل التعلق بذلك المفعول تقدم ذلك المفعول او تأخر لا لاصل  
الفعل فكيف يجعل التأخير دائماً لانكار اصل الفعل والتقديم لانكار بشرط الحصر  
فالتقديم والتأخير حينئذ متساويان فكيف يخص التقديم بكونه صورة اخرى مع الحصر  
والفرض ان الصورة مع التأخير ايضا بشرط الحصر والحاصل ان حصر التعلق  
لا بد منه ولي الفعل ام لا عطف عليه بأمر وشبههما لا حيث اريد نفي اصل الفعل وان لم يكن  
حصر لم يقد نفي اصل الفعل تقدم معمول او تأخر ثم اذا قيل مثلاً ازيدا ضربت  
احتمل ان يراد ما ضربت زيدا بل غيره بارجحية وان يراد ما ضربت زيدا من غير تعرض

من غير ان يعتقد تعلقه  
بغيرهما فاذا انكرت تعلقه  
بهما فقد نفى عن اصله  
لانه لا بدله من محل يتعلق به



لما سواه وأذا قيل اضربت زيدا احتمل على وجه الفساوي نفي ضرب زيد فقط مع ضرب الغير تأمل انتهى (قوله والانكار) أي الاستفهام الانكاري وهو من انكر عليه اذا نهاه (قوله اما للتوبيخ) ظاهره ان الانكار لا يخرج عن هذه الاقسام فتكون الامثلة السابقة داخله في هذه الاقسام كقوله اغير الله تدعون فيجوز ان يكون للتوبيخ اي لا ينبغي ان يكون ونحو قوله اتقتلني الخ للتكذيب في المستقبل اي لا يكون هذا وهكذا قاله سم وقوله اما للتوبيخ اي التعبير والتفريع على امر فتوقع في الماضي او على امر خيف وقوعه في المستقبل بان كان المخاطب بصدد ان يوقعه في القسم الاول يفسر التوبيخ بما يقتضي الوقوع اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان لان العرف انك انما تقول ما كان ينبغي لك هذا يافلان اذا صدر منه وفي القسم الثاني يفسر بما لا يقتضي الوقوع اي لا ينبغي ان يكون هذا الامر الذي انت ابها المخاطب بصدد عمله وقصده فالغرض من التوبيخ التدم على ماض والارتداع عن مستقبل (قوله ما كان ينبغي الخ) هذا اذا كان التوبيخ على امر واقع في الماضي لان المتنى انما هو الانباء واما الفعل فهو واقع (قوله نحو اعصيت ربك) اي نحو قولك لمن صدر منه عصيان اعصيت ربك اي ما كان ينبغي لك ان تعصيه (قوله فان العصيان واقع) فلا يكون الانكار فيه للتكذيب (قوله وما يقال الخ) حاصله ان الانكار التوبيخي اذا كان لما وقع في الماضي لتضمنه للوقوع والتقرير يقال في الاستفهام في امثله انه للتقرير بمعنى التحقيق والتثيت اي تحقيق ما يعرفه المخاطب من الحكم في هذه الجملة لما سبق من ان التقرير يقال بهذا المعنى (قوله او لا ينبغي ان يكون) هذا اذا كان الانكار للتوبيخ على امر خيف وقوعه في المستقبل (قوله نحو اتعصى ربك) اي نحو قولك لمن هم بالعصيان ولم يقع منه اتعصى ربك اي ان هذا العصيان الذي انت بصدد عمله لا ينبغي ان يصدر منك في الاستقبال وهذا التوبيخ لا يقتضي وقوع الموع عليه بالفعل كما هو ظاهر واما يقتضي كون المخاطب بصدد الفعل كذا ذكر العلامة العقبوني وفي عبد الحكيم ويس ان تفسير الانكار التوبيخي لا ينبغي ان يكون بصفة المستقبل اذا كان الموع عليه واقعا في الحال او بصدد الوقوع في المستقبل فيصح ان يقال لمن تلبس بالعصيان اتعصى ربك اي لا ينبغي ان يتحقق ويحدث منك هذا العصيان الذي تلبست به كما يصح ان يقال ذلك لمن هم به ولم يقع منه ولا ينافي ما قاله الشيخان ذكران في التفسير بقوله لا ينبغي ان يكون لان ان وان خلصت المضارع للاستقبال لا تخلص يكون له بل هي محتملة للحال معها (قوله او للتكذيب) عطف على قوله للتوبيخ ويسمى الانكار التكذبي بالانكار الابطالي ايضا وقوله في الماضي اي فيكون بمعنى لم يكن وحاصله ان المخاطب اذا ادعى وقوع شيء فيما مضى او نزل منزلة المدعى له اتى بالاستفهام الانكاري تكذيبا له في مدعاه (قوله افاصفاكم ربكم الخ) اي خصكم وهذا خطاب لمن اعتقد ان الملائكة بنات الله

(والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون) ذلك الامر الذي كان (نحو اعصيت ربك) فان العصيان واقع لكنه منكر وما يقال انه للتقرير فغناه التحقيق والتثيت (اولا) ينبغي ان يكون نحو اتعصى ربك او للتكذيب في الماضي (اي لم يكن نحو افاصفاكم ربكم بالبين) اي لم يفعل ذلك (او) في المستقبل اي (لا يكون)

وان المولى خصنا بالذكور وخص نفسه بالنسب اولى يكن الله خصكم بالافضل  
الذى هو الاولاد الذكور واتخذ لنفسه اولاداً ونهم وهم البنات بل انتم كاذبون  
في هذه الدعوى لتعاليم سبحانه وتعالى عن الولد لمطلقا فليس المراد توبيخهم بل تكذيبهم  
فيما قالوه لان التوبيخ بصيغة الماضي على فعل حصل من الخطاب ( قوله اوفى  
المستقبل ) اى فيكون بمعنى لا يكون قال سم سكت عن الحال لعدم تأنيده اذ العاقل  
لا يدعى التلبس بما ليس متلبسا به حتى يكذب نعم يتأني فيه نفي الانباء والبيافة  
آه كلامه وفي ابن يعقوب والاطول ان الانكار الابطالي اذا كان بمعنى لا يكون  
يكون للحال وللأستقبال وكان المصنف سكت عن الحال لانه اجزاء من الماضي والمستقبل  
وتأمله ( قوله انزكموها ) الهمة للاستفهام ونلزم فعل مضارع مرفوع بالضممة  
والكاف مفعول به والميم علامة الجمع والواو للاشباع وضم الميم واجب حيث وليها ضمير  
متصل كاهنا عند ابن مالك راجع مع جواز السكون عند سيويه ويونس وقد فرى  
انزكموها بالسكون كذا في بس ( قوله تلك الهداية ) تفسير للضمير المنصوب وهو الهاء  
والهداية في الاصل الدلالة الموصلة للطلب اريد بها هنا ما يترتب عليها بحسب الشأن  
من اتباع الشرع الذي قامت عليه الادلة والعمل به اوان المراد بالهداية هنا الاهتداء  
وعليه فالإلزام به من حيث الاكراه على ما هو سبب في حصوله من اتباع الشرع والعمل به  
( قوله او الحجة ) اى قامت على العمل بالشرع والاكراه عليهما من حيث إلزام قبولها  
فيترتب على ذلك العمل بالشرع اى لانكرهكم على قبول تلك الحجة المترتبة على قبولها  
العمل بالشرع ( قوله بمعنى انكرهكم على قبولها ) اى الحجة اذهى التي يناسبها  
القبول فهو راجع للاحتمال الثاني وقوله ونفسركم اى نفسركم ونكرهكم على الاسلام  
وهذا مناسب للتفسير الاول اعني الهداية فهو راجع له على طريق اللف والنشر المشوش  
كذا قرر شيخنا العدوى وقوله ونفسركم من القسر وهو القهر يقال قسره على امر  
قسرا من باب ضرب قهره فهو مرادف لنكرهكم لكن تفتن في التعبير واعلم ان مثل هذا  
الخطاب يذكر لاسقاط اشارة العداوة الموجهة لفترة الكافرين ولاظهار دمد حاجة الناصح  
الى قتال المنصوح لان المنفعة المنصوح فانك اذا نصحت رجلا ثم احسنت منه بالاباية  
فقلت له لست اقهرك على قبول فحصى ولا اقاتلك على تركه وانما على البلاغ والنصح  
كان ذلك ادعى للقبول لما فيه من ترك الاقتصار على عدم السماع والقبول فانهم  
للايقال ان مثل هذا الخطاب يفهم الترخيص في التكليف وترك المبالغة في الغرض كذا  
ذكر يعقوبى ( قوله والحال انكم لها كارهون ) الظاهر ان هذه الحال مؤكدة لما  
استلزمه العامل اعني نلزمكم لان الإلزام بالشئ يقتضى كراهته ( قوله يعنى لا يكون هذا  
الإلزام ) اى لا يكون معنى إلزام الامة الهداية ولا قبول الحجة الدالة على العمل بالشرع لان  
هذا لا يكون الا من الله فالذى على البلاغ لا الاكراه وهذا الكلام من نوح عليه السلام لقومه

نحو انزكموها ) اى  
انزكمكم تلك الهداية او  
الحجة بمعنى انكرهكم على  
قبولها ونفسركم على  
الاسلام والحال انكم لها  
كارهون يعنى لا يكون  
هذا الإلزام

الذين اعتقدوا انه يقهر الله على الاسلام ولا يقال ان هذا الكلام يقتضى عدم الامر  
 بالجهاد مع انه مأمور به قطعا لانا نقول لم يرسل بالجهاد احد من الانبياء الا نبينا محمد  
 صلى الله تعالى عليه وسلم كذا قرره شيخنا العدوى وقد تين بما تقرر ان التوبيخ يشارك  
 التكذيب في النفي ويختلفان في ان النفي في التوبيخ متوجه لغير مدخول الهمة وهو الانباء  
 ومدخولها واقع او كما لواقع وفي التكذيب يتوجه لنفس مدخولها فمدخولها غير واقع  
 فانهم (قوله والتهم) اى الاستهزاء والسخرية (قوله اختلفوا في انه الخ) اى في جواب  
 انه الخ لان الاختلاف انما هو في جواب هذا الاستفهام لافيه (قوله او كل واحدنا)  
 ظاهره كان العطف بحرف مرتب كالفاء ثم وحتى او كان غير مرتب كالواو او وام ونقل  
 بعضهم عن الكمال بن الهمام ان محل هذا الخلاف ما لم يكن العطف بحرف مرتب  
 والا كان كل واحد معطوفا على ما قبله اتفاقا واعلم ان ثمة الخلاف الذى ذكره الشارح  
 يظهر فيما اذا كان المعطوف عليه اولا ضميرا مجرورا فعلى القول بان الجميع معطوف  
 على الاول لابد من اعادة الخافض مع الجميع عند غير ابن مالك وعلى القول بان كل واحد  
 معطوف على ما قبله فلا يحتاج لاعادته الامع الاول كما في مررت بك وبزيد وعمر  
 (قوله الهزؤ والسخرية) اى بشيب وصلاته فكانهم لعن الله عليهم يقولون لا قربة لك  
 توجب اخنصاصك بامرنا ونهينا الا هذه الصلاة التى تلازمها وليست هى ولا انت  
 بشئ وبهذا الاعتبار صارت الصلاة بما يشك في كونه سببا للامر فتنب الامر لها  
 مجازا عقليا من الاسناد السبب في الجملة وهذا غير المجاز القوى الذى في هذا التركيب  
 باعتبار اداة الاستفهام وذلك ان الاستفهام عن الشئ يقتضى الجهل به والجهل به يقتضى  
 الجهل بفائدته والجهل بفائدته يقتضى الاستخفاف به وهو ينشأ عنه الهزؤ فهو مجاز  
 مرسل علاقته الزوم كذا قبل والاحسن ان يكون استعمال اداة الاستفهام في التهمك  
 من باب الكناية او يجعل التهمك من مستبعات الكلام كما مر نظيره قوله لاحقيقة  
 (الاستفهام) اعنى السؤال عن كون الصلاة آمرة بما ذكر (قوله والتحقيق) العلاقة بينه  
 وبين الاستفهام الزوم وذلك لان الاستفهام عن الشئ يقتضى الجهل به وهو يقتضى  
 عدم الاعتناء به لان الشئ المجهول غير ملتفت اليه وعدم الاعتناء بالشئ يقتضى استحقاره  
 فاستعمال الاستفهام في التحقير اما مجاز مرسل على ما قبل او انه كناية وهو اولى او انه  
 من مستبعات الكلام وذلك لانه اذا كنت عارفا بالسؤال عنه وقلت في مقام الاحتقار  
 من هذا فكذلك تفرضه شيئا آخر غير المشاهد المعلوم وتسل عنه ولم ترض بحاله فيقول  
 التحقير وصرت كائنك قلت هذا شخص مستحق به حقير كذا قرر شيخنا العدوى واعلم  
 ان التحقير عد الشئ حقيرا والاستهزاء عدم المبالاة وان كان كبير اعظما في نفسه ورعا  
 اتحد محلها وان اختلفا مفهومهما لما بينهما من الارتباط في الجملة لجهة نشأة احدهما

(والتهمك) عطف على  
 الاستبطاء او على الانكار  
 وذلك انهم اختلفوا في انه  
 اذا ذكر معطوفات كثيرة  
 ان الجميع معطوف على  
 الاول او كل واحد عطف  
 على ما قبله (نحو اصلوتك  
 تامرت ان نترك ما بعد آباؤنا)  
 وذلك ان شعبيا عليه الصلاة  
 والسلام كان كثير الصلوة  
 وكان قومه اذا ارادوه بصلى  
 نضحوا واقصدوا بقولهم  
 اصلوتك تامرت الهزؤ  
 والسخرية لاحقيقة الاستفهام  
 (ولتحقير نحو من هذا)  
 استحقارا بشأنه

من الآخر (قوله مع انك تعرفه) اى تعرف هذا المشار اليه (قوله والتهويل) اى  
التفخيم والتفخيم لشأن المستفهم عنه لينشأ عنه غرض من الاغراض وهو فى الآية  
تاكيد شدة العذاب الذى نجاهته بنوا اسرائيل واستعمال اداة الاستفهام فى التهويل  
بجاء مرسل علاقته المسببية لانه اطلق اسم السبب وازيد السبب لان الاستفهام  
عن الشئ مسبب عن الجهل به والجهل به مسبب عن كونه هائلا لان الامر الهائل  
من شأنه عدم الادراك حقيقة اودعاء (قوله بلفظ الاستفهام) اى والجملة استئنافية  
لتهويل امر فرعون المفيد لنا كد شدة العذاب بسبب انه كان متمردا معاندا لا كيف  
عتوه (قوله على اختلاف الرايين) اى فى الاسم الواقع بعدم الاستفهامية فلا خفى  
يقول ان الاسم مبتدأ مؤخر ومن الاستفهامية خبر مقدم وسيويه يقول بعكس ذلك  
(قوله وهو ظاهر) اى لان الله لا يخفى عليه شئ حتى يستفهم عنه (قوله بل المراد انه)  
اى المولى سبحانه وتعالى وقوله العذاب اى عذاب فرعون لبنى اسرائيل (قوله بالشدة) اى  
بما يدل على شدة وقطاعة امره اى شناعته وقباحته حيث قال سبحانه وتعالى من العذاب  
المهين ولا شك ان وصف العذاب بكونه مهينا لمن عذب به يدل على شدة وشناعته  
(قوله زادهم) اى زاد المخاطبين تهويلا واصل التهويل حصل من قوله المهين  
(قوله اى هل تعرفون من هو الخ) اى هل تعرفون الذى هو فى ذلك غاية فخر هو  
محذوف اى هل تعرفون فرعون الذى هو غاية فى عتوه المفرط اى طغيانه الشديد وشكيبته  
الشديدة اى تكبره ونجبره الشديدين قتوله فى فرط عتوه وشدة شكيبته من اضافة  
الصفة للموصوف والشكيبه فى الاصل جاد يجعل على انقب الفرس كتيبه هنا عن التكبر  
والجبر والظلم (قوله فاظنكم بعذاب الخ) اى فهو اخوف واشد وقد نجحكم منه  
فلتشكرونى (قوله يكون المعذب به) بكسر الدال على صيغة اسم الفاعل ويدل على ذلك  
قوله بعد زيادة لتعريف حاله وتهويل عذابه فان الهاء فى حاله وعذابه لفرعون كما  
هو ظاهر والضمير فى مثله يرجع لمن هو ملتبس بفرط العتو وشدة الشكيبه وتوضيح  
ما فى المقام ان تقول ان المراد بهذا الاستفهام تفضيح امر فرعون والتهويل بشأنه وهو  
مناسب هنا لانه لما وصف عذابه بالشدة وزيادة فى الامتنان على بنى اسرائيل بالانجاء منه  
هول بشأن فرعون وبين قطاعة امره ليعلم بذلك ان العذاب النجى منه غاية فى الشدة  
حيث صدر من هو شديدا لشكيبه عظيم العتو فكأنه قيل نجسناهم من عذاب  
من هو غاية فى العتو والتجبر وناهيك بعذاب من هو مثله وحينئذ فاللئى انكم تشكرونى  
فكيف تكفرونى (قوله ولهذا) اى ولاجل التهويل بشأن فرعون (قوله انه كان  
عاليا) اى فى ظلمه من المسرفين فى عتوه فكيف حال العذاب الذى يصدر من مثله  
(قوله زيادة الخ) تعليل للقول المذكور بعد تعليله بقوله ولهذا فالعلة الاولى علة له  
مطلقا والعلة الثانية علة له مقيدا بالعلة الاولى (قوله لتعريف اى فى تعريف حاله

مع انك تعرفه (والتهويل  
كفرادة بن عباس ولقد نجحنا  
بنى اسرائيل من العذاب المهين  
من فرعون بلفظ الاستفهام)  
اى من يفتح الميم (ورفع  
فرعون) على انه مبتدأ ومن  
الاستفهامية خبره  
او بالعكس على اختلاف  
الرايين فانه لا معنى لحقيقة  
الاستفهام فيها وهو  
ظاهر بل المراد انه لما وصف  
الله العذاب بالشدة وقطاعة  
زادهم تهويلا بقوله من  
فرعون اى هل تعرفون من  
هو فى فرط عتوه وشدة  
شكيبته فاظنكم بعذاب  
يكون المعذب به مثله (ولهذا  
قال انه كان عاليا من المسرفين

( قوله وتهويل عذابه ) اشار بهذا الى ان تعريف حاله من حيث تهويل عذابه لامن  
 حثية اخرى ( قوله والاستبعاد ) السين والتاء زائدتان وهو عدالتي بعيدا والفرق  
 بينه وبين الاستبطاء ان الاستبعاد متعلقه غير متوقع والاستبطاء متعلقه متوقع غير انه بطيء  
 في زمن انتظاره ولا تقتصر المعاني المجازية فيما ذكره المصنف فان منها ما لم يذكره كالامر  
 نحو فهل انتم مسلمون اى اسلموا والاجر نحو اتفعل هذا اى اترجو والعرض نحو الا  
 تنزل عندنا كما في سم ( قوله وهو ظاهر ) اى لاستحالة حقيقة الاستفهام من العالم بحقيقت  
 الامور وظواهرها مع منافاته للجملة الحالية لان الجملة الحالية تنافي الجملة على  
 الاستفهام الحقيقي واذا امتنع حل الاستفهام هنا على حقيقته طلب له معنى يناسب  
 المقام فيحمل عليه والناسب هنا هو استبعاد تذكرهم بدليل قوله وقد جاءهم رسول  
 مبين ثم تولوا عنه وايضا مثل هذا الكلام عرفا انما يراد به الاستبعاد فكأنه قيل من  
 اين لهم التذكروا الرجوع للحق والحال انه جاءهم رسول يعلمون امانته فتولوا واعرضوا  
 عنه بمعنى ان الذكرى بعيدة من حالهم وغاية البعد التي لذلك وتوجيه العلاقة بين  
 الاستفهام والاستبعاد ان الاستفهام مسبب عن استبعاد الوقوع لان بعدالتي يقتضى  
 الجمل به والجهل به يقتضى الاستفهام عنه انتهى من تقرير شيخنا العدوى ( قوله اى كيف  
 يذكرون ) هذا حل معنى مفيد للنفى والانكار فليست كيف مستفهما بها عن الحال فلا  
 يردان مقتضاء ان اناى هنا بمعنى كيف مع انه يجب حيثذان يلها فعل ولم يلها هنا فعل بل  
 هى بمعنى من اين فلو عبر به كان احسن ( قوله وادخل ) اى واشد دخولا ( قوله فى  
 وجوب الاذكار ) اى فى ثبوت التذكر ( قوله من كشف الدخان ) تنازعه اعظم وادخل  
 واعمل الثانى قيل ان هذا الدخان علامة من علامات يوم القيامة وهو مذهب اليهابن  
 عباس لقوله عليه الصلاة والسلام اول الآيات الدخان وتزول عيسى ابن مريم ونار  
 تخرج من قبر عدن تسوق الناس الى المحشر وروى ان حذيفة قال يا رسول الله وما الدخان  
 فتلا عليه السلام هذه الآية فارتقب يوم تأتى السماء بدخان مبين ثم قال علاه ما بين المشرق  
 والمغرب يمكث اربعين يوما وليلة اما المؤمن فيصيبه منه كهية الزكام واما الكافر فهو  
 كالسكران يخرج من مغفريه واذنيه وديره والذي ذهب اليه ابن مسعود ان المراد بالدخان  
 فى الآية ما يرى فى السماء عند الجوع كهية الدخان قال لانه عليه السلام لما دعا قريشا  
 فكذبوه واستعيبوا عليه قال اللهم اعنى عليهم بسبع كسيع يوسف وفى رواية اللهم اجعل  
 عليهم سفينا كسنى يوسف فأخذتهم سنة حصت كل شئ أكلوا فيها الجلود والميتة من الجوع  
 وينظر احدهم الى السماء فينظر كهية الدخان وفى رواية كان اذا كلم احدا آخر فلا يراه فقام  
 ابوسفيان فقال يا محمد انك جئت تأمر بطاعة الله وبصلة الرحم وان قومك قد هلكوا فادع  
 الله لهم فانزل الله عز وجل فارتقب يوم تأتى السماء بدخان مبين الى قوله انكم عائدون ( قوله

زيادة تعريف حاله وتهويل  
 عذابه ( والاستبعاد فهو  
 ان لهم الذكرى ) انه لا يجوز  
 حله على حقيقة الاستفهام  
 وهو ظاهر بل المراد استبعاد  
 ان يكون لهم الذكرى بقرينة  
 قوله ( وقد جاءهم رسول  
 مبين ثم تولوا عنه ) اى كيف  
 يذكرون ويتعطلون ويوفون  
 بما وعده من الايمان عند  
 كشف العذاب عنهم وقد  
 جاءهم ما هو اعظم وادخل  
 فى وجوب الاذكار من  
 كشف الدخان وهو ما ظهر  
 على يد رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم من الآيات  
 والبيانات من الكتاب  
 المجز وغيره فلم يذكروا  
 واعرضوا عنه

وهو (اي ذلك الاعظم والادخل) قوله واعرضوا عنه (ي وحينئذ فالد كرى بعيدة جدا (قوله الامر) اعلم انه اذا ريد به النوع من الكلام كاهنا جمع على او امر واذا اريد به الفعل جمع على امور ومن ارادة الفعل به قوله تعالى وشاورهم في الامر اي في الفعل الذي تعزم عليه وهو حقيقة في القول المخصوص مجاز في الفعل وقيل مشترك لفظي فيهما وقيل معنوي وانه موضوع للقدر المشترك بينهما والناسب ان يراد بالامر هنا الامر اللفظي لان الكلام في الانشاء وهو لفظي لا الامر النفسي على ما عند الاصوليين ولا ينافي هذا قول المصنف بعد وصيغته لان الاضافة بيانية كذا قرر شيخنا العدوي (قوله وهو طلب فعل الخ) طلب مصدر مضاف الى مفعوله وهذا تعريف للامر النفسي وليس الكلام فيه لان الكلام في انواع الطلب اللفظي فلو قال طلب فعل بالقول كان اولي ولعل الحامل على هذا التفسير قول المتن الآتي والظاهر ان صيغته الخ تأمل كذا في يس وقد يقال ان التعريف صالح لكل من الامرين النفسي واللفظي فالمراد بالطلب ما هو اعم من اللفظي والنفسى وانه اللفظي فقط وهو المناسب لما الكلام فيه لان الكلام في انواع الطلب اللفظي وقوله بعد وصيغته اضافته بيانية واعلم ان كلا من القول والامر مشترك بين اللفظي والنفسى ومن صرح بالاشتراك العلامة القرافي في المحصول وقوله طلب كالجنس يشمل الدعاء والنهي والاتماس وخرج عنه الخبر والانشاء غير الطلب وخرج باضافة الطلب للفعل النهي بناء على انه طلب ترك او قيل هو طلب كف فزاد غير كف لاجل ان يخرج منه فأنهى خارج من التعريف على كلا القولين وقوله على جهة الاستعلاء اي على طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة كقول السيد لعبداه فعل كذا او لا كقول السيد لعبداه فعل كذا حال كونه طالبا للعلو يخرج للدعاء والاتماس لان الاول من الادنى والثاني من المساوى بخلاف الامر فانه يشترط فيه طلب الامر العلو وقد علمت ان المراد بطلبه العلو ان يعد نفسه عاليا باظهار حالة العالي وذلك بان يكون كلامه على جهة الغلظة والقوة لاعلى وجه التواضع والانخفاض فسمى به في كلامه الى العلو طلبا له سواء كان عاليا في نفسه او لا وبقولنا يشترط في الامر طلب الامر العلو يدفع ما يقال ان تعريف الامر المذكور يصدق بالتثني والعرض والاستفهام حيث كان كل لطلب الفعل استعلاء ووجه الدفع انه لا يشترط الاستعلاء فيها وان وجد في نفس الامر وانما يشترط في الامر واورد على التعريف انه غير مانع لصدقه بامرك بفعل كذا فانه ليس بامر مع صدق الحد عليه ولت ان تقول ان كان التعريف حدا للامر النفسي فلا يراد لصدقه عليه وان كان التعريف للامر اللفظي فلا ورود لان هذا غير داخل تحت الجنس وهو الطلب اللفظي وانه غير جامع لانه يخرج عنه نحو كف عن القتل فان هذا امر وهذا خارج بقوله غير كف لان هذا طلب كف واجيب بان المراد غير كف عن الفعل المأخوذ منه الصيغة فدخل نحو كف عن القتل لانه كف عن غير الفعل المأخوذ منه الصيغة بالتعريف وهذا صادق بما اذا كان طلب الفعل غير كف او طلبا لفعل هو كف عن غير الفعل

(ومنها) اي من انواع الطلب  
(الامر) وهو طلب فعل  
غير كف على جهة الاستعلاء  
وصيغته تستعمل

المأخوذ منه الصيغة فالاول نحوكم والثاني نحوكف عن القيام فانه طلب لفعل هو كف عن  
 غير الفعل المأخوذ منه الصيغة واورد على هذا الجواب انه يقتضى ان يخرج عن التعريف  
 كف عن الكف عن القتل لانه طلب فعل هو كف عن الفعل المأخوذ منه الصيغة مع ان هذا  
 امر واجيب بان كف مأخوذ من الكف مطلقا وهو انما تعلق بالكف عن خصوص القتل  
 والمطلق والمقيد متغايران (قوله على جهة الاستعلاء) المتبادر تعلقه بقوله طلب اى الطلب  
 على طريق الاستعلاء ويحتمل ان يكون حالا من فعل لانه وصف بقوله غير كف والمعنى  
 طلب فعل غير كف حال كونه على جهة الاستعلاء في طلبه وانما قيد بذلك ليكون التعريف  
 المذكور للامر لا نزاع فيه والا فاختار عند الاشعري واتباعه عدم اشتراط الاستعلاء والعلو  
 في الامر وان كان الجمهور على اعتبار الاستعلاء في حقيقة الامر والحاصل ان في الامر  
 مذاهب قبل يشترط فيه كل من الاستعلاء والعلو وقبل لا يشترط فيه شيء منهما وقيل  
 يشترط فيه العلو دون الاستعلاء وقبل بالعكس وهو ما شى عليه الشارح ودليل كل من هذه  
 الاقوال المذكور في كتب الاصول واورد على اشتراط الاستعلاء في معنى الامر قوله  
 تعالى حكاية عن فرعون ماذا تأمرون فقد استعمل الامر في طلب ليس فيه استعلاء لان  
 فرعون لا يرى استعلاء في الطلب التعلق به من غيره لادعائه الالهوية لنفسه فلو كان  
 الاستعلاء معتبرا في مفهوم الامر لما قال فرعون ماذا تأمرون واجيب بان المراد ماذا  
 تشيرون من المؤامرة بمعنى المشاورة وبانه لم يحقر نفسه بعد رؤية معجزة موسى  
 ولا يخفى ان كلا من الجوابين خلاف الظاهر فاذا كان الصحيح ان الاستعلاء ليس  
 بشرط في الامر (قوله وصيغته تستعمل الخ) اى صيغته المعهودة المتداولة كثيرا  
 وهذا توطئة لما سأتى في المتن من قوله والظاهر الخ وازدادة صيغة الضمير لبيان لانه  
 من اضافة الاعم للاخص اى والصيغة التى هى الامر بناء على المراد الامر اللفظي  
 ولا شك انه نفس الصيغة وهذا الاحتمال هو الظاهر لان الكلام في الامر اللفظي  
 او ان الاضافة حقيقية وهو من اضافة الدال للمدلول بناء على ان المراد بالامر الامر  
 النفسى ويدل لذلك قول الشارح فيما يأتى فالمراد بصيغته الخ لكن لا يخفى ان الكلام  
 في الامر اللفظي الذى هو من اقسام الانشاء الا ان يقال هذا استطراد لزيادة الفائدة  
 ثم انه على هذا الاحتمال ربما يفهم ان الخلاف الآتى في معنى صيغة الامر انما هو عند  
 القائلين بالكلام النفسى اما عند النافين له كالمعتزلة فلا يجرى فيها خلاف وليس كذلك  
 كما بينه حواشى جمع الجوامع وغيرهم (قوله تستعمل في معان كثيرة) اى نحو ستة وعشرين  
 معنى ذكرها اهل الاصول وذكر المصنف فيما يأتى بعضا منها (قوله هي) اى الصيغة  
 وبرز الضمير لجرى الصفة على غير من هى له وقوله لهما اى الحقيقة (قوله اختلافا كثيرا)  
 حاصله ان الاصوليين اختلفوا في المعنى الذى وضعت له صيغة الامر قبل وضعت له وجوب  
 فقط وهو مذهب الجمهور وقبل للتدب فقط وقبل للقدر المشترك بينهما وهو مجرد

في معان كثيرة فاختلفوا  
 في حقيقة الموضوع  
 لها اختلافا كثيرا ولما

الطلب على جهة الاستعلاء فهي من قبيل المشترك المعنوي وقيل هي مشتركة بينهما  
اشتراكا لفظيا بان وضعت لكل منهما استقلا لا وقيل بالتوقف اي عدم الدراية وهو شامل  
للتوقف في كونها للوجوب فقط او للتدب فقط والتوقف في كونها للقدر المشترك بينهما  
او مشتركة بينهما اشتراكا لفظيا بمعنى ان الاثنين شيئا عما ذكر وقيل مشتركة بين الوجوب  
والتدب والاباحة وقيل موضوعا للقدر المشترك بين الثلاثة اي الاذن في الفعل والاكثر  
على انها حقيقة في الوجوب فقط ( قوله ولما لم تكن الدلائل ) اي الدالة التي ذكرها  
اصحاب الاقوال المذكورة ( قوله بشئ ) اي من الاقوال المذكورة ( قوله قال المصنف )  
اي مشير لما هو الاظهر عنده لقوة دليله ( قوله من المقتنة ) اي من الصيغة المقتنة باللام  
فن لبيان انواع الصيغة وقضية كلام المصنف هذا ان الصيغة الدالة على الطلب هي  
الفعل في قولنا يضرب زيد مثلا وان اللام قرينة على ارادة الطلب به وعلى هذا  
فلاضافة في قولهم لام الامر لادنى ملاسة اي اللام المقتنة بصيغة الامر ويحتمل  
ان يكون المجموع من اللام والفعل هو الدال على الطلب ( قوله وغيرها ) اي ومن غير  
المقتنة باللام ( قوله نحو اكرم عمرا ) هذه الصيغة فعل محض ( قوله ورويد بكرا )  
رويد هنا اسم فعل مبني على الفتح بمعنى امهل وقد تكون مصدرا منصوبا نصب المصادر  
المأمور بها مصفرا تصغير الترخيم والاصل ارواد مصدر ارود فيقال رويد عمرا اي  
اروده اي امهله وقد يقع رويد صفة لصدر فيكون رويدا حيثئذ بمعنى اسم المفعول نحو  
سرسيرا رويدا اي مرودا ويقع حالا نحو سيرا ورويدا اي مرودين وقال جابر الله هو  
حال من السير كانه قيل سيرا السير رويدا وهذا تفسير سيويه ويقع مصدرا مضافا  
للمفعول نحو رويد زيد كانه قيل ارواد زيد وغير مضاف نحو رويدا زيدا كضربا  
زيدا وهو في هذه الحالات ليس اسم فعل واذا اتصل به الكاف نحو رويدك عمرا فهو اسم  
فعل لا غير بمعنى امهل كما في الفناري واعلم ان جعل رويد مفيدا للطلب مبني على المذهب  
الكوفي من ان اسم الفعل يدل على ما يدل عليه الفعل لا على مذهب البصريين من ان مدلوله  
لفظ الفعل الا ان يقال انه على مذهبهم يدل على الطلب بواسطة دلالة على لفظ الفعل  
تأمل ( قوله دل الخ ) اي لا خصوص فعل الامر والمضارع المقرون بلام الامر على  
ما اشتهر وقوله مادل اي لفظ دل بمادته ولو بطريق التضمين كما في الفعل ( قوله اسما )  
اي كرويدو كالمصدر في نحو ضربا زيدا وقوله او فعلا اي كفعل الامر والمضارع المقرون  
بلام الامر وهو ظاهر في الاول واما الثاني فمعمل نظرا لاحتمال ان يقال الدال على الطلب  
مجموع الفعل واللام كما مر ( قوله موضوعا لطلب الفعل ) ظاهره ولوند باع ان الجمهور  
على انه حقيقة في الوجوب ويؤيد كون مراد المصنف هذا الطاهر عدم عده التدب  
من الاغيار الآتية مع انه احق بالعدم من غيره فيكون الاظهر عند المصنف كون الصيغة  
موضوعا للقدر المشترك بين الوجوب والتدب كذا في الفناري ( قوله اي على طريق

لم تكن الدلائل مفيدة  
للقطع بشئ قال المصنف  
( والاظهر ان صيغته من  
المقتنة باللام نحو ليحضر  
زيد وغيرها نحو اكرم  
عمرا ورويد بكرا ) فالمراد  
بصيغته مادل على طلب  
فعل غير كف استعلاء  
كان اسما وفعلا (موضوعا  
لطلب الفعل استعلاء)



طلب العلو) فيه اشارة الى ان نصب استعلاء بزعم الخافض مع تقدير مضاف ويحتمل  
انه مفعول حطلق على حذف مضاف اى طلب استعلاء ويحتمل انه تمييز ويؤيده قولهم  
على جهة الاستعلاء ويحتمل ان يكون حال من فاعل المصدر المحذوف بالتأويل باسم  
الفاعل قال بعضهم اذا تأملت في قولهم صيغة الامر ما دل على طلب الفعل استعلاء  
وجده لا يخلو عن بحث لانه ان اريد بالطلب الكلام النفسى كان لهذه الصيغة الانشائية  
حيث معنى خارجي فتكون خبرا وان ايد به الطلب اللفظي كان هو نفس الصيغة فيلزم  
اتحاد الدال والدلول وورد باننا نختار الاول ولا نسلم ان تلك الصيغة تكون خبرا حيث  
لانها وان كان لها معنى خارجي لكنه لم يقصد موافقة الفظ له وحكاية به بخلاف  
الخبر فانه لا بد فيه من ذلك كما مر (قوله طلب العلو) هذا على ان السين والتاء للطلب  
وقوله وعد الخ اشارة الى انها لعد كما تقول استحسنت هذا الامر اى عدته حسنا في  
كلامه اشارة لجواز الوجهين وكان الاوضح في هذه الاشارة العطف باوكافي الاطول  
وعدا الامر نفسه عاليا باظهار القوة والعلظة في كلامه دون التواضع والخضوع فدخلت  
او امر الله سبحانه وتعالى (قوله والتبادر الى الفهم) اى تبادر المعنى من اللفظ لفهم  
(قوله من اقوى امارات الحقيقة) اى من اقوى امارات كون اللفظ حقيقة واعترض  
على هذا الدليل بان المجاز الراجح يتبادر معناه من اللفظ لفهم ولا يدل ذلك التبادر على كونه  
حقيقة لان التبادر اصله كثرة الاستعمال واجيب بان التبادر في المجازات افتقره الى  
قرينة مصاحبة زيادة على كثرة الاستعمال والتبادر في الحقيقة لا يفتر للقرينة فالمراد  
بالتبادر في كلام المصنف الذى لم يفتر لقرينة بقى شئ آخر وهو ان تبادر الفهم يتوقف  
على معرفة الوضع في الاستدلال به على الوضع دور بيان ذلك انا لتبادر من غير  
معرفة الوضع محال فاذا عرف الوضع عرفت الحقيقة من المجاز لان الاول بلا قرينة  
والثاني بمصاحبتها فلا يستبدل بالتبادر على الحقيقة لان معرفتها باقية على التبادر  
وقد يجاب بان السابق على التبادر مطلق معرفة الوضع لا الوضع الذى يتضمن الفرق  
بين الحقيقة والمجاز ومعرفة مطلق الوضع لا تفيد معرفة الحقيقة لصحة ان يدرك ان هذا  
اللفظ موضوع لكذا ولولم يعلم كون الوضع بالقرينة اولا فالتبادر بكثرة الاستعمال يدل  
على ان هذا الوضع مثلا حقيقة دون ذلك فتأمل انتهى يعقوبى (قوله وقد تستعمل  
لغيره) اى لعلاقة بين ذلك الغير وبين معنى الامر بحسب القرائن فان قامت قرينة  
على منع ارادة معنى الامر بالمجاز والافكتنايف ولا يخفى عليك ان مباحث الامر والاستفهام  
ليست من فن المعاني وليس منه الانكسار العدول من الحقيقة الى التجوز بالامر والاستفهام  
ولا اثر لها فيما ذكرناه اطول ولم يتعرض الشارح لعلاقة المجاز في ذلك الغير وتعرض  
لها اهل الاصول فلا بأس بذلك كرها في مواضعها وقول الشارح اى لغير طلب الفعل استعلاء  
صادق بما اذا كان ذلك الغير طلبا من غير استعلاء وما بان لا يكون طلبا اصلا (قوله كالا باحة)

لى على طريق طلب العلو  
وعدا الامر نفسه عاليا سواء  
كان عاليا في نفسه ام لا  
(لتبادر الفهم عند سماعها)  
اى سماع الصيغة (الى  
ذلك) المعنى اعنى الطلب  
استعلاء والتبادر الى الفهم  
من اقوى امارات الحقيقة  
(وقد تستعمل) صيغة الامر  
(لغيره) اى لغير طلب الفعل  
استعلاء

وذلك اذا استعملت صيغة الامر في مقام توهم السامع فيه عدم جواز الجمع بين امرين  
والعلاقة بين الطلب والاباحة الموجبة لاستعمال لفظه فيها اشتراكهما في مطلق  
الاذن فهو من استعمال اسم الاخص في الاعم بجاز امرسلا لان صيغة الامر  
موضوعة للمأذون فيه المطلوب طلبا جازما فاستعملت في المأذون فيه من غير قيد  
بطلب او ان العلاقة بينهما التضاد لان اباحة كل من الفعل والترك تضاد ايجاب  
احدهما ( قوله نحو جالس الحسن الخ ) اي فالتحاطب توهم عدم جواز مجالستهما  
لما كان بينهما من سواء المزاج فابيح له مجالستهما وتقارق الاباحة التحيير الذي  
قد تستعمل فيه صيغة الامر ايضا وعللون له بنحو هذا التركيب بانه لا يجوز  
الجمع بين الامرين في التحير دون الاباحة ثم ان ظاهر المصنف كالاصوليين  
ان مفيد الاباحة هو الصيغة واو على هذا قرينة على ذلك وعند النحويين ان مفيد  
الاباحة او ولكن التحقيق ان المستفاد من الصيغة مطلق الاذن والمستفاد من او الاذن  
في احد الشئين او الاشياء وما وراء ذلك من جواز الجمع بينهما وامتناعه انما هو بالقرائن  
( قوله والتهديد ) وذلك اذا استعملت صيغة الامر في مقام عدم الرضى بالمأثورة والعلاقة  
بين الطلب والتهديد الموجبة لاستعمال لفظه فيه ما بينهما من شبه التضاد باعتبار  
التعلق وذلك لان المأثورة اما واجب او مندوب والمهدد عليه اما حرام او مكروه  
ولهذا يقال التهديد لا يصدق الاعم المحرم والمكروه وقرر بعضهم ان العلاقة بينهما  
السيئة لان ايجاب الشيء يتسبب عنه التخويف على مخالفته او المشابهة بجامع ترتب  
العذاب على كل من الامر والتهديد عند الترك ولا ينبغي تقرير الاستعارة ( قوله اي  
التخويف ) يعني مطلقا سواء كان بمصاحبة وعيد مبين او بمجمل فالاول كما يقول السيد  
لعبدته دم على عصيانك فالعصا اما مك والثاني كما في قوله تعالى اعملوا ما شئتم اي  
فسيترون منا ما هو اما مكهم فهذا يتضمن وعيدا بمجمل وانما كان هذا تهديدا لظهور انه  
ليس المراد امرهم بكل عمل شأوا ولا نقرائن الاحوال دالة على ان المراد الوعيد لا الاهمال  
( قوله وهو اعم من الانذار ) اي فيكون الانذار داخلا في التهديد فلذا لم ينص عليه  
( قوله لانه ابلاغ الخ ) اي لان الانذار ابلاغ مصحوب بالتخويف وكان الاوضح لانه  
تخويف مع ابلاغ وذلك كما قيل في قوله تعالى قل تمتعوا فان مصيركم الى النار فصيغة  
تمتعوا مع ما بعد ها تخويف بامر مع ابلاغه عن الغير والتهديد هو التخويف مطلقا  
سواء كان مصحوبا بابلاغ او لا بان كان من عند نفسه فيكون اعم من الانذار لانه تخويف  
مفيد والقيد اخص من المطلق ( قوله وفي الصحاح الخ ) حاصله ان التهديد اعم من الانذار  
لان الانذار تخويف مع دعوة لا ينبغي من الخوف واما التهديد فهو تخويف مطلقا  
فالانذار اخص من التهديد على ما في الصحاح وكذا على ما قبله لكن الفرق بين  
ما في الصحاح وما قبله من جهة ان الانذار على ما في الصحاح لا يكون الا من الرسول

( كما لا باحة نحو جالس  
الحسن او ابن سيرين ) فيجوز  
له ان يجالس احدهما او  
كلهما وان لا يجالس احدا  
منهما اصلا ( والتهديد ) اي  
التخويف وهو اعم من  
الانذار لانه ابلاغ مع  
التخويف وفي الصحاح  
الانذار تخويف مع دعوة  
( نحو اعملوا ما شئتم ) لظهور  
ان ليس المراد الامر بكل  
عمل شأوا

لكونه اعتبر في مفهومه الدعوة والانتذار على ما قبله يكون من الرسول ومن غيره لانه اعتبر في مفهومه الابلاغ وهو اعم من الدعوة لانه يكون من الرسول ومن غيره لانه يقال لمن اعلم قوما بان جيشا يصحبهم انه انذرهم ولولم يرسل بذلك (قوله والتجيز) اى ان صيغة الامر قد تستعمل للتجيز وذلك في مقام اظهار عجز من يدعى ان في وسعه ومطاقته ان يفعل مثل الامر الفلاني لانه اذا حاول فعله بعد سماع صيغة الامر ولم يمكنه فعله ظهر عجزه حينئذ (قوله لكونه محالا) اى لكون الايتان بسورة من مثله محالا من جهة ان ذلك خارج عن وسعهم ومطاقهم فاذا حاولوا بعد سماع الصيغة ذلك الايتان ولم يمكنهم ظهر عجزهم فان قلت لم لا يكون المراد هنا من الصيغة الطلب وغايته انه من التكليف بالحال لاستحالة وجود الايتان من المثل والتكليف بالحال جائز او واقع قلت القرائن هنا تعين ارادة التجيز لاقامة الحججة عليهم في تلك الآيات والعلاقة بين الطلب والتجيز ما بينهما من شبه التضاد في متعلقهما فان التجيز في المستحيلات والطلب في الممكنات او السببية لان ايجاب شيء لاقدرة عليه يستلزم التجيز عنه (قوله متعلق بفأتوا) اى فهو ظرف لقو والضمير لعبدا اى تعيينا والمعنى حينئذ وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا من شخص مماثل لعبدا في كونه اميا لا يكتب بسورة فالثاني منه موجود والمآتي به مجوز عنه ومن على هذا ابتدائية (قوله او صفه الخ) عطف على قوله متعلق بفأتوا اى او متعلق بمحذوف صفة لسورة فيكون الظرف مستقرا (قوله والضمير) اى من مثله لما نزلنا اول عبدنا اى فيكون المعنى على الاول فأتوا بسورة من وصفها انها من مثل ما نزلنا في حسن النظم وغرابة البيان اى من جنبه فتكون من تبيضية مشوبة ببيان وعلى الثاني فأتوا بسورة كاشنة من مثل عبدنا فن على هذا ابتدائية ويراد على هذا الوجه بمثل عبدنا مثله في مطلق البشرية من غير شرط الامية فجز الكل كذا في ابن يعقوب فالمجوز عنه على كلا الوجهين هو السورة الموصوفة بصفة هي كونها من مجلس المنزل او من مثل عبدنا ومعلوم ان الذي يفهم من مثل هذا الكلام عند امتناع الايتان بالمأمور ان الامتناع لعدم القدرة على الموصوف مع وجوده بوصفه كما يقال اثني ثوب ملبوس للامير فلبوس الامير موجود وامتنعت القدرة عليه او لعدم القدرة على الموصوف لا تنفاه وصفه فليرم امتناع الايتان به بذلك القيد كما يقال اثني ثوب قدره اربعون ذراعا والفرض انه لا ثوب موصوف بهذا الوصف وانما كان المقوم من مثل هذا الكلام عند امتناع الايتان بالمأمور ان الامتناع لعدم القدرة على الموصوف مع وجوده بوصفه ولعدم القدرة على الموصوف لا تنفاه وصفه لان الوصف واقع في حيز المأمور به ففهم ان الامتناع لا امتناع الوصف او لامتناع تناول الموصوف لعدم القدرة عليه (قوله على الاول) اى على الاحتمال الاول وهو جعل الظرف لقوا متعلقا بفأتوا (قوله قلبت لانه) اى كون الضمير راجعا لما نزلنا مع جعل الظرف لقوا متعلقا بفأتوا يقتضى الخ

(والتجيز نحو فأتوا بسورة من مثله) اذ ليس المراد طلب ايتالهم بسورة من مثله لكونه محالا والظرف اعنى قوله من مثله متعلق بفأتوا والضمير لعبدا او صفة لسورة والضمير لما نزلنا اول عبدنا

وذلك لان المعنى عليه فأتوا بما هو مماثل لما تزلنا من الكلام البليغ بسورة وإلا شك ان هذا يقتضى ثبوت مثل للقرآن في البلاغة وعلو الطبقة وهذا غير صحيح لان القرآن لا مثله (قوله بشهادة الذوق) متعلق يقتضى اى ان ذلك الاقتضاء المذكور هو المفهوم من مثل هذا الكلام عرفاً كما يشهد بذلك الذوق السليم فانك اذا قلت اثنتى بيت من الحماسة وهى ديوان الشعر المتعلق بالشجاعة افتاد وجود الحماسة عرفاً بشهادة الذوق وحله على مثل معنى اثنتى رجل او جناح من العنقاء على معنى ان العنقاء لم توجد فلا يوجد رجلها ولا جناحها احتمال عقلى لا يرتكب فى تراكيب البلغاء بشهادة الذوق والاستعمال فلهذا تعين ان يكون الضمير على تقدير كون الظرف لغوا عالمه لصدقه لا لما تزلنا ولا يخفى ان هذا التامم يتم بناء على ان اعجاز القرآن لكونه خارجاً عن طوق البشر وامان قلنا انه فى طوقهم وصرفوا عنه لم يفتر لهذا (قوله اذا تعجيز) اى على هذا الاحتمال انما يكون عن المأثى به اى وهو السورة اى عن الاتيان بهام مع وجود المأثى منه وهو المثل وهذا علة للاقتضاء (قوله ان يأتوا منه) اى من المثل الذى فرض موجوداً (قوله بخلاف ما اذا كان) اى الظرف (قوله فان المعجوز عنه هو السورة الموصوفة) اى فيكون الوصف فى حين المأثى به فيكون معجوزاً عنه (قوله باعتبار انتفاء الوصف) متعلق بالمعجوز اى ان السورة الموصوفة معجوز عنها باعتبار انتفاء وصفها وعدم وجوده فان وصفها هو كونها من مثل المنزل والمنزل لا مثله واذا انتفى الوصف انتفى الموصوف من حيث هو موصوف والحاصل ان المعنى عند جعل الظرف صفة لسورة انهم عاجزون عن الاتيان بسورة متفصصة بكونها من مثل القرآن لكون هذا الوصف غير ثابت لسورة ما فى الواقع وانتفاء ذلك الوصف فى الواقع لان انتفاء المثل وحيث قد نزل ذلك العجز الا لان انتفاء المثل من اصله اذ لو ثبت ثبت الوصف لسورة منه وقديقال ان العجز عن الاتيان بالسورة الموصوفة صادق بان يكون لعدم القدرة على الموصوف مع وجوده بوصفه وصادق بما اذا كان لعدم القدرة على الموصوف لان انتفاء وصفه وحيث فلا وجه لاقتصار الشارح على كون العجز باعتبار انتفاء الوصف اللهم الا ان يقال اقتصار الشارح على ذلك لانه الواقع لان العجز منحصراً فيه والحاصل ان هذا كان المعنى فأتوا من مثل ما تزلنا بسورة لزم وجود المثل للقرآن لوقوع المثل فى حين المأثى منه والعرف قاض بذلك الاستعمال وان كان المعنى فأتوا بسورة كاشة من مثل ما تزلنا فلا يقتضى وجود المثل للقرآن لوقوع المثل فى حين المأثى به المعجوز عنه فاذا قلت اثنتى من مثل العنقاء يجناح اقتضى ذلك ثبوت مثلها بخلاف لو قلت اثنتى يجناح من مثل العنقاء فانه لا يقتضى ثبوته والذوق السليم شاهد صدق بذلك (قوله فان قلت فليكن الخ) اى فان قلت عند جعل الظرف لغوا متعلقاً بشأناً وترجع الضمير لما تزلنا لا يجعل التعجيز باعتبار المأثى به حتى يلزم ثبوت المثل للقرآن بل يجعل التعجيز باعتبار

فان قلت لم لا يجوز على الاول ان يكون الضمير لما تزلنا قلت لانه يقتضى ثبوت مثل للقرآن فى البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق اذا تعجيز انما يكون عن المأثى به فكان مثل القرآن ثابت لكنهم عجزوا عن ان يأتوا منه بسورة بخلاف ما اذا كان وصف السورة المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف فان قلت فليكن التعجيز باعتبار انتفاء المأثى به منه

انفله المأثي منه وهو المثل بان يكون لهم قدرة على الاتيان بسورة من مثله الا ان المثل متنف فهم قادرون على الاتيان بسورة الا انه لا مثل له حتى يأتوا منه بسورة وحينئذ فلا يقتضى ثبوت المثل ولا ينفى عجزهم باعتبار المأثي به وحاصل الجواب ان الاستقراء دل على ان مثل هذا التركيب يفهم منه الذوق ان التعجير باعتبار المأثي به لا باعتبار المأثي منه وحينئذ فيفيد ثبوت المثل فقوله قلنا احتمال الخ اى قلنا جعل التعجير باعتبار المأثي منه احتمال عقلي بخلاف كون التعجير باعتبار انتفاء الوصف فانه شائع لان القيود محط القصد (قوله ولبعضهم الخ) اراد به الطبي في حواشي الكشاف (قوله والتسخير) اى جعل الشيء مسخرا منقادا للمأمر به يعنى ان صيغة الامر تستعمل للتسخير وذلك في مقام يكون المأمور به منقادا للامر والعلاقة بين الطلب وبينه السيئة وذلك لان ايجاب شيء لا قدرة للمخاطب عليه بحيث يحصل بسرعة من غير توقف يتسبب عنه تسخيره لذلك اى جعله مسخرا منقادا للمأمر به وما ذكرناه في معنى التسخير هو ما ذكره عبد الحكيم وذكر العلامة العيقوبي ان التسخير هو تبديل الله الشيء من حالة الى حالة اخرى فيها مهالة ومذلة وقد كان موجودا وذكر ايضا ان الفرق بينه وبين التكوين ان التسخير تبديل من حالة الى حالة اخرى اخس من الاولى والتكوين الانشاء من العدم الى الوجود ويوجد استعمال صيغة الامر فيه كقوله تعالى كن فيكون والتعجير عن الاتحاد بكن ايماء الى انه يكون في اسرع لحظة وانه طائع لما يراد فكأنه اذا امر اتمم ويحتمل ان يكون التكوين اعم بان يراد به مطلق التبديل الى حالة لم تكن ويراد بالتسخير ما قدم اى التبديل من حالة الى اخرى فيها مهانة ومذلة آه كلامه وعلى هذا فالعلاقة بين الطلب والتسخير المشابهة في مطلق الازام فان الوجوب ازام المأمور والتسخير ازام الذل والهوان (قوله خاشئين) اى صاعرين مطرودين عن ساعة القرب والعز ووصف القردة به لتأكيد ما تضمنه معناه ويصح ان يكون خاشئين خبرا بعد خبر لكان اى كونوا جامعين بين القردة والخساء اى الصغار والطرود ولا يرد على هذا ان المبتدأ لا يقتضى اكثر من خبر واحد من غير عطف الا بشرط ان يكون الخبران في معنى خبر واحد نحو هذا حلوا حامض وقردة خاشئين ليس من هذا لان كل واحد منهما مستقل بإفادة الصغار والذل فالذى يفهم من مجموعهما يفهم من كل واحد منهما لا نقول الحق ان الاخبار المتعددة اذا لم تكن في معنى الخبر الواحد يجوز فيها العطف وعدمه ومنه وهو القفور الودود الآية ويصح ان يكون خاشئين حالا من اسم كان ولا يرد على هذا ان كان لا تعمل الا في المبتدأ والخبر لان عدم عمل كان في الحال مبنى على عدم دلالتها على الحدث والصحيح دلالتها عليه واعلم ان صيغة الامر اذا استعملت في التسخير وفى الاهانة الآتية يحتمل ان تكون انشاء اى اظهارا لمعناها وهو الذلة والحقارة ويحتمل ان تكون اخبارا بالحقارة والذلة فكأنه قبل على هذاهم بحيث يقال فهم انهم اذلاء محقرين

قلنا احتمال عقلي لا يسبق الى الفهم ولا يوجد له مساع في اعتبارات البلغاء واستعمالاتهم فلا اعتداد به ولبعضهم هنا كلام طويل لا طائل تحته (والتسخير نحو كونوا قردة خاشئين

ممسوخون وكونه للاخبا في الالهانة اظهر منه في التسخير (قوله والالهانة) وهي اظهار  
ما فيه تصغير المهان وقلة المبالاة به وحاصله ان صيغة الامر ترد للالهانة وذلك اذا  
استعملت في مقام عدم الاعتداد بشأن الأمور على أي وجه كان والعلاقة بين الامر والالهانة  
اللزوم لان طلب الشيء من غير قصد حصوله لعدم القدرة عليه مع كونه من الاحوال  
الخشية يستلزم الالهانة او العلاقة المشابهة في مطلق الاوام لان الوجوب الزام الأمور  
والالهانة الزام الذل والهوان تأمل (قوله نحو كونوا حجلوتوا وحديدا) أي ونحو ذق انك  
انت العزيز الكريم لانه ليس المراد الامر بذوقه العذاب لان الكافر حال الخطاب بالصيغة  
في غصص المذوق ومحنة (قوله اذ ليس الخ) علة لحذف أي فالغرض من الامرين التسخير  
والالهانة لا الطلب اذ ليس الخ (قوله لكن في التسخير) لما افاد اشراك التسخير والالهانة  
في عدم القدرة فربما يتوهم عدم الفرق بينهما وحينئذ فلا وجه لكون الامر في المثال  
الاول للتسخير وفي الثاني للالهانة فاستدرك على ذلك بيان الفرق وحاصل ما ذكره من  
الفرق بين التسخير والالهانة اللذين دلت على ارادتهما القرائن في الامرين ان التسخير  
يخص فيه الفعل حال ايجاد الصيغة فان كونهم قرده أي مخضم وتبديلهم بحال القرده  
واقع حال ايجاد الصيغة والالهانة لا يحصل فيها الفعل اصلا لان المقصود فيها تحقير  
المخاطبين وقلة المبالاة بهم لاحصول الفعل فقول الشارح لكن في التسخير يحصل الفعل  
أي حال ايجاد الصيغة وقوله وفي الالهانة لا يحصل أي الفعل اصلا وقوله اذ المقصود أي  
من الالهانة قلة المبالاة بهم أي لاحصول الفعل واعلم ان التحقير قريب من الالهانة وقد  
استعملت صيغة الامر فيه في قوله تعالى حكاية عن موسى القواما اثم ملقوا به أي ان ما  
جتم به من الحر حقير بالنسبة للمعجزة وانما قلنا انا قريب منها لان كل محقق في الاعتقاد  
او في الظاهر فهو مهان في ذلك الاعتقاد او الظاهر وان كانت الالهانة انما تكون بالقول  
او بالفعل والاحتقار كثيرا ما يقع في الاعتقاد والحاصل انه ان شرط في الإهانة وهي  
التصغير اظهار ذلك قولاً او فعلاً كما قلنا كانت اخص من مطلق التحقير وان لم يشترط فيها  
ذلك كانا شيئا واحدا (قوله والتسوية) يعني ان صيغة الامر تستعمل للنسبة بين شيئين  
وذلك في مقام توهم ان احدهما ارجح من الآخر كقوله تعالى اتفقوا طوعا او كرها  
لن يتقبل منكم فانه ربما يتوهم ان الاتفاق طوعا مقبول دون الاكراه فسوى بينهما في عدم  
القبول وكقوله تعالى اصبروا ولا تصبروا فانه ربما يتوهم ان الصبر نافع فدفع ذلك  
بالتسوية بين الصبر وعدمه فليس المراد بالصيغة في المحلين الامر بالاتفاق ولا الامر بالصبر  
بل المراد كما دلت عليه القرائن التسوية بين الامرين كما قلنا والعلاقة بينهما وبين الامر التضاد  
لان التسوية بين الفعل والترك تضاد ايجاب احدهما هذا واعترض بعضهم كون صيغة  
الامر تستعمل للتسوية بان التسوية قد تستفاد من التركيب الذي فيه النهي كافي الآية  
الثانية فلزم ان يكون النهي التسوية ولم يقل بذلك احد فالظاهر ان التسوية لا ولا

والالهانة نحو كونوا حجارة  
او حديدا) اذ ليس العرض  
ان يطلب منهم كونهم قرده  
او حجارة لعدم قدرتهم  
على ذلك لكن في التسخير  
يحصل الفعل احتي  
صبر ورتهم قرده وفي  
الالهانة لا يحصل اذ  
المقصود قلة المبالاة بهم  
( والتسوية نحو اصبروا  
ولا تصبروا )

لصفة الامر ورد ذلك بانهم صرحوا بان النهي يكون التسوية ايضا وجعلوا منه قوله تعالى اولاتصبروا وبن اولاحد الشئيين والاشياء فلا دلالة لها على التسوية تأمل آه غنبي (قوله في الاباحة الخ) هذا شروع في الفرق بين الاباحة المتقدمة والتسوية المذكورة هنا وكأن سائلا سأل وقال له اخدهما لازم للاخر فالفرق وحاصل الفرق بينهما ان الاباحة مخاطب بها من هو بصد ان يتوهم المنع من الفعل فيخطب بالاذن في الفعل مع عدم الحرج في الترك كافي قوله تعالى واذا حلتهم فاصطادوا والتسوية مخاطب بها من هو بصد ان يتوهم ان احد الطرفين المذكورين في محلهما من الفعل ومتايله ارجح من الاخر وانفع منه في دفع ذلك ويسوي بينهما والاقرب كما قال العلامة البيهقي ان الصيغة في التسوية اخبار دون الاباحة ويحتمل الهالاشاء التسوية والاخبار بالاباحة على بعد (قوله والتني) اي تستعمل صيغة الامر في التني وهو طاب الامر المحبوب الذي لا طماعية فيه والعلاقة بين الامر وبينه الاطلاق والتقييد لان الامر طاب على وجه الاستعلاء فاطلق عن قيده ثم قيد بالمحسوب الذي لا طماعية فيه او السببية لان طلب وجود الشئ الذي لا امكان له سبب في تنبيه (قوله نحو الايهما الخ) هذا البيت من معلقة امرئ القيس المشهورة التي اولها فقايتك الخ وقبل البيت المذكور

- \* وليا تكوج البحر ارنخي سدوله \* على بانواع الهوم ليبتلى \*
- \* فقلت له لما تطلعي بصلبه \* وادف اعجاز اونا بكل كل \*
- \* الايهما الليل الطويل الانجلي \* يصبح وما الاصبح منك بامثل \*
- \* فيالك من ليل كان نجومه \* بكل منار الفتل شدت يذبل \*

(قوله الانجلي) الياء فيه ثابتة لاشباع الكسرة لانها من اصل الكلمة كقوله (المياتيك والانواع غنى) اكد ان ذكر بعضهم في الاطول لا يبعد ان يقال الياء رد لما هو اصل اذا الضرورة رد الكلمة الى اصلها وليست للاشباع والاملاسمت وقال بعض الافاضل الياء في انجلي ثابتة في كل النسخ لكن ليست للاشباع بل ياء الفاعلة وحينئذ فالمراد من الليال اليلة ولو كانت للاشباع مارسمت وربما كان في قول الشارح ولاستطالته تلك اليلة اشارة اليه والمراد بالانجلاء الانكشاف وبالاصبح ظهور وضوء الصبح وهو الفجر واول النهار فكأنه يقول انكشاف ايها الليل الطويل طولا لا يرجي معه الانكشاف وقوله وما الاصبح منك بامثل اي بافضل كلام تقديرى كأنه يقول هذا الليل لا طماعية في زواله لطوله طولا لا يرجي معه الانكشاف وعلى تقدير الانكشاف فالاصباح لا يكون افضل منه عندي لمقاساتي الهوم والاحزان فيد كما افاستهما في الليل فالليل قد شارك النهار في مقاسة الهوم لاشتراكهما في علتهما وهي فراق الحبيب فطلب النهار ليس لخلوه عنها بل لان بعض الشرا هو من بعض (قوله في وسمه) اي وسع الليل وقد يفارانه يجوز التكليف بما ليس في الوسم لان التكليف بالجمال جائز فيمكن ان يكون هذا منه فلاحسن في التعليل ان يقول لان الليل ليس بما يؤمر ويضابط

في الاباحة كان  
المخاطب توهم ان  
الفعل محظور عليه  
فاذن له في الفعل مع  
عدم الحرج في الترك  
وفي التسوية كأنه  
توهم ان احده  
الطرفين من الفعل  
والترك انفع له  
وارجح بالنسبة اليه  
فدفع ذلك وسوى  
بينهما (والتني هو الا  
ايها الليل الطويل  
الانجلي) بمع وما  
الاصباح منك بامثل  
اذ ليس الغرض طلب  
الانجلاء من الليل

لأنه ينبغي أن يكون المكلف عاقلا يفهم الخطاب (قوله يعني ذلك أي الانجلاء، فكأنه يقول  
 ليتك تجلي (قوله من تباريح الجوى) التباريح بالحاء المهملة الشدا جمع تريح بمعنى الشدة  
 والجوى بالجيم الحرقه وشدة الوجد من حزن أو عشق (قوله ولا استطالته الخ) علة مقدمة  
 على المملول وهو قوله كأنه لا طماعية أي وكأنه لا طماعية له في انجلاء تلك الليلة لاستطالتهما  
 أي لعددها طويلة جدا وهو عطف على قوله إذ ليس في وسعه فهو دليل آخر على أنه ليس  
 الغرض طلب الانجلاء فكان التحليل (قوله فلهذا) أي فلاجل عدم الطماعية في الانجلاء  
 والاكتشاف حل الأمر على التني ليناسب حال التشكي من الأحرار والهموم وشدها  
 لأنه لا يناسبها الإحتمال الطماعية في انجلاء الليل وذلك لأنها لا تكثرها وزومها ليل بعد الليل  
 معها مما لا يزول ولذا جرت العادة بأن من وقع في ورطة وشدة بذراع بالاباس والتشكي  
 منها مظهر البعد البجاه وأما لو كانت مرجوة الانكشاف لم يستحق التشكي من ليها الملازمة  
 له (قوله والدعاء) هو كما قال الشاعر الخ الطلب على سبيل التضرع أي التذلل والخضوع  
 سواء كان الطالب أدنى أو أعلى أو ما في الرتبة وعلى هذا لوقال العبد سيد على وجه  
 الغلظة اعتقني كان أمر أو لذلك بعد الأمر من العبد سواء ادب لأن الأمر لا يكون إلا مع  
 استعلاء كما تقدم والعلاقة بينه وبين الأمر الإطلاق والتقييد وكذا يقال في الالتماس الأدنى  
 (قوله والالتماس) ويقال له السؤال (قوله لمن يساويك رتبة) أي في الرتبة وانظر هل المراد  
 المساواة في نفس الأمر أو ولو بحسب زعم المتكلم ولعل الثاني هو الظاهر (قوله بدون  
 الاستعلاء) أي حال كون ذلك القول كأنه بدون الاستعلاء أي اظهار العلوم المعترف في الأمر  
 أي وبدون التضرع المعترف في الدعاء فقوله بدون استعلاء قيد في الالتماس ولا يأتى في  
 في الدعاء ثم إن ظاهر ما قرر ان مناط الأمرية في الطلب هو الاستعلاء ولو من الأدنى  
 ومناط الدعاء في الطلب التضرع والخضوع ولو من الأعلى كالسيد مع عبده ومناط  
 الالتماس في الطلب هو التساوي مع في التضرع والاستعلاء وعلى هذا إذا صدر الطلب  
 من الأعلى للأدنى في الرتبة كالسيد مع عبده أو صدر من الأدنى للأعلى رتبة من غير استعلاء  
 ولا تخضع لم يسم بواحد من هذه الثلاثة وهو بعيدو الظاهر أنه التماس وحيث أنه فالمدار  
 فيه على في الاستعلاء والتضرع سواء صدر من الأعلى أو من الأدنى رتبة أو من الشخص  
 لمساويه وحيث أنه فلا مفهوم لقول المصنف لمن يساويك هو المستفاد من كلامهم ولعل  
 المصنف إنما خص المساوي بالذكر نظر الشأن لأن الطلب بدون الاستعلاء وتخضع شأنه أن  
 يكون من المساوي كذا قرر شيخنا العدوي (قوله أي حاجة إلى قوله بدون الاستعلاء مع قوله  
 لمن يساويك رتبة) مع أن المساواة تستلزم عدم الاستعلاء (قوله قد سبق أن الاستعلاء لا يستلزم  
 العلو) أي لا يكون لازما للعلو بل قد يوجد العلو بدون استعلاء وقد يوجد الاستعلاء بدون  
 علو لأن الاستعلاء كما مر عد الأمر نفسه عاليا إن يكون الطلب الصادر منه على وجه  
 الغلظة وهذا المعنى أي جعل الأمر نفسه عاليا في أمره يصح من المساوي في نفس الأمر

إذ ليس ذلك في  
 وسعه لكنه يعني  
 ذلك تخلصا عما  
 عرض له في الليل  
 من تباريح الجوى  
 ولا استطالته تلك  
 الليلة كأنه لا طماعية  
 له في انجلائها فلهذا  
 يحتمل على التني دون  
 الترجي (والدعاء)  
 أي الطلب على  
 سبيل التضرع  
 (نحو رب اغفر لي  
 والالتماس كقولك  
 لمن يساويك رتبة  
 أفعلى بدون الاستعلاء)  
 والتضرع فإن قيل  
 أي حاجة إلى قوله  
 بدون الاستعلاء مع  
 قوله لمن يساويك رتبة  
 قلت قد سبق أن  
 الاستعلاء لا يستلزم  
 العلو



ومن الأدنى لان دعاوى النفس أكثر من ان تحصى وحينئذ فيحتاج لقوله بدون استعلاء  
مع قوله لمن يساويك لاخراج الامر (قوله فيجوز ان يتحقق) اى الاستعلاء من المساوى  
لان المنافى للمساواة انما هو العلو لا الاستعلاء (قوله ثم الامر) اى صيغته (قوله قال السكاكى  
حقه الفور) اى حقه ان يدل على وجوب حصول الفعل المأمور به عقيب ورود الامر  
فى اول اوقات الامكان وجواز التراخى مفوض الى القرينة وهذا مذهب بعض الاصوليين  
ايضا فاذا قيل افعل معناه افعل فور او لا يدل على التراخى الا بالقرينة ومتى انتفت انصرف  
للفور ومن جهة ما رده على ذلك القول انه لو كان مدلول الامر الفور لغة لا حتمية زيادة  
الفور فى حده ومقابل هذا القول يقول ان صيغة الامر مدلولها طلب ما بهى الفعل  
مطلقا لا بقيد المرة او التكرار ولا بقيد الفورية او التراخى فيكون المأمور متمثلا للامر بالان  
بالفعل المأمور به على سبيل الفور او التراخى ولا يتعين احدهما فى مدلولها الا بقرينة (قوله  
لانه الظاهر من الطلب) اى انما كانت صيغة الامر حقا الفور لان كون الفعل المطلوب  
بها مطلوبا على الفور هو الظاهر من الطلب لان مقتضى الطبع فى كون الشيء مطلوبا  
انه لا يطلب حتى يحتاج لوقوعه فى الحين كما اذا قلت اسقى فلانا طلب السقى حينئذ  
وهذا شأن الطلب فى الجملة عند الانصاف وكل ما يعرض من غير هذا فليس من مقتضى  
الطلب ولا يخفى ان بيان كون الفور هو الظاهر بما ذكرتمثل على اثبات اللغة بالعقل مع  
انها لا تثبت الا بالنقل وايضا استفادة فورية السقى انما هى قرينة العطش (قوله عند  
الانصاف) اى عند انصاف النفس لا عند الحمية والجدال (قوله كما فى الاستفهام والنداء)  
فانه لا يخفى انهما يقتضيان الفور فالاول يقتضى فورية الجواب عن المستفهم عنه  
والثانى يقتضى فورية اقبال المنادى ولا يظهر لاقضاءهما الفورية شىء سوى كونهما  
للطلب مع اشتراط امكان المطلوب والامر كذلك فيشاركهما فى اقتضاء الفورية ولا يقال  
ان هذا قياس فى اللغة واللغة لا تثبت بالقياس على التحقيق لانا نقول ليس المراد القياس  
بل المراد ان هذا قرينة مقوية على ان حقه الفور كذا ذكر الشيخ بس واعترض العلامة  
يعقوبى بان الامر ان لم يكن مقيسا عليهما فلا معنى لدلالتهما على ان الامر يعتبر فيه  
ما يعتبر فيهما (قوله عند الامر بشىء) اى بفعل من الافعال (قوله بخلافه) اى بضده  
كما يظهر من تمثيل الشارح وقوله بعد الامر بخلافه اى وقيل فعل ذلك الخلاف (قوله الى  
تفسير الامر الاول) متعلق بتبادر اى يتبادر الفهم فيما ذكر الى تغيير المتكلم بالصيغة الامر الاول  
بالامر الثانى (قوله دون الجمع واردة التراخى) الى من غير ان يتبادر ان المتكلم اراد الجمع  
بين الفعلين المأمور بهما ومن غير ان يتبادر ان المتكلم اراد جواز التراخى فى احدا الامرين  
حتى يمكن الجمع بينهما وبهذا تعلم ان الجمع والتراخى متقاربان لانه متى جاز التراخى امكن  
الجمع لان احدا الامرين او كلاهما على التراخى ويلزم من تغيير الاول كونه على الفور حيث  
غيره بما يعقبه فيثبت به المطلوب من كونه على الفور كذا قرر ابن يعقوب ومقتضى كلام

فيجوز ان يتحقق من المساوى  
بل من الأدنى ايضا (ثم الامر  
قال السكاكى حقه الفور  
لانه الظاهر من الطلب)  
عند الانصاف كما فى الاستفهام  
والنداء (ولتبادر الفهم  
عند الامر بشىء بعد الامر  
بخلافه الى تغيير)  
(الاول دون الجمع) بين  
الامر (وارادة التراخى) فان  
المولى اذا قال لعبدى قم

الشارح ان المعنى من غير ان يتبادر ان المتكلم اراد الجمع بين الامرين مع ارادة تراخي  
 احدهما (قوله حتى المساء) اى الى المساء فهي غاية والغاية لا بد لها من مبدأ والمناسب  
 هنا ان مبدأ ما عقب ورود الصيغة اى اضطلع زمانا طويلا من هذا الوقت الى المساء  
 وانما قيد بذلك ليحقق التراخي فانه اذا طال ثم قل اضطلع وفعل العبد كايهما على التعاقب  
 يكون ممتلا على الفور بخلاف ما اذا امر به الامر بالقيام بالاضطجاع زمانا فانه يفهم  
 منه انه غير الامر الاول بالامر الثانى ويلزم من تغيير الاول انه على الفور حيث غيره بما يضيئه  
 (قوله مع تراخي احدهما) اى القيام والاضطجاع اى احدهما كان واردة القيام فقط وهم  
 ويرد هذا الدليل الذى ذكره المصنف بان تغيير الامر الاول بالثانى وانقضاء الفورية  
 انما نشأت من القرينة وهى قوله الى المساء فى المثال لان العادة جارية بان مطلق القيام  
 لا يراد به التأخير الى الليل ولما امر بالاضطجاع المبدؤ بوقت ورود الصيغة الى المساء فهم  
 تغيير الاول فلو خلا الكلام عن القرينة كما لو قاله ثم ثم فاراه اضطلع من غير ان يزيد الى  
 المساء لم يتبادر التغيير (قوله وفيه نظر) اى فيما قاله السكاكى من اقتضاء الامر الفورية  
 نظرو النظر فيه راجع للنظر فى دليله ويحتمل ان المراد وفيه اى وكل من دليله نظر  
 (قوله لا ناسم ذلك) اى ما ذكر من الدليلين اعنى التبادر والظهور اى قوله عند حلول المقام  
 عن القرآن) اى وان المثال المذكور فقيه فربما على الفورية وهو قوله حتى المساء مقتضى  
 مبدأ وهو عقب ورود الصيغة اعنى قول السيد اضطلع والحاصل ان الفورية والتراخي  
 انما يستفادان من القرآن فان انتفت عين ان يكون المراد طلب المافية ساطعا (قوله  
 وهو طلب الكف) اى الطلب اللفظى المفيد للكف عن الفعل لان المراد النهى اللفظى لانه  
 هو الذى من اقسام الانشاء لا النهى النفسى (قوله طلب الكف عن الفعل) اى من حيث  
 انه كف عن فعل فلا ينتقض بكف لانه ليس طلبا للكف عن الفعل من حيث انه  
 كف عن فعل لانه لما اقتصر عليه صار المقصود منه نفس الكف من حيث انه فعل  
 لامن حيث انه كف عن فعل آخر وان كان لازما ولا يخرج عن التمريض الا بترك الفعل لانه  
 طلب كف عن فعل آخر هو الترك وقوله طلب الكف عن الفعل اى الانتهاء عنه بالاشتغال  
 بضده اى او طلب ترك الفعل على الخلاف الآتى ولعل الشارح اقتصر على الاول  
 ولم يتعرض للثانى هنا اشارة الى ارجحية القول الاول (قوله استعمال) اى على طريق  
 طلب العلو وقد تقدم ما فيه فى الامر (قوله له حرف واحد) اى لا حرفان ولو قال له  
 صيغة واحدة كان احسن ليفيد انه ليس له صيغة اخرى كما انه ليس له حرف آخر (قوله  
 لا الجارمة فى قولك لا تفعل) اى فى قولك ابتداء لا تفعل واحترز بذلك عن التنافية التى  
 تجزم اذا صلح قبلها مى نحو جنته لا يكن له على حجة ووربطت الفرس لا تنفك واوقت  
 العبد لا يفر فليست من حروفه خلا فالى قال انها من حروفه بناء على انها جنس  
 حرف الجزم وان كان معناها النفي والى الجزم بها فى تلك الحالة ذهب ابن مالك وولده

ثم قاله قبل ان يقوم  
 اضطلع حتى المساء  
 يتبادر الفهم الى انه  
 غير الامر بالقيام الى  
 الامر بالاضطجاع  
 ولم يرد الجمع بين القيام  
 والاضطجاع مع  
 تراخي احدهما  
 (وفيه نظر) لانا  
 لان اسم ذلك عند  
 حلول المقام عن القرآن  
 (ومنها) اى من انواع  
 الطلب (النهى)  
 وهو طلب الكف  
 عن الفعل استعمالا  
 (وله حرف واحد)  
 وهو لا الجازمة  
 فى قولك لا تفعل

ووجهه الفراء بان الجزم على تأويل ان لم اوثقه يفر وان لم اربطها تفلت وخالف  
 الخليل وسيبويه وسائر البصريين في ذلك وقالوا بوجوب الرفع وقول المصنف لا الجازمة  
 او لفظا او محلا نحو لا تغفل ياربه ولا تغفل ياربه بن ياهندات (قوله وهو كالامر في الاستعلاء)  
 اي فكما ان صيغة الامر موضوعة لطلب الفعل استعلاء كذلك صيغة النهي موضوعة  
 لطلب الترك استعلاء وقول الشارح لانه اي الاستعلاء المتبادر لفهم اي والتبادر اشارة  
 الحقيقية لانه ناشئ عن كثرة الاستعمال فاذا كان بلا قرينة تدل على الحقيقة واعلم ان في صيغة  
 النهي اختلافا كالاختلاف في صيغة الامر من كونها موضوعة لطلب الترك الجازم  
 وهو الخمرمة او الغير الجازم وهو الكراهة او القدر المشترك بينهما وهو طلب الترك  
 استعلاء فبشمل التحريم والكراهة والاول هو قول الجمهور والاخير هو قول المصنف  
 وهو كالامر في الاستعلاء واما لفظ نهى فدخله الصيغة التي تستعمل للتحريم والكراهة  
 اتفاقا وفيد المصنف التشبيه بالامر بالاستعلاء ليفيد انه ليس فيه ما قيل في الامر بالنسبة الى  
 الفور والتكرار فان النهي للفور والتكرار جزما لانه لدفع المفردة فعلى هذا اذا قيل  
 لا تشرب الخمر لا يعمد مثلا للنهي الا اذا كف في الحار فلو شرب بعد النهي ثم كف لا يكون  
 ممثلا لعدم الفور الذي اقتضاه النهي والمراد بتكرار الكف دوامه فاذا عابده الكف  
 لا يكون ممثلا وقال السكاكي الاشياء ان النهي والامر ان ورد القطع الواقع كان يقال  
 للمتحرك اسكر ولا تحرك كان مدلولهما المرة وان وردا لاتصاله فدخلوا لهما الاستمرار كان  
 يقال للمتحرك تحرك ولا تسكر ومحصله ان كلام الامر والنهي المطلق لا دلالة له على  
 شيء من التكرار وعدمه بل كل منهما مفوض الى القرينة فان كان المراد منهما معا قطع  
 الفعل الواقع في الحال كانا للمرة وان كان المراد منهما اتصال الفعل الواقع كانا للاستمرار  
 والدوام في جميع الارمنة التي يقدر المكلف عليها واما قاله خلاف التحقيق والتحقيق  
 عندهم الاول (قوله وقد يستعمل) اي النهي بمعنى صيغته وحاصله ان صيغة النهي  
 قد تستعمل في غير ما وضعت له على جهة المجاز كالتهديد والدعاء والالتماس واختلاف  
 فيما وضعت له فقيل انها وضعت لطلب كف النفس بالاشتغال باحد اضداده وقيل انها  
 وضعت لطلب ترك الفعل اي لطلب عدمه (قوله في غير طلب الكف) الاضافة للعهد  
 اي الطلب الذي مع الاستعلاء السابق بان يكون لا طلب اصلا او طلب بدون استعلاء وقوله  
 كما هو اي طلب الكف عن الفعل مذهب البعض اي كما هو معناه الاصل على مذهب  
 البعض وهم الاشاعرة فانهم يقولون ان مدلول النهي طلب الكف عن الفعل استعلاء  
 فتعلقه اي المطلوب به فعل هو كف النفس عن الفعل وكلامه يقتضي ان النهي حقيقة  
 في الطلب المذكور الاعم من التحريم والكراهة كما اقتضى كلامه سابقا ان الامر حقيقة  
 فيما يعم الايجاب والتدب والجمهور على ان النهي حقيقة في التحريم والامر حقيقة  
 في الايجاب (قوله كما هو) اي طلب الترك مذهب البعض اي كما هو المعنى الاصل للنهي

وهو كالامر  
 في الاستعلاء لانه  
 المتبادر الى الفهم  
 (وقد يستعمل في غير  
 طلب الكف) عن  
 الفعل كما هو مذهب  
 البعض

على مذهب البعض وهو ابوهاشم الجبائي وكثير من المعتزلة فيقولون ان مدلول النهي طلب عدم الفعل فتعلقه اى المطلوب به هو عدم الفعل المعبر عنه بالترك واستدل الاولون وهم الاشاعرة بان عدم الفعل نقي محض وهو غير مقدور للمكلف ولا يكلف الا بافعال لكونها مقدورة للشخص وبان عدم الفعل مستمر من الازل فلا يكون اثرا للقدرة الحادثة فتعين ان يكون متعلق النهي الكف المذكور اذ هو فعل يحصل بشغل النفس بضد النهي عنه واجاب ابوهاشم بان دوام عدم الفعل واستمراره مقدور باعتبار ان الشخص قادر ان يفعل ذلك الفعل فيزول استمرار عدمه فعدم الفعل من هذه الجهة يكون مقدورا وصالحا لان يكون اثرا للقدرة الحادثة واستدل ابوهاشم لما قال بان الناس يمدحون من دعى الى الزنى وتركه وان لم يخطر ببالهم انه فعل الضدورد عليه بانا لانسلم انهم يمدحونه على عدم الفعل بل يمدحونه على فعل الضد وهو كف النفس عن الزنى بالاشتغال بغيره فيحصل من هذا ان الاشاعرة يقولون المطلوب بالنهي الكف والمعتزلة يقولون المطلوب به الترك فعلى الاول لا يحصل الامتثال بالترك لانه قصد كائن ترك ذاهلا او ناسيا لان الكف يستدعى تقدم الشعور بالكفوف عنه ويحصل الامتثال بالترك المذكور على الثانى لان عدم الفعل لا يستدعى الشعور به فان قلت يلزم على الاول اثم من ترك شرب الخمر مثلا ذهولا او ناسيا لعدم امتثاله ولا قائل بذلك قلت الامتثال شرط الثواب واما انتفاء الائم فيكفي فيه عدم الفعل وعلى القول الثانى وهو ان المكلف به عدم الفعل يكون من ام يفعله النهى آتيا بمقتضى النهى كما قلنا لكن لابد في الثواب من نية الترك المسلزمة للشعور ثم ان قولهم ان كف دواعى النفس يحصل بشغلها بالضد يبطل بمن لا داعية له كالانبياء وايضا حاصل كف الدواعى عدم العمل بمقتضاها بسبب التلبس بالضد وذلك هو حاصل القول الاخير فقد عاد الامر الى انه لا قدرة على النهى بسبب التلبس بالضد مطلقا والائم ساقط بعدم التلبس بالفعل المنهى عنه ولو بلا شعور والثواب لابد فيه من النية على كلا القولين ولذا قيل ان القول الاول قريب من الثانى وان الخلف بينهما لا يظهر له ثمرة بينة آه يعقوبي (قوله بالاشتغال الخ) متعلق بمحذوف اى ويتحقق كف النفس عن الفعل بالاشتغال الخ وليس متعلقا بكف لاقتضائه ان مدلول النهى الكف مع الاشتغال مع ان مدلوله الكف فقط كذا قرر شيخنا العدوى (قوله وهو نفس ان لا تفعل) اى نفس عدم الفعل وفسره بذلك لان الترك يطلق على انصراف القلب عن الفعل وكف النفس عنه على فعل الضد وعلى عدم فعل المقدور قصدا على ما فى المواقف وهذه المعاني ليس شئ منها بمرادها وانما المراد عدم فعل المقدور مطلقا كذا فى عبد الحكيم واذا علمت ان الترك يطلق على ما ذكر فلا اعتراض على الشارح فى تفسيره الترك بعدم الفعل (قوله كالتهديد) اى كالخوف والتواعد وهذا مثال لغير الطلب الذى تستعمل فيه صيغة النهى مجازا

(او) طلب (الترك)  
كما هو مذهب البعض  
فانهم اختلفوا فى ان  
مقتضى النهى كف النفس  
من الفعل بالاشتغال باحد  
اضداده او ترك الفعل  
وهو نفس ان لا تفعل  
(كالتهديد كقولك لعبد

( قوله لا تمتثل امرى ) أى اتوك امرى وانما كان هذا تهديدا للعلم الضرورى بان السيد لا يأمر عبده بترك امتثال امره لان المطلوب من العبد الامتثال لاعدمه ودل على التوعد استحقاقه العقوبة بعدم الامتثال والتهديد خبر فى المعنى اذ كانه قال له سترى ما يلزمك على ترك الامر والعلاقة بين النهى والتهديد السببية لان النهى عن الشيء يتسبب عنه التخويف على مخالفته ( قوله وكالدعاء والالتماس ) عطفت على قوله كالتهديد واورد عليه انه لا يصح التمثيل بهما لاستعمال صيغة النهى فى غير طلب الكف او الزك لأن كلا منهما طلب كف على القول الأول وطلب ترك على القول الثانى لاعلى سبيل الاستعلاء وقد يحاج بان فى كلام المصنف حذفاً والتقدير وقد تستعمل فى غير طلب الكف استعلاء وهذا صادق بغير الطلب اصلاً كالتهديد وبالطلب لاعلى وجه الاستعلاء كالدعاء والالتماس كما يرشد اليه اعادة الكاف او ان اضافة طلب للكف للعهد أى فى غير طلب الكف المعهود وهو ما كان على جهة الاستعلاء كما اشرنا الى ذلك سابقاً وحاصل ما ذكره الشارح ان صيغة النهى قد تستعمل فى الدعاء مجازاً وذلك اذا كانت على وجه التخصيص والتذلل كقولنا ربنا لا تؤاخذنا وقد تستعمل للالتماس وذلك اذا كانت من المساوى بدون استعلاء وتخص كقولك لاتعص ربك ايها الأخ والعلاقة بين النهى وبينهما الاطلاق لان النهى موضوع لطلب الكف استعلاء فاستعمل فى مطلق طلب الكف على جهة المجاز المرسل ( قوله وهذه الاربعة ) أى ما صدقناها لافهمائها ( قوله يجوز تقدير الشرط الخ ) اعلم ان ظاهر المتن ان الامر والنهى اذا خليا عن الاستعلاء كافى الدعاء والالتماس لا يجوز تقدير الشرط بعدهما الاقرينة لدخولهما فى قوله ويجوز فى غيرها لقريئة مع ان النحاة جعلوا التقدير فى جوبل الامر والنهى وهما يشلان فهما والمراد بقوله يجوز تقدير الشرط بعدهما اذا كان ما بعدهما يصلح ان يكون جزاء لذلك الشرط كما يؤخذ من الامثلة والافلا نحو قولك ان يبتك اضرب زيدا فى السوق اذ معنى لقولنا ان تعرفنى يبتك اضرب زيدا فى السوق فكلام المصنف مجمل لا يفهم منه المراد صريحا اوجه الاختصار والانتكال على المواقف وقد اشار الشارح فى حله لبيان المراد ثم ان مراد المصنف بالجواز فى الجملة والا فاذا قصدت السببية وجب الجزم وان لم تقصد وجب الرفع على الصفة او الحال او الاستيناف على حسب المراد فبموجب نظرنا لجواز رفع ما بعدهما على الاستيناف ولو بوضوح كونه جوابا ثم ان ظاهر المصنف ان صيغة الامر والنهى والتنى اذا استعملت فى غير معانيها الحقيقة لا يجوز تقدير الشرط بعدها يعنى مع اداته ولا بد من هذا لان تقدير الشرط قد يترك عن تقدير اداته نحو الناس مجزون باعمالهم ان خبرا فخير ولو قال تقدير حرف الشرط لكان مستلزما لتقدير الشرط اذ لا يكون تقدير حرف الشرط بدون تقدير الشرط واعلم ان هذه الاربعة قرآن للحنف فاطلاق جواز التقدير معها وتقيدها مع غيرها بوجود القرينة فى قوله بعد

لا تمتثل امرى  
امرى) وكالدعاء، والالتماس  
وهو ظاهر ( وهذه الاربعة )  
يعنى التنى والاستفهام  
والامر والنهى ( يجوز  
تقدير الشرط بعدها )

وفي غيرها لقرينة ليس للاستغناء عن القرينة بل لان الحذف معها لا ينفك عن القرينة لانها نفسها قرآن ثم لا يخفى ان حذف الشرط من مباحث الاجاز وليس له تعلق بهذا المقام فالبحث عنه هنا من فضول الكلام ( قوله مجزوما بان المضمرة مع الشرط ) اى مع اضممار الشرط وفيه اطلاق الشرط على نفس الفعل وهو صحيح كما يطلق على نفس ان وعلى التعليق الحاصل بين الجملتين فهو مشترك وما ذكره المصنف والشارح من ان الجزم بالاداة المقدرة مع فعل الشرط احد اقوال في المسئلة وقيل ان الجازم نفس تلك الامور الاربعة من غير حاجة الى تقدير شرط اصلا وذلك لتضمنها فعل الشرط واداته وقيل الجزم بهذه الامور لبايتها عن فعل الشرط واداته من غير تضمين وهذا القولان متقاربان وقيل ان الجازم لام مقدرة ( قوله اى ان ارزقه الخ ) اعلم ان الشرط المقدر اما نفس مضمون الطلب المذكور ان كان صالحا واما لازمه وقد مثل المصنف لما قدر فيه اللارم في التثني بقوله كقولك الخ فالتثني وهو ان يكون له مال هو الذى يقدر شرطا لكن لما كان وجود المال بالرزق عبر عنه به ولما كان المراد من الاستفهام تعريف المسؤول عنه وهو مكان الملهت حتى كأنه يقول عرفنى مكان بيتك قدر الشرط من معنى السريف ( قوله اى ان تعريفه الخ ) الاظهر ان اعرفه لان السبب هو المعرفة سواء كانت بتعريف المخاطب او بدونه ( قوله ان لا تشتمنى ) يفهم من تقدير المصنف الشرط في الامثلة المذكورة ان الشرط يقدر من جنس ما قبله من اثبات او نفي ففى لا تشتم يقدر ان لا تشتم كما قال المصنف لان تشتم وفى اكرمنى يقدر ان تكرمنى لان لم تكرمنى لان الطلب لا يشعر بذلك وشم من باب ضرب ونصر كما فى القاموس ( قوله وذلك ) اى وبيان ذلك اى بيان تقدير الشرط بعد الاربعة المذكورة وحاصله ان هذه الاربعة للطلب والتكلم بالكلام الطلبي اما ان يكون مقصوده المطلوب لذاته وهو نادر واما ان يكون مقصوده المطلوب لغيره بحيث يتوقف ذلك الغير على المطلوب فاذا ذكر بعد الكلام الطلبي ما يصلح توقفه على المطلوب ظن المخاطب ان المطلوب مقصود لاجل ما ذكر بعد الطلب لانفسه فيكون معنى الشرط ظاهرا فى الكلام الطلبي صاحب لذلك الشيء الذى يصلح توقفه على المطلوب فتاسب تقدير الشرط لوجود معناه فى الكلام ( قوله على الكلام الطلبي ) اى بخلاف الكلام الخبرى فان الحامل عليه اقادة المخاطب لمضمونه او لازم مضمونه ( قوله اما لذاته ) اى وهذا نادر ( قوله اولغيره ) اى او مقصود الغير ذاته بحيث يتوقف ذلك الغير على حصول ذلك المطلوب وهذا هو المناسب لقول الشارح على حصوله اى حصول المطلوب وقوله وهذا اى يتوقف ذلك الغير على حصول المطلوب هو معنى الشرط فاذا ورد جزاء عقب الامر نحو اكرمك كان المطلوب مقصودا لغيره فاكرام المخاطب للمتكلم منسود لاجل اكرام التكلم للمخاطب واذا اقتصر على ذلك الامر نحو اكرمنى بزيادة كان مختلا

وايراد الجزاء عقبيها مجزوما بان المضمرة مع الشرط ( كقولك ) فى التثني ( ليتلى ما لا تنفقه ) اى ان ارزقه اتفقه ( و ) فى الاستفهام ( اين بيتك ازرك ) اى ان تعرفه ازرك ( و ) فى الامر ( اكرمنى اكرمك ) اى ان تكرمنى اكرمك ( و ) فى النهى ( لا تشتمنى يكن خيرا لك ) اى ان لا تشتمنى يكن خيرا لك وذلك لان الحامل للمتكلم على الكلام الطلبي كون المطلوب مقصودا للمتكلم اما لذاته

لان يكون مقصودا لذاته ولا يكون مقصودا لغيره فاذا كان المطلوب مقصودا لذاته  
فلا يقدر الشرط بخلاف ما اذا قصد لغيره ( قوله لتوقف الخ ) علة لقوله او لغيره اي  
او مقصودا للتكلم لغيره لتوقف الخ ( قوله وهذا معنى الشرط ) اي لازم له اذا الشرط  
هو التعليق ويلزمه التوقف ( قوله فاذا ذكرت الطلب ) اي الكلام الطلبي وقوله بعده  
اي بعد ذلك الطلب وقوله ما اي شيئا وقوله يصلح توقفه اي توقف ذلك الشيء نحو اكرمك  
بعدا كرمي بان قلت مثلا اكرمني اكرمك فقد ذكرت الطلب وهو اكرمني وذكرت بعده  
ما يصلح توقفه على المطلوب الذي هو الاكرام المتعلق بالمخاطب بخلاف ان بيتك اضرب  
زيدا في السوق فان ضرب زيد في السوق لا يصلح ان توقف على معرفة البيت اللهم الا ان  
يكون المراد اضرب زيدا في السوق امام بيتك ( قوله غلب الخ ) جواب اذا وكون فاعل  
والمطلوب مثل اكرام المتكلم في المثال السابق ( قوله لذلك ) اي لاح ذلك المذكور بعده  
وهو ما يصلح توقفه على المطلوب ( قوله لانفسه ) اي لانفس ذلك المطلوب ( قوله  
فيكون اذا ) اي اذا ذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب و غلب الخ ( قوله معنى  
الشرط ) وهو توقف الشيء على الشيء ( قوله في الطلب ) اي في الكلام الطلبي وهو  
متعلق بظاهر الذي هو خبر يكون وقوله مع ذلك الشيء اي الذي يصلح توقفه على المطلوب  
وهو الجزاء وهو متعلق بالمطلوب اي فيكون معنى الشرط ظاهرا في الكلام الطلبي  
المصاحب لذلك الجزاء اي وحينئذ فاسب تقدير الشرط لوجود معناه في الكلام  
وقد يقال الكلام مستغن عن تقديره تضمن الكلام الطلبي له قائل ( قوله وما جعل الخ )  
هذا جواب عما يقال ان المصنف قد ذكر ان الامور التي يقدر الشرط بعدها اربعة  
مع ان النجاة عدوها نجسة بزيادة العرض فواجه مخالفة المصنف لهم وحاصل الجواب  
ان العرض لما كان مولدا من الاستفهام وليس مستقلا كان داخلا فيه فذكر الاستفهام  
معن عنه والنجاة نظروا الى التفصيل فعدوها نجسة وان كانت ترجع الاربعة على جهة  
الاجال ( قوله نجسة ) اي والحال ان المصنف ذكر انها اربعة فرمى بانهم ان المصنف  
اغفل ذكر جزم الجواب بعد العرض الذي هو الخامس في كلامهم ولا وجه له اشار الخ  
واعترض على الشارح بان النجاة جعلوا الاشياء التي يضمن الشرط بعدها اكثر من نجسة  
لان ظاهر عباراتهم تشمل الدماء والاتماس والتضيض بل والترجي عند بعضهم  
وكذلك الخبر الذي بمعنى الطلب نحو اتق الله امرؤ فعل خيرا ينب عليه الان يقال كلام  
الشارح مبني على قول من جعل الدماء والاتماس داخلين في الامر بناء على انه طلب  
فعل غير كلف فقط وعلى قول من يقول لاجزاء لترجي ولا يجزم بعده او انه رأى دخول  
الترجي في التثني والتخصيص في العرض كذا قبل وفيه ان هذا الجواب لم يتم النظر لورود  
الخبر الذي بمعنى الطلب ( قوله اشار المصنف الى ذلك ) اي الى رد ذلك اي الى رد  
جعلها نجسة وانه كان عليهم ان يجعلوها اربعة لان العرض مولد من الاستفهام ( قوله

او لغيره لتوقف ذلك  
الغير على حصوله  
وهذا معنى الشرط  
فاذا ذكرت اطلب  
وذكرت بعده ما  
يصلح توقفه على  
المطلوب غلب على  
ظن المخاطب كون  
المطلوب مقصودا  
لذلك المذكور بعده  
لانفسه فيكون اذا  
معنى الشرط في  
الطلب مع ذكر ذلك  
الشيء ظاهرا ولما  
جعل النجاة الاشياء  
التي يضمن الشرط  
بعدها نجسة اشار  
المصنف في ذلك بقوله

واما العرض ( اى وهو طلب الشئ طلبا بلاحت وتأ كيد اى وكذا التخصيض وهو طلبه مع تأ كيد وحث كقولك هلا تنزل تصب خيرا ففهم اولدان من الاستفهام لانها لا يكونان الامع آله فيكونان داخلين فيه وذكره من عنهما ( قوله فولد من الاستفهام ) اى الانكارى لانه فى معنى النفي وقد دخل على فعل منى فيفيد ثبوت الطلب ولا شك ان الاستفهام الانكارى اصله الحقيقى حمل على الانكار لمناسبة المقام المقضى لظاهر محبة ضد مدخوله فالعرض مولد من الاستفهام الحقيقى وان كان بواسطة فسقط ما يقال ان الذى يقدر الشرط بعده الاستفهام الحقيقى والعرض لم يتولد منه وانما تولد من الانكارى وحينئذ فلا يكون ذكر الاستفهام مذهبيا عن العرض كذا قرر شيخنا العدوى وبعلمت من ان هذا الاستفهام انكارى وان انكار النفي اثبات يظهر لاهية تقدير الشرط مثبتا بعده لان الشرط المقدر بعده هذه الاشياء يجب ان يكون من جنسها اعنى الاثبات والنفي فلا يجوز تقدير المثبت بعد المنفى وبالعكس خلافا للكسائى المجوز لذلك تفويلا على القرينة ( قوله وليس ) اى العرض ( قوله لان الهمزة فيه ) اى فى المثال المذكور المثل به للعرض وحاصله ان الهمزة فى المثال المذكور للاستفهام دخلت على فعل منى و يمنع حمله على حقيقته وهو الاستفهام عن عدم النزول للعليه فحمل على الانكار لعدم النزول فتولد منه عرض المنزول على المخاطب وطلبه منه قوله امتنع حمله اى حمل الاستفهام فى المثال ا قوله لعل بعدم النزول ) اى والاستفهام الحقيقى انما يكون عند الجهل وقد يقال ان العلم بعدم النزول فى الحال لا يمنع ان يرد حقيقة الاستفهام عن عدم النزول فى المستقبل كما تقول لمن تعلم عدم سفره الآن ان سافر غدا الان يقال هذا تعليل لعدم ارادة الاستفهام عن عدم النزول فى الحال وفى الكلام مقدمة مطروقة وهى وليس المراد الاستفهام عن عدم النزول فى المستقبل اذ السؤال عنه لا يتعلق به عرض والاستفهام انما يكون عن المجهول حالا او استقبالا مع تعلق الغرض به ( قوله مثلا ) راجع للنزول اى اول العلم بعدم الحديث ( قوله فتولد عنه ) اى عن امتناع حمل الاستفهام على حقيقته ( قوله قرينة الحال ) اى وهو العلم بعدم النزول والاضافة للبيان وقوله فتولد منه اى بواسطة حمله على الانكار لان انكار النفي يتولد منه طلب ضده ومحبة فى المثال المذكور انكار عدم النزول يتضمن طلب النزول وعرضه على المخاطب فيكون اللفظ الموضوع لطلب الفهم مستملا فى طلب الحصول ( قوله وطلبه منه ) تفسير لما قبله ( قوله ويجوز تقدير الخ لما ذكر المصنف تقدير الشرط بعد الامور الاربع السابقة اشار الى تفهيم الحكم وانه جاز فى غيرها ايضا تكثيرا للفاضة وتأ نيسا بتقديره ( قوله فى غيرها ) اى بعد غيرها ( قوله اى فى غيرها هذه المواضع ) يعنى التى جزم فيها المضارع فلا يرد ان قوله ام اتخذوا للاستفهام فيكون داخلا فيما سبق لان الاستفهام هنا غير حقيقى بل توبيخى بمعنى لا ينبغي ان يتخذ غير الله وليا والذى مر الاستفهام الحقيقى ( قوله قرينة تدل عليه )

( واما العرض )  
كقولك الانزل عندنا  
تصب خيرا ) اى ان  
تنزل تصب خيرا  
( فولد من الاستفهام )  
وليس شئنا آخر برأسه  
لان الهمزة فيه  
للاستفهام دخلت  
على فعل منى امتنع  
حمله على حقيقة  
الاستفهام للعلم  
بعدم النزول مثلا  
فتولد عنه بمعونة  
قرينة الحال عرض  
النزول على المخاطب  
وطلبه منه ( ويجوز )  
تقدير الشرط ( فى  
غيرها اى فى غير  
هذه المواضع  
( قرينة ) تدل عليه  
( نحو ) ام اتخذوا  
من دونه اولياء



(فأله هو الولي اي  
ان ارادوا وليا بحق)  
فأله هو الذي يجب  
ان يتولى وحده  
ويعتقد انه المولى  
والسيد وقيل لاشك  
ان قوله ام اتخذوا  
انكار توحيخ بمعنى انه  
لا ينبغي ان يتخذ من  
دونه اولياء، وحينئذ  
يترب عليه قوله تعالى  
فأله هو الولي من  
غير تقدير شرط  
كما يقال لا ينبغي ان  
يعد غير الله فأله هو  
المستحق للعبادة  
وفيه نظر اذ ليس كل  
ما فيه معنى الشيء  
حكمه حكم ذلك الشيء

قوله وفيه صفة لها  
الح لا ينبغي ما في هذا  
الاعراب من المسألة  
والاصوب ان يقال  
ان جملة فيه معنى  
الشيء صفة او صلة  
لما وان جملة حكمه  
حكم ذلك الشيء جملة  
اسمية في موضع  
نصب خبر ليس  
ثامل (معجمه)

وذلك كإلغاء في الآية الداخلة على الجملة الاسمية فإنها تدخل في تلك الحالة على جواب  
الشرط مع دلالة الاستفهام في الجملة قبلها على انكار اتحاد سواء تعالى وليا (قوله فأله  
هو الولي) هذه الجملة دليل لجواب الشرط المحذوف اي ان ارادوا وليا بحق فليتخذوا الله  
وحده لانه هو الولي لانفس الجواب وذلك لان ولايته سبحانه وتعالى وجوبها ثابت مطلقا  
اي سواء ارادوا اتخاذ ولي ام لم يريدوه وحينئذ فإرادة الولي لا تكون سببا في كون الله  
تعالى هو الولي فلامعنى تعليقه على ذلك الشرط ثم ان تعريف المسند وضمير الفاعل  
لقصر الافراد كما يشير له قول الشارح فأله هو الذي يجب ان يتولى وحده لان الآية  
نزلت في حق المشركين القائلين بشركة الغير مع الله في كونه وليا معبودا بالحق وليس  
لقصر القلب على ما فهمه بعضهم وهذا لوهم نشأه من قوله تعالى ام اتخذوا من دونه  
اولياء، ورد عليه بان لفظ دون تستعمل للافراد ايضا (قوله اي ان ارادوا اولياء، بحق)  
اي بلافساد ولاخلل وصفنا وذاتا لاحالا وما لا (قوله ان يتولى) بضم الياء اي يتخذوا وليا  
وقوله ويعتقد الخ تفسير لما قبله (قوله وقيل الخ) وجه مقابلة هذا لما قاله المصنف ان  
المصنف يجعل الفاء في الآية رابطة لجواب شرط مقدر وهذا القيل يجعل الفاء لاتعادل  
وليست عاطفة لجملة على جملة اخرى ولا حاجة الى تقدير الشرط وحاصل هذا القيل ان  
الاستفهام هنا انكارى بمعنى النفي والنفي هنا يصح ان يترب عليه ما بعد الفاء ترتب العلة  
على المعلوم والسبب على المسبب اذ لا شك انه لو قيل ولا ينبغي ان يتخذ غير الله وليا بسبب  
ان الله هو الولي بحق كان المعنى صحيحا وحينئذ فلا داعى لتقدير الشرط لعدم الحاجة اليه  
وحينئذ فالفاء للسمية عطفت جملة السبب على المسبب (قوله انكار توحيخ) كذا في بعض  
النسخ وفي بعضها انكار توحيخ وهذا الاختلاف فيه على القولين وذلك لان ام متقطعة  
بمعنى بل والاصل بل اتخذوا والاستفهام للانكار واولياء نكرة في سياق النفي فتفيد العموم  
وحينئذ فيكون قوله ام اتخذوا من دونه اولياء انكار الكل ولي غير الله سبحانه وتعالى من غير  
خلاف بين القولين وانما الخلاف في الفاء هل هي لجرد العطف كما هو هذا القول او انها  
رابطة لجواب الشرط المقدر كما يقول المصنف فخط المخالفة بين القولين قول الشارح وحينئذ  
يترب الخ (قوله بمعنى انه لا ينبغي الخ) اشار الى ان هذا الاستفهام الانكارى بمعنى النفي  
وان النفي انما هو الانباء لا الاتحاد لانه واقع (قوله وحينئذ) اي وحين اذا كان  
ذلك الاستفهام انكاريا بمعنى النفي (قوله يترب عليه الخ) اي ترتب السبب على المسبب  
بحسب الوجود او ترتب المسبب على السبب بحسب العلم (قوله كما يقال الخ) هذا تنظير  
يتمنى عليه وذلك لان الفاء هنا للسمية لترتب ما بعد الفاء على ما قبلها ترتب العلة على المعلوم  
وليست رابطة لجواب شرط مقدر فخلها الفاء في الآية لان ام اتخذوا في معنى لا ينبغي ان  
يتخذوا (قوله وفيه نظر) اي في ذلك القيل نظر (قوله اذ ليس كل ما فيه معنى الشيء) ما نكرة  
واقعة على اللفظ وفيه صفة لها وقوله معنى الشيء فاعل بالظرف والشيء مضاف اليه

وهو واقع على اللفظ ايضا وقوله حكمه بالنصب خير ليس والضمير المضاف اليه يرجع  
الى ما حكمه الثاني منصوب على انه مفعول مطلق ليس حكمه كحكمه وضميره راجع  
لشيء اى ليس كل لفظ فيه معنى لفظ آخر حكمه كحكم ذلك اللفظ الآخر مثلا الهزمة التي  
لانكار في قوله ام اتخذوا وان كان فيها معنى لا ينبغي لكن ليس حكمها حكم لا ينبغي لان  
الفاء بعد لا ينبغي للتعليل بخلافها بعد ام اتخذوا (قوله والطبع) اى العقل (قوله لا تضرب  
زيدا) ضم الباء على ان لانا في اى لا ينبغي ان تضربه وقوله بالفاء اى التعليلية العاطفة  
لجملة خبرية على مثلها قوله استفهام انكار ( اى حال كونه استفهام انكار بمعنى لا ينبغي  
(قوله فانه لا يصح الابالوا والحالية) اى لا بالفاء لما فيها من عطف الجملة الخبرية على الانشائية  
وان كان الاستفهام بمعنى التثنية فقولنا تضرب زيدا في معنى لا تضرب زيدا اى لا ينبغي  
ان تضربه واعتراض على ما ذكره الشارح من عدم صحة الفاء بقول ابى تمام  
\* احاولت ارشادى فعلى مرشدى \* ام اشتقت تأديبى فدهرو مؤدبى \*

واجب بان مراد الشارح عدم صحة مثل قولنا تضرب زيدا فهو اخوك على ان تكون  
الفاء تعليل للتثنية الضمنية والشاهد بذلك هو الدوق السليم كما ذكره العلامة السيد في شرح  
المفتاح ولا تنقض لذلك بقول ابى تمام لجواز ان تكون الفاء فيه تعليل للتثنية المقدر اى  
لا حاجة الى ارشاد لان على مرشدى كما ذكر وامثلة في قوله تعالى افن زينته سوء  
عمله فراء حسنا فان الله يضل من يشاء حيث قالوا التقدير لا جدوى للتحسر وقوله فان الله  
يضل من يشاء تعليل لهذا المقدر هذا وقد علل السيد في شرح المفتاح عدم جواز كون  
الفاء في قوله تعالى ام اتخذوا من دونه اولياء فانه هو الولي للتعليل لانه ليس بمعنى الماضى  
فلا يصح ان يصل به ما هو ماض وفيه بحث اذ يمكن في صحة التعليل استفادة الدوام من الجملة  
الاسمية التي خبرها صفة مشبهة بمعونة المقام لشعوره الماضى على ان القرينة قائمة بان مصب  
الانكار انما هو غير الله وليا من غير تعيين بزمان فتدبر الخ فنار (قوله وهو طلب الاقبال)  
اى طلب التكلم اقبل الخطاب حسا او معنى فالاول كما يزيد والثاني نحو يا جمال ويا سماء  
والمراد الطلب اللفظى لانه هو الذى من اقسام الانشاء (قوله بحرف) الباء الالة (قوله  
تثيب مناب ادعو) اى وليكون الحرف ثانيا مناب ادعو لا يجوزم الفعل بعده جوابا  
ولا يقال ان فيه دلالة على طلب الاقبال فكأنه قيل اقبل وحينئذ يجوزم الفعل في جوابه  
لانا نقول مفا الحرف ومدلوله ادعوا اما الاقبال فهو مطلوب بالازم لان الانسان انما  
يدعى للاقبال فليس فيه ما مؤكالة صريح بالشرط كما هو الطلب السابق بخلاف ما لو صرح  
بالفعل فقيل اقبل جار مجزوم الفعل جوابا بان قال مثلا اعلمك ومن هذا تعلم ان الشيء الضمنى  
ليس كالصريح انه يعقوبى ومن هذا يعلم ان جعل النداء من اقسام الطلب لدلالته على  
طلب الاقبال لزوما تأمل \* واعلم ان الحروف التي يطلب بها الاقبال الثابتة مناب ادعو  
خسة منها الباء والواو هما موضوعان لنداء البعيد وقد يترى غير البعيد وهو الحاضر منزلة

والطبع المستقيم شاعرا  
صدق على صحة قولنا  
لا تضرب زيدا فهو  
اخوك بالفاء بخلاف  
لا تضرب زيدا فهو  
اخوك استفهام انكار  
فانه لا يصح الابالوا  
الحالية (ومنها) اى  
من انواع الطلب  
(النداء) وهو طلب  
الاقبال بحرف نائب  
مناب ادعو

البعيد لكونه نائما او ساهيا حقيقة فيجعل كل واحد من النوم والسهو بمنزلة البعد في اعلاء الصوت او لتزويل المنادى بمنزلة ذى غفلة لعظم الامر المدعوله حتى كأن المنادى غافل عنه مقصر لم يف بمأهوه حق من الدعوى والاجتهاد الكلى فيستعملان له فتقول مثلهما فلان تهيأ للعرب عند حضوره ومنها اى والهجرة موضوعان للداء القريب وقد ينزل البعيد بمنزلة القريب ويستعملان فيه تنبيهها على انه حاضر في القلب لا يفتيب عنه اصلاحا حتى صار كالمشهود الحاضر كقوله

اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم في ربيع قلبى سكاك \*

ومنها يواو الخلف فيها فقال ابن الحاجب انها حقيقة في القريب والبعيد لاستعمالها فيهما على السواء ودعوى الجار في احدهما خلاف الاصل وقال الزمخشري انها حقيقة في البعيد ولا تستعمل في القريب لان الجار التزيلة بمنزلة البعيد اما لاستبعاد الداعى نفسه عن مرتبة المنادى اى تصور نفسه في مكان بعيد عن تلك الحاضرة كقولنا يا الله مع انه اقرب اليك من جبل الوريد او للتنبيه على عظم الامر المدعوى بدعوى علو شأنه حتى كان المنادى مقصر في امره غافل عنه مع شدة حرصه على الامتثال له نحو يا ايها الرسول بلغ او للحرص على اقبال المنادى اى الرغبة والرضى بذلك فصار اقباله كالبعيد لان النفس اذا اشتد حرصها على الشئ صارت كل ساعة قبل وقوعه في غاية البعد فتقول يا غلام يادر بالماء فانما عطشان ونحو يا موسى اقبل او للتنبيه على بلادة المنادى فكأنه بعيد من التنبيه لا يسمع نحو تنبيهه بالغافل وسمع او لا يحيط طمأنينه فكأنه بعيد عن مجلس المحضر نحو من انت يا هذا (قوله لفظا وتقديرا) اى حاله كون ذلك الحرف ملغوظا به كذا يزيد او مقدر نحو يوسف

اعرض عن هذا (قوله اى صيغة النداء) من اضافة الدال للدلول (قوله في غير معناه) اى الاصل فيكون استهما له صيغته في ذلك الغير مجاز او اعلم ان بيان حقيقة الداء وظيفه لغوية ومجازاته ببنائية ونسكات اختيار الحقيقة او مجاز من مجازاته وظيفه هذا العلم وقد خلا عنه هذا البحث أه اطول (قوله وهو طلب الاقبال) اى الطلب المتقدم فالإضافة للعهد وهما بيان المعناه الاصل (قوله كالغراء) هو الحث على لزوم الشئ وهذا بيان لغير معناه (قوله

لمر اقبل) اى اليك اوالى من حضر معك (قوله يتظلم) حال من فاعل اقبل اى مظهر الظلم احده وبث الشكوى به (قوله قصدا) حال من الكاف في قولك اى كقولك هذا اللفظ حال كونك فاصدا به اغراء (قوله وحشه على زيادة التظلم) تفسير لاغراء والتظلم هو الشكاية من الظلم وعبر بالزيادة لان اصل التظلم حاصل منه (قوله الشكوى) يقال شكوت فلانا شكوة وشكوى وشكاية اذا خبرت عنه يدوم فهو مشكى ومشكو (قوله لان الاقبال حاصل) علة للمحدوف اى ولست فاصدا بقولك بامظلوم طالب اقباله بان الاقبال حاصل والحاصل لا يحصل والحاصل ان قولك يا مظلوم لمن جا يتظلم ليس المراد به طلب الاقبال لكونه حاصل وانما الغرض به اغراء ذلك المتظلم على زيادة التظلم وبث الشكوى وحينئذ فاللفظ الموضوع

لفظا وتقديرا (وقد تستعمل صيغته) اى صيغة النداء (في غير معناه) وهو طلب الاقبال (كالغراء في قولك لمن اتبىل يتظلم يا مظلوم) قصدا الى اغراء وحشه على زيادة التظلم وبث الشكوى لان الاقبال حاصل

اطلب اقبال المخاطب على المتكلم مستعمل في طلب اقباله على الامر الذي يناديه له على  
جهة المجاز المرسل والعلاقة الاطلاق والتقييد ( قوله والاختصاص ) هو في الاصل  
قصر الشئ على الشئ وفي الاصطلاح تخصيص حكم علق بضمير باسم ظاهر صورته  
صورة منادى او معرف بال او بالاضافة او بالعلية فثال كون الدال على التخصيص  
المذكور صورة المنادى قولك انا افعل كذا ايها الرجل ومثال المعرف بال قولك نحن  
العرب انحنى من بذل ومثال الاضافة نحو قوله عليه الصلاة والسلام نحن معاشر  
الانبياء لانورث ومثال العلية كقوله بناتيميا يكشف الضباب \* والدلالة على التخصيص  
المذكور بذى العلية نادر في كلامهم ثمان الغرض من الاختصاص اما الافتخار كما اذا  
تضمن التخصيص بذلك الحكم الترفع كافي قولك نحن العرب اقرى الناس للضيف ونحو  
على ايها الجواد يعتمد الفقير او المسكنة والتواضع كافي قولك انا ايها المسكين اطلب  
المعروف ونحو انا ايها العبد فقير الى الله او يحرج دنا كيد مدلول الضمير كقولك انا ايها  
الرجل انتكلم فيما يتعلق بمصالحى ( قوله انا افعل كذا ايها الرجل ) انا مبتدأ او جملة  
افعل كذا خبره واي مبنى على الضم في محل نصب مفعول لمخذوف وجوبا اي اخص والرجل  
بالرفع نعت لاي باعتبار لفظها والجملة في محل نصب على الحال واعلم انك اذا قلت يا ايها  
الرجل كانت بالطلب الاقبال وايها منادى مبنى على الضم في محل نصب والرجل نعت لاي  
وفي الحقيقة هو المنادى واي وصلة لتداء ومفيدة لتخصيص المنادى بطلب الاقبال الذي  
استفيد من يا فاذا قلت انا اكرم الضيف ايها الرجل كان معناه انا اكرم الضيف في حال  
كوني مختصا من بين افراد الرجال باكرام الضيف فقولك ايها الرجل افاد تخصيص  
مدلول الرجل بالاكرام الذي نسب لمدلولنا وهو المتكلم فقولك ايها الرجل بيان لمدلول  
انا فاصل ايها الرجل كما علمت في حال النداء تخصيص المنادى بطلب الاقبال فاطلق  
عن قيده وهو طلب الاقبال ثم قيد ذلك التخصيص بما نسب لمدلول الضمير كالاكرام  
فيكون مجازا مرسلا علاقته الاطلاق والتقييد وظهورك ان المجاز في ايها راءت خبير  
بان هذا خروج عن الموضوع اذ كلامنا في استعمال صيغة النداء كباقي غير معناه مجازا  
وهنا الذي استعمل في غير معناه الاصل ايها الرجل وهو ليس صيغة النداء كما لا يخفى واجيب  
بان ايا ما كثر استعمالها مع اذوات النداء نزلت منزلة ادواته كذا قبر شيخنا العدوى  
رحمه الله تعالى ( قوله امهله ) اي الاصل فيه ان يستعمل في مقام تخصيص المنادى بطلب الخ  
اي ولو كان المنادى هو المتكلم وذلك عند صدح تجريد منادى من نفسه مبالغة كما هو الاصل  
في هذا المثال ( قوله ثم جعل ) اي ايها الرجل مجردا عن طلب الاقبال اي بقوله لمطلق  
التخصيص لان المتكلم لا يطلب اقبالا لنفسه فان هذا الباب يحجى في المتكلم اما وحده او مع الغير  
( قوله ونقل ) اي ثم نقل بعد التجريد عن طلب الاقبال الى تخصيص مدلوله بما نسب اليه  
وحينئذ فهو مجاز مرسل علاقته الاطلاق والتقييد فايها الرجل خبر مستعمل بصورة النداء

والاختصاص في  
قولهم انا افعل كذا  
ايها الرجل فقولنا  
ايها الرجل امهله  
تخصيص المنادى  
بطلب اقباله عليك ثم  
جعل مجردا عن طلب  
الاقبال ونقل الى  
تخصيص مدلوله من  
بين امثاله بما نسب اليه  
اذ ليس المراد باي  
ووصفه المخاطب بل  
مادل عليه ضمير المتكلم  
فايها مضموم

تجوز كما استعمل الامر بصيغة الخبر نحو احسن زيد والخبر بصيغة الامر نحو والوالدات  
يرضعن (قوله الى تخصيص مدلوله) اي مدلول ايها الرجل وهو ذات المتكلم هنا المعبر  
عنها بالضمير (قوله بما نسب اليه) اي بالحكم الذي نسب اليه وربط به كاقفل كذا في المثال  
المذكور والجار والمجرور متعلق بتخصيص وضمير اليه للمدلول وانما كان الحكم الذي  
هو اقل كذا منسوب للمدلول اي ومرتبط به لما علمت ان مدلولها المتكلم المعبر عنه بالضمير  
وقد اخبر بذلك الحكم عن الضمير (قوله اذ ليس المراد الخ) علة لقوله ونقل الخ اي وانما  
نقل عن اصله لما ذكرناه لانه ليس الخ واذا كان المراد من اي ووصفها ما دل عليه ضمير المتكلم  
السابق ولم يزد به الخطاب كان قولنا ايها الرجل ومماثلته صورته صورة النداء وليس  
بنداء وحيث فلا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا لاحقيقة  
كافي بازيد ولا مجازا كما في التعجب منه والندوب فانهما نادى دخلهما معنى التعجب والتعجب  
فمعنى يالله احضر ايها الماء حتى يتعجب منك ومعنى يا محمد احضر يا محمد فاما مشتاق  
اليك فللم يبق في الكلام معنى النداء اصلا كره التصريح بادائه كذا نقل عن الشارح  
(قوله ووصفه) وهو الرجل في المثال المذكور فانه بمعنى الكابل المختص (قوله الخطاب)  
خبر ليس (قوله بل ما دل) اي المراد باي ووصفه معنى دل عليه اي على ذلك المعنى وقوله  
ضمير فاعل دل وقوله المتكلم اي الذي هو انا في المثال السابق مثلا افراد المتكلم بالرجل  
نفسه (قوله فايها الخ) تبريع على ما تقدم من قوله ثم نقل الخ اي اذا علمت انها نقلت  
عن معناها الاصلية وهو النداء فاعلم انه التزم فيها حكم المنقول عنه من البناء على الضم  
لان كل ما نقل من باب الى آخر فاعلم انه التزم فيها حكم المنقول عنه من البناء على الضم  
اي مبنى على الضم لانه نكرة مقصودة في محل نصب بفعل محذوف وجوبا تقديره اخص  
(قوله والرجل مرفوع) اي على انه صفة لاى نظرا لفظها والرفع هنا اتفاقا كافي  
الارتشاف بخلاف النداء فان بهضم اجاز نصبه والحاصل ان ضم اي ورفع تابعها  
حكاية لخالهما في النداء بان نقلا بحالهما في النداء واستعجلا في غيره وبهذا اندفع  
ما يقال اذا كانت اي معمولا لاخص ولم يكن معه نداء اصلا لالفاظا ولا معنى لم يكن هناك  
ما يقتضى البناء على الضم ورفع التابع ثم ان المراد بالرفع هنا الضم وهو ضم اتباع لبناء  
فاندفع ما يقال انظر ما العامل للرفع في هذا التابع اذ لا يصح ان يكون هو العامل في المتبوع  
او نظيره لان اخص هنا انما يقتضى النصب لا الرفع وكذلك ادعو وانادى في باب النداء  
انما يقتضى النصب وهذا الاشكال جار في سائر توابع النادى المرفوعة سواء كان النادى ايا  
او غيرها قال الدماميني ولم اقبله على جواب ولا حاجة لما تكلفه بعضهم من ان العامل فيه  
عامل المتبوع باعتبار تكفيه بكيفية المبني للمجهول او نظيره ويقدر مبني للمجهول (قوله  
والمجموع الخ) ظاهره مجموع ايها الرجل وفيه نظر اذا حال انما هو جملة الاختصاص  
اعني الفعل المقدر اعني اخص فكان الاولى ان يقول في محل نصب على انه مقول الفعل

والرجل مرفوع والمجموع  
في محل نصب على انه حال  
ولهذا قال (اي مختصا)  
اي مختصا (من بين  
الرجال) وقد تستعمل صيغة  
النداء في الاستغاثة نحو  
يا الله والتعجب نحو يا للماء  
والنصر والتوجع كافي  
نداء الاطلاع والنازل والمطايا

المقدر الذي هو حال واجاب الشخ بس بانه يمكن الاعتذار بان العامل لما كان واجب الحذف ومعناه ظاهر في متعلقه حكم على متعلقه بانه في محل نصب على الحال تسجما ثم ان كون الجملة الاختصاصية في محل نصب على الحال ليس بلازم اذ قد تكون معترضة لا محل لها وذلك في صورة ما اذا كان الدال على التخصيص معرقا بال نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف فان الجملة الاختصاصية هنا معترضة بين المبتدأ والخبر لا محل لها من الاعراب ولا يصح جعلها حالية اذ لا يصح نصب الحال عن المبتدأ عن سيبويه ومن تبعه ( قوله ولهذا قال الخ ) اي مفسر المراد من الجملة الواقعة حالا ( قوله مخصصا الخ ) اي انا افضل كذا حال كوني مخصصا بهذا الفعل من بين الرجال لما في ذلك من الصعوبة ( قوله اي مختصا ) بيان لحاصل المعنى واتى بهذا البيان دفعا لتوهم تعين التأويل بمخصصا الزائد في الحروف المفيدة لكثرة التخصيص وشارة الى ان زيادة البناء هنا لم تقدم شيئا بل مخصصا مثل مختصا ( قوله وقد تستعمل صيغة النداء في الاستغاثة الخ ) اي على سبيل المجاز المرسل من استعمال ما للاعم في الاخص وذلك لان صيغة النداء موضوعة لمطلق طلب الاقبال فاستعملت في طلب الاقبال اي لخصوص الاغاثة ( قوله يا الله ) اي يا الله اقبل علينا لاغاثةنا ( قوله والتعجب ) العلاقة بينه وبين النداء المشابهة من جهة انه ينبغي الاقبال على كل من المنادى والتعجب منه ( قوله بالباء ) يقال ذلك عند مشاهدة كثرة او كثرة حلواته او برودته او وقائه نجبا منها فكانه لفراية الكثرة المذكورة يدعوه ويستحضره ليتعجب منه ( قوله والتعجب والتوجع ) العلاقة بين النداء وبين هذه الاشياء المشابهة في كون كل ينبغي الاقبال عليه بالخطاب للاهتمام به وامتلاء القلب بشأنه ( قوله كافي نداه الاطلال ) هذه امثلة التعجب ولا يظهر ان شيئاً منها مثال للتوجع وان اوهم ضيقه خلاف ذلك ولذلك عبر ابن يعقوب بقوله ومنها التعجب والتعجب كافي نداه الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كنداء الموجه منه والتعجب عليه آه ومثال التوجع يا مريضى ويا سقى والاطلال جمع طلل وهو ما شخص من آثار الديار وذلك كقوله

• الاعم صباحا ايها الطلل البالى • وهل يعنى من كان في العصر الخالى •

( قوله والمنازل ) كافي قولك يا منزلى ويا منزل فلان مضمرا او متغزنا عليه وكافي قول الشاعر

• امانازل سلمى اين سمالك • من اجل هذا بكيناها بكيناك •

اي من اجل عدم وجدان سلمى بكينا على سلمى وبكينا على المنازل قوله بكيناها اي بكينا على سلمى وقوله بكيناك اي وبكيناك اي بكينا عليك ايها المنازل ( قوله والمطايا اي الابل كافي قولك يا ناقه ابى ويا ناقتي مضمرا عليها وكافي قوله

• ياتاق جدى فقد امنت انا لك بى • صبرى وعمرى وانساعى واحلاسى

الاناة كقناة الثأنى والاحلاس جمع حلس وهو كساء بطرح على ظهر البعير والانساع جمع نسع بكسر النون وهو ما ينسج عريضا للتصدير اي للحزام في صدر البعير ( قوله

قوله اى اللهم وفقك الاول  
فى التفسير ان يقول  
ادعوا الله ان يوفقك مثلاً  
لا يجمع بين خطاين لخطاين  
تأمل (مصحف)

وما شبه ذلك (ثم الخبر قد  
يقع موقع الانشاء اما  
للتفاؤل) بلفظ الماضى  
دلالة على انه كانه وقع  
نحو وفقك الله للتقوى  
(اولاظهار الحرص فى  
وقوعه) كما مر فى بحث  
الشرط من ان الطالب اذا  
عظمت رغبته فى شئ يكثر  
تصوره اليه فربما يخجل اليه  
حاصلاً نحو رزقنى الله  
لقائه (والدعاء بصيغة  
الماضى من البليغ) كقوله  
رحمك الله (بمقتلها) اى  
التفاؤل واظهار الحرص  
واما غير البليغ فهو ذاهل  
عن هذه الاعتبارات  
(اولا احتراز من صورة  
الامر) كقول العبد للولى

وما شبه ذلك) عطف على الاستفائة وذلك كالبديهة وهى ندا المتوجع منه او المنفجع  
عليه كقولك يا رؤساء ويا محمداه كانه قد تدعوه وتقول له تعالى فانا مشتاق اليك (قوله  
ثم الخبر) اى الكلام الخبرى وهو ما دل على نسبة خارجية تطابقه او لا تطابقه (قوله  
قد يقع) اى مجازاً للعلاقة او غيرها بما سأتى بيانه قريباً (قوله موقع الانشاء)  
وهو الكلام الذى لم يقصد مطابقتها النسبته الخارجية ولا عدم مطابقتها لما لا نسبة له  
خارجاً وانما توجد نسبته بنفسه (قوله اما للتفاؤل) اى ادخال السرور على الطالب  
كأن يقصد طلب الشئ وصيغة الامر هى الدالة عليه فيعدل عنها الى صيغة المضى  
الدالة على تحقق الوقوع تفاؤلاً بتحقيقه (قوله بلفظ الماضى) متعلق بيقع وانما قد  
بلفظ الماضى لان التفاؤل لا يكون الا به لا بالمضارع ولا بالاسم (قوله وفقك الله للتقوى)  
اى اللهم وفقك فعبّر بالفعل الماضى الدال على تحقق الحصول موضع الانشاء لادخال  
السرور على الطالب بتحقيق حصول التقوى (قوله فى وقوعه) ضمن الحرص معنى  
الرغبة فلذا دعاه بى ولم يعده بعلى وبشير للتصمين المذكور قول الشارح اذا عظمت  
رغبته (قوله يكثر تصوره اياه) بفتح ياء يكثر ورفع تصوره على الفاعلية (قوله فرما  
يخجل اليه) اى غير الحاصل حاصلاً وحاصله ان الطالب شئ اذا عظمت رغبته  
فيه كثر تصوره له وانتقشت صورة مطلوبة فى خياله فيخيل له ان مطلوبه غير الحاصل  
حاصل من زمان ماض فعبّر بالماضى المفيد للحصول للدلالة على الحرص فى وقوعه  
لان التعبير بصيغة الحصول يفهم منها تخيل الحصول للمزوم لكثرة التصور للمزوم لكثرة  
الرغبة والحرص فى وقوعه (قوله والدعاء) مبتدأ وقوله يحتملها خبر وشار المصنف  
بذلك الى ان اظهار الحرص والتفاؤل لا تنافى بينهما فالبليغ احضارهما معاً فى التعبير  
بصيغة الماضى عن الطلب وله استحضار احدهما (قوله اى التفاؤل واظهار الحرص)  
اى يحتمل انه يريد التفاؤل بوقوع الرحمة له مخاطب قصد الادخال السرور عليه او يريد  
اظهار الحرص فى الوقوع حيث عبّر بالماضى لكثرة التصور الناشئ عن كثرة الرغبة قضاء  
الحق مخاطب او يريد معاً (قوله فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات) لانه انما يقول  
ما يسمع منه غير ملاحظ لشئ من الاعتبارات المناسبة لمقامات اراد الكلام وعلى هذا  
فالمراد بالبليغ من راعى ما ذكر لكونه له قوة على ذلك ولو لم يكن له قوة فى سائر الارباب  
بناء على تجزى البلاغة كالا جتهاد فيكفى لاعتبار النكتتين معقدهما وقصد هما  
ولا يلزم ان يكون لقصد هما ملكة يقتدر بها على كل كلام بليغ كذا فى بس وقوله  
عن هذه الاعتبارات اعترض بان الاولى ان يقول عن هذين الاعتبارين واجيب بان  
غير البليغ لما كان ذاهلاً عن هذين الاعتبارين وغيرهما من كل ما يلاحظه البليغ عبر  
الشارح بالجمع كذا قرر شيخنا العدوى وتأمل (قوله اولاً احتراز) اى التفرض والتباعد  
ولا يكون هذا بلفظ الماضى وكذا ما بعده بل بلفظ المضارع (قوله كقول العبد للولى

اي اذا حول عنه وجهه ( قوله لانه في صورة الامر ) اي المشعري بالاستعلاء المنافي للادب  
( قوله وان قصده ) اي بالامر والواو للخال اي والحال انه قاصد بذلك الامر الدعاء  
او الشفاعة قال المولى عبد الحكيم لم يذكر في الكتب المشهورة في الاصول الشفاعة  
من معاني الامر ولعلها داخلة في الدعاء فان الطلب على سبيل التصريح ان كان لنفسه  
فهو دعاء وان كانت لغيره فهو شفاعة فالمراد بالدعاء هنا ما يكون لنفسه بقرينة مقابلة  
الشفاعة آه وعلى هذا فقول الشارح وان قصده الدعاء اي كما في هذا المثال وقوله  
او الشفاعة كما في قول عمرو لسيد العبد المعرض عنه ينظر المولى الى عبده ساعة وفي بعض

النسخ والشفقة ومعنا طلب العبد من سيده ان يشفق عليه ( قوله اول محل المخاطب  
على المطلوب ) اي على تحصيل المطلوب لكن لا بسبب اظهار الرغبة بل بسبب كون  
المخاطب لا يجب تكذيب المتكلم فالباء في قوله بان يكون للشيء والحاصل انه قد يعبر  
بالخبر موضع الانشاء لاجل حل المخاطب وهو السامع على تحصيل المطلوب لكون  
المخاطب لا يجب تكذيب المتكلم فلما يليق له الكلام الخبري المقصود منه الانشاء يسعى  
ويبادر في تحصيل المطلوب خوفا من نسبة المتكلم للتكذيب والفرض ان المخاطب لا يجب  
ذلك وتلك من هذا ان المخاطب يفتح الطاء في الحلين لان المراد به السامع ( قوله  
ان يكذب الطالب ) بصيغة المبني للفعل مع تشديد الذال مع ورفع الطالب على النيابة  
كما يشير لذلك قول الشارح اي ينسب اليه الكذب ( قوله كقولك ) اي ايها المتكلم  
وقوله لصاحبك اي الذي هو المخاطب وقوله لا يجب اي ذلك صاحب وقوله تحمله  
اي تحمل صاحبك بهذا القول ( قوله من حيث الظاهر ) اي واما من حيث نفس الامر  
فلا كذب لان كلامك في المعنى انشاء ولا ينصف بصدق ولا يكذب قال الشارح  
في المطول واستعمال الخبر في هذه الصور يعني الاربعة التي ذكرها المصنف مجاز لاستعماله  
في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية في بعضها آه قال المولى عبد الحكيم اراد  
ببعضها الصورتين الاخيرتين اللتين وقع فيهما الفعل المستقبل موقع الطلب بان يقال ان  
حصول الفعل في الاستقبال لازم لطلب الفعل في الحال فذكر لازم واريد المزوم بخلاف  
الصورتين الاوليتين اللتين وقع فيهما الفعل الماضي موقع الطلب فان حصول الفعل  
في الزمان الماضي ليس لازما لطلب الفعل فلا يصح جعلهما كناية بل تعين كونهما  
مجازا اما مرسل لعلاقة الضدية او بالاستعارة لعلاقة تشبيه غير الحاصل بالحاصل  
للتفاوت او للحرص على حصوله آه قال ابن السكي في عروس الاقراخ وما ذكر  
من الكناية فيه نظر لانه اذا جعل ذلك الخبر من باب الكناية كان خبرا لفظا ومعنى  
والفرض انه انشاء بصيغة الخبر فتأمل ( قوله في كثير الخ ) انما قال في كثير ولم يقل  
جميعه لان السند في الخير قد يكون مفردا وقد يكون جملة بخلاف السند في الانشاء فانه  
لا يكون الا مفردا كذا قيل ويرد عليه هل زيدا ابوه قائم فان قيل هو في تأويل هل قام

ينظر المولى الى ساعة دون  
انظر لانه في صورة الامر وان  
قصده الدعاء او الشفاعة  
( اول محل المخاطب على  
المطلوب بان يكون ) اي  
المخاطب ( من لا يجب  
ان يكذب الطالب ) اي  
ينسب اليه الكذب كقولك  
لصاحبك الذي لا يجب  
تكذيبك تأتيني غدا مقام  
اثني تحمله بالطف وجه  
وجه على الايمان لانه ان لم  
يأتك غدا صرت كاذبا من  
حيث الظاهر لكون كلامك  
في صورة الخبر ( تنبيه  
الانشاء كالخبر في كثير



ابوزيد قلنا وكذلك الخبر وقيل انما قال في كثير لان بعض ما تقدم لا يجري في الانشاء لان التأكيد في الانشاء لا يكون للشك او الانكار من المخاطب ولا ترك التأكيد لخلوه من الايقاع والانتزاع بل لكونه بعيدا من الاقبال او قريبا منه وقيل انما قال في كثير لان حذف المسند لا يكون في الانشاء بخلاف الخبر وشارة الى ان ما ذكر من الاحوال في الابواب الخمسة في الخبر لا تأتي في كل باب من تلك الابواب الخمسة بالنسبة لكل نوع من انواع الانشاء وهي الاستفهام والتثني والامر والنهي والنداء وان كان ما ذكر يأتي في بعضها فتأمل (قوله والقصر) معطوف على احوال بخلاف ما قبله فانه معطوف على المضاف اليه (قوله فليعتبره الناظر) اي فليراع النظر في احوال الكلام ذلك الكثير الذي وقع فيه الاشتراك بين الخبر والانشاء بالنسبة للانشاء حسبا عرفه بالنسبة للخبر فيما تقدم فان من له نور البصيرة وقوة الادراك لا يخفى عليه اعتبار ذلك في الانشاء كالخبر (قوله اما مؤكدا) كقولك اضرب اضرب في تأكيد الامر بالضرب لاقتضاء المقام (قوله او غير مؤكدا) كقولك اضرب بدون تكرار ولا يجري في الانشاء التخرج على خلاف مقتضى الظاهر بالنسبة للتأكيد وتركه من جعل المنكر كغير المنكر وبالعكس وتنزيل العالم منزلة الجاهل وبالعكس (قوله اما محذوف) كأن يقال عند السؤال عن زيد بعد ذكره هل قائم او قاعد (قوله او مذكور) كأن يقال ابتداء هل زيد قائم ام لا (قوله الى غير ذلك) اي واستمر في الذكر لغير ذلك من كونه مقدما او مؤخرا كقولك في التقديم هل زيد قائم وفي التأخير هل قائم زيد وكونه معروفا كما مثل او منكر اكل رجل قائم او امرأة وكذلك المسند فيه اما اسم كقولك هل زيد قائم او فعل كقولك هل زيد يسافر غدا و مطلق كالتالين او مقيد بمفعول كهل انت ضارب عمرا او بشرط كهل انت قائم ان قام عمرو ولا تأتي حذف المسند في الانشاء بخلاف الخبر كما في عبد الحكيم وكذلك التعلق او النسبة في الانشاء اما بقصر كلاما تضرب الازيدا او بغيره كلا تضرب زيدا او ليضرب زيد عمرا واعلم ان الاعتبار المناسبة لهذه الاحوال السابقة في الخبر تجري في الانشاء فيقال قدم المسند اليه في الانشاء لان التقديم هو الاصل ولا مقتضى العدول عنه وحذف لكون ذكره كالبعث لدلالة القرينة عليه كأن تقول في السؤال عن زيد بعد ذكره هل عالم او جاهل وذكر لتحويل على اقوى الدليلين العقل والفظو عرف بالاخبار كهل انما نائل مرادى منك لان المقام للتكلم والخطاب كهل انت قائم او للغيبة كهل هو قائم واكد لكون المخاطب بصدد الانتفاع من الامثال كقولك لن يصحبك عند ابائته بادرب فعل كذا وعلى هذا القياس والله الهادي للصواب \*

مما ذكر في الابواب الخمسة  
السابقة) يعني احوال  
الاسناد والمسند اليه والمسند  
ومتعلقات الفعل والقصر  
(فليعتبره) اي ذلك الكثير  
الذي يشارك فيه الانشاء  
الخبر (الناظر) بنور  
البصيرة في لطائف الكلام  
مثلا الحكم الانشائي اما  
مؤكد او غير مؤكد  
والمسند اليه فيه اما  
محذوف او مذكور الى غير  
ذلك

والله المرجع والمآب \* ثم الجزء الاول بحمد الله تعالى

وحسن توفيقه \* وصلى الله

تعالى على سيدنا

محمد وآله وصحبه

وسلم آمين

وقد تم طبع الجلد الاول من هذه الحاشية الطيبة وبلغها

الجلد الثاني منها بقرينه تعالى

فهرست الجلد الاول من حاشية العلامة الدسوقي على مختصر المعاني للسعد

صفحة	صفحة
٣٨٠ مجت تقديم	٠٠٢ خطبة الكتاب
٤٢٤ مجت تأخير	٠٧٢ مقدمة
٤٥٧ احوال المسند	٠٧٨ مجت الفصاحة والبلاغة
٤٥٧ مجت تركه	٠٨٤ تعريف الفصاحة في المفرد
٤٦٨ مجت ذكره	١٠١ تعريف الفصاحة في الكلام
٤٧٠ مجت افراده	١٢٤ تعريف الفصاحة في المتكلم
٤٧٤ مجت كونه فعلا	١٢٩ تعريف البلاغة في الكلام
٤٧٨ مجت كونه اسما	١٥٦ تعريف البلاغة في المتكلم
٤٨٠ مجت تقييد الفعل وما يشبهه بفعول	١٦٦ الفن الاول علم المعاني
٠٠٠ ونحوه	١٧٨ مجت الخبر والانشاء
٤٨٢ مجت تركه اى التقييد	١٨٩ تلبيه على تفسير الصدق والكذب
٤٨٢ مجت تقييد الفعل بالشرط	٢٠٧ احوال الاسناد الخبرى
٥٢٣ مجت تكثير المسند	٢٣٥ تقسيم الاسناد الى حقيقة عقلية
٥٢٤ مجت تخصيصه بالاضافة او الوصف	٠٠٠ ومجاز عقلى
٥٢٥ مجت ترك تخصيصه بذلك	٢٣٦ تعريف الحقيقة العقلية
٥٢٦ مجت تعريفه	٢٤١ تعريف المجاز العقلى
٥٣٤ مجت كونه جملة	٢٥٨ اقسام المجاز العقلى
٥٣٨ مجت تأخير	٢٨٣ احوال المسند اليه
٥٣٨ مجت تقديم	٢٨٣ مجت حذفه
٥٤٥ احوال متعلقات الفعل	٢٨٤ مجت ذكره
٥٤٧ مجت اذا لم يذكر المفعول به مع	٢٩٥ مجت تعريفه
٠٠٠ الفعل المتعدي	٣٤٩ مجت تكثيره
٥٦٥ مجت تقديم المفعول ونحوه على	٣٥٥ مجت وصفه
٠٠٠ الفعل	٣٦٢ مجت توكيده
٥٧٧ مجت تقديم بعض معمولات الفعل	٣٦٦ مجت بيانه
٠٠٠ على بعض	٣٦٨ مجت الابدال منه
٥٨٠ القصص	٣٧٢ مجت العطف
	٣٧٨ مجت فصله

صحيحة

- ٥٨٨ بحث تعريف قصر الموصوف على  
 ... النصفة وقصر الصفة على الموصوف  
 ٦٣٧ الانشاء  
 ٦٣٩ بحث انواع الطلب  
 ٦٤٠ بحث التثني  
 ٦٤٧ بحث الاستفهام  
 ٦٤٨ بحث الهمزة  
 ٦٥٢ بحث هل  
 ٦٦٩ بحث باقي ادوات الاستفهام  
 ٦٨٣ بحث استعمال هذه الكلمات  
 ... في غير الاستفهام  
 ٦٩٨ بحث الامر

صحيحة

- ٧٠١ بحث استعمال صيغة الامر  
 ... لغير الطلب  
 ٧١١ بحث النهي  
 ٧١١ بحث استعمال النهي في غير طلب  
 ... الكف او الترك  
 ٧١٨ بحث النداء  
 ٧١٩ بحث استعمال صيغته في غير  
 ... معناه  
 ٧٢٣ بحث وقوع الخبر موقع  
 ... الانشاء  
 تمت  
 ٢٢  
 ٢